

100
~~100~~
1A

الدُّلَّةُ التَّمِيزُ وَالْمَوْزَنُ الْمُعِينُ

شرح المرثع المعين على الضروري من علوم الدين لابن عباس

نأيف العلامة الشيخ محمد بن أحمد ميارة المالكي

رحمته الله تعالى

وبهامشه شرح خطط السداد والرشد : على نظم مقدمة ابن رشد
للعلامة التتائي المالكي رحمه الله

تقديم : حيث إن الشيخ التتائي لم يشرح « باب الزكاة » من مقدمة ابن رشد
فقد وضع شرح باب الزكاة من شرح الشيخ المديوني في أواخر هذا الكتاب
بالحامش تكميلاً للفائدة

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر
أصاحبها : مصطفى محمد

الطبعة الثالثة

سنة ١٣٧٠ هجرية - سنة ١٩٥١ ميلادية

مطبعة بركاتي بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح بفضلته صدور المرشدين للعباد ، وصيغ بعدله قلوب الجبهة ذوي الفسق والعماد ، وتصرف تعالى في خلقه بحكمته كيف شاء وأراد ، ويسر السبل لما خلق فلا يصرف عنه ولا يذاد ، فأهل الجمل لطلب معيقة النفس والأهل والأولاد ، متحريرا لديننا الصلاح والساد ، غافلا عن دينه وما ينجي في المعاد ، وقبض لخل الشريعة السمحة عدول كل خلف ورثة الأنبياء والزهاد ، فخرجوا في تبيين مسألتها الإحسان والرفاد ، وهاجروا وإن جاوروا الأهلين والأولاد . قبل كل مجوده واستفاد وأفاد ، وأتفق بقدر وسعه وما فتح له الكريم الجواد ، وجمع أصولها وفروعها ودون وبين وحصل وأتقن وأجاد ، وجمع المروءة ونظم الجواهر فبرزت متوجه مكلفة على أحسن مراد ، تبصرة للجاهل بمقدمات سهلة أتناول فريضة التنازل ، فسبحان حاجبها عن غير خليل من انصف بكفر أو عناد ، وموضحها رسالة منه لمن سبق له العتبة والرشاد فأعد له من مصلا وأكرمه من هاد ، نحمده سبحانه ونفكره على سابق العناية والفضل والإمداد ، ونستعينه ونستغفره عن آثامنا المانعة لنا اللحوق بمن عه وساد .

وتسجد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة لاسك فيها ولا خفاء ، وإيمان من وصف يعبودوا الله محضين له الدين حنفا . ونشهد أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله من الله بذلوا صمحا ، صل الله وسل علىه وعلى آله وأصحابه أهل الكرم والوفاء ، الذين فيهم ، بل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

(وبعد) فيقول أحوج الخلق إلى مولاه ، وأهل المياد ، محمد بن أحمد بن محمد الشهير بمبارة طالبا من الله التوفيق والسديد : إن بعض الأصحاب والإخوان ، من الطلبة المقربين والخلان ، طالب مني وضع شرح على النظم المسمى بالمرشد المسمى : على أنه يورث من علوم الدين ألف سبحة الإمام العالم العلامة الحاج الأثر سبدي أبي محمد عبد الواحد ابن عامر رحمه الله تعالى ونفع به لأخصاره وكثره ما سئل عليه من العوائد . من أسفه والنصوص والنوحد والعوائد وفصول المهمة عن المطولات الاستنباط بالنداء والعوائد . لم يزل يردد إلى كثرة في ذلك وأنا أجول بمكره في صعوبة الخوص في تلك المسالك : وأما المعجز والتقصير . وعدم الفراغ ومعنى التدوير . فليزل يذكرني في واجب من عه وعمل . والله اعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحسن على بن عمران ، وكلامه العالم مفتي قاسم وخطيب حضرت أبي عبد الله محمد الهارثي ، وكاتبه العالم الورع الزاهد أبي عبد الله محمد بن أحمد النجفي شهر ياب عزيز - بفتح العين المهملة وكسر الواو - كان الناظر رحمه الله تعالى يذكر لنا عنه كرامات نفعا الله به ، وكشيخنا الامام العالم المصنف المفسر المسن القاضي الجامعة بقاسم وخطيب حضرتها ومفتيها أبي الفضل قاسم بن محمد أبي نعم الغساني ، وغيرهم من الأئمة . وأخذ الحديث على بعض من تقدم من الشيوخ الفاسيين ، كابن عزيز والقصار وشيخنا ابن القاضي وغيرهم من المنارقة لماسح وذلك سنة ثمانمائة ألف . وهو الامام المحدث المعمر صني الدين أبو عبد الله محمد بن يحيى العزبي - بكسر العين المهملة وكسر الواو المشددة - الشافعي ، وقرأ موطأ الامام مالك بن أنس على الفقيه العالم المسن سيدي أبي عبد الله محمد بن الجنان ، وشتمائل الترمذي على شيخنا الامام العالم المحدث سيدي أبي الحسن علي البطوي رحمه الله علينا وعليهم أجمعين . وكان الناظر رحمه الله ذا معرفة بالقرأة وتوجيهها ، وبالنحو والتفسير . والاعراب ، والرسم . والضبط وعلم الكلام يحفظ نظم ابن زكري عن طهر قلب . ويدل الأصول والفقه والتوقيت والتعديل والحساب والعرائض وعلم المنطق والبيان والعروض والطب وغير ذلك وحج وجاهد واعتكف وكان يقوم من الليل ما شاء الله تعنده الله برحمته وأسكنه فسيح جهته ألف تأليف عديده . منها : هذه المنظومة العديدة المثل في الاختصار وكثرة الفوائد والتحقيق ومعاداة مختصر النسيج خليل . والجمع بين أصول الدين وفروعه بحيث أن من قرأها وفهم مسائلها خرج قطعاً من رتبة التقليد والمحتلف في صحة إيمان صاحبه ، وأدى ما أوجب الله عليه تعلمه من العلم الواجب على الأعيان . ولذا قال فيها الفقيه الأجل الأديب النحوي الفوري سيدي أبو محمد عبد الله ابن النسيج الأجل الولي الصالح المجاهد الرابط بالثغور ذي الفتوحات العديدة والمآثر الحيدة . سيدي أبي عبد الله محمد ابن أحمد الهاشمي أني الله وجوده كنهاً للاسلام ، وجلاء لغياهب الظلام وأمانه على ما هو بصده من إخماد الصخرة ونصره الاسلام . رَبِّهِ بِهِ سَبَّحَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى السَّلَامِ مَا نَصَهُ :

[illegible]

بلفظ شامحه الإمام الثنائي في شرحه الصغير ، وله رسالة عجيبة في عمل أربع الجيب في نحو مائة وثلاثين بيتا من الرجز وله تقايد على العقيدة الكبرى : للإمام السنوسي ، وله طرر عجيبة على شرح الإمام أبي عبد الله محمد الثاني لدليل مورد الظآن في الضبط ، وله مقطعات في جمع نظائر ومسائل مهمة من الفقه والنحو وغيرهما ومن نقله رحمه الله وكان يكثر من ذكره عندما تكثر عنده الأسئلة الفقية ومن إلامته نقلت :

يزهدني في الفقه أني لا أرى « مسائل عنه غير صنفين في الوري . فزولجان راما رجعة بعديته وذببان راما جيفة فتعسرا ومنه في مدح مختصر ابن الحاجب وشرحه .

خليلي خليل قد شغفت بحسنه وتوضيحه صاحب جازية حاجبه . وآليت لا ألوه شرعا لغامض من الودير ضاه خليل وحاجبه ومنه في الكتابة على طريق اللز :

الله في خلقه من صنعه عجب حقائق كادت في الوجود تنقلب كلهم بعين ترى لا الآن تسمعها خطابها حاضر وأهلها ذهبوا أصيب بالداء المسمى على لسان العامة بالنقطة ضحى يوم الخميس ثالث ذى الحجة الحرام من عام أربعين وألف ، ومات بعد الاصرار من ذلك اليوم رحمة الله ونفع به ، وإلى سنة وفاته أشرت بالشين والميم بحساب الجملة من قولنا في جملة آيات في تواريخ وفاة جملة من شيوخنا ، والاشارة إلى بعض صفاتهم :

وعاشر المبرور غزوا وحجة إمام التقي والعلم شمس قرنفل

(قوله بقول) القول وفروعه : يتعدى إلى مفعول واحد . فان وقعت بعده جملة محكية فهي في موضع مفعول ، والمحكمي به هنا قوله « الحمد لله » إلى آخر النظم ، وابن عاشر بالرفع نعت لمعد . ويكتب ابن هنا بغير ألف الوصل على قاعدة كتبه إذا وقع بين علمين . لكن قال بعضهم : ما لم يكن أول سطر فمكتب حنن بالآلاف . وكذا إن أعرب بدلا وعليه خرج إلمباتها في عيسى ابن مريم . فان كان العلم الذي قبله منونا حنن أتوه كزيد بن عمرو وميندنا حال مقدرة من عبد الواحد . ولما كان نظم الكتاب وتأليفه سرا إذا بال - أي شأن يتم به - وكل ما هو كذلك يطلب فيه البداءة بالبسملة لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بان لا يبدأ فيه بيسم الله فهو أبت . بدأ الناطم بإفقال (مبتدئا باسم الإله) وإنما قالوا بسم الله ولم يقولوا بالله . لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه تعالى ، وقيل للفرق بين الجين الذي هو القسم واليمين وهو التبرك (والقادر) من له القدرة وهو صفة الإله (الحمد لله) لفة الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وإن شئت قلت هو الوصف بجميل اختياري أو قديم على جهة التعظيم والتبجيل ، والمراد بالوصف الذكر باللسان دون غيره من سائر الأركان ، وإطلاق الحمد على ما ليس باللسان إنما هو باعتبار تغيير اللسان عنه ، وشمل قوله الجليل أي الحسن ما كل في مقابلة إنعام وما ليس في مقابلته كما شمل أيضا على التعريف الآون وهو مصرح به في الثاني ما كان أخيرا أو قديما . والمراد بالاختياري ما فيه إختيار ولو بوجهما فيدخل فيه الطبايع العربية المصنوعة كالسجاعة والكرم وشمل القديم جميع أوصافه تعالى إذ كل منها جميل . وخرج الوصف بنير انجيل وبجميع لاختيار فيه كحكمة الحمد ورشافة القد - أي حسنه - وبجميع اختياري أو قديم لا على جهة التعظيم بل على جهة التهكم والسخرية قايست

كثير انعبادة . ويجب على كل طائفة من الأمة أن يتفقوا في الدين بسكونوا فدية للسليبي . وحفظا للشرع من الضياع إذا قامت به هذه الطائفة سقط فرص الكدمانية من غير ما (وسميت) هذا النرح خطاط السداد والرشد : لشرح نظم مقدمة ابن رشد . والله تعالى هو الموفق بمنه وكرمه ، حكى بعضهم عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال . من تصوف لم يتفقه فتد يزندق . ومن تفقه ولم يتصوف فقد نفسى . ومن جمع بينهما فقد تهافت . قال صاحبنا نهب الدين حمد العاسي المعروف بزروق : معنى قوله تزندق : أنه قائل بالجبر الموجب لنفي المحسنة والاحكام (وهو) يسمي أي يخلو عنه عن التوجه إلى الحاجز عن معصية الله تعالى وعن الإخلاص له : نردب الاعمال منه . ومنه يسمي : أي قبامه بالحقيقة في عين التمسك بالحق اه كلامه متأمل . قال الناطم :

يحمد والوصف بمجمل لا اختيار فيه يسمى الحمد والثناء بلفظ الحمد والثناء عموم وخصوص مطلق، إذ كل حمد مدح ولا عكس، وما استعمل قوله هذا بحرف الشكر وهو لفظ فعل يأتي عن تعظيم المنعم بسبب كونه نعمًا، والمراد بالفعل الحدث ليدخل فيه ما كان باللسان وبغيره من سائر الأركان، فلا يختص باللسان كالحمد، ويخرج بقوله يمدح عن تعظيم المنعم ما لا يأتي عن تعظيمه ويخرج بقوله يمدح بسبب كونه نعمًا أي عن تعظيمه لا في مقابلة انعام، فانه حمد لا شكر، وإذا فهمت هذا علمت أن بين الحمد والشكر عمومًا وخصوصًا من وجه، فدان على الوصف المسائي بالجمل في مقابلة الإحسان، ويفرد الحمد بصدقه على الوصف المسائي بالجمل لا في مقابلة إحسان، ويفرد الشكر بصدقه على ما ليس باللسان من الفعل المنعم، من التعظيم إن كان في مقابلة إحسان، وأما الحمد والشكر التريمان فقال في شرح الطالع: تحقيق ما هيتهما أن الحمد ليس عبارة عن قول القائل «الحمد لله» بل هو فعل يشتر بتعظيم المنعم بسبب كونه نعمًا وذلك الفعل إما فعل القلب اعني اعتداده بصفاته الكمال والجلال أو فعل اللسان أعني ذكر ما يدل عليه أو فعل الجوارح وهو الإتيان بأعمال دالة على ذلك. والشكر كذلك ليس قول القائل «الشكر لله» بل هو صرف العبد بوجه ما أنعم الله به عليه من النعم والبصر وغيرها، ما خلقه وأعطاه لأجله. كصرفه النظر إلى مطالعة مشروعاته. والسمع إلى تلقى ما ياتي عن مرضاته، والاحتجاب عن منيابه، وعلى هذا يكون الحمد أعم من الشكر مطلقًا لعدم النعمة الواصلة إلى الحامد وغه واختصاص الشكر بما يصل إلى الشاكر أه قال السيد وذلك لأن المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مدح لم يقم بكونه نعمًا على الحامد أو غيره فتبناها خلاف الشكر إذ قيد اعتبر فيه نعمه خصوص وهو الله سبحانه ونعمة واصله إلى عبده الشاكر. ولكن الحمد أعم من الشكر وجه ثان وهو أن فعل القلب من اللسان وحده مثلاً قد يكون حمد وليس يشكر أصلاً إذا قد اعتبر فيه شمول الآلات ووجه ثالث وهو أن الشكر بهذا المعنى لا يمتنع بغيره تعالى بخلاف الحمد هو عبارة النسخ عاد الأزهري في شرح التوضيح قال الشكر أخص مطلقاً لاختصاص فعله بالباري تعالى ولتقيده بكون المنعم نعمًا على الشاكر لوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد وقال الامام أبو حامد الغزالي في الإحياء إن عمل الفكر يمتد إلى القلب واللسان والجوارح فاستعمال نعم الله تعالى في طاعته والتوفى من الاستعانة بها على معصيته حتى أن شكر العينين أن يستر كل عيب يراه مسلم وشكر الأذنين أن يستر كل عيب يسمعه ويدخل هذا في جملة شكر نعمة هذه الاعضاء والشكر باللسان إظهار الرضا عن الله تعالى وما هو مأمور به أو الله الموفق. والله: قال البيضاوي أصله إلى خفضت الهزمة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل على الذات الواجب الوجود الخالق للعالم وإنما لم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو منحرفاً لتلاي يوم ذلك أن استحقاقه اختصاص الحمد إنما هو لوصف دون وصف وقد ورد على اسم الجلالة لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وأن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال النعمان بن عابد الرضائي: «من بعد الله ذي الإحسان
لحماء يدي المصائب الحادق» أي من غير شك سابق

أخذ بها خلا بقوا عليه الصلاة والسلام، كل أمر في شأن لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر، وفي رواية الزهراوي «أقطع» و«عنه» لأفوس من قبل البركة. روى عنه شرف وعبد الله وأحمد بن يونس بن محبوب ابن عباس «ولم يبدأ فيه بسم الله ولحقه عكره» إنما أول هذا كتاب العلق في اللوح فحفظها الله تعالى آمناً للخلق ما داموا عليها. وقول من قال من المالكية: «أبدأ بها القدر» المكتوب العزيز. وروى أنها «بجاء الكتاب العزيز» لاها. لأنها عندنا ليست من الفاتحة لا أن يريد الإبداء بكتابتها، وهن الأظم والحد لله أكثر المأخوذ أن بين الحد والذكر عمر من وجه.

كان ذكر الله أتم في نفسه ومعنى جملة الحمد الخبر عن الله تعالى باستحقاقه الاتصاف بكل جميل فهو حمد في المعنى ويزاد
بجزية التصريح بلفظ الحمد مع التيسير في أوصافه تعالى وإفادة اختصاصه به ولفظها خبر ومعناها الإثناء قال الإمام
الغباري في تفسير الفاتحة الحمد لله تعالى أي به تعالى على نفسه وفي طبعه أمر عبيده أن يشعروا به عليه فكانه قال قولوا الحمد
له أه وهل الآلف واللام في الحمد لاستغراق الجنس قال الإمام القلشاني وهو أظهر أو الحمد قولان وجه الأول أن
الحمد لما كان قديما وحادثا فالقدم حده تعالى لنفسه ولن شاء من عباده والحادث حد المخلقين لربهم فالقدم صفه
ووصفه والحادث خلقه وملكوته فالحمد كله لله ثبت كون ال للاستغراق وأيضا لما كانت أصول النعم وفروعها منه تعالى
استحق جميع الحمد ووجه الثاني ما قاله الشيخ أبو العباس المرسى رحمه الله تعالى أن الله تعالى لما خلق من خلقه العجز
عن كنهه حمد حمد نفسه في أزه فلما خلق الخلق اقتضى منهم أن يمدحوه بحمده أه ولاشتغالها على مذكر بدأ بها التامل
كغيره مع الافتداء بالكاتب العزيز والعمل بمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله
رواه حمد الله فهو أجند وفي رواية أطلع ون رواه زيادة والصلاة على فهو أقطع ابن محوف من كل بركة وقد جمع
الناظم في الإهداء الحمد لله وعبه فبالحال المقصود من الحمدنا حصول البداية به لتحصيل بركه كما مر في الحديث
وهذه ذات ذلك بالبداء بالبسملة قوله الحمد عند الواحد بن عمار. والجماع عن تقديم البسملة على الحمد أنه ليس المراد
بالبداء في الجملة لفظ الحمد بل مامو أعم بما يوصيه تعالى بالجميل والبسملة لاسيما مع إضافة الوصف بالفائدة صادفة
بذلك مذكر أحد بلفظه بعدها تأكيد فقط وأيضا فإن البداء إما حقيقته وهي ذكر الشيء أولا على الإطلاق وعليها حمل
الأمر بالبداء بالبسملة وإما إضافية وهي ذكره أولا بالإضافة إلى شيء دون شيء آخر وعليهم حمل الأمر بالبداء بالحمد
وهي صادقة بذكر الحمد قبل المقصود بالذات وأما تقديم يقول عبد الواحد بن عمار عليها فلا يخفى فيه إلا أن الأمر
بالتقديم التأليف بالثناء على الله تعالى وذلك حاصل لا تقديم الثناء على القول المحكي به التأليف وهذا الحمل قابل لأكثر من
هذا الكلام وفي ذكرناه كفاية إذ المطلوب إمام. وقوله الذي علمنا الخ الذي يدل على اسم الجلالة وما من قوله ما به
كلفنا مفعول ثانٍ لعل والذي كلفنا به من العلوم هو العلم الواجب على الأعبان أي على كل مكلف وهو علم المكلف بالثبات
تأدية ما يجب عليه إلا به وذلك مثل كيفية الوضوء والصلاة والصيام والزكاة إن كان له مال والحج إن كان مستطيعا
وكذا ما يتعلق بالمعتقدات في حقته تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام وهل يتكفي في ذلك التقليد وهو اتباع
الغير من غير دليل أو لا يتكفي إلا العلم وهو الجزم المطابق عن دليل في ذلك خلاف يأتي إن شاء الله تعالى وكذا حكم
البيع لمن يتعاطاه والقراض والشركة والإجارة ونحوها لمن يتعاطى ذلك فيجب على كل أحد تعلم حكم ما يريد أن يفعل
من ذلك الإجماع أنه لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه لكن يكفي في غير العبادات تعلم الحكم
بوجه إجمالي فيبرته من الجهل بأصل حكمه على قدر وسعه وكذا علم أمراض أقطوب كالأكبر والحمد والمقد ونحوها

وخصوصا من وجه. لأن الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة أو غيرها. والشكر فعل بني
عن تعظيم المنعم لكونه نعمة سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان قال الشاعر:

أفادكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا فهو رد الحمد: اللسان فقط، ومتعلقة: النعمة
وغیرها، ومتعلق الشكر: النعمة فقط، ومورده: اللسان وغيره. فالحمد أعم من الشكر باعتبار متعلقه. وأخص
باعتبار مورده، والشكر بالعكس، وقد يجتمعان وقد يفرقان، يجتمعان بالثناء باللسان في مقابلة النعمة، ويفرقد الحمد
بالثناء باللسان لا في مقابلة نعمة. ويفرقد الشكر بالثناء بالجنان في مقابلة النعمة. وأقبح الناظم الأهم المقصود افتداء
بالكتاب العزيز وعملنا بنجر أبي هريرة «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله» وقرئنا الأهم المقصود. جما
بين حديثي البسملة والحمدلة، فإن الاقتراح بكل منهما مقصود لكن كل بأنفسه لما يليه. وأجيب أيضا بأن الأول اقتراح
حقيق، والثاني إضافي ولم يعكس ذلك لقوة حديث البسملة، ولأن لفظ الحمد غير متعين بل المقصود إيقاع ذكر من
الاذكار، وقد حصل بالبسملة إذ المقصود بالحمد الثناء على الله تعالى والبسملة من أبلغه وليس المراد تعيين لفظ

فقد قال الامام أبو حنيد الخزاز في مبرقة سبيلهم وأما في ذلك فغير فرض عين وقال غيره إن ذوق الإنسان قليلا سلبا من هذه الأمراض العزيمة ككفاه ولا يلزمه تمام ذواها وإنما هذا إذا ذكر غير فرض كفاية يحصل من ظلم به قال في الرسالة وكذلك طلب العلم فريضة عامة يصلها من قام بها إلا ما يلزم الرجل في خاصة نفسه أي غير فرض عين وانظر شرح الجوزي في هذا المثل فقد أجاد فيه على عادته وانظر شرح القلشاني قبل قوله وقد جله أن يؤمروا بالصلاة لسبع سنين وبأنى السلام في ذلك عند قوله في التصوف :

ويوقف الأمور حيي عليا ما الله فيهن به قد حكما

[illegible]

[illegible]

وابن الروي بن غالب بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة واسمه عامر بن الياس . مضرب بن زوار بن معد ابن عدنان كذا في الصحيح وهو متفق عليه وما بعد عدنان إلى آدم مختلف فيه إلا أنهم اتفقوا على أن النسب يرفع إلى إسماعيل بن إبراهيم خليل الله تعالى وقد نظم الإمام ابن مزيوق بيتين ومن فيها بالحرف الأول من كل كلمة إلى الواحد من الآباء الكرام على ترتيبهم فقال :

علفت شفيعاً هان على فرائه كتاب مبين كذب لي غرائبه

فدا معشر نفسي كرام خلاصتي على الفهم مذنبيل بمجد عواقبه

فالشعر من شفيعاً لعبد المطلب لأن اسمه شعبة والعين من عقل لمدركة لأن اسمه عامر كما مر . فائدة : أخرج الطبراني في الأوسط عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال آل محمد كل تقى ومحب اسم جمع وقيل جمع لمصاحب كراكب وركب والمراد الصحابي وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم سواء رآه أو لا كما بين أم مكنوم الأعمى وهذا هو سر التعبير بالاجتماع دون الروفة قال بعضهم ولا بد من زيادة ومات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمناً ثم اردت أن لا يذهب رده ورد هذا بأن زيادة ذلك تقضي أن لا تتحقق الصحة لأحد في حياته وهو خلاف الإجماع بل عدمه وصح المرئذ بالصحة بعد الزيادة لأن الزيادة أجعلتها بعدم وجودها له بالإيمان وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة والسلام من اجتمعت له الصحة والآلية كمل ومن انفرد بالصحة فقط وليس من الآل كتمان ومن انفرد بالآلية دون الصحة كزبن العابد بن زببن الآل والصحب محرم وخصوص من وجه يجتمعان وينفردان كما مثل والمقتدى والتمتع أعز النبي صلى الله عليه وسلم ولشريعته .

وَبَعْدُ قَالُوا مِنْ اللَّهِ السَّجِدُ فِي نَظْمِ أُنْبِيَاءِ الْأُمِّيِّ تَقْيِيدُ

فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَقِفْهُ مَالِكٌ وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْنِ السَّالِكُ

بعد ظرف قطع عما يستحقه من الإضافة فبنى على الضم والمضاف إليه هنا ضمير ما تقدم من الحمد والصلاة والسلام أو اسم ظاهر والتقدير وبعد الحمد والصلاة المتقدمين أو بعد هذه الخطبة ولما علم هذا المضاف بقرينة ذكره وألاحظته اختصاراً وبنى بعد على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً مع نيتها معنى فأشبهت الحروف لنقصها عن الدلالة وحدها وكذا يفعل بقبل ومنه الله الأمر من قبل ومن بعد وبنيتا على حركة لا لتقاء الساكنين وكانت ضمة لأنها حركت لا لتكون لهما حالة الاعراب لأنهما إما منصوبان على الظرفية وإما مجروران بن قاله ابن مزيوق والعون والاعانة الظهور على الأمر والتقوى عليه وأتى بالقاء إما على توهم أما وإما على تقديرهما في الكلام . والمجيد : صفة لله وهو الذي انتهى في الشرف وكال الملك واتساعه إلى غاية لا يمكن المزيد عليها ولا الوصول إلى شيء منها . وقوله في نظم أبيات : أي على نظم لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما تعدى بعل ، والنظم لغة الجمع من نظمت العقد إذا جمعت جواهره على وجه يستحسن

وأشار للغرض عليهم فقال

أَنْ يَمْلُؤُوا بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ فِي حَالَةِ السَّرِّ وَفِي الْإِدْلَانِ أَنْ لَا إِلَهَ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ . وَكُلُّ شَيْءٍ حَادِثٌ سِوَاهُ
إن فرض الله على العباد أن يعلموا بقلوبهم في سرهم ويطلقوا باللسان . فقلوه السرور والاعلان : تأكيد لقوله بالقلب واللسان أنه لا إله إلا الله الواحد . قال أبو المعالي معناه المتوحد عن الانقسام اه وهو كقول القشيري الذي لا قسم له ولا يستثنى منه اه ففيه نفي آخر وقوله بالقلب واللسان ظاهره اشتراط النطق باللسان واليه ذهب الجمهور فن آمن بقايعه ولم ينطق بلسانه فهو كافر وقال القاضي أبو بكر الباقلاني لا يشترط وبه قال ابن رشد وهو ظاهر قول المدون ولو أجمع على الاسلام بقلبه فاعتسل له أجره وإن لم ينو الجنابة لأنه نوى الطهر والمكان ظاهره مخالفاً للجمهور ونسب ذلك ان الحاجب البدوثة

نفسه إذا جلت بها لولا يخرج بالارثاء فانه إذا لم يطع في قبره وتوسد التراب ساء ذلك كله . ومن كلامه رضى الله عنه عليك بمجالسة من يرد في عليك قوله ويدعوك إلى الآخرة فقله . أخذ من تسميته شيخ ثمانية من التابعين وسماه من تابعهم ممن اختاره وأرضاه لدينه وفقهه وقيامه بحق الرواية . ولد رضى الله عنه سنة ثلاث وقيل إحدى وأربع وقيل سبع وتسعين من الهجرة ونوفى صليحة يوم الأحد ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة . قال الإمام الشافعي رضى الله عنه قالت لي عمي ونحن بمكة رأيت في هذه الليلة عجا فقلت وما هو قالت كأن قائلا يقول مات الليلة أهل الأرض لحبنا تلك الليلة فإذا هي ليلة وفاة مالك وقال إبراهيم بن أبي يحيى نمت فرأيت الشمس قد كسفت وقد علت الأرض ظلمة حتى أن الناس لا ينظر بعضهم إلى بعض فقلت لرجل يعني أقامت القيامة فقال ولم لا تقوم وقد مات عالم الإسلام فقلت ومن هو قال مالك بن أنس فالتفت فزعا فإذا به قد مات رضى الله عنه . ونقل الشيخ الجوني في شرح الرسالة عن القنارعي أن بعض المحدثين عمل فكرته فيما ينبغي أن يتعلق به من الكتب المؤلفة في الحديث فالزم الروضة المسرفة بكثرة الذكر والصلاة لعمري أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينسأله عن ذلك فمكأن يرغب إلى أنه بأنواع الرغبة عند قضاء كل واحد التزمه لذلك ودام على ذلك مدة ثلاثين شهرا فلما كانت ليلة عرفة وكانت ليلة جمعة ختم القرآن وانضم إلى الروضة ووقف بازا . رأس القبر الشريف وقال ياخير من أرسل بخير كتاب أنزل . أقسمت عليك بمن اصطفاك وهدي الخلق بهدائك إلا ما جمعت بين مرادى منك فرأى فيما يرى النائم الروضة قد رجعت على صورة الحبناء وتمالت في الهواء مرفوعة الأطناب وقال يقول ابن المقسم على أنه يجمع له بين معرفة وعرفة فدنوت من الروضة فإذا بثلاثة أشخاص فغاب على الخجل والوجل بما علاهم من النور والياء فهيمت بالدنو منهم فأنشأ على أحدهم أن تكلم مكانك وأشار إلى المتوسط وكان أبهام فقلت يارسول الله قد اختلفت علي رواية حديثك فدلت فقال عليك بكتب مالك بن أنس فقلت واختلف على الفقهاء فدلت فقال عليك بفقه مالك فقلت قد اختلفت على أصحابه فدلت فقال عليك بما رواه عبد الرحمن بن القاسم فقلت يارسول الله ادع الله أن يرزقني شفاعتك فقال أغثاك الله عنها بعمل يرضاه منك فدعني دافع وقال لا تشغل بأكثر من هذا فقممت وخرجت إلى عرفة فأدركتها قبل طابع الفجر فكل الله حبي أه وفضائله أكثر من أن تسفصى وإنما أشرنا إلى السير من ذلك على وجه التبرك به وقام بمذهبه بعد وفاته جماعة من أصحابه أشهرهم عبد الرحمن بن القاسم العتيق المصري . وتوفي ابن القاسم عام إحدى وتسعين ومائة وعمره ستون سنة وأخذ عن ابن القاسم جماعة منهم سحنون مؤلف المدونة وقاسم عبد السلام بن سعيد التنوخي توفي رحمه الله سنة أربعين ومائتين رحم الله الجميع ونفعنا ببركاتهم . والجديد رضى الله عنه هو الإمام الشيرازي الجليل أبو القاسم الجنيد بن محمد سيد الصوفية علما وعملا وإمامهم وأصله من نهاوند مثلث النون الأول مفتوح ألهاه بعدها ألف ثم واو مفتوحة ثم نون ساكنة ثم ذال مهمل قال في القاموس بلد من بلاد الجبل جنوبي همدان أصله نوح آوند لأنه ناهأ أو أصله إنيهاوند أه ومشهور مولده بالعراق وكان والده يبيع الزجاج فلذلك يقال له القواريري وكان فقيها على مذهب أبي ثور . صاحب البرى والمحاسبي ومحمد بن علي القصاب ويحكى أن أبا العباس بن سريج اجتاز بمجلسه فسمع كلامه فقيل له ما تقول في هذا فقال لا أدري ما أقول ولكن أرى لهذا الكلام صولة لبست بصولة مبطل ثم صاحبه ولازمه وكان إذا تكلم في الأصول والفروع اذهل العقول ويقول هذا بركة نجاسة في القاسم الجنيد وقيل لعبد الله بن سعيد له يقول أعرب فلان واحد في عصره أى لا نظير له ثالثا أنه لا تترك له في أفعاله يقال فلان متوح في هذا الأمر لا يشاركه فيه أحد ولا يعاونه والأولون قالوا هذه المعاني الثلاثة مستحقة له تعالى ولكن لفظ التوحيد فيه حقيقة في نفي القسمة مجاز في الباقى فإذا اعتقدوا أن لا إله غيره فكل تنى . سواء حادت (تنبيه) أعلم أن من الناس من لم يفرق بين الواحد والأحد في المعنى ومنهم من فرق وقال الواحد اسم المقتضى العدد يقال أحد اثنان ثلاثة والأحد اسم لنفي ما يذكر معه من العدد ويحل الأحد يذكر مع المجدد يقال ما جاني أحد فمعناه نفي مجيء الواحد فما فوقه أيضا ويقال جاءني واحد . ولا يقال جاءني أحد وقيل الأحد إنما يذكر في الإثبات في صفة الله تعالى على وجه التخصيص يقال

جليل عن الترتيب ما جعله الله تعالى في كتابه العزيز من حيث هو على ما هو عليه
 حكمة الله على شدة أخرى لأخطاه بجملة أخرى فقال له ليس عليك أن تتكلم في ذلك وإن كنت
 جوته فأتا عليه عليك مقام عبد الله وقال بفضل وأعرف بعلومه ومن كرامة الله جل جلاله
 محدود على خلقه إلا على المقربين آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن لم يخطئه القرآن وكتب الحديث لم
 تند به في هذا الأمر لأن عدنا مقيد بالكتاب والسنة وقال إن لخطر بالأيدي فلا أقبلي إلا بما عدى عدل من
 لكتاب والسنة وقال رضى الله عنه رأيت في المنام أني أتكم على الناس فوصلى على ملك فقال ما أقرب ما تقرب بالمقربون
 إلى الله تعالى فقلت عمل خير عمران وفي قول وهو يقول كلام موفق والله - توفي رضى الله عنه سنة سبع وتسعين ومائتين

مقدمة لكتاب الاعتقاد مصبها على المراتب

في هذه الترجمة الحكم العقلي وأقسامه وأول ما يجب على المكلف وشروط التكليف وجعل ذلك مقدمة لكتاب
 الاعتقاد لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي وأقسامه الثلاث وهي أول واجب في الجدل لا يطالب بواجب ولا غيره
 إلا بالذات المعاني كما ذكر في الترجمة الثالثة الحكم الشرعي وأقسامه ووجهه مقدمة لما بعده من فروج الفقه لا تقاسمها
 في وجوب غيره من أقسام الحكم الشرعي فتأكدت لذلك معرفة الحكم الشرعي وأقسامه وترك الكلام على الحكم
 العاطفي لما لم يتوقف على معرفته شيء مما ذكر بعد ومقدمة بكسر الدال بمعنى مقدمة من قدم اللازم بمعنى تقدم
 لا يتحقق من قدم للمعنى بمعنى أن الغير قدما وفي مختصر السعد والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
 منه من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه
 قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ما هو خفي على كثير
 من الناس أم ومقدمة خبر مبتدأ محذوف أى هذه مقدمة ومعينة صفة لها والله اعلم .

وَحُكْمُ الْعَقْلِ قَضِيَّةٌ بِلَا وَقَفَ عَلَى عَادَةِ أَوْ وَضَعِ جَلًّا

اعلم أن من أدرك أمرا من الأمور كان تصور معناه ففقط ولم يحكم بثبوته لأمر ولا بنفيه عن أمر سوى هذا الإدراك في الاصطلاح
 تصور أكادرا كذا مثلا أن معنى الحدوث الوجود بعد العدم من غير أن تثبت لأمر ولا أن تنفيه عنه وإن تصور مع ذلك
 ثبوت ذلك المعنى لأمر أو نفيه عنه فهذا الإدراك يسمى في الاصطلاح حكما ويسمى تصديقا كالتأثير بالحدوث مثلا بتصورنا
 لغناه للعالم وهي ماسوى المولى تبارك وتعالى فتقول العوالم حادثة أو تقينا له عن وجب قدمه هو مولانا جل وعز فنقول
 مولانا تعالى ليس محادث ثابت أمر لأمر أو نفيه عنه هو المسمى حكما وهو مراد الناظم بالقضية والله اعلم ثم اعلم أن الحكم ينقسم

هو الله الأحد ولا يقان هو الرجل الأحد ولا رجل أحد ويقال في وصف غيره وحيد وأوحد ولا يطلق ذلك في
 وصفه وإن كان قد أبلغ لعدم التوقف والتوحيد هو الحكم بأنه سبحانه وتعالى واحد وذلك الحكم يكون بالقول وبالعلم
 وبالإشارة بالأصابع : قال ترازى : التوحيد ثلاثة توحيده الحق نفسه تعالى وهو عليه بأنه واحد وإخياره بأنه واحد
 وتوحيد العبد للحق وهو بهذا المعنى أيضا . وبوحيد الحق للعبد وهو إعطاؤه إياه التوحيد وتوقيفه له (تنبيه) للقوم في
 تعريفه أقوال تذكر بعضها تركا . قال الشبل التوحيد للحق والخلق طفيل في . وقال الجنيد التوحيد أفراد القدم عن
 الحدوث وقال ذو النون المسمى التوحيد أن تعرف أن قدرة الله تعالى في الأشياء بلا علاج وصنعه للأشياء بلا
 مزاج وعلة كل شيء صنعه بلا علة فصنعه تعالى وحيد غير ذلك وإذا علمت ذلك علمت قول الناظم وقوله

به به المحذوف ذلك عاين إذا كماله في حق وحادث والله دائم الوجود والقديم

فليس **بالواجب** (الواجب) **الواجب** هو الواجب الذاتي وأما الواجب العرضي وهو ما يجب لمتعلق
 على الله تعالى به كتمديد أبي جهل فاته بالنظر إلى داته جائز بصح في العقل وجوده وعدمه وبالنظر إلى ما يجب بالصادق
 المصدوق صلاة الله وسلامه عليه من إرادة الله تعالى لعذابه هو واجب لا يتصور في العقل عدمه. وإنما لم يقيد الناظم
 الواجب بكونه ذاتياً لأنه عند الإله لا لا يعمل إلا على الذاتي ولا يعمل على العرضي إلا بالتفصيل أنه لا يبعد أن يكون
 سهلاً في حذفه أو إبطاله من هذا القسم اعتماداً على ما أثبت في الثاني حيث قلنا وما أبي التبت عقلاً فيكون معنى
 قوله هنا فواجب أي عقلاً ولا إمكان بعد هذا في حده من قسم الجائز لاسبابا والقسمين وإنما هو في الحكم العقلي وما واجب
 أو استحباب أو جواز عقلاً فهو الباقى وكذلك المستحيل المذكور هو أيضاً الذاتي وأما المستحيل لعارض منفصل عنه فهو
 من قبيل الجائز كاستحاله إيمان أبي سب ما لا عرص لإيمانه من إرادة الله تعالى لعدمه والمراد بالجائز أيضاً ما يصح
 في لعمري وجوده وعدمه أي لا يلزم من هذين التعديرين فيه حال بذاته ويدخل فيه ثلاثة أقسام الأول الجائز المقطوع
 بوجوده كاتصاف الجرم المطلق بخصوص البياض وخصوص الحركة ونحوهما وكالتبث والثواب والعقاب ونحو ذلك
 وهذا هو الواجب العرضي. الثاني الجائز المقطوع بعدمه كإيمان أبي سب وأبي جهل ودخول الكافر الجنة ونحو ذلك
 وهذا هو المستحيل العرضي. الثالث المحتمل للوجود والعدم كقبول الطاعات وفوزنا بحسن الخاتمة وسلامتنا من عذاب
 الآخرة ونحو ذلك وإنما قلنا لا يترتب على تقدير وجوده ولا على تقدير عدمه محال لذاته أي بالنظر إلى ذات ذلك الجائز أي
 حقيقة لا يدخل فيه التسام الأولان وهما المقطوع بوجوده والمقطوع بعدمه فإن كل واحد منهما بالنظر إلى ذاته لا يلزم محال
 في وجوده ولا عدمه ولو نظرنا إلى ما تعلق بهما من أخبار الله تعالى ورسله عليهم الصلاة والسلام لترتب حينئذ على عدم
 الأول ووجود الثاني أمر محال وهو الكذب والخلاف في خبر من يستحيل عليه ذلك وليس المراد بالجائز هنا ما أذن
 الشرع في فعله وتركه فيكون مراداً بالباح كإباحة البيع والنكاح ونحوهما ولا ما أذن في فعله وإن لم يأذن في تركه فيكون أعم من
 المباح لصدقه على الواجب والمنسوب وحاصل هذا التنبيه أن المراد بالواجب الواجب لذاته لا لعارض والمستحيل
 المستحيل لذاته لا لعارض وبالجائز الجائز لذاته وإن عرض وجوبه بأخبار الشارع بوقوعه وهو الواجب العرضي أو
 عرضت استحالته بأخبار الشرع بعدم وقوعه وهو المستحيل العرضي وليس المراد بالجائز المباح أو المأذون في فعله
 (التنبيه الثاني) قد تقدم في تقسيم الحكم بعض الكلام على الحكم العادي وإن الناظم لم تدع حاجة لذكره ولا بد من زيادة
 بعض الكلام فيه لتسوف الذين عند التقسيم إلى معرفة جميع الأقسام فأقول فإن في المقدمات وأما الحكم العادي فهو
 إثبات الربط بين أمر وأمر وجوداً أو عدماً بواسطة التكرار مع صحة التخلف وعدم تأخير أحدهما في الآخر إثبات
 قال في شرحها يعني أن الحكم العادي هو إثبات الربط بين وجود أمر وعدمه وبين وجود أمر آخر فقولنا
 وجوداً أو عدماً راجع لكل واحد من الأمرين لا لأحدهما فقط إذ لو كان كذلك ما دخل تحت هذا الكلام
 جميع الأقسام الأربعة الآتية واحتراز بقوله التكرار من الربط بين أمرين عقلاً أو شرعاً كالربط العقلي بين

عنها المر والاقدار عرفت ربه موصوفاً بالكمال منفرداً بالعلم والجلال، ثمها عن لحقوق التغيير والزوال متعلماً عن
 الآين والكيف والمثال قال بعضهم وخلاف الإثبات عندي في هذه المسألة خلاف في حال فمن أثبت العلم بالحقيقة فهو
 مقر بأنه تعالى لا يحتاج به وإن جلاله وعظمته وكبريائه لا يلحقه وهم ولا يقدره فهم وأن العقول قاصرة عن إدراك
 ذلك الجلال ومن نفي العلم بالحقيقة مقر بأنه تعالى عرفه العارفون بدلالة الآيات ونحققوا اتصافه تعالى بواجب
 الصفات وتيقنوا تنزيهه عن التشبيه بالمحدثات وتقدمه عن الحدوث والكيفيات وعلوا أنه مستند بأبدع الكائنات
 فهو تعالى المطاع الذي عزه لأوامر وسلطان لا يضام

وَأَنَّهُ لَهُ الصَّفَاتُ الْمَالِيَةُ حَيٌّ عَلِيمٌ فَادِرٌ وَبَاقِيَةٌ

قال أبو بكر الرازي الله تعالى حي وحياته صفة من صفات ذاته زائدة على بقائه فهو الدائم الباقي الذي لا سبيل عليه

لكنه عاجز ان يترك القائل انه كافر وشم قال وبالحق الذي جاهد بهيئته واستحق من جهود أهل السنة وعقبيهم ان التقليد لا يكتفى في العقائد ولهذا قال ابن الحاجب في العقيدة المتسوية له به قوله ان الإيمان هو التصديق وهو حديث النفس التابع المعرفة على الأصح قال ولا يكتفى التقليد في ذلك على الأصح اهـ وإلى القسم الأول من قسمي الجزم وهو الجزم المطابق من دليل أشار الناطم بقوله ان يعرف الله والرسول إذ هو المسمى معرفة كما مر بسبب الخلاف في الاكتفاء بالتقليد وعدمه هو هل المعرفة واجبة على الكفاية أو على الأيمان فالمعرفة واجبة في الخلقة باجماع وهل على الكفاية بمجملها من قام بها غيره يكتفيه التقليد أو هي واجبة على الأيمان فتجب المعرفة على كل واحد ولا يكتفى التقليد في المسألة فولان وكل من يقول قول ادعى الإجماع لنفسه مادعاء حاله وإلى ذلك أشار الامام ابن ذكوى قوله فصل وقد وجب بالاجماع معرفة الله فلا نزاع وفي وجوبها على الأيمان أو الكفاية لم فولان لا يكتفى الاول بالتقليد ويكتفى الثاني لا تردد

كل حكمي الإجماع في تعيين ما قد اذناه خصه بقرنا قوله بالصفات وهو جمع صفة والصفة والأوصاف بمعنى واحد عند أهل العربية وأما عند المتكلمين فالصفات قول الزايف والصفة المعنى القائم بالموصوف وهو المراد هنا قوله تعالى نصب الآيات يتعلق بمحذوف صفة أو حال الصفات ومبهمه أنه لا يجب المعرفة بما لم ينصب عليه دليل من الصفات وهو كذلك وهذا المفهوم كقول الامام السنوسي في شرح الصغرى صفات مولانا جل وعز الواجبة له لا تنحصر في هذه العشرين إذ كالاته لا نهاية لها لكن المعبر عن معرفة ما لم ينصب عليه دليل عقلي ولا قولي لا يؤخذ به بفضل الله تعالى .

وَكُلُّ تَسْكِيْفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ مَعَ الْبُلُوْغِ بِدَمٍ أَوْ حَيْلٍ
أَوْ بَقِيٍّ أَوْ بِإِثْبَاتِ الْكُفْرِ أَوْ بِشَمَانٍ عَشْرَةٍ حَوْلًا ظَهَرَ

اعلم انه اختلف في التكليف فقيل هو إزام ما فيه كلفة وقيل ظالم ما فيه كلفة ويحرم على القولين التنبه في تكليف على الثاني دون الأول وللتكليف ثلاثة شروط الأول العقل وهو قوة مهينة لقبول العلم وقيل قوة يكون بها التيقن بين الحسن والقيح . وقال صاحب القاموس الحق أنه نور روحاني به تترك النفس العلوم الضرورية والنظرية وإبتداء وجوده عند اختتام الولد ثم لا زال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ اهـ وقال بعضهم اختلف الناس في العقل من جهات شتى هل له حقيقة تدرك أم لا وعلى أن له حقيقة تدرك هل هو جوهر أو عرض قولان وهل محله الرأس أو القلب قولان وهل العقول متفاوتة أم متساوية قولان وهل هو اسم جنس أو جنس أو نوع أقوان ثلاثة فبذه أحد عشر قولاً ثم المائلون بالجوهريّة والعرضية اختلفوا في رسمه على أقوان شتى أعد لها قولان قال أصحاب العرض هو ملكة النفس بها يستعد للعلوم والادراكات وقال أصحاب الجوهر جوهر لطيف تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدات خلفه

لنفسه ولذا قيل احذروا من لا ناصر له غير الله واعلم انه تعالى كريم فبذره ولكنه يقهر ويعلم ولكنه يمحور ويروى أن حلة العرش ثمانية أربعة تسبيحهم سبحان الله عدد عفود بعد قدرته وأربعة تسبيحهم سبحان الله عدد حله بعد عباده وقوله بأية أى قدره بأية لا تقتضى .

مُيَسَّرٌ مَّصُورٌ قَهْرٌ مَدْرٌ لَا تَدْرُكُ الْأَبْصَارُ

الميسر قيل هو التيسير والخافض وقيل هو التيسير وفيه المؤمن أصله من قبلت المؤمن قهراً كما قالوا أرقت الماء وهزقت فيكون بمعنى المؤمن على شأه ومن أعجب من عرف مع الآخر أن يكون مستحيين من إطلاع عليه رزقته له وهو المراقب عند أهل الاختصاص رجاءه على القلب بأدلائع الرب المحصور فيصور رجوعه إلى على صورته تعالى بالعين ووجوده من يمكن شأه من كبره من لا يجب كبره ولا يجب أهله وكيف يتجيب بصره حانه وقد أشكل عليه حكم ماله

الله في المصنوع وجعل نوره في القلب . الثاني من شروط التكليف البلوغ وهو كمال الإمام أبو عبد الله الماروي قوة تحدث في الصبي يخرج بها عن حالة الطفولية إلى حال الرجولية وذلك القوة لا يتأكد يعرفها أحد لعل الشارع لما علامات يستدل بها على حصولها . والعلامات خمس ثلاث يشترك فيها الذكر والأنثى أو ما الاحتلام وهو خروج المني ، ابن تاسر ، ويشد الاحتلام بوله إن كان ممكناً إلا أن تعارضه ربه والثانية إنبات الشعر أي شعر الراس والوجه والخصين لا الرغب . وابن العربي ، وروى ابن تاسر أن امرأة تسامت على الإنبات ، ابن عرفة ، أنكسر هذا عز الدين وقال هو كانظر إلى عين العودة وكذا ابن تفلان المحدث . والثالثة السن واختلاف في حده والمشهور وعليه انقصر الناظم ثمان عشرة سنة دليل سبع عشرة وقيل خمس عشرة واثنان يجمع بهما الأنثى وهما الحيض والحمل ، ابن ناجي ، في عد الحمل سنة لأنه لا يكون إلا به . سبيعة الإنزال من المرأة هو راجع إلى الاحتلام وزاد السهاب القرائي في العلامات وأربعة الإبطر . رزاد عمير ، فرق الأرنه من الأنف ويحس العبا يعبس غاط الصوت البردي ومن ذلك ، يأخذ حنفاً ويأبته بدهره برقيه ويجمع طرفيه في أسنانه فإن دخل رأسه فقد بلغ وإلا فلا ولا إشكال في العلامات المذكورة بالنسبة إلى الشخص الذي تمحضت ذكوره أو أنوثته وأما الخش فإن غلبت ذكوره فله حكم الذكر أو أنوثته فله حكم الأنثى وإن كان مشكلاً فله حكم الاحتياط فتجرب في العلامات الخمس . الثالث من شروط التكليف بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وأسقط الناظم هذا الشرط لعدم الحاجة إليه بسبب دعوته صلى الله عليه وسلم لكل أحد والله تعالى أعلم

(كتاب أم القواعد، وما انطوت عليه من العقائد)

ذكر الناظم في هذه الترجمة القاعدة الأولى من قواعد الإسلام الخمس وهي الشهادتان وما اشتملت عليه من العقائد فبدأ بذكر العقائد وبراهينها ثم ذكر أن جميعاً مندرج في كلمة التوحيد ولما كانت بقية القواعد الأربع المذكورة بعدها مبنية عليها ولا يصح شيء منها إلا بعد وجودها كما يصرح به في قوله بعدوهي شهادتان شرط الباقيات سهاها أم القواعد أي شرطاً شرعياً لصحة بقية القواعد كما أن وجود الأم شرط عادي في وجود الولد . والكتاب مصدر كتب بكتب كتابة وكتاباً ومادة كتب تدل على الجمع والضم ومنه الكتيبة استعملوا ذلك فيما يجمع أشياء ومسائل والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة بالنسبة إلى المعاني المراد منها مجاز وكتاب خبر مبتدأ محذوف أي هذا كتاب والمنار إليه بالابتداء المحذوف هو الكلام المذكور في الترجمة من أولها إلى آخرها أي هذا الكلام يجمع القاعدة الأولى وما انطوت عليه أي اشتملت عليه من عقائد الإيمان فتقوله وما انطوت عطف على أم وسيأتي إن شاء الله بيان اشتباه الشهادتين على جميع العقائد حيث تعرض له الناظم بقوله

وقول لا إله إلا الله محمد أرسله الإله . يجمع كل هذه المعاني

يَعْبُدُ فِيهِ الْوُجُودُ وَالْقِيَمُ كَذَا الْبَقَاءُ وَالْفَنَى الْمَطْلُوقُ عَمَّ وَخَلْقُهُ لِيَخْلُقَ بِلَا مِثَالٍ
وَرَحْمَةُ الْغَاثِ وَرَحْمَةُ الْفَيْحَالِ وَلَقْدَرَةُ إِرَادَةِ عِلْمِهِ حَيَاةً مَمْنَعُ كَلَامٍ بِمَرَدِّ ذِي وَاجِبَاتٍ
وَأَسْتَجِيلُ مِنْهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ بِسَدَمِ الْحُدُوثِ ذَا لِلْحَادِثَاتِ كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِتْقَانُ عُدَّةُ

وكيف لا يتواضع من يعلم أنه في الابتداء نظفة وفي الانتهاء جيفة وفي الحال حريق جرح عتو أسير شعبة كفيف في قيصر إن أمسك عن الكلام ساعة تغيرت راحة فيه وإن عرق فاح صنان إبطيه فإذا شاهد نقص نفسه عرف جلالاً به فلماذا قال تعالى من عرف نفسه عرف ربه وقال الله تعالى وفي أنفسكم أفلا تبصرون فيل معناه أن تفكر الإنسان كشخصين من الله تعالى العضو الذي لا يزال ظاهراً منه وحسنه وهو الوجه وسر عليه ما يقيح منظره من الأعضاء والأعضاء وفيه تقوية للأصل والرجاء طأن من ستر مثلك الدأوى في الحال حقيق بأن لا يقضحك على رزق الأشهد يوم التناد والتناد من نسائه نداء

كونه تعالى ذاتاً لا صفة وبعدم انتقاره تعالى إلى محض أى فاعل لزم أن ذاته تعالى ليست كسائر الأندوات المنفردة إلى الفاعل وإن كانت لا تقتصر إلى محل أيضاً فاذا القيام بالنفس عبارة عن الغنى المطلق كما عبر به الناطم وذلك لا يمكن إلا لمولانا جل وعز وقال تعالى يا أيها الناس أتمموا فقرائي إلى الله والله هو الغني الخالد وعم آخر البيت الأول أصله أما حال مؤكدة من الغنى لحذفت الألف الأولى كما حذفت في بر والأصل بار حذفت الثانية ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويوقف عليه بتخفيف الميم للوزن . الخامسة مخالفته تعالى للحوادث أى لآماله تعالى شيء متناهياً لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال ، قال تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير . فأول هذه الآية تزييد آخرها إثبات فصدرها رد على المجسمة واضرابهم وعجزها رد على المعطلة النافين بجميع الصفات . السادسة الوحدانية: أى لا ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فأوجه الوحدانية ثلاثاً وحدانية الذات ووحدانية الصفات ووحدانية الأفعال ووحدانية الذات تنفي التركيب في ذاته تعالى ووجود ذات أخرى تماثل الذات العلية فتنتفيح حقيقة متصلاً كان أو منفصلاً ووحدانية الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل واحد منها متصلاً كان أو منفصلاً فلم مولانا جل وعز ليس له ثان يماثله لا متصلاً أى قائماً بالذات العلية ولا منفصلاً أى قائماً بذات أخرى بل هو تعالى يعلم المعلومات التي لا ناهي لها به واحد لا عد له ولا ثاني له أصلاً وقس على هذا سائر صفات مولانا جل وعز ووحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم اختراع لسلك ما سوى مولانا جل وعز في فعل ما من الأفعال بل مولانا جل وعز هو المنفرد باختراع جميع الكائنات بلا واسطة وحاصل وحدانية الأفعال تنفي ظهوره تعالى في ألوهيته ونفي شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تنافيه في الدقة والصغر إلى حد لا ينقسم وإلا لزم أن يكون جوهرها فرداً . ولا بمعنى من المعاني لأن المعاني لا تقبل الانقسام وإلا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه وذلك محال . السابعة القدرة وهي صفة يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه على وفق الإعادة أى يتيسر بها إخراج كل ممكن من العدم إلى الوجود وإخراجه عن الوجود إلى العدم سواء كان الممكن جرم أو عرضاً مكتسباً أو غير مكتسب حيواناً أو غير فففيه تنبيه على فساد مذهب القدريه الذين أخرجوا أفعال الحيوانات الاختيارية عن تعلق قدرة الله تعالى وعلى فساد مذهب الطبيعيين الذين أسندوا بعض الممكنات لقوى الطبايع العلوية والسفلية وقومهم على وفق الإرادة إشارة إلى أن فعله تعالى للكائنات إنما هو بطريق الاختيار لا بطريق الزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعيين . الثامنة الإرادة وهي صفة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه ومعنى ذلك أن الممكنات نسبتها إلى قدرة الله تعالى على حد سواء فلا اختصاص بوجود بعضها دون بعض لزم العجز فاذا لابد لتخصيص بعض الممكنات بالوقوع دون مقابلة من صفة أخرى وليس إلا صفة الإرادة إذ لا يلزم نقص في قولنا أراد الله وجود هذا الممكن ولم يرد هذا الممكن الآخر بل أراد عدمه بل ذلك دليل على غاية الكمال فإن تصرفه تعالى في الممكنات إنما هو محض والإرادة الاختيارية ولا يباحثه على ممكن منها ولا إكراه ولا إجبار كما قال تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار . ولو قلت قدر الله تعالى على هذا الممكن الموجود ولم يقدر على مقابله لكان فاسداً لما فيه من لزوم قيصة العجز . وأما سائر الصفات كالعلم والكلام والسمع والبصر فلا يصح

بعوضة غرجاء شلاء فسلطها عليه وقال الله لها أمليه ثلاثة أيام فكانت البعوضة تطير على وجهه من جانب إلى جانب ولا تدخل أنفه وهو مصر على كفره فدخلت البعوضة بعد ثلاثة أيام في أنفه وصعدت إلى دماغه وكانت تأكل من دماغه فبلغ به الألم حتى أنه وضع عنده مرزبة وكان كل من يدخل عليه يأمره أن يضربه على رأسه وكان يجد بذلك راحة حتى مات قال الله تعالى وإن جندنا لهم الغالبين والمدر لم يرد في الأسماء الحسنى وورد في القرآن قال الله تعالى يدر الأمر من السماء إلى الأرض قال الجوهري التدبير في الأمر النظر فيه إلى ما تقول إليه عاقبه والتدبير التفكير فيه . وقال غيره هو النظر في ادبار الأمور وعواقبها تتوقع على الوجه الأصح والأكمل وهذا من صفات البشر وأما بالنسبة إلى الخالق فعناه إبرام الأمر وتنفيذه عبر عنه بذلك تقريباً للافهام وتصويراً لأن الله تعالى عالم بعواقب الأمور كلها من غير نظر ولا تفكير يعلم ما يكون قبل أن يكون وما لا يكون أن لم يكن كيف كان يكون (قاعدة) اختلاف خبري بآدم

المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويشير عن غيره انصاحا لاختفاء منه وهذا يخرج للظن والشك والوهم فان الاحتمال القائم فيها يمنع من انكشاف ذلك المظنون والمشكوك والموهم ويوجب تعالى خفاء والتعبر بالمضارع في الانكشاف يقتضى دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل التقيض بوجه وذلك لاستناد هذه الصفات الى ضرورة أو برهان ويخرج أيضا الاعتقاد الجازم مطابقا كان أو غير مطابق لأنه يحتمل التقيض بتشكيك مشكك فلا يستمر معه الانكشاف وتوله على ما هو به زيادة في البيان وتصرح على سبيل التوكيد باخراج الجمل المركب وهو اعتقادا رعى خلاف ما هو به والمقصود من هذا التعريف التقريب على سبيل الاختصار لتعريف العلم بما يسلم من كل مناقشة ويدخل في العلم على مقتضى هذا التعريف إدراك السمع والبصر وسائر الادراكات هي إذا أنواع العلوم هذا مذهب الشيخ الأشعرى رضى الله عنه اه وقد اتضح من قوله ببنى بالمعلوم كل ما يصحح أن يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل ما يستحيل أن يتعلق العلم الأقسام الثلاثة . العاشر الحياة وهي صفة تسمح لمن قامت به أن يتصف بالادراك قال في شرح المقدمات ببنى أن الحياة ليست من الصفات المتعلقة وهي ما يقتضى بذاته أمرا زائدا على القيام بعمله كالقدرة فانها تقتضى زائدا على القيام بمحيا وهو المقدور الذى يتأثر بها إيجادا وإعدامه والإرادة تقتضى لذاتها مرادا يتخصص بها والعلم يقتضى معلوما ينكشف به والكلام يقتضى معنى يدل عليه والسمع يقتضى مسموعا والبصر يقتضى مبهرا . والحياة لا تقتضى زائدا على القيام بمحيا وإنما هي صفة مصححة للادراك بمعنى أنها شرط عقل له يلزم من عدمها عدم الادراك ولا يلزم من وجودها وجود الادراك ولا عدمه اه زاد في شرح الضمير ما نصه وبالجملة لجميع صفات الماعى متعلقة أى طالبة لوائد على القيام بمحيا سوى الحياة وهذا التعلق نفسى لتلك الصفات كأن قياما بالذات نفسى لها أيضا . الحادية عشرة والثانية عشرة السمع والبصر قال في المقدمات والسمع الأذن صفة يتكفّف بها كل موجود على ما هو به انكشافا يابن سواء ضرورة والبصر مثله والادراك على القول به مثابها قال في شرحها هذه الصفات مشتركة في تعلقها بالموجود قدما كان أو حادثا إلا أنها في الشاهد مختصة ببعض الموجودات لتخصيصه تعالى بذلك ولو خرق الله سبحانه العادة في ذلك لصح أن تتعلق بسائر الموجودات ولهذا جازت رؤية المخلوقات لمولانا تبارك وتعالى على مذهب أهل الحق وجاهر سماعهم للكلام القائم بذاته العلية مع أن الرؤية في الشاهد إنما جرت المادة بتعلقها بالأجرام وألوانها وأكوانها والسمع في الشاهد إنما جرت العادة بتعلقه بالحروف والأصوات ولما استحال دخول التخصيص في صفات المولى تبارك وتعالى لاستزاهم الاقتدار إلى التخصيص المستلزم للحدوث وجب تعميم تعلق صفاته تعالى بكل ما تصلح له لأنها واجبة فلا يمكن أن تتصف بما يقتضى حدودها والقاعدة أن كل ما يقبله مولانا تبارك وتعالى من الصفات الذاتية وكالاتها فهو واجب لاستحالة انصافه جل وعلا بالجائزات اه وفي شرح الضمير ونبه بقوله المتعلقان بجميع الموجودات على أن سمعه تعالى وبصره مخالفان لسمعهما وبصرهما في التعلق لأن سمعنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأصوات على وجه مخصوص من عدم البعد والسر جدا وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهي الأجسام وألوانها وكونها في جهة مخصوصة على صفة مخصوصة وأما سمع مولانا جل وعز وبصره فيتعلقان بكل موجود قديما كان أو حادثا فيسمع جل وعز ويرى في أزله ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية ويسمع ويرى تبارك وتعالى مع ذلك

لمعنى وعلى المعنى القائم بالنفس وقيل بالنكس وهو مذهب المعتزلة لأنهم ينكرون كلام النفس والكلام عندهم لا يكون حقيقة إلا في اللفظ . الثالثة اتفاقا على أن الله تعالى متكلم واختلفوا في وجه كونه متكلماً فأهل الحق يقولون هو متكلم بكلام قائم به ويعبرون عنه بكلام النفس وحده وبعضهم بأنه قول قائم بالنفس . ويعبرون عنه بالعبرة والاصطلاح عليه من العلامات والمعتزلة يقولون حقيقة التكلم فاعل الكلام والله تعالى متكلم بكلام مخلقه في جسم واحد . الرابعة الله كلم موسى عليه الصلاة والسلام فقال تعالى « وكلم الله موسى تكليماً » ولما جاء موسى لميقاته وكلمه ربه وقال (إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) قال بعضهم أجمعت الامة سنيها ومعترفها على أن الله تعالى كلم موسى في الجبل من غير تفصيل وإنما اخيلوا في السكينة فقال أهل الظاهر تؤمن بالكلام ولا تقول بالكنية مصيرها

[illegible]

الوجود الأول مجاز لا حقيقة وهذا الثاني صريح وغير واضح من المحققين قال الامام ناصر الدين الثاني في حاشيته على
 المحل واعلم أن الانصاف بهذه الثلاثة في حق القديم مجاز قطعاً وما ذكر من الوجودات الثلاثة غير الخارجي بيان
 للعلاقة الصحيحة للوجود به عليه في حاشيته وبعد فلا يخفى عليك ما في قول المصنف والشارح على الحقيقة للمجاز كيف
 وقد صرح في شرح المقاصد بالاجواز وأن وصفه بالمقصور. والسموع والمكتوب من وصف الدلول بصفة النال
 مجاز لا حقيقة اه وفي شرح جمع الجوامع العراقي بعد كلام له وحاصل هذا اطلاق الكلام على النفس القديم حقيقة
 حفظ عقلية وإطلاقة أيضاً على المكتوب والمحفوظ والمقصور حقيقة شرعية وعرفية وليس حقيقة عقلية اه (الثاني) تكلم
 الناظم على صفات المعاني وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام ولم يتكلم على المعنوية وهي
 كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً وحيماً وبصيراً ومتكلاً وذلك والله أعلم بناء على مذهب الإمام الأشعري من
 نفي الحال وأنه لا واسطة بين الوجود والعدم فثابت من الصفات التي تقوم بالذات إنما هي صفات المعاني أما المعنوية
 فباعتبارها من قيام تلك بالذات لا أن لها ثبوتاً في الخارج عن الذهن وأما على مذهب غيره من القول بثبوت الاحوال
 وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بوجود تفكر هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى
 فلا بد من ذكرها إلا أنه لوحظ فيها كونها ملازمة للسمع الأول وكون الأولى عللاً له أي ملزمة لها إذ لا يصح
 انصاف محل يكونه قادراً أو عالماً مثلاً إلا إذا قامت بالقدرة أو العلم وكذا الثاني ولذلك كانت سبعاً مثل الأولى ولذلك
 أيضاً نسبت هذه إلى تلك فقبل فيها صفات معنوية والياء في لفظ المعنوية ياء النسب إلى المعنى والواو فيه بدل من
 الالف في ذلك (١) ما لا يخفى إذا في المعنى وفي المقام مقام البسط والبيان والاكتفاء بالمزوم من الملازم ذريعة إلى جمل
 اللازم لحفاً وغالباً وخطر الجمل في هذا العلم عظيم فبقي الاعتناء فيه بعز يد الإيضاح على قدر الامكان (الثالث) بما لا يتضح
 في مذهب الأشعري ما وجدته بخط شيخنا الإمام العلامة الحافظ المتفنن الحاج الأبرسي سيدي أبي العباس أحمد المقرئ
 القرشي التلمساني زيل فليس المحرومة رحمه الله عنه . سل الامام سيدي محمد بن يوسف السوسني سيدي رضي الله
 عنه جوابكم عن حتى قولهم الصفات المعنوية هي وجه واعتبار فريد بيان الوجه ولا اعتبار فأجاب معنى قول الأستاذ في
 الصفات المعنوية ونحوها من كل ما يمسى حالاً أنه وجه واعتبار الثاني على نفي الحال وأن ما يتخيل من ثبوت الحال
 في الخارج ليس صحيحاً وإنما هو وجه بغيره "اه لا أمر وجودي فالتمس مثلاً إذا قام بمحل فله أوجدية بربها الذهن
 فان اعتبره من حيث حقيقة فهو صفة هي وجودية وإن اعتبره من حيث صار بمحل عالماً فهو المعنى الذي يبرهن عنه
 بالعالمية وليس له بغيره "ايح. الثاني وجه بغيره "اه من وجهه العلم وان اعتبر العقل الأول من حيث
 الانكشاف المعلوم به سمى هذا الوجه تعالفاً ومن اعتبر العقل من حيث وجوده في محل سمى هذا الوجه قياماً فرجعت
 الاحوال كلها في هذا القدر إلى وجهين بغيرها الثاني لا مورد لوجوبية اه (الاربع) انكرت المعنوية صفات المعاني
 التي أبهت بوجه "اه من وجهه العلم على نفسه من حيث بآحكامها المعنوية وهي كونه تعالى قادراً ومريداً وعالماً وحياً

Handwritten notes at the bottom of the page:

Handwritten notes at the bottom of the page:

[illegible]

كثرت الاحكام للصفات مع إنكاره لها فبئس ما ابتدع

(الحامس) صفات المعاني باعتبار متعلقها على أربعة أقسام فمن لا يتعلق بشئ وهو الحياة وقسم يتعلق بالممكنات فقط وهو القدرة والإرادة وقسم يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع أقسام الحكم المعنوي وهو العلم والكلام فأما ما يتعلق بالعلم والكلام فهو متعلق بالقدرة والإرادة ويستلحق السمع والبصر عموم. وخصوص من وجه هو القدرة والأدلة عليها بالمعلوم والممكن. ولابد السمع والبصر متعلقان بالموجود الواجب كذا أنه تعالى وصفاته ويشترك الثمان في تعليقها بالموجود الممكن (السادس) قال في شرح المقدمات صفاته تبارك وتعالى على أقسام : الأول ما يبرهن به عن قس الذات وهو الوجود الثاني ما يرجع في المعنى إلى منب نقص مستحيل عليه تعالى وذلك خمس صفات العلم والبقاء والخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية. الثالث صفات المعاني وهي عبارة عن الصفات الوجودية القائمة بالذات العلمية وهي سبع القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام واختلف في زيادة صفة واحدة وهي إدراك المشعومات والمنقولات والمماسات والذائد والآلام فقبل بثبوتها زائدة على الصفات السبع وعليه فتعلق بكل موجود بغير اتصال بالأجسام ولا تكيف بالذات والآلام وقيل ترجع في حقه تعالى إلى العلم وقيل بالوقت وهو أحسنه إلى أربع الصفات المعنوية وهي صفات الذات اللازمة لصفات المعاني وهي كونه تعالى قادراً وبزناً وطولاً وحياءً وسمياً وبصيراً ومتكلاً. الخامس زاد بعضهم صفات الإفعال وهي عبارة عن المتعلقة بالتنجيز للقدرة والإرادة بالممكنات كعمله ونوره وأمانته وإحيائه وتحريكه وتكليفه وإن شئت قلت هي عبارة عن صدور الممكنات عن القدرة والإرادة وهي على قسمين : فعلية وجودية كالأمثلة وفعلية سلبية ككفوه تعالى عن شئ من أهل المعاصي فانه عبارة عن ترك العقوبة لمن يستحقها وهذا الترك متأخر عن المعصية ، والحادثة هو فعل بناء على أن الترك فعل أو سلب فعل العقوبة لمن يستحقها بناء على أنه ليس بفعل . (السادس) زاده بعضهم أيضاً وهو الصفات الجامعة لآثار الصفات كالألوهية والكبرياء والعظمة . (التهنئة السابع) حاصل الأقسام الأربعة الأول أن تقول كل صفة موجودة في نفسها فهي صفة معني سواء كانت قديمة كعلمه تعالى وقدرته وإرادته وحياته وسمعه وبصره وكلامه أو حادثة كياض الجرم وسواده وإن كانت غير موجودة في نفسها فإن سلبت أمر أو لا يليق به تعالى فهي سلبية وذلك كالعدم والبقاء والخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية وإن لم تسلب مع كونها غير موجودة وكانت واجبة للذات ما دامت الذات فينظر فيها فإن كانت غير معللة بعلة فهي صفة نفسية أو حال نفسية سواء كانت قديمة كالوجود لمولانا جل وعز أو حادثة كالنجين للجرم مثلاً وإن كانت معللة فهي صفة معنوية أو حال معنوية ككون الذات علة أو قادرة فإنها معللة بقيام العلم والقدرة بالذات النفسية والمعنوية أحوال ليست بموجودة في نفسها ولا معدومة كما مر في التهنئة الثاني والثالث . قوله ويستحيل ضد

لا يُتْرَكُ عَنْ وَلِيِّهِ وَمِنْ ثَمَّ لَهُ حُرْدَلِيَّةٌ يَأْتِي بِهَا الْفَعَالُ وَفَاعِلٌ يَقُولُ بِأُورَادِهِ كَمَا لَهُ الْأَحْكَامُ وَالْأُرَادَةُ

قال بعض الأئمة أجمعوا على أن قدرة الله تعالى غير ارادته واختصاصه في قضاءه فمنهم من رده إلى الإرادة ومنهم من رده إلى القدرة وذكر أن عبد الجبار المدهاني اجتمع مع الأستاذ أبي اسحق الاسفراييني فقال عبد الجبار كلمتني أروابا باطلا وهي سبحانه من ثمرة عن الفقهة فيهم عنه الأستاذ أنه ريد عن خلقها فقال الأستاذ سبحانه من لم يقع في ملكه إلا ما يشاء فقال عبد الجبار أريد أن تدعى فقال الأستاذ أقسمي ربنا فقرأ قال عبد الجبار أريد أن تدعى الهندي فقصي عن بارتلي أحسن ما سمع فقال الأستاذ إن كنت متأكد ما هو لك فقد أساء وإن كان متوكف ما هو له

أن ابن مفلح هكذا أجاب عنه في شرحه على الرسالة فأجابه بأننا نقول ذلك ونعزم به ونعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارج العالم والعجز عن الإدراك إدراك قيام الدلائل الواضحة على ذلك محلا نقلا أما النقل فالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فنقوله تعالى « ليس كمثل شيء » وهو السميع البصير « فلو كن في العالم أو خارجا عنه لكان عاقلا وبيان الملازمة واضح أما في الأول فلا نه إن كان فيه صار من جنسه فيجب له ما وجب له. وأما في الثاني فلا نه إن كان خارجا لزم إما اتصاله وإما انفصاله وانفصاله إما بمسافه متناهية أو غير متناهية وذلك كله يؤدي لامقارنه إلى شخص. وأما السنة فنقوله صلى الله عليه وسلم « كان الله ولا شيء معه » وهو الآن على ما كان عليه « وأما الإجماع فأجمع أهل الحق قاطبة على أن الله تعالى لا جهة له فلا فوق ولا تحت ولا يمد ولا ينال ولا أمام ولا خلف : وأما العقل فقد اتضح لك اتصالها كلياً بما مر في بيان الملازمة في قوله تعالى « ليس كمثل شيء » والاعتراض بأنه رفع للتقيضين ساطع لأن التناقض إنما يمتنع حيث يتصف المحل بأحد التقيضين وتواردان عليه وأما جيب لا يصح تواردهما على المحل ولا يمكن الاتصال بأحدهما ولا تناقض كما يقال مثلا الخاطئ لا أعنى ولا بصير ولا تناقض لصدق التقيضين فيه لعدم قوله لما على البديلة وكما يقال في الباري أيضاً لا فوق ولا تحت وقس على ذلك . وقول من قال إنه الكلزاعما أنه الغزالي فضية فهو منحنى الفلسفة أخذ بها بعض المنسوفة وبذلك بعيد من اللفظ وما أجاب به بعضهم أنه معضل لا يجوز السؤال عنه أبس كما رعم لوصوح الدليل على ذلك وإن صح ذلك عن ابن مفلح ولا يلزم إليه في هذا لعدم إتناه طريق المتكلمين إذ كثير من الفقهاء أس له خبرة به فعلا عن إمامه قوله يجوز في حقه عمل الممكات البيت هذا هو القسم الثالث المجترى في حقه تعالى وهو هل كل ممكن أو تركه في العلم وذلك كما « وبالعقاب ودمته الأبناء عليهم الصلاة والسلام والصالح والأصلح للحل لا يجب من ذلك شيء . عن أنه تعالى ولا يستحيل إذ لو وجب عليه حال فعل الصلاح والأصلح للحل كما تقوله المدرلة لما وقعت عبديا وأخرى ولما وقع تكليف أمر ولا نهى وذلك اعط المساعدة (فرج) اختلف المتكلمون هل تدرك حقيقة الذات عليه صفاتاً اسية أم لا على قولين قال الإمام أبو العباس أحمد الفيلس قال سراج مرجع في علمه لا ريب في إرادته ولا في حقيقته واحتاره جماعة من المتقدمين ريب أحميد لا يعرف أنه إله واحتاره أكثر المتقدمين ريب في سره ودره في ربه وكرهه في ما هو به من ملى إله في خلقه لا ربه كالإله جلالة وجهته عنه على وجوب معرفة الله تعالى وكانت مستحيلة لا ريب عليه ميل ربه وخدمته حاله بالمراتب على حقيقته مع أنه تعالى لا يحاط به ومن ين عرماه على غيره إله لا يذلل الآلات ويخترها ويؤاخذها على وجب الصفات ويقبضها هدمي التشبيه بالمخدرات وتسميه على الحديث واسكدهيات قال « - أو صاحب صدره يقرر أن الله حقيقة متناهية لا علم به تعالى من هذه الطرائق ربه حقه ما ب - هب كما لا يسا ربه رآه حقه - إلى كبرياءه - ربه جلالة - هب كما لا يسا ربه رآه حقه - إلى

افتكها عن الأعراض إذ حدوث أحد المتلازمين يستلزم حدوث الآخر ضرورة ولم يذكر الناظم دليل حدوث العرص لو صرحه والأكوان أعراض خصوصية وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق قاله في شرح الكبرى والمراد به في كلام الناظم واقعة أعم ما هو أعم من الجوهر والعرص من سائر الموجودات الحادثة ويحتمل أن يريد الأعراض المخصوصة كما ذكر ويدخل غيرها من الأعراض وسائر الجواهر من باب لا فارق وتساوى في كلام الناظم يحذف الياء للوزن والعالم يفتح لأن كل ما سوى الله تعالى والعرض يقتضين عند المتكلمين أنهم لما لا دوام له وهو ما يقوم بغيره قاله في العاومس وفي شرح الكبرى العرض ما كانت ذاته لا تسفل فراغا ولا له فيام بنفسه وإنما يكون وجوده تابعاً لوجود الجوهر كالعالم الذي يقوم بالجواهر والحركة واللون فانها لا تسفل فراغاً بل الفراغ الذي شغله الجوهر قبل اتصاله بها هو الفراغ الذي أشغله مع اتصاله بها من غير زيادة اهـ .

لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمُ وَصَفَهُ لَزِمَ حَدُوثُهُ دَرَرٌ تَسْلِيلٌ حَتْمٌ
لَوْ امْكُنَ الْقَضَا لَا نَقَى الْقَدِيمُ لَوْ مَائِلٌ أَطْلَقَ حَدُوثُهُ انْحَتَمَ

لَوْ لَمْ يَكُنْ وَصَفَ الَّذِي افْتَقَرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ يُوَاحِدُ لَمَّا قَدَّرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مَرِيدًا عَالِيًا وَقَادِرًا لَمَّا رَأَيْتُ عَالِيًا وَالتَّالِي فِي السُّتِ الْقَضَا بَاطِلٌ قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذَا مُمَائِلٌ ذكر الناظم في هذه الآيات برهانين تسع صفات قالها في كل برهان منها ولم يكن كذا الزم كذا أو لو كان كذا لكان كذا وتبع رحمه الله اصطلاح أهل المنطق في تسمية بمخرج قولنا لو كان كذا لكان كذا ونحوه قضية وتسميته الجزء الأول منها وهو قولنا لو كان كذا مقدماً وتسمية الجزء الثاني وهو قولنا لكان كذا تألياً باللازم كما يؤخذ ذلك كله من قوله والتالي في الست القضايا البيت ولو أسقط هذه العبارة المستعملة عند أهل فن لا غلطاه قارىء هذه المنظومة غالباً لمكان أنسب بالمقام ولكنه لما كان يتفجر علماً نقعنا الله به صار وإن تنازل ما استطاع لا بد أن أسرعه الطبع فهو كما قيل هـ وكل إناء بالذي فيه يرشح هـ الصفة الأولى القدم فذكر أنه تعالى لو لم يكن نوصوفاً بالقدم لزِمَ حدوثه فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل وكل منهما محال لكن حدوثه تعالى محال باطل قطعاً فقدم وصفه تعالى بالقدم محال بل هو تعالى واجب القدم فالتالي لزوم حدوثه تعالى والمقدم كونه تعالى غير قدم وكل منهما باطل فلزوم الدور أو التسلسل مسبب عن التالي الذي هو الحدوث إذ كل حادث مفتقر إلى محدث فيلزم ما ذكر جملة حتم بالبناء للجهول خبر دور وما عطف عليه وحذف أو العاطفة وهو قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقيص أى ليصل رجل في إزار ويداء أو في إزار وقيص والسوخ للابتداء به التقسيم وفي الكلام حذف متعلق إذ به ترتبط الجملة بما قبلها تقديره عليه دور أو تسلسل حتم أى تحتم على الحدوث وبين البرهان الذي ذكر أنه لو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً لوجوب انحصار كل موجود في القدم والحدوث فهما اتنى أحدهما تعين الآخر والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل لأنه يلزم أن يكون له محدث لما عرفت قبل من حدوث العالم ثم محدثه لا بد وأن يكون مثله حادثاً فلهذا أيضاً محدث ويلزم أيضاً في هذا المحدث ما لزِمَ في الذي قبله من الافتقار إلى محدث آخر وهكذا فإن انتهى العدد وانحصر لزِمَ الدور

لهذه عن القاضي القاضي أبي الطيب أنه شرط في الإيمان قو أمّن برسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يؤمن بالله تعالى لم يصح إيمانه وذكر الحلي أن الموالاة بينهما غير شرط غلو تراخى الأيمان بالرسالة عن الإيمان بالله تعالى مدة طويلة صح وقول الناظم نفي بالثأمة التحية والثفاء أى يتم ويحتمل أنه بالباء الموحدة والثفاف من البقاء أى بقى الإسلام ودام (تبيين) قول السهيلي اسمه صلى الله عليه وسلم في التوراة أحمد غلظه ابن القيم بأن اسمه فيها إنما هو محمد اهـ ولعل ما حكاه عن السهيلي تحريف من الكتاب لأن ذلك إنما هو اسمه في الإنجيل ومنحه صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت بذلك فقال هـ أغر عليه للنبوة غاتم . من الله مشهود يلوح ويشهد . وضم الإله اسم النبي إلى اسمه إذ قال في الحسن المؤذن أسهد رسله من اسمه ليجله ، فذو العرش محمود وهذا محمد . وسمعت من بعض المشايخ أن من كتب هذا البيت الأخير

من محل أو مخصص أما برهان استغناؤه تعالى عن المحل أى عن ذات يقوم بها فهو أنه لو احتاج إلى ذات أخرى يقوم بها لزم أن يكون صفة تلك الذات إذ لا يقوم بالذات إلا صفاتها ومولاتا جل وعز يستحيل أن يكون صفة حتى يحتاج إلى محل يقوم به إذ لو كان صفة لزم أن لا يتصف بصفات المعاني وهي القدرة والإرادة إلى آخرها ولا بالصفات المعنوية وهي كونه تعالى قادراً ومريداً إلى آخرها إذ لو قبلت الصفة صفة أخرى لزم أن لا تعري عنها أو عن مثلاً أو عن حددها ويلزم مثل ذلك في الصفة الأخرى التي قامت بها وهي جراً إذ القبول نفسى فلا بد أن يتحد بين المماثلات وهو محال لما يلزم عليه من التسلسل ودخول ما لا نهاية له من الصفات في الوجود وهو محال فإذا الصفة لا تقبل أن تتصف بصفة ثبوتية تقوم بها من صفات المعاني ولا المعنوية بخلاف الصفة النفسية والسلبية فتتصف بهما الذات والمعاني ومولاتا جل وعز قام البرهان القاطع على وجوب اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فيلزم أن يكون ذاتاً موصوفاً بالصفات وليس هو في نفسه صفة لغيره وأما برهان وجوب استغناؤه تعالى على المخصص أى الفاعل فهو أنه لو احتاج إلى الفاعل لكان حادثاً وذلك محال لما عرفت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه قديم هذين البرهانين وجوب الغنى المطلق لمولاتا جل وعز عن كل ماسواه وهو قيامه تعالى بنفسه الخامسة الوجدانية فأخبر أنه تعالى لم يكن واحداً بل متعدد بأن كل من معه في الوجود إليه أو أكثر ما قدر على إيجاد أى ممكن أو إعدامه بل يكون عاجزاً والعجز عليه تعالى محال فكونه غير واحد محال أيضاً بل هو تعالى الواحد الأحد فالتالى كونه غير قادر على ذلك والمقدم كونه تعالى غير واحد بل متعدد وكلاهما لا يصح، ثم اعلم أنه يدخل في كونه غير واحد خمسة أقسام كما مرى الوجدانية الأولى كون ذاته مركبة من أجزاء الثانية أن يكون لها نظير بمثلها ويدخل هذان القسمان في عدم وحدانية الذات الثالث تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامه بذاته العليا الرابع تعددها مع قيامها بذات أخرى ويدخل هذان القسمان في عدم وحدانية الصفات الخامس أن يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال وهو عدم وحدانية الأفعال فدليل استحالة القسم الأول وهو كونه الذات العلية مركبة من أجزاء أن أوصاف الألوهية إما أن نفهم بكل جزء أو بالمجموع أو بالبعض والأقسام كلها مستزمنة للعجز المستزمن فنياً أما الأول فلأن كل جزء يكون إلهاً فيلزم التنازع كما في تعدد الإلهين الآتى وذلك مؤثر للعجز وأما الثاني فلأنه يلزم منه عجز كل جزء على الانفراد وعجزه يوجب عجز سائر الأجزاء المائة وذلك مستزمن لثبوتها وأما الثالث فلأنه لأولوية لبعض الأجزاء على بعض وحيدته لا تقوم بها وذلك يستزمن عجز جميعها ودليل استحالة القسم الثاني وهو أن يكون للذات العلية نظير بمثلها أن النظير إما أن يخالف في الإرادة تضاداً أو يوافق والقسمان مستزمان للعجز المستزمن لثبوتها أما الأول فلأن الإرادتين إما أن تنفذاً أم لا فإن نفذتا لزم اجتماع متباينين وهو لا يعقل فإذا يجب عدم نفوذهما معاً وحيدته فاما أن تتعطل معاً أو أحدهما فإن كان الأول لزم عجزهما وإن كان الثاني لزم عجز من تعطل إرادته ويلزم منه عجز الآخر للثبوت وأما الثاني فلأن الإرادتين قد توجهان إلى ما لا يقبل الانقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن أن تنفذ

الإيمان كما تقدم وهذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم وكذلك قرن اسمه مع اسمه عند إقامة الصلاة والام في جملة ساكنة وإليه في الأذان متحركة لاستقامة الوزن ولو قال بدل الشطر الأول جعله المقرئ في الأذان د لكان أحسن
) تنبيه (إذا تأملت ما أتيت به البت المذكور من ترتيب الأذان طر لك ما فدمنا عن النبوى

أرسله إلى جميع الأنبياء هدى ورحمة ذاك حق

يعنى أرسله سبحانه إلى جميع الخلق عرباً وعجماً أناساً وجناً وملئاً من حين بعثه وعمره صلى الله عليه وسلم أربعون عاماً إلى يوم القيامة قال الرازى دخلت الماسكة تحت نعتهم صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى (يكون للعالمين نذراً ونقل بعضهم الإجماع على عدم إرساله للملائكة وشمل قلبه جميع أسلم عيسى صوات الله وسلامه عليه فلا يعارض هذا نزول عيسى وهو في قوله الصلاة والسلام لا يبنى بعبارة لا تقبل بعده بل كان فيها قبله ويحكم بعد نزوله بالشرعة الموحدة كما يأتي قريباً

فيه إلا إرادة واحدة. وحيث أن تنفيذ إرادتها أحدها أولاً فإن نفذت إزم عجز من لم تنفذ إرادته ويلزم منه عجز الآخر
للمائة وإن لم تنفذ فيه إزم عجزها ودليل استحالة القسم الثالث وهو تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذاته العلية
فهو أن يقال لو كانت من صفاته تعالى متعددة لم يخل إما أن تعدد بحسب تعدد متعلقاتها التي قام البرهان على أنها غير
متناهية وإما أن تنحصر بعدد متناه وهو عجزها على الأول وجود صفات لا نهاية لها عدداً وهو محال إذ كل ما يدخل تحت الوجود
فلا بد من محبة تمييزه وتمييزه ما لا يتناهي محال فوجود ما لا يتناهي محال ولا يلزم على الثاني وهو اختصاصها بعدم متناه افتقارها
إلى مخصص يخصها بعدد دون آخر إذ لا رجحان لبعض الأعداد على بعض وذلك يستلزم حدوثها وأيضاً يلزم توزيع
ما لا يتناهي من المتعلقات على ما يتناهي من الصفات وهو محال ضرورة وإذا لزم من تعددها غير متناهية وجود صفات
لا نهاية لها عدداً وهو محال ولزم من تعددها متناهية حدوثها وهو محال أيضاً كما مر التنبيه عليه في صفة القدم ومن جملة
الصفات القدرة لزم من تقدير التعدد بقسمة فيها عجزه تعالى عن ذلك إذ ما يلزم عليه المحال وهو تعدد القدرة مثلاً محال
وإذا استحال الوصف بالقدرة متعددة كان إما عاجزاً وهو محال أو موصوفاً بقدرة واحدة وهو المطلوب ودليل استحالة
القسم الرابع وهو تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذات أخرى هو دليل استحالة القسم الثاني وهو وجود
نظير لذاته تعالى بما نالها ودليل استحالة القسم الخامس وهو أن يكون مع الإله تعالى في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال
أنه لو صح أن يكون لتغير المولى تأثير لوجب أن يكون ذلك الأثر مقدوراً له تعالى لعموم قدرته وحيث أن ما لا يمكن
اتفاق أو اختلاف ويأتي ما سبق فإن كان المؤثر غير المولى سبحانه فليزم عجزه ويلزم عجزه عن سائر الممكنات وتسوياً وقد ظهر ما
مر أن قول الناظم لما قدر دليل الوحدانية بجميع وجوها كما ظهر من القسم الخامس أن لا تأثير لقدرة الحادثة في فعل من
الأفعال قال في شرح الصغرى إثر ذكره برهان الوحدانية وبهذا تعرف أن لا أثر لقدرة في شيء من أفعالنا الاختيارية
كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشيئنا ونحوها بل جميع ذلك مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة وقد رتبنا أيضاً
مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا جل وعز يقارن تلك الأفعال ويتعلق بها من غير تأثير لها في شيء من ذلك أصلاً وإنما
أجرى الله تعالى العادة أن خلق عند تلك القدرة لا بها ما شاء من الأفعال وجعل سبحانه بمحض اختياره وجود تلك
القدرة فيما مقرر تلك الأفعال شرطاً في التكليف وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الأفعال من غير
تأثير لها أصلاً هو المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبه تضاف الأفعال للأبد كقول الله تعالى
«لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» أما الاختراع والإيجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه شيء.
سواء تبارك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تعالى فيه القدرة المقارنة للفعل اختراعاً وعندما يخلق الله فيه الفعل بعدد
عن تلك القدرة الحادثة مجبوراً ومضراً كالموتى مثلاً وعلامة مقارنة القدرة الحادثة لما يوجد في محبة يسره
بحسب العادة فعلاً وتركاً وعلامة الجبر عدم تلك القدرة وعدم التبسر وإدراك الفرقين هاتين الحالتين ضروري لكل
عاقل كما أن الشرع جاء بأبواب الحالتين وتمنح بأسقاط التكليف في الحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الأولى قال

عن الذهبي وأنه قيل على أنه واحد من أمته صلى الله عليه وسلم وحكي السبكي عن شيخه الذهبي أن عيسى بنزل عند باب دمشق
ويأتهم بأوامرها في صلاة الصبح ويحكم بهذه الشريعة وأمره صلى الله عليه وسلم جميع الخلق هدى ليم لهم دين الله تعالى ورحمة
لهم لا تقادهم من العذاب وقوله ذا حق أي صاحب حق فيما جاء به في أفعاله وأقواله فلا يفعل إلا حقاً ولا يقول إلا حقاً
ويحتمل ذا حق على الخلق في إيمانهم به صلى الله عليه وسلم وانبايعهم له لأنه هدى لهم ورحمة ويحتملها معاً والرسول
هو المبلغ عن الله أمره ونهيه بإذنه تعالى لخلقهم لإقامة الحجج عليهم قال الله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسول
وقال الله تعالى «وما كنا معذبين حتى نبشّر رسلاً» وقالت المذنبات بعد الرسول حكم راجب بناء منهم على التحسين
والترجيح والصلاح والإصلاح وهو طر.

وَصَدَقَ مُصَدِّقُ أَمْرِهِ فِي كُلِّ تَجَاوُزٍ وَفَالَهُ

نعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) بحسب العادة وأما بحسب العقل وما في نفس الأمر فليس في وسعها أى طاقتها اختراع شيء ما وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية القائلين باستواء الأفعال كلها وأنه لا قدرة تقارن شيئاً منها عموماً ولا شك في أنهم في هذه المقالة مبتدعة بل يكذبهم الشرع والعقل وبطلان مذهب القدرية بحسب هذه الأمة القائلين بتأثير تلك القدرة الحادثة في الأفعال على حسب إرادة العبد ولا شك أنهم مبتدعة أشركوا مع الله تعالى غيره فتحقق مذهب أهل السنة بين هذين المذميين الفاسدين فو قد خرج من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين وكأ أن هذه القدرة الحادثة لا أثر لها أصلاً في شيء من الأفعال كذلك لا أثر للنار في شيء من الاحتراق أو الطبخ أو التسخين أو غير ذلك لا يطبخها ولا بقوة وضعت فيها بل الله تعالى أجرى العادة اختياراً منه جل وعز بإيجاد تلك الأمور عندها لا بها وهو على هذا ما يوجد مع القطع للسكين والألم عند الجرح والشبع عند الطعام والرى عند الشرب والنبات عند الماء والعنود عند الشمس والسراج ونحوهما والظلم عند الجدار والشجرة ونحوهما وبرد الماء الساخن عند صب ماء بارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما لا ينحصر فاقطع في ذلك كله بأنه مخلوق لله تعالى بلا واسطة ألبتة وأنه لا أثر فيه أصلاً لتلك الأشياء التي جرت العادة بوجودها معه وبالجملة فقلتم أن الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لأثر ما بل جميعها مخلوق لمولانا عز وجل ابتداء ودواماً وبلا واسطة بهذا شهد الزهان العقل ودل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع ولا تصغ بأذنك لما ينقله بعض من أولع بنقل الثب والسمين عن مذهب بعض أهل السنة بما يخالف ما ذكرناه فشهد يدك على ما ذكرناه فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح غيره واقطع تشوئك عن سماع الباطل نعش سعيماً وتمت كذلك والله المستعان اهـ السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والحياة والإرادة والعلم والقدرة فذكر أنه لو لم يكن تعالى موصوفاً بجميعها ما رأيت علماً بفتح اللام وهو ما سوى الله تعالى والعالم موجود مرئى فهو تعالى موصوف بما ذكر فالتالى علم رؤية العالم والمقسم عدم وصفه تعالى بالصفات الأربع وكلامها لا يصح والدليل على انصافه تعالى بما ذكر أنه قد تقدم أن تأثير القدرة الأزلية موقوف على إرادته تعالى ذلك الأثر وإرادته تعالى لذلك الأثر موقوفة على العلم به والانصاف بالقدرة والإرادة والعلم موقوف على الانصاف بالحياة إذ هي شروط فيها وجود المشروط بدون شرطه مستحيل فإذا وجود حادث أى حادث كان موقوفاً على انصاف محدثه هذه الصفات الأربع فلو اتفق شيء منها لما وجد شيء من الحوادث قال في شرح الصغرى وبهذا يتبين وجوب انصافه تعالى بهذه الصفات في الأزل إذ لو كانت حادثة لزم توقف إحداثها على انصافه تعالى بأمثالها قبلها ثم تنقل الكلام إلى أمثالها ويؤزم التسلسل وهو محال فيكون وجود تلك الصفات على هذا التقدير محالاً وذلك مؤد إلى المحذور المذكور وهو أن لا يوجد شيء من الحوادث وبهذا نعرف أيضاً وجوب عموم التعلق بالتعلق منها كالعلم والقدرة والإرادة إذ لو اقتصت ببعض المتعلقات دون بعض لزم الافتقار إلى المخصص فتكون حادثة ولا يمكن أن يكون المحدث لها غير الموصوف بها لما عرفت من وجوب الوحدةانية له تعالى وانقراده بالاختراع وإحداثه تعالى لها فرع عن انصافه بأمثالها قبلها ثم تنقل

أى في كل ما جلتا به صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى وقاله لنا أو فعله أو أقر من فعله على فعله لأنه لا يقر على باطل فيجب علينا تصديقه صلى الله عليه وسلم في ذلك كله ألا ترى أن سيدنا خزيمة رضى الله تعالى عنه شهد لعفى فرس اشتراه من أعرابي وأنكر الأعرابي البيع وطلب منه شاهدأ على ذلك فشهد له خزيمة بالشراء ولم يكن حاضراً فقال له صلى الله عليه وسلم يا خزيمة شهدت ولم تكن حاضراً البيع فقال يا رسول الله جئتنا بخبر من السماء وصدقناك أفلا تصدقك في هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بخبره بشهادتين

فَهَذِهِ دَعِيَّةُ الْأَيْمَنِ رَاجِبَةٌ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ فَاتَّخَذْتُ قَدْرَ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيَّ عِبَادَةٍ وَتَمَنَّا وَبَقَّةَ خَدِّهِ فِي الْأَيْوَابِ نُلْفَى إِذَا بِأَنْصُرُ صَلَاحَهُ عَلَى تَبَيُّرِ خَصِّ بِلَالَةٍ ثُمَّ كَمَلْتُ الرِّسَالَةَ

الكلام إلى تلك الأمثال ويحيى ما قد سبق فقد بان لك بهذا أن البرهان الذي ذكرناه في أصل العقيدة يؤخذ منه ثلاثة أمور وجوب هذه الصفات وجوب القدم والبقاء لها وجوب عموم التعلق بالمتعلق اهـ والبرهان الذي ذكرناه في أصل هذه العقيدة هو قوله وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدره والإرادة والعلم والحياة فإنه لو اتفق شيء منها لما وجد شيء من الحوادث وهو معنى قول الناظم لو لم يكن حيا لبيت فيؤخذ منه الثلاثة الأمور كما قال في شرح صفري الصفري قوله والتالي في الست القضايا البيت منه أن التالي من القضايا الست المتقدمة باطل فلقسم منها الثاني في البطلان وقد تقدم بيانها عند ذكر البراهين الست فراجع إن شئت

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ بِالثَّقَلِ مَعَ كَمَالِهِ ثَرَاهُ

أخبر أن لوجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر والكلام دليلين شرعي ويقال فيه نقل وسمى وهو المراد بقوله بالنقل وعقل وإليه أشار بقوله مع كماله فالسمى كقوله تعالى وهو السميع البصير وكقوله وكلم الله موسى تكليمًا والأحاديث بذلك كثيرة وافقد الإجماع على وجوب اتصافه تعالى بذلك والعقل هو أن في هذه الصفات يدل على اتصافه تعالى بضعها وهي نقصان والنقص عليه تعالى حال قال في شرح الصفري لأنه يستلزم أن يحتاج حينئذ إلى من يكلمه بأن يدفع عنه ذلك النقص ويخلق له الكمال وذلك يستلزم حدوثه واقتضاه إلى إله آخر كيف وقد تقرر بالدليل وجوب الوحدة له تعالى وأيضا لو اتصف بتلك النقصان لم أن يكون بعض مخلوقاته أو كل منه تعالى عن ذلك لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقصان والمخلوق يستحيل أن يكون أشرف من حاله وهذا الدليل العقلي وإن كان لا يسلم من الاعتراض فذكره عن سبيل التبعية والتقوية لما هو مستقل بنفسه ولا يرد عليه شيء وهو الدليل النقل حسن وقد لوحنا إلى ذلك بتأخيرها في أصل العقيدة اهـ قلت وكذا لوح الناظم لذلك أيضا بتأخيرها (تنبيه) قال في شرح صفري الصفري اعلان عقائد الإيمان تنقسم على ثلاثة أقسام ما لا يصح أن يطرأ إلا بالدليل العقلي وهو كل ما تتوقف عليه دلالة المعجزة كوجوده تعالى وقدرته وإرادته وعلمه ورحمته فانه لو أسدلوا على هذا القسم بالدليل الشرعي وهو متوقف على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة لزم الدور . الثاني ما يصح أن يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كل ما لا تتوقف عليه دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبهت وأحوال الآخرة جملة وتبصيرا . الثالث ما اختلف فيه للتردد فيه هل هو من القسم الأول أو من القسم الثاني كالوحدانية فانه اختلف فيها هل يكفي فيها الدليل السمعي بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في ط الناظر وإن توهب وجود المعجزة عليها في نفس الأمر لاستحالة وجود الفعل مع وجود التبريك أو لا بدفينا من الدليل العقلي نظر إلى موقف دلالة المعجزة على صحة وجود المعجزة أيضا المتوقف على الوحدة لأن المعجزة فعل والفعل يستحيل وجوده على تقدير الالهيته والآلوهية والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء اهـ ومعنى كلامه أن دلالة المعجزة على صدق الرسول المحتج بها متوفرة على انصاف مصدقه وهو الله تعالى بما ذكر في القسم الأول فلا يصح أن يسد عليه بقول الرسول المنوف على صدقه على دلالة المعجزة للدور وهو توقف دلالة المعجزة على اتصافه تعالى بذلك الآلوهية واتصافه تلك الأوصاف متوفرة على دلالة المعجزة بخلاف ما ذكر في القسم الثاني فلا تتوقف دلالة المعجزة على الصدق على اتصافه تعالى بها فصح الاستدلال عليه بقول الرسول وأما القسم الثالث فتد نظرين

الإشارة في قوله من أن الله تعالى على ما أتم به ويمثل أنه قصد نفسه بقوله عباده وعليه
وكان أحسن من أن يكون من أن الله تعالى على ما أتم به ويمثل أنه قصد نفسه بقوله عباده وعليه
تبي بالهذه على أن يكون من أن الله تعالى على ما أتم به ويمثل أنه قصد نفسه بقوله عباده وعليه
وليس به من أن الله تعالى على ما أتم به ويمثل أنه قصد نفسه بقوله عباده وعليه
تدبره من أن الله تعالى على ما أتم به ويمثل أنه قصد نفسه بقوله عباده وعليه
والله أعلم بالصواب

كما ذكر وكونه من القسم الأول أظهر والله أعلم وزاد في شرح الكبرى في القسم الأول القدم والبقاء وجعل كل ما يرجع إلى وقوع جائز كاليه وأحوال الآخرة بما لا يصح الاستدلال عليه إلا بالسمع عكس القسم الأول قال لأن غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الأمور جوازها أما وقوعها فلا طريق له إلا السمع

لو اُسْتُحَال مُمَكِّنٌ أَوْ وَجَبَا قَلْبُ الْخَلْقِ لَزُمَ مَا وَحَدَ

ذكر في هذا البيت دليل القسم الثالث، الجائز في حقه تعالى المشار إليه بقوله قبل يجوز في حقه فصل الممكنات البيت فأخبر أنه لو وجب عقلا عليه تعالى وجود ممكن أو استحالة عقلا لزم طلب الحاقق وذلك لا يعقل إذ حقيقة الممكن مغايرة لحقيقة الواجب والمستحيل كما مر بيانه فقوله ممكن على حذف مضاف أي فعل ممكن أو وجود ممكن وقلب مفعول وجبا قال في صغرى الصغرى وأما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه صلاحا كان أو صده لما عرفت قبل وجوب عموم قدرته تعالى وإرادته لجميع الممكنات ويدخل في ذلك جواز خلق الله تعالى الرؤية لذاته العلية والسمع لكلامه القديم والثواب في دار النعيم والبعث لرسله الأكرمين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال في الشرح لاسلك أن الجواز لا يتطرق للذات العلية ولا لشيء من صفاتها المرتفعة لوجوب الوجود لجميع ذلك وإنما يرجع الجواز للخلق التنجيزي لقدرته تعالى وإرادته وهذا يتعلق ليس بقديم مرجعه إلى صدور الكائنات عن قدرته تعالى وإرادته ولما عرفت فيما سبق عموم تعلق قدرته تعالى وإرادته بجميع الممكنات وعرفت وجوب وحدانيته تبارك وتعالى عرفت أن كل ممكن فهو جائز بأن يكون بقدرته الله تعالى وإرادته وليس فيه ما هو واجب عقلا كالصلاح والأصلح كما قال بعض من ضل لأنه يلزم عليه قلب حقيقة الصلاح والأصلح للجائز بأن ترجع واجبة وذلك يمنع وقوع ضدها وهو الفساد كيف وهو موجود بالمشاهدة ومن الممكنات الجائزة ضد أهل الحق رؤية المخلوق لمولانا جل وعلا على ما يليق به تبارك وتعالى من غير وجهة ولا جرمية ولا تخير لأنه تعالى موجود وكل موجود يصح أن يرى بالبصر واستدعاء الرؤية المقابلة للرقى والجهة له والتوسط بين القرب جدا والبعد جدا إنما هو عاضى يقبل التخلف وكما صرح أن يعلم مولانا جل وعلا على ما يليق بجلاله وعظمته من إحاطة فكذا يصح أن يرى جل وعلا بالبصر على ما يليق به تعالى وليست الرؤية بآيات شعاع يتصل بالمرئ حتى تستحيل رؤيته جل وعلا لاستحالة اتصال الشعاع به تبارك وتعالى إذ لو كانت الرؤية بإتصال شعاع بالمرئ لزم أن لا يرى المرئ إلا بمقدار حدته كيف وهو يتكسب للرأي في فطرة واحدة أعضاء ذاتة أضما فلا حصر لها بحيث يقطع أنه لا يمكن أن ينفصل منه شعاع يتصل بأذى شيء منها وكذا من الجائزات إثابة الله تعالى المطيع إذ لا حق لأحد عليه تعالى إذ لا تقع له طاعة أحد وأيضاً فالطاعة خلق له تبارك وتعالى وليس للعبد فيها إلا الاكتساب والانصاف ولا أثر له فيها أصلاً وكذا من الجائزات بعث الله تعالى لرسله عليهم الصلاة والسلام لأن ما قدر الله سبحانه وتعالى معهم من المصالح الدينية والدنيوية فبمحض فضله ولا أثر للرسل عليهم الصلاة والسلام في شيء من المصالح ولا حق لأحد على مولانا جل وعلا في هداية ولا مصلحة دينية ولا أخروية وأوجبت المتزلة عقلا على الله تعالى بعث الرسل عليهم الصلاة والسلام على أصلهم الفاسد في وجوب مراعاة

فسيبها إليه كنسبة العابد إلى الزاهد وكان عز الدين يذهب إلى تفضيل النبوة لشرف التعلق فإن الخطاب بها الأنبياء والخطاب بالرسالة الأمة وهو ضعيف فإن الرسول جاء غامطاً بخطاب مندرج في خطاب التبليغ وورد في حديث أبي ذر أن الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً والرسل منهم ثلثمائة عشر وثلاثة عشر قال أبو ذر من كن أولهم قال آدم قلت يا رسول الله الله أني مرسل قال نعم خلقه يدهو فنفخ فيه من روحه ثم قال يا أبا ذر أو أنبياء بني إسرائيل موسى وآخرهم عيسى وأول الرسل آدم وآخرهم محمد ﷺ والحديث طويل جداً أخرجه الأجرى في أريعيته وروى الحاكم في مستدركه عن أبي ذر أن المرسل منهم ثلثمائة وأولو العزم منهم أربعة إبراهيم وموسى وداود وعيسى أما إبراهيم فقيل له اسلم فقلت أسلمت لرب العالمين ثم ابتلى في ماله وولده ووطنه فوجد صادقا وفيما في جميع ما بينتلى وأما موسى فمزمه

الصلاح والأصلح على الله تعالى ولا يخفى فساده وأما البراهمة فجعلوا بحث الرسل متجسدا ورأوا أن العقل يصل وحده بتجديده وتقييمه إلى أحكام الله تعالى ولا تخفى سخافة عقولهم إلى الغاية لما عرفت أن مرجع أحكام الله تعالى الشرعية إلى نصب أفعال خلقها الله تعالى وجعلها بمحض اختياره أمارات على ما شاء من ثواب أو عقاب أو غيره، ولا حص في فعل ولا قبح يوجب له حكما من الأحكام ومن عرف انفراد الله تعالى بإيجاب جميع الكائنات ويعوذ لإدراكه فيها مع التزه عن الأغراض لا يخفى عليه فساد تلك المقالة الشنيعة اهـ

يَجِبُ ارْتِسَالُ الْكِرَامِ الصُّدُقِ أَمَانَةُ تَبْلِيغِهِمْ يَحِقُّ مَحَلُّ الْإِيمَانِ دُونَ الْمَنْعِ كَهَذِهِ التَّبْلِيغِ يَا ذَكِّي يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ كُلِّ عَرَضٍ لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِمَنْتَصِي كَدَامِضٍ هَذَا هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ جِرَائِ الْإِيمَانِ لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَرْكَبٌ مِنْ جَزَائِنِ أَحَدُهُمَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلْعَرَفَةِ بِمَا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ ، الثَّانِي الْإِيمَانُ بِالرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَهُوَ أَيْضًا حَدِيثُ النَّفْسِ التَّابِعِ لِلْعَرَفَةِ بِمَا يَجِبُ لَهُمْ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ وَلَمَّا كَانَ الْجُزْءُ الثَّانِي مُتَوَقِّفًا عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَعْرِفُ وَيَحْصِلُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ قَدَمِ عِلَاقَتِهِ عَلَى الْكَلَامِ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى الْجُزْءِ الثَّانِي وَالرَّسْلُ فِي النَّظَرِ يَسْكُونُ السَّنِ تَخْفِيفًا عَنْ حَمْلِ جَمْعِ رَسُولٍ وَهُوَ إِنْسَانٌ ذَكَرَ بَعَثَهُ اللَّهُ سِجَانَهُ إِلَى عِيْدِهِ وَإِمَانُهُمْ أَيْلَهُمْ عَنْهُ أَحَدُهُمُ التَّكْلِيفِيَّةُ الرُّضْمِيَّةُ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنْ وَعْدٍ وَوَعِيدٍ وَنَحْوِهَا وَهَلْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ شَرْعٌ جَدِيدٌ أَوْ كِتَابٌ خُصُّوسٌ أَوْ لِسَانٌ لَشَرْعٍ مِنْ قَبْلِهِ أَوْ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَقُولُ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَا مُكَلِّفُونَ بِمَعْرِفَةِ الرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَبَتْ إِيْمَانَنَا إِلَّا بِذَلِكَ وَلَا يَحْصُلُ لِمَا الْإِيمَانُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ لَهُمْ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ وَذَكَرْنَا أَنَّهُ كُفِّرَهُ أَنَّهُ يَجِبُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ (أَوَّلَاهَا) الصُّدُقِ فِي كُلِّ مَا يَلْفُونَ عَنْ الْمَوْلَى بَارِكُ وَمَعْنَى أَنْ لَا يَكُونَ مَخْرُومًا فِي ذَلِكَ إِلَّا مُطَابِقًا لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَا يَلْفُ مِنْهُمُ الْكُذْبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَعَمْرُأُ وَلَا سِرُّ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ وَهُوَ (الثَّانِي) الْأَمَانَةُ وَهِيَ حِفْظُ جَمِيعِ الْجَوَارِحِ الطَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ مِنَ التَّلْبِيسِ بِمَنْهَى عَنْهُ نَهَى بِحَرَمٍ وَكَرَاهٍ بِسَاحِبِهَا أَمِنًا لِلْأَمْنِ فِي جِهَةِ مَنْ خَالَفَهُ لِمَا حُدِّدَ لَهُ وَأَوْصَى بِهِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَرْكُ كُلُّ أَمْرٍ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَوْصَى بِهِ مَالِكُهُ أَنْ يَرْثَ عَلَيْهِ وَلَا يَخُونُ بَأَنْ يَنْقَلِبَ بِسَبَبِ الشُّبُوهِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِوَصِيَّةِ مَالِكِهِ الَّذِي يَجِبُ طَاعَتُهُ (الثَّالِثُ) تَبْلِيغُ كُلِّ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ سِجَانَهُ بِتَبْلِيغِهِ وَلَمْ يَتْرَكُوا شَيْئًا مِنْهُ لَا نِسْيَانًا وَلَا عَدَا أَمَّا عَدَا فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْأَمَانَةِ وَأَمَّا نِسْيَانًا فَلِإِجْمَاعٍ وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ الْكُذْبُ الَّذِي هُوَ عَدَمُ مَطَابَقَةِ الْحَقِّ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَوْلُهُ الْكُذْبُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ وَفُوعِ الْكُذْبِ وَالْحَيَاةُ بِفَعْلٍ شَيْءٌ مَا نَهَا عَنْهُ نَهَى تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ وَقَوْلُ النَّاطِمِ وَالْمَنْهَى هُوَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ وَجَرٍّ وَجَرُّهُ أَيْ وَقَوْلُ الْمَنْهَى عَنْهُ أَيْ غَيْرِ الْكُتَاتِ لِنَتْنِصِيصِهِ عَلَى اسْتِحَالَةِ عَدَمِ التَّبْلِيغِ فَالْكَافُ فِي كَدَمِ التَّبْلِيغِ لِلتَّشْدِيدِ فِي إِفَادَةِ الْحُكْمِ وَهُوَ الْاسْتِحَالَةُ وَيَحْتَمِلُ

حيث قال له قومه إنا لمدركون قال كلا إن معي ربي سيهدين وأما داود فأخفى خطيئته عليه فقام يبكي أربعين سنة حتى أثبت من دموعه شجرة قد تحت ظلها وأما عيسى فعزمه أنه لم يضع لبنه على لينة فيقول إنها معبرة فاعبروها ولا تعصروها فكان الله تعالى يقول لرسوله صلى الله عليه وسلم اصبر إن كنت صادقاً فيما ابتليت به مثل صدق إبراهيم وثق بنصره مولاه مثل ثقة موسى مهتاً بما سلف من هفواتك مثل اهتمام داود وازهد في الدنيا كزهدي ذكر ذلك القرطبي وعدم غير القرطبي أربعة أيضاً فأسقط داود وعد نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا شك أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم اجتمعت فيه الخصال كلها ونظم بعضهم الأربعة الأخيرة في بيت شعر أولو العزم نوح والحليل كلهم عيسى وموسى والنبي محمد ونظامت الخمسة المجتمعة من قبل القرطبي وغيره فقالت: أولو العزم نوح والحبيب محمد. وداود وعيسى ثم موسى المكلم. وقد انعقد الإجماع على أن الصلاة على النبي ﷺ واجبة في الحجة واختلفت في الصلاة على

أن يريد بالمنهى عنه جميع المعاصي كتماناً أو غيره فالكتاب للتشثيل والاول أظهر والله تعالى أعلم وعدم التبليغ هو كتمان شيء ما أمروا بتبليغه للخلق وأنه يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام الأعراس البشيرة التي لا تثنى على رتبهم كالمرض والفقر من الأعراس الدنيوية مع التثني عنها بالله تعالى وكلاكل والترب والنكاح والسيان بعد التبليغ أو قبالاً لم يؤمروا بتبليغه والنوم إلا أنه نيام أعينهم ولانتماء قلوبهم فاخترزوا بالأعراس وهي الصفات الحادثة المتجددة من الصفات القديمة التي هي صفات الإله تعالى فلا يصح أن يتصف بها غيره وقد كُفرت النصارى بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم في حق عيسى عليه الصلاة والسلام لجعلوا صفة العلم القديم قائماً بجسم عيسى وجعلوه لذلك إلهاً على خيط لم يتخلط عظيم لا يفوقه به عاقل واحترزوا بقيد البشيرة كالأكل والترب والمرض ونحوها عن صفات الملائكة عليهم السلام وهي غنام عن هذه الأعراس التي وضعا الله في البشر فلا يتنطرد ذلك في الرسل عليهم الصلاة والسلام لمدم توقف الرسالة عليها وقد كُفرت الجاهلية بمخالفتهم هذا القيد وإفراطهم فزعوا أن هذه الصفات البشيرة ناقصة لاتتفق برتبة الرسالة وإنما يليق بها صفات الملائكة فكفروا وكذبوا بسبب ذلك الرسل وقالوا ما أخبر الله به عنهم « أبشر يهودنا » « إن أتم إلا بشر مثنا » مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ولو كشفت الحجاب عن قلوبهم املوا أن وقوع هذه الأعراس البشيرة بالرسل عليهم الصلاة والسلام كالات لم في أنفسهم وسكيات متكاثرة لانهم بحيث يتقبلها الملائكة الكرام ويتمنون وجود مثلها لهم لما فيها من الآداب الرفيعة والعبادات الدقيقة وأسقط الناطم هذا القيد العلم بأنه المراد في هذا المحل والله أعلم واحترزوا بقولهم التي لا تثنى على رتبهم عن النقلة عن جنابهم الرفع والتفريط بسبب مشاهدة ظواهرهم البشيرة في مراعاة قدرهم العلى وقد ضلت اليهود لعنهم الله فأسأوا الأدب ووصدوا أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة والسلام بمساو لا يليق أن يوصف بها من هو أدنى منهم في غاية وبهذا يعلم أن كل ما أومر في حقهم وفي حق الملائكة نقصاً من الكتاب والسنة واجب تأويله انظر آخر شرح صغرى الصغرى فقد أمال في المسألة جدا تلك وفي تمثيلهم للأعراس التي لا نقص فيها بالمرض إجمال فقد سئل شيخنا الإمام العالم العلامة المتفطن الفهامة المحدث المتصور سيدى أبو زيد عبد الرحمن بن محمد أنفاسى رحمه الله في مسألة تظهر من جوابه ولفظ الجواب لا يجوز الصمم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفاتاً لأن السمع طريق إلى الوحى وباب له فلا يقع بهم لأنه لا معنى للنبوة إلا الوحى فكيف تعطل حساسه وينسد باب هذا لا يعقل وكذا البكم لا يجوز عليهم لانهم أعان من التبليغ وآية بالغة ونقصية ظاهرة يتذوقون عن مثابا وكذلك يمنع في حقهم العمى إلى الصحيح قيل ولم يعم نبي قط وما يذكر عن شعيب لم يثبت وأما يعقوب لحصل ضعف في نور عينيه ولم نكرنا حجتنا وأزيل ذلك الضعف بعد ذلك فكان عارضا هذا هو الحق اراجع وقيل غير ذلك مع الاتفاق على عدم استمرار ذلك العارض وكذا يمتنع في حقهم الجنون فليله وكثيره لأنه نقص بل يجب في حقهم كمال العقل والذكاء واللفظة وقوة الرأى والسلامة من كل ما ينفرنا يوجب ثلثا في النسب والخلق والخلق كاللفظاظه والعيوب المنفرة كالبرص والجذام والأدرة لانهم على غاية السكأن خلقتهم وخلقهم ومن نسب أحدا منهم إلى نقص في خلقه فقد آذاه وبغض على فاعله الكفر وقد قال تعالى لا تكونوا كالذين آذوا موسى، يعنى في وصفهم له بالأدرة فبرأه الله من ذلك كما قد علم ونص في صحيح الأحاديث وأما أيوب عليه السلام فروى أنه

غيره فقال عياض في الشفاء وجدت بخط بعض شيوخى من مذهب مالك أنه لا يجوز أن يصلى على أحد من الأنبياء سوى محمد صلى الله عليه وسلم وهذا غير معروف من مذهبه وقد قال في المبسوطه ليعبى بن إسحاق أكره الصلاة على غير الانبياء وما ينبغي لنا أن نمدى ما أمرنا به وقال يعبى بن يحيى لست أخذا بقوله ولا بأس بالصلاة على الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام وعلى غيرهم واحتج بحديث ابن عمر بما جاء في حديث تعليم النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة عليه وفيه وعلى أزواجه وعلى آله وقد وجدت معلقا عن أبى عمران أنه اسرى روى عن ابن عباس كراه الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم قال وبه نقول ولم يكن يستعمل فيها معنى (قائمة) حكى الثوري في أذكاره إجماع من يعتد به على جوازها واستحبها على سائر الأنبياء والملائكة استقلالا قال وأما غير الانبياء فالجهور أنه لا يصلى عليهم

أول من أصابه الجندى ولم يكن مرضه جذاماً فتزده الأنبياء عن ذلك كما تقرر وعلم وكذا تجب سلامه الأبناء، من كل ما يغفل بالمرودة كالجمامة وكذا من كل ما يغفل بحكمة البعثة من البكم والفهاة والحياة والخشوع والجلد والضعف والمائة لأنهم سيوف الله الماسية وحججه البالغة والسلام وكتبه عبد الرحمن بن محمد الفاسي كان الله له ولها وبه حفاهاه والفهاة عدم الفصاحة وفي بعض نسخ الجواب بدل والخشوع والفر وهو الغضب وسوء الحال والخشوع الضعف قلت شيخنا هذا كان إماماً عالماً متفتناً دراكة شبد له بذلك شيوخه زاهد لم يتعاط قط أسباب الدنيا له معرفة بالحق وباللغة والفقه والأصول والمنطق والبيان وعلم السلام وغير ذلك وأما التفسير والحديث والتصوف المؤيد بالكتاب والسنة فلا يجارى في ذلك أصلاً يستحضر جميع ذلك بلا تأمل تصح من فيه نسخ البخارى ومسلم يستحضر حل مسائل مشارق عياض على الصحيحين والموطأ ويستحضر معارضات الآيات ومعارضات الأحاديث وأجوبتها وما قبل فيها من صحيح وسقيم وما أخذ المتصوفة من الكتاب والسنة له حاشية مقيدة على الكتاب المبارك المتداول بأبدي العامة والخاصة المسمى بدلائل الخيرات وله حاشية حجية على صحيح البخارى وله حاشية عجبية على تفسير الجلالين وحاشية على العقيدة الصغرى للسوسى وله تعليق عجيب على الحرب الكبير للشاذلى ورضى الله عنه وله فتايد كثيرة في التفسير والحديث والتوحيد وغير ذلك توفي رحمه الله أخيراً ليلة الأربعاء السابع والعشرين من ربيع الثوبى من عام ستة وثلاثين وألف وإلى سنة وفاته رمز صاحبنا الأديب الشريف سيدى محمد المصطفى رحمه الله بالدين والام والواو من قوله أبو زيد الفاسي شلو معظم رثاه حديث المصطفى خير مرسل

رحمه الله ونفع به (تنبيهان) الأول اعلم أن بين الواجبات الثلاث وهى الصدق والأمانة والتبليغ عموماً وخصوصاً من وجه فلا يمكن الاستغناء ببعضها عن بعض لأن كل واحد يزيد على صاحبه زيادة لا نفهم إلا منه فمما واجب الأول وهو الصدق فيزيد على الأمانة بمنع الكذب سبوا بمعنى أن هذه النقيصة إنما يفهم امتناعاً في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام من وجوب الصدق لعمومهم في كل قول ولا يفهم امتناعه من الأمانة لأنها تمتع من ودفع المعصية أو المكروه وأما الكذب سبوا فليس بحرام ولا مكروه فلا منافاة بينه وبين الأمانة ويزيد الصدق أيضاً على التبليغ بمنع الزيادة على ما أمروا بتبليغه عمداً أو نسياناً فلا يفهم امتناع هذه النقيصة من التبليغ لأنها وقعت بعد التبليغ العام فلا يناهيه وإنما تفهم من الصدق لأن هذه الزيادة كذب ووجوب الصدق العام يدفعه وأما الواجب الثاني وهو الأمانة **تفصيل** حتى الصدق بمنع المعصية أو المكروه في غير كذب اللسان كالفدية مثلاً والنظر العدد للأجنبية في غير ضرورة فيفهم امتناع هذه النقيصة من وجوب الأمانة لمنافاها لها لا من وجوب الصدق لأنها ليست بكذب حتى يدفعها الصدق وتزد الأمانة أيضاً على التبليغ العام بمنع المعصية التي لا تعلق بالتبليغ كالسرقة والخدعة وأما الواجب الثالث وهو التبليغ العام فيزيد على الصدق بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه عمداً أو نسياناً مع التزامهم الصدق فيما بلغوا من ذلك فيفهم امتناع

ابتداء واختلاف في المنع قليل حرام وتميل مكروه كراهة تزبه لأنه شعار أهل البدع وقد نهيانا عن شعارهم اه وسمى نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله المحمودة وستذكر في الكلام آخر شرح النظم شيئاً من السلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم إن شاء الله تعالى وفي قول الناظم رحمه الله تعالى

وَرَوَى اللهُ عَنْ الصَّحَابَةِ ذَوِي التَّقْوَى وَالْمَحَدِّثِ الْإِنَابَةِ

ما يدل على أنه لا يصل على غير الأنبياء والتقوى معروفة والمجد الكرم والإجابة الرجوع إلى الله تعالى وأتاب إلى الله أنجل وأسأل الله ببلوغ المقصد لتظنيماً برواية ابن رشد وقد تقدم له بزيادة زيادة نذكرها كي تحصل الفائدة لكلهم أو شيخ أو أمتير من يريد علم هذا الشأن

هذه النقيصة من وجوب التبليغ العام لأن النقص عمدا أو نسيانا مناف لوجوب عموم التبليغ وليس بمناف لوجوب الصدق لأنه يصدق فيما يبلغ ويترك شيئا آخر أجنبيا عنه يترك تبليغه ليس يكذب ويؤيد أيضا وجوب التبليغ العام على الأمانة بمنع ترك شيء مما أمروا بتبليغه نسيانا فهذه النقيصة إنما يفهم نفيها عنهم عليهم الصلاة والسلام من وجوب التبليغ العام لاعتنائها به لأن السلب الجزئي مناف للشبوت الكلي لا يفهم نفيها من وجوب الأمانة لأنها إنما تدفع المعصية والمكروه وما يفعل نسيانا لا يحرم فيه ولا كراهة وإذا علمت هذا ظهر لك معرفة النقيصة التي تشترك الصفات الثلاث الواجبة في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام والتي تشترك اثنان في نفيها عنهم دون الثالث وما يزيد بكل واحد حل مجموع الباقيين فتشترك الواجبات الثلاث في نفي تبديل شيء مما أمر الله تعالى بتبليغه أو تغير معناه عمدا لأنه كذب فيدفعه وجوب الصدق ومعصية فيدفعه وجوب الأمانة وكتان فيدفعه وجوب التبليغ لكل ما أمروا بتبليغه فهذه النقيصة تشترك الواجبات الثلاث في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام وهذا هو المطلب الأول والمطلب الثاني معرفة النقيصة التي يشترك في نفيها عن الرسل عليهم الصلاة والسلام اثنان من الواجبات الثلاث دون الثالث فتشترك الصدق والأمانة في منع الكذب عمدا في الزائد على الأمور بتبليغه ولا يمنع التبليغ العام لأن هذه النقيصة إنما وقعت بعد التبليغ العام ويشترك الصدق والتبليغ العام في منع التبديل نسيانا لبعض الأمور بتبليغه فانه مناف للصدق لأنه كذب ومناف لتبليغ الأمور بتبليغه فلا يمنع هذه النقيصة وجوب الأمانة لأنها إنما تمنع المعصية والمكروه والتبديل نسيانا لا تسكيف فيه فليس بمعصية ولا مكروه وتشترك الأمانة والتبليغ العام في منع نقص شيء من الأمور بتبليغه عمدا فانه معصية ورك للتبليغ العام فينفيه كل واحد من هذين الواجبين ولا ينفية الصدق لأن الترك من غير تبديل ليس يكذب . المطلب الثالث ما يزيد كل واحد من الواجبات الثلاث على مجموع الواجبين الباقيين فالصدق يزيد على مجموع الأمانة والتبليغ العام بمنع الكذب نسيانا من غير الأمور بتبليغه لأنه مناف للصدق وليس ما ينافي للأمانة ولا للتبليغ العام فلا يفهم نفيه إلا من الصدق والأمانة تزيد على مجموع الصدق والتبليغ العام بمنع المعصية في غير الكذب وبعدم التبليغ العام كالسرقة مثلا والتبليغ العام تزيد على مجموع الصدق والأمانة بمنع نقص شيء من الأمور بتبليغه نسيانا من غير تبديل ولا إخلال فيما بلغ فهو مناف للتبليغ ولا ينافي الواجبين إذ ليس يكذب ولا يخافه والمطلب الرابع ما يزيد كل واحد منها على كل واحد من صاحبيه وهو المتقدم أول التنبيه والفرق بينه وبين الثالث أن الثالث في معرفة ما يزيد كل واحد على مجموع الآخرين والمتقدم في معرفة ما يزيد كل واحد على كل واحد من الباقيين والله تعالى أعلم اهـ من شرح صغر الصغرى (التنبيه الثاني) قال في شرح الكبرى السلام : عصمة الأنبياء في موضعين أحدهما قبل النبوة والثاني بعدها أما حكمهم قبل النبوة فالذي ذهب إليه أكثر الأشاعرة وطائفة كثيرة من المعتزلة أنه لا يتمتع عقلا على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل النبوة بمعصية كبيرة كانت أو صغيرة وذهب بعض أصحابنا إلى أنه يتمتع بذلك وهو مختار القاضي عياض على أنه قال تصور المسئلة كالمتمتع فإن المعاصي إنما تكون بعد تقدير الشرع إذ لا يعمل كون الفعل معصية إلا من الشرع وقال بعض أصحابنا يحصل الاستمتاع بالسمع إذ لا مجال للعقل لكن دال السمع بعد ورود المرح على أنهم كانوا معصومين قبل ولا ينافي هذا قوله أواخر النظم مجموعة للتبديء مفيدة أي ولاغير المبتدىء فيدخل فيه ما ذكرهنا من كل أو شيخ ويحتمل أن يريد بالكل والشيخ من المبتدئين .

وَقَدْ أَذْنْتُ فِي صَلَاحِ الْخَلْقِ لِكُلِّ ذِي لَبٍّ مَدَاوِلِ الْغَلِيلِ

أي يصلح الخلل بالاعتذار عنه بأن يكتب ذلك في حاشية النظم بيان الصواب أو في شرح ذلك منبها على أنه من غير كلام الناظم هذا هو الذي يظهر لي أنه أراد أن لأن يزيل ما في أصل نظمهم ويصلح مكانه ما ظهر له بالكتابة فانه هذا والله أعلم غير جائز لوجوه منها عدم الوثوق في كل موضع بأنه كلامه ومنها احتمال كون المصلح هو الذي حصل منه الخلل فيها أصلحه وينسب ذلك إلى المصنف ومنها تجانس غير ذوي الأبواب على ذلك والله أعلم بالصواب .

مرص الناظم في هذه الآيات لبراهين الواجبات وغيرها مما يتعلق بجانب الرسل عليهم الصلاة والسلام فذكر أنهم عليهم الصلاة والسلام لو لم يصدقوا الزم كذب الإله تعالى عن ذلك حيث صدقهم باظهار المعجزات على أيديهم لنزل المعجزة منزلة قوله تعالى صدق هذا العبد في كل ما أخبر به حتى إذ تصديق الكاذب كذب والكذب عليه تعالى محال إذ خبره تعالى على وفق عمله والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقا بخبره تعالى لا يكون إلا صدقا قال السكري في فأن ذلك قد وجدنا العالم منا بالشيء يخبر عنه بالكذب قلنا كلامنا في الخبر النفسى لا في اللفاظ لاستحالة انصاف الباري تعالى بها والعالم منا بالشيء يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه الذي قام به العلم بخبر كذب على غير وفق قلبه غاية أن يحد في نفسه تقدير الكذب لا الكذب قال في الشرح ما معناه : ان العالم بالشيء يمنع أن يخبر المحل الذي قام به العلم منه بالكذب والكذب الذي يوجد العالم منا إنما هو في خبر لسانه اللفظي أما كلامه النفسى فلا يكون أبداً إلا على وفق عهده وعابة ما يجد في نفسه تقدير أخبار ووسوسة بالكذب لا الخبر بالكذب الإله جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب بمحل آخر ويستحيل عليه الوسواس والتقدير الحادثة له زاد في السكري وأيضاً لو انصف الباري تعالى بالكذب لا تكون صفته الأقدمية لاستحالة انصافه بالصدق مع صفة انصافه به لأجل وجوب العلم له تعالى ففيه استحالة ما علمت صحته هـ والمعجزة اسم فاعل مأخوذ من الانجاز مصدر أنجز وهى لفظ أطلق على الآية الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وهى أمر عارق للعادة مقارن لدعوى الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب بجزء من بغي معارضته على الإتيان بمثله قال في شرح الصغرى وقلنا في تعريف المعجزة أمر حسن من قولهم فصل لأن الأمر يتولد الفعل كاتفجار الماء مثلاً بين الأصابع ويتناول عدم الفصل كعدم إحراق النار مثلاً لأبراهيم عليه الصلاة والسلام هـ وخرج بقيد كون الأمر عارفاً للعادة فإنه يستوى فيه الصادق والكاذب قال في السكري ومن المعاد السحر ونحوه وإن كان سببه أمادى نادراً اختلافاً لمن جعل السحر عارفاً لكن لسبب خاص به ومن المعاد أيضاً ما يوجد في بعض الأجسام من الخواص كعذب الحديد بحجر الغمائم واحتذى بقوله مقارن لدعوى الرسالة عما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية بقوله متحدى به قبل وقوعه أى يقول آية صدق كذا عما لو وقع بدون تحديه كالإلهام ونحوه أو متحدى به لكن بعد وجوده وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته هولان وبقوله غير مكذب عما إذا قال آية صدق أن يعلق الله تعالى يده فنقطت بتكذيبه وفي تكذيب الميت المتحدى بأحيائه هولان للقاضى وإمام الحرمين واختار بعض المتأخرين عدم القدح في تكذيب اليد وشمها لعدم التحدى بتصديقها وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية أو وضعية أو عادية بحسب القرائن أقوال هـ قال في شرح الصغرى وقد ضرب العلماء لدعوى الرسالة وطالبه المعجزة من الله تعالى دليلاً على صدقه مثلاً لتضع به دلالتها على صدق الرسل وبطل ذلك على الضرورة فقالوا مثال ذلك ما إذا قام رجل في مجلس ملك يرأى منه ومسمع

فَرُوضُهُ قَدْ وَرَدَتْ ثَمَانِيَةً أَقْضَى بِهَا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ

العرض في اللغة الجزء في الشيء ويطلق عندنا على الواجب والحتم واللام (قائدة ك) قال ابن عبد البر ميط جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم عند فرض الصلاة عليه فعله الوضوء وقال ابن حبيب عليه الله الوضوء ليلة الإسراء وقيل صبيحة يوم الإسراء وقيل وضوء وحى وإلهام فهو من معجزاته عليه الصلاة والسلام وأجمعوا على أنه لم يصل قط قبل الفتح إلا بوضوء والوضوء من خصائص هذه الأمة وقوله وردت ثمانية أى معدودة في كلام أهل العلم بعضها اتفاقاً وبعضها يختلف فيه كما يأتي بيانه والسطر الثاني حتى في كلام الناظم

وَلَمْ تَمُدَّهُ فَيَسِّرْ أَوْحُهُ كَمْ أَتَى مُتَّبِعًا عَلَيْهِ هـ

فى أو انما به غسل الوجه وحده طولاً من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الدفء في نقي الحد وفي دى اللحية

لهم ولم يقل طاعة ومباح بل اقتصر على الطاعة إشارة إلى أن أفعالهم عليهم الصلاة والسلام وإن كانت دائرة بين الواجب والمندوب والمباح بحسب النظر إلى الفعل من حيث ذاته فهي بحسب العارض من حيث النية دائرة بين الواجب المندوب لا غير لأن المباح لا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام بمقتضى الشبهة ونحوها كما يقع من غيرهم بل لا يقع منهم إلا مصاحبا لنية يصير بها قرينة وأقل ذلك أن يقصدوا به التشريع للغير وذلك من باب التعليم وناهيك عن ذكره في العلم وعظم فضله وإذا كان أدنى الأولياء يصل إلى رتبة تصير معها مباحات كلها طاعات بحسن النية في تناولها فإياك بحيرة الله من خلقه وهم أنبياءه ورسله عليهم الصلاة والسلام فلذا اقتصر الناظم على ما يقتضى الاختصاص بالواجب والمندوب وهو الطاعة . قال في الكبرى : فصل وإذا حل صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام بدلالة المعجز فوجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله تعالى ويستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصي شرعا لأننا ما موروون بالاتداء بهم فلو جازت عليهم المعصية لكننا ما موروين بها قل إن الله لا يأمر بالفتشاء وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه منهم أيضا بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم وبالله التوفيق . قوله : جواز الاعراض عليهم حجة . وقوعها بهم : أخبر أن دليل جواز الاعراض البرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام مشاهدة وقوعها بهم فقد شوهد مرضهم وجوعهم وإذا عاين الخلق لهم ولكن حد ذلك منهم البدن الظاهر اما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والأنوار التي لا يعرف قدرها إلا الله مولانا جل وعز الذي من عليهم بها فلا يغفل عن المرض ونحوه بقلامة ظفر منها ولا يكدر شيئا من صفوها ولا يوجب لهم ضجرا ولا انحرافا ولا ضعفا لقوام الباطنة أصلا كما ذلك موجود في حق غيرهم عليهم الصلاة والسلام وكذا الجوع والنوم لا يستولى على شيء من قلوبهم ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم وجواز الاعراض مبتدأ ومضاف إليه وعليهم يتعلق بمجواز وحجته مبتدأ ثان ووقوعها خبر الثاني وبهم يتعلق به والثاني وخبره خبر الأول وضمير حجة للجواز وهو الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ وضمير وقوعها للأعراض . قوله تسلم حكته أشار إلى أن حكمة وقوع هذه الأعراض بهم عليهم الصلاة والسلام التسليم على الدنيا أي التصبر بوجود الراحة عليها والذات لفقدائها والتبني لحسنة قدرها عند الله تعالى بما يراه العاقل من مقاساة هؤلاء السادات الكرام خيرة الله تعالى من خلقه لشدة انهما وإعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثير من الحق إعراضهم العقلاء عن الجيف والتجاسات ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة فقدره ولم يأخذوا عليهم الصلاة والسلام إلا شبه زاد المسافر المستحيل ولهذا قال صلى الله عليه وسلم كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وقال لو كانت الدنيا رزق عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرة ماء فإذا نظر العاقل في أحوال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام باعتبار زينة الدنيا وزخارفها علم على اليقين أنها لا قدر لها عند الله تعالى فأعرض عنها بقلبه بالكلية وشده إزاره لعباده مولانا جل وعلا وصبر هذه اللحظة من العمر وما أريح صفقة هذا الموقف إذ بذل شيئا يسيرا لاقية له لبساته وخسته فأخذ شيئا كثيرا لاقية له لكثرتهم وعظم رفعتهم وتزايد نعمه كل لحظة أبد الآباد ومن حكمة وقوعها بهم عليهم الصلاة والسلام تعظيم أجركم في المرض والجوع وإذا عاين الخلق لهم ولهذا قال ﷺ أشدكم بلا الأنبياء ثم الأولياء ثم الأمثل فالأمثل ومولانا جل وعز قادر أن يوصل لهم ذلك الثواب بلا مشقة تلحقهم لكن ذلك الذي اقتضت الحكمة التي لا يحصرها العقول يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ومن حكمة

وبيان حده طولاً وعرضاً ولو قدم الكلام على النية أولاً فقال : أولها بداءة بالنية كما أتى عن مصطفى البرية ﷺ أنها بالكلام على غسل الوجه لكان أحسن (تيمم الأولى) لوجوبه خمس شروط الإسلام والبلوغ والعقل وانقطاع دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصلاة (الثانية) يجب إدخال بعض شعر الرأس في غسل الوجه لأن ما لا يمتزج بالوجه واجب إلا به فهو واجب (الثالثة) جرت عادة أهل المذهب بالتبني على مواضع داخلية في حد الوجه لحفاها على كثير من الناس منها غسل الوتره بفتح الواو والمثناة الفوقية وهي حجاب ما بين المنخرين ومنها أسارير الجبهة وهي خطوطها وتصيدياتها ومنها غسل ظاهر الشفتين ومنها غسل ما غار من أجفانه لأجرها بوى وبقي موضع غائر أو لا ماخلق غائرا ومنها تخليل شعر البحية إذا كان خفيفا تظهر البشرة تحته عند التعاطب والعدا والشارب والحاجبين والهدب ونحوها

وفوصا بهم أيضا نضريح الأحكام المتعلقة بها للخلق كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من سهو سيدنا ومولانا محمد عليه السلام وكيف تؤدي الصلاة في حال المرض والخوف من فعله صلى الله عليه وسلم لها عند ذلك وعرفنا أكل الطعام وشرب الشراب من أكله وشربه صلى الله عليه وسلم وإلا فهو غنى عن ذلك لأنه بيت عند ربه يطعمه ويسقيه إلى غير ذلك من شرح الصغرى باختصار .

وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ إِلَيْنَا يَجْمَعُ كُلَّ هِدْيَةِ الدُّعَايِ
كَانَتْ لَهَا عِلَامَةُ الْإِيمَانِ وَهِيَ أَفْضَلُ وَجْهِ الدَّيْخِ فَاشْفَلْ بِهَا الْمُرْتَفِعُ بِالذَّخْرِ

لما فرغ رحمه الله من ذكر ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حق مولانا جل وعز وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام على سبيل التفصيل كل هنا الفائدة بيان اندراج جميع ذلك تحت هذه الكلمة المشرفة وهي قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله ليحصل العلم بعقائد الإيمان تفصيلا وإجمالا ويعرف بذلك شرف هذه الكلمة وما انطوت عليه من الحاسن ويان اندراج ذلك تحتها أن المختار في تفسير الإله أنه المستغنى عن كل ماسواه المفتقر إليه كل ماعداه كما سيأتي إن شاء الله فإذا وضعت هذا التفسير موضع المفسر وهو الإله صار معنى لا إله إلا الله لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقرا إليه كل ماعداه إلا الله فوصفه تعالى بالاستغناء عن كل ماسواه يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأى معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المخصص إذ لو اتنى شيء من هذه الصفات لكان حادثا فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل كيف وهو الغنى عن كل ماسواه ويوجب أيضا له تعالى الجزء الثاني من جزأى معنى القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل وإلا لكان مفتقرا إليه كيف وهو الغنى ويوجب أيضا له التزه عن النقائص فيدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام إذ لو لم يجب له هذه الصفات لكان محتاجا إلى من يدر عنه هذه النقائص كيف وهو الغنى ويوجب أيضا له تعالى تزهمه عن الأغراض في أفعاله وأحكامه وإلا لزم افتقاره تعالى إلى ما يحصل غرضه كيف وهو الغنى عن كل ماسواه وقد يمكن الاستغناء عن هذا بالمخالفة للحوادث إذ هو من أوجهه ويؤخذ منه أيضا أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالنواب مثلا لكان تعالى مفتقرا إلى ذلك الشيء ليتكلم به إذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له كيف وهو جل وعلا الغنى عن كل ماسواه والغرض المنفي عنه تعالى عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى على إيجاد فعل من الأفعال أو على حكم شرعية من الأحكام من مراعاة مصلحة تعود إليه تعالى أو إلى خلقه وكلا الوجهين مستحيل عليه لما يلزم عليهما من احتياجه تعالى أن يتكلم بمخلوقه الذى يحصل غرضه ويؤخذ من استغنائه تعالى عن كل ماسواه أن لا تأثير انتهى من الكائنات في أثر ما بقوه جعلها الله تعالى كالنار في الإحراق والماء في الرى لأنه يصير حيثئذ مولانا وجل عز مفتقرا في إيجاد بعض الأعمال إلى واسطة وذلك باطل لما عرفت قبل من وجوب استغنائه تعالى

وَعَسَلُكَ الْيَدَيْنِ وَالْمِرَاقِ وَمَسْحُكَ الرَّأْسِ بِمَا لَاصِقَ

فيه مستثنان (الأول) وهي الغريضة الثانية غسل اليدين مع المرفقين قالوا في كلامه بمعنى مع على المشهور وقيل دونهما وهو بكسر الميم وفتح الهمزة وعكسه لغاد واقول بدخول المرفقين هو المشهور ومقابله مالك عدم دخولهما وقول الرسالة وإدخالهما فيه أحوج هو من ثالث بالاستحباب ومثله لقاضي عبد الوهاب (المسئلة الثانية) وهي الغريضة الثالثة مسح الرأس حاديه جمعا وهو كسملت قالوا تركت بعضه ويجزؤه وهو كذلك عند مالك وحده من الوجهين ثبت الشعر المعتد إلى التقاع على مشهور ومقابله لابن نعان أنه منتهى الشعر من الأذن إلى الأذن وقوله بما لاصق زيادة على الأصل فحاصل ما هو المذكور من المرفقين والميراق نيل تقصير لا يمسح على رأسه وفيه إشارة إلى أنه

عن كل ماسواه ووجهه تعالى بافتقار كل ماسواه إليه يوجب له تعالى الحياة وعموم القدرة والإرادة والعلم إذ لم ينقضى من هذه لما أمكن أن يوجد تعالى شيئاً عن الحوادث فلا يفترق إليه شيء كيف وهو الذي يفترق إليه كل ماسواه ووجب أيضاً له تعالى الوجدانية إذ لو كان معه تعالى ثان في ألوهيته لما انتفى إليه جل وعلا شيء للزوم عجزها حينئذ كيف وهو الذي يفترق إليه كل ماسواه ويؤخذ منه أيضاً أن لا تأثير لشيء من السكائنات في أثر ما يطعمه ولا لزوم أن يستغنى ذلك الأثر عن سواه لا جل وعز كيف وهو الذي يفترق إليه كل ماسواه عموماً وعلى كل حال وبهذا يبطل مذهب القدرة الثاليتين بتأثير القدرة الحادثة في الأفعال مباشرة أو تولداً ويبطل مذهب الفلاسفة الثاليتين بتأثير الأفلاك والعلل ويبطل مذهب الطبيعيتين الثاليتين بتأثير الطبائع والأمزجة ونحوها ويؤخذ منه أيضاً حدوث العالم بأسره إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه كيف وهو الذي يجب أن يفترق إليه كل ماسواه هذا حاصل ما ذكره الولي الصالح سيدي محمد بن يوسف السنوسي نفعنا الله به في عقيدته الصغرى لجزاء الله عن المسلمين خيراً وملخصه بتقريب أن استغناء تعالى عن كل ماسواه يوجب له ثمان صفات من الصفات الواجبة وهي الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والنسج والبصر والسلام ويؤخذ منه حكم القسم الثالث وهو كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه تعالى لا أنه واجب أو مستحيل وأن افتقار كل ماسواه إليه يوجب له تعالى خمس صفات من الصفات الواجبة وهي الحياة والقدرة والإرادة والعلم والوجدانية فجموع ذلك ثلاث عشرة صفة كما ذكر الناطم قبل هذا ويلزم وصفه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والسلام كونه تعالى قادر أمريداً وعالماً رحيماً وسميحاً وبصيراً ومتكلماً فلهذا عشرون صفة واجبة إذ وجب اتصافه تعالى بهذه المعنونات واستحسان وصفه تعالى بأعدادها لاستحالة الجمع بينهما وتقدم قريباً أن حكم القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى يؤخذ من وصف الاستغناء قال الشيخ رضي الله عنه ونفعنا به فقد بان لك تضمن قول لا إله إلا الله الأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز وأما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الإيمان بآثار الأنبياء والملائكة عليهم السلام والكتب الصاوية واليوم الآخر لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك ويؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة الكذب عليهم وإلا لم يكونوا رسلأمناء لمولانا العالم بالحقائق واستحالة فعل المنيات كلها لأنهم عليهم الصلاة والسلام أرسلوا ليعملوا الخلق بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكونوا في جميعها مخالفين لأمر مولانا جل وعز الذي اختاره على جميع خلقه وأمنهم على سره وحبه ويؤخذ منه جواز الأعراض البشرية عليهم إذا ذلك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها فقد انضحت لك تضمن كلتي الشهادة مع قرة حروفها بجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام أنه يدخل في استحالة فعل المنيات الكتابان لشيء مما أمروا بتبليغه .

لا يمسحه بل غسل يديه من غسلهما بل يمسحده الماء وهو كذلك ويكفيه مسحه ولو جفت اليد قبل استيعابه وهو كذلك عند ابن حبيب ومن وافقه (تنبيه) قال القرافي من نسي مسح رأسه وذكره وقد تلبس بالصلاة وفي لحية بلل فقال مالك في المدونة لا يجزئه مسح رأسه بذلك البال ويحتمل الوجوب والتدب وقال عبد الملك يجرئه إن لم يجد ماء قريباً وكان في البلل فضل أنه ولو غسله بدل مسحه في وضوء الحدث الأصفر لأجزاء على المشهور لأنه مسح وزيادة ومقابلة عدم الأجزاء لأنه غير حقيقة المسح ويحتمل أنه أشار بقوله لاصق لقول المدونة وإن كان على الرأس حناء فلا يجزئ المسح عليه حتى يزعها فيمسح على الشعر أنه وكذلك لو مسحه المرأة من فوق حائل كالوضوء به صوف قال البابي (تمة) لا يستحب تكرار المسح عند مالك خلافاً للشافعي وهي أحد خمس مسائل لا يستحب فيها التكرار وهي الوجه واليدان في التيمم والجباير والحفان لأن حكم المسح التخفيف

وَوَسَّلَكَ الرَّجُلَيْنِ السَّكَبَيْنِ فَبَدَّهَ الْفَرُوضُ فَرَضُ عَيْنِ

قال في الكبري (فصل) وإذا وقتك لم هذا كله حصل لك العلم ضرورة يصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا كالنشر والنثر لعين هذا البدين لثله إجماعا وفي كونه عن تفرق أو عدم محض تردد باعتبار ما دل عليه الشرح أما الجواز العقلي فيها فافان في إعادة الأعراض بأعيانها طريقان الأول تصاد بأعيانها بانفاق الثانية قولان الصحيح منهما إعادتها بأعيانها وفي إعادة عين الوقت قولان والصراط والميزان وفي كون الموزون صحف الأعمال أو أجساما تحقق أمته لما تردد وكالجنة والنار وعذاب القبر وسؤاله ولا يقدح فيه مشاهدتنا لليت على نحو ما وضع في قبره لأن في الموت وما بعده خوارق عادات أخبر بها الشرع وهي جائزة فوجب الإيمان بها على ظاهرها أما ما استحال ظاهره نحو على العرش استوى فانا نصره عن ظاهره اتفاقا ثم إن كان له تأويل واحد تعين الحل عليه وإلا وجب التفويض مع التنزيه وهو مذهب الأقدمين خلافا لإمام الحرمين (فصل) وما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الإيمان به تفويض الوعيد في طائفة من عصاة أمته ثم يخرجون بشفاسته صلى الله عليه وسلم والحوض وهل قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح أقوال وتباير الصحف إلى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعله مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الأمة أمه والحشر عبارة عن جمع الأجساد وإحيائها وسوقها إلى الموقف وغيره من مواضع الآخرة والنشر عبارة عن إحيائها بعد ما أتيا والقول بأن الحشر عن عدم محض مقيد بتغير عجب الذنب وبغير من نص الشارع أن الأرض لاتأكل جسده قال شيخنا الإمام الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد القرشي في إضاءة الدجنة

واستثنى من ذا الخلف عجب الذنب وما أتت به النصوص كائني

وهيب الذنب يفتح العين المهمة ثم جيم ساكنة ثم باء موحدة ثانية الحروف وقد تبدل فيها عظم صغير كالخرطة في أصل الصلب وهل بقاءه دون سائر الجسد تميد أو معطل جعله الله تعالى علامة لللائكة على أنه يحكي كل إنسان بموارمه بأعيانها قولان والذين لا تصدو عليهم الأرض خمسة تطعمهم الإمام الثاني في شرح الرسالة فقال

لأنأكل الأرض جبا لثني ولا لعالم وشيد قتل معترك
ولا لقاريء قرآن وتعتب أذانه لإله مجرى الفلك

وقد حكى شيخنا رحمه الله في النظم المذكور في المذهب العامي هل يأخذ كتابه يمينه أو شمالك ثالثا الوقت وصح ما يذكر أن الصراط أرق من الشعر وأحد من السيف وحكي في انفراد صلى الله عليه وسلم بالحوض وأول كل رسول حوض قولين وفي كون الحوض قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده ثلاثة أقوال فقال:

والأخذ للكتب به النص آتي والحلف في العاصي لديهم ثبنا هل يمين أو شمال يعطى
كتاب ومن يقف ما أخطأ إذ لم يرد فيه صريح يعول عليه والوارد فيه يحمل
وكالصراط ذى السكاليب ومن أقعد منه فهو بالعود قن جسر على متن جهنم التي
يجوى بها من وجهه قد زلت وما يقال إنه أرق من شعر صدقه فهو حق

هذه هي الفرضية الرابعة وهي غسل الرجلين إلى الكعبين والغاية داخية في المنيا وفي بعض النسخ والكعبين والراو بمعنى مع وهما التائبان بمفصل السائقين لا اللذان عند معقد النراك لنزل ابن الضير والزناقي الإجماع على غسلهما فافوقهما إلى الكعبين خلافا لابن بنير وابن شاس وابن الحاجب في ثقلهم القول بأنهما اللذان في معقد الشراك (تنبيه) أفرد التناظم الرأس فيما تقدم ونفي اليدين والرجلين لأنه الغالب وإلا في السجانية في امرأة خلقت من سرتها لأسفل كخلقة امرأة واحدة ولذا خلقه امرأتين تفصل الوجين فرضا وستة وتمسح الرأسين وتفصل الأيدي الأربع والرجلين وانشطر الثاني حشو أو تحجر به عن كونها فرض كفاية وعن القائل بالتخير في الرجلين بين غسلهما ومسحهما

تَفَوُّقُ نَفْسٍ عَلَيْهَا أَجْمَعُ وَلَا خِلَافَ فِيهِ عَنْهُمْ يُسَمَّعُ

وفي صحيح مسلم ما أرشدا إليه والعزير فيه أنشدا والرب لا يعجزه إمشاوم
عليه إذ لم يعيه إنشاقوم وللقسرافي هنا كلام يظ به من أجمله ملام
مهم قال وحوشه عما به النص ورد وفيه خلف عمل به الماشي انفراد وهل الأصح أو لكل مرمل
حوض من العذب الحق السلسل وكونه بعد الصراط مختلف فيه وبعض بالتعدد اعترف

قلت وقد أجاد شيخنا رحمه الله في النظم المذكور في هذا الفصل فليكن به ولولا خوف السأمة لأثبتته بجملة (قلت)
وشيخنا هذا كان إماماً عالماً متفتناً حافظاً مستحضراً للفقه والنوازل غاية في الحفظ والفهم وفصاحة اللسان له ولوع
بالأدب وطريقته ولي الفتوى والخطابة والإمامة بجامع القرويين بعد وفاة الفقيه سيدي محمد الهوارى وذلك في جمادى
الأول من عام اثنين وعشرين وألف إلى أن خرج للحج وذلك أواخر رمضان من عام سبعة وعشرين وألف لحج
واستوطن مصر وكلت حجاجته خساً والله أعلم وأثت تأليف منها حاشية مفيدة على مختصر الشيخ خليل ومنها كتاب
في التعريف بالقاضي أبي الفضل عياض ومنها نظم مفيد في علم الجدل ومنها هذه المنظومة في العقائد فقد اشتملت على
فوائد عديدة وجواهر فريدة مع سلامة النظم وحسن المساق نظمها بمكة المشرفة حسبما ذكر فيها ورواها عنه ثمة من
الخلق من لا يحصى كثرة من أقطار مختلفة ه ومن رواها عنه وأعطاه منها نسخة خطه أنفقيه الأجل الحاج الأبرسيدي
أبو عبد الله محمد بن الإمام العالم العلامة المتفتن الفزامة الولي الصالح الورع الزاهد العابد المشرع ساعه الجدل والثبت
ومعظم العلماء وأهل البيت الحاج الأبرسيدي أبي بكر المحامي أبي الله بركته وعظم حرمة وكبت عدوه وذلك لما حج
والمأثر الحميدة الشريفة شرقاً وغرباً سيدي أبي بكر المحامي أبي الله بركته وعظم حرمة وكبت عدوه وذلك لما حج
سنة أربعين وألف وعنه انتشرت عندنا بفارس أجزاء التفسير وأعظم له أجراً ما هي بأول بركاتها آل أبي بكر (قلت)
ولشيخنا المذكور مقطعات في الأدب وغير ذلك توفي رحمه الله بمصر منتصف رجب أو شبان سنة إحدى وأربعين
وألف ه وإلى سنة وفاته أشرت بالشيخ والألف والميم مع إفاضة كونه كان عازماً على سلطان الشام فاخترمته المنيمة من قولنا
في جملة أبيات في تاريخ وفيات جملة من شيوختنا رحمهم الله تعالى وجامع أشتات العلوم بأسرها وهذا أحمد المقرئ شام النزل
ه فوله كانت لذا علامة الإيمان أشار به والله أعلم إلى قول الشيخ في الصغرى ولعلها لاختصارها مع اشتغالها ما ذكرناه
جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها قال في النسخ لانك أنه عليه الصلاة
والسلام قد خص بمجموع الكلم فتحت كل كلمة من كلماته من الفوائد ما لا ينحصر فاختار لأمة في ترجمة الإيمان هذه
الكلمة المشرفة السهلة حفظاً وذكرنا الكثيرة الفوائد علماً وحسناً فما نبهوا فيه من تلم عقائد الإيمان الكثيرة المفضلة
جمع لم ذلك كله في حرز هذه الكلمة المنيع وتمسكوا من ذكر عقائد الإيمان كلها بذكر واحد خفيف على اللسان ثقيل
في الميزان ثم تنبه أيها المؤمن العظيم إلى رحمة الله تعالى وإنعامه علينا بهذه الكلمة الشريفة وهو أن المكلف إنما ينجو من

أى أن هذه القروض الأربع يجمع عليها ولم يسمع فيها خلاف بين الناس وفيما قاله نظر فانه اختلف قديماً وحديثاً هل
غسل الرجل الفرض وهو المشهور أو المسح وسبب الخلاف اختلاف القراءة بالنصب والرفع والخفض فالرفع
تقديره وأرجلكم فاعسلوها فالحبر محذوف والنصب عطفاً على اليدين والخفض عطفاً على الرأس وجمهور العلماء على
قراءة النصب الموجب للفعل وقال ابن عباس وقتادة اقترض الله تعالى غسلين ومسحين في الوضوء وزاد عكرمة
والشعبي أن ما كان عليه الفسل جعل عليه التيمم وما كان عليه المسح سقط واختار الطبري وداود والتخيري وجعلوا القراءة
كالروايتين في الخبر يعملهما عند التناقص ولكل حجة ودليل وعند المازري وإن العربي وجماعة من أصحابنا المنخفض
محول على حالة لبس الخفين والنصب على حالة عدمه ويحتمل أن يريد بقوله لا خلاف فيه عنهم أي عن أهل السنة يسمع
الرد على الطبري من أهل السنة وعلى الشيعة القائلين بتعين مسحهما فقط تمسكاً بظاهر قراءة المنخفض والله تعالى أعلم

وَأَتَدْنِي مِنْ مَّهْبَبَاتٍ جَلِيلَةٍ وَبِأَثْقَانٍ فِيهِ وَجْهِ الثَّقِيَّةِ

الطرد في النار إذا اتصف في آخر حياته بقائد الإيمان التي تنطق باقة وبرسه عليهم الصلاة والسلام والغالب عليه في ذلك الوقت المائل الضعف عن استحضار جميع عقائد الإيمان مفصلة فلهذا الشرح بمقتضى الفضل العظيم هذه الكلمة السهلة المظلمة القدر حتى يذكرها من غير مشقة تالاه جميع عقائد الإيمان بأسانه أو قلبه واكتفى منه في هذا الوقت الضيق بذكرها بحملة إذ طأنا أداماً قبل ذلك على لسانه وقلبه مفصلة ولقد قال صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة وقال أيضاً من مات وهو يعلم لا إله إلا الله دخل الجنة فالأول فيمن يستطيع التعلق والثاني فيمن لا يستطيعه والله أعلم وقد ورد أن الملكين الكريمين يجزيان منه بمجرد ذكرها حيث يمنعه مانع الحياة والخوف من ذكر عقائد الإيمان لها مفصلة اه باختصار وإذا كان ذكر هذه الكلمة المشرقة علامة للإيمان وترجمة عليه فلا يقبل من أحد الإيمان إلا بذكرها كما صرح به في الصغرى وهذا يستدعي الكلام على حكم ذكرها قال في الشرح اعلم أن الناس على ضربين مؤمن وكافر أما المؤمن بالأصالة فيجب أن يذكرها مرة في العمر بنوى في تلك المرة بذكرها الوجوب وإن ترك ذلك فهو عاص وإيمانه صحيح والله أعلم ثم ينبغي له أن يذكرها بعد أداء الواجب كما أشرنا إلى ذلك بقولنا في أصل العقيدة فعل العاقل أن يذكرها ويعرف معناها أو لا ليتفجع بذكرها دنيا وأخرى وأما الكافر فذكره لهذه الكلمة واجب شرط في صحة إيمانه القلي مع القدرة وإن عجز عن ذكرها بعد حصول إيمانه القلي للمعاجة الموت ونحو ذلك سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور من مذهب علماء أهل السنة وقيل لا يصح الإيمان إلا بها مطلقاً ولا فرق في ذلك بين المختار والمعجز وقيل يصح الإيمان بدونها مطلقاً وإن كان التارك لها اختياراً صاحبها كما في حق المزمع بالأصالة إذا تعلق بها ولم ينو الوجوب ومنشأ هذه الأقوال الثلاثة الخلاف في هذه الكلمة المشرقة هل هي شرط في الإيمان أو جزء منه أو ليست بشرط فيه ولا جزء منه والأول هو المختار اه انظر المسلم الذي يولد في الإسلام إذا اتفق له أنه لم ينطق بالكهدين قط فإن كان ذلك لمعجز كالآخرس فهو كمن نطق وإن كان ذلك لإيابة وامتناعاً فهو كافر بلا شك وإن كان لغلظة فقط فكل هو كمن امتنع فوكافر أيضاً أو هو كمن نطق فهو مؤمن ونسب للجمهور قولان وإلى هذا كله أشار الإمام العالم المتفتن صاحب العلم الفصيح والقلم المريد الصحيح سيدي أبو عبد الله محمد المدعو العربي بن الإمام الشيرازي العالم العلامة الولي الصالح سيدي يوسف القاسمي نعمنا الله به في نظمه المسمى بمراسد المتعبد في مقاصد المتعبد بقوله ومن يكن ذا التعلق به ما انتفى فإن يكن مجرداً أي يكن نطق وإن يكن ذلك عن إباء خشكه الكفر بلا امتراء وإن يكن لغله فكلاً با وذا لسنة عياض نسباً وقيل كالتعلق والجمهور نسب والشيخ أي منصور انتهى وهذا هو الفصل الأول من الفصول السبعة المتعلقة بهذه الكلمة المشرقة وهو بيان حكمها (الفصل الثاني) في حقيقتها هل ينبغي إظهارها أم لا بطريق أولاً وجدوا وأن تعظم المهمزة من إله إذ كثيراً ما يلحن بعض الناس فيرد ياءه وكذا ينبغي أن ينعس بالهمزة لأن بعضهم يرد المهمزة أيضاً ياء أو يخفف اللام وأما كلمة الجملة فإن وقف عليها تبين السكون وإن وصلها كأن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له لغيره وجهاً الرفع وهو الأرجح والنسب وهو مرجوح وبأقوى توجيهها في فصل الأعراب وينبغي أن يكون اسم سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ويدعم تنوينه في الراء اه واستحباب عدم نظمة مد ألف لاهو أحد أقوال ثلاثة مد وإلا ويشدد اللام بعدها إذ كثيراً ما يلحن

وَمُلَقَّوْا لَهُمْ مَا يَاقُوْنُ وَهُمْ لَهُمْ رُزَاكَةٌ أَوْ جَارِي

أما في هذا البيت الأول إلى الغرض الخامس من فروض الوضوء وهو التيمم وقوله في مذهبنا فيه تنبيه على خلاف
أبي حنيفة فأبى غير واجبة بل مستحبة في الوضوء والغسل وفرض في التيمم وقوله جلية أي واجبة بينة وذكر أنها
متفق عليها وهو كذلك عندنا - سيد ابن حارث ومنه المشهور عندنا ما ذكره فيهما طريقان فالأول الذي أفاده هو
«الفرقيين وضوء الطهر الكحولي» حكى في هذا المقام لم اعتبر به في التيمم في حقيقته قصد الإنسان بقلبه ما يريد
منه وهو تركه في الصلاة فلا من باب أهوه والابتداءات في التيمم بارذ مطلق لأن الإرادة قد تسقط بفعل

ثلاثة (١) قال التشلائي اختلف هل الأفضل للكلف المدنى لا النافية ليستشعر المتلفظ بها نفي الألوهية عن كل موجود سوى الله تعالى أو القصر لثلاثية المنية قبل التلفظ بذكر الله وقرن النفي بين أول كلمة فيقصر أولا فيمد ا ه وفى التوضيح فى تعداد ما يفلط فيه المؤذنون ومنها الوقوف على لا إله وهو خطأ ومنها أن بعضهم لا بدعهم تنوين محمد فى الزاء بعدها وهو لحن خفى عند القراء (الفصل الثالث) فى إعرابها علم أن هذه الكلمة قد أحوت على صدر وعجز فصحبها ظاهر الإعراب إذ هو جملة من مبتدأ وخبر ومضاف إليه وأما صدرها فلا فيه نافية وإله مبنى معها لتضمنها معنى من إذ التقدير لأن إله ولهذا كانت نفا في العموم كأنه نفي كل إله غيره جمل وعز من بدء ما يقدر منها إلى مالا نهاية لما يقدر وقيل بنى الاسم معها للتركيب وذهب الزجاج إلى أن اسمها معرب منصوب بها وإذا فرغنا على المشهور من البناء فوضع الاسم نصب بلا العاملة عمل أن والمجموع من لا إله فى موضع رفع بالابتداء والخبر المقدر هو لهذا المبتدأ ولم تعمل فيه لاعتداسيويه وقال الأخفش لاهى العاملة فيه وأما اسم الجلالة وهو الله فرفع وهو الكثير ولم يأت فى القرآن إلا مرفوعا وقد نصب فالرفع إما على البدلية وهو المشهور والجارى على السنة المربين وهو رأى ابن مالك وعليه فالأقرب أن يكون بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر وقيل إنه بدل من اسم لا قبل دخولها وإنما كان القول بالبدل من الضمير المستتر أولى لأن البدل من الأقرب أولى من الابدع ولأن كونه بدلا من اسم لا قبل دخولها داع إلى الإتيان باعتبار المحل مع إمكان الإتيان باعتبار اللفظ وأما أنه مرفوع على الخبرية قال ناظر الجيش وأما القول بالخبرية فى الاسم المعظم فقد قال به جماعة ويظهر لى أنه أرجع من القول بالبدلية وهذا القولان بالبدلية والخبرية فى الاسم المعظم هما المعتبران وفى المسألة ثلاثة أقوال أخر قال ناظر الجيش لاعل عليها أحدها أن لا ليست أداة استثناء وإنما هى بمعنى غير وهى مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل والتقدير لا إله غير الله فى الوجود ولا مانع لهذا القول من جهة الصناعة التحوية وإنما يتمتع من جهة المعنى لأن المقصود من هذه الكلمة أمران نفي الألوهية عن غيره تعالى وإثبات ألوهيته تعالى وهذا الأمر الثانى لا يفيد منطوق هذا التركيب وإنما يفيد مفهومه وأين دلالة المنطوق من دلالة المقهور ثم هو إما مضموم لقب ولم يقل به إلا الدقاق وبعض الخنايلة أو مفرم صفة وهو غير محم عليه الثانى أن إله فى موضع الخبر وإلا الله فى موضع المبتدأ ولا يخفى ضعفه بلزمنه أن الخبر بنى مع لاهوى لا بنى معها إلا المبتدأ أو أنه لا يجوز نصب الاسم المعظم فى هذا التركيب وقد جوزه كسائى الثالث أن الاسم المعظم مرفوع ياله كإرفع الاسم بالصفة فى قولنا قائم الزيدان فيكون المرفوع بمعنى أغنى عن الخبر على أن إله ماؤه من إله أى عبد فيكون مفعولا أقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كقولنا ماضروب إلا المعمران وضعفه وأجلب عنه وأما النصب فقد ذكر له وجهين أحدهما أن يكون على الاستثناء من الضمير فى الخبر المقدر الثانى أن يكون إلا الله صفة لاسم لا أما كونه صفة فلا يكون إلا إذا كانت بمعنى غير وقد مر بيان ضعفه فى القول الأول من الثلاثة الأخيرة من أوجه الرفع وأما التوجيه الأول فقد دلوا فيه أنه مرجوح وكان حقه أن يكون راجعا لأن الكلام غير موجب ثم قالوا الذى يقتضيه النظر أن النصب لا يجوز بل ولا البدل ثم بين وجه ذلك فقف عليه وعلى ما يتعلق بجميع الأوجه المذكورة من الأبحاث والأجوبة فى شرح الصغرى (الفصل الرابع) فى بيان معناها قال فى شرح الصغرى لاشك أنها مشتملة على نفي وإثبات فالنفي لكل فرد من أفراد حقيقة لا إله غير مولانا جل وأزعر والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز وأنى بالقصر حقيقة الإله عز وجل بمعنى أنه لا يمكن الغير كما ترى مغفرة الله تعالى لزيد وتسعى هذه شبهة لانية وليست أيضا بوزم مطلق لأن الزم تصمم على إيقاع الفعل والنية تمييز الفعل فى أخص منه وسابقة عليه ا ه وعلمنا القلب عند أكثر المتشرعة وأقل الفلاسفة لأن محل العقل والعلم والإرادة والميل والاعتقاد وعند أقل المتشرعة وأكثر الفلاسفة الدماغ وحكمه إيجابا تمييزا للعبادات عن العادات لتمييز ما أمر الله تعالى به عمائلىس بأمور بهو تمييز مراتب العبادات فى أقاسمها لتبيين مكافأة البدع على فعله ويظهر قدر تنظيمه لى به تعالى مثال الأول الفصل تعبدا أو تنظفا ولا فرق إلا بالنية ودفع المال قد يكون صدقة شرعية وصلة عرفية لى غير ذلك ومثال الثانى انقسام الصلاة لفرص وستة ومتدوب والترض إلى المنذور وغيره والمحلوات

(١) الكلام هنا غير تام ولعل ناسخ الأصل أسقط سبوا ما يتم به الكلام فليراجع ا ه مصححه عبد الوصيف محمد

ومن قائل نفي الصليب وشبهه هو القصد بالتبليغ تمدوك فته ولم بدر أن ما أريد بنفيه هو المستحيل ما بذاك مرة فمجرد كل كافر بين عبيد عليه لأجله خضوع وذلك

فلو نفسه ربي أراد بخبره لما كان صدقا لانتكس شهادة كما مات خير الخلق مات دينه ومن شك في قولي غشته عماية

ومن كلامه أيضاً من قصيدة له أخرى في هذا المعنى .

إن قلت لا إله إلا الله المثل قد نصبت لاسواه ومن يقل نفت وجود الصنم فليثبت أنه نوحى لكونه قطعاً لديبه إلهة نقاهما من نفي الإله قاعابة فإن أردت ثمرة الكلام ولا عليك فيه من ملام نخذ إليك لفظة بها اكتفى المثل ما قدرت منه متتف فكل ما أتى به التقدير وتنف قليل أو كثر .

فقد كفكف كل هذا المقال وكف عن قول جميعه ضلال

اتمى وقد ألف رحمه الله هذه المسئلة تأليفاً مفيداً ثم قال الشيخ رضي الله عنه في شرح الصغرى وإن شئت فقلت في معنى الإله هو المستثنى عن كل ما سواه المقتصر إليه كل ما عداه وهو أظهر من المعنى الأول وأرب منه وهو أيضاً أصح له لأنه لا يستحق أن يعبد أى يدل كل شيء إلا من كان مستثنياً عن كل ما سواه ومقتصراً إليه كل ما عداه فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الأولى وبها يتجلى اندراج جميع عقائد الإيمان تحت هذه الكلمة ثم نقل عن المقتراح مامعناه أنه لفظ الاستثناء في الحقيقة لا يجري على ظاهره ما يفهمه كل فاسر من أنه نفي وإثبات إذ يلزم منه هنا كفر وإيمان وإنما المقصود الإخبار بأن الإله الحقيقي واحد ثم يمكن أن يفاد هذا المعنى بعبارتين إحداها الله واحد والثانية لا إله إلا الله فعدل إلى صيغة النفي لكونها أبلغ في إفادة معنى الوحدانية إذ يلزم منه نفي السكية المتصلة والمتفصلة إذ مضمونها ليس كئله شيء وليس هذا موجوداً في العبارة الأخرى وهي الله واحد فلا ترتيب باعتبار المعنى حتى يلزم منه كفر ثم إيمان بل النفي والاثبات مقصودان دفعه واحده ومدلوهما معا شيء واحد وهو وحدانية الإله الحقيقي دل على ذلك مجموع قولنا لا إله إلا الله فلا إله إلا الله كقول القائل لقائل على عشرة إلا ثلاثة فقد قال النضاه أنه مقر بسبعة لأنه أقر بعشرة ثم نفي منها ثلاثة إذ يلزم أن لا يقبل منه ذلك لأنه تعقب بالرافع لكن للسبعة عبارتان إحداها بسيطة وهي سبعة والأخرى مركبة وهي مجموع قولنا عشرة إلا ثلاثة فسبعة وعشرة إلا ثلاثة مترا فإن كان قولنا الله واحد ولا إله إلا الله مترادفان لكن عدل إلى العبارة المشتملة على النفي والإثبات لكونها أبلغ كما مر فال وهذا الذى اخاره للمقترح هو قول القاضي أبى بكر قال وقال الأكرتون المراد بعشرة إنما هو السبعة والا ثلاثة فربنة ذلك من ارادة الجزء بإسم الكل وعلى هذا قاله المنفى أريد به غير الله والا الله قربنة ارادة ذلك وبندفع به التناقض أيضاً قال وقيل المراد بعشرة جميع أفرادها السبعة والثلاثة معا ثم أخرجهت الثلاثة بالا فثبتت السبعة ثم أسند إليها الحكم بعد الإخراج فلم يلزم تناقض في الحكم إذ ثبوته إنما هو للباقي بعد الإخراج والتقدير والعشرة المخرج منها ثلاثة على ما قيل وهذا القول هو الصحيح على هذا فالمراد بالكل أفرادها ثم أخرج منها المعبود بحق ثم أسند الحكم بعد الإخراج والتقدير أفراد الإله المخرج منها الله معدومة (فرح) ومن

سواء كان راكداً أو جازياً وهو ما صدق عليه اسماء بلا قيد بأن يقر دلقطه عند الإخبار فيقال هذا ما مطلق ولم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بالالينك هته غالباً أو بما يكون قراره وأما غير المطلق فلا يفرد لفظه وإنما يقال ماء ورد أو ريحان أو خللانه إلى غير ذلك من التقيد والمقيد أيضاً إما بظاهر أو بنجس فالمقيد بالظاهر إما أن يتغير أحد أوصافه أولاً فإن تغير به استعمل في الامادات كلها لافى العبادات ويتيمم ان لم يجد غيره وان لم يتغير فإن كثيراً مستجراً فظهور وان كان يجرأ فالمشهور بطور وقال القاضي يسلمه الطهورية والمقيد بالنجس اما أن يتغير أوصافه أولاً فان تغيرت لم يستعمل في عبادة أنماقاً ولا في عادة على المشهور وان لم تغير النجاسة أحد أوصافه فهو على قسمين شير مستح أو قليل فالأول ظاهر مشهور على المذهب والثاني فيه خلاف ومذهب المدونة أنه ظاهر مطهر على كرامته فيه

خط شيخنا الإمام المحافظ المحجة سيدى أبى العباس أحمد المقرئ التلسانى نزيل قاس مانصه وفد سئل الشيخ سيدى محمد السنوسى نعمنا الله به هل يشرط فى الإيمان أن يعرف المكلف معنى لا إله الا الله محمد رسول الله على التفصيل الذى ذكرى فى العقيدة الصغرى أم لا فأجيب بأن ذلك لا يشرط الا فى كمال الإيمان وانما يشرط فى الصحة معرفة المعنى على الاجمال على وجه يتضمن التفصيل ولا شك أن الغالب على المؤمنين عاشرهم وخاصتهم معرفة ذلك اذ كل أحد يعرف أن الإله هو الخالق وليس بمخلوق والرازق وليس بمزوق وذلك هو معنى غناه جل وعز عن كل مسواه اليه واقتدار كل مسواه اليه ويعرفون أن الإله لا يوصى الا له ولا يعاصم الا له ولا يصحح ولا يبدى سواه واقتدار كل مسواه اليه وهو معنى قولهم إن الإله هو المنسحق للعبادة ولا يستحقها سواه وذلك الذى وقعت به الفتوى بعدم الإيمان نادرجدا وهو الذى لا يدري معنى لا إله الا الله لاجلة ولا تفصيلا ولا يفرق بينه وبين الرسول بل يتوهم أنه مثل ونظيره تعالى وهذا النوع يقع فى البداية البعيدة عن العمران جدا التى لا تخالط علما ولا خبرا والله تعالى أعلم اه وأشار بقوله وذلك الذى وقعت به الفتوى الخ لقوله فى شرح الوسطى فى باب الدليل على وجوب الوجدانية له تعالى وقد سئل فقهاء عجمية وغيرهم من الأئمة من أول هذا القرن أو قبله يسير عن شخص ينطق بكلمتى الشهادة ويصلى ويصوم ويحج ويفعل كذا وكذا لكن إنما يأتي بمجرد الأقوال والأعمال فقط على حسب ما يرى الناس يقولون ويعملون حتى أنه لينطق بكلمتى الشهادة ولا يفهم لها معنى ولا يدرك معنى الإله ولا معنى الرسول وبالجملة فلا يدري من كلمتى الشهادة ما أثبت ولا ما نفي وربما توهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تغيير الإله لما رآه لازم انذكر معه فى كلمتى الشهادة وفى كثير من المواضع فهل ينتفع هذا الشخص بما صدر منه من صورة القول والفعل ويصدق عليه حقيقة الإيمان فيما بينه وبين ربه أم لا فأجابوا كلهم بأن مثل هذا لا يضرب له فى الاسلام بنصيب وإن صدر منه من صور أقوال الإيمان وأفعاله وما وقع به قلت وهذا الذى أفتوا به فى حق هذا الشخص ومن كان على حالته جل فى غاية الجلالة لا يمكن أن يختلف فيه اثنان وأما نزاع العلماء واختلافهم فبين عرف مدلول الشهادتين وحزم بما تضمنته من عقائد التوحيد من غير تردد إلا أن موجب جزمه بذلك التقليد وبجرد التشابه بين قوم مؤمنين من غير أن يعرف برهانا على ذلك أصلا والخلاف فى صحة إيمان هذا هو الخلاف المعروف فى صحة التقليد وقد قدمنا ما فى ذلك فى شرح مقدمة هذه العقيدة اه

الفصل الخامس فى بيان فضل الله قال رضى الله عنه اعلم أن العلم يكن فى بيان فضلنا الاكونا علما عن الإيمان فى الشرع تصمم السماء والأموال بحقها وكون إيمان الكافر موقوفا على النطق بها لكان كائنا للعقلاء كيف وقد ورد فى فضلنا أحاديث كثيرة فها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبئون من قبل لا إله الا الله وحده لا شريك له رواه مالك فى الموطأ زائد الترمذى فى روايته له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وروى هو والنسائى أنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الذكر لا إله الا الله وأفضل الدعاء الحمد لله وروى النسائى أنه صلى الله عليه وسلم قال قال موسى عليه الصلاة والسلام يارب عالمى ما أذكرك به وأدعوك به فقال يا موسى قل لا إله الا الله قال موسى عليه السلام

وهو المشهور حكاه ابن رشد ومعنى عليه صاحب المختصر فى الرسالة أنه يتيمم قال فيها وقليل الماء ينجه قليل النجاسة وإن لم تفره والقليل قال المعنى كالجرة والانا والبئر القليلة الماء وقد مر ما يتوضأ به وينتسل

وَأَخْلَفُ فِي الْفُورِ فِي التَّزْيِيْبِ تَقْلًا عَنْ أَبِي رَشْدٍ أَقْبَبِ

فيه مسألتان الأولى الخلاف فى الفو وعبر عنه بعضهم بالموااة وهى ايقاع الطهارة فى فور واحد من غير تفريق هل هو واجب وشهره جماعة من الأشياخ أوسنة وشهره ابن رشد وظاهر اطلاق الناظم سواء كان التفريق يسير أو الكثيرا وهو كذلك عند ابن الجلاب ومن وافقه وعند عبد الوهاب أن اليسير لا يفسد الطهارة عمدا كان أو سهوا وفى الكثير المتفاحش خمسة أقوال أحدها لا ينوب فيه بفسد عمد وسره ثانيا عكسه لا ينوب فيه الحكم ثالثا يفسد عمده لاسره. لابين القاسم رامعا بفسد التفريق فى المفسول دون الممسوح لعبد الملك خامسا بفسد فى المفسول والممسوح

بارب كل عبادك يقولون هذا قال فل لا إله إلا الله قال موسى لا إله إلا أنت إنما أريد شيئاً تخصني به قال يا موسى لو أن السموات السبع وعمارهن غبرى والأرضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة ما لست بهن لا إله إلا الله وقال **عليه السلام** يؤتى برجل إلى الميزان ويؤتى بسمعه وتسعين سجلاً كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم تخرج بطاقة مقدار الأتمة فيها شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله فتوضع في الكفة الأخرى فترجح خطاياه وذنوبه إلى غير ذلك ما ورد في فضلها في الشرح من ذلك جملة صالحة فراجعها إن شئت (الفصل السادس) في كيفية ذكره تعالى الوجه الأكل قال رضى الله عنه أعلم أن ذكر هذه الكلمة على كل حال يقصد القرية يحصل به الثواب لكن الأكل الذى ترد به على القلب المواهب الإلهية والفتوحات الربانية التي يقصر عنها الوصف أن يعظم الله ما يعظم الله تعالى وأن يحسن أده مع ما شرف مولانا جل وعز وقد علمت أن هذه الكلمة من أفضل الأذكار وأشرفها عند مولانا جل وعز فينبغي للؤمن أن يعتنى بشأنها فيتوضأ لها ويلبس ثياباً طاهرة ويقصد وضوءاً طاهراً كما يقصد الصلاة وليتحرر الخلوة والافتراق عن الناس واستطاع ويقصد الأزمنة المشرقة كما بعد الفجر إلى طلوع الشمس وبعد العصر إلى غروبها أو ما يتمكن منه من بعض ذلك وبين العشاء والسحر ثم يستقبل القبلة ويفتح ووده أولاً بالاستغفار ولو ما تفرقه ليسل باطنه من أدران المعاصي ليتبها لتحلته بما رده عليه بعد ذلك من أنوار بقية أوراده ثم يتبع أثر ذلك صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو خمسمائة مرة ليستبين بها باطنه ويتربها لحل ما يرد عليه من سر التليل ويقصد بذلك كله امتثال أمر الله سبحانه وطلب رضاه والذي يمينه على إحضار قلبه وقصد القرية في هذه الأذكار أن يذكر على قلبه أمر مولانا جل وعلا بكل واحد منها ليستشعر قلبه هيئة الأمر بمعرفته من صدر منه أم ما يتعلق به الغرض ولا بدوراً جمع بقية الفصل في الشرح إن شئت فقد أجاد فيه رضى الله عنه ما شاء (الفصل السابع) في الفوائد التي تحصل لذكر الكلمة المشرقة على الوجه الأكل قال رضى الله عنه أعلم أن المواظبة على ذكر الكلمة المشرقة على الوجه النبوي ذكرناه أو لا تحصل فوائد كثيرة منها ما يرجع إلى عاسن الأخلاق الدينية ومنها ما يرجع إلى الكرامات التي هي خوارق أما الأولى فيها اتصافه بالزهد وهو خلو البطن من الميل إلى فأن وإن كانت اليد مملوءة بمتاع حلال فعلى سبيل العارية فيصرف فيه بالاذن الشرعى تصرف الوكيل الخاص يتخير المزل عنه في كل نفس ومهما التوكل وهو ثقة القلب بالوكيل الحق ولا يفتح في ذلك تلبس ظاهره بالأسباب إذا كان قلبه فارغاً منها يستوى عند وجودها وعدمها ومنها الحياء بتعظيم الله عز وجل بدوام ذكره والتزام امتثال أمره ونهيه والامساك عن الشكوى به إلى العجزة الفقراء وغيره ومنها غنى القلب بسلامته من فتن الأسباب فلا يعترض على الأحكام بلو أو يلعل لعله ينجس صدره منه تعالى المنفرد بالخلق والتدبير ومنها الفقر وهو نقض يد القلب من الدنيا حرصاً وإكثاراً ومنها الايثار على نفسه بما لا ينفعه الترح ومنها الفتوة وهي التجافي عن مطالبة الخلق بالاحسان إليه ولو أحسن إليهم لعله بأن إحسانه إليهم وإساءة بهم إليه كل ذلك عتق قلبه تعالى فلا يرى لنفسه إحساناً حتى يطلب

إن كان بدلاً لا أصلاً والبذل هو الخلف والأصل هو الرأس ومنشأ الخلاف بين ابن الجلاب وغيره هل ما قارب الشيء يعطى له حكمه أم لا (المسألة الثانية) الترتيب وهو توالى الأعضاء المفروضة على نسق القرآن والسنة وسيد ذكر النظام الخلاف فيه ومعنى قوله والخلف أى الخلاف أن ابن رشد نقل خلافاً في هاتين المسألتين ويحتمل أن يريد أنه عالف القول بالفريضة في هاتين المسألتين وهو الظاهر والله أعلم

وَيَسْقُطُ الْفُورُ مَعَ النَّسِيَانِ وَالَّذِي كَرُّ يُمَيِّمُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ

ولما ذكر حكم الفور أشار إلى أنه يسقط مع العجز والنسيان ويجب مع الذكر والقدرة وليس معنى هذا البيت في الأصل هنا ومعنى السطر الأول من البيت أن من فرق طهارته ناسياً سقط عنه الفور ويبقى على ما تقدم له منها يريد بنية مطلقاً طال أو لم يطل فإن بغير نية لم يجره ومعنى السطر الثاني أن الفور باق مع الذكر فن فرق طهارته هذا ذكرها جلت لكن طاهره مطلقاً وليس كذلك لأن من عجز عن الموالة لمجر ما ته مثلاً عن تمام وضو هو ذا ذكر بنية على ما تقدم من طهارته

عليه جزاء ولا يرى لهم إساءة حتى يدمهم طليبا إلا أن يكون الشرع هو الذي أمر بدمهم أو معاقبتهم فيفعل ما أمر به الشرع ليقوم بوظيفة العبادة فقط وهذه القوة فوق المسألة ومنها النظر وهو إفراد القلب بالثناء على الله تعالى ورؤيته النعم منه في طي النعم قال رضى الله عنه والفوائد كثيرة ومن أرادها فليجهد في أسبابها فيسرعها بالذوق وأما النوع الثاني من الفوائد وهو ما يرجع إلى الكرامات فمنها وضع البركة في الطعام ونحوه حتى يكثر القليل ويكفي اليسير وهذا مشاهد لأولياء الله تعالى كثيرا ومنها تيسير دناير أو دراهم أو كليهما أو غير ذلك مما تدعو إليه الحاجة وقد كان بعض المشايخ في أول أمره جزارا قمتدبر عليه شغل الجواراة تعذرا شرعيا فكان إذا كان قنصا وظيفة ذكره برفع رأسه فيجهد في حجره درهما يسترى به فوت ذلك اليوم ومنها مسألة شقة الشيخ أبي عبد الله التاودي نعمنا الله به وغير ذلك مما لا يحصى كثرة قال رضى الله عنه وكرامات هذا الباب كثيرة لا تنحصر إلا أن المؤمن لا ينبغي له أن يقصدها بشيء من طاعته وإلا دخل عليه الشرك الخفي ومكر به والعياذ بالله إذ هذه من جملة ما يجب أن يصنى منها قلبه عند ذكر كلمة التوحيد ويقطع التفاته إليها بالكلفة وليكن مقصوده رضا موله وكشف الحجاب عن قلبه فيواجهه موله بالحجاب والأسرار . وهذا آخر الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد باختصار جملها على حسب ما ظهر في الوقت قوله وهي أفضل وجوه الذكر ظاهر وراجع الفصل الخامس في بيان فضلها قوله فاشغل به العمر تفر بأنذرخ أمر بالاشتغال والاكتثار وعمارة الأوقات بذكر كلمة التوحيد لفضلها وثوابها . قال في شرح الصغرى روى أن بعض السادات كان لا يفر عن ذكرها ليلا ولا نهاراً ومنهم من يذكرها بين اليوم واليلة سبعين ألف مرة وأهل السبب والمستغنون بالخدمة والصنائع اثني عشر ألفاً وروى أن من قالها سبعين ألف مرة كانت فداؤه من النار قوله تفر بالأنذرخ جواب اشغل والأنذرخ بالمعجمة مصدر ذكر كنع قال في القاموس ذخره كمنه ذخرا بالضم وادخره اختاره أو اتخذه والخيرة مادخر كالأنذر والجمع أنذخار

فَصَلِّ طَاعَةَ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ قَوْلًا وَقَدْ أَهْوَى الْإِسْلَامُ الرَّفِيعِ قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ نَحْسٌ وَاجِبَاتُ
وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَقَايَا ثُمَّ الْقِيَامَةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ دَنَى مَنْ أَسْتَطَاعَ
لَا يَمَانُ جَزَاءٌ بِالْإِلَهِ وَالْكَتُوبِ وَالرُّسُلِ الْأَمْلاكُ مَعَ بَعْثِ قَرَبٍ وَقَدْ رُكِّدَ الصِّرَاطُ الْفَالِيزَانُ
حَبِضُ النَّمِيِّ جَمْعُهُ بَرَانُ وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ
إِنْ لَمْ تَسْكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ وَالَّذِينَ ذِي أَمْثَلٍ خَدَّ أَقْوَى عُرَاكَ

مرس في هذا الفصل لبيان الاسلام وقواعده ولبيان الإيمان والاحسان والدين فأخبر أن طاعة جميع الجوارح أى السبعة من اللسان المواقي للاعتقاد وغير اللسان أى الاقنياد بها إلى فعل المأمور به وترك المنهى قولاً كان أو فعلاً هو الإسلام أى في عرف الشرع ووصفه بالرفقة لئلا يسهل بسبب اقنياد الجوارح كلها وفهم منه أن الاقنياد بعض الجوارح

ما لم يطل وإن طاب ابتدأها . تمت . الاول استثنوا من المنذر بالنسيان من فرق ناسيا وأمر أن يبنى على فعله الاول نسي ثانياً فإنه يبتدىء . ولا يعذر بنسيانه ثانياً (الثانية) المتبر في الطول جفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل فلا يصبر ذلك بأعضاء شيخ في شتاء ولا شاب في صيف لبطء الجفاف مع الأولين وسرعته مع الآخرين (الثالثة) قال ابن سفيق بعد هل يتر الجفاف من آخر أجزاء الفعل المأني به أو من أول الأعضاء (الرابعة) ذكر النسيان ولم يذكر "عجز وحكماء أحد واحد الخامسة) الذكر والذكر بكسر الهمزة وضمة الثانية خلاف النسيان (السادسة) هذه المسألة إحدى ١٠ من إحدى عشرة مسألة تذكر في مقدمة مع العجز والنسيان وإزالة النجاسة والتسبب عند الذكاة

ققد ليس إسلاما كاملا بل إسلام ناقص أو كافر وهو كذلك فإن كان هذا البعض المنقاد به بالتقيد بالشهادتين وحده أو مع غيره كما هو مشاهد في الناس كثيرا من فعل المأمور به عاليا وعدم ترك المنهى عنه فهو إسلام ناقص إذ ثبت حكم الإسلام في الظاهر بالنطق بالشهادتين وحده فأحرى أن انضاف له غيره وأما إن لم ينطق بالشهادتين فلا يصح إسلامه رأسا كما سيأتي فالمنطق في الوجه الأول الكمال مع ثبوت أصل الإسلام والمنطق في الثاني أصل الإسلام هذا معنى الإسلام في عرف الشرع وأما الإسلام لغة فهو مطلق الطاعة والالتقياد والجوارح للكواصب أى الأعضاء السبعة التي يكسب بها الخير والشر وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والفرج والبطن روى أن من عصي الله تعالى بجارحة من هذه قطع له باب من أبواب جهنم ومن أطاعه بواحدة منه غلق عنه باب فإن أطاعه بجميع غلقت عنه أبواب كلها ويقولها الجميع نعمت للجوارح ويمتثل كونه تاكيدا لها وأل فيه خلف عن الضمير على المذهب الكوفي أى جميعا وقوله قولوا وقولها منصوب على إسقاط الخافض أى في القول والفعل فيه به على أن الإسلام الكامل هو ما حصل عن الالتقياد في القول بالنطق بما يجب النطق به وفي الفعل بفعل المأمور به يزيد كما ترك المنهى عنه كما مر ثم أخبر أن قواعد الإسلام أى أصوله التي بنى عليها خمس خصال كل منها واجب ومعنى كونها أصولا له أنها أعظم خصائصه وآكدّها الأولى الشهادتان أى النطق بهما مع اعتقاد مناهما ولو على جهة الاجمال كما مر في الفرع قبل الفصل الخامس وقوله شرط الأقيات صفة الشهادتين وكونهما شرطاً في الحصول الباقية صحيح أما النطق بهما فهو شرط في صحة الحصول الأربعة الباقية كما ذكر يريد وشرط صحه أيضا في غيرها من بقية خصال الإسلام لكن هذا بالنسبة للكافر فلا تصح منه صلاة ولا غيره إلا بعد النطق بهما إن كان قادراً عليه وأمكنه ذلك وأما بالنسبة لمن ولد في الإسلام ففي كون نطقه بهما شرط صحة في إسلامه فلا يصح دونه أو شرط كمال فيه قولان لكن على الخلاف إن كان عدم نطقه بهما في غفلة تقطع أما إن كان إياها وإستناها فالإتفاق على عدم صحة إسلامه وقد تقدم هذا في الفصل الأول من الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد وأما اعتقاد معناها فهو نفس الإيمان الذي يصح الإسلام الشرعي دونه (الخصلة الثانية) الصلاة (الثالثة) الزكاة فيها يجب فيه من الأنواع وهي الماشية والعين والحراث وبعض الثمار ومن الآخرين تخرج زكاة الفطر وهذه الأنواع هي مراد الناظم والله أعلم بالقطع القاموس فإع ككتاب الدرهم وتعليق كمال الطائفة من الغنم والنعيم وجمعه القطاع بالكسر اه وحاصله إطلاق القطاع على الدرهم والماشية وقد أطلقه الناظم على ما هو أهم من ذلك من جميع ما يجب فيه الزكاة (الرابعة) صوم رمضان (الخامسة) حج البيت من استطاع إليه سبيلا . ثم أخبر أيضا أن الإيمان هو الجزم أى القطع بوجود الإله سبحانه وتعالى وباتصافه بصفات الجلال والكمال وبأن يكتب أى المنزلة على الرسل وبالرسل والملائكة والبعث والقدر والصرار والميزان والحوش والجنة والنيران وسيأتي مزيد بيان لذلك عند التعرض لشرح الحديث الذي عقده الناظم في هذه الآيات إن شاء الله تعالى وقوله الإيمان ابتداء اللام مكسورة مجردة من همزة الوصول لأن همزة الوصل إنما جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالسكن والسكن هنا هو اللام تحرك بحركة همزة المنقولة إليه فاعدها وأسقط الهمزة وقد ارتكب الناظم هذا الوجه في مواضع من هذا الرجز ثم أخبر أن الإحسان عند من ذراه أى عله هو أن تعبد الله كأنك تراه

ورَبَّ الصلاة والنضح وترتيب الحاضرتين وكفارة صوم رمضان والفطر في التطوع وقد نظمتها فقلت هذه الآيات
موالاة أعضاء وغسل نجاسة وتسمية عند الزكاة على الفضل وترتيب متروك الصلاة وتواضع
وحاضرتين أحفظه نظير بذلتيل وكفارة الصوم فطر تطوع يزول وجوب الكل عن ذاهل العقل
وَزَادَ شَيْءُهُ عَلَى هَذَيْنِ تَحْلِيلُهُ أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ

أى زاد غير ابن رشد على الخلاف في المسألتين السابقتين الخلاف في المسائل المذكورة في هذا البيت وفي الآيات التي تأتي بعده إلى قوله في ستة المسطرة . المسألة الأولى تظليل أصابع اليدين فليل واجب قال ابن رشد وهو المشهور وأخصر عليه صاحب المختصر وفي الذخيرة عن ابن سبعان عدم وجوبه في اليدين والرجلين قال وهو ظاهر المدونة

فإن لم تكن تراه فإنه يراك وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله ثم أخبر أيضاً أن الدين مجموع هذه الثلاث وهي الإسلام والإيمان والإحسان وقوله ذى الثلاث شئ لسم إشارة خبر الدين والثلاث بالرفع نعمت له أو عطف ببيان وقوله خذ أقوى عراك إشارة إلى أن الدين أقوى وأوثق عروة يستمسك بها وذلك إشارة إلى قوله تعالى فمن يكفر بالطاعات ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى وقوله ومن يسلم وجهه إلى الله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى وفي ذلك تلويح إلى تمييزه صلى الله عليه وسلم العروة في رؤيا عبد الله بن سلام رضى الله عنه بالإسلام الكامل المراد للدين ففي صحيح البخارى رضى الله عنه عن قيس بن عباد قال كنت جالساً في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع فقال هذا رجل من أهل الجنة ففصل ركعتين تموز فيهما ثم خرج ونبته فقلت إنك حين دخلت إلى المسجد قالوا هذا رجل من أهل الجنة قال والله ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم فسأحدثك لم ذاك رأيت رؤيا على عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقصصتها عليه رأيت كأنى في روضة ذكر من سبها وخضرتها وسبها عود من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة فتبلى لى ارق فقلت لا أستطيع فأتاني منصف فرقع ثيابى من خطي فرفيت حتى كنت في أعلاها فأخذت العروة فقال لى استمسك فاستيقظت وإننى لى بدى فقصصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال تلك الروضة الاسلام وذلك العمود عمود الاسلام وتلك العروة الوثقى فأنت على الاسلام حتى تموت وذلك الرجل عبد الله بن سلام ١١٠ والأصل فيما ذكره الناظم في هذا الفصل ما أخرجه الامام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى رضى الله عنه في صحيحه عن أبى هريرة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزاً يوماً للناس فأراه رجل فقال ما الايمان قال الايمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلغائه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاسلام قال الاسلام أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال متى الساعة قال ما المسؤول عنها بألم من السائل وسأخبرك عن أمرائها إذا ولئت الأمة ربتها وإذا تناول راحة الايل اليهم في البنيان في خمس لا يعلمن إلا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وسلم إن الله عنده علم الساعة الآية ثم أدبر فقال ردوه فلم يروا شيئاً فقال هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم قال أبو عبد الله لعجل ذلك كله ديناً وما أخرجه الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى رضى الله عنه في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على خديه وقال يا محمد أخبرنى عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتموم رمضان وتحييى البيت إن استطعت إليه سبيلاً قال صدقت فصحبنا له يسأله ويصده قال فأخبرنى عن الايمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فأخبرنى عن الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك قال فأخبرنى عن الساعة قال ما المسؤول عنها بألم من السائل قال فأخبرنى عن أماراتها قال أن تله الأملر بها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون فى البنيان ثم انطلق فابنت ماياً ثم قال يا عمر أتدنى من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم قال الامام شباب الدين أحمد بن حنبل الميمنى في شرح الأربعين للنسبى بعد شرحه لحديث عمر ما نصه وهو حديث متفق على عظم موقعه وكثرة أحكامه لاشتياؤه على جميع وظائف العبادات الظاهرة

وظاهر كلام الناظم أن تخليها فرض مستقل والظاهر أنه من جملة غسل الدين ومن رأى من داخلها من ظاهر أو جب التحليل ومن رآه من ليلطن كداخل المم والآتف والعين أسقط الوجوب (تنبيه) صفه تخليها من الدين من ظاهرهما لا من باطنهما لأنه منه تسدك وهو مكروه وسندكر صفته فى الرجلين وأصابع جمع أصبح مؤنه وقيل الابهام مذكر فإن بعد

مستت صريح مع كل صرح من غير قيد مع الأسبوع قدكلا

وبالاطنه من صفاته الايمان وأعمال الجوارح واخلاص السرائر والتحمض من آفات الأعمال حتى أن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومشعبه منه فهو جامع لطاعات الجوارح والقلب أصولا وفروعا حقيق بأن يسمى أم السنة كإسميت الفاتحة أم القرآن تضمنها جل معانيه ومن ثم قيل لولم يكن في هذه الأربعين بل في السنة جميعا غيره لكان وافيا بأحكام الشريعة لاستياله على جملة ما يطابقه على تفصيلها تضمنها فهو جامع لما علما ومعرفة وأدبا ونطقا ومعرفة من القرآن والسنة كل آية أو حديث ضمن ذكر الاسلام أو الايمان أو الاحسان أو الاخلاص أو المراقبة أو نحو ذلك اه قال الإمام ابن حجر العسقلاني في فتح الباري في شرح حديث أبي هريرة المتقدم طاهر سؤال جبريل عن الايمان والاسلام وجوابه يقتضي تفارهما وأن الايمان تصديق بأمور مخصوصة والاسلام اظهار أعمال مخصوصة وتقدم أن المصنف يرى الايمان والاسلام عبارة عن معنى واحد وقد نقل أبو عوادة الاسفرائيني في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بترادفهما سمع ذلك منه وعن الإمام أحمد بتفاريهما ولكل من القولين أدلة متعارضة وقال أبو محمد البخوي في الكلام على حديث جبريل هذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الاسلام هنا اسما لما ظهر من الأعمال والايمان اسما لما باطن من الاعتقاد وليس ذلك لأن الأعمال لبست من الايمان ولا أن الصديق ليس من الإسلام بل ذلك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجامعها الدين ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أتاكم لبعثكم دينكم وقال تعالى ورضيت لكم الإسلام ديناً وقال ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول الا باضتمام التصديق اه كلام البخوي قال ابن حجر والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية كما أن لكل منهما حقيقة لغوية لكن كل منهما يستلزم الآخر بمعنى التكملة له فكما أن العامل لا يكون مسلماً كاملاً الا إذا اعتقد فكذلك المعتقد لا يكون مؤمناً كاملاً الا إذا عمل وحيث يطلق الايمان في موضع الاسلام أو بالعكس أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز ويتبين المراد بالسياق فإن ورد في مقام السؤال حملاً على الحقيقة وإن لم يردا مما أو لم يكونا في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة وعلى المجاز بسبب ما يظهر من القرائن اه ومن إطلاق الاسلام على إرادتهما معا قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً ، ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه ، كما تقدم بيانه في نقل ابن حجر عن البخوي ومن إطلاق اسم الايمان عليهما قوله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم ، أي صلاتكم فأطلق الايمان على التصديق والعمل اذ من المعلوم أن الصلاة التي لا يضيغها الله متى صدرت من مؤمن ونقل الإمام سيدي أحمد القلشاني في شرح الرسالة عن ابن المصالح مانعه قال ابن الصلاح في كلامه على حديث سؤال جبريل هذا بيان لأصل الايمان وهو التصديق بالباطن ويسان لأصل الاسلام وهو الاستسلام والاعتماد الظاهر وحكم الاسلام في الظاهر بثبت بالهادين وانما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والصيام والحج لكونها أظهر شعائر الاسلام وأعظمها وبقياهما بها

وَالْعَمْرُ بِالْيَدِ عَلَى الْأَعْضَاءِ مَعَ حُومِهَا بِتَقْلُرِ أَلْمَاءِ

أي وزيد أيضا الخلاف في ذلك جميع الأعضاء فقيل واجب وهو المشهور وقيل وغير واجب وهو لا بن عبد الحكوك قيل واجب لا لنفسه بل لتحقيق إصان للبشرة واختلف أيضا هل نقل الماء إلى الأعضاء شرط وهو قول أصبغ أو غير شرط وهو ظاهر المذهب قولان قال ابن القاسم إن تناء نقل الماء إلى العضو أو نقل العضو إلى الماء وإن اغتسل أو توضأ تحت ميزاب أجزاءه اذ المقصود نهيم العضو بالماء والتدلك وفي المسألة كلام تركناه لطوله .

وَكُونُهَا طَاهِرَةً مِنَ الدَّنَسِ إِذْ لَا يَصْبِيحُ طَهْرُهَا مَعَ التَّجَنُّسِ

صحيح كونهما للأعضاء وأشار بالبيت إلى أنه اختلف في طهارة الأعضاء قبل غسلها في الطهارة هل هي مفروضة أم مسنونة . الأول رأي ابن الحاجب لقوله وإزالة النجاسة عن الثوب والجسد والمكان مسنونة غير مفروضة الآن تكون في أعضاء البرص . فوجب اذلتها لذلك لا لنفسها ونحوه لأن بشر في تنبيهه وكذا صاحب الارشاد والسائق ظاهر كلام صاحب

بِمِ اسْتِسلامه وتركه لما يشعر بالخلل في اتياده واختلاله ثم إن اسم الايمان يتناول ما فهم به الاسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات لكونها ثمرات التصديق الباطن الذي هو أصل الايمان ومقويات ومتميات وحافظات له ولهذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم رمضان وأداء الحسن من المغنم ولكون الايمان يطلق على الأعمال لكونها ثمرات له ومقويات ومتميات له لا يقع اسم المؤمن المطلق على من ارتكب كبيرة أو ترك فريضة لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكامل منه ولا يستعمل في الناقص إلا باقتيد ولذلك جاز إطلاق فيه عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبرق السارق حين يسرق وهو مؤمن واسم الاسلام أيضاً يتناول ما هو أصل الايمان وهو التصديق بالباطن ويتناول أصل الطاعات فإن ذلك كله استسلام يخرج بما ذكرنا وحققنا أن الاسلام والايمان مجتمعان ويفترقان فإذا اجتمع التصديق بالقلب بما يجب التصديق به شرعاً من وحدانية الله تعالى وغير ذلك واتقاد بلسانه أو جوارحه وبالأمر والعمل كان مسلماً مؤمناً فإن لم يكن تصديقاً في الباطن يريد وهو منفاد في الظاهر فلا يصدق على هذا الظاهر إيمان يريد بل إسلام فقط قال تعالى وقالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فبين تعالى أن عمله القلب وكذلك فسر عليه السلام في حديث جبريل كما سبق اه وهذا هو المسمى الآن بالزندق وقد كان في الصدر الأول يسمى بالناقص فإن وجد التصديق بالقلب ولم يحصل في الظاهر اتياد فإن كان عدم حصوله حتى بلسانه فيما يجب عليه النطق به من الشهادتين لغير عذر فؤمن لغة لا شرعاً غير مسلم ومؤمن لغة وشرعاً على أحد القولين إن كان عدم نطقه غفلة راجع الفصل الأول من الفصول السبعة المتعلقة بكلمة التوحيد وإن اتقاد بلسانه فيما ذكر ولم ينقد بغيره من سائر الأركان فهو مؤمن لتصديقه مسلم لأن حكم الاسلام ثبت في الظاهر بالشهادتين كما تقدم في كلام ابن الصلاح إلا أن إسلامه ناقص كما مر أيضاً ولا خفاء أن هذا كله مبنى على القول بتأمرهما لا على القول بترادفهما فاعلمه وتأمرهما إنما هو باختيار اللغة وأما باختيار الشرع فتلازمان لا يصح إيمان إلا بإسلام ولا إسلام إلا بإيمان والله أعلم (تنبيه) بما يتأكد ذكره والتنبيه عليه في هذا المحل مسائل مهمة مما لاغنى للفقهاء عنها المسألة الأولى في زيادة الإيمان ونقصانه وفي ذلك ثلاثة أقوال (الأول) يزيد وينقص (الثاني) لا يزيد ولا ينقص (الثالث) يزيد ولا ينقص، والأول والثالث روي عن مالك فالأول باعتبار الأحوال وتسميتها إيماناً ومن قال بالثاني اعتبر حقيقته التصديق القائم بالمحل وهو عرض فلا يزيد ولا ينقص إلا أن يقال زيادته باعتبار كثرة متعلقاته وكثرة أدلته وتفاء الغفلات وهو الذي من غير قور. وأما الثالث فראה للإطلاق الشرعي فزادتهم إيماناً ولم يرد بنقصه وقال يحقوا استكمالهم نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص لبس شيئاً يتجاوز حتى يهتدوا مرة ونقصه أخرى والإيمان السري يزيد وينقص فزيادة بكثرة ثمراته وهي الأعمال ونقصه بنقصانها قالوا وفي هذا توفيق بين ظاهر

المختصر والخلاف مبنى على أن الفسلة الواحدة تزيد الحب وتزفع الحدث أولاً

وقيل في الترتيب فرض واجب عن لست روى فلا تجانب أبين زياد قاله في المذهب وأحمد بن حنبل كأي نصب وألله في تزييله قد رتبته واستعمله نبيينا وصوبه قدر انتهى الفرض في قوله لكن في الترتيب قل بالسنة

وفد تقدم معنى الترتيب وأفاد أن حكمه يختلف فيه فهد مالك الوجوب وإذا كان عند مالك فلا تجانبه أي لا يحد عنه جانباً بأن تعرض عنه ثم عند ذلك بأن ابن زياد والمدنيين وأبا مصعب قالوا به وترتبه في الترتيب هو قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قرأ القرآن فاعلموا وجوهكم وأبديكم إلى المرافق واسمعوا وأطيعوا وأرجلكم إلى السكينة) وقال ابن حبيب أصح من ذلك قال المصنف والمصنفون في الترتيب لأن الله فرق بين المصنوع والمسحوق الأصل صامس وهو من جنسه ولم يضع الترتيب إلا لنا كذا الترتيب وأشار بقوله واستعمله نبيينا على ترتيبه

النصوص التي جاءت بالزيادة وأماويل السلف وهو ظاهر وقيل الأظهر أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الألة وهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشبه أو لا يتأولون إيمانهم بعارص بل لا تزال هلوهم منشرة منيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال وغيرهم ليسوا كذلك ولأنك أن نفس تصديق أبي بكر رضي الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس والله أعلم . المسألة الثانية اختلف العلماء في إيمان الإنسان أنا مؤمن أو تقييدها بالمشيئة فيقول أنا مؤمن إن شاء الله تعالى وبالأول قال المحققون وبالثاني قالت جماعة وذهب الأوزاعي إلى التخيير فمن أطلق نظر إلى الحال ومن قيد بالمشيئة قال إما على وجه التبرك أو نظر إلى العاقبة وهي مجهولة لا يدري هل ثبت على إيمانه الآن أولا والعياذ بالله تعالى والكافر في التقييد بأن شاء الله كالمسلم : المسألة الثالثة قال ابن حجر الميمني في شرح الأربعين قال جمع من الحنفية الإيمان بخلق وكلام أبي حنيفة صريح فيه وقال آخرون منهم غير مخلوق وهما متفقان على أن أفعال المباد كلها مخلوقة لله تعالى وبالجملة جمع منهم فكفروا من قال بمخلقه لما يؤول عليه من خلق كلامه تعالى لأنه تعالى قال فاعلم أنه لا إله إلا الله فالتكلم بها قاطع بكلامه بما ليس بمخلوق كما أن قارئ آية يصير قارئاً لكلامه تعالى حقيقة ورد بأن هذا جهل وغباوة إذ الإيمان وفاقا التصديق بالجنان أو مع الإقرار باللسان وكل منهما فعل العبد وهو مخلوق لله تعالى وأيضا فقد قال الفقهاء لا يكون المقروء قرأنا إلا بالتصديق وأيضا يزمهم أن كل ذا كر بل كل متكلم وافق كلامه أجزاء من القرآن قد قام به ما ليس بمخلوق من معاني كلامه تعالى وذلك مما لا يقوله ذو لب وأيضا المتلفظ بالتهادتين لم يقصد به قراءة بل الإقرار بالتصديق والحاصل أن الواجب اعتقاده أن كل مقام بقراءة القرآن حادث لأنه إن قام به مجرد التلفظ والملفوظ لندم فيه لما يقرؤه فظاهر إذ التلفظ أمر اعتباري وهو حادث لأنه مسبوق بما يعتبر به والملفوظ سبقه المدم فيستحيل قدمه وإن قام به مع ذلك الفهم والتدبر فهو إنما يحدث في نفسه صورة معاني نظم القرآن وغايتها أن تدل على المعنى القائم بذاته تعالى وليست هو القطع بحدوثها وعدم انعكاسه عن الذات الواجب الوجود وتثايرها إذ هو مدلول لفعل القارئ . وصفة للكلام النفسي والقائم بنفس القارئ . هو صفة العلم بتلك المعاني المنظمة لا للكلام بدليل أن القائم بقراءة أقيموا الصلاة ليس طلب إقامتها بل العلم بأنه تعالى طلب ذلك قبل وهذا يناهيه قولهم القراءة وهي أصوات القارئ واحدة لوجودها تارة وعدما أخرى والمقروء بالأسئلة المكتوب بالمصاحف المسموع بالإنشاع المحفوظ في الصدور قديم لاقتضائه قيام المعنى القديم بنفس الإنسان لأن المحفوظ مودع في قلبه ورد بأنهم لم يريدوا بهذا اللفظ ظاهره لتصريحهم بما يدل على أنهم تساهلوا فيه إذ قالوا عقبه ليس المقروء المذكور حالاً في قلب ولا لسان ولا مصحف فأرادوا بالمقروء المعلوم بالقراءة والمكتوب المفهوم من الخط والمسموع المفهوم من الألفاظ المسموعة فالحال في القلب هو نفس فهمه والعلم به لا متعلقهما إذ هو المعنى القديم بذاته تعالى وقد نقل بعض أهل السنة أنهم منعوا من إطلاق القول بخلول كلامه تعالى في لسان أو قلب أو مصحف ولو مع إرادة اللفظ لثلاثا يسبق الهم إلى إرادة النفس القديم ثم مامر من القول بدم خلق الإيمان لم ينفرد به الحنفية بل نقله الأشعرى عن أحمد وجماعة من أهل الحديث ومال إليه لكن وجهه بنير مامر وهو أن المراد بالإيمان حينئذ ما دل عليه وصفه الله تعالى بالمؤمن

في القرآن وصوبه لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توحناً مرة فمسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ولا لزم أن يكون منكسا وحجة من قال نه سنة أن الله تعالى عدل في الآية عن حروف الترتيب وهي الفاء وثم إلى الواو التي لا تقتضي إلا مطلق الجمع وهو يدل على عدم الوجوب لما تقدم والماء في قوله واستعمله ساكنة كالكلام في الترتيب لحقة الوزن ولو قدم هذه الآيات عند قوله والخلف في الفور ولكن أحسن وفي حكمه بوجوب الترتيب إجمالاً لشموله ترتيب المفروض في نفسه وفي ترتيبه مع المسنون وترتيب السنن في أنفسها لكن أزال هذا الإجماع بقوله . والله في تنزيهه قدرته . فانه أشار به لاخراج ترتيب ستم مع قرائنه فانه عنده سنة كاسيأتى وأما ترتيب السنن في أنفسها فانه فضيلة وأشار لتضمين القول بالوجوب بقوله في قول وإلى ترجيح القول بالسنية بقوله لكن في الترتيب قل ما سنة أى قل انه مستنون وهو المشهور وقول ابن رشد وحجته أنه عدل في الآية

فإنه هو تصديقه في الأزل بكلامه القديم لإخباره بوحدايته وليس تصديقه هذا محدثا ولا مخلوقا تعالى أن يقوم به حادث بخلاف تصديقه لرسله باظهار المعجزة فإنه من صفات الافعال وهي حادثة عند الإشارة قديمة عند الماتريدية وبذلك عر أنه لاخلاف في الحقيقة لأنه ان أريد بالايان المكلف به فهو مخلوق قطعا وأمدل عليه وصفه تعالى بالمؤمن من فهو غير مخلوق قطعا وإنما قلته بكلامه وإن كان يمكن اختصاره لما اشتمل عليه من الفوائد ولست في هذا ما فيه من التحصيف إذ لم أجد في الوقت ما أصله منه وإذا فرغنا من حل كلام الناظم وبعض ما يتعلق بالايان والاسلام فلنرجع إلى الحديثين المتقدمين اللذين عقدتهما الناظم في هذه الآيات فأقول عليهما مالا بد منه من كلام بعض من شرحهما لأنهما أصل الدين ومداره ويفهم معناهما بفهم كلام الناظم فأقول قال الامام ابن حجر قوله في حديث أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس أي ظاهرا لهم غير محتجب ولا متنس بنفيره والبروز الظهور وقد وقع في رواية أبي فروة بيان ذلك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجىء الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا إليه أن يجلس له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه قال فبينما له دكانا من طين كان يجلس عليه واستبطع منه القاطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعا إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه قوله فأناه رجل أي ملك في صورة رجل قوله فقال ما الايمان فان قيل كيف بدأ بالسؤال قبل السلام أجب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغ في التعمية لأمره أو ليعين أن ذلك غير واجب أو علم فلم ينقله الراوي وهذا الثالث هو الممتد قوله ما الايمان قدم السؤال على الايمان لأنه الاصل وثني بالاسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى وثبت بالاحسان لأنه متعلق بهما وفي رواية عمارة بن القعقاع بدأ بالاسلام لأنه الأمر الظاهر وثني بالايان لأنه الأمر الباطن ورجع هذا الطيبي لما فيه من الترقى قلت وإياها تبع الناظم ابن حجر قوله أن قرآنه يدل هذا الجواب على أنه علم أنه سأنه من متعلقاته لا عن معنى لفظه وإنما لكان الجواب الايمان التصديق وأعاد لفظ الايمان للاحتناء بشأنه فحيا لأمره قوله تعالى قل يحيا الذي أنشأها أول مرة في جواب من يحيى العظام وهي رميم قوله وملائكته الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون وقدم الملائكة على الكتب والرسل نظرا للترتيب الواقع لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب إلى الرسول وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسل . قوله وكتبه الايمان يكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ماتضمنه حتى قوله وبلغناه قيل انه مكرر مع الايمان بالبعث والخلق أنه غير مكرر فقيل المراد بالبعث القيام من القبر والمراد باللقاء بعد ذلك وقيل اللقاء يحصل بالاتصال من دار الدنيا والبعث بعد ذلك وقيل المراد باللقاء رؤية الله تعالى في الآخرة إذ جعلت من قواعد الايمان . قوله ورسله الايمان بالرسل التصديق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ودل الاجماع في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الايمان بهم . غير تفصيل إلا من ثبت تسميته فيجب الايمان على التعين قوله وتؤمن بالبعث زاد في التفسير الآخر ولمسلم في حديث عمرو اليوم الآخرة فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيذا كقولهم أسس الزاهاه وقيل لان البعث وقع مرتين الأولى الاخراج من العلم إلى الوجود أو من بطون الامهات بعد النطفة والعلقة إلى الحياة الدنيا والثانية البعث من بطون

عن حروف الترتيب وهي الفا وثم إلى الواو التي لا تقتضي إلا مطلق الجمع وهو يدل على عدم الوجوب لهول على رضى الله تعالى عنه لا أبالي إذا اتهمت وضوئى بأى الاعضاء بدأت وقيل واجب مع الذكر والقدره ساقط مع المعجز والنسيان وقال ابن حبيب انه مستحب (عامة) إذا قرعنا على وجوهه فأخبل به المتوضى . ابتدأه عند ابن زيادة وقيل لا يعيد لنا وإن قلنا بوجوده فليس بشرط صحة وعلى القول بالسنية لو نكسه بأن قدم شيئا على عمله فقال ابن رشد بعد العضو المنكس وحده ان كان بعيدا لتحصيل سنة الترتيب وان كان قريبا بحضرة الماء أعاده مع ما يهده شرعا لافلا وإن كان ناسيا وهو الذى درج عليه صاحب المختصر المازى لو وضأ أربعة معا فقال بعض موجبه تكسب اه في كونه تكسب محت . ولما في غ . تد فرشته شرع في الكلام على سنه وعدها فقال

القبور إلى حال الاستقرار أما اليوم الآخر فليل ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة والمراد بالآيمان به التصديق وبما يقع فيه من الحساب والمسيران والجنة والنار (فائدة) زاد الاسماعيل وتؤمن بالقدر ولمسلم كله وفي رواية خيره وشره وكان الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر البعث الإشارة إلى أى نوع آخر مما يؤمن به لأن البعث سيوجد بعد وما ذكر قبله موجود الآن أو التنويه بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ولهذا كثرة تكرار في القرآن وهكذا الحكمة في إعادة لفظ وتؤمن عند ذكر القدر كأنها إشارة إلى ما سبق فيه من الاختلاف لحصل الاهتمام بشأه بإعادة تؤمن وتأكيده بقوله كله ثم قرره بالابدال بقوله خيره وشره حله ومرو القدر مصدر قدرت النى بتخفيف الدال وفتحها أقدره بالكسر والضم قدرا وقدرا إذا أحطت بمقدار والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين العقلية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة وقد روى مسلم القصة في ذلك ثم قال ابن حجر وقد حكى المصنفون عن طوائف من القدرية إنكار كون البادئ عالما بنى من أعمال العباد قبل وقوعها منهم وإنما يعلمها بعد كونها قال القرطبي وغيره وقد انقضض هذا المنصب ولا يعرف أحد انتسب إليه من المتأخرين قال والقدرية اليوم مطبقون على أن الله تعالى عالم بأفعال العباد قبل وقوعها وإنما عالموا السلف في زعمهم أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ثم قال (تنبيه) ظاهر السياق يقتضى أن الآيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر وقد استكتفى الفقهاء بإطلاق الآيمان على من آمن بالله ورسوله ولا اختلاف لأن الآيمان برسول الله المراد به الآيمان بوجوده وبما جاء به عن ربه فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك والله أعلم وقوله في تفسير الاسلام أن تعبد الله قال النووي يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله تعالى ويحتمل أن يكون المراد الطاعة مطلقا فغطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام ابن حجر يبعد الأول أن المعرفة من متعلقات الآيمان وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدنية وقد صرح في حديث عمر هنا بقوله أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين وهذا يتبين دفع الاحتمال الثاني ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله ولا تشرك به شيئا ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستزائها ذلك وليس المراد بمخاطبته بالأفراد اختصاصه بذلك بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أسئبتهم من المكفبين وقد بين ذلك بقوله في آخره يعلم الناس دينهم ولم يذكر الحج ليكون بعض الرواة ذهل عنه ونسيه وفي رواية كبس وتصح الببت إن استطعت إليه سبيلا قوله الاحسان الاحسان مصدر أحسن يحسن إحسانا ويعمدى بنفسه وبغيره نقول أحسنت كذا إذا أنقته وأحسنت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع والأول هو المراد لأن المقصود إتيان العبادة وعد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا يحسن بإخلاسه إلى نفسه وإحسان العبادة والإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود وأشار في الجواب إلى حالتين أرفعا أن تغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله كأنك تراه أى وهو يراك والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل وهو قوله فانه يراك وهاتان الحالتان تشرهما معرفة الله وخشيته قال النووي معناه أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه

الْقَوْلُ فِي سُنَنِ الْمُسْلِمَةِ عِدَّتُهَا فِي الثَّقَلِ اثْنَا عَشَرَ

كذا ذكر الناظم تبعا لأصله وعدها ابن الحاجب ستا وابن بشير في تنبيه سجا وصاحبها المختصر والارشاد ثمانية وعياض في قواعد عسرا ثم بين ما عده بقوله

* فَخَمْسَةٌ فِي الرَّأْسِ بِاتِّفَاقٍ *

إن أراد الاغاف على كون الخمسة في الرأس فقير ظاهر للخلاف في الآذنين هل هما من الرأس أو من الوجه أو ما مل (٩ - القدر اثنين)

ويراك لكونه يراك لا كونك تراه فهو دائما يراك فأحسن عبادته وإن لم تره فتقدير الحديث فإن لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فإنه يراك . قوله متى الساعة أى متى تقوم الساعة واللام للمهد والمراد يوم القيامة قوله بأعلم من السائل الباء زائدة لتأكيد النفي وهذا وإن كان مشعرا بالتساوى في العلم لكن المراد التساوى في العلم بأن الله استأثر بعلمها لقوله بعد في خمس لا يعلمن إلا الله قال النورى يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ولا يكون في ذلك نقص من مرتبته بل يكون دليلا على مزيد ورعه وقوله وسأجرك عن أشراتها الأشرار جمع وأقله ثلاثة والمذكور هنا اثنان والجواب المرضى عن ذلك أن الأشرار المذكورة ثلاثة ولكن اقتصر بعض الرواة على اثنين منها فذكر هنا الولادة والتناول وذكر في التفسير الولادة أيضاً وترؤس الحفاة فقال وإذا كان الحفاة المرأة رموس الناس فذلك من أشراتها قوله وإذا ولدت الأمة رها وفى التفسير ربتها بناء التأنيت وكذا في حديث عمر واختلف في معنى ذلك فقيل المراد اتخاذ السراى فمن أولد أمة كان ولده منها بمنزلة رها لأنه ولد سيدها وقيل المراد كثرة السي فقد يسي الولد أولا وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً بل ملكاً ثم تسي أمه فيها بعد فتيانها عارفاً أو وهو لا يشعر أنها أمه فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يمتقها ويتزوجها وقد جاء في بعض الروايات أن ولد الأمة يعلمها لحمل هذه الصورة وقيل المراد كثرة العقوف في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة والسلب والضرب والاستخدام . قوله يتناولون أى يتفخرون ويتكبرون تطويل البنيان قوله رعاة الابل بضم الراء جمع راع كقاض وقضاة والهم بضم الموحدة ووقع في رواية الأصلي بفتحها ولا يتجه مع ذكر الابل وإنما يتجه مع ذكر الشاة أو عدم الإضافة وميم الهم يجوز كسرهما صفة للابل بمعنى الابل السود فقد قيل إنها سر الأولاد عندهم وخيرها الحر التى ضرب بها المثل فقيل خير من حر النعم ويجوز ضمها صفة للرعاة لأنهم يجرونها الأنداب ومنه أبهم الأمر فبى منهم إذا لم تعرف حقيقته وقال القرطبي الأولى أن يحمل على أنهم سود الأولاد لأن الأدمة غالب ألوانهم وقيل معناه أنه لا شيء لهم لقوله صلى الله عليه وسلم تحشر الناس حفاة عراة بهماء والإضافة للابل للاختصاص لالملك وهذا هو الغالب أن الراعى يرعى لغيره بالأجرة وأما المالك فقل أن يباشر الراعى لنفسه والمراد بهم أهل البادية قال القرطبي المقصود الأخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على الأمر ويملك البلاد بالقرى فتكثر أموالهم وتنصرف مهمهم إلى تشييد البنيان والتأخر به وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان ومنه الحديث الآخر لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس كسح بن كسح ومنه إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة وكلاهما في الصحيح . قوله في خمس أى عارقت الساعة داخل في جملة خمس قال القرطبي لا مطمع لأحد في علم شيء من هذه الأمور الحسن لهذا الحديث . وقـ فرس النبي ﷺ قول الله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو بهذه الحسن وهو في الصحيح قال فن ادعى عايشي من غير مستند إلى رسول الله ﷺ كان كاذباً في دعواه قال وأما عن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عايشي وليس ذلك بط وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة وإعطائها في ذلك قال القرطبي علامات الساعة على قسمين معان وغيره والمذكور هنا الأول وأما الغير المعاد مثل طلوع الشمس من مغربها فقلت

الرأس منه وما إلى الوجه منه أو هما عنوانان قائمان بأنفسهما وإن أراد الاتفاق على السنة فغير ظاهر أيضاً لوجود الخلاف في المضمضة والاستنشاق فإن ابن القاسم قال في تركهما عمداً بعيد في الوقت وعنه لإعادة عليه ويستغفر الله وقال غيره بعيد أبداً قال العوفي إما لكونهما عنده واجبتين وإما للتلاعب والعيب

مَضْمُضَةٌ مِنْ قَبْلِ الْأَمْسِ تَقِي

في هذا الشعر مستلذان الأولى المضمضة وحقيقتها لغة التردد وشعراً تطهيراً بامان الفم وصحة أن يأخذ الماء به فيخضضه من شدة إن شقق ثم يمجعهما استطاع كذا قال عبد الوهاب وتردد في كون الهم من تمام السنة أم لا وأما عايشي ففرض ونعمل المضمضة قبل الاستنشاق (الثانية) حقيقة الاستنشاق غسل داخل الألف وصفته جذب الماء لخياشيمه بنفسه أما ما يدور من الأنف فواجب في الذخيرة يستحب أن يبالغ فيه ما لم يكن صائماً أى لا خوف فساد صومه بوصول

مقارنة لها أو مقاربة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك ثم قال ابن حجر (تنبيهات) الأول دلت الروايات على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف أن السائل جبريل إلا في آخر الحال (الثاني) قال ابن المنير في قوله بعلبكم دينكم دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك سماه معلما وقد اشترطهم حسن السؤال نصف العلم ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة قيمية على السؤال والجواب معا (الثالث) قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة تضمنته من حمل السنة وقال القاضي عياض اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود كراهجة إليه ومتشعبة منه قال ابن حجر ولذلك أشعبت القول في السلام عليه مع أن الذي ذكرته وإن كان كثيرا ولكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل فلم أخالف طريقة الاختصار والله الموفق اه ما تعلق به الغرض من كلام ابن حجر على هذا الحديث الكريم باختصار وتقدير وتأخير في بعض المسائل : وقد رأيت أن أقبل هنا بعض الفوائد مما يتعلق بالحديث المتقدم وعلما يتعلق بحديث مسلم عن عمر من كلام الإمام شهاب الدين أحمد بن جعفر الهيثمي في شرح الأربعين للنووي تكميلا للفائدة قال رحمه الله في قوله في حديث عمر قال يا محمد قد يستشكل بحجة ندائه ^{عليه السلام} به قوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا مع أن المقام مقام تعليم ويحجب بآنا لا نسلم حرمة ذلك على الملائكة فكان في ندائه بذلك مع ماسبغ به الصحابة رضي الله عنهم من أنه جبريل لإعلامه بأن الملائكة لا يدخلون في هذا الخطاب على أنه يحتمل أن حرمة ذلك إنما عرضت بعد فلا تشكل أصلا ثم رأيت بعضهم أجاب بأنه قصد من يد التسمية عليهم فناداه بما كان يناديه به الأعراب وفيه أيضا جواز نداء العالم والكبير باسمه ولو من المتعذر ومحل إن لم يعلم كراهته لذلك وإلا كان على سبيل الوضع على قدره لما لفتما عتيدين النداء لأولئك بالألقاب المعظمة وقال في قوله في حديث عمر أيضا أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ما معناه أنه لا ينفي الإسلام من لفظ أشهد فلو قال أشهد بدل أشهد أو أسقطها فقال لا إله إلا الله محمد رسول الله لم يكن مسلما وبراقه رواية أمرت أن أقابل الناس حتى يشهدوا وهو ما اعتمدته بعض المتأخرين مناهذا إن لم يحمل تشهد على نطقه ويؤيده حمله عليه قوله تعالى فاطر أنه لا إله إلا الله ثم قال وكلام الروضة في الإيمان يقتضي عدم الاشتراط ويؤيده اكتشافهم في حق من لم يدن بشيء بآمنت وكذا أؤمن بالله إن لم يرد به الوعد أو الله عاقل أورب مع الشهادة الأخرى فإذا اكتفوا بذلك نظر للمعنى دون اللفظ فالأولى الاكتفاء بلإله إلا الله لا توجد فيه اللفظ الوارد نظرا لرواية يقولوا ومعناه وعلى هذا فيكون بذلك باري أورحم أن أوردنا وبذل الله محي أوعيت إن لم يكن طائعا وبذل محمد أحمد وأبو القاسم وبذل إلا غير وسوى وعدا وبذل رسول الله نبى ولبعض أئمتنا رأى ثالث وهو اشتراط أشهد أو مرادها كأعلم وأنه يشترط ترتيبها وإن لم تقتضه الواو إذ لا يصح الإيمان بالنبي قبل الإيمان بالله نعم لا تشترط الموالات بينهما ولا الحرية وإن أحسنا وأنه لا بد من مجموعها في الإسلام فلا يكفي أحدها خلافا لما شذ به بعض أصحابنا من أنه يكفي لإله إلا الله وحدها وأنه لا يشترط زيادة عليها وهي البراءة من كل دين يخالف دين الإسلام ومحل

شيء لحلقه (ستة) عدة الفرات ستة وكونها ستة لكل منهما ثلاثة أفضل وهو قول مالك وله أن يقلعها مغايرة واحدة وقول المازرى يجمع بينهما بثلاث جعلها كمضوء واحد والكامل ثابت عنه عليه الصلاة والسلام (فائدة) قد دفع المضمضة والاستنشاق على الواجبات لوجبهما أحدهما ليطلع على حال الماء في ريحه وطعمه ولونه غالبا فاما استعماله ان كان مطلقا أو تركه لانفاة ان كان مضافا بطاهر الثاني أنهما أكبر أقدارا من غيرهما فكانت العناية بطهرهما أولى وَعَدَةُ الْإِسْتِنْشَاقِ مِنْ ذَا الْفَنِّ وَجَدَّ الْمَاءَ لِمَسْحِ الْأُذُنِ

أشار في هذا البيت لمستلثين الأولى وهي ثلاثة السن الاستنثار وهو نثر الماء عن أنفه بنفسه وأصبعيه السبابة والإبهام من يسراه تكريما لجناء وقوله من ذَا الْفَنِّ أى نوع من السن وكونه ستة مستقلة عليه غير واحد من الشيوخ ومضى عليه صاحب المختصر وظاهر كلام ابن الحاجب وجماعة أنه مع الاستنشاق ستة واحدة والثانية وهي الرابعة من السن تجديد الماء لمسح الأذنين وهو كذلك عند عبد الوهاب ومضى عليه صاحب المختصر وظاهر كلام ابن الحاجب أن

إن أنكر أصل رسالة نبيتنا صلى الله عليه وسلم فإن خصها بالمرء اشترط زيادة إقراره بعمومها ويزيد حتما من كفره بانكاره معلوم من الدين بالضرورة اعتراه بما كفره بانكاره أو التبري من كل ما خالف الإسلام والشرك والمثلية البراءة من التشبيه وقال عند قوله وتقيم الصلاة مطوف على تقصده خلافا لمن زعم رفع هذا وما بعده استثنافا وكأنه نظر إلى أنه يكفي في اجراء أحكام الإسلام الشهاداتان وحدها وجوابه أن الانقياد له أقل وهو هذا وأكل وهو ما ذكر في الحديث فكان عطف ما بعد تقصده عليه ليفيد هذا الأكل أولى ومعنى إقامة الصلاة أن يأتي بها محافظا على أركانها وشروطها أو على مكملاتها أو يداوم عليها فيقيم معناه التعديل أو من الإقامة أى الملازمة والاستمرار والتشهير والنموض وحمله على يقوم إليها أو يقيم لها من الإقامة أخت الأذان بعيد لغة ومعنى ثم قال عند قوله وتحيي البيت إن استطاعت إليه سبيلا وإنما قيد بالاستطاعة في الحج مع أن ما سر مقيد بها أيضا اتباعا للنظم القرآني فإنه لم يقيد بهذا اللفظ غيره أو إشارة إلى أن فيه من المشاق ما ليس في غيره أقوال وأيضاً قدمها في نحو الصلاة والصوم لا يسقط فرضهما بالكلية وإنما يسقط وجوب أدائه بخلافها في الحج فإن عدمها يسقط وجوبه بالكلية ثم قال عند قوله قال صدقت قال فحينئذ له يسأله ويصدقه ما مدناه فاعل قال الأول جبريل وفاعل قال الثاني عمرو وجه التعجب أن سؤاله يقتضى عدم علمه وتصديقه يقتضى علمه وأن كلامه دال على خبرته بالمسئول عنه مع أنه لم يكن إذا ذلك من يعرف هذا غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأخ التعجب منه ثم زال بإعلامهم أنه جبريل لأنه تبين أنه عالم في صورة متعدي ليعلمهم ثم قال عند قوله أن تؤمن بالله أى بأنه تعالى واحد في ذاته وصفاته وأفعاله لا شريك له في الألوهية وهى استحقاق العبادة منفرد بخلق الذات بصفاتها وأفعالها ويقدم ذاته وصفاته الذاتية تعالى لها صفات حياة منزهة عن الروح وعلم بلا ارتسام بصورة في قلب ولا دماغ وإنما هو صفة تتميز بها الأشياء يتعلق بكل ما كان وما هو كائن بعلم واحد وكل من صفاته لا تتكثر فيه وإنما التكتير في المتعلقة وقدرة على الممكنات وإرادة جميع الكائنات لم تجد له إرادة تتجدد المرادات وبأن الطاعات بإرادته ومحبه ورضاه وأمره المعاصي بإرادته دون محبه ورضاه وأمره والسكك بقضائه وقدره وسمع بلا صياح وبصر بلا حدة وكلام بلا حرف ولا صوت منزعه عما يمتري كلامنا النفس من الحرس الباطن منزعه عن قيام حادث به من حركة وسكون أو تحيز نصفاته ليست أعراضا ولا عين ذاته ولا غيرها وبأنه أحدث العالم باختياره من غير أن يحصل له به كمال لم يكن قبله ولم يتجدد له بإيجاده اسم ولا صفة بل لم يزل بأسمائه وصفاته ذاته لاشبه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله منزعه عن الجلية والجسمية وصفاته ما ولو ازمها وكل سمته نقص أولا كمال فيها وبأنه لا يكون في ملكه إلا ما شاء من خير وشر ونفع وضرر بل لا تقع شئ ناظر ولا فلتعاطل إلا بإرادته تعالى وبأنه الغنى المطلق فكل موجود مفتقر إليه تعالى في وجوده وبقائه وسائر ما يجده به وبجميع ذلك كله أنه تعالى متصف بكل كمال منزعه عن كل وصف لا كمال فيه ثم قال عند قوله وملائكته جمع ملك على غير قياس أو جمع ملاك على وزن مفعول أذهو من الألوكة وهى الرسالة ثم خفف بنقل الحركة والحذف فصار ملكا وقيل فيه غير ذلك وتأوه لأنثبت الجمع وقيل للبالغة

المسح والتجديد سنة واحدة وعليه الأكثر وهو الذى في أصل النظم فإنه قال فيومسح الأذن من مع تجديدها لها وأخذ به الناظم

وَالرُّدُّ لِدَيْنٍ فِي الْمَسْحِ أَعْلَمَ مِنْ آخِرِ الرَّأْسِ إِلَى أَمَقِّمَ

هذه هى السنة الخامسة ونحو هذه العبارة لابن الحاجب وأحسن منها قول صاحب المختصر ورد مسح رأسه أى من منتهى مسحه ليدنه سواء بدأ من المقدم أو من المؤخر أو من أحد القودين وهذا البيت بنصه لأنى الريح العاقق رحمة الله تعالى في منظومته وأخذ الناظم منها ويحتمل أنه لم يأخذ منها وإنما هو من طبق الخاطر والله أعلم .

د بيبان الأول : وإنما كان هنا الرد سنة ولم يكن فضيلة كل مرة الثانية والثالثة لأن المسئول لأن الذى يمسه في الرد غير الذى يمسه في البدء غالبا في حق شئ الشعر إذ الشعر وجهان فإذا تأكد هذا دون تكرار المسئول لأن المسئول أولا هو المسئول ثانيا ومن لا شعر له تابع لذى الشعر (الثانى) لو مر يده على رأسه وسبها على الردفان ذكره قبل أخذ

غلب في الاجسام النورانية المبرأة من الكدورات الجسائية القادرة على التشكل بالاشكال المختلفة أى بأنهم عباد له كما زعم المشركون من تألمهم، مكرمون لا كما زعم اليهود من نقصهم لا بعصون الله أمرهم وبفعلون ما يؤمرون وبأنهم سفراء الله بينه وبين خلقه متصرفون فيهم كما أذن صادقون فيما أخبروا به عنه وأنهم بالثبوت من الكثرة مالا يحله إلا الله تعالى وما يعلم جنود ربك إلا هو أطلت السماء وحق لها أن تظن ما من موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راكع وكتبه أى بأنها كلام الله الأزل القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بالفاظ حادثة في الواح أو عن اسنان الملك وبأن كل ما تضمنته حق وصدق وبأن بعض أحكامها نسخ وبعضها لم ينسخ قال الزخري وغيره وهي مائة كتاب وأربعة كتب أنزل منها خمسون على شيث وثلاثون على إدريس وعشرة على آدم وعشرة على إبراهيم والتوراة والإنجيل والزيور والفرقان ورسله أى بأنه أرسلهم إلى الخلق لمدايهم ونكيل معانيهم ومعادهم وأيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم فبلغوا عنه رسالته وبيّنوا للمكلفين ما أمروا ببيانه وأنه يجب احترام جميعهم ولا تفرق بين أحد منهم كما في الايمان به وأنه تعالى زههم عن كل وصمة ونقص فهم معصومون من الصنائر والكبائر قبل النبوة وبعدنها على المختار بل هو الصواب وما وقع في قصص يذكرها المفسرون وفي كتب قصص الانبياء مما يخالف ذلك لا يعتمد عليه ولا يلتفت إليه وإن جل ناقوه كالبحوى والواحدى وما جاء في القرآن من اثبات العصيان لآدم ومن معاقبة جماعة منهم على أمور فعلوها فانما هو من باب ان للسيد أن يحاطب عبده بما شاء وأن يعاقبه على خلاف الاولى معاقبة غيره على المعصية وقدمنا أنهم أفضل من سائر الملائكة بدليله فاذا فضلوا المعصومين ازم كونهم معصومين بالاولى اه ثم قال عند قوله وبالقدر خيره وشره أى بأن ما قدره الله في أزله لا بد من وقوعه وما لم يقدره يستحيل وقوعه وبأنه تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع السكانات بقضائه وقدره وإرادته لقوله تعالى خلق كل شيء والله خالفكم وما تعلمون انا كل شيء خلقناه بقدر نصب كل كما أجمع عليه السبعة وحينئذ يكون نصا في عموم الخلق إذ تقديره إن خلقنا كل شيء خلقناه بقدر وبرفعا يزول هذا المعنى إذ تقديره حينئذ انا كل مخلوق لنا بقدر وما نشاءون إلا أنا يشاء الله ولاجماع السلف والخلف على صحة قول القائل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونحو كل شيء بقدر حتى العجز والكيس . والقضاء عند الاشعر بإرادته الازلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال والقدر إيجادها اياها على قدر مخصوص وتقدير معين في ذاتها أو أفعالها أو القضاء على ما هي عليه والقدر إيجادها اياها على ما يلائق العلم اه ما يتعلق به القصر من كلام هذا الرجل على حديث عمر (تنبه) تقدم في كلام ابن حجر العسقلاني ومثله نقل ابن حجر الهيتمي عن بعضهم أنه يجب الإيمان بجميع الملائكة والكتب والرسل ايمانا كلياً فن ثبت بعينه وباسمه كجبريل والإنجيل وموسى وجب الإيمان به عينا حتى أن من لم يصدق بعين من ذلك فهو كافر ومن لم يعرف اسمه آمنا به اجمالا وإذا كان كذلك

الماء لرجليه ففعله وإن بل يده بالماء فلا يفضله لأنه من تكرار المسح المكروه قاله في الطراز

وَالْخُلْفُ فِي غَسْلِ الْيَدِ ابْتِدَاءٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ

هذه السنة السادسة وهي غسل اليدين إلى الكوعين قبل كل فعل ما عدا مالك وجل أصحابه سواء كان محدثا أو مجددا وما ذكره الناظم مثله للجلاب والرسالة وابن الحاجب وغيرهم وظاهر كلام صاحب المختصر أنه لا فرق بين الأناة وغيره كعوض أو نهر وهو كذلك وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المستيقظ من النوم وغيره ولا بين نوم الليل والنهار خلافا لأحد في إيجابه من نوم الليل خاصة وكذا ورد في إيجابه من نوم الليل واستجابته فيما عداه وألحق مالك به نوم النهار والمستيقظ بجامع الاحتياط للباء (تمة) اختلف هل غسلهما تعبد وهو قول ابن القاسم وموافقه ومشي عليه صاحب المختصر أو للنظافة وهو قول أشهب وعلى التعبد بغسلهما بماء مطلق وبنية ولو كانتا تظيفتين ولو أحدث في أثناء وضوئه

فيبغي ويتأكد أو يجب الاعتناء بمن سعى من ذلك ليؤمن بعينه فأما الكتب فالمسمى منها أربعة التوراة والانجيل والزبور والفرق وقد جمعتهما في قولنا وفي الذكر من أسماء كتب ذلك لأربعة فاعلم هديت مجلا فالانجيل والتوراة ثم زيورها ومن بعد فرقان لأحمد كلا وأما الأنبياء والرسل والملائكة فقد ذكر الامام جلال الدين السيوطي في الاقان في علوم القرآن في النوع التاسع والستين أنه وقع في القرآن من أسماء الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام خمس وعشرون من أسماء الملائكة اثنا عشر على خلاف في بعضهم . وقد رأيت أن آتى بكلامه مختصرا وإن كان المتأكد من ذلك إنما هو مجرد تعداد أسمائهم لكن تبعناه في التعريف بهم لغرابته والتبرك بهم قال رحمه الله (آدم أبو البشر) سعى بذلك لأنه مخلوق من آدم الأرض وقيل وصف مشتق من الأدمية لذلك منع من الصرف عاش تسعة وستين سنة واشتهر في كتب التاريخ أنه عاش ألف سنة (نوح) أعجى معرب ابن لك بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف بن متوشلخ بفتح الميم وتشديد الميم فوق المضموه بعدها واو ساكنة وفتح الشين المعجمة واللام بعدها غاء معجمة ابن أخنوخ بفتح الخاء ثم نون مضموه مخففة واو ساكنة ثم غاء معجمة وهو إدريس فيما يقال سعى نوحا لكثرة بكائه على نفسه وأكثر الصحابة أن يقول إدريس روى الطبراني عن أبي ذر قال قلت يا رسول الله من أول الأنبياء قال آدم قلت ثم من قال نوح بينهما عشرة قرون وفي المستدرک عن ابن عباس مرفوعا بعث الله نوحا على رأس أربعين سنة فلبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يدعوهم وعاش بعد الطوفان ستين سنة حتى كثر الناس وفشوا وذكر ابن جرير أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم بمائة وستة وعشرين عاما وفي التهذيب للنووى أنه أطول الأنبياء عمرا (إدريس) قيل إنه قبل نوح وهو أخنوخ وإدريس اسم سرياني وقيل عربي مشتق من الدراسة لكثرة درسه الصحف وفي المستدرک بسند واه عن الحسن بن سمره قال كان نبي الله إدريس أبيض طويلا ضخم البطن عريض الصدر قليل شعر الجسد كثير شعر الرأس وكانت إحدى عينيه أعظم من الأخرى وفي صدره نكتة بيضاء من غير برص فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى من جورهم واعتدائهم في أمر الله تعالى رفعه إلى السماء السادسة فهو حيث يقول ، ورفعه مكانا عليا ، وذكر ابن تيمية أنه رفع وهو ابن ثلثمائة وخمسين سنة وفي صحيح ابن حبان أنه كان نبيا ورسولا وأنه أول من خط بالقلم وفي المستدرک عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان فيما بين نوح وإدريس ألف سنة (إبراهيم) اسم قديم ليس ببري بل سرياني ومعناه أب رحيم وقيل مشتق من البرهمة وهي شدة النظر وهو ابن آزر قال الواقدي ولد إبراهيم على رأس ألفي سنة من خلق آدم وفي المستدرک من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة قال اختن إبراهيم بعد عشرين ومائة سنة ومات ابن مائتي سنة وقيل عاش مائة وخمسة وسبعين سنة (إسماعيل) ويقال بالنون آخره قال النووى وغيره هو أكبر ولد إبراهيم (إسحق) ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة وعاش مائة وثمانين سنة ومعناه بالعبرانية الضحك (يعقوب) عاش مائة وسبع وأربعين سنة (يوسف) عاش مائة وعشرين سنة وهو اسم أعجمي لا اشتقاق له (لوط) هو ابن هاران بن آزر وفي المستدرک قال لوط ابن أخى إبراهيم (هود) كان أشبه الناس

وَسَجْدَةُ تَابِئَةٍ فِي الرُّأْسِ وَالْبَيْتَةِ مِنْ أَوَّلِهِ بِالْمَسْرِ

نقدم معنى النصف الأول من هذا البيت الذى أوله والرد للدين في المسح أعلم والظاهر أن البيت السابق لإصلاح وليس من كلام الناصب كما قدمنا وهذا النصف مفق عنه وإنما أعاده ليرتب عليه ما بعده والسنة السابعة باليد معسح الرأس من مقدمه وهو المراد بقوله والبدن من أوله باللس وكذا عده عياض من السنن في قواعد وعده صاحب المحصر من الفضائل وعليه فيتحصل في مسح الرأس ثلاثة أحكام فرض وسنة وفضيلة

كذلك ما زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ بَعْدَ عُمُومِ الْعَصْرِ فَافْهَمْ قَوْلِي

هذه هي السنة الثامنة وهي الفعلة الثانية والثالثة في المضمون بعد عموم العضو ومثله في قواعد عياض واقتصر عليه

بآدم كان رجلا جلدا واسمه حابر بن أرنقشذ بن سام بن نوح (صالح) هو ابن عبيد بن حابر بن ثمود بن حابر بن سام بن نوح بعث إلى قومه حين راحق الحلم وكان رجلا أحر إلى البياض سبط الشعر فلبث فيه أربعين عاما وهو من العرب ولما أهلك الله عادا عمريت ثمود بعدها فبعث الله إليهم صالحا غلاما شابا قداما إلى الله حين شط وكبر ولم يكن بين نوح وإبراهيم نبي إلا هود وصالح مات بمكة وهو ابن ثمان وخسين سنة (شعيب) هو ابن ميكيل بن يشجن بن مدين ابن إبراهيم الخليل وكان يقال له خطيب الأنبياء وبعث رسولا إلى أميين مدين وأصحاب الأيكة وكان كثير الصلاة وعصى في آخر عمره (موسى) هو ابن عمران بن بصير بن قاهث بن لاوى بن يعقوب لاختلاف في نسبه وهو سرياني وأخرج أبو الشيخ من طريق عكرمة عن ابن عباس قال إنما سمي موسى لأنه أتى بين شجر وماء فلماذا بالقبيلة موو الشجر سوء والصحيح وصفه بأنه آدم طوال جعد كأنه من رجال شثوة قال الثعلبي عاش ما تقو عشرين سنة (هرون) أخو منفيقه وقيل لأمه فقط وقيل لأبيه فقط كان أطول منه فصيحاً جدا مات قبل موسى وكان ولد قبله بسنة وفي بعض أحاديث الإسراء صعدت إلى السماء الخامسة فإذا أنا بهارون ونصف لحية أبيض ونصفها أسود تكاد لحية تضرب سرته من طولها فقلت يا جبريل من هذا قال المحب في قومه هرون بن عمران ومعنى هرون بالعبرانية المحب (داود) هو ابن إيشا بكسر الهمزة وسكون التحية وبالثين المحبة ابن عوبد بوزن جعفر الترمذي أنه كان أعبد البشر وقال كعب كان أحر الوجه سبط الشعر أبيض الجسم طويل اللحية فيها جموعة حسن الصوت والحلق وجمع له الثبوة والملك قال الثوري قال أهل التاريخ عاش مائة سنة ومدة ملكه منها أربعون سنة وكان له اثنا عشر ابنا (سليمان) ولده كان أبيض جسيما وسيما وحبنا بجلا غانما متواضعا وكان أبوه يشوره في كثير من أموره مع صفر سنة لوفور عقله وعله أخرج ابن جبير عن ابن عباس قال ملك الأرض مؤمنان سليمان وذو القرنين وكافران نمرود ويختصر قال أهل التاريخ ملك وهو ابن ثلاث عشرة سنة وابتدأ ببناء بيت المقدس بعدد ملكه بأربع سنين ومات وله ثلاثة وخمسون سنة (أبوب) الصحيح أنه كان من بني إسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا اسم أبيه وكان أبيض كان بعد شعيب وقيل بعد سليمان إيتى وهو ابن سبعين وكانت مدة بلاته سبع سنين وقيل ثلاث عشرة وقيل ثلاث سنين وروى الطبراني أن مدة عمره ثلاث وتسعون سنة (ذو الكفل) قيل هو ابن أيوب وفي المستدرک عن ابن وهب أن الله بعث بعد أيوب ابنه بشير بن أيوب نبيا وسماه ذا الكفل وأمره بالدعاء إلى توحيده وكان مقينا بالشام عمره حتى مات وعمره خمس وسبعون سنة وقيل هو البسع وأن له اسمين (يونس) هو ابن مقي بنغ الميم وتشديد التاء الفوقية مقصور ومتى اسم أبيه كما في الصحيح ونسبه إلى أبيه وقيل اسم أمه وهو مردود بما ذكر قال ابن حجر ولم أقب في شيء من الأخبار على اتصال نسبه روى أنه لبث في بطن الحوت أربعين يوما وقيل أقل من ذلك (إلياس) هو ابن ياسين بن فتاح بن العيزار بن هرون أخى موسى بن عمران قال وهب إنه عمر كما عمر الحضرة وأنه بقي إلى آخر الدنيا وعن ابن ميمون أن إلياس هو إدریس وقد زيد في آخره ياء ونون في قوله تعالى سلام على آل ياسين (البسع) هو ابن أخطوب بن المعجوز وهو بياض واحدة مخففة بجيم وقيل عربي منقول من وسع يسع (زكريا) كان صاحب المختصر وكل منها جزأها وشهره في التوضيح وقيل كل واحدة منهما فضيلة ج وهو المشهور وقيل الثانية فرض والثالثة سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة

البَدْءُ بِالْيَاسِينَ مِنْ قَبْلِ الْيَسَارِ وَالْفَسْلُ لِلْيَاسِ مِنْ مَوْضِعِ الْبَدْءِ

فيه مسألتان الأولى وهي السنة التاسعة للبداة بفصل اليمان من اليدىن والرجلىن ومسح الحفنىن قبل اليسار من ذلك الخبر إذا نوصاً أحدهم فليبدأ بيمانته ومثله لقوا أعدايعاض والمشهور أنه فضيلة كما اقتصر عليه صاحب المختصر (قائدة) تدب الشارح لتقديم اليمين فيما تقدم ذكره من الأعضاء ولم يتدب في الأذنين والفودى والحذنين والصديقين ونحو ذلك فالنفرق والجواب أن الأعضاء المتقدمة انتسأت على منافع تقتضى شرفاً لذا قدمها الشارح لذلك في اليد اليمنى من وفور الحلق وصلاحية الاعمان

من ذرية سليمان بن داود وقتل بعد قتل ولده كان له يوم بشر يولده اثنتان وتسعون سنة وقيل تسع وتسعون وقيل عشرون ومائة وذكرها اسم يحيى (يحيى) ولده أول من سمي يحيى بنص القرآن ولد قبل عيسى بستة أشهر ونبي صغيرا وقتل ظلما وسلط الله على قاتله بختصر وجيشه ويحيى اسم عيسى وقيل عربي ولا ينصرف على القولين وعلى الثاني سمي يحيى لأنه أحياء الله بالإيمان وقيل لأنه حي به رحم أمه وقيل لأنه استشهد والشهداء أحياء وقيل معناه يموت كالمفازة للهلكة والسلام للديع (عيسى) بن مريم بنت عمران خلقه الله بلا أب وكانت مدة حمله ساعة وقيل ثلاث ساعات وقيل غير ذلك ورفع له ثلاث وثلاثون سنة وفي الحديث أنه ينزل ويقتل السجّال ويتزوج ويولد له ويحيى ويمكث في الأرض سبع سنين ويدفن عند النبي صلى الله عليه وسلم وأنه ربة أحر كما تخرج من ديماس يعني حماما وعيسى اسم عبراني أو سرياني اه باختصار (ونينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم) قال ناطم الإقنات وهو الشيخ الإمام الفقيه المشارك عبد العزيز بن عبد الواحد اللطفي أخو سيدي عثمان اللطفي المشهور ولد سيدي عثمان هذا وهو سيدي أحمد بن عثمان اللطفي أحد أشياخ الناطم ورحم الله جميعهم

وفي الذكر من أسمائهم قدر ستة وعشرين إجمالا وأما مفصلا فأدم نوح ثم إدريس بعسده ومن بعد إبراهيم وأبناءه بجملا ويعقوب أيضاً ثم يوسف نجله وهود ولوط صالح كل أرسلوا وجاء شعيب ثم موسى وصنوه وداود فاعلم مع سليمان فضلا وأيوب أيضاً ثم ذو الكفل منهم ويونس مع الياس واليسع إجمالا كذا ذكرها وابنه وابن مريم وعائمه رسل الله جاء مكملا

اتمى إلا أن قوله قدر ستة له سبق ثم أو تصحيف وصوابه قدر خمسة إذ لم يذكر في النظم ولا في الإقنات ولا أصله إلا خمسة وعشرين ولو قال عوض البيت الأول وفي الذكر من أسماء رسل وأنبياء خمسة مع عشرين خلها مفصلا لكان أصرح وإن كان خبير أسمائهم في كلامه عائدا على الأنبياء لتقدم ذكرهم في الترجمة قيل هذه الآيات ثم قال في الإقنات وفيه من أسماء الملائكة جبريل وميكائيل وفيها لغات ومعنى جبريل عبد الله وكذا ميكائيل وكل اسم فيه إيل فهو عبد الله وهاروت وماروت ملكان من ملائكة السماء وقد أقرنت في قصتهما جزءا (الردح) ملك موكل بالسحاب يسبح (البرق) ملك له أربعة وجوه وإنسان ووجه نور ووجه نسرو وجه أسد فإذا مصع بذنبه فذلك البرق وما لك غارن جهنم والسجل ملك كان هاروت وماروت من أحواله وهو موكل بالصحف وقعيد اسم كاتب السبّات ذو القرنين قيل إنه ملك من الملائكة (الروح) في قوله تعالى يوم يقوم الروح قال ابن عباس هو ملك من أعظم الملائكة خلقه (السكينة) في قوله تعالى هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين قيل إنه ملك يسكن قلب كل مؤمن ومؤمنة كما روى أن السكينة تنطق على لسان عمر اه باختصار وجلتهم اثنا عشر اسما قال ناطم الإقنات المذكور آنفا

وفي الذكر من أسمائهم قدر ثمانية جبريل ميكائيل حملا

وهاروت مع ماروت منهم وما لك قعيد وبالرعد السجل تكلا

اتمى إلا أنه أسقط ذكر البق وفي القرنين والروح والسكينة وقد عززت البين بئالك يجمع الأربعة البواقي

ماليس في اليسرى وأما الأذن ونحوها فستريان في المنافع وصفات الشرع فلم يقدم الشارع يعني شيء من ذلك على سراه قاله في الخيرة والثانية وهي عشرة السن غسل المياض الذي بين الصدغ والأذن قال في أصل النظم على مقاله عبد الوهاب اه ونحوه في قواعد عياض والمشهور وجوبه

كَذَلِكَ اسْتَيْسَابُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَصُمْنَيْنِ

هذه السنة الحادية عشرة وهي استيعاب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما وعليه جبرور أصحاب مالك وذهب جماعة من أصحاب مالك إلى أن مسحها فرض وقيل طاهرها فرض وباطنهما سنة قاله شارح الجلاب قال وانفق الجميع على أن الصباخين سنة

وهو قولنا : كذلك ذو القرنين في البرق صف له . سكينه مع روح فلائك مهمل .
ولو قال عوض النطر الأول من اليتين ، وفي الذكر من أسماء ملائكة ربنا . لكن أصرح وهنا انتهى كلامه
رضي الله عنه على ما يتعلق بالقاعدة الأولى من قواعد الإسلام وهي الشهادتان . ثم شرع فيما يتعلق بالقاعدة الثانية
وهي الصلاة مصدراً له بمقدمة تأكد الحاجة إليها فقال .

(مقدمة من الأصول معينة في فروعها على الوصول)

ذكر الناظم في هذه الترجمة الحكم الشرعي وأقسامه وأفاد أن هذه المقدمة مأخوذة من الأصول أى من أصول الفقه
وأنها معينة أى يستعان بمعرفة فروع الأصول التي تذكر بعد هذه الترجمة على الوصول إلى معرفة حقيقة حكم
تلك الفروع الآتية فإذا غاض فيها وقيل له هذا واجب مثلاً أو مندوب علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب المتدوب
وأن الأول ماطلب طلباً جليلاً والثاني ماطلب غير جائز وهكذا في المحرم والمكروه والمباح وكفى بذلك إعاة
هذا مقصوده والله أعلم بقوله مقدمة خبر مبتدأ محذوف أى هذه مقدمة ومن الأصول صفة للمقدمة فينتقل بمحذوف
أى مأخوذة أى منقولة ومن الأصول على حذف مضاف أى من فروع الأصول وميمنة وصف ثان لمقدمة وبه يتعلق
المجروحان بعده وتقدم ضبط لفظ مقدمة في مقدمة كتاب الاجتهاد وأصول الفقه لفظ مؤلف من جزأين مفردين
أحدهما أصول والآخر الفقه فالأصل مايبني عليه غيره كأصل الجدار أى أساسه وأصل الشجرة أى طرفها الثابت في
الأرض والفرع مايبني على غيره كفروع النجدة لأصولها وفروع الفقه لأصوله . والنقطة معناه لغة الفهم وشرحا
معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد كالمعلم بأن النية في الوضوء واجبة وأن الوتر مندوب وأن نيتية النية
شرط في الصوم وأن الزكاة واجبة في مال المسلم وغير واجبة في المال المباح وأن الزكاة واجب القصاص ونحو
ذلك من مسائل الخلاف بخلاف مايلس إلا أن كان بالأساسيات من الزكاة وإن الزكاة محرمة كالأحكام
الاجتهادية كالمعلم بالله سبحانه وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى معرفة ذلك فقها لأن معرفة ذلك
يشترك فيها الخاص والعام فالفتنة بهذا التعريف لايتناول إلا علم المجتهد ولا يضر في ذلك عدم اختصاص التحجيس على
الفقهاء بالمجتهدين فقط لأن المرجع في ذلك للمفسر وهذا اصطلاح خاص والمراد بالمعرفة هنا العلم بالمعرفة بمعنى الظن وأطبقت
المعرفة التي هي بمعنى العلم على الظن لأن المراد بذلك ظن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم وخرج بقوله
الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالمعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسية كالمعلم بأن النار محرمة والمراد بالأحكام
في قوله الأحكام الشرعية جميع الأحكام فالألف واللام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التي هي لذلك
فلا ينافي ذلك قول الإمام مالك رضي الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين في اثنين وثلاثين مسألة من ثمان
وأربعين مسألة سئل عنها لا أدري لأنه متبري للعلم بأحكامها بماودة النظر وإطلاق العلم على مثل هذا التبري جائز
عرفاً تقول فلان يعلم النحو ولا تريد أن جميع مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل إنه متبري بذلك هذا معنى الفقه .
(تنكيته) الذي في أصل النظم واستيعاب مسح الأذنين وهو شامل للصباحين كما قال الناظم فيدخله الخلاف وهو
كذلك لكن فيه نظر لما ذكرناه عن شارح الجلاب من الاتفاق على سنية مسح الصباحين هذا وقد عد في أصل
النظم من المتفق عليه مسح الأذنين ثم ذكر هنا أن يختلف فيه استيعاب مسحهما لجمعهما في الأصل مسألتي والله
أعلم (تكيل) اختلف في ظاهرهما وباطنهما فقل ظاهرهما ما على الرأس وباطنهما ما على الوجه وقيل ظاهرهما
ما يواجه قال في الذخيرة ابتداء خلقتهما منفصلتين كزور الورد فإذا كل خلقتهما انشجعا على الرأس فالظاهر للحس الآن
كان باطناً أولاً والباطن كان ظاهراً قبل يعتبر حال الابتداء عملاً بالاستصحاب أو حال الانتهاء لأنه الواقع حال
ورود الخطاب وصفة مسحهما أن يجعل باطن الأبهامين على ظاهر الشحمتين ويمرهما للأخر وآخر السبابتين في
الصباحين ووسطهما ملاقياً للباطن دائرتين مع الأبهامين قاله ابن تاس

وأما أصوله فهي دلالة الاجالية أى غير الميضية كطلاق الأمر والشئ وفعل النبي ﷺ والإجماع والقياس والاستصحاب
الميجزى من أولها بأنه للوجوب حقيقة والثانى بأنه للحرمة كذلك والوفاى بأنها صحيح وغير ذلك بما ذكر فى الفن وأما
الدلائل التفصيلية نحو أقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم فى الكعبة كأخرجه الشيخان والإجماع على
أن لبنت الابن السدس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها وقياس الأرض على البر فى امتناع بيع بعضه ببعض الأمتلا
بمثل يدا بيد كما رواء مسلم واستصحاب الطهارة لمن شك فى بقائها فليست بأصول الفقه وإنما يذكر بعضها فى كتبه
للتمثيل وقد ظهر بما مر أن الفقه هو معرفة الاحكام الشرعية كالمعروف بوجوب النية فى الصلاة وأن الوتر مستحب
ونحو ذلك المستدعى لمعرفة حقائق تلك الاحكام ووجه ذكر ما ذكره الناظم فى هذه الترجمة فى فن أصول الفقه

الْمُحْكَمُ فِي الشَّرْعِ يُخاطَبُ رَبَّنَا لِمَقْتَضَى فِعْلِ الْمَكْلَفِ انْطَلَا
يُطَلَّبُ أَوْ إِذْنٌ أَوْ يَوْضَعُ لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذِي مَنَعٍ

أخبر أن الحكم الشرعي المستند إلى الشرع وهو الذي لا يعلم إلا منه ولا يتوصل إليه بقول ولا بمادة هو خطاب الله
تعالى للمقتضى أى المتعلق بفعل المكلف يريد من حيث أنه مكلف ثم تعلق الخطاب بفعل المكلف إما أن يكون
بطلب أى يطلب فيه طلبا وإما أن يكون بإذن أى فى الفعل والترك بأن يبيحه وإما أن يكون بوضع بأن يضع أى
بنصب أمانة أى على الطلب أو على الإذن وتلك الأمانة إما سبب أو شرط أو مانع ثم اعلم أن الطلب إما يكون
طلب الفعل أو طلب الكف عن الفعل وكل منهما إما أن يكون طلبا جازما أو غير جازم لجاءت الأقسام أربعة
فطلب الخطاب الفعل من المكلف طلبا جازما بحيث لا يجوز له تركه كالإيمان بالله ورسله وكقواعد الإسلام الخمس
هو الإيجاب وطلبه منه الفعل طلبا غير جازم بأن يجوز تركه كصلاة الفجر ونحوها هو التندب وطلب منه الكف
عن الفعل طلبا جازما بحيث لم يجوز له فعله كشراب الخمر والزنا ونحوها هو التحريم وطلبه منه الكف عن الفعل
طلباً غير جازم بأن يجوز له فعله كالقراءة فى الركوع والسجود مثلا هو الكراهة فعلم أقسام الطلب هذه إلى الأذن
الذى هو إباحة الفعل والترك من غير ترجيح لأحدهما عن الآخر كالبيع ونحوه تكل أقسام الحكم الشرعي الخمسة
ويسمى هذا القسم خطاب التكليف وتعلق الخطاب بفعل المكلف لكن بواسطة وضع أمانة من سبب أو شرط أو
مانع على حكم من تلك الاحكام الخمسة هو المسمى فى الاصطلاح بخطاب الوضع وسيأتى بيان السبب والشرط والممانع
فقوله الحكم فى الشرع فيه معنى الباء كقوله ويركب يوم الروح منا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
أى بطن أى الحكم بإثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة هو خطاب ربنا الخ وانطأنا
بجمل أطاء وتذبحا كمنابضه الناظم رحمه الله يخطه فعل أمر من فطن تكيل البيت وطلب يتعلق بخطاب قال فى شرح
المقدمات وفيه وصف المصدر قبل إكامة ويسهله أن المحرور يعمل فيه العامل القوى والضعيف وكون الخطاب هنا
بمعنى المخاطب به اه وث نسخته بخط الناظم أيضا حكم إلها خطا به المفيدة قول المكلف وفى التعريف زيد

وَمِنْ التَّرْتِيبِ بَيْنَ وَاجِبَيْنِ فَرَضًا وَمُسْتَوْثًا لَا تَخْبَرُ ذَيْنَ

السنة الثانية عشرة الترتيب بين واجبين أى فرائض كتقديم الوجه على اليدين ثم الرأس ثم الرجلين وهذا هو
المشهور عن مالك وجوبه وقيل مستحب وقوله ومنثونا أى والترتيب بين سنته فى أنفسها كتقديم غسل اليدين إلى
الكوعين أولا ثم المضمضة ثم الاستنشاق فواستنشاق ثم تمضمض لكان تاركا لترتيب السن وهذا خلاف المشهور
فان ترتب السن فى أنفسها مستحب على المشهور ويحتمل أن مراد الناظم مسئلة الأصل ودو قوله فى عدتها اختلف
فه هل هو سنة أو مستحب ترتيب المسنون مع المفروض فى الأصل مسألة واحدة وهى ترتيب الفرائض مع السن

طلب الخ فقوله وفي التعريف يتعلق بزيد وهو فعل ماضٍ مبنى للفعل ونائبه المجرور بعده وأل في التعريف بدل عن الضمير أي وزيد في تعريف الحكم الشرعي أن هذا الخطاب بطلب الخ قال في شرح المقدمات قوله في حد الحكم الشرعي خطاب الله تعالى كالجس في الحد وحقيقة الخطاب الكلام الذي يقصد به من هو أهل لفهمه واختلف هل من شرط التسمية به وجود المخاطب أم لا وعلى ذلك جرى الخلاف في كلام الله تعالى هل يسمى في الأول خطاباً قبل وجود المخاطبين أم لا والمراد بالخطاب هو المخاطب به من إطلاق المصدر على اسم المفعول وإضافة الخطاب إلى الله تعالى يخرج خطاب غيره كملوك والآباء والأمهات والمشايع وبالجمل يخرج هذا القيد خطاب من سوى الله تعالى من الملائكة والإنس والجن فلا يسمى خطاب هؤلاء كلهم حكماً شرعياً وإنما سمي خطاب الرسل بالكفايف حكماً شرعياً لأنهم مبلغون عن الله تعالى معصومون في تبليغهم من الكذب عمدًا وسرًا وقوله المتعلق بأفعال المكلفين يخرج أربعة أشياء (الأول) خطابه تعالى المتعلق بذاته العلية نحو لا اله إلا الله (الثاني) الخطاب المتعلق بفعله نحو الله تعالى كل شيء (الثالث) الخطاب المتعلق بالجمادات نحو «يوم نسير الجبال» (الرابع) الخطاب المتعلق بذوات المكلفين نحو دولة سخفتنا كم صورنا كم والمراد بفعل المكلف ما يصدر منه يشمل القول والفعل ما زاد في جمع الجوامع بعد قوله المتعلق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف قال المحلى أخرج به مدلول وما تعملون من قوله تعالى «والله خلقكم وما تعملون» فإنه متعلق بفعل المكلف من حيث إنه مخلوق لله تعالى وقال قبله وتعالى خطابه تعالى بفعل المكلف إما متعلقًا بمنزلة ما قبل وجوده وتجزياً بعد وجوده بعد البعث إذ لا حكم قبلها أه ثم قال في شرح المقدمات والمكلف هو البالغ العقل ومن هاهنا يعلم أن الصبي لا يتعلق به حكم هكذا قيل وانظر هذا مع ما ذكر في الأصول من الخلاف في الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك الشيء أم لا فإن قيل ليس أمراً به يبقى الصبيان لم يأمرهم الشرع فالتعلق بهم ليس حكم الشرع بل حكم أوليائهم وإن قلنا أنه أمر به فالأقرب أن الصبيان مكلفون من الشرع بمثل هذا الأمر ولنا كان للندب تكليفاً في حق البالغين على قول مع أنه لا يلحق بتركه عقوبة شرعية لاني الدنيا ولا في الآخرة فأمر الصبيان بالصلاة أقرب لأن يكون تكليفاً لاستسقة قيم تركها عقوبة الشرع في الدنيا هذا فيمن بلغ منهم عشر سنين ولم يبلغها كان طلب الصلاة منه كالندوب في حق من بلغ وهو تكليف الله إلا أن يوجد إجماع على أن البلوغ شرط التكليف أنظر ذلك أه وقال المحلى في شرح جمع الجوامع ولا يتعلق خطاب بفعل غير البالغ العقل وولي الصبي والمجنون مخاطب بأداء ما وجب في ما يملكه كالزكاة وضمان المثلث كما مخاطب صاحب البيمة بضمان ما تلفت حيث قرط في حفظها تنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها ليس لأنه مأمور بها كما في البالغ بل ليمتدائها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله ذلك ولا يتعلق الخطاب بفعل كل بالغ عاقل كما يعلم بما سيأتي من امتناع تكليف العاقل والمجأ والمكره ويرجع ذلك في الحقيقة إلى انتهاء تكليف العاقل البالغ في بعض أحواله أه قوله بطلب الخ أي تعلق الخطاب بالأفعال إما بأن يطلب فيها طلباً أو بأن يبيحها وهذا هو المسمى بمخاطب التكليف وإما بأن يضع لها شيئاً أو شرطاً أو مانعاً ويسمى خطاب الوضع وتخصيص هذا النوع من الأحكام باسم الوضع محض اصطلاح وإلا فالأحكام كلها أغنى المتعلقات

في المقدمات ظاهر الموما أنه مستحب وقال ابن حبيب سنة وعلى هذا الاحتمال فقوله لا غير ذين يشمل مستثنين ترتيب الفرائض في أنفسهما وترتيب السنن في أنفسهما وقدما حكمهما وهو على هذا من زيادات النظم وهو الذي قررنا به كلامه أولاً ولكن لا يعلم حكمه من كلامه على ذلك فيحتمل أن يريد أن الترتيب بين فرائضه فرض وهو أحد قولين وهو خلاف المشهور فيهما دتنيته قوله والثامن الترتيب أي الثامن بالنسبة لعدما اختلف فيه وهو الثالث عشر بالنسبة للجميع ففي قوله وعدتها في النقل اثنا عشرة نظراً لأنه عد المتفق عليه خمسة واختلف فيه ثمانية لكن إذا تأملت وجدتها اثني عشرة كما قال لأنه عد المسحة الثانية للرأس في المتفق عليه وعدتها أيضاً في المختلف فيه فصارت ثلاثة عشر بالتكرار والصواب عددها في المختلف فيه وهو الموافق للاحتمال الثاني الذي قررنا به كلامه وإما على الاحتمال الأول فهي ثلاثة عشر والله أعلم ولما انتهى الكلام على السنن أتبعها بذكر الفضائل وعددها ثمانية تبعاً للأصل فقال

بالأفعال التجزئة بوضع الشرع لاجمال للعقل ولا للعادة في شيء منها قاله في شرح المقدمات وقال ابن راشد سمي خطاب وضع لأن الشرع جعل السبب والشرط والمانع والتقدير والالحجج علامة موضوعة على الأحكام فكأنه يقول إن وجد السبب وجد الحكم وإن عدمه عدم ذلك خاصيته وإن عدم الشرط عدم الحكم وذلك خاصيته وإن وجد المانع عدم الحكم وذلك خاصيته والتقدير الشريعة اعطاء الموجود حكم المعلوم وعكسه والحجج جمع حجة وهي التي يستند إليها القضاة كالبينة والإقرار فإذا نهضت الحجة عند القاضي وجب عليه الحكم وهي عندى راجعة إلى السبب اهـ ومثال اعطاء الموجود حكم المعلوم تقدير الماء الموجود بالنسبة إلى مسافر يحتاجه لشربه معدوما فيقسم ومثال تقدير المعلوم موجوداً تقدير الريح الحاصل آخر الحول كأنما في أحله من أول الحول فيزكى حلول أصله وفي شرح جمع الجوامع للراقي ما نصه خطاب الوضع وضعه الله تعالى في شرائعه لإحاطة الحكم اليه تعرف به الأحكام تيسيراً لنا فإن الأحكام مقبلة عنا والفرق بينه وبين خطاب التكليف من حيث الحقيقة أن الحكم في الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً وعطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط والموانع ثم قال طاهر عبارة المصنف أنه أخرج خطاب الوضع عن خطاب التكليف وجعله قسماً له وكذا فعل ابن الحاجب في قوله في تعريف الحكم بالافتقار أو التخيير أو الوضع ورأى الإمام غير الدين إدخاله في خطاب التكليف لأن معنى كون الشيء شرطاً لحرمة المشروط بدون شرطه أحوط أن خطاب التكليف يشترط فيه علم المكلف وقدرته كالمصلا وتوخطاب الوضع لا يشترط فيه ذلك كتضمن العبي والمجنون ولذا يقول الفقهاء العمدة والمحققون في أموال الناس سواء وقد يشترط في بعض الأسباب العلم كإيجاب الزنا الرجم والقتل القصاص . قوله أو بوضع سبب معطوف على طلب والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كزوال الشمس لوجوب الظلمة مثلاً قال في شرح المقدمات قوله ما كالجس وقوله يلزم من وجوده الوجود فصل يفرج الشرط والمانع وقوله ومن عدمه العدم يخرج الدليل على الحكم من الكتاب والسنة والإجماع والقياس فإن الدليل يلزم طرده أى يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم عكسه أى يلزم من عدمه العدم أما السبب فإنه يلزم طرده وعكسه لقوله لذاته يدخل السبب الذي لم يلزم من وجوده الوجود لمقارنته انتفاء شرط كالمعمل والباوع أو وجود مانع لوجود السبب كالحليض الذي يقارن دخول الوقت ونحوه فإن السبب ذاته يقتضى وجود السبب وإنما أتى المسبب لما عرض له من وجود المانع أو نفي الشرط وينحل أيضاً هذا بقيد السبب الذي لم يلزم من عدمه العدم لمقارنته عدمه وجوده سبب آخر كوجود البول المقارن لعدم الغائط الذي هو أحد أسباب الإحراق . قوله أو بوضع سبب معطوف على سبب والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا عدمه العدم لذاته كالحول لوجوب الزكاة قال في شرح المقدمات الشرط في اللفظ هو العلامة ومنه أشراف الساعة أى علامتها وأما في المصطلح فهنا ما ذكر وهو ينقسم إلى شرط عقلي وشرط عادي وشرط شرعي مثال الشرط العقل الحياء لا لأدراك فانه يلزم من عدم الحياء عدم الإدراك ولا يلزم من وجود الحياء وجود الإدراك ولا عدمه لانه قد توجد الحياء ويكون معها نية النوم أو الإغماء أو جنون حتى لا يدرك الحياء مع هذه الآفات شيئاً أصلاً

فَصَلِّ وَلَوْ ضَوْهٌ ثَلَاثًا أَوْ رُبْعَةً وَقِيلَ يَا سَائِلُ

الفضائل جمع فضيلة بمعنى فاعلة قال المازري هي كل شيء فعل له فضل ونفسه أجبر من غير أن يستحق النعم بتركه ولا التائب وهذا الفرق بينهما بين الواجب وأما بدنه وبين السنة فزيادة الأجر وتقصانه وكثرة تحضيض صاحب الشرع الشريف فكل ما حض عليه وأكده وأعظم قدره سمي بأه سنة كالزكاة وما في معناه وكل ما سئل تركه وخفف أمره سمي بأه فضيلة

فَمِمَّا يَسْتَحِبُّ فِي الْمَدَائِدِ أَسْتَحِبُّ إِلَهُكَ إِلَى الْبَيْتِ

مكرم هذا البيت هو قوله لا تشركوا بالله شيء من الخلق وهو يسمي به النبي بها التبرك والتعبد من شيطان لما يدخل من

ومثال الشرط العادي النطفة في الرحم للولادة فإنه يلزم من نفي النطفة في الرحم على الولادة ولا يلزم من وجود النطفة في الرحم ولادة ولا عدمها لأنها بعد أن توجد في الرحم قد يكون الله تعالى منها ولادة وقد لا يكون مثال الشرط الشرعي الطهارة لصحة الصلاة وتام الحول لوجوب الزكاة في العين والماشية مثلاً فإنه يلزم من نفي الطهارة مع القدرة على تحصيلها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من حصول الطهارة صحة الصلاة ولا عدمها لإمكان فسادها بعد حصول الطهارة باختلال ركن من أركانها ونحو ذلك وكذا يلزم من عدم تمام الحول عدم وجوب الزكاة في العين والماشية ولا يلزم من حصول تمام الحول وجوب الزكاة فيها لتوقفه على سبب وهو ملك النصاب ملكاً كاملاً وزيادة بحج الساعي في الماشية إن جرت العادة بمجيئه ونفي مانع الدين في العين دون الماشية ونفي مانع الرق والكفر فيها وقولنا لذاته راجع للجملة الأخيرة وهو قولنا ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لأن وجود الشرط هو الذي قد يتفق فيه أن يصحبه ، جود مانع فيلزم عدم المشروط حيثئذ لكن لا بالنظر إلى ذات الشرط بل بالنظر إلى ذات المانع وقد يصحب وجوده وجود السبب ونفي المانع يلزم حيثئذ من وجوده وجود المشروط كما لو صحب تمام الحول وجود السبب وهو ملك النصاب ملكاً كاملاً ونفي المانع الذي هو الدين فيلزم وجوب الزكاة لكن لم يجب بالنظر إلى ذات الشرط الذي هو تمام الحول وإنما وجبت بسبب ما قرنه من وجود سبب الزكاة ونفي مانعها ولوصحب تمام الحول وجود المانع الذي هو الدين مثلاً لزم معه عدم الزكاة لكن ليس بالنظر إليه لزم عدمها بل بالنظر إلى المانع الذي هو الدين وأما الجملة الأولى وهي قولنا ما يلزم من عدمه عدم فنعناها لازم للشرط على كل حال فلو قيدها بذات الشرط لأدرك أنه قد لا يلزم من عدم الشرط عدم المشروط لمصاحبة عدمه أمراً يقتضي ذلك وذلك باطل قوله أو ذي منفع معطوف على سبب صفة لمخوف أى أو بوضع لأمر ذي منفع أى مانع والمانع ما يلزم من وجوده عدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيز لوجوب الصلاة قال في شرح المقدمات المانع من الشيء على ضربين أحدهما أن يمنع منه لمنافاته للسبب . الثاني أن يمنع منه لمنافاته له في نفسه . مثال الأول الدين في زكاة العين فإنه يمنع من وجوبها لسيبها الذي هو الملك الكامل للنصاب ومثله الرق فإن كل واحد من الدين والرق مانع من كمال التصرف في المال فربطت معها الغنى بذلك المال الذي هو حكمة وجوب الزكاة فيه كما قال عليه الصلاة والسلام خذها من أغنيائهم ورددنا على فقرائهم ومثال الثاني الكفر مثلاً بالنسبة إلى صحة الصلاة فإنه مانع من صحته لأن منافاته لسيبها من دخول وقتها بل منافاته لها في نفسها إذ لا يمكن مع الكفر التقرب بها إلى المولى تبارك وتعالى وهذا معنى قول الأصوليين المانع ينقسم إلى مانع السبب وإلى مانع الحكم وقولنا أيضاً في حد المانع لذاته راجع إلى الجملة الأخيرة وهي قولنا ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته لأن عدم المانع هو الذي يتفق أن يصحبه وجود السبب والشرط فيلزم حيثئذ من عدمه الوجود ولكن ليس ذات عدمه هي التي اقتضت الوجود بل الذي احتضاه اجتماع السبب مع الشرط عند عدم ذلك المانع وقد يصحب عدم المانع عدم السبب أو عدم الشرط فيلزم حيثئذ لعدم لكن ليس لذات عدم المانع بل لمصاحبة عدم السبب أو عدم الشرط وأما الجملة الأولى وهي قولنا ما يلزم من وجوده عدم فنعناها لازم للمانع على كل حال اهـ (تنبيه) تقدم أن خطاب الوضع هو نصب الشارع أمارة من سبب أو شرط أو مانع على الطلب بأقسامه الأربعة

الوسواس حيثئذ قال ح في شرحه على المدونة ظاهراً الاقتصار على اسم الله تعالى ولا يزيد الرحمن الرحيم وهو كذلك قال ابن العربي وغيره وقيل يزيد الرحمن الرحيم وروى عن مالك بإسناداً وروى عنه إنكارها لقوله أهو يذبح الثاقبة ان تصحاب ذكر الله تعالى والتشهد مع استقبال القبلة على خلاف ذلك

وَالْجَمَلُ رُغَاءٌ لَهُ وَأَعْنَ يَمِينُكَ وَجَنَّبَ الْوُسْوَ عَنْ شِمَاكَ

ذكر في هذا البيت قضيتين الأولى جعل عام الماء على العين أى إذا كان منفتحاً كالطست فإنه ممكن لسهولة تناول وأما غير المنفتح كالإبريق فيجعله على يساره لانه أمكن الثانية أن يتوضأ بموضع طاهر ويتجنب الموضع المتنجس والخلاخول خوف الوسواس وهذا هو المراد بالنظر الثاني لخصوصية الخلاخول قطعاً فإنه مفسر الخلاخول الأصل بموضع النجاسة

جانب الحق وقال بعضهم اختلف في حد الواجب فقليل ما حرم تركه أو ترك بدله إن كان له بدل وقيل ما في فعله ثواب وفي تركه أو ترك بدله إن كان له بدل عقاب وقال القرافي الواجب ما دم تاركه شرعاً والمحرّم ما دم فاعله شرعاً والمندوب ما رجح فعله على تركه من غير ذم وقيل ما في تركه ثواب وليس في تركه عقاب والمكروه ما رجح تركه على فعله شرعاً من غير ذم وقيل ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب والمباح ما استوى طرفاه في فطر الشرع اهـ

(تنبيهات) الأول قال في جمع الجوامع الحكم الشرعي إن تغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الشرعي فريضة وإلا فمزمة اهـ أى فالحكم المتغير إليه السهل يسمى رخصة وهى لغة السهولة ثم قد تكون واجبة كما كل الميتة للضطر ومندوبة كقصر الصلاة في السفر ومباحة كالسلم الذي هو بيع موصوف في الذمة وخلاف الأولى كقصر مسافر لا يشق عليه الصوم مشقة قوية والحكم الأصلي في هذه المثل الحرمة وسهولة الوجوب في أكل الميتة موافقته لغرض النفس في بقائها وقيل إنه عزيمة لصعوبته من حيث إنه وجوب وسهولة في الثلاثة الأخيرة ظاهرة والأعذار هنا الاضطراب لأكل الميتة ومشقة السفر في القصر والفطر والحاجة إلى ثمن الفلّات قل إدراكها والسبب فيها للحكم الأصلي الذي هو حرمة الخبث في الميتة ودخول وقت الصلاة والصوم في القصر والفطر لأنه سبب لوجوب الصلاة تامة ولوجوب الصوم والفرق في السلم والسبب فيها قائم حال الحلية فإن لم يتغير الحكم أصلاً يسمى عزيمة كوجوب الصلوات الخمس ووجوب الإطعام في كفارة الظهار عند فقد الرقة لأنه الواجب ابتداء على فقدها كما أن الإعناق هو الواجب ابتداء على واجدها وكذا التيمم على فاقد الماء لأنه الواجب في حقه ابتداء بخلاف التيمم لجرح ونحوه وكذا إن تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطلياد بالإحرام بعد إباحته قبله وكذلك إن تغير إلى سهولة من غير عذر كهواز ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلاً لمن يتحدث بعد حرمة في صدر الإسلام بمعنى أنه خلاف الأولى وكذا إن تغير إلى سهولة لعذر لكن لامع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة فرار الواحد من العشرة بعد حرمة فالعذر مشقة الثبات والسبب قلة المسبب حينئذ فبق ذلك السبب حالة الإباحة لكثرة المسلمين ويسمى الحكم فيما اختلف فيه قديم من هذه القيود عزيمة لأنها لغة القصد المصمم لأنه عزم أمره أى قطع وحتم صعب على المكلف أو سهل (الثاني) قال شرح المقدمات مذهب جمهور الأصوليين أن الأحكام التكليفية وهى التى يخاطب بها المكلفون خمسة الإباحة والارعية الداخلة في الطلب وزاد ابن السبكي سادساً وهو خلاف الأولى لأن النبى غير المجازم عنده إن تقلق بالكف عن الفعل بدلالة المطابقة كالنبى المتعلق بالقرءاءة في الركوع مثلاً فهو السكراهة وإن تعلق بالكف عن الفعل بدلالة الالتزام على النبى عن عنده فهو خلاف الأولى كطلب قيام الليل فإنه يدل بالالتزام على النبى عن عنده كنوم الليل كله فيطلق على النوم أنه خلاف الأولى ولا يطلق عليه أنه مكروه وتبع السبكي في زيادة هذا القسم السادس إمام الحرمين قال والإمام أول من علمناه ذكره قال العراق بل نقله الإمام عن غيره فقال إنه ما أحدثهم المتأخرون (الثالث) أعلم أن المندوب يستعمل على عبارات يرجع اختلافها إلى قوة تأكيدها بعضها على بعض فقال مندوب ومستون ونقل وغبية ومستحب ومستحسن وفضيلة وتطول وأدب وهى كلها راجعة لثبوت واحد وهو ما ملّب فعله طلباً غير جازم الذى هو حقيقة المندوب وسيأتى بعض الكلام على هذا المعنى في شرح البهت الآتى قريباً إن شاء الله تعالى (الرابع) من فعل طاعة على وجه مكروه كان يصل على الجنائز في المسجد فهو كن فعل

وعد التناظم تحليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة وهو كذلك تبعاً لأصل المنظوم ويحتمل أن كلا منهما فضيلة كما قرئناه (تنبيه) صفة تحليل أصابع الرجلين أن يبدأ بخصصرها اليمنى لأنه يمين أصابعها ويختم بابهامها لأن اليسرى أصابعها ويبتدىء بابهام اليسرى لأنه يمين أصابعها ويختم بخصصرها قاله في الذخيرة وتقدمت صفة تحليل أصابع اليدين وأنها خلاف هذه الصفة فقول التناظم مثل ذن أى مثل أصابع اليدين في الفضيلة لافى الصفة والله تعالى الموفق للصواب

وَفِي السَّوَالِكِ خَصْلَةٌ جَلِيلَةٌ وَحَلْلُ الرَّجْلَيْنِ أَيْضاً مِثْلُ ذَنْبٍ

الفضيلة الرابعة على عد التناظم تحليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة وهو ظاهر كلامه وبالسواك كسر السين

مكروها محضاً فلا يأنم على صلاته ولا يؤجر عليها ولو ترك الصلاة عليها في المسجد أجزأه ما لم ير أن المكروه هو ما تركه ثواب وليس في فعله عقاب

وَأَمْرُضُ قِسْبَانِ كِفَايَةٍ وَعَيْنٌ وَيَشْمَلُ الْمُنْدُوبُ سُنَّةٌ يَذِنُ

أخبر أن الفرض الذي هو أحد الأقسام الخمسة المتقدمة يقسم إلى قسمين فرض عين أي على كل مكلف كالصلوات الخمس ونحوها وفرض كفاية يحمله من قام به إذا فعله البعض سقط عن الباقي كاتقاد الفريق وتجبر الميت وأن المندوب الذي هو أحد الأقسام الخمسة أيضاً يشمل السنة أي يصدق عليها لأن طلبها غير جازم أيضاً حالة كون السنة يذِن القسمين المتقدمين من عين وكفاية فالمندوب قائل يشمل بفتح الميم وسنة مفعوله وبذِن ثنية ذا يردد على الكفاية والعين ويتعلق بمندوب حصة سنة العين كالوتر ونحوه وسنة الكفاية كالإقامة والسلام واحد من جماعة وشمول المندوب للسنة هل هو على معنى ترادفها وهو قول الجمهور إن المندوب والمستحب والتطوع والسنة ألتاظ مترادفة أي أسماء لمعنى واحد وهو الفعل المطلوب طلباً غير جازم أو على معنى أن المندوب أهم فيصدق بالسنة وبغيرها وهو المتبادر من كلام الناظم وهو قول القاضي الحسين وغيره بعدم ترادفهما وأن الفعل إن وأظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة وإن لم يواظب عليه فإن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب وإن لم يفعله وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد فهو التطوع والمندوب يشملها كلها وقال ابن رشد إن كثرت أجور المندوب وأظهره النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعات يسمى سنة وإن قلت ولم يظهره سمي نافلة وإن توسطت بين القسمين سمي فضيلة (تنبيهات) الأول قال في جمع الجوامع فرض الكفاية مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله فقال المحلى أي بقصد حصوله في الجهة فلا ينظر إلى فاعله إلا بالاتباع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل في تناول ما هو ديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف ودينوي كالحرف والصنائع يخرج فرض العين فانه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كان واحد من المكافين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه دون أمته اه وهل هو أفضل من فرض العين لانه يصام بقيام البعض به جميع المكافين عن الأثم المرتب على تركهم له وفرض العين إنما يسقط الأثم عن القائم به فقط أو فرض العين أفضل لثبته اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل واحد واحد في الأغلب قولان وهل فرض الكفاية واجب على البعض أو على الكل قولان وعلى الأول فقيل إن ذلك البعض معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كما يسقط الدين عن الشخص بأداء غيره عنه وقيل هو من قام به ويتمتع بالترويع فيه فيصير كفر فرض العين في وجوب إتمامه وسنة الكفاية كفر وضما في جميع ما تقدم قال الامام شهاب الدين القرافي رحمه الله في القرن الثالث عشر بين قاعدة فرض الكفاية وفرض العين وضابط كل واحد منهما وتحقيقه بحيث لا يلتبس بغيره أن تقول الأفعال قسبان منها ما تتكرر مصلحته بتكرره ومنها ما لا تتكرر مصلحته بتكرره فالقسم الأول شرعه صاحب الشرع على الأعيان تكثيراً للمصلحة بتكرار ذلك الفعل كصلاة الظهر فإن مصلحتها الخوض لله تعالى وتخليته ومناجاته والتذلل له والمثل بين يديه والالتفات لخطابه والتأدب بأدائه وهذه المصالح تتكرر كما كررت الصلاة والقسم الثاني كاتقاد الفريق إذا سأل إنسان

المهمة ويقال مسواك والسواك استعمال كل قلاع عوداً ونحوه في الأسنان لإزالة وسخها فإن لم يجد ما يستاك به فبأصبعه إذا لم يرد التمسك بالآلة وقال الامام الشافعي رضي الله عنه ومن وافقه لا تأتدي السنة بالأصبع فذاشد الأولى لو استاك بأصبع حرس من غير ماء ففي حصول الفضلة وعدمها قولان ذكرهما في الطراز الثانية في محله قال سديد بن يحيى أن يكون قبل المضغطة لبزيل ما يحصل منه في الفم وفي الذخيرة بفعله مع الماء في المضغطة لأنه يجفف الفم وهو صفة الإنسان اللحي وهو غير في فعله عند الوضوء أو الصلاة سند ولا يختص بهذه الحالة بل في الحالات التي يتغير فيها الفم كالقيام من النوم أو تغير الفم بمرض أو جوع أو صمت كثير أو أكل طعام متغير والمقصود منه إذهاب الرائحة المتغيرة بالفم والأسنان بما يتساعد من الغنة وقال غيره إنه طيب الشكبة ويقطع البلغم ويصفي اللون ويحلى البصر ويذهب بالحرق ويدفع المعدة

فانازل بمد ذلك إلى البحر لا يحصل شيئاً من المصلحة بقوله صاحب الشرع على الكفاية فنياً للبحث في الأفعال وكذا كسوة العريان واطعام الجوعان ونحوهما فهذا هو ضابط القاعدة وبه تعرفان ثم ذكر مسائل المسألة الأولى أن الكفاية والأعيان كما يتصوران في الواجبات يتصوران في المندوبات كالآذان والأهواء والتسليم والتشميت وما يفعل بالأموات من المندوبات فهذه على الكفاية والذي على الأعيان كالوتر والفجر وصيام الأيام الفاضلة وصلاة العيدين والطواف في غير النسك والصدقات المسألة الثانية يكنى في سقوط المأمور به على الكفاية ظن الفعل لا وقوعه تحقيقاً فإذا غلب على ظن هذه الطائفة أن تلك فعلت سقط عن هذه وإذا غلب على ظن تلك أن هذه فعلت سقط عن تلك وإن غلب على ظن كل منهما فعل الأخرى سقط الفعل عنهما اهـ وإلى كلام الشهاب هذا أشار الإمام سيدي أبو الحسن على الزقاق بقوله في المنهج المنتخب وفرض عين الذي تكررا نفع به غير كفاية يرى ثم قال والظن كلف في السقوط والسنة عين كفاية على ذاك السنن

الثاني تقدم في كلام القرافي حصر فرض الكفاية بالحد والضابط وهو ألا تتكرر مصلحته بتكرار فعله وأما حصره بالحد فقد ذكرنا أشياء منها القيام بالعلوم الشرعية من حفظ القرآن والحديث ومعرفة علومهما والأصول والفقه والتبحر واللغة والتصريف ومعرفة رواية الحديث والإجماع والخلاف وتسقط بفعل البعض ومع الترك يأثم كل من أسكنه ذلك ولا يأثم من لم يتمكن لكونه غير أهل أو لعذر وقد تقدم في شرح قوله الذي علمنا من العلوم ما به كافنا الكلام على فرض العين من العلوم فراجعنا شدت ومن فروض الكفاية الجهاد وزبارة الكعبة كل سنة والقضاء لأن الإنسان لا يستقل بأمر دنياء فيحتاج إلى غيره وبالضرورة أنه قد يحصل بينهما التشاجر وتحمل الشهادة وكان على الكفاية لأن الفرض يحصل بالبهض ويتعين في حق من انفرد خليل والتحمل إن اقتصر إليه فرض كفاية وتعين الأداء من كبر يدن وعلى ثالث لمن لم يجتزهما والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنزولته أنظر حاشية الخطاب عند قوله في الرسالة ومن الفرائض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما إمامة الكبري وأما إمامة الصلاة فهي تابعة لإمامة الجماعة والمشور أنها سنة مؤكدة في غير الجمعة وقيل فرض كفاية ورد السلام فإذا سلم على الجماعة وقام بالزواحد منهم سقط عن الباقيين والرباط في ثبوت المسلمين وسددها وحياطينها والفتوى على المتأهلين لها والحرف المهمة كالخرافة والتجارة والقيام بمؤمن الميت كالغسل والصلاة والدفن وحضارة اللقيط خليل ووجب لقط طفل نبذ كفاية وحضارته ونفقت إن لم يعطن الفدية والتوثيق وهو كسب الوثائق وفداء أسارى المسلمين والبدء بالمدال المهمة وهو دفع الضرر في النفس أو المال عن لا يستحقه شرعاً كدفع الصائل من إنسان أو بهيمة وتخليص الفريقين إن كان لا يحسن العوم وإعطاء الطعام والشراب لمن اضطر إليه فهذه ستة عشر وقد عددها صاحب المنهج المنتخب في بيتين فقال بعد أول البيتين المتقدمين بالشرع

ثم جاهد وزد أفض أشهد بالعرف مرام سلاما اردد

ورابطا فتواحرف فوالميت حسن واحضن ووق وفاد وادراؤتوتمن

وزاد بهضمهم في عدد فرض الكفاية عيادة المرضى وتمريضهم وحضور معتصمهم ونصيحة المسلم واطعام الجائع وسر العورده وحفظ القرآن سوى الفاتحة فإن حفظها فرض عين ونصيحة الوارد والآذان على قول والظاهر اندراج ماعد اعيادة المرضى

ويشبه الطعام وي زيد في الحفظ والفصاحة قال القاضي أبو بكر وأكثر ما توجد هذه الخصال في سراك الجوز . والثالثة صفته عرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان . الرابعة كيفية مسكه قال للترمذي الحكم أن يجعل الخنصر من يمينك أسفله والبصر واللبابة والوسطى فوقه الإبهام أسفل رأسه تحته . الخامسة أن لا يزيد ماوله على شبر ولو قدر أصبح لأن مازاد ركب الشيطان عليه السادسة قال ابن حبيب وابن رشد لا يتأكد بمود الزمان ولا الريحان لتحركهما عرق الجذام زاد الجزولي والعود المشهور لأن بعض الأنجار يؤدي لتفريح الفم ويضعف اللثة فيؤدي لسقوط السن وغير ذلك وزاد أيضاً قصب الشمبر بل القصب من حيث هو الجملة لأنه ربما أدى اللثة . السابعة أفضله الأراك والأخضر لغير الصائم وقوائمه كثيرة لا تفيل بذكرها هـ ثم أشار الناظم لبيان خصلته الجليلة بقوله

وجنود الجحش لغز تمرين وحفظ القرآن والأذان في البدء وقد نظمت هذه التسع بزيادة تسميت العاطس قلقت
عبادة تمرين مع حضور مختصر ضيافة المورر وحفظ قرآن سوى المثاني نصيحة زدنا مع الأذان
تسميت عاطس وسر هورة إطماع جائع تمام العشرة فكلها فرض كفاية فإن أقيمت غيرها أخفها لا تبن

وحاصل هذه المسائل نوعان دنوية كالخرف الميمة ودينية وهي جلبا ومرددة بينهما كالنضاء والشهادة والدينية نوعان
علم وهو القيام بعلوم الشريعة وعمل كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الثالث) قال الإمام أبو عبد الله محمد الله محمد الخطاب
رحمه الله السنة لغة الطريقة وما رسم ليحتذى أى يتبع والمراد بها عرفا طريقة سيدنا محمد ﷺ والتي لم يبدل دليل
على وجوبها ثم إن كان قد فعلها وداوم عليها وأطهرها في جماعة كالوتر والميدين والاستسقاء أو فهم منه إداها كصلاة
خسوف الشمس فسنة مؤكدة أى لا يسمع تركها وإن لم يأت التارك لها وإن اختلف الإطها أو داومه فنافاة كصلاة
الضحى وقيام الليل لأن صلاة الليل أطهرها ولم يدام على اطهارها وصلاة الضحى داوم عليها ولم يظهرها حتى قالت
عائشة رضي الله عنها من حدثك أنه كان يصل الضحى فقد كذب وصح قلنا عنه عليه الصلاة والسلام من غير وجه
فأما ذلك وإن وقع الترغيب فيها بمجرد قوله ركعنا الفجر خير من الدنيا وما فيها فرغية وكذا بمجرد فعل ركعتين
بعد المغرب وإحياء ما بين العشاءين وإنما اختلف في ركعتي الفجر اعتبارا لمدرك الحكم والله أعلم وإن كانت منوطة
بالأكل والشرب والسفر واللباس فهي الأدب وهذا ما اقتضاه كلام النسخ يعني ابن أبي زيد في رسالته وهو قريب من
اصطلاح المحدثين والشافعية وأما أهل المذهب فكل ما وراء الفرض عندهم نافاة لأن أصل النقل الزيادة ثم تفصل إلى
سنة مؤكدة ومخففة ورفعية ونافاة وهي القضية قال ابن بدير ولا فرق بينها إلا كثرة التواب وقد اضطرب أهل المذهب في ذلك
بما يفهم أن ذلك راجع الاصطلاح وهو لا يتقيد بغير قصد واضعه وقال المازري السنة ما رسم ليحتذى فالواجب
يسمى سنة على هذا وهي طريقة من طرق صاحب الشرع وأصل السنة الطريقة لكن غلب على السنة الفقهاء إطلاق
هذه التسمية على العبادات الذي يجوز تركها والواجب يحرم تركه ولا يطلقون هذه التسمية في غالب عاورياتهم وقد
يطلقون السنة على ماوجب بالسنة وهو شاذ عن عادة الإطلاق عندنا وكذا يطلق الفقهاء لفظ الرغائب والواجبات مرغبا
فيها والانتفاء يقتضى كونها من الرغائب لكنهم لا يختلفون على الاستناع من إيقاع هذه التسمية على الواجبات وأما
النافاة فهي الزيادة وتطلق على بعض المندوبات لكونها زيادة في الفرض وأصل الاستناع يقتضى إطلاق التسمية على
سائر المندوبات لكونها زيادة على أصل الفرض لكنهم لم يستعملوها أيضا في الجميع وكذلك قولهم قضية وإنما يطلقونه
على بعض المندوبات فإن كان أحدا من الفضلة فواجب فيه فضل وإن كان أحدا من القضية فالمندوبات كلها كالفضيلة
مع الواجبات هذا استفاق هذه التسميات ولكنهم اصطلموها على معان تميز كل نوع عن صاحبه بمجرد النطق بتسميته
فسموا كل ما علا قدره في الشرع من المندوبات وأكد الشرع أمره وحده وقمره وأشاده وأشهره سنة كالميدين
والاستسقاء وسما ما كان في الطرف الآخر في العكس من هذا نافاة وسما ما توسط بين هذين الطرفين فضيلة هذا هو
سر القوم في إطلاق هذه التسميات وهي بما يكثر جرياتها في السنة أهل الشرع وقال ابن بدير وقد قيل في الفرق بين

في قِيلَ قَالُوا رَحَاهُ اللَّهُ وَمُذْهَبُ رَوَائِحِ الْأَفْوَاهِ

وليس معنى هذا البيت في الأصل المنعظم وهما خصلتان جليتان كما قال ونالته وهو كونه مسخعة للشيطان ومن فوائده
الجليلة ما قيل إنه يذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة ومن فضائل الرضوخ ما قال ابن أبي زيد يستحب أن يقول
بأثر الرضوخ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من الشاكرين وقال عليه الصلاة والسلام من توبوا فأحسن الرضوخ
رفع ماله إلى السماء وقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله فتحته له أبواب
الجنة يدخل من أيها شاء ثم ذكر القضية الثامنة على خلاف فيها فقال

وقِيلَ فِي تَحْلِيلِ رِشْمِ الْعَمِيَّةِ فَرَضُ قِيلِ الْعَكْسِ بِأَذَانِ نَفِطَةِ

السنن والفعل والمستحبات أن كل ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم مظهر له فهو سنة بلا خلاف وما به عليه وأجله في أفعال الخير فهو مستحب وما واطب على فعله غير مظهر له ففيه قولان أحدهما تسميته سنة إلتفاتاً إلى المواظبة والثاني تسميته فضيلة إلتفاتاً إلى ترك إظهاره وهذا كركمى الفجر قال بعضهم واسم المندوب يقع على الثلاثة

كتاب الطهارة

لما قرع الناظم رحمه الله في مسائل الاعتقاد المتعلقة بال قاعدة الأولى من قواعد الاسلام وهي الشهاداتان شرح الآن فيما يتعلق بال قاعدة الثانية وهي الصلاة من بيان صفة الماء الذى تحصل به الطهارة بقسماً أثنى طهارة الحدث والنجس لأنها شرط في الصلاة والشرط متقدم على الشروط وهي إنما تكون بالماء غالباً فاحتيج إلى معرفتها قبلها إذ هو كالألة لما وتقسيم طهارة الحدث إلى صغرى وكبرى وذكر نواقضها وفرائضها وستبها ومستبها وموانعها وبعض المكروهات وما ينوب عن الطهارة المائية عند تعذرهما وهو التيمم وما يتعلق به من فرائض وسنن ومستحبات وما يتعلق بذلك قال الإمام أبو عبد الله محمد بن مروزق أول شرحه على مختصر الشيخ خليل مانصه ببعض اختصار اختفت مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يبتدئون به كتهم اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة بأصول الدين وأعمال الجوارح والظاهرة المسماة بالفروع فابتدأ البخارى ببيان بدء الوجه لتعدد بيان أصول الشريعة وما ذكره من كتاب الايمان وغيره مبنى عليه وقريب من مسلك البخارى مسلك ابن ماجه في ابتدائه بالتحريض على اتباع السنة لأنه أصل لما ذكر بعده من كتاب الايمان وغيره وابتدأ مسلم بكتاب الايمان لأنه رأى الشريعة تقررت وإنما يحتاج إلى بيان أحكامها الأصولية والفرعية وهو الذى قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد قلت وصنيع الناظم مثل صنيع الشيخ أبي محمد قال ابن مروزق ومن لم يتدى ببيان المقاصد من الفقهاء والمحدثين رأى أن الكلام إنما هو في فروع الدين وذلك إنما يكون بعد تقرير العقائد الذى هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء في أول ذلك الواجب ما هو وهو فن مستقل بنفسه وكل هؤلاء أو جلهم ابتدأوا بالكلام في أول أركان الفروع التى بنى عليها الاسلام وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركن الأصل الأول وهو الشهاداتان تبركاً بالحديث ولأن الصلاة من الدين كالرأس من الجسد ولقول عمر رضى الله عنه من حفظها وحافظ عليها فقد حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ثم لا يتحدثون بعدها في الغالب إلا في بقية الأركان المذكورة في الحديث إلا أن مقاصدهم اختلفت هنا أيضاً فمن ابتدأ بالكلام في الطهارة وهم الأكثرون رأى أنه مفتاح الصلاة الذى

القول بالفريضة رواه ابن وهب وابن مافع عن مالك وطاهر المذهب الاكتفاء بفعل النية من غير تحليل إذا كانت كشيقة أو ما الخفيفة فيخللها بلا خلاف وقيل العكس يحتل عدم التحليل وهو رواية ابن القاسم وأشهب ويحتل الاستحباب وهو عدم الفريضة في قول ابن حبيب وهو الذى يتم به العدد ثمانية إن عدتاً تحليل أصابع اليدين والرجلين فضيلة واحدة كما قدمناه وفي رواية عن مالك الكراهة حكاها المازرى وتقدم عند الكلام على المنضضة والاستنشاق أن المبالة فيها فضيلة الصائم وكون كل منهما ثلاثة غزوات فضيلة أيضاً وهذين وبما تقدم عن ابن أبي زيد صارت الفضائل أكثر من ثمانية

فصل في الوضوء مكروهات فيها له شرط وموجبات

نبه على أنه له شروطا ولكنه لم يذكرهما وقد قدمنا أنها خمسة وزاد بعضهم سادسا وهو التمكن من القدرة ولم أر هذا الفصل في الأصل الذى قيل أنه نظم

عداً أين رشيده من فروع ثابتة لما زاد والمسئول فوق الثالثة

أى ما زاد على الفسلة الثالثة فهو مكروه في الأعضاء المسؤولة وظاهره حتى في الرجلين وهو كذلك على أحد القولين

به تدخل والكلام في الشرط متقدم على الشروط ومن ابتدأ في الكلام في أوقات الصلاة كفعل الامام في الموطأ رأى أن الخطأ بالطهارة وغيرها على سبيل الوجوب إنما يكون بعد دخول الوقت فقدم الكلام فيه ثم عاد إلى الكلام في الطهارة ثم الذين ابتدأوا بالطهارة أو ذكروها بعد العقائد اختلفت أراهم فيما يقدمون من أنواعها فمنهم من ابتدأ بذكر عمل الوضوء كالدونة وابن الجلاب لأنه المنصوص عليه في القرآن عند القيام إلى الصلاة ومنهم من ابتدأ بذكر نواقص الوضوء كالرسالة لأنها السابقة عليه عادة ومنهم من ابتدأ بذكر ما تكون به الطهارة وهو الماء في الغالب لأنه إن لم يوجد هو أو بدله لا توجد الطهارة فهو كالألة واستدعى الكلام فيه الكلام على الطاهر والنجس من الأشياء ليعلم ما ينجس الماء بما لا ينجسه وهذه طريقة المصنف ومن سبقه إلى ذلك (قلت) يعني بالمصنف الشيخ خليلاً وبين سبقه صاحب الجواهر وابن الحاجب وكذا فعل الناظم حيث قدم الكلام على المياه على الكلام في الطهارة قال ابن مرزوق والجميع مقتدون في الاستفتاح بما استفتح به القرآن العظيم من صفة المرتضين من عباد الله في قوله تعالى «الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناههم ينفقون» وفي ابتداء الكلام بما ابتدأ بذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكر ما نبى عليه الاسلام اه والطهارة في اللغة قال الشيخ أبو الحسن الصغير أصلها التزاهة والتخلص من الانجاس والآثام وهي في عرف الفقه والشرع إزالة الدنس والنجس أو ما في معناه في الحدث بالماء أو ما في معناه ولا يعترض على هذا بالتييم وهو من أقسام الطهارة وليس فيه تحمين ظاهر فإن المقصود فيه استباحة الطاعة المشتركة فيما الطهارة أو رفع الحدث الموجب لها فهو في معنى التحمين والتنظيف وشرع عند تعدد الماء بدلا منه لئلا تطول المدة يترك العبادة فترك النفس إلى الدعة بتركه فيصعب عليه الرجوع إلى متكرر الطهارة اه ولا بن عرفة هنا حدود أربعة الطهارة والطهورية والتنظيف والطهور والناس معها إباحات كثيرة وأجوبة أنظر شرحا للرصاص فصل وتحصل الطهارة بما من التغيير يتوهم سلبا إذا تغير يتنجس طرحا أو طاهرا إباحة قد صاها إلا إذا لازمه في الغالب كمترة فمطلق كالأثيب أخبر أن الطهارة تحصل بالماء الذي سمن التغيير بشئ من الأشياء أي النجسة أو الطهارة وهذا نكر شيئا أي بحيث لم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه لا بطهارة ولا بنجس ثم أفاد في آية ثانيا حكم ما إذا تغير فأخبر أن الماء إذا تغيرت أو صافه أو أحدها بنجس كالبرل واخر فانه يطرح لتنجسه أن فلا يستعمل في العبادات من وضوء أو غسل أو إزالة نجاسة من ثوب أو بدن أو مكان ولا في عادات من غرب أو إمام ونحوهما لأن حكمه حينئذ حكم غيره ومغيره من بول أو نحوه لا يستعمل في عادة ولا في عبادة نمكذلك هو وإن تغيرت أو صافه أو أحدها بطاهر كالزيت والابن فانه يصلح للعادات دون العبادات ثم استتم من التغيير بطاهر ما تغير بما يلازمه ولا ينفك عنه غالبا كالتغيير بالمغرة

المشهورين والمشهور الآخر أن المطلوب في الرجلين الإبقاء ولو مع الزيادة على الثالثة رواه ابن حبيب عن مالك وقيل يمنع من زاد على الثالثة قال النحوي والمأزني خبر من زاد أو استزاد فقد تعدى وظل وذكر التشديد صاحب المختصر فقال وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الإبقاء وهل تكره الزيادة أو نتمتع خلاف
وليس في المسموح إلا الواحدة وتكرهه أتى عليها زائدة
أي لبس في المسموح إلا مسحة واحدة والرائد عليها مكروه وهو واضح
ذكرهم أحد في الفصل إلا لصلاته كذا في التقي

أن يتركه على الإباحة على واحدة لغيره العالم لا يباح له أن يتركه على واحدة لغيره على واحدة لغيره على واحدة لغيره وقال وضوء لا يقبل الله البخل إلا به وبوضوء من مرتين وقال

والزرنخ الجاري هو عليهما وحكم عليه بأنه مطلق فيستعمل في العادات والعبادات وكذا المتغير بالاطحلب بضم الطاء وسكون الحاء المهملة وبضم اللام وقترها خضرة تلو الماء لطول مكثه وكذا المتغير بالمكث وهو أول الإقامة قال في التوضيح لشقة الاحتراز من المتغير المذكور ثم قال قال سند وأما رائحة القطران تبقى في الوعاء وليس له جسم يحاطل الماء فلا بأس ولا يستغنى عنه عند العرب وأهل البوادي اه واحترز بقوله إلا إذا لازمه في الغالب مما يتغير الماء وليس بما يلازمه غالباً كورق الشجر وفيه قولان الجواز للراقيين والمنع للأياني حكامها الباجي وكالتقدير المتغير بأرواث الماشية فإن ما لكا قال فيه ما يجيني ولا أحرمة اللخمي المعروف من المذهب أنه غير مطهر قال سند ليس الأمر على ما قال اللخمي بل لما تردد مالك في ذلك لأنه رآه غالباً والمتغير بشاراة الأرز في أسئلة ابن رشد إذا تغير ماء القناة بما يحاطله من نشارة الأرض فلا يصح استعماله في شيء من ذلك وكذلك الماء المتغير في حواشي النهر المتغير من السكنان المنفوخ فيه وأما الماء يستقى بالكوب الجديد أو الحبل الجديد فلا يجب الامتناع من استعماله في الطهارة إلا أن يطول مكث الماء في الكوب أو طرف الحبل حتى يتغير من ذلك تغيراً فاحتجنا اه قال الشيخ خليل في مختصره ويصيرين تغير بحبل سانية كغدير بروت ماشية أو بر بورق شجر أو تين والأظهر في بثر البادية هما الجواز قوله كالأدب معناه أن الماء إذا ذاب بعد أن كان جامداً فطلق أيضاً وذلك كالتلج والبرد والجديد سواء ذاب بموضعه أو بغيره ويدخل في ذلك الملح الذائب بعد جموده بموضعه سواء كان جموده بصنعة أو لا وحاصل الآيات أن الماء إن لم يتغير أصلاً فطلق طهور وإن تغير فإن تغير بما يلازمه في الغالب فكذلك أيضاً وإن تغير بما لا يلازمه في الغالب فليس بطهور وقد تقدمت أمثلتها وبعد كونه ليس بطهور إن تغير بنجس فلا يستعمل في شيء وإن تغير بظاهر استعماله في العادات فقط والنجس في النظم ساكن الجيم تخفيفاً للوزن قال ابن هارون في شرح ابن الحاجب والحيوانات طاهرة قال سحنون وابن الماجشون السكب والخنزير نجس ما نصه نجس بفتح الجيم ويصح الاخبار به عن المفرد وغيره كقولهم رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل ولذا أفرده هنا وفي كتاب الإفادة لتاج الدين عرف والفركاح النجس بفتح الجيم عين النجاسة وعليه جاء قوله تعالى إنما المشركون نجس على المبالغة بجعلهم أنجاساً وبكسر الجيم المتنجس من الطهارات ويقال نجس الماء بكسر الجيم ينجس بفتحها في اللغة الفصحى وبنجس بضمها في لغة ضعيفة اه الجوهرى نجس الشيء بالكسر وأنجسه غيره ونجسه بمعنى اه (تنبيهات) الأول طاهر كلام القاضي عبد الوهاب أن الماء المطلق والطهور مترادفان لأنه قال الماء ضربان - النقي ومضاف والنقي بالمطلق دون المضاف والمطلق ما لم يتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالباً عما ليس بقرار له ولا متولد عنه فيدخل في ذلك الماء القراح وما تغير باطنين لأنه قاره وكذلك ما يجري على السكريت وما تغير بطول المكث لأنه متولد عنه وما تغير بالاطحلب لأنه تغير من مكثه وما انقلب من المذوبة إلى الملوحة لأنه من أرضه وطول إقامته ويدخل في ذلك المستعمل على كراهة وكذلك القليل الذي لم يتغيره النجاسة والمضاف فقيض المطلق وهو ما تغيرت أوصافه أو أحدها من محاطه ما ينفك عنه غالباً اه فانظر كيف جعل جميع ما يتغير به مطلقاً فهو كالصريح في ترادفهما وإليه تبع النظم حيث حكم على المتغير بما يلازمه غالباً بأنه مطلق وأصرح من ذلك في هذا المعنى ما يقع في بعض نسخ

هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوء وضوء الأنبياء من قبل فن زاداً نقص فقد ظلم

والله ما زاد على الكفاية فيدعة جامعتهما الرواية

تقدم معنى هذا البيت في شرح قوله وقلل الماء وخلل الدين فلا قائمة في إعادة

والله ما من الغشاش فيه كحفر وبكالفرش

لا يسكرة أو وضوء منة فن بـ وأعليك حرج في شرب

هذا النظم وهو الذى رأيت بخط الناظم رحمه الله فى نسختين بدل البيت الأول وصه

ونحصل الطهران بالماء المطلق وهو الذي من التغير في

فانه كما صرح في متابعة القاضي عبد الوهاب في ترادفهما حيث صرح في البيت الأول بأن ما لم يتغير مطلق وهذا شامل لما لم يتخلط شيء ولم يتغيره وفي البيت الثالث بأن المتغير بما يلازمه غالباً مطلق أيضاً فجعل جميع ما يتغير به مطلقاً وكذا فعل الشيخ خليل في تحصره وظاهر صنيع ابن الحاجب حيث قرر المطلق بأنه الباقي على خلقته أى لم ينصف إليه شيء أصلاً كما قال في الجواهر أنه الباقي على أوصاف خلقته من غير تخلط وجعل ما تغير بما لا ينفك عنه غالباً ملحقاً بالمطلق والملحق بالنهي خلافه وجعل ما خولط بتغيره ولم يتغير فسياً للمطلق لأن المطلق أخص من الطهور والطهور أعم منه وعليه فكل مطلق طهور وليس كل طهور مطلقاً فان التخلط غير المتغير والمتغير بما يلازمه في الغالب طهور غير مطلق (الثاني) قسم ابن الحاجب المياه إلى ثلاثة أقسام فقال المطلق طهور وهو الباقي على خلقته ويلحق به المتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالأتراب والزرنيخ الجاري هو طيبهما والطحلب والمكث ثم قال والمسخن بالنار والمشمس كثيره الثاني ما خولط ولم يتغير فالكثير طهور باتفاق والقليل يطاهر مثله ووقع لابن القايى غير طهور والقليل بنجاسة المشهور مكروه وقيل ينحس ثم قال الثالث ما خولط فتغير لونه أو طعمه أو ريحه فحكمه كثيره ولم يعتبر ابن الماجشون الريح ولعله قصد التغير بالمجاورة (الثالث) مثل قول الناطم وتحصل الطهارة طهارة الحدث وطهارة الخبث كما هو مصرح به في النسخة الثانية والحدث هو المنع المرتب على الأعضاء كلها وهو الحدث الأكبر أو بعضها وهو الأصغر والخبث هو النجس فطهارة الخبث هي إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان فأما الحدث فلا يرتفع إلا بالماء الطهور اتفاقاً هكذا قال ابن الحاجب وسله في التوضيح وبحث بعضهم في الاتفاق لوجود اختلاف في رفعه بالتييم وأما الخبث وهو النجس فيزول عنه بتغير المطلق اتفاقاً وأما حكمه فالمشهور انه لا يزول إلا بالمطلق وقيل يزال بالماء المضاف حكاية في التوارد وقيل بكل مانع قلاع كثلث ذكره اللخمي قال المازري وأراه أخذه من قول ابن حبيب إذا بصق دماً ثم بصق حتى زال انه يطهر ورده المازري يجوز أن يكون ابن حبيب إنما عفا عن هذا ليساذه وعلى المشهور من أن حكمه لا يزال إلا بالمطلق فإذا زال عنها تغير المطلق عن ثوب فلا تجوز الصلاة به على المشهور وعليه فكل ينحس مالاقاء قولان والأكثرون على عدم التنجس إذا تعرض لا تنقل قال ابن عبد السلام قولهم لا تزال النجاسة إلا بالمطلق عند الأكثر يدل على أن إزالتها تعبد وقولهم لا يفتر ذو الما إلى نية يدل على أنها معقولة للمنفوق وتناقض قال ابن ناجي ما ذكره صحيح وقد أوردته في درس كثير من أشياء فحكمهم لم يجب عنه إلا بما لا يصلح اه قلت الجواب عن ذلك ما قاله القاضي أبو عبد الله المقرئ في قواعده أو إزالة النجاسة فيها شائبة المعقولة والتعبد فاعمل الإمام الشافعيين معاً فلا عمل شائبة احتمولية أسقط شائبة التعبد اشتراط أن تزال المطلق دون غيره (الرابع) ما تقدم من أن حكم الخبث لا يرتفع إلا بالمطين مقيم بتغير الاستنجاء أما في الاستنجاء فيسكن في رفعه مع وجود الماء وإزالة النجاسة بالأحجار وجواهر الأرض كالأتراب ونحوه بل وبكفي كل بابس طاهر منق ليس بمؤذ ولاذى حرمة وقال ابن حبيب إنما يكفي ذلك أن عدم الماء أما مع وجوده فلا وتأوله الباجي على الاستنجاب قال ولا فو خلاف الإجماع قال في التوضيح والمشهور أظهر لعموم أحاديث استحبابه وبقي الكلام على الاستنجاء والاستحباب

[illegible]

وما يتعلق بهما حيث تعرض الناظم لبعض ذلك إن شاء الله (الخامس) ظاهر قوله بما من التغيير بشيء سلبا وقوله إلا إذا لزمه في الغالب أن التغيير بما ينفك عنه غالبا غير ظهور سواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو كذلك على المشهور خلافا لابن الماجشون في عدم اعتبار تغير الريح فقد نقل عنه الباجي إن وقعت فيه ميتة لم يتغير إن تغير ريحه فقط وهذا النقل يرد جواب ابن الحاجب عن ابن الماجشون بقوله ولعله قصد التغيير بالمجاورة (السادس) بما ينبنى التنبيه عليه هنا بيان الطاهر من الأشياء والنجس منها لتفصيلهم في الماء المغير بين أن يتغير بظاهر أو نجس فتأكدت معرفتهما لذلك . ولذا ذكر بعض ذلك باختصار فن الطاهر ميتة ما لا نفس له سائلة كالزبد والبرق والعقرب والخنفساء وبنت وردان والصرصر وهي دوية تصيح بالليل قفاز شبيهة بالجواد وشبه ذلك لا ينجس في نفسه ولا ينجس مامات فيه ولا يؤكل إلا بذكاة على المشهور الموافق وفي المدونة إن وقع الخشاش في قدر أو إناء أكل إن تميز الخشاش فإزيل أو لم يميز ونقل وكثر الطعام كاختلاط نمله بكثيره ومنه ميتة الحيوان البحري ولو طالت حياته بالسلب كالضفدع والسلحفاة وترس الماء وأما ميتة الضفادع البرية فتجسه ومنه المذكي المأكول مباحا أو مكروها وجميع أجزائه دون محرم الأكل فإن الذكاة لا تعمل فيه . ومنه ما يزال من الحيوان في حياته أو بعد موته بغير ذكاة مما لا تحله الحياة ولا يتألم بزواله كالصوف والوبر وزغب الريش والشعر ولو من خنزير على المشهور إن جرت اللحمة أجزأ مالك شعر الخنزير للخرابة المواق انظر هذا مع قولهم غير قلع وقد قالوا لا تبيها به الخرازة إن جزو منه الجماد قالوا وهو جسم غير حيوان ولا منفصل عن حيوان إلا المسكر منه فنجس هذا الحد غير جامع لمخروج بعض أفراد الجماد كالبن والعسل إلا إن أراد بالانفصال الولادة لاغيره . ومنه الحلي ودمه وعرقه ولعابه ومخاطه ويضوهو وكل يأكل النجاسة على المشهور ولو كان هذا الحلي كلبا أو خنزيرا على المشهور فيهما إلا البيض المزراى الفاسد نجس وكذا ما خرج منه بعد موت الحيوان لأنه ميتة المواق مالك البيض يخرج رطبا ويبس من ميتة نجس اتاني قال ابن نوحون إن خرج صلبا غسل وأكل وفي السكاك إذا وجد في فرخ ميتا أو دم حرم أكلها . وكذلك تنوعت المواق انظر قد يتفق أن يوجد البيضة نقط دم قبل ويكون ذلك من أكلها الجراد النخيرة فتقتضي مراعاة السفح في اللحم أن لا تكون هذه البيضة نجسة وقد وقع في هذا بحث وما ظهر غيره ابن عروة بيض الطير طاهر وبيض سباعه والحشرات كلها ومنه لبن الأذى رجلا أو امرأة إلا لبن الميت فنجس ولبن غير الأذى تابع للحمة على المشهور قال في التوضيح لأنه ناشئ عنه فاحرم لحمه قلبه نجس وما كره لحمه قلبه مكروه وهو ظاهر المذهب قال عياض وغيره اه ويريد ما أبيض لحمه كالأنعام فلبنه طاهر وقوله وما كره لحمه قلبه مكروه أي مكروه استعماله في أكل أو غيره مع طهارته والله أعلم وقد روى عن مالك لا بأس بلبن الحمار إن رشد بمحتمل أن يريد لا بأس بالتدأوى به ومنه البول والعذرة من مباح الأكل حيوان أو طائر إلا المتعضى بنجس فان ذلك منه نجس

تغيره وإذا لم يتغير ندب الزبح بقدر الماء والميتة فان كان الماء يسيرا أو الدابة كبيرة فيزبح كثيرا وبالعكس قليلا وإن كان الماء قليلا والدابة صغيرة أو كثيرا والدابة كبيرة فيتوسط في الزبح واحتراز المؤلف بقوله والماء عن الطعام فإنه يؤكل إذا وقع فيه الخشاش لأن ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت واحتراز بقوله مات عما لو وقع ميتا فلا يستحب الزبح إلا أن يتغير فيجب

وعند في المَكْرُوه كُلِّ مَائٍ مُسْتَعْمَلٍ خَالَ مِنْ الْأَذَا

يعني أن الماء المستعمل في طهارة حدث يكره استعماله في طهارة أخرى وهو الماء القاطر من أعضاء الوضوء واتصل بها وظهره كراهته ولو لم يوجد غيره وفي التوضيح الكراهة مع وجود غيره وقوله كل ماء أخرجه التراب فلا يكره التيمم به مرة أخرى فأكثر وفرق بأن الماء لا بد أن يتعلق به شيء من الأوساخ بخلاف التراب وقوله مستعمل يشمل ما استعمل في رفع حدث أو في غيره كاللستعمل في الأوضعية المستحبة وغسل الجمعة للتوضؤ . والفصلة الثانية والثالثة وهو قول عياض وجاعة وهو كذلك على أحد القولين والقول الآخر إن المستعمل في غير رفع الحدث

على قول المقرئ ثم لم يشكر الخ بل قال لابن الزبير منكراً من أمرك بشرب الدم لأنه استفهام إنكارى وفى الشفق على الشفاء شرب دمه عليه الصلاة والسلام سالم بن الحجاج فقال له عليه الصلاة والسلام لا تئسد فإن الدم كله حرامه . ولما تقدمت الإحالة على مباح الأكل ومكروهه ومحرمه فى اللبن والبول والعذرة أنبئى تكبيل الفائدة يسرد بعض ذلك . فمن مباح الأكل من الحيوان الحيوان البحرى وإن كل ميتا وجميع أنواع الطير ولو تغذى بالنجاسة أو كان ذا غلب وهو الظفر على المشهور وقيل بكرامه الحطاف فى وكرة يبدو أو حضر ومنه النعم من الامل والبقرة والنعم ولو جلالة على المشهور وكذا الوحش الذى يقتل كاليربوع دابة قدر بنات عرس وجلالها أطول من بينها عكس الزرافة وكذا الخلد مثلث الأول ساكن الالم فأرأى أعطى من الحس ما يفتنه عن البصر وكذا الوبر بسكون الموحدة وقتهما من دواب الحجاز فوق اليربوع ودون السنور كحلاء اللون لا ذنب لها وكذا الأرنب وفى أذنه طول وكذا التفتد بضم القاف وقتهما ثم فون ساكنة ثم فاء مضموه ثم ذال معجمة أكبر من الفأر كله شوك إلا رأسه وكذا الضربوب على وزن فحول يفتح أوله كالتفتد فى الشوك إلا أنه أكبر وكذا الحية إذا أمن سمها وكذا خشاش الأرض مثلك الأول كالعقرب والخنفساء والنمل والدود . ومن الحرم الخنزير إجماعا والنمل والفرس والحمار على المشهور ولو كان الحمار وحشياً وتأنس وصار يعمل عليه فكذلك أيضاً وقال ابن القاسم لا يجرم ما دجن من الحر وأما الإنسانى يوحش فلا يؤكل ومن المكروه السبع والضبع والثعلب والذئب والغر وإن كان وحشياً وكذا النمل وفى التوضيح الصحيح الإباحة . ومنه كلب الماء وخنزيره وفى كراهة انقرد والكلب ومنعهما قولان وفى العمار والوطواط التحريم وهو المشهور والكراهة والإباحة وإنما أدلنا فى هذا التنبيه لشدة الحاجة لمساخلة كما أشرنا إليه أولاً ولسهولة حلها (الساج) تكلم الناظم على الماء الذى تحصل به طهارة الخبز وهو النجس ولم يتكلم هنا على حكم زواله عن ثوب أو بدن أو مكان بل أخره إلى أن يجمعه مع نظائره فى شروط أداء الصلاة حيث قال شروطها الاستقبال طهر الخبز البتين ولا على صفته زواله وذكر ذلك وما يتعلق به منا أنسب كما فعل ابن الحاجب وغيره فأما حكم إزالة النجاسة حكى ابن الحاجب ثلاثة طرق والطريقة عبارة عن اختلاف الصبوح فى كيفية قتل المنهب بحيث ينقل شيخ أو شيوخ حكما ويرون المذهب كله على ما نقلوه وينقل غيره خلاف ذلك ويرى ذلك الغير المذهب كله على ما نقل هو والأولى الجمع بين الطرق ما أمكن والطريق التى فيها زيادة هى راجحة على غيرها لأن الجميع نقات وحاصل دعوى الثانى شهادة على نقي وحاصل الطرق الثلاثة كما قال ابن عبد السلام يرجع إلى ثلاثة أقوال كطريقة النخعي القول الأول فى المدونة راجحة مع الذكر والقعدة لإيجابه الإعادة معهما فى الوقت ويعد دون العجر والنسيان لأمره بالإعادة فى الوقت خاصة بعيد المغرب والمساء إلى طلوع الفجر والصبح ما لم تطلع الشمس قاله ابن بشر الساقى ووزان ما تقدم فى الظن أن يعيدها إلى الإسفار والطهر والمصر إلى الاصفرار أبو الحسن الصغير لأن الإعادة فى الوقت إنما

لأنه ذرية لاستعمالها وقيل يحوز الاقتناء لتجمل قال الله تعالى قل من حرم زينة الله الآية وقال الباجى لو لم يجر الاقتناء لفسخ البيع ورد لانماء صمان صوغها على من كسرها وتحريم الاستئجار على صنتهما

فصلٌ في الوضوء وموجباته فَيَسْمَعُ مِنْهَا حَكِي الرُّوَاةُ

ثَوْبِيَّةٌ قُلُوا بِلاَ خِلَافٍ وَتِسْمَةٌ مِنْهَا عَلَى أَخْلَافٍ

هكذا خبر بعضهم بموجباته وبعضهم بأجباب الحديث وبعضهم بنواقضه وهذا الثالث هو الذى فى الأصل المنظوم وعدها الناظم ثمانية عشر تسمه مفتق عليها وتسعة تختلف فيها وبدأ بالتسعة المتفق عليها بقوله

فَلَتَسْمَةُ الْأَوَّلَى خُرُوجُ الْبَوْلِ عَلَى سَبِيلٍ عَادَةٍ مِنْ أَصْلٍ

أى الأول من التسعة الأولى النافضة للوضوء باتفاق خروج بول وشرط فيه كونه على سبيل العادة ليخرج به ما يخرج

بول الفرس للغزى بأرض الحرب إن لم يكن له عسك غيره ويتقيه ما استطاع ودين الله يسر ويسير البول والعذرة يعلق بالذباب ثم يجلس على الحبل معفو عنه وكذا المحتجم، يكفيه مسح موضع الحجامة لضرره بوصول الماء إليه فإذا برى غسله فإذا لم يغسله أعاد ما صلى بعد البرء مما لم يخرج وقته بعد أن يغسله وكطين المطر ونحوه كطلاء المستنقع في الطرق يصيب الجسد والثوب والخف والنعل وإن كان فيها العذرة وقال ما زالت الطرق وهذا فيها وكانوا يوضون ما بين المطر ويصلون ولا يغسلون ما لم تكن النجاسة غالبة أو عينها قائمة وكذبل المرأة تحليه للستر قطر من القشب اليابس يمروره على ظاهره وكذا من توشأ ثم وطئ موضعاً قدراً جلفاً فلا بأس عليه قد وسع الله على هذه الأمة اللغو لأن رفع رجله بالحضرة يمنع اتصال النجاسة إلا ما لا قدر له ولكن وطئ بخفيه أو تغليه على أرواث الدواب الرطبة وأبو الحافيد لسكه ويصلي ابن يونس لأنه مختلف في نجاسته باختلاف الدم والعذرة والبول فلا يصلي حتى يغسله ولذا قال ابن حبيب عن مطرف وأصعب وابن الماجشون في مسافر مسح على خفيه فأصاب خفه نجاسة ولا ماء معه أنه يزرعه ويتميم المازرى وعلى هذا من لم يجد إلا قدر وضوئه أو ما يغسل به نجاسته يغير محله يغسلها ويتميم إذا لا بدل عن غسلها وعن الوضوء بدل ابن عبد السلام وأظن أني رأيت لابي عمران أنه يتوشأ به ويصلي بالنجاسة لأن طهارة الخبث مختلف في وجوبها بخلاف طهارة الحدث والمتنقح على وجوبه أولى بالتقديم وهو الظاهر الباجي لاص في الرجل وأراه كالحف وخرجها اللغو على النعل واختار هو وابن العربي غسلها لغير من شق عليه شراء النعل ولكن سقط عليه ماء من سقف فهو في سعة ما لم يوقن بنجاسة فأن سأل أهله فقالوا طاهر صدقهم إن لم يكونوا نصارى ابن رشد هو محمول على الطهارة وسؤالهم مستحب فيصدقهم إن لم يعرف عدائهم وقال المازرى يقبل خبر الواحد إن امرأة أو عبداً عن نجاسة الماء إن بين سبب النجاسة أو لم يبينها ومنه فيها كفتخر وإن أجل وغالف مذهبه استحب تركه لأنه قد صار مخبره مشابهاً وكالسيف الصقيل وشبهه كالدية والمرأة كل ما ينافي كله في الصقالة من الحديد وسائر الجواهر يجرى مسحه عن غسله لما في غسله من إفساده وقيل لا تناء النجاسة بالمسح ولا يلحق بالسيف وما يشبهه غيره كالثوب والجسم على الأصح التوضيح وأكثر مثله في السيف إنما هو في الدم فيحتمل أن لا يقصر عليه ويقتل القصر لأنه الغالب من النجاسة الواصلة إليه وكالجرح بمصل والدم في الجسد والثوب فإن تفاعش استحب بخلاف ما يكثر فإنه يغسل فإن كان في صلاة قطع إلا أن يخرج إلى السير فليقله ولا يتصرف ويسير ما يقتله الرافض وكدم الراغي غير المتعاش ابن عرفة ظاهر المدونة وجوب غسل دم الراغي إذا تفاعش بخلاف القرحة (اتساع) أذكر فيه فروعا ما الكلام فيه بعضها يتلن بالمياه وبعضها بالنجس والأطامر وبعضها بإزالة النجاسة . فالتى تتعلق بالمياه وأطامروى على الندى يجمع من الورق ظهور الثاني فإن في المدونة لا بأس بسؤر الحائض والجنب وما فضل عنهما من وضوء أو غسل لا بأس بشربه وبالوضوء منه والإغتسال به . ثاب قال المازرى إن شك في المنبر هل هو جنس ما يؤثر أم لا فلا تأخير له مالك إن جبرل سبب قن ماء بر الدور ترك قبل لما يذنب على العن أن ذلك من الراحض المجاورة لها فتترك ما لم توقن السلامة ابن رشد

وَعَاظُ الرِّجِّ رَلَّةُ طَيْنِ وَالْهَدْيُ وَالْوَدْيُ بَقَرُ مِينِ

خرج بالشرط الأول وهو على سبيل العادة ما خرج دى غير سبيل العادة كالخما والدود والدم والريح من قبل الرجل أو فرج المرأة خلافاً للإمام الثمامي في تقضه بكل ما خرج من السبيلين معتاداً أولاً وبالثنائي ما خرج من غير الخرج المعتاد كالفسادة والحجامة والرعاف والنف . خلافاً لآبي حنيفة في النقض بذلك كله وهذا البيت ليس من كلام الناطقه وقوله يغير مین أو یغیر کذب ثم رأيت في بعض النسخ موضع هذا البيت السابق ما نصه

أَوْ مَن خَرَجَ غَاظٌ أَوْ وَدَى أُرْ مَن خَرَجَ الرِّيحُ أَوْ مَنى

وهذا هو البيت السابق مشتمل على الآية المذكورة ولم آت على هذا البيت إلا بعد أن ذكرت البيت السابق

فَهَذِهِ الْأَحَادِثُ وَالْأَسْبَابُ نَاتِي بِالسَّكَنِ فِي مَقْصُودِ

بخلاف البئر والغدير بالصحرَاء الرابع قال القنصى إن كانت رائحة الماء من المجاورة دون الحلول لم تنجس الخامس قال ابن الحاجب المغيرة باليمن ظهور ابن عبد السلام لأنه يجاور ولا يمازج ابن عرفة يرد بأن ظاهر الروايات أن كل تغير بحال معتبر وإن لم يمازج فإن تغير بمخالطة الأدهان تغير مطهر السادس قال ابن بشير المشهور أن الماء إن تغير بما هو قراره وما عاده يتولد فيه ينزل ناقل نقله إليه لا مبالاة بموالماء باق على أصله ابن يونس للملح إذا طرح في الماء فالصواب أن لا يجوز الوضوء به لأنه إذا فارق الأرض كان طاماً ولا يتيسم به ابن بشير اختلف المتأخرون في الملح هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من الذهب أو كالطعام فينقله أو المعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاثة طرق ثم اختلف المتأخرون هل ترجع هذه الطرق إلى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يريد المعدني ومن جعله كالطعام يريد المصنوع أو يرجع ذلك إلى ثلاثة أقوال كما تقدم السابع إن تغيرت رائحة الماء يخار انصطكى كان مضافاً الثامن قال ابن الحاجب وفي التطهير بالماء بعد جملة في القم قولان التوضيح القولان راجعان إلى خلاف في حال هل يمكن أن ينفك عنه الماء بصفته أم لا التاسع قال في المدونة ولا يتوضأ بماء قد توضع به إلا أن لا يحد غيره وكان الذي توضع به أولاً طاهر الأعضاء من نجاسة ووسخ الرافى إن كان المتوضأ بماء مجدراً فأما طهور بخلاف إن كان محدثاً المأثر قال في المدونة من توضأ من ماء ولغ فيه كلب وصل أجزأه ولا إعادة عليه وإن علم في الوقت مالكة ولا يعجزى الوضوء به ونص ابن القاسم إن لم يحد غيره توضأ به ولا يتيسم الحائض عشر قال ابن الحاجب فيها ولا يتسل في الماء الراكد وإن غسل الأذى للحديث أنه (قائمة تناسب هذا انفرح) ذكر الشيخ زروق في النصيحة أن البول في الماء الراكد يورث النسيان وكذا أكل سؤر الدار والتفاح الحامض وكس البيت بالخرقة وأكل السكرية الخضراء وقراءة كتابه القبور والنظر في المصلوب والمشي بين الجملين المقطوبين أى المربطين وطرح القمل على الطريق وإدمان النظر إلى البحر قال ذلك الشيخ أبو طالب المكي آخر كتاب قوت القلوب الثاني عشر قال ابن الحاجب أيضاً وفيها بئر قليلة الماء ونحوها ويده نجاسة يتحلل بئى بآنية أو بخرقة أو بفيه على القول بتطهيره فإن لم يمكنه فقال ابن القاسم لا أدري وأجريت على الأقوال في ماء قليل تحله نجاسة وقال فإن اغتسل فيها أجزأه ولم تنجسها إن كان ميعناً الثالث عشر قال ابن الحاجب معناه إن فضة شراب الحيوان الذى يأكل النجاسة أو فضة طعامه إن رأيت على فيه نجاسة وقت استعماله عمل عليها أى فأن شرب من ماء وتغير طريح وإن لم يتغير فيفصل بين قليله وكثيره كما مر في التنبيه الثاني وإن أكل من طعام مائع نجس كثيراً كان أو قليلاً وإن كان جامداً تنجس ما سرت فيه وإن لم تر فيه نجاسة وقت الاستعمال فإن عسر الاحتراز منه كالمطر والفأرة فقتل وإن لم يمس كالتطير والسباع والدجاج والأوز الخلة ثلثها المشهور يفرق الماء والطعام لاستحاجة طرح الماء وسؤر الكافر وما أدخل يده فيه وسؤر شارب الخنزير وشبهه مثله أى معنى قوله ثلثها أى إذا لم تر النجاسة على فيه ولم يمس الاحتراز منه ثلاثة أقوال الأول يطرح الماء والطعام والثاني لا يطرح واحد منهما المشهور يطرح للماء لجواز طرحه إن حصلت فيه شبهة كذا أو مطلقاً ولا يطرح الطعام لحرمته (قائمة) إذا قال ابن الحاجب ثلثها فالضمير عائد على الأقوال المفهومة من السياق ويؤخذ القول

الإشارة راجعة إلى الخمسة السابقة ما عدا ما في البيت الذى أوله ومن خروج دافق لكتته وقوله والأسباب بالرفع ابتداء كلام يأتي به تمام التسعة المتفق على النقص بها ولذا قال

فَيَجِبُ الْوُضُوءُ بِالْأَلَسَةِ وَقَصْدُهَا بِذَةِ الْمُجَانَسَةِ

وأشار بهذا البيت للنقص السادس وهو أول الأسباب وهى الملازمة مع قصد الذلة فالواو في قوله وقصدها بمعنى مع وهى مفاعلة تنقضى النقص للامس والملبوس والممتدئين وهو كذلك وفيه تنبيه على خلاف الإمام الشافعى حيث قال إنما غايلب الله تعالى اللامس بقوله تعالى أو لأمستم النساء فلا يتنقص الملبوس عنده وعندنا حيث قصد الذلة وجددها فالتنقص انقضاء وبأنى ما إذا قصد ولم يجد أو وجد ولم يقصد وقوله المجانسة ليس هذا في كلام ابن رشد فيجتمل أن يريد

وقى استعمال النجس لغير الأكل كالوقود وعلف التحل والبواب قولان بخلاف شمع الميتة والعذرة على الأشهر وحاصله أن في استعمال المتنجس وهو ما كان طاهرًا ثم طرأت نجاسته لغير الأكل كوقود الزيت المتنجس يريد في غير المساجد فويلين المشهور الجواز وهو لما لك والشاذ لابن الماجشون وأما نجس الذات كشمع الميتة وخرًا فلا يجوز استعماله فلا تعلق به السفن ولا غيرها فهو أقوى مما طرأت عليه النجاسة الرابع قال ابن الحاجب ولا يصلي بلباسهم بخلاف نجسهم ولا بلباب غير مصلى بخلاف لباس رأسه ولا بما يحاذي الفرج من غير العالم بخلاف سوب الجنب والخافض التوضيح قوله ولا يصلي بلباسهم أى بلباس الكافرين وشازني الخبز بخلاف نجسهم قال في المدونة مضى الصالحون على ذلك أى على عدم الفصل ولأننا لو أمرنا بنسله لأدى إلى الحرج ولأنهم يعرفون ذلك لغلاء الثمن وقوله ولا بلباب غير المصلى لعدم نوقيه النجاسة ولا فصل غالبًا إلى رأسه فونه ولا بما يحاذي الفرج أى القبل والدبر يريد من المصلى لأنه قل من يتقن أمر الاستبراء وفهم من التقييد بما يحاذي الفرج الجواز فيما لا يحاذيه من المصلى اللخمي وابن بشير ويعلق بما يحاذي الفرج ما ينأى فيه ولو من المصلى لأن الغاب نجاسته والمراد بالعالم العالم بأمور الاستبراء ولا يشترط أن يكون عالمًا بغيره وكل من ولي أمرًا في الشريعة فأنما يطلب منه العلم بذلك فقط الخامس قال في التوضيح من باع ثوبًا جديدًا وبه نجاسة ولم يبين كان ذلك عيبًا فيه لأن المشتري يجب أن يتفحص من ثمنه فليس عيبًا به . السادس قال في التوضيح أيضا قال في النوادر وعلى من اشترى رداء من له وق إن قدر أن يسأل عنه صاحبه وإلا فهو من غسله في فصة اه وقال اللخمي وأما ما يلبسه المسلم فإن طرأ عليه من يصلي فلا بأس بالصلاة وإن كان ممن لا يصلي يمتنع من غسله وإن لم يطهر بائعه فينظر إلى الأشياء ممن يلبس مثل ذلك فإن شك في الاحتياط بالفسل أفضل ونص سند علي ما اشترى من مسلم مجهول الحال محمول على السلامة قال وإن شك فيه تنصص قال اللخمي وهذا في التمصص وما أشبهها وأما ما على الرأس فالأمر فيه أخف قال وتعمل قصر الشدء على غير الطهارة لأن الكثير مثنين لا يصح إلا أن يطهر أنه كان ممن تصلى وأما الفروع التي تتعلق بإزالة النجاسة (فأولها) هل يجب توق النجاسة الباطنة فيعيد شارب خمر قليل لا يسكر صلاته أبدا مدة ما يرى بقاءه في بطنه وهو نقل اللخمي عن رواية محمد أولا يجب إلا توق ما على ظاهر الجسد فلا إعادة على شارب الخمر إذا كان في عقله وقت الصلاة وهو قول النونى قولان كذا نقله ابن عرفة قال بعضهم وظاهره ترجيح الأول (الثاني) قال ابن الحاجب والنجاسة على طرف حدير لا تماس لا تنصص على الأصح ونجاسة طرف العمامة معتبرة وقيل إن تحركت بجرمته اه وإنما كان الأصح في الحصر عدم الاعتبار لأنه على ما كان طاهر وهو المطلوب وإنما اعتبرت نجاسة العمامة لأنه في معنى الحامل للنجاسة وظاهر كلامه أن طرف الحصر الذى به النجاسة غير الطرف الذى عليه المصلى وجوز بعضهم في كلامه انزيد أن يكون المراد بالطرف النجس الوجه الموالى للأرض فيكون كنجاسة قرش عليها طاهر ومن هذا المعنى مسألة الهيدورة وهى التى تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الوجه الآخر هل يصلى على الطاهر وقد اختلف فيها أصحاب الفقيه أبى ميمونة دراس فقيه فاس ذهب منهم من أجل ومنهم من منع الأتيانى من زرع نطه انجاسة أسفله ووقف عليه ولم يقصدهما لم يتفق على النقض وهو كذلك والنقض هو المنصوص وأما إن لم يقصده لم يجد فلا نقض اتفاقا (تنبيه) تلخص ما ذكرناه أنه أوجه قصد اللذة ووجداه لم يقصد ولم يجد هدد ولم يجد جد ولم يقصد وقد علم حكمنا اتفاقا وخلافا . سياق الكلام على ما إذا لم يجد اللذة ولو قال بدى هذا الشعر الأول وإن جدها لأمس طاهره لكان أحسن (فائدة) اللبس بالبدل لسه يلبسه بضم ليم وكسرهما ويكى به عن إخراج أيضا وكذلك الملازمة وهذه الكناية غير مرادة هنا وإنما للنقض السابع والثامن مما اتفق عليه وهما السبب الثامن والثالث بقوله وَمِثْلُهَا الْقُبْحَةُ وَالْمَاشَرَةُ

أى مثل الملازمة القبلية مع وجود اللذة لكن فيها تفصيل إن كانت بالهم فهو كذلك مطلقا وجد لذة ثم لا قصد
(١٣ - الدر الثمين)

جاء كطهر حصير ومن المدة لأبأس صلاة المريض على فراش نجس أى يسقط عليه طاهر أكشفاً ابن يونس خصه
بعض شيوخنا بالمرض وعلمه بعضهم فيه وفي الصحيح (الثالث) قال ابن حبيب المتبر في طهارة البقعة محل قيامه وقعوده
وسجوده وموضع كفيه عياض وسقوط طرف ثوبه على جاف نجاسة يغير محله (الرابع) قد تقدم في اثني عشر السامس
أن مذهب المدونة أن إزالة النجاسة واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والفسان فمن صلى بنجاسة في ثوبه
أو بدنه أو على مكان نجس علماً بذلك قادراً على توبتها ينسل أو يبدل ثوب أو مكان أعاد صلاته أبدأ ومن صلى بها
ناسياً أو ذاكرة لكن عجز عن توبتها بما ذكر أعاد في الوقت خاصة فإن في المدونة من صلى بثوب نجس أو في جسده
نجاسة ولا يعلم أعاد في الوقت ومن لم يكن معه غير ثوب نجس صلى به فإن وجد غيره أو ما ينسل به أعاد في الوقت
(الخامس) وجوب إزالة النجاسة في الصلاة هو إبقاء ودواماً فإذا قال سحون من أتى عليه ثوب نجس في الصلاة ثم
سقط عنه مكانه فأرى أن يتيمى قال الجاهلي وهذا على رواية ابن القاسم وعن المدونة من علم بنجاسة في صلاته قطع
وقال في غيرها ولو كان مأموماً وهو تفسير وإن كان إماماً اختلف وكل هذا إذا كان الوقت متسعاً وأما مع ضيقه فقال
ابن هرون لا يختلفون في القادى إذا خشي فوات الوقت لأن المحافظة على الوقت أولى من النجاسة وعلى هذا لو رآها
وخشي فوات الجمعة أو الجنائز أو العيدين قبادى لعدم قضاء هذه الصلوات وفي الجمعة نظر إذا قلنا إنها بدلت للحطاب والمراد
بسمعة الوقت أن يبقى منه ما يسح بعد إزالة النجاسة وكما قلنا في النخبة من علم بالنجاسة وهو في الصلاة فهم
بالقطع ثم نسي قبادى قال ابن حبيب تبطل صلاته وهو الجاهلي عن مذهب الشيعة والخيار ابن أبي عمير في عدم الإطلاق بناء
على صحة الصلاة إذا نزع الثوب النجس ابن عرفة لو رأى رجل جوده نجاسة بعد ركعة من الصلاة لم يصح ما يتم صلاته
متنجساً وقلت أنا يقطع تولوا من علم في صلاته أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وأبدأ صلاته بآذانه وإن علم
بعد صلاته أعاد في الوقت التوضيح في مسألة من رأى نجاسة تحت قدميه فتحول عنها وخرجت عن الخلاف في السور
النجس إذا أمكنه طرحه تلك والمشور بطلانها كما تقدم المأزى عن بعضهم من علم بنجاسة بمنعه وهو في الصلاة فأخرج
رجله دون تحريكه صحت صلاته وأما الجاهلي على المنهون والبطون في هذه الصورة (السادس) قوله في المنهون كما تقدم
قريباً ابتداء صلاته بأقامة غان في التوضيح هذا في الغرضه وأما في غيرها فلبس عليه استأنفاً قال في المدونة ومن قطع نافلة
عمداً لم يعادها وإن ذلك لم يتم بعدها وقوله في إيقاظه قبل ذلك مطلقاً لأنها إنما كانت تلك الصلاة وقد فسدت أو معطلت أو بطلان
للشيخ صحت بالمعنى (السابع) من المدونة في إعادته قبل أن يدخل في الصلاة زاد في المبسوط ونسي حتى دخل قال هو مثل هذا
كله يعني إن صلى بذلك ولم يعاد في الوقت وإن ذكر في الصلاة قطع كان وحده أو مأموماً وإن كان إماماً اختلف
ابن القاسم وسحون ولو رأى النجاسة في صلاته فهم بالقطع نسي فلا إعادة عليه إلا في الوقت وهكذا لو رآها بعد صلاته
فهم بالإعادة في الوقت نسي ويؤى الإخوان بين أبدأ المولى إن ترك الإعادة عمداً أو ما تقدم قريباً عن ابن

أما لا وسواء كانت طوعاً أو كرهاً أو استغفلاً وإما نسي أو نسي غير فهم فجري على ما تقدم فيها ما لم تكن لوداع
أو رحمة كغيبيلها لنداء ونحوها فلا تقضى وهو في رواية ابن أبي عمير في الصلاة رقيقة البيا واليتر واليتره ظاهر جلد الإنسان
فهو أهم من الملامسة فإذا ضم بصرته إلى رقبته انتقص النجاسة من رقبته الملامسة ككثيب كاشف من أوتار للناقص
التابع ما اتفق عليه وهو السبب الرابع بقوله

ومن زوال اعتباره بالشمه أو نوم أو سكر بلا اعتباره ومن تحيط الجنون أيضاً
بهما صحا من مشهاً قوتها يذلل عاها به يترن وأحلف في أسباليه مقول

ذكر في هذه الآيات أمثلة لزوال العقل والرد استتاره قال كركته لو زال لم يعد المراد باستتاره زوال إدراك النفس
وفي حديثه لا يفتن من فرط يقظته في غيبته كركته لو زال لم يعد المراد باستتاره زوال إدراك النفس

القاسم وسحون فيمنهم بالقطع نفس هو على خلاف قول ابن حبيب الجارى على مذهب المدونة القطع كما تقدم في الفرع الخامس (الثامن) قال في التوضيح قال ابن القاسم وابن زوب وإذا صلى العاقر عربا فلا يعيد بخلاف المصل يثوب نجس واستشكل وفرق ابن عطاء الله بأن المصل بنجاسة فادعى على إزالته بأن يصلى عربا وتاما رجعا ستر العورة على إزالة النجاسة مع أنه قادر على تركها بخلاف المصل عربا لما لعلم القدرة على الستر (التاسع) الإمام يصلى بنجاسة ناسيا في إعادة مأموه قولان ميزان على ارتباط صلاتهم بسلامة إمامهم أولا (العاشر) تقدم أن الإمام إذا ذكر بنجاسة استخلف وهو إحدى النظائر التي تبطل فيها الصلاة على الإمام خون المأمر وستأفي وأما إن علم المأموم وهو في الصلاة بنجاسة يثوب إمامه فإن كان قريبا منه أراه إياها وإن بعد منه تكبيرة الصلاة بار الحادى عشر) قال ابن وهب من نسي صلاة ذكره بعد شهر فصلاها ثم تبين له بعد ما صلى أن في ثوبه نجاسة أعاد ابن زوب هذا خلاف مذهب ابن القاسم وسائر أصحاب مالك لأن الصلاة الفاتية بتأنيها يخرج وقتها وإلى هذه المسألة أشار النبي في حديثه قوله كفائة بدخوله لاجاز على عربا أنى فلا يعيد (الثاني عشر) المصل يصلى في ستر بالقتير يثوب نجس ناسيا أنه يحضر الوقت فإنه يعيدها أو يعاقل أبو محمد والوقت في ذلك النهار كله (الثالث عشر) قال ابن الحاجب ولو عرق من المستحجر موضع الصلاة فقولان التوضيح أى هل معنى ذلك العرق في الثوب ثم قال ابن الحاجب والمهم النجس بفعل على الأثر التوضيح قال ابن زوب إذا عمل المهر من عظام الميت أو من شيء نجس وطلى به الجرح قل يمتن عنه لئلا يفسده من الجرح وهو قول ابن الماجشون أولا يصلى حتى يفسله وهو المشهور لأنه أدخله على نفسه فكان كالموتى أنكره القدر (الرابع عشر) قال ابن الحاجب ويكفي مع الريق فيقطع الدم ولا يمس به وفيه وجه والبسر عفو التوضيح الفرع الأول فيما في قدر القم والثاني فيما في غير القم اه وتاما لم كيف ذلك لأن النجاسة لا تزال إلا بالماء الحلى ابن عزه روى ابن حبيب من دى قوله به أى بالمسجد انصرف حتى ينقطع وإن كان بغيره ببقى حتى ينقطع ولا يقطع صلاته إلا أن يذكر جنة التمسح لغير ابن حبيب أن خف أرسله من فيه غير المسجد الخامس عشر) في حكمه استيعابه لإزالة النجاسة بالنجس والوثوب لظاهر النجس فأما استيعابه الأواني فقال ابن الحاجب إذا اشتمت الأواني فائسحون بآيهم وتركها وقال ابن الماجشون يتوضأ ويصلى حتى يفرغ ويغسل يديه وقال ابن مسلة ويغسل أعضاءه ما قبله وقال ابن المواز وابن سحون يجرى واحد منها ويستعمله كمن تيسر عليه جبة التبرية وتأتان ابن القصار مثل قول ابن المواز وابن سحون إن كثرت الأواني ومثل قول ابن مسلة إن قلت : التوضيح أنشئت أى النجس الطاهر بالنجس أما نوا تبه مطهر بطاهر لم يستعملها وصلى صلاة واحدة ثم قال قال ابن عبد السلام وبقى عليه قول من قال أنه يتوضأ بعد النجس وبإزالة مثل ما قال في الثياب خليل وهذا دواله جيل لا ينفى أن يفهم الخلاف على الإطلاق لأنه إذا كان معه عنز أو نجا واحد نجس فأوجه التيمم ومعه ماء يحق المطهرة وهو قادر على استعماله وما وجه من يقول أنه يستعمل الجميع ونحن نقول أنه إذا استعمل الماء من أذنته وإنما ينفى أن يكون محل الأواني إذا لم يتحقق عدد النجس من الطاهر أو بعد النجس واتحد الطاهر قال في الجواهر ثم من شرط الاجتهاد أن يحجز عن الوصول إلى اليقين فإن كان معه ماء بتحقيق طهره أو كان على غير طهره انتزع الأواني من الحاجب فإن تنبه اجتهد به عمل عليه وظن قولان كالقبلة التوضيح إذا فرغ من قول بالاجتهاد يجرى الماء ثم تغير اجتهد في ذلك كان إلى يدين بطرك الأول ولزمه إعادته وهذا

وقال ابن سحون التبريد صفة يميز بها بين الحسن والقبيل فيل غاء ذلك الأول من الأشعة الإجماع يقال أغمى عليه أى أغشى عليه التاني التوم وهو سبب عند الأكثر لاجتنب خلافاً بين القاسم وعلى ما سبب اختلاف فيه على طريقين الأول طريق الأغمى اعتباراً بما فيه كفايته نفسه ما ربه أو ما سبب من غير ذلك بغير رضاه بانفاً بقصر خفيف لا يفيض الموضوع على المعروف طويل خفيف فاستحب بماء موضوع على المشهور ويرى يستقيم قيل فيه قولان في الشرع نقص الطريق الثاني لبعدها الجيد الطرعى مراعاة الهيئات في ما يوجد من غير هذا ما لا يميز بين الأسماء في كلام النافع ثم ادعى من هذه الأحوال وقمنا غير مرة أنه إنما شكك غالباً على رومن المسائل ووثق ما فيها من نصيب رضى واعتقاداً من الظاهر في ذلك إذا علمت هذا فلا يذهب كلامه بما جال أو غيره إلا لأجل رافده لأن النجاسة المذكورة ولو تباح وقوله بضمه أى ملاءك إلى ارج تحبظ الجنون ما يجنب قائماً أو قاعداً

معنى قوله عمل عليها وإن كلن إلى طن فقولان مبنيان على أن الطن هل ينقص بالطن لا ١ هـ وأما اشتباه الأثواب فقال ابن الحاجب أيضاً ويحترى في الثياب وقال ابن الماجشون أن يصلى بعدد النجس وزيادة ثوب التوضيح والفرق بين الأواني والثياب خفة النجاسة بدليل الاختلاف فيها ولا كذلك الماء فلا يختلف في اشتراط المطلق في رفع الحدث وظاهر كلام ابن الحاجب وابن شاس عدم اشتراط الضرورة في التحرى ونفس سند على أنه إنما يتحرى في الثوبين عند الضرورة وعدم وجود ما يفصل به الثوبين ١ هـ الموافق عند قوله في المختصر بخلاف ثوبه فيتحرى والنسب لابن القاسم في رجل في سفر ليس معه الا ثوبان أصابت احدهما نجاسة لا يدري أيهما قال بلغني عن مالك يصلى في واحد كما لو لم يجد إلا ثوباً ويعبد في الوقت إن وجد طاهراً ولست أنا أرى ذلك بل يصلى في واحد منهما ثم يعبد في الآخر مكانه ولا إعادة عليه إن وجد طاهراً ابن رشد في قول ابن القاسم نظر لأنه إذا صلى على أن يعبد لم يزم في صلاته فيه أنها فرصة وكذلك إذا أعادها في الآخر لم يخلص النية للفرص لأنه إنما نوى أنها صلاته إن كان هذا الثوب هو الثوب الطاهر ونحو هذا لابن يونس في جامع القول في الإقامة على أن من صلى صلاة على أن يعيدها ينبغي أن لا تجزئه ابن رشد وقول مالك أصح وأظهر من جهة النظر والقياس أنه يصلى في أحدهما على أنه فرصة كما لو لم يجد غيره فإن وجد في الوقت ثوباً يوقف بطهارته أعاد استحباباً أنظر في الذخيرة اعتراضه على ابن شاس ١ هـ (السادس عشر) قال ابن الحاجب ويفصل الإثاء من ولوغ السكب سباً للحدث فقيل تمعداً وقيل لقذارته وقيل لنجاسته السبع بعد وميل انشديد المنع وقيل لأنهم نهوا فلا يتنهبوا في وجوبه وندبه وروايتان ولا يؤمر إلا عند قصد الاستئمان على المشهور ولا يعتمد النقل بتعدد على المشهور وفي إلحاق الحزير به روايتان وروى ابن القاسم في الماء خاصة وروى ابن وهب وفي الطعام وفي اراقما مشهورا الماء لا الطعام وكان يستعظم أن يعتمد إلى رزق الله فيراق لأنه ولغ كلب وفي غسله بالماء المولوخ فيه قولان قال في التوضيح فروع الأول الفسل محض بالاناء فالو لغ في حوض لم يفصل لأنه تعبد الثاني الحكم محض بالولوغ فلو أدخل يده أو رجله لم يفصل خلافاً للشافعي الثالث لا تشترط النية في الفسل قاله الشافعي وابن رشد قالوا وإنما يقتصر التعبد إلى النية إذا فعله الشخص في نفسه أما هذا وغسل الميت وما أشبههما فلا الرابع هل يشترط ذلك أم لا ليس فيه نص والظاهر على أصرونا الاشتراط لأن الفسل عندنا لا تتم حقيقته إلا به (التنبيه العاشر) قال غير واحد من شرح الرسالة وغيرها جرت عادة الشيوخ أن يتعرضوا هنا لنقل فظاهر منها أن ثمان مسائل من باب إزالة النجاسة يكتفى فيها المسح عن الفسل وهي السيف الصقيل والجسم والثوب والخروجان وموضع الحجامة والقدم والحف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها وأجزاء المسح عن الفسل في الجسد والثوب جار على المشهور وهو مقابل الأصح في آراء ابن الحاجب بعد أن ذكر السيف ولا يلحق به غيره على الأصح في التوضيح مثلاً بغير السيف كالثوب والجسم راجع التنبيه الثامن : ولا غرابة في ارتكاب الشاذ في جميع النظائر المقصود منه

أو بالجنون لا بالجن وإذا صح من سه وتوضأ وقال ابن حبيب يقتل المخنوق إن أقام يوماً أو أياماً لأن الغالب منه خروج المني قال الشافعي رضى الله عنه قل من جن اسان الا وأنزل وإذا قال الناظم والخلف في اعتساله منقول وزيد على ما نبيل الناظم من زوال عقله بهم قاله مالك في الجموعة قيل له وهو فاعد ذاك أحب إلى أن يتوضأ فأما من أخذه الوجد فاستغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن إحساسه فقال يوسف ابن عمر لا وضوء عليه لأنه لم ينهب عقله (خاتمة) لم يتعرض الناظم لصفة تقضه في غير النوم بطول ولا غيره قال بعضهم والحن أنه نافض مطلقاً وذهب بعض شيوخ المازري إلى أنه يعتبر في الجنون والإعما ما يعتبر في النوم من كونه على صفة يكون الغالب فيها خروج الحدث

وَأَسْفَعُ الثَّانِيَةَ الْمُقَدِّمَةَ خَذَاهَا وَكُنْ بِعِلْمِهِ مَعْلُهُ

أى التسعة التي فيها الخلل وقوله المقدمة أى التي تقدم ذكرها لأنها مقدمة على المتفق عليه وقوله كن بعلمها معله أمر بالتعليم لما فيه فن الثواب

الاشتراك في حكم ما مشهوراً كان ذلك الحكم أم لا ومنها أن ثمانية أبواب لا يطلب غسلها إلا مع التفاحش نوب صاحب السلس والجرح السائل وخوى القرحه والبواسير وثوب الموضع والمتبوش بالدواب في سفره والغاوى بأرض الحرب لا يجد من يسلك له الفرس يصيبه بوله ودم البرغوث ومنها أن ثمانية تحمل على الطهارة الذباب يقع على الثوب ثم على الثوب أو البدن أو البقعة وذيل المرأة المطال للستر وقطرة سقوف الحمام وميزاب السطوح وآلة رفع الماء كالندلو والحبل وطين المطر وما يجسه الكافر وأبواب الدور وهل المراد أن باب الدار يحمل على الطهارة كداخلها وهذا إن كانت لمسا وصل أو المراد أن طين أبواب الدور الثابته عن غسلها مثلاً يحمل على الطهارة كطين المطر يظهر هذا من عطف بعضهم في تعداد هذه النظائر أبواب الدور على طين المطر لم أقف في ذلك على قاطع بالمراد ومنها أن ثمانية يجب مع الذكر وتسقط مع النسيان طواف القدوم وذوال النجاسة عن ثوب أو بدن أو مكان والنضج لما شك فيه وترتيب الصلوات والفور في الوضوء والغسل والكفارة في رمضان وقضاء التطوع من صلاة وصيام واعتكاف التوضيح إذا قطعت عمداً من غير عذر لم القضاء إن كان لعذر لم يزيم اه والتسمية في الذبح كذا ذكره الثانية الأخيرة في التوضيح وأسقط ابن ناجي منها طواف القدوم والنضج وجعل مكانهما ترتيب المحاضرتين وتقديم الفوائت البسيرة على المحاضرة وجعل مكان ترتيب الصلوات الترتيب وكأنه يعني الترتيب في الوضوء والصواب والله أعلم مافي التوضيح لأنه أكثر فائدة لزيادة طواف القدوم والنضج وشمل ترتيب الصلوات ترتيب المحاضرتين وترتيب الفوائت في نفسها وترتيب يسير الفوائت مع المحاضرة أي تقديمها عليها إلا أن الظاهر أن لا خصوصية للصلاة والصيام والاعتكاف بهذا الحكم بل جميع ما يلزم بالشروع من الثلاثة المذكورة والحج والعمرة والطواف والإتيام كذلك على بحث لهذا الأخير في كونه يزيم بالشروع ولكن من خرج من الإتيام عمداً لم يجب عليه قضاء صلاته في جماعة ثم إن عد قضاء التطوعات اللازمة بالشروع مع هذه النظائر إما باعتبار مجرد الاشتراك في الوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان وإن اختلف المذكور والمنسى فيها فإن التمتع مثلاً يجب على من ذكره ويسقط عن من سبه وقضاء النافذة مثلاً يجب على من ذكر قطعاً أي قطعاً عمداً ويسقط عن من نسي قطعاً أي قطعاً نسياناً فالذكر والمنسى في النضح فعله والمذكور والمنسى في قضاء النافذة هو قطعاً وليس المراد أن من قطع هذه التطوعات يجب عليه إتقانها إن ذكره ويسقط عنه أن نسبه فإن من قطعاً ناسياً لا يجب عليه قضاؤها ولو ذكره ومن قطعاً ممتداً وجب عليه متابعتها لا بقيد الذكر والله أعلم والأولى والله أعلم إسقاط قضاء التطوع من صلاة وصيام واعتكاف من هذه النظائر كما فعل الإمام سيدي علي الوقافي في المنهج والمتنخب في قواعد المذهب من إسقاطها في ما يجب بالذكر ويسقط مع النسيان وعده لها مع ما يلزم بالشروع فيتمتع به من قطعاً عمداً لانيان حيث قال

لا يسقط الواجب بالنسيان وفي ضعيف مدرك قولان بحيث ثم بغور رب
كفر وقيل وبغير انصب في طواف حج وصيام طواف قادم عكوف وإتيام
وعمرة إذ لزم من شرعا وفي إتيام نظر قد سمعنا

وقد نظم النظائر الاتنين والثلاثين المقدمة آنفاً الشيخ الإمام العالم أبو محمد عبد الواحد بن الإمام الشهير أبي العباس
ابن يحيى الوثرسي رحمه الله تعالى معتدلاً في الثمانية الأخيرة على ملس التوضيح فقال

وَالْخُلْفُ فِي الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ وَذُلُوعِهِ مِنْهُ جَاءَنَا الْأَمْرُ

مس الذكر من باب الملامسة واختلقت الآثار فيه عده عليه الصلاة والسلام فروى جماعة الوضوء من مسه منهم أبو هريرة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر وأبو أيوب الأنصاري وبسيرة بالفاظ مختلفة ومعان متفقة في بعضها من مس ذكره فليتوضأ ومن مس فرجه فليتوضأ ومن مس ذكره ليس بينه وبينه حجاب فقد وجب عليه الوضوء ومن أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ إلى غير ذلك وروى طلق بن علي قال قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاء رجل كأنه بدوى

ثمانية يجزى عن الفصل مـ حـ ا
كذا قدم والخف أيضا مع الخل
تبابخوى الأسلاو والجرح إن يسل
ومن في بلاد الحرب يسك للغيل
ذباب وإن فوق النجاسة قد بدا
وآلة رفع الماء كالدار والحبل
وأخرى مع الذكر احبتان وجوبا
وضعا وترتبا وفورا له ائل

وهي من الأسياف ما كلن ذا فصل
وإن من الآتوب في العد مثلا
وقرح وباسور ومرضعة الطفل
وثوبخوى البرغوث والطرف به
وما جره النسوان للستر من ذيل
وطاين الثنا أيضا ومنسوج كافر
فدونكها في النظم مضومة الفصل
وكفارة في صوم شهر صيادنا

وجسم وثوب مخرج وحاجم
أمرنا بهذا عند التفاحش بالفصل
وذى سفر بالظن يرجو معيشة
ثمانية وهي التي بعد ذا أمل
وقطرة حمام وميزاب أسطح
وأبواب دور مثل ما مر من قبل
طواف قدوم مع زوال نجاسة
كذلك قضاء في التطوع والنفل

[illegible]

الديوان ورد الودائع والغصوب فالإجماع أنه لا يجب النية أى نية التقرب فإن نواها أئيب كأن ينوى براءة ذمته أو امثال أمر الله أو إدخال السرور على صاحب الدين وهذا كما قالوا إن الامام لا يجب عليه نية الإمامة لكن الأفضل ينويها ليحصل له فضله : الثالث ما اشتغل على الوجهين كالزكاة والطهارة لأن الزكاة معناها معقول وهو رفق الفقراء وبقية الأصناف ولكن كونها إنما يجب في قدر مخصوص لا يعقل معناه وكذلك الطهارة عقل معناها وهى النظافة لكن كونها في أعضاء مخصوصة على وجه مخصوص لا يعقل معناه واختلف في وجوب النية فيه اه باختصار بعضه وأما بيان معنى التعبد والمعتولية فقال في التوضيح أيضاً (وقاعدة) كثيراً ما يذكر العلماء التمسك ومعنى ذلك الحكم الذى لا ينظر له حكمه بالنسبة إلينا مع أننا نجزم أنه لا بد له من حكمة وذلك لأننا استقرينا عادة الله تعالى فوجدناه جالبا للصلح دارنا للفساد ولهذا قال ابن عباس رضى الله عنه إذا سمعت ندا الله فوإما أن يدعوك لخير أو يصرّك عن شر فاجاب الزكاة والتفقات لسد الخلات وأرش الجنابات لجبر للتلذذات وتحريم القتل والزنا والسكر والسرقة والقذف صونا للنفس والأنساب والعقول والأموال والأعراض عن المفسدات ويقرب لك ما أشرنا إليه مثال في الخارج إذا رأينا ملكاً عادته يكرم العلماء ويمن الجاهل ثم أكرم شخصاً غلب على ظننا أنه عالم والله تعالى إذا شرع حكماً علينا أنه شرعه لحكمه ثم إن ظهرت لنا فتقول هو معقول المعنى وإن لم تظهر فتقول هو نبيد اه (الفصل الثانى في عمل النية) والمشهور أنها عند غسل الوجه وقيل عند غسل اليدين أولاً وجمع بعضهم بين القولين فقال يبدأ بالنية أول الفعل ويصحها إلى أول المفروض قال الشيخ خليل والظاهر هو القول لثاني لأننا إذ قلنا إنه ينوى عند غسل الوجه يزم منه أن يبرى غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق من نية فإن قالوا ينوى له نية مفردة فيلزم منه أن يكون للوضوء نيتان ولا قائل بذلك اه وقال ابن رشد وقول الناعم في بدنه يحتمل أن يكون أراد البدء الحقيقي وذلك عند غسل اليدين أولاً فيكون على مقابل المشهور الذى استظهره الشيخ خليل ويحتمل أن يكون أراد في بدء ما هو الوضوء اتفاقاً وهو غسل الوجه ليوافق المشهور (فرع) نسيان النية في الوضوء مغتفر للشفقة قال الشيخ زروق في شرح القرطابية (فرع) إذا تقدمت النية عن عملها واستصحبت إلى أن شرع في الوضوء فلا إشكال وإن لم تستصحب فإن تقدمت بكثير لم تجز بلا خلاف وإن تقدمت يسير فقولان قال ابن عبد السلام الأشعر عدم التأخير ومقتضى الدليل خلافه وقال المازدى الأصح في النظر عدم الإجزاء ابن بزرة وهو المشهور وأما إن تأخرت عن عملها فلا تجزى له مرو المفعول عنها وإذا تقرر هذا فن هذا المعنى من خرج من بيته إلى الحمام ليغتسل فهل تجزئه تلك النية أم لا قال الشيخ أبو الحسن الصغير هذه المسألة على ثلاثة أوجه إذا خرج إلى الحمام لغسل فاعتسل ولم يتحتم أجزاءه الغسل اتفاقاً قلت وكذا إن تحتم بعد ما اغتسل والله أعلم قال وإن خرج للغسل فبداله يتحتم فيه ثم اغتسل لم تجزئه اتفاقاً إلا أن يجد النية وإذا خرج ليتحتم ثم يغتسل ففعل أجزاءه الغسل عند ابن القاسم ولم يجزئه عند سحنون إلا أن يجد النية عند الغسل وبعضهم

الأصل وفيه بيان الإجمال قوله في الأصل والخلاف فيها من الرجل ذكره اه وعلى ما في النظم لا تنقض بظهر الكف ولا بالندراع وهو كذلك وروى ذلك أصحاب الامام في المدونة ومن تابعهم وتخصيصه بإعان الكفو الأصابع مخرج لجنهما وهو كذلك حتى أحد القولين ومضى صاحب المختصر على أن جنبهما كجنتهما والخلاف مبنى على تقديم الحظر على الإباحة وعكسه ويدخل في الأصابع الأصابع الزائدة بشرط الاحساس وإن لم تساو غيرها فيه وإن شك في إحساسه جرى على الخلاف فيمن يبقن الطهارة وشك في الحدث

وَاخْتَلَفَ فِي التَّجَدُّدِ كَرَمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ
وَاخْتَلَفَ فِي الْمَرْأَةِ مَسَّتْ فَرَجَهَا
فَإِنْ تَكَفَّرَ قَدْ أَطْلَقَتْ يَدَايَا قُلَيْ
تَوَضَّأَتْ قُلَيْ وَلَا تُبَالِ

ذكر في هذين البيتين سببين محتاجين هما : الأول التذكير مع الشهوة كأن تذكر بمداومة النظر ولم ينتشر فلا وضوء عليه

في ذلك واظن انى رايته ملسوبا لسيدي ابي حمد عبد الواحد الوثرى رحمه الله

من استقبل الحمام الغسل فاغتسل ولم يتم غسله ما به خال فان يتحتم قيل لم يجوز غسله
إذا لم يجد نية حين يغتسل وإن يقصد التحميم والغسل بعده أجاز له ابن القاسم الغسل إن فعل
وما عند سحنون يجوز اغتساله وإذ لم يجد نية الطهر قد بطل
والأصل أن تستصح النية مع النوى الخ فان لم تستصح وانقطع وذهل عنها بعد وقتها فذلك مقتضى للشقة وكذلك
لا يؤثر رفض النية في الوضوء على المشهور ويأتى في الصلاة ان شاء الله الكلام على رفض الوضوء وأغريه وما يرتفع
ومالا يرتفع (فرع) قال ابن الحاجب ولو فرق النية على الأعضاء فقولان بناء على رفع الحدث عن كل عضو أو بالإجمال
التوضيح أى خص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده (الفصل الثالث في النوى بها) وهو هنا أحد ثلاثة أشياء.
كما أشار إليه الناظم بقوله وليتوقف حدث البت أولها رفع الحدث أى عن الأعضاء وهو المنع المرتب عليها الثاني
الرفض أى ينوى أداء الوضوء الذى هو فرض عليه فيخرج عنه الوضوء للتجديد ويدخل فيه الوضوء للتوالف لأنه
فرض إذ الفرض تسبب ما يأتى من الاسان على تركه ولا إشكال وما يتوقف عليه غيره كالوضوء للنافلة قاله الحطاب
وكذا الوضوء للترتبة قبل دخول الوقت فانه فرض بمعنى توقف الصلاة عليه قاله شيخ شيوخنا سيدي أبو عبد الله
محمد القصار الثالث استباحة ما كان الحدث مانعاً منه ما يتوقف على الوضوء كالصلاة ومس المصحف ونحوهما
فقوله أو مفترض معطوف على رفع على حذف مضاف أى أداء مفترض وتوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وكذا
قوله أو استباحة وبجمله عرض صفة في اللفظ المتنوع والمعنى عرض منه ولا بد في هذا الفصل من ذكر فروع
الأول قال ابن الحاجب وإن نوى حدثاً مخصوصاً ناسياً غيره أجزأه التوضيح أى إذا أحدث حدثاً فنوى حدثاً منها
ناسياً غيره أجزأه لتساويها في الحكم ويأتى ما إذا أخرج غيره وأما لو كان ذكر الغير ولم يخرج فظاهر النصوص
الاجزاء وسواء كان الحدث الأول أم لا وفرق بين المخالفين لنا في المذهب بين أن ينوى الحدث الأول فيجزيه وبين
أن ينوى غيره فلا يجزئ إذ المؤثر في نقض الطهارة إنما هو الأول ولو نوى حدثاً غير الذى صدر منه غاطاً فنقص
بعض المخالفين على الاجزاء وهو أيضاً صحيح دلى المذهب قاله ابن عبد السلام . الثاني إن خص حدثاً بغيره فسد
طهارته للتناقض كما إذا غوط وبال ونوى رفع أحد ما دون الآخر وكذا لو أخرج أحد الثلاثة التى تنوى كما إذا نوى
رفع الحدث وقال لا استباح أو نوى الاستباحة وقال لا أرفع الحدث أو نوى الرفض وقال لا أستبج أو لا أرفع
الحدث وقال لم تصح طهارته للتضاد . الثالث إذا أخرج بعض المستباح كان ينوى أن يعلى به الظهر ولا يعلى به العصر أو مس
المصحف دون الصلاة فثلاثة أقوال قيل يستباح ما نواه وما لم ينوه لقصد رفع الحدث قال الباجي وهو المشهور وقيل
لا يستبج شيئاً لأنه لما خرج بعض المستباح فمكأنه فسد رفض الوضوء وقيل يستبج ما نواه دون ما لم ينوه لحجب وإنما
لكل امرئ ما نوى . الرابع قل المازرى في صحة الوضوء لرفع الحدث والتبريد قولان ابن القاسم يجزئ للتعميم ورفع الحدث
الخامس من نوى ما لا يصح الابطارة كالصلاة ومس المصحف والطواف فيجوز أن يفعل بذلك الطهر ما نواه وغيره ومن نوى

لعدم السبب الموجود في الملامسة وقال ابن بكير تنقض طهارته فان أعظم ذلك لا شئ عليه لأن المعادة متباعدة فيه
وعلى عدم التقصض بانعاط ولو كاهلاً منى صاحب المختصر بخلاف الدس فان كان الغالب عليه المذى فعليه الوضوء
لغالب حاله للخصي فان اختلفت عادته لعلمه الوضوء . فلو أنقض في صلاته وعادته عدم المذى أو كان يذى بعد زوال
الإنعاط وأمن منه في صلاته أمماً فان وجد شيئاً بعد فراغها قضاه وإن كان من يذى قطع فان اختبر ذلك فلم يجد
شيئاً كان على طهارته فان كانت عادته لا يخرج إلا بعد زوال الإنعاط ولم يخش ذلك في الصلاة فمضى وإن أشكل عليه
جرى على ما يتقدم الثاني اختلف في مس امرأة فرجها على أربعة أقوال الأول الوجوب مطلقاً الثاني السقوط مطلقاً
الثالث الاستجاب . رعاة للخلاف الرابع الترقى إن أظفدت وجب وإلا فلا وهذا الرابع هو الذى اقتصر عليه الناظم
في البيت الثاني وعليه يؤول قول المدونة لا ينتقض وضوء المرأة إذا مست فرجها ورواه ابن أبي أويس والقول بعده

شيئا لا يشترط فيه الطهارة كالنوم وقراءة القرآن ظاهرا أو تعلم العلم فلا يجوز أن يفعل بذلك الوضوء غير المنوي على المشهور قيل يستبيح الجميع لأنه نوى أن يكون على أكل الحالات فثبتت مستلزما لرفع الحدث عنه . السادس إذا قصد الطهارة المطلقة لأن ذلك لا يرفع الحدث لأن الطهارة قسبان طهارة حدث وطهارة نجس فاذا قصد قصدا مطلقا وأمكن انصرافه للنجس لم يرتفع حدثه قاله المازري . السابع لا يلزم في الوضوء والغسل أن يتعين بنية الفعل المستباح ويحتاج لذلك في التيمم قيل وجوبا وقيل استحبابا وهو المشهور فالنظر الفرق . الثامن من يتقن الطهارة وشك في الحدث وقتنا لا يجب عليه الوضوء فتروا ومن توحشا مجددا فتبين حدثهما فالمشهور عدم الإجزاء لكونهما لم يقصد رفع الحدث وإنما قصد الفضيلة وقيل يجزئهما لأن نيتهما أن يكون على أكل الحالات وذلك يستلزم رفع الحدث . التاسع من اغتسل وقال إن كانت على جنبه فهذا الغسل لها ثم تبين أنه كان جنباً فروى عيسى عن ابن القاسم لا يجرئه وقال عيسى يجرئه العاشر من ترك لمة فانفصلت ثانيا بنية الفضيلة فقولان والمشهور عدم الاجزاء وهي إحدى النظائر التي اختلف هل يجري فيها ما ليس بواجب عن الواجب ومنها من جدد فتبين حدثه كما تقدم ومنها من اغتسل للجمعة ناسيا للجنباة ومنها من سلم من ركعتين ساهيا ثم قام إلى نافلة أى فهل يجرئه ركعتا النافلة عن ركعتي فرضه ومنها من لم يسلم ولكن ظن أنه قد سلم يريد ثم قام اثنا عشر كالتي قبلها ومنها ما إذا بطلت ركعة ثم قام إلى خامسة ساهيا ومنها من نسي سجدة ثم سجد سجدا سهوا وسجد للسبوت التوضيح والمشهور في هذه عدم الاجزاء ومنها من طاف للوداع ناسيا للنافلة ومنها من ساق هدى تطوع ثم تمنع ومنها من قام إلى ثالثة من غير أن يسلم أو يظن السلام يريد من قام من ثانية فرض ثالثة بنية التقل أيضا أما إن سلم أو ظن أنه سلم فهي المسألة الرابعة والخامسة من هذه النظائر وإلى هذه الثلاثة أشار صاحب المختصر بقوله كلام وظنه إلى قوله كان لم يظنه التوضيح والمشهور في مسألة الطواف والتبين بعدها الاجزاء ومنها ما وقع لعبد الملك فيمن نسي جرة العقبة ثم رماها ساهيا فانه يجرئه وقد نظم هذه النظائر الفقيه أبو العباس أحمد بن عبد الله الزواوي فقال

مسائل يجرى نفلها عن فريضة شذوذا فلا تتبع سوى قول شربة مجدد طهر ساهيا وهو محدث
ولمة عضو طهرت بفضيلة وآت بغسل ساهيا عن جنباة نوى جمعة واحكم لثارك سجدة
من الفرض يأتي السجود لسهوه وبطلانها يأتي بخامس ركعة ومن لم يسلم ظن فيها سلامة
وآت بنفل قبيل ختم فريضة ومن لم يسلم أو يظن سلامة ثالثة قد قام فافهم بصورة
ويجزى في المشور من طاف عندهم طواف وداع ذاهلا عن إفاضة وذو متعة قد ساق هدى تطوع
فيجزيه فد قالوا لو اوجب متمسه وقد قاله ابن الماجشون إذا رمى جمارا بسهوا لا يصيد بحره

الحادي عشر لا يصح وضوء الكافر ولا غسله لتعدد التنية في حقه بخلاف الذمية فتجبر على الغسل من الحيض لحق زوجها المسلم إذ لا يجوز وطء الحائض إلا بعد الغسل على المشهور والتوضيح فإن قيل ما فائدة جبرها على الغسل وهو لا يصح إلا بالنية وحى لا تصح منها قيل إنما تشترط التنية في صحة الغسل إذا كان للصلاة وأما الوطء في حق

التنقض مطلقا حملت عليه المدونة أيضا وقدمه صاحب المختصر وقال فيما لا ينتقض ومس امرأة فرجها وأولت أيضا

بعدم الإلطاف وسأل ابن بكير مالكا عن الإلطاف فقال تدخل يدنا شفرى الفرج والمراد المرأة البالغة فيخرج من الصغيرة فرجها وخروج بالفرج الدبر فلا تنقض لمس حلفت بخلافه للإمام الشافعي انفرد أحمد بنس بموافقة نياسيا على مس المرأة فرجها لعموم من أفضى يده إلى فرجه فنبوضا

وَالْخُلْفُ فِي الْقَبْلَةِ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ لَذَّةٍ وَقَصْدِهَا وَأَنْفَرَدَتْ

فد قدمنا الكلام نبريا والتفصيل بين أن يكون في الفم أو غيره إذا كانت مع الذمة وسكلم على الخلاف فيها هنا أيضا إذا خردت عن اللذة ومن قصد بها فروى أنسب عن مالك وبه قال أصحاب الأوضاء وهو ظاهر المدونة لأنها لا تنفك

من اللذة غالبا وقال بعض فأن الماجشون لا وضوء عليه

الزوج فلا لأن الزوج معتمدا بالفصل فيها وما كان كذلك فمن العبادات التي يعلمها المتعبد في غيره لم يفتقر إلى نية كغسل الميت وغسل الإناث من ولوغ الكلب ولا يجبر المسلم زوجته الكافرة على الغسل من الجنابة لأن وطء الجنب جائز الفريضة الراجعة غسل الوجه ابن الحاجب والوجه من منبت الشعر المتمدد إلى منتهى الذقن فيدخل موضع القمم ولا يدخل موضع الصلع ومن الأذن إلى الأذن وقيل من العذار إلى العذار وقيل بالأول في نقي الحد والثاني في ذى الشعر وانفرد عبيد الوهاب بأن ما بينهما سنة اه التوضيح والذقن مجتمع للحيين ويسبب قونا الشعر المعتاد يغسل الأغم ما علاجه من الشعر ولا يغسل الأصغر ما انفصل عنه الشعر من الرأس اه فأشار بقوله والوجه من منبت النخ إلى حد الوجه ما ولا وبقوله ومن الأذن إلى الأذن إلى حده عرضا وإلى حده عرضا أشار الناظم بقوله والفرض عم جميع الأذنين والله أعلم واعتمد الناظم هذا الحد دون غيره كما حكى ابن الحاجب بعده لكونه هو المشهور ابن الحاجب ويجب تحليل خفيف الشعر دون كشيده في اللحية وغيرها حتى الهدب وقيل وكشيده ويجب غسل ما طال من اللحية على الأظهر التوضيح الخفيف ما تظهر البشرة من تحته والكشيف ما لا تظهر قاله في التلقين والتحليل إبطال الماء إلى البثرة وإنما لم يجب تحليل كشيده في الوضوء على المشهور لأن المأمور به غسل الوجه والوجه ما يوجه مأخوذ من المراجعة وأما في الغسل فالمطلوب المبالغة لقوله تعالى فاعطروا وبقوله وَيُحِبُّ اللَّهُ يُحِبُّ تحت كل شعرة جنابة فاعطروا الشعر وأنقروا البشرة فيجب تحليله خفيفا كان أو كشيده وإلى وجوب تحليل خفيف الشعر أشار الناظم بقوله وجه إذا من تحته الجلد طهر وأفهم منه أنه لا يجب تحليل كشيده وهو ما لا يظهر الجلد من تحته وهو كذلك في الوضوء كما تقدم ابن عرفة ويجب غسل ما تحته مارنه وأسارير جبهته وظاهر شفتيه ابن يونس لبس عليه غسل ما عار من جرح يرى على استغوار كثير أو كان خلفاً خلق به (تنبيه) قال الشيخ زورق في شرحه الرسالة : للعامة في الوضوء أمور منها صب الماء من دون الجبهة وهو مبطل ونقص الدين قبل إكمال الماء إلى الوجه وهو كذلك ولعلم الوجه بالماء لها وهو جهل لا يضرب وقال قبل هذا ولا يكس وجهه في يديه كبا ولا يرشه رشا لأن ذلك كله جهل اه الفريضة الخامسة غسل الدين مع المرفقين على المشهور وعلى دخول المرفقين في الغسل نية الناظم بقوله والمرفقين عم وقيل لا يجب غسل نفس المرفقين والخلاف في ذلك مبني على دخول الماء في الغاية وعدم دخوله من قوله تعالى وأيديكم إلى المرافق وللإمالة في المسئلة كلام طويل أنظر الفاشاني أو غيره إن شئت فإن قطع من اليد دون المرفق غسل باقية فإن قطع من المرفق سقط ومن المدونة لا يغسل أظفار المرفقين موضع القطع إذ قد أتى عليهما القطع بخلاف أظفار الرجلين فيغسل موضع القطع وبقية السكعين لأن القطع تحتهما إلا إن عرف أنه بي من المرفق شيء فإنه يغسل وفي السليمانية لو نبت كف في عضد دون ذراع غسلت فقط ومن لا رجل له ولا يد ولا ذكر وفضلته تخرج من سرتة فهي كذبره وفرض اليد والرجل ماقط ونسبه من سرتها لأسفل خلق امرأة ومن فوق خلق ثنتين تغسل أيديها الأربع وتمسح برأسها ويصع وطؤها بتكاح وبعقبه عياض بأنها أختان قال ابن عرفة برد بمنحه لاتحاد محل الوطء وذكر القاضي

وَأَنفَلْتُ فِي النَّسْرِ بِتَغْيِيرِ لَدَّةٍ وَالرَّفْضُ لَوُضُوءٌ ثُمَّ الرَّدَّةُ
وَجَاءَ فِي الرَّفْضِ عَلَى مَا ذَكَرُوا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ هُوَ الْأَشْهُرُ

اشتمل القطر الأول على مستلئين الأول إذا لمس ولم يقصد بلبسه اللانة ووجدها الثانية إذا فصدتها ولم يجهدها ولم يدخل في كلامه إذا لم يقصد ولم يجد لانه لا خلاف في عدم النقص به ولا إذا قصد وجوده للاتفاق على النقص واشتمل النصف الثاني والبيت الثاني على مستلئين الأول رفض التية في الوضوء بعد الإتيان بها في محلها هل يؤثر في إبطاله أو لا يؤثر فيه روايتان ذكرهما في الذخيرة ومضى في المختصر على عدم التأثر كما قال الناظم أنه الأشهر ومثله رفض الحج والرفض مؤثر في الصلاة والصوم (تنبيه) ظاهر كلامهم أن الرفض يؤثر فيهما أثناء العمل وبعده ولو مع الطول ونص صاحب

أبو الفضل عياض في مداركها عرف بالشافعي قال بينا أنا أدور في طلب الحديث باليمن قيل لي هنا امرأة من وسطها إلى أسفل بدن وإلى فوق بدنان مفترقان بأربع أيد ورأسين فأحببت رؤيتها ولم أستحل ذلك فخطبتها ودخلت بها فوجدتها كما وصف فلمهدي بالبدنين يتلاطمان ويتقاتلان ويصطحلان ويأكلان ويشربان ثم نزلت عنها وغبت ورجعت بعد مدة فسألت عنها فقيل مات الجسد الواحد وربط أسفله بحبل وثيق وترك حتى ذبل ثم قطع ودفن فرايت الشخص الآخر بعد تلك يذهب في الطريق ويحيى. قال عياض في مثل هذا نظر وهما أختان (فروع) الأول قال في الطراز إن وجد الأقطع من يوضئه ولو بأجرة لومه كشراء الماء وإن لم يجد فوجوب مسه الماء. اظهر من سقوطه لمس الأرض بوجه (الثاني) ما طال من الأظفار فيه خلاف جار على الخلاف فيما طال من اللحية (الثالث) في وجوب تخليل أصابع اليدين ابن رشد هو المشهور وفي استحبابه قولان فإن قلت علام يحمل الأمر في قول الناظم خذل أصابع اليدين هل على الوجوب أو التدب قلت يحمل على الوجوب لوجوه أحدها أن الأصل في صيغة الأمر إذا أطلقت الوجوب الثاني موافقة المشهور من وجوب التحليل الثالث تخصيص أصابع اليدين بالتخليل ولو أراد الاستحباب ما خصه بإذ تخليل أصابع الرجلين مستحب في الوضوء قلت وقد كنت قيدت عن شيخنا الإمام العالم المحقق أبي الحسن علي بن عمير البطوني رحمة الله عن شيخه الفقيه الأجل قاضي الجماعة بفاس سيدي عبد الواحد الحيدري عن شيخه الإمام العالم سيدي محمد البستني أن هذا الخلاف إنما هو فيما عدا ما بين السبابة والإبهام لشبهه بالباطن أما ما بينهما فلا خلاف في وجوب تخليله لأنه من جملة ظاهر اليد الواجب غسله اتفاقاً قلت شيخنا هذا كان إماماً عالماً محققاً متقناً زاهداً ورعاً موماً بالخلة للذكر والمأثمة والتقيد تاركاً للأسباب ملازماً لبيته بمنزلة عن الناس نسخ بخطه كتباً عديدة أدرك جماعة من بقية العباد. وقرأ عليهم كإمام العالم الشيخ المسن ملحق الأحفاد بأجداد سيدي يعقوب البدرى والإمام العالم الولي الصالح المحدث المتصوف سيدي أبي النعمان رضوان الله عليه والإمام الأستاذ النحوي سيدي أبي العباس أحمد القدوس والإمام النحوي المحقق سيدي أبي عبد الله محمد الزياتي والإمام العالم النحوي صاحب التأليف المفيد سيدي أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشيرازي القاضى وإمام العصر في علم الكلام وغيره سيدي أبي العباس أحمد المنجور قيد عنه فوائد على العقيدة الكبرى للإمام السنوسي وإمام عصرهما في الفقه مفتي فاس وقاضيا سيدي أبي زكريا يحيى السراج وسيدي أبي محمد عبد الواحد الحيدري والإمام العالم الولي الصالح المشهور سيدي يوسف بن محمد الفاسي نعمنا الله بهما الإمام العالم الصالح سيدي الحسن الدراوي والإمام العالم المحقق قاضي الجماعة سيدي أبي الحسن علي بن عمران والإمام المحقق النجاشي مفتي فاس وخطيبها سيدي أبي عبد الله محمد القصار وغيرهم وكان رحمه الله حسن النية ذا خلق حسن وحز وحياء ينتفع بالقرأة عليه في الأيام السيرة ما لا يتفجع بالعراء على غيره في أضعاف ذلك مع سهولة تعبيره وعدم تكلفه توفي رحمه الله ليلة الجمعة الثامن والعشرين من ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وألف. وإلى سنة وفاته أشرت بلفظ كتيب مع التنبيه على بعض أحواله مع فرائدنا في جملة آيات في هذا المعنى

التبكت على تأخير الرضى فيها أثناء العمل وبعد فراغه ولو مع القول فقال القرافي هو ظاهر كلام البدرى ثم قال ورفضنا عن المشكلات لاسيما بعد تمام العبادة لأن رفع الواقع محل وقوع في بعض النسخ بعد البيت الثاني ما نصه وإذا حلاف الصوم والصلاة تقللا كذا جاء عن الرواة

وهو قد تشرحه عما تقدم. الثانية الردة والعياذ بالله تعالى وانتقض بها اقتصر عليه صاحب المختصر خلافاً للإمام الشافعي والمأزري من أصحابنا وسبب الخلاف الآيات قوله تعالى: لئن أشركت ليحبطن عملك. والثانية ومن يرتد منكم عن دينه قيمت وهو كافر الآية هل تحمل الأولى على الثانية فلا يحصل الإحاض بمجرد الردة بل حتى تنصل بالموت ويكون من إباح محل المطلق على التقييد فيكون الظاهر للإمام الشافعي والمأزري وجوباً على ذلك. ثالثاً أن الآية ثنائية رتب فيها أمرين وهما إباحة العمل والخوف من النار على وصفين وهما الردة والوفاء على الكفر فيكون الأول للأول

أبو الحسن البطوي مازال متقناً له ولم وإلقاء كشيظ بمزل

وفي لفظ كشيظ زيادة على الزمن المذكور الإشارة إلى تجرده من الأسباب وذلك يستلزم غالباً انزاله عن الناس كما هو مصرح به آخر البيت كشيظ خبر ثان عن أبي الحسن وفيه تقديم الخبر جملة عليه مفرداً الرابع من نوصاً وفي يده حاتم قبل مجله أي يحركه وهو لابن شعبان أولاً وهو الذي رواه ابن القاسم عن مالك وهو المشهور ثالثاً بجله إن كان ضيقاً لا إن كان واسعاً لابن حبيب ورأبها ينزع ولا تنكي إيجاباً حكاه ابن بشير عن ابن عبد الحكم وأما غير الخاتم مما يحول بين الماء والعصوداً كان أو وجهاً أو غيرهما فلا بد من نزعه فإن لم ينزع فوضعه لمعة فيندرج فيه ما يجعله الرماة وغيرهم في أصابهم من عظام ونحوها وما يزين النساء وجوههن وأصابعهن من النقطة التي لها تجسد وما يصفرن به شعورهن من الخيوط وما يكون في شعر الرأس من حناء أو حليث أو غيرهما ما له تجسد وما يلصق بالظفر أو الذراع أو غيرهما من عجين أو زفت أو شعوم أو نحوها فإن كان العجين ونحوه يسيراً فقولان استظهر ابن رشد تخفيف ذلك لكن عمل القولين يرد الفروع والزول وأما ابتداء فلا بد من إزالته والشاهد لما لنا حديثه يتشور نجاسته تجري على الخلاف في النجاسة إذا انقلب أعضاها فإن نقض الحناء من الرأس ولم تفصل لحكي بعض الشيوخ في جواز المسح خلافاً ثم مال إلى الجواز قائل إن إضافة الماء بعد وصوله إلى العضو لا تنقضه قال وما زال يدهنون ويتندلون بأقدامهم ومعلوم أن الماء يضاف بملاقاته للعضو بما عليه قال الشيخ زروق وكان شيخنا أبو عبد السلام القوري رحمه الله يقول إن لائق النساء بالمسح على الحناء لأننا إن منعناهن منه تركن الصلاة رأساً وإذا دار الأمر بين ترك الصلاة وبين فعلها على خلاف فارتكاب الخلاف أولى الفريضة السادسة مسح الرأس ابن الحاجب الرابعة مسح جميع الرأس للرجل والمرأة وما استرخى من شعرهما ولا تنقض عقصها ولا تمسح على حناء ولا غيره ومندوخ من مبدأ الوجه وآخره ما تجوز به الجمجمة وقيل آخره مندب القدماء المعتاد فإن مسح بعضها لم يجزه على المتخصص ابن مسية بجري الثمان وقال أبو الفرج الثلث وقال ابن أبي عمير وروى عن أشهب أيضاً الأطلاق فقال إن لم يعم رأسه أجزأ ولم يقدر مالا يضره وتركه التوضيح الأخير وابن عبد السلام لا خلاف أنه مأمور بالجميع ابتداء وإنما الخلاف إذا اقتصر على بعضه ابن عبيد السلام وكان بعض أشباخي يحكي عن بعض شيوخ الأندلسيين أن الخلاف ابتداء في المذهب ولم أره ده وعقص الشعر منه فله وإنما لم يجب عليها حل عقاصها للشفقة التي تلحقها في ذلك التوضيح للعقصة التي يجوز المسح عليها ما يكون بحيث يسير وأما لو كثر لم يجز المسح لأن الحيط حينئذ حائل الباجي وكذا لو كثرت شعرها بصوف أو شعر لم يجز أن تمسح لأنه مانع من الاستيعاب ابن يونس وكذلك الرجل إذا قل شعر رأسه يجوز له أن يمسح عليه كل امرأة وحكي بالبلي في شرح الرسالة أن الرجل لا يجوز له أن يقتل شعر رأسه ابن أبي زيد وتدخل يديها من تحت عقاص شعرها في رجوع يديها في المسح ثم قال (نبية) ذكر في النوادر أن شعر الصديخين من الرأس يدخل في المسح قال الباجي يريد ما فوق العظم (فرع) من غسل رأسه في الوضوء بدلا من مسحه قبل تجزئه وهو المشهور لأن الغسل مسح وزياة

والثاني للثاني للدم الممارض وليس من باب المطلق والمقيد .

وَالشُّكُّ فِي الْأَحَادِيثِ إِذَا قُتِمَ
وَأُخْلِفَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فَيُتَدْرَى وَضُوءُهُ إِيْجَابًا
وَقِيلَ بَلْ يَتَدْرَى اسْتِحْبَابًا

قال في التهديد من أيقن بالوضوء ثم شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه إلا أن يسكنه ذلك كثيراً فلا يلزمه إعادة شيء من وضوءه ولا صلاته لحمل القاضي أبو الفرج وابن القصار والأهرى قليد على الوجوب وهو المشهور احتياطاً للعبادة وهو ظاهرها وحملها أبو يعقوب الرازي وغيره على التنبه استصحاباً للطهارة وإلقاء للنك وهو الخلف الذي أشار إليه الناظم (تفرع) لو تيقن الطهارة وتيقن الحدث وشك في السابق منهما انتقضت طهارته قال ابن

أولا يجزئه لأن حقيقة الغسل مغايرة لحقيقة المسح فلا يجزئ. أحدهما عن الآخر ثالث الأقوال يجرى على كراهة فوجه مراعاة الخلاف قاله في التوضيح (الفريضة السابعة) غسل الرجلين مع الكعبين على المشهور ونبه على دخول الكعبين بقوله والمرفقين عم والكعبين وقيل الغسل دون الكعبين فلا يدخلان في الغسل التوضيح الخلاف في دخول الكعبين لخلاف في المرفقين والمشهور عندنا وعند أهل اللغة أن الكعبين هما التانين في طرف الساقين وقيل عندهم عقد الشراك وأنكره الأصمعي اه وعجاجة القاضي عياض الكعبان هما العظمان التانين في جانبي طرف الساق هذا هو المشهور والأصح لغة ومعنى قيل يشهد لهذا حديث أقيموا صفوفكم فقال الراوى فلقد رأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه (فرج) في وجوب تحليل أصابع الرجلين في الوضوء وندبه قولان والمشهور الاستحباب وروى عن مالك إنكار تحليلها التوضيح وإنما أتى في أصابع الرجلين قول بالإنكار ولم يأت في اليدين لالتصاق أصابع الرجلين فأشبه ما بينهما الباطن اه فال بعضهم هذا قصور فإن في تحليل أصابع اليدين قولاً بالإنكار أيضاً نقله ابن عرفة وغيره قال لكن الفرق المذكور يصح أن يفرق به المشهور حيث كان في اليدين الوجوب وفي الرجلين الاستحباب وهذا في الوضوء وأما في الغسل فتخليها واجب ونقل القرافي يبدأ بتحليل خضصر البنى ثم ما يليه ويأباهم اليسرى ثم ما يليه للابتداء باليمنى (فرج) قال الشيخ خليل ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه وفي لحيته قولان قال في المدونة ثم كان على وضوء فقل أظفاره أو حلق رأسه لم يعد مسحه ابن يونس إذ ليس الشعر مثل الخفين لأن الشعر من أصل الحلقة

سُنْفُهُ السُّمْعُ ابْتَدَأَ غَسَلَ الْيَدَيْنِ وَرَدَّ مَسَحَ الرَّأْسَ مَسَحَ الْأُذُنَ
مَضْمُومَةً اسْتَيْسَقَ اسْتَيْسَرَ تَرْتِيبُ قَرْنِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ

لما فرغ من الفرائض شرع في السنن فأخبر أن سنن الوضوء سبع (الأولى) الابتداء بغسل اليدين ثلاثا جل دخولهما في الإناء وهو المشهور وقيل إنه مستحب وفي كونه متعدياً لم يطالع على حكمة وهو قول ابن القاسم أو معقول المعنى وهو النظافة وهو لأشبه قولان التوضيح وعلى التعبد بغسلهما من أحدث في أثناء وضوئه ومن كان نظيف الجسد ويحتاج إلى نيه بغسلهما مفرقتين وعلى النظافة خلافه في الجميع اه والأصل في غسل اليدين قوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثا فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده فعين الثلاث يدل لتعبد والتحليل لكونه لا يدري أين باتت يده للنظافة وليس الأمر في الحديث للوجوب بدليل أن النبي ﷺ قال للذي سأله عن الوضوء توضأ كما أمرك الله فأحاله على آية إذا قمتم إلى الصلاة إلى آخرها وليس فيها غسل اليدين ولا المضمضة ولا الاستنشاق في المقام مقام تعليم ولو كان غير المذكور في الآية فرضاً لبيته عليه السلام إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فقول الناظم ابتداء غسل اليدين ابتداء مصداقاً وحذف هـ من تهالون خبر سننه وغسل بالخفوض باضناً ابتداء إليهكذا ضبطه الناظم بخطفه ويحتمل أن يكون غسل هو الخبر وابتداء مقصور متون منصوب على إسقاط الخافض أي سننه

عبد السلام وهو ظاهر المدونة وغيرها من غير نظر لحاظه البتة معنى عليه صاحب المختصر وقيل يبنى على أول خاطريه

وَخَارُجٌ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ فَخُذْ مَقَامِي

هذا اسع يا اخي في التقص به وعدمه ومثله بقوله

كَمَاسِ الرِّبْحِ نَعَمْ وَالْبَوْلِ فَلَا وَضُوءَ مِنْهُ إِذَا الْغُبُلُ

سَمِعْتَ دَبَّ فَإِلْفُضْ الْخُذْقَةَ إِنَّ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ مَشَقَّةٌ

مادكر من استحباب الوضوء اه راجب العائين وقوله التبل يحتمل أنه بالتون المضمومة والباء الموحدة أو بالثناة

غسل اليدين في ابتدائه وهذا الإحرام أولى لما يؤممه لفظه على الإحرام الأول أن السنة ابتداء غسل اليدين دون كماله كما أن السنة قراءة شيء مع الفاتحة لا كمال السورة وليس ذلك هو المراد بل المراد أن غسل اليدين في ابتداء الوضوء سنة ومعنى في ابتدائه أى قبل دخولها في الإثناء حتى لو أحدث في أثناء وضوئه فقال ابن القاسم لا يدخلها في الإثناء حتى يمرغ عليها الماء أبو عمر من أدخل يده في الإثناء قبل غسلها لم تضر ذلك وضوئه فان كان في يده نجاسة رجع كل واحد من الفقهاء إلى أصله فان توضأ من مطهرة ونحوها عما لا يمكنه أن يصب منه على يده جاز أن يدخل يده قبل غسلها (السنة الثانية) رد مسح الرأس ابن عرفة من سنن الوضوء رد اليدين من متنتي المسح لمبدئه (السنة الثالثة) مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما فيمسح ظاهرهما بإصبعيه وباطنهما بأصبعيه السبائتين يمسحهما في صباهه ابن حبيب ولا يتبع عضوهما أى كما في الحنفين اللخمي مسح الصباخين سنة اتفاقاً ابن يونس مسح داخل الأذنين سنة ومسح ظاهرهما قبل فرض والظاهر من قول مالك أنه سنة ابن الحاجب وظاهرهما بما على الرأس وقيل ما يواجه (السنة الرابعة) المضمضة وهي ادخال الماء الفم وخضضته من شدة إلى شدة وجه (السنة الخامسة والسادسة) الاستنشاق والاستنثار وهو أن يحبب الماء بأفقه وبشتره بنفسه وأصبعيه ويبالغ غير الصائم وأنكر مالك ترك وضع يده على أفقه عند ابن رشد لأن وضع يده يمنع ما يخرج من أفقه مع الماء الذي استشفقه من أن يسيل على فيه أو لحية عياض الاستنشاق والاستنثار عندنا ستان وعدهما بعض شيوخنا سنة واحدة ابن عرفة وهو ظاهر الرسالة والمذونة وبدل للشهور قوله عليه الصلاة والسلام إذا توضأ أحدكم فليجعل في أفقه ماء ثم ليستثر فقد أمر عليه الصلاة والسلام بعمل الماء في الأنف وهو الاستنشاق ثم أمر أيضاً بشتره وهو الاستنثار وقول الناهم مضمضة استنشاق استنثار مرفوعة بالعلم على خبر سنه وهو ابتداء أو غسل على الإصرايين بحذف العاطف من الثلاثة والتثنية من الأول الوزن (السنة السابعة) ترتيب الفرائض فيما بينها فيقدم الوجه على اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين على القول المختار وعبر عنه ابن الحاجب بالأسهر وقيل بوجوب الترتيب في الفرائض رواء على عن مالك ثالث الأقوال يجب مع الذكر ويسقط مع النسيان لما تقدم في التفائز وعلى المشهور من السنة لو نكس متعمداً قولان قال ابن شاس أحدهما أن يعيد قريبا كان أو بعيداً الثاني أنه كالناسي فلا يعيد وهما على الخلاف في تارك السن متعمداً هل يجب عليه إعادة الصلاة أم لا اه وقوله كالناسي فلا يعيد هو أحد الأقوال فيمن نكس متعمداً وتباعد وجف وضوؤه انظر التوضيح وقال ابن يونس من غير واحد إن نكس عامداً أعاد الوضوء والصلاة أبداً لأنه عابت اه وأما لو نكس ناسياً فقال ابن الحاجب أعاد بمحضرة الماء فان بعد فقال ابن القاسم يعيد المتكسر خاصة وفيل يعيده وما بعده التوضيح قوله أعاد بمحضرة الماء يحتمل إعادة الوضوء كله وهو ظاهر قول ابن شاس إن كان بمحضرة الماء فانه ينتهي بإساره الأمر عليه ويحتمل إعادة المتكسر

التحتية وأما مذهب المغاربة وهو الذي متى عليه صاحب المختصر أن السلس على أربعة أقسام الأول أن يلزم دائماً فلا يجب منه الوضوء ولا يستحب الثاني أن يلزم كثيراً فيستحب ما لم يشق كبرد ونحوه الثالث التساوى وفيه قولان والمشهور عدم الوجوب واستظهر القول بالوجوب الرابع أن يفارق أكثر فيجب وهذا احتيل وما بعده إلى آخر الفصل من زيادة الناظم على أصله ويقع في بعض النسخ بعد البيت الثاني أن يتوضأ لكل فرض من الصلاة بالوضوء المحض وهو معنى القسم الثاني وضيم المتن في توضأ راجع لأصحاب سلس الزيج والبول ولما كان هذا الحكم على المذهبين لا يخص حدثاً دون آخر قال الناظم

والمُسْتَحَافَةُ حَتَّى ذَا الْمُهَيِّعِ إِذْ لَا لَهَا عَنْهُ إِذَا مِنْ مَدْفِعِ

أى فأتى فيها الكلام السابق من الأدبية الأقسام المتقدمة في غيرها فلا تفلل بذكرها

وَالدُّوْدُ الْحَمْدُ وَالِدُودُ لَا شَيْءَ فِيهِ إِذْ هُوَ أَلَمْ يَهْدُ

وباعده وهو الذي نص عليه ابن رشد وابن بشير اه وعليه فلو بدأ بيديه ثم بوجهه ثم برأسه ثم برجليه فان كان بحضرة الماء فيغسل يديه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه وإن بعد فقال ابن القاسم يؤخر ما قدم من غسل ذراعيه ولا يعيد ما بعده وقال ابن حبيب يغسل يديه وما بعدهما كالو كان بحضرة الماء ولو بدأ بوجهه ثم برأسه ثم بذراعيه ثم برجليه فان كان بحضرة الماء فليمسح رأسه ثم يغسل رجليه وإن بعد فقال ابن القاسم يعيد رأسه فقط وقال ابن حبيب رأسه ورجليه ولو بدأ بوجهه ثم برأسه ثم برجليه ثم بذراعيه فان كان بحضرة الماء مسح رأسه لأنه لم يقع بعد يديه وبعد غسل رجليه لهذه العلة وإن بعد فكذلك أيضاً ويتفق هنا ابن القاسم وغيره والضابط في ذلك أنه ينبغي على العضو الذي يصح الترتيب دون إعادته وأما على القول بوجوب الترتيب فيبتدىء الوضوء وإذا انعكس قال في الجواهر وكذلك روى عن مالك أراجع التوضيح وأحد عشر الفضائل أئتت تسمية وبقية قد طهرت تقليل ماء وتيمان الأنا والشفع وانتثبت في مقبولنا بدنه النماز سواك وتدريب ترتيب مسنون أو وقع ما يجب وبده مسح الرأس من مقدمه تخليله أطرافاً بقدومه

أخبر أن فضائل الوضوء أى مستحباته أحد عشر ولما صار لفظ عشر مع ما قبله بسبب التركيب كالكلمة الواحدة جاز تسكين أوله تخفيفاً كما فعل الناطم - الفضيلة الأولى التسمية على المشهور وروى فيها الإباحة والإنكار ومعنى الإباحة هنا على هذه الرواية إقرار هذا الذكر بأول هذه العبادة الحاصلة مباح لاحصول الذكر من حيث هو ذكر فانه راجع للفعل وصيغة رواية الإنكار أهو يذبح ما علبت أحد يفعل ذلك وانظر الفرق التاسع عشر من فروع القرافي بين قاعدة ما يبسل فيه وقاعدة ما لا تشرع فيه البسلة وقد عد الشيخ خليل مواضع تشرع فيها البسلة فقال بعد أن ذكر استباحها في الوضوء وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضوء المنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتضيئ ميت ولحده - الثانية أن ينوضاً في موضع طاهر ثلاثاً يتطير شيء على ثوبه أو بدنه إن كان الموضع متنجساً وقد عد ابن رشد وابن يونس من الفضائل أن لا يتوضأ في الخلاء - الثالثة تقليب الماء من غير تحديد فليس الناس فيها يكفيم من الماء سواء بل مختلفون بحسب القشابة والكثافة والرطوبة والرق والخرق الباجي ومن اغتسل أقل من صاع أو توضأ بأقل من مداً جزأه على المشهور وقال الشيخ أبو إسحق لا يجزئ في الغسل أقل من صاع ولا في الوضوء أقل من مد اه ابن العربي ومراده التقدير بهما الكيل لافي الوزن ورأى أن ما رواه البخاري ومسه من وضوئه صلى الله عليه وسلم بعد وتطيره بصاع محمول على الأقل ابن الحاجب ولا تحديد فيما يتوضأ به ويقبل على الأصح وقيل الأقل مد وصاع والواجب الإيساغ وأنكر مالك التحديد بأن يسيل أو يقطر وقال كان بعض من مضى يتوضأ بثلاث المديعى مد همام التوضيح والإنكار

أى المنصور في كل واحد من الثلاث عدم التقصير ومو - خرج الأولان بيلة أولاً ومقابل المشهور التقصير في الأولين إن خرجا مبتلين وإلا فلا والبأسور بالياء الموحدة أعجمي وجع بالمتعدة وتورمها من داخل وخروج التأليل منها وبأنون عربي انتح عروقها وجريان اندم منها ومانتها وقيل بالتحية للبقعة وبالفوقية للآلث الأسفل للاسفل والأعلى للأعلى تسكين - لو رد البأسور يده عن عما يصبس منه إذا أكثر الرد ولو كثيراً ما أصابها بغير تكرار الرد لو جب غسسه ولو صاب بالأسور ثوب صاحبه ثم يده غسله

ويش في ده رموي غسل الذؤر كقراءة نكاته من أجل ضر

لس في انه يخرج من الدبر عبر غسلة ولا ينقض الوضوء ولا خصوصية للخارج من الدبر بل والقبل كذلك في غير الخارج وكذا الخارج من الأنف كصدادة أو غبه ما خلافاً لأن حنيفة وكذا الخارج من الفرجة والدمل

إنما هو لنفس التحديد لأنه لغير دليل وإلا فهو مع عدم السيلان مسح بغير شك قاله فضل ابن مسلبة وقال ابن عمرز
 ظاهر قوله أنه ليس من حد الوضوء أن يسيل أو يفطر قال التنيبات هو خلاف الأولى والمشهور أن مدهشام مد
 وثلاثان يده صلى الله عليه وسلم الرابعة أن يجعل الإناء عن يمينه لأنه أمكن له في تناوله كما في الرسالة عياض اختار أهل
 العلم ما ضاق عن إدخال اليد فيه وضع على اليسار . الخامسة الغسلة الثانية والثالثة بمعنى أن تكرر الغسل ثلاثاً مستحب
 وهو المشهور وظاهر كلامه أن مجموع الغسلة الثانية والثالثة فضيلة واحدة وهو الذي شرب في التوضيح وقال ابن ناجي
 كل واحدة فضيلة مستقلة وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة حكى هذه الأقوال الثلاثة عياض عن شيوخه
 وقيل بالعكس عاقلة على المستحب وهي الثانية في هذا القول إذ لا يتوصل للسنة إلا بعد فعل المستحب حكاه أبو عبد الله
 محمد السبكي وغيره وهل الرجلان كغيرهما أو لا فضيلة في تكرار غسلهما لأن المقصود منه الإبقاء لأنهما عمل الأقدار
 غالباً قولان . السادسة البداء بالميا من قبل المياسر على المشهور وفي المدونة عن علي وابن مسعود ما نبأنا بدأنا بأيماننا
 أو بأيسارنا السابعة السواك قال ابن الحاجب في تعداد الفضائل والسواك ولو بأصبعه إن لم يجد والأخضر لغير
 الصائم أحسن التوضيح السواك فضيلة لما ورد فيه من الأحاديث الصحاح قال سند يستاك قبل الوضوء ويتمضمض
 بعده ليخرج الماء ماحصل بالسواك وفي التلميح هو غير بأن يجعله عند الوضوء أو الصلاة واستحسن إذا بدأ ما بين
 الوضوء والصلاة أن يبيده عن صلاته وإن حضرت أخرى وهو على طهارته تلك أن يستاك للثانية ويستاك بالسبابة والأيام
 قيل من التني وقيل من اليسرى وبغني أن يكون ذلك برفق لا بعنف . الثامنة ترتيب السنن فيما بينها بحيث يقدم غسل اليدين على
 المضمضة والمضمضة على الاستنشاق قال في التوضيح وأما ترتيب المسنون مع المسنون فستحب . التاسعة ترتيب السنن
 مع الواجبات بحيث يقدم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق على غسل الوجه ويقدم مسح الأذنين على غسل
 الرجلين ويؤخره عن مسح الرأس قال في التوضيح وفي المقدمات ظاهر الموطأ أنه يستحب لأنه قال فيمن غسل وجهه
 قبل أن يتمضمض أنه يتمضمض ولا يبعد غسل وجهه وقال ابن حبيب هو سنة إلا أنه أخف من ترتيب المفروض
 مع المفروض قال مرة إنه يبعد الوضوء إذا نكسه متعمداً للمفروض مع المفروض وله مع في موضع آخر ما يدل على أنه
 لا شيء عليه إذا فارق وضوءه . العاشر أن يبدأ في مسح رأسه من مقدمه وحكي فيه ابن رشد قولاً بالسنية في المذهب
 قول أنه يبدأ من مؤخر الرأس وقول من وسطه ثم يذهب إلى جهة وجهه إلى حد منابت شعره ثم يرجع إلى قفاه
 ثم يرداه إلى حيث بدأ وهو قول أحمد بن داود . الحادية عشرة تخفيف أصابع الرجلين وقد تقدم السلام على ذلك
 في غسل اليدين فراجع ان شئت (تنبيه) قال الشيخ زروق في نصيحته الطهارة أفادت منها الوسوسة وأصلها جمل بالسنّة
 أو خيل في العقل والخلاص منها بالتلميح عنها والعلم بأن أحداً لن يقدر الله حق قدره وإن عمل ما عمل زاد في شرح
 الرسالة أنه يستعين على دفعها بالنظر في اختلاف العلماء قال ومن آفاتهم لعظم الوجه بالماء ولا يفعله إلا النساء وضعفة
 الرجال ومنها استحصال حب الماء دون الجبهة ونقص اليدين قبل وصول الماء للوجه وترك إمرار اليد على مغابته
 وذلك نقص لواجبه ومنها كثرة صب الماء في الغسل والطول فيه وذلك أيضاً غلو في الدين ومنها كثرة الحديث على

لا يعني عنها إذا نكأها أي فتحها كذا فصره الديلمي وفسره بهرام بعصرها وهو أخضر من تفسير الديلمي فقامله
 ودخل بالكاف الدل والجرح بهصل فلا يعني عنه فظاهر كلام صاحب المختصر عدم العفو مطلقاً ولو كان الخارج
 دون الدرهم وليس كذلك بل يعني عما دون الدرهم ولعله أطلق عنه ألفوه تا لما قدمه أن ما دون الدرهم يعني عنه
 مطلقاً والله تعالى أعد مفهومه لو أنه تحت بنفسها لم يجب غسل ما خرج منها بل يعني عنه وهو كذلك إلا أن يكون
 درهماً فما فوقه وقوله كفرحة يحتمل الجنس فتدخل الواحدة والمتعددة ويحتمل الواحدة فقط (غائبة) كل سبب
 من هذه الأسباب المتغيرة تمنع الصلاة والطواف وسجود السبوح ومس المصحف أو جلده أو حواشيه يده أو يقضب
 لأن ذلك بمنزلة المس عادة وكذا حمله بعلقة أو وسادة أو صندوق أو قصد به حمله لا أن كان المقصود حل غير ماله
 المتمم لا يكفل الطهارة لمس الألواح

الوضوء حتى يتفرق القلب والأفراط في الذكر والتزام هذه الأذكار الأعضاء ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من أذكر الوضوء غير الشهادتين آخره والتسمية أوله وقال بعض العلماء الحضور في الصلاة بقدر الحضور في الوضوء وقد جرب ذلك فصيح وإدمان الوضوء موجب لسعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظ ودوام الحفظ من المعاصي والمهلكات فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن وهو مجرب وتأخير غسل الجنابة يثير الوسواس ويمكن الخوف من النفس ويقلل البركة من الحركات ويقال إن الأكل على الجنابة يورث الفقر والكلام في الخلايا يورث الصمم والبول في المستحم يورث الوسواس والبول في الماء الراكد يورث النسيان اهـ (بشارة) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه مسنده وأبو بكر المروزي والزارع عن حمران مولى عثمان قال: دعا عثمان رضي الله عنه بوضوء في ليلة باردة وهو يريد الخروج إلى الصلاة فجثه بماء فأكثر ترداد الماء على وجهه ويديه فقلت حسبك قد أسبغت الوضوء واليلة تديدة البرد فقال صب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يسبغ أحد الوضوء إلا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال الامام أبو عبد الله محمد بن محمد الحطاب والإسباغ لغة الامتام وقال البخاري في صحيحه قال ابن عمر إسباغ الوضوء الاتقاء قال ابن حجر هو من تفسير الشيء. بـلازمة إذا الإتمام يستلزم الإبقاء عادة وحمران راوى الحديث بضم الحاء المهملة والبرز همزة اهـ من مرجع القلوب في الخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب الحطاب المذكور وكل ما نقل من هذا النوع في الكتاب المذكور

وَكُرْهُ الزَّيْدُ عَلَى الْفَرَضِ نَدَى . مَنَعَ وَفَى الْمَنَلِ عَلَى مَا حُدِّدَا

أخبر أن ما فرضه في الوضوء المسح كالرأس والأذنين يكرهه الزيادة على الفرض أى على ما فرضه وقدره فيه الشارع وهو المسح ورده في الرأس والمرة الواحدة في مسح الأذنين فأطلق الفرض على التقدير الشرعي كقوله في الرسالة في زكاة الفطر فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أى قدرها على أحد أتأويلين فيه وأن ما فرضه التسليم يكره فيه الزيادة على القدر انتهى حده الشارع فيه وهو الثلاث وهو صريح في كراهة الرابعة قال في التوضيح ونحوه في المقدمات وقال عبد الرهاب والبخاري والمازري بل تمتع ونقل سند عن المنع اتفاق المذهب فوجه الكراهة أنه من جهة السرف في الماء ووجه المنع قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي سأله عن الوضوء ثاراً ثلاثاً وقال هكذا الوضوء من: إذ فقد تعدى وظل (فرج) إذا نك هل غسل اثنين أو ثلاثاً يقولان للنيوخ قيل بآني بأخرى قياساً على الصلاة وقيل لاحوا من الوقوع في المحذور المازري لم يذكر في الثالثة فضلاً من بناء على أصل العموم وترجيح السلامة من بمنع على تحصيل فضيلة قال وعليهما صريح من نك فيكون يوم عرفة عشرين فرج لا فضيلة عند أهل المذهب في إطالة الفرة ابن عبد السلام ويثبت أن يمدوها من الفضل لما ثبت في ذلك لم يكن أبهره يقولون أحب أن أطيل غرق في عياض والناس مجمعون على خلافه فرج ثلثي المدة لا بأش بالمسح بالماء بل بعد الوضوء ودية على قبل غسل الرجلين وإلى لأفعله

فصل في بيان شروطها ووجوب نكحتها وإفهام

هذا المصطلح كما من زيادة الناحية على الذي نسب إليه، فلهذا هو "دب" أي شاعره ووجهات تقضيا أي تبهم وإفادته بالعرض المقصود

سِرْوَتُهُ لِبَدِهِ وَوَلِيَامُهُ قَوَاعِلُ وَالتَّمْدُورَةُ وَالْأَيْلَامُ

الثلاثة كانوا واحداً ، إذ بالذلة كونه غير شاذ عنه وأول مرئيه بالإعلام كون المالك ذاك أمير غافل ولا فائمه ولا مكروه وحاربه تلك وإنه أهم

وَمِنْ سَبُوحِهِ تَخَوُّلُ أَوْقَاتٍ وَمَسْجِدُهُ وَوَلَوْ بَلَوُغُ الْمُدَّةِ

أما في بعض هذه الكتب فإنه لا يوجد الفصل لم يتبع عليه سبيل يدخل ثوبت وكذا من تبطله الدعوى
أي دعوى التبرع به على غير وجهه بل هو خارج عن موضوع الإسلام ولو قال موضع النصف الأول

وعاجز أنقور بئى مالم يظل ينس لإحضار في زمان معتدل

تقدم أن القور وهو الموالاة من فرائض الوضوء وإن المنهور وجوبه مع الذكر والقدره وسقوطه مع المعز والنسيان وأخبر منا أن من أحل به عاجزاً بئى مالم يظل فاذا عجز مأوه مثلاً ولم يجد سواه فإن طال طال وضوءه وإن لم يظل ووجد الماء بالقرب فانه يبنى على ما نفل ويكمل ما بقى والطول معتبر بحضاف الاعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل فقله الاعضاء على حذف الصفة أى المعتدلة يدل عليها قوله في زمان معتدل وقيل يعتبر بالعرف وأما إن أحل بالفور ناسيا ثم تذكر فانه يبنى على ما نفل طال أو لم يظل لكن بيقوة تقدم هذا كله في الكلام على الموالاة وهو الفريضة الثانية من فرائض الوضوء.

ذَا كَرُ فَرَضِ يَطُولُ يَقْلُ فَقَطُ فِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهُ
إِنْ كَانَ حَتَّى يَطْلُ وَمَنْ ذَكَرَ سَقَطَ عَنْهُ بِفَعْلِهِ لِمَا خَصَرُ

أخبر أن من وضوئه شيئاً فاما أن يكون ذلك المنسى فرضاً أو سنة فإن كان فرضاً ولم يذكر إلا بعد طول فانه يفعل المنسى فقط ولا يعيد ما بعده وإن ذكره بالقرب فيفعله ويعيد ما بعده فإن لم يذكر في الوجوبين حتى صلى بطلت صلاته ويعيدها أبدأ لأنه صلاها بلا وضوء وأما الوضوء نفسه فكما تقدم قريباً ويأتى الفرق بين الطول والقرب والعمد والنسيان وإن كان المنسى سنة فانه يفعله وحده لما حضروته أى لما يستقبل الصلوات ولم يعد ما صلى قبل أن يفعله ولا فرق بين الطول والقرب والله أعلم وفهم كون الترك في المستثنين على سبيل النسيان من قوله ذكر فرضه ومن قوله ومن ذكر سنته إذ لا يقال ذكر إلا مع النسيان وأما من ترك شيئاً من وضوئه عمداً فاما أن يكون المتروك أيضاً فرضاً أو سنة وإما أن يريد فعله بالقرب أو بعد طول فإن ترك فرضاً عمداً أو مالاً بطول وضوئه لا خلافه بالموالاة عمداً اختياراً وإن أراد فعله بالقرب فهو كن نكس ناسياً وتذكر بالقرب فيعيد المتروك وما بعده وإن ترك سنة عمداً وصلى فيستحب له أن يعيد في الوقت وقيل لا يعيد أبداً ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب أيضاً والله أعلم والحاصل أن الترك إما أن يكون ناسياً وعليه تكلم الناظم وإما عمداً وفي كل من الصورتين إما أن يكون المنسى أو المتروك فرضاً أو سنة فهى أربع صور من ضرب اثنين وهما النسيان والعمد في اثنين وهما الفرض والسنة وفي كل من الصور الأربع إما أن يفضل ذلك بالقرب أو بعد طول فانه مجموع ثمان صور إلا أن صور ترك السنة عمداً أو نسياناً لا فرق فيها بين الطول والقرب فترجع لست صور كما تقدم قال في الرسالة ومن ذكر من وضوئه شيئاً مما هو فريضة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه وإن تطاول ذلك أعاده فقط وإن تعمد ذلك ابتداءً الوضوء إن طال ذلك وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد صلاته أبدأً ووضوءه وإن ذكر مثل المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين فإن كان قريباً فعل ذلك ولم يعد ما بعده وإن تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد ما صلى قبل أن يفعل ذلك اهـ (تنبيه) لامتانة بين ما تقدم فيمن ترك سنته ناسياً وبين قوله في الرسالة وإن ذكر مثل المضمضة الخ فإن مفهوم قوله فإن كان قريباً مفهوم موافقة نية عليه لما قد يتوهم أنه كالفرض وكذا مفهوم قوله وإن تطاول الخ فلا فرق في فعل المنسى فقط دون ما بعده بين القرب والبعد ولا بين

دخول وقت شرطه باقدرة لكان حسناً

وَمُوجِبَاتُهُ بِلَا إِشْكَالٍ عَلَى النِّسَاءِ وَعَلَى الرِّجَالِ
خُرُوجُ مَا دَقَّقَ لَذَّةً فِي الْقَوْمِ كَانَ ذَاكَ أَوْفَى الْقِيَمَةِ

قوله على النساء وعلى الرجال لا مفهوم له لأن غيرهما لا يخاطب بفعل ويجب لخروج الماء الدافق المقارن للذة سواء كان ذلك في نوم أو في يقظة ولما كان الثائم غير مكلف وربما يتوهم أن خروجه منه غير موجب صرح به وسواء كان منه غيب حشفة أم لا لا حرج بقوله خروج عما لو جامع في نومه والتذ ولم يزل فانه لا غسل عليه (تنبيه) قال سنده

كونه يفعل ذلك لما يستقبل من الصلوات ولا يبعد ما صلى قبل أن يفعله بين القرب والبعد أيضاً والله تعالى أعلم بالفقيه الأديب
أبي محمد عبد الواحد البوشري رحمه الله في هذا المعنى ومن يفرض من وضوئه أخل أعاده وما إلى أن لم يطل
فإن جعل فليقبل منسيه وليجوز أن يترك فيه التيه وإن يكن طول وعدة تنف كثر من آخر بعد ما عرف
وإن يتم لعجز مائة بنى في القرب والبدل بعدعينا ليفعل المستون إن لم يوت في عمله بعوض كما تنف
ولتعد الصلاة إن أخلت به على سبيل المعد تدباً فانتبه وعودها تترك الفرض حتم والطول بالجفاف حده ط
من امرى معتدل الأعضاء في زمن معتدل الهواء

فقوله ومن يفرض يشمل المعد والنسيان إذ حكمها مع القرب سواء وأما مع البعد فالحكم مختلف كما نيه عليه بالبيت
الثاني والثالث ونبه بالبيت الرابع على حكم من ترك بعض أعضائه لعجز مائة وقد تقدم بالكلام عليه في الموالاة وأشار
بقوله ولي هل المستون إن لم يأت في عمله بعوض إلى قول ابن تثير ضابط ما يفعل من السن أن كل سنة متى تركت
ولم يأت في عملها بعوض فإنها فعل للمضغطة والاستنطاق ومسح داخل الأذنين والترتيب وكل سنة عوضت في عملها
كفصل اليدين مع ادخالهما في الإباء ومسح الرأس عائداً من المؤخر إلى المتقدم فلا يفعل لأن عملها قد حصل فيه الفصل
والمسح اه وظاهر قول الناظم ومن ذكر سنة يفعلها أنه لا فرق بين أن يجعل في عملها عوض أم لا وكذا يظهر من
إطلاق الشيخ خليل في مختصره

فصلٌ نواقضُهُ ستٌ عشرٌ بولٌ وريحٌ سلسٌ إذا نذرَ وغائطٌ نومٌ ثقيلٌ مذى
سكرٌ وإغماءٌ جُنُونٌ وذى نفسٍ وقهلةٌ وذأبٌ وإن وجبتْ لدعةٌ عادةٌ كذا إن قصيدتْ
إلغافٌ مائةٌ كذا من الذِّكرِ والثلاثُ في أخذتْ كثرٌ من كثرِ

عبر الناظم كابن الحاجب والشيخ خليل بنواقض الوضوء وعبر في الجواهر والرسالة بموجبات الوضوء قال بعضهم
الموجب سابق والناقض لاحق فالحديث السابق على الوضوء الأول موجب لا ناقض وما بعده ناقض لما قبله موجباً
بعده فلو وجب أعم بالتعبير به أتم وأجلب عن ذلك الإمام أبو عبد الله المقرئ بأن قال انوجب هو القيام إلى الصلاة
الآية حتى أنا لو قدرنا انحراف العادة بوجود شخص لم يحدث إلى أن أراد الصلاة فانا نوجب عليه الوضوء وعلى هذا
التقدير يكون الحديث ناقضاً لا موجباً قال لا يقال الآية متأولة بالقيام من النوم أو حديثي لانا نقول لم يعذر الظاهر
فتتكلف التأويل على أن الموجب على التقدير القيام المقيد لا الحدث هو به والله أعلم اه ثم أعلم أن نواقض
الوضوء على قسمين أحداث وأسباب فالحديث ما ينقض بنفسه كالبول والسبب ما كثر مؤدي إلى خروج الحدث كالنوم
وإنه مؤد إلى خروج الريح مثلاً ابن الحاجب المعتاد من السيلين جنساً ووقفاً وهو البول والمذي والمني والغائط
والريح بخلاف درد أو حمى أو نوم أو ما يواسر التوضيح واحترز المعتاد من الحمى والدود والمراد بالسيلين الغبل
وتدبر واحترز به عما لو خرج من جافة أو من الحلق والمثاق من السلس وسياقياً ثم قال وقال ابن بزيعة ان افترق

لا يترتب في إزال المرأة خروج منابها لأن عادته أن يتدفق لدخل الرحم ليتخلق منه الولد وربما دفعه الرحم إلى خارج
وذهب عنها انتفاخه خروجها لكل الجنابة باندهاعه للرحم وفي كلام ابن تثير سند هذا ما يرد كلام ابن فرحون متعنى كلام ابن
الحاجب خروج منها وليس كذلك اه ومنى الرجل عند اعتدال حاله أبهى تخفى دافق يخرج عند اللذة الكبرى لراحته
عند الاعتدال كراحته الطلع قال يوسف بن عمر هذه الزائجة ينصر بها منى الرجل ولا رائحة فيه من الماء والطلع اسم
لأولى درجات الفرج وهو نوراً يقال أن ينفتح فإذا فتح قيل فيه أغرض وقد يشبه أنساء في الزائجة عبر الطلع قيل وإنما
تبره بلاءه هو الموجد في بلادهم قيل لأن الإنسان إليه آخر لأنه خاف من الحيض والحيض والحيض والحيض والحيض
الطلع والآخر من وجع ربه واليس والرجل والله ود جات الإنسان في قوله تعالى ولئن خافنا الإنسان

الخروج الحدث يخرج غير السيلين فلا يخلو من أن يندد المخرجان المعلوم أن لا فأن انسدا وكان المنفق تحت المعدة فهو كالمخرج المعتاد وإن لم يندد المخرجان قبل مجرى المنفق مجرى المخرج المعتاد أم لا فيه قولان في المذهب وكذلك إن كان فوق المعدة وهذه حالة نادرة اه (فرع) قال ابن الحاجب وصارقيقاً عادة بصفة المعتاد للمتأخرين قولان أى في النقص وعدمه . وقولان وهو البول تفسير لأحدث وجهه خمسة من القبل واثنان من الدبر ابن الحاجب . وقال ابن عبد الحكم وغير الجلس ينقص بريد الحصى والدود وقال المازرى وإن تكرر وشق كالسلس . ثم قال ابن الحاجب الأسباب الثلاثة الأول زوال العقل بجنون أو إغماء أو سكر أو نوم : ثم قال الثاني لس المس للثد بلسبعاة قال الثالث مس الذكر ثم قال وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات اه ولم يمس المرأة سبياً رابعاً كأنه رآه من معنى مس الذكر والله أعلم وقال بعض المتأخرين نوافض الوضوء أحداث وأسباب وغيرهما وهو ما ليس حدثاً ولا سبباً وهو الرده كما يأتي وكذا الرض على القول به والظاهر رجوعهما في المعنى إلى الأحداث والأسباب لأن الرده يحيط للعمل الذي من جلته الوضوء فكأنه لم يتوضأ وكذا الرض فإنه يصير الواقع كل لم يقع فكأنه لم يتوضأ أيضاً قبل ومن هذا القسم أيضاً ذلك في الحدث لمن تيقن الطهارة والشك في السابق من الحدث والطهارة والظاهر أنه سلب فيهما احتمال الحدث احتياطاً فانقص بالشك من النقص بالحدث حقيقة قوله ستة عشر معنى باعتباره مجموع ماذكر من الأحداث والأسباب وغيرهما وباعتبار تنوع زوال العقل إلى أربعة أوجه بنوم أو إغماء أو سكر أو جنون . وقد خلط الناظم الأحداث بالأسباب على حسب ماسمعه له النظم قوله بول وريح هما من الأحداث كما تقدم في كلام ابن الحاجب ومراده بالريح الخارج من الدبر لا الريح الخارج من القبل فإنه لا ينقص قوله سلس يشعل سلس البول والريح والمذى والاستحاضة فسطفه على البول والريح من عطف عام على خاص ونبه بذلك على النقص بالبول والريح المعتادين وعلى النقص بالسلس وهو الخارج المعتاد إذا خرج على غير العادة كمن سلس بول أو ريع أو غيرهما كالمذى والاستحاضة لكن إن كان أتيانه أقل من انقطاعه وهو معنى قوله إذا ندر ومعنى ندر قل وفيهم منه أنه إذا لم يقل لا ينقص وهو كذلك ثم هو صادق بما إذا كان أتيانه أكثر من انقطاعه فإنه لا ينقص لكن يستحب منه الوضوء ما لم يكن برداً وضرورة وبما إذا تساوى زمن أتيانه وانقطاعه فلا ينقص على المشهور أيضاً ما إن لم يفارق أصلاً فلا ينفذ في الوضوء منه لا يجامى بالولا استجابة وهذا التقسيم لا يخص حدثاً دون حدث وهو جامع لأقسام السلس العقلية لأنه أما ملازم أو لا وغير الملازم أما أن يكون أتيانه أكثر أو انقطاعه أكثر أو يتساوى وقد علمت حكمها وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة خاصة لأنه الزمان الذي مخاطب فيه بالوضوء أو تعتبر في سائر الزمان رأيان للشيوخ وهذا كله إنما هو في سلس لم يقدر على رفعه أما سلس يقدر على رفعه بمداواة أو نكاح أو تسر في المذى مثلاً فإنه ينقص مطلقاً على المشهور لأن القدر على رفعه تلحقه بالمعتاد وينبئ أن يكون في زمن طلب المداواة أو النكاح أو شراء السرية معذوراً قوله وغائط الغائط اسم المكان المنخفض وقد كانت العرب تنقصه لقضاء حاجة الإنسان لأجل التستر ثم نقل عن المكان وكى به الخارج نفسه فهو من باب

من سلاله من طين الآبة وقيل إنما تقيه النخعة بالإنسان إذا قطع رأسها جفت لا ككثير الأشجار وكذلك الإنسان إذا قطع رأسه مات وشبهه بالطلع إذا كان رطباً وأما إذا يبس فهو كفصوص البيض اه أو رائحة العجين وماء المرأة رقيق أصفر مالح ومن الرجل مرزاق وإذا اجتمع المالح مع المريكون منهما الولد بقدره الله تعالى

وبمغيب موضع الخفاف في أي ما فرج من الحيوان

ويجب الفسل بمغيب الخشفة وهي المراد بموضع الختان أو قدرها من مقطوعها ولو لم يحصل منى كان مع انتشار أولها طامناً أو مكراً عامداً أو لا شاباً أو شيخاً أو عتيقاً وهذا في البالغ فإن فقد البلوغ في الوطء أو الموطوءة أو فيها معا لم يجب الفسل ابن رشد غير البالغين يؤمران به تدريجاً فإن وعى صغير كبيرة لم يجب عليها إلا أن تنز وأما فهو لا يجب عليه انقصان لذته وقصور شهوته وقال أصبغان تتمثل لعموم الحديث وإن وطئ كبير صغيرة لم تؤمر بالفسل في مختصر

تسمية الشيء باسم محله . قوله يوم ثقيل اختلف في النظم فذهب الجمهور أنه سبب وفي المدونة عن زيد بن أسلم إذا قم
عنى من النوم وهو يقتضى أن النوم حدث بنفسه وعلى كونه سببا ففيه ثلاث طرق الأولى قال اللخمي الطويل الثقيل
بنيته عن القصير الخفيف لا ينقض الطويل الخفيف لا ينقض ويستحب منه الوضوء . وفي القصير الثقيل قولان والمشهور
ينقض ووصف الناظم النوم بالنقل يدخل الأول والرابع فيتنقض الوضوء بالنوم الثقيل مع الطول اتفاقا ومع القصير
على المشهور ويخرج الخفيف فلا ينقض الوضوء مع القصير ولا مع الطول اتفاقا فيها على هذه الطريقة وعلاوة الثقيل
أن تنحل حيوته أو يسيل لماره أو تسقط السجدة من يده أو يكلم من قرب ثم لا يفتطن لشيء من ذلك الطريقة الثانية
لأن بشر وهو كالأولى لكنها تحكى في الوجه الثالث وهو الطويل الخفيف قولين كالرابع لأن في كل منها موجبا
ومستقظا وهذان الطريقتان راعيا حالة النوم الطريقة الثالثة لعبد الحميد وغيره المرائي فيها حالة النائم فإن كان على هيئة
يتيسر فيها الطول والحدث كالساجد فينقض مقابله فالنائم والمحتج لا يتعقبه فإن تيسر له الطول دون الحدث كالجالس
مستندا والحدث دون الطول كالراكع فقولان التوضيح وينبغي أن يقيد المحتج بما إذا كان يديه وشبههما . أما الحبوقة
المصنوعة فلا هي كالسند والقولان في الثالث والرابع لتعارض موجب مسقط . وقيد بعض الأشياخ المستند بما إذا كان
مستويا ولا قالما يلحق بالمضطجع ولو قيل بمراجعة الشخص فيرقب أن يكون حدثا بعد استبراء أم لا وبين الممتنع ضامما
وغيره ما بعد عن القواعد . قوله مذى بالذال المصححة الساكنة ويجوز في غير هذا المحل كسر الذال وتشديد الباء وهو كما في الرسالة
ما أبيض رقيق يخرج عند الأنة بالانماط عند الملاعبة والتذكار . وهل يجب مغسل جميع الذكر أو موضع الأذى فقط قولان
وعلى الأول ففي وجوب غسله بنية قولان الظاهر وجوبها للظهور والتجديد وفي بطلان صلاة تاركها قولان وفي بطلان صلاة من
غسل موضع الأذى فقط قولان وعلى الثاني فلا بنية قوله سكر إغواء جنون جعل الناظم كل نوع من أنواع زوال
العقل أى استتاره ناقصا مستقلا واصطلاح غيره أن يعد زوال العقل ناقضا واحدا وتحت أربعة أنواع زوال إما نوم أو
إغواء أو سكر أو غيبوبة جنون كما قال في الرسالة وغيره وقد مر التنبيه على هذا قال بعض شراح الرسالة ولا فرق في السكر بين
كونه نحرما أو محال قلت وفي هذا والله أعلم مسأحة فإن السكر الحقيقي كما قال القرافي وغيره هو ما إذا ذهب العقل دون الحواس
مع نومة وفرح وتربط على ذلك ثلاثة أحكام التنجيس وحرمة الفليل والسكر والحد وإذنا كذلك فكيف يتصور
السكر بالحلال إلا أن أطافوه على ما هو أعم منه ومن المنسداد في التوضيع والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نومة
وفرح كسمل البلاخر والمفسد ما غيب العقل والحواس كالسكر إن هو وهما ما مران ويجوز استعانة الإسير منهما الذي لا يؤثر في
العقل ومن يعمل منهما ما يؤثر في عقله فعليه الكف بواجبهما من لا ينصرف في الأحكام التوضيع إذا تقرر ذلك فملتأخرين في
الحسينية قولان هل هي من المسكرات ومن المذمومات أم أفتاء على المنع من أكابوا واختار القرافي أنها من المفسدات
قال لأن أراهم لا يميلون لقتال وانصرة بل عليهم لئلا يفسدوا ويحرم لهم البكاء وكان شيخنا رحمه الله تعالى الشيرازي
عبد الله المنوفي يختار أنها من المسكرات لأن من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها قولان أولهم فيها طربا ما فعلوا ذلك
ودليل أن لا يجهل أحد يبيع ذنبا بياكيم سكر وهو وضوح الشيخ ابن غازي رحمه الله تأليف حسن مفيد جدا
في الأثر الأسمى بناء لبيعة الإبرار المنقذون وهم يجزئهم رقة أعد بكوة مسكرا والجامعة اليوم مطبقون على أنه
الرفق لا يغسل عليا وقال الشيباني في كتابه فيجب عليه بالابلاج في أى فرج كان من خنثى أو غيره قبل
ودرجية أو مائة أو غيره . فافهمه . وفيها يرجب أكثر من ستين حكا تحريم الصلاة والطواب وسجود التلاوة وسجود
السجود وسجود وحده . وفيه في الإشارة في المسجد وبفسد الصلوة ففسق متعدده وبفسد الصوم وفسق متعدده
والكفاية ذلك ونحوه . وفيه في الإعتكاف باليمن عليه وفسق متعدده لاسما وإن تكر وأوقع في المسجد
إذا ما بعد من غير ما يرجب . وفيه في الإعتكاف باليمن عليه وأذى المضى في الفساد فسبب عن الاحرام وتحليل
لحيوة وتقرير من غير ما يرجب . وفيه في الإعتكاف باليمن عليه وفسق متعدده لاسما وإن تكر وأوقع في المسجد
المالك وبعده المسكر . وفيه في الإعتكاف باليمن عليه وفسق متعدده لاسما وإن تكر وأوقع في المسجد

سكر فلا أدري على ذلك لجملهم بحقيقة السكر التي هي ذهاب العقل دون الحواس مع نشوة وفرح أم كيف الأمر
ولشيؤنا رحمهم الله ومن عاصمهم ومن قبلهم بقرب من العلماء أجوبة مختلفة في استفاف دخان العشي المشومة المسماة
بطابة لجملهم شدد في منع ذلك وبعضهم مال إلى الجواز لضرورة . قوله وإغما لا فرق فيه بين أن يطول أو يقصر بخلاف
النوم كما مر ليس الإتياء منه دون الإغما قوله جنون لا فرق فيه بين أن يكون بصريح أو لا وظاهر كلام الناظم أن
الجنون لا ينقض الطهارة الكبرى بصريح أو غيره وهو المشهور ورأه ابن حبيب من موجبات الغسل في حق المصروع
لأن الغالب عليه خروج الحى كما نقل عنه ابن بشر ونقل عنه ابن يونس إن أفاق بحدثنان فلا يغسل عليه وإن أقام به
يوماً أو يومين فعليه الغسل (فرع) إذا حصل له هم أذهب عقله فقال مالك في المجموعة عليه الوضوء قبل له فهو قاعد قال
أحب إلى أن يتوضأ قال صاحب الطراز يحتمل الاستحباب أن يكون عاصاً بالقاعد بخلاف المضطجع ويحتمل أن
يكون عاماً فيها قوله ودعى بسكون الدال المهملة ويجوز كسرهما وتشديد الياء وهو كما في الرسالة ماء أبيض غائر يخرج
بأثر البول يجب منه ما يجب من البول قوله لمس وقبلة اعلم أن مطلق اتقاء الجسمين يسمى مساً فإن كان بالجسد سمي
مباشرة وإن كان باليد سمي لمساً وإن كان بالفم على وجه مخصوص سمي قبلة وإتما ينقض اللبس الوضوء إذا كان
الملموس من يلتذ به عادة كالزوجة والأجنبية بالنسبة للفاسق وكان اللامس قصد باللبس اللذة سواء وجدها أم لا أو
وجد لذة قصدتها أم لا فإن كان الملموس من لا يلتذ به في العادة كالحرم والصغيرة التي لا تشتهي فلا أثر للمسا وفي التوضيح
ما معناه إذا التذبحم فظاهر كلام ابن الحاجب والجواب أنه لا أثر لذلك ونقض القاضي عبد الوهاب وغيره أنه إذا وجد
اللذة ينقض وضوءه وبناء على الخلاف في الصور النادرة اه ابن رشد إذا قصدتها الفاسق في المحرم فالنقض ولو قصدتها
في الصغيرة وجدتها فلا وضوء إلا على النقض للذة التذكر ابن عرفة رد بقوة لفعل عياض ولمس الفلان وفروج سائر
الحيوان للذة ناقض فإن حصل اللبس ولم يقصد لذة ولم تحصل له فلا نقض هذا حكم اللبس وأما القبلة فإن كانت لحرم
أو صغير لا تشتهي فلا نقض وقبلة غيرهما إن قصد لذة أو وجدتها فنقضت كاللمس فإن لم يقصد بالقبلة لذة ولا وجدتها
فقولان أحدهما إيجاب الوضوء قال في التوضيح وهي رواية أشبه عن مالك وقول أصيبخ قال في المقدمات وهو
دليل المدونة وعلته ذلك أن القبلة لا تنفك عن اللذة إلا أن تكون صبية صغيرة يقبلها على وجه الرحمة أو ذات محرم
يقبلها على سبيل الود أو الوداع أو نحو ذلك والقول الثاني أنه لا وضوء لكلامسة والمباشرة وهو قول ابن الماجشون اه
وحكى ابن عرفة عن هذين القولين وزاد ثالثاً إن كان على الفم فنقض وإلا فلا قال وهي رواية المجموعة وعزاه عياض
لفظ المدونة وفيها لا شيء على من قبلته امرأته على غير الفم إلا أن يلتذ اه ابن الحاجب والمشهور أن القبلة في الفم
تنقض للزوم اللذة التوضيح قال في التنبيهات اشتراط اللذة على غير الفم دليل على أنه لا يشترط وجودها في أقبية في الفم
ولا قصدتها منهما جميعاً وهو قول مالك في المجموعة قال ابن رشد وأما إن قصد اللذة ولم يجدها فالوضوء واجب عليه
ولا أعلم في ذلك خلافاً في المذهب ولا يبعد دخول الخلاف فيها معنى وعلى هذا فيحمل قوله والمشهور أن القبلة في الفم

في الحلال والإماء والمشركت ووطء بالثبته وجعل الأمة قرناً وإزالة قولاية الإجماع عن الكبيرة وكذا عن الثيب
الصغيرة على أحد القولين وتحصين الزوجين والفيئة في الإبل والعود في الظهار على الخلاف وتحريم أم الزوجة وجدتها
وبنت الزوجة وبنت أبنائها ونفسق فاعله وتحريم وطء الزوجة في استبراء وذه الشبهة وتعزيز فاعله وكل موضع حرم
على الرجل المباشر حرم على المرأة التحكين إذا علمت التحريم أو ظنته فثنا معبراً وذكرنا في شرح المختصر أنها زبد على ما نه

ولا لقطع الخفيض والنقص ويخرج الحمل خذ قياسي

يجب الغسل بانقطاع دم الحيض ويجب بانقطاع دم النفاس سواء خرج مع الولد أو بعده والواو في قوله وبخروج
تحتل المية أى وانقطاع النفاس مع خروج أخل ويحتمل أن الولد إذا خرج جافاً بغير دم أوجب الغسل وهو الظاهر
في المسئلة خلاف فالوجوب لبعد الوهاب وعلمه لأخى وقبل مستحب

تنقض لزوم اللذة على الوجه الأول وذكر ابن بركة في القيلة ثلاثة أقوال في المنع من التنقض مطلقاً والثاني اعتبار اللذة والثالث إن كانت في الفم انتقض مطلقاً وإن كانت في غيره اعتبرت اللذة اه قوله قال ابن رشد وأما إن قصد اللذة أى بالقيلة على الفم وقوله أى قول ابن الحاجب والمشهور أن القيلة في الفم الخ يجعل على الوجه الأول وهو إذا لم يجد لذة ولا قصداه فهذا على المشهور ومقابلة الشاذ وأما إن وجد لذة بالقيلة على الفم أو قصداه بها فالتنقض بلا خلاف كما صرح به ابن رشد فيما إذا قصد وبين هذا أن معنى اللزوم في كلام ابن الحاجب القليلة فقط لا اللزوم العقلي فقول الناظم وإذا إشارة إلى الحكم المتقدم وهو التنقض باللسان والقيلة وقوله لذة عادة يخرج الالتئاذ بالصغير وبالحرم وقد تقدم قريباً أن الالتئاذ بالصغيرة لا أثر له وبالحرم ينقض على خلاف وقوله وجدت لذة عادة أى سواء قصداه أم لا ابن الحاجب فإن وجدها فالتنقض باتفاق قصداه أو لم يقصداه قوله كذا إن قصدت أى سواء وجدها أم لا ابن الحاجب فإن قصداه ولم يجد فكذلك على المتخصص وخرج النسخي من الرضى لا يتنقض اه وفهم من قوله . إن وجدت لذة عادة كذا إن قصدت . أنه إن لم يجد لذة ولم يقصداه فلا يتنقض وهو كذلك ابن الحاجب فإن لم يقصداه ولم يجد لم يتنقض اه وهذا الحكم ظاهر منطوقاً ومفهومياً بالنسبة للاماسة وظاهر أيضاً باعتبار المنطوق فقط أعنى إذا قصدانه أو وجداه بالنسبة للقيلة على غير الفم وأما باعتبار المفهوم أعنى إذا لم يجد ولم يقصد فأنما يجرى على قول ابن الماجستير لا تنقض لا على قول أصح ورواية أشبه بالتنقض وظاهر التوضيح ترجيح هذا الثاني كما مر قريباً وأما بالنسبة إلى القيلة على الفم فظاهر أيضاً إن قصد لذة أو وجدها إن لم يقصد ولم يجد إذ ظاهر كلامه عدم التنقض والمشهور التنقض والحاصل أن القيلة على غير الفم قبل كلالامسة وهو ظاهر كلام الشيخ خليل في تحصره وقيل تنقض مطلقاً وإن كانت على الفم فتلاثة أقوال المشهور التنقض مطلقاً قصد أم لا وجد أم لا وهذا حكم اللامس والمقبل بالكره وأما اللامس والمقبل بالفتح فإن وجد لذة فالتنقض وإلا فلا قال في التهذيب واللموس إن وجد لذة وتحشراً وإلا فلا قالوا ما لم يقصداه فيكون لامساً صح في التوضيح (فرج) قال في المجموعة ليس في قيلة أحد الزوجين للآخر لغير شهوة وضوء في مرض أو غيره ولا في قيلة الصبية وضوء ومس فرجياً إلا أن يكون للذة وروى على عن مالك ليس في مس فرج الصبي والصبية وضوء. قال في الترتيب يريد لغير لذة اه (فرج) لا فرق في التنقض بالقيلة بين الطرح والاكراه فمن مالك في المجموعة إن قبل زوجة مكروهة فعليه الوضوء وكذلك يرى ابن قانع لو غلبته حتى قبلته فعليه الوضوء ولو لم يبلتدأ بن عرفة الصغرى يريد على غير الفم وقال: إنه ما روي هذا إن كانت على الفم وإلا فهي كلالامسة ولا تنقض في ذلك خلافاً لإمامنا وله الصلح كما تقدم (فرج) قال في التوضيح ولا يبالى بما وقع المس فيه سواء كان طهر أو نحر أو بدناً وهو المنصوص وروى بعض الشيخ

١. لا يحقّ الوفاء بقيد النفس لأنّه أدى سجنه في القفس

فيل الغسل يحمي قبل "تقطع الميم وهو عزم إجماع وتقدم التوبة - لاستغفار ولا كفارة خلافاً لأحمد وجماهير
يعمل بعد انقطاع الميم وقبل الغسل وهو المأثور - ويجوز له ومفاد حضوره من الميم وهو مذهب أبي حنيفة بشرط
أن ينقطع ثم يحدثها أو تناسها عند حصول أكثر من دون من انقطاع الألفهما وأكثر الحيز، عنده عشرة أيام ويدخل
في أهله قبل الغسل بعده ولو مع تنعيم هو من الميم خلافاً لأن عثمان وقوله لأنه أدى الخ يعين الاحتمال لأول
بل ومن "ألف" بشرط ذكر الألف وهو أن حصل فيه حمل جاء الولد أعمى ويقال إنه يورث الولد المذموم
و"كاف" مؤنث لا تشيب ميماً أو ثمة مسلماً في الخال
عنه "سنة" لمحمد به أهله أو ثمة للحيز والأصابع

وَالْكَافِرُ كَذِبٌ لَا تَجِدُ فِيهِ سُبْحَانَ إِلَّا عِندَ غَلَاظِنَ الْعَيْنِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا أُسِّدَ سَكَنُهَا بِحَاءٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ نُونٍ أَوْ هَاءٍ أَوْ حَاءٍ أَوْ جِيمٍ كَالْجَنَانَةِ مِنَ الْحِلِّ أَوْ أَجْنَانَةِ أَوْ الْخَيْصِ وَالنَّفَاسِ مِنَ الْمَرَاةِ

أن الظفر والشعر لا يلحمان بما عداهما من الجسد لأن اللذة ليست بلبسا ولا غماها بالنظر ولا أثره في نقض الطهارة (فرج)
إذا وقع اللبس من فوق حائل فإن كان خفيفا فالنقض وإن كان كثيفا فقولان المشهور النقض وهذا إن كان اللبس باليد وإن
ضمها إليه فالكشف كالخفيف (فرج) قال الإمام أبو عبد الله المازري وأما من نظر فالتدقيق دون لمس فالمشهور عن أصحابنا
أن وضوءه لا يتنقض اه وذهب ابن بكير والأياني إلى أن اللذة بالنظر ناقصة (فرج) قال ابن الحاجب وفي الانعاط
الكامل قولان بناء على لزوم المنى أم لا اه والانعاط قيام الذكر والقولان في النقض بذلك مبنيان كما قال على أنه
ملازم للذي لا يفارقه فينقض أو لا فلا ينقض قال التوضيح وحكي ابن بشير أن الأشياخ رأوا أن ينظر للشخص في نفسه
إن كانت عادته خروج الذي بذلك فعليه الوضوء وإلا فلا . فوله إلتطاف امرأة إلتطاف المرأة : هو أن تدخل يدها في
شفرى فرجها وتنقض به فقط هو رواية ابن أبي أويس وروى ابن زيادة الوضوء باللس ألتطفت أم لا ورواية المدونة
نفي الوضوء . ابن الحاجب وفي مس المرأة فرجها ثلاث روايات لابن زيادة والمدونة وابن أبي أويس ثالثا إن ألتطفت
انقض قال قلت ما ألتطفت قال أن تدخل يدها بين الشفرتين فقبل على ظاهرهما وقبل باتأقها اه ومعنى قوله فقبل على
ظاهرهما أنه قد اختلف الشيوخ في هذه الروايات فمنهم من أجراها على ظاهرهما من الخلاف فالمنهذب إذا جلي ثلاثة أقوال
ومنهم من جعل الثالث تفسيرا للقولين فن قال بالنقض فعناه إذا ألتطفت ومن قال بدمه فعناه إذا لم تلطف فليس
إلا قول واحد بالتفصيل إن ألتطفت انقض وإلا فلا ولعل الناظم اعتمد على هذا وهو كون النقض مقيدا بالإلتطاف
فذلك عربي دون المس قوله كذا مس الذكر اعلم أن الآثار اختلفت في إيجاب الوضوء في مس الذكر ففي بعضها من
مس ذكره قليتوا وفي بعضها من ألتفت يده إلى فرجه من غير حجاب فعليه الوضوء وفي بعضها أنه عليه الصلاة والسلام
سئل عن مس الرجل ذكره بعد الوضوء فقال وهل هو إلا بضعة منك ورأى المالكية الجمع بينهما بأن يتنقض الوضوء
بمس على صفة دون صفة وفي تعيين تلك الصفة لهم أقوال أحدها اعتبار اللذة فإن وجد اللذة بمس انقض قاله
البيهقيون من أهل المنهذب الثاني مراعاة العمد فيتنقض به دون النسيان وهو أحد أقوال مالك وقول سعدون الثالث
مراعاة باطن الكف فإن مسه بغيره لم يتنقض فاه أشبه الرابع مذهب المدونة مراعاة باطن الكف وباطن الأصابع
فإن مسه بغير ذلك لم يتنقض الخامس كالرابع وزيادة باطن الذراع نقله ابن زرفون وابن العربي عن الوار السادس
قول ابن نافع يتنقض بمس الكرة والمشهور مذهب المدونة وعليه فإن مسه بحرف اليد في النقض قولان حكاهما
ابن العربي قال بناء على تقديم الحظر على الإباحة والعكس وشهد الشيخ خليل النقض بمس بجانب الكف أو الأصابع
وبالمشهور يفسر قول الناظم كذا مس الذكر أي إذا مسه يباطن كفه أو باطن أصابعه أو بهنجهما كما يصرح بذلك في

الغسل حيث قال تبدأ في الغسل بفرج ثم ~~كف~~ عن مسه يبطن أو جنب الألف

أو أصبع ابن عرفة في مسه بحرف اليد والأصابع أو بأصبع زائدة نقله ابن العربي الطراز إذا مسه بين أصبعيه أو بحرف
كفه أو بأصبع زائدة انقض على ظاهر قول ابن القاسم اه (فرج) فإن مسه بأصبع زائدة فقولان قال ابن رشد والخلاف
خلاف في حال هل فيها من الاحساس مافي غيرها أم لا وينبغي إن ساوت الأصابع في التصرف والإحساس فالنقض

على المشهور ويصح منه الفسل ولو كان قبل تلفظه بالشهادتين والشاذ وجوبه على من أسه صغيرا أو كبيرا لأنه تعبد
(تنبيه) عد موجبات الفسل أربعة خروج الماء الدافق ومغيب الحشفة وانقطاع دم الحيض والنفاس وغسل الكافر
ولم يذكر غسل الميت لأنه عده كسائر في المجاز من السنن أو هو واجب لكنه ليس وجوبه عليه (خاتمة) زاد بعضهم
الشك في التقاء الحتاتين والشك في الحدث والشك في الإزالة

باب تبين فيه فرض الفسل وسننا مشهورة في النقل

ذكر في هذا الباب وفي الفصل الذي يلي فرائض الفسل ومستوناته وذكر أن فرضه خمسة وبدأ بها فقال

فَلْفَرَضَ مِنْهُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ نَبَيْتُهُ ثُمَّ طَهَرُ الْمَاءِ

ولم تساو فلا ولو شك فعل الخلاف فيمن يتقن الطهارة وشك في الحدث (فرج) فإن مسه من فوق حائل فطريقان
الأولى قول ابن الحاجب ون فوق حائل ثالثاً إن كان خفيفاً نقض الثانية إن كان الحائل كثيفاً فلا وضوء قولوا واحداً
وإن كان رقيقاً فروى ابن وهب لا وضوء عليه وهو الأشهر وروى على بن زياد أن عليه الوضوء التوضيح والظاهر
عدم النقض مطلقاً لما في صحيح ابن حبان عنه عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده إلى فرجه ليس بينهما سترو ولا حجاب
فقد وجب عليه الوضوء الصلاة (فرج) قال في التوضيح عن ابن هارون ولومس موضع الجب فلا نقض عندنا وحكي
الفزالي أن عليه الوضوء والجاري على أصلنا فيه لعدم اللذة غالباً اهـ (فرج) ومس ذكر الغير يجري على حكم المس
فلمست المرأة ذكر زوجها تلذذاً لوجب عليها الوضوء ولغير شهوة من مرض ونحوه فلا ينقض وكذلك الملموس
ذكره إن نذ فعله الوضوء وإلا فلا ولذا قال القرافي لا يتنقض وضوء الحائض بمس ذكر المختون (فرج) واختلف أصحاب
مالك فيمن مس ذكره وصلى من غير وضوء فقبل بعيد في الوقت قاله مالك وابن القاسم وقيل لا إعادة عليه وهو أحد
قولي مالك وابن القاسم ووجهها مراعاة الخلاف وقيل بعيد أبداً قاله ابن نافع وابن دينار وقيل بعيد العائد أبداً
ومناس في الوقت قاله ابن حبيب (فرج) مس الذكر المقطوع قال ابن العربي لغو قال المازري كذكر الغير قال ابن عرفة
يرد بأن الحياة مظنة اللذة ونسبها مظنة تنقيتها (فرج) قال ابن الحاجب لا أثر لمس الدبر وخرجه حديث على فرج
المرأة ورد عبد الحق باللذة وابن بشير بأن ذلك ليس بقياس اهـ ومعنى قوله وابن بشير الخ أن ابن بشير رد الحائض
حديث مس الدبر بمس الفرج بأن الوضوء من مس الفرج خارج عن القياس لأنه من الجسد والحكم إذا خرج على
غير قياس لم يقس عليه (فرج) ومس الخنثى فرجه يخرج على من يتقن الطهارة وشك في الحدث للتردد في الحل
الأصل والزائد ابن العربي عن بعض شيوخه إن مس فرجه معاً وجب الوضوء وإن مس أحدهما وقتلنا إن المرأة
يتنقض وضوءها بمس فرجها فهو كمن يتقن الطهارة وشك في الحدث ثم قال ولو مس أحدهما وصلى ثم توضأ ومس
الآخر وصلى أي صلاة أخرى فقال ذا نعمند يحتمل إعادته الصلاتين كذا ذكر صلاه من صلاتين أو عسدم الإعادة
لأن كل صلاة تمت باجتهاد كأربع صلوات لأربع جهات باجتهادات مع يتقن بطلان ثلاث منها قال ابن عرفة كل
اجتهاد أوجب جهة وكل من لغوا مبطل على تخريجه على الشك في الحدث فكيف يقاس المبطل أو اللغو على الموجب
اهـ وهذا إنما هو في الخنثى المشكل وأما غير المشكل فيحسب ما ثبت له وفي تكميل التقييد الإمام ابن غازي من أشيائ
ابن العربي ذا نعمند الأكبر وهو الإمام إسماعيل الطوسي وذا نعمند الأصغر وهو الإمام أبو حامد الفزالي الطوسي
ومنى ذا نعمند باغة الفرس عالم العلماء قال وكان شيخنا الأستاذ أبو عبيد الله الصغير يحكي لنا عن شيخه أبي محمد عبد الله
البيدوسي أنه بلغه أن الفرس ينفخون ذا نعمند اهـ وهذه المسئلة إحدى النظائر المعروفة بمثال الخنثى المشكل وقد
وفقت على جملة صالحة منها منظومة في سؤال وجواب رأيت إيرادها هنا تكميلاً للقائدة وهذا نص السؤال
أجب سائلاً يا أيها الخبر إنه على الخبر أن يفق الفقى حين يسأل ابن لي في الخنثى مسائل جمه

وَأَقْوَرُ وَالذَّكَاءُ وَصَحْبُهُ فِي قَوْلٍ . ذَكَرَ مَذْهَبُهُ

اشتمل هذان البيتان على أربعة: فروض الفرض الأول التية اتفاقاً في أوله لقوه العبد فيه بخلاف الوضوء العرض
الثاني: الماء المطلق اتفاقاً. الفرض الثالث الفود على خلاف فيه. المرض الرابع الدلك مع استصحاب الماء وهو قول
الغائبى وقال ابن أبي زيد لو انعمس في الماء ثم تدلك بعده أجزاء على الأصح وعليه انقصر صاحب المختصر لأن في
الترتاض المعية حرجاً مناه الله تعالى من الدين وأشار للفرض الخامس بقوله

مَسْتَوْعِبًا كَمَا جَمَعَ الْجَسَدَ بِالْمَاءِ وَالذَّلِكَ بِإِثْرَارِ الْيَدِ

أى يجب استيعاب جميع طاهر الجسد بالغسل اتفاقاً وبالدلك على الأشهر ولا نرد المعصنة والاستنشاق والضياغان لأنها

يزيد على عشر إذا كان بشكك ما حكمه مباحا وإذا رنى به أو زنى ما حكمه حين يفعل
وقل أين يأتي في الجنائز نمشه ومن يتولى غسله حين يفعل وميراثه ما قدره ونكاحه
أبوؤن فيه أم يسان فيحصل وإن لمست كفاه موضع فرجه فهل طهره يبقى له أم يسدل
ومهل صفه خلف المصلين آخرها إذا هو صلى في الرجال أم أول وهل سجنه بين الرجال أو النساء
فان جوار الشكل بالشكل أمثل وهل يئذ القاضي شهادة قوله إذا هو أدى أو يقون فيقبل
وقل هل يؤم القوم أو ليس يرتضى فان مقال الحق للره أجمل

ونص الجواب

نفطن هداك الله إن كنت تسأل فهذا جواب نوره ينهل له نصف سهم في الزكاة وإن زنى
به فعليه الحد والحد أصدل ومهما زنى فالحد عنه بمنزل فان الفتى في معرك الحرب أعزل
وميراثه في نصف مرء ومراة كذلك نوحى نفسه حين يقتل ويعضل عن معنى النكاح إذا انتهى
فان الهدى في عضله حين يعضل وآخر صف في الرجال مكانه وأما إذا لاقى النساء فأول
وحيث يصل ثم يوضع نفسه وذلك فيه سنة لا تبدل ونفسه مملوكة تقدرى له
بخالص بيت المال لا تتمول ومهما استحق السجن سقط وحده فليس له في الناس شبه مسائل
وليس يؤم القوم إلا ضرورة وفي المال لا في غير ذلك يقبل وان هو مس الفرج أبطل طهره
وان مس أحديلا فنقض معجل فدونكها مثل النجوم زواها قد ألفها ذو فطنة يتوسل
فذهب على النقص بمس الفرج أو الإحليل بناء على القول بالنقض بمس المرأة فرجها إذ التردد في المحل الأصل من
الزائد صيرمس أحدهما موجبا للشك في الطهارة ومسائل الختنى المشكل أكثر مما تقدم وقد كنت ذيلت الجواب المتقدم
بببت يشتمل على مسائلين من مسائله وهو قولنا

مذكاه مكروه دليل بلوغه بأى بدا قل باحتياط يعلل

وكلام المجيب ظاهر إلا قوله . وليس يؤم القوم إلا ضرورة . فلم أقف عليه الآن وإنما وقفت على قول ابن عرفة
في شروط الامامة عن ابن بشير الخنثى المشكل كأمراة ام وعليه فلا يؤم إلا على رواية ابن أيمى تؤم المرأة النساء
وعلى هذا فالأول أن يقول . امامته فامتنع لغير ابن أيمى . وقد ذكر ابن عرفة في المخرجات من النساء في كتاب
النكاح مسائل عديدة من مسائله رأيت اثباتها هنا تكميلا للفائدة لغرابتها قال رحمه الله عبد الحق لا يها ولا يوطأ وقيل
يها أمته وان زنى بذكره لم يحد لأنه كاصبح ويؤدب وبفرجه يحد الميتطى في حده ان ولد من فرجه قولان ابن عرفة
قلت فى حده ثالثا إن ولد وبني على أن يتفق عليه لأن ولادته من فرجه دليل على أنوته وعن عبد الحكم من وطئ

بواطن خلافا لأحد في وجوب المضمنة والاستثنائ ولاي حنيفة في فرضتها وزاد عياض سادسا وهو استحباب الية

وَمَنْ تَسَكَّنْ قَاصِرَةً يَدَاهُ يَذُكُّ بِالْمَيْذِرِ أَوْ سِوَاهُ

ومن تسكن قصرته يدها عن الوصول إلى ذلك بعض جسده فقال المازرى يتلطف في ذلك باستعمال ما يتوب عنه من
نوب أو حائط أو ما أمكن فان لم يمكنه التلطف بما يقوم مقام اليد ولم يفعل فهل يلزمه طليه واستماله أولا ثلاثة
أقوال أحدها سقوط ذلك عنه لما فيه من المشقة لكنه يندب إليه قاله ابن القصار الثاني لسحون وجوب ذلك عليه
كوجوب طلب الماء لنفسه إذ لا يتقل التراب إلا عند الإياس منه وهذا هو المشهور الثالث التفرقة بين القليل فيسقط
وبين الكثير فيجب وإليه ذهب ابن كنانة

وَالَّذُكُّ لَا يَصِيحُّ بِالتَّوَكُّلِ إِلَّا لِلَّذِي آفَتْهُ أَوْ عَلِيلٍ

حتى غصبا حد زاد الشعبي وعليه نصف المهر ابن عرفة والأظهر أن زنى بذكره وفرجه حد انفاقا وحد قاذفه يجرى على حده وعن بعض أهل العلم في قطع ذكره نصف دية ونصف حكومة قال وصفة جسمه أن يستر فرجه ويحس الرجال ذكره ويغطي ذكره وينظر النساء فرجه ابن عرفة وحكذا في دعواه أنه خشي بعد نكاحه على أنه رجل أو امرأة ونزلت بتونس ففسخ النكاح وفي كون الواجب له إذا غزا ربع سهم أو نصفه قولان وفي بعض التعاليف يحاط في الحج فلا يبيع إلا مع ذى محرم لا مع جماعة رجال فقط ولا مع نساء فقط . قلت إلا أن يكن جوارية أو ذوات محارمه ويلبس ما تلبسه المرأة ويفتدى وهذا فيما يجب على المرأة ستره وفي غيره ولا يلبسه إلا الحاجة ويسجن وحده وإن مات ولا محرم معه ولا مال اشترت له من بيت المال أمة تغسله وتمتنن وولاتها للسلبين ابن عرفة قلت مقتضى الاحتياط أنه كرجل مع نساء وفي شراء الأمة من بيت المال نظر إذ لا ملك له فيها ولو كان لورثها عنه وارثه أو بيت المال فلا موجب لعنتها . وفي غير ابن عرفة أن شأنه في جميع أحواله على أحوط الأمرين ولا يفعل إلا ما يفعله الرجال والنساء معاً ولا يفعل ما يجوز لأحدهما فقط فلا يلبس الحر ولا الذهب ويسمع نفسه فقط إذا صلى ولا يؤذن ولا يرث الولاء ويستر نفسه إذا صلى ويبدى الرجال ما يتديه لهم المرأة والنساء ما يبديه لهن الرجال قوله والشك في الحديث قال في الرسالة ومن أيقن بالوضوء . وشك في الحديث ابتداء الوضوء . وفي ابن يونس من أيقن بالوضوء ثم شك فلم يدر أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه إلا أن يكون مستنكحاً فلا يلزمه إعادة وضوء . ولا صلاة قال ابن حبيب وإذا خيل إليه أن ريحاً خرج منه فلا يتوضأ إلا أن يوقن به وكذلك إذا دخله الشك لم يلبس وذكر الحديث ثم قال وأما إن شك هل بال أم لا فهذا بعيد الوضوء .هـ . وفي ابن الحاجب من يتيقن الطهارة وشك في الحديث فيها فليعد وضوءه كن شك أصلي ثلاثاً أو أربعاً بعيد فقيل وجوباً وقيل استيجاباً وقال اللخمي خمسة ثالثها يستحب ورابعها يجب ما لم يكن في صلاة وبخامسها يجب ما لم يكن الشك في سبب ناجز كن شك في ريح ولم يدرك صوتاً ولا ريحاً وأما المستنكح فالمعتبر أول خاطر به .هـ . قال في التوضيح استشكل الشيوخ قياس من نكح في الحديث على من شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً لأن الشك في الطهارة شك في المانع والأصل في الشك الانكفاء إذا الأصل في الوضوء دوامه بخلاف الركعات فإن الشك فيها شك في الشرط والأصل عمارة الذمة بالعدد حتى يتحقق حصوله وحاصله أن الأصل إلغاء الشك ويلزم منه البناء على الأقل في الركعات والبقاء على الطهارة ويمكن أن يوجه الوجوب بالاحتياط للعبادة إذ الأصل أن الصلاة في الذمة يتيقن فلا تبرأ الذمة منه إلا بيقين ويمكن أن يقال منتهى الخلاف هل الشك في الشرط يورث الشك في المشروط أم لا قال صاحب النكت وإنما يجب الوضوء في غير المستنكح وأما المستنكح فلا شيء عليه .هـ . وهذا هو المشهور في المستنكح وهو الموسوس قال ابن عبد السلام وهو ظاهر المسنونه وغيرها من غير نظر إلى خاطر البتة لأن من هذه صفته لا يضبط خاطر الأول مما بعده قيل والمعتبر

حكى ابن بطال فيمن وكل من غير ضرورة قولين الإجزاء وعدمه والإجزاء هو ظاهر كلام صاحب المختصر وقرقباين رشد بين أن فعل ذلك تكبراً أو عجباً فلا يجزئه وإلا أجزاء وهو الذي أشار إليه الناظم بالبيت المذكور وحكم الرجل والمرأة في ذلك سواء ولما كان القصد استيجاب جمع البدن قال الناظم

وَأَتَمَعْتُ فِي الطَّهَارَةِ الْأَعْيَابِ إِذْ تَحْتُ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابِهِ

استأثر لخر خلوا الشعر وأتقوا البثرة فإن تحت كل شعرة جنابة واختلف في تحليل شعر المرأة وحله والذي عليه الأكثر أنه ليس عليها حل عفاصها بل تغضه يديها مع صب الماء عياض والصفحت الجعم والتحريك وهذا ما لم يكن حائل فإن كان بخيوط ونحوها قتله أقوال يفرق في الثالث بين الكشيبة فتغضه دون اللطيف وهو المشهور ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل والرائع منقضي الحيض والجنابة وقال أبو عروان القاضي أرخص للروس في ما يبرأ أن تمسح في الوضوء والغسل على ما في رأسها من الطيب فإن استعملته في سائر جسدها تيممت لأن إزالة ما من إضاعة المال المنهي عنه ولما كان القصد من الغسل

أولى خاطر به فإن سبق إلى نفسه أنه أكمل وضوئه أو أنه على وضوءه فلا يعيد. وإن سبق إلى نفسه أنه لم يكمل أعاد. لأنه في المخاطر الأول مشابه للعقلاء وفي الثاني فمما عظم معنى القول الخامس عند ابن الحاجب في طريقه الخفى أن الشك الذي طرأ في أثناء الصلاة إن كان على وجه هل خرج منه ريح إذ ذاك أو لم يخرج في حالة الصلاة ولم يدرك صوتاً ولا وجد ريحاً أو أنه حك نخذه مثلاً وهو يصلي فشك هل مس ذكره أم لا فلا يقطع وإن كان على وجه هل بال أو غوط مثلاً قبل الدخول في الصلاة قطع وتوضأ وعلى المشهور من وجوب الوضوء على الشاك إذا حصل له الشك في الصلاة قطع صرح به في التوضيح وظاهر ما يأتي لابن رشد تقييد وجوب الوضوء على الشك بما إذا شك قبل الدخول في الصلاة أما بعد الدخول فيها فلا يقطع إلا ييقن (فرج) قال في التوضيح فإن افتتح الصلاة متيقناً بطهارته ثم شك في الصلاة وتماذى على صلاته ثم تبين له أنه متطهر فقال مالك صلاته تامة لحصول الشرط في نفس الأمر وقال أشهب وسحنون لا تصح لأنه غير عامل على قصد الصحة اه قال ابن رشد في رسم جمع من شك أثناء صلاته هل هو على وضوء أم لا فقبلى في صلاته وهو على شك ذلك فلما فرغ من صلاته استيقن أنه كان على وضوء. قال صلاته مجزئة عنه إلا أن يكون نواها نافلة حين شك ابن رشد إنما قال صلاته تامة وإن تماذى على شك لأنه دخل في الصلاة بطهارة متيقنة فلا يؤثر فيها الشك الطارئ عليه بعد دخوله في صلاته لحديث إن الشيطان يفسو بين آليتي أحدهم فلا يصرف من صلاته حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً وليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيقن بالوضوء وشك في الحدث مسألة المدونة بأعليه الشك في طهارته قبل دخوله في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها إلا بطهارة متيقنة وهو فرق بين وأظهر ما رواه سحنون عن أشهب اه (فرج) قال ابن العربي لو تيقن طهراً وحدثا شك في السابق منهما فلا نص لعلنا تأويل وقال إمام الحرمين الحكم تقيض ما كان عليه وهو صحيح أقوالنا إلغاء الشك فن كان قبل الفجر محدثاً جزم بعده بوضوء وحدث وشك في الأحداث منهما فتوضأ لتيقن وضوئه وشك نقضه ولو كان متطهراً فحدث لتيقن حدثه وشك رفعه ابن عمرز يجب الوضوء فهما وفي ابن الحاجب ولو شك على غير ذلك وجب الوضوء باتفاق التوضيح يدخل فيه خمس صور : الأولى تيقن الحدث وشك في الطهارة وحكى ابن يسير فيها الإجماع الثانية تيقنهما ولم يدرك السابق منهما وحكى سند فيها الاتفاق الثالثة شك فيهما لحكى ابن عمرز أن الوضوء يجب عليه لأنه ليس عنده أمر يتيقنه يلبي عليه وذكر ابن يسير في هذه الصورة أنه بطرح ما شك فيه ويبقى على ما كان حاله قبل الشك فإن كان محدثاً لزمه الوضوء وإن كان متوضئاً صار بمنزلة من تيقن الطهارة وشك في الحدث الرابعة تيقن الوضوء وشك في الحدث وشك مع ذلك أكل قبله أو بعده . والخامسة عكس هذه تيقن الحدث وشك في فعل الوضوء وشك مع ذلك أكل قبله أو بعده وحكى ابن عمرز الوجوب فيهما اه قوله كفر من كفر معناه إن المسلم إذا توضأ ثم ارتد وكفر والعباد بالله ثم إنهم راجع الإسلام فإن وضوءه ينتقض برده قال ابن الحاجب وفي وجوب

استيماب جميع الجسد كما سبق وكان في الجسد مواضع قد تخفى على كثير من الناس نبه عليه بقوله :

مَنْ غَسَلَ الْفَرْجَ وَمَا حَافَاهُ بِمَيِّمَةِ الْفَرْجِ وَلَا تَنَاسَهُ بَعْدَ زَوَالِ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَى أَوْ مَعَهُ يُصْبِحُ فِيهِ ذَاؤُهَا يَغْسِلُ الذَّكَرَ وَمَا حَافَاهُ مِنْ جَانِبِ الْأُتَيْيْنِ وَأَسْفَلَهَا وَلَا تَنَسَ غَسْلَ ذَلِكَ مَرَّةً ثَانِيَةً بَعْدَ غَسْلِكَ الْأَوَّلَى عَنْهُ أَوْ مَعَ غَسْلِهِ وَلَا يَحْتَاجُ لِنَفْسِهِ مَرَّةً ثَانِيَةً لِأَنَّ الْغَسْلَةَ الْوَاحِدَةَ تَزِيلُ الْحَيْثُ وَتَرْفَعُ الْحَدَثَ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ يُصْبِحُ فِيهِ ذَاؤُهَا وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي كُلِّ الْأَعْضَاءِ وَلَكِنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا هُنَا فَيَا قَدْ تَخَفَى فَأَعَادَهَا لِذَلِكَ :

وَقَدَّمْتُ الْوُضُوءَ إِنْ أَرَدْتَهُ وَالْغُسْلَ يُكْفِي عَنْهُ إِنْ تَرَكْتَهُ

أى إن أردت تقديم الوضوء فقدّمه وإن لم ترده فالغسل يكفي عنه وعبارة تقتضى التخيير وليس كذلك بل تقديمه من فضائل الغسل كما سيذكره .

وَأَحْضَرْنَا فِي الْإِغْتِسَالِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ فَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْهُ إِنْ صَدَرَ

وضوء المرتد إذا تاب قبل نقض وضوءه قولان اهـ وسمع موسى بن القاسم من ارتد عن الإسلام ثم راجع الإسلام قبل أن ينقض وضوءه أحب إلى أن يتوضأ وقال يحيى بن عمرو أحب عليه أن يتوضأ لقوله تعالى : لئن أشركت ليحبطن عملك ، أهو في كون الردة موجبة للوضوء وهو المشهور ولذا عدت من نواقضه أو للنقل قولان حكاهما ابن العربي ورأيت وأظنه في المعيار للوثرى أن عد الردة من موجبات الوضوء إنما هو في حق من لم يجب عليه غسل قط وكان بلوغه بالإنبات مثلاً أو يبلوغ ثمان عشرة سنة فتوضأ ثم ارتد ثم راجع الإسلام قبل أن يحدث فهذا يبطل وضوءه برده وأما من وجب عليه الغسل واعتدل ثم راجع الإسلام قبل أن يجب عليه غسل فهذا يغتسل لبطان غسله الأول برده وكأنه توفيق بين القولين اللذين حكى عن ابن العربي والله أعلم (فرع) في وجوب الوضوء بخروج الهادي وهو ماء أبيض يخرج من الحامل عند وضع الحمل أو السقط وسقوطه قال في البيان وهو الأحسن لكونه لبس معناداً (فرع) قال ابن الحاجب ولا يجب الوضوء بين ولا حجامه ولا لحمل إبل وفيها أحب إلى أن ينضمض من اللبن والعمم ويفسل الغمر إذا أراد الصلاة (فرع) قال الأحمي تحميد الوضوء لكل صلاة فضيلة قال القاضي عياض الوضوء على خمسة أقسام ثم ذكر من الوضوء الممنوع تحميده قبل صلاة قرض به (فرع) قال ابن الحاجب ويمنع المحدث من الصلاة ومن المصحف أو جلده ولو بقضيب ولا بأس بحمل صندوق أو خرج هو فيه ما لم يكن المقصود حمله ولا بأس بالتفاسير والبراهم والألواح للتعلم ليصحها ابن حبيب يكرهها للبط والجزء الصبي كاللوح وبخلاف المكمل وفيل المكمل وفي التوضيح أجاز مالك في العتية الحز الصبي والحائض والحامل إذا كان عليه شيء يكنه ولا يتعلق وبس عليه شيء وما رأيت من يفعله

وَيُحِبُّ اسْتِئْذَانُ الْأَخْبَثَيْنِ مَعَ سَلْبٍ وَتَثَرٍ ذَكَرَ وَالشَّدَّ دَعِ
وَجَازَ الْإِسْتِجْمَارُ مِنْ بَوْلٍ ذَكَرَ سَلَتْ كَمَا تَطْلُأُ أَكْثَرُ النَّاسِ

يعنى أنه يجب على قاضي الحاجة استبراء الأخبثين والاستبراء استفراغ ما في الخرجين ابن الجلاب الاستبراء واجب مستحق وهو اخراج ما بالخلين من أذى والاخبثان بالثاء المثلثة من الخبث الذي هو التنجس قاله في المشارق والمراد به هنا البول والفاظ وزاد على ذلك في الذكر السلت والنثر الخفيفان فيأخذ ذكره يسراه ويجعله بين سبائه وإيهامه ويعرهما من أصله إلى آخره والنثر ثمانية فوقية ساكنة جذب بخفة وهو له الأخبثين بقرأ بنقل حركة الحمزة الساكن قبلها للوزن وقوله سلت بكسرة واحدة لأنه مضاف في التقدير لمثل ما أضيف له ثر على حد بين ذراعي وجهه الأسد وإنما أمر بترك الشد في السلت لأنه يرخي المثانة ولا تحديد في المرات لأن أمزجة الناس مختلفة الشيخ زروق وقد جرب لطوله أن يمز بأصبعه بين السيلين فإنه يدفع الحاصل ويمنع الواصل وسمع ابن القاسم لبس القيام والقعود وكثرة السلت بصواب النخعي من عاداته احتباسه فإذا نزل منه وجب أن يقوم ثم يقعد وسأل ابن رشد عن

وإذا فدمت الوضوء منه إن صدر في بقية غسلك من مس الذكر فيجب الوضوء من مسه إن صدر ذلك بباطن "كف أو جنبه أو باطن أصابعك أو جنبتيه فميدة اتفاقاً وهل بعيدة بنية وهو المشهور ومقابله قول القابسي بغير نية قال ابن الحاجب وطاهرهما لمقابلي أي حاشا المدة تسب له لأنه لم يذكر فيها النية ولو كانت شرطاً لذكرها ثم أشار لا قد يخفى بقوله :

وَبَعْضُهُمْ خَذِبًا بِالرُّقْرِ تَحْتَ الْجَنَاحَيْنِ وَتَحْتَ الْخَلْقِ

قال الجوهري حيت الرقعة تحت خبطه وامرأة خبطة خبطة والخبطة شبه مقعنة قد خطت مقدمها تغطي بها المرأة رأسها ولعله أراد بالجنابيين الإبهامين لأن جناح الطائر يده وما تحت الخلق معروف قيل والصواب لو قال تحت ذقنه .

وَمِنْهُ عَقْدَةُ عَقْدًا وَالْأُذُنُ اسْتَرْخِي فِي غَسْلِهِ وَلَا تَسْرِ

الرجل يخرج من بيت الماء وقد استنجى بالماء ثم توضأ فيكون في الصلاة أو سائراً إليها فيجد نقطة هابطة فيفتش عليها فتارة يجدها وتارة لا يجدها فأجاب لاشيء عليه إذا استنكحه ذلك ودين الله يسر وسئل ربيعة عن الرجل يمسح ذكره من البول ثم يتوضأ فيجد البلل فقال لا بأس به قد بلغ غتته وأتى فريضته وحكم الاستبراء الوجوب كما صرح به الناظم تبعاً لغيره وأما تنظيف المحلين بالاستنجاء أو بالاستبراء فمر من باب زوال النجاسة وقد تقدم حكمه (فرع) فإن ترك الاستنجاء والاستبراء ساهياً وصلى في إعادته في الوقت روتان لابن القاسم وأشبه فقال ابن أبي زيد يريد الماسح والمبعر وخرج اللخمي بعيداً أبدأ من القول بالإعادة أبدأ من صلى بنجاسة ناسياً وهي رواية ابن وهب قوله وجاز الاستبراء البيت أن الاستبراء بالحجر ونحوه يجوز أن يكنى عن الاستنجاء بالماء في بول الذكر وفي الغائط ما لم ينتشر ذلك المذكور من البول والغائط عن المخرج كثيراً فلا بد فيه حينئذ من الاستنجاء بالماء كالأبد منه في بول المرأة ولذا قال في بول ذكر فأما الاستنجاء فقال القاضي عياض إنه مأخوذ من نجوت العود إذا قترته فكأن المستنجى يقشر ماعلى المحل من الأذى وقيل مأخوذ من النجاسة وهو التخلص لأن الإنسان يتخلص به من دون المحل وتعلق الأذى به وحقيقته إزالة النجاسة الخارجة من المخرجين أو من أحدهما بالماء المطلق عن ظاهري المحل الذي خرجت منه وأما استبراء فقال إنه مأخوذ من إجمار وهي الحجارة الصغيرة التي تزال بها وقيل من الاستبراء بالبخور والجمبر لأنه يطيب المحل كما يطيب البخور ويسمى استطلاً لتنظيفه الموضوع بإزالة الأذى عنه قال المازري الاستبراء التمسح بالحجارة وقال غيره وهو مسح المخرج من الأذى بجماد طاهر متق منفصل ليس بذى شرف ولا بذى حرمة ولا مطعوم ولا حق لأحد فيه ولا منجس غيره اهـ فقوله بجماد أى بكل جامد حجراً كان أو غيره وهو كالجلس قال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب والجماد كالجمبر على المشهور قاس في المشهور كل جامد على الحجر لأن القصد الانقاء وروى في القول الآخر أن ذلك رخصة فيقتصر بها على ما ورد والصحيح الأول لأن الرخصة في نفس الفعل لا في المفعول به وأخرج بوصف الطهارة النجس فلا يستجر به وليس على إطلاقه بل إذ باشر المحل فإن كان في أحد جنبي الحجر نجاسة جاز الاستبراء بالجنب الآخر قال في التوضيح قال الباجي حندي إن استجر بنجس فقد طهرت على المحل نجاسة غير معتادة فلا ترفع إلا بالنسل وبوصف الانقاء مالا ينقي للموثة كالزجاج وبوصف الانفصال يد نفسه لكن ذكر في الرسالة أنه يستجر بيده ولفظه ثم يمسح مافي المخرج من الأذى بمدر أو غيره أو بيده وكذلك ذكر سيدي أبو عبد الله ابن الحاج أنه إذا عدم الأحجار فلا يترك فضيلة الاستبراء بل يستجر بأصبعه الوسطى بعد غسلها وأخرج بقوله ليس بذى شرف الذهب والفضة والياقوت ونحوها وأخرج ابن الحاجب بوصف النفاسة فقال في التوضيح عن ابن رشد وذكر وصف النفاسة تنبها على علة المنع لأن استعمالها في ذلك تحسين لها ولأنها أجسام فيها ملوثة فزيد المحل تطهيراً وأخرج بقوله ولا بذى حرمة جدار المسجد كذلك قال ابن الحاجب قال في التوضيح تأفلعن الأكال وقد تساهل الناس في المسح بالطين وهو مما لا يجوز فعله لتنجسها ولأن على الناس ضرائر في الانضمام إليها لاسيما عند نزول المطر وبطل الثياب وهو ظاهر وعلى هذا فلا يظهر تخصيص جدار المسجد إلا الأولوية اهـ وكذا يخرج الورق لحرمة الحروف وتختلف الحرمة بحسب ما كتب فيه وفي معنى المكتوب الورق غير المكتوب لما فيه من النشا وأخرج بقوله وتابع السرة عمفا بالعين المهمة أى ما بعد من أطرافها في الصحاح العمق يفتح العين وضما ما بعد من اطراف المقارن والعق بالمعجمة مفتوحة ركوب الندى الأرض ونبت غمق إذا وجدت لرجبه خنق وفساد من كثرة الانداء عليه وكان الناظم استمار اللطيفين لمدين المعين والله أعلم والسرة الموضوع الذي يقطع من السر والسر بالضم ما تقطعه القابلة من مرة الصي يقال عرف ذلك قبل أن تقطع شرك وتقل شركك وسرخ الدبر في غسله ولا تسر أى لا تضم أساره وهي تجهيزات السفرة لأنها من الخايج ولذلك قال الناظم

لأنَّ مَحْرُحَيْكَ فِي اجْتِنَابِهِ ۖ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحَايِجِ الْعَيَّ بِهٖ ۖ وَتَمَعْتَ رَكْمَتَيْكَ ذَاكَ حَمَمٌ ۖ وَشَتَّى الرُّفْعُ كَدَمٌ ۖ مَبِيعٌ

ولا معلوم جميع المأكول ولو كان في الأدوية والمقاهير وأخرج بقوله ولا حق فيه لأحد ما كان مملوكا الغير ولا إشكال وكذا الحمة والروث والنظم الطاهر لحق الجن فقد روى أبو داود أنه قدم وقد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد إنه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روثه أو حمة فإن الله جعل لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال أبو عبيد الحمة الفحيم وقوله ولا منجس غيره احتز به من جدار المرحاض ومن المائعات والخرق المبتلة لأن الرطوبة تنشر النجاسة فتتسبب ما لم يكن متنجسا زاد ابن الحاجب كونه غير مؤذ اختارا من الرجاء المحرف ونحوه ولا يبعد الاكتفاء عنه بوصف الاتقاء لأن إذا به قد تمتنع من الإتياء به (فرع) فإن استسجم بشئ مما نهى عنه فقال أصبح بعيد في الوقت وقال ابن حبيب لا إعادة عليه وقال ابن عبد الحكم صلاته باطلة فيميد أبدا واستظهره ابن عبد السلام لأن الاستنجاء رخصة فإذا لم يأت بمحل الرخصة بقى على أصل المنع فيكون معصيا بالنجاسة التوضيح وفيه نظر لأن الرخصة في الإزالة وقد حصلت لأفيا يزال به والقول بعدم الإعادة فيها إذا استسجم بنجس مبنى على أن إزاله النجاسة مستحبة (فرع) المذهب أن المطلوب في الاستنجاء الاتقاء دون العدد فإذا حصل الاتقاء بمجر واحد أو اثنين كفى ذلك ومذهب الشافعي مراعاة الاتقاء مع العدد لحديث ومن استسجم فليوتر وحديث أو لا يجحد أحدكم ثلاثة أحجار وقد خرج هذا ما لا يقل ما يجزى وبوجوب الاتقاء والصدق قال أبو الفرج وابن شعبان وأنه لا بد من ثلاثة أحجار وعلى قولها فهل يجب لكل مخرج ثلاث أو تكفي الثلاث لها معا قولان وفي أجزاء حجر ذي ثلاث نضب قولان وفي إيراد الثلاث على جميع المجل أو لكل جهة واحد والثالث للوسط قولان وعلى المشهور من عدم وجوب الصدق فهل يستحب الوتر قال ابن هارون لم أر لأصحابنا فيه نصا والذي سمعته قديما في المذكرات أنه يطلب الوتر إلى السبع فإن لم يتم بها لم يطلب إلا الاتقاء من غير مراعاة وتر (فرع) المطلوب الجمع بين الأحجار والماء فإن اقتصر على الماء أجزاء بغير خلاف وإن اقتصر على الأحجار مع عدم الماء ولم تنتشر النجاسة على فم المخرج فكذلك وإن اقتصر عليها مع وجود الماء فالمشهور الأجزاء وقال ابن حبيب بعدم الأجزاء مع وجوده .

(فرع) ما انتشر من النجاسة على محل خروجها أى بعد تعيين الماء كما نه عليه الناظم بقوله إلا ما كان كثيرا انتشر وفي كون ما قرب جدا كالمخرج أو لا بد من الماء قولان الأول لابن الجلاب والثاني لابن عبد الحكم وابن حبيب وهذا مفهوم قول الناظم كثيرا والخلاف في المسألة حار على الخلاف فيما قرب من الشيء هل له حكم ذلك الشيء أو حكم نفسه وللأسئلة نظائر كثيرة انظر ما في كتب النظائر كالمتهج المنتخب للزقاق وإيضاح المسالك لانتريسي ونحوهما (فرع) إذا قلنا بالمشهور على إجراء الاستنجاء مع وجود الماء فنفي المعتاد يخرج من السيليين مثل المعتاد الطراز جوز القاضي الاستنجاء من الدم والقيح وشبهه ويحتمل المنع (تنبيه) استثنى العلماء مسائل يتعين فيها الماء ولا يكفي الاستنجاء فيها منها ما انتشر على المخرج كثيرا كما تقدم ومنها بول المرأة لتعديه على جهة المقلعة وكذلك الحصى ومنها المذي وتقدم الخلاف هل يجب منه غسل جميع الذكر أو غسل الأذى فقط ومنها حتى ودم الحيض والتفاس في حق من مرضه الشيء لمرض أو لعدم ما . ومعه ما يزال به النجاسة فقط فتجب إزالة ذلك الماء ولا يكفي ذلك الاستنجاء قلت وكذا متى إذا خرج

المخرجة معروفة إن كان الواقع في النظم لإفرادها وإن كان أوفاع مخرجيك بالنتية فالمراد المقعدتان وهما الأيتار بمنع الحمرة وسكون اللام وهذا بعيد لأنه سيذكرهما والمراد بالركبتين موضع طيهما وبالرفع باطن الفخذين وقيل ما بين الفخذين والذراع .

وَنَابِعِ الْعَقِبِ وَالْمَرْقُوبَا وَأَسْفَلَ الرَّجُلَيْنِ قُلْ وَجُوبَا

متابعة العقب وهو مؤخر القدم ورد الوعيد على عدم التنبيه له في قوله عاب الصلاة والسلام ويل للأعقاب من النار قال لما رأى أعقابهم شيوخ والمرقوب الموتر فوق عقب الإنسان وعقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في بدنها . أسفل الرجلين بطون المدين وعسلهما لانتك في وجوهه ولو قال الأعقاب بدل العقب لكان حسنا .

بغير لذة أصلاً أو لذة غير معتادة فانه حينئذ موجب الوضوء فقط فلا بد من إزالته بالماء (فرج) قال في التذويب ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها ليول أو غائط أو الجماعه إلا في الغلوات وأما المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به وإن كانت على القبلة التوضيع وظاهره جواز الاستقبال في الكنيف وإن لم تكن مشقة بدليل جواز الجماعه ولا ضرورة فيها فانه النعمى وابن رشد وعياض وسند قال سند وظاهر قوله فيها والمراحيض التي على السطوح الجواز وإن لم يكن سائر وعلى ذلك حله في تهذيب الطالب وقيل أبو الحسن تأويلاً آخر أن ما في المدونة محمول على السائر اهتقال في الشامل ويجوز في القرى والمراحيض وإن لم يلجأ على الأصح وهل يجوز ذلك في مراحيض سطح مطلقاً أو بسائر قولان اه التوضيع وقال ابن رشد الموضوع إن كان لامراحيض فيه ولا سائر فلا يجوز فيه الاستقبال والاستدبار أو يكون فيه المراحيض والسائر فيجلس بحسب ما تقتضيه المراحيض أو يكون ذا مراحيض ولا سائر فيجلس بحسب ما تقتضيه المراحيض أيضاً للضرورة أو يكون ذا سائر ولا مراحيض في المذهب قولان وسبب الخلاف هل العلة المصلون أى ينظره بعض من يصل للجهة فإن كان سائراً أجاز للأمن من علة المنع أو المنع لأجل حرمة القبلة وهي حاصلة سواء كان ثم حائل أم لا اه قال في المدونة الكبرى قلت أجماع الرجل زوجته مستقبل القبلة قال لا يحفظ في هذا عن مالك شيئاً ورأى أنه لا بأس بذلك لأنه لا يرى بالمراحيض في المدائن والقرى بأساً ابن بشير تعاقب بعض الأشياخ باللفظ الأول فأجازوه مطلقاً وتعلق آخرون بالتشبيه فألحقوه بالحدث والتأويل الثاني للقايني وشهره ابن الحاجب التوضيع وهو الظاهر لأن فيه اعتبار بمجموع كلام ابن القاسم وأما التأويل الأول فينظر فيه إلى أول الكلام فقط وهو لا ينبغي ثم قال في التوضيع فرعان الأول قال صاحب الطراز لا يكره استقبال بيت المقدس لأنه ليس قبلة الثاني يجوز عندنا استقبال الشمس والقمر لمعلم ورود انتهى هنكذا قال ابن رشد وقال سيدي أبو عبد الله ابن الحاج في ذكر آداب الاستنجاء الثامنة أن لا يستقبل الشمس والقمر فانه ورد أنهما يلعبانه ومقتضى كلامه أنه في المذهب فانه قال أولاً وقد ذكر علماؤنا رحمهم الله آداب المتصرف ذلك اه (فرج) قال في المدونة ولا يستنجى من الريح قال في التوضيع فيه تنبيه على من شذ فامر بالاستنجاء من الريح وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام ليس منا من استنجى من الريح أى على سائر أرواه الحفاظ أبو بكر الخطيب في كتاب المتفق والمفترق في ترجمة محمد بن زياد الكلي اه

(فصل أذكر فيه بعض آداب قضاء الحاجة) فمنها هل يكون قائماً أو جالساً قال في التوضيع قسم بعضهم موضع

وَأَتَّخِذَ أَحْفَظَ رَأْسَهُ وَعَقْدَهُ وَيَبْنِي أَيْتُكَ وَهِيَ الْمُقَدَّمَةُ

رأس الفخذ هو ما بين وبين البطن ولعل المراد بعقله موضع مفصله وتقدم الكلام على الآلية

وتابع الشقوق والأعكانا وتابعن ما غار حيث كانا

الشقوق جمع شق بفتح الشين تقول بيد فلان ورجله شقوق وتبع ما غار حيث كان من الجسد عند اغتسالك والعكسة على الذي في مجطن من السمين

وإن يكن في فعله مشقة فمعه بالناء وأذلك فوقه

واسح صباخ الأذن فهو سته وما خلا الصباخ فاعسلته

لما قدم متابعة الشقوق والأعكان وما غار ذكر أن تابع الشقوق وماعها إن كان في فعله مشقة فيعته بالماء وبذلك وذكر أن صباخ الأذن يمسح لكن لا على سبيل الوجوب وما خلا من الصباخ من أشراف الأذنين فواجب غسله باطنه وظاهره

وخلل الأنيمة والأصبا وعقد الأنامل اغسل تابعا

القبول على أربعة أقسام فقال إن كان طاهراً رخواً كامل طاهر جاز القيام والجلوس أولى لأنه أستر وإن كان صلباً نجساً تنحى عنه إلى غيره وإن كان طاهراً صلباً تعين الجلوس وإن كان نجساً رخواً بال قائماً محاذاً أن تنحس ثيابه اه وإلى هذا التقسيم أشار الإمام أبو محمد عبد الواحد الرشتري رحمه الله تعالى بقوله

بأطهر الصلب اجلس وقم برخو نجس والتجسس والصلب اجنبت واجلس وقم إن تمكس والعكس هو أن يكون المحل طاهراً رخواً عكس الوجه الثالث وقدم فيه في النظم الجلوس على القيام لأنه الأفضل كما تقدم عن التوضيح وقد ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة قوم فبال قائماً رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأنكرت ذلك عائشة وقالت من حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائماً فكذبوه وكانها والله أعلم أنكرت ذلك للغالب من فعله قال مجاهد ما بال قائماً قط إلا مرة واحدة وقال الخطابي إنما فعل ذلك لعله به ولم يقدر على الجلوس معها وكانت العرب تستشفي به من وجع الصلب ولذا قال بعضهم بولة في الحمام قائماً خير من فسادة وقيل إنما فعله صلى الله عليه وسلم لقرب الناس منه والبول قائماً يؤمن منه خروج الصوت وقيل إنما فعله لأنه خاف من أن يجلس أن يكون في السبابة نجاسة فتجسس ثوبه اه والسبابة موضع طرح الكناسة وهذا التقسيم إنما هو في البول وأما الغائط فلا يجوز إلا جالساً ومنها الإجماع على أن الناس بحيث لا يسمعون له صوت والتستر عن أعين الناس عياض من آداب الأحداث إبعاد الذهاب إلى الغائط في الصحراء وحيث تكثر الجدران بحيث لا يرى له شخص ولا يسمع له صوت القباب ولا يتم ريح والبول بحيث يستر ويأمن سماع الصوت ومنها إتقاء الجعر لما يخرج من الحوام فيؤذيه قال ابن حبيب في النوادر ويكره أن يبول في الموهاة وليل دونها ويحمرى إليها وذلك من ناحية الجان ومساكنها ابن عبد السلام وكان ذلك سبب موت سعد ابن عباد رضي الله عنه وكذا إتقاء الملاعن كالطريق والغلال والشاطيء والماء الركد سميت بذلك لأن الناس يأتون إليها فإذا وجدوا المنفرة هناك لمعوا فأعلموا ومنها أعداد المزيل من حجر أو ماء ومنها الذي ذكر قبل موضع الحديث لما في الصحيحين أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الدخول إلى الخلاء اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث الرجس التجسس الشيطان الرجيم فإن فاتته أن يذكر موضع الحديث فيذكر في مواضع الحديث إن كان غير معد لقضاء الحاجة وفي جوازهم المدة لقضاء الحاجة قولان القاضي ذهب بعضهم إلى جواز ذكر الله في الكفيف وهو قول مالك والنخعي وعبد الله ابن العاصي وقال ابن القاسم إذا عطس وهو يبول فليحمد الله ابن رشد الدليل لا بن القاسم من جهة الآخر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء استأذ عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه ومن طريق النظر أن ذكر الله يصعد إلى الله فلا يتعلق من دناءة الموضوع شيء فلا ينبغي أن يتمتع

تخليل شعر اللحية الكشافة واجب وكذلك شعر الرأس وله فائدتان فنية وطبية وهما سرعة إصصال الماء إلى البشرة وتأنس رأسه بالماء لئلا يتأذى بانصبابه على المسام تخليل شعر الرأس هو المنصوص قال ابن الحاجب الأشهر تخليل اللحية والرأس وغيرهما اه وكذلك يجب تخليل الأصابع وغسل عقد الأنامل ويقيمها باطناً وظاهراً لما فيه من التجميد

وَالْكُفُّ بِالْكُفِّ كَذَلِكَ يُغْسَلُ فِي حَالِهِ التَّخْلِيلُ أَوْ مُنْفَصِلٌ

به على غسله لما فيه من التجويد ولا فرق بين أن يغسله من تخليل الأصابع أو منفصلاً عنها

وَوَسَخُ الْأَعْفَانِ إِنْ تَرَكْتَهُ فَمَا عَلَيْكَ حَرْجٌ أَوْ زَلْفَةٌ

وَأَجْنَعُ رُفُوسَهَا يَنْحَرُ الْكُفُّ وَاغْسِلْ فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ يَكْفِي

هذا التخيير ظاهره أنه منصوص عليه وقد قال المجزول لم أر في ذلك نصاً صريحاً إلا أنهم قالوا تغلب الأظفار من الفطرة لئلا يؤدي إلى اجتياح الأوساخ تنصير لمة اه

من ذكر الله على حال إلا ينصر ليس فيه احتمال وكذا الذكر بعد الخروج من بيت الخلاء كقوله اللهم غفرانك الحمد لله الذي سوغني طيبا وأخرجه عني خبيثا أو يقول الحمد لله الذي رزقني لذته وأخرج عني مشقته وأيق في جسمي فوته ومنها إدامة السر إلى الجلوس فلا يرقع ثوبه حتى يدنو من الأرض ومنها السكوت فلا يتكلم إلا إذا خشي قوات مال أو نفس عياض ولا يسلم عليه ولا يرد قلت وهذه إحدى النظائر التي لا يسلم فيها على الإنسان وإن سلم عليه فلا يرد ولبعضهم فيها رد السلام واجب إلا على من في صلاة أو يأكل شغلا أو شرب أو قراءة أدعية أو ذكر أو مخطبة نيلية أو في قضاء حاجة الإنسان أو في إقامة كذا الأذان أو سلم الطفل أو السكران أو شبابة يعضى بها افتتان أو فاسق أو ناص أو قائم أو حالة الجماع أو تحاكم أو كلن في الحمام أو مجنونا فواحد من بعده عشرونا

انتهى ومن آداب قضاء الحاجة أيضا أن يركب على رجله اليسرى ومنها أن لا يأخذ ذكره يمينه المازرى يأخذ المستعمر ذكره بشماله يسمح به الحجر عياض فإن لم يمكن أمسك حجرا يمينه وحرك بشماله ذكره ومنها أن يفرغ الماء على يده قبل أن يلاق بها الأذى لسهولة إزالة ما يتعلق بها من الرائحة وأن يغسلها بالتراب بعد الفراغ ومنها تقديم قبله قبل دبره خوف تلويثه ذراعه إن قدم الدبر وقيدته سندبما إذا لم يقطر بوله عند مس الدبر فإن قطر فيقدم الدبر حيثئذ ومنها تفريغ نخذه لأنه أبلغ في استفراغ مافي الحبل واسترخاؤه قليلا لئلا ينكمش الحبل بملاقاته برودة الماء على شيء من النجاسة وقيل ليتمكن بذلك من تقطير البول وغيره ومنها تطهية رأسه أقول الصديق رضى الله عنه لأذهب في قضاء حاجتي مقنعا رأسي بردائي حياء من ربي وأن لا يلتفت يميناً وشمالاً لئلا يعثره ما يؤذيه ومنها أن ينحى مافيه اسم الله الجزولي من أدات الحديث أن لا يدخل الخلاء مافيه اسم الله تعالى إكراما له كالدرهم والخاتم وغير ذلك كإكرامه مالك أن يعامل أهل الذمة بالدرام عليها مكتوب اسم الله وحكى ابن الحاجب في الاستنجاء عظام فيه ذكر الله قولين التوضيح والمعروف في الخاتم المنع والرواية بالجواز منكثرة ثم المانع في الخاتم أقوى من الذكر لماسة النجاسة له ومنها أن يقدم رجله اليسرى في دخوله بيت الخلاء ويؤخرها في الخروج منه عكس المسجد فيقدم اليمنى وحولاً واليسرى مروجاً وأما المنزل فيقدم يمينه دخولا وخروجا

فَصَلُّ فَرُوضُ الْفَسْلِ قَصْدٌ يَحْتَضَرُ فَوَزُّ عُمُومِ ذَلِكَ تَحْلِيلُ الشَّعَرِ فَتَأْبِغُ اتَّخِذِي مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ الْأَيْدِ وَالرُّفُغَ وَيَنْ الْأَلْيَتَيْنِ وَصَلِ لِمَا حَسَرَ بِالْمِثْدِيلِ وَتَحَوِّ كَتَلْبَسِ وَالْثَوَكِيلِ الْفَسْلُ بِالْفَتْحِ اسْمُ الْفَعْلِ وَبِالضَّمِّ اسْمُ الْبَاءِ عَكْسُ الْمُخْتَارِ فِي الْوَضوءِ أَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ فَرَاضَ الْفَسْلِ أَرْبَعَةُ أَوْسَالٍ الثَّيَّةُ وَعَبْرُهَا بِالْقَصْدِ وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِمَحْتَضَرٍ أَيْ يَطْلُبُ حَضُورَهُ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الْفَسْلِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ أَنْ تَكُونِ

وَحَرَكَ غَلَاظِمَ فِي اغْتَسَاكِ وَالْخُرُصَ وَالسَّوَارِ مِثْلُ ذَلِكَ

ظاهره كان الخاتم واسما أو ضيقاً وتقدم الخلاف في الوضوء ومذهب ابن القاسم عدم إزالته لقوة سريان الماء ويساره موضعه والحرص الحلقة التي في الأذن لأن الثقب الذي يجعل فيه كالجرح الغائر والسوار كالخاتم

وَأَحْفَظُ رَحَاكَ اللَّهُ ذَا الْمَحَارِجِ لِأَنَّهَا لِلطَّهْرِ كَالطَّوَابِغِ

يحتمل أن يريد بالطوابغ الخاتم وهو التأثير في الطين ويحتمل أن يريد به الدنس فانه الطبع بالفتح وطبع السيف علاه الصدا والطبع أيضا السجبة التي يجبل عليها الإنسان والله تعالى أعلم

فَصَلُّ وَبَعْدَ الْفَرَضِ تَقْلُوهُ السُّنَنُ لَكُنَّ يَجِي الْفَسْلُ عَلَى أَهْدَى سَنَ

مصاحبة للنوى وتقدم في الوضوء الكلام على تقديمها وتأخرها فراجعه إن شئت قال في التوضيح ناقلا عن ابن عبد السلام وابن هارون اتفق هنا على وجوب الثانية وخرج جماعة من الوضوء قولاً بعدهم ابن هارون وقد يفرق بأن الوضوء فيه معنى النظافة لكونه متعلقاً بالأعضاء التي يتعلق بها الوضوء غالباً بخلاف الغسل اهـ . وينوي أن كان الغسل واجبا رفع الحدث الأكبر أو استحبابه الممنوع أو الفرض كالوضوء الباطني الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوبا كالغسل أو استحبابا كالجمعة أو استحبابه كل مواضعها أو بعضها ابن عرفة ويحيى ما مر في الوضوء اهـ وعمل الثانية عند شروعه في الغسل أما عند إزالة الأذى إن بدأ بها كما هو المطلوب أو عند غيرها عما بدأ به أو عند غسل اليدين المقدم على إزالته الأذى إن قلنا أن غسلها واجب للجنابة وتقديم غسلها هو السنة فإن نوى الجنابة عند إزالة الأذى فلا يحتاج إلى إعادة غسل ذلك المحل لأن إزالة النجاسة لا تقتضي إزالة الأذى فتندرج في الغسل وتكفي الغسلة الواحدة لرفع الحدث وحكم الحث إذ لا يشترط تقديم طهارة المحل على غسل رفع الحدث الأصغر أو الأكبر ظل ظاهر فنصوص الأئمة خلافا لابن مسلمة وابن الجلات ومن قال بقولها أن الغسلة الواحدة لا تجزئ لها وأنه لا بد من تقديم طهارة المحل على غسل رفع الحدث وعليه فينبغي الاستنجاء في الثاني الذي هو بنية الجنابة دون الأول إذ هو خارج عن الغسل وهو من باب إزالة النجاسة وعلى أن الغسلة الواحدة تكفي ولو اقتصر على نية الإزالة فلا بد من إعادة غسل محل النجاسة بنية الجنابة فإن لم يفعل قبح لمعة القلشاني وظاهر قول الرسالة وأفضل له أن يتروأ بعد أن يبدأ بغسل ما بفرجه أو في جسده من الأذى كقول الجلاب في شرط تقدم طهارة المحل ويحتمل غير ذلك وأن ذلك على سبيل الأفضل لأنه واجب اهـ التوضيح وكان شيخنا رحمه الله يقول كلام ابن الجلاب حق ولا يمكن أن يخالف فيه أحد إلا بد من انقضاءه بالماء عن المضمون مطلقا ولو انفصل متغيرا بالنجاسة لم يمكن بالقول بحصول الطهارة فلذا المتطهر وعلى هذا فلا بد من إزالة النجاسة قبل طهارة الحدث انتهى (الثاني) الفور وهو الموالاة كما تقدم في الوضوء سواء صرح بذلك ابن الحاجب أو ابن عرفة وغيرهما فيجب مع الذكر والقدرة ويسقط مع العجز والنسيان على أحد القولين المشهورين وعليه اعتمد الناظم هنا وفي الوضوء (الثالث) الدلك التوضيح عن ابن هارون والدلك هنا كالوضوء اهـ وقد تقدم بعض الكلام على الدلك في الوضوء فراجعه إن شئت ويدلك بيده فإن لم تصل يده لبعض جسده ذلك بخرقه أو حبل أو نحوهما أو استناب غيره على ذلك من تجوز له مباشرة كالزوجة والسرية على أي موضع عجز عنه فإن كان المشعور عنه في غير ما بين السرة والركبة جاز أن يوكل على ذلك أجنبيا هذا هو المشهور وهو قول سحنون وقيل إن ما لم يصل إليه يده يسقط وجوب دلكه وهو في الواضحة وقيل إن كان ذلك كثيرا لومه ذلك بخرقة أو استناب كما تقدم وإن كان ذلك قليلا سقط وهو للقاضي أن الحسن فإن تعذر الدلك بكل وجه سقط كأن يكون بعض جسده لا يصل إليه يده ولا بخرقة ولم يجد من يستناب أصلا أو وجد أجنبيا وكان ذلك فيما بين السرة والركبة ابن الحاجب فإن كان ما لا يصل إليه بوجه سقط وإن كان يصل إليه باستناب أو بخرقة فثالثها إن كان كثيرا

الياء من يحيى ساكنة وقوله أهدي سنن بفتح السين أي أهدي طريق

فَسَنُّ الْغُسْلِ وَضُوءٌ قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ فَرَضٌ فَحَصْلُ فَضْلُهُ

ذكر أن من سنن الغسل تقديم أعضاء وضوئه ويدكامة مرة واحدة بنية الفرض فيه وهذا الذي ذكره عياض وابن بشر وغيرهما أنه مستحب واقصر عليه صاحب المختصر وقول الناظم بعد حكمه بنسبته لحصل فضله أي فضل تقديم أعضاء الوضوء ولا يريد أنه فضيلة بعد حكمه بنسبته لتأنيدها

وَقَوْلُهُ لَمْ يَدْرَأَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ

أي من سنن غسل يديه أولا قبل أن يدخلها الإناء ثم يغسلها ثانيا في وضوئه بنية الجنابة

كذلك في قوله لَمْ يَدْرَأَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ

لزمه اه ظاهر جواز الاستنابة فيما عجز عن ذلك بیده مع قدرته على ذلك بحبل ونحوه وهو كذلك والله أعلم على وجوب ذلك ما تصل إليه يده بحبل ونحوه أو استنابة فيه بقوله وصل لما عسر البيت فقوله والتوكيل عطف على بالمندبل ولما كان الواجب في الفسل ذلك جميع البدن قال الناظم في تعداد الفرائض عوم ذلك أى ببيع الجسد واستتبع عن ذلك وجوب متابعة المغان والمحافظة عليها فقال مصدرا بالفاء المؤذنة بسبب ما بعدها عما قبلها فتابع الحنن البيت وشل الركبتين على حذف مضاف أى طى الركبتين وكذا قوله والإبط أن تحت الإبط والرفع أخذ الفخذ من المقدم وبين اللتين هو الشق الذى بين الفخذين من خلف وهو منتهى سلسلة الظهر ونبه على المواضع بالخصوص وإن كانت داخلة في وجوب غسل جميع البدن لكونها مغان يغو عنها الماء ويغفل عنها فاعتنى بذكرها محافظة عليها واحتناء بشأنها ويدخل في قوله مثل الركبتين أسفل الرجلين أى ما يلى الأرض من القدم وعمق السرة ونحو ذلك وفى الرسالة ويتابع عمق سرته وتحت حلقه ويحفل شعر لحية وتحت جفنيه وتحت ركبتيه وأسفل رجله ويحفل أصابع يديه اه قال ناظم مقدمة ابن رشد .

وتابع الشقوق والأعكانا . وتابن ما غار حيث كانا . فان يمكن في قطعه مشقة

فعمه بالماء . وادلك فوقه . وحرك الخاتم في اغتسالك . والحرص والسوار مثل ذلك

انتهى ولا يشترط في ذلك أن يكون مصاحبا لغسل الماء أو الانفاس فيه على المشهور وعبر عنه ابن الحاجب بالأصح فقال لو تدلك عقب الانفاس أو الصب أجزأه على الأصح وهو قول أبي محمد ومقابلة لابن القابى وقيد جعل الخلاف بظاهر الأعضاء أما من يحسمه نجاسة فلا تزول إلا بمصاحبة ذلك بصب كما تقدم (الرابع) تخليل الشعر وظاهره سواء كان كثيفاً أو خفيفاً وهو كذلك بخلافه في الوضوء كما تقدم ابن الحاجب الأشهر وجوب تخليل اللحية والرأس وغيرها ونصفت المرأة شعرها مضموراً التوضيح نصفت بفتح التاء وبالفنن المحجمة والضاد المحجمة الساكنة وآخر ثاء مثله وممنه تنسبه ونجمه وتحركة وتصره قال عياض وقوله مضموراً مبنى على الغالب وإلا فلا فرق بين المضمور والمربوط اه الرسالة وليس عليها حل عقاصها قالوا يريد إذا كان مرخوا بحيث يدخله الماء والإفلا بد من حله وهذا التحليل هو بعد صب الماء على الرأس أو معه وأما التخليل قبله فستحب ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى (فرج) من كان رأسه لا يستطيع معامسه وإما يقدر على مسحه فأفى ابن رشد بانقاله إلى التيمم إذا غنى على نفسه قال ابن عرفة الأظهر مسح مثله لابن عبد السلام

السنة البداء بالأعلى فيبدأ بنسل الرأس قبل الجسد وذكر عياض وابن بشير وغيرهما أنه مستحب واقتصر عليه صاحب المختصر ولو قال الناظم الجسد فسنة عند ابن رشد في العدد لكان أحسن

والبسده باليدين فأتعلمنا في سنن الوضوء قد تقدم

عند الناظم هذا في السن وعده عياض ومن ذكر معه في المستحبات والآلف في الموضعين للإطلاق ولو قال في يامن موضع قوله باليدين لاستقام الوزن

وفيه باقى سنن الطهارة منظومة بأحسن العبارة

كللضمضة والاستنشاق ومسح الصماخين وضير فيها تدعى الوضوء كما سبق في بابها ولو قال موضع منظومة تقدمت لكان أحسن

ففضائل الفسل به وعدها ستا فقال

وقضله البسده بيسم الله وقلة الإسراف في المياه وغسل ما به من الأذاه
وخلل الرأس بيل الماء وأحث على الرأس حينئذ ثلاث وأذنت الوفرة كل الأضغاث
فضالته البد بيسم الله وقلة الإسراف في الماء وغسل ما تعلق به من الأذاه وتخليل شعر الرأس بيل الماء لاستأنس

أخذ له من مسائل على الجباير (فرج) المرأة الجنب تحيض أو الحائض تجنب فتغتسل غسلًا واحدًا لها ثلاثة أحوال (الأولى) أن تنويها معها ولا إشكال في الأجزاء (الحالة الثانية) أن تنوي الجنبه ناسية للحيض فهل يجزئها وبالمذهب أو بالفرج وابن عبد الحكم بن يونس ، وهو منذهب المدونة ، أو لا يجزئها وإليه ذهب سحنون لأن مواعيل الحيض أكثر فلا يندرج تحت الجنابة ، ورأى في القول الأول أنها متساويان في أكثر الأشياء . وإنما يختلفان في الأقل ومن القواعد جعل الأقل نايماً للأكثر (الحالة الثالثة) أن تنوي الحيض ناسية للجنبه قال ابن الحاجب : فالنصوص يجزئ . لتأكده أو لكثرة مواعيله وخروج الباجي نفى الأجزاء بأن الجنابة تمنع القراءة ، والحيض لا يمنعها على المشهور . وأما إن اجتمع الواجب من الغسل مع ما ليس بواجب كالجنبه مع غسل الجمعة فقال ابن عبد السلام . الأظهر أن المكلف مطلوب بغسل الجنابة وغسل الجمعة واتفاهما في الصورة لا يوجب اتحادهما فلا بد من غسلين ولا سيما إذا فرغنا على المشهور أن غسل الجمعة متعبد به ، ولكنهم حكموا إذا نواها مستتبها نية غسل الجمعة بالإجزاء عنهما . واختلفوا في العكس وصار التوضيح : اعلم أن لهذه المسألة صورتين (إحداها) أن ينوي غسل الجنابة وينوي به النية عن غسل الجمعة وهذه الصورة لا خلاف فيها أنها تجزئ . لها (والثانية) أن ينوي أي هذا الغسل للجنبه والجمعة ، وهي المسألة التي ذكرها في الجلاب ابن الحاجب . وفي الجلاب لو غطها بنية واحدة لم يجزه ومنذهب المدونة عند الأكثرين الإجزاء في صورة الخلط ولو نوى الجنابة ناسياً للجمعة فيجزئه عن الجنابة ولا يجزئه عن الجمعه وإن نوى الجمعة ناسياً للجنبه لم يجزه عن جنبته ولا عن جمعه ، هذا قول ابن القاسم ووجه قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنيات ، فوجب إن نوى الجنابة ناسياً للجمعة أن لا يجزئه عن الجمعه وأما إن نوى الجمعة ناسياً للجنبه فوجد عدم الأجزاء في ذلك أن من شرط غسل الجمعة حصول غسل الجنابة الفلاني ، وانظر على هذا إذا صام يوم عرفة أو عاشوراء ناسياً بفضل اليوم مع فضل قضاء رمضان ، وأما إذا نوى مع الجنابة أو الجمعه ما هو من ضروريات الفعل عما لا يفتقر إلى نية كالتردد ، قال ابن العربي للأجزاء وهو منصوص عليه للشافعية وجار على أصل مذهبهنا وذكر المازري في صحة الغسل بنية رفع حدث الجنابة والتبرد قولين ابن القاسم يجزئ . للتعليم ورفع الحدث (فرج) من اعتسل لجنبه إن كانت فكانت في أجزاء غسله قولان قال عيسى يجزئه وسأعه من ابن القاسم لا يجزئه الباجي على وجوب غسل الشاك يجزئ . اتفاقاً وعلى استحبابه قول اللخمي شك الجنابة كالحديث ويجوز الجنابة دون شك لغو لو اعتسل له ثم يتقن لم يجزه (فرج) لو اعتقد أنه جنب فاغتسل ثم طهر أنه لم يجنب قبل يجزئه هذا الغسل عن الوضوء أم لا ؟ قال المازري يجزئه ونية الأكبر تنوب عن الأصغر قال ابن عرفة ويخرج على ترك الترتيب وأجزاء غسل الرأس عن مسح (فرج) فلو توضأ بنية رفع الحدث الأصغر ناسياً للجنبه وتذكر عند كمال وضوئه قال اللخمي . له أن يبني عليه فيكفل غسله ويجزئه وبغسل رأسه وأذنيه وهذا الفرع عكس ما قبله يليه (فرج) قال في التوضيح . ويدخل في قول ابن الحاجب يجزئ . الوضوء عن غسل علمه ما كانت جبيرة ومسح عليها في غسل الجنابة ثم سقطت وتوضأ بعد ذلك وكانت في مفسول الوضوء وقد نص في المدونة في هذه

بذلك قبل غسله وأما غسله فتقدم أنه فرص وفيل غسله واجب وهو المشهور من فضائله أن يحمي رأسه فلا حشاش ويحتمل أن يعم الرأس بكل حشية ويحتمل لكل شق واحدة للأيمن ثم للأيسر واحدة والثالثة للوسط ابن هرون قياساً على الاستنجار في أحد القوانين ونضغت أي إضغاث الوفرة من شعر الرأس كل الإضغاث أي إضغاثاً كاملاً وهو جمع نعرها وتحريكه وذكر عياض البداية بالميامن والوضوء قبله وعدما التباط في السن كما تقدم .

للقَوْنُ فِي الْمَكْرُوهِ حَالَ الْغُسْلِ لِكُلِّ مَطْلُوبٍ بِهِ فِي الثَّقَلِ

سواء طلب منه على سبيل الوجوب أو السنية أو الفضيلة

الْمُسْلُ مَكْرُوهُ فَخَذَّ قِيَاسَهُ فِي كُلِّ وَضْعٍ بِهِ نَجَاسَةٌ وَيُكْرَهُ الْغُسْلُ بِمَا اسْتَبَارَ

لى الإجراء وستأتى فى قول ابن الحاجب فى الجباثر ولو صح ونسى غسلها وكان عن جنباً فغيبها إن كانت فى موضع لا يصبىه وضوءه أداكل ماصلى يريد غسل الوضوء وإن كانت فى مفسول الوضوء أجزاء وأعاد ما قبله التوضيغ ويدخل أيضاً فى كلام ابن الحاجب المتقدم لو ترك شئ من غسل الجنابة ثم غسلها فى الوضوء وظاهر كلامه الإجزاء فانظر اهـ ابن عرفة من نسي فى غسل جنباته مسح رأسه لشدة غسله فمسحه فى وضوئه فقال ابن عبد السلام يحجزه وقال بعض شيوخنا لا يحجزه لأن الفسل واجب على الرأس إجماعاً والوضوء قد لا يعم وإن عم فالعموم غير واجب ابن عرفة لأن مسح الفسل كالغسل والمسح لا يمكن عن الفسل

سُئِلَتْهُ مَضْمُونَةُ غَسْلِ الْيَدَيْنِ بِدَعَاوِ الْاسْتِنْشَاقِ ثَقْبُ الْأَذُنَيْنِ مَنْدُوبُهُ الْيَدُ بِغَسْلِهِ الْأَيْ تَسْمِيَةُ تَغْلِيْثِ رَأْسِهِ كَذَا تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوَضُوءِ تَقْلِيلُ مَا بَدَأَ بِأَعْلَى وَبِمَنْحَرٍ خُذُّهَا

خبر أن سنن الفسل أربعة ومند وباته سبعة (فالسنن) أولها المضمضة يريد مرة واحدة الثانية غسل اليدين مرة أى فى الكوعين والله أعلم وذلك فى ابتداء غسله قبل إدخالها فى الأناة وكذا نقل المواقف عن ابن بشر وإلى ذلك أشار بقوله بدء وهو منصوب على إسقاط الحافظ الثانى غسل اليدين واجب والسنة متعلقة بكونه أولاً وظاهر كلام الشارح غيره أن غسلها أولاً سنة ثم يعيد غسلها للجنباه اهـ وعلى ما قال الثانى يكون غسلها كتقديم أعضاء الوضوء نفس غسل فيها واجب للحدث الأكبر وتقديماً على غيرها هو المستحب . الثالث الاستنشاق يريد مرة واحدة أيضاً وكفى الاستنشاق عن الاستنثار بناء على أنه من كاله لا أنه سنة مستقلة والله أعلم وإذا والله أعلم لم يذكره هنا الشيخ خليل لا ابن الحاجب ولا ابن عرفة وكون غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق مرة واحدة صرح به الثانى فى المضمضة الاستنشاق وكذا غسل اليدين والله أعلم لقوله فى التوضيغ كما يأتى ليس شئ . فى الفسل ينوب فيه التكرار إلا الرأس اهـ لاربع مسح ثقب الأذنين وهو الصياح فقله ثقب على حذف مضاف أى مسح ثقب الأذنين وأما ما حدا الصياح من جلدة الأذنين على الرأس والوجه فلا خلاف فى وجوب غسله (وأما المندوبات) فاولها أن يبدأ بأزالة ما يفرجه وجسده من الأذى يعنى بعد غسل يديه أولاً على وجه السنة كما تقدم قريباً الخصى يبدأ الجنب بغسل موضع الأذى ثم يغسل تلك المواضع بنية الفسل من الجنابة المازرى ليس من مس الذكر فى غسله الخصى فان نوى الجنابة فى حين إزالة النجاسة وغسل غسل واحد أجزاءه ابن أبى يحيى وهذا على مذهب المدونة وتقدم هذا فى الكلام على محل النية فى الفسل فراجع إن شئت . الثانى التسمية قد تقدم فى فضائل الوضوء عن موضع التسمية وأن منها الفسل الثالث أن يفيض الماء على رأسه ثلاثاً قال فى اتوضيغ الفرض واحدة وليس فى الفسل شئ يندب فيه التكرار إلا الرأس اهـ ابن يونس من فضائل الفسل أن يغمس يديه فى الماء بعد أن يتوضأ فيخلل بأصابعه أصول شعر رأسه ثم يصب على رأسه ثلاث غرغرات من ماء يديه عياض القرعة الأولى للثقب رأسه الأيمن والثانية للأييسر والثالثة للوسط اهـ وقبل الثلاث تخريجاً على القولين فى الاستتجار (تليه) لم يذكر الناظم استحباب التخليل قبل صب الماء كما تقدم عن ابن

فى أَلْبَرٍ وَأَبْجَرٍ وَفِي الصَّحَارِي وَيُكْرَهُ الْغُسْلُ بِمَاءٍ فَحْمَا وَيُكْرَهُ التَّقْفِيسُ مِمَّا نَسَخَا
وَالْمَاءُ إِنْ وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ فَيُكْرَهُ الْغُسْلُ بِهِ وَالشَّرْبُ لَكُنْهُ فِي حَالِ الْأَضْطِرَارِ
أَبَاحُهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْبَارِ وَلَا يَضُرُّهُ وَلَوْ غُيِرَ الْمَرْءُ لَا تَهْمُ قَضَاؤُهُ بِالظَّهْرِ

وَالظَّهْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الظَّهَارَةِ إِلَّا الَّتِي فِيهَا الْقَدَارَةُ
وَيُكْرَهُ الْغُسْلُ بِسُورِ الْكَافِرِ وَمِثْلُهُ مِنْ فَضْلَةِ إِبْلِخَارِز

يوسر ونحوه قول الرسالة ثم يلبس يديه في الإتياء وبرفعها غير قابض بهما شيئاً فيخلل بهما أصول شعر رأسه قال بعض شراحها ويبدأ في تخليل الرأس من مؤخر الجمجمة لأنه يمنع الزكلم قال الشيخ زروق وهذا صحيح مجرب ولهذا التخليل فائدة فقية وهي سرعة إصصال الماء للبشرة وطلية وهي تأمن الرأس بالماء فلا يتأذى لاقتباحه على المسام إذا أحس بالماء اه وأما التخليل الذي تقدم للنظام في الفرائض فهو مع صب الماء أو عقبه كذلك والله أعلم به الرابع تقديم أعضاء الوضوء وذلك أن الواجب على من وجب عليه الغسل غسل جميع بدنه أعضاء الوضوء وغيرها لكن لما كان أعضاء الوضوء شرف ومزية على غيرها استحب الشارع تقديمها على سائر البدن فيغسلها بنية الحدث الأكبر ولذا كان غسلها مرة إلا لأفضلية في تكرار الغسل لنفس غسلها واجب إذ هي من حلة بدنه الواجب غسل جميعه وتقديم غسلها على بقية بدن مستحب فالصورة صورة الوضوء وليس وضوء حقيقياً ابن بشير من فضائل الغسل الابتداء بالوضوء قبل التيمم وينوي به الجنابة وإن نوى الوضوء أجزأه التوضيح ولو نوى الفضيلة وجب عليه إعادة غسلها (فرع) إذا قدم أعضاء الوضوء فهل يؤخر غسل رجليه إلى آخر غسله لحدث ميمونة أو يقدمه لحدث عائشة قال ابن الحاجب ثالثاً يؤخره إذا كان موضعه وسخاً وهذا قول الثالث منهم من عده ثالثاً كما فعل ابن الحاجب ومنهم من جمعه جمعا بين القولين وفي الرسالة قول بالتخير لقوله فإن شاء غسل رجليه وإن شاء أخرهما إلى آخر غسله ابن الفسكاني في شرح العمدة والمشهور التقديم وعلى القول بتأخير غسلها في ترك مسح الرأس روايتان الخامسة قلة الماء من غير تحديد كما تقدم في فضائل الوضوء السادس البدء بأعلى البدن قبل أسفله السابع البدء بالميا من قبل الميا من ابن بشير من فضائل الغسل أن يغسل الأعلى فالأعلى والأيمن فالأيسر (فرع) من المدونة للجنب أن يأكل إذا غسل يده من الأدنى وله أن يعاود أهله ابن يونس يعني امرأته التي كان وطئها أو جاريته لأنه يكره أن يطأ زوجة له أخرى في يوم الأخرى الباجي ويستحب له غسل فرجه ومواضع التجاسة إذا أراد أن يعاود الجماع اه وفي النصيحة للشيخ زروق إذا كانت الجنابة الأولى من احتلام فنيهي عن الوطء لأن ذلك يورس الجنون في الولد (فرع) قال ابن الحاجب ما معناه إن الجنب يطلب منه أن ينوضأ إذا أراد أن يتام قيل وجوباً وقيل استحباباً وهل علة ذلك لعله ينشط فيقتل أولييت على طهارة في الجملة ولفظه وفي وجوب وضوء الجنب قبل النوم واستحبابه قولان بخلاف الحائض على المشهور في تيمم العاجز قولان بناء على أنه للنشاط أو لتحصيل طهارة التوضيح والمشهور في الحائض عدم الأمر بناء على التعليل بالنشاط قال في التكت ويسوى حكماً وحكم الجنب إذا انقطع الحيض وأما التيمم فعلى النشاط لا يؤمر به وهو قول مالك في الواضحة وعلى أنه لتحصيل طهارة يؤمر به وهو قول ابن حبيب الباجي ولا يبطل هذا الوضوء بول ولا غيره إلا الجماع قال مالك في المجموعة وقال النخعي إن قلنا الغسل للنشاط لا يبعد الوضوء إن أحدث وإن قلنا لينام على إحدى الطهارتين أعاد الوضوء إن أحدث أو على قول المجموعة أشد القائل :

وَيُكْرَهُ السَّكْلَامُ فِيهِ كَلَامٌ إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا

لو قال بدل الشطر الأخير لكن يذكره الله ليس إلا لكن أحسن ذكر رحمه الله تعالى في هذه الآيات مسائل الأولى يكره الغسل في كل موضع فيه نجاسة عظام أن يصيبه شيء منها الثانية كراهته غير مستتر العورة سواء كان اغتساله في البر أو في البحر أو في الصحراء وذكرها مع كونها داخلة في البر لينبه على كراهة ترك الاستنار بالموضع الخالي على الناس الثالثة يكره بالماء المتسكس في الوضوء عند ابن حبيب وذلك في الطب لأنه يورث البرص وسواء كان في البلاد الحارة أو في الأواني المنطجة كالحديد والنحاس ونحوه أولاً . الرابعة تنكيس يوشم تقديم الأسافل على الأعالي والميا من ابن حبيب على الميا من الاستنفاق على المضغمة وغير ذلك ولم يذكروا هنا إعادة التمسكس في الوضوء والخامسة يكره بما ولغ فيه كلب ويقيد بالنسب الذي لم يغير كما في الوضوء واستطرد كراهة شربه ثم أفاد أن عمل الكراهة حيث لا اضطراب رأياً مع الاستسار . قوله ونحوه من الاحبار محتمل أنه مالماء المهدمة والباء الموحدة وهو جمع حبر

إذا سئلت وضوءاً ليس يتقصه إلا الجماع وضوء النوم الجنب

قال الناظم رحمه الله

تبدأ في الفسل بفرج ثم كف عن مسه بطن أو جنب الأ كف
أو أصبع ثم إذا مسسته أعد من الوضوء ما فعلته

البداة في الفسل بفسل الفرج تقدمت الناظم في المستحبات وإنما أعادها والله أعلم ليرتب عليها ما ذكر بعدهما من كون الغسل إذا غسل فرجه يطلب منه أن يكف عن مسه بطن الكف أو جنبها أو بطن الأصابع أو جنبها ليكفيه الغسل عن الوضوء فإذا مسه بما ذكر بعد كمال الوضوء أو في أثناءه احتاج إلى إعادة ما فعل من الوضوء كما نبه عليه بقوله ثم إذا مسسته الخ وهو بكسر السين الأولى ولا خصوصية للس بل وكذلك إذا انتقض وضوءه بغير المس الحكم واحد وإنما خص المس لأنه القاب فقط فقوله عن مسه أي عن مس الفرج وهو شامل للذكر وفرج المرأة وقوله بطن بكسرة واحدة لأنه مضاف في التقدير إلى مثل ما أضيف له جنب كما قررنا وقوله أو أصبع عطف على الأكف من دخول لبطن وما عطف عليه أي أو بطن أصبع أو جنبها وتخصيص التخص بالطن والجنب والكف والأصابع ظاهر في أن المراد بالفرج خصوص الذكر إذا لم أقف الآن على أن التخص بمس المرأة فرجها على القول بخصا بمس بالطن والجنب اللهم أن يكون من باب صرف الكلام لا يلحق به وإن المس إن كان لفرج المرأة فالنقض بأي جهة مسه وإن كان للذكر فيختص بما ذكر قال في الرسالة ويحذر أن يس ذكره في تدليك ياطن كفه فان فعل ذلك وقد أعاد وضوءه وإن مسه في ابتداء غسله وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه فليس بعد ذلك يديه على مواضع الوضوء بالماء على ما ينبغي من ذلك وينوبه الجزوى قوله فليس بعد ذلك هل بعد المس في أثناء الفسل أو بعد كمال الفسل في المدونة ما يشهد لما قال فيها ومن مس ذكره في غسله من جنبه أعاد وضوءه إذا فرغ من غسله إلا أن يمر يده على مواضع الوضوء في غسله فيجزئه اه فان قلنا أراد بعد المس فيكون الشيخ أبو محمد تكلم عن الوجه الثاني في المدونة وهو المستثنى وإن قلنا أراد بعد الفسل فيكون تكلم عن الوجه الأول فيها وهو المستثنى منه (فرج) إذا حدث المغسل في أثناء غسله بمس أو غيره قبل بحب عليه تجديد الثانية إذا غسل أعضاءه حيثئذ قبل كمال غسله أم لا يختلف في ذلك الشيخان فقال ابن أبي زيد يجب عليه الجديد وإن لم يجدل يجره ذلك عن وضوءه وقال القاسمي يجره وأجرى هذا الخلاف على أصليين الأول هو كل عضو غسل يرتفع عنه حدثه أولاً يرتفع الحدث إلا بالآل الثاني هل الدواء كالأبتداء أم لا ووجه إجزائه على الأصل الأول أنك إذا قدرت الطهارة كانت حاصلة لأعضاء الوضوء ووجه إعادة النية عند تجديد غسلها لذهاب طهارتها وإن قدرتها غير حاصلة فالثانية باقية فلا يحتاج إلى تجديدهما لبقائهما ضمنا

بفتح الحاء وكسرها وهو العالم ويحتمل أنه بالخاء المعجمة والمثناة التحتية جمع خير وكلامها واضح وأما شرب سور مالا يتوق النجاسة ويعسر الحرز منه كالغار والحر في الماء فانه لا يكره الفسل به لأنهم قضوا له بالطهر وكذلك الطير كالأوز والديك الخ لانه محمول على الطهارة إلا التي فيها القذارة أي النجاسة فإنها إن شربت الماء صكره الاغتسال به وهذا إذا رقيت النجاسة على فيه وقت شربه ولم يتغير وأما أن تغير فتجس فلا يغتسل به السادسة يكره الاغتسال بسور الكافرو هو فضلة شربه ومثله سور شارب الخز وما أدخل يده فيه ومثله فضلة سور الخنزير وهذا كله في اليسير الذي لم يتغير يكره الكلام فيه إلا بذكر الله تعالى خاصة وهذا معنى البيت الأخير وبقى عليه ثمانية وهي الماء الراكد إذا تقدم فيه اغتسال ما لم يكن مستبعرا التاسعة وهي تكرار المغسول بعد أسبابه العاشرة لم يذكرها الناظم وهي الإكثار من صب الماء وهذا الفصل والذي قبله ليس في الأصل المنظوم الذي قيل إنه نظمه ولما أنهى الكلام على الوضوء والفسل ذكر ما هو بدل عنها وهو التيمم عند تعذرهما وهو من خصائص هذه الأمة لفظاً بها من الله تعالى . احساناً إليها ليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ أيجادها وهو الماء الذي استمر أرحياتها وبدأ بشرط وجوده فقال

في نية الطهارة الكبرى ووجه إجراؤه على الأصل الثاني أن نية الطهارة الكبرى منسحبة حكماً فإن قدر الانسحاب كالاتيئة كان نية والدوام كالاتيئة فينصب عليه نية الابتداء وإن لم يقدر الانسحاب كالاتيئة واحتيج إلى تجديد نية وظاهر المدونة مع القابسي لأنه إنما ذكر فيها إمرار اليدين من غير تعرض النية فلو كانت شرطاً لذكرها قال في التذيد ومن من ذكره في غسله من جنابته أعاد وضوءه إذا فرغ من غسله إلا أن يمر بيده على موضع الوضوء غسله فيجزئه فأطلق على الأول وهو الوضوء بعد فراغ الغسل إعادة وعلى الوضوء الثاني وهو أثر المس قبل كالغسل إمراراً وغالب بين اللفظين وذلك دليل على اختلاف الحققتين وليس إلا وجود النية وعدمها وفي التوضيح ما معناه في قولهم في تقرير هذا الظاهر لو كانت النية شرطاً لذكرها ضحفت إذ لا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم اشتراطه وإلى المسئلة وما أنبئ عليه خلافها أشار الإمام ابن الحاجب بقوله وأما اختلاف القابسي وابن أبي زيد فيمن أحدث قبل تمام غسله ثم غسل ما من أعضاء وضوءه ولم يجد نية فالتحار بناؤه على أن الدوام كالاتيئة أولاً ظاهرهما للقابسي اه ومقابل المختار بناء على الخلاف على الأصل الأول كما تقدم (تنبيه) هذا كله إذا انتقض وضوءه في أثناء غسله فغسل أعضاء الوضوء حيث قبل كمال الغسل وأما إذا لم يغسلها إلا بعد كمال الغسل فأما الشيخ أبو محمد فيقول بتجديد النية من باب الأول وأما الشيخ أبو الحسن القابسي فهل يلزم عنده تجديد النية لا تقتضاء الطهارة الكبرى أم لا لأن الفصل يسير قولان للشيخ المتأخرين قاله المارزي ونقله في التوضيح وأما إن لم ينقض وضوءه إلا بعد كمال الغسل فتأزمه نية الوضوء اتفاقاً نقله الثاني في شرح الرسالة عن أبي الحسن الصغير . قلت ويتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ولا إشكال والله أعلم

مُوجِبُهُ حَيْضٌ يُفْلَسُ أَنْزَالُ مَغِيْبٌ كَثْرٌ وَفَرْجٌ أَسْجَالُ

لما فرغ من فرائض الغسل وسنته وقضائه شرع في بيان موجباته وأخبر أنها أربعة : الأول والثاني الحيض والنفس أي انقطاعهما في كلام الناظم حذف مضاف وعاطف أى موجب الغسل انقطاع حيض ونفس إلى آخر ما ذكره الثالث الإنزال وهو خروج المني المفاضر للذة المحادثة . الرابع مغيب الحنفية وتسمى البكرة وهي رأس الذكر في فرج آدمي أو غيره أي ذكر حي أو ميت بانعاط أم لا أنزل أم لا وإلى هذا التعميم في مغيب الحنفية أشار بقوله أسجبال إذ هو مصدر أسجل إذا أطلق وأرسل ولم يقيد قال الجوهرى قال محمد بن الحنفية في قوله تعالى « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » وهي مسجلة للبر والفاجر قال الأعمشى أى مرسله لم ينقطع فيها بردون فاجريقال أسجلت الكلام أى أرسلته اه ولعل هذا اللفظ في كلام الناظم مخفوض على إسقاط الحافض أى يأسجال وهو في حال من مغيب وإنزال ومغيب مرفوعاً بالعطف على حيض مجدل المعاطف أيضاً واعلم أن لابن الحاجب في موجبات الغسل صنيعاً يخالف صنيع

﴿ باب شروط توجب التيمم : وهى اثنتان لا خلاف فيها ﴾

وذكر ابن بشر وغيره أن شروط وجوبه ستة وعبر عنها بعضهم بأسباب وجوبه ستة ونوعى ذلك في محله وأشار الناظم لأحد الشرطين اللذين يوجب لها بقوله

عَدَمٌ وَجُودُ الْمَاءِ بَعْدَ طَلْبِهِ

فيجب التيمم إذا عدم الماء جملة أو ما يكفيه منه لأن الناقص عن الكفاية كالعدم وإنما يتحقق عدمه بعد المجهود طلبه وينبذ على وجوب طلبه وجوب الوضوء إجماعاً فوجب طلب الماء له لأن ما لم يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب واعلم أن الطلب الواجب بقدر الواسع فلا ظليل بما ذكر فيه من التفصيل في الرقة والمسافة فمن مالك من الناس من يشتد عليه نصف الميى وأشار شطرنجى الثاني بقوله

أَوْ عَدَمُ التَّنْذِيرِ عَلَى أَسْتَعْيَانَةٍ

الناظم لأنه قال الفصل موجباته أربعة الجنابة وهي إما بخروج المني المقارن للذة المعتادة من الرجل أو المرأة وإما بمغيب الحشفة أو قنبرها من مقطوعها في فرج آدمي أو غيره أثنى أو ذكر حتى أو ميت والمرأة في البيضة مثله الثاني انقطاع الحيض والنفس بخلاف انقطاع دم الاستحاضة ثم قال تطهر أحب إلى الثالث الموت والرابع الإسلام لأنه جنب على المشهور وقبل تمديد عليه ولو لم تقدم له جنابة وقال القاضي إسماعيل يستحب وإن كان جنباً لجنب الإسلام وألزم الوضوء اه
فقد الجنابة موجبا واحدا تحت شأن خروج المني ومغيب الحشفة والناظم عدما موجبين وعدا انقطاع الحيض والنفس موجبا واحدا وجعل الموجب الثالث الموت ولم يذكره الناظم هنا بل أخره إلى الكلام على الصلاة على الميت ولم يذكر الناظم أيضا الموجب الرابع بناء على المشهور كما تقدم في كلام ابن الحاجب من أن غسل الكافر إذا أسلم إنما هو للجنابة التي تقدمت له وأنه إذا أسلم ولم تقدم له جنابة لا يجب عليه غسل وإذا كان كذلك لم يحتاج إلى ذكره لاندراجها في الإزالة ومغيب الحشفة ولا بد من ذكر فروع الأول قال ابن الحاجب ولو وطئ الصغير كبيرة فلم يزل فلا غسل عليها على المشهور قال في التوضيح الخلاف إنما هو في المراهق ونحوه على ما قال عبد الوهاب وأما ما دون ذلك فلا غسل عليها اتفاقا ومنشأ خلاف في شهادة هل يحصل من وطئ المراهقة كالبالغ أم لا ثم قال ابن الحاجب وتؤمر الصغيرة على الأصح أي وإذا وطئ الكبيرة بناء على أن الفصل طهارة كالوضوء فتؤمر كما تؤمر به أم لا لعدم تكرره كالصوم فإن كانا غير بائنين فقال ابن بشر مقتضى المذهب أن لا يغسل قال وقد يؤمران به على وجه الندب . الثاني قال في المدونة وإن جامعها دون الفرج فوصل من مائه إلى داخل فرجها فلا يغسل عليها إلا أن تلتذفن في الشيوخ من حمله على إطلاعه فتغسل ميمها التثنية لأن الالتذاذ مظنة الإزالة وهو تأويل الباجي وغيره وتأويل ابن القاسم ذلك على أنها أنزلت فإن لم تزل فلا غسل عليها وأما إن لم تلتذذ أصلا فلا يغسل عليها اتفاقا قاله ابن هرون التوضيح وفيه نظر لأن الشيخ أبا الحسن الصغير تغل قولا ثالثا بوجوب الفصل بمجرد وصول الماء إلى فرجها وإن لم تلتذذ الثالث قال ابن الحاجب فإن أمئ يتر لذة كن لدغته عقرب أو ضرب أو بائة غسير معتادة كن حك للرجب فأمنى فقولان التوضيح وهذا القولان جاربان على الخلاف في الصور النادرة لأن المعتادة خروج المني بادة الجماع أو بمقدمااته الخطاب ظاهر كلامهم أنه لا يغسل عليه في اللذة غير المعتادة ولو أحسن مبادئ اللذة ثم استدام ذلك حتى أمئ وقد قالوا في الحج إن ذلك يفسده قال في المدونة ولو كان راكبا فبذته الدابة واستدام ذلك حتى أنزل فقد حجة ثم قال ابن الحاجب وعلى نفي الفصل ففي وجوب الوضوء واستحبابه قولان التوضيح وجه الوجوب أن هذا الخارج له تأثير في الكبرى فإن لم يؤثر فيها فلا أقل من الصغرى ووجه العدم أن هذا الخارج غير معاد بالنسبة إلى الوضوء . وإلى تشهير سقوط الفصل ووجوب الوضوء أشار الشيخ خليل بقوله لا بلا لذة أو غير معتادة ويوضأ الرابع من جامع ولم يزل فاغتسل ثم خرج منه المني ومن التذ بغير الجماع ولم يزل ثم أنزل بعد ذهاب اللذة فغسل بوجوب الفصل فيها لأنه مستند إلى لذة متقدمة وقيل لا فيها لعدم المقارنة ولأن الجنابة في الوجه الأول قد اغتسل لها والثالث التفرقة فيجب الفصل في الوجه الثاني دون الأول وهذا هو المشهور لأنه في الأول قد اغتسل لجنابته والجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها ولو كان خروج المني بعد أن صلى في إعادة قولان إجماع ابن رشد والمازري عدم الإعادة وسواء قلنا بوجوب الغسل

مع وجوده وذلك في مسائل عد منها جملة بقوله

لِمَرَضٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ خَوْفِ السَّبَاغِ أَوْ خَافٍ عَلَى الْحَرِيمِ وَالْمَتَاعِ
أَوْ عَاجِزٍ عَنْ دَلْوٍ أَوْ عَذَرٍ حَصَلَ أَوْ قَوَتْ وَقْتُ إِنِّ بَيَاءٍ أَشْتَقَلَّ

واندكرها على ترتيب النظم الأول المرض الذي يتلف معه قنات النفس أو تلف عضو أو قنات منفعة أو حصوله استعماله أو زيادته أو تأخر برمه الثاني البرد المضر الثالث خوف السباح عند طلبه أو الخوف على الحريم والمال

أو سقوطه ابن الحاجب وعلى سقوطه في الوضوء قولان أى بالوجوب والاستحباب قال الباجي قال القاضي أبو الحسن والظاهر من مذهب مالك أن الوضوء واجب . الخامس قال ابن الحاجب فلو اتبه فوجد بلالاً يدري أمى أم مذى فقال مالك لأدري ما هذا ابن سابق كن شك في الحدث قال بعضهم المشهور وجوب الغسل كمن أيقن بالوضوء وشك في الحدث وعليه المشهور أنه يستغنى بالغسل عن الوضوء كمن تحقق الجنابة وقيل أنه يضيف إلى غسله الوضوء بناء على وجوب الترتيب في الوضوء لأن غسل الجنابة لا ترتيب فيه والوضوء يجب ترتيبه السادس من اتبه من نومه فوجد في لحافه بلالاً فان كان مذياً اغتسل وإن كان مذياً غسل فرجه ابن نافع فان شك فيه فليغتسل ابن يونس يريد احتياطاً قال مالك وكذلك من لاعب امرأته في البيضة أو رأى في منامه أنه يجامع في نومته فنام اغتسل وإن أمدى غسل فرجه والمرأة في ذلك كالرجل فيما رواه في المنام أو البيضة الباجي وسواء ذكر أنه يجامع في نومه أو التذ أو لم يذكر شيئاً إلا أنه رأى المني في ثوبه فانه يغتسل لأن الغالب خروج جبه على وجه اللذة وأما إن استيقظ فذكر احتلاماً ولم يجد بلالاً لحكم له قاله المازري . السابع قال ابن الحاجب لو رأى في ثوبه احتلاماً اغتسل وفي إعادته أى لصلاته من أول نوم أو من آخر نوم تام فيه قولان التوضيح قوله احتلاماً أى يابساً وأما الطرى فيعيد من أحدث نومه اتفاقاً ومذهب الموطأ والمجموعة أنه يبعد من أحدث نومه وسواء رأى أنه يجامع أم لا وذكر ابن رشد في المسألة ثلاثة أقوال يفرق في الثالث بين أن يكون بزعه فيعيد من أحدث نومه أولاً فن أول نومه ابن الحاجب والمرأة كالرجل التوضيح أى في جميع ما تقدم ثم قال ابن الحاجب ومعنى الرجل أى من تخين راحته كراشحة الطلع والعجين ومعنى المرأة أصفر رقيق . الثامن اختلف قول مالك إذا انقطع دم الاستحاضة فقال أولاً يستحب لها الغسل لأنها طاهرة وليس ثم موجب ولأنه دم حلة وفساد فأشبه الخارج من الدبر ثم رجع فقال يستحب لها الغسل لأنه دم خارج من القبل فتؤمر بالغسل منه كالحيض ولأنها لا تخلو من دم غالباً وفي الرسالة يجب الطهر لانقطاع دم الاستحاضة ابن عبد السلام استشكلوا ظاهر الرسالة ابن عرفة إن كان هذا الاستشكل مخالفاً للمدونة فالمشهور قد لا يتقيد بها وإن كان لعدم وجوده فقصور النص الباجي وغيره قال مرة تغسل ومرة لا تغتسل اه أنظر القلتاشي . التاسع من ولدت بغير دم ففي وجوب غسلها واستحبابه روايتان التوضيح والظاهر من القولين الوجوب حلاً على الغالب ومنشأ الخلاف الخلاف في الصور النادرة هل تعطى حكم نسأ أو غالبها وقال بعضهم أى في منشأ الخلاف هل النفاس اسم للدم ولم يوجد أو اسم لتنفس الرحم وقد وجد اه الخصى الغسل للدم لا للولد فلو نوت الغسل لخروج الولد دون الدم لم يجزها . العاشر إذا أسلم الكافر ولم يجد ماء يغتسل به فقل ابن الحاجب المنصوص بيمين إلى أن يجد كالجنب وعن ابن القاسم ولو أجمع على الإسلام واغتسل له أجزاءه وإن لم ينو الجنابة لأنه نوى الطهر وهو مشكل التوضيح قول ابن القاسم مشكل من وجهين أحدهما أن الغسل عنه للجنابة وهو لم ينوها وليس للإنسان إلا ما نوى الثاني أنه قبل التلطف على حكم الترتك فلا يصح منه العمل لأن التلطف في حق القاصر شرط على المشهور والمشهور عدم اشتراطه مع العجز فقله عياض وهذا بخلاف الكفر فإنه لا يفتر إلى لفظ لأنه مقام خمسة فينبغي حل قول ابن القاسم على ما إذا كان عانقاً أن ينطق بالشهادة ابن هرون وقد يجاب عن الأول بأنه وإن لم ينو الجنابة فقد نوى أن يكون على طهر وذلك يستلزم رفع الجنابة وعن الثاني إذا اعتقد الإسلام فهو بمن نصح منه القربة بخلاف ما لم يعتقد لما في الصحيح

الرابع العجز عن تحصيل الكحل أو دلو الخامس حصون عند كبحراح مثلاً مائة من استعماله السادس خوف فوات الوقت باستعماله على أحد القولين وقيل يستعمله ولو خرج الوقت وشهر القولين صاحب المختصر السابع لو اشتغل بطلبه خرج الوقت وبني عليه غلوا الماء . وعطش يحرم معه من أدنى أو غيره ولو قال بدل البيت الذي بعد الترجمة فقدان ما بعد عجز حاله عن طلب وفتره استعماله لكن أحسن وأشار ليان الحكم مع حصول شيء من ذلك بقوله فليتييمه وليصا فبضه . في وقتي لكي يقال فضله ولا يضرة وجود الماء مع هذه الاعتذار والآداء لأن دخول الصلاة حذافاً وجهه مسمى فلا يضره وجود الماء

من اغتسال ثمانية فبل أن يسلم ثم أسلم ولم يأمره صلى الله عليه وسلم بإعادة الغسل (تنبيه) عد الناظم رحمه الله الحيض والنفاس من موجبات الغسل ولم يذكر من أحكامهما شيئاً وذكر ذلك من المبرمات التي ينبغي الاعتناء بها فلنذكر بعض ذلك باختصار تكميلاً للقائمة إذ مثل ذلك لا ينبغي إسقاطه من الأم فضلاً عن الترحيح وينحصر الكلام في ذلك في ثلاثة فصول الفصل الأول في تحريف الحيض والنفاس الفصل الثاني في معرفة قدر الحيض والنفاس وقدر الطهر وعلامته الفصل الثالث في تسمي النساء فأما تعريفها فقال ابن الحاجب الحيض الدم الخارج بنفسه من فرج الممكن حملها عادة غير رائد على خمسة عشرة يوماً من غير ولادة فأخرج بالدم غيره وأخرج بقوله بنفسه دم النفاس لأنه مبدى الولادة التوضيح ومن ثم أجاب شيخنا رحمه الله لما سئل عن امرأة عالجت دم الحيض هل نرى من العدة بأن الظاهر أنها لا تحل وتوقف رحمه الله عن ترك الصلاة والصيام والظاهر على بحثه أن لا يتركها وإنما قال الظاهر لاحتمال أن استجماله لا يخرجها عن الحيض كسعال البطن وقوله من فرج يخرج الخارج لامن فرج كالدير ونحوه لأن مراده القبل والاحسن أن لو قال من قبل لصدق الفرج على الدبر وقوله الممكن حملها عادة يخرج دم الصغيرة بنت ست ونحوها واليايسة كبت السبعين وقيل الحسين فليس بحيض وقوله غير زائدة على خمسة عشر يوماً أي على المشهور بخروج دم الاستحاضة وهذا والله أعلم حد غالبه وإلا فحيض الحامل أكثر كما سيأتي وقوله من غير ولادة زيادة بيان وإلا فهو خارج بقوله بنفسه ثم قال ابن الحاجب النفاس الدم الخارج للولادة قال في التوضيح قوله للولادة أخرج به الحيض والاستحاضة ثم قال حكى القاضي عياض في الدم الخارج قبل الولادة لأجلها قولين للشيوخ أحدهما أنه حيض والثاني أنه نفاس اهـ. والفصل الثاني في معرفة قدر الحيض والنفاس والطهر فأما الحيض فأقل مدته في باب العادة غير محدودة فالدفعة حيض والصفرة والكبدرة حيض وحده أوفى أيام حيضها والصفرة كاه الصفرة والكبدرة كغسالة اللحم هذا في باب العادة وأما أنه في باب العدة فالمشهور الرجوع في ذلك إلى قول النساء وأكثر الحيض خمسة عشرة يوماً على المنصوص وخارج من قول ابن مافع أن المعتادة إذا زاد حيضها على عادتها تمسك خمسة عشر يوماً وتستظهر بثلاثة أيام إن كان أكثره ثمانية عشر يوماً وكون الكثرة خمسة عشر يوماً إنما هو من حيث الجملة وإلا فالمشهور التفرقة بين المبتدأة والمعتادة والحامل كما سيأتي وأما الطهر فأكثره غير محدود لجواز عدم الحيض وأقله خمسة عشر يوماً على المشهور ابن حبيب عشرة سحنون ثمانية ابن الماجشون خمسة وقيل يسأل النساء في الرسالة ثم إن عاودها دم أو رأت صفرة أو كبدرة تركت الصلاة ثم إذا انقطع عنها اغتسلت ولكن ذلك كله دم واحد في العدة والاستبراء حتى يجد ما بين

فَبَعْدَ عِلْفِيَا لِمَوْجِبَاتِهِ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَفْرُوضَاتِهِ

وقد عينا بقوله قَدْ بَدَأْنَا فَرَضَهُ تَمَانِيَةً مَحْصُورَةً فِي ذَا الْحِسَابِ دَانِيَةً

أَوَّلُهَا التَّيَمُّنُ وَالصَّغِيرُ وَهُوَ التَّرَابُ الطَّاهَرُ الْجَنِيدُ

الدمين مثل ثمانية أيام أو عشرة فيكون حيضها مؤثماً المواق سيدي ابن سراج رحمه الله بهذا ينبغي أن نصكون أشار في هذا البت إلى مسألتين الأولى التي فينوى استباحة الصلاة أو غيرها من الحدث أما الطهارة شرط له وينوى استباحتها من الحدث الأكبر كلما يتم (تنبيه) إنما قلنا ينوى الاستباحة لأنه لا يرفع الحدث على المعروف من المذهب الثانية الصعيدي فسر بقوله هو التراب الطاهر وهو معنى الطيب في الآية عند مالك ولا فرق فيه بين ما على وجه الأرض أو استخرج منها بحفر وغير التراب من رمل وسبخة وصفاء ونورة وزرنيخ ونحوه كالتراب وعد ابن بشير هذا من شروط الوجوب وقوله الجنيد ظاهره أنه لا يتم على الطين المختصاض بريد إذا وجد غيره وأما إذا لم يجد غيرها فقيم عليه ونحوه قول الكتاب إذا وجد الطين وعدم التراب وضع يده عليه وخفف ما استطاع وقيم به فغير التيمم بالطين بما إذا لم يجد غيره قال ابن رشد القول بأنه يتم به وإن وجد غيره لم أقف عليه إله . وظاهر كلام

الفتوى! وقد استقرأه أبو محمد من المدونة وهو قول سحنون قال في شرح الرسالة قبل هذا فقد تنقضي العدة في تسعة عشر يوماً انظر إنما هذا يأتي على أن العدة حينئذ وهذا هو مقتضى الفقه عند ابن رشد وقال ابن مسلة أقل الطهر خمسة عشر يوماً واعتدته في الثلثين وجهه ابن شاس المشهور وأما النفاس فلا حد لأنه كالحيض ابن الحاجب وفي تحديد أكثره بستين أو ما يرى النساء وإليه يرجع روايتان . ثم هي مستحاضة والطهر من الحيض له علامتان الجفوف وهو خروج الخثرة جافة واللصقة البيضاء وهو ماء أبيض كالقصة وهو الجبر والخطف في الأقوى منهما فقال ابن القاسم القصة أبلغ في الدلالة على الطهر من الجفوف لأن القصة لا يوجد بمداهم والجفوف قد يوجد بعده دم وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب الجفوف أبلغ لأن القصة من بقايا ما رجته الرحم والجفوف بعده وقال الداودي وعبد الوهاب هما سواء فاعتادتهما معا تكفي بأيهما رأت ومعتادة واحد منهما ان رأت عادتيا اكتفت بها وان رأت غيرها قبل تكفي بما رأت بناء على القول الثالث أن العلامتين سواء أو تنتظر عادتيا ما لم يخرج الوقت المختار وقيل الضروري في ذلك قولان قلت وعلى أنها تنتظر عادتيا فيظهر من كلام غير واحد أن ابن القاسم وابن عبد الحكم متفقان على أنها إنما تنتظر عادتيا ان كانت أقوى عمارات وأما ان كانت أضعف فلا تنتظر ما ثم أجرى ذلك على الاختلاف في الأقوى منهما كما مر قال ابن الحاجب بعد ذكر الخلاف في أقوى العلامتين وفائدة أن معتادة الأقوى تنتظره يعني ان رأت غيره بما هو أضعف ومفهومه أن معتادة الأضعف لا تنتظره ان رأت الأقوى فمعتادة القصة ترى الجفوف قبلها تنتظر القصة عند ابن القاسم لأنها معتادة للأقوى وقد رأت الأضعف ولا تنتظرها عند ابن عبد الحكم لأنها عند معتادة للأضعف وقد رأت الأقوى فلا تنتظر عادتيا ومعتادة الجفوف ترى القصة قبله تنتظر الجفوف عند ابن عبد الحكم لأنها رأت الأضعف عنده وهي معتادة للأقوى ولا تنتظر عند ابن القاسم لأنها عند معتادة للأضعف رأت الأقوى فلا تنتظر الأضعف وعلى هذا فالقصة عند ابن القاسم أبلغ لمعادتها فتنتظرها ان رأت الجفوف والمعتادة الجفوف فلا تنتظره ان رأت القصة فقول الشيخ خليل وهي أبلغ لمعادتها لا مفهوم له والله تعالى أعلم حسبنا صرح به الأجهوري وغيره نعم يفرق عند ابن القاسم بين معتادتها وغيرها في الانتظار لما مر قريبا هذا حكم المادة وأما المبتدأة فقال ابن القاسم ومطرف وابن الماجشون إن رأت القصة تنتظر الجفوف قال الباجي نزاع بين القاسم لقول ابن عبد الحكم وقال غيرهما تظهر بأهمارات انظر التوضيح الفصل الثالث في تقسيم النساء قال ابن الحاجب والنساء مبتدأة ومعتادة وحامل فالمتدأة إنما تهاذي بها الدم تمسك خمسة عشر يوماً وروى بن زياد تظهر لمادة لداتها وروى ابن وهب وثلاثة أيام استظهارا التوضيح المشهور مذهب المدونة أن المبتدأة إن تهاذي بها الدم تمسك خمسة عشر يوماً ورأى في رواية ابن زياد أن الطباع لا تختلف كاستوائهن في النوم واليقظة والألم واللذة فيغلب على الظن أن المم للرائد علة . واللدات هي الأتراب ومن ذوات اسنانها ابن الجلاب من أهلها وغيرهن والاستظهار استفعال من الظاهر وهو البرهان فكأن أيام الاستظهار برهان على تمام الحيض

صاحب المختصر التيمم به وجد غيره أم لا وقوله في الكتاب خفف ما استطاع روى بالخاء المعجمة وبالجمجمة قال الناطم

والضربة الأولى عليه باليد . والضحى لوجه عموماً فاقصدي

فيه مسألتان الأولى الضربة الأولى واجبة على التراب ونحوه وقيد بالأولى لأن الضربة الثانية سنة وقوله باليد هذا في غير الضرورة وأما مع الضرورة كن رطبت يده ولم يجد من يتممه كفاه تبرع وجهه وبديه في التراب (تبيينه) المراد بالضرب وضع اليدين على الأرض قاله في الثلثين ففي إطلاق الضرب على الوضع تسامح وإنما نهى عن ذلك لأن بعض مشايخنا كتب حاشية على الثلثين وقال إن في قول القاضي وضع اليدين تسامحاً والمراد بالضرب بهما (المسألة الثانية) تعميم وجهه بالمسح ماراً بيديه من أعلاه إلى أسفله ويراعي الوتر وحجاج العينين وموضع العنفة أن لم يكن عليه شعر وفهم من قوله مسح أنه لا يتبع الغضون كدثر العينين والألف وغير ذلك كلخف ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت (تمة) قال في الطراز . جواز ابن القاسم مسح الرأس في الوضوء بأصبع ان أو عيب يلزم مثله في التيمم

والاستظهار على رواية ابن وهب مشروط بأن لا يزيد على خمسة عشر يوماً ثم قال ابن الحاجب والمتادة إن تهادى بها خمسة أقوال فيها روايتان خمسة عشر يوماً وترجع إلى عاداتها مع الاستظهار بثلاثة أيام مالم ترد على خمسة عشر يوماً فقيل على أكثر عاداتها وقيل على أقلها وأيام الاستظهار عند قائله حيض وما بينه وبين خمسة عشر يوماً قيل طاهر وقيل تحتاط فتصوم وتقضى وتصل وتتمتع الزوج ثم تنفس ثانياً والثالث عاداتها وقيل بينها وبين خمسة عشر القولان والرابع خمسة عشر واستظهار يوم أو يومين والخامس قال ابن نافع واستظهار ثلاثة أيام وأنكر مسحوناه والمشهور من هذه الأقوال القول الثاني أنها تمسك عاداتها مع الاستظهار بثلاثة أيام مالم تجاوز خمسة عشر يوماً فتستظهر بثلاثة إن كانت عاداتها اثني عشر يوماً فأقل وإن كانت ثلاثة عشر استظهرت يومين وإن كانت أربعة عشر قيوم واحد وعلى المشهور من الاستظهار مع العادة فاختلف إذا اختلفت عاداتها في الفصول كان تحيض في الصيف عشرة أيام مثلاً وفي الشتاء ثمانية أيام فتتأذى بها الدم في الشتاء هل تنبي على العشرة أو على الثمانية والقول بالبناء على الأكثر مذهب المدونة وعلى الأقل لابن حبيب وإلى هذا الخلاف أشار ابن الحاجب بقوله فقيل على أكثر عاداتها وقيل على أقلها وأما إن تهادى بها في فصل الأكثر فلا خلاف أنها تنبي على الأكثر ابن هرون واتفق على أن أيام الاستظهار حيض عند من قال به ومذهب المدونة في كتاب الطهارة أنها فيما بين الاستظهار وتمام خمسة عشر يوماً طاهر تقضى وتصوم ولا تقضى الصوم ويأتينا زوجها وقيل تحتاط فتصوم لاحتمال الطهارة وتقضى لاحتمال الحيض وتصل لاحتمال الطهارة ولا تقضى لأنها إن كانت طاهرة فقد صلت وإن كانت حائضاً فلا أداء ولا قضاء وتمتع الزوج لاحتمال وتنفس عن انقطاعه لاحتمال الحيض والحامل تحيض قال في المدونة إذا رأت الحامل الدم أول حملها أمسكت عن الصلاة قدر ما يجهد لها وليس في ذلك حد وليس أول الحمل كآخره ابن القاسم إن رآته في ثلاثة أشهر ونحو ذلك تركت الصلاة خمسة عشر يوماً ونحوها وإن رآته بعد ستة أشهر من حملها تركت الصلاة ما بين العشرين ونحوها ابن زرقون واختلف على قول ابن القاسم في المدونة هل للشهر والشهرين حكم الثلاثة قال الإياني لها حكمها تجلس خمسة عشر يوماً وقال ابن شبلون الشهر إن كالحامل ابن زرقون إذ لا يتبين الحمل فيما هو ولا بد من ذكر فروع تتعلق بهذه الفصول . الفرع الأول قال في المدونة إذا رأت الطهر يوماً والدم يوماً أو يومين واختلط هكذا لفقت من أيام الدم عدة أياماً التي كانت تحيض وألفت أيام الطهر ثم تستظهر بثلاثة أيام فإن اختلط عليها الدم في أيام الاستظهار أيضاً لفقت ثلاثة أيام من أيام الدم هكذا ثم تنفس وتصير مستحاضة بعد ذلك والأيام التي استظهرت بها هي فيها حائض وهي مضافة إلى الحيض رأت بعدها دمًا أم لا إلا أنها في أيام الطهر التي كانت تلغيها تطهر عند انقطاع الدم في خلال ذلك وتصل وتصوم وتوطأ وهي فيها طاهرة وليست تلك الأيام بطهر تعتد به عدة من طلاق لأن ما قبلها وما بعدها من الدم قد ضم بعضه إلى بعض فجعل حيضة واحدة أو التوضيح ولا خلاف في إلغاء أيام الطهر إن كانت أيام دمها أكثر من أيام طهرها إذ لا يكون الطهر أقل من الحيض أصلاً هكذا على صاحب الذخيرة هذه المسألة والمشهور أن الحكم كذلك إن كانت أيام

وَالْمَسْحُ فِي الْيَدَيْنِ لِلْكُوعَيْنِ وَالْإِصْبَاحِ فِيهِ فَرَضُ عَيْنٍ
مُقْتَصِلًا بِكَوْنِ الْبَيْدَةِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِإِزَادَةِ

فيها ثلاث مسائل المستلة الأولى تعميم مسح الكفين ظاهرهما وباطنهما إلى الكوعين فلو ترك شيئاً من ذلك لم يجره على المشهور (تتات) الأولى إذا اقتصر على المسح إلى الكوعين ولم يمسح إلى المرفقين أعاد في الوقت الثانية قال في الإرشاد يدخل في الكوعين تخليل الأصابع أو تبرأ منه ابن الحاجب حيث قال قالوا ويخلل أصابعه الثالثة قال في الذخيرة الكوع آخر الساعد وأول الكف وقال غيره وهو العظيم الذي إلى الإبهام والذي إلى الخنصر كرسوخ والوسط رسغ هذا في اليد وفي الرجل يسمى ما إلى الإبهام ونظم ذلك بعضهم فقال

الطهر أكثر أو مساوية وقال ابن مسلة وعبد الملك تكون حائضاً يوم الحيض وطاهر يوم الطهر حقيقة ولو بحيث على ذلك عمرها ثم قال (تنبيه) قوله حاضت يوما وطهرت يوما لا يريد به استيعاب جميع اليوم بالحيض فقد نقل في النوادر عن ابن القاسم في التي لا ترى الدم إلا في كل يوم مرة فإن رأته في صلاة الطهر تركت الصلاة ثم رأت الطهر قبل العصر فنحسبه يوم دم وتطهر وتصل الطهر والمصره والثاني المحتاجة إن زاد دمها على العادة والاستظهار وحكمها بالطهارة فإن زاد دمها على خمسة عشر يوما فالزائد على عاداتها استحاضة وإلا فعادة انتقلت إليها نقله القسائي في شرح الرسالة عن اللخمي قائلا وقضت ما صامت لمجل انقطاع الدم زمن الحيض دليل كون الزائدة على العادة المقررة قبل حيضاً وتماديه بعد زمن الحيض دليلاً لكون الزائد عليها استحاضة وهو ظاهر وعليه فإن انقطع داخل خمسة عشر يوماً وحاضت بعد ذلك بنت على هذه العادة التي انتقلت إليها فإن كانت عاداتها ثمانية أيام مثلاً فتبادى بها فاستظهرت بثلاثة واغتسلت ثم انقطع في اليوم الثالث عشر ثم حاضت فتبادى بها فتبادى على ثلاثة عشر وتستظهر يومين فقط والله تعالى أعلم وقوله وقضت ما صامت يريد بعد العادة والاستظهار وقبل انقطاع الدم كالיום الثاني عشر والثالث عشر في المثال المتقدم لما تبين من أنها صامت وهي حائض وظاهر القول المشهور أنها بعد العادة على العادة والاستظهار طاهر مطلقاً ولا فرق بين انقطاع داخل خمسة عشر أو بعدها الثالث إن زاد دم العادة والاستظهار وحكمها بالاستحاضة فإن بقي الدم بصفته ولم يميز غيره فلا تزال محكوماً بالطهارة بعد أقل الطهر ولو استمر الدم بها شيوراً متوالياً إلى أن تميز وإن ميزت ورأت دمًا يخالف دم الاستحاضة قال ابن الحاجب والنساء يزعم معرفة برائحتها ولو به فإن ميزته قبل كمال الطهر فلا اعتبار بذلك التميز وإن ميزته بعد طهر تام فهو حيض في باب العبادات اتفاقاً وفي العدة على المشهور فإن تبادى هذا الدم المميز قبل تقتصر على عاداتها فقط أو مع الاستظهار أو تمسك خمسة عشر يوماً يجرى على الخلاف في المحتاجة يتبادى بها ثم اختلف القائلون بالاستظهار في الحائض هل تستظهر المستحاضة أم لا وقول ابن القاسم في المجموعة لا تستظهر رواه عن مالك في التنبيه وبه قال أصبح لأنها قد تقرر لها حكم الاستحاضة فالأصل أن دمها إن زاد على حيضها استحاضة وإن لم يتباد هذا الدم المميز بل انقطع حقيقة أو حكم بانقطاعه بتغير وضعه قبل كمال عاداتها استأنفت طهراً تماماً فإن أتاها دم أو ميزت دمًا لكونه مخالفاً لما كان يجرى عليه في لونه ورائحته وكان آتياًه أو تميزه قبل كمال طهر فهي مفققة أنظر التوضيح وراجع حكم المفققة في الفرع الأول. الرابع قال الباجي قال مالك لا يلزم المرأة أن تفقد طهرها بالليل ولا يعجنى ذلك ولم يكن للناس مصايح وإنما يلزمها ذلك إذا أرادت النوم أو قامت لصلاة الصبح وعيبن أن ينظرن في أوقات الصلوات ونحو هذا في سماع ابن القاسم وزاد وإيس تفقد طهرها يعني بالليل من عمل الناس قال ابن رشد كان القياس أن يجب عليها أن تنظر قبل الفجر بقدر ما يمكنها إن رأت الطهر أن تغتسل وتصل المغرب

فظم على الإجماع كوع وما على
وعظم على إجماع رجل ملقب بيوع غلظ بالعلم واحذر من الغلط

الثانية اتصاله بالعبادات من غير فصل بينهما المسئلة الثالثة فعله بعد دخول وقتها فلو قدمه قبل دخول الوقت قسم مجزؤه وهو معنى قوله لا زبادة وأجلزه ابن شعبان قبل دخول الوقت بناء على أنه يرفع الحدث وهذا الغرض زاد الناظم على أصله وعد ابن بشير هذا من شروط الوجوب

إِكْلٌ قَرَضِي يَبْتَدِي تَيْمَمًا

أنار بهذا إلى أنه لا يصح بالتيمم الواحد فرضين ويطل الثاني ولو كانا مشتركين كظفر وعصر على المشهور وسواء كل صحاباً أو مريضاً قصد التيمم لها أو لا ووجه المشهور أن الأصل عدم الجمع بين فرضين بوضوء واحد وتيمم واحد حات الله ما جمع في آية منه. وفي التيمم على أصله

وهو بضعه يغتسل به إن شاء

والعشاء قبل طلوع الفجر إذ لا اختلاف في أن الصلاة تسين في آخر الوقت فمسقط ذلك عنها من ناحية المشقة فإن استيقظت بعد الفجر وهي طاهر فلم تدرك لعل طهرها كان من الليل حملت في تلك الصلاة على ما نابت عليه ولم يجب عليها قضاء صلاة الليل حتى توقفت أنها طهرت قبل الفجر وأمرت في رمضان بصيام ذلك اليوم وأن تقضيه احتياطاً له والحاصل أنها إن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده قضت الصوم دون الصلاة والفرق بينهما أن الحيض مانع من أداء الصلاة وقضاؤها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشکوك فيه وأما في الصوم فالما يمنع الحيض من الأداء خاصة ولا يمنع من القضاء قاله في التوضيح هـ الخامس قال في المدونة وإذا ولدت ولداً وبقي في بطنها آخر فلم ينعها إلا بعد شهرين والدم متاد بها لحالها حال النساء ولزوجها عليها الرجعة ما لم تضع آخر ولد في بطنها ابن يونس قوله كحال النساء يريد في الجلوس عن الصلاة إذا تمادى بها الدم فتجلس شهرين على قوله الأول وقدر ما يراه النساء على قوله الثاني اه ابن الحاجب وفي كون الدم بين التوأمة إلى شهرين نفاساً فيضم ما بعده أو حيضاً قولان وحاصله أنها إن ولدت الثاني بعد شهرين من ولادة الأول فيها نفاسان تحمك لكل واحد إن تمادى الدم بها شهرين حتى المشهور وإن ولدت قبل كمال الشهرين ففي كون الدم الذي بينهما دم حيض الحامل نظراً لكونها لا يخرج من العدة إلا بوضع الثاني فيجبر على حكم حيض الحامل وتستأنف ستين يوماً من ولادة الثاني أو دم نفاس تحمك ستين يوماً من ولادة الأول قولان ولا تستظهر النساء إذا جاوز دمها الستين وراه ابن حبيب عن مالك نقله ابن يونس وغيره السادس قال في المدونة إذا انقطع دم النساء فإن كان قرب الولادة فلتغتسل وتصل فاذا رأت بعد ذلك يوماً من أو ثلاثة أو نحو ذلك فمضاف إلى دم النفاس إلا أن يتبادع ما بين المدين فيكون الثاني حيضاً وإن رأت الدم يومين والطريون يومين قتادى هذا ذلك فتلقى أيام الطهر وتنتقل إذا انقطع عنها الدم وتصل وتوطأ وتدع الصلاة في أيام الدم حتى تستكمل أقصى ما يجلس له النساء في النفاس من غير سقم ثم هي مستحاة

وَالْأُولَى أَنْ يَمُتَا الْوُطءَ إِلَى غَسْلٍ وَالْآخِرَى أَنْ تَقْرَأَ آتَا حَلَاً
وَالْكُلَّ مَسْجِداً وَسُوءَ الْاِغْتِسَالِ مِثْلُ وَضُوءِكَ وَكَثْرَتِهِ وَالْ

ذكر في البيت الأول وبعض الثاني بعض موانع الحدث الأكبر فأخبر أن الحيض والنفاس وهما اللذان عناهما بالأولين لتصدريه هما في البيت قبل يتمتعان الوطء ويستمر المنع منه إلى أن تغتسل فيجوز وطء الحائض والنفساء حالة جريان الدم عليهما اتفاقاً ولا بعد انقطاعه وقبل الاغتسال على المشهور وأما الانزال ومغيب الحشفة وهما اللذان عناهما بالآخرين فيمتنعان قراءة القرآن يريد ويستمر المنع إلى الاغتسال أيضاً هذا هو المشهور ويقرأ الآخران بالمذموم وكسر الحاء كذا ضبطه الناظم بخطه ومن غير ياء بعدها وبالنقل لوزن وفهم من كلامه أن الحيض والنفاس لا يمتنعان القراءة وهو كذلك على المشهور وأن الانزال ومغيب الحشفة لا يمتنعان الوطء وهو كذلك اتفاقاً والله أعلم ثم أخبر أن الكحل من الحيض والنفساء والإزال ومغيب الحشفة يمنع من دخول المسجد أما منع الحائض والنفساء من دخول المسجد فظاهر التوضيح أنه متفق عليه

يجوز التنفل بتيمم الغرض إن اتصل بسلام الغرض فإن تقدم النفل عليه لم يجز أن يصلي به الغرض

وَالْفُورُ فِي فُرُوضِهِ مَقْدُودٌ وَفِي أَوْضُوعِهِ مُحَافَةُ مَشْهُودٌ

فيه مسألتان الأولى الفور في الوالي بين مسح الوجه ومسح البدن ولا يفضل بينهما في هذه المسألة كل عدد الغرض الثانية التي ذكرناها وقد بينا مخالفاً فيه ابن بشير منياً وأشار إلى أن هذا خصوص بالتيمم بقوله وفي الوضوء خلفه مشهود وقد تقدم الخلاف فيه في الفور في الوضوء وهي المسألة الثانية وزاد ابن بشير في شروط وجوبه وجود الحدث وهذه فُرُوضُهُ مُسْتَوْعِبَةٌ * نَتَبُّهَا بِسِتْنِ مَرَّتَيْنِ * وَاعْلَمْ بِأَنْ سِتْنَ التَّيَمُّمِ * أَرْبَعَةٌ عِنْدَ ذَوِي التَّفَهُيمِ * وَالْبَيْدَةُ بِالْيَمَنِ وَالتَّرْتِيبُ * وَنَهْهُ فِي آيَةٍ مَكْتُوبٌ * إِلَى الْمَرَاغِقِ فَذَاكَ الشَّرْحُ

ثم نقل عن الثخمي أنه خرج جواز دخوله إذا استغفرت بثوب وجواز كنيوة الجنب من قول ابن مسلة لا ينبغي المعاض
أن تدخل المسجد لأنها لا تأمن أن يخرج منها ما يزهو المسجد عنه وأما منع الجنب منه فلي المشهور إن كان مجازا فقط
وأما المكث والمقام فيه فلا أحفظ الآن فيه قولانصوحا بالجواز وتقديم تخرج الثخمي من قول ابن مسلة وحاصل كلامه
أن بين مواعن الحيض والنفسا وموانع الجنابة عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في منع دخول المسجد وينفرد الحيض
والنفسا بالتحريم من الوطء وتنفرد الجنابة وهي المبر عنها بالانزال ومغيب الحشفة المنع من قراءة القرآن وحمله حلا
صفة القرآن (تنبيه) ذكر الناظم بعض الموانع وسكت عن بعض لقصد الاختصار أما الجنابة فتتضمن موانع الحديث
الأصغر وقد تقدمت قبل قول الناظم ويجب استبراء الأخيئين البيتين وتجنب أيضا القراءة إلا كناية للتعود ونحوه ويقيد
كلام الناظم بذلك ودخول المسجد ولو مجتازا على المشهور ونقل عن مالك الجواز إذا كان عابرا سبيل كما يمنع الكافر من دخول
المسجد وإن أذن له مسلم لأن الحق لله تعالى المواقوا نظروا من كل منضا أو على سفر ولم يجد ماء فيمسح على يديه في المسجد
وأما الحيض والنفسا فيمنعان من أشياء وهي قسبان متحقق عليهما ويختلف فيها فالمتحقق عليهما تسعة وجوب الصلاة وصحة فعلها
فلا يجب وإذا أوقعتا فلا تصح منها وصحة فعل الصوم ومس المصصف والطلاق وابتداء العدة والوطء في الفرج ورفع الحدث
ودخول المسجد ويندرج فيه الطواف والاعتكاف إذ لا يقعا في غيره والمختلف فيها سبعة وهي على قسمين قسم المشهور فيه
المنع وهو خمسة الوطء في الفرج بعد الطهر وقبل الطهر بالماء وأجله ابن تافع وكرهه ابن بكير والوطء بعد طهر التيمم
والوطء فيما دون الإزار وجوب الصوم ورفع حدث جنابتها وفائدة الخلاف في الفرج الأخير إباحة القراءة بالفسل
وقسم المشهور فيه الجواز وهو قراءة القرآن ظاهرا والتطير بفضل ما فيها إلحاجب ويمنع الوطء في الفرج اتفاقا ما لم تطهر
وتقتسل على المشهور وقيل أو تيمم وقال ابن بكير يكره قبل الاغتسال ومافرق الإزار جاز لا ماحت على المشهور قوله وسبو
الاغتسال الخ حاصله أن حكم السهو في الفسل كالسهو في الوضوء إلا في صورة واحدة وهي أن من ترك من غسله لمعة ثم تذكرها
بالقرب فإنه يغسلها ولا يعيد ما بعدها وإلى ذلك أشار بقوله ولم تعد موال فإذا لم يتذكر إلا بعد طول فعل المنى فقط
في الوضوء والفسل وإن لم يتذكر حتى صلى فعل المنى وأعاد الصلاة وقد تقدم هذا كلفي شرح قول الناظم ذا كرفضه
بطول بفعله البيتين فراجعه إن شئت وتعد بضم التاء وكسر العين مبنى للفاعل كذا ضبطه الناظم بخطه وعليه قول
مفعوله أصله مواليا لحذف منه الألف المبدل من التثنية على لغة من يحذف التثنية إثر الفتح فصار موالى ثم حذف
الياء تخفيفا ونون اللام ثم وقب عليه بالسكون

فَصَلِّ لِيَخَوْفَ ضُرِّ أَوْعَدَ مَا عَوَّضَ مِنَ الظَّهَارَةِ التَّيْمِمَا

ذكر الناظم في هذا الفصل التيمم وأحكامه والتيمم في اللغة القصد قال تعالى ولا تيمموا الخبيث أى لا تقصدوه وفي الشرع

السنة الأولى الضربة الثانية للدين والسنة الثانية للمسح من الكوعين إلى المرقعين والسنة الثالثة البداءة بالميا من وعد
عياض هذا من الفضائل والسنة الرابعة الترتيب بأن مسح الوجه ثم الدين وأشار بقوله ونه في آية مكتوب إلى قوله
تعالى (تيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) وعد عياض السنن خمسة فذكر الثلاثة الأولى والرابعة نقض
ما يتعلق بيديه من الثياب والخامسة تحليل الأصابع

وَكَرِهُوا تَفْسِيكَيْسُهُ بِأَصَاحٍ قُلُّهُ وَمَا عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ

لم يذكر من المكروهات غير التكنيس وعدما عياض أربعة ولم يذكر التكنيس فقال التيمم على ما فيه شرف كالباقيات
والزمرد والذهب مما لا يقع به التواضع لله عز وجل والتيمم على غير التراب مع وجود التراب والزيادة في المسح على
المررة الواحدة والتيمم على الملح وإن كان معدنا ولما ذكر السنن ذكر الفضائل فقال :

فَبَعْدَ ذِكْرِنَا لِهَذِهِ السَّنَنِ هَاكَ الْفَضَائِلُ بِلَا فَخْرٍ وَمِنْ

طهارة تربية تشتمل على مسح الوجه واليدين ليستباح به مامنه الحدث قبل فعله عند العجز عن الماء وسبب مشروعته إقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء لانتقام عقد عائشة والحديث مشهور وإنه كان في غزوة المريسيع والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر الآية والسنة غير ماحدة في بعضها جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت لنا تربتها طهوراً وثبت عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وأجمع المسلمون عليه وحكمة مشروعته أن الله تعالى لما علم من النفس الكسل والميل إلى ترك الطاعة التي فيها صلاحها شرع لها التيمم عند عدم الماء حتى لا تصعب عليها الصلاة عند وجوده لما ألفتها بمن فعلها دائماً وقيل تكون طهارته دائرة بين الماء والتراب الذين منهما أصل خلقته وقوام بنيته وقيل لما كان أصل حياته الماء ومصيره بعد موته إلى التراب شرع له التيمم ليستشعر بعدم الماء وموته وبالتراب إقباره فيذهب عنه الكسل ابن ناجي والحق عندي أن التيمم عزيمة في حق العادم للماء رخصة في حق الواجد له العاجز عن استعماله والقول بأنه رخصة مطلقاً لا يستقيم في حق العاجز فإن الرخصة تقتضي إمكان الفعل المرخص فيه وتركه كالغفر في السفر بخلاف عادم الماء لا سبيل له إلى ترك التيمم وقول من قال إن الرخصة قد تنتهي إلى الوجوب غير مسلم فإنها إذا انتهت إليه صارت عزيمة وذال عنها حكم الرخصة ١ هـ (فائدة) قال الطيبي في تقرير آية التيمم لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلى عابري سبيل حتى تفتشوا ولا محدثين من الغائط أو المس حتى يتوضأوا وإن كنتم مرضى أو على سفر سواء كنتم مجتنبين أو محدثين فلم تجدوا ماء فتيمموا ١ هـ وكلام الناظم في هذا الفصل دائرة على ستة فصول لفصل الأول في السبب الناقل عن الماء إلى التيمم الفصل الثاني ما يفيق بالتيمم الفصل الثالث ما يتييم له وما لا الفصل الرابع في فرائضه وسننه ومدنوباته ويندرج فيه صفته الفصل الخامس في وقت التيمم وهو من جملة فرائضه الفصل السادس في نوافض التيمم وفيها لا ينفقنه لكن تصاد الصلاة معه في الوقت وأشار بهذا البيت إلى الفصل الأول من هذه الفصول فأمر أن تعوض التيمم من الطهارة أي تجعله بدلاً عنها إما الخوف من يلحقه في استعمال الماء أو لعدم وجود الماء أصلاً ولا فرق في الطهارة التي يعوض عنها التيمم بين الكبرى والصغرى فكما أن الحدث المحدث الأصغر يتييم لخوف ضرر أو عدم ماء فكذلك المحدث الأكبر يتييم لخوف ضرر أو عدم ماء وقد تقدم في تقدير الآية للطبي التصريح بذلك في قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر سواء كنتم مجتنبين أو محدثين فلم تجدوا ماء فتيمموا فأما ما يتعلق بخوف الضر فقال الإمام أبو عبد الله المازري المشهور أنه يتييم لخوف حدوث مرض أو زيادة أو تأخر البرء ابن وهب وبييم المبطون إذا كان لا يقدر على الوضوء وكذلك المأثد في البحر ولو كان الماء مصحفاً وهما لا يقدران على الوضوء به لضعفهما أو إضرار الماء بهما ابن القصار وبييم الصحيح إذا غاب نزلة أو حصى وكذا يتييم مريض يقدر على الوضوء والصلاة فأما لحضرت الصلاة وهو في عرقه وغاف إن قام جف عرقه ودامت علته فيتييم ويصل للقبلة إيماء وإن خرج الوقت قبل زوال عرقه ولم يقدّر عرقه وإن الماشحون وأصبح قال سند وهو موافق للذهب وروى ابن قانع يتييم ذو الماء يغاف العطش عاف الموت أو الضر المازري والظن كالمطل

أى ولا أغر بذلك ولا آمن به على الغالب حيث جمعا له ما لم يعلم ولو أسقط الألف واللام من الفضائل لكان حسناً أولها التيمم بيسم الله والثاني عنه لا تسكن يساء فمكماً إذا التراب قدّموا * على جميع ما به التيمم أشار إلى مسألتين الأولى في البيت الأولى البداة بالنسبية وهو يحتمل الاقتصار على بسم الله ولا يريد الرحمن الرحيم ويحتمل زيادتهما كما تقدم في الوضوء والثانية في البيت الثاني تقديم التراب على ما يتييم به من أنواع الأرض .

وزَادَ بَعْضُ مَنْ ذَوَى الْقَوْلِ تَرَكَ التَّيْمُمَ عَلَى الْمَنْقُولِ
مَنْ حَجَرَ أَوْ مِنْ تُرَابٍ أَوْ رَمَلٍ وَعَكْسُ دَاعِيَةٍ قُلْ هُوَ الْعَمَلُ

ابن رشد على غيره من العطش كخوفه على نفسه سواء بن بشير وكذا خوفه على حيوان غير آدمي ابن الحاجب وكظن عطشه أو عطش من معمن آدمي أو دابة أو ثقل في التوضيح عن ابن عبد السلام في الدابة تفصيلا بين أن تكون لا يبلغ إلا عليها أو لا وبين أن تكون مأكولة اللحم أولا ثم قال والظاهر أنه إذا كان معه كلب أو خنزير فإنه يقتلهما ولا يدع الماء لأجلهما اه ولا خلاف أنه يقيم من عاف على نفسه من لصوص أو سباع وأما من خاف على ماله فالمشهور أنه يقيم وقيل لا واستبعد ابن بشير بن ناجي الجاري على أصل المذهب أنه إن كان يحتاج لذلك المال يقيم مطلقا وإن كان يحتاج إليه فإن كان قليلا بحيث يجب عليه شراء الماء بمثابة فلا يقيم وإلا يقيم اه (فرع) من أسباب التيمم استيعاب المرحوح والفروح أكثر جسد الجنب أو أكثر أعضاء الوضوء قال ابن الحاجب في تعداد أسباب التيمم كالجدور والمحسوب بخافان من الماء وكشجاج غمرت الجسد وهو جنب أو أعضاء الوضوء وهو محدث وكذلك إن لم يبق إلا يد أو رجل فلو غسل ماصح ومسح على الجبائر لم يجره كمشحيح وجد ما يكفيه من الماء فغسل ومسح الباقي (فرع) قال أبو عمر لا يجب حمل الماء للوضوء وقال الباجي يجوز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلبا للبال ورعى الموائش ويجوز له المقام على حفظ ماله وإن أدى ذلك إلى الصلاة بالتيمم ونحو هذا في الإكمال (فرع) من وجد ماء لا يكفيه لطهارته فهو كعدم التلقين فإن وجد من الماء دون الكفاية لم يلزمه استعمال ومن المدونة إن كان مع الجنب قدر وضوئه فقط تيمم ولم يتوضأ وقال الشيخ أبو عماد فإن وجد من الماء ما يسل به وجهه ويديه ويقدر على جمع ما يسقط منها ويكمل به وضوئه فإنه يفعل ذلك ويصير كمن وجد ماء مستعملا يجب عليه استعماله إن لم يجد غيره اه وطر من هذا أن من وجد ما ينسل به الأعضاء المفروضة فقط أنه يتوضأ ويترك السن ولا يجره التيمم انظر الخطاب وتقدم أن فيمن لم يجد من الماء إلا قدر وضوئه أو ما ينسل به النجاسة قولين قيل يتوضأ للخلاف في طهارة الخبث دون الحدث وقيل يزيل النجاسة إذ لا بد من إزالتها والوضوء بدل وهو التيمم (فرع) وكذا يقيم المريض الذي يقدر على استعمال الماء ولا يجد من يتأوله إياه كما في الرسالة وغيرها إذ هو في معنى العادم للماء (فرع) قال في التلقين يجوز التيمم لعدم الآلة التي توصله كالبدلو والرشاء وأما ما يتعلق بعدم الماء وهو السبب الثاني في كلام الناظم فإن تحقق عدمه تيمم من غير طلب إذ طلب ما يتحقق عدمه عبث وأما إن لم يتحقق عدمه فإن تحقق وجوده أو ظنه أو شك فيه أو توهمه فإنه يجب عليه أن يطلبه فإن طلبه ولم يجده تيمم والغلب يختلف فليس من غن المدم كمن شك ولا الشاك كلثوم بل طلب الأول أقوى من الثاني والثاني أقوى من الثالث وليس الناس في القوة والضعف سواء فليس الرجل كلرأه غالبا ولا الشاب كالشيخ فالواجب على كل أحد أن يطلب طلبا لا يشق بمثله قال مالك من الناس من يشق عليه نصف الميل فإن كان في رقة فهل يسألهم فإن لم يبطوه ماء تيمم أو يقيم من غير سؤال في ذلك تفصيل قال مالك رضي الله عنه إذا كانت الرقة يبخلون بالماء فلقه معهم جازله أن يقيم بلا سؤال وإن لم يكونوا كذلك وكانت الرقة كثيرة لم يكن عليه أن يسألهم قال مالك لم يكن عليه أن يسأل

أي عكس القول بعدم التيمم على ما ذكر وهو القول بالتيمم عليه العمل وظاهر عبارة ابن الحاجب وصاحب المختصر أن المشهور إذا نقل غير التراب لا يقيم عليه وإنما يقيم على التراب المنقول دون غيره وقال البساطي ظاهر كلامهم أن المشهور الأجواز وهو ظاهر ما ذكر الناظم وحرك الميم من رمل لاستقامة الوزن ثم استدلل بالتيمم على المنقول بقوله تَيْمُّمٌ جَاءَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِجَارٍ حَاطِطٍ مَيِّئٍ

أشار بذلك لقول البخاري حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأزهري قال سمعت عميرا مولى ابن عباس قال حدثنا علي بن أبي حمزة فقال أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى نزل على البدار ومسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام أخرجه في الصحيحين عن الأزهري عن أبي حمزة أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بئر جمل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى نزل على البدار ومسح بوجهه ثم خرب أخرى فمسح بها ذراعيه إلى المرفقين ثم

أربعين رجلا وقال أصبح يطلب من الرفقة الكثيرة من حوله من قرب فإن لم يعمل فقد أساء ولا يبعد وإن كانوا رفقة قليلة ولم يطلب أعاد في الوقت وإن كانت مثل الرجلين والثلاثة أعاد أبداً وبحت الخصى في ذلك أنظر التوضيح فإن عدم الماء بعد أن ظله أو دونه فليتيمم إن كان مسافراً اتصافاً أو حاضراً كالمسجون على المشهور وهل يشترط في تيمم المسافر أن يكون سفره أربعة برد فأكثر أو لا يشترط ذلك قولان منشؤهما هل المتبر السفر الشرعي أو يقال الخروج عن الوطن مظنة عدم الماء وهل يشترط في سفره أيضاً أن يكون مباحاً أو غير ممنوع فيدخل الواجب كسفر الحج لمسططيه والمندوب كزيارة الصالحين والمباح كسفر التجارة ويخرج غير المباح كسفر الآبق وقاطع الطريق فلا يتيممان وهو المشهور أو لا يشترط ذلك ويتيمم الجميع قولان التوضيح عن ابن عبد السلام والحق أنه لا يذني عن الرخص بسبب العصيان بالسفر إلا رخصة يظهر أثرها بالسفر دون الحضركالقصر والفطر وأما رخصة يظهر أثرها في السفر والإقامة كالتميم ومسح الخفين فلا يمنع العصيان منها اهـ . فإن كان السفر مباحاً فلا يمنع من التيمم عصيانه فيه بشرط عمر أو نحوه (فرع) قال فيها أيضاً من خاف في حضر أو سفر إن رفع الماء من البئر أن يذهب الوقت فليتيمم ويصل ولا يبعد الصلاة بعد ذلك (فرع) قال ابن يونس قال بعض فقهاءنا ومن خاف أن يتوضأ بماء معه ذهب الوقت وهو لن تيمم يدركه فليتوضأ وقال عبد الوهاب وهو الصواب عندى إذ لا فرق بين تشاغله باستعماله أو رفعه من البئر وإنما وضع التيمم لإدراك فضيلة الوقت (فرع) من وهب له الماء لزمه قبوله ومن وهب له ما يشتره به لم يلزمه قبوله على المشهور والفرق قوة المنة في هبة الثمن وضعها في هبة الماء وأما من أقرض له ثمن الماء وهو يقدر على الوفاء فلا يجوز له التيمم لخفة مشقة المنة بمثل ذلك أيضاً نقله المواق عن ابن حلاق عن الشافعية قال ابن حلاق ولا أذكر في منهيها في هذا نصا ابن العربي ولو وجد الماء بثمن في الذمة لزمه شراؤه لأنه قادر على ذلك فأشبه ما لو كان ثمنه معه والمبيع يكون بمجمل ومؤجل ولو وجد الماء بثمن متعاد ولا يحتاج إليه لزمه شراؤه ابن الحاجب ولو بيع بثمن مجحف أو بغيره غبن وهو يحتاج لنفقة سفره لم يلزمه قال في المدونة إذا يحد الجنب الماء إلا بالثمن فإن كان قليل الدرهم تيمم وإن كان يقدر فليشتره ما لم يرفضوا عليه في الثمن فإن رفضوا تيمم حينئذ الخصى إن كان بموضع رخص كالدرهمين اشتراه ولو بزيادة مثليه (فرع) لاص في جنب لم يحد ماء غير إلا في المسجد وأخذ بعض المتأخرين من قول مالك لا يدخل الجنب المسجد إلا عار سبيل دخله لأخذ الماء لأنه مضطر وذكر أن محمد بن الحسن سأل ملكها فاجاب لا يدخل الجنب المسجد فأعاد محمد سؤاله فأعاد مالك جوابه فأعاد محمد فقال مالك ما تقول أنت قال يتيمم ويدخل لأجل الماء فلم ينكره مالك (فرع) من قام في نفس المسجد فأحتل خرج ولا يتيمم لأن في تيممه مكثاً بالجنباء في المسجد ومن قام في بيت ونحوه في المسجد فأحتل تيمم في موضعه ثم خرج (فرع) يمنع المسافر من الوطء إن لم يكن معه ما يكفيه وزوجته من الماء إلا أن يطول فيجوز له الوطء اتفاقاً فإن لم يطول فالمشهور المنع خلافاً لابن وهب وكذا يمنع المتوضى مما ينقض طهارته اختياراً كالتيليل واللس وفي الطراز منع ابن القاسم للتوضى العادم للماء من

رد على السلام قال أبو معاوية حدثنا خارجة عن عبيد الله بن عطاء عن موسى بن عقبة مثله (تتبعه) في استدلاله بالحديث إطلاق والمذهب جوازه على الحائض للبرص إن لم يستبرأ أو أجر وسبع ابن القاسم يجوز إن كان طلياناً نيتاً ولا يجوز قتل في النص الجير أو بثورة أو حص إلا إذا يكون في المعادن فهو صعيد طيب كما عني أراد بالنص المنقول في المذهب والجير حجارة تشوى بالنار وتطفأ بالماء تصير جيلاً وفي القاموس بضبط قلم مؤلفه الجيار يفتح الجيم وتشدب المثانة التحتية الساروج وهو النورة وأخلطها بالنورة معروفة والجيس يفتح الجيم وكسرها عياض وهو الأكثر ومثل ذلك في الجواز الزنيخ والكبريت والمغرة والكحل فلا يجوز التيمم على شيء من ذلك إلا أن يكون في معدنه فيجوز التيمم عليه (خاتمة) ومفسداته أربعة طرق الحدث بعده وصلاة فريضة قبل التي تيمم لها أو نافلة قبلها ووجود الماء بعد فعله وقبل الدخول في الصلاة وترك فرض من فرائض المتقدمة ومن لم يجد ماء

البول إن خفت حفته اه قال في المدونة ليس كن بمشجاج أو جراح لا يستطيع الغسل بالماء هذا له أن يطأ بالماء لطول أمره
وصل قرصاً واحداً إن فصل جَنَازَةً وَسُتَةً به يحل

ذكر في هذا البيت الفصل الثاني وهو ما يفعل بالتيم فقال إن من تيمم الفرض فلا يصلي بذلك التيميم إلا فرضاً واحداً وهو التيميم له ويجوز ويحل له أن يصلي بذلك التيميم على الجنابة وأن يصلي به سنة غير صلاة الجنابة إذا فعل ذلك بعد أن صلى الفرض الذي تيمم له متصلاً به فيكون تبعاً لذلك الفرض وعلى هذا نبه الناظم بقوله وإن فصل الخ وهو بفتح التاء وكسر الصاد مضارع وصل وضمير به للفرض أى أن تصلي الجنابة والسنة بالفرض التيميم له فإن ذلك يحل أى يجوز واشترطه في جواز إيقاع السنة بتيمم الفرض وصل السنة بذلك الفرض يفهم منه تأخير ما عن الفريضة زيادة على الاتصال المصرح به وأنه لا يجوز أن يصلي السنة قبل ذلك الفرض التيميم ولا بعده غير متصل به وهو كذلك وبأى الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى ولو قال بدل به بعد لكن صريحاً بالتأخير . وفي تغيير الناظم بالسنة إشارة إلى جواز إيقاع مادون السنة من الرغبة والثافة بتيمم الفرض تبعاً له وهو كذلك لأنه إذا جاز إيقاع السنة مع تأكد ما بتيمم الفرض تبعاً له فأحرى أن تجوز التوافل والغائب بذلك لا لحطاط رتبته عن السنة . أما المسألة الأولى وهو كونه لا يصلي بالتيميم إلا فرضاً واحداً فقال في المدونة لا يصلي مكتوبين بتيمم واحداً فإن وصل فريضتين بتيمم واحد بطلت الثانية منهما ولو كانتا مشتركتي الوقت على المشهور . وفي المسألة الرابعة أقوال ، واختلف في علة ذلك فقيل لأن التيميم لا يرفع الحدث فلا يستباح به إلا أقل ما يمكن وهو صلاة واحدة . قال في التوضيح : وهذه دعوى لا دليل عليها وقيل : لأنه لا يتقدم عن الوقت . ولهذا روى أبو الفرج : يجوز أن يصلي فوائت بتيمم واحد كما قال في الرسالة وقد روى عن مالك فيمن ذكر صلوات أن يصليها بتيمم واحد وقيل : لو جوب طلب الماء لكل صلاة ولهذا قال ابن شعبان يجوز للربض الذي لا يقدر على استعمال الماء أن يصلي صلوات بتيمم واحد ويقول ابن شعبان هذا صدر الشيخ أبو محمد في الرسالة حيث قال ولا يصلي صلاتين بتيمم واحد من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر جسمه مقيم ثم قال أثره . وقد قيل بتيمم لكل صلاة وهذا القول الثاني الذي حكاه بقيل هو المشهور وقال ابن القاسم : ولهذا عد شراح الرسالة أن هذه المسألة من النظائر التي ضعف فيها أبو محمد قول أبي القاسم وذلك من جهة تأخيرها وحكاية بقيل وهي من صيغ الترضيف والتضعيف عند المحدثين وإنما قلنا إن من تيمم لفرض فلا يصلي بذلك التيميم إلا فرضاً واحداً وهو الفرض الذي تيمم له لا لغيره لقول المدونة من تيمم لفريضة فذكر صلاة قبلها أعاد التيمم للنية وبدأ بها ثم تيمم للحاضرة وأما المسألة الثانية وهي جواز إيقاع السنة وغيرها من التوافل بتيمم الفرض تبعاً له فقال في المدونة لا بأس أن يتنفل بعد الفريضة بتيمم الفريضة التوضيح قال بعضهم لا خلاف في جواز ذلك ثم قال ومن شرط جواز إيقاع النفل بتيمم الفرض أن يكون النفل متصلاً بالفرض فقد روى أبو زيد عن ابن القاسم في العتية من تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد لحاجة ثم عاد فلا يتنفل به

ولاحزاً سقطت الصلاة عنه ولا قضاء عليه وهو قول مالك واختاره عياض والسيوري وغيرهما واقتصر عليه صاحب المختصر وقال ابن القاسم يصلي الآن ويقضى وقال أشهب يصلي ولا يقضى واختاره الأكثر وقال أصح لا يصلي الآن ويقضى وعن القاسبي يوى الربوط التيمم بالأرض بوجهه ويد به كما بناه بالسجود ونظم بعضهم الأقوال الأربعة الأول فقال :

ومن لم يجد ماء تيممها فأرربة الأقوال يحكي من هذا يصلي ويقضى عكس ما قال مالك ، وأصبح يقضى والأداء لأشبهها وذبلتها بنظم الخامس قلت : ولقاسبي ذو الربط يوى لأرصه بوجه وأيد التيمم مطلباً . وقد ترك الناظم من باب التيمم أموراً منها ما يؤمر به وما ينهى تيمم له وصفه التيمم ووقته بالنسبة للتيممين ولولا الإحالة لذكرنا ذلك كله

القول في فرائض الصلاة وسنن لها ونافلات

ولا يمس المصحف وشرط فيه ابن رشد أن تكون النافلة متوية عند تيمم الفريضة قال وإن لم ينوها لم يصلها ولا فرق بين النفل والسنة عند ابن حبيب واستحب سحنون أن يتيمم للوتر التوتى وإنما له أن يتنفل بأثر الصلاة ما لم يطرأ كثيراً ثم قال وإن تيمم لفريضة فتنفل قبلها أو صلى ركعتي الفجر بتيمم الصبح ثم صلى الصبح في الموازية أعاد أبداً ثم قال هذا خفيف ورأى أن يعيد في الوقت اه وفي اشتراط كون النافلة متوية عند تيمم الفريضة نظر أنظر الخطاب (فرج) وأما من تيمم لنافلة فلا يجوز أن يصلي به الفرض فإن وقع ونزل وصلى به فريضة فنقل في التوضيح عن الموازية أن من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعاد أبداً وقال سحنون عن ابن القاسم فيمن تيمم لركعتي الفجر فصلى به الصبح أو تيمم لنافلة فصلى به الظهر أنه يعيد في الوقت وقال البرقي عن أشهب يجرئه صلاة الصبح بتيممه لركعتي الفجر ولا يجرئه إذا تيمم لنافلة أن يصلي به الظهر (فرج) وكذا يجوز السنة فادونها من النوافل - الرغائب بالتيمم لنافلة سواء قدم النافلة المتيمم لها على ما ذكر أو أخرها عنه في التوادر عن ابن القاسم لا بأس أن يوتر بتيمم النفل وكذا يجوز من باب أخرى إيقاع الرغبة بتيمم السنة في المجموعة من تيمم للوتر بعد طلوع الفجر له أن يركع به ركعتي الفجر وكما يجوز الجنادة والسنة بتيمم الفرض إن تأخرت عنه وتيمم النافلة مطلقاً فكذلك من المصحف والقراءة والطواف وركعتاه يجوز كل منهما بتيمم الفرض إن تأخرت عنه وتيمم النافلة تأخرت عنها وتقدمت عليها وأما الاتصال بالتيمم له فشرط في الجميع والله أعلم قال الشيخ خليل في مختصره وجاز جنازة وستة من مصحف وقراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل إن تأخرت وهذا في الجنادة ما لم يتعين فإن تيمنت صارت فرضاً فلا تصلى بتيمم فرض آخر كما يقول الناظم وصلى فرضاً واحداً وقيد هذا قول الشيخ خليل وجاز جنازة بما قيد قوله وطواف بغيره الواجب للعلّة المذكور أيضاً واشترطه تأخير الأشياء عن الصلاة المتيمم لها إنما يصح باعتبار التيمم للفريضة أما المتيمم لنافلة أن يفعل به غير ما تيمم له من النوافل بعد الذي تيمم له أو قبله كما مر وجاز لا يؤفل أبقياً ويستبيح الفرض لا الجمعة حاضر صحيح -

هذا هو الفصل الثالث من الفصول الستة التي اشتملت عليها كلام الناظم في التيمم وهو ما تيمم له وما لا تيمم له فأخبرنا أنه يجوز رأى لمسافر والمريض التيمم للنفل وهو ما عدا الفرائض ابتداء أى استقلالاً بحيث يتيمم له بالقصد ويصلح له ما إلى إيقاع النفل بتيمم لفرض تبعاً له فقد تقدم في البيت قبل هذا وما ذكره من التيمم لنافلة استقلالاً إنما هو على المشهور في حق المريض والمسافر لأنهما محل النص وأما الحاضر الصحيح العادم الماء كلسجون فلا يتيمم للنوافل استقلالاً وإنما يتيمم استقلالاً للفرائض فقط على المشهور فإذا تيمم للفرائض جاز له أن يتنفل بذلك التيمم كما تقدم في شرح البيت قبل هذا وعلى المشهور من كونه لفرائض فقط إذا خشي فوات الجمعة فهل يتيمم له حكاة ابن القصار وغيره ولا يتيمم لها وهو لا شبهة قال فإن فعل لم يجره فولان بن عطاء الله ومنشأ الخلاف هل الجمعة فرض يومها أي فتيتم لثلاث فواته وبدل عن الظاهر أي فلا يتيمم له لأن فواته فرض الجمعة فبفته زكت الظهر الذي هو الأصل التوضيح وظاهر المذهب أنه لا يتيمم للجمعة إلى كون الحاضر الصحيح إنما يتيمم استقلالاً للفرائض فقط ما عدا الجمعة فلا يتيمم لها ولا للنوافل أشار الناظم بقوله ويستبيح الفرض لا الجمعة حاضر صحيح فالقرض مفعول يستبيح الجمعة معطوف عليه ويقرأ بلفظ سكوت الميم وللوزن وحاضر فاعل يستبيح وفهم من كلامه أن الذي يجوز له التيمم

الصلاة لغة الدعاء ومنه قوله تعالى وصلى عليهم إن صلاتك سكن لهم أى دعواتك وهل سميت بذلك مجازاً لما اشتملت عليه من الدعاء أى من الصلوات وهما عرقان في الردف أصلهما الصلار عرق في الظهر يفرق عند عجب الذنب ولذا كتبت بالواو أو من الصلة لأنها تصلى بين العبد وربه أقوال وقيل غير ذلك هو أفضل ما يتقرب به إلى الله وأول عمل ينظر فيه يوم القيامة فإن أتى بها العبد برَكَعها وسجودها وما تقرر به فيها من طهارة حدث وخيبت وغير ذلك من سائر أعمالها أنظر فيه بقية عمله والآل ينظر في شيء من عمله ولعظم قدرها ورفعة شأنها فرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فوق السبع سموات ليلة الإسماء بخلاف سائر الفرائض فأنما فرضت في الأرض ويدل على أنها أفضل ما يتقرب به إلى الله تعالى

التوافل ابتداء المذكور أول البيت هو غير الحاضر الصحيح وهو المسافر والمريض والحاصل أن المريض والمسافر يتيمان للفرائض والتوافل فإذا تيمما للفرائض جاز إيقاع النفل بذلك التيمم بشرط تقدم الفرض واتصال النفل به كما تقدم وإن تيمما للتوافل جاز أن يصلح به ما عدا الفرض وأما الحاضر الصحيح فالمشهور أنه لا يتيمم التوافل استقلالاً وإنما يتيمم للفرائض فقط إذا خشي فوات وقتها وفي تيممه للجمعة خلاف فإذا تيمم للفرائض جاز له إيقاع النفل بعده تيمماً له هذا ظاهر إطلاقاتهم وقال الشيخ محمد السوداني في شرحه للمختصر ما معناه إنما يتنفل بتيمم الفرض المريض والمسافر أما الحاضر الصحيح فلا يتيمم التوافل استقلالاً ولا يصلح به يتيمم الفرض تيمماً وقيل لأنه كالسافر والمريض فيتيمم للفرائض والتوافل واشتظيره ابن عبد السلام قال بعضهم لأن علة التيمم عدم الماء وخوف فوات الوقت فلا فرق في المعنى بين مسافر ومريض وبين حاضر وصحيح لاستوائهما في العلة طرداً وعكساً وإنما خص الله تعالى بالذكر المسافر والمريض لفيليه وقبح ذلك لهم دون غيرهم فلا يقع به إلا نادراً فإن وقع به لحق بهما إذا لم يفرق بينهما في المعنى وقيل لا يشرع له التيمم أصلاً وهو المالك في الموازية قال يطلب الماء وإن خرج الوقت قتله ابن رشد ابن عبد السلام وهذا يظهر إذا قيل إن عدم الماء والصعيد لا يصلح وأما على القول بأنه يصلح فيحتمل أن يصلح هذا بغير تيمم ويحتمل أن يقال إنه يتيمم لأن التيمم لا يزيد، إلا خيراً التوضيح منشأ الخلاف هل تناول الآية الحاضر أو هي مختصة بالمريض والمسافر وذلك لأنه قال تعالى «وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً» فإن حملنا في الثانية على بابها فيكون قوله أو جاء أحد منكم من الغائط أولاً مستمماً للنساء مطلقاً لا يختص بمرض ولا مسافر وإن جعلناها بمعنى الواو خصت المريض والمسافر لأن التقدير وإن كنتم مرضى أو على سفر وجاء أحد منكم والمشهور أظهر لخل أو على حقيقتها اهـ وبمعنى المشهور القول بأنه يتيمم للفرائض إذا خشي فوات وقتها ولا يتيمم التوافل ولا يصلح به إلا تبعاً للفرائض وهذا هو القول الثالث في المسألة وعليه ذهب الشيخ خليل في مختصره وعلى المشهور إذا تيمم وصلى ثم وجد الماء فلا يعيد وقال ابن حبيب يعيد وصلاة الجنازة للحاضر الصحيح إن لم تتعين فكسائر السنن لا يتيمم لها استقلالاً وإن تعينت فكسائر الفرائض يتيمم لها وإن كان هذا كله أشار الشيخ خليل بقوله يتيمم ذو مرض وسفر أبيع لفرض وقتل وحاضر صرح لجنازة إن تعينت وفرض غير جمعه ولا يعيد

قَرُصُهُ مَسْحُكٌ وَجِبَاهُ وَالْيَدَيْنِ لِلْكُوعِ وَالنِّيَّةُ أَوَّلُ الضَّرْبَتَيْنِ ثُمَّ الْمَوَالَةُ صَعِيدٌ طَهْرًا
ووصلها به ووقت حصر آخره للراجح آيس فقط أوله والسرود الوسط

ذكر في هذه الآيات الثلاثة والأربعة بعدها الفصل الرابع من فصول باب التيمم وهو بيان فرائضه وسننه ومستحباته وذلك يستأنم بيان صفته المستحبة وأدرج في هذا الفصل الفصل الخامس من فصول هذا الباب أيضاً وهو بيان وقت التيمم ليكون دخول الوقت من جملة الفرائض فأخبرها هنا أن فرائض التيمم ثمانية . أولها مسح الوجه ابن شعبان أن تقربات العباد كلها ثلاثة أقسام أحدها حق الله تعالى فقط كالإيمان بما يجب له تعالى وما يجوز وما يستحيل عليه سبحانه ثانيها حق العباد فقط بمعنى تمكن من استيفائه وإسقاطه وإلا فحق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى وهو أمره تعالى بإصلاحه لمستحقه كذاة الديون ورد الغصوب والودائع إلى غير ذلك من حقوق العباد ثالثها حق الله تعالى وحق العباد والغالب فيه مصلحة العباد كالزكاة والصلوات والكفارة والأمور المنذورات والهدايا والضياعا والوصايا والأوقات والصلوة مشتملة على ذلك كله فعلى حق الله تعالى كالتوبة والتكبير والتسبيح والقيام والقراءة والركوع والسجود والكف عن الكلام والالتفات وغير ذلك وعلى حق رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم والتسليم والشهادة بالرسالة صلى الله عليه وسلم وعلى حق المكلف وهو دعاؤه لنفسه بالهداية والإعانة على التوبة والتفوقات ، عي حق الملائكة والمقرين وعاد الله الصالحين في السما - والأرضين بالصلوة عليهم والتسليم

ولا يتبع غرضه . الثاني مسح اليدين إلى الكوعين ابن الحاجب وينزع الخاتم على المنصوص قالوا ويخل أصابعه التوضيح الاستيعاب بالمسح مطلوب ابتداء ولو ترك شيئاً من الوجه أو من اليدين إلى الكوعين لم يجره على المشهور وقال ابن مسلمة إذا كان يديراً أجرأه ولا خلاف أنه مطلوب منه نزع الخاتم ابتداء لأن التراب لا يدخل تحته فإن لم ينزعه فالمذهب أنه لا يجره وتضعيف تحليل الأصابع بقوله قالوا لأن التحليل لا يناسب المسح الذي هو مبنى على التخفيف الثالث التنية ومحلها عند الضربة الأولى ولم يمتنع الناظم كما قال في الوضوء نية بدنه لظهوره والله أعلم إنشأن التنية أن نكون أول الفعل المتوهم واحتمال كون قوله أولى الضربين غير معطوف بخذف العاطف بل ظرفاً للتنية بعيد إذ يلزم عليه محاولة إفادة أمر ظاهر واسقاط ما لا بد من ذكر وهو التنصيص على وجوب الضربة الأولى ونوى استباحة الصلاة محدثاً أو جنباً فإن نوى الجنابة وتيمم لم يجره تيممه في المدونة قال مالك إن تيمم للفرصة وصى ثم نذكر أنه جنب أعاد التيمم لجنبته وأعاد للفرصة قال في المختصر أبداً ابن يونس وهذا أصوب لأن التيمم للوضوء بدل منه وللنفل بدل منه فكما لا يجره الوضوء عن النفل كذلك لا يجره بدل عن بدل النفل ابن الحاجب فإن نوى الجنابة لم يجره على المشهور فيعيد أبداً ونقل عن ابن مسلمة الإجزاء وروى ابن وهب بعيد في الوقت (فرع) إذا تيمم الجنب ثم أحدث فظاهر المذهب أن يتيمم بنية الجنابة أيضاً وخرج اللخمي على قول بن شيان أن له أن يصيب الخائن إذا ظهرت بالتيمم أن ينوي الحدث الأصغر ولا ينوي التيمم رفع الحدث فإن التيمم لا يرثه على المشهور فإذا تيمم ثم وجد الماء توشاً أو اغتسل أن وجب عليه الغسل ولو لم يحدث له موجب طهارة فيما بين تيممه ووجود الماء وقال ابن المسيب رفع الحدث الأصغر دون الأكبر فإذا تيمم وهو غير جنب وصلى ثم وجد الماء لم يلزمه استعماله حتى تنقضي طهارته وأما الجنب فإنه يغتسل وبه قال ابن شهاب وقال عبد العزيز ابن أبي سلمة يرفع الحدث الأصغر والأكبر فإذا أجنب وتيمم ووجد الماء لا يتطهر حتى ينجب جنباً أخرى نقله الجوزي شارح الرسالة ونقله الفاكهاني في شرح الرسالة عن أبي بكر ابن عبد الرحمن اه من التفاسير عند قوله في الرسالة فإذا وجد الماء تطهراً ولم يعيدا ما صلياً (نبيه) قولهم أن التيمم ينوي استباحة الصلاة لرفع الحدث قال في التوضيح يفهم منه أن الاستباحة لا يلزم رفع الحدث بل أعم نعم يمكن أن يدعى أن الاستباحة مساوية لرفع الحدث اه وعلى كون الاستباحة أعم من رفع الحدث أو مساوية في المسألة أشكال إذ المراد بالحدث هنا المنع المربى على الأعضاء وإن لم يرتفع هذا المنع فكيف يستباح الصلاة إذ يلزم عليه اجتماع التقصين إذ الحدث وهو المانع والإباحة متحققة باجماع وأجيب عن ذلك بجوابين أحدهما للقرافي أن معنى قولهم التيمم لا يرفع الحدث أى لا يرفعه مطلقاً بل إلى غاية وجود الماء قال وعلى هذا فلا يبقى في المسألة خلاف أى لأن من قال يرفعه معناه إلى غاية وهي وجود الماء ومن قال لا يرفعه أى رفعاً مطلقاً بحيث لو وجد الماء لم ينزعه استعماله فثبتت في القول الأول الرفع المقيد والمنفى في الثاني الرفع المطلق فليس إذا لإلا قول واحد بالتفصيل وهو أنه يرتفع الحدث رفعاً مقيداً بقاءه ولا يرفعه رفعاً مطلقاً وذلك قال الإمام ابن عبد الله المازري لعل الخلاف في انقضاء فقط الجواب الثاني لابن رشد قال يمكن أن يقال الجنابة سبب يترتب عليه مسيئان أحدهما المنع من الصلاة والآخر وجوب الغسل بالماء فأقام الشرع التيمم سبباً لرفع أحد المسيئين وهو المنع من الصلاة ولا يقمه سبباً لرفع المسيب الآخر وهو وجوب استعمال الماء بل إذا وجد الماء أمر بإيقاع المسبب الثاني

وكذلك السلام على من كان معه من الحاضرين فإذا كانت أفضل الأعمال التي يتقرب بها إلى الله تعالى بعد الإيمان وذكر الناظم أنها تنقسم لفرض وستة ونافلة أما الفرض فتنقسم قسمين فرض عين كالخمس في اليوم واليلة وهل الجمعة فرض سادس مستقل بنفسه أو بدل عن الظهر وتولان وعد أبو حنيفة الزعفراني في أحد قوله وواجباً في قوله الآخر وهو الصحيح عندهم وفرض كفاية كالجماعة وأما السنن عندنا الخمس العيدان والكسوف والاستسقاء والوتر واختلف في أربع ركوع الطواف ورجوع الإحرام ، وركعتي الفجر ، وسجود التلاوة وشهر شراح الجلاب سنيها وظاهر كلام الناظم أن ما عدا السنن نوافل وجعلها غيره قسمين فضائل ونوافل فالفضائل قيام رمضان وقيام الليل وإحياء ما بين المغرب والعشاء . وتعبئة المسجد وركعتان بعد الوضوء . وصلاة الضمى وصلاة الاستخارة وأربع ركعات قبل الظهر وقبل اثنتان .

وهو وجوب الغسل فلا منافاة بين قولنا التيمم يرفع الحدث وبين كونه يؤمر بالغسل لما يستقبل قال وهو لمعنى مراد الأشياخ بقولهم التيمم لا يرفع الحدث أى لا يرفع مسيات الحدث كلها وإنما وقع الإشكال من تصور الفهم عنهم فتأمل فهو بحث حسن جداً خليل وعليه فلا يكون في المسألة خلاف أيضاً أى لأن مراد من قال التيمم يرفع الحدث أنه يرفع بعض مسياته وهو المنع من الصلاة ومراد من قال لا يرفعه أنه لا يرفع بعض مسياته وهو وجوب الغسل فالمثبت غير المنفى أيضاً فالخلاف لفظي وإنه أعظم . الرابع من فرائض التيمم الضربة الأولى والمراد بها وضع اليد على الصعيد لا الضرب على يابه فقول الناظم أول الضربتين هو معطوف على التية بحذف العاطف واحترز بأولى من الضربة الثانية فإنها ستة وستة وسنأتى : الخامس الموالاة وهى الفور كما في الوضوء قال في المدونة من فرق تيممه وكان أمراً قريباً أجزاءه وأن يتأخر ابتداء التيمم كالوضوء قال وتنكيس التيمم كالوضوء . السادس الصعيد الطاهر واختلف في الصعيد ما هو فقال الأزهري ماصعد على وجه الأرض وقال ابن فارس الصعيد التراب وقال ابن العربي الذى يعصده الاشتقاق وهو حريح اللغة أنه وجه الأرض على أى وجه كان من رمل أو حجارة أو مدر أو تراب ومذهب مالك أن المراد بالطيب فى الآية الطاهر وقيل هو التنظيف وقيل هو المنبت بدليله . والبطلان يخرج بانه بائن ربه . وقيل هو الحلال وأجمع المسلمون على جواز التيمم بكل تراب طاهر منبت غير منقول ولا مغصوب وعلى منعه بمثل الخبز واللحم والأطعمة ولا يعترض بالملح على القول بجواز التيمم عليه لأنه مصلح للطعام ولا طعام فى نفسه واختلفوا فيما وراء ذلك . ولابد من ذكر فروع . الأول المشهور جواز التيمم بالتراب المنقول خلافاً لابن بكير الثانى يجوز التيمم على صلب الأرض لعدم التراب اتفاقاً ومع وجوده على المشهور وكذا حكم التيمم على الحجر الثالث يجوز التيمم على عاشر الرمل خلافاً لابن شعبان اللخمي ويجوز بتراب السباح اتفاقاً الرابع اختلف فى التيمم على المعادن كعدن الشب والزئبق والكحل والكبريت والراج والمشهور جوازه وقيل بعدم جوازه والثالث إن لم يجد غيرها وضاق الوقت تيمم عليها وإلا فلا التوضيح وقال مالك فى السليمانية إذا نقل الكبريت والزئبق والشب ونحو ذلك لا يتيمم به لأنه لما صار فى أيدى الناس معداً لمنفعتهم أنشبه العقاقير ويتيمم بالغيره لأنها تراب أهـ وفى جواز التيمم على الملح ومنعه ثالثاً يتيمم على المعدن لا المصنوع والرابع إن كان بأرضه وضاق الوقت تيمم الوقت وإلا فلا الخامس فى جواز التيمم على الثلج والمشهور منعه ثالثاً إن عدم الصعيد والرابع كالثالث بزيادة بعيد فى الوقت . السادس الجلاب لا بأس بالتيمم بالجص والتورة قبل طبعها بالخمى ويمنع بالجير والآجر والجهر بعد حرقة والياقوت والزبرجد والرخام والذهب والفضة فإن فقد سوى ما منع التيمم به وضاق الوقت تيمم به السابع قال بعض الأئمة فى التيمم على الزرع قولان ابن يونس عن الأبهري يجوز على الخشيش الوقار يجوز على الخشب المازرى فيها نظر واحترز الناظم بوصف الصعيد بالطهارة من التيمم بالصعيد النجس فإن من تيمم به علماً أعاد أبداً فله الشيخ عن أصبغ وهما لأعاد فى الوقت قاله ابن حبيب وفى المأونة التيمم على مريض نجس كالوضوء . بما غير طاهر بعيد فى الوقت واستشكل قصر الإعادة على الوقت وأجيب بأن المراد أن نجاسة لم تقترظ ظوئاً يحكم بها فهو كاه شك فيه وبأن ذلك مراعاة لما يقول جفوف أرض طهورها وهو مذهب الحسن ومحمد بن الحنفية (فرج) من عدم الماء .

وكذلك بعدها واثنان قبل العصر وقيل أربع واثنان بعد المغرب وقيل ست والثوفاً ما عدا ذلك كالصلاة عند إرادته السفر وعند الرجوع منه وعند الخروج من المنزل والعود إليه وعند التوبة وبين الأذان والإقامة وعند طلب الحاجة من الله تعالى إن كنن وقتاً باح فيه الصلاة ثم أخذ الناظم فى بيان فرائضها فقال :

فَرُوضُهَا فِي الْمَاءِ ثَلَاثَةٌ رَسْمٌ وَثَلَاثَةٌ بِرَأْسِهَا فَتَرْتِيبُهَا فَمَشْرُوعٌ عَلَيْهِمْ عِنْدَ الْجَمْعِ فَاسْتَمْعُوا لَهَا
وعدها ابن كثير ثمانية عشر رَسْمٌ وَثَلَاثَةٌ بِرَأْسِهَا فَتَرْتِيبُهَا بِحَسَبِ عِلَّتِهَا عَلَى زِيَادَةِ ذَلِكَ عِنْدَ فَرَاغِ النَّاطِمِ بِمَا عَدَهُ (ولنذكر مقدمه) فلما أمرت به في ذلك الوقت ح مرعياً ولا تم إلا بسنتها ولا تكمل

والصعيد فاختلف المذهب فيه على أربعة أقوال . الأول لابن القاسم يصلي كذلك وبعضه . والثاني لما لك لا يصلي ولا يقضى . الثالث لأشهب يصلي ولا يقضى . والرابع لأصيح يقضى ولا يصلي ونظم بعضهم هذه الأقوال فقال

ومن لم يجد ماء ولا تيمما فأربعة الأقوال يحكى مذهبها
يصلي ويقضى عكس ما قال مالك وأصيح يقضى والآداء لأشهب

قال القابسي يومئذ المربوط الأرض بوجهه ويديه للتميم كما يما به بالسجود إليها وذيل بعضهم البيهقي يقول القابسي قال وللقابسي ذو الربط يومي لأرضه بوجهه وأيد للتميم مطلبها

ومطلبها في البيت مفعل بفتح أوله وثالثه مراد به المصدر وهو حال من فاعل يومي على حذف مضاف أى ذا طلب أو مفعول من أجله وهو أظفر وقد ذيل الشيخ بن غازي في تكميل التقيد البيهقي المتقدمين بيتهين آخرين في بيان توجيه الأقوال الأربعة فقال أرى الطهر شرطا في الوجوب لمسقط وشرط أداء عند من بعد أوجبا ويحتاج باقيم ومن قال إنه لأشهب شرط دون عذر قد اغربا

فأخبر أن المسقط أى لأداء الصلاة وقضائها وهو مالك بنى قوله على أن الطهارة شرط وجوب والشرط يلزم من عدمه العلم وأن الذى أوجب القضاء بعد خروج الوقت ولم يوجب أداءها كذلك وهو أصيح بنى قوله على أنها شرط في الأداء لافى الوجوب وأن وجه باقى الأقوال وهو أنه يصلي كذلك يقضى هو لابن القاسم أو يصلي ولا يقضى وهو لأشهب الاحتياط ومن وجه قول أشهب بكون الطهارة عنده شرطا مع القدرة دون العجز فقد أتى بغريب من القول واختار السيوري وغيره مذهب مالك لظواهر أقرها عنده سقوط الصلاة عن الحائض والنفساء ولا موجب لذلك إلا العجز عن الطهارة (فرع) من دخل الصلاة بلا وضوء ولا تيمم على القول به عند عدم الماء والصعيد فأحدث فيها غلبة فإن ذلك لا يضره لأنه لم يرفع حدا بطير وإن تعدد الحدث بطلت ويقطع لأنه رفض الصلاة ويلغز بها فيقال أخبرني عن صلاة لا تطلب بسبق حدث ولا غابته قاله ابن فرحون في الفنازة . السابع من قرائن التيمم أن تكون الصلاة متصلة به قال ابن الجلاب من شرط التيمم أن يكون متصلا بالصلاة فلا يجوز أن يصلي فريضتين يتيمم واحدة ولا بأس أن يصلي نوافل يتيمم واحد إذا كان في فور واحد وفي المدونة ما معناه من تيمم لفريضة فذكر صلاة قبلها أعاد التيمم للنسيئة وبدأ بها ثم تيمم الحاضرة ومن تيمم لفريضة فصلها ثم ذكر صلاة نسيئا تيمم لها أيضا . الثامن دخول الوقت فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل بنفس فراغه من التيمم ولهذا لم يكف بالفرض السابع الذى هو اتصال الصلاة بالتيمم عن هذا إذ لا يلزم من انصائه بها كونه في الوقت كما لا يلزم من كونه في الوقت اتصالها بها إذ قد يتيمم أول الوقت ويصلي آخره قال ابن عرفة شرط التيمم للفرض دخول وقته إن الحاجب وقته بعد دخول الوقت لافله على الأصح التوضيح ما ذكر أنه الأصح قال غيره هو المشهور ووجه أنها طهارة ضرورة ولا ضرورة اتصالها قبل وقت الصلاة وما قبله لابن شعبان بناء على أنه يرفع الحدث اه ثم بعد كونه لا يصح إلا بعد دخول الوقت فالتيمم على ثلاثة أقسام قسم يتيمم أول الوقت المختار وهو الآيس من وجود الماء في الوقت المختار ومن شاركه

إلا بقضائها كانت معرفة ذلك من فروض الأيمان الذى لا يسع المكاف جبرله ولا يحمله عنه غيره ومتى ترك فرض عينه والاستئمان بتحصيله فهو آثم عاص في كل زمان يمر عليه ويمكنه تحصيله فيه قل بفعل قال العوفي قال الثعلبي من دخل في الصلاة وأتى بها بالميتة كما أمر الله تعالى من الركوع والسجود والقيام والقعود ولم يترك منها شيئا فلما فرغ منها سئل عن فروضها وسننها وحكمها فلم يعرف من ذلك شيئا بل قال أفعل كما رأيت الناس يفعلون فصلاته باطلة وكذا من توضأ على آثم الميتات أو اغتسل من جنباته على أحسنها ولم يعرف من ذلك فرضا ولا سنة لجنابته وحدته باقيا عليه وصلاته باطلة غير مقبولة بل هو في جميع ما فعله آثم عاص لله ورسوله وليس في ذلك بين أهل العلم خلاف وكذلك الحج والصوم وسائر العبادات قال الأشياخ لو نوى العبادة كلها فرضا عند قهها ولم يفرق بين فرضها وسننها ولم يعلم ما ينوبه إن أحل ببعض أجزائها إذ فائدة معرفة الفرض من السنة تبارك الأحكام فن أسقط فرضا من عبادته بطلت

في المعنى من غلب على ظنه عدم وجوده فيه لأن غلبة الظن كاليقين في مسائل كثيرة والمريض الذي لا يقدر على مس الماء إذا عدم قدرته على مسه بصيره كمن عدمه فلا حاجة في تأخيرها وتفويتها فضيلة أول الوقت وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله آيس فقط أوله وأخرج فقط الراجى والمتردله ونحوهما لا من غلب على ظنه عدم وجوده ولا المريض الذي لا يقدر على مس الماء إذ هما معنى الآيس كما ذكرنا المطلوب دخولها وقسم يتيمم وسطه وهو المتردد في الحق الماء أو في وجوده وإليه أشار بقوله والمتردد الوسط قال في التوضيح ويلحق بالمتردد الخائف من سباح ونحوها والمريض الذي لا يجد من يتناوله إياه فيتيمن بمحصل الفرق بين المتردد في الحقوق والوجود والمتردد في الحقوق يتيقن بوجود الماء وإنما تردد في إدراكه لحوقه قبل خروج الوقت أو بدخوله والمتردد في الوجود لا علم عنده لا بدري بل بذلك الموضع ماء أم لا فهو متردد في وجود الماء وعدمه ويعبر عنه بعضهم بالجاهل وقسم يتيمم آخره وهو الموقن بوجود الماء في الوقت الذي غلب على ظنه وجوده ويسمى الراجى لأن غلبة الظن هنا كاليقين وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله آخره الراجى وإذا أخر الراجى فالمرن أولى والضايف في هذه المسائل أن إيقاع الصلاة في الوقت المختار بطهارة ترابية أولى من إيقاعها بعد طهارة مائية لانتصان الأولى وكما الثانية وأن إيقاعها آخر المختار بطهارة مائية أولى من إيقاعها بأوله بطهارة ترابية والمراد بوسط الوقت نصف القائمة في الظاهر أنه ابن أبي زمنين وقال ابن عمر ثلثها لبطء حركة الشمس قرب الزوال وسرعة حركتها بعد الميل ابن عرفة يرد باعتبار الظن لانفس الحركة وآخر الوقت قال ابن عبدوس هو في الظاهر إلى أن يخاف دخول وقت العصر قال ابن حبيب إلى أن يبلغ ظله مثله وفي العصر إلى أن يبلغ ظله مثله وفي المغرب قبل غيوبة الشفق وفي العشاء ثلث الليل قال الشيخ أبو الحسن الصغير وممنه أن يبق من الوقت مقدار ما يتيمم فيه ويصلى اه وهذا التفصيل الذي ذكره الناظم في وقت التيمم هو المشهور ابن الحاجب روى آخره في الجميع وقيل وسطه لإلزامه فيؤخره وقيل آخره إلى الآيس فيقدم اه وقد نعلم الإمام الخطاطب في شرح نظائر الرسالة وقت التيمم بلميح التيممين بعد بحثه مع ابن غازي حيث عد الراجى لوجود الماء مع من يوسط وإنما حكمة التأخير كما تقدم فقال

بادر بياس ثم ممنوع المرض وموقنا أخر وراج إن عرض
ووسطن عادم المنارل كالكف والخائف ثم الجاهل

إلا أنه يبق عليه من غلب على ظنه عدم وجود الماء في الوقت وحكمه التيمم أوله كما من فلو قال بادر بظن عدم منوع المرض لدخل اليأس من باب أولى ويكون بظن عدم على حذف مضاف أى بذى ظن عدم كقوله هو كالكف فإنه على حذف مضاف أيضا والمراد بقوله المتردد في الحقوق وبالجاهل المتردد في الوجود

مُسْنَعُهُ مَسْحُهُ الْمَرْقُورُ وَضَرْبُهُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبُهُ بَقَى مِنْهُ وَبُيَّةٌ تَحْيِيَّةٌ وَضَرْفٌ حَيْدٌ

أخبر أن سنن التيمم ثلاثة الأولى مسح اليدين من الكوعين إلى المرفعين . وأما مسحهما إلى الكوعين فهو فرض كما تقدم . الثاني الضربة الثانية لمسح اليدين . الثالث الترتيب فيتم مسح الوجه على مسح اليدين فإن نكسه وصلى أجزأه

عليه إذا لم يجزه إن أمكن جهره بخلاف تارك القضية فأنبا لا يبطل الفعل ولا يلامه الإيجاب لما بل أو جهرها وأتى بها في غير محلها من الصلاة بطائل صلاته وكذا من أسقط سنة أو سنتين والسنة منها ما يجزى بالسجود ومنها ما لا يجزى ومنها ما ينطل الصلاة بتركها عما كان أو نسياناً فالجاهل قديس ما سمع نفسه ترك الإتيان بالفرض لعدم علمه به وقد يشدد على نفسه فبأنى القضية في غير محلها إذا أسقطها لعدم علمه بذلك لا يبطل صلاته في الوجهين اه

أَوْهَا مَعْرِفَةُ الْأَفَاتِ

أى أول فرائضها ما ذكر ليوقع كل صلاة في وقتها فأول الوقت المختار للآتي من زوال الشمس لآخر القائمة بعد زوال الزوال وآخرها الاختياري هو أول وقت العصر الاختياري ويستمر إلى الاصفرار ويتركز عند آخر اختيار الظاهر

ثم ذكر مذنباته وهي التسمية والوصف الحميد الصفة المستحبة في مسح البدن ولم يبينها اعتيادا عسلى شهرتها قال في الرسالة . يضرب يديه الأرض فان تعلق بهما شيء تفصهما نفصا خفيفا ثم يمسح بهما وجهه كله مسحا ثم يضرب يديه الأرض فيمسح يمناه بيسراه يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه وقد حنى أصابعه حتى يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى ثم يجري بإطراف يده على ظاهر يده اليمنى ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا فإذا بلغ الكوع مسح كفه اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه اه هذه هي الصفة المستحبة في مسح اليدين فقوله يجعل أصابع يده اليسرى أى الأربعة ما عدا الإبهام على أطراف أصابع يده اليمنى يعنى ما عدا الإبهام أيضا بدليل ما ذكره في الإبهام قال ابن عرفة : ظاهر الروايات مسح ظاهر إبهام اليمنى مع ظاهر أصابعها . والرسالة وابن الطلاق إذا بلغ باطن كوعها أمر باطن إبهام اليسرى على ظاهر إبهام اليمنى اه وهذا يمسح كف اليمنى حتى يمسح اليسرى وينتهى الكوع منها فيمسح الكفين ببعضهما ببعض وهو الذى فى الرسالة وبه قال ابن حبيب قيل إنما اختيار ذلك ليقبى التراب فيها واستشعر كل أو يمسح كف اليمنى قبل الشروع فى اليسرى وهو اختيار القابسي قال لا يتنقل عن العضو إلا بعد كاله كالوضوء قولان وهذا كله على مشهور المذهب من استحباب مراعاة صفة مسح اليدين . وقال ابن عبد الحكم : لا تراعى فيها صفة بل يمسحها كيف شاء كفسلها فى الوضوء قيل : وإلى قوله أشار صاحب الرسالة بقوله أثر النص المتقدم ولو مسح اليمنى باليسرى أو اليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوعب المسح لأجزاءه (فرج) إذا مسح يديه على شيء قبل التيمم فى الإجزاء . وعنده قولان للتأخيرين بخلاف النقض الخفيف فانه مشروع (فرج) لو لم يجد إلا قدر ضربة فقال ابن النصار لا يستعمله وقال غيره يستعمله لوجه ويديه وهما على الخلاف فى الاقتصاد على ضربة واحدة (فرج) إذا أقصر على ضربة أو على الكوعين فأربعة أقوال : الأول ابن نافع يبيد أبدا فيما الثانى لإعادة فيها الثالث الإعادة فى الوقت فهما لابن حبيب الرابع وهو المشهور إن أقصر على الكوعين أعاد فى الوقت وإن أقصر على ضربة واحدة فلا إعادة عليه فى وقت ولا غيره ولا يشترط وضع اليدين متفرجة الأصابع عند ضرب الأرض بهما واشترط الانصافية ضم أصابعهما فى الضربة الأولى وتفرقهما فى الضربة الثانية (فرج) سمع موسى بن القاسم لا بأس أن يتيمم بتراب تيمم به ابن رشد لأن التراب لا يتعلق به من أعضائه المتيمم ما يخرج عن حكم التراب كما يتعلق بالماء بعض وسخ الأعضاء .

فَاقْضُهِ مِثْلَ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ * وَجُودَ مَا قَبْلَ أَنْ صَلَّى وَإِنْ * بَعْدَ يَحْدٍ يُعَدُّ وَقْتُ أَنْ يَكُنْ

كَمَا لَيْفَ الْمَاءِ وَرَاجَ قَدْ مَا وَزَمَنْ مَنَاولاً قَدْ عَمَا

أعبر أن كل ما ينقض الوضوء من الأحداث والأسباب فانه ينقض التيمم أيضا قوله ويزيد وجود ما قبل أن صلى . معناه أن التيمم ينقض بوقاض الوضوء كما مر ويزيد التيمم على الوضوء ينقضه بأمر آخر لا ينقض الوضوء . وهو وجود

يتقدر أحدهما وهل اشتراكهما فى آخر القامة الأولى بحيث لو صلى رجلان أحدهما الظهر والآخر العصر فى آخر وقت الأول كان كل منهما مؤديا لها وفى وقتها الاختيارى أو فى أول القامة الثانية كذلك قولان مشهوران ووقت المغرب من غروب الشمس بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها من طهارة وسرعة واستقبال وأذان وإقامة ووقت العشاء الاختيارى من غروب حمرة الشفق إلى آخر الثلث الأول ووقت الصبح الاختيارى من طلوع الفجر الصادق إلى الإسفار الأعلى وهو الذى يعرف فيه الرجل وجهه جلبيه والوقت العرورى بعد انقضاء الاختيارى لطلوع الشمس فى الصبح والمغرب فى الظهر والعصر والفجر فى المغرب والعشاء .

وَبَيَّةُ الدُّخُولِ فِي السَّلَاةِ * مَقْرُونَةٌ تَكُونُ بِالتَّكْبِيرِ * أَوْ قَبْلَهُ لَكِنْ بِالْيَسِيرِ

قال شيخنا إعادة الخائف مشكلة إذ لا يجوز له أن يضر بنفسه . وأما إعادة الزمن العادم المتناول فلتقصيره في الاستعداد . قال في التوضيح : إن كان من يتكرر عليه الداخلون فليس بمقصر ابن ناجي قلت والأقرب أنه لا إعادة عليه مطلقاً لأنه إنما ترك الماء قبل دخول الوقت وهو مندوب على ظاهر المذهب وذلك لا يضر . وأما إعادة واجد الماء لقربه أو في رحله أو سكن أهله فيه أو نسيه وإعادة المتردد في لحوقه فلتقصيرهم في الطلب أيضاً والله أعلم بما ذكره الناظم من إعادة الخائف وعادم المتناول لافرق فيها بين أن يصليا في وقتها وهو وسط الوقت أو قبله كما إذا قدما أول الوقت فقوله قدما صفة لراج فقط وألفه للاطلاق وقوله وزمن عطف على كخائف ومنا ولا مفعول عدم بفتح العين وقاعل عدم يعود على زمن وجملة عدم صفة لومن (فرج) من أضل رحله بين الرجال وبالغ في طلبه فلا يجده فيقسم وصلى ثم وجده فلا يعيد في وقت ولا غيره قال ابن رشد ولم أر في هذا خلافاً (فرج) قال ابن الحاجب وكل من أمر أن يعيد في الوقت ففسى بعد أن ذكر لم يعده بعده وقال ابن حبيب يعيد (فذلك مقيده) في الأسباب الناقلة إلى التيمم وعدد التيممين . ووقت تيممهم ومن يعيد منهم ومن لا يعيد من تيمم في وقته أو قبله أو بعده ثم وجد الماء . فالأسباب الناقلة إلى التيمم ثلاثة كإني السائلة لعدم الماء . والمرض والخوف واما دعاها يرجع إليها فندخل عليه الوقت ولا ماء معه فلا يخلو حاله من ستة أوجه إما أن يتيقن وجوده في الوقت المختار وهو الموقن وإما أن يغيب على خلته وجوده فيقنوه الراسي وإما أن يرتدد في وجوده وعدمه ويستوى عنده احتمال الوجود وعدمه وهو المتردد في الوجود وإما أن يغلب على خلته عدم وجوده فيقول إما أن ينيأس من وجوده فيه ، وهذا هو اليأس والمتردد إما أن يكون تردده في وجود الماء وعدمه كأمير الجملة هل بذلك الموضع ماء أم لا وإما أن يكون في إدراكه قبل خروج الوقت أو بعده مع علمه أن بذلك الموضع ماء ، لا محالة والمرضى إما أن يكون مانعاً من مس الماء ولا فرق فيه بين أن يكون حاصل في الحال أو مترقباً أي سواء خاف زيادة مرضه باستعمال الماء أو حدوث مرض لم يكن به وإما أن يكون المريض مانعاً من تناوله حيث لا يجد منا ولا مع القدرة على استعماله الخوف قسم واحد كان على النفس أو المال لا محاد حكهما في الجملة فالتيمم إذا تسعة وهم بالنسبة لوقت تيممهم على ثلاثة أقسام قسم يقيم أول الوقت وهو ثلاثة الآيس من وجود الماء في الوقت والذي غلب على خلته عدم وجوده فيه والمريض الذي لا يقدر على مس الماء وقسم يقيم وسطه وهم أربعة المتردد في لحوق الماء . والمتردد في وجوده والخائف من سباح ونحوها والمريض الذي لا يجد منا ولا قسم يقيم آخره وهو الموقن بوجود الماء في الوقت والراحي الذي غلب على خلته وجوده فيه ثم تيمم منهم في وقته وصلى ثم وجد الماء في الوقت فلا يعيد إلا إن كان معه تفریط وتقصير كن وجد الماء بقربة أو في رحله ولم يتقدم به ، أو كان يطلبه ونسيه وهو عنده في رحله وكذلك من الحق به كالخائف من سباح ونحوها والمريض العادم المتناول والمتردد في لحوق الماء والثلاثة الأول من هذه البسة من قسم عادم الماء الذي يقيم أول الوقت والثلاثة الأخيرة من الذين يوسطون وأما من تيمم في غير وقته فإن أخره عن وقته كن حكاه أن يقدم فوسطاً أخر . أو حكاه التوسط فأخر فلا يعيد إلا كان مفرطاً أو ملحطاً بالمفرط كالسنة المتقدمة فيعيد أيضاً كما تقدم قريباً هذا ظاهر إطلاقهم وإن الثلاثة الأول من الستة المذكورين المعيدون يعيدون

الفرض الرابع القيام والخامس الركوع والسادس السجود السابع الرقع منه ما القيام فالإجماع على أنه مطلوب مع القدرة عليه في صلاة الفرض للإحرام ولقراءة التفاتة مستقلاً مع القدرة عليه مستنداً فإن عجز فالجوس مستقلاً مستنداً وهي أربعة أحوال وأما الركوع فأقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه ولا يجاوز فيه الاستواء . وأما السجود فهو وضع الجبهة أو بعضها على الأرض وكان ^{الركوع} إذا سجد ممكن جبهته وألفه من الأرض وأما الرقع منه فركن للفصل بين السجدةين ألا يتحقق كونهما سجدةين إلا مع الرقع بينهما والتدبير في الأصل المتأدب في الشرايب واستعاره الناظم للمخاطب وجمعه بداء والثامن الجلوس للسلام وعبر عنه بالقعود وفي بعض النسخ يأنيه في موضع يأنيم وأشار للقدر المفروض منه بقوله

وقنوه بقدر إيتاق السلام وقبناه قل سعة ولا نلام

في الوقت سواء قدموا أو وسطوا أو أخرؤا وإن الثلاثة الأخيرة منها يعيدون في الوقت أيضا سواء وسطوا أو أخرؤوا به ولا إشكال أو أخرؤا على ظاهر إطلاقهم أما إن قدم وتيمم قبل وقته فإن كان بما يوسط به بعيد إلا للتردد في وجود الماء فلا إعادة عليه لاستناده للأصل وهو العدم وإن كان ممن يؤخر ففي إعادته في الوقت وقد كنت قلت أربابنا في هذه الفذلكة لتقريبها للحفظ وهي هذه

والاقتناع للتيمم اعلموا
وموفى راج وشك انقسم
مانع من مانع التناول
بأنى صلاته يظهر الاضطراب
وموفى ثمنه راج أخر
عاف وفوض عن التناول وأو
من واجد للماء يقرب أو امتنع
منا ولا شك إدراكه وسم
ثم الثلاثة الأولى من عدم
وقس عليه الغير لاملامة
جمع ذا محمد بن أحدا
والفوز بالتيمم والرضوان
ثم صلاة الله تبارك وتعالى بالنوام
على النبي وآله مع السلام

حذف مضاف أيضا (فرج) إذا وجدت جماعة ماء يكنى أحدهم فقط بعد أن تيمموا فإن بارئ إليه أحدهم لم يبطل تيمم الباقي إذ لا ندرة لم عليه ومن أخذه فهو أحق به فيبطل تيممه وحده وإن سلموه لواحد منهم اختيارا فقولان ويل يبطل تيمم الجميع لأن الحكم فيه القرعة فما من واحد منهم إلا ويجوز أن يملكه بالسهم وقيل لا يبطل إلا تيمم أخذه فقط لأن ما تركه كل واحد لا يتكامل به الطهارة والقولان لسخون قالة في البيان وهذا الفرع تعاق بقول الناظم وجود ماء وفولنا طن العدم على حذف مضاف وعاطف أى والذي ظن وكذا قولنا وشك انقسم وفولنا وشك إدراك هما على قبل أن صلى (فرج) إذا مات صاحب الماء ومعه جنب فربه أولى به أن يحضى الجنب العطرى فيضمن قيده للورثة لأمثله فإن كان الماء بين رجلين فأت أحدهما وأجنب الآخر فقال ابن القاسم الحى أولى ويضمن قيمة نصيب الآخر لأن غسل الجنابة يجمع عليه وقال ابن العربي الميت أولى لأنها طهارة خبث وهي أولى ولأنها آخر طهارته من الدنيا تنبيه . سكت الناظم رحمه الله عن فصلين مناسبين لهذا المحل وهما المسح على الخفين والمسح على الجبايز ولا بد من ذكر بعض ما يتعلق بالفصلين بتقريب واختصار تكميلا للفائدة (وأما المسح على الخفين) فقال ابن المحجب إنه رخصه

أى قدر إيقاع السلام سواء كان جلوسا واحدا كافى للصبح والجمعة والصلاة المقصورة أو من الجلوس الثاني فيما فيه جالس ثان أو من الأجرة بما فيه أكثر وأما ما قبل إيقاع السلام فسنه كما قال والفرص عندنا وعند الثنائى واحده وقال احمد تسليمتان وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي ليس من فرائض الصلوة وإنما هو من سننهم وأنه منحل منها بكل ما نأمله وأهله فلا يلزم حينئذ كل به البيت أى لا يلزم على إطلاقك السنه على ذلك

رَكْعَتِ الْمَشْرُوعَةِ يَا أَبَتِ سَارِدُ بِفَيْضِ الْإِسْتِقْبَالِ وَالطَّهَارَةِ

أي الله مرة المتفق عليها في كل المذاهب والاعتقالات والمرس التامع فستقبل عين الكعبة إن كانت بمكة حيث لا مشقة فإن لم تكن بمكة فبأية جهة شاءت ركب حتى ترضى داخلها وعلى ناهرها ولا في مرادب تحتها وهذا مع الأمن وإن لم تكن بمكة فبأية جهة شاءت ركب حتى ترضى داخلها وعلى ناهرها ولا في مرادب تحتها وهذا مع الأمن

على الأصح التوضيح مقابل الأصح ما وقع في مختصر ابن الطلاع أنه مطلوب قبل بالندي وقيل بالوجوب وكان شيخنا رحمه الله يجعل بالوجوب على ما إذا كان لباساً فأراد خلعه بغير عذر لا أنه يجب عليه أن يلبس يمسح اه ابن الطلاع نفس مسح الخفين فرض والاتصال إليه من الغسل رخصة اه وانظر كيف قابلوا الرخصة بالطلب وجوباً أو تدباً مع أن الرخصة تكون واجبة ومتدوية في جمع الجوامع للامام السبكي والحكم الشرعي إن تغير إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصل فرخصة كاكل الميت والنقص والسلم وفطر مسافر لاجمعه الصوم واجباً ومتدوباً ومباحاً وخلاف الأول وإلا فمريضة اه والجواب والله أعلم أن كلام ابن الحاجب على حذف الصفة أي رخصة مباحة وحينئذ تحسن المقابلة بالمطلوب بقسمة والمسح على الخفين رخصة للرجل والمرأة وإن مستحاضة في السفر والحضر وله عشرة شروط خمسة في المسح وخسة في المسح فالتى في المسح أن يلبسها على طهارة بالماء غير كاملة وهو غير عاص بلبسه أو سقره ولا مترفه بلبسه والتى في المسح أن يكون الخف جلداً طاهراً عذراً سائراً محل الفرض تمسك متابعة المتي فيه فلو لبسها على غير طهارة فلا يمسح اتفاقاً إلا ما وقع في العتية أو على طهارة ترابية فلا يمسح خلافاً لأصيح ومحل الخلاف إذا لبس بعد التيمم وقبل الصلاة وأما إذا لبس بعدها فلا يخالف في ذلك أصيح لانتفاء الطهارة والمشرطة حسا وحكا ولا إذا غسل إحدى الرجلين ولبس خفها ثم غسل الأخرى وليس الآخر حتى يخلغ اللبوس قبل كمال الطهارة ولا المحرم العاصي بلبسه ولا نحو الأبق العاصي بسفر ولا لبس لجرد المسح كمن جمل في رجله حناء ولبس الخفين يمسح عليهما أو لبسها ليلام وكذا لا يمسح على الجورب وهو ما كان على شكل الخف من كتان أو صوف أو غير ذلك إلا أن يكون من فوقه ومن تحته جلد عذراً فوقه ما على ظاهر القدم وتحت ما على الأرض لا ما على بشرة الرجل والحاصل أنه يشترط مباشرة المسح للجلد كان تحته غيره أم لا فإذا لبس الخف فوق الريحية أو فوق خرق ونحوها مسح عليه وإذا لبسه تحت ما ذكر فلا يمسح لكونه مخالفاً بين المسح والخف ويستثنى من ذلك المهباز فيمسح عليه مع كونه فرق الخف لكن خصه ابن عبد السلام بالركب ولا يمسح على نجس الذات كجلد الخنزير أو بتمتسح كجلد مذكر تمسح ولا على جلد لصق بعضه على بعض على هيئة الخف ولا على خف لا يستر الكمين ولا على ذى الخرق الكثير وهو الذى يظهر معه جل القدم على المنصوص وقال العراقيون هو أن تعذر مداومة المتي عليه وهو مقيد بذوى المروآت وأما غيرهم فلا يعذر عليه شيء ويمسح على الخف فوق الخف على المشهور فلو نزع الأعلى مسح على الأسفلين وإن نزع الخفين المفردين غسل الرجلين فلو آخر مسح الأسفلين ولو آخر غسل الرجلين قدر ما تحف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل فإن كان عابداً بطل وضوؤه وإن كان ناسياً فينبى وإن طال وإذا نزع أحد الخفين وجب نزع الآخر وغسل رجله معا فإن عسر عليه نزع الآخر وضاق الوقت في تيممه ومسحه عليه أو أن كثرت قيمته مسح عليه وإلا مزقه أقوال وصفة المسح قال في المدونة أَرَأَيْتَ مَا لَكَ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ فَوَضَعَ يَدَهُ الْبَنَى عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ مِنْ ظَاهِرِ قَدَمِهِ الْبَنَى وَوَضَعَ الْبَرَى

الحديث والخيف وقوله يا ابن سارة لعله أشار به إلى زوجة سيدنا إبراهيم الخليل على نيتنا عليه الصلاة والسلام فانها أم إنا كما أنه أناب لنا في الكتاب العزيز ما جعل عليكم في الدين من حرج ^{هـ} إنا نعلم أنكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل ^{هـ} فَيَنْزِعُ الْعَشْرَةَ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْجَمْعِ وَلَا شِقَاقٍ

وأراد بالجميع جميع المذاهب قاله العوفي ويدل على ذلك البيت الذى بعده
وَعِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي التَّهَبِّ وَبِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِمْ فَاحْسِبْ أَوْلَاهُا تَكْثِيرُهُ الْأَحْزَامَ وَشَرُّهَا التَّطْلُقُ وَفِي الْقِيَامِ
وَيَقْدُمُ قِرَاءَةَ الْحَمْدِ عَلَى الْإِمَامِ وَحْدَهُ وَالْقَدْ التَّالِثُ التَّحْلِيلُ بِالسَّلَامِ لِأَنَّ الْأَمَامَ وَالْإِمَامَ
أشار بهذه الآيات إلى الفروض الثلاثة المتفق عليها عند أهل المذهب الأول منها تكثير الأحرام لخبر تحريمها التكثير (٢١ - الدر النجى)

تحت أطراف أصابعه من باطن خفه فأمرهما إلى مواضع الوضوء وذلك أصل الساق ١ هـ واختلف الشيوخ في صفة اليسرى فقال ابن شبلون يمسح اليسرى كاليمين فيضع يده اليمنى على ظاهر أطراف أصابع وجه اليسرى ويده اليسرى من تحتها إذ لو كانت بينهما مخالفة لنبه عليها وقال ابن أن زيد وغيره يجعل اليد اليسرى على الرجل اليسرى واليمين من أسفلها لأنه أمكن وقيل يبدأ يديه من الكعبين ماراً إلى القدم التوضيح وانظر هل يأتي الخلاف المتقدم في كون اليد اليمنى على الرجلين أو اليد اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى وقيل يجعل اليد اليمنى كالصفة الأولى واليد اليسرى من عند العقب كالصفة الثانية ويمرهما مختلفتين وإذا مسح الخف الأول فانه يغسل يده اليمنى مسحاً أسفل الخف لما عسى أن يتعلق بها ويحصد الماء لمسح الخف الآخر لأن ما يده من البلل ذهب في مسح الخف الأول ويزيل عنها الطين لأنه حائل ولا يتبع القفون ويسكره تكرار مسحه وغسله بدلاً عن مسحه ويجوز المسح عليه بالشروط المذكورة من غير توقيت بمدة من الزمن على المشرب ولا يقطعه إلا خلمه أو حدوث ما يوجب الغسل وروى ابن نافع للمقيم من الجمعة إلى الجمعة وروى أشهب للمسافر ثلاثة أيام واقتصر على حكم المسافر ولم يذكر حكم الحاضر وفي كتاب السر والمقيم يوم وليلة ولو مسح أعلاه فقط أجزاءه وبعد في الوقت وأسفله فقط لم يجزه أشهب يجزئ فيها ابن نافع لا يجزئ فيها (وأما المسح على الجباثر) فيمسح أولاً على جراحه إن قدر فإن خشي بمسحها ضرراً كما في باب التيمم مسح على الجباثر وشبهها وكذلك المرارة تجعل على الظهر والقرطاس يجعل على الصدع وإن احتاجت إلى عصا به مسح على العصا وإن انشرفت على الحبل المألوم وإن كثرت الهائب وأمكنه مسح أسفلها لم يجزه المسح على ما فوقه ويمسح على عصا به الفصادة وغيرها إن غافها في المسح والوضوء إن شئت على غير طهارة لأن لبسها ضروري بخلاف لبس الخف فانه اختياري فلذلك لا يمسح عليه إلا أن لبسه على طهارة ابن عرفة يمسح على العمامة إن شق مسح الرأس ويمسح على الرأس في غسل الجنابة وفتوى ابن رشد يتيمم من خشي على نفسه من غسل رأسه تعقبت والمسح على الجباثر مرة واحدة كالخف فإن كان يتعذر بمسح الجراح ولا تثبت عليها الجبيرة كما لو كانت تحت المارن أولاً لا يمكن أصلاً كما لو كانت في أشغال العينين فإن كان ذلك في أعضاء التيمم تركها وغسل ماسواها وإن كان في غيرها فغسل يتيمم ليأتي بطهارة كاملة وقيل يغسل ماصح ويسقط موضع الجبيرة لأن التيمم إنما يكون مع عدم الماء ثالثاً يتيمم إن كان كثيراً لأن الأقل يتبع الأكثر وراجعاً يجمع بين الوضوء والتيمم ويقدم الوضوء ومن مسح ثم صح غسل ماسحها ما هو في الأصل مفسول ومسح مباشرة ما فرضه السمع كالرأس والأذنين في الوضوء مما كان يمسح على جبيرة ابن عرفة يجب فعل الأصل حين البرء وتأخير ذلك تأخير للموالات ولو نسي غسل ما كان يمسحه في غسل جنبائه فغسلها إن كان في مفسول الوضوء أجزأ وقضى ما قبل غسله أى من حين صحته إلى أن غسلها في وضوئه وإن لم تكن في مفسول الوضوء بأن كانت ممسوحة أو في غير أعضاء الوضوء غسل وقضى كل ما صلى من حين صحته إلى أن غسلها وإن سقطت الجبيرة أو نزعها هو بعد أن مسح عليها في وضوء أو تيمم ردها ومسح وإلا كان تاركاً للموالات أيضاً وإن سقطت وهو في الصلاة قطع ورددها ومسح لتعلق الحدث بمحلها فقد شرط من شروط الصلاة وهو طهارة الحدث المطلوبة ابتداء ودواماً .

ولا اشكال في قريضتها إذ لا يدخل في حرمت الصلاة إلاها ولا يجزئ فيها غير الله أكبر في مذهب مالك خلافاً للشافعي في الكبير والأكبر ولأن حنيقة في سائر الفاظ التعظيم وشرطها النطق بها كما تقدم فلو قال الله الكبير لم يجزه والقيام لها بريد في غير المسبوق وأما المسبوق فليل لا يجب عليه وهو ظاهر المدونة عند الباجي وابن بشير وقيل يجب عليه وأن أحرماً راكملاً لا تصح له تلك الركعة وتأولت عليه المدونة أيضاً وإليه ذهب ابن المواز وذكر التاويين صاحب المختصر والثاني منها قراءة الفاتحة وهي مراد الحمد وصمير بعد للقيام وقراءتها فرض على الإمام والفرد دون المأموم فلا يطالب بالقرأة إلا استجاباً في السرية (تنبهات) الأول ما ذكره من وجوب قراءتها اتفاقاً هو المنصوص فيقاله قول خرج لكن فيه شيء مرواية الروافد عن مالك عدم الاعادة فيمن صلى ولم يقرأ وقال أبو حنيفة ليست الفاتحة فرضاً بل واجبا لقوله صلى الله عليه وسلم ما نذر من القرآن الثاني بشرط في قراءتها تحريك اللسان فقط ولم يسمع نفسه أم لا لم يحركها لسانه فليست

(كتاب الصلاة)

فَرَاغُ الصَّلَاةِ سِتُّ عَشْرَةَ شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ مُفْتَضَرَّةٌ

الصلاة منقولة من الدعاء الذي تشتمل عليه قال عياض وتسمية الدعاء صلاة معروف في كلام العرب فأضاف الشرع إلى الدعاء ماشاء من أفعال وأفعال وقيل منقولة من الصلة وهي ما يربط بين شيئين فهي صلة بين العبد وربّه واقترضا الله تعالى ليلة الإسراء وذلك بمكة قبل الهجرة بسنة وكان الفرض قبل ذلك ركعتين بالغداة وركعتين بالامشي وهل فرضت ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وهو قول عائشة رضي الله عنها أو فرضت أربعاً ونقص منها ركعتان في السفر ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة والوضع لا يكون إلا من تمام قولان ووجوب الصلوات الخمس ما علم من الدين ضرورة والاستدلال عليه من باب تحصيل الحاصل فمن جدها أو بغضا فهو كافر مرتد يستتاب فإن لم يقب قل وكذلك بقية أركان الإسلام الخمسة واختلف فمن أقر بوجوبها ثم امتنع من فعلها هل هو فاسق يقتل حداً ويورث إن تهاوى على امتناعه أو كافر فيقتل ولا يورث ولا يصلي عليه والأول هو المشهور والثاني لابن حبيب أن من ترك الصلاة متمعداً أو مغرطاً كافراً ولكل من القولين دلائل ليس هذا محلها (فائدة) الصلاة من أعظم العبادات البدنية وأشرفها جمع الله فيها لثبوت آدم أعمال الملائكة كلهم من قيام وركوع وسجود وذكر وقراءة واستغفار وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنواعها مهمة من أعمال بني آدم لأنها متروكة على بذل ثمن ما ستر به عورته ويظهر به من الماء وذلك يجري مجرى الزكاة وفيها الإمساك عن الألبين وهو يجري مجرى الصيام وإمساك في مكان مخصوص يجري مجرى الاعتكاف وتوجه إلى الكعبة يجري مجرى الحج ومجاهدة النفس في مدافعة الشيطان يجري مجرى الجهاد وذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يجري مجرى الشهادتين وفيها زائد على ذلك ما اختصت به من وجوب قراءة القرآن والسجود وإظهار الخشوع وغير ذلك ولذلك قيل فيها إنها من الدين كالرأس من الجسد قال ابن حجر قال الفقهاء من فتاويه من ترك الصلاة قصر بجميع المسلمين لأن المصل يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ولا بد أن يقول في التشهد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون مقصراً في الخدمة لله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وحق كافة المسلمين ولذلك عظمت المعصية بتركها واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله وأن من تركها أدخل بجميع المؤمنين من مضى ومن يحى إلى يوم القيامة لدخولهم في قوله فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تهاون بالصلاة عاقبه الله بخمس عشرة خصلة ست منها في دار الدنيا ثلاث عند الموت وثلاث في القبر وثلاث في القيامة فأما التي في دار الدنيا فأولها ينزع الله البركة من رزقه . والثانية ينزع الله البركة من حياته . والثالثة يرفع الله سبب الصالحين من وجهه والرابعة لاحظ له في دعاء

بقراءة الثالث لو قطع لسانه فقال سئل لا يجب عليه أن يقرأ في نفسه خلافاً لأشبه الرابع لو قال الفرد بدل الفذ لكان حسناً لأن ذال الفذ معجمة ودال الفرد مهملة الخامس هل يجب الفاتحة في كل ركعة أو في الأكثر قولان مشهوران والفرض الثالث التحليل من الصلاة بالسلام ومن شرطه التعريف بالألف واللام فإن قال سلام عليكم لم يجزه فلا يوجب عند أئساد الصلاة وأما ما روى عن ابن القاسم أن من سبقه الحدث في آخر صلاته أجزأته فأكثر نسبتاً إليه وبذلك يتم الاتفاق الذي ذكره المؤلف وابن بشير وغيرهما السادس يجب تلبس إن أمكن التعلم بأن اتسع الوقت وقبل التعلم فإن لم يمكنه ذلك وجب عليه أن يأتم بمن حسنها إن وجده على الأصح وإن لم يمكنه تعلم ولا إتمام فالتخار عن اللحن سقوطها السابع ليس في أقوال الصلاة فرض إلا هذه الثلاثة وجميع أفعالها فرض إلا ثلاثة رفع اليدين في الإحرام والثيامن بالسلام والجلوس الوسطى

الصالحين . والخامسة كل عمل يعمل من أعمال البر لا يؤجر عليه . والسادسة لا يرفع الله عز وجل دعاءه إلى السماء . وأما التي تصيبه عند الموت فيموت ذليلاً عطشاً ولو سقى كل ماء في الدنيا لم يرو عطشه أما التي تصيبه في قبره فيموت كل الله به ملكاً يرعجه إلى يوم القيامة . والثانية تكون ظلمة في قبره . والثالثة تكون وحشة في قبره وأما التي في القيامة فأولها يوكل الله به ملكاً يسحب على حروجه في عرصات القيامة . والثانية يصاحبه حسا باطويلا . والثالثة لا ينظر الله عز وجل إليه يوم القيامة ولا يزكّيه وله عذاب أليم ثم تلاه **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا الصَّلَاةَ أَجْزَالًا** . والثالثة لا ينظر الله عز وجل إليه يوم القيامة في هذا البيت أن فرائض الصلاة ست عشرة فريضة وشروطها أي شروط أدائها أربعة مفتقرة أي متبعة وأعلم أن الصلاة شروطاً وفرائض وستاً وفضائل والعرق بين الشرط والفرض أن الشرط خارج عن الماهية والفرض داخل فيها ثم أعلم أن الشرط على قسمين شرط وجوب وشرط أداء في التوضيح لما تكلم على شروط الجمعة والفرق بين شروط الوجوب وشروط الأداء أن كل مالا يطلب من المكاف كالذكورية والحرية يسمى شرط وجوب وما يطلب منه كالخطبة والجمعة يسمى شرط أداء . هكذا قال ابن عبد السلام أنه فشرط وجوبها خمسة الإسلام والبلوغ والعقل والنقاء من دم الحيض والثفاس ودخول وقت الصلاة وزاد القاضي عباس بلوغ الدعوة وقد ذكر الناطم من هذه الشروط النقاء ودخول الوقت أثناء هذا الفصل حيث فإن شرط وجوبها النقاء البتة واكتفى عن العقل والبلوغ بما قدم صدر الكتاب في قوله وكل تكليف بشرط العقل مع البلوغ وأسقط الإسلام أيضاً . وأما أنه علم على أن الكفار مخاطبون بالفروع وهو الصحيح فلا يتوقف وجوبها على الإسلام وشروط أدائها أربعة جميعها الناطم بعد في بيت واحد وهو قوله

شَرَطُهَا الْإِسْتِقْبَالُ ظَهَرَ أَنْخَبَتْ وَسُتْرُ عَوْدَةٍ وَطُهِرُ الْخُذْتُ

وبأى السلام على ذلك وعلى غيره من الفرائض والسنن والمندوبات وغير ذلك عند ذكر الناطم له إن شاء الله تعالى **تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ** لها وأنيّة بها ثروا فاحتمل مع القيام والرُكُوع والرفع والسجود بالخصوص والرفع منه والسلام والجلوس له وترتيب أداء في الأصول والإعتدال مطلقاً بالتزام تبع ما موم بإحرام سلام نيته أفتيدها كذا الإمام في خوف وجمع جماعة مستخلف لما ذكر أن فرائض الصلاة ستة عشر شرع الآن في بيانها أولها تكبيرة الإحرام أي التكبيرة التي يدخل بها في حرم الصلاة وحرمتها والحرمة مالا يحل انتهاكها وإضافة التكبير إلى الإحرام تؤذن بأنه غيره لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه وهو كذلك إذا التكبير غير حرم الصلاة وهي واجبة على الإمام والنفذ والمأموم ولفظها الله أكبر لا يجرى غيره ولا يجرى . إكباراً بأشباع فتحة الباء لتغيير المعنى نص عليه سند قال في الذخيرة وأما قول العامة الله أكبر فله مدخل في الجواز لأن

وَحُصَّةٌ عَلَى اخْتِلَافَاتٍ بَيْنَهُمْ فَمَا كَمَا وَلَا تَخَالِفُ شَأْنَهُمْ

أشار إلى أن المختلف فيه هل هو فرض أو غير فرض خمسة وقوله ولا تخالف شأنهم أي قصدهم يقال شأن شاك أي أعمل ما يحسنه وشأنك شئت أي قصدت قصده وأشار إلى الأول من خمسة المختلف فيها بقوله

تَرَكُ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ فَرَضٌ وَقِيلَ سَنَّةٌ بِحُكَاةِ الْبُطْنُ

ترك الكلام في الصلاة شرط مطلوب لقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) فإن تكلم فاما أن يكون من جنس أقولها أولاً فإن كان من جنس أقولها فاما أن يكون عبداً أو سهواً فإن كان عبداً ففي المندوبات يیطها وقيل لا يیطها وفعله هو الذي أشار إليه بقيل وإن كان من جنس سهواً كقراءة سورة مع أم القرآن في الأخيرتين ونحو ذلك فتقران هل يسجد للسبب أولاً والثاني هو الرجوع وإن كان من غير جنس أقولها فهو على قسمين إما أن يقصد به إصلاحها كما

المعزة إذا وليت خنفة جاز أن تقلب واوا والعاجز عن الكلام جملة تكفيه النية اتفاقا وأما العاجز لجهله باللغة فقال الأبهري تكفيه النية وقال أبو الفرج يدخل في الصلاة بما دخل به الاسلام وقال بعض شيوخ القاضي عبد الوهاب يدخل الصلاة بما يردف التكبير في لغته ولا خلاف أنه لا يمرض القراءة بلغته لأن الانحياز في النظم العربي (فرج) وينتظر الإمام به قدر ما تستوى الصفوف لأنه إذا كبر بأثره تمام الإقامة وتشاغل المأمومون بتسوية الصفوف فاتهم جزء من الصلاة ومن فاتته الفاتحة فانه خير كثير وإن لم يسورا صفوفهم فاتهم فضيلة تسوية الصفوف (فرج) يشترط في تكبيرة الإحرام اقترانهم بنية الصلاة المعينة بقلبه وبأني بقية الكلام على النية إن شاء الله (فرج) فيمن نسي تكبيرة الإحرام تفصيل بين أن يكون إماما أو فذا أو مأموماً وفي كل منها إما أن يذكر ذلك قبل أن يركع أو بعده وإما أن يكون جلما بنسيانها أو شاكا فيه فان نسبها الإمام فانه يقطع متى ذكر ويتبدى بمن خلفه فإن لم يذكر حتى سلم أعاد وأعادوا وهل يقطع بسلام أو دونه قال ابن رشد إن ذكر قبل الركوع قطع بغير سلام اتفاقا وإن ذكر بعد الركوع فقولان فان كبر للركوع ونوى به الإحرام قبل يجرئه كالأمام أو لا قولان والقول بالإجراء مخرجه أبو الفرج على عدم وجوب الفاتحة في كل ركعة والثاني مذهب المدونة وهذا إذا جرم بأنه سها عن تكبيرة الإحرام فإن شك في ذلك فقال ابن القاسم يقطع وقال ابن الماجشون يتأدى ويعيد وقال سنون يتم ويسالم بعد سلامه بأن يتقنوا إحرامه أجزائهم ولا أعادوا وقيل إن شك قبل الركوع قطع وبعده تمادى وأعاد وأما المأموم إذا نسي تكبيرة الإحرام فاختلف هل يحملها عنه الإمام أم لا والمشهورة لا يحملها عنه وعلى المشهور لو ذكره قبل ركوعه كبر له وبعده ونوى بتكبيرة الإحرام ففي المدونة أجزأه ابن يونس هذا أن كبر قائما وفسر الباقي المدونة بما ينفي شرطية القيام وإن لم ينو تكبيرة الإحرام فروى الباقي بقطع وقال ابن القاسم يتأدى ويعيد وقال مالك وأصبح أن طمع أن يدرك ركوع إمامه قطع والاتمى وأعاد وعلى القطع قيل بسلام وقيل دونه في تقييد تماديه بتكبيرة قائما نقله عياض وفي قصر الإعادة على الوقت قولان للتأخيرين الشيخ عن ابن حبيب يقطع في الجموع ويتبدى ولا ابن القاسم في المجموعة يتبها ويعيدها ظهرا وإن لم يكبر لئلا للإحرام ولا للركوع وكبر للسجود فهل ينزل منزلة تكبيرة الركوع وهي رواية محمد أولا وتكبيره السجود لنحو وهو قول محمد قولان والحقى عنه تكبير السجود والرفع مثله وإن لم يكبر للسجود ابتداء للغمى عن أبي مصعب إن شاء قطع أو أتم وأعاد ولو شك في ترك الإحرام قبل ركوعه أو بعده ولم يكبر للركوع ابتداء بقطعه بسلام نقله ابن رشد ولو شك بعد تكبير ركوعه يتم ويعيد وأما الفذ إذا نسي تكبيرة الإحرام فانه يتبدى فان كبر للركوع ونوى تكبيرة الإحرام لم يجرئه على المشهور وخرج أبو الفرج صحته على عدم وجوب الفاتحة في كل ركعة وقال ابن شعبان أن تعتمد فباطلة قال اللغوي حتى على القول بأنها يجب في البعض لأن قراءتها في الباقي سنة وتركها عمدا وفي قطعه بسلام قولان فان شك الفذ هل كبر الإحرام أم لا فقولان يتأدى ويعيد وقيل يقطع ويتبدى (الثاني من قرائن الصلاة) القيام لتكبيرة الإحرام وفرضيته تغير المسبوق متفق عليها وفي المسبوق تأويلان سيدهما قول المدونة قال مالك إن كبر المأموم للركوع ونوى بها تكبيرة الإحرام أجزأه قال بعضهم إنما يصح هذا إذا كبر للركوع في حال القيام وأما لو أحرم راکعا فلا تصح له تلك الركعة وقيل يجرئه وإن كبر وهو راکع لأن التكبير للركوع إنما يكون في حال الانحطاط فمن حمل المدونة

لوسها الإمام قبل كالمها وسبحوا له ولم يفقه فقيل له لم تكمل فقال بل كملت فاختلف في الصحة ودمها على ثلاثة أقوال مشهورها الصحة والثاني بطلانها وفرق سنون قائلان جرى ذلك في الرابعة بقدر ركعتين صحت وإلا فلا عملا بعد يثني اليدين والخلف في الرقع من الركوع وظهر بقعة من السجوع

اشتمل هذا البيت على مسألتين كل شرط منهما على مسألة المسألة الأولى اختلف إذا أدخل بالرفع من الركوع فروى ابن القاسم يجب الإعادة وهو المشهور وروى ابن زياد عدم وجوبها المسألة الثانية طيارة بقية المصلي وهي كل ما لا مسعند القيام والسجود والجلوس . وأما ما لا يلامسه كالذي بين صدره وركبتيه فلا يضره على الصحيح من المذهب ولعله هو المراد بقوله المسجوع

على أنه كبر في حال القيام أوجب على المسبوق ومن حلها على أنه كبر وهو راكم أسقطهم المسبوق (الثالث النية)
 التي تزام الصلاة بها أى تقصدان اقترنت بالتكبير فلا إشكال في الإجزاء وإن تأخرت عن تكبيرة الإحرام فلا خلاف
 في عدم الإجزاء وإن تقدمت بكثير لم تجز اتفاقا ويسر قولان ظاهر المذهب الإجزاء إذ لم ينقل عنهم اشتراط المقارنة
 المؤدية إلى الوسوسة المذمومة شرعا وطبعيا ومعنى اشتراط المقارنة على القول به أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير
 لأنه يشترط أن تكون مصاحبة للتكبير أشار إلى ذلك المازرى أبو عمرو حاصل مذهب مالك لا يضر عزوب النية
 بعد قصد المسجد للصلاة المأمية مالم يصرفها لغير ذلك ولا يكفيه أن ينوى فرضاً مطلقاً بل لا بد من تعيينه ظهراً أو
 عسراً أو غيرهما وتعيين ذلك بالقلب لا باللفظ هو الأولى فإن لفظه وتماثل لفظه نية فالتعبد مانواه دون ما لفظ به
 من غير نية (فرج) الأصح عدم اشتراط عدد الركعات لأن كونها عسراً مثلاً يستلزم كونها أربعاً وكونها عسراً يستلزم
 كونها ثلاثة وكذا سائرهما وفي المسافر ينوى القصر فيتيم أو الإنعام فيقصر قولان مبنيان على اعتبار عدد الركعات
 وكذا من ظن الظن جمعة وعكسها مشهورها يجزى في الأولى لأن شروط الجمعة أحسن من شروط الظهرونية الأخص
 تستلزم نية الأعم بخلاف العكس (فرج) عزوب النية بعد محلها متغير بخلاف رفضها فانه مبطل على المشهور كما في الصوم
 بخلاف الحج والوضوء فإن المشهور فيها عدم الرضى والفرق على المشهور أن الوضوء معقول المعنى بدليل أن الحنفية
 لم يوجبوا فيه النية والحج محتو على أعمال مالية وبدنية فلم يتأكد طلب النية فيها فرفضها رفضاً لا بد من غير متأكد وذلك
 يناسب عدم اعتبار الرضى ولأن الحج عبادة شاقة يتبادى في فسادها فيناسبه عدم تأخير الرضى دفعاً للشقة (فرج) لا يجب
 على المصل أن يستحضر في نيته الإيمان وأداء الصلاة والتقرب بها ووجوبها نعم الأكل استحضار ذلك نص عليه في المقدمات
 ولا يلزمه عند الإحرام أن يذكر حدوث العالم وأدلة وإثبات الأراض واستحالة عرواها ووجوبها وأدلة إثبات الصانع
 والصفات وما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز أدلة المعجزة وتصحيح الرسالة ثم الطرق التي بها وصل التكليف إليها خلافاً
 للقاضى أبى بكر وحكى عن المازرى أنه قال أردت العمل على قول القاضى فرأيتنى منى ما كفى أخوض في بحر من غلام فقلت
 والله أعلم هذه الظلمة التي قالها القاضى (الرابع قراءة الفاتحة) وهي واجبة على الإمام والفتن الذين المأموم وأوجبها عليه ابن
 العربي في السرية وهذا الحكم في الفريضة وأما قراءتها في النافذة فسنة على المشهور نص عليه البرزلى وبقروها أثر التكبير
 ولا يترتب لعكراه الدعاء وغيره بينهما على المشهور ولا معنى للترتب مع السكوت ولا يتعدى ولا ييسر في الفريضة
 وله ذلك في النافذة ولم يزل القراء يتعدون في قيسام رمضان وفي جواز الجهر بالتهود وكراهته قولان وفي عمله قبل
 الفاتحة أو بعد الفراغ منها قولان ظاهر المدونة التقديم وجواز الجهر ويجب تعلّمها على من لا يحفظها إن كان في الوقت
 سعة وكان قابلاً للتعليم فإن ضاق الوقت عن التعلم وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها عن الأصح وقيل تصح صلاته من
 غير اتمام فإن لم يجد من يأتى به أو من يعلمه سقطت قراءتها ولا يذكر غيرها عوضاً ويختلف حيثئذ هل يجب القيام
 بقدر قراءتها أو يبنى ذلك بقدر قراءتها وقراءة سورة أو يستحب الفصل بين الإحرام والركوع بوقوف ما يكون

وَسْتَرُ عَوْرَتَهُ وَظَهَرَ الثَّوْبُ فَسَنَةُ وَالسُّكُوتُ لَا يَنْبَغُ

انتمل هذا البيت على مسائلين الأولى ستر العورة والكلام فيه من مواضع الأول هل واجب شرط مع الذكر والفتنة
 أو سنة قولان مشهوران . الموضوع الثاني في حدهما هو يختلف في الرجال والنساء الحرات والإماء . الموضوع الثالث حكم
 النساء مع النساء الموضوع الرابع هل عورة المرأة المسلمة مع الحرة الكافرة كالمسلمة مع المسلمة أولا . الموضوع الخامس
 إذا لم يجد الاثوباً تجسأ أو حريراً . الموضوع السادس إذا اجتمع الحرير والنس . الموضوع السابع إذا كان مع الجماعة
 العرة توب واحد إذا ملك لأحدهم وإما مشترك بينهما أو بإعارة فما الذي يفعلون به . الموضوع الثامن إذا لم يجد
 للريان إلا ساتراً لأحد فرجيه . الموضوع التاسع إذا لم يجد إلا طيناً أو حنيطاً . الموضوع العاشر إذا عجز عن الساتر صلى
 عرياناً . الموضوع الحادى عشر في صفة الساتر إذا وجد . الموضوع الثانى عشر إذا كان العاجز عن الستر جماعة فإن اجتمعوا

فأصلا بين الركعتين أقوال وقيل إذا سقطت ففرضه ذكر لما رواه الدارقطني أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
إني لا أحسن الفاتحة فقال قل سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله (فرج) قال أشهب من قرأ في
صلاته بشيء من التوراة أو الإنجيل أو الزبور وهو يحسن القراءة أو لا يحسنها فقد أقصد صلاته وهو كالكلام وكذلك
لو قرأ شراً فيه تسبيح وتحميد لم يجزه وأعاد (فرج) اختلف في الفاتحة هل تجب في كل ركعة أو إنما تجب في الأكثر
والقولان للمالك في المدونة أو في النصف قوله أبو عمر وعن مالك أو إنما تجب في ركعة وإليه ذهب المغيرة أربعة أقوال
وفي المسئلة قول خامس بالتردد بين وجوبها في الكل أو في الأكثر وينبغي على القول بوجوبها في كل ركعة إن ترك الفاتحة من
ركعة أنى وأتم إن صارت الثالثة ثانية سجد قبل السلام وإلا بأن صارت الثانية أولى والرابعة ثامن سجد بعد السلام قال اللخمي
ووجه ظاهر لأنه إن تذكر بعد عقد الثالثة أن ترك الفاتحة من الأولى أو من الثانية فقد اجتمعت له زيادة الركعة الملقاة
ونقصان الفاتحة من الثالثة لصيرورتها ثانية وأما إن تذكر في قيام الثانية أو الثالثة فليس إلا محض الزيادة وكذا
إن ذكر في قيام الرابعة تركها من الثالثة والحاصل أن تركها من إحدى الأوليين وتذكر بعد عقد الثالثة اجتمعت
الزيادة والنقصان وإن كان قيل عقد الثالثة أو كان الترك من الآخرين فليس إلا محض الزيادة وعلى وجوبها في الأكثر
قال اللخمي هي في الأقل سنة يسجد تركها سهواً قيل ويختلف إذا تركها عمداً هل تبطل الصلاة أو تجزى بالسجود على
ترك السن عمداً وعلى وجوبها في النصف يجزى بسجود السهو إذا تركها في ركعة من الصبح أو ركعتين من
الظهر وعلى وجوبها في ركعة قال المغيرة في التوادر من لم يقرأ في الظهر إلا في ركعة أجزأ سجود السهو قبل السلام
وعلى التردد بين وجوبها في الكل أو في الجمل يسجد قبل السلام إذا تركها من ركعة ثلاثية أو رباعية وبعد الصلاة
قال الشيخ أبو محمد وهذا أحسن ذلك إنشاء الله ووجهه أنه لا يلزم تلك الركعة وبأن يتغيرها لاحتياط عدم وجوب فإذا أنفاها
وزاد ركعة احتتم بطلان الصلاة لزيادته فيها ركعة عمداً ثم إنه إذا سجد قبل السلام ولم يبلغ في الركعة فأنما أمره بالاعادة
مراعاة للقول بوجوبها في كل ركعة وقد أدخل بها في ركعة وهذا القول رجحه ابن القاسم مرة وجعله اللخمي المشهوراً نظراً
التوضيح لأن فيه طولاً (الحاسن القيام لقراءة الفاتحة) ابن يونس والقيام للامام والفقد قد أرم القرآن من الفرض المتفق عليها
التوضيح وهل هو لأجل الفاتحة أو فرض مستقل ونظير فائدة الخلاف إذا عجز عن الفاتحة وقد ر عليه أى هل يجب القيام
قد قرأتها أم لا كما مر قال أيضاً ولا يجب القيام على المأموم للفاتحة إلا من جهة مخالفة الإمام عند من يقول بأنه واجب لها
(السادس الركوع) وأقله أن ينحن بحيث تقرب راحته أى كفاه من ركبته ويستحب أن ينصب ركبته ويضع كفيه عليهما
ويحافى مرفقيه ولا ينكسر رأسه إلى الأرض بل يكون ظهره مستويا (السابع الرفع من الركوع) فإن أدخل به وجبت الاعادة على
المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا عراى د صل فانك لم تصل ، والشاذ رواية عن مالك أن الرفع سنة وسمع ابن القاسم
من مخر من ركعته ساجداً لم يعتد بها وأحب تنمديه معتداً بها ويعيد صلاته إن المواز وإن فعله سهواً فيرجع مخشياً

في ظلام صلوا الصلاة على هيشما من قيام وركوع وسجود ويتقدم إمامهم وإن لم يكونوا في ظلام بل في نهار أو ليل
مقمر تفرقوا وصلوا أفضاذا إن أمكنهم التفرق فإن لم يمكنهم لخوف عدو أو سبع مثلاً صلوا قياماً غاضين أبصارهم
وركعوا وسجدوا وإمامهم وسط الصف والكلام على هذه المواضع يحتاج إلى طول وقد نبهت سن محالها فأنظروا
المسئلة الثانية طهارة ثوب المحلى يجب ابتداء كونه طاهراً فان سقطت عليه نجاسة في أثناءها قطع فلو كان إماماً أو مأمداً
أعاد في الوقت وإن كان منه ثوب غيره قطع واستخلف وإن كان قد قطع وابتدأ بثوب طاهر فان كان عليه ثوب غيره
فالإمام يستخلف وهو القياس والفذ يقطع روى ذلك كله عن مالك قاله في البيان ولو جعل بدل العكس القاب فقال
فسنة والقلي لابن وهب لكان أحسن للسلاة بشاعة نسبة العكس لابن وهب

والاعتدال في الصلاة كلها في الغنض والرفع وفي محلهما

إلى ركعتيه لا يرجع قائما فإن فعل أعاد صلاته وإن رجع عندودها كما مر يريد ثم رفع سجد بعد السلام وأجزأته وإن كان مأموما حمل عنه إمامه سجود السهو (الثامن السجود) ويبنى أن يكون مصحوبا بمضروع وتذلل مستحضرا كونه واقفا بين يدي من لا تحفى عليه خافية سبحانه وتعالى والسجود تمكن الجنة والآف من الأرض قال في المدونة قال مالك : والسجود على الجبهة والآف جميعا ابن القاسم فإن سجد على الآف دون الجبهة أعاد أبدا وإن سجد على الجبهة دون الآف أجزأه عبد الوهاب ويعيد في الوقت استحبابا له وقيل بالإجزاء مع الاقتصار على السجود على أحدهما حكاه أبو الفرج عن ابن القاسم وقال : يعيد في الوقت وقيل ينفي الإجزاء حتى يسجد عليهما معا وهو لابن حبيب . ويستحب تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوى إلى السجود وتأخيرهما عند القيام . وبأى الكلام على السجود على غير الجبهة والآف إن شاء الله ويستحب مباشرة الأرض بالوجه واليدين لأن ذلك من التواضع ولذلك لم يتخذ في مسجدي الحرمين حصير ويغير في مباشرة الأرض بغيرهما فإن عسر ذلك لحر أو برد ونحوه فبما لا ترثه فيه كالخمر والحصير وما تنبت الأرض بخلاف ثياب الصوف والكتان والقطن . فالشهور كرامة السجود عليهما خلافا لابن مسلمة والأولى وضع يديه على ما يضع عليه وجهه والخمرة بضم الحاء حصير صغير من جريد سمي بذلك لأنه يخرج وجه المصلى أى يقطعه (التاسع الرفع من السجود) التفتيح الفصل بين السجدين من أركان الصلاة قال بعض أصحاب سحنون من لا يرفع يديه من السجود لا يجزئه وخفف ذلك بعضهم (العاشر السلام) ويتمن لفظ السلام عليكم بتعريف لفظ السلام بأن وجمع ضمير عليكم تقديم لفظ السلام فلو نكره فقال سلام عليكم فالمشهور لا يجرى . وقال ابن شبلون بالإجزاء ولو جمع بين التعريف والتثنية فقال ابن عرفة يجرى . ذلك على خلاف اللحن في الفاتحة ولوعرف بالإضافة كسلامي أو سلام الله عليكم لم يجزه . وكذا لو قدم الخبر على المبتدأ فقال عليكم السلام وقال ابن ناجي حكى صاحب الحلل قولاً بالصحة ولا أثره وبجمع ضمير عليكم سواء كان المصلى قذا أو إماما أو مأموما فإن كان إماما فلا فرق بين أن يكون خلفه رجل فقط أو امرأة فقط أو متعدد منهما أو من أحدهما إذ لا يخلو من مصحوب من الملائكة ولو الحظفة قاله الجزولي وحكى الزناقي قولاً أنه يختلف بحسب المسلم عليه من تذكير وتانيث وإفراد وتثنية وجمع كقتضيه اللغة وهل يشترط أن ينوي السلام بالخروج من الصلاة كما نوى بالإحرام الدخول به فيها أولا يشترط ذلك قولان (الحادى عشر الجلوس السلام) ابن عرفة من فروض الصلاة جلوس قدر التسليم ابن الحاجب ويستحب في جميع الجلوس جعل الورك الأيسر على الأرض ورجلاه من الأيمن ناحية قدمه اليمنى وباطن إمامه على الأرض وكفاه مفتوحتان على فخذه قال في الرسالة وإن شئت أحتببت اليمنى في اتصافها لمجئتها جنبها إلى الأرض فواسع (الثاني عشر ترتيب أداء الصلاة) بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على الجلوس القباب فلو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام أو بالسجود على الركوع وما أشبه ذلك لم تجزه صلاته باجماع . قوله في الأسوس يتعلق بمحذوف صفة لترتيب والأسوس الأصول ومعنى بها هنا الفرائض واحتراز بذلك من ترتيب الأداء بين الفرائض والسنن كتقديم الفاتحة على السورة أو فيما بين

أخلف في الاعتدال في الصلاة بين الأركان في الجلاب أنه فرض قال في المختصر وهو الأصح والأكثر أنه فرض من لم يعتدل في وقعه من الركوع والسجود استغفر الله تعالى ولم يعد رواه عيسى عن ابن القاسم
فَقَطَعْتَنِّ قَائِمًا مُتَرَسِّلًا وَفِي الْجُلُوسِ سَاكِمًا مُعْتَدِلًا
وَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ تَطْمِئِنٌّ وَفِي الْقِيَامِ الْأَعْرَافِ مِمَّا تَسْتَبِينَ
الثاني في عملتين . يعنيه أى إذا اعتدلت قطعتن والطمأنينة واجبة في اعتداله مترسلا أى مبتدئا على هيئته وهى واجبة على الأصح . لاس . له فقطعتن غيرا للاعتدال والفرق بينهما أن الاعتدال في القيام مثلا انصباب الطمأنينة والطمأنينة رجوع الأعضاء إلى محلاتها . وثالثه . لا . بحسن الاعتدال من غير طمأنينة ثم ذكر مواضعها بقوله وفي الجلوس إلى

السنن كرد المأموم السلام على إمامه ثم على من على يساره فإن ذلك سنة لا واجب والله أعلم (الثالث عشر الاعتدال) وهو نصب القامة ابن الحاجب فلم يستدل فقال ابن القاسم أجزاء ويستغفر وقال أشهب لا يجزئه وقيل إلى قارب أجزاء (الرابع عشر الطمأنينة) وهي استقرار الأعضاء وسكونها ولا ملازمة بينها وبين الاعتدال إن اعتدال ينصب قائمته من غير أن تسكن أعضاؤه وقد يطمئن بسكون أعضائه من غير أن ينصب قائمته ووجوب الطمأنينة هو المشهور وقال ابن رشد عن سماع عيسى سنة وصوبه ولما كان قوله مطمئناً حال غير لازمة من المعتدل المدلول عليه بالاعتدال وخاف أن يتوهم أن ذلك الاعتدالان على طريق الأولى فقد زاد بعده ما يرفع هذا الهم ويبين كونه من الفراغ وهو قوله بالترام والله تعالى أعلم فهو متعلق بمحذوف حال من الاعتدال (الخامس عشر متابعة المأموم لإمامه) في الاحرام والسلام بمعنى أنه لا يحرم إلا بعد أن يحرم إمامه ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه فساواة المأموم لإمامه فيها مبطلّة وأخرى مسايقته له فيما يفيد الاحرام ان سبقه به أو ساواه وتبطل إن ساواه في السلام أو سبقه به هذا هو المشهور ويتصور هنا تسع صور في الاحرام ومثلاً في السلام وذلك أن المأموم إما أن يتدبى الاحرام أو السلام قبل إمامه أو معه دفعة واحدة أو بعده وفي كل منها إما أن يتم قبله أو معه أو بعده قال ابن رشد إن بدأ المأموم التكبير بعد بدء الإمام صح أتم بعده أو معه وأما أن يتم قبله فقال ابن عرفة الأطهر بطلانها لأن المعتبر بكل التكبير لا يهتف وإن بدأ المأموم قبل إمامه بطل سواء أتم قبله أو معه أو بعده وإن بدأ مع الإمام دفعة فقال مالك مرة بعيد بعده فإن لم يفعل وأتممه أو بعده ففي صحته قولان الصحة لابن قاسم مع ابن عبد الحكم والبطالان لابن حبيب وأصبح اه بالمعنى وبقي حكم صورة واحدة من هذه الثلاث الأخيرة وهي إذا بدأ معه وأتم قبله ويظهر من قول ابن عرفة فيها إذا بدأ بعده وختم قبله الأطهر البطلان أن البطالان في هذه الصورة أولى والله تعالى أعلم وفيهم من قوله احرام أو سلام أن متابعة المأموم لإمامه في غير الاحرام والسلام غير واجبة وهو كذلك ابن الحاجب وتستحب المتابعة في غيرهما اه فإن خالف هذا المستحب وفعل مع الإمام دفعة واحدة فسكروه وإن سبقه فقد فعل حراماً وصحت صلاة التوضيح قال مالك ومن سها ورفع قبل إمامه في ركوع أو سجود فالسنة أن يرجع راکماً أو ساجداً قال الباجي ان علم أنه يدرك الإمام راکماً لزمه الرجوع إلى موافقته وإن علم أنه لا يدرك الإمام راکماً فقال أشهب لا يرجع ورواه ابن حبيب عن مالك وقال سحنون يرجع ويبقى بعد الإمام بقدر ما انقرد الإمام قبله ثم قال وهذا حكم الرفع قبل الإمام وأما الخفض قبله كركوع أو سجود فانه غير مقصود في نفسه جلا خلاف في المذهب وإنما المقصود منه الركوع والسجود فانه قام بعد ركوع الإمام راکماً أو ساجداً مقدار فرضه صحت صلاته إلا أنه قد أساء في خفضه قبل إمامه (السادس عشر نية الاقتداء) على المأموم مطلقاً وعلى الإمام في بعض الصلوات فيجب على المأموم أن ينوي أنه مقتد بالإمام ومتبوع له وإلا لمسا وقع التميز بينه وبين الفذ وإن لم ينو بطلت ويجب على الإمام أن ينوي أنه مقتدى به وإمام في أربع مسائل في صلاة الخوف على هيئتها المعروفة وفي الجمع لينة المطر وفي صلاة الجمعة وفي الاستخلاف فيلزم المستخلف بالتمتع أن ينوي كونه إماماً لأنه دخل ابتداء على أنه مأموم فلما صار إماماً لزم نية ما صار إليه فله فريضة واحدة وهي نية خاصة زائدة

آخره وأشار بقوله قصة الاعرابي منها تسببت إلى قوله **وَيُنَوِّي** للاعرابي في معرض التعليم اركع حتى تطمئن راکماً وساجداً حتى تطمئن ساجداً الحديث

قَدْ اُنْتَهَتْ فُرُوضُهَا الْمُعَدَّةُ وَتَقْتَضِيهَا السَّنَةُ الْمَوْكَدَّةُ

أي انتهى ما ذكرناه من العدد وهو ثمانية عشر وبق من فروضها اثنان على ما ذكره عياض وهما استحباب النية والخشوع فيها قال في التهذيب الخشوع من فرائضها إلا أنها تجزئ عنه وتكون ثمانية في الاجزاء اه وتبعض السنن في الذكر

واعلم بأن السنة الموكدة تاركها انحدر صلاته فاسد

على النية المشتربة في سائر العبادات وهي نية الاكتداء بامام بالنسبة للمأموم ونية الامامة وكونه مقتدى به بالنسبة للامام في مسائل خاصة ابن عبد السلام كان بعض أشيائنا يقول في نية الاكتداء هذا الشرط لابد منه ولكن لا يلزم التعرض إليه بما يدل عليه مطابقة لإذنه كما يدل عليه التزاما كالتظار المأموم أمامه بالاحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لأجلب بأنه مأوم وما قاله ظاهره التوضيح قال ابن عبد السلام وحكي بعض الأندلسيين عن ابن القاسم اشتراط نية الامام مطلقا ابن رشد في كتاب القصد والابحار قال عبد الوهاب لا يفترق الامام عند مالك أن ينوي أنه إمام وإنما يفترق إلى ذلك المأموم فينوي أنه مؤتم ولا يملك صلاته وإنما تلزم الإمام النية في أربعة مواضع أحدها إذا كان إماما في الجمعة فإن الجماعة شرط فيها فلا بد أن ينوي مصليا كونه إماما الثاني صلاة الخوف على حديثها لأن أداما على تلك الصفة لا يصح إلا إذا كان إماما الثالث المستخلف يلزمه أن ينوي الامامة فبين بين نية المأمومية والامامية الرابع فضيلة الجماعة فانها لا تحصل إلا أن ينوي أنه إمام فإن قيل فما تقولون فيمن صلى منفردا ينوي الانفراد ولا ينوي الإمامة فصل رجل خلفه قبل تحصل لصاحب الصلاة فضيلة قيل له أما المأموم فنعم لأنه نواها وأما الامام فلا لأنهم نواها وعالمه التعمي في هذا ورأى أنه تحصل للامام أيضا فضيلة الجماعة وإن لم ينو الإمامة خليل وتسامح أي عبد الوهاب في الرابع لأنها غير لازمة وإنما هي شرط في حصول فضل الجماعة ولذلك قال المازري بعد ذكر الثلاثة ويجب أن تنشر نية الإمامة في تحصيل فضل الجماعة لأن الامام إنما تكتسب له فضيلة الجماعة إذا نواها ولم من أضاف الجع إلى الثلاثة الأول إلا المتأخرين كالصنف والقرافي ولما ذكر ابن عطاء الله الثلاثة الأول قال وظهر لي أن يلحق بها جمع الصلاتين ليلة المطر إلا لا يكون إلا في الجماعة فينبغي أن ينوي الامام الجماعة فيها كالجمعة ثم ينظر هل يشترط ذلك في الثانية من الصلاتين لأنها التي ظهر تأثير الجمع فيها لتتديما على وقتها أولا يشترط فيها إذا السنة الجمع والجمع لا يعقل إلا بين اثنين اه كلام التوضيح وظاهره أن الحلاب ابتداء هل ينوي الجمع عند الأولى وعند الثانية وظهر قول ابن الحاجب وينوي الجمع عند الأولى فإن أخره إلى الثانية تقولان أن محل النية عند الأولى اتفاقا فإن وقع ونزل وأخر إلى الثانية تقولان فانظر ذلك ثم قال في التوضيح وزاد ابن بثير مسألة أخرى وهي صلاة الجنائزة فأوجب فيها على الامام نية الامامة بناء على اشتراط الجماعة فيها وفيه نظر فانه نص في المدونة هل أنه لو لم يمكن الانشاء صلين أفذاذا وصرح في الجواهر بأن الجماعة غير مشروطة فيها اه ولم يذكر الناظم وجوب نية الامامة في صلاة الجنائزة لخالفها للبدونة والجواهر كما هي قريبا ولا نية الامامة لتحصيل فضل الجماعة ولأنها شرط في تحصيل الفضل المذكور وإست فرضا من فرائض الصلاة فتعد مع الفرائض (فرع) من أفصح الصلاة وحده منفردا وجد جماعة فلا ينتقل إليها لأن نية الاكتداء فات محلها وهو أول الصلاة ومن اقتتها مع جماعة فلا ينتقل إلى الانفراد لأن المأموم أزم نفسه نية الاكتداء واختلف في مريض اقتدى بمثله فصاح المأموم فقال سحوتن يخرج من صلاة الإمام ويتم لنفسه فيخرج

معناه واضح لكنه لو قال بدل الشرط الثاني ترك عمدا فالصلاة فاسدة . لكن أحسن وما ذكره من الفساد هو أحد نوى ابن القاسم والآخر عدم الفساد ثم شرع في تعداد ما ذكره فقال :

وهي كتمان عيئة ذى الأذهان تُجَبَّرُ بالسُّجُودِ والنُّقْصَانِ
نِسْيَانُهَا نَقْصٌ مِنَ الصَّلَاةِ فَيَجِبُ الْجُبُرُ لِذِي الْحَالَاتِ

أي لصاحب الحالات والأذهان جمع ذهن وهو الفطنة والحفظ والذهن بالتحريك مثله وضيمر نسيانها راجع للسنة حال الشباب القرافي في ذخيره التي يترب إلى أنه تعالى بالصلاة المرقمة المجبورة إذا عرض فيها الشك أولى من الإعراض عن تركها والشروع في غيرها والافتقار عليها أيضا بعد الترتيق أولى من إعانتها فانها منهاجه صلى الله عليه وسلم ومنهاج أصحابه والسنة عليهم السلام كونه في الأبحار والشركه في الابتداع وقال صلى الله عليه وسلم لأصلائين في

إذ لا يجوز لقائم أن ياتم بقاعد ويتمها ولا يقطع لسخوله بوجه جائز وقال يحيى بن عمر يتأذى معه يريد مراعاة لمن أجلا ذلك ابتداء وهو مالم يطرأ عند على الإمام كالرعاف فإن طرأ عليه عند جاز لم في غير الجمعة أن يتموا صلاتهم أفتاداً (تنبيهات) الأول أشعر قول الناظم والسجود بالخضوع بطلب الخضوع وهو الخشوع في الصلاة ابن عرفة عن ابن رشد الخشوع الخوف باستثمار الوقوف بين يدي الخالق فرض غير شرط ولا في ركن منها مظنة للاقبال عليها اهـ وقيل هو غرض البصر وخفض الجناح وحزن القلب قال الشيخ زروق عند قوله في الرسالة وتعتقد الخضوع بذلك ركوعك وسجودك حض على الخشوع وقد عده عياض في فرائض الصلاة وقال ابن رشد وهو من الفرائض التي لا تبطل الصلاة بتركها وقال بعض الصوفية من لم يخشع في صلاته فهو إلى العقوبة أقرب وقال بعض من اختصر الإحياء حضور القلب في الصلاة واجب باجماع ولا يجب في كلها إجماعاً وإنما يجب في جزءه وينبغي أن يكون عند تكبيرة الإحرام والمشهور أن الفكر بدنيوى مكروه اهـ وقال القرطبي في تفسير سورة قد أفلح اختلف الناس في الخشوع هل هو من فرائض الصلاة أو من فضائلها ومكلماتها على قولين والصحيح الأول وعلة القلب وهو أول عمل يرفع اهـ ابن رشد لم يعدو الخشوع في الفرائض من أجل أنها لا تبطل صلاة من لم يخشع في صلاته أو في شيء منها اهـ لابن العربي ما يقتضى البطلان نقله عن القباب في شرح التواعد (الثاني) فرائض الصلاة التي عد الناظم على قسمين قسم فرض في الصلاة في الجملة فذا أو جماعة وهى الأربعة عشر الأول ومن جعلتها الفاتحة فاتها فرض مطلقا لكن في صلاة الفذ عليه وفي الجماعة على الإمام وقسم فرض في خصوص صلاة الجمعة وهو الخامس عشر والسادس عشر وعبر ابن الحاجب وغيره عن القسم الثاني بالشروط فقال وشروط الاقتداء أربعة نية الاقتداء بخلاف الامام إلا في الجملة والخوف والمستخلف وقد تقدم ذلك ثم قال الثاني أن لا ياتم في فرض بمقتضى أى لا يجوز لمن يصلى فريضة أن ياتم بمقتضى ويجوز العكس وهو أن ياتم بالمتنفل بالمفترض في السفر وفي الحضر على القول بجواز النقل اهـ ثم قال الثالث أن يتحد الفرضان في ظهيرة أو غيرها أى فلا يصلى الظهر خلف من يصلى العصر ولا بالعكس التوضيح ويشترط أيضا أن تتحد الصلاتان في الأداء والقضاء فلا يصلى ظهرا قضاء خلف من يصلى ظهرا أداء ولا بالعكس ثم قال الرابع المتابعة في الإحرام والسلام إذا علمت هذا اتجه لك البحث مع الناظم رحمه الله تعالى من وجبت أحدهما اقتصاره على اثنين فقط وهما الأول والرابع في كلام ابن الحاجب الثاني تعبيره عنهما بالفرض مع أن غيره عبر بالشرط وهما متباينان كما تقدم أول هذا الباب وقد عد الشيخ خليل رحمه الله نية الاقتداء في الفرائض ثم عدّها أيضا في شروط الاقتداء قال شارحه الامام التتائي أجاب عنه بعض مشايخي باختلاف الجملة فرضيتها بالنسبة للصلاة وشرائطها بالنسبة للاقتداء قال وهذا جلي من

يوم واحد فلا ينبغي لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان في ذلك خير لنبه صلى الله عليه وسلم وقرره في والله سبحانه وتعالى لا يتقرب اليه بعباديات العقول وإنما يتقرب إليه بالشرع المنقول اهـ ثم شرع في عدائهما المذكورة فقال

كَتَبْتُكَ الْجَهْرَ تَقُولُ فِي الْجَوَابِ وَالسُّورَةُ الَّتِي تَبْلَى أُمَّ الْكِتَابِ

أشار في في هذا البيت إلى مسألتين المسألة الأولى من ترك الجهر في محله وأسر المسألة الثانية من ترك السورة التي مع فاتحة الكتاب أم القرآن في الركعة الأولى والثانية فانه يسجد للسجود سجدتين قبل السلام في المسألتين

وَتَارِكُ التَّسْبِيحَيْنِ الْإِثْنَيْنِ وَتَارِكُ التَّكْبِيرِ أَوِ التَّكْبِيرِ تَبْنِ

اشتمل هذا البيت على مسألتين المسألة الأولى من ترك لفظ التسبيح مع الإتيان بجلوسهما فانه يسجد قبل السلام قال في الذخيرة واستشكل تصوير ترك التسبيح قبل السلام لأن السجود للتشهد ذكر له قبل فوات محله وأجلب بصوره حيث يجلس ثلاثا في مسائل اجتمع فيها البناء والقضاء والمسألة الثانية تارك التكبير

كلامهم اه قال الثاني وفيه شيء. وقد يقال ان المصنف أشار بما هنا وهناك إلى قولين بالركنية والشرطية اه وعلى هذا فمد الناظم نية الاقتداء من العرائض أما بالنسبة للصلاة على الجواب الأول أو على القول بأنها فرض على الجواب الثاني ومثل هذا والله أعلم يقال في المتابعة إذ هي نتيجة الاقتداء فهي فرض باعتبار شرط باعتبار آخر وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني وهو التعبير عن المتابعة نية الاقتداء بالفرض مع تغيير غير الناظم عنهما بالشرط وأما جواب الأول وهو اختصاره على هذين فقط فلأن الاثنين الباقيين شرطان صريحان غير محتملين وليس كنية الاقتداء والمتابعة وهو لم يتعرض هنا إلا لفرائض الثالث تقدم أن القيام للأحرام والمتابعة فرض وتلك في حق القادر عليه بلا مشقة أما العاجز عنه أو القادر عليه بمشقة أو من خاف إن قام ضرراً من حدوث مرض أو زيادة أو تأخر برء كما في التيمم فإنه يسقط عنه فيتوكأ فإن لم يقدر مجلس وكذا من حدث ذلك فيها ثم علم أن للصلى سبع مراتب أربع ترتبها على الوجوب وثلاثة على الاستحباب فالأربع أن يقوم مستقلاً أي غير مستند إلى حائط ونحوه ثم يجلس مستقلاً ورجله إلى القبلة ثم مستنداً في قدر على واحدة وانتقل إلى التي تليها بطلت صلاته والثالث أن يستلق على جنبه الأيمن كالمهد ثم على ظهره مستلقياً على جنبه الأيسر فإن صلى على ظهره أو على جنبه الأيسر مع قدرته أن يصلى على جنبه الأيمن فصلاته صحيحة وقد ترك مستحباً ومن قدر على القيام مستقلاً ثم استند فإن كان بحيث لو أزيل العمد سقطت بطلت صلاته ولا بأس بالجلوس في الثقة مع القدرة على القيام قال بعض الشيوخ إلا الوتر وركعتي الفجر لقولهما لا يصلين في الحجر اه أي فقد أحقهما بالفرض في منع إيقاعهما في الحجر والفرض لا يصلح جالساً قال بعضهم وقد ألحق الوتر بالجنب والحائض ومن استند إليهما أعاد في الوقت قاله ابن قاسم في التنية وفي عدة ذلك خلاف ويؤى. بالسجود إذا لم يقدر ويكره رفع شيء يسجد عليه فإن تجز عن جميع أفعال الصلاة ولم يقدر على شيء إلا الحلية النية فلا نص في مذهبتنا وعن الشافعي وجوب التصدية لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وعن أبي حنيفة سقوطه لأن التنية وسيلة لتغيير غيرها وقد تضمن الفعل المميز فلا يخطأ بل بالنية كما في حق العاجز عن الصوم وغير ذلك ويمكن أن يكون سبب الخلاف بين الحنفي والشافعي هل النية شرط فلا تجب كسقوط الوضوء عند سقوط الصلاة أو ركن فتجب والنص المتفق في مذهبنا هو الصريح وأما الظواهر فوجوده قال في الجلاب والسكافي ولا تسقط الصلاة عنه ومعه شيء من عقله ونحوه في الرسالة فإن قدر على حركة بعض الأعضاء من رأس أو يد أو حاجب فقال ابن بشير لا خلاف أنه يصلى ويؤى بما قدر على حركته انتهى ومن تجز عن الركوع والسجود والجلوس وقدر على القيام فإنه يصلى قائماً إيماء وهل يؤى قدر وسعه لأنه أقرب إلى الأصل أو ما يصدق عليه إيماء دون نهاية طاقته تأويلان ومن فرضه الإيماء

جمله غير تكبيرية الاحرام أو تكبيرتين فإنه يسجد قبل السلام له وأجلب غيره بغير ذلك بما لا تظليل بذكره

وَقَوْلُهُ الْأَحْمَدُ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ وَقَامَ رَدُّهُمَا مِنْ أَنْ تَكُنَّ

ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل المسألة الأولى نازك سمع الله لمن حمده مرتين . المسألة الثانية تارك تارك ربنا ولك الحمد مرتين وشمل هاتين قولته تحييد المسألة الثالثة من قام من التين وترك تشديد وأجلوس له وبق من السن التي يسجد لها ترك السر في محله والاثنين في موضعه بالجهر وكذلك ذكره ابن رند ومثله لابن بشير والذي مشى عليه صاحب المختصر أن يسجد في عدة بعد السلام لأنه عيسى زيادة وعلم أن الناظم درج على هذا وعليه فلم يذكر إلا سبعاً وقد يقال بل ثمانية لأن قوله في البيت الذي قبل هذا تارك التكبير حلة مسألة أو تكبيرتين مسألة أخرى ويكون البيت قد اشتمل على ثلاثة مسائل وثلاثة تنبيهات

وَقَوْلُهُ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ وَقَامَ رَدُّهُمَا مِنْ أَنْ تَكُنَّ

كن بجمته قروح تمنه السجود عليها فسجد على أنفه فقال أشبه يجزئه واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم هل الإجزاء أم لا والمرضى الذي لا يستطيع القيام والركوع والرفع منه والسجود والجلوس لكن إذا سجد لا يستطيع النهوض إلى القيام فقبل يصلى الأولى قائما بكمالها ويتم بقية الصلاة جالسا واليه مال التونسي والبخاري وابن يونس قال بعض المتأخرين يصلى الثالث الأول إمام أى يومى تركوعا وسجودا وهو قائم ثم ركب ويسجد في الرابعة ومن قدر على القيام قدر على قراءة الفاتحة ويجز عن قراءتها أو بعضها قائما لدوخة وغيرها فالشهور الجلوس لأن القيام إنما وجب لها فإذا لم يقدر أن يقف لها سقط وعلى أن القيام فرض مستقل يقف على قدر طاقته ثم يجلس لقراءتها وكذا إن ججز عن القيام لكل الفاتحة فيختل إلى الجلوس قاله ابن بشير وأما العاجز عن قيام السورة فيركع إثر الفاتحة قاله البخاري وابن رشد ويستحب للمصل جالسا التربع على المشهور لأنه بدل عن القيام ويفر جلسته بين سجديته وقيل كجلوس التشهد واختاره المتأخرون ابن الحاجب وبكره الإبقاء وهو أن يجلس على صدور قدميه أبو عبيد على أليتيه ناصبا بآذنيه وقيل ناصبا غلظيه والزمه يضطر بالقيام والركوع والسجود كغيره من ذوى العذر ويحوز قدح العين المؤدى إلى الجلوس فإن أدى إلى استغناء منع فإن فعل أعاد أبدا وعلم بعدم تحقيق النجس وقال أشبه معذور وهو الصحيح وإذا وجد المريض في نفسه قوة انتقل إلى الأعلى فإن كان جالسا قام وإن كان يومى ركب وسجد وهكذا لا يتقل قادر على التعمد مضطجعا على الأصح ومن انتح النافذة قائما ثم شاء الجلوس فقولان لابن القاسم وأشبه بخلاف العكس فيجوز انفاقا والله أعلم وقسم البخاري المسألة إلى ثلاثة أقسام أن التزم القيام لم يجلس وإن نوى الجلوس جلس وإن نوى القيام ولم يلزمه فالقولان الموافق قد يستحب أن يتم النافذة جالسا إذا أقيمت عليه الصلاة وهو في النافذة أيضا إذا كان مسبوقا في الأشفاق في رمضان اهـ

شَرُّهَا الْإِسْتِقْبَالُ طَهْرُ الْخَبَثِ وَسُرُّ عَوْرَةٍ وَطَهْرُ الْخَلْدِ بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ تَفْرِيعٌ نَاسِبَتِهَا وَعَاجِزٌ كَثِيرٌ نَدْبًا يُجِيدَانِ يَوْقَتٌ كَنَظْمًا فِي قِبَلَةٍ لَا عَجْزَ هَا أَوْ الذِّمَامُ أَخْبَرَ أَنَّ شَرْطَ الصَّلَاةِ أَى شُرُوطَ أَدَائِهَا أَرْبَعَةٌ وَعَبْرٌ بِالْشَّرْطِ بِلَفْظِ الْمُرَدِّ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْجَنَسَ . الْأَوَّلُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ وَفِي الْوَأَفَالِ أَيْضًا إِلَّا فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ لِأَنَّ كِبَ الدَّابَّةِ فَيَجُوزُ تَنَفُّلُهَا حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهَا أَوْ غَيْرِهِ سِوَاهُ . ابْتِدَاءُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ثُمَّ تَحَوُّلُ عَنْهَا أَوْ اقْتِحَابُهَا إِلَى غَيْرِهَا عَلَى الْمَشْهُورِ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يَنْتَقِلُ إِلَى الْقِبْلَةِ ثُمَّ يَصَلِّي كَيْفَا أَمَكْنَهُ وَيَوْمَى . الرَّكَابُ بِالرُّكُوعِ وَبِالسَّجْدِ أَخْفَضَ مِنْهُ وَإِنْ قَرَأَ سَجْدَةً أَوْ مَالَمَا ابْنَ عَرَفَةَ وَسَمِعَ ابْنَ الْقَاسِمِ الْمَصْلُ فِي مَحَلِّهِ بِأَفْعَلٍ دَرَجَتِهِ أَرْجُو خَفَتَهُ وَلَا يَصَلِّي بِحَوْلٍ وَجْهَهُ لِدَرْجَتِهِ ابْنَ رَشْدٍ وَلَوْ كَانَ تَحَوُّلُهُ تَلْقَاءَ الْكُفَّةِ وَسَمِعَ الْقُرَيْشِيَّ أَرْجُو أَنْ لَا بِأَسْ . بَتْنِيَّةٍ وَجْهَهُ عَنِ الشَّمْسِ تَسْتَقْبِلُهُ وَالْمُرَادُ بِالنَّوَافِلِ مَاعِدَا الْعَرَاءِضِ وَلَا يَنْتَقِلُ عَلَى الدَّابَّةِ فِي سَفَرٍ لَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ لِقَصْرِهُ أَوْ لِكَوْنِهِ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ وَخَرَجَ رَاكِبًا الدَّابَّةَ الْمَاشِيَّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْتَفَلُّعُ عِنْدَ نَاشِيَا لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَرَاكِبَ السَّفِينَةِ فَلَا يَنْتَقِلُ إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ فَإِنْ دَارَتْ دَارَ مَعَهَا وَرَوَى ابْنُ حَبِيبٍ كَالدَّابَّةِ وَشَرْطِيَّةُ الْاسْتِقْبَالِ

أَوْ بَعْدَهُ وَأَنْتَ حِلٌّ بِالْمَكَانِ أَوْ قُرْبُهُ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

أى في ترك كل سنة مؤكدة من السنن المذكورة سجود أى سجدتان والمقصود الاتيان بهما قبل السلام فإن لم يأت بهما قبله فإن كان حالاً بمكان صلاه أو بالقرب منه أو بقرب زمانه أى بهما وإن بعد زمانه أو مكانه فلا شيء عليه من شيء . عما تقدم ولا عليه أن يتدنى صلاته إلا في مسئلة واحدة منهما وإلى هذا كله أشار بقوله فَإِنْ بَعْدَتْ أَوْ تَرَكْتَ الْمَسْجِدَ فَمَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِكَ أَنْتَدَا * إِلَّا قِيَامُكَ مِنْ أَلْتَقْتَنِي * فَتُعِيدُ الصَّلَاةَ دُونَ . بِنِ لَأَبْكَ فِي الْقِيَامِ مِنْ اثْنَيْنِ تَرَكْتَ ثَلَاثَ سَنَ وَمَنْ تَرَكَ السَّجْدَ لِنَقْصِ ثَلَاثَ سَنَ وَطَالَ حَتَّى فَاتَ الثَّلَاثِي بَطَلَتْ صَلَاتُهُ

مقيدة بالذكر والقدرة دون العجز والنسيان كما صرح به الناظم في البيت الثاني فن صلى لفرد القبلة عامداً قادراً على استقبالها فصلاته باطلة ومن صلى لغيرها ناسياً أعاد في الوقت كما نبه عليه بعموم قوله ندباً بعيدان بوقت وعبر عنه ابن رشد المشهور وقال القابسي بعيد أبدأ وإن كان عاجزاً لمرض منته التحول إليها أو القتال حال الصلاة أو خوف أو نحوه فلا إعادة عليه لقوله لا يجزها ولا فرق في شرمية الاستقبال مع الذكر والقدرة بين ابتداء الصلاة ودوامها فن افتتح الصلاة للقبلة ثم تحول عنها فهو كمن ابتدأها لغيرها ويأتي حكمه إن شاء الله الثاني طهارة الخبث وهو النجس أي إزالة النجاسة عن الثوب والبدن والمكان وهو شرط ابتداء ودوام أيضاً فن افتتح الصلاة طاهراً فسقطت عليه نجاسة بطلت صلاته ولو زالت عنه من حينها وقد تقدم هذا واقتصر على كونها شرطاً وهو أحد القولين المبنيين على كونها واجبة أي إذا قلنا بوجودها فإل هي واجبة شرطاً أو واجبة غير شرط وقيل فيها بالسنية وقيل بالاستحباب وقيد الناظم شرميتها بالذكر والقدرة دون العجز والنسيان وعليه فن صلى بنجاسة ثوبه أو بدنه أو مكانه ذاكرًا قادراً على إزالتها أعاد أبدأ وإن صلى بها ناسياً أو ذاكرًا لكن عجز عن إزالتها أعاد في الوقت كما نبه عليه بقوله ندباً بعيدان بوقت وقد تقدم هذا في التنبيه السابع أول كتاب الطهارة فراجعه إن شئت . الثالث ستر العورة وهو أيضاً شرط مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان فن صلى مكشوف العورة ذاكرًا غير ناسي قادراً على سترها فصلاته باطلة ومن صلى كذلك ناسياً أو عاجزاً عما يسترها به تبطل صلاته ثم إن كان ذلك للعجز فوجد ثوباً في الوقت فلا إعادة عليه كما نبه عليه بأمر النفل وإن كان ناسياً ثم تذكر فلم أقف الآن على حكمه وظاهر عموم قول الناظم ندباً بعيدان بوقت أنه بعيد في الوقت ويظهر من كلام ابن رشد أن ستر العورة في الصلاة واجب ابتداء ودواماً أيضاً لاستقبال وطهر الخبث ونص المسألة على قتل المواق قال ابن القاسم ولو سقط ساتر عورة إمام في ركوعه فرده بالقرب بعد رفع رأسه لكن لم يقدر على رده قبل أن يرفع رأسه لا شيء عليه ابن رشد فلو لم يرد بالقرب لأعاد في الوقت على أصله أن ستر العورة من سنن الصلاة وبأنه على القول بأنهما من فرائض الصلاة أن يخرج ويستخفف فإن تهاذى واستتر بالقرب فصلاته وصلاته مفسدة اه والناهل هل دعا لقوله وبأنه على القول إلى آخره فإنه كما صرح في وجوبها دواماً حيث أمره بالخروج واستخلاف وإن استتر وتهاذى بطلت عليهم أيضاً وبني ذلك على القول بالوجوب وإلى ذهب الناظم حيث عده شرطاً إذ شرطية مفرغة على القول بالوجوب وقد حكى ابن عرفة في سنية ستر العورة وجوبه قولين ورد قول ابن بشير المذهب كله على الوجوب والخلاف إنما هو في كونه شرطاً أم لا فانظره ابن ناس وأعلم أن ستر العورة عن أمين الناس واجب اتفاقاً وهل يجب في الخلوة أو يندب قولان وإذا قلنا لا يجب فل يجب للصلاة في الخلوة أو يندب إليه فيها ذكر ابن رشد في ذلك قولين عن اللخمي قال ابن بشير وليس كذلك وإنما المذهب على قول واحد وهو وجوب الستر والخلاف إنما هو في كونه شرطاً أم لا والستر بفتح السين المصدر وهو المراد هنا وأما بكسرها فهو ما يستتر به . الرابع طهارة الحدث وهي شرط ابتداء ودواماً فن أتممت الصلاة متعلماً ثم أحدث فيها بطلات كن اختصاماً محدثاً ولا تمتد شروطاً بالذكر والقدرة كالشروط الثلاثة المتقدمة بل هي شرط حتى مع العجز والنسيان فن صلى محدثاً أعاد أبدأ سو كان ذاكرًا للطهارة قادراً عليها أو ناسياً لها عاجز عنها إلا من عدم الماء والصعيد على الخلاف المتقدم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله بالذكر والقدرة في غير

والطول عند ابن القاسم معتبر بالعرف وعند أنهب بالخروج من المسجد قيل له فإن كان بالصحراء فقال ما لم يجاوز من الصفوف ما لا ينبغي أن يصلى بصلاتهم وقوله دون مدى أي دون كذب

وغير هذه التي ذكرنا من سنن الصلاة يا ذا المصطفى . سجوده بعد السلام يُستحب كالجهر في الظاهر إذا ظهر . يعني أن غير ما ذكره من "سنن التي يسجد لها قبل السلام من مسائل يكون السجود لها بعد السلام منها من قرأ جهرًا في صلاة الظهر أو أتم ناسياً ثم لم يزل ذلك فإنه يسجد بعد السلام لأنه يحض زيادة كما قدمناه وفي بعض النسخ أن ذكر موضع أن ظهر والمصطفى واحد وقوله يا ذا المصطفى أي يا ذا الذي يريد معرفة ما يسجد له قبل السلام مما يسجد له بعده

الأخير والأخير هو طهارة الحدث (قوله) تفريع ناسيا وعاجز كثير : ضمير ناسيا للثلاث الأول التي قبئت شرطيتها بالذكر والقدرة أى فروع ناسى تلك الشروط والعاجز عنها كثيرة ولما ذكر أن فروع ناسيا والعاجز عنها كثيرة تشوقت النفس لحكم تلك الفروع فأفاده بقوله نديا بعيد ان البيت وحاصله أن عد تلك الفروع ستة لأن النسيان والعجز ماعن القبلة فيكون صلى لغيرها ناسيا مع عليه بجتهما أو عاجزا عن التحول إليها لماعن طهارة الخبث فيكون صلى بنجاسة ناسيا أو عاجزا أو لماعن ستر العورة فيكون صلى مكشوفها ناسيا أو عاجزا والحكم في الإعادة في الوقت على جهة الاستحباب إلا العاجز عن استقبال القبلة أو عن ستر العورة للمعصية بالغلط لا لإعادة علمها لقوله لا عجزها أو الغلط في قوله نديا بعيدان بوقت شامل أناسى الاستقبال وستر العورة والمصل بنجاسة ناسيا أو عاجزا أو قوله كالخطأ في قبلة تشبیه لإفاده الحكم المذكور وهو الإعادة في الوقت ومعناه أن من اجتهد في طلب جهة القبلة فأداه اجتهداه إلى جهة فصلى إليها ثم تبين له الخطأ أو أنه صلى لغير القبلة فإنه بعيد في الوقت أما في إعادة من صلى لغير القبلة ناسيا أو غلطنا أو متعمدا أو جاهلا فقال في البيان ومن صلى لغير القبلة مستدبرا لها أو مشرقا أو مغربا عنها ناسيا أو مجتهدا فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة فالمشهور في المذهب أن بعيد في الوقت من أجل أنه يرجع إلى اجتهد من غير يقين وقيل بعيد في الوقت أو بداه وهو قول المغيرة وابن سحنون كالذي يجتهد فيصلى قبل الوقت وذكر عن أبي الحسن القاسمي أن الناسى بعيدا بندا بخلاف المجتهد وأما من صل لغير القبلة متعمدا أو جاهلا بوجوب استقبال القبلة فلا اختلاف في وجوب الإعادة عليه أبدا فهم من قوله فلم يعلم حتى فرغ من الصلاة أنه أن علم ذلك وهو في الصلاة فلا يكون حكمه كذلك قال في المدونة ومن علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وأبدأ وإن علم في الصلاة أنه انحرف يسيرا فليتحرف إلى القبلة ويبنى وقال أشهب يدور إلى القبلة ولا يقطع ابن الحاجب ولو قلده الأعمى ثم أخبر بالخطأ فصدق المنحرف وقال سحنون إلا أنه يخبره عن يقين فيقطع انتهى والوقت في الظهين اصفرار الشمس وفي الشامين طلوع الفجر وفي الصبح طالع الشمس ناله في المدونة وتقدم أن من صلى لغير القبلة عاجزا لمرض أو خوف فلا إعادة عليه لا في الوقت ولا بعده لقول الناظم لا عجزها وغايره عدم الإعادة سواء صلى لغيرها لخوف سباح أو لقتال عدو أو لمرض وفصل في المدونة بين الأولين فقال مالك من عاف أن يزل من سباح أو غيرها صلى على دابته إيماء أينما توجهت به فإن أمن في الوقت فأحب إلى أن يعيد بخلاف العدو أى بخلاف من صلى لغيرها لأجل قتال عدو ثم زال خوفه في الوقت فلا تستحب أعادته فيه وأما من صلى لغير القبلة لمرض ثم وجد من يحوله في الوقت إليها فإنه بعيد إلى آخر الضروري كما يأتي عن أبي الحسن الصغير في العشرة الثانية من المعين وظاهر كلام الناظم عدم أعادته وأما إعادة من صلى بنجاسة فقد تقدم الكلام عليها في التنبيه السابع في شرح البيت الأول من كتاب الطهارة وحاصلها على المشهور أنه أن صلى بها متعمدا مختارا أعاد أبدا وإن صلى بها ناسيا أو عاجزا أعاد في الوقت والوقت كما تقدم قريبا وأما من صلى مكشوف العورة ناسيا فعدة أعادته في الوقت على عموم قول الناظم نديا بعيدان

و كَالْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا أَوْ سَكِلَ شَيْئًا قَلِيلًا نَاسِيًا

فيه مسألتان الأول الكلام القليل في الصلاة ساهيا لإصلاحها يسجد له بعد السلام مالم يكثر قبطل صلاته قاله غير واحد ومفهوم ساهيا أنه لو تكلم عامدا أو جاهلا بطلت صلاته وهو كذلك في العامد اتفاقا وفي الجاهل على المشهور ولو كان كلامه عمدا واجبا عليه كاتخاذ أعمى وشبهه كما تقدم (قائدة) قال سند ليست الحروف بشرط بل لو نطق كالحار أو زعن كالغراب فهو كالكلام المسألة الثانية إذا أكل شيئا قليلا ناسيا سجدة بعد السلام ومثله الشرب ناسيا وقول الناظم قليلا هو قيد في المسئتين أعنى الكلام والأكل ومفهوم ناسيا أنه لو أكل عامدا بطلت وهو كذلك ولو قال من قليل موضع قليلا لكان أحسن لاستقامة الوزن وفي بعض النسخ آكل بوزن فأعله وشيئا بالنصب وهو حسن

أَوْ كَالَّذِي مِنْ رُكْعَتَيْنِ صَلَاتُهُ أَوْ رَدَّ فِيهَا غَيْرَ مَا قَدَّرَ مَا

يرفوت وأما عدم إعادة العاجز فقال ابن الحاجب والعاجز يصلي عريانا ما التزمه هذا بين على أن ستر العورة خير شرط وكذلك على أنها شرط مع القدرة قال ابن القاسم وابن زبب وإذا صلى العاجز عريانا فلا يعيد بخلاف المصلي بثوب نجس واستشكل وفرق ابن عطاء الله بأن المصلي بحاجة قادر على إزالتها بأن يصلي عريانا وإنما رجحنا ستر العورة على إزالة النجاسة مع أنه قادر على تركها بخلاف المصلي عريانا لعدم القدرة على الستر اهـ قال مالك ويركع ويسجد ولا يؤمى. ولا يصلي قاعداً ابن القاسم ولا يعيد أن وجد ثوبا في الوقت الموافق ولم يحك ابن رشد غير هذا (فرج) فان دخل الصلاة عريانا فوجد ثوبا قريبا منه استتر به فان لم يستتر فقال ابن القاسم يعيد في الوقت وان بعد منه قليل يتأدى وقيل يقطع وقال سحنون ان وجد ثوبا قطع له ولا بد من ذكر بعض ما يتعلق بهذا الشرط باختصاره فاما الاستقبال فاناس فيه على ثلاثة أضرب الضرب الأول فرضه في التوجه اليقين والآخر فرضه الاجتهاد والثالث فرضه التقليد فاما من فرضه اليقين فعلى ضربين يقين بمعانية يقين بغير معانية فاما من فرضه اليقين بمعانية فهو المصلي بحضرة الكعبة شرفها الله من غير حائل بينه وبينها وأما من فرضه اليقين بغير معانية فهم أهل مكة الذين نأوا بها يصلون في بيوتهم لحصول اليقين لهم بطول المدة وكلاهما لا يجوز له الاجتهاد قولاً واحداً لأنه رجوع من اليقين الى الظن فان انتقل الى الاجتهاد مع القدرة على اليقين أعاد أبداً قولاً واحداً وهذا الحكم يجري في محراب النبي ﷺ بالمدينة لأنه متوجه الى الكعبة يقين مقطوع به لا فامة جبريل له وأما من فرضه الاجتهاد فهو الذي خرج من الحالات المذكورة فلا يجوز له الرجوع الى التقليد وعليه أن يستدل على القبلة بالنجوم وما يجري مجراها قال تعالى وبالنجم هم يهتدون وقال تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها ولا خلاف في ذلك انما الخلاف في مطلوبه في الاجتهاد هل هو جرة الكعبة أو سمتها وأما من فرضه التقليد فهو الأعمى والبصير الذي لا يعرف القبلة ولا يمكنه تعلم طرق الاجتهاد فان قلت الجاهل بأدلة القبلة يسافر هل هو عاص بسفوره أم لا ؟ فالجواب أنه ان كان طريقه على قرى متصلة فيها محارب أو كان معه في الطريق بصير بأدلة القبلة موثق ببدائته وبصيرته يقدر على تقديره فلا يعصى فان لم يكن شيء من ذلك عصى لأنه معرض لوجوب الاستقبال ولم يكن حصل حله (فرج) إذا كان الفرض دلي من يقدر على الاجتهاد ويمتنع عليه التقليد فان القادر أيضا على تعلم الطرق التي يستدل بها على استخراج القبلة يجب عليه تعلمها وهكذا قالوا اذا لم يكن هالما وأمكنه التعلم وجب عليه التعلم وحرم التقليد قال ابن شاس أما البصير الجاهل بالقبلة فان كان بحيث لو اطلع على وجه الاجتهاد لا هتدى اليه لزمه السؤال ولا يقلد وان كان بحيث لا يهتدى بفرضه التقليد اهـ من شرح المواشي الكبير دلى روضة الأزهار للجادري في سمت القبلة ابن الحاجب والقدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد وعلى الاجتهاد تمنع من التقليد . قال ابن القصار: والبلدة الحراب التي لا أحد فيها لا يقلد المجتهد محاربه . فان خفيت عليه أو لم يمكن من أهل الاجتهاد فلدها والبلد العامر التي تتكرر فيها الصلوات ويعلم أن أمام المسلمين نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فان العالم والعامي يقلدونه . قال لأنه قد علم أنه لم يبين الا بعد اجتهاد العلماء

في البيت مسأان الأولى من سلم من ركعتين من ثلاثية أو رباعية ساهيا ثم تذكر قائم صلاته فانه يسجد بعد السلام وهذا معنى النظر الأول الثانية من زاد في صلاته غير ما قد لزمه ساهيا فانه يسجد بعد السلام كن زاد سجدة أو ركعة وكلامه عام يزيد به الخصوص لأن من دعا مثلا في ركوعه لا يسجد لأنه تكلم بذكر ويصلي أيضا ما لم تكثر الزيادة أما ان كثرت فهي مبطة كمن تكلم ساهيا وأطال أو زاد في صلاته فاذا زاد على الرباعية مثلبا بطلت على المشهور واختلف في الثلاثية هل يكون حكمها كالرباعية وهو ظاهر كلام صاحب المختصر أولا قولان وان كانت مثل نصفها لم تبطل ومفهوم كلامه بطلان صلاة المتمتع وهو كذلك ولو قل قوله غير ما قد ألزما تقدما معناه أنه زاد في صلاته شيئا لم يلزمه أو قعدا ! بعد سجود الثمانية ومثلها الأولى كعبت الحائضة

فيه مسأان الأولى من حاسر من سجود الثمانية ذكرته أوقاف الاربعة فانه يسجد سجدتين بعد السلام لزيادة هذه الجلسة

في ذلك القباب وهذا إذا لم تكن مختلفة ولا مطعونا فيها مثل مساجد بلاد فارس فإن قبلة القرويين مخالفة لقبلة الاندلس والاندلس أقرب إلى الصواب بالنظر إلى الأدلة ثم قال ابن الحاجب : وهل مطلوبه في الاجتهاد الجهة أو السميت قولان أى من كان فرضه اليقين وهو المكى فالواجب عليه أن يستقبل بذاته بناء الكعبة ويسامتها قولاً واحداً وأما من كان فرضه الاجتهاد وهو غير المكى قبل الواجب عليه مسامته بناتها كالمككى أو استقبال جهتها فقط وإن لم يسامت بنائها وهو المنصور قولان والوجوب المسامته على المكى قال ابن الحاجب . أثر ما تقدم وأما لو خرج السميت في المسجد الحرام لم يصح ولو كان في الصف وكذلك من يمكنه أى في غير المسجد الحرام فتجبت عليه المسامته أيضاً لقدرته على ذلك فإن كان بموضع يمكنه لا يعلم سميت الكعبة فيه فيجب عليه أن يطلع على سطح أو غيره ويعرف سميت الكعبة في المحل الذي هو فيه فإن قدر على الصعود لطلب المسامته بمشقة ففي تكليفه ذلك لأنه قادر على اليقين فلا يكفيه الاجتهاد أو يكتفى بالاجتهاد فيجهد في الجهة المسامته لبناء الكعبة ويصل إليها نظر إلى الحرج الذي يلحقه في الصعود وهو معنى من الدين تردد لبعض المتأخرين وظاهره أن هذا إذا كان لا يعلم سمتها ان صلى بموضعها أما من كان يعلمه فلا يحتاج إلى صعود إذ لا يجب على المكى إلا المسامته يقينا كانت مع مشاهدته ورؤية أم لا ؟ (فرج) الأعمى إن كان عاجزا عن التوصل إلى اليقين والاجتهاد فانه يقبل مسامته عدلا عارفا وإن كان عارفا بالوجه بآلة فله أن يأتى كسواله عن كوكب كذا (فرج) البصير الجاهل مثل الأعمى الجاهل في تقليد المسلم العدل العارف فإن لم يجد فقال ابن عبد الحكم يصل على حيث شاء ولو صلى أربعا لكان منزها حسنا (فرج) تقدم أن المجتهد لا يقلد غيره فإن صلى عليه في تخيره جهة يصل إليها أو يصل أربعا لأربع جهات أو يقلد غيره ثلاثة أقوال (فرج) قال ابن الحاجب ويسألف الاجتهاد لكل صلاة وكذا قال ابن شاس قالوا لعله يغير اجتهاده في الطراز إذا كان الوقتان تختلف فيهما الأدلة اجتهاديا وإلا فلا وهو أظهر مما قاله ابن شاس وابن الحاجب (فرج) إذا اختلف نسخان في القبلة فلا يأنم أحدهما بالآخر (فرج) تقدم أن للمسافر أن ينتقل على دابته حينما توجهت به . وأما الفريضة فلا تؤدى ركبا اختيارا اتفاقا فإن كان هناك مرض أو قتال أو خوف من سبع ونحوه أو خضاض جازت على الدابة فإن كان لمرض أو خضاض فإلى القبلة وإن كان لقتال أو خوف من سبع ونحوه فإلى اقبلة أو غيرها ففي الرسالة ولا يصل الفريضة وإن كان مريضا إلا بالأرض إلا أن يكون أن نزل صلى جالسا إيماء لمرضه فليصل على الدابة بعد أن توقفت له ويستقبل بها القبلة وفي المدونة إذا اشتد الخوف صلا على قدر طاقتهم يركبون إيماء مستقبلين القبلة أو غيرها ابن يونس ويصلون على خيولهم يومنون . ومن المدونة أيضاً قال مالك من خاف أن نزل من سباع أو غيرها صلى على دابته إيماء أينما توجهت به فإن أمن في الوقت فأحب إلى أن يعيد بخلاف العدو وفي الرسالة والمسافر يأخذ الوقت في طين خضاض لا يجد أن يصل فليزول عن دابته ويصل فيه قائما يومى بالجد أخفض من الركوع فإن لم يقدر أن ينزل فيه صلى على دابته إلى القبلة

المسألة الثانية من جلس بعد فراغه من الركعة الأولى ثم تذكر وقام لبقية صلاته فانه يسجد بعد السلام ومعنى قوله كفيته الحادثة يحتمل أنه دعاء للمصلى أن يكني الحوادث في صلاته لا يحتاجه في إحكامها إلى تأمل ويحتمل أنه دعاء عام في الصلاة وغيرها وقائم من التفتين إن رجع إلى الجبلوس بعد ما منه رجع أى أن من قام من اثنين في ثلاثية أو رباعية ولم يجلس ثم تذكر فرجع إلى الجلوس والشهد فانه يسجد بعد السلام ولا تبطل صلاته سواء رجع عامدا أو جاهلا أو ناسيا وهو كذلك على المذهب وقوله رجع أى سواء استقل رافعا أو كان إلى الجلوس أقرب أو أبعد وقيم منه قوله رفع أنه لو لم يفارق الأرض بيده وركبته لم يكن عليه سجود وهو كذلك . والنفع في الصلاة كالسكلم وأنذاف في التفتيح المصطفى

(مخرج) من المدونة فإن مالك لا يصل في الكعبة ولا في الحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجب وله الوتر ولا ركعتي الفجر وأما غير ذلك من ركوع الطواف والنوافل فلا بأس به ابن الحارث قال صلى الله عليه وسلم: «لا بأس به» ورجع مالك لاستحباب جعل الباب خلفه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إياه ومن المدونة من صلى في الكعبة فريضة أعاد في الوقت حمله ابن يونس وجماعة على التماس لقوله في المدونة كن صلى لفعل القبلة وأما الوصل فيها عامداً لأعاد أبدو حله عبد الوهاب والشمسي وابن عات على طاهرة وأن العابد كالتامس يبعدان في الوقت ابن عرفة الغرض على ظهرها بمنوع الباجي فإن صلاه أعاد أبداً قاله مالك وأشباهه وابن حبيب الجلاب ولا بأس بالنفل عليهما وقال ابن حبيب النفل عليهما ممنوع وأما طهارة الحدث والخبث فقد تقدم ما يتعلق بهما في شرح البيت الأول من كتاب الطهارة جملة صالحة ومن جملة ما يتعلق بطهارة الخبث مسألة الرعاف وذكرها هناك كما فعل ابن الحارث أنسب ولما طال بنا الكلام ثم تبعتها الشيخ خليل في ذكرها هنا والرعاف الدم الذي يخرج من الأنف وهو بمنزلة الرأى مصدر رعى بالفتح يعرف ويعرف بضم العين وتحتها ورعى بالضم لغة صنفه والرعاف إما أن يحصل قبل الدخول في الصلاة أو بعده فإن كان قبل الدخول في الصلاة لحكي فيه ابن رشد قولين أحدهما أنه ينتظر الوقت الاختياري القائمة في الظهر والعائتين في العصر والثاني يؤخرها ما لم يخف فوات الوقت جملة وظاهر كلام ابن رشد قولين أن الأول هو المذهب لتصديره به عطفه عليه بقرينة وإن رعى وهو في الصلاة فإن غلب على ظنه بعادة تقرر له دوامه لآخر الوقت المختار فلا يقطع بل يتبها على حاله إذا لا فائدة في قطعها والأصل في هذا ما ورد أن عمر رضي الله عنه صلى وخبره يشب دماً أي يتضرر وإذا لم يقطعها ولم يقدر على الركوع والسجود إما لأنه يضربه ويؤذي في رعاها وإما خشية أن يتلخخ بالدم إن ركع أو سجد فهل يجوز له أن يصلي بالإيماء أولاً في ذلك تفصيل إن خشي ضرراً بجسمه أو ما اتفاقاً وإن خشي تلخخ جسمه لم يؤمى اتفاقاً إذ الجسد لا يفسد بالغلغل وإن خشي تلخخ ثوبه فقولان وعلى الإيماء فيسمى للركوع من قيام والسجود من جلوس قاله القاسمي ابن رشد فإن انقطع عن الرعاف في بقية من الوقت لم يجز عليه إعادتها هذا كله إذا رعى في الصلاة وغلب على ظنه دوامه فإن لم يضرب وشك هل يدوم أو ينقطع فله ثلاثة أحوال الأولى أن لا يسيل ولا يقطر فلا يجوز له أن يخرج وإن قطع أقصد عليه وعليهم إن كان إماماً قال مالك : ويقتله بأمله الأربع أي بأهله وأمله الأربع والمراد بالأنامل الأنامل العليا فإن زاد إلى الوسطى قطع قاله الباجي وحكي ابن رشد أن الكثير هو الذي يصل إلى الأنامل الوسطى بقدر الدرهم في قول ابن حبيب أو أكثر منه في رواية ابن زياد وحكي مجهول الجلاب في قتله باليد اليمنى أو اليسرى قولين وإنما يشرع القتل في المسجد المحصب غير المفروش حتى يزل المفتول في خلال المحصب وأما إن كان المسجد مفروشاً وخاف تلويثه فلا يجوز له القتل أصلاً بل يخرج من أول ما يرسخ حكي ذلك صاحب الذخيرة عن سند بن عثان . الحالة الثانية أن يقطر ويسيل ويتلخخ به فلا يجوز له التماس الثالثة أن يسيل أو يقطر ولا يتلخخ به فيجوز له القطع والقادي وهل الأفضل البناء لعمل الصحابة أو القطع لحصول المتأني حكي ابن رشد الأول عن مالك والثاني عن ابن القاسم فإن قطع فلا إشكال وإن بقي خرج فقتل الدم ثم كل ما بقي وهذا الحكم في الإمام ويستخلف من يتم

اشتعل هذا البيت على مسألتين المسألة الأولى النفخ وفيه ثلاثة أقوال مذهب مالك أنه كالسلام يبطل الصلاة عمده وجهه وبجهد لسيره بعد السلام ثم الحروف ليست شرطاً كما تقدم فلو صمك أو نطق كالخمار أو نطق كالغراب بطلت صلاته للمسألة الثانية في التمتع والحكم فيه أن كان الحاجة فقال ابن بشير لا يسجد فيه اتفاقاً فإذا كان لا يسجد فيه فلا يبطلها من باب أولى وأما التمتع لفعل الحاجة ففي إبطالها به وعدم إبطالها قولان لما لك والمختار عند الشعبي من القولين عدم الإبطال ولذا قال صاحب المختصر مشبهاً بما لا يسجد فيه وهو النفث في الثوب للحاجة ومشبهاً للخلاف بالإبطال وعدمه لفعل الحاجة بقوله يقول كتمنح والمختار عدم الإبطال به أي بالتتمتع لفعلها أو لفعل الحاجة اه بتمناه وهو مذهب ابن القاسم واختاره الأبريز وظاهر كلامه التناظر أن الخلاف فيه . والله اعلم بالصواب . نس كذالك

بالقوم صلاتهم في المأموم أيضا قاله مالك وجميع أصحابه واختلفوا في العذر فقال ابن حبيب لا يبيى وقال أصعب وابن مسleme يبيى ومنشأ الخلاف هل رخصة البناء لحرمه الصلاة للنع مع إبطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة وكيفية البناء قال ابن عرفة يخرج ممسكا أنفه ساكتا لأقرب ماء يمكن النخمي ولو مستدير القبلة ابن العربي لا يستدبرها إلا ضروره ابن رشد إن وجد الماء في موضع تتجاوز به إلى غيره بطلت صلاته باتفاق إهرام قال ابن هرون ممسك أنفه من أعلاه لثلاثي الدم داخل أنفه وحكمه حكم الظاهر ورد هذا بأنه عمل ضروره ابن رشد إن وطئ على نجاسة رطبة بطلت صلاته باتفاق وإن وطئ على قشب يابس فقولان وأما أوراث الدواب وأبو الحافلا تبطل صلاته بالمشي عليها فإن تكلم عمدا بطلت صلاته المواق وإما أن تكلم سهوا بعد غسل الدم عند رجوعه إلى الصلاة فلا أذكر خلافا أن صلاته صحيحة قال سحنون : فإن أدرك بقية صلاة الإمام حمل السهو عنه الإمام والأسجد بعد السلام لسهوه وأما إن كان تكلم سهوا في حين انصرافه قال سحنون الحكم واحد ورجعه ابن يونس قال لأن حكم الصلاة قائم عليه سواء تكلم في سبه أو رجوعه وقال ابن حبيب تبطل صلاته كالم تكلم عمدا اه وإذا فرغ من غسل الدم فاما أن تكون الصلاة جمعة أو غيرها فإن كانت غير جمعة وظن فراغ الإمام أتم مكانه إن أمكن وإلا في أقرب المواضع اليها يصلح الصلاة توضيح صلاته أصاب ظنه أو أخطأ فإن عاف ورجع بطلت أصاب ظنه أو أخطأ وهذا هو المشهور وروى عن مالك أنه يرجع في سجدة مكة ومسجد الرسول ﷺ وحكى ابن رشد قولاً بالبطلان إذا أخطأ عنه وأما لو ظن بقاء الإمام لزمه الرجوع سواء رجا إدراك ركعة أو أقل على المشهور فإن لم يرجع بطلت وهذا ظاهر في المأموم والإمام لأنه إذا استخلف صار حكمه حكم المأموم وأما الفذ فيتم مكانه من غير رجوع وإن كانت جمعة فإن ظن بقاء الإمام رجع وإن لم يظن ببقائه واعتقد أن الإمام أتم الصلاة لزمه الرجوع إلى الجامع أيضا لأن الجمعة لا تصلى إلا في الجامع ابن شعبان وإنما يرجع إلى أدنى موضع تصلى فيه بصلاة الإمام الباهي ولا يجرئه إلا أن يتم بنهر المسجد وإذا فرغ من غسل الدم وأراد أن يكمل صلاته بموضعه أو بعد رجوعه على التفصيل المتقدم فلا يعتد إلا بركعة كاملة وروى ابن القاسم أن إدراك ركعة بسجدة وأدرك من الأخرى الركوع وسجدة ثم رجع وقد غسل الدم فليستأف هذه الركعة الثانية من أولها ولا يبيى على ما تقدم منها (فرج) من رجع في صلاة الجمعة فإن كان بعد أن صلى ركعة بسجدة كلها جمعة وإن رجع قبل كمال الركعة فإن أدرك الركعة الثانية كلها جمعة أيضا وإن رجع قبل كمال الركعة ولم يدرك الركعة الثانية صلاها ظهرا اتفاقا ويحسد الاحرام على المشهور وقال سحنون يبيى على إحرامه وقال أشهب بخير إن شاء قطع وأبدأ وإن شاء بى على إحرامه فقط وإن شاء بى على إحرامه وعلى ما تقدم له من فعلها (فرج) من رجع في التشهد قبل سلام الإمام لحكمه كن رجع قبل ذلك أجره على ما تقدم وإن رجع المأموم بعد سلام الإمام وقيل سلامه هو سنم وأجزأ لما في الخروج من كثرة النافي وخفة لفظ السلام (فرج) من ظن أنه أحدث أو رجع فأنصرف ثم تبين له أنه لم يصبه شيء في المدونة يستأنف ولا يبيى إلا في الرفاف وحده (فرج) وإذا اجتمع البناء والقضاء

وَأُخْرَى وَأَبْكُمُ إِشَارَةٌ فَذَلِكَ عَنْ نُظْمِهَا عِبَارَةٌ

أى أن الإشارة من الأخرس والأبكم كالنطق من غيرهما فيجربى فيه ما يجربى في الكلام عن عمد وسهو قليل أو كثير والبكم والأخرس قبل مختلفان فالأبكم هو الذى لا ينطق ولا يفهم فإن فهم فهو الأخرس وقيل هما واحد وعلى كل منهما فالثانية في قوله عن نطقها غير صحيحة لأنه على الأول إذا كان لا يفهم كيف يشير وكذا غير صحيحة على القول بأنهما سواء وقال بعضهم يقال أبكم وبكم أى أخرس بين الأخرس والبكم وقال الكواشى الأبكم الذى ولد أخرس يريد والذى طرأ عليه ذلك هو الأخرس على هذين يصح كلام الناظم وفقه أعلم ولو قال بدل البيت المذكور

ص. أخرس وأبكم إشارة كالنطق حتى من ذوى العيابة

فقال ابن القاسم يقدم البناء وقال سحنون يقدم القضاء عبارة عما فات بعد الدخول مع الإمام والقضاء صباره عما فات قبل الدخول مع الإمام وذلك كمن سبق بالركعة الأولى وأدرك الثانية والثالثة وما ورع في الرابعة أو أدرك الثانية ورع في الثالثة والرابعة أو باقائه الأولى والثانية وأدرك الثالثة ورع في الرابعة فإذا سبق بالأولى وأدرك الوسطين وقاته الرابعة بخروجه لتسل الدم وفي معناه الثعاس والزحام فعلى تقديم البناء يأتي ببركعة الفاتحة فقط سراً ويجلس عليها على المشهور لأنه يحاكي بها فعل الإمام ولأن من سنة القضاء أن يكون عقيب جلوس وقيل لا يجلس لأنها ثالثة ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ويعبر إن كانت صلاة جهر ويجلس لأنها آخر صلواته وتلقب هذه المسألة بأم الجناحين لقراءة السورة في الطرفين وعلى قول سحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ولا يجلس لأنها أولى إمامه وثالثته هو ثم يركع بأم القرآن خاصة وإذا فاتته الأولى وأدرك الثانية وقاته الأخيرتان فعلى تقديم البناء يأتي بركعة بالفاتحة فقط لأنها ثالثة الإمام ويجلس لأنها ثالثة تطبيقاً لحكمه ثم يأتي بثالثة بالفاتحة فقط لأنها رابعة إمامه وهل يجلس القولان ثم يأتي بركعة القضاء بالفاتحة وسورة وتكون هذه الصلاة على المشهور كلها جلوساً وهي أيضاً على هذا القول أم الجناحين وفيها يتصور ذكر ترك التثنيين قبيل السلام وبعد فوات علمها معاً وعلى قول سحنون يأتي بركعة بالفاتحة وسورة ويجلس لأنها ثالثة ثم يركع البناء من غير جلوس في وسطها ومثل هذه الصورة الحاضر يدرك ثانية صلاة المسافر ومن أدرك ثانية صلاة الخوف في الحضر إذ كل منهما فاتته واحدة قبل الدخول مع الإمام واثنتان بعده وإذا فاتته الأوليان وأدرك الثالثة وقاته الرابعة لخروجه لتسل الدم فعلى تقديم البناء يأتي بركعة بالفاتحة فقط لأنها رابعة الإمام ويجلس اتفاقاً لأنها ثالثة ورابعة إمامه ولأن القضاء لا يقام له إلا من جلوس ثم يأتي وركعتي القضاء بسورتين من غير جلوس وفي وسطها لعدم موجب الجلوس فتكون السورتان متأخرتين عكس الأصل وعلى قول سحنون يأتي بركعة الفاتحة والسورة لأنها أولى إمامه وثانيته وهو يجلس لأنها ثالثة ثم بثالثة بالفاتحة وسورة ولا يجلس لأنها ثالثة هو ولا عبرة بكونها ثاني إمامه إذ محل الخلاف جلوسه على أخيرة الإمام إلا على ثانية الإمام ثم بركعة البناء بالفاتحة وتسمى الحبل والمجوة لصيرورة الصورتين وسطاً قال مقيد هذا الشرح عبد الله محمد بن حمد ميارة وقد سألت بعض الإخوان من الطلبة الأعيان في هذا الوقت بزمان عن مسئلة من هذا المعنى وهي من أدرك إحدى الوسطين ولم يدر عينياً فأجبت أنه على قول ابن القاسم بتقديم البناء يأتي بركعة بالفاتحة فقط لأنها إما ثالثة الإمام أو رابعة ويجلس عليها اتفاقاً لأنها ثالثة ورابعة إمامه في احتمال أن يكون أدرك الثالثة ثم يأتي بركعة بالفاتحة وسورة الاحتمال أن يكون أدرك الثالثة فهذه أولى إمامه فهي قضاء ويجلس عليها لاحتمال أن يكون أدرك الثانية فهذه أخيرة الإمام ثم يأتي بركعة الفاتحة وسورة لأنها إما أولى الإمام أو ثانيته ويسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون أدرك ثالثة الإمام لجلوسه على ثالثة محض زيادة وعلى قول سحنون يأتي بركعة بالفاتحة وسورة لأنها أولى إمامه ويجلس عليها لأنها ثالثة ثم يأتي بركعة بالفاتحة وصورة الاحتمال أن يكون قد أدرك الثالثة فهذه ثانية الإمام ثم يأتي

لكن أحسن

وضاحتُ مَقْبُحَتُهُ وشَبَّهَهُ وَذَكَرْتُ قَدْبَتَهُ وَلَوْ كَرِهَ

قال في الجواهر الفقيه تبطل الصلاة كانت عمداً أو سهواً أو غلبه لما فيها من اللعب والعبث وعدم الوقاء وفي المدونة إن كان وحده تطوع وإن كان مع إمام معنى وأعاد وظاهره قدر على ترك الفقيه أم لا كما في المدونة ومثله لابن الحاجب وقيد صاحب المختصر بما إذا لم يقرر على الترك بأن كل مغلوباً مراعاة لحق الإمام لصلاة الجماعة وإن كان إماماً فلا ينزّل القاسم في العدية يستخف من يتم بالقوم ويتم وهو معهم وفهم من قوله مقبحة أن أتبع ناسياً لا شيء فيه وكذا عمداً عند مالك رواد ابن القاسم عنه في المدونة وروى عنه أنه سب في المدينة بسجد قبل السلام لتقص الخشوع واستحسنه اللخمي سحنون، بسجد بعد الصلاة وظاهره البطان ولو كان ضحكك للآخر ولما أعاد الله تعالى فيها أولياتها وجوبه

بركة بالفاتحة فقط لأنها رابعة الإمام قطعاً والله تعالى أعلم بالصواب ولم أقف على نص فيها أجبت به إلا أني أخذته
عالمهم في مسائل متصددة من مسائل الشك كقضاء الفوائت وغيرها من عدم براءة الذمة إلا بالإتيان بما يحيط
بمحالات الشكوك والتقارير ولتؤخر الكلام على ما يتعلق بستر العورة إلى البابين الآتيين

وما عدا وجه وكف الخفة يجب ستره كافي العورة لكن لدى كشف الصدر أو شعره أو طرف ثيابه في الوقت المقرر
تقدم أن ستر العورة شرط مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان وأن من عجز عما يستر به عورته وصلى
عرباناً وجد ثوباً في الوقت فلا إعادة عليه وذكر هنا أنه يجب على المرأة الحرة أن تستر جميع بدننها ما عدا وجهها
وكفها كما تقدم في ستر العورة أي بشرط الذكر والقدرة أيضاً وأنها إن أخلت ببعض ذلك محتارة فصلت مكشوفة
الصدر أو الشعر أو الأطراف كظهور قدميها وكوعيا قلها تمديد في الوقت المقرر عند أهل الفن وهو في الظاهر إلى
الإصفرار وفي العشاء من الليل كله على منزه المدونة وقول الناظم وجهه هو بكسرة واحدة لإضافته في التقدير إلى مثل
ما أضيف له كف على حد قوله بين ذراعي وجهه الأسد والعورة الخلل وسميت السوأتان عورة لأن كشفهما يوجب
خللاً في حرمة مكشوفتهما وسميت المرأة عورة لأنها يتوقع من رؤيتها وسماح كلامها خلل في الدين والعرض وليس
المراد بالعورة المستبحة لأن المرأة الجميلة تميل إليها النفوس وبهذا يظهر أن المرأة كالرجل مع الرجل في حكم
الستر وسائر مسائل العورة تخرج على هذا المعنى قاله في الذخيرة والعورة على ثلاثة أقسام عورة الرجل حراً كان أو
عبداً وعورة الحرة وعورة الأمة الفتن أو ذات شائبة كأم الولد والمندوبة والممتعة إلى أجل والمعتق بعضها فعورة الرجل
مع الرجل قال الباجي جبرور أصحابنا أن عورة الرجل ما بين سرته وركبتيه السوأتان مثلباً وإلى سرته وركبتيه
عظفهما وصحح عياض هذا وصرح بجروج السرة والركبة ابن القطان وهذا هو الأظهر لقول مالك يجوز أن يأزور
الرجل تحت سرته وفي ابن الحاجب وفي الرجل ثلاثة أقوال السوأتان خاصة ومن السرة إلى الركبة والسرة حتى
الركبة وقيل ستر جميع البدن واجب وأما بالنسبة إلى المرأة فيجوز للبراء الأجنبية أن ترى من الرجل وجهه وأطرافه
ويجوز للحرم كله أن ترى منه ما يراه الرجل منه وهو ما عدا السرة والركبة وعورة الحرة مع الرجل الأجنبية جميع
بدنها إلا الوجه والكفين فليسا بعورة وتحريم النظر إليهما إنما هو لخوف الفتنة لا لكونهما عورة وأما بالنسبة إلى
الحرم كابنها وأخيها فلا يرى منها إلا الوجه والأعراف وأما بالنسبة إلى النساء فالشهور أنها كالرجل مع الرجل
وقيل حكم الرجل مع ذوات محارمه كترى المرأة من المرأة الوجه والأعراف فقط وقيل حكم الرجل مع المرأة
الأجنبية فلا ترى المرأة إلا الوجه والكفين إن أمنت الفتنة التوضيح ومتعنى كلام سيدي أبي عبد الله ابن الحاج

أقنى غير واحد من لفته من التوسنين والقرويين وصوب ج الجواز لعدم قصده اللعب بل هو مأجور فيه كالماء
خوف عذاب الله تعالى أنه قوله أي شبه القربة وقوله وهذا كثير أي شبه القربة عما يبطل الصلاة كثير منه
الاتحاد لغير عند الصلاة على ظهر الكعبة وذكر بعض فرض يجب ترتبه وذكر التيمم الماء في رحله واختلاف نية
الإمام والمأموم وعد عياض من ذلك عشرين مسألة في قواعد

وَكُلُّ هَذَا سَهْوٌ زِيَادَةٌ سُحُودٌ بَعْدِي وَفَالْمَادَّةُ

أي بعد تمامها

تُنِي بِهِ بَعْدَ السَّلَامِ قَاعِدًا أَوْ حَيْثُ مَا ذَكَرْتَ إِنَّ تَبَاعُدًا

يعني أن من ترتب عليه سجود بعدى فإنه يسجد إن كان قاعداً بموضع صلاته فإن ذكره بعد أن تباعد سجده أي
وقت كان ولو بعد سنين كثيرة ثم استثنى من ذلك ما إذا كان سبوه مع الإمام فلا سجود عليه فقال

إِلَّا إِذَا كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ فَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ مَلَامٍ

المعتمدة تعيد في الوقت وإن كان التقى في الصلاة لم يعد (فرع) قال ابن الحاجب والسار النماز كالعدم وما يصح
 لرقته أو تحديده مكروه كالسراويل بخلاف المئزر (فرع) تقدم أن العاجز يصلي عريانا فإذا اجتمع عراة في ظلام
 فكل المستورين وفي ضوء أو ليل مقر تباعدوا بحيث لا ينظر بعضهم إلى بعض وصاروا أفذاذا وهو المشهور وقال ابن
 الماجشون يصلون جماعة صفا واحدا وإمامهم في الصف ويتوضئون أبصارهم وعلى المشهور أن لم يكن تباعد بعضهم من
 بعض لخوف أو غيره فقولان الأول وهو المشهور يصلون على الهيئة المعهودة من القيام والركوع والسجود أى مع
 غنى البصر الثاني أنهم يصلون جلوسا إيماء الركوع والسجود (فرع) من لم يجد ما يستبر به إلا ثوبا نجسا استبر به وصلى
 فان وجد غيره أو ما يفصله به قبل خروج الوقت أعاد في الوقت ومن لم يجد إلا ثوبا حريرا فقال ابن القاسم وأشب
 يصلي عريانا واستبعد فإن الحرير إنما يمنع خشية الكبر والسرف وعند الضرورة يزيل ذلك ويخرج لابن القاسم أنه يصلي
 بالحرير من قوله إذا وجد ثوبا نجسا وثوبا حريرا صلى بالحرير فإذا قدم الحرير على النجس في الاجتماع والنجس المقدم
 على التعري فيلزم تقديم الحرير على التعري لأن مقدم المقدم مقدم وهو ظاهر ابن الحاجب ويستبر العريان النجس
 وبالحرير على المشهور ونص ابن القاسم وأشب في الحرير يصلي عريانا قال في المعيار ولما قوى هذا التخييع عند
 ابن الحاجب وصفه بأنه المشهور وإلا فليس بمخصوص فضلا عن أن يكون مشهورا وعلى المشهور من كونه يصلي بالحرير
 إذا صلى به ثم وجد غيره أعاد في الوقت على المشهور هذا كله إذا صلى بالحرير مضطرا لذلك بحيث لم يجد سواه وأما
 أن صلى به مختارا فنص ابن الحاجب وغيره على أنه عاص ثم أن كان معه ساتر غيره فقال ابن القاسم وسحنون يعيد
 في الوقت وقال ابن وهب وابن الماجشون لا إعادة عليه ابن عرفة ونقل ابن الحاجب عدم صحة الصلاة لأعرفه وأما
 إن لم يكن معه ساتر فقال ابن وهب وابن الماجشون أيضا لا إعادة عليه وقال أشب يعيد في الوقت وقال ابن حبيب
 يعيد أبدا كذا نقل المواق وفي التوضيح ما يغالب قلة باعتبار نسبة الأفران لقائلها ثم قال التوضيح بعد أن ذكر
 القولين فيما إذا صلى بالحرير مع ثوب آخر وكذلك القولان لو صلى بخاتم ذهب أو سوار أو تلبس في صلاته بمصبة
 كما لو نظر إلى عورة أخرى أو أجنبية أو سرق درهما ونقل عن سحنون البطان في ذلك كله فاطر هل يؤخذ منه قول
 بالبطان وإن كان عليه غيره أم لا لأن الحرير يختلف فيه في الأصل اه ومن لم يجد إلا ثوبا نجسا وآخر حريرا فقال
 ابن الحاجب فإن اجتمعا فالمشهور لابن القاسم بالحرير وأصبح بالنجس فوجه قول ابن القاسم أن النجاسة تنافي الصلاة
 بخلاف الحرير ووجه قول أصبح أن الحرير يمنع في الصلاة وغيرها والنجس إنما يمنع في الصلاة والممنوع في حالة
 دون أخرى أولى من الممنوع مطلقا (تنبيه) ما ذكره الناظم من إعادة الحررة إذا صلت مشككفة الشعر أو الصدر
 أو الأطراف هي إحدى النظائر العشرة التي فيها الإعادة إلى الاصفرار في الظهين وإلى طلوع الفجر في العشائين وإلى
 الإسفار في الصبح وقيل إلى طلوع الشمس راجعه في إزالة النجاسة قال الشيخ أبو الحسن الصغير المعيدون للصلاة ثلاثون
 عشرة إلى الاصفرار وهم الحررة إذا صلت بادية الشعر أو الصدر أو ظهور القدمين ومن صلى في الحجر أو في الكعبة
 فريضة ومن صلى معه لحم ميتة أو عظما أو جلدها ومن صلى على مكان نجس ومن صلى بثوب نجس وهو لا يعلم نجاسته
 ومن صلى بخاتم ذهب ومن صلى بثوب حرير ومن صلى وقد توضأ بماء نجس يختلف في نجاسته ومن صلى بتيتم على

مذاهب فقال أبو حنيفة كله وبعد قال الشافعي كله أو قبل قال مالك يسجد لنفسه قبل السلام وللزيادة بعد السلام
 واجتماعهما قبله تقليدا لجانب النقص وقال الامام أحمد يسجد قبل السلام حيث يسجد رسول الله ﷺ قبل وبعد
 حيث يسجد بعد ولما عداهما كان كله قبل السلام زيادة كان أو نقصا نا وقال داود الظاهري ومن قال بقوله من أهل الظاهر
 يسجد السهو مقصور على المواطن التي يسجد فيها رسول الله ﷺ وماعدا ذلك إن كان فرضا أي به وإن كان ندما
 ملائشي عليه راسل كل م من الأئمة حجة ولقوله - ليل ٧ ط ٧

موضع يحس ومن صلى لغير القبلة ناسياً أو عييت عليه في غير المأين . وعشرة يعيدون إلى الغروب في الظهرين يريد
والله أعلم وإلى طلوع الفجر في العشاءين وإلى طلوع الشمس في الصبح قال وم المرأة تحيض أو تطهر والمجنون أو
المغنى عليه يفيق أو يصيبه ذلك والرجل يسافر أو يقدم من سفره والصبي يحل والكافر يسلم ومن عسر تحويله إلى القبلة
أى فصل لغيرها ثم وجد من يحوله إليها ومن صلى في السفر أربعاً ومن صلى بثوب نجس لا يجد غيره ومن صلى صلوات
وهو ذاكر لصلاة وترتيب المفعلات قلت أى الحاضرة الوقت مع يسير الفوائت كمن صلى الظهر والعصر ثم تذكر
فوائت يسيرة فانه صلى الفوائت ويعيد الظهر والعصر إلى الغروب . قال وعشرة يعيدون إلى آخر القائمة قلت أى في
الظهر إلى آخر المختار ولم يذكر أيضاً حكم غير الظهر وقياسه على هذا أن تعاد العصر إلى الاصفار والمغرب ما لم يجر
من وقتها قدر ما تقع فيه بعد تحصيل شروطها والعشاء إلى الثلث الأول والصبح إلى الإسفار الأعلى والله أعلم قال وم
المستحجر بفهمه وشبهه والماسح على ظهور الخفين دون بطونهما ومن صلى خلف ميتة ومن تيمم إلى الكوعين وناسى
الماء في رحله والخائف من سباع ونحوها أى إذا زال خوفه فوجد الماء بعد أن كان قد صلى بالتيمم والراعى والموقن
إذا تيمم أول الوقت وصلياً ثم وجد الماء في الوقت والمريض الذى لا يجد من يناوله الماء واليأس إذا وجد الماء
الذى قدره الله ولم أفهم المسئلة الأخيرة ولعله يعنى الشاك في حقوق الماء في الوقت فقد نصوا على أنه إنما يعيد إذا
وجد الماء الذى قدره قبل خروج الوقت المختار لأن وجد ماء آخر وإطلاق الإعادة على جميعهم من باب التغليب
فإن الخمسة الأول من العشرة الثانية لم أتقع منهم صلاة البتة والمقصود بذكر الأولين منها أن من زال عذره قبل خروج
الوقت ووجب عليه من الصلوات ما أدرك وقتها ومن طرأ عليه العذر سقط عنه ما أدرك العذر وقتها وبالتالي أن من
سافر أو قدم من سفره قرب الغروب أو الفجر ولم يكن صلى العصر أو مع الظهر أو المغرب أو العشاء هل يتم أو يقصر
وبالاربع والخامس أن من زال عذره من صبا أو كفر فيجب عليه أن يصلى ما أدرك وقتها والوقت في ذلك كله آخر
الضرورى وقد نظم هذه النظائر الامام العلامة المحقق المشارك سيدى أبو عبد الله محمد بن غازى رحمه الله تعالى فقال
عشرة أنت عن سادة أخيار . تحدد الوقت بالاصفرار - إظهار حرة لئلا الصدر
الفرض في الكعبة أوفى الحجر . ميت وبقعة وثوب نجس . وذهب ثم حريز لبسا
وماء خلف وصعيد نجس . وقبلة لغائب تلبس . فصل والغروب عشرة تنتظر
طرو حيز وجنون وسفر . وعكسا والحلم والإسلام . عصر قبلة مع الاتمام
في سفر والعجز عن وجد اللباس . وحالة الترتيب دون ما التباس . وبسرها عشر للاختصار
لحم والشبه للاستجار . وترك لطن لطن الحلف واقتداء . بصاحب البدعة لا امتراء
ثم تيمم إلى الكوعين . وذكر ماء الرجل دون مين خوف رجاء ويقين ومرض واليأس في التيمم أفهم ذا الله من

ليس في هذا البيت غير الترجمة ثم أفاد الحكم بقوله

الْحُكْمُ فِي الْقَنَاعِ قَالُوا سَنَّةٌ * فِي حَقِّ كُلِّ حُرَّةٍ وَسَيِّئَةٍ * وَأُلْحِقَ النَّاسُ بِهَا أُمَّ الْوَلَدِ * فَالْحَاقَمَةُ حَمِيضٌ لِلْأَبْدِ
وَأَمْرٌ بِهِ الْجَارِيَةُ الْمَرَاهِقَةُ * لِأَنَّهَا بِإِلْفَاتٍ لِأَحَقَّةٍ * وَكُلُّ مَنْ صَلَّاتٌ بِإِلْقَاعِ * تُعِيدُ فِي الْوَقْتِ بِإِلَازِاعِ
ذكر رحمه الله تعالى في هذه الآيات أربع مسائل الأولى منها ما أفاده البيت الأول أن القناع سنة في حق كل حرة بالغة
وهي المراد بالسنة والمقنعة : ما تقع به المرأة رأساً والقناع أوسع من المقنعة والقناع الطبق أيضاً من عبل النخل
قاله في الصحاح الثانية ما تضمنته البيت الثاني إلحاق أم الولد بالحرة في الحكم السابق كما قال في المدونة الثالثة أمر الحرة
المراهقة وهي المراد بالجارية بيسرة القناع لأن المراهقة بمنزلة الكبيرة قاله في المدونة لأن كل من أمر بالصلاة أمر
شروطها ومنها أنها الرابطة العصب واحدة من غيرها - يتبع أحداث في الوقت

ولو قال بدلت البيت الأول : عشر تعيد قل للاصفرار . والفجر والطلوع لا تمار
أو الفجر ولا اسفار . وقال بدل الشطر الأول من البيت الخامس . لآخر الضرورى عشر تنظر . لأفاد الحكم فى سائر
الصلوات وقوله نجسا صفة ثوب وهو يفتح النون وكسر الجيم مخففة أو يضم النون وكسر الجيم المشددة المجرى
نجس الشيء بالكسر ثم قال وأنجسه غيره بمعنى اه والمراد إذا صلى به ناسيا أو غير عالم بنجاسته وأما العاجز الذى
لم يجد سواه فهو قوله بعد والعجز عن وجد اللباس

شَرَطُ وَجُوبِهَا الثَّمَانِ مِنَ الدِّمِّ بَقْصَةٌ أَوْ الْجُفُوفُ فاعلم
فَلَا قَضَاءَ أَيَّامِهِ ثُمَّ دُخُولُ وَقْتٍ فَإِذَا هَبُ حَتَّى أَقُولُ

أخبر أن شرط وجوب الصلاة الثمانية من دم الحيض والنفاس ودخول الوقت ويحصل النقاء المذكور بقصة وهو
ماء أبيض كالجليد أو بالجفوف وهو خروج الخثرة الجافة وإذا كان انتفاء شرطا فى الوجوب وقد تقرر أن الشرط يلزم
من عدمه المدم فيلزم من عدم النقاء وهو حالة الحيض والنفاس عدم وجوب الصلاة وإذا لم يجب فلا قضاء على الحائض
والنفساء أيام الدم وإلى هذا أشار بقوله مصدر إبقاء السبب فلا قضاء أيامه وخير أداها الصلاة وبه الوقت والبقاء فيه
ظرفية وقد تقدم قبل قوله تكبيرة الإحرام أن شروط الوجوب خمسة قدم الناظم منها اثنين وهما العقل والبلوغ عند قوله
وكل تكليف بشرط العقل مع البلوغ . وأسقط الثالث وهو الاسلام بناء على أن الكفار مخاطبون بالفروع وذكرها
اثنين النقاء من دم الحيض والنفاس ودخول الوقت ولم يتكلم الناظم على الوقت ومعرته من المهمات فلا بد من جلب
بعض ما يتعلق بذلك التوضيح الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد والوقت أخص من الزمان مدة حركة الفلك
والوقت هو ما قال المازرى وإذا اقترن خفي بجلى سعى الجلى وقتا نحو جاء زيد طلوع الشمس فطلوع الشمس وقت الجي .
إذا كان الطلوع معلوما والجي خفيا ولو خفي طلوع الشمس بالنسبة إلى أعمى أو مسجون لقلت له طلوع الشمس عند
جى . زيد فيكون الجى . وقتا للطلوع والوقت على قسمين وقت أدام وقت قضاء ولا يقال إن القضاء ليس بوقت للصلاة
فلا يبنى أن يجعل قضا منه لأننا نقول المراد بالوقت هنا الزمان الذى تفعل فيه الصلاة فوق الأداء ما يقدّر الفعل فيه

(تكميل) الوقت فى حقا هنا يمتد للاصفرار بالنسبة للظهر والمصر وقيدنا المراهقة بالحرارة لأن الأمة تصل بغير
قناع وكان عمر رضى الله تعالى عنه يمنع من الازار لثلا يتشبهن بالحرائر والحق فى المدونة المسكانية والمدبرة والمعق
بعضها بالنفن والحق فى الجلاب المسكانية بأمر الولد والوخش والعل فى ذلك سواء عند مالك ولو طرأ العتق على أمه بعد
دخولها فى الصلاة استترت إن كانت السترة قريبا منها على المشهور فإن لم تستر أعادت فى الوقت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ مُؤَكَّدَةٌ قَدِيمَةٌ وَالْأَيُّ لَأَشْيءٌ فِيهِ لَا وَلَا يُؤَوَّرُ
وَهَا أَنَا لِلذِّكْرِ مُفَسِّرُ رَفَعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ ذِي الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ الْأَنْصَاتُ لِلْإِيمَانِ
وَقَوْلُ آمِينَ وَرَدُّكَ السَّلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالِدَعَاءُ بِإِحْتِشَامٍ فِي حَالَةِ السُّجُودِ وَالْخُضُوعِ
وَمَثَلُ التَّسْبِيحِ فِي الرَّكْعَةِ وَقَوْلُهُ أَلَمَّا مَوْمُ رَبَّنَا لَكَ أَلْحَمْدُ حَمْدًا طَيِّبًا مُبَارَكًا
وَسُنَّةُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَدَائِهَا لِلزَّيِّ الْأَوْقَاتِ وَفِي صَلَاتِنَا عَلَى النَّبِيِّ
فِي آخِرِ الشَّهْرِ الْمُحَسَّيِّ قُلْ سُنَّةٌ وَهُوَ الَّذِي أَجَارُوا وَقِيلَ قَرْضٌ قَالَهُ الْمَوَارِ

ذكر فى هذه الآيات التسعة أن ما قدمه من السنن المؤكدة هو الذى يسجد له وأما ما يأتي به غير ذلك من السنن

بأربعين أقسمها على ثلاثين بواحد وثلاث فاقصص ذلك من عدم أقدام شرك فيكون ظل الزوال يومئذ ثمانية أقدام وثلاثي القدم وهكذا الحكم في الشهر والستة الأولى من يناير إلى يونيه بالتون وإذا كنت في الستة الأخيرة قضى لك عشرة أيام من شتبر فالفضل للشهر الذي بعد شرك لأن أقدام شرك ثلاثة وأقدام الذي بعده خمسة فاضرب الفضل وهو اثنان في عشرة بعشرين سها من ثلاثين تكن ثلاثين فزد الثلاثين على أقدام شرك فيكون ظل الزوال يومئذ ثلاثة أقدام وثلاثي القدم. وإن معنى لك منه خمسة عشر فاضربها في اثنين الفضل بثلاثين وأقسمها على ثلاثين يخرج واحد زده على أقدام شرك فيكون ظل الزوال يومئذ أربعة أقدام فإن مضت منه عشرون فاضربها في اثنين الفضل بأربعين واسم الخارج على ثلاثين بواحد وذلك فزد الواحد والثلاث على أقدام شرك ويكون ظل الزوال يومئذ أربعة أقدام وثلاثي القدم. وهكذا العمل في جميع السنة الباقية وقد لفتت في هذه المسئلة ستة آيات نوحها ثلاثة لغري في هذا ثم ذلت الثلاثة بيتين آخرين فقلت في ذلك

وإن ترد ظل الزوال فأعلم	لفاس رتب شهر العجم	على حروف بحساب الجمل
يحجبها أبج حى فصل	ينير مع دجنبر بعشرة	قبرابر ثمان مع نوفمبر
ومارس وأكتوبر عظمة	إبريل مع شتبر ثلاثة	ومايه غشب مع ثثان
ينيه ويليه واحد إيمان	فأول الشهر له حرف بدا	وبعده فاعلن على ماقيدا
فاجر فضل حرف في الشهرين	فيما مضى للشهر دون مين	واقسم على عد ثلاثين وما
يخرج للزبد والنقص انتهى	من يليه زده إلى دجنبر	وكل ما قبله فاقصص حرى
وإن هما تساويا فالأول	جر بحرفه له مكل	

وكل هذا قل بتقريب العمل والله يصفح وينظر الدال

وآخر الوقت المختار الظهر أن يصير ظل كل قائم مثله بعد إسقاط الظل الذي زالت عليه الشمس فلا يعتبر وهو بعينه أول وقت العصر فيكون وقتها لما يمتزجا بينهما فإذا زاد الظل على المثل خرج وقت الظهر واخص الوقت بالعصر فيقع الاشتراك بين الوقتين مادام ظل كل شيء مثله وعلى هذا فقد شاركت العصر الظهر بمقدار أربع ركعات من آخر القامة الأولى وقيل إن الاشتراك بينهما في أول القامة الثانية وأن الظهر شاركت العصر بمقدار أربع ركعات من أول القامة الثانية. وقيل الاشتراك بينهما وعليه في كون آخر مختار الظهر ما قبل تمام القامة بقدر العصر ويكون تمام القامة أول وقت العصر لاتشاركها فيها الظهر وآخر وقتها المختار تمام القامة والعصر تليها بأول القامة الثانية قولان وآخر العصر الاصفرار، وروى إلى قائمتين أي أن يصير ظل كل شيء مثله بالثنية بعد إسقاط الظل الذي زالت عليه الشمس والمغرب بروب قرص الشمس دون أثرها ورواية الاتحاد أشهر وعلى اتحاد وقتها وعدم امتداده فقال صاحب الارشاد وغيره: بقدر آخره بالفراغ منها بعد تحصيل شروطها ورواية امتداد وقتها حتى يذهب الشفق وهو الحرة دون البياض من الموطأ وهو أول وقت العشاء فيكون مشتركا وقال أشهب الاشتراك بينهما بهذا الشفق بقدر ثلاث ركعات، وروى

فريضة الخامسة الدعاء في السجود قال ج فضيلة وإذا تركه فلا سجود عليه ويحتمل أنه ذكر ليته به على مخالفة ابن أبي عيسى ابن دينار في قولها تبطل صلاة تاركه لكن تقول على ترك الطائفة الواجبة وفي البيان إنما قاله استحبابا وقول الناطم باحتشام أي بادب وخشوع وفي بعض النسخ باختتام بتاتين متناهين من فوق أي يستحب الدعاء عند ختام الصلاة (تنبيهات) الأول قال في المدونة لا بأس بالدعاء على الظالم الثاني هل يدعى على المسلم العاصي بالموت على غير الاسلام كما أتى به بعض شيوخ ج محتجا بدعاء موسى صلى الله عليه وسلم على فرعون حيث قال وربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الآليم، أو لا يجوز وهو الصواب عندى ولبس في الآية دليل لانه فرق بين الكافر الميتوس منه كفر عن وبين المسلم العاصي الثالث وهل يجوز لعن العاصي المعين أو لا قولان. السادسة ترك الخوض. السابعة التسبيح في الركوع والسجود وعدهما عياض من السنن وقال الناطم لا سجود على تارك التسبيح

عن أشهب أيضا الاشتراك قبل المغيب وآخره ثلث الليل . وقال ابن حبيب النصف والفجر بالفجر المستطير بالراء المنتشر الشائع لا المستطيل الذي هو كذب السرحان وهو الذنب وآخره طلوع الشمس وقيل الإسفار الأعلى وقول ابن أبي زيد وآخر وقتها الإسفار البين الذي إذا سلم منها بدأ حاجب الشمس توفيق بين القولين ، وقد وقفت لبعضهم على نظم حسن يبان الأوقات فأثبت هنا تسكيلا للفائدة وهو هذا

ومعرفة الأوقات فرض معين	على علماء المسلمين مؤسكة	أن ذاك في القرآن باصاح بجمل
وفسره خير البرية أحمد	فرما رأيت الظل قد زاد فيؤه	فصل صلاة الظهر إذ ذاك تسعد
وزد قامة بعد الزوال فانه	أوان لوقت العصر وقت محدد	وأخر وقت العصر من بعد قامة
إلى القامة الأولى تضاف وترصد	وعند غروب الشمس قم صل مغربا	فليس لها وقت سوى ذلك مفردا
وصل المشاء بعد انتظار حرمة	إذا الشفق العالي يجاب ويفقد	ولا تعتبر ذلك البياض فإنه
يدوم زمانا في السماء ويوجد	وأيقن بأن الفجر بجران عندنا	ففيها حقا فأت مقلد
فأول فجر منهما طالع كما	تري ذنب السرحان في الجو يصعد	فهذا كذب ثم آخر صادق
منور ضوء بهسده يتجدد	ولاخير فيمن كان بالوقت جاهلا	ولم يك ذا علم بما يتعد

انتهى والضروري تالي الاختياري فهو في النهار يتين إلى الغروب وفي العشاء ين إلى الفجر وفي الصباح إلى الطلوع (فرج) المازري وجوب الصلاة يتعلق عند المالكية بجميع الوقت . فعليه لو مات المكلف في وسط الوقت قبل الأداء لم يعصى ابن الحاجب الجمهور أن جميع وقت الظهر ونحوه وقت لأدائه ومن أخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقا ، فإن لم يفت ثم فعله فالجمهور أداء وأن ظن السلامة فأت لجأة فلا يعصى (فرج) أبو عمر جمهور العلماء في الصلوات كلها أن المبادرة لأدائها أفضل من التأخير لقوله سبحانه وتعالى « سابقوا وسارعوا » ولحديث (أفضل الأعمال لأول وقتها) وفي الحديث (أول الوقت رضوان الله ، وآخره عفو الله) اه وهذا في حق المنفرد ونحوه قول ابن العربي الأفضل للمنفرد تقديم الفرض على النفل ثم ينتفل بعد الفرض يريد أن كان بما ينتفل بعده وألحق النخعي بالمنفرد الجماعة التي لا تنتفل غيرها كمثل الزوايا . وقيل : أن البدار إلى الصلاة أول الوقت من قبل الخوارج (تنبيه) يستثنى من ذلك الظهر في شدة الحر فيستحب للمنفرد تأخيرها نصف القامة كالجماعة وقيل مالم يخرج الوقت (فرج) روى ابن نافع في المسافرين يقدمون الرجل لسنه فيسفر بصلاة الصبح قال : قال يصلي الرجل وحده أول الوقت أحب إلى من يصلي بعد الاسفار مع جماعة (فرج) الأفضل للجماعة تأخير الظهر إلى أن يزيد ظل كل شيء ربه بعد الظل الذي زالت عليه الشمس لاجتماع الناس فلا فرق بين شدة الحر وغيرها ويزاد على ذلك الربع في شدة الحر وغيرها للاراد فتؤخر إلى أن يزيد ظل كل شيء . نصفه وقيل : يؤخر ولا يخرجها عن الوقت قال المازري : والأصح عندي مراعاة قوة حر اليوم وحر البلد . ولا فرق في ذلك بين الجماعة والنفذ الباهي الظهر تأخيران أحدهما لأجل الجماعة وذلك يكون في الصيف والشتاء في المساجد ومواضع الجماعات دون الرجل في خاصة نفسه ، فالمستحب له تقديم الصلاة . والثاني للاراد وهو محص بالحر دون غيره وتستوى في الجماعة والنفذ . والعصر تقديمها أفضل ، وقال أشهب إلى ذراع بعده لاسيا في شوة

في الركوع والسجود الثامنة ترك المأموم ربنا ولك الحمد لاسجود فيه لأنه فضيلة بالاتفاق قاله ج وأما مع الله لمن حده فسته اتفاقا وهل مجموعهما في الصلاة سنة واحدة أو كل تسمية سنة قال ج يحرم لك عندي على الخلاف في التكبير التاسعة الإمامة عند أداء الصلاة سنة في وقتها وقال الناطم لاسجود في تركها العاشرة اختلف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على ثلاثة أحوال الفريضة وهي لابن المواز الشافعية والسنية والفضيلة وهما قولان مشهوران شهرهما صاحب المختصر

• قَرَضَ مَرَّةً فِي الْمُمْرِ بَلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الذِّكْرِ

الحرب ، المغرب الصبح تقديمها أفضل . وعن ابن حبيب : تؤخر الصبح في زمان الصيف لقصر الليل إلى نصف الوقت والعشاء رواية ابن القاسم عن مالك تقديمها عند غيب الضيق أو بعده بقليل أفضل ، ورواية العراقيين عن مالك تأخيرها أفضل . ثالثاً تأخيرها إن تأخرت الجماعة ، واختاره اللخمي ، ورابعها لابن حبيب تؤخر في الشتاء وفي رمضان (فرج) المصل في الوقت الضروري إن كان من أهل الأعذار فهو مؤد من غير كراهة ولا عصيان وإن لم يكن من أهل الأعذار فالشهور أنه مؤد عاص . وقيل : مؤد وقت كرامة . وقيل : قاض عاص (فرج) من أدرك ركعة من الوقت الضروري هل يكون مؤدياً لجميع الصلاة أو مؤدياً لركعة قاضيا الثلاث ؟ قولان ؛ فرج ، الأعذار الحيض والنفس والكسر أصلاً وارتداد أو الصبا والإغماء والجنون والنوم والنسيان بخلاف السكر ، فمن زال عنده وأدرك ركعة من الوقت فأكثر لم مما أدرك وقته ، ومن حصل له العذر غير النوم والنسيان سقط عنه ما أدرك العذروته ، وأما النوم والنسيان يطرأ أحدهما على من لم يصل العشاء مثلاً حتى طلع الفجر . أو الصبح حتى طلعت الشمس ، فانه يجب عليه قضاء الصلاة لآية : أقم الصلاة لذكرى ، والخبر (من نام عن الصلاة أو نسيها فوقها حين يدرى) ويقدم الصبح على الفجر في المثال الثاني على المشهور وإن الحاجب ؛ فآدته في جميع الأداء عند زواله ، وفي غير الناس والتام السقوط عند حصوله (فرج) قال ابن عرفة : يجب الصبح والعصر والعشاء على ذي مانع برفع ذلك المانع بقدر ركعة قبل الطلوع أو الغروب أو الفجر ابن القاسم بسجدها القاضى مع ظاهر الروايات بقراءتها وطأاً نيتها وعلى عدم فرضيتها لا يعتبران ، ويجب أولى المشتركين بأدراك ركعة فوق قدرها وقيل فوق قدر الثانية اه ابن الحاجب والمشاركات الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا يدركان مما إلا بزيادة ركعة على مقدار الأولى عند ابن القاسم وأصبح وعلى مقدار الثانية عند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون وعليهما اختلفوا إذا طهرت الحاضرة لأربع قبل الفجر أى فإن قلنا تجب الأولى بأدراك ركعة فوق قدرها صلت المغرب والعشاء وإن قلنا بأدراك ركعة فوق قدر الثانية صلت العشاء فقط ابن الحاجب ولو طهرت المسافرة ثلاث قولان على العكس التوضيح يعنى فإن قدرنا بالأولى فلا يفضل للعشاء شيء فيكون الوقت محصاً بالعشاء تسقط المغرب وعلى قول ابن عبد الحكم إذا قدرنا بالثانية أدركتهما لأن العشاء ركعتان اه وقال قبله ولا يظهر بخلاف أثر في الظهر والعصر لاتحاد ركعاتهما وإنما يظهر في المغرب والعشاء ابن الحاجب فلو حاضتا فكل قائل يسقوط ما أدرك فلو حاضت الحاضرة لأربع قبل الفجر فعلى قول ابن القاسم تسقط الصلاتان لو جوبها عليها إذا طهرت وعلى قول ابن عبد الحكم تسقط العشاء فقط دون المغرب وإذا حاضت المسافرة ثلاث قبل الفجر فعلى قول ابن القاسم تسقط عنها العشاء إذا لم يفضل عن المغرب شيء فالوقت للعشاء وعلى قول ابن عبد الحكم تسقط الصلاتان عكس الوجوب وهذا معنى قوله فكل قائل يسقوط ما أدرك ثم قال ابن الحاجب ولو طهرت الحاضرة لخمس أو ثلاث قبل الفجر وطهرت المسافرة لأربع قبل الفجر أو اثنتين لحصل الاتفاق في الظهر والحيض أى فإذا طهرت الحاضرة لقد خمس ركعات أى فأكثر قبل الفجر أدركتهما وإن حاضت لذلك سقطتا وإن طهرت ثلاث أى قائل أدركت الأخيرة فقط وإن

لا تقدم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير فرض في التشديد أعاد أنها واجبة في العمر مرة واحدة قال في الشفاء عن أنى عن عبد الله بن محمد بن سعيد ذهب مالك وأصحابه وغيرهم من أهل العلم إلى أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الجملة بعد الإيمان لا تعين في الصلاة وأن من صلى عليه مرة واحدة في عمره سقط الفرض عنه وقال أصحاب الشافعي لفرض منها الذى أمر الله ورسوله هو في الصلاة أو ما غيرها فلا خلاف أنها غير واجبة وعن مالك أنها سنة في التشديد الأخير

وَسَدَّ تِيَامُ السَّلَامِ وَغُلْفُ فِيهِ يَأْتِي فِي النَّظَامِ

هذه السنة الحادية عشرة وهي التيامن بالسلام ويأتى فيها خلاف قريباً

وَمَا أَتَاكَ بَعْدَ ذَا فَوْهُ مَبَاحٌ أَوْ مَحْمٌ فَضِيلَةٌ وَلَا جُبَانٌ كَالشَّرَةِ وَالْقُتُوتِ وَالْإِمَامُ

حاضنت لذلك سقطت الأخيرة فقط وإذا طهرت المسافرة لأربع قبل الفجر أى فأكثر أدركتها وإن حاضنت لذلك سقطت الأخيرة وهذا معنى قوله لحصل الاتفاق في الطهر والحيض (فرع) هل يعتبر الإدراك بنفس زوال العذر أو بعد قدر التطهير ثالثها ابن القاسم اعتبار قدر التطهير إلا للكافر لا تنفاه عنه ويقدر لأهل الاعتذار مقدار الطهارة في طرف السقوط قال الغنى بمعنى أن من طهر عليه العذر آخر الوقت وهو لم يصل فلا يعتبر الزمان الباقي لخروج الوقت بنفس طهر والعذر بل يسقط عنه قدر التطهير ويعتبر الباقي كما مر في زوال العذر (فرع) إذا تطهرت الحائض فأحدثت أو تبين أن الماء غير طاهر ونحوه فظننت أنها أدركت الصلاة في الوقت بطهارة أخرى فشرعت فلم تدرك الوقت فتقضى على الأصح لتحقق الوجوب قال ابن القاسم ولا يعتبر قدر منسية تنسكرك كما خص طهرت لأربع فأدى فذكرت فانها تقضى المنسية ثم تقضى ما أدركت وقتها ثم رجوع فقال لا تقضى والاول أصح (فرع) لو قدرت خسا فأكثر فصلت الظهر فغربت قضت العصر لتحقق وجوبها ولا خلاف في هذا فلو غربت وهي في الظهر لم تمتد منها ركعة لكان الاختيار لها أن تقطع ولو صلت ركعة فغربت فلتنصف إليها أخرى وتسلم وتصلى العصر وكذلك لو غربت بعد ثلاث أتت برابعة وتكون نافلة وتصلى العصر وقيل يجوز لها القطع في الوجهين أما لو علت وهي تعلى قبل أن تغيب الشمس أنها إن أكلت الظهر غابت الشمس لوجب أى قطع على أى حال وكان وتصلى العصر بلا خلاف قاله في البيان واختلف في عكس هذه وهي إذا قدرت أربعاً فصلت العصر وبقى من الوقت فضلة فانها تصلى الظهر واختلف في إحداثها العصر التوضيح والظاهر وهو قوله في العتية عدم الإحادة (فرع) روى ابن وهب أن رسول الله ﷺ قال مرو الصبيان بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر ورفقوا بينهم في المضامع ونقل ابن عرفة في التأديب أنه يكون بالوعيد والتفريع لا بالمشتم فإن لم يبد القول انتقل إلى الضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب إلام فقط دون تأخير في الضو قال أشهب إن زاد المؤدب على ثلاثة أسواط أقصى منه (تنبيه) ما تقدم من تحديد الأوقات هو للفرائض الوقتية وأما الفوائض فتوقع في كل وقت من ليل أو نهار وأما النوافل فعلى قسمين مقيدة بأوقاتها وذلك كالوتر والفجر والعدين والكسوف والاستسقاء ولا اشكال ومطلقة بين لها وقت فضل في كل وقت من ليل أو نهار ويستثنى من ذلك ما بعد صلاة العصر إلى أن تصلى المغرب وما بعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح وعند خطبة الإمام يوم الجمعة وبعد صلاة الجمعة وفي مصلى العدين قبل صلاته أو بعدها على تفصيل في ذلك بين ما هو ممنوع أو مكروه فقط التوضيح وحكى ابن بشر الإجماع على تحريم إيقافها عند الطلوع وعند الغروب ابن عرفة يمنع عنده جلوس الإمام للخطبة النفل ولو تحية انفاً في الباجى عن المدونة وكذا عند خروجه للخطبة ابن عرفة يمنع النفل غير ركعتي الفجر بطالوعه حتى ترتفع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب أهـ وبالمنع فيها بعد العصر والعصر عبر ابن الحاجب أيضاً فقال في التوضيح يحتمل أن يريد بالمنع الكراهة وهو الذى صرح به غير واحد وقال في مختصره ما معناه إنه يكره النفل بعد طلوع العجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح زاد غيره وتبين

يقوم من موضعه بعد الصلاة كذا التيامن إذا سلمنا والأخذ في الدعا إذا صليتما
وكالقرآن تقه نرجي والطول في الظهر ثم والصبيح والتوسط قصوا في القص
مئذها انشاء من ذا التقدر والقصير شاع عنهم في المغرب حتى قصوا بقصره في المذهب
ومتساه أو شبهه يطول وقصدنا التفسير والتسويل

التيامن بالسلا ففضيلة فلو تياسر لم تيامن لم يتطل وقال ابن سعيان يتطل وهذا هو الخلاف الذى أشار إليه بقوله في البت السابق والخلاف فيه بأن في النظام على أنه لم يرجع بالخلاف ويحتمل أن الإمام إذا سلم تيامن أى يجلس إلى جهة يمين المغرب وهذا كله ظاهر وقد له كالتسرة وهي سنة عند ابن حبيب الباجى السرة مندوبة في قول الناظم

وتذهب منها الحرة إلا ركعتي الفجر والورد لمن غلبته عنه عيائه فيجوز إيقاعها بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح والإسفار وإلا صلاة الجنائزة وسجود الثلاثة فيوقعان بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح وبعد صلاة الصبح وقبل الإسفار هو مذهب المدونة وفي الموطأ المنع من إيقاعها بعد صلاة الصبح قبل الإسفار وأنه يكره النفل أيضا بعد صلاة العصر إلى أن يصلي المغرب إلا صلاة الجنائزة وسجود الثلاثة فيجوز إيقاعها بعد صلاة العصر وقبل الإسفار وهو مذهب المدونة أيضا وينتفع على مذهب الموطأ وكذلك يكره التنفل بعد صلاة الجمعة قال في المدونة ولا يتنفل الإمام والمأموم بعد الجمعة في المسجد وإن تنفل المأموم فيه فواسع أنه وكذا يكره التنفل للإمام والمأموم إذا خرجا لصلاة العيد قبلها وبعدها وأما إن صليت في المسجد فلا كراهة على المشهور ابن الحاحب ولا تكره وقت الاستواء على المشهور ثم قال ومن أحرم في وقت نهى قطع يريد كان النهى للكرامة أو التحريم (فرع) إذا خرج الخطيب يوم الجمعة على من يصل نافلة أتمها وكذا يتمها إذا شرع فيها والإمام يخطب جاهلا أو ناسيا على قول مالك وقول ابن شعبان في كتابه يقطع أنه قلت وهو الجاري على قولهم من أحرم في وقت نهى قطع (فرع) قال مالك من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاها شفعا لأنه لم يعتمد فلا بعد العصر ابن رشد لو أحرم بالعصر ثم قيل أن يركع ذكر أنه كان قد صلاها فالأظهر أنه يقطع أنه وأما من صلى العصر وحده ثم دخل المسجد ليعيده مع الجماعة فلا يصلي تحية المسجد ولا غيرهما من التوافل ويؤخذ من قول مالك لأنه لم يعتمد فلا بعد العصر أن النقل المنهى عنه بعد العصر والفجر هو المدخول عليها ابتداء لا ما آل إليه الأمر (فرع) قال التاج السبكي في طبقات الفقهاء إذا جمع المسافر بين الظهر والعصر عند الزوال ثم ركب فلا يتنفل للنهي عن الصلاة بعد العصر قال ابن عقبة وهو فرع غريب ما رأيت من نص عليه من أهل مذهبي (فرع) من قطع نافلة عمدا عتارا لزمه إعادتها هل تلحق إعادتها بالقرائن فتوقع في كل وقت أو حكمها حكم التطوعات الأصلية لأنص الوانوغى والثاني هو الظاهر (قاعدة) في تيميم الصلاة الوسطى بالمأمور بالمحافظة عليها بعد الأمر بالمحافظة على جميع الصلوات تنهيا على عظم شأنها في آية حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى، عشرون قولاً وقد نظمها الإمام أبو محمد عبد الواحد النشري رحمه الله تعالى فقال

كل من الخسة في الجمعة فالوتر والظهر وجمعة معه فالخوف فالعبدان فهي مهمة في الخس والصبح ومعا العتمة فصبح أو عصر على التردد ثم صلاتنا على محمد فالصبح مع عصر بوقف فالضحى ثم الجماعة بها الوسطى شرعا فقوله كل من الخس أى ما من واحدة من الصلوات الخس إلا وقيل فيها إنها الوسطى فهذه خمسة أقوال السادس جميعها واليه أشار بقوله فهي وسكن الباء للوزن وكل ما عطفه بهم أو بالفاء فهو قول مستقل إلا إذا شارك مع مدخولها غيره مع أوبى وبالواو أو بأو المجدوع حينئذ قول واحد وقوله فالعبدان أى قيل في صلاة كل واحد منهما أنها الوسطى فيها قولان الثامن عشر الوقت التاسع عشر صلاة الضحى العشرون الصلاة في الجماعة وعلى القول بأنها مهمة في الخس لحافظ. على جميعها نكون كأحد الأقوال في ليلة القدر وساعة الإجابة التي في يوم الجمعة والاسم الأعظم المجموعة في قول القائل وأخفيت الوسطى كساعة جمعة كذا أعظم الأسماء مع ليلة القدر

مباح فظهر وأعلم أنها مطلوبة في حق الإمام والمفرد ولها شروط وهو أن يخشى مروراً بين أيديهما وشرطها أن تكون بشيء طاهر لا نجس وأن تكون بثابت لا بسوط ولا يتحوه وأن تكون بغير مشغل كأمرة أجنبية وفي الحرم قولان ولا بدابة وأن تكون في غلظ رمح وطول ذراع ولا يستتر مصل بحجر واحد وفي المدونة الخط باطل كل منخط خطأ من المشرق لجهة المغرب أو من بين القبلة إلى دبرها ويأثم المار إذا كان في سعة من ترك المرور بين يدي المصل ويأثم المصل إن تعرض للبرور فلم يكن للبار سعة ولا تعرض المصل فلا يأثم فالصور أربعة مار له سعة ومصل تعرض بأثنان مار له سعة ومصل لم يتعرض يأثم المار فقط مار لاسعة له ومصل تعرض يأثم المصل فقط مار لاسعة له ومصل لم يتعرض لا يأثم على واحد منهما ولو حلف الآلف واللام من قوله كالمسترة لاستقام الوزن وقوله وكالفتوت أى هو فضيلة هو المشهور وقيل لا وقد غرر به وعولاه زياد يدل على جوهه ويسر به على المشهور وقيل بغيره المشهور

والمشهور أنها صلاة الصبح وفي الحديث أنها صلاة العصر قال بعض المفسرين وإنما جاء الأمر بالمحافظة على الصلوات في تضاعف الكلام على الزوجات عناية الاشتغال بأموالهم والتفلة عن الصلاة

سُئِنَهَا السُّورَةُ بَعْدَ الْوَاقِعَةِ مَعَ الْقِيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةِ جَبَرْتُ وَسِرْتُ بِمَحَلِّ لَهْمَا
تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقْدَمَا كُلُّ تَشْهِيدٍ جُلُوسٌ أَوَّلُ وَالثَّانِي لَامَا لِلْسَّلَامِ بِحَصْلِ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدْ حَمِدَهُ فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ وَأُورِدَهُ الْفَتْحُ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرُ
وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بِدَا إِقَامَةُ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ وَطَرَفُ الرَّجُلَيْنِ مِثْلُ الرُّكْبَتَيْنِ
إِنْصَاتُ مُتَعَدِّ بِجَهْرِ ثُمَّ رَدُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارُ إِنْ أَحَدٌ بِهِ وَزَادَ سُكُونٌ لِلْحَضُورِ
سُتْرَةٌ غَيْرُهُ مُتَعَدِّ خَافَ الْفُرُوزُ جَبَرْتُ السَّلَامَ كُلِّمُ التَّشْهِيدِ وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ
سُنَّ الْأَذَانُ لِمَجَاعَةٍ أَتَتْ قَرَضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبَتْ وَقَصُرُ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعُ بَرْدُ
ظَهَرَ أَشْعَاصُ إِلَى حِينَ بَعْدَ يَمَّا رَوَى الشَّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدَّ هَبْتُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُمِ

ذكر في هذه الآيات نحو اثنين وعشرين سنة من سن الصلاة (الأولى) قراءة السورة بعد قراءة الفاتحة المشهورة بالواقعة في الركعة الأولى والثانية من سائر الصلوات يريد للإمام والفتى وأما المأموم فإن كانت الصلاة جهرية فالسنة في حقه الإصغاء كما يأتي للناظم قريبا وإن كانت سرية فقرائته مستحبة كما يأتي في المندوبات التوضيح الظاهر أن كال السورة إما فضيلة والسنة قراءة شيء مع الفاتحة أو سنة خفيفة بدليل أن السجود إنما هو دائر مع زاد على الفاتحة لأمع السورة ويتعلق بهذه السنة فروع الأول فهم من قوله السورة اطلع أعداد الفاتحة لم تحصل السنة وهو كذلك كما فهم منه أيضا أن السنة تحصل بقراءة سورة واحدة فلو قرأ سورتين أو أكثر جلا ولا سجود عليه وقد كان ابن عمر أحيانا يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة إذا صلى وحده وهذا الحكم في الفريضة وأما النافلة فليست السورة فيها سنة . الثاني فهم من قوله بعد الواقعة أنه إن قرأها قبل العاتحة لم يحصل السنة فيحدها بعد ولا سجود عليه بعد السلام على المشهور . الثالث فهم من قوله أولا والثانية أنها لاتسن في غيرها وهو كذلك فلو قرأ سورة في ثالثة أو رابعة فلا سجود عليه انضافا وإن قرأها فهما معا فلا سجود عليه على المشهور خلافا لأشبه وقد كان ابن عمر إذا صلى وحده قرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأم القرآن وسورة وأنه لو تركها من الأولين وقرأها في الآخرين لم يحصل السنة أيضا وهو كذلك . الرابع قال ابن عرفة الباجي يكره في الثانية سورة قبل سورة الأولى عياض

أنه في الصبح فقط ويستحب لفظه هو اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ويؤمن بك وتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخضع لك ونخضع لك ونكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق ويستحب قيام الإمام موضعه بعد سلامه عناية أن يعتقد الداخل بقاءه في الصلاة وقوله والأخذ في الدعاء الخ أي يستحب الدعاء إذا فرغ من الصلاة وهذه المسئلة تقدمت قريبا في آيات على مافي بعض النسخ فتكون متكررة وقوله وكالقراءة الخ أي يطول في الصبح ويلها في التطويل الظاهر ويتوسط في العصر والعشاء ويقصر في المغرب وهو معنى قوله والقصير شاع عنهم في المغرب إذ ليس المراد أنها تقصر في السجدة وهوله ومثله وشبهه بطول أي من المستحبات فإنها كثيرة منها اعتدال الصفوف والقراءة

لاخلاف في جوازه وإنما يكره في ركعة واحدة وسمع ابن القاسم هو من عمل الناس وهو الترتيب سواء ابن حبيب وابن عبد الحكم ورواية مطرف الترتيب أفضل ابن رشد لم يرى إنه أحسن لأنه جل عمل الناس الخافس قال ابن عرفة أيضاً ويكره تكريره للسورة الأولى في الثانية وروى ابن حبيب يتمها ولو ذكر في أولها . الثانية القيام لقراءة السورة في الأولى والثانية يريد للامام والقد أيضاً وأما المأموم تجب عليه منابه للامام وعند القيام السورة من السنن تبع فيه ابن الحاجب والشيخ خليل والذبي قتل المواق عن الشيخ وابن رشد مانصه العاجز عن قيام السورة يركع أثر الفاتحة ابن عرفة لأن قيام السورة لقارئها فرض كوضوء النفل لا سنة كما أطلقوه وإلا جالس وقرأها اه فقول الناظم أولاً والثانية راجع لقراءة السورة والقيام لها . الثانية والرابطة الجهر بجملة والسر بجملة التلغين الجهر بالقراءة في موضع الجهر والإسرار بها في موضع الإسرارستان ابن عرفة في المدونة يسمع نفسه في الجهر وفوقه قليلاً والمرأة دونه فيموتسمع ابن عرفة لجهر المرأة مستحب ويسحب سر الرجل الخامسة التكبير إلا تكبيرة الإحرام فإنها فريضة كما تقدم في الفرائض وإلى ذلك أشار بقوله إلا الذي تقدموا واختلف في التكبير ماعداً تكبيرة الإحرام لمجموعه سنة واحدة وعليه جماعة الفقهاء بالأصهار أو كل تكبيرة سنة فولان ولم يثبتوا فروعه على واحد من القولين إذا جازى على القول بأن مجموعة سنة واحدة أن لا يسجد إلا بترك جميعه إذا لا يعيد السجود ترك بعض سنة وقد قالوا بالسجود ترك تكبيرتين فأكثر والجاري على القول بأن كل تكبيرة سنة مع عدم التكبير من السنن المؤكدة أن يسجد ترك تكبيرة واحدة مع أنهم قالوا لا يسجد في ترك تكبيرة واحدة ومن سجد لها بطلت صلاحته على المشهور والجواب عن الثاني أن التأكيد منوط بالمتحد منه لا بالمتحد واقعه أصل السادسة والسابعة التشهد الأول والتشهد الثاني ويعني مطلق التشهد بأي لفظ كان وأما تحين لفظ التحيات لله مثلاً فسنه أخرى تأتي في قوله كلمة التشهد التوضيح حكى ابن بزرة في التشهد بين ثلاثة أقوال المشهور أنها سنن وقيل فضيلتان وقيل الأولى سنة والثاني فريضة اه القائلان وقد اختلف المذهب في حكم التشهدين فالمشهور أنها سنة واحدة وقيل كل واحدة سنة وروى أبو مصعب وجوب الأخير كذهب الشافعي . الثامنة والتاسعة الجلوس الأول والجلوس الثاني إلى القدر الذي يقع فيه السلام فإن ذلك القدر من الجلوس فرض وإلى ذلك أشار بقوله لا ما للسلام يحصل ابن يونس الواجب من الجلوس أي الثاني قدر ما يسجد فيه وأما ما يرفع فيه التشهد فسنن العاشرة سمع الله لمن حده في الرفع من الركوع للامام والقد ابن تاجي هو سنة باتفاق وهل ذلك سنة واحدة أو كل واحدة سنة يجرى ذلك على الخلاف في التكبير اه ومعنى سمع الله لمن حده تقبل منه وإلى كون محله الرفع من الركوع بالنسبة للامام والقد دون المأموم أشار الناظم بقوله في الرفع من ركوعه أوردته الفذ الإمام وضمير ركوعه لله للصلح وحجة أوردته حصة لرفع والقد فاعل أوردته ومفعول البارز يعود على الرفع من الركوع وأما المأموم فيستحب في حقه أن يقول ربنا ولك الحمد كما يأتي في المندوبات ه قوله هذا أكداً والباقي كاللذوب في الحكم أبداً معناه أن هذه السنن المذكورة هي السنن المؤكدة التي يسجد تركها وأما ماعداها من السنن فغير مؤكدة وحكم من تركها كن ترك مندوبا

مع الامام فيما يشر فيه وتفسير الجلسة الأولى عن الثانية وصفة الجلوس في التشهد والإشارة بالسبابة أي تحريكها في تشهده دائماً والصلاة على الأرض بغير حائط كسباط ومندبل ونحوهما والصلاة على ما نبتت الأرض ووضع بصره موضع سجوده وهو كثيراً ما قال وقوله وما أتاك بعد ذا فهو مباح عام أريد به الخصوص لشموله المكروهات وغيرها ليكنه يثبت بعد ذلك .

باب شروط تجب الصلاة ٣٠ قد عيها القضاء

بى هما ابن رشد وعياض فإن كلا منهما قاض ولهذا قال .

نعمه ، الفاضل عياض عترة ونصه عنها عنه ابن رشد ذكره قال أرتبها الخيف والفس

لا شيء عليه وأشار بهذا الكلام إلى نقل صاحب التوضيح عن المقدمات ونصه إنما يسجد للؤكد منها وهي ثمان قراءة ماسوى أم القرآن والجزء والإسراء والتكوير سوى تكبيرة لإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس والتشهد الأخير وأما مسواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيد فضائلها اه وانظر مع كلام الناظم فقد زاد عليه الناظم القيام لقراءة السورة والجلوس للتشهد الأخير. الحاذية عشرة إقامة الصلاة وهي سنة لكل فرض وقتيا كان أو غائبا وهذا للرجل وأما للمرأة فإن أقامت سراخس وجاز أن يقيم غير من أذن وإسراء المنفرد بالإقامة حسن بن عرفة سمع ابن القاسم يقيم أحد في نفسه بعد الإقامة ومن فعله خالف ابن رشد أى السنة لأن السنة إقامة المؤذن دون الإمام والناس ثم قال ونقل بمنهم كراهة إقامة الإمام لنفسه لا أعرفه وفى أخذه من كلام ابن رشد نظر اه وقد عد القرافى في الفرق الثالث عشر الأذن والإقامة من سنن الكفاية ويأتى إن شاء الله بقيه الكلام على الإقامة مع الأذان. الثاني عشر السجود على اليدين واركتين وأثر ابن الرجب ابن القصار يقوى بقى أن السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة الرسالة وتكرن رجلك في سجودك قائمتين بطون إلهاميهما إلى الأرض ابن الحاجب وأما اليدين فقال سحنون أن لم يرفع يديه بينهما فقولان التوضيح قبل البطلان يكون السجود عليهما واجبا وإلا فلا اه ابن عبد السلام والتخريج ظاهر ويبدو أن يقال فيه إنما بطلت لأن بقاء اليدين في الأرض مناف للاعتدال ، فالبطلان بعدم الاعتدال لا لوجوب السجود على اليدين اه وما استبرده هو المتبادر لكنه أعرف وقوله مل الركبتين على حذف مضاف أى مثل السجود على الركبتين في الحكم وهو السنة ولعل مثل في النظم بالنصب على الخان من السجود على اليدين وطرف الرجلين الثالث عشر انصات المقتدى وهو المأموم لقراءة الإمام في الصلاة المجرى وأطلق فيهم الانصات للامانة وغيرها ، ومن يسمع قراءة الإمام ومن لم يسمعها وسواء كان امامه من يسكت بن التكبير والسامعة كالشافعى أم لا قالة في الذخيرة وهو أحد قولى مالك وهو المشهور الباجى ، وروى ابن نافع ان كان امامه يسكت بين التكبير والقراءة قرأها المأموم حينئذ. الرابع عشر رد المأموم السلام على الإمام وليس هذا الرد واجبا كما ذكر في رده في غير الصلاة لأن الإمام قصده الخروج من الصلاة والسلام على المأمومين بالاتباع لا بالقصد الأول ، ولا يشترط حضور الإمام بل يرد المأموم ولو كان مسبوqa فلم يسلم حتى ذهب إمامه وهو الذى يرجع إليه مالك وأخذ به ابن القاسم وقيل لا يرد إن ذهب الإمام والقولان لمالك . والأحسن الرد لأن السلام يتضمن دعاء فان ابن سعدون ولو كان المأموم بين يدى الإمام فانه يسلم على الإمام وهو على حاله وينبى الإمام ولا يلتب اليه وفهم من قوله ثم رد على الإمام أن هذا الحكم في مأموم أدرك ركعة فأكثر وإلا فلا يرد إذ ليس إماما له في صلاته وهو كذلك ولذا لا يسجد معه السهو قاله في الذخيرة : الخاء من عشر رد المأموم السلام على يساره اه كان فيه أحد وإلا فلا برد الرسالة . فان لم يكن عليه أحد لم يرد على يساره شيئا . واطل أن المصلى إن كان غير مسبوq ولا عن يساره مسبوq فلا يسلك وأما إن كان مسبوqa وقتئذ فانه قال الإمام والذى عن يساره لم ينصرفا رده عليهما وإلا فقولان لمالك والأحسن الرد لأن السلام يتضمن دعاء قاله الخصى وإن كان الذى عن يساره المصلى مسبوqa فام انصات مافاته قال البساطى قبل يرد عليه بناء على أنه لا بد أن يسلم فروك للمحقق أولا فيه قولان السادس عشر اثره على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة منها التوضيح ظاهر المذهب وجوب الطمأنينة والواجب

من فبر خاف لا ولا فيفس والمفل والناوخ والإسلام ويدخل وقتها التمام فاعل قال هو ابن رشد ونصف العترة هي الخمسة التي عدتها وفعله ويدخل وقتها التمام أى تمام عدة الخمسة وبقية العترة التي عدتها عياض أربع العدة تكون المكاتب غير ساه ولا تأثم وعدم الاكراه والقدرة على الطمأنينة بالهاء والتثنية على خلاف فيه وقوله ونصف العترة التي عدتها عياض وليس المراد أنها خمسة عشر وأن عياض ذكر عشرة وابن رشد خمسة أيضا بل خمسة التي عدتها ابن رشد هي من حلة العترة التي عدتها عياض ثم أفاد أن عياضا ذك لها مكر وهاتفتان

منها أدنى لبث واختلف في الزائد قبل ينسحب عليه الوجوب أو هو فضيلة أو هو فاضل أشار بقوله وزائد يكون على القدر الواجب وسكون الأعضاء هو الطمأنينة كما مر ولم أر من علل ذلك بحضور القلب كما قال الناظم رحمه الله السابعة عشرة السيرة للامام وهو مراده بقوله غير مقتد إذا غابا المرون بين أيديهما ابن عرفة سيرة المصل غير مؤتم حيث توقع ماراً قال عياض مستحبة الباجي مندوبة وقيل سنوفيقها لا يصلح حيث يتوقع مروراً إلا لما قال أن أمن لمصل دونها التوضيح ابن مسلة ومن ترك السيرة فقد أخطأ ولا شيء عليه وقال ابن حبيب السنة الصلاة إلى السيرة وإن ذلك من هيئات الصلاة التوسلى أنظر قوله من هيئات الصلاة ومن سننها فاتهم ذلك ورويه على الحكم في تارك السن معتدلاً أو الإجماع على الأمر بالسيرة نقله ابن بشير وروى البخارى ومسل وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فسلى إليها والناس من ورائه . وكان يفعل ذلك في السفر . ثم قال في التوضيح خصص الامام والمفتد لأن المأموم لا يؤمر بها بخلاف قال ابن بشير . قال واختلفت ألعاض أهل المذهب في حاة سقوط السيرة عن المأموم فقال بعضهم لأن سيرة الامام سيرة لهم . وقال بعضهم لأن الامام سيرة لهم واختلف المتأخرون هل العبارتان بمعنى واحد أى في الثانية حذف مضاف أى سيرة الامام أو معناها مختلف فيكون معنى الأول أن السيرة اتى جملها الامام بين يديه هي السيرة للمأموم وإذا سقطت صار أى المأموم حينئذ مصلحاً إلى غير سيرة ، ومعنى الثانية أن الامام هو السائر فإذا سقطت سيرته كان المأموم بافيا على حكم الاستدار وإن ذهبت سيرة الامام وينشأ عن ذلك مسألة فإن قلنا سيرة الامام سيرة لمن خلفه جاز المرون بين الامام والصف الذى يليه كما أجاز ذلك مالك في الثالث والرابع وإن قلنا إن الامام سيرة لهم لم يجز ، وفي المدونة ولا بأس بالمرون بين الصفوف عرضاً والامام سيرة لهم واستشككت هذه العلة لأنه إذا كان الامام سيرة لهم فكيف يجر هذا بينهم وبين سرتهم اه ابن عرفة أبو ابراهيم تحليل مالك فاسد لأنه إذا كان سيرة لهم امتنع المرون بينه وبينهم وينجأ بأن مراده سيرة لمن يابه حساً وحكماً ولغيره حكماً فقط والممنوع فيه المرون الأول فقط وبه يتم التخييع اه ثم قال في التوضيح ومن ثمة هذا الخلاف أيضاً على الامام ينير سيرة قبل القول بأن سيرة الامام سيرة لمن خلفه يستوى الامام والمأمومون وعلى القول الآخر تكون صلاة المأمومين أكمل لأن الامام لهم سيرة كما قالوا إذا ترك الامام السجود فسجد المأمومون تكون صلاتهم أكمل (فرج) قال في التوضيح وللسيرة خمسة شروط أن تكون ظاهرة ثابتة في غلب المرمع وطول الذراع عما لا يشغل فاحترزنا بالظاهر من الأشياء النجسة فلا يستتر بها كقضيب المرحاض ونحوه وبالكاتب عملاً ثبت فلا يستتر بجنونه مطبق

زاد عياضاً ها هنا حالات ما يكره في حالة الصلاة

أى زاد الحالات التى تكره الصلاة حال وجودها وعندما في قواعد عشرين وسندكرها في محله إن شاء الله تعالى فلو قال الناظم بدل الشطر الثانى جميعاً تكره لكن أحسن لحقة النظم

كَيْفَ مَنْ صَلَّاهُ مَدَامًا لِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ هَمَامًا

وأشار بقوله مدافعاً إلى كون أحدهما أو هما معاً شديدين وهو كذلك قال ابن زرب تبطل بالشديدين وكذلك قال عياض اه وهذا إذا تغلب ذلك عن فرض من فروض الصلاة وفهم منه أن الخفيف لا تكره الصلاة معه وهو كذلك لكن فيه مخالفة لقوله وإن لم يكن شيئاً خفيفاً فيه إلا أن يحمل الخفيف الآتى على مثل حديث النفس بأمر الدنيا كما تاتى

وَكُلَّمَا يَشْتَلُّ عَنْ فَهْمِهَا فَمُسْبِدٌ وَكَوْ مَضَى وَتَمَّهَا

كثيرة الهم الذى يذهب بالعقل حتى لا يدري كم صلى قاله عياض وكثرة العمل لغير إصلاحها والاكل والشرب وترك ركن من فرائضها أو ثلاث سنن لم يجزها بالسجود لها والزيادة فيها عمداً أو جهلاً أو يزيد مثلاً سهو أو الردة

ولا صغير لا يثبت قاله ابن القاسم واشترطنا أن تكون في غير الرمح الحديث الحربة المتقدم ولهذا قال مالك في المدونة السوط أى القضيبي ليس بستره وقال ابن حبيب لا بأس أن تكون السترة دون مؤخرة الرجل في الطول ودون الرمح في الغلط وإنما يكره ما كان رفيقاً جداً وقد كانت السترة التي كانت لرسول الله ﷺ دون الرمح في الغلط قال ولا يكون السوط ستره لرقته إلا أن لا يوجد غيره واحتزنا بما لا يشغل من المرأة والمأبون والكافر فلا يستتر بذلك ولا بما في معناه قال ابن القاسم وإن صلى وهم أمامه لم أر عليه إعادة ناسياً كان أو عامداً وهو بمنزلة الذي يصلي وأمامه جدار مرحاض (فرج) قال مالك ولا يصل إلى النائم لأنه قد يحدث منه شيء يشوش على المصلي . وفي مسند ابن سريج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إني نهيته أن أصل إلى النائم والمتحدثين » ، وتحوز الصلاة إلى ظهر الرجل إذا رضى أن يثبت له حتى تنقضي صلاته ولا يصل إلى وجهه لأن ذلك يشغله . وفي الاستتار بحنبه روايتان منه مرة وخففه في رواية ابن نافع . وفي الجلاب لا يصل الرجل خلف المتكلمين في الفقه وغيره لما فيه من شغل البال وفي اللحيى والمازرى واختلف في الصلاة إلى الحلقة فأجيز لأن الذي يليه ظهر أحدهم وكره لأن وجه الآخر يقابله قال المازرى ولو صلى رجل إلى ستره وراءه رجل جالس يستقبل المصلي بوجهه لاختلف فيه على التعليل في الحلقة وخفف مالك الصلاة إلى الطائفين وآرام في معنى من هو في الصلاة ولأنه لو منعت الصلاة اليهم مع عدم خلو الكعبة عن طائف لزم ترك التنفل غالباً قال في التبية ولا يصل إلى الخيل والحير لأن أبوابها نجسة بخلاف الإبل والبقر والغنم لأن أبوابها طاهرة (فرج) ويكره أن يصل للحجر الواحد وأما أحجار كثيرة فجائز (فرج) ولا يصل إلى ظهر امرأة أبست محرماً وإن كانت امرأته وهل يستتر بأمرأة من ذوات محارمه في الجلاب وغيره الجواز وفي المجموعة لا يستتر بأمرأة وإن كانت أمه أو أخته (فرج) قال في المدونة والحط باطل له ومعناه أن يحط بالأرض خطأ من المشرق إلى المغرب ومن القبلة لديرها وقيل من اثنين إلى اليسار منطقت الطرفين كالللال ويصل إلى اليب الطراز وفي معنى الخط الحفرة بين يدي المصلي أو النهر أو النار وشبه ذلك مما ليس له جرم قائم ابن رشد وقد روى أن أمة بالمدينة نظرت إلى ابن جريج وقد خط خطاً وصلى إليه فقالت وأعجبا لهذا الشيخ وجهه بالسنة فأشار إليها أن في فساد قضى صلاته قال ما رأيت من جبلي قالت الصلاة إلى الخط وقد حدثني مولاتي عن أمها عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (الخط باطل لأن العبد إذا كبر تكبيرة الاحرام مدت ما بين السماء والأرض فساأها أن تقفوه إلى مولاتها ففعلت فقال لمولاتها تبيعمينها مني أعقبها فانه ينفي أن يحفظ من روى شيئا من العلم فقالت ذلك اليها فمرض عليها فقالت لا حاجة لي بذلك لأن مولاتي حدثتني عن أمها عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إذا اتقى العيد ربه ونصح مواله فله أجران) ولا أحب أن أنقص من أجرى اه (فرج) قال مالك وإذا استتر برمح فسقط فليقمه إن

والقبيضة والتوكي . على عصا لغيره عنده بحيث لو أزيل سقط أو الفرض في الكعبة أو على ظهرها وقيل لا إعادة وأقام سائرا فسكا لصلاة في جوفها وتعاد في الوقت وقيل إن كان بين يديه قطعة من سطحها فسكا لصلاة في جوفها قال المازرى أو اختلاف نية الامام والمأموم أو ذكر ما يفسد صلاة الامام أو ترك النية أو قطعها عدداً أو ذكر صلاة فرض وجب عليه ترتيبها و عدد عياض مفسداتها عشرين

« إِنْ يَكُنْ شَيْئًا خَفِيفًا فِيهِ مَعْصَى عَلَى كَرَاهَةِ التَّزْيِيرِ »

أى وإن كل المثل شيئا خفيفا كره كراهة تزيره وهو واضح

« تَكْرَهُ الْقَاعِلَةَ فِي حَرْبِ الْمُتَعَبَةِ وَجَاءَ الْجُوعُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ » شَمَةُ حَرْبٍ وَكَثُرُ الشَّعْرِ وَضَيْقُ الْخَلْقِ فِي حَرْبٍ مَسْدُ النَّفْسِ « تَكْرَهُ أَنْ يَكُنْ فِي الْغَمِّ كَعْبَةٌ مِنْ حَوْضٍ أَوْ دِرْهَمٍ »

كان ذلك خفيفاً وإن شغله فليدعه (فرج) قال مالك ولا بأس أن يتحارج الذي يقضي بعد سلام الإمام إلى ما قرب منه من الأساطين عن يمينه أو عن يساره أو إلى خلفه بقدر قليل لا يستلزم إذا كان ذلك قريباً فإن لم يجد ما قرب منه صلى مكانه ودار من يرام استطاع (فرج) قال ابن عرفة وفيها ولا يتناول من على يمينه من على يساره وروى ابن القاسم ولا يكلمه انتهى وكره مالك من رواية ابن القاسم في المجموعة لمن على يمينه أن يجذب من على يساره (فرج) ولا يجعل السترة أما وجهه بل (إما عن يمينه أو عن يساره ويدين منها وهل شرعت السترة حذرا من مرور ما يشغل به أو حرما للصلاة حتى يقف نظره عندها قولان (فرج) ابن عرفة والمذهب لا يقطعها مارا لا ياتي لوعاد الإحرام من اعتقد ذلك لم يضره إنما زاد تكبيره وقراءة المازري يريد ما لم يركع ابن الحاجب وبأثم المار وله مندوحة والمصلى إن تعرض فتجى. أربع صور بيانها إن تعرض المصلى ووجد المار مندوحة أى أمكنه لأن لا يمر بين يديه أثما وما وإن لم يتعرض المصلى ولم يجد المار مندوحة فلا إثم على واحد منهما وإن تعرض المصلى ولم يجد المار مندوحة أثم المصلى وحده وإن لم يتعرض المصلى ووجد المار مندوحة أثم المار وحده والأصل في تأثم المار قوله صلى الله عليه وسلم لو بط المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال أبو النضر لأدري أربعين يوما أو شهرا أو سنة ورواه البرار مفسراً بأربعين خريفاً ورواه ابن أبي شيبة لكان أن يقف مائة عام (فرج) المذهب أن المصلى يدفع من يمر بين يديه دفعا خفيفا لا يشغله عن الصلاة وقال أشهب إذا مر بين يديه شيء يعيده رده بالإشارة ولا يمشى إليه فإن فعل وإلا تركه وإن قرب منه فلا يفعل فلا ينازعه فإن ذلك أشد من مروره فإن مشى إليه أو نازعه لم يفسد صلاته وهذا بخلاف ما قاله ابن العربي أنه ليس للمصل حريم إلا ثلاثة أذرع ومنه خبر فإن أبي فليقاتله إنما هو شيطان أوائل المقاتلة وهو الدفع بهف ما لم يزد إلى العمل الكثير في الصلاة ويحتمل أن المراد فليؤخذ على ذلك وليؤخذ على فعله بعد تمام الصلاة ولا يريد المقاتلة على ظاهرها بالإجماع الثامن عشر الجهر بالسلام روى ابن وهب عن مالك جهر المأموم بتسليمه التحليل جهرًا يسمع من يله وروى على ويخفى السلام الثاني الجاهى وجهه أن السلام الثاني رد فلا يستدعى بالجهر برداً والأول يقتضى الرد فالذكر جهره (فرج) وسمع ابن وهب أحب عدم جهر المأموم بالتكبير وربنا ولك الحمد فإن أسمع من بليه فلا بأس وترك ذلك أحب إلى قال محمد ولا يخفى سلامه وتكبيره حتى لا يفهم ولا يطيله جدا وفى الواضحة ليحذو الإمام سلامه ولا يمه قال أبو هريرة وتلك السنة وكان عمر بن عبد العزيز يحذفه ويخفض صوته

وتُكْرَهُ الصَّلَاةُ بِالتَّحْقِيقِ إِلَى التَّمَاثِيلِ أَوْ التَّرْوِيفِ

وجه الكراهة في هذه الأمور كونها مشتغلة عن إتمام الصلاة ومثل الشيع الصلاة بحضرة الطعام

وتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ الْأَسَاطِينِ قَدْ عُوِّبَ

إما لأنها مأوى الشياطين وإما لأنها محل التجاسة بوضع النمل فيها

وَكُرِّهُوا الْقِرَاءَةَ الْمُنْكَسَةً بِمَكْسٍ مَنِ الصُّحُفِ الْمُدَوَّسَةِ

يشمل صورتين الأولى أن يقرأ السورة ثم يقرأ السورة التي فوقها الثانية أن يقرأ السورة مقروبة من آخرها إلى أولها والظاهر أنها ممنوعة

وَكُرِّهُوا مَنْ يُصَلِّيَ مَعَ إِمَامٍ مُسَاوِيًا فِي الصَّفِّ مِمَّا أَوْامَاهُ

أى بكرة أن يكون المأموم مساويا للإمام في موقفه يمينه أو يساره ويكره أن يصل أمام الإمام بين يديه لغير ضرورة وإمام

الأول بكسر الهمزة والثاني بفتحها

وَكُرِّهُوا أَنْ يَحْمِلَ الْمُتَعَا فِي كَمَثَلِ كَالْتَوْبِ أَوْ بَضَاعَا

التاسع عشر لفظ التشهد الذي هو التحيات لله الخ وقيل باستحبابه وهو ظاهر المدونة استحباب مالك التحيات لله
الراكبات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويستحب الدعاء بعد التشهد الثاني دون الأول
المصرون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير وقيل باستحبابها أيضاً كلفظ التشهد وإن ذلك أشار
الشيخ خليل بقوله وهو لفظ التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة أو فضيلة خلاف الواحدة والعشرون
الأذان للجماعة الذين يطلبون غيره في الفرض الذي حصر وقت فقولهم يخرج المنفرد فلا يسن في حقه الأذان
إلا إذا سافر أو كان بفلاة من الأرض فيستحب أذانه الحديث أبي سعيد الخدري وهو قوله صلى الله عليه وسلم في الموطأ
لعبد الله بن زيد إذا كنت في غنمك أو بأديتك فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن
إس ولا جن إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عرفة وابن حبيب اللذان
الحاضر والجماعة المنفردة لا أذان عليهم مالك إن أذنوا بحسن وروى أبو عمر لأحب لمذكرة واستحب ابن حبيب ومالك اللذان
المسافر ومن بفلاة لما ورد فيه فمز و ابن بدير وابن الحاجب استحباب الأذان للنفذ للمسافر ومن بفلاة المتأخرين قصوروا
بأنهم يطلبون غيرهم مما إذا لم يطلبوا ابن الحاجب وما إذا لم يقصد الدعاء إليها فوقع لا يؤذنون ووقع إن أذنوا بحسن فقيل اختلاف
وقيل لا أه فكنه خلافاً ظاهر وهو للخمى والمأزى وكونه موقفاً لا ينشئ قال يجعل نبي صلى الله عليه وسلم في حقه لا نه
ذكر ابن عرفة للخمى عن ابن حبيب من صل بمنزله أو أم جماعة لا مسجد لا أذان عليهم وإمام مصر تخرج الجماعة بحضرة الصلاة
ويؤذن ويقسم أه وقد تنص من قتل ابن عرفة استحباب الأذان لمن بفلاة فذا كان أو جماعة مسافراً أولاً والله أعلم
واحتزوا بالفرائض من النافذة فلا أذان لها عياض استحسن الشافعي أن يقال عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة
عياض وهذا الذي استحسنه الشافعي حسن وبإحدى حضر وقته من الغائبة فلا أذان لها قال في التوضيح إلا على قول
ساذ وكون الأذان سنة به صدر ابن الحاجب ثم قال وقيل فرض وفي الموطأ وإنما يجب الأذان في مساجد الجماعات
وقيل فرض كفاية في كل بلد يقاتلون عليه (فرج) في الأذان في الجمع بين الصلاتين ثلاثة أقوال لا يؤذن لكل منهما
وهو المشهور مقابله لا يؤذن لواحد منهما وقيل يؤذن للأولى فقط المأزى واتفق عندنا على أنه يقيم لكل صلاة
(فرج) قال ابن الحاجب وصفته معلومة ويرفع صوته بالتكبير ابتداء على المشهور ويقول بعده الشهادتين مثني مثني
أخفض منه ولا يخفضها جداً ثم يمد يداها رافعاً صوته وهو الترجيع ويثنى الصلاة خير من النوم في الصبح على المشهور
وبعد قد قامت الصلاة على المشهور بالتوضيح وما ذكر أنه المشهور يريد من رفع الصوت بالتكبير ابتداء كذلك ذكره
ساحب الأكمال وذكر أن عليه عمل الناس وعبر عنه ابن بدير بالصحيح وذكر بعضهم أن مذهب مالك ليس إلا
الاختفاء كالنشد ثم قال قيل وهو إحدى النظائر التي خالت فيها أهل الأندلس مذهب مالك أه فأهل الأندلس
يعملون بالرفع وبه العمل ومذهب مالك الاختفاء كما ذكر وكذا قالوا أبسهم في الجهادهم واحد للعرس وسهم لراكبه
وقوله أيضاً لا يحكم بأبواب الخطأ ولا بالمشاهد واليمين وأجازوا إكراه الأرض بالجهاد مما يخرج منها وذلك في مسألة

لتناع السلعة والبضائع شى شى من المال ف وأعم من الذي قبله ويضمحل تساويهما ولعله ذكر الحكم والثوب لكونهما
الغائب والأفلو جعله في حجره أو غيره لكان شغلا كالحكم

وكرهوا الصلاة في المعاطين . . . نهى عنه من الدواوين

... . . . موضع مباركا وقيل موضع صدورهما بعد . . . ردها لتشرب غللا بعد نيل ويطلق على مأواها ليلا
اجتماع ذكر الموضعين في نكح الصلاة فيها وورد النبي عن بعضها فقال

كأشوق وأخطأه والقر في . . . بيت الله يد يدي

... . . . والضيق مروءات وحب بيت الله هو ظر الكعبة وعن ابن عمر نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

الحافلة وما بعدها مذهب الليث بن سعد وأجازوا أيضا غرس الأشجار في المسجد وهو مذهب الأوزاعي وقد نظم هذه النظائر الشيخ ابن غازي في باب الجهاد من تكميل التقييد ناقلها عن الوثائق الصغرى للفرافلي فقال :
قد خولف في المذهب في الأندلس . في ستة منهن سهم الفرس . وغرس الأشجار لدى المساجد
والحكم باليمين قبل والشاهد . وخطه الأرض بالمسرة . وتلى . ووقع تكبير الأذان الأول
التوضيح : فائدة () يغلط بعض المؤذنين في مواضع منها أن يد الباء من أكبر فيصير أكبر وأكابر جميع كبر وهو
العليل فيخرج إلى معنى الكبر ومنها أو يدوا في أول أشهد فيخرج إلى حين الاستغناء والمراد أن يكون الحين إنشاء
وكذلك يصنعون في أول الجلالة ومنها الوقوف على الإله وهو خطأ ومنها أن بعضهم لا يدغم تنوين محمد في الزاء
بعدها وهو لحن غنى عند القراء ومنها أن بعضهم لا ينطق بالهاء في حى على الصلاة ولا بالحاء في حى على المصباح
فيخرج في الأول إلى وصلا النار والثاني إلى غير المقصود هـ . قلت وكذا يلحنون في اليا من حى الذي بمعنى هلموا
واجتمعوا فيخففونها ويمدنها حتى تنشأ عنها ألف وبعضهم يزيد على ذلك إبدال الحاء هاء (فرج) كرهه مالك أنان
القاعد لمخالفته أذان السلف إلا مريضا لنفسه وروى أبو الفرج جوازده ويجوز أذان الراكب لكونه في معنى القائم
ولا يقيم إلا نازلا لتكون متصلة بالصلاة (فرج) ويجوز للمؤذن جمل أصبعيه في أذنيه في الأذان والإقامة ابن الحاجب
ولا يكره الالتفات عن القبلة للاجتماع ولا يفصل أى بين كلمات الأذان بابتداء سلام ولا رده ولا غيرها فان فرق
بذلك أو غيره فاحتا استأنف ولا يرد السلام إلا بالإشارة على المشهور بخلاف المصلى أى فردد بالإشارة على من سد
عليه التوضيح والمالبي يلحق بالمؤذن ثم قال ابن الحاجب قال بعضهم ولم يسمع أى الأذان إلا موقوفا أى مجزوما
بخلاف الإقامة فانها معربة (فرج) ابن الحاجب وشرط المؤذن أن يكون مسلما عاقلا ذكرا وفى الصبي قولان فلا يعتد
بكافر ولا مجنون ولا سكران ولا امرأة ولا يؤذن ولا يقيم من صلى تلك الصلاة ونسحب الطهارة وفى الإقامة أكد
يستحب أن يكون صبيّا والتطريب منكر (فرج) وإذا تعدد المؤذنون جاز أن يرتبوا واحدا بعد واحد ويترأسوا
أى يؤذنون في زمن واحد وكل منهم يؤذن لنفسه لا يقتدى بأذان صاحبه ويؤذن للغرب واحد أو جماعة مرة
واحدة (فرج) ابن الحاجب وتستحب حكاية ويأتى إلى الشهادتين على المشهور وفيل إلى آخره فيعوض عن الخيعة
المحوقة وفى تكرير التشهد قولان وقوله أى الحاكم قبل المؤذن واسع فان كان في صلاة فالتألم المشهور يحكى في الثالثة
لا في الرابعة فلو قال أى الحاكم في الصلاة حى على الصلاة ففي بطلان الصلاة قولان (بشاره) أخرجه أبو عوانة فى صحيحه
عن سعد بن أنى وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله رخصت
بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً ، وفى رواية : رسولاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وفى رواية : من قال
وأنا أشهد ، الخ ولفظ مسلم عن سعد بن أنى وقاص عن رسول الله ﷺ أنه قال : من قال حين يسمع المؤذن
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله رخصت بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالاسلام ديناً
غفر له ذنبه ، صح من تفريج القلوب (فرج) ابن الحاجب ولا يؤذن الجمعة ولا غيرها قبل الوقت إلا الصبح فان مشروها

الصلاة في سبعة مواطن في المزالة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفى الخيام إن أمنت النجاسة وفى معاطن الايل
وفوق ظهر بيت الله الحرام اه وفائدة ذكر التطير مع الفوت عدم كراهية على موضع هو فوق الباب أى أعلى منه كاني
قبس فلو صلى على ظهر البيت بطلت عتدنا خلافاً لآبى حنيفة ولله أشار بقوله كالسوق لخبز أى هرة رضى الله عنه
في صحيح مسلم أحب البلاد إلى الله مساجدها وأفضل البلاد إلى الله أموافا

وَبُقْعَةُ الْمَرْبِيعِ وَالْمَحْزَرَةِ وَبُقْعَةُ السَّكْمَارِ حَيْثُ التَّحْقِيرَةِ
وَبَيْتُ أَهْلِ الْخَمْرِ وَالنَّجَسِ كَسَائِرِ صَلَاةِ ذِي حِجَّةٍ

يجوز إذا بقي السدس وقيل إذا خرج المختار وقيل إذا صليت العشاء الخطاب إذا أذن الصبح في السدس الأخير من الليل فلا يسن لها أذان آخر عند طلوع الفجر (فرج) من المدونة قال مالك تجوز الاجارة على الأذان والصلاة جميعاً ولا تجوز الاجارة على الصلاة خاصة ابن شاس جازت الاجارة على الأذان لأنه لا يلزم الاتيان به وهو عمل بكلفة فإذا جمع مع ذلك الصلاة فأما الاجر على الأذان خاصة وأجلز ابن عبد الحكم الاجارة على الصلاة ووجه أنه تسكف الصلاة في ذلك الموضع والاتيان إليه والاهتمام به فله أجره في ذلك (فائدة) وجد بخط الإمام ابن مرزوق ونحوه في نوازل البرازلي أن الشيخ الولي الصالح الزاهد أبا عبد الله محدداً الدكالي رحمه الله كان بمدينة تونس في حدود التسعين وسبعمائة فمكان لا ينتسب للخلق ولا يتخلطهم لاعامتهم ولا خاصتهم ولا يحضر الجمعة ولا اجتماعات ولا يصلي مع الناس في الجامع في جماعة فرموا بالزندقة وشنع عليه الإمام الأوحى أبو عبد محمد بن عرفة أفصح التشيع وصار يهيب على امتناعه من الصلاة مع الناس لماذا فقيل له إنما امتنع لأخذ الأئمة الاجرة على الصلاة فزاد بذلك إغلاظاً في القول والتشيع وتبته العامة والمخاصة في ذلك فرحل الإمام أبو عبد الله الدكالي إلى المشرق فأراد بنفسه فكتب الإمام ابن عرفة كتاباً لأهل مصر إلى أن قال لهم فيه يحرم بشأه

بأهل مصر ومن في الحكم شاركم تنهوا لقبس مفضل نزلا لزوم فسقم أوفس من رعت أقواله إنه بالحق قد عملا في تركه الجمع والجمعات خلفكم وشرط لإجباب حكم الكل قد حصلا وإن كل شأكم التقوى فنيركم قد باء بالفسق حتى عند ما عدلا وإن يكن عكسه فالأمر منكمس قولوا بحق فبان الحق معتدلا

فاجتمع العلماء والفقهاء من أهل مصر وما والاها وامتحنوا القول غاية الامتحان ثم أجمع رأيهم وانفقت كلمتهم بأن أجابوه على ما كتب لهم في شأنه

ما كان من شيم الأبرار أن يسموا بالفسق شيخا على الخيرات قد جبلا لا ولكن إذا ما أبصروا خطلا كسوه من حسن تأويلاتهم حلا ألبس قد قال في المتهاج صاحبه يسوغ ذلك لمن قد يخشى زلا ~~كذا~~ العقبة أبو عمران سوغه لمن تحيل خوفا واختشى خطلا وقال فيه أبو بكر إذا ثبت عدالة المرء فليترك وما عملا وقد روينا عن ابن القاسم العتي فيما اختصرا كلاما أوضح السبلا ما إن ترد شهادات لتاركها إن كان بالعلم والتقوى قد احتفلا معم وقد كان في الأماين منزلة من جانب الجمع والجمعات فاعتزلا كالك غير مبد فيه معذرة إلى المات ولم يزل وما عدلا هذا وإن الذي أبداه متضح أخذ الأئمة أجرا منه قتلا

وَوَضِعَ السُّجُودَ إِنْ كَانَ جَوْحٌ دَعَا وَاعْلَيْكَ فِيهِ مِنْ حَرْجٍ
وَبَقَعَةُ النَّصَبِ كَذَاكَ تَكْرَهُ وَالْخَلْفُ فِيهَا قَدْ مَجْمَعَا خَيْرُهُ

بفعله المذيلة هي موضع طرح الزبالة ومحل الكراهة إن تحقق النجاسة والمجزرة موضع تطبيق اللحم وهي بكسر الميم وفتح الزاي وقال الجوهري المجزرة بكسر الزاي موضع جزرها اه ولا شك في نجاسته لما فيه من الدم وبقعة الكافر إم' بيته وإما موضع إقامته لعدم تحرره عن النجاسة وأما المقرة بثلاث الموحدة ففيها خلاف بين الجديدة والقديمة وبين مقبرة الكفار وغيرهم المازري مشهور المذهب الجواز ولو كانت لكافر وتكره في بيت أهل الخير وأهل النجاسة لأنهم لا يتحررون من النجاسة وكذلك تكره الصلاة في بيت تارك الصلاة لحسامته وفي بعض النسخ لحصاحته أي خسر بذلك دون بيت المصلي فلا تكره فيه لتوقيه من النجاسة دون الآخر وتكره في موضع يكون السجود فيه صريحا لعدم تمكن إقامة السجود فيه وتكره في البقعة المنصوبة ونصح وقيل لا تصح فيها ولذا قال والخلف فيها إلى آخره.

وهب بألك راء حله ظراً . فاجتهدك أولى من العوالب ولا

انتهى وفي كون الاحتباس على الصلاة فيها اجلة فيجربى ما تقدم أو إغاة قولان (فرج) إذا كان الأذان أو الإقامة يخرج الصلاة عن وقتها سقط ذلك المخرج لما عن الوقت من أذان أو إقامة قتله ابن عرفة (فرج) قال في المدونة من أراد الأذان فأقام أو الإقامة فأذن أعاد (فرج) روى ابن القاسم إن بعد تأخير الصلاة عنها أعيدت وظاهر المدونة إعادتها لبطان الصلاة ولو لم يعطل (فرج) قال ابن عرفة لو أقيمت على معين فلم يكن فقام غيره ففي إعادة الإقامة قولان لابن العربي وغيره ولفظ ابن العربي في العارضة على نقل الإمام سيدي أحد الوثرىسي في شرح ابن الحاجب الإقامة حق للإمام لا تكون إلا بأمره ولقد شاهدت جماعة حفلة فأقام المؤذن الصلاة وهو يعتقد أن الإمام حضر فإذا به لم يحضر وقدموا هم فلما طلبوا الإمام ولم يوجد قدموا غيره فقلت لم أعيدوا الإقامة فأعادوها فأنكر ذلك جميع أهل المسجد لجلبهم اه (فرج) قال الإمام أبو عبد الله الآي . وذكر ابن العربي أن الإقامة إن كانت على إمام بعينه فلا يؤزم غيره وليس في الأحاديث ما يدل عليه اه والظاهر أن هذا الفرع غير الذي نقل عنه ابن عرفة وانظر قوله وليس في الأحاديث ما يدل عليه مع ما ورد من قول عيسى على نيينا وعليه الصلاة والسلام عند نزوله للإمام الذي أقيمت عليه صلاة العصر وقد أراد تقديم عيسى عليه السلام للصلاة صل فليكن أقيمت (فرج) قال في المدونة من صلى بغير إقامة عامداً أو ساهياً أجزاء ويستغفر الله العامد ابن يونس لأنها سنة منفصلة عن الصلاة (فرج) قال في المدونة وليس في سرعة القيام إلى الصلاة بعد الإقامة وقت وذلك على قدر طاقة الناس فنهزم القوى والضعيف وكان ابن عمر لا يقوم إلى الصلاة حتى يسمع قد قامت الصلاة . الثانية والعشرون قصر الصلاة الرباعية وهي صلاة الظهر والعصر والعشاء لمن سافر مسافة أربعة برد فأكثر فيصل ركعتين ركعتين ولا يزال بقصر إلى أن يعود ويرجع من سفره ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح فإن نواها أتم صلاته وإلى ذلك أشار بقوله . مقيم أربعة أيام يتم ، وببندى . التخصيص عما وراء المراضع المسكونة وينتهي التخصيص إلى ذلك الموضع إن قدم من سفره وعلى بيان موضع ابتداء التخصيص وانتهائه نيه بقوله بما وراء السكنى إليه ان قدم من الداخلة على ما لا ابتداء الغاية وإلى الجارة لتخصيص وراء السكنى لانتهائه وبكون التخصيص سنة صدر ابن الحاجب ثم قال وقيل مستحب وقيل مباح وقيل فرض التوضيح المشهور أنه سنة ثم قال ابن الحاجب سببه سفر طويل بشرط العزم من أوله على قدره من غير تردد والشروع فيه وإباحته اه ثم فسّر الطويل بقوله . الطويل أربعة برد وهي ستة نشر فرسخا وهي ثمانية وأربعون ميلا وما روى من يومين ويوم و ليلة يرجع إليه عند المحققين اه وإذا كانت الأربعة البرد ستة عشر فرسخا ففي كل برید أربعة فراسخ وإذا كانت الستة عشر فرسخا ثمانية وأربعين ميلا ففي كل فرسخ ثلاثة أميال وفي بعض نسخ ابن الحاجب والميل ألفا ذراع على المشهور فليل ثلث من الفرسخ والفرسخ ربع من البرید وفي ذلك أنشدنا شيخنا الإمام المصنف الولي الصالح سيدي محمد ابن عبد الله السملالي رحمه الله لغزيره

الميل ألفان ولكن أذرع ، وهو من الفرسخ ثلث أجمع . وفرسخ من البرید ربع

وُسْتُةُ التَّشْهَدِ الْإِخْفَاءُ وَالْجَهْرُ كُرَّةٌ وَبِهِ الْقَضَاءُ

أي أن سنة التلغظ بالتشهد الإخفاء بأن يكون سرّاً بحركة لسانه ويكره الجهر به . واعلم أن المؤلف ذكر حكمه ولم يذكر لفظه قال في الرسالة والتشهد : التحيات لله الزايات لله الطيات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم قال فإن سلمت بعد هذا أجزاءك اه (خاتمة) ومن المكروهات حديث النفس بأمر الدنيا وتشجيع الأصابع وفرقتها والعبث بها وختامته وبلحيته وتسوية الحصى . والإقفاء في التشهد بأن يجلس على صدور قدميه وكذلك عند انقياء من السجود بل يعتمد على يديه بالصفد بالبال . وهو ضم قدميه في قيامه كالسكبول والصفن بالنون وهو رفع

وقد ذيلت ذلك بقولنا في بيان الباع والعقبة .

باع ذراعان وقيل أربع ، وعقبه بمرسحين نسيم

والمعتبر في المسافة المذكورة الذهاب فقط ولا يلقى الرجوع مع الذهاب بل يعتبر الرجوع سمرأ على حدة فذلك يتم الرجوع لثني نسي إلى مادون المسافة على الأصح فإن رجع لثني نسي في وطنه فقولان في قصره وإتمامه في حالة الرجوع أما إن دخل وطنه فيتم على القولين وخرج قول ابن الحاجب بشرط العزم من أوله على قدرة طالب الآتي ونحوه فلا يقصر لأنه لم يعزم على المسافة في أوله بل لو وجده بعد برير رجوع إلا أن لم يقطع مسافة القصر دون الآتي يقصر لزمه على مسافة القصر وخرج بقوله من غير تردد من عزم على السفر وانفصل بنظر رفقة ولا يسير إلا يسيرهم فلا يقصر وإن كان يذهب وإن لم يذهبوا قصر واختلج إذا كان يتردد في السفر وعدمه إذا لم يسير واعل قولين والأقرب الإتمام لأنه الأصل ولم يتحقق المييع المواق أنظر هنا مسألة تعميمها بالولي وهي المسافر في البحر يركب السفينة في مرسى بلد ويقيم بها ينتظر الريح وقال قبل هذا وانظر هنا مسألة الكافر يسافر أربعة برد فيسلم وهو قد قطع نصف المسافة نقل ابن عرفة هنا عن السبانية أنه لا يقصر للثني وكذلك البلوغ قال وفي طهر الحائض نظرا له وانظر من نحو هذا فأنزلت اختلف فيها شيوخ وقتنا وهي قوم سفر مقصرون رأوا هلال شهر رمضان وهم على بردين في رجوعهم إلى بلدهم فظنوا أن لهم أن يفطروا لأنه بحيث يجوز القصر يجوز الفطر والوجه الذي يقصرون عنه تلك الليلة وإن كانت لم تحب إلا وقد بقي لبلد أقل من مسافة القصر بذلك الوجه فيصحبون مفطرين اه كلام المواق واشتراط الشروع في السفر لأن القاعدة أن النية لا تخرج عن الأصل إذا قارنها الفعل ابن كثير إن سافر من مصر من الأمصار لا بناء حوله ولا بسنتين فالمشهور أنه يقصر بمفارقة السور إن كان حول المصر بنا أت معمورة وبسنتين فإن اتصلت به وكانت في حكمه فلا يقصر حتى يجاوزها وإن لم تصل به وكانت قائمة بنفسها قصر وإن لم يجاوزها وإن كان الموضع المرتحل عنه قرية لا تقام فيها ليلة ولا بنا أت متصلة بها ولا بسنتين قصر إذا جاوز بيوت القرية بلا خلاف وإن كانت تقام فيها الليلة وكذلك أيضا على المشهور مطرف وابن الماجشون يقصر بعد ثلاثة أميال إن خرج من موضع جمعة ولا يقصر البدوي حتى يجاوز بيوت الحلة وغير من ذكر يقصر إذا انفصل عن منزله كالساكن بجبل (فرج) من أدركه الوقت في الحضر فقال ابن حبيب إن شاء خرج وقصرها وإن شاء صلاها حضرية ثم سافر وخرج باشتراط إباحة السفر سفر معصية كالآتي والعاق بالسفر فلا يقصر على المشهور ما لم يتب ويجوز له أكل الميتة على المشهور حفظا للنفس بل ترك الأكل معصية والشاذ لابن حبيب وكذلك السفر المكروه كصيد اللب فلا يقصر أيضا على المشهور وعلى قول ابن عبد الحكم بإباحة الصيد للبهو يقصر (فرج) وعلى القصر كل صلاة رباعية مؤداة أو مقتضية لفواتها في السفر سواء قضاه في السفر أو في الحضر فيقتضها ركعتين (فرج) قال في المدونة وأن ذكر في سفر صلاة حضر قد ذهب وقتها صلاها أربعا كما كانت وجبت عليه (فرج) ويقطع القصرية إقامة أربعة أيام لا إقامتها من غير نية فانه إذا أقام ولو شهرا من غير نية الإقامة بل كمن الحاجة وهو

إحدى رجله كالإدابة عند وقوفها والصلب وهو وضع اليدين على الخاضرين ونجافي العندين عن الجنيين كالصليب والاختصار وهو وضع اليدين على خاصرته في قيامه والتأتم لمن ليست عادته ذلك وكفت الشعر والثوب

﴿ باب شروط الإمامة ﴾

الإمامة في اللغة الاقتداء والإمام المقتدى به والمأموم الذي يقتدى بغيره والإمامة خلة شريفة في الدين ومن شرائع المسلمين لخير أئمتكم شعفاؤكم فاختاروا بمن تستشفعون ولما وصف بالشفاعاة دل ذلك على فضله في نفسه وشرفه وثبته وحضوره في الشفاعاة دليل على أن من ليس بشفييع ولا يصلح للشفاعة لا يكون اماما وقال عليه الصلاة والسلام إن سركم أن تقبل منكم صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفد بينكم وبين ربكم ولما كان الامام شروط أجزاء ومشروط كمال ذكرهما الناظم فقال

يرجو قضاء ما كل يوم قصر فالقاطع نية الإقامة لا الإقامة وعليه فيعيد قول الناظم مقيم أربعة أيام يتم بما إذا كانت الإقامة بنية وقال ابن الماجشون وسحنون إذا نوى إقامة ما يصل في عشرين صلاة أتمه وأعلم أن الأربعة الأيام تستلزم عشرين صلاة وعشرين صلاة لا تستلزم أربعة أيام إذ لو دخل قبل العصر من يوم الأحد مثلاً ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصل الصبح من يوم خميس ثم يخرج فقد نوى عشرين صلاة وليس معه إلا ثلاثة أيام وبعض يوم وعلى المشهور من اعتبار الأربعة الأيام لا يعتد بيوم الدخول إلا أن يدخل أوله وقال ابن نافع يعتد به إلى مثل وقته وعلى المشهور فالمسئلة من النظائر التي يلغى فيها اليوم المجموعة في قول الشيخ ابن غازی في نظائر الرسالة .

واليوم يلغى في التيمم والكرأ وفي الإقامة على ما اشتهر وفي خيار البيع ثم العدة وأجل عقيقة وعهد: (فرح) ويقطع القصر أيضاً بالمرور بالوطن أو ما في حكمه من البساتين المسكوة وإن لم يعزم على الإقامة لأن المرور بالوطن مظنة نومه فيه بأن يطرأ له ما يقتضي إقامته ويقطع القصر أيضاً العلم بالإقامة عادة كقائمة الحاج بمكة أربعة أيام وكذا العلم بالمرور بالوطن التوضيح وأعلم أن المرور بالوطن لا يقطع القصر إلا بانوصل وأما العلم بالمرور فيقطع السفر ويغير حكمه قبل الوصول فإن لم تكن نية المرور بوطنه لا يقطع قصره إلا مروره بالوطن أو ما في حكمه ومن علم المرور بالوطن نظر ما بين ابتداء سفره ووطنه فإن كان أربعة برد فأكثر قصره والا أتمه وكذا ينظر ما بين وطنه وموضع قصره فإن كان بينهما مسافة القصر قصر والا فلا تقتضي أربع حور والوطن هنا ما فيه زوجة مدخول بها أو سرية بخلاف ولده وخدمه فإن تقدم للسافر استيطان الحبل ثم سافر من موضع استيطانه رافضاً لسكنائه ثم رجع إليه من مسافة القصر ناوياً قضاء حاجته في يومين فيقصر في مسيره ورجوعه واختلف قول مالك في اليومين اللذين يقيم فيهما والذي رجع إليه واختاره ابن القاسم القصر لأن عوده إليه من غير نية الاستيطان لا يوجب الاتمام ابن الحاجب أما لو رده الرجاء إلى وطنه أتم انقافاً (تنبيه) تقدم أن نية إقامة أربعة أيام تقطع القصر ثم هذه النية إما أن تكون بعد الصلاة أو في أثناءها أو قبلها فإذا صلى بالتقصير ثم نوى الإقامة فيعيدها حضرة في الوقت استعجاباً ابن عبيد السلام ويكاد أن يكون لا وجه له إلا أن يقال إن نية الإقامة على جرى العادة لا بدلها من تركها فإذا جزم بالإقامة بعد الصلاة قلل مبدأ نية كان في الصلاة فاحيط لذلك بالاعادة في الوقت وأما إن نوى الإقامة في أثناء الصلاة فذهب المدونة أنها لا تجزئ حضرة ولا سفريه ثم في قطعها أرجعها نافلة قولان وفي بطلان صلاة المؤمنين به وصحتها فيستخلف من يتم بهم سفريه ويقطع هو ويصلها حضرة وراء المستخلف قولان وأما إن نوى الإقامة قبل الصلاة فيتم ولا إشكال وقد فرغ ابن الحاجب على كون القصر ستة ثلاث صور لأن المسافر إما أن يدخل الصلاة ناوياً للاتمام أو ناوياً القصر أو تاركا للثنين معاً ساهياً مضرباً فإن نوى الاتمام فاما أن يفعل ما نوى فيتم أو يخالفه فيقصر فإن أتم فاما عمداً وإما ساهياً عن كونه مسافراً أو عن التقصير وإن قصر فاما أن يقصر عمداً أو سهواً فهذه أربع صور وإن نوى القصر فاما أن يقصر عمداً أو ساهياً عن السفر أو التقصير كما تقدم وإما أن يتم عمداً أو سهواً

وبعد ذاك نذكرُ للإمام شروطه كلاً على الجملة

أى وبعد ما قدمناه مما يتعلق بالصلاة نذكر شروطه على التمام بمعنى الواجبة وغيرها وبدأ بالواجبة وهي ثمانية فثمان ومن شروطه نقول ألواجه العقل والبلوغ والعلم بنية لكل ما نهى عنه الكتاب وسنة وذا هو اللهو اب ذكر في هذين البيتين ثلاثة شروط الأول العقل فلا تصح إمامه مجنون مطبق بإخلال وفي غيره قولان وفي معنى المجنون غير المميز كالسكران سواء أدخله على نفسه أو أدخله غيره عليه وسواء سكر بحلال أو بحرام لأن ذهاب العقل ينقض الطهارة التي وجودها شرط في الصحة الثاني البلوغ فلا يوم الصبي غيره قال مالك في المدونة لا يؤم في النفل رجالاً ، لاساء وقال ابن القاسم يؤم الصبي في النافلة دون الفريضة وهو المشهور الثالث العدالة فلا تصح من فاسق مجارحة

فهذه أربع صور أيضاً وإن لم ينو الإماماً ولا قصرأ فاما أن يتم أو يقصر فإتان صورتان فالجميع عشر صور ويستتبع هذه الصور حكم المقتدى بالمسافر في كل صورقتها فتاوى الإمام إن أتم عمداً أعاد في الوقت وأربأ إن حضر فيه وإن أتم ساهياً فقال ابن القاسم يسجد بعد السلام ولا يعيد ثم رجع إلى الإعادة فإن أم هذا المسافر الذي نوى الإتمام وأتم عمداً أو ساهياً أعاد هو كما تقدم وأعاد من تبعه من مسافر ومقيم في الوقت وأعاد من لم يتبعه أبداً على الأصح وإن قصر أى نوى الإتمام عمداً بطلت على الأصح فإن أم بطلت صلاة من أتم به وإن قصر سهواً به ليرجع فعلى أحكام السهو وهو كقيم سلم من اثنتين سهواً فإن أتمها حيث يصح له ذلك صار كسافر أتم فعيد في الوقت فإن أم سجدوا لو كانوا كلهم مقيمين سلم إمامهم المقيم من اثنتين ثم إذا أتم يعيدون كلهم الصلاة في الوقت لأنهم مؤتمون بمسافر كما أتم ونوى القصر إن قصر عمداً أو سهواً فواضح إذ فعل السنة في حقه فإن أتم المقيمون أفذاذاً لا إعادة باتفاقاً أنما بامام في أجزاء صلاتهم لا صلاة من أهم قولان وإن أتم أى نوى القصر أتم عمداً بطلت على الأصح فإن أم بطلت صلاة من أتم به وإن أتم سهواً فيعيد في الوقت وقال ابن المواز يسجد ولا يعيد فإن أم فقال مالك يسجدون به ولا يتبعونه ويسلم المسافرون بسلامة وأما المقيمون فيتمون بعد سلامه أفذاذاً أو يعيد وحده في الوقت وأما تارك الثانية عامداً أو مضرباً في صحة صلاته قولان سواء أتم أو قصر فإن أم فصح على القول بصحة صلاته وتبطل على الآخر وعلى الصحة فإن قصر أتم المقيمون أفذاذاً بعد سلامه وإن أتم أعاد هو ومن تبعه من مسافر ومقيم في الوقت وأعاد من لم يتبعه أبداً كما تقدم للإمام سيدى عبد الواحد الوفري رحمه الله في هذه المسألة

وذو السفر النوى القسام فتارة يتم وذا وقت يعيد ومن تلا وأبطل سوى التالى له كقصر

بعيد وإن سهواً فكل سهو يختل وذو نية التقصير أبطل صلاته بتكليه عمداً وإلا كن تلا

وسبح مؤتم به غير تابع له وتلاه في السلام مكلاً

أما قوله فتارة يتم يشمل ما إذا أتم عمداً أو سهواً لحكمه حكم مأوم تلا أى تبع لإمامه في الإتمام وقد دخل عليه وهو الإعادة في الوقت ولم يكل حكم المأوم في المسألة الأخيرة وأسقط حكم الصورة الثالثة وهى ترك نية القصر والإتمام معاً ومكلاً في البيت الأخير حال من مفعول تلاه وقد ذلت الآيات الأربعة بتكليف حكم المأوم وبيان حكم ما إذا نوى القصر وقصر عمداً أو سهواً وإن كان ظاهراً لكلا التقسيم وبيان حكم الصورة الثالثة من قولنا

ذو سفر والغير فذا يتمها إمام بوقت فليعدها على الولا وإن هو التقصير بنوى مقصراً

فذلك مطلوب له قد تحصلا وإن هو لم ينو الإتمام وحده فقولان في الإتمام والقصر عملاً

ومؤتمه فاعلم بتابع حكمه لذى صحة والضدلة مفصلاً على الصحة المأوم يجرى كما مضى بقصر وإتمام لمن سافر انجلا وذو في البيت الأول من هذه الجنس هو فاعل تلاه في البيت الأخير من الأربعة قبله أى تلا الإمام في الإسلام حال كون الإمام مكلاً لصلاته المسافرون من المأومين وقد تقدم بيان ذلك (فرج) حكى بعضهم في اقتداء المقيم

وأما بالاعتقاد والتأويل فيه خلاف والمشهور صحة إقامة لأنه يعتقد التقرب بعبادته فهو أخف من القادم على ما يعتقد أنه معصية لأنه لما لم يجتنب ما نهاه الله تعالى عنه لا يؤمن أن يترك ما أمر الله تعالى به من الطهارة والنية والاحرام وظاهر النظم عدم صحة إمامتهما لتصويبه منع إمامه من نهى عنه الكتاب والسنة والثالث مأخوذ من السنة كما تقدم

وَذَكَرْنَا مِنْ شَرْعِهِ يَكُونُ وَسُجِّلَ وَلَا يَبِ جُنُونُ

استعمل هذا البيت على شرطين الأول الذكورية فلا تصح إمامة المرأة للرجال ولا للنساء في الفرض ولا في النقل وروى ابن أئمن عن مالك يؤم النساء والأول هو المشهور ويشترط كونه محقق النكورية فلا يصح إمامة الخنثى المشكل للرجال ولا للنساء. عل المشهور الثاني الإمام فلا يصح من كافر (نسبه) لأهله في سلطان صلاه المقتدى بأهـ أو كافر

بالمسافر وعكسه ثلاثة أهوال الكراهة فيها والجواز فيها وجواز اقتداء المقيم بالمسافر وكراهة العكس والمعروف الأول ونص ابن حبيب وغيره على أن ائداء المقيم بالمسافر أقل كراهة لما يلزم عليه من تغيير السنة في اقتداء المسافر بالمقيم بخلاف العكس وقال ابن حبيب أجمعت رواة مالك على أنه إذا اجتمع مسافرون ومقيمون أنه يصل بالمقيمين مقيم وبالمسافرين مسافر إلا في المساجد الكبار التي يصل فيها الأئمة قال المازري يعنى الأمراء فإن الإمام يصل بصلاته فإن كان مقياً أتم معه المسافر وإن كان مسافراً أتم من خلفه من المقيمين وإذا اقتدى المسافر بالمقيم كل وصحت صلاته ولا يبعد على المشهور وقد حكى ابن الحاجب في اقتداء المسافر بالمقيم على القول بفرضية التقصير ثلاثة أقوال الأول البطلان والثاني الصحة وإن كان فرضه القصر لكنه لما أتم بجمع انتقل فرضه لفرض المقيم كالمراة والعبد في الجملة والثالث أنه يقتدى به في ركعتين وعليه فهل يسلم ويتركه أو ينظره فيسلم معه قولان لكن بحث في التوضيح في بانه القول الثالث على الفرضية تبعاً لابن شاس بأن ابن رشد وغيره إنما حكموه مطلقاً ولم يقيدهم بالفرض ولا بالسنية وقد بقيت فروع كثيرة من باب صلاة السفر رأينا تلخيصاً يخرج عن المقصود

(استطرد) وما ينسب للقاضي أبي محمد عبد الوهاب في ملح السفر

تغرب عن الأوطان في طلب العلا وسافر في الأسفار خمس فوائد تفرج هم واكتساب معيشة وعلم وآداب وصحبة ماجد فان قيل في الأسفار هم وغربة وقطع فياف وار تكاب شدايد فورت الفتى خير له من مقامه بأرض عدو بين واش وحاسد ونسب للقاضي أبي الفضل عياض رحمه الله تعالى في فخم السفر مانصه :

تقاعد عن الأسفار إن كنت طالباً نجمة في الأسفار سبع عوائق تشوق اخوان وفقد أجرة وأعظمها يباح سكنى الفنادق وكثرة إبحاش وقلة مؤنس وتبديد أموال وخيفة سارق فان قيل في الأسفار كسب معيشة وعلم وآداب وصحبة وافق فقل كان ذا دهر تقاد عصره وأعقبه دهر شديد المضايق فهذا مقالى والسلام كما بدا وجرب في التجريب علم الحقائق قلت ومن أعظم ما يزيد في السفر ويرغب عنه مارأنا الناس أجمعوا عليه اليوم من ترك الصلاة في الطريق إلا النادر جدا ومن سأل أهل الرفقة الصبر للصلاة يلتفت إليه وكأنه آتى بمنكر من القول وكذا معاشره من اجتمع فيه ذائل الخصال وهو الحمار وقد قلت تذييلاً للبيت المعلوم وهو قول الفائل

فاحن حجام ولا حاك فاضل وما كان جرار كريم الفعائل

ببتين وهما كذلك حمار ففيه تجمعت قبايح هؤلاء وزد في الرذائل

وأما عماد الدين وهي صلاتنا فلا يلتفت سفر اليها لسائل

«تنبية» مما يؤكد ذكره هنا وبناصب هذا المحل لكون السفر أحد أسباب الجمع بين الصلاتين والجميع بينهما في خمسة مواضع في عرفات بين الظهر والعصر إثر الزوال وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء حين وصوله إليها وذلك بعد مغيب

أو خشي أو مجنون أو فاسق بجارحه بين أن يدخل عالماً بذلك أو جاهلاً ثم تبين له ذلك في أنباتها أو بعد فراغها والله تعالى أعلم واختلاف في المخالف في الاعتقاد كالقدرة وأهل الأهواء والبدع والخوارج والخولاف في تكفيرهم وعدمه وقد اضطرب فيها قول مالك وهو امام الفقهاء كما اضطرب فيها قول القاضي أبو بكر وهو امام المتكلمين والقدرة فرقة تجعل الإيمان بالقدرة أن تؤمن بأن تقدير الخير والشر من العبد لا من الله تعالى وتقول أيضاً إن المشيئة البينا وينسكرون القدر ويرعون أن كل أحد غائق فعله ولا يريدون أن الكفر والمعاصي بتقدير الله ومتبته تعالى وقيل أنهم هم الذين يسمون الخير إلى الله تعالى والشر إلى غيره ولذلك سماهم النبي صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة لأنهم يرمعون أن الخير من فعل النور والشر من فعل الظلمة وقيل سموهم مجوساً لأنهم أحدوا في الاسلام مذهبا يضاهي مذهب المجوس من جهة أن المجوس يصيرون السكوت إلى الله يسمون أحدهم زردان والآخه مهر من ويبنون بزردان الباري

الشفق وفي السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء على تفصيل في وقت الجمع وفي كل مسجد بين المغرب والعشاء ليلة المطر أو الطين من الظلة وبين الظهر والعصر والمغرب والعشاء للريض يخاف الإغماء أو حى التافض أو الميد فأما الجمع بحرفة والمزدلفة فيأتى الكلام عليه في الحج إن شاء الله تعالى وأما الجمع في السفر ففي الموطأ أن رسوله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك ثم اعلم أن المسافر له حالتان تارة تزول عليه الشمس وهو نازل بمنهل يريد الرحيل وتارة تزول عليه وهو راكب فالحالة الأولى إن نوى الزول بعد الغروب جمع بينهما مكانه قبل ارتحاله وإن نوى الزول قبل الاصفرار أخر العصر تحككه من إيقاع كل صلاة في وقتها وإن نوى الزول في الاصفرار صلى الظهر حينئذ وخبر في العصر بين أن يصلها إذ ذاك أو يؤخرها حتى ينزل وأما الحالة الثانية وهي أن تزول عليه الشمس وهو راكب فإن نوى الزول قبل الاصفرار أو في الاصفرار نفسه أخرهما إليهم أن نوى الزول بعد انقضاء جميع زمن الاصفرار وهو الغروب جمعا صوريا الظهر آخر القامة الأولى والعصر أول القامة الثانية التوضيح وهذا كله إذا كان له وقت يرتحل فيه ووقت ينزل فيه وأما أن لم ينضبط ذلك وتساوت أحواله فإنه يجمع بين الصلاتين جمعا صوريا قاله ابن بشر اه (فرج) الأول قال ابن عرفة لم يذكر مالك في العشاء بين الجمع عند الرحيل أول الوقت وقال سحنون كالظهر والعصر والباقي وجه رواية ابن القاسم أن ذلك الوقت ليس بوقت معتاد للرحيل الثاني لا يختص الجمع بالسفر الطويل كالتقصير لما في الموطأ عن علي بن حسين أنه كان يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يسير يومه جمع بين الظهر والعصر وإذا أراد أن يسير ليلته جمع بين المغرب والعشاء الثالث قال في الشك قال بعض شيوخنا لا يجمع المسافر في البحر لأننا إنما نبيح للمسافر في البر في الجمع من أجل جد السير وخوف فوات أمر وهذا غير موجود في المسافر بالرياح في البحر الرابع المشهور جواز الجمع وإن لم يجز به السير وقيل لا يجمع إلا أن يحد به السير قاله في المقدمات الخامس قال ابن عات أن كان راكبا فلا بأس أن يجمع لأن جد السير يوجد منه الفلأني قال بعض الشراح هذا نص فيما تردد فيه بعضهم من جمع الراجل وفي المواق عن ابن علاق ظاهر كلامهم أن الجمع إنما رخص للراكب دون الراجل وفقا به لشفقة الزول والركوب السادس قال التلمساني لو جمع أول الوقت وهو في المنهل لم يرتحل فلما كان في الجمرة يعيد الأخيرة في الوقت من التوضيح السابع قال في التوضيح إذا جمع في السفر وقدم الصلاة الثانية مع الأولى فنوى الإقامة في أثناء إحدى الصلاتين أما الأولى وأما الثانية فقد بطل الجمع وبطل الجمع لا يستلزم بطلان الصلاة فذلك أن ينوى الإقامة في أثناء الأولى أو بعد الفراغ منها وقال التليسي بالثانية صحت الأولى ويؤخر الثانية إلى أن يدخل وقتها وإن نوى الإقامة في أثناء الثانية صحت الأولى أيضا وقطع الثانية أو أمها نافلة والإتمام أولى وأما أن نواه بعدها فلا تبطل كن صلى بالتيمم ثم وجد الماء ولو قبل إعادة قياسا على غائف الإغماء إذ لم يتم عليه على أحد القولين وقياسا على استحبابه في المدونة إعادة في حق من نوى الإقامة بعد الصلاة بعد الثامن إذا ارتحل قبل الزوال فزول عند الزوال لجمع بينهما ظنا منه جواز جمعه لارتحاله السابق فروى على عن مالك بعيد

وبأمر من الشيطان ويوعون أن يزدان تأتي بالخير والسرور وأمر من يأتي بالتمم والسرور يقولون ذلك في الأعيان والأحداث إلا أنه القدريه يثبتون ذلك في الأحداث لا غير فيشبهونهم من وجه والمرجئة سموا بذلك لتأخيرهم العمل وتبديدهم إياه عن الإيمان حيث قالوا الأعمال ليست من الإيمان وقيل هم الجبرية القائلون بأن العبد لا فعل له وإضافة الفعل إليه كإضافته إلى الجمادات وسموا بذلك لأنهم يؤخرون نفوسهم عن فعل الأشياء ويخرجونها من الدين وذكر الأكثرون أنها هي الفرقة القائلة بالجد العرف المشككة في تكاليف وقيل الأصح أنها الفرقة التي تمتد أنه لا يضرب مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر اهـ رسولنا ذلك لاعتقاده أنه تعالى أرجأ عليهم على المعاصي أى أخره عنهم اهـ من زين العرب بالمعنى مع تيمم وتيمم من قبله اهـ جنون من يدوم صراعه

الصلاة ما دام في الوقت وأما الجمع للمرض فقال في المدونة قال مالك إذا خاف المريض أن يظلم على عقله جمع بين الظهر والصبر إذا زالت الشمس لأقبل ذلك وبين العشائين عند الغروب اه قال في التوضيح وألحقني للعتية خائف الإغماء بالبدن يأخذ النافض ويجوز له الجمع عند الزوال ولذلك أجاز مالك في المبسوط أن يخاف الميديد إذا نزل في المركب أن يجمع إذا زالت الشمس قال وجمعه عند الزوال أحب من أن يصلبها في وقتها قاعداً (فرعان) الأول قال في المدونة ان كان الجمع للمريض أرفق به لشدة مرضه وأبطل منخرقة من غير مخالفة على عقله جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشائين عند غيبوبة الشفق لأقبل ذلك قال في التوضيح حمل سحتون وأبو حمران وغيرهما الكتاب على أن المراد بوسط الوقت الجمع الصوري وأن المراد بالوقت الوقت كله أي اختيارية وضرورية وسماه آخر القائمة اه ويجوز الجمع الصوري للحاضر الصحيح أيضاً : الثاني إذا جمع المريض أو الوقت لأجل الخوف على عقله لم يذهب عقله فقال عيسى بن دينار بعيد الأخيرة قال سدير في الوقت وعند ابن شعبان لا يبعد وما الجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر فقال في التوضيح وأعلم أنه إذا اجتمع المطر والعطين والظلمة أو اثنتان منهما جاز الجمع اتفاقاً وإن انفرد أحدهما كان الظلمة لم يجر الجمع اتفاقاً وإلا أدى إلى الجمع في أكثر الليالي وإن انفرد العطين أو المطر فقال صاحب المقدمات المشهور جواز الجمع لوجود المشقة وقال في الذخيرة المشهور في العطين عدمه وهو الأظهر ثم قال (نتيجه) حكى الباجي وصاحب المقدمات عن أشهب إجازة الجمع لعير سبب لحديث ابن عباس جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في غير خوف ولا سفر ولا مطر ثم قال فإن قلت لعل مراد أشهب الجمع الصوري فالجواب أن الباجي وابن رشد وغيرهما من الأئمة لم ينقلوه على ذلك ولو كان ذلك لم يكن نسبته لأشهب معنى والله أعلم اه والمشهور جواز الجمع بين المغرب والعشاء للمطر أو للعطين مع الظلمة في كل مسجد وفي كل بلد وقيل يختص بمسجد المدينة والمنصوص اختصاص الجمع بالمغرب والعشاء لا بين الظهر والعصر لعدم المشقة فيها غالباً واستقرأ الباجي وابن الكاتب من قول مالك في الموطن بعد حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر أراه في المطر جواز الجمع بين الظهر والعصر وهو أخذ حسن وهذا إنما هو في تقديم العصر إلى الظهر وأما لو جمع بين بينهما كما صورياً لجاز ذلك من غير مطر باتفاق اه من التوضيح ابن ناجي ما ذكر الشيخ ابن أبي زيد من أن الجمع رخصة هو خلاف رواية ابن عبد الحكم الجمع ليلة المطر متقولاً خلاف ما في المدونة عن ابن قسيط الجمع ليلة المطر سنة مضية والأصل الحقيقة ثم قال وهل هذه الرخصة على القول بهاراجة أو مرجوحة قولان للشمس وابن رشد اه وفي شرح ابن الحاجب للإمام سيدي أحمد الوترسي رحمة الله عليه ما نصه (نتيجه) ما نقلناه عن الأكثر من أن الجمع أرفع هو ما لم يجر العرف بتركه في موضع كما اتفق بالجامع الأعظم من تونس فإنه لم يسمع أنه جمع به قط قال قلت وكذا جامع القرويين والأندلس يقاس وقيل في علة ذلك أنه لا بد فيه من الأذان للإعلام بدخول الوقت ومن كلف الأذان حتى على الصلاة وإذا دعا إلى الصلاة كان ذلك كذباً والصواب في التعليل أنه لعدم جريان العرف بذلك اه وفي شرح الحواشي بعد أن عد فوائد الأذان ناقلاً ما عن القاضي مانصه أظهر هل يكون هذا شاهداً على استخفاف الأذان للتمتع عند غيب الشفق وقد كان الناس يجمعوا اه وصفه الجمع أن يؤذن للمغرب على المنار في أول وقتها على العادة ثم يؤخر المغرب قليلاً ثم يصلبها في وسط

اشتمل هذا البيت على شروط وهو كونه عارفاً بما لا تصح للصلاة إلا به فقها وقراءاً ما كونه عارفاً بالصفة المتعلقة بالصلاة فلا إشكال فيه وأما القراءة فقال الإمام أبو عبد الله لا تصح الإمامة إلا لمن صلى من يحسن القراءة فخطف من لا يحسنها أعاد الإمام والمأموم أبداً وقوله لا نحن فيه يعلم : أعلم أنه اختلف في إمامة اللحن على أربعة أقوال أحدها عدم الصحة مطلقاً في الفاتحة وغيرها غير المعنى أم لا كما تمتعنا أو كسر أو أياك بكسر ثانيها تبطل باللحن في الفاتحة دون غيرها وسبب الخلاف هل يخرج اللحن عن كونه قرآناً أم لا والقولان مشهوران فلنقتصر عليهما (تمة) تبطل بقراءة من لم يميز بين الضاد والطاء لأن فيه إبدال حرف بحرف ولا شك في تغير المعنى به وهو أشد من تغير إعرابه إذ قد لا يميز معناه وهو قول ابن أبي زيد والقاسي وقيل لا تبطل حكاه النخعي عن الأشراف وشهر القولين صاحب المختصر

الوقت ويبقى الإمام إذا صلى المغرب أن يقوم من مصلاه حتى يؤذن للعشاء ويعيم ثم يعود ثم يؤذن للعشاء في صحة المسجد وقيل في مقدمه وقيل عارجه بخفض الصوت أذاً ليس بأعالي ثم يصلون العشاء متصلة بالمغرب إلا قدر الأذان والإقامة ولا ينتقل بينهما خلافاً لابن حبيب ولا يوتر إلا بعد الشفق ثم ينصرفون قبل مغيب الشفق وهذا هو المشهور وضعف لأن فيه إخراج كل صلاة عن وقتها المختار وهو مبنى على القول بامتداد وقت المغرب وقيل صلى المغرب أول وقتها المختار وتصلى العشاء وهو مبنى على القول بعدم الامتداد (فروع) الأول إذا انقطع المطر بعد الشروع في المغرب أو العشاء جاز القارى لأن عودته لا تؤمن قال المازري والأولى عدم الجمع إذا طهر عدم عودته الثاني يجمع المحتكف في المسجد تبعاً للجماعة لفضلها ولأن في عدم جمعه الطعن على الإمام ولأجل التبعية استحسب بعضهم للإمام المحتكف أن يستخلف من يصلى بالناس والمشهور عدم جمع الضعيف والمرأة ببيتها بمسمع . الثالث قال ابن الحاجب وينبى الجمع عند الأول فإن أخره إلى الثانية فقولان وينبى عليهما جواز الجمع إن حدث السبب بعد أن صلى الأولى وإن صلى الأولى وحده ثم أدرك الثانية يريد أو صلى الأولى في غير تلك الجماعة أى فإن قلنا على التية عند صلاة الأولى لم يجمع وإن قلنا عند الثانية جمع والمشهور عدم الجمع إن حدث السبب بعد الأول وجواز الجمع لمن أدرك الثانية الرابع من جمع بينى في المسجد حتى غاب الشفق فقال ابن الجهم بعيدون وفي سماع أشهب وابن نافع لا يبعدون والثالث للشيخ إن بقى أكثرهم أعادوا وإن بقى أقلهم فلا إعادة اهـ

مَدَّوْهُمَا تِمَامًا مَعَ السَّلَامِ * تَأْمِينُ مَنْ صَلَّى عِدَا حَبْرِ الْإِمَامِ * وَقَوْلُ رَبِّدَا لَكَ الْفَعْدُ عَدَا
مَنْ أَمَّ وَالْقَنُوطُ فِي الصُّبْحِ بَدَا * رَدَا وَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعُ * سَدَلُ يَدِ تَكْبِيرُهُ مَعَ التَّرْوَعِ
وَبَعْدَ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ * وَعَقْدُهُ الثَّلَاثُ مِنْ يَمَانِهِ * لَدَى النَّشْهَةِ وَبَسْطُ مَاخَلَاهُ
تَحْرِيكُ سَبَابِهَا حِينَ تَلَاهُ * وَالْبَطْنُ مِنْ فَخْذِ رَجَالٍ يُعْمَدُونَ * وَمِرْفَقَانِ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ
وَصِفَةُ الْحُلُوسِ تَسْكِينُ الْيَدِ * مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدْ * نَصْبُهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي
سِرِّيَّةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ فَافْتَقِي * لَدَى السُّجُودِ حَذَقُ أَذُنٍ وَكَدَا * رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْاِحْرَاءِ خُذَا
تَطْوِيَاهُ صُبْحًا وَظَهْرًا سَوْرَتَيْنِ * تَوْسُطُ الْعِشَاءِ وَقَصْرُ الْمَائِقَتَيْنِ

كَالسُّورَةِ الْاُخْرَى كَذَا الْوَسْطَى اسْتَحْبَبَ * سَبْقُ يَدٍ وَضَعَا فِي الرَّفْعِ الرُّكْبِ
وَقَادِرًا عَلَى أَذَاهُ فَرَضَهُ * كَيْ لَا يَكُونَ عَاجِزًا مِنْ مَرَضِهِ

الشرط السابع القدرة على أدائها تحرز عن العاجز عن الأركان كالعاجز عن القيام أو مافي معناه من الأركان لمرض بهنفي المدونة إذا صجز عن القيام استخلف ورجع ومثما ولو قال بدل هذا البيت وقادرا على أداء المفترض فلا يكون عاجزا بمرض لكان أنسب

وفي الجمعة مقيما حرا * وعارفا بيومها مقرا

أشار بهذا البيت إلى أنه يتنزه في امام الجمعة أربعة شروط أحدها كونه مقيا فلا تصح خلف مسافر إلى الخليفة يمر في سفره بقية جمعة فيصح أن يقوم بهم ثانيا كونه حرا فلا تصح خلف رقيق لأنه لاجمة عليه ثالثا كونه عارفا بيومها إذ لو لم يكن عاديا لا تصح له صاب اتفاقا فله ١٠٠ كونه م ١

لما فرغ من ذكر السنن أعقبها بالمندوبات وهي الفضائل أولها التيامن بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبله شيئا من قبلا وفي كونه أى سلام المأموم كذلك أو بدايته عن يمينه قولان اه قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند الطلوع بالكاف والميم من عليكم الثاني قول أمين لآخر ختم الماتحة الفذ على قراءة نفسه في السر والجهر والمأموم على قراءة نفسه في السر وعلى قراءة إمامه في الجهر واللامام على قراءة نفسه في السر دون الجهر على المشهور وهذا كله داخل في قول الناظم تأمين من صلى عدا جهر الامام أى يستحب تأمين كل مصل ما عدا الامام في الجهر الرسالة فاذا قلت ولا الضالين فقل أمين إن كنت وحدك أو خلف إمام وتخفها ويقولها الامام فيما أسر فيه ولا يقولها فيما جهر فيه وهذا هو المشهور أعتى أن الامام لا يقولها فيما جهر فيه وعلى ذلك به الناظم بقوله عدا جهر الامام ثم استدرك في الرسالة الخلاف في المسئلة فقال وفي قوله أى المأموم إياها في الجهر اختلاف (فرج) إذا لم يسمع المأموم قراءة الامام فقال ابن عبدوس يحرى ويؤمن وروى الشيخ لا يؤمن وصوبه ابن رشد وأمين بمدود الهزمة مخفف الميم قبل معناه المهم استجب لنا (بشاره) أخرج ابن وهب في مصنفه من رواية بحر بن نصر عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول إذا أمن الامام فأمنوا فإن الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر الثالث قول ربنا ولك الحمد للمأموم والفذ دون الامام ولذا قال عدا من أم وإثبات ذلك في رواية ابن القاسم وفي زيادة اللهم طريقان وقد تقدم أن من السنن قول سمع الله لمن حمد في الرفع من الركوع للامام والفذ تحصل من ذلك أن الفذ يجمع بين سمع الله لمن حمد وربنا لك الحمد فأول سنة والثاني مستحب وأن الامام يقول سمع الله لمن حمد فقط كما تقدم وأن المأموم يقول ربنا ولك الحمد فقط كما هنا والرابع القنوت في الصبح عياض من فضائل الصلاة ومستحباتها القنوت في الصبح قال في المدونة واسع القنوت قبل الركوع وبعده والذي أخذ به في نفي قبل الركوع اه ولا يكبر له ولا يرفع يديه عنده ومن سجد تركه قبل السلام بطلت صلاته على المشهور من كونه مستحبا وعلى الشاذ من كونه سنة لا تبطل قال بعضهم من أراد الخروج من الخلاف فليسجد تركه بعد السلام (فرج) من أدرك الركعة الثانية من الصبح فقال في العتية لا يقنت في ركعة القضاء وهو جار على كونه قاضيا للأقوال والأفعال أو للأقوال فقط فهو يقضى أقوال الركعة الأولى ولا قنوت فيها ويلزم على البناء مطلقا أنه يقنت . الخامس الرداء ابن رشد وعياض واتخاذ الرداء عند الصلاة مستحب . قال غيرهما ولا فرق بين الامام وغيره . السادس التيسير في الركوع والسجود يريد من غير تحديد . وفي الرسالة يقول في الركوع سبحان رب العظيم ويحمده وفي السجود سبحانك ربى ظلت نفسى وعملت سوءا فأغفر لى أو غير ذلك إن شئت . السابع سدل اليدين أى إرسالهما لجنبتيه يريد في الفرض ومنه المنة أن وضع اليد على الأخرى مكروه في الفرض لا في النفل لطول القيام وقيل مطلقا وهل كراهته في الفرض للاعتقاد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو لإظهار خشوع وتأويلات الثامن التكبير حالة الشروع في أفعال الصلاة إلا في القيام من الجلسة الوسطى فلا يكبر حتى يستوى قائما فقول الناظم وبعد أن يقوم معطوف على مع الشروع وذلك مطلوب في حق الامام والفذ والمأموم ولا يقوم المأموم لثالثة الامام

أى ويشترط أن يتوى كونه إماما لأن من شروطها الجماعة كما سيأتى فلو لم يتو الامامة لم تصح صلاته ولا صلاتهم ثم استطرد مسائل يشترط فيها نية الامامة أحدها اجمع لية المظر ثانيا صلاة الخوف ثالثا الاستخلاف لأن كل صلاة من هذه الصلوات تشتط فيها الجماعة (تمة) تلخص من كلامنا ظم أن الامام تلزمه نية الامامة في ستة مواضع واترض صاحب التوضيح قولهم كل موضع تشتط فيه الجماعة يجب على الامام فيه الامامة فانه غير صحيح لأن الاستخلاف لا تشتط فيه الجماعة فلو أنما لأنفسهم صحت صلاتهم اه ومثله في الاستخلاف لابن عرفة أربع جليات الجملة والجمع بعرفة والجمع بمزدلفة والجمع لية المظر وخا أن الخوف والاستخلاف زاد في الجواهر كل صلاة لا تصل

في المدونة يوجه يديه إلى القبلة ولم يحك أبضهما الرسالة تجعل يمينه حدود أدليك أو سون ذلك واقفي معناه اتبع
تكيل البيت ولدى بمعنى في . السابع عشر رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام . ابن الحارثي ويستحب رفع اليدين إلى المشككين
وقيل إلى الصدر قليل قاتنين وقيل بطونها إلى الأرض وقيل يحاذي برؤوسهما الأذنين التوضيح . وقت الرفع عند الأخذ
في التكبير نص عليه ابن شاس . الثامن عشر تطويل السورتين في الركعة الأولى والثانية من صلاة الصبح والظهر أقرأ
فكل ركعة منهما بسورة من طوال المفصل وتوسطهما في الركعتين الأولىين من صلاة العشاء وصبرهما في الركعتين الأولىين
من باقي الصلوات وهما العصر والمغرب والمفصل هو ما كثر فيه الفصل باليسلمه وأوله الخيرات إلى آخر القرآن
على ما اختاره بعضهم وطواله إلى غير ومتوسطه إلى الصبح وفصله من الضحى إلى آخر القرآن . فقول الناظم سورتين
مفعول بتطويل تطويل أصيب لضمير الفاعل وهو المصل وكل بالمفعول وهو سورتين وقوله صبحا وظهرأ منصوبان على
إسقاط الخافض . ويحتمل أن يكون صبحا وظهرأ مفعول توسط وسورتين بدل من صبحا وظهرأ بدل اشتغال وقوله
وسط العشاء على حذف مضاف أي سورتي العشاء وكذا قوله قصر الباقيين على حذف مضاف أيضا قال مالك في المدونة
أطول الصلوات قراءة الصبح والظهر قال غيره ويخففها في العصر والمغرب ويوسطها في العشاء قال يحيى والصبغ أطول
وقال أشهب الظهر نحو الصبح . التاسع عشر تقصير سورة الركعة الثانية عن سورة الركعة الأولى من كل الصلوات ابن العربي
حراس من أن يجهلوا أن الركعة الأولى في التربعة أطول من الثانية فتسوا بينهما وأنه لا شئد ما يجهله الناس وفي الواضحة
أن ذلك مستحب وفي المختصر لا بأس بطول قراءة ثمانية الفريضة عن الأولى . العشرون تقصير الجلسة الوسطى ابن رشد
تقصير الجلسة الأولى فضيلة قيل لما لك أيدعوا الإمام بعد تشهده في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بما بدله قال نعم ابن رشد
لكن لا يطول (قائدة) قال في التوضيح بكرة الدعاء في خمسة مواضع بانفاق أولها في أثناء الفاتحة لأنهاركن لا تقطع لغيره
ثاميا بعد الفاتحة وقبل السورة فلا يشتغل عن السنة بما ليس بسنة ثاميا في أثناء السورة رابعها بعد الجلوس وقبل التشهد
خامسها بعد سلام الإمام وقبل سلام المأموم واختلف في أربعة مواضع بعد تكبيرة الإحرام وقيل القراءة والمهجور
الكرامة وفي الركوع والمعروف الكرامة أيضا وفي التشهد الأول وإن ظاهر الكرامة لأن السنة فيه التقصير والدعاء
يطوله الرابع بين السجدين والصحيح الجواز ما عدا هذه المواضع يجوز الدعاء فيه اتفاقا كالسجود وبعد القراءة وقبل
الركوع والرفع من الركوع والتشهد الأخير اه باختصار . الواحد والنسرون تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوى
إلى السجود وتأخيرهما عن ركبتيه في قيامه . التوضيح وفي أبي داود والترمذي والنسائي قال كان رسول الله ﷺ إذا سجد
وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه وروى ابن عبد الحكم عن مالك التخيير اه وقوله استحب
مطوف بحذف العاطف على جملة مندوها تيامن من باب عطف الجملة الفعلية على الاسم ولولا الوزن لم يحتاج
للعامل بل يعطف لفظ سبق على ما قبله ووضعاً منصوب على إسقاط الخافض وقوله أتركب مطوف على يدي وندب
سبق الركب في الرفع (تنبيه) بقى على الناظم استحباب الذكر عقب الصلوات قال التثاني في شرح الرسالة وروى عنه

وَقَبْرُهُ هَذِهِ وَمَا يَلِيهَا لَا يَقْرَأُ لَهُ إِيمَاءُ فِيهَا وَقِيلَ بَلْ فِي سَائِرِ الدَّلَالَةِ * يَقْوَى كَذَا جَاءَ مِنَ الرُّوَاةِ
أَي وَغَيْرِ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ لَا يَزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ قِيَامُ عَلَيْهِ لَا كَثْرَ وَقِيلَ بَلْ تَزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ لِيَحْتَمِلَ
فَضْلُ الْجَمَاعَةِ وَاخْتَارَهُ النَّحْوِيُّ وَهُوَ خِلَافُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ وَلَا سَكْمٌ عَلَى الشَّرْطِ الْوَاجِبَةِ أَنْبَهَا بِشُرُوطِ السَّكَالِ فَقَالَ
وَمِنْ شُرُوطِهِ عَلَى السَّكْمِ . مُتْرَكَةٌ فِي الْقَوْلِ وَالْأَمَالِ

نزاهته في الأقوال عدم نطقه بفاحشه ونحو من غيبه أو غيرها ونزاهته في الأفعال ككف يده عن أخذ شيء لغيره
وبعد عما لا يليق به

فَوَ حَسْبُ بَرٍّ وَمُفْرَفٍ النَّسَبُ * ذَهَبَتْكَ وَذَوُّهُ قَامَ فِي الْحَسَبِ

عليه السلام أنه كان إذا صلى قال أستغفر الله أستغفر الله أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام حيناً ربنا بالسلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله ﷺ من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة أدخله الله الجنة قال وتقدم في العقيدة أن من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ولا يواطئ عليها إلا صديق أو عابد وعن عبد الله بن عمرو بن العاص من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة كان الذي يتولى قبض نفسه ذا الجلال والإكرام وكان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى استشهد الرسالة ويستحب الذكر إثر الصلوات يسبح الله ثلاثاً وثلاثين ويحمد الله ثلاثاً وثلاثين ويكبر الله ثلاثاً وثلاثين ويحتم المائة بلإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ابن ناجي الأصل فيما ذكر الشيخ أن فقهاء المهاجرين أنوا رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ذهب أهل الدنور بالدرجات والتميم المقيم فقال وما ذاك فقالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون ولا تصدقون ولا تفتق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلا أحلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتهم قالوا بل يا رسول الله فإن تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة وتحتمون المائة بلإله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير قال أبو محمد صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله سمعنا أننا أهل المال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم فقال الفقهاء لأخصوصية للفقراء في هذا الحديث لقوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الصوفي بل قوله ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الخ يدل على أن هذا الفضل مخصوص بهم لا ينحصر غيرهم فيه اهـ ويتعلق هذا الذكر أعني الوارد في حديث الفقراء مسائل : الأولى محل هذا الذكر إثر الفرائض دون النوافل فإن كان الفرض ما يتفعل بعده قدم هذا الذكر . الثانية اختلف هل يجمع هذا الذكر فيقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين مرة مجموعة وهو مختار جماعة أو يفصل فيقول سبحان الله ثلاثاً وثلاثين وكذا ما بعده واختار جماعة أيضاً . الثالثة ورفع في الصحيحين تقديم التحميد على التكبير وفي الموطأ تقديم التكبير على التحميد . الرابعة وقع في رواية لمسلم يكبر أربعاً وثلاثين فالأحوط أن يفعل ذلك فيكون لا إله إلا الله زائداً على المائة . الخامسة ليس في الحديث زيادة يحيى ويميت وقيل إنه ورد في رواية . السادسة لا ينبغي الزيادة على هذا العدد كما هو الشأن فيما حدده الشارع إذ أصل تلك الأعداد خاصة تفوت بمجوزة ذلك العدد . السابعة قال الشيخ ذروق وقد صح الترغيب في ذلك عسراً فكان شيخنا أبو عبد الله انقورى يأخذ به إن أعطاه أمر . الثامنة روى أصحاب السنن أنه صلى الله عليه وسلم كان يمد ثلاثين بيمينه وروى الدبلي بسند ضعيف نعم ذكر السبعة قال بعض الشيوخ

الجوهري الحسب ما بعده الإنسان من مفاخر آباءه ويقال حسب دبه ويقال ماله ابن السكيت الحسب والحكم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف والمجد والشرف لا يكونان إلا بالآباء وقال في مادة نسب والنسب واحد الأنساب والنسبة مثله وانسب إلى أبيه أغترى ونسبأتى ادعى أنه نسيك وفي المثل القريب من تقرب لا من تنسب وإنما طلب كونه نسباً لئلا يتعرض لوفوقه . وقوله ذو حلل الخلق والخلق يسكنون الآدم وضها السجدة يقال خالق المؤمن وغائق العاصم اهـ وكرن إليهم حسن الخلق فأخبر حسن خاتمة الناس يا معاذ بن جبل ولدا قيل أول ما يوضع في الميزان يوم القيامة حسن النية ولا يابى أربعين والمراسين وعبادته الصالحين وفلان يتخلق بغير خلقه أى يتكلفه وقوله وذو مقام في الحسب أى صاحب رتبة فيه

تَحَفُّ بِالسُّمْرِ ذُو مَرٍّ . تَطْلُفَةُ التَّوْبَةِ وَمَا سَوَادُ

وقد اتخذ السبعة سادات يؤخذ عنهم ويعتمد عليهم

وَدَكَّرْهُوا بِسَلْمَةِ تَمَوْذَا * فِي الْفَرَضِ وَالسُّجُودِ فِي الثُّوبِ كَذْ * كَوَزُ عِمَامَةٍ وَبَعْضُ كُمْهِ
وَسَحْلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي قَمِي * قِرَاءَةِ لَدَى السُّجُودِ وَالرُّجُوعِ * تَفْسِكُ الْقَلْبِ بِمَا نَأَى انْخُسُوعِ
وَعَبَتْ وَالْإِلْتِفَافُ وَالذُّعَا * أُنْثَاءُ قِرَاءَةِ كَذَا إِنْ رَكْعَا تَشْبِيكِ أَوْ فَرْقَةَ الْأَصَابِعِ * تَحْصُرُ تَقْيِضُ عُنَيْنِ تَابِعِ
لِمَا فَرَّغَ مِنْ تَعَادِ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ وَالْفَضَائِلِ شَرَحَ فِي الْمَكْرُوهَاتِ * فَأَوَّلُهَا وَالثَّانِي الْبَسْمَلَةُ وَالتَّعْوِذُ فِي الصَّلَاةِ
الْفَرِيضَةِ دُونَ النَّافِلَةِ فَلَا بَأْسَ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّعْوِذِ فِيهَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ لَا يَبْسُلُ فِي الْفَرِيضَةِ لِأَسْرَائِرٍ وَلَا جَهْرًا لِإِمَامٍ
أَوْ غَيْرِهِ وَأَمَّا فِي النَّافِلَةِ فَوَاسِعٌ أَنْ شَاءَ قَرَأَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَلَا يَتَوَذَّعُ فِي الْمَكْتُوبَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَيَتَوَذَّعُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ
إِذَا شَاءَ وَمَنْ قَرَأَهُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ تَعَوَّذَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ إِنْ شَاءَ وَظَاهَرُ الْمَدُونَةِ وَنَحْوُ الْجُمُعَةِ أَنَّ التَّعْوِذَ يَكُونُ قَبْلَ قِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةِ وَرَدَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذَا أَبْلَغُ رَدٍّ . الثَّلَاثُ السُّجُودُ عَلَى الثُّوبِ فِي التَّظْلِمِ بِمَعْنَى عَلَى حَدِّهِ وَلَا صَلَاحَ لَكُمْ فِي جُزُوعِ
التَّخَلُّ خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَهَا فِي الْآيَةِ ظَرْفِيَّةً مَجَازًا فَكَانَ الْجُزُوعُ ظَرْفٌ لِلْمَصْلُوبِ لَتَكُنْ عَلَيْهِ تَمَكُّنٌ الْمَظْرُوفِ مِنَ الظَّرْفِ
قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ يُكْرَهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْعُتَافِ وَبَسَطَ الشَّعْرَ وَالْأَدَمَ وَثِيَابَ الْقُطْنِ وَالْكُتَّانَ وَأَحْلَسَ الدُّوَابَّ
وَلَا يَضَعُ كَفِيهِ عَلَيْهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ حَبِيبٍ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ عَلَى مَا كَرِهَ إِذَا وَضَعَ وَجْهَهُ
وَكَفِيهِ عَلَى الْأَرْضِ مَالِكٌ وَيَبْدَى الْمَرْأَةُ كَفِيهَا فِي السُّجُودِ حَتَّى تَضُمَّمَا عَلَى مَاضِعِ جَبِيَّتِهَا وَالْأَدَمَ يَفْعُ الْهَمْزَةَ وَالْدَّالَّ
جَمْعَ أَتَمٍّ وَهُوَ الْجِلْدُ الْمُدْبُورُ وَأَحْلَسَ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ جَمْعَ حَالٍ وَهُوَ مَا يَلِي ظُهُورَ الدُّوَابِّ قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ وَلَا بَأْسَ
أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْحِجْرَةِ وَالْحَصِيرِ وَمَا نَلَبَتْ الْأَرْضُ وَيَضَعُ كَفِيهِ عَلَيْهَا ابْنُ حَبِيبٍ تَسْتَحِبُّ مَبَاشَرَةَ الْأَرْضِ بِوَجْهِهِ وَيَدِيهِ
اللَّخْمَى مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ حَصِيرٍ وَلَا غَيْرِهِ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْتِي بِالْأُتْرَاقِ فَيُوضَعُ عَلَى الْحِجْرَةِ فِي مَوَاضِعِ
سُجُودِهِ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ بِحِضِّهِ وَالْحِجْرَةِ حَصِيرٍ صَغِيرٍ مِنْ جَرِيدٍ سَمِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْخُمِرُ وَجْهَهُ الْمَصْلُ أَيْ يَنْطَلِقُ وَقَدْ صَلَّى عَلَى
اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ أُنْسٍ عَلَى حَصِيرٍ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ اللَّخْمَى وَابْنُ رَشْدٍ وَيُكْرَهُ السُّجُودُ عَلَى مَا عَظُمَ ثَمَنُهُ مِنْ حَصِيرٍ
السَّامَانِ . الرَّابِعُ السُّجُودُ عَلَى كُورِ الْعِمَامَةِ قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَدِينَةِ مَنْ صَلَّى وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ فَحَبَّ إِلَى أَنْ يَرْفَعَهَا عَنْ بَعْضِ
جِهَتِهِ حَتَّى يَمَسَّ الْأَرْضَ بَعْضُ جَبِيَّتِهِ فَإِنْ سَجَدَ عَلَى كُورِ عِمَامَتِهِ وَكَرِهَتْهُ وَلَا يَبْعِدُ ابْنُ حَبِيبٍ هَذَا إِنْ كَانَ قَدَرُ الطَّائِفَيْنِ
وَأَنْ كَانَ كَثِيفًا أَعَادَ التَّوَنِي قَوْلَ ابْنِ حَبِيبٍ تَفْسِيرَ وَسَلَّ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ سَيِّدُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْوُثْرِي
عَنِ الطَّائِفَةِ وَالطَّائِفَتَيْنِ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا فِي الْعِمَامَةِ هَلْ هِيَ الْحَاشِيَةُ الْوَاحِدَةُ أَوِ الْهَلِيَّةُ بِرُمَتْهَا فَأَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّائِفَتَيْنِ
التَّصْيِيحَانِ هَكَذَا فَسَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجُمَةِ أَحَادِيثِ وَضَعُ الْبَنِيِّ عَلَى الْيَسْرَى وَتَرْجُمَةُ أَحَادِيثِ
السُّجُودِ مِنْ كِتَابِ إِكَالِ الْأَكَالِ وَقَالَ تَحْصُرُ الْعَيْنَ الْعَصَابَةُ مَا عَصَبَ بِهِ الرَّأْسَ وَالْعَصَابُ لِنُفْرَا مَا عَصَبَتْ بِهِ سَائِرَ
الْبَدَنِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَالْكُورُ بِفَتْحِ الْكَافِ وَهُوَ مَجْتَمِعُ طَائِفَتَيْهَا وَمَا ارْتَفَعَ مِنْهَا بِأَعْلَى الْجَبِينِ أَوْ فِظْهَرٍ مِنْ هَذَا
أَنَّ الطَّائِفَةَ وَالتَّصْيِيحَةَ اسْمَانِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ التَّصْيِيحَةِ وَالطَّائِفَةِ التَّحْزِيمَةُ لِأَنَّ التَّحْزِيمَةَ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهَا كُورُ فَيْتَيْنِ
أَيُّ يَمْرُفُهُ بِحَسَنِ بَيْتِهِ مِنْ بَرَاهِ وَلِظَافَةِ ثَوْبِهِ وَغَيْرِهِ مِنْ لِبَاسِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى نِزَاحَةِ نَفْسِهِ وَبَعْدَهَا عَنْ الدَّائِمَةِ وَالْخَيْرِ
النِّقَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

وَحَسَنُ الْوُجْهِ وَحَسَنُ الصَّوْتِ * وَعَارِفًا بِدِينِهِ فِي الْوَقْتِ

أما حسن الوجه وهو حسن الخلق وهو يفتح الحاء المعجمة فدلالة على كمال العقل والمروءة وإذا قال عليه الصلاة والسلام
أطلبوا حوائجكم عند حسان الوجوه اه وحسن تقضى القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع حسن اه
وأما حسن الصوت في التلاوة فقال القاضي أبو بكر لأنه أقرب للشموع وأجلب للخشية وأما مراعاته بديته في الوقف

سعه فصلها من السريبه معلوم عطيه وكذلك لا ذكر بعدها غير الهيه المجهوده كقراءه الاسماء المحسنى ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الرضا عن الصحابة رضى الله عنهم وغير ذلك من الأذكار يسان واحد وقد مضى عمل من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة على الدعاء بأثر الذكر الوارد في آية العريضة قال ابن عرفة وما سمعت من يشكره إلا جاهل غير مهتدى به ورحم الله به من الأندلسيين فإنه لما أنهى إليه ذلك ألفجراً في الرد على منكره اه ونقل في المعيار عن العباب جو انا مؤيلا في المسئلة فاعطاه إن ست (الثاني) سئل الامام العالم سيدى على بن هرون عن مسئلة قول لا إله إلا الله محمد رسول الله مراراً عقب الصلوات هل ذلك بدعة مستحسنة فيدخل من سنها في خبر من سن في الإسلام سنة حسنة الحديث أو ذلك بدعة غير مستحسنة فأجاب بما نصه الجواب والله الموفق للصواب الذكر مطلوب ومتدوب إليه ومرغب فيه والاكتثار منه وترتبه بعد الصلوات يذكرون بصوت واحد من البدع التي ينهى عنها لما يطرقت عنها من الزيادة في الدين ما ليس منه ولم يكن هذا في الصدر الأول فيجب قطعه وإن كان صادفاً هذا الذي أراد أن يسته فليذكر الله وحده في جميع أوقاته فهو أقبح له وأسلم من الرياء والسبعوافة أطوكتبه عبدالله على بن موسى بن هرون لطف الله به اه

فَصَلِّ وَتَحْسُصْ صَلَاتٍ قُرْضُ عَيْنٍ . وَهِيَ كِفَايَةُ لِمَنْ تَرَدَّدَ دُونَ مَنِّ . فَرُوحُهَا التَّشْكِيرُ أَرْبَعًا دُعَا
وَنِيَّةُ سَلَامٍ بَرَاءً تَبَعًا . وَكَالصَّلَاةِ الْفُسْلُ دَفْنٌ وَكَفَقْنٌ . وَتَرْتُّ كُسُوفٌ عِيدٌ اسْتِسْقَاءُ سَنَةٍ
فَجَرٌّ رَغِيْبَةٌ وَتَقْفَى لِلزَّوَالِ . وَالْقُرْضُ يُقْفَى أَيْدَاً وَبِالتَّوَالِ

حاصل تقسيم الصلاة على ما ذكر الناظم في هذا الفصل أن الصلاة على قسمين فرض ونفل والنفل كل ما عدا الفرض لأن المنفل في اللغة هو الزيادة فكل ما زاد على الفرض هو نافلة ثم الفرض على قسمين فرض عين وهو الصلاة الخمس وفرض كفاية وهي الصلاة على الميت والنفل أيضاً على قسمين ماله اسم خاص لنا كده من سنة ورغية كالوتر والكسوف والعيد والاستسقاء والفجر وهي المذكورة هنا ما يسمى بالاسم العام وهو النفل كالزواتب قبل الصلوات وبمدها وغيرها مما يقع في غير أوقات النهى وإن كان بعضها أكد من بعض وسيأتى ذلك كله في البيتين بعد هذا ثم اعلم أن ماله اسم خاص من النوافل على قسمين قسم على الأعيان كالوتر والفجر وقسم على الكفاية كالعيد على أحد القولين فيه وانظر الكسوف والاستسقاء هل سبتهما على الأعيان أو على الكفاية وأما الذي ليس له اسم خاص فهو كله على الأعيان أى مندوب في حق كل واحد وكون الصلاة على الميت فرض كفاية قال ابن ناجي عليه الأكثر وشهره الفاكهاني في الأوقات وجعله ابن الحاجب وصاحب النامل الأصح وميل بسنيته وهو قول ابن القاسم وأصبغ وشهره سند واللام في الميت للاستعلاء المجازى فهو بمعنى على حد وإن أسأمت فلها وانترط لهم الولاء ويقال ميت وميت كهين وهين والمين

بحيث لا يكون محدوداً في زنا أو غيره ثلاثاً ينال من حرصه وأن لا يكون ولد ذى ولا مجهول الحال لأن السلام من هذه الأمور هو الموصوف بالسجاعة المأمومية كما قدمناه أول الامامة وذكر صاحب المختصر جواز إمامة المحدود أى إذا حسنت حاله بعد الحد كما في الجلاب ويحتمل أن يريد الناظم كراهة كونه مرتباً وهو قول ابن القاسم

وَزَادَ فِيهِ بَقِيَّةُ أَهْلِ الْقَبْرِ مِنْ حَقِّهِ قَالُوا كَذِبُ السُّنَنِ

لأن حسن شره فالحق البركة مع الأكابر والخبر وليؤمك أكبر كما

وَمَنْ تَرُوطُهُ أَلَيَّ لَا تَقْدَحُ مَكْرَهُهُ لَكِنْ فِيهِ يُسْنَحُ

اه مد الأكره . التخصي . مود . نه . تقفه . كاء . حصي .

الفلك قوله فروضها التكبير أربعا دعا البيت لما أداه التقسم إلى ذكر صلاة الجنائز كل الفائدة بيان فرائضها فأجبر أن فروض صلاة الجنائز أربع . الأول التكبير أربعا عياض ومن فروضها وشروط صحتها تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات بعدها قال غيره كل تكبيرة بمنزلة ركعة (فرج) سمع ابن القاسم إن كان الإمام من يكبر خسأ فليقطع المأموم بعد الرابعة أى يسلم ويبتع في الخامسة وقال مالك في الواضحة يسكت فإذا سلم الإمام سلم بسلامه وقال أشهب ويؤيد ما في الواضحة أن الإمام إذا قام لخامسة ينتظر يسلم بسلامه (فرج) وفي رفع اليدين عبد التكبير ثلاثة أقوال الرفع في الجميع وعدمه في الجميع والرفع في الأولى دون ما بقي وهو المشهور . الثاني الدعاء لليت عقب كل تكبيرة من الثلاث الأولى وفي الدعاء بعد التكبيرة الرابعة أو يسلم أثرها من غير دعاء قولان ولا يستحب دعاء معين اتفاقا ولا قراءة للفتحة على المشهور وفي استحباب الابتداء بالثناء على الله تعالى والصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قولان (فرج) قال أشهب لا يحبر الإمام ولا من خلفه بشيء من الدعاء وإن أسمع بعض ذلك من إلى جانبه فلا بأس الثالث التنية عياض من فروض صلاة الجنائز وشروط صحتها التنية (فرج) من صلى على جنازة يظنها امرأة فإذا صلى رجل أو بالعكس فدعا على ما ظنه فصلاته تامة الرابع السلام عياض من فروض صلاة الجنائز وشروط صحتها السلام آخرها وإلى كونه آخرها أشار الناظم بقوله تبعا أى ما قبله من التكبير والدعاء وسمع ابن القاسم يسلم الإمام واحدة ويسمع من يليه من وراءه يسلمون واحدة في أنفسهم وإن أسمعوا من يليهم لم أر بذلك بأساً ابن رشد هذا مثل ما في المدونة سواء فالإمام يسمع من يليه لأنهم يقتدون بسلامه بخلاف من خلفه إنما يسلم ليتحلل من صلاته فيسلم في نفسه وروى عن مالك أن الإمام يسر أيضا وعلى هذا فيعرف المأموم اقتضاء صلاته بانصراف الإمام وظاهر قول الناظم سلام سر أنه بالنسبة للإمام والمأموم فيكون ذهب على هذا الرواية والمشهور أنه لا يرد المأموم على الإمام وهو مذهب المدونة وقيل يرد عليه من سمعه فقط (تنبية) بقى على الناظم من فروض صلاة الجنائز وشروطها القيام لما نص عليه عياض وبقى أيضا الإمامة قال ابن رشد من شروط صحة الصلاة على الجنائز الإمامة فإن صلى عليها بغير إمام أعيدت الصلاة (فروج) الأولى إذا وإلى التكبير ولم يدع فقال مالك في العناية تعاد الصلاة ما لم يدفن كالذى يترك القراءة في الصلاة ابن حبيب إلا أن يكون بينهما دعاء وإن قل الثاني إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات أو أقل فإن كان بالقرب رجع لإصلاح الصلاة مقتصرًا على التنية ولا يكبر لثلاث تلزم الزيادة في عدد فإن كبر حسبها في الأربع وإن طال أعيدت الصلاة فإن دفن جات الأقوال التي فيمن دفن ولم يصل عليه هل يصل على قبره أم لا وصل التني هل يخرج أم لا الثالث إذا صلى على الميت نكسه منكوس رأسه مكان رجله لم تعد الصلاة عليه الرابع لو ذكر إمام الجنائز أنه جنب أو رصف أو أحدث لحكمه حكم إمام المكتوبة في الاستخلاف وقاله في العناية الخامس إذا ذكر صلاة في صلاة الجنائز فقال ابن القاسم يقطع إذ لا ترتيب بين الفريضة وصلاة الجنائز . السادس إذا تيقه الإمام أبطل عليه وعليهم قاله في العناية السابع

الالكن هو الذى لا يستطيع لإخراج بعض الحروف من مخارجها أصلا أو يخرجها مغيرة وذكر الناظم فيها الكراهة ومضى صاحب المختصر فيه على الجواز وهو جنس تحتها أنواع الأولى التمام وهو الذى ينطق أول كلامه بـاء مكررة قال في القاموس التتمه رد الكلام إلى التاء والميم أو أن تسبق كلمته إلى حكمة الأعل فهو تمام وهي تمامة الثاني الأرت بالثناء الفوقية وهو الذى يجعل اللام تاء وقيل من يدغم حرفا في حرف الثالث الألتخ بالمثلثة قال في القاموس التتمه بالضم تحول اللسان من السين إلى التاء أو من الراء إلى الفين أو اللام أو الباء من حرف إلى حرف أو لا يتم رفع لسانه وفيه ثقل الرابع الطمطمط وهو من كلمة شبيهة بكلام العجم رجل وطمطمط وطمطمط بكسرهما وطمطمط بالضم في لسانه صيغة الخامس النغمض من لا يكاد صوته ينقطع بالحروف وفي القاموس النغمضة الكلام الذى لا يثبتين كالنغمض السادس الاخن وهو الذى يشوب صوت خياشمية شيء الخلق السابع الأغن قال البساطى هو الذى يشوب صوته شيء من الخياشيم اه وهو مقلوب ما قبله ولعل منها ما واحد والله تعالى أعلم الثامن الفأفاء وهو الذى يكرر الفاء التاسع الأصجم ان عرفة وهو الذى لا يفرق بين الحذاء والثناء قال ابن العربى السكنة تجمع ذلك كله اه وهذا الذى تهل الصلاة به عندنا

إذا جهلوا القبلة أى فصلوا على الجنائز لغير القبلة ثم علوا بذلك قبل دفنها أو بعده فقال ابن القاسم فى العتية إن دفنوها فلا شئ عليهم وإن لم يدفنوها فأنا أستحسن أن يصلى عليها قبل الدفن وليس بواجب . الثامن إذا وجد المسبوق الامام قد كبر فان كان بالقرب دخل معه وإن تباعد قبل يكبر ويدخل مع الامام أو ينتظر تكبير الامام ويكبر معه فولان الثانى مذهب المدونة ووجهه أن التكبير هنا بمثابة ركعة فتكبير قضاء فى صلب الامام . التاسع قال مالك فى المدونة أكره أن توضع الجنائز فى المسجد وإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس أن يصلى من بالمسجد عليها بصلاة الامام إذا ضاق خارج المسجد ابن رشد لافرق فى كراهة الصلاة فى المسجد بين أن تكون الجنائز فيه أو خارجة عنه على قول مالك فى المدونة فعلى هذا فلا يأتى فى صلاته ولا يؤجر ولو ترك الصلاة أجز لأن هذا هو حد المكروه . العاشر إذا اجتمعت جنازتان جاز أن يجمع فى صلاة واحدة ويجوز أن يفرد كل واحد بصلاة وعلى الأول فإن كانت أجناسها مختلفة بأن كان فيهم ذكور وأنثى وخنائى فيجعل المذكور بما يلى الامام الأفضل فالأفضل ثم الخنائى كذلك ثم النساء كذلك لو كان معهم خصى ومجبوب فهما قبل الخنثى والخصى قبل المجبوب ثم كل واحد من الذكر والأنثى والخنثى والخصى والمجبوب يفرض لكل واحد منهم أن يكون بالغا أو غيره حرا أو عبدا نبي أربعة أو صاف فى خمسة أصناف قبل عشرين : المقدم الذكر البالغ الحر ثم غير البالغ الحر ثم البالغ العبد ثم غير البالغ فهذه أربعة فى الذكر ومثلها فى الخصى بعده ومثلها فى المجبوب بعد الخصى ومثلها فى الخنثى بعد المجبوب ومثلها فى الأنثى بعد الخنثى فيكون آخر منزلة الأمة غير البالغة وفى بعضها خلاف فإن كانت الجنائز صفافا واحدا كورا أحرارا مثلا أو عبيدا أو نساء أو إمام فوجها أحدهما كما تقدم أن يجعل واحد أمام واحد إلى القبلة مع تقديم الأفضل فالأفضل والثانى أن يعملوا صفافا واحدا من المشرق إلى المغرب ويقف الامام عند أفضلهم وعن يمينه الذى يلى الأفضل فالأفضل رجلا المقصود عند رأس الأفضل ومن دونهما فى الفضل عن شماله ورأسه عند رجلى الأفضل فإن كان رابع دون هذه الثلاثة جمل عن يساره رأسه عند رجلى الثالث فى الذكر الحادى عشر روى ابن غانم وصى الميت بالصلاة عليه أحق من الولي وروى سحنون أن كل لعداوة بينه وبين وليه فالولى أحق سحنون والوصى أحق من الخليفة والخليفة أحق من الولي وأما فرع الخليفة من الأمير أو القاضى أو صاحب الشرطة فلا يقدم على الولي إلا أن تكون له الخطبة والصلاة فإن كانت له من دون إمره فلا كما إذا كانت له إمره دون الخطبة والصلاة ويقدم من أولياء الجنائز الواحدة أو المتعددة الأفضل فالأفضل فإن تساوا فالقرعة وفى تقديم ولى الذكر وإن كان مفضولا قولان . الثانى عن ابن رشد وأولى الأولياء الابن ثم بنوه وإن سفل ثم الأب ثم الأخ ثم ابنه وإن سفل ثم الجد ثم العم وإن سفل ثم أبو الجد ثم بنوه على هذا الترتيب كولا يه السكاح وميراث الولد . ثلث عشر لوسبها الإمام فنوى إحدى الجنائزتين ونواهما خنثه فقال فى العتية تعاد الصلاة ثم من بنوه الإمام من أم لا . الرابع عشر يقوم الإمام عند وسط الجنائز والرجل وعند منكبي المرأة ويجعل رأسه على يمين المصلى الخامس عشر لم يوجد من يصلى على الجنائز إلا النساء صليهن أفاذا على الأصح وهل واحدة بعد واحدة أو يجتمع قولان السادس عشر فى المدونة إذا كان الامام يصلى على جنازته

على أحد القولين والقول الثانى صحتهما وشهرهما صاحب المختصر وفاته كلام الناظم سواء كانت اللكنة فى الفاتحة نيزها وظاهره أيضا قلت لكنيته أو كثرت وحكى ابن العربي جواز قنيلها دون كثيرها وكذلك تكبره إمامه المصلى هو داخل فى قول الناظم مكل الأضواء فهو سكره وقوله ومن لم اعط كائنهم هو القسم التاسع الذى تقدم أنفا واللفظ والمبني والمهمه ومثله الأعرب والسنة

عدم فى البيت السابع معنى الآلخ وأما كراهة إمامة العبد أى فى حالة كونه إماما رابا فى الفرائض والمهمام هو الذى يكبر المأ فى أول كلامه وكذلك تكبره امامة الاعرابى رابا للحصريين ولو كان أقرأ منهم وهو يفتح الحمد . دوى عربيا كان أو أعجميا والله سام قال فى الصحاح رجل سمسام خفيف سريع اه وفسره الناظم بقوله

فصل في بعض ما يتعلق بفصل الميت قال أبو عمر يستحب أن تكون الغسلة الأولى بالماء والسدر أو الخطمي أو الأمان أو ما أشبه ذلك بعد أن يغسل ما تحته من النجاسات ثم الثانية بالماء الفراح إن شاء بارداً وإن شاء دافئاً ثم الثالثة بمثل ذلك ويحصل فيها كثرة ويستحب تجريد الميت للدفن ويستحب عودته ولا يطلع عليه غير غسله ومن بعده ويستحب جمعه في مكان خالٍ ووضعه على سرير وجعل حديدة على بطنه خوف انماخه وكون غسله وتراً ثلاثاً أو خمساً أو سبعا المارزى فإن خرج من الميت شيء بعد الفراغ من غسله غسل ذلك الموضع فقط المذوز يحصل لئلا ينال على يده خرقه ويفضي بها إلى فرجه وإن احتاج إلى مياطرة يده فمل ويصغر يملئه عصراً رقيقاً أو ويستحب أن يوضع الميت قبل أن يغسل ويجعل القاسم على أصبعه خرقة ينظف بها أسنانه وثنق أنفه ويميل رأسه ليخرج ماء المضمة وفي تكرره تكرر غسله قولان وإذا فرغ من غسله نكب باله في حوب وفي طرارة ما ينسف به ونجاسته قولان ويستحب اعتسال غاسله على المشهور تنبيه هذا في غير شديد المترك أما هو فلا يغسل ولا يمس عليه ويدفن دافئاً إن سترته وإلا زيد عليه فاصل أولم يقاتل طاهراً كان أو جنباً قبل أن يدفن أو قبل الإسلام على المسروق أن يرفع حيّاً غسل وصلى عليه وإن أمنت مقاتله إلا المنصور ولا يدفن بدرع وسلاح بل يخطب ودفنوه ونحوها وأما شديد البهتان والطاعون ونحوهما فيغسل ويصلى عليه

فصل في بعض ما يتعلق بالدفن قال المازري تسلم القبر عندنا هو المأمور به الصحاح تسلم القبر خلاف مطيحه وقال اللخمي كره في المدونة تسلم القبر قال ابن حبيب يستحب لمن كان على دفن القبر أن ينثر فيه ثلاث حبات من التراب ويدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبر ابن مضمون وقال مالك لا أعرف ذلك ابن رشد إرسال الطعام لأهل الميت لا شغلهم بميتهم إن لم يكرهوا اجتمعوا لمناخته من الفعل الحسن المرغوب فيه المندوب روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأهله لما جاءه نبي جعفر بن أبي طالب اصنعوا لي قبراً جوداً طعماً واجنوا به اليوم فقد جاء ما ينظلم عنه ابن خاس والتعزية سنة وقد جاء في التعزية ثواب كثير جاء أن الله يلبس الذي عساه الناس التوقى وعزى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة في ابنها فقال إن الله ما أخذ ولها ما أعطى ولكل أجل مسمى وكل إليه راجعون فأحسني وأصبري فأما الصبر عند الصدمة الأولى ابن حبيب والتعزية عند القبر واسع في الدين فأما في الأدب فيعزى الرجل في بيته ومنزله ابن العربي وقوف على الميت عند تسوية التراب على القبر فيعزى قال اللخمي إنه مكروه ولكنه مستعمل ابن حبيب يستحب أن لا يعمى القبر جداً بل يدر عظم الذراع إن عات من رأى تعميقه القامه والقامتين رآه في أرض الوحش أو توقع الذبس الشيخ خليل وأدله ما منع راحته وحرسه ابن حبيب لا أفضل من الشق إن أمكن وقال مالك كل ذلك واسع والمندوب وهو الحفر في قبلة القبر والثنق ووسطه ابن حبيب وواسع أن يلى إقبال الميت النفع والوتر واحد على شقة الأيمن إلى الذئبة وتمديد يده اليمنى على جسده وتعدل رأسه ثلاثاً يذوى ويعدل رجله ويرفق في ذلك ويحصل عقد كفته ابن القاسم فإن وضع في قبره على شقة الأيسر فإن كانوا لم يوروه أو ألقوه

على الخلاف في التفكير بالمال واضترض على ابن الحاجب في تمثيله بالحرورى وظاهر كلام الناظم في مطلق الإبداع مبدخل الحرورى والقدرى وغيرهما قال في التذمرو بعيد من صلى خلفه في الوقت أى الاختيارى عندنا ابن القاسم الرابعة ابن الزنا تكره إمامته رانبا وإن لم يكن له في ذلك منزل تنبيه الزنا بالمد له أهل نجد والقصر لأهل الحجاز والنسبة إلى المدود زناى وإلى المقصور ذوى

وَالْحَقُّ النَّاسُ بِهِ الْوُأْدَاءُ وَالثَّلَاثُ وَالثَّمَنَاءُ وَالْقَادَاءُ

ثُمَّ الَّذِي تَبَيَّضُهُ الْجَمَاعَةُ أَوْ مَنْ لَهُ الْمُنْظَرُ وَالْإِطَاعَةُ

الوَأْدَاءُ هُوَ الَّذِي يَكْرَهُ الْوَأْدُ فِي لَفْظِهِ وَالثَّلَاثُ تَقْدِيمُ وَالْإِطَاعَةُ أَيْضًا

عليه شيئا يسيرا فأرى أن يحول ويوجه إلى القبلة وأن فرغوا من دفنه ترك ولا ينش ابن عروة الزوج أحق بإدخال روجه قبرها فان لم يكن فأقرب محارمها ابن القاسم فان لم يكونوا فأهل الفضل والزوج أولى من الابن والآب وابن حبيب وللزوج الاستعانة بذى محرم فان لم يكن فيذنى الفضل عند أهلها قالوا ويستتر قبرها بتوب أشهب ولا أكرهه في الرجل ويقول إذا وضعه في جلدته باسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وإن دعا بغيره أو ترك فواسع ابن رشد الأفضل فيما يجعل على الميت في قبره الآن ثم الألواح ثم القراميد ثم الآجر ثم الحجارة ثم القصب ثم من التراب ومن التراب خير من التابوت قال ذلك ابن حبيب والابن ما يحمل من الطين بالطين وربما عمل بدونه قال ابن القاسم ميت البحر إن طمعوها بالبر من يومهم وشبه ذلك حبسه حتى يدفنه في البر وإلا غسل في الحين وعلى عليه وسد كفته عليه ابن حبيب ويقفونه مستقبل القبلة محرفا على شقه الأيمن قال ابن الماجشون وأصيب ولا يثقل رجله بشيء ليغرق وحق على واجده بالبر دفنه

(فصل في بعض ما يتعلق بالكفن) ابن رشد الفرض من الكفن ساتر العورة والزائد لستر غيرها سنة وقال ابن بشير الله توب يستر كله ابن حبيب يستحب إحصاؤه أن يكفن في ثياب جمعة وإحرام حجه رجاء بركة ذلك وقد أوصى سعد بن أبي وقاص أن يكفن في جبة صوف شهد بها بدر ابن يونس الخنوط وجميع مؤن الميت في أنبارها إلى أن يوارى من رأس ماله والزهن أولى من الكفن والكفن أولى من الدين فان نيش الميت لم يدهغسه ولا الصلاة عليه ولكن بكفن ويبدأ به على الدين كالكفن لأول وسواء قسم ماله أم لا فان وجد الكفن الأول فبر القريم أو الوارث كما إذا أكل السبع الميت وبق الكفن اللخمي يستحب في الكفن البياض ابن بشير الكتان والقطن ابن عروة وعلى قول ابن حبيب والصوف ابن يونس لحديث البسوا البياض وكفنوا فيه موتاكم أبو عمر السنة تجمر ثياب الميت أى تبخر بالبخور ويستحب أن لا يؤخر التكفين عن غسل فان غسل بالعش وكفن بالند فلان قاسم أرجو أن يحرمه وفي المدونة قال مالك أحب إلى أن لا يكفن الميت في أقل من ثلاث أثواب إلا أن لا يوجد ذلك الأياتى يرد بغير العمامة والمثروب قال ابن حبيب أحسن إلى في الكفن خمسة أثواب بعد فيها العمامة والمثروب والقميص ويلف في ثوبين وذلك في المرأة أكرم ويشد مدرها بمصائب من حقها إلى ركبتيها ودرع وخمار وتلف في ثوبين ابن شعبان أقلها خمسة وأكبره سبعة اللخمي يستحب الترتب فوق اثنين ولا يزاد على سبع والثلاثان أولى من الواحد للستر لأن الواحد يصف ما تحته والثلاثة أولى من الأكثرية للوتر ولا يقتضى على الوارث إن شح بما زاد على الثوب الواحد ونقل ابن عمر أن الورقة والغرما يجبرون على ثلاثة أثواب وكذا نقل ابن يونس أيضا أن الرجل لا ينقص عن ثلاثة أثواب إن شح الورقة وقال ابن رشد يحنى صل البرية أو يكمنوه في نحو ما كان يلبس في الجمع والأعياد ويستحب الخنوط بكل طاهر كالكتفور والماءك والعنبر ابن بشير وعمل الخنوط مواضع التجمد وهي المقدمة ومغابن البدن ومراة كالأباط والخنوخ ما يرفى جلده ويصكون عظامه وإسماخ وفي الرأس كالذلف والعم والذنين وسائر الجمد وبين الكفن وبينه وبين الأكمة ابن حبيب ويستعمل

مره الجماعة كلهم يدل قوله أو من له المظفر والإطاعة أى أهل الط والدين لغير (ملعون من أم قوما وهم له كلابه) والميت في ذلك كرامة أهل الط والدين فائدة (هذه إحدى الرغائب) أنه نزهة المطابقة في (العمامة) أنها من الأوقات كما قدمناه ما لنا أن يقدم بذلك وجه الله تعالى مع مخالفتها على ما يجب عليه راجدا أن لا يكبر حتى يسرى الصدف أو يوكل من يروها أو يأمرهم بذلك حامسا أن يحرم تحريره وتسلطه لا يدمها لئلا يسبقه من ناله ما ناله بها أن يخلص في الرجوع والوجود بعد حصول الطأأنة بعد الاعتدال سابعها أن لا يدم على قوم بعد أر فيه خيرا أنه قرأه برفق في الصلاة إلا أن امتنع من التمدد لما ثبت أن من أم قوما وهو بعد أن فيهم من هـ -
فقد حان الله ورسوله منها أن يجتهد إذا أصابه ما يعوجج للاستخلا أفضل القوم ما استعاضوا عنه من أكله -
وهو ولا جلدًا به لولا أنه خيرهم قدم عليهم ولينظر إلى منه من أظهر جملة وسر فيحيه عما شرها يذنب أن لا يلدجا -
إصلاح حتى يستن - وهو ذموم منه أيا آخر صلته وأن لا يخلص نفسه بالمتأجوز من خوفه وأن لا يترد

على القطن الذي يجعل بين نخذه ويسد أذنيه ومنخره قطنه فيها الكافور (فصل في مسائل من هذا الباب) يستحب للحضر أن يحسن ظنه بالله تعالى لئلا يحترق لا يموت أحدكم إلا وهو محسب الخلق بالله تعالى وينبغي أن يوجه إلى القبلة على شقه الأيمن فإن لم يقدر فعل ظهره ورجلاه إلى القبلة ابن حبيب ولا أحب أن يوجه إلا عند إحداث فطر وشخص بصره ويستحب أن لا تقربه حائض ولا جنب ولا يحضره إلا أفضل أهله ويكثروا له من الدعاء فإن الملائكة يحضرونه ويؤمنون على دعاء الداعين وينبغي أن يلقن لاله إلا الله عند الموت مرة بعد أخرى بأن يقال بحضرته أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله لحبر من كان آخر كلامه لاله إلا الله دخل الجنة ولا يقال له قل لا إله إلا الله ويستحب تلقينه بعد الدفن الآية وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين وأوحى ما يكون العبد إلى الذكر الله عند سؤال الملائكة فيجلس إنسان عند رأس الميت عقب دفنه فيقول يا فلان ابن فلانة أو يا عبد الله أو يا أمة الله اذكر العبد الذي خرجت عليه من الدنيا وهو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويستحب أن يغمض بصره إذا قضى وأن يشد لحية الأسفل بعصاة تربط عند رأسه خوف تشويه خلقه وأن يلين مفاصله برفق وأن يسرع بتجهيزه إلا العرب بما رجاء وإفاته وهذه إحدى المسائل السبع التي يطلب فيها المبادرة كالتوبة من الذنب وتقديم الطعام للضيف وإن كان البكر إذا بلغت والصلاة إذا دخل وقتها والجهاد وأداء الدين وقد جمعت في قول القائل .

بأدب بؤبة قري والذين بكر صلاة مع جهاد دين

ويستحب متى المشيع للجنائز ويكره له الركوب إلا في الرجوع وإسراعه بالجنائز إسرار الرجل الشاب في حاجته والسنة من المشيع أمام الجنائز الباجي حكم الراكب في الجنائز أن يكون خلفها والنساء خلفه ابن القاسم لا يترك أن يستر أمش المرأة بية في حضرة أو سفر إذا وجد ذلك ابن حبيب ولا بأس أن يجعل على النعل المرأة البكر أو الكلب الساج وراء الوشي أو الأبيض ما لم يجعل مثل الأجرة الملوثة فلا أحبه ولا بأس أن يستر الكفن بثوب ساج ونحوه وتزعم عند الحاجة وهذه هي مسألة تغليط الجنائز بفتح الحلى وقد أطن فيها في المصار آخر الجنائز بما حصله أن بعضهم قال يمنع ذلك لوجود ذكرها وأن بعض الأئمة كان يأمر بزرع ذلك ولا يصلى على الجنائز وهي مستورة بالحرير واختار هو جواز ذلك ويجوز أكثره لمن لم يحمله إلا بذلك وسنذكر المسألة بآيات إن شاء الله في زهرة الأقسام في ذكر أحل الأعراس على العادة بفاس ويجوز على امرأة ابن كسيع ستين ورجل كرضيعة وترك ذلك لكثرة الموق والتكفين بالثوب الملبوس وبالمصروع وبالزعران أو الورس وخروج المجاهدين لم تخن منها الفتنة من الشواب الجنائز فربها كاب وابن وزوج وأح وسبق الجنائز لموضع دفنها والجلوس قبل وضعا عن أعناق الرجال وقتل الميت قبل دفنه من بدو لحضر وعكسه وكذا بعد الدفن أهم وزن والبكاء عند الموت وبعد بلاء رفع صوت وقرل قبيح وجمع أموات بقبر واحد لضروره وولى القبلة إلا فصل

عند صلاته وأن يتنهي من مصلاه إذا فرغ أى من محل صلاته

وَأَخِيذْ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا فِي كُلِّ ذَاكُرَةٍ تَهْبِئُ يَدْرِي

كره أخذ الأجرة على الإمامة طاهره فرضا كانت أو نقلا وروى على لا بأس بالأجرة على الفرض إلا أن العمل بالأسر رند امامه وروى الفرض فكان العوض ليس عنه وفهم من تخصيصه الكراهة بالصلاة أن الأجرة لو كانت عليها مع إلا أن لم تكره وهو كذلك وكذلك لو كانت على الأذن وحده لم تكره وهو المشهور ثم استثنى من كراهة الأجرة على الإمامة مسألة فقال :

إِلَّا إِذَا يُعْطِيهِ بَيْتُ الْمَالِ فَذَاكَ قُلُومُنْ أَطِيبُ الْحَلَالِ

أى إلا إذا كان الأجر الذى يعطيه الإمام من بيت المال فلا كراهة كما أجرى عمر رضى الله تعالى عنه للقضاء دونه زلفا من بيت المال ولا يجوز لهم الأخذ من حكموا له والناسر أنه لا خصوصية للبيت المال بل لو أخرج

وتقيل وجه الميت كما فعل عليه السلام بآب مظلوم أو فله أبو بكر بالنبي عليه السلام ويكره خلق شعره وتقليم أظفاره وجعل ذلك معه إن فعل ولا تنكأ قروحاً ويزال ما خرج منها وسمع ابن القاسم وأنتهب ليست القراءة والنبوء من العمل ابن رشد استحب ذلك ابن حبيب وروى عن النبي عليه السلام أن من قرأ يس عند رأسه وهو في سكرات الموت به الله ملكاً إلى ملك الموت أن هون على عبدي الموت وقال إنما كره ما لك ذلك استئنا ابن عرفة قال لا عباص استدلال بعض العلماء على استحباب الأضواء على التبريد حديث الجريدتين وقاله الثافى وفي الإحياء لا بأس بالعلماء على القبر ويكره أن توضع الجنائز في المسجد وكذا الصلاة عليها في المسجد ما لم يخن خارجها قال مالك لا يصلى على المولود ولا يغسل ولا يحنط ولا يسمى ولا يورث ولا يرث حتى يستل صارخاً بالصوتاء ويكره أن يسقط في الدار ومن وجده يدار بغلب عيياً ترد به بخلاف ما إذا وجد قبر كبير فله ردها به ويجوز أن يدفن الجرد في حارة ولا بأس بزيارة القبور والجولوس إليها والسلام عليها عند المرور وبها وفروع الباب كثيرة وفي هذا كفاية قوله : وتركوف عيد استسقاء سن . الوتر بالثناة وبكر الواد وفيها ابن يونس والوتر سنة ١٠٠٠ لا يسع أحدا تركها سحنون يجرح تاركه ابن عرفة انتذر بعضهم عن النجريح بأن تركه علامة استغفاه بأمو الدين وقال أصيبغ يؤدب . المازرى لاستخافه بالسنة كقول ابن خزيمة مناد تارك السنة فاسق التوضيح . ولا يصح لا يستلزم الوجوب لأننا نؤدب . الصبي على ترك الصلاة وقال في مختصره والوتر سنة أكد ثم عيد ثم كسوف . ثم استسقاء (فرح) وأول وفه المختار بعد العلماء الصحيحة وبعد التمتع وآخره إلى طلوع النجريح وضرويه من طلوع النجريح إلى صلاة الصبح ابن عرفة فعله قبل صلاة العشاء ولو سها الوتر ومن المدونة من صلى العشاء على غير وضوء ثم انصرف إلى بيته فتوضأ وأوتر ثم ذكر بعد ذلك فليعد العشاء ثم الوتر التوضيح وزاد أي ابن الحاجب بعد التفتق احترازاً من مثل الجمع ليلة المطر أي فلا يوتر إلا بعد التفتق هذا هو المعروف في المذهب (فرح) من المدونة قال مالك من ذكر الوتر بعد صلاة الصبح لم يقضه وليس كركعتي الفجر في القضاء ومن كان خلف إمام في الصبح أو وحده . فذكر وتر ليلته فقد استحب له مالك أن يقطع ويوتر ثم يصلي الصبح قال ابن القاسم ثم ركعتي مالك المأموم أن يتأدى ابن حبيب ويقطع الإمام إلا أن يسفر جداً وقال المغيرة لا يقطع ولم يفرق بين فد ولا غيره وعلى قطع الإمام في قطع مأموه خلاف وهل عمل الخلاف في قطع الصبح الوتر إن لم يعقد ركعة فإن عقدها تمانى مولاً واحداً أو الخلاف ولو عقدها قولان ومن تمانى ولم يقطع فقد فات الوتر فإذا كان أو إماماً على المأموم . . . ابن وهب إن شاء المأموم تمانى مع الإمام ثم أوتر ثم أعاد الصبح قال في تكميل التقييد يريد يتأدى إليه النذر رغمهم أن الإعادة مختصة برواية ابن وهب وعليها يكون من مساجين الامام . فقد هذه المسئلة من مساجين الامام كما هو ائتماع على الألسنة حتى قال بعضهم

- حصر غير الامام شيئاً من ماله وأرضه للامام لجازومن هذا المعنى ما هو موقف عليهم وآله تعالى أعده

بَابُ ذِكْرِ كَرْتِ فِيهِ الْإِقْبَادُ لِمَنْ أَرَادَ عِلْمَهُ وَشَأْهُ

أي ذكر في هذا الباب حكم اقتداء المأموم بالإمام فيما يطلب منه فقال

الْإِقْبَادُ وَاحِدُ الطَّاعَاتِ وَوَاجِبٌ عَلَيْكَ فِي إِتْلَائِهِ

تَنْوِي بِهِ فِي حَالَةِ الْأَحْرَامِ أَلَيْكَ مَأْمُومٌ بِذَلِكَ الْإِمَامِ

فإن لم تفعل ذلك فصلاتك باطلة ولم يحك صاحب الجواهر في ذلك خلافاً

تَنْبِيهٌُ فِي كَلْبٍ قَوْلٍ وَعَمَلٍ بِهِ أَلَيْكَ الْقَرْضُ عَلَيْهِ وَاشْتِمَلُ

مساجن الامام فيها اشترى أربعة من الركوع كبرا
ونى الإحرام أو من ذكر الصلاة أو تراكضك جرى

إنما هو على مقابل المشهور وهو رواية ابن وهب ولذا لم يذكرها الشيخ خليل في مساجير الإمام حيث قال فيها
وبطلت بتهمة وتماهى المأموم فقط إن لم يقدر على الترك كتركه للركوع بلانية إحرام وذكر فائقة (فرج) من
ذكر الوتر وقد أقيمت الصبح فروى على يبرج فصاياه ولا يخرج لركعتي الفجر (فرج) من ذكر الوتر بعد أن ركع الفجر فيوتر
ثم يعيد ركعتي الفجر قال سحر من ذكر صلاة بعد أن ركع الفجر صلاها وأعاد الفجر (فرج) من ما لعت عليه الشمس وعليه الوتر
والصبح فانه صلى الصبح خاصة ولا يصلى الوتر قبلها قاله ابن بونس وغيره (فرج) من صلى الوتر ركعتين ساميا سجد بعد الصلاة
ولا يبطل وإن زاد في الصلاة مثلاً لأن الوتر لما لم يكن إلا بعد شفع أشبه زيادة ركعة في الثلاثة وذلك لا يبطلها على
المتصور (فرج) من أتته قرب الطلوع ولم يصل التسعة والوتر فان ضاع الوقت إلا عن ركعة فالصبح فان انسح
لركعتين وأخرى ثلاث فلوتر ثم الصبح فان انسح لرابعة في التسعة قولان وإن انسح خامسة فان كان تنفل بعد العشاء
ففي تقديم الشفع على ركعتي الفجر قولان وإن لم يكن تنفل بعد الصلوات قدم الشفع لتأكده ويؤخر الفجر في هذه الأحوال
كلها إلى وقت حل المأفة فان انسح لسبح زاد الفجر (فرج) يوجب أن يكون الوتر آخر صلاة الليل فان أوتر ثم تنفل
جاز ولا يعيد الوتر على المشهور وإنما يتنفل بعد أوتر من حدث له نية التنفل بعد أن أوتر ويؤمر أن يؤخر عنه لانه
الوتر يسيراً وأما عن قصد أولاً أن يجعل وتره في أثناء تنفله بغير موجب فذلك خلاف السنة (فرج) ابن بونس الأفضل
عند مالك تأخير الوتر إلى آخر الليل الفضيلة قيام الليل إلا أن الغالب عليه أن لا يتبته فالأفضل أن يوتر ثم ينام لأن
في نومه قبله تفريراً بالوتر (فرج) إذا أراد امام الأروبع أن يوتر وأراد بعض من خلفه زيادة التنفل فلا يصل ولا يوتر
الإمام بركعة ليوتر بعد ذلك بل بسنة وهو على ذلك إذا كان الغالب عليه أن لا يتبته فالأفضل أن يوتر ثم ينام لأن
يصل وتره أثناء تنفله بغير موجب فقد عاينته لئلا يقال متابعه الإمام موجب من أتى المسجد يصلى الانسحاب
مع الإمام فدخل معه فاذا هو في الوتر قال ابن رشد يتفقه كما يتفقه إذا أوتر مع الإمام قبل أن يصلى العشاء الموافق
أنظر هذا في ليل الأحياء من أوتر أول الليل ثم أتى آخر الليل فلي هذا إذا سلم الإمام من ركعة الوتر قام هذا الذي
كان أوتر فتفقه هذا الوتر الذي صلاه مع هذا الإمام وربما تجد بعض العوام يأتون الأحياء إذا نودي بالتسعة والنوم
تركوا القيام مع الإمام لركعتي التسعة فضلاً عن ركعة الوتر وهذا لا ينبغي انه (غيره) المشهور أن يقع التسعة قبل الوتر
مستحب فان أوتر من غير شفع صح وتره وقد فعل مكرها وخيل لا يصح الوتر إلا بعد تسعة وشعره أبا جى وهل
يتنفل في ركعتي التسعة تخصيصاً بنية أو بكتي بأى ركعتين كانتا والثاني هو الظاهر من قوله ^{عليه السلام} صلاة الليل ستر
منى فاذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له باقصد من وهل يلزم اتصال التسعة بالوتر ويحوز أن يعرفه بما بالرمز
الطويل قولان والقول باشتراط الاتصال لابن النسيم في العتية والقول بعدم اشتراط رواه ابن سنان عن مالك والشافعي

وَكُلَّمَا زَادَ عَلَى الْفَرْضِ فَلَا تَقْبَحُ فِيهِ سَهْوٌ أَوْ مُؤْوَلٌ

أى يجب على المأموم اتباع الامام في كل قول وفي كل عمل بما اشتغل عليه الفرض وأما ما يزيد الامام على الفرض
فلا يتبعه فيه بل يتسبح له فان رجح فذلك وإن لم يرجح لم ينجز له اتباعه وأما من لم يلزمه اتباع الامام بغير انتماء
الموجب إلا أنه تبعه متأولاً وجوب الاتباع فان صلاته صحيحة على ما اختاره الشيخ وذى هذه صاحب المختصر وفى
عده المألة تفصيل بين يتقن المأموم قيام الامام لزيادة وتقدم تيقنه لا تخيل بشكوه .

وَسَهْوُهُ سَهْوٌ إِلَيْكَ شَلُّهُ تَتَبِعُهُ ذِمَّةٌ مِنْ فَضْلِهِ

يعنى أن سهوه يبرى قصصه لصلاة المأموم وإن فعله المأموم ولو كان بدنه البت .

أيضا عن ابن القاسم (فرج) يسلم من صلى الشفع ويكره وصله بالوتر من غير سلام فإن صلى خلف من لا يفصل بينهما
يسلم تبعه قاله في المدونة (فرج) لا يصلي الشفع بنية الوتر ولا الوتر بنية الشفع على المشهور لخلاف لا يصح (فرج)
أدرك مع الإمام ركعة من الشفع لم يسلم معه ويصلي ركعة الوتر فإذا سلم الإمام من الوتر سلم معه ثم أوتر إلا أن يكون
إمامه لا يسلم من شفعه ففي سلام هذا مع الإمام قولان قال الشيخ أبو محمد وغيرهم ومعنى قولهم أنه يصلي الوتر معه أو
يتأني ركوعه وسجوده ركوع الإمام وسجوده فأما أن يتم به فلا لأنه يكون عرماً قبل إمامه (فرج) المشهور أنهما
قراءة الشفع يسبح والكافرون والوتر بالاخلاص والمؤذنين إلا أن له حزب فقيراً منه فيهما وقيل لا يستمر
ولا غيره بل يقرأ بما تيسر وقيل غير ذلك قوله كسوف التوضيح يقال خسفت الشمس بفتح الحاء من بالاء على و
مبنياً للمفعول وكذلك كسفت الشمس ويقال كسفوا وكسفوا وخسفوا وانكسفوا وقيل الكسوف محض بالنسبة إلى الشمس
مختص بالشمس وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الخسوف أوله والكسوف آخره إذا انهدم هاب الله
وقيل الكسوف ذهاب الضوء بالكلية والخسوف تغير اللون وقيل هما مترادفان وه وصلاة الكسوف للرسول
الاجتماع سنة وتوقع في المسجد عتقة الجملة في طريق المصلي فيقول لعلى هذه السنة واخبر ابن وهب في إيقاعها في المسجد و
المصلي وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحب وأما الفذلة أن يفعلها في بيته واجتماعها مسجدة ويؤمر بها كل مسلم
مسافر أن يجد به السيرة ويؤمر بها أهل العمود وتصلها المرأة في بيتها ووقفاً من حل النافذة إلى الزوال وقيل إلى العصر
الغروب وصفتها ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان بغير أذان ولا إقامة وصح أنه صلى الله عليه وسلم أتته
جامعة قال صاحب الأكمال وغيره وهو حسن يحرم ثم يقرأ الفاتحة ثم البقرة ثم يركع طويلاً نحو ركعتي
يرفع رأسه يقول سمع الله من حمده ثم يقرأ الفاتحة أيضاً في هذا القيام الثاني على المشهور ثم يقرأ آل عمران
ويتم ركعتي الثانية ثم يرفع رأسه يقول سمع الله من حمده ثم يسجد سجدتين تأتين بأن يطيلهما ثم يركع
المشهور ثم يقوم للركعة الثانية فيقرأ الفاتحة والنساء ثم يركع نحو قرأته في الطلوع ثم يرفع رأسه يقول سمع الله من
حمده ثم يعيد الفاتحة أيضاً على المشهور ويقرأ بعدها المقود ثم يركع نحو قرأته ثم يرفع رأسه ثم يسجد كما
ويتشهد ويسلم وفراهما سراً على المشهور وقيل جهراً واختاره بعض الشيوخ لوروده أيضاً بالقياس على
كالعبد والاشتفاء الرسالة وليس في أثر صلاة خسوف الشمس خطبة مرتبة ولا بأس أن يعظم الناس ويذكرهم
(فرج) إذا انحلت في أثناءها في تمامها على سنتها أو كالنوافل قولان لأصيح وسعدون ابن عبد السلام ومعنى
على سنتها في عدد الركوع والقيام خاصة دون الإطالة (فرج) الركوع الأول سنة والثاني هو الفرض والمسلم
الركوع الثاني من إحدى الركعتين فقد أدرك تلك الركعة فإذا أدرك الركوع الثاني من الركعة الأولى فقد أدرك الصلاة
كلها وإن أدرك الثاني من الثانية فقد أدرك الركعة الثانية ويقضى ركعة فيها ركوعان (فرج) قال المازري قال عبد الله
إذا اجتمع عيد وكسوف واستسقاء وجمعة في يوم واحد فيبدأ بالكسوف لئلا يتجلى الشمس ثم بالعيد ثم بالعيد

وسهوه يسرى إليك يا قتي وإن تكن فعلته مستثناً لكان أحسن

وسهوك المستنون فذلك يحل والفرض لا فما لهذا مدخل

حتى أن الإمام يحمل عن المأموم ما يتركه من السنن وأما الفرض فلا يحمله عنه ولا مدخل للإمام في عمله عنه ولا
للمأموم من الأيمان به والله تعالى أعلم (خاتمة) في نية الإمام في المكان لا يجوز ارتفاع الإمام على مأموه
بنيك في الخراب كفعل بني أمية ويجوز عكسه وهو ارتفاع المأموم على إمامه ولو كان على سطح وتبطل الصلاة
انما المأموم المرتفع مع الإمام التكبر لتحريمه اجتماعاً ولما فاته للصلاة لأنها مبنية على الخشوع والخشوع
يكون الارتفاع سبباً كاستدعاء عظم الذراع قاله ابن أبي زيد فيجوزواختلف شيوخ المدونة في جواز الارتفاع

ويرتك الاستسقاء اليوم آخر لأن يوم العيد يوم تجمل ومباهاة والاستسقاء ضد ذلك ولم أذن أحجب من ذلك إذ لا يكون كسوف يوم عيد لأن العيد إنما يكون في النصف الأول والكسوف في النصف الثاني ابن الحاجب وأجيب بأن المقصود ما يقتضيه الفقه بتقدير الوقوع ورده المازري بأن تقدير خوارق العادة ليس من دأب الفقهاء اه وأنظر قوله اه إذ لا يكون كسوف يوم عيد النج وجوابه المقتضى تقدير استحالة وقوع ذلك مع قول جلال الدين السيوطي آخر تأليفه في تحريم الاشتغال بالطقس وقال المتجملون إن الشمس لا تكسف إلا يوم الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين فأطرقه الأمر بخلافه فكسف الشمس يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ رواه الشيخان وكان عاشر ربيع الأول رواه البيهقي والزيبر بن بكار وغيرهما وقد كسفت الشمس يوم قتل الحسين وكان يوم عاشوراء ذكر ذلك الرافعي في الشرح والنووي في الروضة اه وأما صلاة خسوف القمر فصلى أفاضاً ركعتين ركعتين حتى ينجلي والمعروف في المذهب أنها تصلى في البيوت وبذلك في المجموعة تصلى في الجامع أفاضاً وفي منعمهم من صلاتها جماعة قولان : قوله عيد سمي العيد عيداً تفاؤلاً لأن يعود على من أدركه وقيل غير ذلك وصلاة العيدين سنة مؤكدة وفي كونها سنة عين أو كفاية قولان ويؤمر بها من نزهة الجمعة وهو البالغ المائل الحر الذكر المقيم وفي غيرهم من العيد والنساء والمسافرين قولان وعلى أنهم لا يؤمرون بها قبل يومئذ لم أن يصلوها وهو المشهور أو يكره لهم ذلك أو يكره لهم هذا لإجماع ثلاثة أقوال وأنكر صاحب التنبيهات القول الثالث وقال المتوجه عكسه وهو كراهتها جماعة لا هذا وهي ركعتان بغير أذان ولا إقامة ومذهبنا لا ينادى الصلاة جامعة وقال القاضي عياض إن النداء بذلك حسن ويكره في الأولى سيما بالأحرام وفي الثانية ستاً بالقيام ويرى فيها ما يقدر تكبير من خلفه ومن لم يسمعه تحمى تكبير الإمام وكبر ورفع يديه في الأولى خاصة على المشهور وروى عن طرف رفعه في الجميع (فرج) إذا نسي التكبير وقرأ ثم ذكر قبل الركوع فإنه يرجع فيكبر ثم يعيد القراءة ويسجد بعد السلام بأداة المرأة التي قبل التكبير فإن لم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع تهاذى وسجد قبل السلام فإن ذكر وهو راكع فقالوا بالمشهور أنه يفوت كما إذا ذكر بعد رفع رأسه وقيل يرجع كالوثد ذكر وهو قائم (فرج) من أدرك الإمام في القراءة فإن وحده في الركعة الأولى كبر سبعا بالأحرام وليس ذلك قضاء في صلب الإمام لحقة الأمر إذ ليس التكبير كأجزاء الصلاة وقال ابن وهب يكبر للأحرام فقط وإن وجدته في الثانية فقال ابن القاسم يكبر ستاً بالأحرام ويقضى ركعة بسبع بعد فيها تكبيرة القيام واستشكل قيامه هنا بالتكبير مع كونه جلس على واحدة وقال ابن حبيب يكبر ستاً دون الأحرام ويقضى ركعة بست والسابعة

كان مع الإمام طائفة من الناس كثيرهم ومنهم على تأويلين في فهم قولها لا يصحني أن يصلى بقوم على ظهر المسجد وهم أسفل منه وجعل صاحب المختصر التأويلين تردداً والله أعلم

بابُ بَيَانِ السُّبُورِ فِي الصَّلَاةِ وَحُكْمِهِ مُفَصَّلًا سِتًّا

اختلف العلماء في حكمه وعمله أما الأول فهو فرض عند أي حنيفة لكنه ليس من شروط صحة الصلاة وسنة عند الشافعي قال العمري وقرئ مالك في المشهور من قوله بين الأضفار والأقوال فقال إن كان من نقص فعل فواجب لقوة الفعل وهو من شروط الصلاة وقرئ أيضاً بين النقص والزيادة لأن النقص جبر فيكون قبل الزيادة ترغيباً لليطان فيكون بعد اه وهذا بيان عمله وتقديم

السُّبُورُ يُمْتَرِكُ فِي الْأَفْئَالِ وَهَيْئَةُ الْأَفْئَالِ وَالْأَقْوَالِ

ذكر في هذا البيت أن السبور يمتري المصلئ إما في الأففال وإما في الأقوال وبدأ بالكلام على السبور في نقص الأففال مقدماً لنقص ما هو منها فرض كالركوع والسجود أو القيام فقال

فَلَنْ طَرَأَ فِي فَرْضِهِ الْمَعْدُودُ فَالْفَرْضُ لَا يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ

[illegible]

أى إذا طرأ السور في ترك فرض فان جود السور لا يجبره وإنما يجبره الاتيان به وأفاد ذلك مع تمثله بقوله
وإنما يجبر بالأتیان به كمن سها عن ركعة وينتقبه فإنه يأتي بها في فورته قبل الرجوع بالتي ياتر ها
فقوله عن ركعة أود السور عن ركوع ركعة لقوله
يرجع من حين أنذابه إلى حال القيام كيف كان أولاً يقرأ فيه ثم بعد ذلك ركعاً ويضعه ن ركعاً ويرفع
أشار بهذا القول مالك يستحب له أن يقرأ بركع ويسجد واحتمر على هذا القول صاحب المختصر وأشار الناطم
إلى قول آخر في المسئلة بقوله

وَقِيلَ يَا رَجُلُ أَهَؤُلَاءِ مِمَّنْ مُبْتَلَوْنَ
ثُمَّ لَمْ يُؤْمَرْ بِالشُّجْرِ ذَاكَ

يخرجون من طريق ويرجعون من أخرى كالعبد ويصل ركعتين كأنه أوّل جهرة ثم يجلب على الأرض بعدهما كالعبد ويدل التكبير بالاستغفار ويبلغ في الدعاء آخر الحثية الثانية وسبق قبل التمتع حينئذ يتحول رداءه فتأخر ما يلي ظهره إلى السماء وما على العين على اليسار ولا ينكسه كذلك يدخل الزمان قعدا ولا يخرج إليها من لا يعقل من الصبيان على المشهور ولا الحائض ولا البهائم والمنهون أن أهل اللذة لا يمتعون من الخروج للاستسقاء ويعزلون بموضع عن المسلمين ولا يخرجون في يوم لم يخرج فيه المسلمون ويستحب صيام نذاه أيام نبله والصدقة ويأمر الإمام بالتوبة ورد الثباعات ويجوز التنفل بالمصل قبلها وبعدها على التهور منه لغير رغبة وتقضى الزوال المشهور أن الفجر رغبة كما قال وقيل سنة ومعنى كونه يقضى أنه إذا ما انقضى عن ركعتي الفجر قضاها بعد طلوع الشمس وحل النافله إلى الزوال وكون ما يفعله قضاء هو أحد القولين وقيل ركعة أن ينوب له ثوابها عن ثواب ركعتي الفجر وتكون النافله إلى الزوال لا بعده هو المشهور وعن أشهب يقضى بعد التلويح والتهاد (فرع) من لم يصل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس فالمشهور أنه يقدم الصبح على الفجر وقال ابن وهب يقدم الفجر (فرع) شرط ركعتي الفجر أن ينوي لها نية معينة بأن يصلها بعد طلوع الفجر فإن صلى ركعة قبله وركعة بعده لم يجز، ولو تحرى على المشهور خلافا لعبد الملك (فرع) من دخل المسجد فوجد الإمام في الصبح أو أتمت وهو في المسجد ولم يكن صلاهما داخل مع الإمام على المشهور وفي الجلاب يخرج ويركعها إن اتسع الوقت وأما إن أقيمت عليه الصبح وهو خارج المسجد فقال مالك في المدونة إن لم يحف فركعت ركعة فليركعها خارجا وإن عاف ذلك دخل مع الإمام (فرع) قال في السليمانية وصلاة الفجر في المسجد أحب إلى منها في البيت لأنهما سنة وإنهار السنة خير من كتمانها ومن دخل المسجد بعد طلوع الفجر صلاها وتكفيه عن التنية وقيل لا تكفي عنها فيصلبها بعد التنية (فرع) من ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد ففي ركوعه روايتان مشهورتان وعلى الركوع قبل بنيه ركعتي الحج أو بنيه تحية المسجد التوضيح وهو الظاهر وقراءتها بأمر القرآن فقط على المشهور وميل وسورة قصيرة وقيل قولوا: آمنا بالله (آية) في الأولى (وقل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة) الآية. في الثانية وقال الشيخ زروق روى ابن وهب أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو في مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقد جرب لوجع الأسنان فصاح وما يذكر من قراءتها بألم وألم لم يصبه ألم لا أصل له وهو بدعة أو قريب منها قوله والفرض يقضى أبدا وبالتالي لما ذكر أن الفجر يقضى إلى الزوال لا بعده أفاد هنا أن من عليه فرض أى صلاة فرض فانه يجب عليه قضاؤه أبدا ولا يسقط عنه بعض زمانه ولو كان هذا الفرض إن تعدد يجب قضاؤه مرات كما فاتة وعلى ذلك أنه بقوله وبالتالي وأعلم أن قضاء الفوائت واجب على الفور لا يجوز إلا لعذر قال ابن رشد لبس وقت المنسية بمضيق لا يجوز تأخيرها عنه بحاج كغروب الشمس لمصر ودلوا الصبح له ولهم إن ذكرها مأوم تهادى وكذلك الفذ عند ابن حبيب وإنما يؤمر بمجيئها خوفا من عجز الموت ويجوز تأخيرها مدة حيث يغلب على ظنه

أى قبل لا يرجع من سجوده إلى القيام ثم يرجع بل رجوعه إما هو إلى أن يصير محدودا كما فعله أراكم المستوعب لمركوع وإذا وصل إلى هنا يصير حينئذ راکما ثم يهوى إلى السجود خاضعا لله تعالى ويجزئه ذلك ولو قال بدل الشطر الأول من البيت الثاني ومن هناك صار فيه راکما لكان أحسن ثم يتم ذلك بقوله

وَيَقْضِي فِي صَلَاتِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ لَكَتْمُهُ يَسْجُدُ مِنْ بَعْدِ السَّلَامَةِ

يريد على كل واحد من القولين لأجل الزيادة التي زادها والله تعالى أعلم

وإن بَكَتْ مُتَتَبِعًا فِي الثَّانِيَةِ * وَقَدْ وَفَى رُكُوعَهَا عَلَانِيَةً * يَجْعَلُهَا أَوَّلَ حَلِيلَةٍ يَبْسِي
وَيُلْقِي مَا قَبِيلَ الْأَجْرِ الشَّنْبِ * وَبِالسُّجُودِ مَرَّةً بِالْإِيَادَةِ * بَعْدَ السَّلَامِ تَحْصُلُ الْإِيَادَةُ

أدأما قال في المدونة يصل الفوائت على قدر طاقته ابن أبي يحيى قال أبو محمد صالح أقل ما يسمى به مفراطاً أن يقضى يومين في يوم ابن العربي توبة من فرط في صلاته أن يقضيها ولا يجعل مع كل صلاة صلاة ولا يقطع التوافل لأجلها وإنما يشتغل بها ليلاً ونهاراً ويقضونها على فضول معاه وأخبار دينه ولا يقدم عليها شيئاً إلا لضرورة المعاش ولا يشتغل في أموره الزائدة على حاجته حتى إذا جاء وقت الصلاة أفيل على قضاء الفوائت وترك التوافل فهذا مأثور بن ناجي ونقل التائي أن من قضى يومين في يوم لم يكن مفراطاً وهو أقل القضاء. ابن ناجي وما ذكره لا أعرفه وأقن ابن رشد بأن من عليه فوائت لا ينتقل سرى الشفع والوتر والفجر ونحوها قاتلاً فان فعل أثب وأثم ترك القضاء وقال ابن العربي يجوز له أن ينتقل ولا يحرم من الفضيلة أنه ويجب قضاء الفوائت سواء تركت سهواً أو عمداً أو جهلاً كالمستحاضة تركها جهلاً يسيرة كانت أو كثيرة وتقتضي في كل وقت من ليل أو نهار ولو والإمام يعطى في الجملة فان كان ممن يقتضى به أخبر من يليه أنه يصل الفرض أظفر الميعار ويقضيها على نحو ما فاتته من سر ولو قضاه ليلاً أو جهراً ولو قضاه نهاراً. وإن فاتته في السفر صلاحاً ركعتين ولو بعد أن حضر وإن فاتته في الحضر فأرباً ولو قضى في السفر لأن صلاة السفر قد قيل إنها الأصل وأما إن تركها وهو صحيح ثم مرض فإنه يصلها على قدر ما تعلقه وجوب القضاء وإن تركها وهو مريض ثم صح فإنه يقضيها على أتم وجوبها لأن صلاتها بقدر طاقتها العارض المرض وقد زال وباعلان الترتيب المشار إليه بقوله وبالنوال على ثلاثة أقسام ترتيب الصلاتين الحاضري الوقت لا يشمل كلام الناظم لأن كلامه في قضاء الفوائت وترتيب الفوائت فيما بينها وترتيب الفوائت مع الحاضرة فأما القسم الأول وهو الترتيب بين الحاضرين فتأمله طهر وعصر من يوم واحد فترتيبهما بأن يصل الظهر أولاً ثم العصر بعدها واجب شرط مع الذكر سابق مع النسيان فان نكس فصل العصر أولاً ثم الظهر فان كان عمداً أعاد العصر أبداً اتفاقاً وكذلك الجاهل عند أن يشدوان كل ناسياً أعاده في الوقت فان لم يعمد حتى خرج الوقت فهو قول ابن القاسم عدم الإعادة وسواء ترك الإعادة في الوقت عمداً أو جهلاً بالحكم أو بقاء الوقت أو نسياناً المصور لا يبعد بعده راجع القلاني وأما القسم الثاني وهو ترتيب الفوائت في نفسها إن كان يما ترتيبها فذكر ابن هرون في ذلك ثلاثة أقوال الوجوب والنسبة والوجوب مع الذكر والسقوط مع النسيان قال وهذا هو الذي يؤخذ من التذهب ابن رشد فان قدم بعض الفوائت على بعضها متممداً أو جهلاً كما إذا نسي الصبح والظهر فذكرهما فقدم الظهر ذكراً للصبح فثلاثة أقوال الأول ليس عليه إعادة الصلاة التي صلاحها لأنها مفعولة قد خرج وقتها والثاني أن عليه إعادتها والثالث الفرق بين أن يتعمد الصلاة قبل الأولى وبين أن يدخل في الثانية ناسياً يذكر الأولى ويتأدى عليها أنه على نقل التوضيح ومعنى الفوائت الثالث أنه إن نكس التكبس أعاد الثانية وإن نكس ناسياً فلا يبيدها والله أعلم وقال ابن رشد أي على قول ابن القاسم أنه لا إعادة عليه لأنه إذا صلاحها فقد خرج وقتها ولا فهو مضاعف موضعها وأما إن قدم بعضها على بعض ناسياً فلا إعادة عليه المواق انظر مسألة تعم بها البلوى بالنسبة لفرط في صلوات كثيرة ثم يرجع على نفسه وأخذ في قضاء فوائته شيئاً شيئاً فقد قطع عليه الشمس وعليه صبح يومه أو غرب الشمس وعليه صلاة يومه هل يستحسن أن يترك

استملت هذه الآيات على مستلئين المستلة الأولى أن ينتبه لسوءه عند تمام ركوع الركعة التي نسي ركعة، والنقص وإذا انتهى إليه حكمه أنه يتم هذه الركعة الثانية ويجعلها أولى ويبنى عليها ببقية صلاه ويبنى التي قبلها لأجل حصول النقص فيها وسواء شيئاً لأن النقص تبين وقوله علانية حشو والركوع عند ابن القاسم رفع الرأس إلا في مسائل منها هذه إذا نسي الركوع فلم يذكره إلا في ركوعه من التي تليها ومنها ترك السر والجهر والسوادة فلا يذكر ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها إذا نسي تكبيرات العيد وكذلك سجود التلاوة أو سجود السهو قبل السلام من فريضة إلى فريضة أو نافلة نص على ما عدا الأولى عبد الحق ومنها من سلا من ركعتين سهواً ودخل في ذمته فلا يذكرها إلا وهو راكم ومنها من أقامت عليه المغرب وهو فيها وقد تمكن ركبته من ركوع الثانية فهذا كله إذا حتمنا قوله وفي ركوعه على وضع يديه على ركبتيه وأما غير هذه المسائل فالركوع فيها عند ابن القاسم رفع الرأس خلافاً لأشبه المسألة الثانية سجود في ذلك بعد السلام فلا زيادة فيه حصت وهي الركعة للتأقصة فانها محض مائة

الناس وما هم اليوم عليه أنهم يبدؤون بهؤلاء هذه القائمة القريبة ويقدمونها على الفوائت الكثيرة القديمة فإن الدعة تبرا بذلك على المشهور وربما إن لم يقدموا على الفوائت القديمة يتكاملون عن الاستعمال عوضا بشيء من نواتهم القديمة أنظر آخر العواصم من القواصم فإنه يرجع هذه المأخذ إلى أي هل يترك ما جرى عمل الناس عليه من تقديم القائمة القريبة وتقدم الفوائت البعيدة كما تقتضيه نصوص الأئمة في ترتيب الفوائت أو يفعل ما جرى به عمل الناس من تقديم القائمة القريبة فإن الدعة تبرا إلى آخر كلامه وأما القسم الثالث وهو ترتيب الفوائت مع الحاضرة فعلى أربعة أوجه لأن الفوائت إما سيرة أربع صلوات على قول أو خمس على قول أو كثيرة وهي ما كان أكثر من ذلك وفي كلا الوجهين إيمان أن يكون قد صلى الحاضرة أو يكون لم يصلها إلى الآن فإن كانت الفوائت سيرة وهو لم يصل الحاضرة قدم الفوائت اليسيرة وإن أدى إلى الاشتغال بها إلى خروج وقت الحاضرة وإن كان قد صلى الحاضرة فضى الفوائت وأعاد الحاضرة إن لم يخرج وقتها وإن كانت الفوائت كثيرة وهو لم يصل الحاضرة قدم الحاضرة ثم صلى الفوائت ولا يعيد بعدها الحاضرة وإن لم يخرج وقتها وإن كان قد صلى الحاضرة صلى الفوائت الكثيرة ولم يعد الحاضرة أيضا قال في المدونة إن ذكر أربع صلوات فأدق بدأ من كان لم يذكرهن حتى صلى فليصل ما ذكر ويعيد التي صلى إن كان في وقتها وإن ذكر خمس صلوات فأكثر بدأ بالحاضرة ثم صلى ما ذكر بعد ذلك ولا يعيد الحاضرة وإن كان في وقتها وكذلك لو ذكرهن بعد ما صلى الحاضرة أه أي ذكر الخمس فأكثر فاته صلى ما ذكر ولا يعيد الحاضرة ابن الحاجب ولو بدأ أي من عليه سيرة الفوائت الحاضرة سرورا صلى المنسية وأعاد في الوقت وفي تعيين وقت الاختيار أو الاضطراب قولان وعمدا كذلك وروى ابن الماجشون يعيد أي إذا أه مثاله من عليه الظاهر ثم بعد أن صلى العصر والمغرب ناسيا لكونه لم يصل الظهر أو إذا كرا لذلك فلهشور في صورتين أنه صلى الظهر ثم يعيد المغرب لبقاء وقتها دون العصر لخروج وقته وقد تقدم هذا في قول المدونة أن يذكرهن حتى صلى فليصل ما ذكر ويعيد التي صلى إن كان في وقتها إلا أنه لم يذكر فيها حكم العائد والله أعلم (نفيه) ما تقدم في هذا القسم الثالث من تقديم الحاضرة على كثير الفوائت هو المشهور وقال محمد بن عبد الحكم إذا كان عليه صلوات كثيرة أن صلاها كلها فاته وقت الحاضرة فاته صلى بعض تلك الصلوات فإن خاف فوت الحاضرة صلاها ثم صلى ما بقى وأعلم أن ذكر الفوائت في وقت صلاة حاضرة ثلاثة أحوال قبل الدخول في الصلاة أو بعد الفراغ منها أو تقدم حكمها القسم الثالث والحالة الثالثة أن يذكر الفوائت وهو في الصلاة الحاضرة الوقت ما كانت الفوائت كثيرة تمامي ولا اشكال لأنه إذا كان إن ذكر كثير الفوائت قبل الدخول في الحاضرة قدم الحاضرة فأحرى إن لم يذكرها حتى كان في الحاضرة وإن كانت سيرة فلا يخلو هذا إذا ذكر إما أن يكون إماما أو مأموما أو فدا فأما الإمام فقال في المدونة قال مالك أن ذكر الإمام صلاة نسبيا فليقطع مالا ويعلمهم فيقطعون المواق ومقتضى ما لا ين عرفة لافرق بين الجمعة وغيرها

وإن يكن مُتَقَبِّها في الثالثة صَبَّها ثانية وثالثة

يعنى وإن انقصر الركوع من الثانية وهو في الثالثة بعد تمام ركوعها صير الثالث ثانية وثالثية عليها بقية صلاته ثم أشار إلى عمل سجود السهو في هذه المسألة ولم يبينه فقال

وفي السجود ههنا دقيقة يعرفها ذو البحث والحقبة

بيان تلك الدقيقة أن الثالثة لما صارت ثانية فالثانية زائدة ونقصت من الثانية قراءة السورة فاجتمع مع زيادة ونقص فيسجد لذلك قبل السلام .

وإن بسكن مُتَقَبِّها في الرابعة صَبَّها ثالثة ورابعة

أى وإن كان ابتهاجه لنقص الثالثة بعد تمام ركوع الرابعة قصر الرابعة ثالثة وأشار إلى أنه يأتي في الرابعة أيام القرآن فقط بقوله

وَرَكْعَةً تَأْتِي بِهَا بِأَحَدِهِ رَابِعُهُ ثَمَّ ثَمَّ

فيقطع مطلقاً هو ومأمومه على المشهور وأما المأموم فقال في المدونة قال مالك وإن ذكر صلاة وهو خائب الإمام
تمادى معه فإذا سلم الإمام سلم معه ثم صلى مائتي ويعد ما كان فيه مع الإمام إلا أن يكون صلى قبلها صلاة يدرك
وقتها ووقت التي صلى مع الإمام فيعدها جميعاً بعد الفاتحة مثل أن يذكر الصبح وهو مع الإمام في العصر فإنه إذا
سلم الإمام صلى الصبح ثم أعاد الظهر والعصر أو ما ألفه فقال في المدونة قال مالك إن ذكر فدا صلاة معها وهو
في فريضة غيرها قطع مالم يركع وحلى مائتي ثم يمد التي كان فيها وإن صلى ركعة نفعها ثم يقطع وإن ذكر وهو في
شفع سلم ثم صلى مائتي وأعاد التي كان فيها وإن ذكرها بعد ما صلى من هذه ثلاثاً أربعاً أو بضعاً أو بضعاً
الفرض قاله ابن يونس أو بنية النقل وهو قول فضل وقيله التوسعي وعياض ابن عرفة وإن ذكر البسيرة في صلاة فدا
فمن مالك يستحب القطع وعنه أيضاً يجب إن رُشد في المدونة يستحب القطع إن أحرمت ذكراً المازري منه المأموم
من صلى صلاة ذكراً الأخرى لم تقصد صلاته بل يتدبها وإنما يعيدها في الوقت استعجاباً (تنبية) ما تقدم من تمادى
المأموم هي إحدى مساجين الإمام الثلاث والثانية من ضحك مع الإمام غلبة تمادى أيضاً ويعيد أما إن كان مختاراً
فلا خلاف في بطلان صلاته وقطعها فدا كان أو إماماً أو مأموماً والثالثة المسبوق الذي وجد الإمام راكعاً فكبر
تكبيرة نوى بها الركوع ناسياً للاحرام وهل صلاة هذا المأموم في هذه المسائل الثلاث صحيحة فتأديه واجب وإنادته
مستحبة أو واجبة إذ لا منافاة بين وجوب التقادى ووجوب الإعادة كما يأتي عن الجلاب لأن الشك في الصحة بسبب
الخلاصير الجميع راجعاً أو هي باطلة فتأديه مستحب لفضل الجماعة وإعادته واجبة أبداً بطلان صلاته أو مأساة المأموم
يذكر سير الفرائض مع الإمام فقال ابن الحبيب إن كان مأموماً تمادى وفي وجوب الإعادة قولان البساطي ظاهره هذه
العبارة أن القولين الإعادة بذا أو الإعادة في الوقت لاستلزام وجوبها كونها أبدأ واستعجابها كونها في الوقت ولم تعرض المؤلف
لشرح هذا في توضيحه اهـ قلت وكذا لم تعرض لشرحها من عبد السلام أيضاً وقول الشيخ خليل لا مؤتم في وقت
ولو بجمعة يقتضي صحة الصلاة ووجوب تأديه عليها واستحباب الإعادة ولذا قيدها بالوقت وأما مسألة من ضحك مع
الإمام غلبة فيظهر من نقل الإمام المواق والإمام القلشاني بطلان صلاته ووجوب إعادتها أبداً واستحباب التماذي
مراعاة لمن يقول بصحتها ونص الأولي روى ابن حبيب من فقه حامد أو ناسياً أو مغاوباً فسدت عليه صلاته فإن كان
وحده قطع وإن كان مأموماً تمادى وأعاد وإن كان اماماً استخلف في السهو والغلبة ويتدب في العمدتين انتهى فله رواية
ابن حبيب عن مالك لا قول لابن حبيب ونص الثاني قال عبد الوهاب إنما تمادى المأموم لأن الضحك ليس بمنع
على أنه مفسد وجاز عند بعض العلماء أن تكون هذه الصلاة صحيحة وكانت صلاته متعلقة بصلاة إمامه فوجب لأجل
ذلك موافقته لإمامه اهـ فقوله وجزاء عند بعض العلماء أن تكون إلى آخره يظهر منه أن المأموم إذا بطلان وأما مسألة

أي تمام عدد الصلاة الرابعة المني منها الركوع ولا خصوصية لترضيها في الركوع بل غيره من الفروض كذلك
وهذا الذي ذكره من انقلاب الركعات هو المشهور وقيل لا ترجع الثانية أولاً ولا غيرها بل تستمر ركعات الصلاة
على حالها (تسكت) في كلام الناظم إجمال لأن الخلاف الذي ذكرناه إنما هو في صلاة الفذ والإمام وأما المأموم
فلا خلاف أن الثانية وغيرها باقية على حالها لأن صلاته مبنية على صلاة إمامه

ثُمَّ سَجُودُهُ لِكُونِهِ بَنِي قَبِلَ السَّلَامَ فَاتَّخِذَهُ بَاسْتِنَا

أي أن السجود الذي تقدم أنه بعد السلام في قوله في البيت السابق على هذا بسمة آيات وهو قوله ويمضي في صلاة
النبي إنما كان بعد الكونه بنى على صلاته قبل وأما لو لم يتذكر التمسك إلا بعد السلام ثم أتى به لكان سجود قبل الصلاة لا حتم
التنصص وهو السلام في محله والزيادة هي الركعة المنقاة وليس المراد ما يطليه ظاهر أنفذه من أن لا يجوز قبل "سلامه" تأمله
هذا تمام السهو في الأفعال وَيَقْتَضِيهِ السَّهْوُ فِي الْأَفْعَالِ

المسوق الذي وجد الإمام راكعاً فكبر تكبيرة نوى بها الركوع فاسيا للإحرام. في شرح الإمام الجزولي أنه يتبادى وجوبا ويميد استحبابا وقيل بالعكس^١ فعمل الأولى صلاته صحيحة واستحباب إعادتها مراعاة لمن يقول يطلتها وعلى الثاني باطلة فاستحباب التبادى مراعاة لمن يقول بالصحة وجوب الإعادة لكونها باطلة وفى التوضيح نحوه لفظه أهل يتبادى وجوبا وهو ظاهر المذهب أو استحبابا وهو الذى فى الجلاب ثم قال التلسانى فاختلف فى الإعادة هل هو واجبة أو نذبة فقال ابن العاصم بعيد احتياطيا وذكر ابن الجلاب أنه يبيد صلاته وجوبا اه فقيم التلسانى من الاحتياط عدم الوجوب وكذلك فهم غيره والذى يظهر أن معناه الوجوب أى كما قاله الجلاب فإن قلت لا يمكن أن يكون معنى الاحتياط الوجوب لأنه إذا كان التبادى واجبا فلا يأمر بالإعادة أى وجوبا لأن الإنسان لا يجب عليه صلاتان فالواجب أنه لا منافاة بينهما لجواز أن تكون هذه الصلاة غير مجزئة ولكنه أمره بالتبادى مراعاة للخلاف وقد صرح مصنف الارشاد بالإعادة إيجاباً فقال وأعاد إيجاباً وقال ابن الماشقون استحباباً اه وقد قرر الإمام المواق وتبعه ابن غازى قول الشيخ خليل كتكبيرة للركوع بلامية لإحرام وذكر فائدة على أنه شبه هاتين المسألتين بمسئلة الفقهية فى تبادى المأموم وقطع غيره أى لا فى البطلان منه البطلان فى مسئلة الفقهية والصحة فى الآخرين والله أعلم وقد تقدم أن عد المسئلة ذكر الوتر فى الصبح مع هذه النظائر جار على غير المشهور ولنتختم هذا الفصل بذكر ضوابط وقواعد يستعان بها على معرفة ما يجب على من عليه صلوات لا يدرى عينها أوداره وجعل ترتيبها على القول بوجوبه قال الإمام أبو عبد الله المازرى أكثر الناس من هذا ومداره على اعتبار تحصيل اليقين براءة الذمة فيوقع من الصلوات لإعداداً على ترتيب ما يحيط بجميع الحالات الشكوك فمن ذلك لو نسي صلاة لا يدرى أى الصلوات الخمس فانه يصلى الخمس الصلوات لأن كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هى المنسية فصارت حالات الشكوك خمساً فوجب أن يصلى خمساً ليستوى جميع أحوال الشكوك وأما إن علم عين الصلاة ونسى يومها فانه يصليها غير ملغى لمن الأيام لأن الصلاة لا تختلف باختلاف الأيام اه وهذا فى الصلاة الواحدة أما المتعددة فعلى قسمين مجزئة العين ومعلومته والمجزئة العين إما متوالية أو غير متوالية فالمجزئة العين المتوالية مثل نسيان صلاة وثانيتها أو صلاة وثالثتها أو صلاة ورابعتها فإذا زاد على ذلك وضابط ما يحيط بحالات الشكوك فيها أن يصلى لواحدة خمساً ثم كل مازاد واحدة فى المنسى زادها فى المقضى فى الصورة الأولى حيث نسي صلاتين يصلى ست صلوات متوالية ويستحب له تقديم الظهر وفى الثانية سبعا وفى الثالثة ثمانية ولو ترك خمساً صلى تسعاً وهكذا المجزئة العين غير المتوالية كصلاة وثالثتها أو صلاة ورابعتها أو صلاة وخامستها والحكم فى ذلك أن يصلى ستاً لكن غير المتوالية بل يثنى بالمنسى فى صلاة وثالثتها إذا بدأ الظهر مثلاً يثنى بثالثتها وهى المغرب ثم بثالثة المغرب وهى الصبح ثم بثالثة الصبح وهى العصر وهكذا إلى أن يكمل ستاً وفى صلاة ورابعتها يثنى برابعة الظهر وهى العشاء ثم برابعة العشاء وهى العصر وهكذا إلى أن يكمل ستاً وفى صلاة وخامستها يثنى بالخامسة وهى الصبح ثم بخامسة الصبح وهى العشاء إلى أن يكمل ستاً وإن نسي صلاة وسادستها فيما صلاتان متتاليتان من يومين لأن سادسة كل صلاة

ثم ذكرنا أن أصل السور فى الأفعال قصة فى يدين فها :

وَالْأَصْلُ فِي السُّورِ عَنِ الْأَفْعَالِ * حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ فِي السُّوَالِ * لِأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ
مِنْ بَعْدِ الْإِنْصِرَافِ قَدْ أَتَاهُ * فَقَالَ يَا رَسُولَ رَبِّ النَّاسِ * أَقْصَرْتُ صَلَاتِي أَمْ نَأَمِي
فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ بِالصَّلَاةِ * أَمْ مَّا بِأَحْسَنِ الْهَيْمَاتِ * فَبَقِيَتْ سُنَّتُهُ لِلْأَبَدِ * لِكُلِّ مُؤْتَمِرٍ بِهِ وَمُقْتَدِرٍ
أشار بهذه الآيات الخمسة إلى حديث أنى هجرة رضى الله عنه صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي
إما الظهر وإما العصر فسلم من ركعتين ثم أتى جوعاً فى قبلة المسجد فاستند إليه مغضباً فى القوم أبو بكر وعمر
فها بما أن بكلامه وخرج سعدان أناس نقام ذو اليمين فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت فقال رسول الله

مثلياً فساداً الظاهر ظهر وسادسة العصر وهكذا وحكمه أن يصلي الخمس الصلوات مرتين المازري فيصلي صباحاً وظهراً وعصرين ومغربين وعشاءين ابن عرفة قوله يصلي كل واحدة من الخمس ثم يعيدها غير لازم لحصول المطلوب بإعادة الخمس هذه فعلها نسقاً وهذا أحسن لا تتقال التبة فيمن يوم آخر مرة فقط وفيما قاله تنتقل خمساً اه وكل ما زاد على ذلك فإنه يرجع لما ذكر كصلاة وسابقتها وثانيتها ونحو ذلك ومطابق ما زاد على صلاة وسادستها أن تقسم عدد المعطوفة على خمس فإن انقسم فهي خامستها فيصلي ستاً يثني بالخامسة كما تقدم مثاله نسي صلاة وعاشرتها أو صلاة وخامسة عشرتها وإن لم ينقسم وثني واحد فالثانية عاتلة للاولى فيصلي الخمس مرتين كما في صلاة وسادستها مثاله صلاة وسادسة عشرتها أو سادسة عشرتها وإن لم ينقسم ولم يبق واحد فالباقي اسم للثنية مثاله نسي صلاة وسابقتها فإذا قسمت على المعطوفة على خمس بقي اثنان فالنسي صلاة وثانيتها وحكمه أنه يصلي ستاً متواليه كما مر في المجهولة العين المتوالية وصلاة وثانيتها الباقي ثلاثة فالنسي صلاة وثانيتها وصلاة وتاسعها الباقي أربعة فالنسي صلاة وأربعها وقد تقدم حكم من نسي صلاة وثانيتها أو رابعها وثانيتها عشرتها هي ثانيتها وهكذا وأن المعلومة العين كظن وعصر من يومين لا يدرى السابقة منها أو ظهر وعصر ومغرب من ثلاثة أيام لا يدرى ترتيبها فضايط ما يحيط بحالات الشكوك في ذلك أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها فواحد ثم تزيد واحداً على خارج الضرب في الصورة الأولى من هاتين تضرب اثنين عدد المنسيات في واحد باثنين وتزيد واحداً فيصلي ظهراً وعصرًا وظهراً وفي الثانية تضرب ثلاثة عدد المنسيات في اثنين يستوي زيد واحداً فيصلي ظهراً وعصرًا ومغرباً ثم مثلاً ثم ظهراً وإن كان عليه أربع فتضربها في ثلاثة يابني عشر وتزيد واحداً فيصلي ثلاث عشرة ظهراً وعصر ومغرباً وعشاءً ثم مثلاً ثم ظهراً والدار في هذا القسم على المحافظة على ترتيب الفرائض في أنفسها فقط لأنها معينة والمجهول ترتيبها وفي القسمين الأولين على تعيينها وترتيبها معاً قال الامام أبو عبد الله المازري إنما ذكرنا هذه المسائل ليسكد الطالب فيها فهمه فيكنسب من كده بفهمه فيها انتباهاً وتيقظاً فيها سواها من الممانى النفسية وغيرها مما يطالعه اه الشيخ زروق ومتى لم يحصر ما عليه من صلاة أو زكاة أو غيرها فإن التحري يكفيه ويحتاج لديه بلا وسوسة وهي العمل على النك بلا علة بما يفعله كثير من التائبين من صلاة العصر مع كونهم لم يتركوها أو كانوا يفعلونها مرة واحدة لا يصلح كذا سمعته من شيخنا أبي عبد الله بن يوسف السنوسي كبير تلسان علماً ودبابة يفعله عن القراني في مجلسه وكنت أستمعته قبل ذلك ففرحت به اه

نُدِبَ نَفْلٌ مُطْلَقًا وَأَكْثَرُ تَعَجُّبٍ صَحِيحٌ تَرَوِيجٌ تَلَتْ
وَقِيلَ وَتَرِ مِثْلُ ظَهْرٍ عَصْرٍ وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ الظُّهْرِ

أخبر رحمه الله أن التنفل أي بالصلاة مندوب أي مستحب ومعنى الإطلاق أنه لا حد لعدد التنفل ولا زمان له محصور بل يستحب أن يفعل منه ما استطاع في كل وقت من ليل أو نهار يريد إلا في وقت النهي عن ذلك كما تقدم في الأوقات قبل قوله سبها السورة بعد الواقعة والمأكد منه تعجبه المسجد وصلاة الضحى وتراويح رمضان وما قبل الوتر وهو الشفع وما قبل الظهر والعصر وما بعد الظهر والمغرب أما استحباب التنفل فلما صح من قوله عليه

ﷺ كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يارسل الله صلى الله عليك وسلم فقال رسول الله ﷺ أحق ما يقول ذو البدين فقالوا صدق ولم تصل إلا ركعتين فصل ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد ورفع ثم كبر وسجد ثم رفع قال وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال وسلم (قائدة) قال في الشفاء الصحيح من الأحاديث الواردة في السهو ثلاثة حديث ذي البدين في السلام من اثنين وحديث أبي حنيفة في القيام من اثنين وحديث ابن مسعود أنه ﷺ صلى الظهر خمساً ثم شرع في كيفية رجوعه فقال

فَأَلْحَسَكُمْ فِي صَلَاتِهِ أَنْ ذَكَرَ * نَيْبَةً قَرَى مِنْ فَرْحِهِ نَيْبَةً * فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْأَخْبَارِ

الصلاة والسلام بخبرنا عن الله تعالى ولا يزال عبيدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه الحديث. وأما تحية المسجد فلما في الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلايركع ركعتين قبل أن يجلس قال أبو مصعب إلا أن يكبر دخوله فيجزمه الركوع الأول قال القاضي عياض تحية المسجد فضيلة قال مالك وليست بواجبة أبو عمر على هذا جماعة الفقهاء. التوضيح لو قيل بسنية التحية ما بعد ثم قال قال عالمنا وليست الركعتان مرادتين لذاتهما بل لأن القصد بهما تمييز المسجد من سائر البيوت فذلك لو سلم فريضة اكتنى بها ولا يخامب بالركوع إلا ما يريد الجلوس فأما المار فقال مالك يجوز له ترك الركوع (فرع) وتحية المسجد الحرام الطواف به قال بعضهم لما أمر الشارع بنية المساجد إكراماً لها وكان هذا البيت أرفعها قدراً وأعظمها حرمة جعل الله له مزية بالطواف به إكراماً وإعزازاً ثم عند الفراغ من الطواف المنى أوثر به أمر بالركوع الذي يشاركه فيه غيره من المساجد وأما مسجده عليه الصلاة والسلام فقال مالك في العتية يبدأ بالتحية قبل السلام على النبي ﷺ قال مالك في العتية ويصل النافلة في مصلى النبي ﷺ ويتقدم في الفرض إلى الصف الأول وأما صلاة الضحى فقال ابن عرفة نص التلقين والرسالة أن صلاة الضحى نافلة قال أبو عمر فضيلة وهي ثمان ركعات وقد عدت أيضاً في السنن ونقل في التوضيح عن ابن رشد أن أكثر الضحى ثمان ركعات وأقلها ركعتان ومن فواتده صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبح على مفاصل الإنسان الثلاثمائة والستين مفصلاً كما أخرجه مسلم وفيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وحكي الحفاظ أبو الفضل الزين العراقي أنه اشتهر بين العوام أن من يقطعها يعنى فصار كثير منهم يتركها لذلك وليس لما قالوه أصل بل الظاهر أنه بما أقامه الشيطان على ألسنة العوام ليحرم الخير الكثير لا سيما إجزائها عن تلك الصدقة وروى الحاكم أمرنا رسول الله ﷺ أن نصل الضحى بسور من رالشمس وضحاها والضحى ومناسبة ذلك طاهره (بشارة) أخرج آدم بن إياس في المناب الثواب له عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى نافلة الضحى ركعتين إيماناً واحتساباً كتب الله له مائة حسنة ومحا عنه مائة سيئة ورفع له مائة درجة وغفرت له ذنوبه كلها ما تقدم منها وما تأخر إلا القصاص وفي سنن الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر الحطاب وشفعة الضحى بضم الشين المعجمة وقد تفتتحت ركعتا الضحى قال في النهاية من الشفع بمعنى الزوج اهـ وأما تراويح رمضان ففي الصحيحين من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن حبيب قيام رمضان فضيلة أبو عمر سنة واجمع له بالمسجد حسن فإذا أقبلت بالمسجد ولو بأقل عدد فالصلاة حينئذ في البيت أفضل قال في المدونة قال مالك قيام الرجل في رمضان في بيته أحب إلى من نوى عليه وليس كل الناس يقوى على ذلك (فرع) قال في المدونة قال مالك وليس نخم القرآن سنة في رمضان قال ديبعة ولو أهمهم رجل بسورة حتى ينفق الشهر لأجزأ للخمى والختم حسن ابن الحاجب ويقرأ الثاني من حيث انتهى الأول وأجازها في المصنف وكرهه في الفريضة فإن أبتدأ بغير مصحف فلا ينبغي أن ينظر فيه إلا بعد سلامة التوضيح قال

إِنْ لَمْ يَزَلْ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ * وَهَكَذَا مِنْ قُرْبِهِ وَيَنْتَقِيهِ * لَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامٍ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ

يعنى أن من رجع لذلك بسبب شيء ذكره من فروضه فانه يرجع له بإحرام إن كان قابلاً في مكانه وكذلك يرجع إليه بإحرام إن تنبه عن قرب كما رواه ابن القاسم عن مالك وسيأتي قريباً أن يرجع بعد تنبيه مع البعد ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الثالث لا بد من إحرامه أن يأتي به إكسان حسناً ثم ذكر حكم ما إذا رجع للبناء بغير إحرام فقال

وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهِ إِنْ رَجَعَا * مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ كَذَا قَدْ جَمَعَا

نال الإمام لما زرى المشهور أنه إذا قرب ولم يطل جداً أنه يرجع بإحرام فإن تركه لم تبطل صلاته ومضى على هذا صاحب المختصر ودان ابن نافع تبطل وهذا هو الذي أشار إليه بقوله والخلف الخ ثم ذكر حكم تباعد البناء بقوله

سند كان الناس أولا يقومون إحدى عشرة ركعة قيام النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنهم كانوا يطيلون في الموطأ أنهم كانوا يستعملون الخدم بالطعام مخافة الفجر ثم خففت القراءة وزيد في الركعات فحطت ثلاثا وعشرين ويقومون دون القيام الأول وفي الموطأ أن القاري كان يقرأ بسورة البقرة ثمان ركعات فإذا قام بها بانتهى عشرة ركعة وأما أن قد خفف ثم جعلت بعد وقعة الحرة تسعا وثلاثين خففوا من القراءة كان القاري يقرأ بعشرة آيات في الركعة فكان قيامهم بثلاثمائة وستين آية التوضيح استمر العمل شرقا وغربا في زماننا على الثلاث والعشرين وبالله في المختصر الذي أخذت من ذلك الذي جمع عليه عمر الناس إحدى عشرة ركعة وهي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) من سبق بركعة من تراويح قال سحنون وابن عبد الحكم بقضى ركعة مخففا ويدخل معهم المواق قبل فصل الفوائد قد يستحب أن يتم اثنا عشر جالسا إذا أقبلت عليه الصلاة وهو في النافذة وكذلك أيضا إذا كان مسبوقة في الأشفاق في رمضان (فرع) من دخل المسجد وهم يصعدون القيام وعليه صلاة العشاء فروى ابن القاسم يصليها ويدخل معهم وقال ابن حبيب لا تأخير لها ويدخل معهم في القيام لم يخرج نوقت المختار للعشاء وعلى القول الأول لا يجزئ قيام رمضان قبل صلاة العشاء وعلى القول الثاني يجوز ذلك كما فعله بعض الناس في الصيف قال الإمام أبو عبد الله الأبي والمعروف أن يكون القيام بعد العشاء الأخيرة أو أراد الإمام أن يقدمه عليه منع وكنت إماما بجميع التوفيق وهو بالربض فصليت قبل العشاء ودخلت فقلت شيخنا أبا عبد الله بن عرفة فقال لي من استخلفت يصلي لك القيام فقلت صليت قبل العشاء فقال لي أعرفك أروع من هذا وهذا لا يغفل عنه وتقدم الكلام على التمتع المتقدم على الوتر . وأما التنفل قبل الصلاة وبعدها فنذوب لقوله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله عظامه على النار خرجه أبو داود وفي الموطأ وصحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم في سنة من سنة حرم الله صلى قبل العصر أربعاً وقال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بذهن بسوء عدل له عبادته اثنا عشر سنة وفي المدونة لم يوقت قبل الصلاة ولا بعدها ركوعا معلوما وإنما يوقت في هذا أهل العراق للشيخ بسحب التنفل بعد الظهر بأربع ركعات يسلم من كل ركعتين وكذا قبلها وكذا قبل العصر وبعد المغرب ركعتين صلاة العشاء إن تنفل بست ركعات فحسن الجلاب الركعتان بعد المغرب مستحبة كركعتي النجدة (تمه) قال القاضي عياض ركعتان بعد الوضوء فضيلة وقال الباجي في شرحه على الموطأ هذا القيام الذي يقومه الناس في رمضان في المسجد مشروع في السنة كلها يومونه في بيوتهم وهذا أقل ما يمكن في حق القاري وإنما جعل ذلك في المساجد في رمضان لكي يحصل لعامة الناس فضل القيام بالقرآن كله وليسمعوا كلام ربهم في أفضل الشهور وأنحوه لابن الحاج في المدخل (فرع) قال في الرسالة ثم يصلي النصف والوتر جبراً وكذا يستحب في نوافل الليل الإجماع وفي نوافل النهار الإجماع وإن جبر في النهار تنفله فذلك واسع يريد وإن أسر في الليل في تنفله فذلك واسع (فرع) والشيخ في التوفيق

وَإِنْ تَبَاعَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ أَوْ مِنْ خُرُوجِ مَسْجِدٍ فَدَسَّسَ

فَلْيَتَنَبَّذَ الصَّلَاةَ بِالْإِقَامَةِ مُقَرَّداً أَوْ تَابِعاً بِمَسْجِدِهِ

أى إن تباعد زمان البناء أو تباعد مكانه بطالت صلاته والخروج من المسجد طول وإن كان قريباً (تمه) إذا نزل بالإحرام على أحد القولين المتقدمين في قوله والخلف في صلاته الخ قبل يجلس بعده ثم يقوم لتحصيل التمام بعد إحرامه لأن الحركة للركن مقصودة وهو قول ابن القاسم قال صاحب المختصر وجلس له على الكفاية أنه أولاً يجلس ويتأدى على حاله وهو قول ابن نافع قولان وأعلم أنه ذكر بيان حكم السبوح عن القرض وبين تأييد حكم بيانه في السنة والفضيلة وبيانه إن ساء عما هو سنة كالجلسة الوسطى سجد لها وإن كان عن فضيلة كالتسليم بالسلامة - يسجد لها وإن كان ينبغي للناظم أن يؤخر قوله هذا بأن السبوح في الأفعال إلى هنا ثم يقول عقبه

وَالْحُكْمُ فِي الْأَقْوَالِ كَالْأَفْعَالِ يَعْرِفُهُ شَيْءٌ يُبَيِّنُ تَأْنِي

في موضع خفي الجماعة ويسيرة جائز فان كان الموضوع مشتهراً وكانت الجماعة كثيرة كره ذلك على المشهور هذا في غير قيام رمضان كما مر التوضيح ومن هنا تعلم أن الجمع الذي يفعل من ليلة النصف من شعبان وأول جمعة من رجب ونحوه ذلك بدعة مكروهة وقد نص جماعة من الأصحاب على ذلك بل لو قيل بتحريم ذلك ما بعد انتهى قلت ومن هذا المعنى والله أعلم ما أحدث في هذا الوقت عندنا من احياء ليلة العيد بجماع القرويين بجماعة كثيرة إلا أن يقال ينسحب عليه حكم رمضان قبله والله أعلم ^{بما ينبغي} بما يناسب ذكره هنا سجود التلاوة ابن الحاجب وسجود التلاوة فضيلة وقيل ستة وهي إحدى عشرة الأعراف والرعد والتحل يؤمرون وسبعان ومريم وأول الحج والفرقان والتمل العظيم والسجدة و ص وأتاب وقيل مآب وفصلت تعبدون وقيل لا يسأمون وقال ابن وهب وابن حبيب خمس عشرة ثانية الحج والتجيم والانشاق آخرها وقيل لا يسجدون وأقرأ وروى أربع عشرة غير ثانية الحج فقيل اختلاف وقال حماد بن اسحق الجميع سجدة واحدة سجدة في ركعة أو ركعتين أو ركعة واحدة أي التي يعزم على القاري بالسجود عندها ويؤكد عليه ذلك والأربعة الأخرى دونها في التاكيد ثم قال ابن الحاجب ويسجد التاري. وقاصد الاستماع إن كان القاري، صالحاً للإمامة فان ترك القاري السجود في سجود المستمع قولان وفي مختصر الشيخ خليل ما معناه بكرة تعتمد قراءة السجدة في الفريضة والحظية ذون النافلة فان قرأها في فرض سجدة فان كانت الصلاة سرية جهر بتراتها خوف أن ينظر به السهو فان لم يجهر تبعه مأموه وإن قرأها في الحظية لم يسجد ويشترط في السجود شروط الصلاة من طهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وفي سجود المستمع وجود شروط الإمامة في القاري، ولا إحرام لها ولا سلام وبكر لا خض وراقعة وفي غير الصلاة ومن جاوزها ييسر سجدة وبكثير إن كان في فريضة أعادها ما لم ينسج للركوع فتفوت وإن كان في نافلة أعادها في ثابته وهل قبل الفاتحة أو بعدها قولان وفي التوضيح إذا قرأ الماشي السجدة سجدها وبزل الركب إلا في سفر القصير قاله في الواضحة

فَصَلُّ لِنَقْضِ سُنَّةٍ سَهْوًا يُسَنُّ قَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَانِ أَوْ سُنَّ

إِنْ أَكْثَرَتْ وَنَنْ بَرْدٌ سَهْوًا تَمَامٌ وَأَسْتَدْرِكُ الْقَبْلِيَّ مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ

وَأَسْتَدْرِكُ الْيُعْدَى وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامٍ عَنْ مَقْتَدِرٍ يَحْبُلُ هَذَيْنِ الْإِمَامِ

ذكر في هذا الفصل بعض مسائل السجود فأخبر رحمه الله أن من سها في صلاته بنقص سنة واحدة مؤكدة كما إذا أسر في محل الجهر في الفريضة أو بنقص سنن متعددة ، كترك السورة التي مع أم القرآن في الفريضة أيضا لأن في تركها ثلاث سنن قراءتها وصفة قراءتها من سر أو جهر والقيام إليها فانه يسن في حقه أي يطلب منه على جهة السنية أن يسجد سجدتين قبل السلام يريد بعد فراغ تشهد ثم يعيد الشهادتين على المشهور ثم يسلم وقيل لا يعيده وأن من سها بزيادة كن جهر في محل السر في الفريضة أيضا فانه يسن في حقه أن يسجد أيضا سجدتين بعد السلام يريد يحرم لها ويهوى بتسكيره

يريد نال لهذه الأحكام فلا يخلو إما أن يكون بزيادة قول أو نقصه وإما أن يكون نقص القول من فروضها أو من سننها أو من فضائلها فالأول وهو زيادة القول وإن كان من جنس أقوالها كقراءة السورة مع أم القرآن في الأخيرتين أو ذكر الله تعالى فيما بين السجدتين ففي سجوده لذلك وعنده وهو المشهور قولان وإن كانت الزيادة من غير جنس أقوالها سجدة لها بعد السلام وإن كان النقص من الأقوال فلا يخلو إما أن يكون النقص من فروضها أو من سننها أو من فضائلها فان كان من فروضها كتسكيره الإحرام والسلام بطلت ولم يحز فيها سجود السهو وإن كان من سننها كقراءة السورة التي مع أم القرآن أجزاءها سجود السهو قبل السلام وإن كان من فضائلها كالغتر والتسبيح في الركوع والسجود فلا سجود عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عِدَّةَ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ فَرَضٌ عَلَى التَّوَالِي

عليه وعلى من خلفه وفهم من قوله سهوا بالنسبة للزيادة والتقصان أن من نقص سنة عمدا أو زاد لاسجود عليه وهو كذلك أما ترك السن عمدا حكى ابن الحاجب فيه ثلاثة أقوال الصحة ولا سجود فيه وهو لما لك وابن القاسم لأن السجود أتى في السهو الثاني تبطل قاله ابن كنانة الثالث تصح ويسجد قاله أشهب وسيأتي الكلام على الزيادة عمدا أو سهوا وأنواعها في المبطلات إن شاء الله (تنبيه) ما تقدم في حل كلام الناظم من التمثيل لموجب السجود بترك السر أو الجهر في محله أو السورة إنما ذلك وفي الفرائض أما من ترك ذلك في النافلة فلا سجود عليه وكذا يخالف سهو الفريضة سهو النافلة وفيمن قام لثالثة في الفريضة لا يرجع في النافلة ما لم يعقد الركعة الثالثة وإذا رجع في الفريضة أو النافلة فإنه يسجد بعد السلام لزيادة القيام نص عليه في المدونة فالخالفه للفرص هنا إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط ركزا من ترك ركنا وطال فعييد الفريضة لبطلاتها دون النافلة إذ يجب عليه إعادتها إلا أن يعتمد إبطالها وهذا معنى ولو لم يسهو في النافلة كالتسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل السر والجهر والسورة والقيام لثالثة وترك الركن مع الطول وبعضهم في ذلك

وسهو بنفل مثل سهو بفريضة . سوى خمسة سر وجهر وسورة . وعقد ركوع جا بتألفه ومن عن الركن فديسهو وطال بسبب (فرج) من ترتب عليه سجود سهو فنيسه سجده في أى موضع ذكره لأن يرتب عليه من صلاة الجمعة فلا يسجد إلا في الجامع فان سجده في غيره لم يجزه ولا يشترط عين الجامع الذي صلى فيه بل يطلب أن يوقفه في جامع تصح فيه الجمعة وهذا ظاهر في السجود البعدي وأما القبلي فائما يتصور ذلك على قول ابن القاسم أن الطول معتبر بالعرف فعلى قوله إذا نسي الإمام أو المسبوق الذى سها بعد مفارقة الإمام أن يسجد قبل السلام فسل وخرج من المسجد ثم تذكر بالقرب ويرجع ويسجد في الجامع ونسح صلاته ولا يتصور ذلك على قول أشهب أن الطول معتبر بالخروج من المسجد فعلى قوله إذا لم يتذكر حتى خرج من المسجد فات السجود ويبقى النظر في الصلاة فان ترتب السجود على ترك ثلاث سنن بطلت ران ترتب على أقل لم تبطل وفات السجود (فرج) من ترتب عليه سجود سهو يسجد في أى وقت ذكره من ليل أو نهار قال ابن ناجي وذكر عبد الحق عن بعض شيوخه فرقا فقال إن ترتب من فرض في كل وقت ومن نافلة في غير وقت النبى عنها وهل هو تفسير أو خلاف فولان وهذا أيضا ظاهر في السجود البعدي والقبلي إذا ذكرت بقرب الصلاة وأما إن طال ولا يسجد عليه على تفصيل في صحة الصلاة وبطلانها كما تقدم ويأتى (فرج) من المدونة قال من ذكر سجودا بعديا من صلاة مضت وهو فريضة أو نافلة لم تنفسد الصلاة بتركها فيما كالتى بعد السلام اه وأما ما تنفسد بتركها فان طال ما بين سلاما من الأولى وإحرامه بالثانية بطلت الأولى وصار ذكر الصلاة في صلاة وإن أحرم بالثانية بقرب سلامه من الأولى فينبصر في ذلك أربعة أوجه لأن السجود إما من فريضة أو نافلة وفي كل منهما أما أن يذكره في فريضة أو نافلة فان كان السجود من فريضة فان أطال القراءة في هذه الثانية أو ركع يريد النحي ونو لم يرفع رأسه بطلت الأولى ثم إن كانت بعده

من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج قالها ثلاثا لكن استدلل بهذا الحديث من قال بوجوب قراءتها في الجمعة رأما على القول بوجوبها في كل ركعة فقوله في خبر جابر من صلى ركعة في يقرأ فيها بأم القرآن لم يصل

وَبَدَأَ بِقِرْءَةِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَمْتَدَّ وَأَضَحَّ

أى بعد تكبيرة الإحرام قراءة الفاتحة واحتلف في البسملة هل هي آية منها أولا ومذهب مالاء أنها ليست آية منها ولا من غيرها في أوائل السور ومثله لأى حنيفة وأحد ومذهب الشافعى أنها آية منها ومن أول كل سورة ولكل دليل وعندنا في الريكي في قراءتها حركة اللسان ولو لم يسمع نفسه ابن القاسم والإسحاق يسيرا أحب إلى (تنبيه) لو قطع لسانه فقال سئل لا يجب عليه أن يقرأ في نفسه خلافا لأشهب ويختلف في وقوفه بقدر القراءة تخريجا على الأيم وقوله في كل ركعة هو قول مالك في المدونة وشهره ابن شاش وقال عبد الوهاب هو الصحيح في المذهب وقيل واجبة في أكثر الركعات

وَحَدَّثَ وَسُئِرَ زَيْدُ الْعَيْلِ * قَهْقَهَةً وَعَمَدٌ شَرِبَ أَشْجَلُ * وَسَجْدَةٌ فِيهِ وَذِكْرُ قُرْصٍ
أَقْلَ مِنْ نَيْتٍ كَذَرَ الْبَيْضِ * وَفَوْتٍ قَيْمِي ثَلَاثَ سَائِرٍ * يَفْضُلُ مَسْجِدَ كَهْلُولِ الرُّومِ

أخبر رحمه الله أن الصلاة تبطل بأشياء منها تعدد النفخ أو تعدد الكلام لغیر إصلاح الصلاة والرسالة والرفع من المصنوع كالصلاة والعامد لذلك فمفسد أصلاته ابن القاسم وإن كان ساهياً سجد لسبوه ابن شاس من أكره على الكلام في الصلاة كرهاً فإن لانه تبطل المازري إذا تكلم عمداً لا تقاضاً أعمى من الوقوع في مهلكة بطلت صلاته وإن كان السأفة واجباً وقال النخعي إن كان هذا المصل في ختاف من الوقت لم يبطل كلامه الصلاة فاسأً على المسابقة في الحرب . وفيه من قوله لغیر إصلاح أن تعدد الكلام لإصلاحها لا يبطلها وسيأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله فقله أو تكلم قطعه على نفخ مدخول لعمد ومنها ما يشغل المصل عن فرض من فرائض الصلاة أما ما يشغله عن سنها فانه لا يبطلها إلا إذا بعيداً في الوقت ابن بشير إن شغله عن الفرائض أعاد أبداً وعن السنن في الوقت ويجرى على تارك السنن متعدداً أو عن الفضائل لا شيء عليه ابن عبد السلام وهذا كلام لا بأس به في فقه المسألة اهـ ولما اعتمد الناظم متبوعاً إليه بنحوه وبالمشغل والبيت وهو معطوف على يعمد المدونة ومن أصابه حقن أو قرقرة فإن كان ذلك حقيقةً فليصبر وإن كان من يشغله أو يعجزه في صلاته فلا يصلي حتى يقضى حاجته فإن صلى بذلك أجبت له الإعادة أبداً وقال البيهقي : بعض الأصحاب ما خف صلى به وإن ضم بين وركبة قطع فإن تهاوى أعاد في الوقت وإن شغله وأعجزه فأبداً ومنهاده الحديث فيها التلقين على أي وجه كان من سهو وعمد وغلبة وذلك اهـ لما مر أن طهارة الحدث شرط ابتداء ورواها فقله وحدث عطف على بالمشغل أو على يعمد على القولين في تكرار المعاطيف هل لكل واحد معطوف على ما قبله أم لا أم لا أو الأولى ومنها أن يزيد في الصلاة مثلاً سهواً كأنه يصلي الرباعية ثمانية أو الثانية أربعة أم لا أم لا أم لا وكثير الفعل من جنس الصلاة سهواً غير منجز وقيل منجز أي في جبره في السجود وعدم جبره تبطل الصلاة قولان ثم قال والكثير أربع ركعات وقيل ركعتان والثانية مثلاً أي تبطل زيادة مثلاً وقيل زيادة ركعة فتعلق المغرب بالرباعية أي فلا تبطل على المشهور إلا بزيادة أربع وقيل بالثانية تبطل زيادة ركعتين وتقدم أن قوله لا يبطل إذا شغله وقوله وسهو عطف يحدث أو على يعمد وفهم من كلامه أن السهو زيادة أقل من مثل الصلاة غير مبطل وهو كذلك على المشهور لكنه يسجد بعد السلام وأن الزيادة إن كانت عدداً مبطله كانت مثلاً أو أهله وهم كذلك كما يأتي قريباً ومنها القهقهة قال في المدونة قال مالك إن قهقهة المصل قطع وأبداً الصلاة وإن كان ناسياً مع الإمام فإذا فرغ الإمام أعاد الصلاة وظاهره كانت القهقهة عمداً أو نسياناً أو غلبة أو ضحك . وروى ابن القاسم عن مالك نقله التوسى وكذا قال صاحب البيان إنه لا يبعد فيه بالغلبة ولا بالنسيان عند ابن القاسم خلافاً لسنن وفي قوله إن الضحك نسياناً بمنزلة الكلام نسياناً ولا بنحو المواز أيضاً إذا صح نسيانه . قال ابن أبي شامة في صلاة اهـ وإلى هذا الخلاف أشار ابن الحاجب بقوله والقهقهة تبطل مطلقاً وقيل عمداً اهـ فقول الناظم قهقهة عطف

وَكُلٌّ مَنْ أَسْقَطَهَا فِي الصَّبْحِ * فَقَالَ فِيهِ مَالِكٌ ذُو الصَّبْحِ صَلَاتُهُ لِأَجْلِ تَرْكِ الْحَمْدِ * يُعْمِدُ فِي سَهْوِهِ وَاعْتَمِدَ
حكي ابن حبيب عن مالك من تركها من ركعة واحدة أجزاء سجود السهو مطلقاً إلا أن ينسأها من ركعة من الصبح أو الجمعة أو السفر فانه يسجد قبل السلام ويعيدها ولعل هذا هو مراد الناظم ابن حبيب وكذا أن تركها من ركعتين الرباعية وسوى عبد الملك في الركعة الواحدة بين الرباعية والثلاثية والثانية فيجزئه سجدة السهو وكذلك عنده في الركعتين من الرباعية وفي النواذر عن المغيرة من تركها في ركعة واحدة من سائر الصلوات أجزأته صلاته ولم يجعلها فرساً إلا في ركعة واحدة . (نبيه) قال العوفي هذا الخلاف إنما هو إذا فات استدركا فمن ذكرها وهو قائم فبها أن تركها فرأها ثم ذكر الثالث من عدة الأقوال الواجبة فقال

على عمد أيضا مدخول الباء أى وبطلت بقبضة كيف كانت كما مر ومنها تعدد الأكل والشرب قال الإمام السائى نأفلا عن الذخيرة لإخالته الإعراض أى لشبهة الإعراض عن الصلاة والانصراف عنها التوضيح يقال أخاله يحيله إخالة إذا أشبه غيره اه وإذا بطلت بتعدد أحدهما فأحرى أن تبطل بتعدد هما وهو كذلك وهذا التقدير مبنى على أن العاطف لا كل على شرب المقدر هو أو وحذف أو العاطفية قليل كما مر عند قوله في البراهين لو لم يك تقدم وصفه لزم البيت وأما على أنه الواو فلا يكون كلام الناظم صريحا في أن تعدد أحدهما فقط يبطل ومفهوم قوله عمدا أن الأكل أو الشرب إن كان سبوا أى وقع واحد منها فقط لا تبطل به الصلاة بل ينجر ذلك بالسجود وهو كذلك ابن الحاجب وفيها إذا أكل أو شرب في الصلاة أجزأ السهو سجود السهو اه ومنها تعدد زيادة سجدة ونحوها وأحرى في البطلان زيادة ركعة ونحوها عمدا ابن عرفة يسير فعل من نوعها ولو سجدة مبطل وسهوه منجر فقوله سجد عطف على شرب مدخول لعمد ومفهومه أن زيادة السجدة ونحوها إن سبوا لا يبطل وهو كذلك ما لم يزد في الصلاة مثلها كما مر قريبا ومنها تعدد التلى قال في المدونة قال مالك من تقيأ عامدا ابتداء أو لا يتيق إلا في الرعاف ابن رشد المشهور أن من زرعه في أو قلس فلم يرد فلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه وإن رده معتمدا وهو قادر على ما راحه فلا يبنى أن يختلف في فساد صومه وصلاته وإن رده ناسيا أو مغلوبا فقولان عن ابن القاسم اه وقوله وقى عطف على سجدة ومنها أن يذكر في صلاته فوائت من الفرائض خمسا فأقل فقوله وذكر عطف على بعدد الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه وإن كان مع امام تحاضى وأعاد والبطلان في هذه والتين بهما إنما هو ظاهر بالنسبة للإمام الفذ دون المأموم كما تقدم الكلام على ذلك في قضاء الفوائت ومنها أن يذكر في الصلاة بعد صلاة قبلها كان يكون في العصر فيذكر ركعة أو سجدة من الظهر يريد وقد طال ما بين الصلاة المتروكة منها وهذا بالخروج من المسجد أو طول الزمان ولو لم يخرج منه كما نبه عليه بقوله بفضل مسجد الخ إذ هو راجع لهذه والتي بعدها فيقول المتروكة منها لعدم إصلاحها بالقرب وتبطل هذه التي هو فيها أيضا وهو مراده هنا لأن أمره آل إلى أن ذكر صلاة في صلاة وكذلك لو ذكر البعض في غير صلاة وقد يريد أيضا وقد طال ما بين الصلاة التي تذكر سجودها وهذه قبطلان أيضا الأولى لعدم سجوده لما تركها بالقرب والثانية التي تذكر السجود فيها لأنه صار ذاكر الصلاة في صلاة وهي مراد الناظم هنا وكذلك في غير صلاة وقد طال ما بين ذكره والصلاة التي ترك منها السجود المذكور قبطل أيضا والحاصل أن هاتين المسألتين يأتان إلى التي قبلهما وهي من ذكر صلاة في صلاة ولكن كلام الناظم هنا إنما انصب لبطلان الصلاة الثانية التي تذكر فيها بعض ما قبلها أو السجود المذكور وأما بطلان الأولى المتروكة منها لعدم إصلاحها بالقرب فيأتى من قول الناظم قريبا والعلول الفساد ملزم ابن عرفة ذكر ما يبطل تركه في صلاة اقتضاها بعد طول كذا فيها اه وقول الناظم بفصل يتنازع فيه ذكر وفوت واثو للصاحبة على حد أبيض بسلام أى معه ولو عبر بذلك أيضا مكان فوت لكان أظهر والله أعلم وكون الخروج من المسجد طولا هو قول أشهب وكون الطول معتبرا بطول الزمن هو قول ابن القاسم

وَمَنْ سَهَا عَنْ السَّلَامِ سَلَمًا إِنْ كَانَ فِي مَسْكَنَةٍ مُلْتَزِمًا

يعنى أن من سها عن السلام ثم ذكره فانه يسلم ان كان جالسا في مكانه ومثله من شك هل سلم أم لم يسلم فانه يسلم إن كان في مكانه ولا شيء عليه .

وَإِنْ يَكُنْ بِالْقُرْبِ أَوْ تَبَاعَدَا فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ مِنْ قَبْلِ ذَا

أى فان لم يكن بمكانه بل كان قريبا منه فانه يأتى به أيضا ان تباعد بطلت صلاته وأشار إلى أن حكمه تقدم وهو كذلك في البتين اللذين قبل هذا بأحد عشر بيتا وبنى عليه حكم المتوسط وذكر ج في شرحه الرسالة عند قول ابن أبى زيد ومن (٣١ - الدر الثمين)

وفهم من كلامه أن ذكر بعض صلاة أو السجود القليل المترتب على ثلاثة سنن ولم يطل ما بين الصلاة المتروكة منها ووقت ذكره لذلك لم يكن الحكم كذلك فإن كان لم يتلبس بصلاة أخرى أتى بالبيض المتروك أو بالسجود وصحت صلاته وإن تلبس بغيرها فلما أن تكون الأولى المتروكة بعضها أو سجودها فريضة أو نافلة وفي كل منهما إيمان أن تكون التي تلبس بها فريضة أو نافلة فهي على أربعة أوجه وقد تقدمت في شرح الآيات قبل هذه وكذلك تبطل على قول كما تقدم في صلاة المأموم الذي وجد الإمام راكعا فبكر الركوع ولم ينوها تكبيرة الاحرام ناسيا لها وتمادى مع الإمام ويصعد وهذ، إحدى مساجين الإمام الثلاث كما تقدم وتبطل أيضا بالسجود قبل السلام ترك مستحب أو ترك تكبيرة واحدة على المشهور وتبطل أيضا إن ظن أنه أحدث أو رجع فأنصرف ثم تبين أنه لم يصبه شيء فيستأنف ولا يفي وكذلك تبطل على من سلم شاكا في تمام صلاته ثم أيقن بعد سلامه أنه كان أتى وأحرى إذا أيقن أنه لم يتبها أو بقي على شك.

وَأَسْتَدْرَكَ الرَّكْعَيْنِ فَإِنْ حَالَ الرَّكُوعُ فَأُلْغِ ذَاتَ السُّهُورِ وَالْيَمِينِ بِطَوَعٍ

كَغَيْفِلٍ مَنْ سَلَّمَ لَكِنْ يُحْرِمُ الْبَنَافِي وَالطُّلُوفُ الْفُسَادُ مَا زَمَ

أخبر رحمه الله أن من نسي ركنا من أركان الصلاة أي فرضا من فرائضها كالركوع والسجود ثم تذكر فانه يستدركه حينئذ أي يأتي به فان لم يتذكره حتى ركع أي عقد الركوع وذلك بأن ينحني لركوع الركعة التي تلي الركعة المتروكة منها إن كان المتروك ركعا أو يرفع رأسه إن كان المتروك غيره كالسجود وحال الركوع بينه وبين تداركه ما ذكر فانه يبنى الركعة صاحبة السهو أي التي سها عن بعضها ويبني على غيرها هذا إن كان السهو في غير الركعة الأخيرة وإلى ذلك أشار بالبيت الأول فان كان السهو في الركعة الأخيرة فانه يتدارك ما ترك منها فان لم يتذكره حتى سلم وحال السلام بينه وبين تداركه ما سها عنه فانه يبنى الركعة المتروكة بعضها أيضا ويبني على ما قبلها ولكن هذا الذي لم يتذكر حتى سلم لا بد أن يحرم لما بقي له من صلاته وهو قضاء الركعة الفاسدة فان سلم ولم يحرم إلا بعد طول بطلت صلاته وإلى ذلك أشار بالبيت الثاني فالمانع من فعل المتروك فقط الموجب للاتباع بركعة برمتها إن كان الترك من غير الأخير هو عقد الركوع في التي تليها وإن كان من الأخير فهو السلام وحال فعل ما من من الحيلولة بمعنى منع وركوع فاعل حال ومثال ذلك كما إذا قرأ في ركعة ثم سجد ونسى الركوع فان تذكره وهو ساجد أو جالس بين السجدين أو في التشهد فقال مالك يرجع قائما ثم يركع ويستحب له أن يقرأ قبل أن يركع وإن ذكره وهو قائم في الركعة التي بعد تلك ورفع وسجد وصارت هذه مكان التي ترك منها الركوع ولو تذكره وهو راكع في التي بعدها فقال الإمام أبو عبد الله المازري تنازع الأشياخ في ذلك فقال بعضهم يرفع رأسه بنية إصلاح الأول وقال بعضهم بل يتأذى على هذه الركعة وتبطل الأولى وهذا الثاني هو المشهور والله تعالى أعلم لقولهم كما يأتي وافق ابن القاسم أشهب على انعقاد الركعة برصة اليدين في مسائل منها من نسي الركوع فلم يذكره إلا في ركوع التي تليها فهذا كالصريح في أنه يرفع للثانية وتبطل الأولى لأنه

لم يدر أسلم أو لم يسلم سلم ولا شيء عليه أن المتوسط في القرب يسجد والله أعلم ولو قال الناظم موضع قوله من قبل ذلك ليقضي لكان صوابا ليوافق آخر النصف الأول فانه بالبدال المهمة (غائمة) السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل الأولى قراءة الفاتحة في النافلة قبل مستحبة وقبل سنة وعلى أنه سنة فلا سجود فيه بخلاف الفريضة الثانية ترك الجهر فيها يجره فيه الثالثة ترك السرف فيها يسره فيه الرابعة إذا عقد ثالثة في النافلة أتى أربعا بخلاف الفريضة فانه لا يتبطل الطلطي وإن كان في نافلة فصل ركعتين ثم قام إلى الثالثة ساهيا فانه يرجع إلى الجلوس ما لم يرفع رأسا من الركعة الثالثة ويسجد بعد السلام فانه لم يذكر حتى يرفع رأسه من الركعة الثالثة فانه يمضي ويصلي الركعة الرابعة ويسجد قبل السلام الخامسة إذا نسي ركنا من أركان النافلة وطال فلا شيء عليه بخلاف الفريضة فانه بعدها

الْقَوْلُ فِيمَنْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ وَالْبَعْضُ مِنْهَا قَدْ مَضَى وَفَتَا

جعل الإحناء مفوتاً لاستدراك الركوع وإذا فات استدراكه بطلت ركعته وكذا لو قرأ وركع وصفا عن الرفع من الركوع وتذكره جالساً أو ساجداً فقال أبو محمد يرجع الركوع محدوداً ثم يرفع ولورجع معتدلاً إلى القيام أبطل صلاته وظاهر كلام ابن حبيب أنه لا يرجع محدوداً بل قائماً وانظر حكم ما لو تذكر الرفع من الركوع وهو قائم وكذا أيضاً إذا قرأ وركع ورفع رأسه وشرع في القراءة للركعة الأخرى ناسياً للسجدين ثم تذكر أو سجد واحدة ثم قام وتذكر يسجد مالم يرفع رأسه من الركوع التي تليها قال في المدونة قال مالك من صلى ركعة ونسى سجودها فذكر ذلك وهو في الثانية قبل أن يركع فلبسجد سجدتين يريد أنه يخبر لسجدين فلا يجلس ثم يسجد قال ثم يقوم فيبتدىء القراءة للركعة ولو نسى سجدة من الأولى فذكرها قبل أن يركع للثانية أو بعد أن ركع ولم يرفع رأسه منها فليرجع ويسجد السجدة التي بقيت عليه يريد أنه يجلس ثم يسجد لأن علي بن أبي بصير بين السجدين يجلس بخلاف الذي نسي السجدين قال فإذا سجد قام فابتدأ قراءة الركعة الثانية فإن ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته وألغى الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام فألغيت لاستدراك السجود وهو رفع الرأس لا الإحناء كما في الركوع ومراده في المدونة بالوجهين ترك سجدة واحدة أو سجدتين والله أعلم وما ذكره الناطم من تدارك الركن مخصوص بعير الثنية وتكبيرة الإحرام فلا يتدارك لانيهما إذا اختلا أو اختل أحدهما لم يحصل الدخول في الصلاة وقد تقدم أنه إنما يتدارك الركن ما لم يفت تداركه فإن فات تداركه فسدت تلك الركعة المتروكة ركوعاً مثلاً أو سجوداً قتلغى كأنها لم توجد ويأتي بأخرى مكانها ويبقى على ما صح له من صلاته وتحول ركعاته فيصير ثانيته أولى وثالثته ثانية وهكذا وقد تقدم أيضاً أن الفوات إما بعد الركعة التي تلي تلك الركعة إن كان الترك من غير الأخيرة وإما بالسلام إن كان المتروك من الأخيرة وأنه إن كان الترك من غير الأخيرة ولم يتذكر حتى عقد الركعة التي بعد تلك الركعة فسدت الركعة المتروكة منها ويأتي بأخرى مكانها فإن كانت الفاسدة هي الأولى صارت هذه أولاه وإن كانت ثانيته صارت هذه ثانيته وهكذا وإن كان الترك من الأخيرة أو من غيرها ولم يتذكر في الوجهين حتى سلم فإنه يهرم ثم يأتي بركعة مكان الفاسدة وتكون هذه الركعة المأني بها رابعة له فإن كانت الفاسدة الرابعة فلا إشكال وإن كانت الفاسدة هي الأولى صارت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة وهذه التي أتى بها رابعة وإن كانت الفاسدة هي الثانية صارت الثالثة ثانية وهي رابعة وإن كانت الفاسدة هي الثالثة صارت الرابعة ثالثة وهذه رابعة وهذا كله إن تذكر بقرب السلام ولم يخرج من المسجد أما إن لم يتذكر بالقرب بل بعد طول بطلت صلاته ولو لم يخرج من المسجد على قول ابن القاسم وقال أشهب إن خرج من المسجد

هذه الترجمة أعاد فيها أنه يذكر في هذا الباب حكم ما يتعلق بالمسبوق الذي فات بعض الصلاة مع الإمام وأدرك معه بنفسها وألف الصلوات وألفاً للاطلاق

فَمَذْرُكُ الْأَشْفَاعِ مِنْهَا كَذُفْتَيْنِ يَقُومُ بِالتَّكْبِيرِ الْبَاقِيَتَيْنِ

أي أن المسبوق يقوم بالتكبير إن كانت التي جلس فيها ثانيته لأن جلوسه وافق عمله وهو المشهور ولما لم يقوم بغير تكبير (تنبيه) قوله للباقيتين أي لأنه الغالب في الصلوات كالظهر والمغرب والعشاء ومن غير الغالب أن يدرك مع الإمام ثانية المغرب وثالثته فإنه يقوم للثالثة بتكبير لأن جلوسه وافق عمله وقال

وَمَذْرُكُ الْأَوْتَارِ مِثْلُ الْوَاحِدَةِ يَغْيِرُ تَكْبِيرُ فَخَذُهَا قَاعِدَةٌ

من أدرك ركعة واحدة من كل صلاة أو أدرك ثلاثاً من الرباعية فإنه يقوم بغير تكبير لأنه إنما يجلس لموافقة إمامه وقد رفع بتكبير والقيام لا يحتاج لتكبير حينها وهو المشهور وقوله فغناها قاعدة فيه تنبيه على مخالفة قول عبد الملك أنه يقوم بتكبير مطلقاً

وَلَا يَقُومُ يَقْضِي مَقْدَهُ فَاتَهُ حَتَّى يَنْفِي إِمَامُهُ صَلَاتَهُ

فصلاته باطلة وظاهره ولو مع التقرب وإلى هذا كله أشار بقوله فإن حال الركوع إلى آخر البيتين وإلى هذا أشار أيضاً في المدونة آخر النص المنقول عنها اتفاقاً بقوله فإن ذكر في الوجين بعد مرفع رأسه من الركعة تبادى وكانت أول صلاته وألقى الركعة الأولى وسجد في ذلك كله بعد السلام قال مالك وعقد الركعة ترفع الرأس منها وقال الإمام أبو عبد الله المازري إذا ذكر سجدة من الركعة الرابعة بعد أن تشهد قيل أن يسلم فإنه يسجد إذا لم يحل بينه وبين ذلك حائل ويعيد تشهد لوقوعه في غير موضعه وإن لم يذكر حتى يسلم فالذهب في قولين قيل إن الحكم كذلك والسلام لا يتحول بينه وبين الإصحاح وقيل قد حال السلام بينه وبين الإصحاح فيقضى الركعة بمجلسها وعزا ابن عرفة هذا القول لابن القاسم وسحنون والمغيرة عزا القول الأول لسباع ابن القاسم أنه والقول الثاني هو المشهور وعليه اعتمد الناظم (تنبيهات) الأول ما تقدم من أن من لم يذكر حتى يسلم فإنه يحرم هو المشهور ولو تذكر بالتقرب جد وقيل لا يحتاج إلى إحرام وقيل إن قرب لم يحرم وإن بعد أحرم التوضيح وهذا كله مفيد بما إذا لم يطول جداً وأما لو طال لم يصح له البناء على المشور وخلافاً لما في المبسوط وعلى القول بأنه يحرم إذا تركه فقال ابن نافع تبطل صلاته وقال ابن أبي زيد وغيره من مشايخ عصره لا تبطل ثم إن تذكر وهو جالس فإنه يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقاً وأما إن تذكر بعد أن قام فهل يطلب بالجلوس لها الحالة التي فارق عليها الصلاة أو يجوز أن يحرم وهو قائم ليكون إحرامه بالوقوف لأن لا ينشرون وقدماء أصحاب مالك وعلى الثاني فهل يجلس بهذا الإحرام ولا قولان الثاني آخر الناظم الكلام على سجود السرو في هذه المسألة إلى أن يجمع مع سجود المسألة التي بعدها حيث قال وليسجدوا البدي لكن قد بين لأن بنوا في فعلهم والقول البت وحصل السجود في مسألتنا هذه أن من ترك ركناً ثم تداركه وسجد ركعته سجد بعد السلام فيتحقق الزيادة وهو ما عمل قبل كمال ركعته من التي بعدها وإن قام تداركه وفسدت ركعته فإن كان الترك من الأولى فلم يذكره حتى عقد الثانية لم يجلس عليها لأنها صارت أولاه بل يقوم للثانية ويجلس عليها ويكمل صلاته ويسجد بعد السلام أيضاً لزيادة الركعة للمغاة وإن لم يذكر حتى قام للثالثة صارت هي ثانيته فيقرأ فيها بالسورة مع العاتقة ثم يجلس عليها ثم يكمل صلاته ويسجد بعد أيضاً لزيادة الركعة للمغاة والجلوس الذي تبين أنه في غير محله وهذه الأوجه الثلاثة مع وجين آخرين آتين داخلة في قوله بعد وليسجدوا البدي وإن لم يذكر حتى عقد الثالثة سواء كان الترك من الأولى ولا إشكال أو من الثانية لأنها تفسد بعقد الثالثة كلها ثم جلس عليها لأنها صارت ثالثة ثم كل صلاته وسجد قبل السلام لاجتماع الزيادة وهي الركعة الفاسدة والجلوس الأول لأنه لما تبين له فساد الأولين صار جلوسه الأول على واحدة والنقصان وهو ترك السجدة من الثانية لاعتقاده أنها ثالثه وإن لم يذكر حتى قام للرابعة أو حتى عقدها كما وصارت ثالثة ثم أتى رابعة وسجد قبل السلام أيضاً لاجتماع الزيادة كما تقدم النقصان وهو ترك السورة كما مر والجلوس الوسط إذ الفرض أنه لم يذكر حتى قام للرابعة وقد صارت ثالثة فإن لم يذكر حتى سلم والمسألة بها ما من كون الترك من الأولى أو من الثانية أتى رابعة وسجد قبل أيضاً لاجتماع الزيادة كما تقدم وتزيد هذه الهوية بزيادة السلام والنقصان كما مر

يريد أن المسبوق لا يقوم لقضاء ما قدمه مع الإمام حتى يفرغ الإمام من صلاته بأن يسلم منها ولو قال ولا يقم ليقض ما قدمه فإنه لكان أحسن فأماله

وإن يكن سهو على الإمام سجدة فقام على الجماعة

يسكن هنا تامة وعين معه ساكنة أي فإن كان السهو على الإمام دون المسبوق سجدة معه يريد أن كان السجود قبله بأن ترب على الإمام قبل دخول المسبوق معه في صلاته أو بعد دخوله معه فإن المسبوق يسجد معه إذا لو كان بعداً لم يسجد معه اتفاقاً فإن سجدة معه سواء لم يضره وسجد بعد قضاءه وعداء قضاء عيس تبطل صلاته قال ج وبه الفتوى بتونس وقيل لا تبطل ولعل هذا هو المراد بقول الناظم

والخلف في سجوديه بطل الصلاة لكونه فاعلاً لا فاعلاً الإمام

بيانه والسجود في هذه الأوجه كلها قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقصان وهي داخلة في قوله لكن قد بين لأن بنوا البيت أى
أمكن قد يظهر النقص يريد مع الزيادة وسكت عنها لظهورها والنقص هو فوق السجدة التي مع الفاتحة فقط كما في السجدة
الأولى من سور السجود القبلى يريد أو مع الجلوس كما في السجدة الثانية منها وظهور النفس لاجل أنه يبنى على
ماصح له من الركعات في الأقوال والأفعال فتسجد ركعاته ويصير الجلوس في غير محله وتخلو السجدة مما حقه
أن تكون فيه وتجتمع الزيادة والنقصان كما مر بيانه فإذا كان كذلك فليسجد السجود القبلى ولو كان حكا كالشهور
في المسبوق من كونه يبنى في الأفعال ويقضى في الأقوال لم يحصل له نقص السجدة بأن ترك الجلوس فقط فتعليل
النقص المستفاد من قوله لأن بنوا إنما يظهر في نقص خاص وهو نقص السجدة كما ذكر لا في غيره والله تعالى أعلم
وإن ترك من الثالثة ولم يتذكر حتى عقد الرابعة صارت ثالثة وأتى برابعة وسجد بعد السلام فتخص زيادة الركعة
الفاسدة وكذا إن لم يتذكر حتى سلم أتى برابعة وسجد بعد أيضا وكذلك إن كان الترك من الرابعة ولم يتذكر حتى
سلم فإنه يأتي برابعة ويسجد بعد كما ذكر وهذان الوجهان هما الموعود بهما أولا والحاصل أن من بطلت له ركعة فإن
كانت الثالثة أو الرابعة فالسجود بمدى وإن كانت الأولى وتذكر قبل عقد الثالثة فكذلك أيضا وإن لم يتذكر حتى
عقد الثالثة فالسجود قبلى كان الترك من الأولى أو من الثانية وهذه المسألة مما يلحق في العناية فبان من بطلت له
ركعة وأتى بأخرى مكانها هل يسجد قبل السلام أو بعده فن أجلب بقيل يقال له أخطأت ومن أجاب بيمد فكذلك
والجواب التفصيل كما تقدم على أنه لا غرابة في مسألة لا يصح جوابها بحمل إذ نفاظر ذلك لا تخصي كثرة وهذا كله في
غير الموسوس أما هو فلا سجود عليه أصلا كما يأتي في شرح الآيات الثلاثة . الثالث ما تقدم لنا في تقرير هذه المسألة
من تحول الركعات إنما هو بالنسبة للإمام والقد وأما بالنسبة إلى المأموم إذا فسدت له ركعة بترك ركوع أو سجود
بجس أو زحام أو غفلة ونحو ذلك وفات تداركه فإن ركعاته لا تحول بل يأتي في قضاء الركعة الفاسدة بركعة على
هيتها مع كونها بالسجدة أو بغيرها فن المدونة قال ابن القاسم الذى أرى وأخذ به فيمن نسي خلف الإمام في الركعة
الأولى أن لا يمتد بها ولا يتبع الإمام فيها وإن أدركه قبل أن يرفع رأسه من سجودها ولكن يسجد مع الإمام ثم
يقضيهما بعد سلام الإمام وإن نسي بعد عقد الأولى في ثانية أو ثالثة أو رابعة تبع الإمام لم يرفع رأسه من سجودها
المازى لأن من عقد الركعة جعلها مدركا للصلاة ومن أدرك الصلاة قضى ما فات مع الإمام وهو في الصلاة
لكن بشرط أن لا يفوته أن بفعل الإمام ما هو أوكد من تشاغله بالقضاء والمشهور أن النسي هو أكّد سجود
الركعة التي غاب على ظنه أدراكها وهل تعتبر السجدة ثانيا جميعا أو الأولى منهما المشهور اعتبار السجدةين جميعا لأن
بهما تنفرغ الركعة فيتبع الإمام ما لم يرفع رأسه من السجدة الثانية يريد فإن رفع منها فأنته الركعة ثم يقضى بعد
سلام الإمام ركعة مكانها على صفحتها قال ومثل الثعالب الغفلة وكذا المراجعة خلافا لابن القاسم في المراجعة فلا يباح
معها عنده قضاء ما فات من الركوع بل يلحق تلك الركعة لأن الزحام فصل آدمى يمكن الاحتراز منه فهو مقصر ابن
يونس القياس أن ذلك سواء المارزى ولو كان هذا الركن المغلوب عليه سجودا فإنه يتبع الإمام ما لم يعقد الركعة
التي يليها قال ابن وهب عن ابن القاسم من سها عن سجدة من الركعة الأولى فذكرها وهو قائم مع الإمام في الثانية

قال ج في شرحه على الرسالة لو تروى على الإمام سهو قبل السلام فسها عنه وسلم وقصد أن يسجد بعده فهل يسجد
الذى حصلت له ركعة معه اعتبارا بالأصل أو لا يسجد اعتبارا بما آل إليه الأمر لم أر في ذلك نصا للتقدمين والذى
ارتضاه بعض من لقيناه أن هذا السجود إن كان تبطل الصلاة بتركه لو لم يسجد الإمام فإنه يسجد ولا فلا فائدة
فإن لم يدرك المسبوق ركعة فلا يسجد معه ولا بعد قضاءه إن كان سجود الإمام بعد فإن سجد معه قبل السلام
بطلت صلاته وجعله الشيخ خليل من المبطلات وإن سجد بعد سلامة فأرجو أن لا إعادة عليه (تنبيه) من أدرك
الإمام يتشهد فأحرم معه فلما سلم الإمام قام فأتى صلاته فقيل له إنما كان الإمام يتشهد في سجود فالحسنة فيكم
إن كان سجود الإمام قبلها فلا شيء عليه وإن كان بعديا أعاد الصلاة والله أعلم

فلهو ساجدا ثم ينهض إلى الإمام ابن رشد وإن ذكرها والإمام رافع فان علم أنه يدرك أن يسجد ويدرك الإمام رافعا جاز له أن يسجد ويتبع الإمام على المصلوم من مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك إن عقد الركعة رفع الرأس من الركوع ولو ظن أنه يدرك أن يسجد ويدرك الإمام رافعا تسجد فرفع الإمام رأسه قبل أن يرفع هو رأسه من سجوده بطلت عليه الركعة الأولى والثانية وإن ذكرها بعد أن رفع الإمام رأسه أى في الثانية فليتبسح الإمام فيها بقي فإذا سلم الإمام فليقبض ركعة بسجديتها ويقرأ فيها بالحد وسورة لانها ركعة قضاء ويسجد لهوه بعد السلام الرابع مذهب ابن القاسم أن عقد الركعة برفع الرأس ومذهب أشهب أنه بالانحناء قالوا وقد وافق ابن القاسم أشهب في انعقاد الركعة بوضع اليدين في مسائل منها من ترك النورة وفي معنى ذلك ترك الجهر أو السر أو تنكبس السورة قبل الفاتحة لأن هذه الثلاثة أخف من السورة فمن أخرى أن يفتن بوضع اليدين على الركبتين ومنها من ذكر سجود السهو القبلي المرتب عن ثلاث سنن من فريضة فذكره في فريضة أو نافلة ومنها من ترك التكبير في صلاه العيد ومنها من نسي سجود الثلاثة ومنها من نسي الركوع فلم يذكره إلا في ركوع التي تليها وهذه المسألة داخلة في كلام الناظم ومنها من سلم من ركعتين ساهيا ودخل في نافلة فلم يذكرها إلا وهو رافع ومنها من أقيمت عديه المغرب وهو فيها قد أمكن يديه ركبتيه في ركوع الثالثة على قول ابن القاسم في المجموعة أحد قول أشهب في العنبيه أنه يرفع رأسه ويكملها ويسلم ويضع يده على أنفه ويخرج من المسجد وأما على المشهور من أنه إذا تم ركعتين كسر وانصرف فلا يهد مع هذه النظائر (فرع) من المدونة قال ابن القاسم ان نسي سجدة من الأول والركوع من الثانية وسجد لها فليأت بسجدة يصلح بها الأول ويبنى عليها ولا يضيف من سجود الثاني شيئا لأن فيه هذا السجود إنما كان لركعة ثانية فلا يجوز له ركعة الأولى ويسجد بعد السلام (فرع) قال الإمام أبو عبد الله المازري إذا نسي أربع سجعات مع أربع ركعات فقد ناسى أنه يصلح الرابعة بالسجدة التي أدخل فيها ويبطل ما قبلها وأما ان سمى الثمان سجعات فانه لم يحصل له سوى ركوع الرابعة فيبنى عليها على أصلنا حسبما ذكرناه (فرع) من نسي السلام ثم تذكره بعد طول لا يمنع البناء أعاد التشديد ثم سلم وسواء فارق موضعه أم لا وهذا هو المشهور وقيل لا يجب التشديد أم إن تذكره بالقرب جدا فانه يسلم فقط ولا يعيد التشديد فان انحرف عن القبلة استقبل وسلم ثم سجد بعد السلام سواء تذكر بالقرب جدا أو بعد طول لا يمنع البناء والطول شرط في إعادة التشديد كان معه موجب السجود وهو الانحراف عن القبلة أم والانحراف شرط في السجود البعدي كان معه موجب إعادة التشديد وهو الطول أم لا فالصور أربع بتشديد وسجد ان انحرف مع طول لا يتشهد ولا يسجد إذا تذكر بالقرب جدا ولم ينحرف يتشهد ولا يسجد إن انحرف ولم ينحرف يسجد ولا يتشهد إن انحرف ولم يطل أما الطول الكثير الذي يمنع البناء فتبطل الصلاة معه رأسا وله أعلم وتوخذ الصور الأربعة من قول الشيخ خليل وأعاد تارك السلام التشديد وسجد ان انحرف عن القبلة

ثُمَّ يَقُومُ بَانِيَا أَوْ قَاضِيًا

أشار إلى أن المصلي قد يكون بانيا وقد يكون قاضيا فقط وقد يجمع بين الأمرين وأشار إلى الأول بقوله بانيا والباقي فقط هو الذي يفوته شيء بعد دخوله مع الإمام مثاله من أتى الركعة الأولى من العشاء وفاته الباقي بسبب دعاء مثلا فانه يقوم بعد سلام الإمام بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس ثم يأتي ركعتين بأم القرآن فقط وأشار للثاني بقوله أو قاضيا والقاضي فقط هو الذي يفوته شيء قبل المنحور مع الإمام كن يفوته الأولى مثلا ويدرك الثانية والثالثة والرابعة من العشاء مثلا فهذا يأتي بركعة بأم القرآن وسورة وأثره لليلة الثالثة وهو الجمع بين البناء والقضاء

أَوْ جَمْعًا لِلرَّكَعَتَيْنِ أَيْ

نَقَصُ يَفُوتُ سُورَةَ فَأَلْقَيْتُ * كُنَّا كَرِ الْوُسطَى وَلَا يَدْرِي قَدْ رَفَعَ * وَرُكْبًا لَا قِبْلَ ذَ لَكُنْ رَجَعَ
أخبر أن من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أم لا فانه يبنى على اليقين المحقق عنده
يريد ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام فإذا شك هل صلى واحدة أو اثنتين بنى على واحدة لأنها المحققة ويأتي بما
شك هل أتى به أم لا هو الثانية ويكمل صلاته ويسجد بعد السلام وإذا شك هل صلى اثنتين أو ثلاثا بنى على اثنتين
وإن شك صلى ثلاثا أو أربعا بنى على ثلاث وكذا إن كان في سجود مثلاً شك هل ركع أم لا فانه يبنى على المحقق من
الركعة وهو القيام ويفعل ما شك فيه وهو الركوع فيرجع له قائماً ثم يركع وإن كان في قيام فشك هل سجد أم لا أو هل
سجد واحدة أو اثنتين فيبنى على المحقق من الركعة وهو الركوع في الصورة الأولى والسجدة الواحدة في الثانية ويفعل
ما شك فيه ويسجد بعد السلام في جميع الصور لأن أمره دائر بين الزيادة وعدم النقص هذا هو المشهور وقال ابن
لابة يسجد قبل السلام لحديث أبي سعيد وهل غلبة الظن كالشك فيلغى ما غلب على ظنه أنه فعله ويبنى على المحقق ويسجد
بعد السلام أو كاليقين فيعتد بما غلب على ظنه فعله ولا سجود قولان ذكرهما اللخمي واعلم أن الركن في هذه المسألة
شك المصلى هل أتى به أو لم يأت به وفي المسألة التي قبل هذه تحقق المصلى أنه تركه وما ذكره الناظم من الحكم إنما
هو في غير الموسوس أما الموسوس فانه يبنى على ما شك فيه وشك كالمعلم لكنه يسجد بعد السلام فإذا شك هل صلى
ثلاثاً أم أربعاً بنى على الأربع ويسجد بعد السلام قال في الرسالة ومن استنكحه الشك في السهو فليحمله ولا إصلاح عليه
ولكن عليه أن يسجد بعد السلام وهو الذي يكثر ذلك منه يشك كثيراً أن يكون سهواً أو نقص ولا يوفق فليسجد بعد
السلام فقط قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب كثرته أن يطأ عليه في كل وضوء أو في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة
وإن لم يطأ له إلا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس بمستنكح وقال الجزولي الاستنكاح أن يكون في اليوم مرة
وأما مرة في السنة أو في الشهر فليس بمستنكح وفي اليومين والثلاثة والله أعلم ليس بمستنكح أه فالشك على قسمين
مستنكح أي يمتري صاحبه كثيراً وهو كالمعلم لكنه يسجد له بعد السلام وغير مستنكح وهو الذي يأتي بعد مدة
وحكمه ما ذكره الناظم هنا والسهو أيضاً على قسمين مستنكح وغيره فالمستنكح مثاله أن يكثر منه أن يسجد سجدة
واحدة ويقوم أو أن يركع ويسجد ولا يرفع رأسه وحكمه أنه يصلح صلاته بأن يرجع للسجدة التي ترك أو لرفع رأسه
إن لم يفت تدارك ذلك فإن فات تدارك ذلك أتى بركعة مكان تلك ولا سجود عليه أصلاً وهذا فيما يمكن فيه الإصلاح
أما ما لا يمكن فيه ذلك فلا شيء كأن يكثر منه نسيان الجلوس الوسط ولا يذكره حتى يفارق الأرض أو نسيان السجدة
ولا يذكرها حتى يركع فهذا لإصلاح عليه ولا سجود ويقيد بمجرد السهو المذكور هنا في مسئلة قول الناظم قبل واستدرك

ولذلك صور الأولى أن يدرك مع الإمام الوستين الثانية والثالثة معا وتقوته الأولى قبل دخوله معه ويعرف في
الرابعة فيخرج لنسل الدم تقوته وبين صفة ما يفعل بقوله

فَيَذْبُذِبُ الرَّابِعَةَ بِالْبَيْتِ * وَخَتَمَهَا بِكَوْنِ الْقَضَاءِ * يَجْعَلُ مَا أَدْرَكَ مِنْهَا وَلَا عَلَيْهِ يَنْبَغِي * يَنْفَعِي مُكْمَلًا
يَكُونُ فِيهَا كَالْمُصَلَّى وَحْدَهُ * وَفِي الْفَرَاءَةِ يَصِيرُ ضِدَّهُ * يَقْرَأُ نَحْوَ مَا قَرَأَ الْإِمَامُ * قَاضٍ لَهَا مَتَّبِعِ الْأَحْكَامِ
فَيَجْعَلُ الْبَيْتَ فِي الْأَفْعَالِ * وَيَجْعَلُ الْقَضَاءَ فِي الْأَقْوَالِ * فَتَكْمُلُ الصَّلَاةُ بِالْأَدَاءِ * وَتَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى الْوَفَاءِ
ما ذكره من صفة العمل هو قول ابن القاسم فيأتي بركعة بأم القرآن سرّاً لأنها الرابعة وهي ركعة البناء ويجلس على المشهور
لأنها آخره الإمام وإن لم تكن ثانية له ثم يأتي بركعة القضاء بأم القرآن وسورة ويجهز إن كانت جهرية وتلقب هذه الصلاة
بأم الجناحين لأن القراءة في الطرفين بأم القرآن والسورة وعند منحنون يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرية بغير جلوس.

ركن فإن حال الركوع الخ بغير المستنكح وأما سبو غير مستنكح لحكمه ما قدمه الناظم أول السمر من السجود قبل وبعد وإلى حكم هذين القسمين أشار أبو محمد بقوله وإذا أيقن بالسبو سجد بعد إصلاح صلاته وإن كثر ذلك منه فهو بعينه كثيرا أصلح صلاته ولم يسجد لسبوه (فرج) في المدونة قال مالك وممن لم يبدأ بجلوسه في الشفع أو في الوتر وسجد سبوه ثم أوتر بواحدة ابن يونس قيل إنما أمره بسجود السهو لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى ركعتي الشفع من غير سلام فيصير قد صلى الشفع ثلاثا فيسجد بعد السلام . وقوله وليسجدوا البعدي جميع الساجدين بعد السلام باعتبار هذه المسألة والتي قبلها أما هذه وهي مسألة من شك هل أتى بركن أم لا فالتى الشك وبينى على اليقين فالسجود فيها بعدي ولا إشكال وأما التي قبلها وهي مسألة من ترك ركعتا فسد ركعتاه وأتى بركعة أخرى مكانها فالسجود فيها بعد السلام في وجوب من تارك الركن حيث لم يفت تداركه وفي الإتيان بركعة يغوث التدارك وتضمن الركن . كما تقدم بيانه وذلك كله داخل في قول الناظم هنا وليسجدوا البعدي أما حيث تجتمع الزيادة والنقصان فأشار لحكمه ما بقوله لكن قد بين إلى قوله فالتقيل وقد تقدم بيانه أثناء التنبيه الثاني في شرح البيت قبل هذا فقوله لكن استدراكه . قوله وليسجدوا البعدي وبين معناه يظهر ونقص فاعل يبين وبغوت سورة باؤه سببية متعلقة بنقص ولأن بنوا معناه يبين علة له وفي فعله متعلق ببنوا وقوله فالتقيل مفعول بفعل عذوف أى فليسجدوا التقيل والمعنى لكن بظهر نقص بسبب فوت قراءة السورة التي مع أم القرآن لأجل بناء المصل على ماصح من صلاته في القول والفعل وإذا كان كذلك فليسجدوا السجود التقيل إذ لو كان حكمه كالمسبوق من كونه يقضى القول ويبنى الفعل ما فاتته السورة . قوله كذا الوسطى البيت التشبيه لإفادة الحكم وهو السجود التقيل ومراده أن من ذكر الجلسة الوسطى والحالة أنه قد رفع يديه وركبتيه عن الأرض فانه يسجد قبل السلام يريد إذا تمالى على قيامه ولم يرجع للجلوس على ما هو مطلوب منه . لا يرجع من فرض لسة فيسجد قبل لنقص الجلوس الوسط أما إن رجع إلى الجلوس والحالة هذه أى فارق الأرض بيديه وركبتيه فاما يسجد بعد السلام فيخص الزيادة . قوله لا قبل ذلك لكن رجع أى لا ما إذا ذكر الجلسة الوسطى قبل رفع يديه وركبتيه وحل ذلك تعود الإشارة فلا سجود عليه وحكم هذا أنه يرجع إلى الجلوس قال في التوضيح هذه المسئلة ثلاث حالات إحداها أن يذكر قبل أن يفارق الأرض بيديه وركبتيه فيرجع والمشهور لا يسجد عليه في زجر . لأن التزجر لو تمعده لم يفسد صلاته وما لا يفسد صلاته فلا يسجد في سبوه فإن قام ولم يرجع فاما أن يكون ناسيا أو عامدا أو جاهلا فالتاسي يسجد قبل السلام والعامد يجرى على تارك السنة . تمعده والمشهور إلحاق الجاهل بالعامد بالحالة الثانية أن يذكر قبل استقلاله وبعد مفارقه الأرض بيديه وركبتيه فالمشهور لا يرجع ويسجد قبل السلام وقيل يرجع وعلى المشهور من كونه لا يرجع إن خالف ورجع فاما عمدا أو سهوا أو جهلا ولا تبطل صلاته في الثلاثة مراعاة لمن حال بالراح وحل يسجد بعد السلام للزيادة أو لا يسجد لخفتها قولان والأول أظهر الحالة الثالثة أن يذكر بعد استقلاله فيتأدى اتفاقا ويسجد قبل السلام لأنه قد شرع في واجب فلا يبطل بسنة واختلاف إذا رجع عمدا هل تبطل صلاته أو لا قولان والمشهور الصحة وعليه فهل يسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة أو قبله يريد أنه لما أعدل وجب عليه التامد وتخلد السجود في ذمته فرجوعه زيادة فهو كمن نقص وزاد فيسجد قبل السلام قولان ثم قال ولا أثر خلافا إذا رجع

ثم بركعة بأم القرآن فقط وقد قضى القول وبين الفعل ولذا كرسورة ثانية وهي أن تقوته الركعة الأولى والثانية بذكر الثانية من العشاء وتقوته الرابعة برفع القاسم يأتي بركعة بأم القرآن فقط ويعاين اتفاقا لأنها ثانية ورأى الإمام ومن سنة القضاء أن يقوم له من جلوس ثم يركع القضاء بأم القرآن وسورة جبراً بغير جلوس في وسطها فالسورتان متأخرتان ولذا سماها بعضهم بالمقولة وعد سحنون يأتي بأم القرآن وسورة جبراً ويجلس لأنها ثالثة وإذا كانت أولى إمامه ثم يثليها بركعة بأم القرآن وسورة ولا يجلس كذا في التوضيح وفي البساطي يجلس لأنها ثانية وإذا وإن كانت ثالثة ثم بركعة بأم القرآن مرأ فصلاته كلها جلوس اه ونسعى على هذا القول بالمقولة وبأجل أنه . ور الفاتحة والسورة في وسطها وصورة ثالثة وهو أن تقوته الأولى ويدرك الثانية وتقوته الأخيرة برفع القاسم يأتي

سأهيا أن صلاته تامة ١٥ باختصار ابن حبيب ويستحب للمؤمن أن يسجدوا ما لم يسئروا قائما فإذا استوى فلا يفعلوا (تفسيه)
هذا الحكم إنما هو في الفرض وأما النافلة إذا قام فيها للثالثة فإنه يرجع فارق الأرض أم لا وهذه إحدى النظائر الخس التي
سبب النافلة فيها عتائف لسبب الفريضة فإن فارقا ورجع سجد بعد السلام فإن لم يذكر حتى عقد الثالثة كل أربعة وسجد
قبل السلام قيل لنقص الجلوس وقيل لنقص السلام وهو إن كان قرضا والفرض لا يجبر بالسجود فإعادة القول بأن
النفل أربع يصير كسنة ولا يلزم ذلك فمن صلى الظهر خمسا لا استقلال الركعتين في النفل وعدم استقلال الخامسة
في الظهر وكذا إن قام للخامسة في النافلة فإنه يرجع عقدها أم لا ويسجد قبل السلام أيضا لنقص السلام وحده إن
جلس على الثانية أو لنقصه مع الجلوس إن لم يجلس وزيادة القيام للخامسة

فصل بموطن القرى قد فرضت * صلاة الجمعة لخطبة تلت * بجامع على مقبى ما انقدر
حر قريب بكمتر شيخ ذكر * وأجزأت غيرا نعم قد تفتدب * عند القذا السنى إليها يصب
وسن فضل بالرواح الصلاة وتندب تهجير وحال جملا

ذكرى في هذا الفصل صلاة الجمعة وبعض ما يتعلق بها وهي بعض الميم واسكانها كما في النظم وفتحها أيضا من اجتمع
لا اجتماع الناس فيها ولا خلاف في المنهج أنها فرض عين وأول وقتها كالظهر وإقامتها أول الوقت إثر الزوال أفضل
ولا يحظر إلا بعد الزوال فإن خطب قبله أعاد الخطبة واختلف في آخر وقتها الذي ياتقضاه لا تقام بل تصلى ظهرا
أربعا على خمسة أقوال الذي في المدونة أن يبقى قدر ركعة واحدة بعد الفراغ منها للغروب يدرك بها العصر ولها شروط
وجوب وشروط أداء والفرق بين شرط الوجوب وشرط الأداء أن كل مالا يطلب من المكلف لكونه لبس في طوفه
كالدورية والحرية يسمى شرط وجوب وما يطلب منه كالحطية والجماعة يسمى شرط أداء هكذا قال ابن عبد السلام
فشرط أدائها خمسة الأول الاستيطان وهو مقام بنية التأييد ابن بشر من شروط أداء الجمعة موضع استيطان والمشهور
أنه لا يشترط أن يكون مصرا بل يجمع في القرى إذا أسكن فيها دوام التواب واستغنوا عن غيرهم وحصل بجماعتهم
أهله الإسلام وكذا في الاختصاص دون الخيم وفي شرح الشيخ الجزولي كل بناء كثرت أشخاصه كثيرة تخرج به عن
الأحاد والتثليث يقال فيه قرية إذا نفي المقام على الدوام لوجود أسبابه وإن بلغ من الكثرة أربعمائة فأكثر وهو
مع ذلك مفرق غير ملتصق فيل فيه مدينة من المدن وهو النجم وأن التصق واشتد بعضه ببعض فيل فيه مصر وسواء
حلق عليه بسور أم لا وصدق اسم القرية على الجميع لتصور الاستقرار فيه وما عليه سور خص باسم الحصن لخروجه
عن التحصن بكثرة العدد وإنما تحصل بالبناء ١٥ والثواب بالثلاثة والمد الإقامة وهو المراد هنا وأما بالثلاثة والقصر فهو
الملاك ومنه قولهم من له القام فله التوا وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله بموطن القرى أى فرضت صلاة الجمعة
بسبب استيطان القوى فالأية سببه وأطلق السبب على الشرط وتحتل المعية وموطن على هذا الفعل بمعنى استعمال أى استيطان

بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس لأنها ثابته ثم بركعة بأمر القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخرة إمامه ثم يأتي
بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس فصلاته كلها جلوس وعند سحنون يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين
بأمر القرآن فقط وقد ظهر لك من هذا معنى كلام الناظم ومعنى قوله ويجعل للبناء في الأفعال ١٥
ومذكرك التشهد الأخير فمره أن يقوه بالتكبير

لأنه كفتح الصلاة وهذا مذهب المدونة وخرج سند أن يقوم بغير تكبير من قوله مالك إذا جلس في ثابته يقوم بغير
تكبير (عامة) لوجه المسبوق فوجد الإمام ساجدا فإنه يكبر للسجود بعد تكبير الإحرام ولا ينتظر الإمام حتى
يرفع وكذلك إذا وجده راكعا فإنه يكبر تكبيرين إحداهما للإحرام والآخرى للركوع ولا ينتظره حتى يرفع وأه
(٣٢ - الدر المنير)

قال الجمهورى الوطن على الانسان وأولت الارض ووطنتها وتولينا واستوطنتها أى اتخذتها وطانا الموطن المهدى من مشاهد الحرب قال الله تعالى ولقد نصركم الله فى موطن كثيرة، أهو تحت الباء الظرفية فوطن باق على معناه أى فرضت الجمعة فى موضع القرى ومشهدا أى خص القرى ليكون المصر أى قال ابن القاسم المخصوص والمحال إذا كان سكاكنهم كساكن القرى فى اجتماعها وكان لهم جدد لم يحل لهم أن يتركوا الجمعة كان عليهم وال أو لم يكن ان رشد هذا خلاف ظاهر سماع أشهب إن لم يتركوا أهل عمود جمعوا والأظهر أن ذلك اختلاف من القول ولا جمعة على أهل العمود لأن الأصل الظاهر أربع ركعات فلا يتقل عن ذلك إلا بيقين وهو المصر أو ما يشبهه من القرى التى فيها الأسواق والمساجد والخص البيوت من القصب والقول باشتراط الاستيطان جعله ابن الحاجب الأصح وعبر عنه ابن شاس بالمعروف ولفظه ان الحاجب بموضع يمكن التوافقه من بناء متصل أو أخصاص مستوطنين على الأصح ١٥ ومقابلة لا يشترط الاستيطان ويكتفى بالإقامة وعلى القولين يجرى الخلاف فى جماعة مروا بقرية خالية فنزوا الإقامة فيها أربعة أيام فأكثر فعلى اشتراط الاستيطان لا يجب عليهم الجمعة وعلى مقابلة يجب (فرع) إذا كان من يجب عليهم الجمعة لا تنعقد بهم لقلتهم فأقيم عليهم من لا يجب عليهم من عبيد ونساء مسافرين فهل تنعقد بهم أولا قولان بناء على أن الاتباع هل تعطى حكم متبرعا أو تستقل ولا يدخل هذا الخلاف فى الصياني للاتفاق على اشتراط الاسلام والبلوغ والعقل فيمن تنعقد بهم الجمعة ابن هرون من لا يجب عليهم الجمعة ثلاثة أصناف صنف لا يجب عليهم وإن حضروا وجبت عليهم وعلى ذيرهم يسبهم وهم ذوو الأعداء وصنف لا يجب عليهم وإن حضروا لم تنعقد بهم وهم الصياني وصنف لا يجب عليهم واختاف إن حضروا هل تنعقد بهم وهم النساء والعبيد والمسافرون الثانى الخطبة قبل الصلاة وعلى ذلك أنه بقوله الخطبة تلت فإن جرت الامام فصلى بهم دون خطبة خطب ثم أعاد الصلاة ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط ومن شرط الخطبة وصلها بالصلاة ابن عرفة ويسير الفصل عفو قال ابن القاسم وأقلها ما يسى خطبة عند العرب وقبل أقلها حمد الله والصلاة على سيدنا محمد عليه السلام وتيسير وقرآن فى الأولى واستحب ما لك أن يحث الثانية سيفه لى ولكم وجميع المسلمين قال وإن قال ذكروا والله الله يذكركم أجرا والأول أصوب وفى وجوب الخطبة اثنا عشر قولان التوضيح القول بوجودها أعزاء اللغوى لابن القاسم ابن السكبانى فى شرح العمدة وهو المشهور ١٥ القلتان والمعروف على وجوب الخطبتين أنهما شرط ولذا نقل الباجى عن ابن القاسم إن خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية ماله قدروا لم تجز ١٥ التوضيح وعلى السنية إن نسي الثانية أو تركها أجزأهم ١٥ المواق تقدم نص ابن عرفة الخطبتان معا فرض وانظر إذا كان المعنى هذا كل واحدة مع اثنا عشر أن المجلس بين الخطبتين سنة وأن الفاظا غير متينة انتهى وكأنه والله أعلم يشير إلى استحصال وهو أن الخطيب إذا لم يجلس بين الخطبتين فعليه أمره أنه ترك سنة وهل ما فعل خطبة واحدة لو أتى فى خطبة، بالفاظ

إن وجهه جالسا فى التشهد فانه يكبر تكبيرة الاحرام فقط بغير تأخير ثم يجلس بغير تكبير

أَقُولُ فِي الْمَنَسِيِّ فِي حَالِ الْعَمَلِ مِنْ غُسْلِ أَوْ وُضُوءٍ أَوْ مِنَ الْبَدَلِ .

لما قدم حكم النسيان فى الصلاة ذكر حكم ما إذا نسي شيئا من الوضوء أو من الغسل أو بدلهما وهو التيمم وكان الأحسن تقديم هذا على السهو فى الصلاة لكنه تبع فى ذلك الأصل المنظوم فقال

أَسَلَّمَ هَذَا أَهْلُ إِنْ نَسِيتَا * شَيْئًا مِنْ الْوُضُوءِ أَوْ صَوِيئًا * إِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ مِنْهُ انْفِرْنَا

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَجِئَ مِنْكَ الْأَعْصَا * أَفْعَلْ وَأَفْعَلْ يَمْدًا مَا يَلِيهِ * عَلَى الْإِنِّى التَّزْتِيْبُ يَنْقَضِيهِ

النسيان والسهو واحد وهو الغفلة عن الشيء والألف فى نسيئا ونسيئا للإطلاق ولو ناس سهونا بالواو لكان صوابا ومعنى كلامه أن من ذكر فرضا من أفاضل الوضوء يريد غير النية مفسولا كان أو مسحوا قايلا كان كلعة أو كثيرا كاليدين وكان تذكره لذلك بمحضرة الماء وفيل جذاب الأعضاء فانه يأتي بالمنسى مع ما يليه شرعا فعلا وقد قدمناه فى الوضوء قال الناظم

شأننا ان تذكر في الثانية لأن الألفاظ لاتعين أو خطبتان ومن قال خطبتان ثم يعلم ذلك ويتوصل اليه والظاهر بحسب
 العرف أنه إن أتى بالأولى على وصفها المذكور ثم شرع في أخرى بحمد وتصلة وترض كما هو الشأن فهما خطبتان
 وإن استرسل في الأولى حتى قرغ خطبة واحدة وقد نزلت منذ مدة بجامع القرويين وذلك أن الخطيب شرع بعد قوله
 أيها الناس أثناء الخطبة الأولى على العادة في الحضر على طاعة الأمير فذهل وتلا الدعاء الذي جرت العادة بكونه في آخر
 الثانية ثم نزل وصلى فأعدتها طهراً أربعاً وأقنعت من استفتاني بالظلال ووجوب الإعادة أبداً بناء على المشهور
 من وجوب الخطبة الثانية وشرطيتها كما مر وهو لم يأت بسوى الأولى والله أعلم وانظر قول الإمام المواق مع اتفاقهم
 أن الجلوس بين الخطبتين سنة فقد تبع فيه اليابجي وقد نقل هو بنفسه عن ابن العربي القول بفرعيته وحكى ابن المحاسب
 القولين الوجوب وبه صدر والسنية وفي وجوب الطهارة للخطبة قولان المشهور عدم الوجوب لكن يكره أن يخطب عدنا
 وفي وجوب الجلستين والقيام للخطبتين وسنيتها قولان المشهور السنة وعليه فإن نسي الجلوس الأول واعتدل فلا يرجع
 للجلوس لأنه تلبس بفرض فلا يقطعه لسنة كنسي السورة أو تكبير اليد أو السر أو الجهر حتى ركع أو الجلوس
 الأول حتى استقل في الثالثة أو المنصضة أو الاستنشاق حتى شرع في الوجه فيتأدى ويفعلها بعد فراغه وكذا إذا فرغ
 المؤذن الثاني يوم الجمعة فاعتقد الإمام أنه الثالث فقام وشرع في الخطبة ثم سمع المؤذن فانه يتأدى لكونه تلبس
 بفرض ووقعت بجامع غرناطة للشيخ المحدث أبي عبد الله محمد بن رشيد الفهرى رحمه الله فاستعظم ذلك بعض
 الحاضرين وهم بعضهم بأسماءه وتنبهه وكله آخر فلم ينته عما شرع فيه وقأن بديهة أيها الناس اعلوا رحمكم الله أن
 الواجب لا يطله المندوب وأن الأذان الذي بعد الأول غير مشروع الوجوب فتأهبوا لمطلب العلم واتقوا وتذكروا
 قول الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فقد روينا عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال لأخيه والإمام
 يخطب أقصت فقد لنا ومن لنا فلا جرم له جملنا الله ولياكم من علمه فعمل وعمل فقبل وأخلص فتخلص وكان ذلك استدل به
 على قوة جناته واتقيا لسانه لبيان ولا تصح الخطبة إلا بحضور الجماعة قال القاضي رحمه الله هو الجاري على المذهب عياض
 وهو ظاهر المدونة قال غيره إلا لامت في الخطبة بغير جماعة وتوكل على عصا أو قوس لنطعن نفسه وقيل لا يصب يده
 ومن شرط الخطبة أن لا يصل غير الذي يخطب إلا لعذر كما لو طرأ عليه مرض أو جنون بين الخطبة والصلاة فإن كل ذلك يذول
 عن قرب في استخلافه قولان التوضيح أظهرهما عدم الاستخلاف فينتظر وإن كان لا يذول عن قرب كالأغاء لم ينتظر
 ويجب الإنصات للخطبة وإن لم يسمع وهل يجب الإنصات على من هو خارج المسجد قولان وفي الموطأ عن ابن شهاب
 خروج الإمام يقطع الصلاة أي ابتداءها وكلامه يقطع الكلام وفي وجوب الإنصات إذا لنا الإمام قولان كان يشتم
 من لا يجوز شتمه أو يمدح من لا يمدح البرزلي عن ابن عرفة أما بدعة ذكر الصحابة فهو عندى جائز حسن لاشتماله
 على تعظيم من علم تعظيمه من الشريعة ضرورة ونظراً ولا سيما إذا مزج بما كانوا عليه من نصرة سيدنا ومولانا
 محمد صلى الله عليه وسلم وبذل نفوسهم في إظهار الدين وأما بدعة ذكر السلاطين بالدعاء والقول السالم من الكذب فأصل
 وضعا في الخطبة من حيث ذاء مرجوح لأنها ما لم يشهد الشرع باعتبار حسناتها أعل وأما بعد إحداثها واستمرار العمل
 بها وصيرورة عدم ذكرها مظنة اعتقاد السلاطين في الخطيب ما يخشى غواثه ولا تؤمن عقوبته فذكرهم في الخطب راجع

فَإِنْ تَبَاعَدَتْ أَوْ لَمَّا بَعُدَ وَجَعَتْ الْأَعْضَاءُ فَأَقَمَّ مَا أَحَدُ

فَلْتَفْعَلِ الْمُنْسَى دُونَ تَعْبُرُ لِأَجْلِ فَقَدْ الْمَاءِ عِنْدَ ذِكْرِهِ

أي فإن تذكرت المنسى بعد جفاف الأعضاء أو قبل الصلاة أو بعد بد الماء فانك تفعل المنسى وقد قدمنا قبل هذا أن
 المراد بجفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل

وَإِنْ ذَكَرْتَهُ وَقَدْ صَلَّيْنَا عِدَهُ وَعِدْهُ لَا تَرُاعَ وَقَتًا

أو واجب اه ولا يجوز الكلام بعد فراغ الخطبة وقيل الصلاة والاقبال على الذكر القليل سرأ ولا يتكلم في جلوس الامام بين الخطبتين والتعود والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتأمين عند أسبابها جائز وفي جواز الجهر بذلك قولان ولا يسلم الدأخل والإمام يخطف فان سلم لم يرد عليه قاله مالك في المدونة ومن عطل حينئذ حتى نفسه ولا يشتمه غيره وأما الامام فيسلم إذا خرج على الناس اتفاقاً والمشهور لا يسلم إذا رقى المنبر ولا يتبديء الدأخل التحية بعد خروج الامام على الأصح وقال السيوري الركوع أولى لحديث سليك الغطفاني وفيه أنه صلى الله عليه وسلم أمره بالركوع لما دخل وعلى الأصح لو ابتدأها قبل خروجه لم يقطعها وخفها فان أحرم جلعلا أو غافلا في تماديه وقطعه قولان (فرج) ويحرم الاشتغال بالبيع وغيره زمن السعي إلى الجمعة وذلك عند أذان جلوس الخطبة وهو المعبود في زمانه صلى الله عليه وسلم قيل مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً واحداً بعد واحد واختلاف النقل هل كان يؤذن بين بديه صلى الله عليه وسلم وأعلى المنابر والمنار قيل أسطوانة في قبلة المسجد رقى إليها بأقارب وقيل منارة في دار حفصة بنت عمر التي نلى المسجد وقيل على بيت امرأة من بني النجار قالت كان يرق من أطول بيت حول المنجد واستمر الأمر على ذلك فلما كان زمن عثمان وكثروا أمر بأذان قبله على الزوراء بعد دخول الوقت وهو مكان أعلى السوق ليأقن الناس من السوق ثم نقله هشام إلى المسجد وجعل الذي كان في المسجد بين بديه ابن حبيب ويلبني للامام أن يوكل وقت النداء من ينهى الناس عن البيع والشراء وحينئذ وأن يقيمهم من الأسواق من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه للنديمة اه فان وقع البيع حينئذ فالمشهور فسخه ويردائن للشترى والمبيع لبايعه فان فات يبد مشتره ضمن قيمته يوم قبضه قال ابن بشير قال الأشياخ وما ينخرط في سلك البيع والشرب من السقاء بعد النداء إذا كان ثمن وإن لم يدفع اليه الثمن في الحان قال وهذا الذي قالوه ظاهر ما لم تدع إلى الشرب ضرورة قاله في النكت وإذا انتقض وضوء الرجل يوم الجمعة وقت النداء عند منع البيع فلا يجد ما يتوضأ به إلا بشئ خشكي إن أقر بدا أنه يجوز شراؤه ليتوضأ به ولا يفسخ شراؤه الثالث الجامع لقوله بجامع قال ابن بشير الجامع مع شروط الأداء البأجي من شرط المسجد البنيان المخصوص على صفة المساجد البأجي والبراح أو ذو بنيان خفيف ليس بمسجد قال في النسيبات ظاهر المدو وقول عامة أصحابنا أن الجامع شرط وإنما احتلفوا هل هو شرط في الوجوب والصحة أو في الصحة فقط وكذلك نقل صاحب القدمات أما المسجد فقيل من شرائط الوجوب والصحة جميعاً وهذا على من يرى أنه لا يكون مسجداً إلا ما كان له سقف لأنه قد يعمد المسجد على هذه الصفة وقد يوجد فان عدم كان من شرائط الوجوب وإن وجد كان

أى وإن ذكرت الفرض المنى بعد أن حليت فإذا كنت بعيدة وتعيد الصلاة التي صليت لها لمعد شرطها وهو «الظهار» ! فقد بعضها كعمد كلها وقوله عده أى أمر من الأعادة وقوله لا تراخ وقتاً أى يجب إعادة ما ملغنا سواء كان وقتها ما قبل أمه محسباً

وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الصَّلَاةِ فَأَقْطَعُهَا وَأَفْعَلُ هَذَا أَفْعَلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ

إِذَا وَجِبَ عَلَيْكَ عِنْدَ الذِّكْرِ فَعَلِ الْمَنَى أَسْبَغَهُ فِي الْفُورِ

أنى وإن ذكرت المنى من فرض الوضوء وأنت متلبس بالصلاة فأقطعها وأفعل ذلك الموضع المأى وعنه وهو إذا وجب عليك الخ

فَإِنْ تَرَكْتَ فَعَلَهُ جَهَالَةً فَلْتَتَقَدَّرِ الطَّهْرُ بِكَأْ حَالَةٍ

أى سواء تباعدت أو بعد الماء وجدت الأعضاء أو ذكرت ذلك بعد الصلاة أو ذكرته وأنت فيب فإتق قدس الطهر وتفعله كاملاً

وَالْعَمْدُ وَالْجَهْلُ هُمَا سَيِّئَانِ فَلْتَتَقَدَّرِ الْأَوَّلُ ثَبَاتُهُ

أى أنه لا فرق في تارك الواجب من فرائض الوضوء بين كونه عامداً أو جاهلاً وأنه يتبدى الفعل في الخالين ومن

من شرائط الصحة وعلى قياس هذا القول أتى الباجي في أهل قرية انهدم مسجدهم وبقي لاسقف له حضرت الجمعة فبل أن يبنوه أنه لا يصلح لهم أن تجمع الجمعة فيه ويصلون ظهراً أربعاً وهو بعيد لبقاء اسم المسجد عليه وحكمه بعد الهدم وقيل إن المسجد من شروط الصحة دون الوجوب ببناء على أن المكان من الفضاء يكون مسجداً بتعيينه وتحبسه للصلاة فيه واعتقاد اتخاذ مسجداً لا يعدم موضع يصح أن يتخذ مسجداً فلا كان لا يعدم ويقدر عليه في كل حال صادر من شروط الصحة كالخطبة وسائر فرائض الصلاة ولا يصح أن يقول أحد في المسجد إنه ليس من شرائط الصحة إذ لا اختلاف في أنه لا يصح أن تقام في غير مسجد اه وفي شرح سيدي أحمد الوترسي على ابن الحاجب ما نصه قبل والذي يظهر أن قنبا الباجي بمنع إقامتها فيه إنما هي إذا لم يظل على السقف يستور وأما لو ظلل بها انابت الستور عن السقف كما نابت عن الجدر في قضية ابن الزبير بل أخرى وكانت نزلت بتونس سنة جدد سقف الجامع الأعظم وخطيبه إذ ذاك أبو إسحق بن عبد الرزاق وغطيت المنجبة الأولى التي تحتها المنبر بالحصر وخطب فقام الشيخ الفقيه المشتهر بالصلاح أبو علي القروي فأنكر عليه وأغلظ القاضي عليه في الرد وافضت الحال إلى أن أمر القاضي بسجن الشيخ أبي علي وكان الشيخ ابن عرفة رحمه الله يقول الصواب مع الشيخ أبي إسحق ولا يتهيء الحال إلى أن تمنع الجمعة لأنه لو خطب تحت سقف دون خطبة يحصر حازه لأنه ليس من شرط الخطبة أن تكون تحت سقف إذ لو خطب بالصحن جاز إذ ليس من شرط الجامع أن يكون كله مسقفاً اه (فرج) وهل يشترط في الجامع العزم على إيقاعها على التأييد فذهب الباجي إلى الاشتراط وأنه لو أصابهم ما عمنهم من الجامع لعذر لم تصح الجمعة في غيره إلا أن يحكم له بحكم الجامع وتقبل الجمعة إليه على التأييد ووافقه ابن رشد في مسائله المجموعة عنه وعالقه في مقدماته قال وقد أقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبي عثمان دون أن تنقل إليه على التأييد والعباء متوافرون ولو نقل الإمام الجمعة في جمعة من الجمع من المسجد الجامع إلى مسجد آخر لغير عذر لكأن الصلاة مجزئة (فرج) شرط ابن بشر في الجامع كونه مما يجمع فيه أي الصلوات الخمس قال وأما المساجد التي لا يجمع فيها فلا تقام الجمعة فيها (فرج) صلاة المأمومين في رحاب المساجد والطرق المتصلة به على أربعة أقسام إن ضاق المسجد واتصلت الصفوف صحت اتفاقاً وعكسه إن لم يصدق ولم تصل فظاهر المذهب عدم الصحة وحكي المازدي عن ابن شعبان الإجزاء وإذا ضاق ولم تصل فهي صحيحة التوضيح ولا تعلم فيه خلافاً وإذا اتصلت الصفوف ولم يضق المسجد لحكي ابن بشر وابن رشد فيها قولين والمشهور الصحة والرحاب صحن المسجد وقيل البناء من خارج وقيل ما كان مضافاً إلى المسجد محجراً عليه وإن كان خارجاً عنه (فرج) وفي حصة الجمعة في السطح أربعة أقوال الصحة لأشبه وعندها لابن القاسم فيميد أبداً ابن شاس وهو المشهور والصحة للوذين وغيره لابن الحاجب والصحة أن ضاق المسجد لم يندس وأما النور والحوانيت المحجورة بالملك إذا لم تصل الصفوف إليها فلا تصح فيها على الأصح وإن أذن أهلها فإن اتصل

المراد بالأول والثاني ولو قال أولاً والثاني لكان أحسن

وَالنَّسْلُ كَالْوُضوءِ فِي الدُّنْيَا حَكْمُهُمَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ

فيجوز حكم ما تقدم في تارك فرض من فرائض الوضوء ناسياً فيمن ترك فرضاً من فروض الغسل ناسياً ولما ذكر حكم ترك فرض من فرائضه أتبعه بذكر حكم تارك سنة ناسياً بقوله

وإِنْ تَسَكَّنَ ذَكَرْتَ مِنْهُ سُنَّةً عِدَّهَا لِمَا اسْتَقْبَلَتْهُ لَنَسِيَّتُهُ

إِنْ كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَافْضَرْ مَكِيلًا وَلَا تُعِدَّ مَا قَاتَ مِنْهَا أَوْ لَا

أي وإن تكن ذكرت أن التروك من الغسل من سنته فأنك تميدها لما استقبلته من الصلوات هذا إن تذكرت بعد

الصفوف إليها فقولان وعلى المنع مع اتصال الصفوف أو مع عدمه إذا خالف وصلى فقال ابن مبرين عن ابن القاسم يبعد أبدأ وذكر اللخمي عن ابن نافع أنه قال أكره تعدد ذلك وأرجو أن تجزئته صلاته (فرح) قال ابن الطلاع إذا امتلا الجامع يوم الجمعة وبازاته خضخاض صلى هنا لك قائما وقيل يجوز أن ينصرفوا إلى مسجد آخر ويصلون فيه الجمعة بامام وهذا القول يجوز تعدد الجمعة في المصر الواحد وأما على المنع قائما يصلون فيه أربعا (فرح) وهل يجوز تعدد الجمعة في المصر الواحد تفصيل نقل صاحب الميعاد عن أبي عبد الله محمد القنطان أن ظاهر كلام أئمة المذهب أن المصر الصغير لا يختلف في منع إقامة الجمعة في جامعين والخلاف مخصوص بالمصر الكبير كما صرح به ابن الحاجب في قوله وفي تعددها في المصر الكبير ثلثا إن كان نهرا ومعناه ما فيه مشقة جاز ابن عبد السلام المشهور بالمنع رعاية لفعل الأولين والعمل عند الناس اليوم على الجواز لما في جمع أهل المصر الكبير في مسجد واحد من المثقة اه ثم قال وهل محل الخلاف مع فقد الضرورة أمام وجودها فلا خلاف في جواز التعدد وهو الذي ذكره أئمة المذهب الإثبات أو الخلاف مع الضرورة أمام عدمها فلا خلاف في منع التعدد وهو الذي يظن من نقل بعضهم وعلى المشهور من منع التعدد فلو أقيمت مجتمعتان فالجمعة للمسجد العتيق أى القديم ثم لا تخلو المسئلة من ثلاثة أوجه . أحدها أن يكون المسجد العتيق هو السابق بالصلاة والثاني أن يكون هو المسبوق . والثالث أن تكون صلاتهما معا دفعة واحدة فإن كان العتيق هو السابق بالصلاة فلا خلاف أن الجمعة له ويصلى من عدمه أربعا وإن كان العتيق مسبوقا وهو الوجه الثاني أو وقعت الاجتماعان فيهما معا ضربة واحدة وهو الوجه الثالث ففيهما خلاف وعندنا أن الجمعة لأهل المسجد العتيق فيهما على كل حال وقال بعض الناس الجمعة للأسبق منهما وعلى هذا القول فهل يعتبر السبق بالإحرام أو بالسلام أو بتقديم أول الخطبة ثلاثة أقوال ثم قال وقد وقعت لبعض المؤخرين المحدثين بتاريخ فاس أن الامام إدريس بن إدريس شرع في تأسيس عدوة الأندلس يوم الخميس ميل ربيع الثوبى من اثنتين وتسعين ومائة فلما أكل سورها بنى بها جامعاً للخطبة يعرف بجامع الأشياخ وأنه شرع في تأسيس عدوة القرويين في ميل ربيع النبوى العام الذى بعده يليه فلما أكل سورها بنى بها جامعاً للخطبة وهو معروف بجامع الشرفاء وأن الشروع في حفر أساس جامع الأندلس والقرويين الذين تقام بهما اليوم الجمعة كان في عام خمسة وأربعين ومائتين ثم لما جرى أمر زناطة بالمغرب سنة سبع وثلاثمائة أزيلت الخطبة من جامع الشرفاء لصغره وأقيمت بجامع القرويين لاتساعه وكبره وقيل إنما أقيمت فيه سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة وهى السنة التى نقلت فيه الخطبة من جامع الأشياخ إلى جامع الأندلس فبان من هذا أن جامع الأشياخ هو السابق فنعين الحكم بصحة الجمعة له ويجب على من بعده القرويين أن يسعوا لعدوة الأندلس لإقامة الجمعة بجامعها المذكور وقوفا مع المشهور فلما نقلت الخطبتان من جامع الأشياخ لجامع الأندلس ومن جامع الشرفاء لجامع القرويين تعينت صحة الجمعة لجامع الأندلس علما باعطاء البدل حكم المبدل منه لكنهم أقاموها في كلا البلدين قبل النقل تقليداً للشاذ المجزأ المتعدد واستصحبوا ذلك بعد العمل وليس كون مدينة فاس اشتملت على جانبين بكل جانب منهما مدينة بموجب استقلال كل من المدينتين بخطبة ولا بمصر

فراغك من الصلاة وأما إن تذكرت ذلك وأنت متلبس بها فأنك تمضي على صلاتك ولا تريد ما فات منها قبل أى ما فعلته منها تذكرك لذلك المنى (تنبكت) في قوله لهما استقبلته أى من الصلوات فيه تجوز لأن الإعادة غالبا إنما تكون لشيء فعل وهما لم يفعل السنة ومن غير الغالب قول الشاعر

فلك المسكارم لا قبيلان من لبن شيئا يماء فعادا بعد أيرالا

وَقَدْ اُنْتَهَى سَهْوُ الْوُضُوءِ وَنَجَزَ وَيَعْدُهُ قَلَّ الضَّرِيرُ فِي رَحَى

له يريد بالصرير الشيخ العالم أبا الحاجب الضرير حيث قال

أَفْضَلُ إِن صَلَّيْتَ أَلْفَ رَكْعَةٍ ثَمَّ دَعَاكَ إِلَهُكَ أَنْ تَرَكَتَ مِنْهُ لُفْعَةً

كل من الجامعين عتبقاً في نفسه باعتبار مدينته المنسوبة إليه لما تقرر أنه ينبغي على المشهور منع إقامة بقية أخرى ليس بينهما ثلاثة أميال اتفاقاً فيما زاد على ذلك خلاف قال وحاصل جوابي إن مشهور الأقوال عدم صحتها في القرويين لكونها ثانية وأن الجمعة لاتصح في المدونة الثانية من طالع فاس والحلوة وجامع القصر من تلسان الأعلى على قول خارج المذهب وهو قول عطاء وداود وأحد قول محمد بن الحسن لأنه وإن قلنا بجواز التعدد فيستفيد مجسدين لا غير على ظاهر كلام القاضي أي محمد عبد الوهاب في العمرة في الجمعة والثانية والرابعة لاتصح على المذهب نعم في كلام ابن بشير ما يشير إلى جواز الثالثة يريد أو أكثر بحسب الحاجة قال وهو الأنسب والأقرب لولا ما أشار إليه القاضي اه كلام صاحب المعيار باختصار بعضه وتقديم وتأخير على حسب ما ظهر في الوقت (فرع) وعلى منع التعدد إذا ضاق المسجد الجامع ورحابه عن حل أهله وسع بما يليه أصلاً كان أو حبساً ويجبر به على بيعه بالقيمة الرابع الامام عده ابن الحاجب من شروط الأداء وقال ابن رشد من الشرائط التي لا تجب الجمعة إلا بها ولا تصح دونها الامام ويشترط كونه مقياً على المشهور فلا تصح خلف مسافر لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر وهو قول ابن القاسم وقيل لا يشترط ذلك فتصح خلفه وهو قول أشهب ثالثاً إن استخلف بعد عقده مع إمام مقيم صحت وإلا بطلت قال مطرف وابن الماجشون المواق أنظر ان كانت إنما لزمته الجمعة بالتبع لكونه مسافراً نوى إقامة أربعة أيام بهذه القرية البين ان له يؤمهم ويشترط يريد الخليفة المسافر الآن أن يمر بمدينة في عمله أو قرية يجمع فيها الجمعة فيجمع بأهلها ومن معه غيرهم لأن الامام أيضاً كونه حراً وإلا بطلت على المشهور كما سيأتي في شروط الامامة (فرع) من المدونة قال مالك لاجتماع الجمعة على الامام إذا وافق الجمعة لم ينبغ له أن يصلحها خلف عامله وإن جهل الامام المسافر لجمع بأهل قرية لا تجب فيها الجمعة لصغرهما لم تجزهم ولم تجزه الخامس الجماعة ولم يصرح الناظم بهذين الشرطين اعتياداً والله أعلم على فهم اشتراطهما من اشتراط الجامع إذ لا يشترط إلا لاجل الجماعة ومن لازم الجماعة امام قال الامام أبو عبد الله المازري لم يعد مالك حداً في أقل من تقام بهم الجمعة إلا أن يكون العدد عن يسكنهم الثواء ونصب الأسواق عياض هذا الذي ذكر المازري عن مالك هو شرط في وجوبها لا في أجزائها والذي يقتضى كلام أصحابنا اجلأتها مع اثني عشر رجلاً وفي الواضحة إذا اجتمع ثلاثون رجلاً وما زادهم فهم جماعة تزمهم الجمعة وإن كانوا أقل من ثلاثين لم تجزهم (فرع) يشترط بقاء الجماعة التي تعتقد بها الجمعة إلى تمام الصلاة ابن الحاجب وقال أشهب لو تفرقوا بعد عقد ركعة أتمها جماعة وفيها أن يأتوا بعد انتظاره ظهراً أي ان غاب دخول وقت العصر وشروط وجوبها خمسة . الأولى على ترتيب النظم الإقامة فلا تجب على مسافر وعلى ذلك نيه بقوله على مقيم وهذا ان لم ينو إقامة وأما ان نوى إمامه أربعة أيام فأكثر فأنها تجب عليه قاله في المدونة أي بحسب التبع لاجسب الاستقلال حيث لم يكن في القرية مثلاً إلا مسافرون نوا الإقامة أما إن وجد بها مستوطنون تقام بهم الجمعة فتجب على المسافرين بحسب التبع لهم (فرع) وأما لإحداث السفر يوم الجمعة فهو على ثلاثة أقسام محرم ولا تسقط الجمعة به وذلك بعد الزوال لمخاطبة بها وانظر من كان في بلاد الفتن وحصلت له رقة

هذا معمول القول يعني من ترك لمعة من غسل جنابته مثلاً عامداً فإنه بعيد ماصلى من حين تركه إلى آخر وقت الصلاة التي هو فيها وهذا هو المراد بتعده في البيت الذي قبله ولا خصوصية لقول ألفركة بل تجب الإعادة ولو تضاعف العدد المذكور

وإنْ تَسَكَّنَ نَسِيَّتَهَا فَغَسَلَهَا وَتَبَتَدَى الظُّهْرُ إِذَا جَهَلَتْهَا

أي وإن نسيت اللعة ثم تذكرتها غسلتها وجوباً ان غلبت عليها وإن جهلت محلها أعدت الغسل كله وهو معنى قوله وتبتدى الظهر وتعيد الصلاة إن كنت قد صليت (تأنيده) لو كانت اللعة المنسية من الغسل من أعضاء الوضوء وغسلت العضو التي هي منه بنية فرض الوضوء فلا إعادة عليك لأنه فرض نائب عن فرض

وَقَسَلَ كَدًا فِي الشَّكِّ إِنْ أَنَاكَ . وَلَتَلَهُ عَقْبُهُ إِنْ هُوَ أَعْرَاكَ

في ذلك الوقت ولا يمكن له السفر دونهم وانتظار أخرى لا يدري متى يبرون به مما يشق خليل والظاهر الإباحة ومباح وهو السفر قبل الفجر ويختلف فيه بالإباحة والكراهة وهو ما بين الفجر وبين الزوال فإن سافر في هذا الوقت فأدركه النداء قبل مجاوزة ثلاثة أميال لومه الرجوع ابن بشير وفيه نظر لأنه قد رفض الإقامة وحصل له حكم السفر نية وقملاً وبني أن يفيد الرجوع بأن يظن إدراك ركعته منها فأكثر وإلا مضى لعدم فائدة رجوعه حينئذ (فرج) قال مالك إذا دخل المسافر وطنه بعد أن صلى الظهر ركعتين فإن قدر على أن يصلي الجمعة مع الإمام صلى معه قال ابن القاسم ولو أحدث الإمام قدمه فصلى بهم لأجزأتهم الثاني أن لا يكون له عذر يمنعه من حضورها وعلى ذلك نبيه بقوله ما أعذر والأعذار والمرض الذي يعتذر مع الأتيان أو لا يقدر إلا بمسقة شديدة وعمره القريب وفي معنا الزوجية والمملوك وإشراف القريب ونحوه كالمصاحب على الموت وليس هذا لأجل المريض بل لما يعلم بما يده انفراده لشدة المحبة والخوف من سلطان إن ظهر أخذه ماله وكذا إن خاف أن يسرق يته أو يحرق متاعه ابن بشير وكذلك خوفه على مال غيره وكذلك إن خاف أن يسجن في غير حق أو يضرب أو يقتل أو يلزم بأمر لا يجوز من قتل أو ضرب أو من يمة ظالم أو يسجن في دين وهو عديم وكذلك إن رجا العفو عن العقوبة وكذلك العرى وأكل الثوم ونحوه فلا يصليها في المسجد ولا في رحابه قاله ابن وهب ولا ين شعبان يصليها ذوالرحمة بفناء المسجد لأفراحه ويكره دخول المسجد والجامع برائحة الثوم ولو كان خالياً فإن دخل أخرج الباجي وعندي أن يصلي العبد وأجناز كذلك وفي سقوطها بالمطر الشديد روايتان وتسقط بعمدة الوحل وهو الطين الرقيق وأخرى غير الرقيق وبمرصر الجذام خلافاً لابن حبيب ولا تسقط عن العروس على المشهور وفي الأعمى إن لم يجد قائداً قولان أما الواجد فقلومه اتفاقاً ابن الحاجب فإن حضروها وجبت التوضيح لأن هذه الأوصاف كانت مانعة من الحضور فإذا حصل الحضور لم يبق مانع اه فوجود العذر مانع واتفاؤه شرط كالحضض للصلاة واه أعلم (فرج) قال ابن شاس لو رجل أو لاه عذر يؤخر لقواتها ابن عرفة لمن لم يحب عليه غير مسافر صلاة ظهره قبل إقامتها ابن شاس لو زال عذر المريض ونحوه بعد أن صلى الجمعة ظهرها أجزأتهم وإن أدركها وكذلك للصبي إن بلغ بعد أن صلى الظهر ابن الحاجب فلو زال العذر وجبت على الأصح ولا يصلي الظهر جماعة إلا أصحاب الأعذار الثالث الحرية فلا تجب على عبد على المعروف من المذهب وأضاف اللخمي للذهب قولاً بالوجوب وعلى ذلك نبيه بقوله حر الرابع القرب بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال وهو الفرسخ وعلى ذلك نبيه بقوله قريب بفرسخ وعليه لم يعتبر الفرسخ من المنابر أو من طرف البلد أي من المكان الذي تقصر منه الصلاة قولان وهذا الخلاف إنما هو في حق المنابر عن البه وأما من فيها فيجب عليه وإن كان من المسجد على ستة أميال رواه على عن مالك قاله في المقدمات وهو تفسير للذهب وهل الفرسخ تحديد فلا تجب على من زاد عليه الشيء البسير أو قريب وهو مذهب المدونة فتجب على من ذلك

يعني أن من شك بعد صلاته هل ترك لغة من غسله أم لا لحكمه حكم من لو تحقق تركها في أنه يغسل محلها أو لا ماضى ولو كان كثيراً وكذا إن شك هل نسيها أم لا فإنه يتدبى الظهر وكذا إن شك في محلها وإذا اعتراه الشك فإنه يلجئ عنه أي يضرب عنه ولا يشتغل به وألف أنا كما واعتراك للاطلاق وهي واقعة في كلامه كثيراً

وكل فرض من عبادة سقطت بفسدها في عهدها وفي الفرط

وإن كانت العبادة وصوفاً أو نيماً أو صلاة أو غسل أو صوماً أو حجاً فإنها تفسد بسقوطه إن لم يكن تداركاً والفرط قال في الصحاح سقط في الأمر يفرط فرطاً قصر فيه وعزيمة حتى فات وكذلك الغرض (غائمة) قال و مجلس ابن القاسم رجل اغتسل من الجنابة وصلى الخضر صلوات أو ما شاء الله أن يصلي ثم ذكر أن الإمام الذي اغتسل به مشكوك فيه قال يقتل بغيره ويغسل مامسه من الثياب ويعيد ما كان في وقته لأن حكم النجس عدنا والمشكوك به في إعادة غسله وغسل ثوبه سواء إلا أنه يعيد من المشكوك فيه ما كان في الوقت

فولان وقيل نجيب على من كان على ستة أميال وقيل على ربو (فرعان) الأول من كان منزله على أكثر من ثلاثة أميال مكان في وقت السعي في ثلاثة أميال فإن كان مجتازاً لم يجب عليه السعي وإن كان مقبلاً فله حكم المنزل قاله الباقي . الثاني قال الإمام أبو عبد الله (ع) في عكس هذا الفرع انظر ما يتفق أن يخرج الرجل بكرة إلى حائط وهو على أكثر من ثلاثة أميال هل يجب السعي والأظهر أنه لا يجب له الخامس المذكورة فلا يجب على امرأة وعلى ذلك فيه بقوله ذكر قوله وأجرات غير أي تجزئ . الجمعة غير من يجب عليه عن الظهور وهو المسافر والمعدور والعبد والعبيد والبعيد منها بأكثر من ثلاثة أميال والأثر في هؤلاء لا يجب عليهم وإن صلوا أجزأتهم عن الظاهر التوضيح وكل من حضرها من لا يجب عليه ثابت له عن ظهره ولا فعل في ذلك خلافاً إلا في المسافر فلا ين المجشون لا تجزئ . ولو كان مأموماً قال ولو كانت ركعتين كظهره لأنه صلاها بنية الجمعة وانظر عكس المسألة وهو إجراء الظاهر عن يجب عليه الجمعة وفيه تفصيل قال ابن عرفة ولو صلى من تلزمه الجمعة ظهر الوقت وكان بحيث لو سعى لأدركها أعاد بدفوعها على المشهور وإن صلاها قبل إمامه لو قوت لو سعى لم يدركها صحت ابن رشد اتفاقاً . وقوله نعم فقد تنديبنا ذكر أجزاء ما عن الظاهر من لا يجب عليه بين هنا أن حضورهم لها مستحب ومطلوب دفعا لما أومر الكلام المتقدم من الأجزاء بعد الوقوع من غير أن يكون مطلوباً ابتداء واستحب مالك للكتاب حضورها وكذلك العيد إذا أذن له سيده والعبيد يستحب له الحضور وهل يستحب للمسافر حضورها قال بعضهم لم أجد فيه نصاً وينبغي أن يفصل فإن كان لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه فيستحب له الحضور وإلا فهو غير واجب . وفي المدونة قال مالك لا الجمعة على مسافر وعبد وامرأة وصبي ومن شهدها منهم فلا بدع صلاتها وليغتسل إذا أتاها . هـ ولم أقف الآن هل يستحب حضورها لمن كان على أكثر من ثلاثة أميال وللمعدور إن أمكنه ذلك أم لا فانظر إطلاق الناظم ولعله نظر للأكثر قوله عند النداء السعي إليها يجب . أخبر أن السعي إلى الجمعة أي الذهاب إليها يجب عند النداء أي الأذان وهذا في حق القريب وأما البعيد فيجب عليه قبل ذلك قال في التوضيح واعلم أن من وجبت عليه الجمعة حائثين إما أن يكون قريباً وإما أن يكون بعيداً فالبعيد يجب عليه السعي قبل النداء بمقدار ما يدرك وهو متفق عليه . هـ بمقدار ما يدرك الصلاة فقط أو الخطبة والصلاة معاً على الخلاف الآتي له قريباً التوضيح وأما القريب فقال الباقي وصاحب المقدمات اختلف في تعيين إقباله إليها فقيل إذا زالت الشمس وقيل إذا أذن المؤذن والاختلاف في هذا إنما هو على اختلافهم في وجوب شهود الخطبة فمن أوجب شهودها على الأعيان أوجب على الرجل الاثنان من أول الزمان ليدركها ومن لم يوجب شهودها على الأعيان لم يوجب على الرجل الاثنان إلا بأذان لأنه معلوم أنه إذا لم يأت حتى أذن المؤذن أنه تفوته الخطبة أو بعضها وكذلك أيضاً يختلف في البعيد هل يجب عليه السعي ليدرك الصلاة أو الخطبة على هذا الاختلاف . قوله وسن غسل بالروح اتصالاً

﴿بَابُ صَلَاةِ الْفَذِّ وَالْجَمَاعَةِ وَحُكْمُهُ حَيْثُ ذَوِيَ الْبَرَاةِ﴾

هذا باب تذكر فيه حكم صلاة المنفرد وحكم صلاة الجماعة وأصحاب البراءة هم أهل العلم يقال برع الرجل وبرع بالعلم براعة أي فاق أصحابه في العلم وغيره فهو بارع والامامة في اللغة الاقتداء والامام المقننى به والمأموم المقننى بغيره والامامة خطبة شريفة في الدين ومن شرائع المسلمين قال رسول الله ﷺ أنتم كشفاؤكم فاختاروا بمن تستشفون قال العوفي ولما وصفت بالشفاعة دل على أن من ليس بشفيع ولا يصلح للشفاعة لا يكون إماماً لأنه عليه الصلاة والسلام أمر باختياره والمسرف على نفسه ليس بمختار فثبت بذلك شرفه ورتبته في الدين وقال ﷺ إن سركم أن تقبل منكم صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفد بينكم وبين ربكم وقد قدمنا قبل هذا غير أن في إعادة إفادة تذكره والله تعالى أعلم

مَسْنُونَةٌ جَاءَتْ بِهَا الرُّوَايَةُ وَقِيلَ بَلْ فَرَضَ عَلَى الْكِبَايَةِ

أى يسن لصلاة الجمعة غسل موصوف بكونه متصلاً بالروح إليها ابن عرفة الغسل لها مطلوب وصفته وماؤه كالجنباء والمعروف أنه سنة لمن يأنيها ولو كان بمن لا تلزمه كالعبد والمشهور شرط وصله برواحها والعصل اليسير غنوه ولا يجزئ قبل الفجر خلافاً للوزاعي ولا بعد الفجر أى أثره خلافاً لابن وهب قال أبو عمر ولا أعده أحداً أوجب غسل الجمعة قرصاً لأهل الظاهر ١٥ والمعنى وحصل غيره في حكم الغسل أربعة أقوال الوجوب والسنية والاستحباب والرابع الوجوب على من له راحة يذهبها الغسل كالدباغ والاستحباب لغيره ومن المدونة قال مالك من اغتسل للجمعة غدوه ثم غداً إلى المسجد وذلك رواحه فأحدث لم يتنقض غسله وخرج قنوصاً ورجع وإن تغذى ونام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله متصلاً بالروح قال ابن حبيب هذا إذا طال أمره وإن كان شيئاً خفيفاً لم يعده ولا يجزئه إلا مصلحاً بالروح والروح إنما يكون بعد الزوال انتهى والمراد بالروح على ما اختاره الإمام ابن حجر الدهاب لا بقيد كونه بعد الزوال قال وقد أنكر الأزهري على من زعم أن الروح لا يكون إلا بعد الزوال ونقل أن العرب تقول راح في جميع الأوقات بمعنى ذهب قال وهى لغة أهل الحجاز ونقل أبو عبيد في الفريين نحوه . قوله نذبتهم أى يستحب التهجير إلى الجمعة أى الذهاب إليها في وقت الهجرة التى هى شدة الحر وهذا على أن المراد بالساعات في حديث الموطأ من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أجزاء الساعة السادسة أو السابعة فالتهجير حقيقة في الساعة مجاز وأما إن قلنا إن المراد بالساعات في الحديث المتقدم حقيقة فالتهجير مجاز بمعنى الإسراع والتبكير والله أعلم قال الإمام أبو عبد الله المازرى في الحديث المتقدم تمسك مالك بحقيقة الروح ويجوز في الساعات وعكس بغيره . قوله وحال جملا . الحال المحيية والجمال الحسن أى يستحب لمصل الجمعة تحسين هيئته باستعمال خصال الفطرة والتجمل بالثياب المحسنة واستعمال الطيب لما في الموطأ أن رسول الله ﷺ قال ما على أحدكم لو اتخذ نوبين لجمعه سوى ثوبى مهنته والمهنة بفتح الميم وكسرهما أى خدمته وتبذله قاله في المشارق وفى حديث آخر من كان عنده طيب فلا يضره أن يسمن منه ابن حبيب ويستحب أن يفقد فطرة جسده من قص شاربه وأسافره ونبت إبطه وسواكه واستعداده إن احتجج إليه البايع لأن ذلك كله من التجميل المشروع (فرع) قال ابن عرفة الرواية كراهه ترك العمل يوم الجمعة كآهل الكتاب أصبح أما ترك العمل استراحة فلا بأس به وأما استئنا فلا خير فيه

(فصل في صلات الخوف) قال ابن شعبان صلاة الخوف مشروعة في كل قتال مأذون فيه ابن المحاجب وكذلك في كل خوف وفى كل قتال جائز كالتتال على الهزيمة المباحة وخوف اللصوص والسباع والظن كاللعد والحضر كالسفر على الأشهر ١٥ وهى نوعان أحدهما عند المناجزة والالتحام فتؤخر إلى آخر الوقت الاختيارى رجاء ذهاب الخوف فيصلون صلاة أمن فإن كان آخر الوقت صلوا أفذاذا إيماء للقبلة وغيرها من تكليف فعل أو قول ويصلون على خيولهم بالإيماء ولا يجب الركوع ولا السجود ولا القيام ولا لزوم مكان واحد ولا ترك ما يحتاج إليه من الطعن والضرب والفر والكر وقول يفتر إليه من التنبيه لغيره والتحذير من عدوه إن أفرق إلى ذلك ابن مسنونة خبر عن قوله وحكمها وهذا القول هو مذهب الجمهور واقتصر عليه صاحب المختصر وزاد ابن المحاجب كما كثر الشيوخ مؤكدة أى في الفريضة غير الجمعة فلا تسن الجماعة في سنة ولا نافلة والقول الثانى أن الجماعة فيه من كفاية نقله ابن محرز وغيره عن بعض أصحابنا

تَلَزَمَ أَهْلُ كُلِّ مَضَرٍّ وَالْقَرَى وَشَرُّهَا فِي جُمُعَةٍ تَبَرُّدُ

أى أن الجماعة تلزم كل أهل مصر والقري في صلاة الجمعة وشرط أداء الجمعة مقرر عند أهل المذهب أنها لا تقام إلا بجماعة ولم يذكر الناظم عددهم كشر أو أنى شر أو ثلاثين ونحوها . وقد قرأ في ١٥٠٠ الحديث على ما هو عليه .

عرفه أن دمهم عدو في الصلاة صلى بقدر الطاقة دون ترك ما يحتاجون إليه من قول وفعل قال مالك ولا إعادة عليهم إن أمئوا في الوقت اه وإن أمئوا بها أمئوها صلاة الثاني عند الخوف من معركة لو حلوا بأجمعهم فيفسهم الإمام طائفتين ويصلي بأذان وإقامة ويصلي بالطائفة الأولى ركعة إن كانت ثنائية وركعتين في الثلاثية والرباعية فان صلى ركعتين في غير الثانية فقال ابن القاسم إذا تشدد قام ساكتاً وداعياً وروى ابن وهب يشير وهو جالس فيتم المأمومون ثم يذهبون فيقفون مكان أصحابهم ونأتى الطائفة الثانية فتحرم خلف الإمام ويصلي بهم ما بقى فإذا سلم الإمام أمئوا ما بقى لهم كالمسبوق وقيل إذا فرغ الإمام من التشهد الأخير لا يسلم بل يشير إليهم ليمتوا ما بقى لهم فإذا أمئوا سجد وسلبوا بسلامة وإن صلى بالطائفة ركعة في الثانية فلا يجلس اتفاقاً إذ ليس محل جلوس بل يقوم ساكتاً أو داعياً أو قائماً بما يدرك فيه حتى يفرغ من خلف فيذهبون ويأتى أصحابهم فيصلي بهم الركعة الباقية وفي سلام الإمام أثر تشده أو حتى تفرغ الطائفة الثانية القولان وعلى الإمام أن يعلمهم كيفية الصلاة قبل التلبس بها لأن ذلك غير معهود ولو صلوا بامامين أو بعض بامام وبعض فذا جاز وإن سها الإمام مع الطائفة الأولى سجدت بعد إكمالها قليلاً كان أو بعداً وإن سها مع الثانية سجدت القبلى معه والبعدى بعد القضاء وكذا تسجد الثانية إن سها مع الأولى أيضاً لأن الثانية كالمسبوق والمسبوق إذا أدرك ركعة مع الإمام يسجد ولو كان سهو الإمام قبل دخوله معه

بجمعة جماعة قد وجبت فرضاً وبركعة ركعتان ونُدبت إعادة ألفها بها لا فرباً كذا عشاءاً وترها أخبر أن الجماعة واجبة في الجمعة بمعنى أن إيقاع صلاة الجمعة في الجماعة واجب وأنها سنة في غيرها من سائر الفرائض بمعنى أن إيقاع غير الجمعة في الجماعة سنة فقله سنة بمرض أى غير الجمعة بدليل ما تقدمه والبالطريقة في الموضعين وأن الجماعة أى فضلها يدرك ركعة أى كاملة بسجودتها فرست معناه ثبتت وحصلت وأن من صلى فدا أى وحده يستحب له أن يعيد في الجماعة فالباء ظرفية أو بمعنى مع والضمير للجماعة واللام في الجملة والباء ظرفية أو بمعنى مع والضمير للجماعة واللام في الجملة وإن صلى العشاء وحده ولم يوتر فيستحب له إعادة الجماعة مع جماعة أما حكم إيقاع الصلاة في الجماعة فقال ابن عرفة صلاة الجماعة أكثر الشيوخ سنة مؤكدة ابن رشد فرض في الجمعة سنة كل مسجد مستحبة للرجل في كل خاصة نفسه ابن العربي ولو تركها أهل مصر قوتلوا وأهل حارة أجبروا عليها وأكروها (فرع) وهل تتفاضل الجماعات أم لا قال ابن عرفة والمشهور أنها لا تتفاضل بالكثرة وروى ابن حبيب صلاة في الجماعة حيث المنبر والخطبة أفضل من خمس وسبعين صلاة في غيره من المساجد قال ابن حبيب والثواب على عدد الرجل حتى في الثلاثة المساجد ابن بشر لا يجوز تعدى المسجد المجاور إلى غيره إلا لجرأه امامه اه ولعله يقيد بتعديه إلى غير جامع الخطبة لما مر من روايه ابن حبيب ابن عبد السلام ومنهم من رأى أن معنى كون الجماعات لا تتفاضل بالنسبة لإعادة فمن صلى مع واحد فأكثر فلا يعيد مع ألف مثلاً

صاحب المختصر كونهم تقرى بهم قرية بحيث أنهم يكونون أمئين على أنفسهم مستغنيين عن غيرهم أحراراً ذكوراً بالفتن وأشار بقوله والقرى إلى أنه لا يشترط في إقامة الجمعة كون الجماعة بمصر جامع به سرق واقتصر على هذا صاحب المختصر وقال يحيى بن عمر اجمع مالك وأصحابه على أنها لا تنضم إلا بمصر جامع الأقوال

ثم الأذان والإمام الراتب ومسجد لا بد منه واجب

أشار إلى شرط في الجمعة منها الأذان وهو الإعلام بدخول وقتها وجوبه هو اختيار الفخمي وابن عبد السلام لتعلق الأحكام به كوجوب السعي وتحريم البيع والشراء والمراد الأذان الثاني والمشهور أنه سنة لها كغيرها من الصلوات ومنها الإمام الراتب قال ابن رشد هو شرط في الوجوب والصحة معاً ووصفه بالراتب دليل على إقامته وهو المشهور إذ لو لم يكن مقبلاً لم تجب عليه الجمعة واستثنوا من ذلك الخليفة يمر بقرية جمعة من عمله فيجمع بهم فاتها تصح له ولهم ومنها المسجد الجامع فلا تصح مع فقدته وهى واجبة عليهم وبشرط كونه مبنياً البناء المعتاد للمساجد فلا تصح الجمعة في برنج

لأن الصلاة مع واحد كالصلاة مع ألف فيما يحصل من الثواب لما رواه أبي بن كعب أنه عليه الصلاة والسلام قال صلاة الرجل مع واحد أذكى من صلاته وحده وصلاته مع رجلين أذكى من صلاته مع الواحد وما أكثر فهو أحب إلى الله وأما كون الجماعة تدرك بركة فقال ابن الحاجب ولا يحصل فضلها بأقل من ركعة التوضيع لما خرجه مالك والبخاري ومسلم عنه عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ابن عبد السلام حله المالكية على فضيلة الجماعة والوقت وقصره بعضهم على فضيلة الوقت ثم قال ابن الحاجب قال مالك وحده أدرك الركعة أن يمكن يديه من ركبتيه مطمئناً قبل رفع الإمام يريد ويسجد معه السجدين معاً فلو أدرك الركوع وزوجهم متلاعي السجود وكان ذلك في الركعة الأخيرة فلم يسجد إلا بعد سلام الإمام فحكي ابن عرفة في كونه في تلك الركعة فداً أو جماعة قول ابن عرفة استحباب مالك عدم إحرامه عند الشك في إدراكها فإن فعل فسمع أشبه يقضى تلك الركعة وصحت صلاته قال ابن رشد ويسجد بعد السلام وقال ابن القاسم يسلم مع الإمام ويعيد (فرج) فإن تحقق المأموم أنه إنما وضع يديه على ركبتيه بعد رفع الإمام فقال ابن عبد السلام الحق أنه يرفع رأسه للإمام وإن وافقه كان بعض أسياسه يقول بطل ذلك في صورة الراكع حتى يهوى الإمام السجود فيخرج من الركوع ولا يرفع قال لأن رفع الرأس من الركوع عقد للركعة ولو فعل ذلك لكان قاضياً في حكم إمامه وهذا كما تراه ضعيف لاشتتاله على مخالفة الإمام وإنما يكون قاضياً لو كان هذا رفعاً من ركوع صحيح وإنما هو موافقة للإمام كما في السجود وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة لا يرفع فإن رفع جاهلاً أو عامداً بطلت صلاته (فرج) قال في النوادر ومن سماع العتية من سماع عيسى عن ابن القاسم قال لا ينتظر الإمام من وراءه إن أحس به مقبلاً قال ابن حبيب إذا كان راصعاً فلا يمد ركوعه وكذلك قال اللحى من وراءه أعظم عليه حقاً عن يأتي وجوز سحنون الإطالة واختاره عياض ويشهد له انتظار الطائفة الثانية في صلاة الخوف وتحفيفه عليه الصلاة والسلام الصلاة لبكاء الصبي واختاره ابن عرفة أن كانت الركعة الأخيرة قال الإمام أبو عبد الله الآن وكان الشيخ أمام الجامع الأعظم يتوسل إذا أحس بالمطر خفف رفقا بما يصلي في الصحن وأما استحباب إعادة التذمع مع الجماعة فقال ابن الحاجب وتستحب إعادة المنفرد مع اثنين فصاعداً لأمع واحد على الأصح إلا إماماً راتباً في مسجده فإنه أي وحده كالجماعة أي فيعيد معه من صلى بهذا ثم قام ولذلك لا يعيد أي الإمام الراتب مع جماعة أن يصلي وحده ولذلك أيضاً يحصل له الفضل المرتب للجماعة ولذلك أيضاً إذا صلى وحده لا تعيد بعده جماعة ابن عرفة أقل الجماعة التي يعيد معها اثنان أو إمام راتب ونقل ابن الحاجب لا يعاد مع واحد لا أعرفه قال في التوضيح في ترجيحه عدم الإعادة مع الواحد غير الإمام الراتب لأنه إنما أمر أن يعيد مع جماعة والواحد ليس بجماعة هذا حكم من صلى وحده فلا يعيد إلا مع اثنين فأكثر وأما من صلى مع واحد فلا يعيد في جماعة قولاً واحداً فإن كان إمامه حدثاً ناسياً فكذلك أيضاً لحصول حكم الجماعة فلو بين أن الإمام محدث ناسياً في إعادة الإمام نظر قاله التونسي المازري لا نظر فيه مع قبوله الأول لأنه والعكس سواء ابن عرفة بل "نظر منقرر (فرج) قال أبي بكر بن عبد الرحمن صلاة الصبي نافذة من صلى معه له أن يعيد في جماعة وأما من صلى بوجه في إعادة حجب بأحجار أو خط حول مخطط ويشترط اتقاده فلا تصح الجمعة فيها حصل به التعدد منه ولو عظم البند على المشهور مطلقاً لمع الكلمة فلو تعدد لكانت الجمعة لأهل الجامع المتيق ولو تأخر أدائها به وفي اشتراط سقفه ابتداءً لا يسمى جامعاً عند الباجي إلا به وعدم اشتراطه عند ابن رشد قولان لها ولو هدم سقفه فقال الباجي لا يصح لهم أن يجمعوا الجمعة فيه ابن رشد وهو بعيد لأن المسجد إذا جعل مسجداً لا يعود غير مسجد إذ بل يبقى على ما كان عليه من التسمية والحكمة وفي اشتراط قصد تأييد الجمعة به وعدمه خلاف الباجي وابن رشد أيضاً وفي اشتراط إمامة أحسن به مكان قوله ابن بشير وعدم اشتراط قصد في مسجد بني لامتها فقط حكاه بعض الشيوخ خلاف وذكر هذه الخلافات صاحب المختصر من غير ترجيح لشيء منها ولنقتصر على ما ذكره الناظم هنا لأنه سيأتي له زيادة على هذا حيث ذكرها فروضاً وشروطاً وفي بعضها مخالفة لما ذكر هنا

ولان وعدم إعادته هو اختيار جماعة (فرج) من صلى وحده ثم أدرك ركعة من صلاة الجماعة أتمها وإن لم يدرك ركعة فليس عليه أتمها لثلا بعيد منفرداً ويستحب له أن يصلي ركعتين يجعلهما نافلة قاله في الجلاب وقال ابن القاسم وقيد بأن تكون الصلاة بتفعل بعدها وأما إن لم يصل وحده فهو خير بين أن يبني على إحرامه فذاً أو يقطع ويعيد في جماعة أخرى إن رجها (فرج) من المدونة قال مالك من صلى في جماعة مع واحد فأكثر فلا يبيد في جماعة كان إماماً أو مأموماً وليخرج من المسجد إذا أقيمت الصلاة وهذا في غير أحد المساجد الثلاثة فقد قال ابن عرفة المذهب لمن صلى في جماعة أن يعيد في جماعه بإحدى المساجد الثلاثة لا غيرها وقال ابن عرفة أيضاً إذا أقيمت بموضع صلاة منع فيه ابتداء غيرها والجلوس فيه ولزم من لم يصلها أو صلاها فذا وهي عما تعاد الباجي ورحاب المسجد المنوع فيه الفجر مثله الشيع من كان بمسجد قوم فأقاموها وأمر بالدخول معهم الحديث (فرج) فان أقيمت على من بالمسجد وعليها ما قبلها فلا ين رشد عن أحد سماعي ابن القاسم تلازمة نية النفل والآخر يخرج ابن رشد ويضع الخارج يده على أنفه وأما عدم إعادة المغرب والعشاء بعد الوتر فقال في المدونة قال مالك تعاد جميع الصلوات إلا المغرب لأنها وتر صلاة النهار وسمع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده وأوتراه وقال المغيرة وابن مسلبة تعاد المغرب قال النعمي وعلى قول المعيرة تعاد العشاء بعد الوتر وعلى المشهور من عدم إعادتهما إن أخطأ وأعاد فان لم يكن ركع قطع وإن ركع شفعها فيصل الركعة الثانية مع الإمام ويسلم قبله فان لم يذكر إلا بعد ثلاث أضاف إليها رابعة وسلم وكذا إن سلم في المغرب عن ثلاث فتذكر بالقرب أضاف إليها رابعة أيضاً فان لم يتذكر حتى طال لم يعدها مرة ثالثة على الأصح وهذا التفريع في المغرب قال ابن عبد السلام ولا أذكره الآن في العشاء بعد الوتر (فرج) فان أعاد العشاء بعد أن أوتر فقال سحنون يعيد الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيده ورأى النعمي الإعادة إن كانت نيته بالعشاء الفرض وإن نوى بها النفل لم يعده (فرج) في كون الإعادة مع الجماعة بنية الفرض أو النفل أو التفويض إلى الله يقبل أتمها شاء أو بنية إكمال الفريضة أربعة أقوال وظننت في بيت وهو في نية العود للفروض أقوال فرض ونفل وتفويض وإكمال وكلها مشكلة ابن الفكياني والمشهور التفويض وفائدة الخلاف إذا ظهر بطلان واحدة منهما أو كونه لم يصل وحده فعلى النفل والاكمال تراعى الأولى بين فسادها أو عدمها وعلى الفرض تراعى الثانية وعلى التفويض تراعى الصلتان معافان تبين فساد واحدة أو عدم الأولى أعاد (فرج) من صلى وحده وأراد أن يعيد في جماعة فانه يعيدها ما لم يأتها بنية التفويض في الصلاة المفترضة خلف المتنفل وإذا أعاد من أتمها فاعاد يعيدون أفذاذاً لاجتماع لمراعاه من يقول بصحتها (فرج) تقدم قول ابن عرفة إذا أقيمت صلاة بموضع منع فيه ابتداء غيرها فان كان فذا في صلاة فأقيمت عليه صلاة فان علم أنه لا يدرك الإمام في الركعة الأولى قطع وكل من يذكر أنه يتأدى إنما ذلك إذا علم أنه يدرك مع إمامه الركعة الأولى ثم إن كانت الصلاة التي هو فيها نافلة أتمها وإن كانت فريضة غير التي أقيمت عليه كلها أيضاً بالتسليم المتقدم إن عاف فوات الركعة الأولى مع الإمام قطع ودخل مع الإمام ثم استأنف التي كان يصلها إذا كانت فرضاً ثم أعاد التي صلى مع

فَإِنْ أَبَوْا عَنْ فَعْلٍ ذَا وَحَادُوا إِهَانَةً فَمَحِبُّ الْجِهَادِ

فان أن أهل مصر أو القرى أى امتنعوا عن الإذان للجمعة وعن إقامة الإمام الراب لها وعن بناء الجامع أو عن إقامتها فيه إن كان مبنيًا وحادوا أى مالوا وعدلوا عنه مع قدرتهم على ذلك كله استهانة بإقامتها أى استخفافاً واحتقاراً وجب فيهم الجهاد لأن ذلك كفر يقال حاد عن الشيء يحيد حيوداً وحيدة وحيدة مال عنه وعدل قال في الصحاح وأصله حيدودة بفتح الياء فسكنت لأنه ليس في الكلام فقول غير صفوق اه والظاهر أن حادوا أعم من أبوا ويحتمل أن قوله وجب الجهاد من باب التغليظ وأن التارك لذلك استهانة لا يكفر به لكن يرتب عليه ما سذكركه عن ابن عباس رضى الله عنه في الآيات التي أولها وتارك صلاته جماعة والله أعلم

الإمام وإن كانت نافذة قطع ودخل مع الإمام ولا شيء عليه وإن كانت هي التي أقيمت عليه فإن ركع ركعه أضاف إليها ثانية وسلم ودخل مع الإمام ابن يونس ما لم يخف قنوت ركعة وإن صلى ثلاثة أضاف إليها رابعة ولا يجعلها نافذة ويسلم ويدخل مع الإمام وحيث يذكر القطع فهو إما بالسلام أو بفعل منافي للصلاة

شَرَطُ الْإِمَامِ ذَكَرُكَ كَلْفٌ * آتٍ بِالْأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ * وَغَيْرُ ذِي فَتْنٍ وَلَعْنٍ وَأَقْبِدَا
جُمْعَةً حُرًّا مَقِيَّةً عِدَا * وَيُكْرَهُ السَّابِقُ وَالْقُرُوءُ مَعَ * بِأَذْنِ لَغِيَاهُ وَمَنْ يُكْرَهُ دَعَا
وَكَاثِلٌ وَإِمَامَةٌ بِلَا * رِدَا بِمَسْجِدِ صَلَاةٍ نَجْتَلِي * بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقُدَامَ الْإِمَامِ
جَمَاعَةٌ بِلَا صَلَاةٍ ذِي الزَّامِ * وَزَائِبٌ بِجَهْلٍ أَوْ مِنْ أَهْلِ * وَأَغْلَفٌ عَيْنٌ حَصِيٌّ ابْنُ زَنَا
وَجَارٌ عَيْنٌ وَأَهْمَى أَلْسِنُ * يُجْذَمُ خَفٌ وَهَذَا الْمُتَكِنُ

ذكر في هذه الآيات شروط الإمام وبعض ما يتعلق بصلاة الجماعة ثم اعلم أن شروط الإمام على قسمين شرط صحة بمعنى إنه أن عدم ذلك الشرط بطل الاقتداء بذلك الإمام وكانت الصلاة خلفه باطلة تمام أبداً وشرط كان لا تبطل الصلاة بفقدته وإن كان الأول وجوده فأول شروطه الصحة على ترتيب النظم أن يكون ذكراً وكان نبيي أن يقول الذكورية والتكليف إلى آخرها لأن الذكر والمسك على الشروط فلا يحضر به عن الشرط إلا بتعوز ولأجل هذا الشرط من صلى خلف امرأة بطلت علامته رجلاً كان أو امرأة وروى ابن أئمن تؤمن النساء ولم يأخذ بذلك أكثر العلماء وأما الاتهام بالخنثي فقال سحنون إن حكم له بحكم النساء أعاد من اتم به أبداً ولو حكم له بحكم الرجل لم يعد إن عرفه فالحكم مشكل وقال ابن بشير كالمراة ولذا لم يرث في الولاء شيئاً وتقدمت هذه من جملة مسائل من مسائله منظومه في نواقض الوضوء فراجعها إن شئت الثاني أن يكون مكلفاً أى عاقلًا بالغاً فمن اتم بمجنون أو بسكران غلب على عقله أو بصبي غير بالغ أعاد أبداً وروى ابن عبد الحكم لا بأس بامامة المجنون حين افاقته ويطلب عليه بما لا يصح الصلاة إلا به وأما من شرب أو لم يسكر في إعادته وإعادة من أقضى به خلاف التوضيح ومذهب المدونة أن الصبي لا يؤم في فريضة ولا نافلة وفي المختصر جواز إمامته في النافلة زاد الشهب في روايته وقيام رمضان فإن أم في النفل على مذهب المدونة صحت وإن لم يحجز الأقدام على ذلك ابتداء وإن أم في الفرض فقال سحنون يعيد من صلى خطئه أبداً وحكي في النوادر عن ابن مصعب جواز إمامته إذا وقعت وخفف مالك إتمامهم في المكتب بواحد منهم الثالث أن يكون قادراً على أدائها والابن بآركاتها من القيام والركوع والسجود ونحو ذلك فلا يصح إتمام القادر على ذلك العاجز عنه إن رددت ثم

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَفْضَلَ الطَّاعَاتِ صَلَاتُنَا فِي أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ

قال أبو عمرو الشيباني واسمه سعد بن أبياس حدثنا صاحب هذه الديار وأخبار بيده إلى دار عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أي الأعمال أحب إلى الله تعالى قال الصلاة في ميقاتها قلت ثم أي قال بر الوالدین قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله تعالى حدثني من ولو استزدته لادنى أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن عبد الله بن مسعود

فَاعْلَمُوا أَنَّهَا لِلْأَخْرِجِ * قَالُوا تَقِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ * لِأَنَّهَا تَسُو حَلَاةَ الْعَذْرِ
يُدْرَجَاتٍ قَدَرَهَا مِنَ الْعَذْرِ * سَمِعَ * وَغَيْرُونَ. فَيُحِلُّ أَكْثَرُ * وَأَوَّلُ شَنْدِ رَوَاةِ أَهْلِ

يعني أن الصلاة في الجماعة تقي فاعلها من عذاب القبر كما ذكره وعلل ذلك بأنها تزيد على صلاة المنفرد بسبع وعشرين رجباً فزيد

الجالس يقرأ مثله اتفاقاً فإن عرض الإمامها يجتمع القيام استخلف ورجع إلى الصف ما موماً فإن أم أعاد من أتم به أبداً قالة في المدونة فإن أتم قاعد بمثله فصح المأموم فقال سحنون يخرج من الائتام ويتم وحده وقال يحيى بن عمر لا يخرج وروى الوليد بن مسلم جواز إمامة الجالس للقاتم واختاره البخمي . الرابع أن يكون عارفاً بحكم الصلاة علماً بما لا ينصح الصلاة إلا به من القراءة والوقف أما القراءة فقال في المدونة قال ابن القاسم إن صلى من يحسن القرآن خلف من لا يحسنه أعاد الإمام والمأموم أبداً ابن عرفة حل القايي قولها خلف من لا يحسن القرآن على اللعان وحلها ابن رشد على الآي اه ثم فسر ابن رشد الذي لا يحسن بمن لا يحفظ من القرآن شيئاً ولا يعرفه فاللعان في بطلان الصلاة خلفه وهو الذي أعتمد الناظم حيث عد كونه غير لئان خلال شروط الصحة وصحتها ثالثاً إن غير لئنه المعنى كأ نعتت ضيا وكسرا بطلت وإن لم يغير المعنى ككسر دال الحمد ورفع هاء الله لم تبطل واربعاً إن كان اللحن في الفاتحة بطلت وإن كان في غيرها لم تبطل خامساً تكره الصلاة خلفه ابتداءً فإن قصه لم يجب إعادتها ابن رشد وهذا هو الصحيح من الأقوال لأن القاري لا يقصد ما يقتضيه اللحن بل يتعذر بقراءته ما يعتقدها من لا يلحق فيها وإلى هذا ذهب ابن حبيب ومن اللحن عدم تمييز الضامن الظاه ابن الحاجب الأول لكن المنصوص تصح أي إمامته وقيل إن كان غير الفاتحة ابن عبد السلام الأول لكن الذي لا يستطيع لإخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف اليه أو ينطق به مغيراً وقال ابن رشد الأول لكن الذي لا يتبين قراءته أو لا يتضح الذي لا يتأتى له النطق ببعض الحروف والآي الائتام به باطل إلا إن أتم به أيومن مثله فقال سحنون صلاتهم تامة إن لم يحدوا من يصلون خلفه بمن يقرأ وخافوا ذهاب الوقت أما ان وجدوه فصلاتهم فاسدة قال بعض الفقهاء وإذا دخل الصلاة هذا الذي يحسن القرآن ثم أقيم من يحسنه فلا يقطع لدخوله فيها بما يجوز له اه من ابن يونس (فرع) قال في المدونة قال مالك من صلى خلف رجل يقرأ بقراءة ابن مسعود فليخرج ويتركه قال ابن القاسم فإن صلى خلفه أعاد أبداً ابن يونس لأنها مخالفة لمصحف عثمان المجمع عليه وأما الفقه الأمام أبو عباس القتياب في شرح القواعد لا يريد باللفقة هنا معرفة أحكام السهو فإن صلاة من جهل أحكام السهو صحيحة إذا سلبت ما يفسدها وإنما توقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الفصل والوضوء وأنه ان ترك مثلهما بطل غسله وصلاته واستيباب غسل الرجلين في الوضوء وإيضال الماء إلى الوجه وإن لم يستحضر تعيين الصلاة التي شرع فيها لم تجز ونحو هذا مما يبطل الاختلال به ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفضائل الخماس كونه غير فاسق وهو شامل لفسق الجارحة من شرب خمر أو زنا أو سرقة أو نحوها ولفسق الاعتقاد كالقدرى والجبري وإذا اشترط عدم فسقه فاشترط عدم كفره أخرى فيشترط كونه مسلماً غير فاسق لا بالجارحة ولا بالاعتقاد على أنه قال في التوضيح والأحسن أن لا يعد من شروط الإمامة إلا ما كان خاصاً بها فلا يعد الإسلام ولا العقل لأنهما شرطان في مطلق الصلاة وليساً خاصين بالإمام ولا خلاف في اشتراط الإسلام واختلاف في الكافر يتزاي الإسلام فيصلي فإذا ظهر عليه قال فملت ذلك خوفاً فقال مالك في العتية لا يقتل ويعيدون أبداً ابن يونس يريد ويعاقب وروى عن مالك أيضاً إن عثر به استيب كالمترد وقال سحنون إن كان بموضع يخاف على نفسه فربأ بذلك عن نفسه وماله لم يتعرض له ولا قتل وأما الفاسق بالجارحة ففي صحة الائتام به خلاف فمن صلى خلفه قيل يعيد أبداً وهو قول مالك وابن وهب وقيل يعيد في الوقت نقله ابن رشد والبخمي وقال الباكي لا إعادة عليه قال ابن بشير الخلاف أكثر من ذلك كذا فيما رأيت من النسخ ولعل فيه تقدماً وتأخيراً أو تغيير في الشطر الأول خمس وعشرون وقيل أكثر غير أنه لا يناسبه الشطر الثاني لأنه ليس هو الأكثر عند الرواة ولو جعل موضع الفذ المفرد لكان أحسن ووجه القول ما أفاده وهو الزيادة لسمع وعشرين كما قال السراج البلقيني الشافعي رحمه الله تعالى أن أقل اجمع ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فالرابع الحاصل غير المأني به لكل واحد تسعة لجمع الله تعالى لكل واحد قدر ما للثلاثة وإن كان الحكم التترعي أن أقل الجماعة أمام ومأموم لكن من تفصلاته تعالى أن أعطى لكل واحد من الاثنين ما للثلاثة وأمام رواية خمس وعشرين فأنك اذا ضربت الخمس والعشرين في السبع والعشرين حصل ستاتة وخمس وسبعون والخمس والعشرون تكمة لها سبعة و ذلك إشارة إلى زيادة التعريف في قوله صلى الله عليه وسلم لا يمتع عشر أمثالها إلى سبعة ضعف اه وهذا ترغيب عظيم في تحصيل

أبدأ لأنهم لا إمام لهم وقال ابن القاسم ومن لقيت من أصحاب مالك أنه قوله يصلي يقوم أى أراد أن يصلي يقوم إلى آخره وهذه الشروط السبعة شروط في صحة الإمامة في الصلاة من حيث هي ثم يشترط لصحة الإمامة في صلاة الجمعة فقط شرطان آخران أحدهما كونه حراً فلا تصح إمامة عبد في جمعة قال في المدونة قال مالك ولا يؤم العبد في حضر في مساجد القبائل ولا في جمعة أو عيد قال ابن القاسم فإن أهم في جمعة أو عيد أعادوا إلا إذا جمعة عليه ولا عيد قال مالك ولا بأس أن يؤم العبد في قيام رمضان ويؤم في الفرائض في سفر إذا كان أقرأهم من غير أن يتخذ إماماً راتباً أه فإمامته في الجمعة باطلة واتخاذها إماماً راتباً في غير الجمعة مكروه وإمامته في الفرائض من غير أن يتخذ إماماً راتباً جائزة الثانية كونه مقيماً فلا تصح الجمعة خلف مسافر إلا أن ينوي إقامة أربعة أيام فأكثر وقد تقدم ذلك في الجمعة راجع الشرط الرابع من شروط أدائها وإلى هذين الشرطين أشار بقوله في جمعة حرم مقيم وعدداً تنمى البيت قوله ويكره السلس النخ هذا شروع من الناظم في شروط الكمال فأخبر أن هذه الأوصاف لا تنمى صحة الإمامة بل الإمامة معها صحيحة ولكن ترك إمامة الموصوف بنى منها أولى فشرط كمال الإمام هو السلامة من هذه الأوصاف وأما الانصاف به وهو الذى ذكره الناظم إنما هو مانع من كمال الإمامة لا شرط إذا ما يطلب عدمه مانع لا شرط وقوله من شروط الكمال السلامة من كذا توسع في إطلاق الشرط على المانع أولها إمامة صاحب السلس والقروح السالم من ذلك ابن يثير اختلف إذا سقط الوضوء. يعنى من الخارج على غير العادة هل يكون ذلك رخصة للإنسان في نفسه لا يتعداه أو سقوط ذلك يجعل الخارج كالمقدم فيه قولان وعليه يختلف هل يجوز له إمامة غيره وكذلك الحكم فيمن كانت تنفصل عنه نجاسة لا يقدر على الاحتراز منها كن به قروح ففي جواز إمامته قولان ابن يونس وعن سحنون ترك إمامته أحسن إلا لئى صلاح الثانية إمامة الرجل من أهل البادية للحضرين قال مالك لا يؤم الأعرابي في حضر ولا سفر وإن كان أقرأهم قال ابن حبيب لجهل السنن وقال غيره لنقص فرض الجمعة وفصل الجماعة الشيخان أم أجزأهم كتميم بنوشين ولم يكرهه ابن مسلة عياض والأعرابي يفتح الهمة هو البدوي كن عربياً أو عجمياً الثالث إمامة من تكرهه الجماعة عياض من الصفات المكروهة في الإمامة أن يأخذ على الصلاة أجراً وقد كرهته جماعة أو من يلتفت إليه منهم انظر من أريد تقديم الإمامة وخيف كراهة بعض الناس إمامته قال ابن رشد إن علم تسليم من حضر أحقية إمامته لم يستأذنهم وإن خاف كراهة بعضهم استأذنهم وإن كرهه أكثر الجماعة أو أفضلهم وجب تأخيرهم وأقلهم يستحب وحال من ورد على جماعة لغوا إمامة الأشل وأدخل بالكاف أقطع اليد وشبهه قال المازرى الباجي جمهور أصحابنا على رواية ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بإمامة الأقطع والأشل ولو في الجمعة ابن رشد وكره ابن وهب إمامة الأقطع والأشل وقد ذهب الشيخ خليل في مختصره على رواية ابن وهب وبحث معه الموافق وإياه تبع الناظم وتجوز إمامة الأعرج إن كان عرجه خفيفاً بحيث لا يخرجه اعتياده على العرجاء عن كونه قائماً لكن إن وجد غيره فهو أولى قاله أبو محمد عبد الله العبدوسى الخامس الإمامة في المسجد بلا رداء قال مالك في المدونة أكره لأئمة المسجد الصلاة بغير رداء إلا إمامة في السفر أو في داره أو بموضع اجتماعه وأحب إلى أن يجعل على عاتقه عمامة إذا كان مسافراً أو في داره أو إمامة في غير المسجد تجوز بغير رداء وأليه أشار في المدونة بقوله إلا إمامة في السفر أو في داره ثم استطرد الناظم أثناء شروط الكمال ثلاثة فروع من فروع الصلاة مع الجماعة شاركت العظيمة حتى يعرفوا بذلك في الحشر ويقال هؤلاء أهل الصلاة في الجماعة والشامون في الظلام إلى المساجد وعند المسكاره لخير أبي بردة بشر المشائين في الظلام إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ومنها أن الله تعالى أراد أن يجمعهم في الدنيا لخدمته وامتثال طاعته قياماً بين يديه تعالى كهيئة ملائكة الذين اختصم بكرامته مع ماسلط عليهم من الآفات والنحن من الشيطان والنفس والهوى والدنيا ومع ذلك يؤثرون طاعة مولاهم فيباهي بهم ملائكة لقولهم ولا تجعل فيها من يفسد فيها الآية ولذا قال عليه الصلاة والسلام أقيموا الصفوف الأول فالأول فانها ترتيب الملائكة في مصافها عند ربكم وما أحسن قول بعضهم رحمه الله تعالى :

إني بليت بأربع ماسلطوا إلا لعظم بليت وشقائي

ما ذكر قبلها في الكراهة وهي الصلاة بين السوازي والصلاة قدام الإمام أي أمامه أي بلا ضرورة تدعو لذلك وإعادة الصلاة جماعة بعد صلاة الإمام الراتب وهو المراد بنى الالتزام فأما الصلاة بين الأساطين فقال في المدونة قال مالك لا بأس بالصنفين الأساطين إذا ضاق المسجد ابن عرفة مفهوم المدونة إن كان المسجد متسعاً كرهت الصلاة بين الأساطين وقال في المبسوط لا تكره ابن يونس كره ابن حبيب الصلاة بين السوازي يريد إذا كان المسجد متسعاً اه فقيده كلام الناظم باتساع المسجد وأما الصلاة أمام الإمام فقال في المدونة ما معناه لا بأس في الصلاة في دور عجيورة بصلاة الإمام في غير الجمعة إذا رآوا عمل الإمام والناس وسموا تكبيره قال مالك ولو كانت الدور بين يدي الإمام كرهت ذلك فإن صلوا فصلاتهم تامة الترضيع والكراهة محمولة على عدم الضرورة وأما لضيق المسجد فلا بأس بذلك قاله في الجلاب فقيده كلام الناظم باتساع المسجد أيضاً وأما إعادة الجماعة بعد الإمام الراتب فقال ابن الحاجب ولا تجمع صلاة في مسجد له إمام راتب مرتين قال في المدونة إلا أن يكون مسجداً ليس له إمام راتب فلكل من جاء أن يجمع فيه أهله أي الكراهة قال في الرسالة ويكره في كل مسجده إمام راتب أن يجمع فيه الصلاة مرتين وذهب أشهب إلى الجواز ويشهد له حديث من تصدق على هذا وسمع ابن القاسم إذا كان المسجد يجمع فيه بعض الصلاة فلا يرى أن يجمع فيه الصلاة مرتين لا يجمع فيه ولا ما يجمع وسمع أشهب لا يجمع في السفينة مرتين ابن رشد ليس هذا بخلاف لا يجزأها صلاة من فوقها بإمام ومن تحتها بإمام لأنها موضعتان وعمل الكراهة إن صل الإمام في وقت المعتاد في جمع بعده فقد فعل مكروهاً على المشهور وكذا من جمع قبله ولأنه يجمع ثانية وأما إن قدم الإمام قبل الوقت المعتاد أو أخره وتضرر الناس بحلول انتظاره فيجوز لغيره الجمع بعده في الوجه الأول وقبله في الوجه الثاني ولم يجمع هو إن جاء بعد الوقت وقد جمعوا ومن دخل مسجداً جمع أهله خراج طاب جماعة في غيره إلا أن يكون أحد المسجد الثلاثة فإنه يصل فيه فهذا لأن الصلاة فيه فذا أفضل من الصلاة في غيره جماعة السادس من شروط كمال الإمامة اتخاذ من جهل حاله هل هو عدل أم لا إماماً راتباً قال ابن حبيب عن أشهب وابن نافع وأصبغ وابن عبد الحكم لا ينبغي أن يؤتم بمجهول إلا إن كان إماماً راتباً ابن عرفة هذا إن كانت التولية بالترجيح الشرعي فيثبت لا يثبت عن الإمام الراتب ' فإن كانت التولية لدى هوى لا يقوم فيها الترجيح الشرعي ولم يؤتم راتب إلا بعد الكشف عنه . وكذا كان يفعل من أدركته السابعة اتخاذ المأثور إماماً راتباً وليس المراد به الذي يؤتي لأنه من أرذل الفسقة ثم يحتمل أن يكون المراد به من كان موصوفاً بذلك ثم تاب وحسنت توبته وبقيت الألسنة تتكلم فيه بما مضى ويحتمل أن يراد به المتهم وهو المساعد للغة العربية في البخاري ما كتبه نأبته برقية أي تهمة وفيه أبو أهل وزعم الشارح مساحي أنه عند الفقهاء الضعيف الغفل وكأه على هذا أخف شأناً من المعتوه وقد قال في سماع ابن القاسم لا يؤم المعتوه الناس قال سحنون فإن أهم أعاذوا قال ابن رشد المعتوه الذاهب العقل الثامن اتخاذ الأغلف وهو الذي لم يحتن إماماً راتباً سمع ابن القاسم لا يؤم أغلف سحنون لا يعيد مأموه اه وقيل لا تكره إمامته كالعندين بجامع أن في فرجهما نقصاً ابن هريرة لا أعطي في الكراهة في الأغلف إذ نزل الحنان من غير عذر اه وقال عبد الملك من تركه لغير عذر لم تجز شهادته ولا إمامته اتساع اتخاذ العبد إماماً

إبليس والدنيا ونفسى والهوى كيف الخلاص وكلهم أعدائ

ومنها أن الجماعة تحرس أهل الإيمان ونظر دعوتهم أفاض الأسقياء منهم ووسواس الشيطان وتهم بين فلوهم المحبة والآلفة والمواصلة والصيحة في الدين ولذا قال عليه الصلاة والسلام مامن ثلاثة في قرية ولا بلد لا يقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان فليكن بالجماعة فائماً يأكل الذنب من الغنى القاصية قال السائب بن يني بإجماع الصلاة في الجماعة ولذا قال ابن مسعود ما رأيتنا يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل يؤتي به ينادي بين اثنين حتى يقام في الصف ومن طريق ابن حبيب أن جبريل عليه السلام يقول يا محمد من أحب السنة والجماعة ولازمهم لم يخرج من الدنيا حتى يرى مقعده في الجنة أو يرى له ويترب من ماء السكوتر ويأكل من ثمار الجنة وقد كلفوا هو لا يعلم بمحمد أن رجلاً صلى صلاة أمك وحده وصام صيامهم وحده وتصدق بصدقهم وحده وقرأ كل كتاب أنزل وحده ولم يتبد الجماعة ولا الجمعة فإن الله تعالى لا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً ويكبه على وجهه في النار وانظر كما ترى من كون صلاة الجمعة نبي

رأينا وقد تقدم ذلك آخر شروط الصحة وهو أول شرطى صحة الإمامة فى خصوص الجمعة العاشر اتخاذ الخصى إماما رأينا قال الإمام أبو عبد الله المازرى قص الخلقه إن كان لا تعلق له بالصلاة فإن كان مقربا من الأئمة كالحصى فكره مالك إمامته فى الفرائض إمامة رتبة اتبى ويطلق الخصى على مقطوع الذكر فقط أو الاثنين فقط أما مقطوعهما معا فهو المحبوب وكراهة ترتبه للإمامة أحروية من كراهة ترتب الخصى والله أعلم ويقرأ الخصى فى النظم بحذف التنوين للوزن الحادى عشر اتخاذ ولد الزنا إماما رأينا قال مالك فى المدونة أكره أن يتخذ ولد الزنا إماما رأينا أبو عمر خوف أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة وكال ينافس فيها ويحسد عليها وإنما كره ترتب هؤلاء لأن الإمامة درجة شريفة لا ينبغي أن تكون إلا لمن لا يظعن فيه وهؤلاء تسرع إليهم الألسنة وربما تعدى إلى من اتهم بهم ، قوله وجاز عين البيت أى جاز الاقتداء بالعين وهو من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع قال عيسى وابن الماجشون لأبى بامامة العين وكذا يجوز إمامة الأعمى قال فى المدونة ولا بأس باتخاذ الأعمى إماما رأينا وحكى ابن ناجى فى باب الأذان من شرح المدونة فى كون إمامة البصير أفضل لتوقيه النجاسة لرؤيته أو كون إمامة الأعمى أفضل أو هما سواء ثلاثة أقوال وكذا يجوز إمامة الألسن وقد تقدم الكلام عليه فى الشرط الرابع من شروط الصحة وكذا يجوز المحضوم الخفيف الجذام قال ابن رشد إمامة المجنوم جائزة بلا خلاف إلا أن يتفاحش جذامه وعلم من جبرانه أنهم يتأذون به فى مخالطته فينبغى أن يتأخر عن الإمامة فإن أبى أجبر قال الناظم وهذا الذى ذكرنا فى أحكام صلاة الجمعة وشروط الإمام هو القدر الممكن أى اللاتى بهذا الكتاب الموضوع للبتدىء المبني على الاختصار فمن أراد أكثر طالع المطولات

(فصل فى مسائل من هذا الفصل) منها تقدم من يصلح للإمامة بعضهم على بعض إذا اجتمع جماعة كلهم يصلحون للإمامة وإيسر فى واحد منهم قص يوجب نمعا لإمامته أو كراهة لها فأولها به السلطان أو خليفته لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤم الرجل فى سلطانه ثم صاحب الدار إذا صلوا فى منزله إلا أن يأذن لأحدهم فإن كان رب المنزل امرأة فلها أن تؤم رجلا يؤم فى منزلها ابن شاس ومالك منعمة الدار كما لك رقبته وروى أشهب يؤمهم صاحب المنزل وإن كان عبدا ابن حبيب وأحب إلين حضر من هو أعلم من صاحب المنزل أو أحدل منه فليؤله ذلك ابن رشد ولا كلام أن الأمير وصاحب المنزل أحق بالإمامة وإن كان غيرهما أعلى مرتبة منهما فى العلم والفضل إذا كانت لهما الحالة الحسنة ثم إن اختلفت حالاتهم وكان لكل واحد منهم وجه يدل به ولا يدل به الآخر قدم الفقيه فالحدث الفارء فالعابد فذو السن فى الاسلام فلو كان الأحداث سنا أقدم اسلاما لكان أولى بالإمامة إلا لا فضيلة فى مجرد السن ثم ذو السب لخير قدموا قريبا ولا تقدموها ثم ذو الخلق بفتح فسكون أى ذو الصورة الجميلة لخير القسوا لخير عند حسان الوجوه ثم ذو الخلق بضمين لخير خياركم أحاسنكم أخلاقا ثم ذو اللباس الحسن فإن اشاح من تساوت أحوالهم أفرع بينهم قال

عذاب القبر مع ما يذكره فى الآيات التى تأتى قال الجوهرى فى مادة صرف الصرف الخيلة ومنه قولهم انه ليتصرف فى الأمور قال الله تعالى « فما يستطيعون صرفا ولا صرفا » وصورف الدهر نواتيه وحوادثه والصرفان الليل والنهار وقال فى مادة عدل ولا يقبل منها صرف ولا عدل الصرف النوية والعدل الفداء ومنه قوله تعالى وإن تعدل كل عدل لا يؤخذ منها أى تقضى كل فداء وقوله أو عدل ذلك صياما أى فداء ذلك

وَتَارِكُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ * أَسْقَطَ مِنْهَا الْأَجْرَ وَالشَّفَاعَةَ * فَإِنْ يَكُنْ عَمَدًا يَلَا عُدْرَ ظَهْرٍ مُدَاوِمًا فِي فِعْلٍ دَا جَاءَ الْأَمْرُ * عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنِّي يَأْقَارِي * مُفَارِقُ جَمَاعَةٍ فِي النَّارِ وَيَبْتَلِيهِ اللَّهُ فِيمَا مَلَكَه * يَقْنَدِهِ أَوْ يَزَالِ الْبَرَكَةَ * وَيَبْتَلِيهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ يُلَيْسُهُ الْبَعْضُ لِكُلِّ ذِي حَيَاةٍ * وَفِي الْقُبُورِ يَأْكُهُ مِنْ مَضْجَعٍ * يُضْرَبُ بِالْعِطْرَاتِ أَوْ بِالْمَقْمَعِ

ابن بشير إذا كان مطلوبهم فضل الامامة لاطلب الرئاسة الدينية وإذا اجتمع الأب وابنه فالامامة للأب وكذلك
 المم مقدم على ابن أخيه ولو كان المم أصغر من ابن أخيه إذا كان لها الحالة الحسنة إلا أن يأذن الأب لابنه والمم
 لأن أخيه ومنها في بيان مكان وقوف المأموم مع امامه ابن عرفة يستحب وقوف الرجل عن يمين امامه والانسان
 خلفه والخني خلف الرجل مطلقا والاشي خلف الخني ابن حبيب الصغير الذي يثبت ولا يذهب كالكبير إلا لفنو
 (فرع) فإن كان واحد عن يمين الامام فدخل آخر تأخر المأموم ووقف هو والدخل خلف الامام ، ومنها في مسائل
 متفرقة فن ذلك كراهة صلاة الرجل بين النساء وعكسه وهو صلاة المرأة بين الرجال ومن المدونة قال مالك لا يتفل
 الامام في موضعه وليتم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهما ذلك فان شاء تمحى أو قام وفي الرسالة وإذا سلم الامام
 فليصرف قال الجزولي معنى هذا الانصراف تغيير هيئته قال ابن لب وهذا عند أهل المذهب على التنب ومن
 المدونة قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة ابن رشد ويقتل بها العقرب والفأرة وفي المدونة من دخل
 المسجد وقد قامت الصفوف قام حيث شاء خفف الامام أو عن يساره أو عن يمينه ولا بأس أن تقف طائفة عن
 يسار الامام في الصف ولا تلتصق بالطائفة التي عن يمينه ابن عرفة تعقبه التوتى بأنه تفتطح الصفوف وقد كرهه
 مالك وحله ابن رشد على أنه بعد الوقوع ويكره ابتداءه وقال مالك من صلى خلف الصفوف وحده أجزاء ولا بأس
 أن يصلي كذلك وهو الشأن ولا يجنب إليه أحدا فإذا جذب فلا يتبعه فان اتبعه فهو خطأ ومنها وسمع ابن القاسم
 لا بأس بإسراع المشي إلى الصلاة إذا أقيمت وبتحريك فرسه لا يدرك ابن رشد ما لم يخرج إسرعه عن السكينة ابن
 عرفة وسمع ابن القاسم معها يجنب الصبي المسجد إن كان يعبث ولا يكف إذا نهى أمه الموار وانظر أيضا المجنون
 نص النخعي أنه كالصبي يجنب أيضا المسجد ابن بشير إن اضطر الانسان إلى البصا في المسجد فان كان في الصلاة
 الأولى أن يصق في طرف ثوبه فان لم يفعل فان لم يكن المسجد محصيا فلا ينبغي أن يهني فيه بحال وإن دل ذلك قال
 مالك لا بأس أن يصق تحت الحصى لا على ظهره ولا في حائط قبة المسجد قال وإن كان عن يمينه رجل وعن يساره
 رجل في الصلاة يصق امامه ودفنه وإن كان لا يقدر على دفنه فلا يصق في المسجد بحال كان مع الناس أو وحده
 عياض الخزاز أى في المحصب يساره وتحت قدمه فان كان أحد عن يساره ويساره تحت قدمه فيمينه ثم امامه ومما
 يجنب عنه المسجد أيضا أن يتخذ طريقا إلا في وقت ما ولا يجوز حدث الريح به ولا يصح أظافره ولا يتمضمض
 ولا يستاك ولا يتوضأ به ومن رأى في ثوبه نجاسة خرج به من المسجد وقيل يغطيه ويتركه بين يديه ابن رشد
 النساء المتجالات لا خلاف في جواز خروجهن إلى المسجد والجنائز والعبيد والاستسقاء وشبه ذلك وأما النساء
 الشواب فلا يخرجن إلى الاستسقاء والعبيد ولا إلى المساجد إلا في القرض ولا إلى الجنائز إلا في جنازة أهلين
 وهرانهن وأما الثابة العائقة في النباية والتجاعة فلاختيار لها أن لا تخرج أصلا قال مالك "سفن المقابر" إذا كان
 الامام في إحداها وصلى الناس بصلاتها جاز أنهم قال أبو اسحق إذا سمعوا سكيره ورأوا قفاها ويكره اقتداء من بأسفل
 السفينة بمن بأعلامها ولكن يصلي الذين فوق السقف بامام والذين أسفل بامام ابن حبان لأن الأسفلين ربما تمكن
 لهم مراعاة أقوال الامام وكذا تكروه الصلاة على أبي قيس وقيقعان جبلان بقرم مكة بعلاء الامام بالمسجد

وَلْيَقَرَّ رَبُّهُ عَلَيْهِ فَضْلَانُ فَيَأْتِيَهُمَا مِنْ حَسْرَةٍ وَخُشْرَاءَ

أشار في هذه الآيات إلى ما ورد من طريق ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من نهاون بالصلاة عقبه الله تعالى بخمس عشرة عقوبة ستة منها في الدنيا وهي أن يرفع الله البركة من رزقه ولا يبارك
 له في حياته وينزع له سببا الصالحين من وجهه وليس له حظ في دعاء الصالحين ولا يؤخر عني عمل بعمله من أعمال ابن
 ولا ترفع له دعوة في السماء ومنها ثلاثة عند الموت وهي أن يموت ذليلا جائعا عطشا أو لم يرض جميع مياه الأرض
 لم يرو من عطشه ومنها ثلاثة عند القبر وهي أن يضيق عليه قبره حتى تختلف أضراسه وكل به من بعده إلى يوم

الحرام لبعد المأموم عن الإمام فلا يستطيع مراعاة فعله قال مالك لا بأس بالثغر الصغير أو الطريق يكون بين الإمام والمأموم ولا بأس في غير الجمعة أن يصلي الرجل بصلاة الإمام على ظهر المسجد والإمام في داخل المسجد وإذا صلى إمام يقوم على ظهر المسجد والناس خلفه أسفل من ذلك فلا يجزئ وكراهه مالك وغيره أن يصلي الإمام على شيء أرفع مما يصلي عليه من خلفه مثل الدكان يكون في المحراب ونحوه قال ابن القاسم فإن فعل أعادوا أبدأ لأنهم يعبثون إلا أن يكون ذلك يسيراً قال أبو محمد مثل الثبر وعظم الذراع وإذا صلى المأموم على موضع مرتفع بقصد التكبر قال ابن يثير صلاته باطلة وهذا كله مع اتساع الموضع لقوله في المدونة لأنهم يعبثون أما مع ضيقه فجاز ابن رشد أنظر تكبير المكبر في الجوامع هل يدخله الاختلاف الذي في الذكر المقصود به التفسير أولاً والأظهر أنه لا يدخله لأنه مما يختص به إصلاح الصلاة وقال ابن يونس له أجر التنبيه قال صاحب المعيار بعد نقل كلام ابن رشد هكذا قال بعض الشيوخ في صحة الصلاة بالمسمع وصحة صلاة المسمع ستة أقوال ومذهب الجمهور الجواز بل عزاه ابن رشد مع الخلاف في مسألة الرفع صوته للفهم لأنه من ضروريات الجوامع ثم قال بعض الشيوخ واختلف الشيوخ في المسمع هل هو نائب أو وكيل عن الإمام وهو علم على صلاته أن أذن الإمام بنياً يتولى الإفاة وينبئ على تسميع الصبي والمرأة ومن على غير وضوء اه المواق وكان سيدي ابن سراج رحمه الله يقول إذا جرى الناس على شيء له مستند صحيح وكان للانسان مختار غيره فلا ينبغي أن يحمل الناس على مختاره فيدخل عليهم شغباً في أنفسهم وحيرة في دينهم إذ من شرط التغير أن يكون المنكر متفقاً عليه وانظر إذا لم يكن ثم مسمع والجماعة كثيرة فقد نص عياض أن من وظائف الإمام أن يرفع صوته بالتكبير كله وسمع الله لمن حمده ليقبض من وراءه قال ومن وظائف الإمام أيضاً أن يحرم تحريره وتسليمه ولا يعطها لغيره يسأله بها من وراءه اه قلت وكذا نصوا على أن الحرم بما ذكر من فقه الإمام وكذا من فقهه أن لا يدخل المحراب إلا بعد الفراغ من الإقامة وأن لا يبادر بالأحرام حتى تستوي الصفوف وأن لا يطيل الجلسة الأولى

وَالْمُقْتَدِرُ الْإِمَامَ يَتَّبِعُ خَلَا زِيَادَةً قَدْ حُقِّقَتْ عَنْهَا أَعْدَلَا

أخبر أن المقتدى أى المتبع وهو المأموم يجب عليه أن يتبع إمامه في جميع أفعال الصلاة إلا إذا زاد الإمام في صلاته زيادة محقة أى يحقق المأموم أنها لغیر موجب فإن المأموم يعدل عنها أى يتركها ولا يتبع إمامه فيها وفهم من قوله والمقتدى الإمام يتبع المأموم لا يسبق الإمام في فعل من أفعال الصلاة وهو كذلك بل لا ينبغي له أن يفعل معه دفعة واحدة بل بعد فعل إمامه إذا كان هو حقيقة الاتباع كما تقدم ذلك آخر فرائض الصلاة وأشار بهذا البيت والله أعلم إلى مسألة الإمام يقرم خامسة في الرابعة أو الرابعة الثلاثية أو الثلاثة في الثانية والحكم فيها أن المأمومين ينقسمون إلى قسمين الأول من يتقن انتفاء الموجب الخطاب لعله يكمل صلاته وصلاة امامه والمراد باليقين هنا الاعتقاد الجازم فهو لا يجب عليهم الجلوس ويسبحون له فإن لم يفقه كله بعضهم ولا تبطل بذلك لأن الكلام لإصلاح الصلاة متفرع ما لم يكسر

القيام ويكون عليه ظلة ووحشة حين يبعث منه ومنها ثلاثة يوم القيامة وهى أن يوكل الله به ملكاً يسجد على وجهه في المحشر ومحابه حساباً شديداً ولا ينظر الله اليه يوم القيامة ولا يزيكه وله عذاب اليم ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا أيها الذين آمنوا خذوا الصلوة واتبعوا الشهور فسوف يلقون غيا) أخرجه السمرقندي والمطرق آلة الحدادين والمقمة واحدة المقامع من حديث الكنجي وقعت إذا ضربت بها ونحو هذا حكاه العوفي في شرحه لقواعد عياض رحمه الله لا تنبيه أى الذى يظهر لى انه ليس المراد بالتهاون فيها تركها فقط بل يدخل فيه التهاون بتأخيرها عن أول وقتها في حق المنفرد والجماعة ويدخل فيه أيضاً التهاون بالطهارة لها في البدن واللباس والبقعة إلى غير ذلك من أمورها والله اعلم

فَنَسْأَلُ اللَّهَ يَقِينًا ذَا الْعَذَابِ وَيَهْدِنَا إِلَى الرِّشَادِ وَالصَّوَابِ

فإن دخله شك رجع إليهم إن كان من سيج له أو كله اثنان كما قال الشيخ خليل ورجع إمامه فقط لعدلين إن لم يتيقن الخطاب فإن حصل له شك وجب عليه أن يرجع إليهم فإن تهاذى ولم يفعل فقال ابن عرفة عن ابن المواز لا تبطل صلاته إن لم يجمع كلهم على خلافه ولو أجمعا غفلتهم لشكه بطلت عليهم وعليهم لو جوبد رجوعه عن شكه ليقينهم اه وكذا يرجع إن تذكر وتحقق كونها غاشية فإن لم يرجع بطلت عليه وعليهم والله أعلم الخطاب وإن بقي الإمام على يقينه ولم يشك فإن كان معه عدد كثير فعلى قول ابن مسلة يرجع وهو الذى مشى عليه الشيخ خليل في قوله إلا لكثرتهم جداً بعد قوله ورجع إمام فقط لعدلين إن لم يتيقن فقوله إلا لكثرتهم جداً مستثنى من مفهوم الشرط قبله عليه أى فإن لم يتيقن لم يرجع إلا لكثرتهم جداً فيرجع ولو يتيقن وذلك لأن الغالب أن الوهم معه وإن كان معه نفر اليسير أتم صلاته ولم يرجع إلى قولهم وتختلف فيهم حيثئذ هل يسبون الآن أو ينتظرونه حتى يسلمهم ويسجدون للسجود لتيقنهم زيادة الإمام اه بالمعنى التوضيح وشرط سحنون في صحة صلاة الجالس التسبيح فإن لم يفعل وقعد فليعد ابدا واستبعده أبو عمران ورأى ابن رشد أنه تفسير للذهب اه ومن تبع الإمام في القيام فتيقن انتفاء الموجب عمداً بطلت صلاته وسبوا لا تبطل ولا شيء عليه مالم يتيقن له فساد إحدى الأربع ففي أجزاء هذه الخامسة المفعولة سبوا عن الركعة الفاسدة خلاف القسم الثاني من لم يتيقن انتفاء الموجب فتمثل من تيقن الموجب بأن علم أن الإمام إنما قام الخامسة لبطان إحدى الأربع أو ظن ذلك أو توهمه أو شك فيه فهو لا يجب عليهم اتباع الإمام في قيامه للخامسة ومن جلس منهم عمداً بطلت صلاته لمخالفته مأسر به وسبوا لا تبطل ويأتى بركعة مكان التي بطلت إن نيين له بطلانها لأنه جلس وهو يعتقد أن الإمام قام لموجب أو يشك في ذلك الخطاب وهو ظاهر كلام الشيخ خليل أنه يلزمهم اتباع الإمام في أحدهما الأوجه سواء كان ذلك بالنسبة إلى صلاتهم وصلاة إمامهم أو كان ذلك بالنسبة إلى صلاة إمامهم فقط وأما صلاتهم فيتيقنون كالمأهول وهذا هو الجاري على قول سحنون الذى قدمه المصنف فيما إذا سجد الإمام سجدة واحدة خلافاً لابن المواز قال الهوارى الحالة الثانية أن يؤقنوا بتمام صلاتهم ويشكوا في صلاة إمامهم أو يؤقنوا بنقصانها فقال ابن المواز صلاتهم تامة فلا يتبعونه لكن ينتظرونه جلوساً حتى يقضى ركعة ويصر لهم بركعة المستخلف بعد ركعة فإذا سلموا بسلامه وسجدوا معه لسبوه وقال سحنون لا يجزئهم الركعة التي أيقنوا بتمامها دون ولا يحتسب جميعهم إلا بما تحتسب به الإمام فعلى هذا يجب عليهم اتباعه في الركعة التي قام إليها وتبطل صلاتهم إن لم يتبعوه اه وهذا ظاهر أصلاً فون الشيخ خليل والاتباع كما يأتى لفظه . فالقسم الأول من المأمومين الزيادة عندهم حقيقة فلا يتبعون الإمام فيها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله خلا زيادة قد حقت عنها عدلاً وأما القسم الثاني منهم فلم يثبت الزيادة بل تحقق النقص أو لا يتحققه فيجب عليهم اتباع الإمام وذلك داخل في قول الناظم والمقتضى الإمام يتبع وإلى هذين القسمين أساء الشيخ اخليل بقوله وإن قام إمام الخامسة فتيقن انتفاء موجباً يجلس ولا اتبعه وإن خالف عمداً بطلت فيها لا سيما بقوله فيها أى في صورتها المخالفة عمداً من القيام والجلوس وقوله لا سيما لأن كانت المخالفة سبواً فلا تبطل الصلاة ثم إن الناظم رحمه الله تعالى سأل الله تعالى له ولنفيه الوقاية من هذا العذاب المرتب على ترك الصلاة مع إخاءه بأن يوفق لتحصيل ذلك معهم والوقاية الحفظ وقاه الله وقاية بالكسر أى حفظه والعذاب العفوية والهداية والرساء ونون وتذكر يقال هداة الله تعالى للدين هدى قال الله تعالى أولم يهدهم قال أبو عمرو بن العلاء أولم نين لهم وهدايته الطريق والبيت هداية عرفته هذه لغة أهل الحجاز وغيرهم يقول هديته إلى الطريق إلى البيت حكاه الأخصف والرشاد خلاف القى والصواب تقيض الخطأ

وَلَيْسَ فِي جَمَاعَةٍ تَحْدِيدٌ فَلَيْلٌ أَوْ كَثِيرٌ هَذَا مُفِيدٌ

يعنى أن حصول هذه الدرجات موجود بحضور الجماعة وأقلها اثنان الإمام وآخر معه ولا تفاضيل بهذا الاختيار وقد تحصيل زيادة فضائل على غير ذلك إذ لا نزاع في أن الصلاة مع الصلحاء والعلماء والكثير من أهل الخير أفضل من

في صورتى القيام والجلوس أيضاً هذا حكم ما فعلوه قبل سلام الإمام أى من يتقن انتفاء موجب قيام الامام مجلس ومن لم يتقنه تبعه فإذا سلم الإمام رتبين أن قيامه كان سهواً فواضح من مجلس لتيقنه انتفاء موجب تقدم أنه اختلف فيهم قيل إذا سبحوا له ولم يرجع يسلمون وقيل ينتظرونه حتى يسلم ويسجدون لزبادة الامام ومن قام لعدم تيقنه انتفاء موجب وتبع الامام سجدوا معه بعد السلام وكذا من يتقن انتفاء موجب قنع الامام سهواً كالامام وكذا من لم يتقنه وجلس سهواً يسجد السومع الامام ولا شيء عليه وإذا قال الامام إنا قمت موجب من إسقاط سجدة أو ركوع أو قراءة الفاتحة من ركعة من الركعات فر حكم بطلان صلاته لغلطه عمداً ما أمر به من متابعة أو جلوس فيجدها أبداً ولا إشكال وأما من حكم بصحتها منه وهو من يتقن انتفاء موجب مجلس وسبح أو تبع سهواً ومن لم يتقنه وتبع الامام وجلس سهواً وإلى بعض هذه الصورة أشار الشيخ خليل بقوله وإن قال قمت موجب صحت لمن لزمه أتباعه وتبعه ولم يسمع فقوله لمن لزمه أتباعه وتبعه يريد أو جلس سهواً وقوله لم يسمع هو من لزمه الجلوس مجلس ويريد أيضاً أو تبع الامام سهواً وفيمن لزمه الجلوس لتيقنه انقضاء موجب مجلس وتأول أنه يجب عليه اتباع الإمام فتبعه في الحامسة قولان في صحة صلاته وبطلانها اختار اللخمي القول بالصحة واليه أشار الشيخ خليل بقوله كبيع تأول وجوبه على المختار وكذا فمن يتقن انتفاء موجب مجلس فلما قال الامام ذلك موجب صحيح ذلك عنده أو شك فيه قولان اختار اللخمي في هذه الصورة الصحة أيضاً ولم يتبعه الشيخ خليل في ذلك لأن ذلك من رأى اللخمي وما اختاره في الفرع قبله منصوص لغير اللخمي وإلى هذا الفرع أشار الشيخ خليل بقوله لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع فيهم على ما شهر الشيخ خليل خمسة من فعل ما وجب عليه من قيام أو جلوس ومن خالف ذلك سهواً في الوجهين ومن لزمه الجلوس بتيقنه انتفاء موجب مجلس واعتقد أنه يجب عليه متابعة الامام فتبعه وهم باعتبار فعلهم على قسمين قسم جلس ولم يتبع الامام وقسم تبعه فالقسم الأول اثنان من يتقن موجب ومن لم يتقنه وجلس سهواً فأما من يتقن انتفاء موجب وجلس وقال لخطاب بعد تقرير رحمة صلواته قال ابن ناجي وحيث تصح للجالس فلا بد من اتيانه بركعة أخرى إذا أخره الامام بالموجب وصحته أو شك فيه وإن كذب فلم يلزمه شيء. اهـ وكذا يأتي بركعة من لم يتقن انتفاء موجب وجلس سهواً مع باب أولى لأنه جلس وهو يتعدان الامام قال موجب أو بشك في ذلك ويشملها والله أعلم قول الشيخ خليل فيأتي الجالس بركعة وهو القيم الثاني وهو من تبع الإمام ثلاثة من لم يتقن انتفاء موجب ومن يتقن انتفاء موجب وتبع الإمام سهواً أو تبعه متأولاً على ما اختاره اللخمي فالأول لا شيء عليه إلا متابعة الامام في سجود السهو ونحو ذلك والثاني إن بقي على يقينه فلا شيء عليه أيضاً وإن تبين له خلاف ما كان يعتقد وظهر له أن الامام إنما قال موجب في إعادة الركعة

غيرهم ممن ليس كذلك لشمول الدعاء وسرعة الإجابة وكثر الرحمة وقبول الشفاعة وقال ابن حبيب التفاضل بالكثرة وفضيلة الامام (تنبيه) إنما تحصل هذه الدرجات عندنا بإدراك ركعة مع الامام لا بدونها وأما مدرك ما دونها فلا تحصل له الدرجات ولا نزاع في أن له أجراً وأنه مأموم بذلك

وَفِي الْمُبَيَّاتِ لِلنِّسَاءِ أَوْلَى وَلِلرِّجَالِ مَنْ يَرْبُدُ نَقْلًا

فيه مسألتان الأولى أن صلاة النساء في بيوتهم أولى من صلاتهن من الجماعة في المساجد لما يترتب على حضورهن من المفاسد بخروجهن وهو أمر ظاهر مشاهد أشارت إليه عائشة رضي الله تعالى عنها بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث الناس الحديث وقول الناظم أولى يدل على جواز خروجهن إلى المساجد وهو كذلك سواء كانت شابة أو متجذلة وهي التي لا أرب للرجال فيها غالباً ولجواز خروجهن شروط منها عدم الخيول ومافي معناه من الطيب والزينة ومنها لا يراحم الرجال ومنها أن تخرجن في حفش من ثيابهن ومنها لا يخلين بحلى يظهر أثره عليهن المسألة الثانية صلاة الرجال الثالثة في البيوت أفضل منها في المساجد خوف الرياء وهذا إذا لم يؤد الافراد به في البيوت تعطيل المساجد كذا ذكره في صلاة التراويح في رمضان والظاهر أنه لا فرق بخلاف الفرض فإنه لا رياء فيه

التي صلاحها مع الامام قولان على الاعادة ذهب الشيخ خليل حيث قال ويعيدها المتبع أي في المتبع للامام سهواً. الثالث قال الخطاب وإذا لم تبطل صلاته فإن استمر على يقينه لا تنفاه الموجب بعد سلام الامام ولم يؤثر عنده كلام الامام شيئاً فلا يلزمه شيء. وان زال يقينه فان تبين له صدق قول الامام أو شك في ذلك قبل يلزمه أن يأتي بركعة أو تكفيها بركعة التي صلاحها مع الامام قال الهوارى إذا قلنا في السامى يقضى بركعة فلتأول أول بذلك لأنه إنما قام اليها وهو يعلم أنها زائدة وإذا قلنا في السامى لا يقضى فيجربى في التأول قولان اهـ (تنبيه) ما تقدم من أن من يقن انتفاء الموجب فقام عمداً بطلت صلاته إنما ذلك إذا لم يقل الامام قت لموجب أو قاله ولم يؤثر قوله عنده أما إن قال الامام قت لموجب وصدقه المأموم أو دخله شك في ذلك فلا تبطل صلاته إن تبع الامام متعمداً متيقناً انتفاء الموجب لموافقته ما في نفس الأمر فقد نقل الخطاب عن الهوارى ما نصه وإن تبعه عامداً علماً بأنه لا يجوز له اتباعه يعنى ثم بين له أن الامام قام لموجب وأيقن بذلك أو شك فيه لأن كلامه في ذلك قال فظاهر قول ابن المواز أن صلاته تصح ورأى اللخمي أن الصواب أن تبطل وإذا قلنا تصح قبل يقضى بركعة أو تنوب له الركعة التي تتبع الإمام فيها قولان اهـ وكذلك أيضاً ما تقدم من أن من لم يتيقن انتفاء الموجب جلس عمداً بطلت صلاته إنما ذلك ما لم يتيقن زيادة هذه الركعة فان لم يتيقن زيادتها فلا تبطل صلاته الخطاب وأما من كان حكمه القيام لجلس عمداً ثم تبين له وللإمام زيادة تلك الخامسة وأما لا موجب لها فظاهر أن صلاته تصح ولا تضره مخالفته ولم أر في ذلك نصاً والله أعلم اهـ ثم قال الخطاب آخر المسألة فيتحصل فممن كان متيقناً لا تنفاه الموجب عند قيام الامام أن حكمه أن يجلس فان قام عمداً بطلت صلاته وإن يتيقن به ذلك أن الامام قام لموجب على ما قال اللخمي أنه الصواب ونقله الهوارى عنه ونقله فولاً بعصم البطلان وأعطاه عزاء لابن المواز اهـ قلت قوله وإن تبين له إلى آخره هي المسألة المقدمة في التنبيه قبل هذا الخطاب وإن قام سهواً أو مأموراً وجوب الاتباع فلا تبطل في السهو بلا خلاف فيها أعلم ولا في التأول على ما اختاره اللخمي ثم إذا سجد الإمام تارة يستمران على يقين انتفاء الموجب فلا يلزمهما شيء وتارة يظهر لهما الموجب أو يظنانه أو يشكانه فيقبل يكتميان بذلك الركعة أو يعيدانها قولان مني الشيخ خليل على أن السامى يعيدها وقال الهوارى للتأول أخرى وإن لم يقم هذا الذي حكمه الجلوس حتى سلم الإمام وقال قت لموجب فتارة يستمر على يقينه لا تنفاه الموجب فهذا صلاته صحيحة إن كان سجد وتارة يزول عنه يقين انتفاء الموجب ويحصل له أحد الأوجه الأربعة فهذا صلاته تبطل وأما من لم يتيقن انتفاء الموجب فيلزمه الاتباع فان تبين فواضح أن حكمه وإن خالف عمداً بطلت صلاته وإن خالف سهواً أتى بركعة كما تقدم فتأمل والمسألة مبسوطة في الهوارى ويؤخذ أكثر وجوها من التوضيح اهـ لفظه

وَأَحْرَمَ التَّسْبِيحُ قُرْآنًا وَدَخَلَ * مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا كَانَ الْعَمَلُ * مُكْبَرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا

لاشتراك الناس كلهم فيه بل المطلوب إيقاعه في المسجد لفضل الجماعة (عامة) الإمام الراتب في مسجد أو في مكان جرت العادة بالجمع فيه وإن لم يكن مسجداً حكمه كالجماعة في أمور منها حصول فضل الجماعة له وإن صلى منفرداً وقت المعتاد فلا يعيد في جماعة أخرى ومنها من صلى منفرداً يعيدهم لو كان وحده ومنها لا يصلح بعده جماعة في مسجده الذي صلى فيه

تَمَّتْ فَرُوضُ الْعُظْمَى وَالْمُصَلَاةِ وَسَكَتَ الْقَاضِي عَنْ الرَّكْعَةِ
فَسَقَطَتْ عَلَى اخْتِصَارٍ فِي رَجَزٍ مِنْ نَظْمٍ غَنِيٍّ جَادٍ فِيهِ وَرَجَزٌ

أي أن القاضي أبا الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد رحمه الله تعالى سكت في مقدمته التي نظمها الناظم عن ذكر أحكام الزكاة وذكر الناظم أنه يسوقها من نظم شخص غيره وأشار بذلك إلى الشيخ الإمام العلامة أبي الربيع العافى رحمه الله تعالى حيث قال .

أنه إذا ركع دون الصلابة لا يدرك أن يصل إلى الصلابة كما حيز برفع الإمام رأسه فلا يجوز أن يركع دون الصلابة وليتأذى إليه وإن غابته الركعة قولاً واحداً من نحل أجزائه ركعة واحدة سواء من عهده أو بعده أو بعد رفعه أو بعد سجوده ثلاثة البدوة ورواية المازري وسماع أشهب (فرغ) إذا سئل المسبوق فوجد الإمام ركعاً فدخل معه ولم يخص الأحرار بتكبيره فله خمسة أوجه الأول أن يدخل من غير تكبير أصلاً أي لم يذكر للركوع ولا للافتتاح حتى ركع الإمام ركعة وركعها معه ثم ذكر فانه يدعى التكبير ويكون الآن داخل في الصلاة ويعضى ركعة بعد الإمام ولا يعلم في هذا الوجه خلاف إلا ما حكى عن مالك أن الإمام يحمل عن المأموم تكبيرة الأحرار كالفتحة وهي رواية شاذة ، الوجه الثاني أن يكبر للركوع ناوياً بها الأحرار حال في التهذيب وإن ذكر مأموم أنه نسي تكبيرة الأحرار فإن كبر للركوع ونوى بها تكبيرة الأحرار قال أجزأته وأسارى بعض السيوخ إلى تخريج هذه المسألة على نوى بفعله الجنابة والخمسة وهذا إذا أوقع التكبير في حال قيامه واختلف إذا كبر في حال انحطاطه ونوى بذلك الأحرار على قولين بالإجزاء وعدمه فالإجزاء مبني على أنه لا يجب على المأموم أن يقف قدر تكبيرة الأحرار وعدمه على وجوب ذلك عليه أما إن لم يكبر إلا وهو راكع ولم يحصل شيء من تكبيرة في حال الهم فلا أسكال أنه لا يعتد بهذه الركعة قاله ابن عطاء الله ، الوجه الثالث أن يكبر للركوع غير ناوٍ لتكبيره الأحرار ناسياً لها فذهب المدعيون وهو المنصور أنه يتأذى مع الإمام ولا يقطع ويبعد صلاته احتياطاً لأنها تجزئه عند ابن المسيب وابن شهاب ولا تجزئه عند ربيعة وهل تماميه وجوباً أو استحباباً قولان وكذلك اختلف في الاعادة هل على الوجوب أو اللبس قولان وتقدم هذا الوجه في مساجين الإمام وهل من شروط تعاديه أن يكون كبر في حال القيام أم لا قولان أما لو كبر للركوع وهو ذاكر للأحرار معتمداً لما أجزأه صلاته بإجماع قاله في المناصب الوجه الرابع إذا كبر ونوى الأحرار والركوع معاً فقال: التكت تجزئه كما لو اغتسل غسلًا واحداً للجنابة والخمسة الوجه الخامس أن يكبر ولا ينوي تكبيره الأحرار ولا الركوع فقال ابن رشد في الأجوبة صلاته تجزئه لأن التكبيرة والتي كبرها تنضم مع الثانية التي قام بها إلى الصلاة إذ يجوز تقديم الثانية قبل الأحرار يسير

وَيَسْتَحْدُ أَنْ يَسْبُوقَ قَبْلِي الْإِمَامَ مَعَهُ وَبَعْدِيَّ قَضَى بَعْدَ السَّلَامِ
أَذَكَ ذَاكَ السَّهْوُ أَوْ لَا قِيَدُوا مَنْ يُبْصَلُ رُكْعَةً لَا يَسْحَتُ

ثُمَّ الْمَوَاتِي فَأَعْلَمْنِي مُحَصَّلَهُ أَصْنَافُهُ ثَلَاثَةٌ : مُفَصَّلَةٌ - أَوَّلُ . يُعَدُّ مِنْهَا الْإِبِلُ
لَمْ تَرَكَ الْيَهُودُ بِهَا نَشْنَبَلٌ ، وَالتَّيْنِي فِيهِ الدَّقَرُ الْمَلُومَةُ * شَكْلُ الْحَوَامِيسِ هَكَذَا مَضْمُومَةٌ
وَنَارُثُ الْأَصْنَافِ مِنْهَا ائْتَمَرْتُ حَاضِرًا وَمُتَرَكِّمًا كَلِمَةً نَفْتَقِلُّمُ

ذكر الأصناف الثلاثة وذكر أن كلامها يجمع مع صنفه فبعض الأخت للرباب والأجراميس للبقر والغنم الضأن والماعز ، هو ساكن العين الوزن ثم ذكر أنه إذا اجتمع من كل صنف ما يجب فيه الزكاة فله يجمع

وَكُلُّ صِنْفٍ فِي الزَّكَاةِ يَجْمَعُ مَعَ صِنْفِهِ وَيُسَبِّحُ بَعْدُ بِتَرْغُ

إذا اجتمع من مجموع كل منهما ما يجب فيه الزكاة وجب فيه الإخراج منها عند تساويها وإلا فن الأكثر وأما أن لم يكن عنده إلا أحد النوعين فيجب فيه إذا بلغ عند الزكاة وسبذكر لكل نوع بابا يبين فيه ما يجب فيه وأهدت عبارته أنه لا زكاة في الخيل وهو كذلك عندنا وكذلك الرقيق إلا زكاة العطر فيه فقط

الزَّرْعُ أَصْنَافٌ كَمَا نَفْسِرُ الْحَبُّ مِنْهَا أَرْبُ وَالشَّعِيرُ

نكلم في هذين البيتين على المسبوق لإسجد إمامه للسبب قبل السلام أو بعده هل يسجد معه أم يؤخر إلى آخر صلاته أو لا يجوز عليه أصلاً فأخبر بما حاصله أن المسبوق لا يتأخر إيماناً بذكره مع الإمام ركعة فأكثراً أم لا فإن أدرك معه ركعة فأكثر وجب عليه أن يسجد مع الإمام السجود فإن كان قبلها يسجد معه وهذا هو المشهور وقال أشهب إنما يسجد إذا قضى ما فاته وهذا هو الجار على المشهور من كونه بانياً في الأفعال فما أدرك منها مع الإمام هو أول صلاته ولا يكون سجود السهو إلا آخر الصلاة وعلى المشهور من كونه يسجد معه فإن لم يسجد معه وأخره حتى قضى ما فاته وسجد قبل السلام ففي صحة صلاته قولان مبنيان على أن ما أدرك أول صلاته أو آخرها أنظر الخطاب وإن كان السجود بعد ما فلا يسجد مع الإمام بل يقضيه بعد سلامه وإن سجد مع الإمام مدمداً بطلت صلاته وإن جهل فسجد معه فقال عيسى بن عبيد أياً قال في البيان وهو القياس على أصل المذهب وإن سجد معه سهواً أعاده بعد سلامه ولا فرق في هذين الوجهين بين أن يذكر هذا المسبوق السهو أو لم يذكره إن كان الإمام سجد قبل دخول هذا المسبوق معه وأما أن أدرك المسبوق أقل من ركعة فلا يسجد عليه أصلاً فلا يسجد القبل مع الإمام على المشهور وهو قول ابن القاسم فإن سجد معه بطلت صلاته قاله ابن عبد السلام عن أهل المذهب وقال سحنون يتيمه لوجوب متابعتها بدخول معه ولا يسجد أيضاً قبل سلامه هو إذا قرع من مضى، فإنه ولا يسجد البعدى معه أيضاً فإن سجد معه بطلت صلاته وأنه أعلم لأنه إذا بطلت بسجوده معه البعدى لوجوبه فدلت ركعة والقبل حيث لم يلحق ركعة فأحرى أن تطل بسجوده معه البعدى حيث لم يلحق ركعة ولا يسجد به سلامه من صلاته وهذا حاصل قول ابن الحاجب والمسبوق يسجد مع الإمام قبل السلام إن كان لحن ركعة فإنه لم يلحق فقال ابن القاسم لا يتيمه وقال سحنون يتيمه وأما بعده فلا أي فلا يسجد معه البعدى قال ثم يسجد بعد السلام إلا أن كلامه في السجود البعدى خاص بمن لحق ركعة فأكثر التوضيح قوله ثم يسجد بعد السلام يريد إذا لحق ركعة وأما من لم يذكرها فلا يسجد عليه بعد سلام نفسه اهـ . ويتعلق بهذه المسئلة فروع . الأول إذا لحق هذا المسبوق ركعة فأكثر وسجد القبلى مع الإمام على المشهور ثم سجد بعد مفارقة الإمام فهل يكتفي بذلك السجود وهو قول ابن الماجشون أو لا يكتفى به وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ابن عبد السلام الخلاف مبني على استحباب حكم المأمومية أولاً . والثاني إذا لحق ركعة فأكثر وكان سجود الإمام بعد ما فاته يؤخره إلى أن يسلم كما مر وهل يقوم هذا المسبوق لقضاء ما عليه بنفس سلام الإمام من صلب صلاته ابن الحاجب وهو المختار التوضيح وهو منعت المأونه فإذا قام فقالوا يقرأ ولا يسكت أو لا يقوم حتى يسلم الإمام من سجوده قولان التوضيح وهو خلاف في الآراء . لا في الوجوب قال في المدونة إذا جلس فلا يشهد ولا يدع . الثالث إذا أخر هذا السجود البعدى لیسجد به سلامه . ثم إنه سجد بعد مفارقة الإمام بنفسه فهل يسجد قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقص وهو قول ابن القاسم في "مختار"

وَالسَّلْتُ وَالْعَاسُ وَهِيَ أَزْبَعُ فِي وَاجِبِ الزَّكَاةِ طَرًّا يُخْمَعُ

ما ذكره من أن هذه الأربع يجمع بعضها إلى بعض في الزكاة فإذا اجتمع من جميعها الثواب وهو خمسة أو ستة وحسب فيه الزكاة وهو مذهب ابن حبيب واشتهر بعلق الزكاة بالعلس لكنه على المشهور لا يضم له الزكاة الشكرية ولا المشاركة والسلك حب بين البر والشعير لا قنر له والعلس قال في الصحاح ضرب من الخنطة يكون حرمان في خنصر وهو طعام أهل صنعاء وطراى جميعا يقال جادوا طراى أى جميعا ولام العلس في النظم هى محرك لاستئانة الزكاة

ثُمَّ الْقَطَانِي كَمَا أَسَمَهُ بِدَفْتِكَ جُبَابًا ۖ وَلَوْ بِوَالِدِهِ ۖ وَأَقُولُ مَقْرَبَةً ۖ ثُمَّ يَهْدِي أَمَّا سِرُّهُ

فَخَصُّهُ ثُمَّ بَابُهُ ۖ أَيْ مَرُوسُهُ ۖ وَفِي الْمَسَلَةِ الْجَمِيعُ يَكْمُلُ ۖ وَالْكَافُ نَسَبٌ ۖ وَازْدَادَ بِشَعْبَانٍ

يعني أن هذه السبعة إذا اجتمع منها نصاب ضم بعضها لبعض وجوب فيه الزكاة وما ذكره من أن القطاني أحاديثه

وأشبه في مجموعه أولاً يسقط عنه ما رآه مع إمامه وهو السجود البعدي وهو قول عيسى بن عبد الله المذاهب دليل أنه يسجد
وافقه لإمامه ولو لم يسهه الرابع إذا ترتب على الإمام سجود قبلي فاستخلف مسبوقاً قبل يسجد له اتر تمام صلاة
"أول وهو قول ابن القاسم في سماع أصبغ أو يسجد اتر تمام صلاته هو وهو قول ابن القاسم في سماع موسى وقال
"بوعلى قول ابن القاسم اعتمد الشيخ خليل حيث قال ويسجد قبله لم أن تمسح زيادة بعد صلاة إمامه ولو كان
السجود بعدياً لسجد بعد سلامه ويكفيه لسو زيادة في استخلافه وقضائه ولو كان سهو في استخلافه أو قضائه تنجلاً
والمنى "تب على من استخلفه بعدياً فاختلف في ذلك فقيل يكفيه السجود البعدي المرتب على من استخلفه وقبله يسجد
قبلياً ثالثاً أن سها في بقية صلاة الأول سجد قبل وإن كان سهو بنقص فيما يقضيه لنفسه سجد بعد واختاره ابن رشد
الأول لابن القاسم في سماع أصبغ والثاني لابن عبيدوس عن غيره والثالث لابن حبيب الخامس قاله ابن ناجي وأند
إمكان مع الإمام سجود قبلي فسه عنه حتى سلم أو قصد أن يسجد بعد قبل يسجد الذي حصلت له ركة معه اعتباراً
بسلامه لا يسجد اعتباراً بما آل إليه الأمر لم أر في ذلك نصاً للتقدمين والذي ارتضاه بعد من لقيناه أنه أن كان هذا السجود
الاول لا يسجد لو لم يسجد الإمام فانه يسجد معه وإلا فلا

والمثلث للمقتدى بسبطل * على الإمام غير قرع منجلي * من ذكر الحدت أو به غلبه
إلى بدد الخروج منها وتدريب * تقديم مؤتمم يتم بهم * فإن أباه أنقرداً أو قدموا
أخبر أن الصلاة تبطل على المقتدى وهو المأموم بما تبطل به على إمامه بمعنى أنه إذا بطلت صلاة الإمام سرى البطلان
إليه المأمون فنبطل أيضاً لارتباط صلاته بصلاة إمامه إلا في فرع ظاهر كظهور العروسة المجاورة على منصبها
هو من ذكر في الصلاة أنه يحدث أو ذلله الحدت في زمانها وسماع الحقيقة فرعان والخطب سهل وأشار بهذا إلى قول
"بقراءة بطلت صلاة الإمام بطلت صلاة المأموم إلا في ذكر الحدت وغلبته على أن في اقصارهم على استثناء هذين
درعين فقط نظراً لما نذكره قريباً إن شاء الله ثم اشترط في صحة صلاة المأموم في هذين الفرعين بمبادرة الإمام بالخروج
من الصلاة ومفهومه أنه أن تذكر الحدت أو غلبه ولم يبادر بالخروج فلما تبطل على المأموم أيضاً لاقتدائهم بمحدث
حدثاً ثم ذكر أنه يستحب الإمام أن يقدم مؤتمماً من مأموميه يتم بهم الصلاة بمعنى أنه يستخلفه على بقية الصلاة فإن
أبى الإمام ذلك فذهب ولم يستخلف عليهم أحداً فهم يخبرون بين أن يتفردوا ويتموها أفذاذاً يريد في غير الجمعة إذ
لا نصح إلا جماعة فلا بد أن يستخلفوا من يتم أن لم يستخلف الإمام وبين أن يقدموا أى يستخلفوا واحداً منهم
يسكل بهم الصلاة والام في المقتدى بمعنى على وفهم من قوله تقديم مؤتمم أنه لا يستخلف أجنبياً ليس مأموميه ولا مسبوقاً
دخل مع الإمام بعد ذكر الحدت وسبقته حصول ما ينح الإمام المقتدى من ذكر الحدت وسبقته لأنه كاجنبي إذا لم يسجد عليه
حكم الإمام (تتبعان) الأول قال الإمام أبو عبد الله محمد الخطابي في شرح مختصر الشيخ خليل قوله كما بطلت صلاة الإمام بطلت

رواية ابن القاسم زروى ابن وهب أنها كلها جنس وقيل أن المحصن والوليا جنس والبسة والجلبان جنس وروى أشبه
أن المحصن والدهن جنس وسائر القطاني أجناس وظاهر كلامه أن الكرسنة لبست من القطاني بل صنف وحدها وهو
فون ابن حبيب وقال مالك أنها من القطاني ومضى عليه صاحب المختصر

وخسة من بعدهم متحدة * فاصاب شكك واحد على حدة * فالتخنة صنف والأرز بعه
كذلك والمسموم صنف وحده * ومثله في ذلك حب النجلى * وذرة بها كمال الكلى
أى أن هذه الخمسة كل واحد منها صنف وحده لا يضم الآخر فإن وجد من كل واحد منها نصاب زكى وإلا فلا
والمدححب الفجل الأحمر وفي الأرز ثلث لا تظليل بذكرها والدخن بالذال المبهلة والذرة بالذال المعجمة والله أعلم

صلاة المأموم إلا فيسبق الحدث ونسيانه أى فلا تبطل في هاتين الصورتين على المأموم وإن بطلت على الإمام وينبغي أن يراد في ذلك وفي ذكر النجاسة وسقوطها وفي انكشاف عورة الإمام على قول سحنون وفي سجود المأموم لغيره عن ثلاث ممن وعدم سجود الإمام ومسألة الإمام يخاف تلف نفس أو مال أنه قلت وكذلك الإمام المسافر ينوي الإقامة أثناء الصلاة على ما في التتبية من الاستخلاف وكذلك إذا ظن الإمام أنه رفع فاستخلف وخرج فلم يجد ماء فإن صلاته تبطل دون صلاة من خلفه فيبتدى خلف المستخلف فإنه في التوارد نقله الخطاب في شرح المختصر وكذلك إذا قرأه غلبه أو نسياناً فبطلت صلاته ويستخلف وكذلك إذا ذكر يسير الفوات في الصلاة فإنه يستخلف وكذلك إذا ترك الإمام سجدة وقام وسبح له فلم يرجع فتعوزه في الخطاب إن سلامه على المشور كالحديث أى فتبطل صلاته طال أو لم يطل ويستخلفون أو يتمون أفذاذاً وهي المسألة التي أشار لها الشيخ خليل بقوله وإن سجد إمام سجدة وقام لم يرجع أما سبق الحدث ونسيانه فقال ابن الحاجب وشرطه أى الاستحالة أن يطرأ عذر يمنع الإقامة أى مع صحة صلاة الإمام وراء المستخلف مأوفاً أو يمنع الصلاة كذكر الحدث أو غلبته بخلاف التنية وتكبيره الاحرام أى فإن نسيانها مانع من التماسي لأن ناسيها لم يدخل في الصلاة والمتعود منه قوله أو يمنع الصلاة كذكر الحدث إذ فيه تبطل على الإمام دون المأموم وفي المدونة قل ما إذا رفع الإمام أو أحدث أو ذكر أنه جنب أو على غير وضوء استخلف قبل أن يخرج وأما ذكر النجاسة فقال في المدونة قيل له إن رأها قبل أن يدخل في الصلاة زاد في المبسوط ونسئ حتى دخل فلما تم مثل هذا كله يعني إن صلى بذلك ولم يعلم أعاد في الوقت وإن ذكر في الصلاة قطع كان وحده أو مأموماً وإن كان إماماً استخلفه على نقل الموائى وقال ابن رشد المشهور أنه يستخلف ويقطع إذا رأى في نوبه نجاسة فإن لم يكن له نوب غيره تبادى وأعاد في الوقت إن وجد غيره أو ما يفصله به أو يستعملها كذكرها من باب لا فارق والله أعلم وأما مسألة انكشاف عورة الإمامة فقال ابن عرفة ولو سقط ساتر عورة إمام في ركوع وردده قريبه بعد رفع رأسه ففي بطلانها عليه وعليهم أحد قول سحنون وابن القاسم وخرجهما ابن رشد على فرض السر ونسيته قل ولو أنجزه أخذه بعد الغيب لم يلزم الفرض يستخلف فإن تبادى بطلت عليه وعليهم وعلى السنية لا يستخلف ويبعدون في الوقت أنه وأما مسألة السجود فقال في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب ولو لم يسجد الإمام لسجده سجد المأموم فإن في البيان إن السجود مما تبطل الصلاة بتركه فإن لم يرجع الإمام إلى السجود بطلت صلاته وصحت صلاتهم لأن كل ما لا يحمله الإمام عن خلفه لا يكون سهواً لا يكون سهواً لهم إذا هم فعلوه وهذا أصل وبالله التوفيق وانتهى

(باب زكاة الثمار)

ثُمَّ الثَّمَرُ كُلُّهَا أَحَدُهَا فِي الْمَالَةِ بَيْنَ الْأَوْصَاءِ الثَّمَرُ وَالزَّيْبُ وَالزَّيْبُونُ هَكَذَا صَنَّفَ وَحْدَهُ يَكُونُ
يعنى أن الزكاة تجب في كل واحد من هذه الثلاثة فقط وكل صنف منها يجب فيه بانفراده ولا يضم مثاها
لغيره وهذا هو المشهور وروى عبد الملك عن مالك أن رجولاً من كل ذي أصل كالرمان والتماح والخوخ والارج وشبه ذلك
فثَمَرُ الزَّيْبُونِ مِمَّا تَدْعُوهُ بَخْرُجُ عَشْرِ زَيْبَتِهِ كَمَا أُمِرَ

يعنى أن الزببون انتهى له زبب تخرج من زببه وقوله عشر زببه يريد إذا سقى سيقاً وأما إن سقى بألة فنصف عشره خير
التصديقين مما سقى بألة والبرون العتر وفيما سقى بالنضح نصف العشر (نكيل) لو سقى بألة وسبح فما فعل حكيمهما
:خرج منه ثلاثة أرباع البز إذا تساقيا فوسق بأحدهما أكثره قبل فبالبز الأكثر أم لا قولان مشهوران على ما مشى
عليه صاحب المختصر ولا فرق بين أن تكون الأرض خراجية أم لا

فإن ليس الحب منه مشرباً ولا لعشر في الحب عليه قصر إذا انتهى في كيله نصاً أو كان يندجانياً قد عابا

وأما خوف تلف النفس أو المال أو الدابة ففي التوضيح أيضا عن كتاب ابن سحنون إذا صلى الإمام ركعة ثم انفلت دابته وخاف عليها أو على صبي أو أحمى أن يقع في بئر أو نار أو ذكر متاعا يخاف عليه التلف فذلك عذر يبيح الاستحلاف أو أي ويقطع وتبطل عليه دون المأمومين وأما مسألة المسافر بنوى الإقامة في الصلاة فقال ابن الحاجب إذا نوى الإمام بعد صلاة لم يعد على الأصح وأما في أنائها ففي اجزائها حاضرة قولان ثم قال قال ابن التاميم وبصلتها حاضرة، رواه المستخلف بعد القطع قال في النوضيع مذهب المدونة أنها لا تجزى. حاضرة ولا سفرية ثم نقل عن البيان أنه على مذهب المدونة كمن ذكر صلاة في صلاة تخرج عن نافلة أو يقطع على الاختلاف في ذلك وبصلتها بهم صلاة مقبلة وعلى مذهب لا يستخلف الإمام وقال في العتبية يستخلف من يتم بهم على أحد قولين في الإمام بذكر صلاة وحده في صلاة، ثم مذهب المدونة تبطل على الإمام والمأموم وعلى ما في العتبية تبطل على الإمام دون مأموميه فتزعم هذه التمسرة إذا لا يسقط اتفاق النظائر في المشهور وأما مسألة طن الرعاف قد تقدم عن الخطاب تنبأ عن الزوائد وأما مسألة تيمم في الموانع ما منه قال سحنون وإذا ضحك الإمام ناسيا فإن كان شيئا خفيفا سجد له به وإن كان ثمنا أو جاءه ناسيا عنه وعليهم وروى ابن حبيب من فقهه عاتدا أو ناسيا أو مغلوبا فسدت عليه صلاته فإن كان وحده قطع وإن كان مأموما تبادى وأعاد وإن كان إماما استخلف في السهو والغلبة ويتبدى في العمد اه فقلوه استخلف في السهو والغلبة أي وصح لهم دونه وفوله ويتبدى في العمد أي يتبدى الصلاة بن خلفه لبطلانها عليه وعليهم والله أعلم الموازن ابن يونس القياس ما قاله سحنون لأنه كالصلاة لأنهم جعلوا النفخ كالصلاة فهذا أشبه منه وقول ابن حبيب أحوط ١. وأما ذكر الفوائت البيرة فقال ابن الحاجب فإن ذكر فائته وفيه في وجوب القطع واستحبابه قولان وفي إتمام ركعتين إن لم يعقد ركعة قولان فإن كان إماما قطع أيضا وروى ابن التاميم يسرى فلا يستخلف ويرجع إليه وقيل ويرجع عنه وروى أشبه لا يسرى فبسخلاف اه فبهذه إحدى عشرة مسألة تبطل فيها الصلاة على الإمام وصح للمأموم اما بطلانها على الإمام فهو جار على المشهور في جميعها والله أعلم وأما صحتها للمأموم فكذلك أيضا إلا في ثلاث مسائل في مسألة ما إذا نوى المسافر الإقامة أثناء الصلاة وفي مسألة الفقه ومثله ذكر الفوائت فالمشهور بطلانها على المأموم أيضا كما يظهر ذلك من النصوص المجولة وعليه فلا يستخلف فيها وعلى صحتها للمأموم في هذه الثلاث فيصح الاستخلاف في جميعها إلا في مسألة ترك الإمام السجود القليل فينبطل عليه دونه ولا استخلاف لفراغ الصلاة ثم قد يوجد الاستحلاف أيضا مع صحة الصلاة للإمام ومأمومه معا وذلك في مسائل منها إذا حصل للإمام عجز عن القيام فإن في المدونة قال مالك إن عرض الإمام ما منعاً أثبتت ما في تصدق من يصلي بالقوم ويرجع هو إلى الصف فيصلي

يعني أن الزبوتون إذا بيع حبا يخرج العنبر من ثمنه يريد إذا سبق سيارا أما إذا سمي باله فتنصف لمترك كما تقدم وهذا هو المشهور وهذا التقدر الواجب في التمر من عسراً ونصته كله كذا ل إذا بلغ في كله نصابا وهو أن يبلغ خمسة أوسق فإن نقص عنها لم يجب زكاته ولو زاد ثمنه على ما يجب فيه الزكاة قال في المدونة في الرطب الذي لا يتشتر والعنب والتمر الذي لا يبيع أو كرم مصر وعنبها وفروغا الذي يباع أخضر وإذا بلغ خمسة أوسق وجبت مائة الزكاة وإن بيع بأقل مما يجب الزكاة فيه وقوله وكان بعد جائنا قد طاب أي طاب بعضه بأن أذهى بعض التمر والبعض أخضر لم يطاب كليب فانه يجوز إذا بدا صلاح بعض الحائط ما لم يكن ما طاب باكورة

وَتَشَبَّهَتِ الزَّكَاةُ فِي الْجُبُوبِ وَفِي أَسْوَاقِ الْبَيْتِ

أي ويت وجوبها في الجيوب بابتداء طيبا وهو الأفراك وفي الباز السكرم والعنب بابتداء طيبا كزهو البيلج وحلاوة السكرم واسوداد الزبوتون وهذا هو المشهور وقيل لا يجب إلا بالحصاد فيما يحصد وبالجذاذ فيما يجذ (تسم) لو مات شخص قبل اقراك الحب وجب التمر لم يزم واره زكاة إذ لم يكن له نصيبه نصاب سوا، كان ما تركه الميت نصابا أو أكرهته، تشبيل وجوبه، له ولو تفرع، ما خوطب ليمكن له نصيب يبلغ نصابا أو لمات بعد الاقراك والبيع

بصلاة المستخلف اه وتقدم نحوه عن ابن الحاجب ومنها إذا حضر عن قراءة الفاتحة وعاف دوام حصره فإنه يستخلف
قوله سحنون ومنها إذا تفرقت السفن أثناء الصلاة وقد اقتدى أهل السفن بإمام فانهم يستخلفون ومنها إذا رغب الإمام
كما تقدم عن المدونة في مسألة سبق الحدث ونسيانه تبطل صلاة الإمام دون ما مومه في إحدى عشرة مسألة والاستخلاف
في عشرة منها وفي هذه المسائل الأربع فمجموع مسائل الاستخلاف على خلاف في بعضها أربع عشرة مسألة . . .
منها الصلاة فيها باطلة على الإمام وحده . وأربع الصلاة فيها صحيحة للإمام والمأموم والله تعالى أعلم ومن وهب . . .
من هذا المعنى فليضفه لما ذكرنا وأجيبنا ثواب الله سبحانه وقد كنت لفتت في هذه القاعدة أعني قولهم كلما . . .
الإمام بطلت صلاة المأموم وفيها استثنى منها وفي مسائل الاستخلاف أينا ما فقلت :

وإن صلاة للإمام بطلت . ففتقد به كذا وارتبطت . إلا لدى عشرة مواضع
تصح فيها وحده لمقتضى . ذكر النجاسة سقوطها وزد . نسيانه الحدث وسبق قدره
وكشف عورة سجود أغفلا . إن عن ثلاثة وطال فأقبلا . وإن على نفس يحف أو .
أو ظهره فاعدد ولا تبال . مسافر لدى الصلاة قد نوى . إقامة ظن الرعاف قل سر
مقبه غلب أو إذا نسي . أطلبها للكل غنار ممي . ذكر الفوائت اليسر .
في جملها خلف كما قد علما . في كلها يستخلف الإمام . إلا لدى السجود فالقيام
أعني ولكن مقبها سها . مسافر أو ذا الفوائت اعلمنا . مشورها البطلان للكل .
يصح الاستخلاف فضلا بجملا . ثم إذا هجر قل عن القيام . إمام أو حصر بخلاف بالدوام
عن أم قرآن كذا إن رعا . تفرق السفن فيها فاعرفا . صلته تصح إن تأخرا
واستخلف الغير عني لا أمرا . وإن تقف على سواها فاضمنا . وأرج الثواب من إله عظم

واستخلف يقرأ بالبناء للجهول يشمل ما إذا استخلف هو وما إذا استخلفوا ثم تركه ذلك أو لعذر منه حيث تفرق
السفن الثاني لوح الناظم لبعض مسائل الاستخلاف ولا بأس بذكر بعض مسائله باختصار أما حكمه فقال الجلال .
يستحب للإمام أن يستخلف يعني إذا حصل له سبب الاستخلاف وأسبابه أربعة عشر في جملة كما تقدم قريبا وأما حكمه
وإذا طرأ للإمام استخلاف فإنه يشير لمن يتقدم من المأمومين فإن كل العذر يمنع من الإمامة خاصة كالعجز عن القيام
تأخر وصلى مأموما وراء المستخلف وإن كان يمنعه من الصلاة كالحدث بطلت صلاته وذهب ثم إن كان هذا المأموم
ما نصح بعيدا عن محل الإمامة لم ينتقل وأكل بهم الصلاة في موضعه وإن كان قريبا تقدم لموضع الإمامة ولو لم يكن
مالك للإمام أن يستخلف من الصف الذي يليه المازرى ويكون تقدمه على الهيئة التي صادفه الاستخلاف عليها في تقدم
الراكع راكما والجالس جالسا والقائم قائما وإذا حصل للإمام العذر وهو راكم أو ساعد فالمشهور أنه يستخلف . . .
حيثما فيرفع بهم من استخلفه الإمام وفيل لا يستخلف إلا بعد أن يرفع رأسه ولكن لا يكبر فإن رفع الإمامة أو لا . . .
أن يستخلف فإحدى المأمومين به لم تبطل صلاتهم على الأصح كمن ظن إمامه رفع فرفع فتيب إن الإمام لم يرفع . . .
أن تركوا فتيبون المستخلف ولو لم يستخلف عليهم أحدا وابتزوا بهذا الرفع أجراهم فإن تقدم غيرهم . . .
أن صحت صلاته على الخصوص فإن لم يستخلف الإمام أحدا فقدموا رجلا وصحت صلاتهم وكان أن لم يقدموا

رحمة الله عليه . إن كان ذلك نصابا فأكثر حصل لكل وارث نصاب أو أقل لأنهم الآن كانوا مأمومين . . .
لأنه يجب أن يخرج من بعد الحداد ثم حقوق الرزق في يوم الجمعة . . .
في يوم الجمعة
بدان مهمة وفي الآخرة

ولكن تقدم أحدهم وارتعوا به فان قدمت طائفة رجلا وفدتم أخرى آخر فان كان في غير الجمعة أجزأتهم صلاتهم وقد أساءت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة يصلون في المسجد بإمام فقدموا رجلا منهم وصلوا ولو قدموا رجلا منهم إلا واحدا منهم صلى فذا فقد أسأ. وتجزئة صلاته بمنزلة رجل وجد جماعة تصلي بإمام فصلى وحده وإن أتوا وحدا فان كانت غير الجمعة صحت وإن كانت الجمعة لم تصح على الخصوص لأن من شرطها الإمام والجماعة وقد فقد ولو أن الإمام حين طرأ له العذر أشار لهم لينظروه قبل لهم أن يستخفوا أولا قولان وشرط المستخلف إدراك جزء من الصلاة يستد به قبل العذر كان يدرك الإمام قائما أو راكعا فيدخل معه ثم يطأ العذر للإمام فان قام الركوع فأدرك في السجود والجلوس فدخل معه فطأ له العذر اذ ذاك واستخلفه بطلت صلاتهم لأنه كتنفل أم بفترض وقيل تصح لو جوب ما أدرك بدخوله فان لم يدرك المستخلف شتا أو نأما أحرم بعد حصول العذر فلا يصح استخلافه اتفاقا وبطل صلاة من اتهم به أو أصلا منه هو فان صلى لنفسه صحت صلاته وإن بئى على صلاة الإمام أى استخلفه فان كان في الركعة الأولى فكذلك أيضا وإن كان في الثانية فكذلك على المشهور مقابلة بطل بناء على البطلان يعتمد ترك سنة وهي هنا السورة وأما إن كان في الثانية أو في الرابعة فتبطل صلاته لجلوسه في غير موضع الجلوس ويقرأ المستخلف من حيث قطع ويبتدىء في السرية إن لم يعلم ويستخلف الإمام المسافر مسافرا مثله فان لم يجد له أو جهل واستخلف مقبلا أتم بهم صلاة الإمام وقام لإكمال صلاته وسلم المسافرون حين قيامه على المشهور لأن صلاتهم قد انقضت وأنهم إذ ذاك المقيمون أفذاذا لأنهم دخلوا على عدم السلام مع الإمام وإذا كان المستخلف مسبوقا وأكمل صلاة الإمام فالمشهور أنه يشير إليهم كالأمر لهم بالجلوس ثم يقوم للقضاء فينظرونه إلى أن يكمل صلاته ويسلمون معه وقبل يستخلف من يسلم بهم فان كان المستخلف مسبوقا وفي للمؤمنين مسبوقا أيضا فكل المستخلف صلاة الإمام فان المؤمنين كلهم يحسان إلى أن يكمل هذا المستخلف ما فاتهم كما تقدم ويسلم معه من ليس بمسبوق ويقوم المسبوق للقضاء فان لم يدرك المسبوق المستخلف ما على الإمام أشار للمؤمنين فأشاروا فان لم يفهم أو كانوا في ليل مظلمة فأمروه بالتسبيح والا تكلم ولو رجع الإمام فأخرج المستخلف وأمرهم في بقية الصلاة فني بطلانها قولان (قلت) وقد رأيت أن أصل هذا الفصل بمسألة منه كنت سألت عنها قبل مدة فأجبت عنها إذا ذاك وهي التي أشار لها الشيخ خليل بقوله وإن قال المسبوق أسقطت ركوعا عمل عليه لم يعلم خلافة وسجد قبله إن لم تمض زيادة بعد صلاة إمامه طلب السائل مئانين إجمالا وتوجيه أعمالها وحل إسكافها وهي وإن كانت أجنبية عن الإمام لكنهما من حسان المسائل لاسيما ولم أر من أجاد شرحا من شرح المختصر وغيرهم فأثبت ما كنت قد ثبت

باب زكاة العين والذهب والفضة

عَشْرُونَ دِينَارًا نَصَابُ الْعَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ فَرَحَافِيرَةٍ بَيْنَ وَهَائِلَيْنِ دَرَاهِمًا مِائَتَانِ وَرُبْعُ كِلْتَا هُمَا سَكَّةٌ أَهْلُ الْمُنْرِقِ يَعْنِي أَنَّ نَصَابَ النَّهَبِ عَشْرُونَ دِينَارًا لَا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ وَالْدِينَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةً وَنَصَابُ الْفُضَّةِ مَا تَنَادَرَهُمْ شَرْعِي وَهُوَ خَمْسُونَ وَخَمْسًا حَبَّةً مِنَ الشَّعِيرِ التَّوَسُّطِ لَأَنَّ مِثْلَهُ وَلَا مِنْ ضَامِرِهِ مَقْطُوعٌ مِنْ طَرَفِهِ مَا امْتَدَّ غَارِجًا عَنْ خُلُقَتِهِ قَالَ سَيِّدِي الشَّيْخُ خَلِيلُ النَّصَابِ بِدِرَاهِمٍ مِصْرَ الْإِنِّ الَّتِي بِمِصْرَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرَاهِمًا وَنِصْفُ دِرْهَمٍ وَثَمْنُ دِرْهَمٍ وَنَصَابُ الذَّهَبِ الْآنَ بِمِصْرَ اثْنَا عَشَرَ حَبَّةً مِصْرِيًّا وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ مِيزَانٍ أَيْ بِغَيْرِ كَذِبٍ وَقَوْلُهُ سَكَّةٌ أَهْلُ الْمُنْرِقِ تَنْبِيهُ عَلَى عَاقِلَةِ سَكَّةِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ لِأَنَّ ابْنَ عَرَفَةَ قَالَ وَزَنَ الدِّرْهَمُ بِتَوْنِ الْمِصْرِ بِالْجَدِيدِ بِاخْتِيَارِ بَعْضِ مُحَقِّقِي عَامِ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَسِتِّ مِائَةٍ سَنَةٍ وَعَشْرُونَ حَبَّةً شَعِيرِيًّا وَسَطًا مَقْطُوعَ الذَّنْبِ وَعَلَى مَا اخْتَبَرَهُ عَامَ سِتِّ مِائَةٍ وَسَبْعِينَ أَرْبَعَةً وَعَشْرُونَ حَبَّةً شَعِيرِيًّا وَوَزَنَ الدِّينَارَ التَّوْنِيَّ عَلَى مَا اخْتَبَرَهُ الْأَوَّلُ ثَمَانُونَ حَبَّةً وَعَلَى مَا اخْتَبَرْتَهُ ثَلَاثُونَ حَبَّةً نِصَابُ التَّوْنِيِّ مِنَ الدِّرَاهِمِ عَلَى مَا اخْتَبَرَهُ الْأَوَّلُ ثَمَانِيَّةٌ دِرْهَمٍ وَسَبْعَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَتِسْعَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشْرِ وَعَلَى مَا اخْتَبَرْتَهُ أَرْبَعِيَّةٌ دِرْهَمٍ وَعَشْرُونَ نَصَابُ

فبها إذا ذاك هنا لما محتاجة مخافة ضياعه ونقص ذلك قال الشيخ خليل وإن قال المسبوق أسقطت ركوعاً عمل عليه من لم يعلم خلافه وسجد قبله إن لم تمتنع زيادة بعد صلاة إمامه قوله وإن قال المسبوق معناه أن الإمام إنما حصل له قدر فاستخلف ما موماً مسبوقةً بعد ما استخفها أخبره أنه أسقط ركوعاً ونحوه قوله ركوعاً يدان سجوداً أو قراءة الفاتحة على القول بالغاء تلك الركعة قوله من لم يعلم خلافه يشمل من علم صحة مقاله أو ظن أنها أو شك فيها أو توهمها من المؤمنين ولا يدخل في ذلك المستخلف لأنه مسبوق فلا علم عنده وفهم من كلامه أن من علم خلاف قوله لا يعمل عليه ثم إن علم صحة صلاة الإمام وصلاة نفسه فلا يتبع المستخلف في الإصلاح وإن علم صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الإمام في لزوم اتباعه وإن قوله وسجد قبله إن لم تمتنع زيادة أي حيث تجمع مع القصاص واجتماعهما إنما يتصور على المنهور من تحول ركعات الإمام إذا بطلت إحداها فهما حصل العلم للمستخلف بما أسقطه الإمام من إحدى الركعتين بعد عقد ثالثة اجتمعت الزيادة والنقصان فالزيادة الركعة المفضاة والنقصان ترك السورة من الثانية التي سارت ثالثاً وترك الجلوس عليها إن قام وأما إن علم قبل عقدها فتحمض الزيادة وأما على الشاذ من عدم التحول فالسجود بعدى أبداً لنقص الزيادة والله تعالى أعلم ومقبور الشرط أن تمتنع الزيادة سجود بعد السلام كما إذا استخلفه في الرابعة فيعلم أن صلاحاً أخبره أنه أسقط من الثالثة قصير الرابعة التي صلى المستخلف ثالثة ورأى برابعة ويسجد بعد السلام فتحض الزيادة قوله بعد صلاة إمامه يتماق بسجد ولفظ صلاة على حذف متضاف والمتى أنه يسجد اتقى عند عدم تمتنع الزيادة بعد كل صلاة الإمام وهذا هو المشهور لأنه موضع سجود إمامه وقيل يسجد بعد كل صلاة نفسه تقليباً لحكم صلاته ابن عرفة إن رُشد سجوده بعد قضاء سماع ومضى بن القاسم وإثر تمام صلاة الأول سماع أصبح إمامه وعلى سماع أصبح درج المؤلف فإن قيل هل في إتمامهم حتى أن المسبوق يسجد مع الإمام السجود التقلي ولا يؤخر إلى كمال صلاة نفسه ترجيحاً لما درج عليه المؤلف من سماع أصبح قيل لأن مانع المسبوق غير المستخلف من تأخير السجود إلى آخر صلاته إنما هو مخالفة الإمام وذلك مفقود هنا وقد ثبت أن الإمام وإن لم يجد معنا حساً فهو موجود كما قاله في الترتيب وقد رأيت أمثلة يبيّن الصور بما يشمله كلام المؤلف إذ بذلك يظهر معناه ويخرج من حين الإجماع إلى التفصيل الواردة. ولأنه يدخل المسبوق مع الإمام في قيام الصلاة من أربعين سنة استخلفه في إتمامها وفهم في الرابعة أخبره الإمام أنه أسقط ركوعاً فلا في إحدى الأولين قصير تلك ثم لم يبق الشك من تحول الركعات فيكملونها ثم يأتي المستخلف بالفتح ومن لم يعلم خلاف قول الإمام من الإمامين برابعة وتشد ويسجد الجميع لله ثم يقوم وحده لركعة القضاء التي سبق بها فيقرأ فيها بالفاتحة وسورة وتشد ويسجد الجميع بسلامه ويصير إنما استخلف المستخلف

الدينار الشرعي بالذهب على الأدر ثمانية عشر وعلى ما أخبرت به سبعة عشر وتسعة وعشرون جراً من ثلاثة وثمانين جزءاً ثم بين الناطم التدرج المخرج من الذهب والفضة فقال :

فَقِصْفُ دِينَارٍ هُدَيْتَ مِنْ ذَهَبٍ بِزَكَاةٍ عِشْرِينَ إِذَا مَا تَسَكَّسَبَ * وَالتَّرَضُ فِي الدَّرَاهِمِ الْمُدَوْدَةِ مِنْ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً مُخَدَّوْدَةٍ * فَذَلِكَ رُبْعُ الدُّشْرِ فِي التَّوَجُّهِينِ * يُخْرِجُهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ ذَا دَيْنٍ أَوْ قَالَ لَوْ أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي يَجِبُ فِي الدُّشْرِ مِنَ الذَّهَبِ وَنِ الْوَجْهَ الَّذِي يَجِبُ فِي مَا تَقِي دَرَاهِمَ حَيْثُ لَا دِينَ عَلَى الْمَرْكِيِّ وَأَمَّا مِنْ عَلَيْهِ دِينَ مِنَ الدِّينِ فَدَرَاهِمُهُ إِمَّا يَنْقُصُ مَا يَدُهُ عَنِ الصَّابِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ كَنْ يَدُهُ عَشْرُونَ دِينَاراً وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا وَعَلَيْهِ دِينَارٌ (تمة) لو اخرج عنده نصاب بعضه ذهب وبعضه فضة وجبت عليه الزكاة ويخرج جميعها من كل منهما بحسبه أو من أحدهما فقط خلافاً لبعض أصحابنا والشافعي ودل المسهب يخرج من كل منهما بالجزء فكل دينار يقابله عشرة دراهم ولو كانت قيمته أقل من ذلك أو أكثره

وَلَوْ زَادَ شَيْئاً عَلَى نِصَابِهِ رُكْنِي مَا قَدَّرَ زَادَ مِنْ حِسَابِهِ

على الثانية وأما من علم خلاف قول الإمام فلا يترجمه في القيام لرابعة الإمام بل مجلس إلى أن يسلم وإنما يتشهد بعد رابعة الإمام لأنه لا يقوم لقضاء ما أتى إلا بعد كل صلاة الإمام ويسجد حينئذ بفعل إلى حكم صلاة الإمام كاسر وكان سجوده قبلها لاجتماع الزيادة وهي الركعة للمائة والتمتعان وهو ترك السورة من الثالثة لما صارت ثانية وترك الجلوس أثرها وأما لو فرغنا على الشاذ من عدم تحول الركعات لأن بعد كل التي هو فيها بركة بالعائحة وسورة قضاء عن الفاسدة من الأولين وتشهد ثم قام لركعة القضاء وسلم وسجد بعد السلام لتحقق الزيادة وترجمه أيضا من لم يعلم خلاف قول الإمام وأما من علم خلاف قوله فيجلس حتى يسلم مع الإمام وإلى هذه الصورة أشار الشيخ ابن عرفة بقوله محمد ولو استخلف من فاتته ركعتان على ركعتين فقال له الأول بعد صلاة ركعة فقط أسقطت سجدة من الأولين صارت الثالثة ثانية وهو لم يجلس عليها لم يصل بهم ركعتين بناء فيتشهد فيسجد بهم قبل فيأتي بركعة قضاء فيسلم بهم اه فقله صارت الثالثة أي التي استخلف فيها وقوله ثانية بناء على تحول الركعات كما مر وقوله وهو لم يجلس عليها لأن المرض أنه ما أخرجه إلا بعد أن قام للرابعة وقره فليصل بهم ركعتين أي التي هو فيها وأخرى لأن التي أخرجه فيها صارت ثالثة فيكملها ويأتي برابعة وتو له بناء مبنى على التحول أيضا ومنه يعلم أنه يقرأ فيها بالعائحة فقط ويتشهد أثرها كالصلاة الإمام الأول ويسجد هو وجميع المأمومين قبل السلام لاجتماع الزيادة والنقص كما مر ثم يأتي بركعة القضاء إذ قد كشف الغيب أنه لم تنفك إلا واحدة ثم يسلم ويسلم الجميع بسلامه وإنما قال فليصل بهم ولم يقل بمن شك منهم أو بمن لم يعلم خلاف قول الإمام اجتزاء بتقديمه في كلامه في صورة أخرى وهي التي تذكر أثر هذه إن شاء الله تعالى في الصورة الثانية أي يخبره بذلك والمسألة بمجالها بعد أن صلى بهم ركعتين بقية صلاة الأول فأخبره وهو في التشهد فيقوم هو ومن لم يعلم خلاف قول الإمام من المأمومين فيصلي بهم ركعة بأمر القرآن فقط لأنها رابعة للإمام ويتشهد إثرها ويسجد للسور ويسجدون كلهم معه ثم يقوم وحده لركعة القضاء ويسلم بعدها ويسلم الجميع بسلامه ومن علم خلاف قول الإمام لا يقوم بل يجلس أيضا إلى أن يسلم معه ووجه ذلك كما تقدم في الصورة الأولى وإلى هذه الصورة أشار الإمام ابن عرفة بقوله سحنون لو قال الأول لمسبق استخلف على ركعتي ظهر بعد صلاتهما أسقطت سجدة صلى بمن خلفه إن شكوا ركعة بأمر القرآن فقط وقضى ركعة ويسجد بهم قبل سلامه وقبل قبل قنائه وإن أيقنوا أنها قد واصلوا صلى بمن خلفه إن شكوا ركعة وقوله وقضى ركعة أي بعد أن يتشهد كما تقدم وقوله وتقبل قبل قنائه هو المتصور كما مر وهذا إذا جزم الإمام بالاستقاط وأما لو شك في ذلك فقال ابن عرفة أيضا إثر ما قبله يليه متصلا به ما نسه ولو قال أشك فيها قرأ بأمر القرآن وسورة لاحتمال عدم السقوط فتكون قضاء ويجلس عليها لاحتمال السقوط فتكون بناء ويصلونها معه إن شكوا ويسجدون قبل اه أي ثم يقوم وحده لركعة القضاء وقوله قرأ فيها أي في الركعة التي يقوم لها هو ومن شك ثم قال ابن عرفة محمد لو استخلف من صلى معه ركعتين على ركعتين فذكر الأول بعد تمامها سجدة فإن شك المستخلف والقوم صلوا رابعة بناء وسجدوا قبل السلام فإن أيقنوا السلامة فلا شيء عليهم اه ولا فرق بين هذه والتي قبلها في قول ابن عرفة سحنون

وسواء قل الزائد أو أكثر إذ لا وقص في العين وإن كان لا يمكن إخراج ربع العشر من الزائد لقلته فيستري بما لا يمكن إخراج ربع العشر منه طالما أو غيره مما يمكن قسمه على أربعين جزءا قاله بعض شيوخ ابن عبد السلام اه ولعل حكمه هذا العدد كونه أقل عدده ربع عشر صحيح (فائدة) الدنانير في الشرع سبعة : دينار الزكاة والجزية ويقال لها دينار الزاي لأنها في لفظها وصرف كل دينار منهما عشرة دراهم ودينار النكاح والدية والبرقة ودينار له دينار الدم لأن في كلهما ودينار الدين في الجامع وعرف كل واحد منهما اثنا عشر درهما فتليظا عليهم ودينار الصرف اثنا عشر درهما أيضا قيل لأن عمران لم يكن صرف دينار الزكاة والجزية عشر دراهم قال لأن صرف الدينار كان حين التقويم عشرة وغیره من نظائره اثنا عشر درهما

وَكُلِّ مَا يُنَاقُ لِلدَّارَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْعُرُوضِ لِلسَّجَارَةِ

لو قال الأول الخ إلا أن المستخلف في هذه غير مسبوق وفي تلك سبق ركعتين (فرح) قال ابن عرفة أثر ما قبله يليه ولو ذكر المستخلف أيضا سجدة من إحدى الأخيرتين سجد وتشهد وأتى ركعتين بناء وسجد قبل ويمدون لكثرة السهو اه والمعنى إذا استخلفه على ركعتين وهو غير مسبوق فصلاهما فينبأ هو في التشهد أخبره الامام بأنه أي الامام أسقط سجدة من إحدى الأوليين وتذكر هذا المستخلف أنه أسقط سجدة من إحدى الأخيرتين فيسجد حينئذ لا احتمال أن يكون هو أسقط ذلك من الرابعة ويتشهد عقبها لذلك ثم يحتمل أن يكون إنما أسقط من الثالثة التي استخلف فيها قبطل بعقد الرابعة وبالضرورة أن إحدى الأوليين باطلة أيضا فليس عنده صحيح ييقن إلا ركعتان فيأتي ركعتين بناء بالفاتحة فقط وهما الثالثة والرابعة ويسجد قبل السلام للزيادة ونقص السورة من الثانية لأنه لما بطلت إحدى الأوليين صارت إحدى الأخيرتين هي الثانية ولم يقرأ فيها إلا بالفاتحة وانظر قوله ويمدون لكثرة السهو هل هو مبني على القول بطلان صلاة زيد فيها ركعتان فتكون الاعادة أبدية أو مبني على المشهور أنها لا تبطل إلا بزيادة مثلاً ولكن تستحب الاعادة مراعاة للقول بالبطلان أو أن كثرة السهو كيف كان موجب للاعادة والله أعلم الصورة الثالثة أن يخبره بذلك بعد قضاء ركعة واحدة من اللتين سبق بهما قصير تلك رابعة صلاة الامام فيتشهد عليها ويسجد للسهو ويسجدون كلهم معه ثم يقوم وحده لركعة القضاء ويتشهد ويسلم ويسلم معه من علم خلاف قول الامام ومن لم يعلم خلافه صلى بعد سلام المستخلف ركعة بالفاتحة فقط لتحول ركعاتهم كما تقدم وإلى هذه الصورة أشار ابن عرفة بقوله ولو قال له بعد قضائه ركعة فقط جلس يتشهد فسجد بهم كما كان يفضل الأول وصلوا بعد قضائه بناء اه الصورة الرابعة أن يخبره بذلك بعد أن قضى الركعتين اللتين سبق بهما فضلة المستخلف تأمة لأنه صلى بالناس ركعتين وقضى ركعتين فيسجد قبل السلام لأنه لما بطلت إحدى الأوليين صار استخلافه على الثانية وقد ترك منها السورة ولم يجلس عليها وزاد الركعة الملقاة ويسجدون كلهم معه ثم يسلم ويسلم معه من غير خلاف من علم خلاف قول الامام وتيقن عدم السقوط وأما من علم خلافه من تحقق النقص أو الشك فيه فإنه إذا سلم المستخلف يأتي ركعة بالفاتحة فقط لأنها رابعة الامام ويسلم ثم يسجد بعد السلام أيضا من شك منهم فيها قاله الامام لاحتمال أن لا يكون بقي عليهم شيء فتكون هذه الركعة زائدة وكذا من تيقن عدم السقوط من كل سلم مع الامام لتحقق الزيادة في صلاة إمامه وأما من تيقن السقوط فلا يسجد بعد السلام إذ لازيادة عنده وإلى هذه الصورة أشار الامام ابن عرفة بقوله ولو قاله بعد قضائه سجد قبل ومن خلفه وصلوا ركعة بناء ويسجدوا بعد إن لم يتيقنوا سقوطها وتيقن كل المأمومين فعلها يسقطها عنهم ويوجبها على الامام قضاء وشك بعضهم بوجوبها على الشك فتكون بناء اه فقله صلوا ركعة بناء أي من تحقق من المأمومين السقوط أو شك فيه لقاعده أن الشك في النقصان كتحققه وبدليل قوله وشك بعضهم بوجوبها أي الركعة على الشاك وإذا وجبت على الشاك فعلى المرقن بالسقوط أخرى وأما من تحقق عدم السقوط فلا يأتي بركعة لقوله وتيقن كل المأمومين فعلها يسقط عنهم

فَذَلِكَ وَالْعَيْنُ هُمَا سَيَانِ فِي وَاجِبِ الرُّكَّةِ يُجْمَعَانِ

يعني أن عرض التجارة إذا كان الإدارة بأن يكون المالك يبيعه بالسعر الحاضر ثم يتخلفه بغيره ولا ينتظر فيه تفاسد ولا غيره بل كما يفعل أرباب الحوالب ونحوه فإنه يقوم عرضه كل عام وتصير قيمته مع ما يبيده من العين سواء فزكم ما كل عام وهذا معنى قوله فذلك والعين هما سَيَانِ وفهم من قوله كل ما يباع للإدارة أن عرض تجارة الاحتكار وهو الذي يرصد به صاحبه السوق ولا يبيعه إلا بثمان رضاه ولو أقام عنده أعواما لبس حكمة كذلك وهو كما أفهم واعلم أن لو كانت خمسة شروط : الأول أن لا تكون في عينه ركعة احترازاً من نصاب الماشية فإن زكاته في عينه فلا يعدل عنه إلى غيره فإن فصرت عن النصاب فهو كالعرض وكذلك الحبيب الشرط الثاني أن يملك بمعاوضة احترازاً من عرض الميراث والهبة والصدقة إذ لا زكاة فيه إلا بعد عام من يوم قبض ثمنه الشرط الثالث أن يكون أصل هذا العرض المتحكر عرض تجارة أو عين احترازاً عما إذا كان أصله عرض فتيقن أنه إذا ناهه يستقبل به حولاً الشرط الرابع أن يباع بعين أو ببيع بعض

يريدون يقين البعض يسقط عن ذلك البعض وقوله وسجدوا بعد أن لم يتيقنوا عن سقوطها هو صادق بمن يقين عدم السقوط ومن شك فيه وإنما يسجد من يقين عدم السقوط لتحقيقه بإدق صلاة إما هو يسجد من شك فيه لا احتيال عدم السقوط فتكون هذه الركعة زائفة ومفهومة أن من يقين السقوط لا يسجد عليه إذ لا زيادة عنده وهو كذلك والحاصل أن من يقين السقوط يأتي بركعة ركعتين ولا يسجد بعد السلام ومن يقين عدمه بالعكس لا يأتي بركعة ويسجد بعد ذلك ومن شك فيه جمع بينهما يأتي بركعة ويسجد بعد ذلك أيضا والله أعلم بالسجود في الصور الثلاث قبل هذه قبل الاجتماع الزيادة والنقص وفي هذه أربعة قبل وبعدى كما ذكر مفصلا . الصورة الخامسة من أدرك الإمام في الثالثة فاستخلفه فيها أيضا وأخبره إذ ذلك بأسقاطه سجدة من إحدى الأوليين لم يدر عينها يسجد حينئذ لا احتيال كون الترك عن الثاني ولم يفت تداركها ويبقى ركعة لا احتيال كون الترك من الأولى وقد بطلت بمقد الثانية فليس عنده محقق الصحة إلا واحدة فيصلي بهم ثلاثا بأنياعلى واحدة ويتشهد ويتظنون قضاء ركعة ويسلم ويسلمون ويسجدون بعد التحصن الزيادة ويعيد من خلفه صلاتهم لا احتيال كون الترك من الثانية فيكون قد أصاب بالسجدة محلها واستخلفه على اثنتين واستخلفه على هذا الاحتيان باطل لأنه لم يدرك من الثانية جزءا يعتد به فلما يتعوه بطلت صلاتهم ولو لم يتعوه أعادوا أيضا لا احتيال وجوب أتباعهم له وتقديم غيرهم أولى وإلى هذا الصور أشار الشيخ ابن عرفة رحمه الله بقوله ولو قاله حين قدمه سجد بهم سجدة وبني على ركعة وصلى بهم ثلاثا بناء يتشهد آخرها ويتظنون قضاء ركعة ويسلم بهم الشيخ ويسجد بعد سلامه قال ويعيد من خلفه لا احتيال إصابته بالسجدة محلها فيصير مستخلفا على اثنتين وتصير الثالثة واجبة عليه فذا فلما صلوا معه بطلت صلاتهم ولو لم يتعوه أعادوا لا احتيال وجوب أتباعهم والأولى تقديم غيره اه وانظر تعليل الشيخ أبي محمد إعادة من خلفه في احتيال إصابته بالسجدة محلها بصيرورة الثالثة واجبة عليه فذا فلما صلوا معه بطلت صلاتهم فظاهرة صحة الاستخلاف على هذا الاحتيال والبطلان إنما هو لأتباعهم له في الركعة الثالثة الواجبة عليه فذا وهذا إنما يأتي على مقابل المشهور من أنه لا يشترط في صحة الاستخلاف إدراك المستخلف جزءا يعتد به أو ما على المشهور من اشتراطه فلا يظهر أن البطلان إنما هو لبطان الاستخلاف رأسا كما تقدم وانظر أيضا من علم خلاف قول الإمام هل يبيح قائما ولا يتبع المستخلف في المسجدة فإذا جلس المستخلف على الثانية قام هو كما موم جلس امامه على ثلاثة فإذا قام المستخلف لأربعة صلاة للإمام جلس هو كما موم قام الإمام الخامسة فإذا سلم المستخلف سلم معه وسجد معه بعد السلام للسهو وأعاد صلاته لا احتيال بطلان الاستخلاف كما مر أو حكمه خلاف هذا لم أقف فيه على شيء والله أعلم . الصورة الثالثة دخل المسروق مع الإمام في الرابعة فاستخلفه فيها فبعد أن صلاها وجلس للتشهد أخبره الإمام بأسقاط ركوع من الثالثة فيقوم ويأتي بركعة بالفاتحة فقط اتفاقا لأننا قلنا يتحول الركعات فهي أربعة وإن قلنا بعدمه فثلاثة ويتشهد عقبها ويتبعه في ذلك

لم يكن فيه زكاة الشرط الخامس أن يرصد حتى به السوق فإذا اجتمعت هذه الشروط زكاة لعام واحد ولو أقام عنده أعراما وقد علم من هذا أن عرض الفتية لا زكاة فيه إلا أن يبيعه ويستقبل بشئ نحو لا والله تعالى أعلم ونلا تكلم على شروط وجوب الزكاة في النعم إجمالا شرع في الكلام على كل نوع منها تفصيلا فقال

(باب زكاة الأبل)

فِي كُلِّ خَتْمٍ عُدَّتْ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَصِلَ
فِيهَا وَفِيمَا قَوْهَمَ أَيْتُ نَحَاضَ إِلَى ثَلَاثِينَ وَخَمْسٍ لَا أُعْتَرَضُ

يعنى أنه يجب في كل خمس من الإبل لأبنا دونا شاة جذعة أو جذع أو ثني وأطلق في الشاة ولا بد من كونها من الضأن إلا أن يكون جل غنم بلده المعز قال المازري فإن عدم جملة الضأن طوبى لكسب أقرب بلد اليه وقوله لا اعتراض أى لأن ذلك من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا مدخل فيه بقياس ولا اجتهد والله تعالى أعلم (قائدة) ما ذكر من الأبل الغنم يسمى شقا عند

من لم يعلم خلاف قول الامام ثم يقوم وحده لقضاء ما فاتته ثم يسلم ويسلمون ومن علم خلاف قول الامام يستمر جالسا إلى أن يسلم بسلامه أيضا ثم يسجدون كلهم بعد السلام للزيادة حتى من علم خلاف قول الإمام لترتب السجود على إمامه والله تعالى أعلم والسجود في هذه الصورة والتي قبلها بعدى فتمتص الزيادة وإلى هاتين الصورتين وما أشبههما أشار بقوله إن لم تمتص زيادة وكلام الشيخ قابل لأكثر من هذا لأن المتروك إما ركوع أو سجود أو قراءة الفاتحة وفي كل منها إيمان يستحلفه في قيام الثانية أو الثالثة أو الرابعة فهذه تسع صور وفي كل منها ما أن يخبره بالاسقاط وقت الاستخلاف أو بعد أن صل ركعة أو ركعتين أو ثلاثا أو أربعة فزده خمس صور فاذا ضربت في التسع خرج خمس وأربعون صورة وكلها مع تحقق الإسقاط فلو قال له الامام أشك أني تركت كذا جئت الله ورة كلها فالجميع تسعون صورة إلا أن بعضها يبطل فيه الاستخلاف على المشهور تحقيقا كما إذا أدرك الثانية فاستخلفه فيها وقال له أسقطت سجودا فيسجد المستخلف لإصلاح الأولى ويبني عليها حتى يكمل صلاة إمامه ثم يقضيها وتصح صلاته وحده دون من أتم به إذ لم يدرك جزءا يعتد به كأم وفي بعضها يبطل على احتمال كما تقدم في الصورة الخامسة ونظر ابن عرفة على ما إذا قال الامام لمدرك رابعة استخلفه فيها أسقطت قراءة الأولى وسجودا ثانية وركوع الثالثة أرقال لمدرك ثالثة استخافه فيها أسقطت سجودتين من الأولين وأخبره بذلك قبل قضاء ما فاتته أو بعده قضاء ركعة أو بعد قضاء ركعتين أو قال له تركت سجودتين لا أدري من ركعة أو ركعتين وأخبره بذلك قبل قضاءه أو بعده فطالع تطلع والله الموفق عنه هذا ما أمكن جلبه في الحال مع تفرق الزمن وتشتت البان فن وقف عليه من السادات الاعلام فرأى فيه فساد مما جرت به الأعلام أو مما قد يسير إلى الأوهام فليستفضل علينا بالتمسك على ذلك أو الرجوع عن الخوض في تلك المسالك أخلص الله الكريم العمل لوجهه وتقبله بمحض جوده وفضله وتقديره الجميع برحمته وطوله آمين يارب العالمين وكتبه عبد الله محمد بن أحمد ميارة زاد الله له بمه وكرمه حامدا لله تعالى مصليا ومسلما على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله مسلما على من يقف عليه من السادة الأعيان طالبا منهم صالح الدعاء في السر والإعلان

كتاب الزكاة

تكلم في هذا الكتاب على القاعدة الثالثة من قواعد الاسلام وهي الزكاة والزكاة لغة النحر والزيادة يقال زكا الشيء إذا أنما وكثر ما حسا كالتبات والمال أو معنى كندو الانسان بالنقصان والصالح وسميت صدقة المال زكاة لانها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه وتنبيه وقيل لأن القدر المخرج يزكو عند الله وينمو كما جاء في الحديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا كان كإنما يضعها في كف الرحمن فيربها له كما يرب أحدكم بلوه أو فضله حتى تكون كالجيل وقيل لأن صاحبها يزكو بأدائها كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وكونها إحدى القواعد الخمس معلوم من الدين ضرورة وأدلة وجوبها من الكتاب والسنة والإجماع مشيرة فلا تغيب

مالك قاله عياض ولا تزال الشاة تؤخذ من كل خمس من الأبل إلى أن تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغتها فقيا حيث وجدتها فوقها إلى خمس وثلاثين بنت مخاض إن وجدت سليمة فإن لم توجد بل تمرر وجدناها فأشار إليه بقوله

فَإِنْ يَكُنْ وَجَدْتُمَا قَالَ أَتَعْتَدُ قَبْلُ لَبُونٍ عَوْضَ عَنْهَا ذَكَرُ

أي فإن تمرر على المزكين وجد أن بنت المخاض بأن لم تكن سليمة بل مصيبة أو عذمت بجهة فإن لبون تخفيفا على المزكي لأن بنت المخاض أفضل منه وإن كانت أصغر وقوله ذكر كذا وقع في الحديث وصفه بذكر فقال عياض هو تأكيد وقيل يان لأن من الحيوان ما يطلق على ذكره وأثاء ابن كاهن حرس وابن آوى وقيل تمرد له عن الخنثى والله أعلم

فَمَتَّ فِيمَا قَوْفُهَا يَنْتُ لَبُونٌ حَتَّى إِكَى خَمْسَ تَلِيهَا أَرْبَعُونَ

أي ثم فيما فوق خمس وثلاثين وهي ست وثلاثون إلى خمس وأربعون بنت لبون وسكت عن حكمها إذ لم توجد والظاهر

بها فن جعد وجوبها فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام فإن لم يتب كل كفر أو إنكاره ما علم من الدين ضرورة ومن أقر بوجوبها وامتنع من أدائها أخذت منه كرها وإن بقنا وؤدب حلى امتناعه من إعطائها وتجزئة على المشهور قال الإمام الجزولي ولها شروط وجوب وشرط أجزاء وآداب فترط وجوبها سبعة الإسلام والحرية والنصاب وصحة الملك احترازاً من الغاصب وتام الحل في غير الحبوب ويحى الساعى في الماشية ودمد الذين في العين وشروط أجزائها أربعة النية أنها زكاة وإخراجها بعد وجوبها ودفعها إلى أمام عادل أو في الأصناف الثمانية عند عدمه والإخراج من عين ما وجبت فيه لاعتوض منه وآدابها ثمانية إخراجها من طيب الثمن ومن كسب طيب ومن غيابه ودفعها للساكنين بالبين وسرتها من أعين الناس وتفرقها في البلد الذى وجب فيه وأن يتصد بها الأحوج فالأحوج ومن الإمام أو المصدق أن يدعو لدفعها قال في الجواهر وحى بالإحسانه إلى متعلقاتها ستة أنواع زكاة النعم وانتقيد والمتجارة والمعشرات والمعادن والقطر اهـ

فُرِضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا يُرْتَسَمُ خَيْرٌ وَحَبٌّ وَتَعَارٌ وَتَهْمٌ
أخبر أن الزكاة فرضت فيما يرسم أى يرسم ويكتب فيفعل بمعنى يفعل ومراده فيما يذكر ثم أبدل من لفظ ما يجب فيه الزكاة وهو الأنواع الثلاثة ولما العين وهو الذهب والفضة وعنه خبر ابن شماس بالتقديس كما مر أنه في الحبوب والثمار وعبر غير الناظم كابن الحاجب والشيخ أبى محمد وغيرهما من هذا النوع بالحرث قال الجزولي الحرث اسم لجميع فوائد الأرض ما بين حبوب وثمار ما هو أطعمة متقانة مدخرة وبعضهم عبر عنه بالمعشرات كما مر عن الجواهر . الثالث النعم وحى الإبل والبقر والغنم واستعمل الناظم كابن الحاجب وغيره لفظ النعم اسم جنس للأنواع الثلاثة الإبل والبقر والغنم لقوله تعالى لجزاء مثل ما قل من النعم وقال الجمهورى النعم واحد الأنعام وحى الأموال الراعية وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل (تنبيه) تقدم عن الجواهر أن الذى يجب فيه الزكاة ستة أنواع ذكر الناظم في هذا البيت منها ثلاثة أنواع ثم عقد فصلاً آخر الكتاب لزكاة القطر وسكت عن زكاة المعدن ولعله أدرجها في زكاة العين وإن كانت تخالفها في قليل من الأحكام نظراً لاتفاقهما في كثيرها كما سكت أيضاً في هذا البيت عن زكاة العروض وحى التى عبر عنها في الجواهر بالتجارة نظراً إلى أنها آيلة إلى زكاة العين فأدرجها فيها أيضاً كاللبن ثم ذكرها صريحاً مع بعض ما يتعلق بها في قوله والعرض ذو اشجر البيتين والله تعالى أعلم

أن ربا مكلف بتحصيها ولا يؤخذ عنها حق بخلاف ابن اللبون عن بنت الخاض قال في الذخيرة الفرق أن ابن اللبون يتمتع من صفار السباع وبرد الماء ويرعى الشجر فعدلت هذه الفضيحة فضيلة الآنوة والحق لا يتخفى بمنفعة

كَأَنَّ نَرْدَ حَقِّقَةً تُعْنَى حَتَّى إِلَى سِتِينَ فَرَضَ بَيْنَ

أى فإن زادت على خمس وأربعين بأن صارت ستاً وأربعين إلى ستين فغيرها حقة

ثُمَّ إِلَى السِّتِينَ بَعْدَ خَمْسٍ فَجَذَعَةٌ تَسْرُ كُلَّ نَفْسٍ

أى ثم بعد الستين إلى خمس وسبعين فغيرها جذعة وقوله تسر كل نفس مأخوذ من السرور خلاف الخزن تقول سرف فلان سره والفاء في قوله لجذعة مخلة بالوزن

ثُمَّ إِلَى الثَّمَنِ إِلَى مَا قَوْفَهَا يَنْتَابُونَ كَمْ تَزَالَا حَقًّا

أى ثم بعض الخمس والسبعين إلى التسعين يتأ اللبون لم تزالا حقا في كل من العدد المذكور في بعض النسخ لم يزل ذا حقا وسكت عن ذكره ما يجب بعد التسعين إلى مائة وعشرين وحى حقان طريقاً الفصل

ثُمَّ إِلَى الْإِشْرِينَ نَعْدَ الدِّائَةِ يُخْرِجُ حَقَّتَنِ لِلتَّزْكِيَةِ

فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عَامٍ يَكْمُلُ وَالْتِجِبُ بِالْأَفْرَاكِ يُرَامُ
وَالزَّيْبُ بِالطَّلِيبِ وَفِي ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِ وَالتَّجِبُ يَفِي

أخبر أن الزكاة في العين والأنعام حقت أي وجبت أي تجب في كل عام يكمل وينقضى فجملة بكل صفة لعام بمعنى أن مرور الحول شرط في وجوبها فهما وأن زكاة الحرث لا يشترط في وجوبها مرور الحول بل تجب في الحبوب بالأفراك وفي التمر والزبيب بالطيب وأن لم يكمل الحول ولذا قال ابن الحاجب والحول شرط إلا في المعادن والمخدرات فالحب مبتدأ وجملة يرَام أي يطلب خبره وبالأفراك يتعلق يرَام وفاعل يرَام يعود على الحب على حذف مضاف أي تطلب زكاته بالأفراك وأن ماله زيت من الحبوب تخرج الزكاة من زيته إذا بلغ حبه النصاب فجملة والحب يني إذا بالنصاب حالية وفهم من كلامه أن مالا زيت له من سائر الحبوب والثمار تخرج الزكاة من عينه ولا اشكال في ذلك وقد تقدم أن من شروط أدائها إخراجها من عين ما وجبت فيه فتكلم على ما قد يتوهم وسكت عما هو جار على الأصل ويدخل في الحب القمح والشعير والمسلت وهو حب بين القمح والشعير لا قشر له ويعرف بشعير النبي عند أهل المغرب قاله الشيخ زروق قال بعضهم يعرف عند البرابر بأشتيت ويدخل أيضا العلس وهو حب صغير يقرب من خلقة البر التوضيح ويدخل أيضا الارز والدخن وهو البشنة والذرة وهي على نوعين بيضاء وهي التي تعرف بهذا الاسم وسوداء وتعرف بآليل وتدخل القطنأي أيضا على المعروف وهي الفول والحمص والجلبان والورباء والترمس والبسلة والعدس والكرسنة وأما التمر والزبيب فقد صرح بهما ويدخل في ذى الزيت الزيتون والجلجلان وحب الفجل ونحوها بما له زيت وضابط ما تحب فيه الزكاة على قول الجمهور أنه المقتات المنخر العيش غالباً كما يصرح به الناظم بعد هذا في قوله إذ هي في المقتات فيما يدخر وقال ابن الماجشون وكل ذى أصل من الثمار كالرمان والتفاح وقيل غير ذلك وعلى المشهور فلا زكاة في البقول ولا في الفواكه كالرمان وكذلك التين ولا في العسل وفي حب الفجل والكتان والمصفر ومالا يتمتر بكسر مصر ولا يتزبب كمنها ولا يخرج زيتها كزيتونها خلاف المشهور ووجوب الزكاة إلا في حب الكتان أما مرور الحول في العين فلا شك في كونه شرطاً كما صرح به ابن الحاجب وغيره فإذا تلبه النصاب أو جزؤه قبل الحول ولو يوم سقطت الزكاة وكذلك إذا تلف النصاب بعد الحول وقبل الإمكان كالأوتار تعدد الوصول إلى المال بسبب من الأسباب واختلف إذا تلف بعضه والمسألة بها لما بعد الحول وقبل الإمكان فالمشهور السقوط وأوجبها ابن الجهم ومنشأ الخلاف هل الفقراء شركاء في النصاب يدفع عشرة أو ليسوا كذلك وإنما المقصود إرفاقهم بشرط النصاب ولو أخرج الزكاة وعن لها عند حولها فضاعت من غير تعريض لم يضمن ولو عز لها بعد حولها

أى ثم لا تزال الحقتان تؤخذان من التسعين إلى مائة وعشرين

فَإِنْ تَكُنْ زَادَتْ عَلَيْهَا وَعَلَتْ فَفَرَضُ كُلِّ أَرْبَعِينَ كَمَلَتْ
بُنْتُ لَبُونٍ لَمْ تَزَلْ فِيهَا تُحَدُّ وَحَقَّةٌ فِي كُلِّ سِتِّينَ تُحَدُّ

أى وإذا زادت الإبل عن المائة والعشرين ففرض كل أربعين منها بنت لبون وفرض كل خمسين حقة وهذا قول ابن القاسم وأما قول مالك وهو المشهور أنها إذا زادت على مائة وعشرين بواحدة إلى مائة وتسعة وعشرين فإن الساعي بخير بين أخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين إن وجدت أو فقتاً وإن وجد أحدهما منفرداً تعين وفقاً برب الماشية ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام بعد حكمه بأن في المائة والعشرين حقة تعين فإذا في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون هل يحمل على زيادة العشرات فيستعرض الحقتين إلى مائة وتلايين كما قال مالك أو على مطلق الزيادة فيؤخذ ثلاث بنات لبون كما أفاد ابن القاسم وهذه المسألة إحدى المسائل الأربع التي أخذ ابن القاسم فيها يقون غير مالك وقوله علت تأكيد لقوله زادت

قد كان فرط في تأخيرها ففُضعت ضمنها ولو عز لها عند حملها ففُضعت المال المزكى وبقيت الزكاة عكس ما قبله وجب عليه دفعها والمشهور جواز إخراجها قبل الحول بيسير واختلف في حد القرب فقيل اليوم واليومان وهو قول ابن المواز وقيل العشرة أيام ونحوها وهو قول ابن الحاجب في الواضحة وقيل الشهر ونحوه وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل الشهران ونحوها وهو المالك في المبسوط وهل هذا الخلاف في جواز الإقدام على ذلك ابتداءً وهو ظاهر كلام ابن الحاجب أو بعد الوقوع والذول وهو الذي قبل صاحب الجواهر والتلصاني وغيرهما قال في التوضيح وهو أقرب لأن المطلوب ترك ذلك ابتداءً به وما يتعلق باشتراط الحول في العين الكلام على نماء المال وهو جنس تحت ثلاثة أنواع الربح والفائدة والغلة ودليل المحصر في الثلاثة الاستقراء والمراد حصر النماء في الثلاثة لا حصر الثلاثة في انما لأن أحد طرفي الفائدة كالمدينة لم ينم من مال فالربح يزكى لحول أصله كان أصله نصيباً أو لا كما يقول الناطم : وحول الأربع وسئل كالأصول : وهو كما قال ابن عرفة زائد ثم مبيع يحرر على ثمنه الأول فن كان له دينار أقام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة ثم باعها بعد شهر بعشرين فانه يزكى الآن وهذا هو المعروف لأن حول الربح وهو التسعة عشر حول أصله وهو الدينار ويقدر كون ذلك الربح في أصله من أول الحول وعليه فن له عشرة حال عليه الحول فأنفق خمسة منها ثم اشترى بالخسة الباقية سلعة باعها بخمسة عشر أو اشترى بخمسة أو لا ثم أنفق خمسة فهل يقدر وجود الربح حين الحول فتجب الزكاة في الوجهين وهو مذهب المغيرة أو يقدر وجوده حين حصوله فتسقط الزكاة في الوجهين وهو قول أشهب أو يقدر وجوده حين الشراء فتسقط في الوجه الأول وهو إذا أنفق أولاً ثم اشترى وتجب في الثاني وهو إذا اشترى ثم أنفق وهو قول ابن القاسم ثلاثة أقوال (فرع) من تسلف عشرين ديناراً فاشترى بها سلعة أقامت حولاً ثم باعها بأربعين ولم يكن عنده ما يحل في مقابلة العشرين المتساففة فالاتفاق أنه لا زكاة عليه في العشرين لأنها عليه دين واختلف في زكاة الربح فقال ابن القاسم يزكى لأنه ملك الأربعين عليه منها عشرون وقال المغيرة لا زكاة عليه فيه لأنها إذا سقطت الزكاة من الأصل فالربح أحرقى وقال مطرف إن تقدم ماله شيئاً ولو قل يزكى وإن لم ينقد شيئاً فلا زكاة (فرع) من كان عنده عشرون ديناراً فاشترى بها سلعة على أن ينقدها فل ينقدها حتى حال الحول فباع السلعة بأربعين واختلف في عشري الربح على ثلاثة أقوال الأول أنه يزكى لحول الأصل ورواه ابن القاسم ومن يزده وهو المشهور والقول الثاني أنه يزكى من يوم الشراء قاله ابن القاسم والقول الثالث يستقبل بالربح رواه أشهب عن مالك وأما الفائدة فتقبل بها بعد قبضها وهي ما حدث لآمن مال أصلاً كالعطايا والميراث أو عن مال لا يجب فيه الزكاة كضمن عرض القنية فإن استفاد فائدة بعد أخرى فإن كانت الأولى نصيباً زكيت على حولها وكل ما يستفيد بعدها يزكى لحول نفسه كان نصيباً أو لا فإن اختلطت عليه الأصول كان حول آخرها على المشهور وإذا كانت الفائدة الأولى دون النصيب ضمت إلى الثانية اتفاقاً فإن كمل منها معاً النصيب لمزجها معاً من حول الثانية وكل ما يستفيد بعد ذلك يزكى لحول نفسه نصيباً أو أقل وإن لم يكمل النصيب منها

(باب زكاة الغنم)

وَقِي نَصَابُ الْغَنَمِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْسَ فِيهَا زَائِدَةٌ

أي يجب في أربعين من الغنم سواء كانت شاة أو موزاً أو جمعا منها لا أقل منها شاة واحدة جنح أو جذعة منها سنة كاملة وقوله الغنم ليس للاحتراز عن شيء لأن الموز كذلك كما ذكرنا وفي كتابه عليه الصلاة والسلام لفظ الغنم وهو شامل لما (تنبيه) لم يقل في كل أربعين كما قال في كل خمس عدت من الأبل لأن الواجب لا يعد بعدد الأربعين بخلاف الأبل

حَتَّى إِلَى الْمِائَةِ بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَاحِدَةٌ فِيهَا عَلَى الْمِائَةِ كَئِين

يريد أن الشاة الواحدة لم تزل واجبة من الأربعين وما زاد عليها حتى تنتهي إلى مائة وعشرين

فَإِنْ تَمَكَّنَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَنْقَهَتْ وَمِائَةٌ مَعْدُودَةٌ قَدْ كَمَلَتْ

ضمننا مما إلى الثالثة فاما أن يكل النصاب أولا فأجره على ما ذكرناه (فرع) إذا ملك عشرة في الحرم وعشرة في رجب لحولها معار رجب كما تقدم فإذا أنفق العشرة المحرمة أوضاع بعد أن حال حولها ثم حال حول الرجبية وهي ناقصة عن النصاب فقال ابن القاسم يسقط الزكاة لأنه يشترط اجتماعها في الملك وكل الحول ولم يجتمعا إلا في نصفه وقال أشهب بوجود الزكاة لأنه يكفي عنده اجتماعهما في الملك وبعض الأول ولم يجتمعا إلا في نصفه لأنه يرى أن زكاة كل فائدة على حولها وإنما أخرت زكاة الأولى بخافة أن لا تبقى الثانية فإذا تبين البقاء زكيتا فلو ضاعت الثانية أو أنفقها قبل حولها فالأفتاء على سقوط الزكاة أوضاع الأولى وأنفقها قبل حولها فلا خلاف في سقوط الزكاة أيضا لنقد الحول ولو أنفق الأولى بعد حولها لحال حول الثانية وهي نصاب فيتفق على وجوب الزكاة في الثانية ويختلف في الأولى (فرع) إذا كانت المائة الأول نصابا فعلى حولها كما مر فإذا نقصت عن النصاب فإن نقصت قبل كل حولها فكانت ناقصة من أول وهلة تضم الثانية كما تقدم وإن حال حولها كاملة ثم حال مرة أخرى ناقصة فلا تضم لما بعدها على المشهور بل تزكى كل فائدة على حولها لأن كل فائدة قد تقرر حولها بوجوب الزكاة فيها وقل ابن مسلمة تنقل كما لو نقصت قبل حولها ووجهه في التوضيح وأما الغلة فالشهور أنها كفائدة يستقبل بها حولا والشاذ الخافيا بالريح قد زكى لحول أصلها والغلة هي ثناء المال من غير معاوضة به فتقوله ثناء المال خرج بذلك أحد نوعي الفائدة وهو ما تجدد عن غير مال كالعطية والميراث وأولهم من غير معاوضة به خرج به النوع الثاني من نوعي الفائدة وهو ما تجدد عن مال غير مزمكي كن كان عنده عرض قبة فباعه فإن ثمنه ثناء مال أسكن بعد المعاوضة به وخرج به الريح أيضا لأنه مع المعاوضة ومثال الغلة من اشترى أصولا لتجارة فأثمرت وليس في عين تلك الثمار زكاة إما لكونها من الفواكه والخضر التي لا زكاة فيها أو بما تزكى لكن بدون النصاب ثم باع تلك الثمار فالشهور أنه يستقبل بثمنها وقيل يزكى لحول المال الذي اشترى به تلك الأصول ومالو وجبت في عين الغلة زكاة كما لو اغتزل نصابا من الثمر أو الحب فإنه يزكى زكاة المعشرات اتفاقا ثم يكون كسائر سلع التجارة فإذا تم له حول عنده من يوم أدى زكاته قومه إن كان مدبرا أو له مال عين سواء وإن كان غير مدبر فلا تقوم عليه حتى يبيع فإن باعه بعد الحول من يوم أدى زكاته زكى الثمن بما كانه وإن باع قبل الحول تربص فإذا تم الحول زكى وكذلك إذا اشترى أرضا لتجارة وزرع فيها للتجارة تاله في المدونة وأما إذا لم تجب في دين الغلة زكاة ولم يبيعها بل بقيت عنده فسي كسائر سلع التجارة أما إن يكون مدبرا أو عتقرا وإما غلة أصول القنية فإن وجبت زكاة في عينها زكيت ثم لا شيء عليه حتى يبيعها ويستقبل بثمنها حولا لأن ثمنها فائدة لتجده عن مال غير مزمكي وهي الأصول المقصود بها القنية وكذا إن لم تجب في عينها زكاة

يُؤَدَّى عَنْ جَمِيعِهِمْ نَمَحْتَيْنِ حَتَّى إِلَى انْتِهَائِهِمَا بِلَمَائَتَيْنِ

يعني فإن زادت النعم عن مائة وعشرين واحدة فإنه يجب في ذلك شأن ولا تزال كذلك إلى انتهاء المائتين والواو في قوله ومائة بمعنى مع (تتمتان) الأولى لم يبين الناطم المأخوذ وهو الجذع أو الجذعة من الضأن ومن المعز على المشهور الثانية المس هو ما أوفى سنة ودخل في الثانية على المشهور وقيل ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل عشرة وقوله نعتين يشير به لقول ابن القصار ولا يجزئ إلا الجذعة الأثني منها وقال ابن حبيب إنما يجزئ الجذع من الضأن والأثني من المعز

فَإِنْ تَرَدَّدَ وَاحِدَةً فَأَكْثَرًا فَالْفَرَضُ فِي الْكُلِّ ثَلَاثُ قُدَرٍ

أي فإن تزد واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه إلى أن تنتهي إلى ثلاثمائة وتسعين قلنا بدل بعد التقاف فالراء ويحتمل برأين مائتين والمعنى واحد

فَإِنْ هَلَّتْ فَالْأَصْلُ فِيهَا مَطْرُودٌ شَدُّ لِكُلِّ مَائَةٍ مِمَّا تَرَدَّدَ

بمعنى فإن علت ثلاثمائة وتسعة وتسعين بأن صارت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم أورد هذا الأصل هنا ففي كل مائة شاة وفي خمسمائة خمس شياه وهكذا العبرة ١٤ زاد عن المئين في كل مائة شاة

استقبل بشمتها أيضا وأما لو اشترى الأصول التجارة وقرها ثمار لم تطب ثم باع الثمرة طيبا وليست نصا بأو قبل الطيب حل القطع ولو كانت نصا بقتنها فائدة لأن مباشرة المقد للثمرة ما كانت بطريق التبع فلم تكن مقصودة فلم تحصل معاوضة وذلك شأن الفائدة في أحدهما التوضيح وبين ذلك هذا أنها لو كانت الثمرة ما بوره عند العقد لزم ثمنها لحوال الأصل ابن الحاجب في تمثيل الفلّة وكذلك غلة دور التجارة وعبيدها وغنمها التوضيح قال في النوادر ومن المدونة قال مالك وما اتخذته المرأة من الحلّي لتسكبه فغلته فائدة وكذلك غلة ما اشترى التجارة والقتينة من رباغ أو غيره قال وأما من أكثرى دارا ليكرها فاما غلته من هذه فليترك لحوال من يوم زكاتها لا من يوم أكثرها وهذا إذا أكثرها التجارة أو القنية لأن هذا متجر وأما إن أكثرها للسكنى فأكرها له لأمر حديث فلا يركب غناتها وإن كثرت إلا لحوال من يوم بقيتها اه وأما مرور الحول بالنسبة لزكاة النعم فهو شرط أيضا كما شمله قول ابن الحاجب والحوال شرط لا في المعادن والمعدنات فلو نقص نصاب الماشية ولو قبل الحول يوم فلا زكاة وإن كانت أقل من النصاب فتوالى وكل النصاب ولو قبل الحول يوم فالزكاة لأن حوال نسل الأنعام حول أمهاتهم كما يأتي في قول الناظم : وحول الأرباب ونسل كالأصول : وهذا إذا لم تكن سعاة أو كانت لا نصله حينئذ يجب بمجرد مرور الحول وأما إذا كانت سعاة وتصله فجاء الساعي شرط وجوب على المشهور وعليه لو مات رب الماشية بعد الحول وقبل مجيء الساعي لم يجب على الوارث إخراجها لأنها لم يجب على الميت ولكن يستحب له إخراجها ولو أوصى بزكاتها إذ ذاك فأت لم تخرج من رأس ماله إذ لم يجب عليه وإنما تخرج من التلك ولو أخرجا قبل مجيء الساعي لم تجزه وكان له أخذها منه وعلى اشتراط مجيء الساعي أيضا ولو مر الساعي بأنسان فوجد ماشيته ناقصة عن النصاب ثم رجع وقد كلت استقبل حولا لأن حوال الماشية هو مرور الساعي بها بعد الحول ولو اعتبر رجوعه لما انضبط لما حول (فرع) إذا سئل الساعي رب الماشية عن عددها فأخبره ثم زادت الماشية بولادة أو نقصت بموت ثم عد عليه فإن كان الساعي لم يصدق بها فيها أخرجه فالمعتبر ما وجد حواله اتفاقا وإن كان قد صدقه في النقص تسقط الزكاة كما لو ضاع جزء من العين قبل التمكن من الأداء وفي الزيادة طريقتان حكاهما ابن بشير إحداهما المعتبر ما صدقه فيه الثانية تحكي قولين قبل المعتبر ما صدقه وقبل ما وجد (تنبيه) وكما يشترط مجيء الساعي فذلك يشترط أيضا عدّه وأخذه فلم ينقص بعد مجيئه وقبل أن يعد أو بعد أن عد وقبل يأخذ لم يجب قال في المدونة ومن كانت غنمه ماتي شاة وشاة فهلك منها واحدة بعد نزول الساعي وقبل الدلم يأخذ غير شاتين وقتل عن أفي الحسن اللخمى وأفي عمران أنها لو نقصت بعد الدلم وقبل الأخذ لا يأخذ إلا شاتين واعترض به على ظاهر المدونة (فرع) وتعلق الزكاة بذمة المهراب من السعاة اتفاقا فيجب عليهم أداؤها على ما غنى السنين التي هربوا فيها وإذا تغلظ السعاة أعواما أخذوا عما تقدم إذا بقي يد أرباب الماشية ما يؤخذ منه ولولا قول مالك بعد قوله أخذوا لما غنى السنين وذلك الأمر

(باب زكاة البقر)

وَفِي ثَلَاثِينَ نِصَابُ الْبَقَرِ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَهَا شَيْءٌ يُقَرُّ

أى أن أقل نصابها ثلاثون فلا تجب زكاة ما دون هذا العدد وأشار بذلك إلى خلاف ابن المسيب حيث أوجب في كل خمسة منها شاة كالإبل إلى خمس وعشرين ففيها بقرة

يُخْرَجُ مِنْ جَدْعَاتِهَا تَبْيِغُ ذُو سَلْتَيْنِ مَاكُهُ شَقِيعُ

أى يخرج من جزعات البقر تبغ إذا بلغت النصاب وهو ثلاثون ولا يزال فيها تبغ كذلك إلى أن تنتهي إلى تسع وثلاثين ثم ذكر أن سنة ستان قال ابن بشير وهو الصحيح عند أهل اللغة وحكى ابن فرحون عنهم تصحيح أنه ابن سنة وظاهره أنه خلاف ما قبله ويحتل أنه أوفى سنة ودخل في الثانية فهو ابن سنتين فيكون موافقا لما قبله وسعى تبغاً لأنه تبغ أمه أو تبغ قرناه أذنيه أو يساويهما والظاهر أن معنى قوله ماله شقيع أى لا يجبر المالك على أتي

عندنا لكان مقتضى كونه أي جيء الساعي شرطا في الوجوب أن لا يأخذ لماضي التخيى فإن كان تحلف السعاة لشغل أو إمر لم يقضوا فيه إلى تعيين الزكاة فأخرج رجل زكاة ماشية أجزأت (فرج) إذا امتنع الخوارج ببلد أعواما وظهر عليهم أخذوا بالزكاة لماضي الأعوام في العين والحراث والماشية قال أشهب إلا أن يقولوا أدبنا فيصدقون بخلاف الحارث منها فلا يصدق (فرج) ويكون خروج السعاة لأخذ زكاة الماشية أو الصيف لقله المياه حينئذ فتجتمع الناس فيكون في ذلك رفق بالسعاة حيث يمدون الناس مجتمعين وبأرباب المواشي إذ قد يحتاج إلى سن فيجده عند غيرهم وفي أخذهم سنة الجلب قولان واعلم أن مرور الحول كله هو أحد شروط وجوب زكاة العين كما تقدم ولا يكفي مرور بعضه الشرط الثاني بلوغ المال النصاب وسيأتي الكلام عليه بعد إن شاء الله الشرط الثالث الملك احترازاً من غير المملوك كالمال المنصوب بالنسبة إلى الغاصب والمودع والمنقطع بالنسبة إلى الحافظ والمنقطع الشرط الرابع أن يكون الملك كاملاً احترازاً من العبد والمديان بالنسبة إلى العين الشرط الخامس أن لا يكون المال معجزاً عن تمتيته احترازاً من العين المنصوبة بالنسبة إلى المنصوب منه ومن المدفون والموروث إذ لم يعلم به وقد ذكر ابن الحاجب هذه الشروط في زكاة العين وهي أيضاً شرط في زكاة الماشية على تفصيل في بعض المسائل المحترز عنها بالشروط المذكورة بحسب اللائق بكل نوع وشرط هذا في زكاة الحراث ماعدا مرور الحول فإن الإفرار في الحب والطيب في الثمار بدل عنه وإذا قابل الناظم مرور الحول في العين والأنعام بالإفرار والطيب في الحراث والثمار فاما ما يتعلق بمرور الحول فقد تقدم وأما ما يتعلق بالملك فلا زكاة على غاصب عين أو ماشية أو أشجار في ثمارها الزكاة لأنه غير مالك وما ذكرنا من سقوط الزكاة عن غاصب العين كذلك يظهر من التوضيح أول الزكاة ونقل المواق عن ابن القاسم أن زكاة العين المنصوبة على الغاصب لأنها دين في ذمته من حين الغصب فإذا رد الغاصب ذلك للمنصوب منه فإن كان عيناً في المقدمات زكاة لعام واحد على المشهور وهو كالتدين وفي الموطأ أن عمر بن عبد العزيز أمر بزكاته لماضي السنين ثم رجع فأمر بزكاته لعام واحد وقيل لا زكاة عليه وهو الفاضل كالفائدة والأول أصح وإن كان المنصوب ثمار رجعت بأعيانها فإنها ترك وهل لماضي الأعوام ابن عبد السلام وهو الصحيح أو لعام واحد قولان لأبي القاسم وإن كان أشجاراً زكاهما زكاة لماضي السنين لأن الغاصب يرد له الفلأ ثم إن لم قدر غلها في كل سنة زكاهما على حسب ذلك وإن جهل ما ينوب كل سنة ففي ذلك تفصيل انظر التوضيح وكذا لا زكاة أيضاً على من أودعت عنده عين أو ماشية وعلى ربهما زكاهما كل سنة وكذلك لا زكاة على منقطعها فإذا رجعت العين المنقطعة إلى ربهما بعد أعوام زكاة لسنة واحدة على المشهور وقيل لكل سنة وقيل يستقبل بها حولا وكذا الماشية إن رجعت لربها من يد المنقطع والله أعلم ولم أجد الآن على نص في ذلك وأما من كان ملكه غير كامل كالعبد والمديان فقال ابن الحاجب في العبد ولا زكاة على العبد وشبهه لأن ملكه غير كامل ولا على سيده لأنه إنما ملك أن يملك التوضيح شبه العبد كل من فيه عقد حرية مقامه ولا خير الساعي في أخذه أو أخذها وهو كذلك على المشهور

ثم من أربعين سنة يخرج من كبارها سنة

يعنى أنه يجب في أربعين منها سنة إلى أن تبلغ تسعا وخمسين وهو شأن ماورد من السنة أى أمرها وحافا والمائة بنت ثلاث سنين وهو الصحيح عند أهل اللغة ومثى عليه صاحب المختصر وذكر ابن فرحون عدم تصحيح أبيه بنت سنين وظاهر مخالفتها ما به ويحتمل ما افترقه كذا الذي قبله قال مالك ولا تؤخذ إلا الأثني وحوز ابن حبيب الذكر وسيمت سنة لأنها ألقت ثمانية (تسعة) يضم الجاموس للبقر فإذا كان عنده أربعون من الجاموس وعشرون من البقر فانه يخرج من كل تديما عند مالك وابن القاسم ووجهه أن في ثلاثين من الجاموس تديما وتضم العشرون الباقية منه لأشهرين من البقر والشرة من الجاموس ليست عدد النصاب فيخرج من الأكثر وهو البقر وقال سحنون التديمان من الجاموس مراعاة للأكثر مطلقا واقتصر صاحب المختصر على قول مالك وابن القاسم

وجهد كمال ملكه من جهة أنه لا يتصرف التصرف التام لا من جهة أنه لا انتزاع ماله إذ لا يشمل المكاتب ونحوه ابن الحاجب فإن اعتق العبد استقبل حولا بالتقدي والمباشرة كما لو انتزع ذلك منه سيده أي فإن السيد يستقبل به حولا وأما الجيوب والثمار فإن عتق قبل الوجوب تركي وإلا استقبل وأما المديان فلا يسقط عنه بالدين إلا زكاة العين غير المعدن أما زكاة المعدن فلا تسقط عنه بالدين كزكاة الحرث أو الماشية ومن المدونة قال مالك لا يسقط الدين زكاة الماشية والثمار قال عنه ابن الموارز إنما يسقط الدين زكاة العين فقط أهـ ثم لا فرق في الدين الذي عليه بين أن يكون عيناً أو غيره حالاً أو مؤجلاً وإنما سقطت عنه لعدم كمال ملكه إذ هو يصدد الانتزاع ولكونه غير كامل التصرف كالعبد فإن كان عند المديان عرض يباع مثله في دينه كداره وسلاحه وغنمه وثوبى جمته إن كان لها قيمة فاشتهر جمل الدين في مقابلة العروض وترك العين فلو كان عرضه يساوي عشرين ودينه عشرون ترك ما بيده إن كان نصاباً لأنه يجعل الدين في ذلك العروض وترك العين وقال ابن عبد الحكم يجعل الدين في العين لأنه الذي لو رفع إلى الحاكم لم يقض إلا به وهل يشترط مرور الحول على هذا العرض أم لا اشتراطه ابن القاسم ولم يشترط أشبه إلا كونه مملوكاً في آخر الحول والحبوب والثمار كالعروض في جعلها في مقابلة الدين ترك عنها أم لا ومن كان يديه عشرون ديناراً وعليه من الدين نصف دينار ولا عرض عنده يجعله في مقابلة الدين سقطت الزكاة عنه إذ لم يملك ملكاً كاملاً إلا تسعة عشر ديناراً ونصفاً ومن يديه ثلاثون ديناراً ولا عرض عنده وعليه عشرة دنانير ترك عشرين فقط وكذا لو كان عنده عرض يساوي عشرة دنانير أما العرض الذي لا يباع على الفسلى فلا عبرة به كشياب جسده وما يعيش به الأيام هو وأهله وأما المال المعجوز عن تنميته كالمقصوب فلا زكاة على مالكه مادام عند الغاصب عيناً كان أو ماشية أو ثماراً وتقدم حكم ما إذا رده له به وكذا العين المدفوعة إذا ضل موضعها عن دافئها فلم يجد ما إلا بعد سنين فتركها لعام واحد قاله مالك في المجموعة ابن رشد وهو أصح الأقوال وكالعين الموروث يقيم أو مالا يعلم به من ورثته ولم يوقف له وإن علم به ولم يوقف له في تركها نه قولان وعلى الزكاة فهل تركها لا تقدم أو لعالم واحد قولان وإن وقف له ولم يعلم به فثلاثة أقوال يستقبل تركي لسنة كالدن تركي لماضي السنين فإن علم به وقف له فاشتهر لا تركي إلا بعد حول من قبضه وأما الماشية المورثة والحرث الموروث قبل بدو صلاحه فانهما تركيان من غير قيدي الإيقاف والعلم لأن التمسك حاصل فيهما من غير كبير محاولة فقارفاً العين وكون الوجوب في الجيوب بالأفراك وفي الثمار بالطيب كما ذكره الناظم هو المشهور وقيل يجب في الجيوب بالحصاد وفي الثمار بالجذاذ وقيل بالحرص وتظهر ثمرة الخلاف لو مات ربه أو باع أو عتق العبد فيما بين ذلك فإذا مات قبل الوجوب فلا تجب الزكاة إلا على من بلغت حصته من الورثة النصاب وإن مات بعده إن كان في المجموعة نصاب تركي وإلا فلا وإن باع قبل الوجوب فالزكاة على المشتري وبعده فالزكاة على البائع فيخرج مثل ما لزمه من الحب أو الثمر أو الزيت ويسأل المشتري عما خرج من الزيت إن كان يوثق به وإلا سأل أهل المعرفة فإن أعدم البائع فعل المشتري إن وجد ذلك عنده بعينه ثم رجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وإذا اعتق قبل الوجوب فالزكاة لكونه غائباً بها

وَهَكَذَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِنْ تَزِدَ فَأَبْنَى عَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَعَظَمْتُ

أَي وَإِنْ زَادَ الْبَقْرَ عَلَى أَرْبَعِينَ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْتَه

وَلَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ يُفْرَضُ وَلَا لِمَا دُونَ النَّصَابِ يَفْرَضُ

أي وليس في الأوقاص شيء يفرض بحيث يؤخذ منه ولا يعرض لما دون النصاب في شيء من زكاة الإبل ولا الغنم ولا البقر فلو كان خيلطان لكل منهما وقص كما لو كان لأحدهما تسعة من الإبل وللآخر ستة فإن الساعي يأخذ من كل واحد منهما شاة فقط وهذا القول رجع عنه مالك إلى أن الأوقاص تركي ومشي عليه صاحب المختصر وعليه فليهما ثلاث شياة تقسم على خمسة عشر جزءاً لكل ثلاثة فعل صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة

وقت الوجوب وبعد فلا زكاة وأما ما ذكر الناظم من كون الإخراج من زيت ماله زيت من الحبوب كالزيتون والجلجلان فهو المشهور إذ لولا الزيت ماتلفت بهذا النوع زكاة وقال ابن كثانة وإن مسلة وابن عبد الحكم إنما يعلى من الحب ثالثا الحب مجزى، والزيت مجزى، وعلى المشهور فالمعبر في تعلق الزكاة ببلوغ الحب التصاب اتفاقا وأول ذلك أشار الناظم بقوله والحب يعني أى بالتصايب يعنى ولا يشترط في الزيت بلوغه تصايبا في الوزن بل يعلى عشر الزيت قل أو أكثر ابن الحاجب قل باع زيتونا لا زيت له فمن ثمنه وماله زيت مثل ما لزعه زيت برى ويسأل المشتري كما مر ابن يونس قال مالك ويترعى ما يأكله من فربك زرعه والقول والحصى أخضر فإن بلغ ما خرصه على اليبس خمسة أو سبق زكاة وأخرج عنه حيا يابساً من ذلك الصنف قال في كتاب ابن المواز وإن شاء أخرج من ثمنه ابن رشد قال مالك في القول والحصى يبيعه أخضر إن شاء أخرج من ثمنه ابن الحاجب وفيما لا يكمل يخرج من ثمنه قل ألفن أو أكثر وهو المشهور التوضيح مالا يكمل كعنب مصر وزيتونها المواق أنظر كرم غرناطة أكثره لا يشتري لثيبس ومن أعناها ما يتخذ تيبسه وعمالا يضبط خرصه ومنهم من يبيع منه على يديه يوماً بيوم ومقتضى النصوص أن هذا مسوغ لإخراج القيمة أو ألفن كما قاله مالك في القول الأخضر وزيتون مصر والعنب الذى لا يترب ومن الغنم روى محمد إن باعه عنباً كل يوم وجعل خرصه فن ثمنه ابن يونس وقال مالك إن لم يضبط خرصه ولا أن يتحراه فليؤد من ثمنه وقال ابن رشد في العنب الذى لا يترب إن عمل به ربا إن شاء أعطى عشر الرب أو عشر قيمة العنب قال ولو أعطى عنباً لأجزأه والحاصل أن ماله زيت يخرج من زيت وما لا زيت له مما شأنه أن يكون له زيت كزيتون مصر فن ثمنه كذا مالا ييبس عما شأنه أن ييبس كعنبها فن ثمنه أيضاً وكذا ما ييبس ولكنه أكل أخضر كما تقدم عن ابن يونس أو يباع ليؤكل أخضر كالقول والعنب فن ثمنه أيضاً وكذا ما لا يضبط خرصه أو عمل ربا على أحد الوجهين وما عدا ذلك فالزكاة من عينه أما الحب فقال ابن الحاجب ويؤخذ من الحب كيف كان اتفاقاً التوضيح كان طيباً كله أو رديئاً كله أو بعضه طيباً وبعضه رديئاً أى فيؤخذ من كل بقدره هذا مع اتحاد النوع ابن عرفة وإن اختلف أنواعه فن كان بقدره وأما الثمار فقال ابن الحاجب أيضاً وفي الثمار ثلثا المشهور إن كانت مختلفة فن الوسط وإن كان واحداً فنهاه والقول الأول عنده يؤخذ من الوسط مطلقاً كالماشية والثاني أنه يؤخذ منه مطلقاً (فرع) في إخراج العين عن الطعام وعكسه أربعة أقوال الأول السكره قال أصبغ الثاني المنع ولا مجزى، الثالث إن أخرج العين عن الحب أجزأ على كراهة وإن أخرج الحب عن العين لم مجزى، قال ابن القاسم الرابع علم إجزاء أحدهما عن الآخر إلا في زمن الحاجة إلى الطعام فيجزى عن العين ثقله ابن رشد عن ابن حبيب

وَجَزَى فِي الثَّمَارِ وَالْحَبِّ الْعُسْرُ أَوْ نِصْفُهُ إِنْ آتَاهُ السُّقْيُ بَحْرٌ
خَمْسَةً أَوْ سِتِّي نِصَابٌ فِيهِمَا فِي فِضَّةٍ قُلْ مَا تَبَيَّنَ دِرْهَمٌ

خمسها ولو انفرد لو قص لأحدهما كما لو كان لأحدهما تسع من الإبل وللآخر خمس ففي الأربعة عشر شاتان فقط يأخذها الساعي من صاحب التسعة أو من صاحب الخمسة أو من كل واحد شاة فإن أخذها من صاحب التسعة قسمت الشاتان على أربعة عشر جزءاً على صاحب التسعة تسعة أسباع ويرجع على صاحب الخمسة خمسة أسباع فإن أخذها من صاحب الخمسة رجعت على صاحب التسعة بتسعة أسباع فإن أخذ من كل واحد شاة فرجع صاحب الخمسة على صاحب التسعة بسبعين هي نسبة عددهما ومعنى الشطر الثاني من كلام الناظم أن ما دون التصايب لا شيء فيه من إبل أو بقرة أو غنم وقد تقدم هذا وهو واضح (غاية) أقل أو قاص الإبل أربعة وهو ما بين الخمسة وال عشرة وأكثر تسعة وعشرون وهو ما بين إحدى وتسعين وإحدى وعشرين ومائة وأقل أو قص في البقر من تسعة عشر وأقل أو قاص الغنم تسعة وسبعون وهو ما بين مائة وإحدى وعشرين ومائتين وشاة وأكثره مائة وثمانية وتسعون وهو ما بين مائتين وشاة وأربع مائة

عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابُ فِي الذَّهَبِ وَرُبْعُ الشَّمْشَرِ شَرَعًا قَدْ وَجِبَ

تعرض في هذه الآيات لبيان الزكاة في الثمار والحبوب وفي التقدين أى لبيان القدر المخرج من ذلك فخصم هي الزكاة مراد بها الإسم وليان النصاب في الثمار والحبوب وفي التقدين أى لبيان القدر الذى إن بلغه المال وجبت الزكاة فيه فأشار إلى بيان القدر المخرج من الثمار والحبوب بقوله وفى في الثمار والحب البيت وأشار إلى بيان النصاب فيما بقوله خمسة أوسق نصاب فيما ثم أشار إلى بيان النصاب في الفضة والذهب بقوله في فضة قل مائتان درهما عشرون ديناراً نصاب في الذهب ثم أشار إلى بيان القدر المخرج منها بقوله ورُبْعُ الشَّمْشَرِ فيما وجب والنصاب من المال هو أقل ما يجب فيه الزكاة سمي نصاباً لأنه الغاية التي ليس فيها دونها زكاة والعلم المنصوب لوجوب الزكاة والحد المحدود لذلك قال تعالى وإلى نصاب يوفضون أى إلى غاية أو علم منصوب لهم يسرعون أو يكون مأخوذاً من النصاب لأن المساكين لا يستحقون في المال نصيباً فيما دون ذلك أما القدر المخرج من الثمار والحبوب فقال ابن الحاجب والمخرج العشر فيما سقى بغير مشقة كالسبح وماء السماء ويعرفه ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالدراب والدلاء وغيرهما ولو اشترى السبح فالمشهور العشر التوضيح فوجه المشهور عموم قوله عليه الصلاة والسلام في ما سقى السماء والعيون أو كان عثراً في العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر أى ابن حبيب البعل ما يشرب يعرفه من غير سقى سما ولا غيرها والسبح ما يشرب بالعيون والعثرى ما سقى السماء والنضح ما سقى السواقي والدراغين باليد وبالذلول أو يقول التناظم أو نصفه بالرفع عطف على العشر المختار به عن الضمير صدر البيت وآلة بالرفع فاعل بفعل محذوف يفسره يجر آخر البيت ومفعوله محذوف أى ما ذكر من الثمار والحبوب ومعنى جر الآلة لذلك أنها سبب فيه أى يوجد عندها لا بها (فرح) قال ابن بشر إن كان يشرب بالسبح لكن رب الأرض لا يملك ماء وإنما يشترى بالثمن فيه قولان المشهور وهو الصحيح أنه يزكى العشر إذ فيه نص الحديث وقال اللخمي فيما اشترى أصل مائة العشر لأن السقى منه غلة وفيما سقى بواد أجرى إليه بنفقة نصف عشر أول عام وعشر فيما بعده ورده ابن بشر (فرح) قال ابن يونس قال مالك وابن القاسم والمغيرة وعبد الملك من له النخل والعنب فيسقى نصف السنة بالعين فيقطع في قى باقيا بالسانية فأخرج زكاة ذلك نصفه على العشر ونصفه على نصف العشر وبعبارة الأبي إن كان مرة يسقى بالنضح ومرة بآء السماء فإن تساوى الأمران فيهما كان عليه ثلاثة أرباع العشر فإن كان أحد الأمرين أكثر كان حكم الأقل منهما تبعاً لأن التتابع له يشق والتقدير له يعتذر (فرح) قال البرزلى في نوازله من سقى بنضح فظن أن عليه العشر فأخرجه فلا يحتسب بما زاد جهلاً في ذرع آخر لم يخرج عشره ولم يخرج عشرة الثاني كاملاً لكن إن وجد ما أخرجه زائداً في الأول بأيدي الفقراء أخذه كمن أتاب على صدقة جهلاً أو صالح من دم خطأ من ماله لجهله كونه على عاقلة وأما النصاب الذى يجب فيه الزكاة على

(باب زكاة الحبوب والثمار)

لما قدم زكاتها إجمالاً أخذ بين القدر الذى يجب فيه الزكاة والقدر المخرج منه أشار إلى الأول بقوله

خَمْسَةٌ أَوْ سَوْءٌ هِيَ النَّصَابُ فِي كُلِّ مَا يُجْعَى وَمَا يُصَابُ

يعنى أن أقل ما يجب فيه الزكاة من الثمار أو الحبوب خمسة أوسق ولا يجب فيما دونها وقوله وما يجنى أى من الثمار وما يصاب أى ما يوجد من الحبوب ويعمل أن يريد بقوله يجنى من الثمار ومن الحبوب على ضرب من التسامح وقوله وما يصاب أى بما نمته مثلاً فيعتبر باسقاط المجامع ثم بين قدر الوى قى بقوله

سَوْنٌ صَاعًا جُمِعَتْ فِي الْوَسْقِ بَيِّنَةٌ جِدَّةٌ وَلَاؤُ الْهَقْ

وَالصَّاعُ مِنْ مِدَّةِ الْبَيْتِ لَمْ يَزَلْ أَرْمَةً جَرَى بِهَا حُكْمُ الْعَمَلِ

الثار والمحبوب فقال ابن الحاجب والنصاب خمسة أوسق وما زاد فحسابه والوسق ستون صاعا والصاع خمسة أطلال وثلاث الرطل مائة وثمانية وعشرون درهما زاد الشيخ خليل مكيًا في كل درهم خمسون ونمسا حبة من الشعير المطلق أى تكون الحبة متوسطة غير مقشرة وقد قطع من طرفها ما امتد وخرج عن خلقتها والدرهم سبعة أشعار الدينار لأن وزن الدينار اثنتان وسبعون حبة ثم قال في التوضيح وما ذكره المصنف أن المزد رطل وثلث قال في البيان هو المشهور وقيل بالماء وقيل بالوسط من البر وقيل رطل ونصف وقيل رطلان اه ولم يصرح ابن الحاجب بكون المذ فيه رطلان وثلاث إلا ما يؤخذ من قوله والصاع خمسة أطلال وذلك لأنك إذا قسمت ذلك على أربعة عدد مافي الصاع من الأمداد خرج رطل وثلث لكل مد وإن كان في الصاع خمسة أطلال وثلث فاضربه في ستين عدد صيعان الوسق يخرج لك عدد أطلال الوسق وذلك عشرون رطلا وثلثائه رطل في كل وسق وإذا ضربت عدد أطلال الوسق في خمسة عدد أوسق النصاب خرج لك عدد أطلال الخمسة أوسق وذلك ألف رطل وستة أطلال (فرج) قال ابن الحاجب ولا زكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصابا في عين أو حرث أو ماشية فلو نقصت حصة أحد الورثة لم تجب عليه زكاة ما لم تجب على الميت أى قبل موته ثم قال ما معناه إن من أوصى لمعين كزيد بجزء كثلث أو ربع كانت الوصية قبل الطيب فهو كأحد الورثة إن حصل له نصيب زكى وإلا فلا ويجب عليه نفقة جزئه وعلاجه وإن أوصى بجزء لغير معين كالنساء كين قبل الطيب أيضا فإنه كانت حصتهم خمسة أوسق فأكثر فالزكاة وإن لم ينب كل مسكين إلا مد واحد والنفقة على ذلك في مال الميت وأما إذا أوصى بعد الطيب فزكاة الجميع عليه (فرج) قال أبو عمر لا يجب الزكاة في التمر والعنب والزيتون ولا فيما ذكرنا من البين عند من أوجبها من المالكيين حتى يبلغ كل واحد منها بعد الجفوف والحال التي يبق عليها خمسة أوسق المواعظ أنظر تصريحه بالزيتون مثله في السليمانية أنه لا ينظر إلى الزيتون في وقت ربه بل حتى يحف ويتناهى في حال جفافه فإن كان فيه خمسة أوسق بعد الجفاف ففيه الزكاة وهو خلاف ما عزا للخنى للمذهب قال وقد تقدم نص ابن عرفة وابن يونس أن التقدير في الزبيب بالوزن والمنصوص في الزيتون أنه بالكيل قال مالك أن كان رطب هذا النخل لا يكون تمرًا ولا هذا العنب يبييا فليخص أن لو كان ذلك فيه يمكنه أن صح في التقدير خمسة أوسق أخذ من ثمنه كان ثمن ذلك أقل من عشرين دينارًا أو أكثر قال ابن المازوليس له أن يخرج زبيبا ابن عرفة النصاب من عنب بلدنا ستون ثلاثون قطارا ونسبًا لأنها يابسة اثنا عشرة وهي خمسة أوسق اه ابن غازي قلت ونحوه حفظت في عنب بلعة عن شيخنا أبي عبد الله القورى عن الشيخ أبي القاسم النازعوى أن نصابه ستة وثلاثون قطارا فاسيا ابن عرفة وفي كون المعتبر من الزيتون كيله يوم حذاذه أو بعد تناهى

الوسق بفتح الواو وكسرهما ستون صاعا والصاع أربعة أمداد بمد عنه لا بمد هشام ومده عنه أصغر قدرا وأعظم بركة وقوله بينة عند ولاية الحق أى أصحابه لأن المعتبر في الوزن وزن أهل مكة والكيل كيل أهل المدينة وأشار للثاني بقوله وفي الذي يؤخذ منه المعتبر بالسقي قد بينته أهل النظر وكل ما يستقى بماء الأنهار أو ماء عين أو ماء الأنهار فالقشر من جميعها يستخرج وما عن الحق به من يعرج ويثقل في ذلك كل كل كالكريم والزيتون ثم النخل وكل ما في سقيته تكف فافترض منه نصفه شريفة كالتفصيل والسواقي والدولاب وما يضاهاها من الأسباب هذا كله واضح وقد متنا ما ينفي عنه عدد قول الناظم ثم التار كلها أصناف والبعل والنخل الذي يشرب بعروقه فستغنى عن السقي قال أبو عمر والبعل والعدي واحد وهو ما سقته السماء وقال الأصمعي العدي ما سقته السماء والبعل ما شرب بعروقه من غير سقي ولا سماء (خاتمة) وما يضاهاها من الأسباب يحتمل لأسباب الكسيرة السكفة فيجب العشر فيها فتد كلفته كما لو اشترى السبع أو اتفق عليه لقعة المؤنة في ذلك لحزنها سقت السماء أو فيا سقت الميوزاه من وعلى هذا مثنى صاحب

بجفاه قولان الأول نص للحنفي عن المذهب والثاني لابن يونس عن السليمانية اه (فرع) قال ابن رشد تجب زكاة الزرع حبا مصنى قال القرافي العائس يخزن في قشره كالأرز ولا يزداد في النصاب لأجل قشره وكذلك الأرز قياسا على بوى الثمر - قشر الفول الأسفل خلافا للشافعية (فرع) قال في المدونة ويحسب رب الحائط ما كل وعلف أو تصدق بعد طيبه - قال في العتية وما أكل الناس من زرعهم وما يستأجرون به من التث التي يعطي منها حل اخل بقته قال مالك أرى أن يحسبوا كل ما أكلوا واستعملوا به فيجب عليهم في العشر وأما ما كلت من البقر والدواب في الدار إذا كانت في المدرس فلا أرى عليهم فيه شيئا (فرع) تقدم أن المعتبر في نصاب الثمار والحبوب حال البس فإذا احتيج لأكلا أو بيعا قبل ليس أو كانت ما لا يبس فأنها تنخرص إذا حصل بيعا يلزم حل يجب فيه زكاة أم لا وإن وجبت فكم قدرها وتنخرص بخلة نخلة ودالية دالية لأنه أقرب إلى الحذر وبسقط من كل نخلة ما يظن أنه يتقص إذا جف ويكتفى بالخارص الواحد فان تعددوا راختلوا وعمل على قول الأعراف فان استوتوا في المعرفة فأنسب الواحد من عدد الخارص ما يخرج من نصف أو ثلث أو ربع أو غير ذلك فغذه بما قال كل واحد وأجمع ذلك وأخرج الزكاة عما اجتمع من ذلك كما لو كانوا ثلاثة فقال أحدهم ستة الأخر ثمانية والأخر عشرة فيؤخذ ذلك ما قال كل واحد فيذكر عن ثمانية وإن كانوا اثنين أخذ من قول كل واحد النصف وإن كانوا أربعة أخذ من قول كل واحد الربع ولو أصابت الثمرة جالقة بعد الترخيص فلمعتبر ما بقي بعد الجالقة اتفاقا من كان نصابا زكي وإلا فلا ولو تبين خطأ الخارص العارف في الاعتقاد على ما قاله الخارص والجويع إلى ما تبين من نقص وزيادة قولان . أما النصاب في العين فقال ابن الحاجب فنصاب الذهب عشرون دينار والورق مائتا درهم بالوزن الأول أي بوزن السنة وقد تقدم أن وزن الدينار الشرعي اثنان وسبعون حبة وأن وزن الدرهم خمسون وخمسائة فإذا ضربت حبوب الدينار في سبعة خرج لك خمسة مائة حبة وأربع حبات وهي التي تخرج من ضرب حبوب الدرهم في عشرة فحبوب عشرة دراهم سنية مساوية لحبوب سبعة دنائير سنية أيضا وهذا معنى قول أبي محمد في الرسالة أعنى أن سبعة دنائير وزنها عشرة دراهم (فرع) فان نقصت العين عن النصاب فاما أن يكون النقص في الصفة أو في الوزن والنقص في الصفة إما من رداء الأصل وإما من غش أصنف إلى العين فهذه ثلاثة أقسام وفي كل منها إما أن يحط بها ذلك النقص أولا يحط بها في ستة أقسام ومعنى الحط كونها لا تجوز بجواز الزكاة وعدم الحط عكسه وهو جوازها بجواز الزكاة الكاملة وهل معنى جوازها جواز الكاملة أن تكون وازنة في ميزان ونافعة في آخر وهو ان القصار والأهري أن المراد النقص اليسير كالحبة والحبنتين في جميع الموازين مما جرت به العادة بالتسامح بمثله في البياعات وهو قول عبد الوهاب الباجي وهو الظاهر قولان فان نقصت في وزنها ما يحطها فالزكاة على المشهور فان حطها فلا زكاة وإن نقصت صفة برداء في الأصل فكالحالصة حطها أولا وإن كان بنش مضاف فان كان لا يحطها فكالحالصة فان حطها فالشهور يحسب الخالص ويصير النقص كأنه في القدر وسواء كان الخالص مساويا أو أقل أو أكثر فيعتبر فيها من النحاس اعتبارا بالعرض

المختصر ويحتمل أن يجب فيه نصف العشر وهو كذلك على أحد القولين واستظهره بعضهم لأنه مع الشراء كالسقي بالألة وقد نما الخلاف فيما إذا رقى بها معا والله تعالى أعلم : ولا أنهى الناظم ما ذكره من نظم غيره في الزكاة شرع في ذكر ما نظمه هو للصياغ فقال .

بَابُ ذِكْرِ نَافِيَةِ فَرُضِ الصَّوْمِ وَتَسْتَأْنِيهِ فِي ذَا التَّحْلِيمِ

الصوم لغة الإمساك والكف والترك فمن أسك عن شيء وكف عنه وتركه فهو صائم قال في المقدمات وفي الشرع على ما هو عليه في اللغة غير منقول عنها إلى اسم غير لغوي إلا أنه في الشرع إمساك عن أشياء مخصوصة في أزمان معلومة على وجهه مخصوصة وهو إمساك عن الطعام والشراب وجماع من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع اقتران التنية به على اقتران وجوبها من فرض واجب أو طاعة غير لازم أو كفارة دين أو غيره فمما انحرم وجه من هذه الوجود لم يكن صائما شرعا وإن صح أن يسمى صائما في اللغة وباقه التوفيق (فائدة) فرض الصوم في ثمانية الحجرة لليتين خلتا من

وقيل يعتبر الأكثر فإن كانت العين أكثر فالزكاة (فرج) فإن وجدت سكة أو جودة تيجر النقص لم يعتبر انفاقا كما لو كان عنده مائة وتسعون درهما ولسكتها أو جودتها تساوى مائتين كانت تلك الجودة والسكة غير معتبرة انفاقا إنما ينظر إلى الوزن الحاصل بجوده وسكته وأما الصياغة فإن كانت حراما فانفاقا وفي الجواز قولان المشهور الفاقها ولا يعتبر إلا وزن المصوغ وقيل يعتبر المصوغ اعتبار العين وتعتبر الصياغة اعتبار العرض والمصوغ الجائز حتى النساء وما في معناه كالأزوار وحلية المصحف مطلقا وغاتم الفضة لا الذهب للرجال وتحلية السيف بالفضة وفي الذهب قولان وفي تحلية ما عدا السيف من آلة الحرب خلاف والحرام ما عدا ما ذكر من حل الرجال والأواني قال في الجواهر وإن كان على قصد استعمال عطلور كما لو قصد الرجل بالسوار أو الخلى أن يلبسه أو قصدت المرأة ذلك لسيف لم تسقط الزكاة لأن المدوم شرعا كالمدوم حسا اهـ (فرج) ويكل أحد التقدين بالآخر بالجزء لا بالقيمة انفاقا ومعنى التكبير بالجزء أن يقابل كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت قيمته انصافا كما لو كان عنده مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسون درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينارا أو خمسون درهما ولا يكل بالقيمة كما لو كان عنده مائة وثمانون درهما ودينارا يساوى عشرين وسيقا في هذا في قول الناظم ويحصل النصاب في صنفين البيت (فرج) والخلى أن اتخذ لباس من يجوز له لبسه فإن ذلك بلعنه بعرض الفقيه ولا زكاه فيه وإن اتخذ للتجارة فالزكاة كل عام كالنقد وإن اتخذ للسكر اهـ أو ليصدقه لامراه به يد أن يتزوجها أو لحاجته إن عرضت له فثلاثة أقوال سقوط الزكاة في الجميع ووجوبها في الجميع والفريقين ما اتجه للسكر اهـ فنسقط وبين غيره فتجب وهو على المشهور وهو مذهب المدونة وإذا نوى بحل القنية أو الميراث التجارة فالشهور انتقاله لما فتجب زكاته لأن الأصل في الخلى وجوب الزكاة إذ جوهره يقتضى وجوب ذلك بخلاف عرض القنية ينوى به التجاره لا يتنقل لأن الأصل في العرض عدم الزكاة فالثبة تنقل إلى الأصل ولا تنقل عنه (فرج) والخلى المالك أن كان منظوما بجوهر فإن أمكن نزعه بغير ضرر فالحلى نقد والجوهر عرض وإن لم يمكن نزعها إلا بضرر فالشهور أنه يتجرى ما فيه وبزيه والجوهر على حكمه وهو مذهب المدونة وأما النقد المخرج من العين فقال ابن الحاجب المخرج من التقدين ربع عشر وما زاد فبحسابه ما أمكن اهـ ويجوز إخراج الذهب عن الورق وإخراج الورق عن الذهب على المشهور وعاءه فيعتبر في ذلك صرف الوقت كن مثل الصرف الأول وهو كل دينار بعشرة دراهم أو أقل أو أكثر على المشهور فإذا وجب عليه دينار ذهبيا وأراد أن يخرج عنه ورقا أخرجه عنه ما يساويه من الدراهم في ذلك

تعبان وفي نصف منها حوات القبلة وهل كان فيلة صوم ونسخ أولا قولان

شهر الصيام رابع القواعد به تمام الدين والمقاتلة

أخبر رابع فواعد الإسلام به تمام الدين مع بقية القواعد وهو الصحيح قالوا وفي قوله والعقائد بمعنى مع وأشار بذلك لقوله عليه الصلاة والسلام بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلا وهو من القواعد التي يه بها الدين أما كنهه من تمام الدين وقواعده فلا نه أحد أركانها الحسة كما تقدم وبني على ذلك كسر جاحده فقال

حاجده الشرح على حقا به كقوله من بعد الإنسية به

لأن من جحد وجوبه من المسلمين فهو مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدا ولا خد وصحة الحد وجوبه فقط بالوجوه فرحنا من فروضه أو غير ذلك كما في الصلاة فركاها

أو حسب الله علينا فيه قرضا ومسحونا فذة يتقيه

الوقت عشرة أو اثني عشرة أو ثمانية وإذا وجب عليه عشرة دراهم وأراد أن يخرج عنها ذهباً أخرج ما يساويها من الذهب في ذلك الوقت ديناراً أو ديناراً ونصف أو نصف دينار وإذا وجب جزء عن عين مسكوك ولا يوجد ذلك الجزء مسكوكاً وأخرج مسكوكاً من نوعه أو من غير نوعه فيعتبر قيمة السكة على الأصح ولا يكسر الكامل انصافاً وفي كسر الرباعي وشبهه قولان وإن كان العين المخرج عنه مصوغاً فإن أخرج عنه من جنسه وكان وزنه مائة دينار مثلاً ولصياغته يساوي مائة وعشرة فاشهور أن يخرج عن المائة والعشرة إذ له كسره وإعطاء الجزء الواجب بعد الكسر فليس للفقراء حق في الصياغة بخلاف السكة إذ ليس له كسرها فلفقراء فيها حق وإن أخرج عنه من غير جنسه وقانا أن الصياغة في الجنس الواحد ملغاة كما مر في اعتبار قيمة الصياغة قولان لابن السكاتب وأبي عمران وألف القليلان فيها

وَالْعَرْضُ ذُو النَّجْرِ وَذَيْنُ مِنْ أَدَارَ
ذِكِّي لِقَيْضِي تَمَنِّي أَوْ ذَيْنَ عَيْنًا بِشَرَطِ الْحَوْلِ لِلْأَصْلَيْنِ

مرص في هذين البيتين لزكاة العرض والدين فأخبر أن عرض التجارة ودين المدير قيمة كل منهما كما عين أي قرئ تلك القيمة والمراد بعرض التجارة عرض أحد نوعيها وهو الإدارة بتدليل ما بعده فيقول المدير عرض الإدارة عند كمال الحول بما يساوي حيثئذ وما جرت العادة أن يباع به من ذهب أو فضة ويزكى تلك القيمة وكذلك يقوم المدير دينه بما يجوز أن يباع به ويزكى تلك القيمة بشرط التقويم في النوعين ويأتي بيانها مع بيان كيفية التقويم للدين إن شاء الله وأن المحتكر يزكى عند قبض الثمن أي العرض أو عند قبض الدين حالة كون المقبوض من الدين أو من العرض عينا بشرط مرور الحول لأصل العرض والدين أما العرض ففيه تفصيل فإن كان للقتنية خلاف سقوط الزكاة عند ابن بشير وقد فهمت الآفة من قوله صلى الله عليه وسلم لبس على المسلم زكاة في فرسه وعبدته وإن كان للتجارة فتعلق به الزكاة عند الجمهور خلافاً للظاهرية أه ثم التجارة نوعان إدارة واحداً كالزكاة فلا إدارة هي أن لا تستقر بيد صاحبها عين ولا عرض بل يبيع بما يجده من الربح قبل أو أكثر وبما يباع بغير ربح وذلك كأرباب الحوانيب والجالبين والسلع من البلدان والاحتكار هو أن يشتري السلعة أو يرصد بها السوق فيمسكها حتى يجد الربح الكثير ولو بقيت عنده أعواماً ثم إن كان العرض بما تعلق الزكاة بعينه كصناب الماشية فالزكاة كل سنة كانت للقتنية أو للتجارة وكذا نصاب الثمار والحبوب وإن كان لا تعلق بعينه زكاة كسائر السلع والثياب والرقيق والدواب ويدخل في ذلك ما قصر عن النصاب والحبوب والثمار والماشية فتعلق الزكاة به في الجملة شروط إحداها أن يملك بمعاوضة فلا زكاة في عرض الميراث والهبة حتى يديه ويستقبل بثمنه حولاً ثانياً أن ينوي بها التجارة فإن لم ينوها به فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل بالثمن حولاً سواء نوى القتنية أو لم ينو شيئاً لأن الأصل في العرض القتنية ثالثاً أن يكون هذا العرض أي مادفع فيه عرض تجارة أو عينا ذهباً أو فضة فلو كان أصله عرض قنية فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل بثمنه حولاً وقد حكى الحاجب فيها قولين فإن اجتمعت هذه الشروط وجبت الزكاة ثم يفصل في صاحب هذا العرض فإن كان مديراً قوم عروضه عند

فرضاً معمول أوجب وحذف عامل مستوثاً أي وسن فيه سنناً فتقتنى أي فتبيع ما أوجبه وما سنه ثم ذكر أن الواجب علينا فيه خمس وعدها بقوله

فَالْفَرَضُ خَمْسٌ هَكَذَا التَّافِضِي نَقْلٌ * أَوْ لَهَا الْعِلْمُ بِشَهْرِ أَسْتَهْلُ

أي نقل القاضي أبو الوليد محمد بن رشد أن فروضه خمسة وإنما عين أن نقل الحسنة لأنه يقول بعد هذا وزاد غيره الأول من خمسة العلم بدخول شهر رمضان والعلم به يحصل بأحد أمرين أشار لما بقوله

وَالْعِلْمُ إِمَّا رُؤْيَا حَقِيقَةً أَوْ بَعْدَهُ شَهَادَةٌ وَثَبَتَةٌ

كمال الحول في كل سنة وأخرج زكاة تلك القيمة وأول حولة أول حول تقده حين إدارته خلافاً لأشبه فلو ملك ألفاً في المحرم ثم أدار بها عروضاً في رجب فأول حول المحرم وقال أشبه رجب قالوا ويقوم كل جنس بما يباع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع المعروف دون بيع الضرورة فالديار يشبهه والرقيق والعقار يقوم بالذهب والنياب الغليظة وليسه وشبهها تقوم بالفضة اهـ والمقصود منه أوله إلى قوله الضرورة ثم إن باع العرض بعد ذلك بأكثر مما قومه به لم يلزمه شيء. لاحتمال أن تلك الزيادة من ارتفاع السوق وبزكي عن زنة الحلي لا عن سياغته كما مر لكن إنما يقوم بشرط أن ينضم من أثمان العروض شيء ما قل أو أكثر لنض في أول الحول أو في آخره على المشهور فلو كان يدبر العروض بعضها يبيض ولا يبيع بشيء من العين فاشتهر عدم التقويم وعلى سقوط التقويم إذ لم ينض له شيء في الحول ثم نض بعد الحول بستة أشهر مثلاً فإنه يقوم حيثئذ ويصير حوله من ذلك الوقت وبلغ الرائد على الحول (تنبيه) إنما يقوم الدين من العروض ما دفع ثمنه أو ما حال الحول عليه عنده وإن لم يدفع ثمنه وحكمه في الوجه الثاني إن لم يدفع ثمنه حكم من بيده مال وعليه دين أما إن لم يدفع ثمنه ولا حال عليه الحول عنده فلا يزكيه ولا يسقط من زكاة ما حال عليه الحول عنده شيئاً في مقابلة دين ذلك العروض فقد سئل شيخنا الناظم رحمه الله عما نصه سيدي رضي الله عنكم ما جوابكم في مسألة مدير اشترى سلعة في شوال مثلاً لأجل مبلغه ثلاثة أشهر فاقترض الأجل مهل المحرم وهذه الساعية ليس لها في ملكه سوى ثلاثة أشهر ولم يحل الحول عليها وثمنها إلى الآن لم يدفعه هل يحصل ماله من الأصون والعروض في مقابلة ثمنها وبزكيها مع ما كان عنده قبلها أو يخرجها عما كان بيده في مقابلة ثمنها لربها وبزكي ما بقي عنده بعد إخراجها وأيضاً مسألة ثانية إذا اشترى هذا المدير سلعة في آخر الحجة بالثمن ولم يدفع ثمنها واستل المحرم هل يحسب هذه السلعة مع ما بيده من ماله وبزكي الجميع أولاً بحسبها ولا تجب عليه فيها زكاة وأيضاً مسألة ثالثة إذا اشترى هذا المدير سلعة في ذي القعدة مثلاً لأجل مبلغه أربعة أشهر واستل المحرم فوجب عليه الزكاة في ماله هل زكي قيمة هذه السلعة أو يخرج قيمتها وبزكي ما عداها بين لنا والسلام فأجلب بما نصه الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً الجواب والله سبحانه الموفق بمنه للصواب أن كل ما يشتريه المدير من العروض بنية التجارة فإنه إذا حال الحول على مال الإدارة وجبت فيه الزكاة ولم يكن يخلص ثم العرض سواء كان أصل شرائه بالدين أو اشتراه حولا ولم يكن دفع ثمنه لم تجب عليه في تلك العروض زكاة وإنما تزومه زكاة ماعده من مال الإدارة كله من غير أن يسقط من زكاة مال الإدارة بسبب دين تلك العروض التي اشترى خيراً اللهم إلا أن يقيم العرض الذي لم يخلص ثمنه حولا عنده فإنه إذا حال الحول على مال الإدارة قوم تلك العروض وزكاهما وجعل الدين المرتب بسبب تلك العروض في ماله من ريع ونحوه فإن لم يكن عنده ما يجعل في مقابلة الدين فهذا يسقط الدين الذي

الأول الرؤية الحقيقية أي برأها جماعة رؤية مستفيضة يستحيل توأموهم على الكذب عادة ولو كان فيهم ناس وعبيد قال الباجي اتفاقاً الثاني شهادة وثيقة من عدلين بريانه وتكفي رؤيتهما ولو كان بمصر كبير ولم يره غيرهما - واه - رأياه مع الغيم أو الصحو وهو كذلك لكن الأول بالاتفاق والثاني على ما اقتصر عليه صاحب المختصر من الخلاف وهو المشهور (تنبيه) احتز بقوله وثيقة عن شهادة الرقيق وعن شهادة النساء ولو مع رجل وذبح محمد بن مسلمة لقبول شهادة وهو رجل وامرأتين ولا تنسب تقبل شهادة رجل وامرأة وظاهر كلام الناظم أنه إذا ثبت بالرؤية عم حكمه جميع البلاد كذلك على المشهور مطلقاً ولابن الماجشون كذلك وإن كانت الرؤية باستفاضة وإن كانت بأشهاد عند الحاكم لم يلزم من خروج عن ولايته إلا أن يكون أمير المؤمنين واحتز به أيضاً عن حساب المنجمين فإنه لا يثبت الصوم به اتفاقاً وقال ابن رشد حكى العمل على ذلك عن مطرف ومثله للشافعي اهـ (تنبيه) ليس المراد بمطرف المالكي وإنما هو مطرف ابن عبد الله الشخير الشافعي كما صرح به غير واحد ولا خصوصية لرمضان بهذا بل هو وغيره عندنا سواء وتردد ابن رشد وتلميذه القرافي لزوم صوم شهر رمضان بحكم المخالف بثبوت بنيادهما واحد نقلاً عن ابن رشد يلزمه ذلك المالكي لموافقة حكمه على الاجتهاد وقال القرافي لا يلزمه لأنه أقوى لاحكام وبناء على قاعدة أن العبادات كلها لا يدخلها حكم وليس

عليه بما يديه من مال التجارة ويذكرى الباقي نص على ذلك ابن رشد في المقدمات وهذا الواجب يكفى للأسئلة الثلاثة واعترضوا يا أخى في التطويل والمطل قد قال إمامنا مالك تملوا لأدري كما تملوا أن أدري وأيضاً فأنت لا أدري أسلم من الخطأ في مسألة واحدة والله أعلم وبه كتب فقير رحمة ربه الغافر عبد الواحد بن أحمد بن عاشر على الله جملة وأوسعه والمؤمنين رحمة وفضلة آمين يارب العالمين اه وإن كان محكراً فيشترط في زكاته للعرض زيادة على الشروط المذكورة شروط أخر أحدهما أن يبيعه فلم يبيعه فلا زكاة عليه فيه ولو أقام عنده أحوالاً الثاني أن يبيعه بعين فلو باعه بعرض فلا زكاة وينزل العرض الثاني منزلة الأول الثالث أن يقبض تلك العين فلو باع بعين ولم يقبض فلا يزكى حتى يقبض فإن اجتمعت الشروط الستة فإنه يزكى زكاة سنة واحدة ولو أقام عنده قبل البيع أحوالاً متعددة « تنبيهات » الأول تقدم من جملة شروط زكاة العرض كونه للتجارة لا للفتنة فإن نوى بالعرض عند شرائه غلته ككراهته في زكاة ثمنه إن بيع قولان المشهور تسقط الزكاة لأن الغلة موجودة في عرض الفتنة ومقابلة يجب لأن الغلة نوع من التجارة فإن نوع التجارة والفتنة كأن يشتري عرضاً ينوي الانضغاع بعينه وعى للفتنة وإن وجد ربحاً باعه وهو التجارة فهل ترجع نية الفتنة لأنها الأصل في العروض فلا زكاة أو ترجع نية التجارة احتياطاً للفقراء فيزكى ورجع الحمى وابن يونس القول بالوجوب فإن نوى الغلة والتجارة أو الغلة والفتنة احتمل القولين الثاني تقدم أيضاً أن نصاب الماشية والرجوب والثمار يزكى كانت للفتنة أو للتجارة فإذا بيع ذلك فإن كان للفتنة استقبل بثمنه حولاً وإن كان للتجارة فإن مر لها عنده حول وزكى عنها زكى الثمن لحول تركية حينها وإن باعها قبل الحول زكى الثمن لحول أصله وأما مادون النصاب من ذلك فمكسائر السلع إما أن يكون للفتنة فلا زكاة أو للتجارة والتي للتجارة إما أن يكون صاحبها مديراً أو محكراً أجبه على ما تقدم . الثالث إذا اجتمعت الإدارة أو الاحتكار فإن تساوبا فسل واحد على حكمه فالمدبر يقوم كل عام والمحكرك يزكى امام واحد بعد البيع ابن بشير ولا خلاف في ذلك وإن كان أحدهما الأكثر فهل يبيع الأقل الأكثر أو لا يبيعه ويكون كل منهما على حكمه أو يفرق فيقال بالتبعية إن كانت أسحوط للفقراء إن كان المدار أكثر وبعدهما إن كان المحكرك أكثر ثلاثة أقوال والقولان الأولان لابن الماجشون والثاني له أيضاً والمطرف قال في البيان وهو أقيس والثالث لابن القاسم وعيسى بن دينار في الفتنة قاله في التوضيح وأما الدين فاما أن يكون ربه أيضاً مديراً أو محكراً فإن كان محكراً فإنه يزكى عنده لكن بشروط . أولها أن يكون له أصل فما لا أصل له كدية جرحه وجرح عبده ودية وليه استقبل به بعد قبضة اتفاقاً . الثاني أن يكون أصله كان يديه فما كان له أصل لكن لا يبيعه كدين ورثه استقبل بعد قبضه أيضاً . الثالث أن يكون أصله عيناً أو عرض زكاة فإن كان أصله عرض فتنة فإن باعه بنقد استقبل اتفاقاً وإن باعه بنسيئة فالمشهور الاستقبال وروى ابن نافع وجوب الزكاة . الرابع أن يقبضه فلا زكاة عليه قبل قبضه وأوجب الشافعي زكاته وهو على الغريم . الخامس أن يكون المقبوض عيناً فلو

لحاكم أن يحكم بأن هذه الصلاة صحيحة أو فاسدة وأما يدخل في مصالح العباد وأشار للعرض الثاني من الخمسة بقوله

وَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِ الْيَالِي فَمَا لَهَا فِي الصَّوْمِ مِنْ زَوَالٍ

شرط في صحة الصوم نية أول ليلة من ليالي رمضان لمن لا عذر له ولا يريد أن ذلك واجب في كل ليلة وإن كانت عبارته صادقة بذلك لأنه يقول إنها مستحبة في كل ليلة وقوله في أول الليالي هو ظرف لا ينافي فيوقعها في أول ليلة متى شاء لجمعيها إلى الفجر وقت موسع لها وليس لبعضها اختصاص في ذلك دون بعض (تنبيهات) الأول لاختصاصية لرمضان بأن النية الواحدة كافية لجميعه بل كل صوم واجب التابع ككفارات الغطار والقتل وكالتنذر كذلك على المشهور خلافاً لابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل ذلك كله عبادة واحدة كركعات الصلاة وأعمال الحج أو عبادات متعددة لعدم فساد ما مضى منه فساد يوم في أثانته الثاني قوله فما لها في الصوم من زوال محتمل أن يريد به أنه لو رفضها لم ترفض وهو كذلك على مقابل المشهور ويحتمل أن يريد أن دخوله عنها بعد الاتيان بها في محلها لا يزيد

فيمنه عرضاً لم يجب الزكاة فيه إلا لأن يكون مديراً . السادس أن يتم المقبوض نصاباً بنفسه أو بمائدة حال حولها قبل القبض أو مع القبض أو بعد القبض فإذا اجتمعت هذه الشروط زكاة واحدة بعد مضي حول أصل الدين لا بعد مضي حول الدين فلا مكث عنده نصاب ثمانية أشهر ثم دأب به شخصاً فأقام عند ذلك الشخص أربعة أشهر ثم اقتضاه زكاة إذ ذاك لتام حول من أصل الدين ولا عبرة بمدة بقائه عند المدين وكذلك لو بقي عند المدين أعواماً فإنه يزكيه إذا قبضه لعام واحد ، تنبيهان ، الأول يتعلق بقولهم في الشرط السادس أن يتم المقبوض نصاباً بنفسه من المدونة قال مالك من له دين على رجل من بيع أو قرض مضي له حول فاقضى منه مالا زكاة فيه في مرة أو مراراً فلا يزكيه حتى يجمع ما فيه الزكاة فيزكيه حينئذ كله ثم يزكي قليل ما يقبض وكثيره ابن القاسم وإنما لم يرد إذا اقتضى دون العشرين لأنه لا يدري أيقضى غيرها أم لا ولا زكاة في أقل من عشرين النخعي من له غريم ثلاثون له عليه ديناراً حال عليها الحول فإن اقتضى منها عشرة لم تكن فيها زكاة فاقضى بعد ذلك عشرة أو العشرين الباقية زكاهما جميعاً وكان حول الجميع من يوم اقتضى الثانية للنخعي فإن اتفق المقتضى من الدين كان الحكم فيه بمنزلة مالو كان قائم العين فإن اقتضى عشرة - ثانياً فأنفقها ثم اقتضى عشرة زكي العشرين جميعاً وكذلك إن ضاعت العشرة الأولى على قول ابن القاسم وأشبهه حاصل المسألة باختصار أن من اقتضى من دينه بعد حلول أصله دون النصاب ولا عين عنده حال حولها ، تكفل له من المقتضى النصاب فلا زكاة عليه فإذا اقتضى بعد ذلك ما يكمل به مع المقتضى أو لا النصاب زكي الجميع ذهب المقتضى الأول أو بقي إلى اقتضاء ما كمل به النصاب وحول الجميع من حين كان النصاب فإذا اقتضى بعد ذلك قليل أو كثيراً زكاه يوم اقتضائه وهو ابتداء حوله فمن اقتضى عشرة في الحرم وليس عنده ما يضربها إليه فلا زكاة عليه فإذا اقتضى عشرة أخرى فديع زكي حينئذ العشرين ذهبت العشرة الأولى وأبقيت ويكون حول العشرين عاماً من ربيع فإذا اقتضى خمسة مثلاً في رجب زكاهما حينئذ ذهبت العشرين أو أبقيت وحول هذه الخمسة من رجب وإذا اقتضى ديناراً مثلاً في رمضان زكاه حينئذ وحوله رمضان وهكذا فإن اختلطت عليه الأحوال في العالم الثاني فاته بحمل حول الجميع من حين كمال النصاب وهو الربيع . التنبيه الثاني يتعلق بقولهم فيه أيضاً أو بقائه حال حولها وأعلم أن في تكميل النصاب من الاقتضاء والفائدة تفصيلاً وحاصله أن من بيده عشرة مثلاً حال حولها وله دين حال حول أصله فلا زكاة عليه الآن إلا زكاة في أقل من عشرين ولا يزكي المحتكر الدين قبل قبضه فإذا اقتضى من دينه عشرة زكي حينئذ العشرين بقيت العشرة التي كانت بيده أو ذهبت لأنه حين حال الحول كان مالاً للنصاب وهو العشرة التي ييدهو الدين ولكن لا يزكي الدين قبل قبضه مخافة أن لا قبض فلا قبض منه ما كمل به النصاب زكي الجميع فإذا انضم الاقتضاء إلى الفائدة التي حال حولها قبله ذهبت أو بقيت ولو اقتضى من الدين الذي حال حوله أصله عشرة في الحرم وبيده عشرة حولها ربيع مثلاً فلا زكاة عليه في الحرم إذا لم يكمل الحول إلا للعشرة المقتضاه وبظن في ربيع فإن كانت العشرة المقتضاه من الدين باقية زكي العشرين ولا إشكال لاجتماع كل من العشرتين في « حول

بدليل لإباحة أفعال المنوعات نهاراً في الليل من أكل أو شرب أو جماع وغيره وإنما يؤيد هذا الاحتمال قوله

وَبِمَدَّهَا الْكَفُّ بِلَا زِيَاعٍ عَنْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ وَعَنْ جِمَاعٍ

وأشار بيده لقمة الشروط أي وشروط صحته بعد حصول النية فيه الكف عن أكل أو شرب أو جماع بمغيب الخسعة أو هدرها في فبلى أو دبر وأن لم ينزل وقوله وبمدها الكف لا يريد أن ذلك ممنوع من حين حصول النية فيها لقول ابن الجلاب ولا يفسد النية ما يحدث بعدها قبل الفجر من أكل أو شرب أو جماع

وَزَادَ غَيْرُ الْقَاضِيِ اسْتِطَاعَةً وَعَقْلًا وَمُسْلِمًا ذَا طَاعَةٍ

وَبَالِغًا أَصَابَهُ احْتِلَامٌ وَحَائِضًا فَهُوَ أَيْهَا عَلَامٌ

واحد بسبب بقوله الأولى إلى أن حال حول الثانية وإن ذهب شيء منها فلا زكاة إذ لم يجتمع في حول واحد وإن حال حول كل واحدة منها فهذا لا يضم الاقتضاء للفائدة التي حال حولها بعد إلا إذا كان مقتضى باقيها هذا لكان اتحاد الاقتضاء أما إن تعدد فإن الاقتضاء يضم إلى الاقتضاء مثله ذهب الأولى أو بقي تحتلها فائدة أم لا كانت الفائدة المختلطة نصاً بأم لا والفائدة التي حال حولها تضاف إلى ما بعدها من الاقتضاءات ذهبت الفائدة أو بقيت ولا تصنف الفائدة إلى الاقتضاء قبلها إلا إذا كان باقيها التوضيح قال ابن القاسم ولو اقتضى عشرة دنانير من دين حال حولها فأفقهها ثم حال حول الفائدة فزكاة أي لكونها نصاً بأم اقتضى خمسة من دينه فإنه يركب هذه الخمسة لكونها مقتضاه بعد حول الفائدة ولا يركب العشرة الأولى لكونها لم تجتمع مع الفائدة أي في كل الحول بل في بعضه فقط لكن لو اقتضى خمسة أخرى بعد الخمسة التي قبضها يركب العشرة السابقة لحول النصاب من دينه ولو اقتضى خمسة فأفقهها ثم استفاد عشرة فأفقهها بعد حولها ثم اقتضى عشرة فإنه يركب العشرة الفائدة والعشرة التي بعدها من الاقتضاء لاضافة الفائدة لما بعدها ولا يركب الخمسة الأولى لكونها لا تصنف إلى الفائدة فإذا اقتضى خمسة أخرى يركبها عن الخمسة الأولى ومن هذه الخمسة لكامل النصاب في الدين قال الامام أبو عبد الله المازري وهذا هو الذي يلبس به المدرسون ويقولون الفوائد تضاف إلى ما بعدها من الاقتضاءات ولا تصنف إلى ما قبلها والاقتضاءات تصنف بعضها إلى بعضها وإلى كلام المازري هذا أشار الامام أبو محمد عبد الواحد لشرعي بقوله

والاقتضاء أضف للاقتضاء كما تضاف فائدة للمقتضى التالي

هذا الذي لمح المدرسون به فيما حكى عنهم في الفوائد الخ

بمعنى قولهم الفوائد تضاف إلى ما بعدها من الاقتضاءات أي سواء بقيت الفائدة أو ذهبت بتلف أو إفاق ومعنى قولهم ولا تصنف الفوائد إلى ما قبلها أي من الاقتضاءات إذا لم يكن المقتضى باقياً ما إن بقي فتضاف له الفائدة وعلى هذا التفصيل الذي في تكميل النصاب بما بين الفائدة والاقتضاء أنشدنا شيخنا الناظم رحمه الله حالة إقراره بقول الشيخين خلط والاقتضاء لثمة مطلقاً والفائدة للثأر منه ألغى لنفسه .

فائدة والاقتضاء كل يضم لثمة وغيره كيف انظم . إن كان الأول لدى حول الأخير

باليد أو ضاع والاقتضاء أخير . لا منفق لفائدة تأخره . لفقد جمع الملك حوالاً قرأ
ومنها لطيفة جليلة . من نصم إذا علوا القضية طردا وعكسا وهي أن المتفقا لحول أصل الدين يبقى حقيقاً وأشار بقوله لا منفق إلى أن الاقتضاء أو الفائدة المنفق كل منهما قبل حول الفائدة لا يضم لها كما تقدم وشمل قوله وقبله أو ضاع أي الأول الفائدة والاقتضاء وأشار بقوله ومنها البتين إلى أن ضم الفائدة أو الاقتضاء المنفق كل منهما قبل الاقتضاء إلى ذلك المقتضى مشروط ببقاء المنفق بقسميه بيده إلى أن يحول حول الدين الذي اقتضى منه ما كل به النصاب أم لا أو تفقهها بعد حولها وقبل حول الدين الذي اقتضى منه ما كل به النصاب ثم اقتضى فلا تكميل لعدم الاجتماع في كل الحول فهذا قيد لقوله أو ضاع والاقتضاء أخير والله أعلم وأما إن كان رب الدين مديراً فإن كان الدين للهادم أي من بيع لا من سلف وكان على ماله

أعلم أن الناظم إن أراد بأن غير القاضي اختص بذكر هذه الأمور وأن القاضي لم يذكرها كما هو ظاهر النظم فغير صحيح لأن القاضي ذكر ذلك أيضاً لكن في غير هذه المقدمة المنسوب للناظم نظماً وإن أراد عدم ذكره لذلك في هذه المقدمة فصحيح ولكن كان الصواب أن يقول زاد القاضي وغيره على ما هنا والله أعلم وأعلم أن محل هذه الزيادة نعمت الصوم بستة أوصاف البلوغ والاسلام والعقل والصحة والاقامة والطهارة من دم الحيض والنفس وهذه الإوصاف الستة تنقسم إلى أربعة أقسام منها ما يشترط في وجوب الصيام في صحة فعله وفي وجوب قضاءه وهو الاسلام لأن الكافر لا يجب عليه صوم ولا يصح منه لو فعله ولا يجب عليه قضاءه إذا أسلم وإنما استحب له مالك قضاء يوم إسلامه ومسك بقبته مراعاة لمن يرى خطابه بالصوم حال كفره ومنها ما هو شرط في وجوب الصوم لافي جواز فعله ولا في وجوب قضاءه وهما الاقامة والصحة لأن المسافر المريض غاطل إن بالصوم غير أن منه وبين غيره وقد قبل أنهما غير متعلقين

ففيه الزكاة فان كان هذا غير مرض غير مؤجل زكى عدده وان كان الدين عرضاً أو تقدأ أو مؤجلاً قوم كل عام وزكى قيمته على المشهور فيها فان كان الدين طعاماً من بيع قبل يقومه كغيره التوضيح وصوبه ابن يونس وغيره أولاً يقوم لأن التقويم بيع وبيع الطعام قبل قبضه متمتع قولان وان كان الدين من سلف فalletأخيرين طريقتان الأولى تركه بعد قبضه زكاة واحدة كالدين الثانية تحكى قولين أحدهما كالدين الثاني يقومه كل سنة ويترك قيمته كالمشهور في دين الفاء ولو كان الدين على مدمم فكالمدم على المشهور خلافاً لابن حبيب أنه تركى قيمته وما احتجج إلى يقومه من الدين فان كان عرضاً قوم بنقد حال سواء كان العرض حالاً أو مؤجلاً وإن كان تقدأ مؤجلاً قوم بمرض ثم العرض بنقد حال لأن الدين لا يقوم إلا بما يباع به ومثاله لو كان دينه ألف درهم فيقال لو بيع هذا الدين بقمح لبيع بمائة أردب والمائة الأردب تساوى تسعائة فيخرج عنها الزكاة قاله في التوضيح والظاهر أنه يشترط في تركية دين المدير الشروط الثلاثة الأولى التي في دين المشتكر وهى أن يكون له أصل وأن يكون ذلك الأصل كان بيده وأن يكون ذلك الأصل الذى قد كان بيده حيناً أو عرض تجارة واقه أعلم .

في كُلِّ خَمْسَةِ جِغَالٍ جَذَعَةٌ • مِنْ فَنَمِهِ يَذْتُ الْمَخَاضِ مَقْنِعَةٌ • فِي الْخُمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَابْنَةُ الْبُؤُونِ فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ • سِتَا وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً كَقَتَّ • جَذَعَةٌ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَفَتْ بِنْتُ الْبُؤُونِ سِتَّةً وَسِتِّينَ • وَحَقَّتَانِ وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمَعَ ثَلَاثِينَ ثَلَاثُ أُنَى بَنَاتُ لِبُؤُونٍ أَوْ خُذْ حَقَّتَيْنِ بِافْتِيَاتٍ • إِذَا الثَّلَاثِينَ تَلَكَّتْهَا الْيَاقَةُ • فِي كُلِّ خَمْسِينَ كَمَالاً حَقَّةً وَكُلُّ أَرْبَعِينَ يَذْتُ لِلْبُؤُونِ • وَهَكَذَا مَا زَادَ أَمْرُهُ يَبُؤُونُ • عِجْلٌ تَبْيِيسُ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرٌ سُبَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ تَسْتَطَرُّ • وَهَكَذَا مَا زُرْتَقَتَتْ ثُمَّ الْفَنَمُ • شَاةٌ لِأَرْبَعِينَ مَعَ أُخْرَى ثَقْمٌ فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ يَتَلَوْنَ وَمِائَةً وَمَعَ ثَمَانِينَ ثَلَاثُ نَجْرَتُهُ وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِثْلَيْنِ أَرْبَعِ شَاةٍ لِكُلِّ مِائَةٍ إِنْ زُرْفَعُ

به وهو بعيد اذ لو لم يكونا غاطبين به لما أنبيا على صومهما وما أجزأهما فعله ومنها ما هو شرط في وجوب الصوم وفي صحة فعله لأن وجوب قضاءه وهما العقل والطهارة من دم الحيض والنفاس لأن الصوم لا يجب عليهما ولا يصح منهما والقضاء واجب عليهما وقد قيل في المجنون أنه لا يجب عليه القضاء فيما كثر من السنين واختلف في حدها وهما في حال الجنون والحيض غير غاطبين بالصوم وقد قيل أن الحائض غاطبة به ومن أجل ذلك وجب عليها القضاء وهو بعيد إذ لو كانت الحاطبة به لأبليت عليه ولاجزأ منها ولا يجب عليه بأمر جديد وهو قوله عز وجل • فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر • ومنها ما هو شرط في وجوبه وفي وجوب قضاءه لأنى صحة فعله وهو البلوغ إذ لا يجب على الصغير ولا يجب عليه القضاء ويصح منه الصوم واختلف هل هو مأور بقبول بلوغه على طريق النذب أولاً والثاني هو الراجع وألكتْ فَرَضٌ مِنْ خُرُوجِ الْقِيْدِ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ لَآ وَلَا مِنْ شَيْءٍ

فاذا خرج من غير عذر وجب القضاء كالأول استقاء فقاه وهل وجوبا وعليه حل أبو يعقوب قول مالك في المدونة أو استعابا وعليه حلها أبو بكر الأبهري وقيل يقضى في الفرض وفي التطوع لتو وإن خرج لغير كمال أو اندفع عليه

نعرض في هذه الآيات لزكاة النعم ابن الحاجب وهي الإبل والبقر والغنم ولا فرق في وجوب الزكاة فيها بين العاملة وغيرها ولا بين المعلوفة والراعية وقوله ^{الشيخ} في سائمة الغنم الزكاة أى الراعية يخرج مخرج الغالب فلا مقبوم له وفي وجوب الزكاة فيما تولد من النعم والوحش كأن تضرب حول الظباء أو لئاس المز أو بالعكس خلاف صدر ابن رشد بالسقوط وصحبه ابن عبد السلام لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت النعم ونسبه للخمى لمحمد بن عبد الحكم وقيل إن كانت الأم من النعم والأب من الوحش وجبت قاله ابن القصار ووجهه أن الولد في الحيوان غير العاقل تابع للأم وقال اللخمي لا أعلمهم يخطئون في عدم تعلق الزكاة إذا كانت الأم وحشية وبدأ الناطم كغيره اتباعا للحديث الكريم بزكاة الإبل فأخبر أن في كل خمسة من الجمال بالكسر جمع جبل شاة جذعة من الغنم يريد ويستمر أخذ ذلك إلى أربع وعشرين بدليل قوله بنت الخاض مقنعة من الخمسة والعشرين والجذعة من الغنم هي ما أوفت سنة وهو قول أشهب وابن نافع التوضيح ويقع في بعض نسخ ابن الحاجب تشبيهه قال في الجواهر وهو الذي صدر به في الرسالة قال فيها والجذع ابن سنة وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر اه فزكاة الإبل من خمس إلى أربع وعشرين من غير جنسها وفيما بعد ذلك تجب من الجنس فن له أربع من الإبل فلا زكاة عليه فإذا بلغت خمسا ففيها شاة جذعة من الغنم ولا يزال يطلى جذع إلى تسع فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان كذلك ولا يزال يعطى شاتين إلى أربع عشرة فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه ثم كذلك إلى تسع عشرة فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين وظاهر قوله في كل خمسة جمال جذعة أن الزائدة عن الخمس معفو عنه لا شيء فيه التوضيح وهو خلاف ما رجع إليه مالك من أن الشاة مأخوذة عن الجنس مع ما زاد ويظهر أثر ذلك في الخلطة اه وما يركن من الإبل بالغنم يسمى شفا بالشين المعجمة والنون المفتوحين ثم قال والمراد بالغنم في الشق الضأن إلا أن يكون جل غنم أهل البلد المعز فتؤخذ من المعز حينئذ إن كانت منه معرا أعطاه وكذلك إن كانت غنما ضانا على المشهور اعتبارا بجبل غنم البلد والشاة تؤخذ مما عنده رواه ابن نافع عن مالك وهو قول ابن حبيب فإن تساوبا أخذ من الضأن ابن عبد السلام والأقرب في هذه الصورة تخيير الساعى (فرع) لو أخرج بعيرا من خمسة أبعرة بدلا من الشاة الواجبة فقال أبو الطيب عبد المنعم من أصحابنا من أباه ليس بشيء لأنه مواساة من جنس المال بأكثر مما وجب عليه ابن عبد السلام الصحيح الاجزاء وقال القاضي أبو الوليد وأبو بكر لا يجزئ فإذا بلغت خمسا وعشرين حينئذ تجب الزكاة من جنس ما وجبت فيه وهو الإبل ففيها بنت مخاض من الإبل وإلى ذلك أشار الناطم بقوله بنت المخاض مقنعة أى كافية في الجنس والعشرين قال في التنبهات وبنت المخاض هي التي كل سنها سنة تحلب أمها لأن الإبل سنة تحلب وسنة تربي فامها حامل وقد خص الجنين بهنبا أو في حكم الحامل إن لم تحلب فإذا كل لها ستان وضمت أمه وأرضعت فهي لبون وابتها المتقدم ابن لبون

شئء عليه إلا أن يمكنه طرحه ولم يفعل قال ابن الحاجب وفي إخراج منه يسترد فولان كالبلغم

فَيَنْتَبِهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ الْقَصَائِمُ وَكُلُّ مَا فِي فِعْلِهِ الْمَسَائِمُ

أى يجنب الصائم التي وجبها لما قد مضى أنه يوجب القضاء ويجنب أيضا كل ما في فعله إثم كإيصال متحلل وغيره للبعدة وكالحقنة بمائع والبخور والبهائم إن أمكن طرحه وسواء كان علة أو ابتلاء قل أو كثر تدير عن حال الطعام أم لا وكالواصل للحلق من ماء المضمضة أو من طوبى السواك

فَهَذِهِ الْفُرُوضُ وَاجِبَاتُ مَهْمَا بَدَتْ فِي الصَّوْمِ مُفْسِدَاتُ

ولم بين الأمور الواجبة أفاد هنا أن ما حصل منها من تركه كالتبوء أو من حصوله كأكل وشرب وجماع وغير ذلك مفسد للصوم وقوله واجبات بعد قوله للفروض تأكيد

مَتَّ فُرُوضُ الصَّوْمِ فِي قَلْبِ حَسَنٍ وَتَقْتَصِيهَا جُلْمٌ مِّنَ السُّنَنِ

وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان وبسبب لبون وفي مائة وتسعين ثلاث بنات لبون وفي مائتين إماما ربح حق
 أو خمس بنات لبون التوضيح والمشهور أن الساعي يتخير إن وجد أو فقد اثنان وجد أحدهما فقد الآخر خير رب المار
 اه إلى ذلك أشار الناظم بقوله ومكدا ما زادت أسرها لبون وحنا بد ثلاث أربعا من المائة والثلاثين فما فوق على
 ما قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عرفة أنك تقسم العائد على خمسين فإن انقسم كانه وخمسين فالخارج وهو ثلاث عدد
 ما يجب من الحقائق وإن لم ينقسم فاقسمه على أربعين فإن انقسم كانه وبين فالخارج وهو أربع عدد ما يجب من بنات
 لبون وإن لم ينقسم لا على خمسين ولا على أربعين يعني إلا بكسر فاعلم أن أربعين وما يخرج صريحا طوعا عندنا يجب من
 بنات لبون وبدل لكل ربع من الكسرة حصة من صحيح الخارج سائر ذلك مائة وثلاثون أصهبا على أربعين مائة
 وعشرون منها مقسومة والخارج وهو الثلاث عدد بنات لبون وكسر مائة والباقي من المائة والثلاثين وهي ربع
 من المقسوم عليه فتبدل إحدى بنات لبون بحقه فيكون الواجب حقة وبني لبون وكذلك مائة وأربعون ينكسر فيها
 عشرون وهي ربعان فتبدل من الثلاث الخارجة عدد بنات لبون باقي لبون بمقتضى ويكون الواجب حقتين وبني
 لبون وكذلك مائة وتسعون مائة وستون منقسمة والخارج وهو أربع عدد الواجب من بنات اللبون وينكسر ثلاثون
 وهي ثلاثة أرباع فتبدل ثلاث بنات لبون بثلاث حقتين ويكون الواجب ثلاث حقتين وبنات لبون وعلى ذلك فقس. ثم
 في الناظم كغفيرة أيضا ببيان زكاة البقر فأخبر أن في ثلاثين متراجعا نبي ولا يزال يعطى كذلك إلى تسعة وثلاثين فإذا
 ملك أربعين ففيها مسنة وهكذا الحكم فيما زاد على ذلك في كل أربعين يبيع وفي كل أربعين سنة ولا يزال يعطى للمستمن أربعين
 إلى تسعة وخمسين فإذا بلغت ستين ففيها تيمان إلى سبعين فتبيع برميه وفي ثمانين مسنة وفي تسعين ثلاث تيمان وفي مائة
 وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين أسا أربع تيمان أو ثلاث مسنتان إلى الساعي كما تنضم في مائتين من الإبل
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله عجل فاجع ثلاثين تسعة وأربعين تسعة وأربعين تسعة وأربعين تسعة وأربعين تسعة
 حذف تنوينه وفتا على أنه ربيعة وجلة يستعمل أن تكتب مائة مائة وهو المسمى ولا بد أن ابن الحاجب والتابع
 الجذع الحوفي سنتين وقيل سنة والمسنة الموفية ثلاثا وبدل سبعين وعلى الأثر من الأربعين في التابع والسنة انحصر الشيخ
 خليل في مختصره ثم تلك ببيان زكاة الغنم وهو على السنة والسنين وأما ما ذكرنا من أن زكاة الغنم في كل أربعين
 بانه أربعين ففيها شاة جذع أو جذعة وهو ابن من كل مائة وكذا في الأربعة عشر سنة لا أربعين أي
 في أربعين فاللام بمعنى على حد قوله تعالى ونزعنا من أسفلها اليوم ليلتنا إلى الموتها وهو أي عن أربعين
 فاللام بمعنى على حد قوله تعالى وقال الذين كفروا لنأولئك خيرا ما عتبة وآلية أي قال الذين كفروا نحن

الحدود لا يزداد في شيء منها تغليظا لأجل الزمان والمكان وما زاده بعض زكاة نولس من عشرين وطا في حد سكران
 سكر بقرب جامع الزيتونة فيه فطر

وَبَيَّنْتَنِي الْفُطُورَ بِالْمُحْجِلِ * لِأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ بِتَمَرَاتٍ أَوْ بَدَاءٍ أَطْيَبُ * لِأَنَّهُ إِلَى الْفُطُورِ أَقْرَبُ
 كذا عد الناظم تبعا لاصاله أن تمجيد الفطر سنة وعدها صاحب المختصر من المستحبات ومحملة كون الفطر بتمرات السنة
 وقوله بما أطيب بصيغة أفضل لأن الماء إلى الحلال أقرب من غيره إذ لا ملك لنا الأصل وأما إذا ملك فيستوى مع غيره بما يملك
 وفي السحور سُنَّةُ الرَّسُولِ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ مِنْ مُحْجِلِهِ
 أي تأخير السحور أفضل من تمجيده أثناء الليل وكذا في الأصل من السنن وعده صاحب المختصر من المستحبات
 وَالْإِفْسَاحُ كَأَيِّ فَرْبَةٍ وَجَنَّةٍ وَلَوْ تَرَى فِي رَمَاحٍ سُنَّةَ

كذا عده الناظم من سنن وليس هو في الأصل منسوبة وعده صاحب الرسالة وصاحب المختصر من روافد الخبر

الذين آمنوا وإلا لقبل ما سبقونا اليه ولا يزال يعطى واحدة إلى مائة وعشرين فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها
شاتان كذلك وصل ذلك به بقوله مع أخرى تضم في واحد وعشرين يتلو مائة فقوله مع أخرى أى تضم أى الشاة
لا يقيد كونها الواجبة عن أربعين مع شاة أخرى فجموعها هو الواجب في واحد والثاني للعشرين والمائة فمع يتعلق يضم
ونائبه الشاة وأخرى صفة لمخضوف أى شاة وفي قوله في واحد بمعنى عن أو على بابها وبهجة يتلو صفة لواحد وعشرين
مفعول يتلو ومائة عطف على عشرين ولا يزال يعطى الشاتين إلى مائتين فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه وعلى
ذلك به بقوله ومع ثمانين ثلاث مجزئة أى إذا بلغت الغنم العدد المذكور قريبا مع زيادة ثمانين عليه واجتمع من ذلك
مائتان وواحدة فثلاث شياه مجزئة وكافية في ذلك بمعنى أنها الواجبة عن هذا العدد لأن الواجب غيرها وهي تجزى عن
ذلك الواجب ولا يزال يعطى ثلاث شياه إلى ثلاثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربعة ففيها أربع شياه وعلى ذلك به
بقوله وأربعاً خذ من مائة أربع ثم لا يعتبر بعد ذلك إلا المثلون فلا يزال يعطى أربعة إلى أن تكمل خمسمائة ففيها خمس شياه
ثم كذلك إلى ستمائة ففيها ست شياه وهكذا وعلى ذلك به بقوله شاة لكل مائة أن ترفع أى الواجب شاة لكل مائة إن
ترفع الغنم أى تزد على حذف مضاف أى يزد عنددها ويكثر وفهم من قوله شاة لكل مائة أن المعتبر بعد الأربعين إنما هو
المثلون لا غير وهو كذلك (فرح) اللازم في زكاة الغنم إنما هو الوسط فلا تؤخذ كرائم الناس كالأكولات قال مالك
وهي شاة تسمى لتؤكل ذكراً كانت أو أنثى وكالفعل المعد للضراب وكالربى بضم الراء وتشديد الباء والقصر وهي ذات
الولد وكصاحب الآن الذى ينظر اليه غالبا ولا تؤخذ شرارها كالمسخة وهي الصغيرة وكالتيس وهو الذكرا الذى ليس
معداً للضراب وكالمضغض وهي المريضة وكذات العوز بفتح العين ويقال بالآلف وبغير ألف هو الصيب مطلقا
ابن الحاجب فإن كانت كرائم أو شراراً كلها فالمشهور يأتي بما مجزئته أى من غيرها عما هو وسط اهـ

وَحَوْلُ الْأَرْبَاعِ وَنَسْلُ كَالْأَصُولِ وَالطَّارِ لَا عَمَّا يُرْكَبُ أَنْ يَحُولَ

ذكر في هذا البيت ثلاث مسائل الأولى أن حول ربح المال حول أصله والربح كما قال ابن عرفة زائد فمن مبيع تجر ذكراً
الأول فقوله زائد أى العدد الزائد على الثمن واحتز بقوله ثمن من زيادة غير ثمن المبيع كمنو المبيع وأخرج قوله تجر ثمن
سلمة القنية فانه يستقبل به وبأصله فذلك أخرجه وإن كان يسمى ربها كمن اشترى سلمة القنية بعشرة وباعها بخمسة
عشر ولا فرق في أصل الربح بين أن يكون نصاباً أولاً فالأول كمن كان عنده عشرون ديناراً فأعطت عنده عشرة أشهر
ثم اشترى بها سلمة بقيت عنده تلك السلمة شهرين ثم باعها بثلاثين ديناراً فيزكى حينئذ الأصل وهو العشرون
ولا إشكال ويذكر أيضاً الربح وهو العشرة لأن حوله حول أصله وهو العشرون لتقدير الربح كأننا في أصله من

وَسُنَّةٌ فِيهِ قِيَامُ سَاعَةٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَفِي الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الْعِشَاءِ إِذْ غُيِّرَ الْمُشْهُورُ دَفْعَ حَبَّةٍ قِيَامٌ بِهِ جُورٌ
ليس أيضاً هذان البيتان في الأصل المنظوم وعده صاحب المختصر من المستحب والمراد بقيام ساعة هو صلاة الواجب
وقال فله قبل العشاء مهجور لأنه خلاف ما عليه السلف الصالح والقبيلة تحتمل معنيين أحدهما فله قبل دخول وقت
العشاء وثانيهما بعد دخول وقتها وقبل صلاتها والله تعالى أعلم وعد كونه مستحباً في المسجد هو كذلك إن عطلت
المساجد وأما أن لم تعطى فالانفراد فيها أفضل والله أعلم

سُنَّةٌ فِيهَا زَكَاةٌ يُؤْتَى عَنْدَ غَدَاةِ يَوْمِ فِطْرِهِ وَتُفَجَّرُ

ليس هذا أيضاً في الأصل وعده صاحب المختصر إخراجاً بغير يوم فطر من المستحب ولو ذل بدل الشطر الثاني
وعند فجر يومه تجزى لكان أحسن

فَرَضَهَا فِيهِ وَسَوْنٌ مِنْ حَيْثُ قَالَ أَعْطِيَهُ الْخَاءُ

أول الحول من باب تقدير المدوم موجودا والثاني كن له دينار أقام عنده بعرض الحول ثم اشترى به ساعة ثم باعها عند كمال الحول بعشرين دينارا يزكي حينئذ تقدير الربع وهو التسعة عشر كائنا في الدينار أصله من أول الحول كما مر وقد تقدم الكلام على الربع لجمعه مع نظائره من ثماء المال عند قوله في العين والأقلام حقت كل عام المسئلة الثانية بما اشتمل عليه هذا البيت هي أن حول نسل الأتنام حول أصولها أو أمهاتها فن عنده ثلاثون من الفهم مثلا فلما قرب الحول تولدت وصارت أربعين ولو قبل الحول بيوم أو بعد كمال الحول وقبل بحجى الساعى بيوم فإن الزكاة تجب فيها إذ ذاك وحول ما ولدته حول أمهاتها إعطاء أيضا المدوم حكم الموجود كالربع وكذلك لو كان عنده ثمانون فلما قرب الحول تولدت وصارت مائة واحدتين وعشرين وجبت الزكاة إذ ذاك فتجب فيها شائان لأن حول الذسل حول الأمهات كانت الأمهات نصابا أو أقل وكذلك في البقر وكذلك في الإبل الرسالة وحول ربع المال حول أصله وكذلك حول نسل الأتنام حول أمهاتها قول والطائر لا يزكى أن يحول هذه هي المسئلة الثالثة بما اشتمل عليه هذا البيت وذلك أنه لما ذكر حكم ما يطرأ ويولد على الماشية بما ولدته وأن حوله حول أمهاتها كان في الأمهات نصاب أم لا بين هنا حكم ما يطرأ عليها من غير ولادة بل بشرأ أو ارت أو هبة فأخبر أن ما يطرأ من الماشية بما ذكر عما لا يزكى منها لكونه أقل من النصاب فإنه يجب الزكاة فيه وفيما كان عنده لكن بشرط أن يحول الحول على مجموعها بمعنى أنه يستقبل بالجمع ما كان عنده وما طرأ عليه حولا من حين كمال النصاب وفهم من كلامه أن ما يطرأ منها بما ذكر على ما يزكى منها لكونه نصابا فإنه لا يشترط في وجوب زكاته مرور الحول بل يضم ما طرأ منها إلى ذلك النصاب يزكى الجميع لحول الأول فمن كان عنده ثلاثون من الفهم مثلا أقامت عنده أحد عشر شهرا ثم اشترى عشرة أخرى أو وهبت له أو ورثها فإنه يستقبل بالجمع حولا من حين كمال النصاب ولو كان عنده مائة فلما قرب الحول اشترى إحدى وعشرين فتجب عليه شائان عند كمال الحول أو بحجى الساعى وهذا التفصيل هو المشهور قال في المدونة قال مالك من أفادغيا إلى غنم أو بقرا إلى بقرا وإبلا إلى إبل بارت أو هبة شراء زكى الجميع لحول الأول إذا كانت الأولى نصابا تجب فيها الزكاة وسواء ملك الثانية قبل تمام حول الأول أو بعد قبل قدوم الساعى وإن كانت الأولى أقل من النصاب استقبل بالجمع حولا من يوم أفاد الأخيرة أهو قال ابن عبد الحكم فائدة الماشية كفائدة العين إن صادفت قبلها أقل من النصاب فكل النصاب بها ضمت له واستقبل بالجميع حولا من حينئذ وإن صادفت قبلها نصابا استقبل بها حولا وبقى كل مال على حوله وخلاف ابن عبد الحكم إنما هو في هذا الطرف الأخير وأما الأول فهو موافق فيه للمشهور الله أعلم .

وَلَا يَزُكُّ قِطْعٌ وَقَصٌّ مِنَ النَّعَمِ كَذَلِكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَلَيْعَمَّ

وَعَسَلٌ فَالْكَيْةُ مَعَ الْخَضَرِ إِذْ هِيَ فِي الدُّنْيَا فِيمَا بَدَّخَرُ

أخبر أن الزكاة لا تجب في القص بفتحين وهو ما بين الفرضين من زكاة النعم وأنها لا تجب أيضا فيما دون النصاب

قوله من عيشنا يحتمل عيش أهل بلده وهو المشهور ويحتمل عيش المخرج لها وعيش عياله إذا لم يشح على نفسه وعليهم واختاره ابن العربي وقد اشتمل هذا البيت على مسألتين المسألة الأولى أن زكاة العطر ثبت فرضها من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كذلك على المشهور وقيل بل ثبت فرضها بالكتاب واختلاف هل بآية مخصوصة وهو قوله تعالى قد أفلح من تزكى وذكر اسمهم فصلى أى صلاة العيد وقيل تزكى بالإسلام وصلى الخس أو بعموم آيات الزكاة قولنا وعلى أن فرضها بالكتاب فقوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أى قدرها المسئلة الثانية أنها لا تخرج من أغلب عيش البلد سواء كان قوت المخرج لها منه أو من غيره بما فيه العشر في الزكاة أو من أقط والأقط لبن يعقد إلا أن يقتات غير المعشر فيخرج منه على المشور وعلى غير المشور ولا يخرج إلا لأن يكون جل عيشه أو عيش بلده ذلك وقال ابن حبيب يخرج منه

عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَتَحْمِيلُ الْمُؤَنِّ عَنْهُ ذِمَّتُهُ

من جميع ما يركى من عين أو حرث أو ماشية وعلى ذلك نيه بقوله ولیم أى یم هذا الحكم فى كل ما قصص على النصاب ولا يخص بنوع منه ولا تجب أيضاً فى العسل والفواكه والخضر لأجل أنها أى الزكاة إنما تجب فى المجرى والمغار المختارة المدخنة أى العيش غالباً وهذه ليست كذلك أما سقوطها عن الوقص فتفتق عليه فى غير الخلطة والله أعلم فمن كان عنده تسع من الإبل مثلاً أخرجه عنها شاة واحدة وهى التى تجب عليه لم يكن عنده إلا خمس فالأربع التى بين الفرض الأول والثانى وقص لآذكة فيها وكذلك من كان عنده مائة وعشرون من الغنم فالواجب عليه شاة واحدة وهى الواجبة عليه لو لم يكن عنده إلا أربعون فالثمانون التى بين الفرضين وقص لآذكة فيها وكذلك من كان عنده تسع وخمسون من البقر فإن الواجب عليه مسنة وهى التى تجب عليه لو لم يكن عنده إلا أربعون فالثلاثة عشر التى بين الفرضين وقص لآذكة فيها التوضيح وإنما لم تشرع زكاة الأوقاص فى الماشية والله أعلم بضرر الشركة ولا يتصور الوقص إلا فى زكاة النعم كاصرح به الناظم وأما زكاة الدين والحرث فلا بل كل مازاد على النصاب ولو قل يخرج عنه ما يربو به وأما سقوط الزكاة عما دون النصاب فمتفق عليه فى الدين والحرث وفى الماشية فى غير الخلطة أيضاً وأما سقوطها عما لا يتنات ولا يدخر للعيش غالباً كالخضر والفواكه التى لا تدخر أصلاً كالنخاع ونحوه أو تدخر لا للعيش بل للتفكه كالجوز والمان أو تدخر للعيش لكن نادراً كالتين فهو المشهور وقد تقدم بعض الكلام على ذلك فى شرح قوله فى الدين والأصنام البين بقوله هنا فيما يدخل بدل من فى المختات بدل بعض كل أى إنما لم تجب فى العسل والفواكه والخضر لأجل أنها لا تجب إلا فيما كان مقتاتاً مدخراً يعنى للعيش غالباً كما مر .

(فصل فى بعض ما يتعلق بالخلطة) وهى كما قال ابن عرفة اجتماع نصابى نوع النعم مالم يكن غاكثراً نياً يوجب تركيتها على ملك واحد بقوله اجتماع جنس الخلطة وقوله نصابى أخرجه به ما إذا لم يكن نصاباً فيهما أو فى أحدهما فلا يكون خلطة شرعية وقوله نوع أخرجه به الخلطة فى غير النعم وفى نوعين من النعم وقوله نياً يوجب يتعلق باجتماع أن الاجتماع فيما يوجب الزكاة على ملك واحد فإذا كان لكل واحد أربعون من الغنم فالاجتماع فى هذين النصابين من نوع النعم فى الأشياء الموجبة للخلطة من راع ومراح وماه وغير ذلك موجب لتركبة الجميع على ملك واحد فتكون عليه ما ساقه وأخرج بذلك الاجتماع فى غير ما ذكرناه لا يوجب خاصية الخلطة صح من أراضاً من حيثها من حد الخلطة الشرعية اشتراط كون كل منهما مسلماً حراً متلاً حول ما شئت فقد بها الرضى والإعانة لا التخفيف من الزكاة وأشياء الموجبة للخلطة التى الاجتماع فيها يوجب تركبة الجميع على ملك الشخص الواحد خمسة الراعى والفعل والولد والمراح والمبيت ثم إن كان الراعى واحداً فيشترط أن يؤذن له المالك وإن كان منجداً فإن كل ماشية كل واحد راع يأخذ أجرته من مالها وكانوا يتعاونون بالإنهار على جمعها فيشترط إذن أربابها أيضاً وكون الإذن فى التعاون على حفظها لكثرة الغنم فإن كانوا لا يتعاونون أو يتعاونون بغير إذن أرباب الماشية أو كانت قابلية بحيث يقوى راعى كل واحد على ماشيته دون غيره فليست بخلطة ويشترط فى الفعل الغرب فى الجميع مع كونه مشتركاً بينهما أو لأحدهما فقط فإن كان متعدداً

هذا الجار والمجرور متعلق بقوله فإن اتعظم الجاه لأن عظيم الجاه هو سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم غنى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض زكاة القطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ويحتمل أن عظيم الجاه هو مالك لقوله فى موطئه ليس على الرجل فى عبيد عبيده ولا فى أجيده ولا فى رقيق امرأته زكاة إلا من كان منهم غنمه ولا بد له منه أهو قول الناظم على كل من تلزمه نفقته ويخص بهذا العموم بأنه لا تلزمه عدم التلزم نفقته عن إيس بقريب كريب أو قريب لا تلزمه نفقته بالأصالة فلا تلزمه زكاة قطره أنه إذا قلزم المخرج عن نفسه وعن كل مسلم تلزمه مؤنته بسبب قرابة كالأولاد الذكور للبلوغ والإناث المدخرون أو لإدعاء اليه بشرطه أو بالتفرض أو تلزمه مؤنته بسبب زوجته كزوجته إية وإن لم تكن أمه وشأهه أو تلزمه مؤنته بسبب رفق كصيده وأما ما رواه الإمامة زوجته بشرط الإسلام رسوا كسائر التفتة أو التجرارة ويحل فى رقيقه مكانه لأنه تبتد ما يوق عليه درهم ويدخل عبده ابن الذى يرجى وجوده لجميع بالمواضعة وبالحقار إذا نأى عليه

أي ماشية كل واحد خل فيشترط الاقعة ار إلى تعدد الفصل أما إن كفي ماشية كل واحد فله فليس الاجتماع حينئذ في الفعل من صفات الخلطة ابن بشر البلو من موجبات الخلطة ومهناه السقي ومقتضى لفظه أن يسقى الجميع بدلو واحد لكن الحق بذلك الاشتراك في الماء أن يكون موضعه تاركيا أو تسكون النفقة فيه مشتركة ابن الحاجب والمراح موضع إقامتها وقيل موضع الروح الدبيت التوضيح وحده الجرعى المراح بمعنى القول الأول بضم الميم وبفتحها إذا كان بمعنى القول الثاني اه والاجتماع في هذه الماشية كلها واجب للخلطة ولا إشكال وأما الاجتماع في بعضها فقط فقال ابن القاسم لا يكون خلطاً حتى يجمعوها في جل ذلك اه وجل خمسة ثلاثة كاتال ابن الحاجب والمعتبر فيها ثلاثة وقيل أو اثنان وقيل أو الراعي التوضيح والقول بالثلاثة لابن القاسم في الدتية وبالاثنتين للزهري وبالاكتفاء بالرعى لابن حبيب اه فاذا حصل الاجتماع في جل هذه الأشياء مع بقية الشروط المذكورة في الملاك من كون كل واحد مسلماً حرأمالسكا للتصايب حال الحول على ماشيته قصد بذلك الفرق فيؤخذ حينئذ من الملاك ما يؤخذ من مالك واحد في العدد كثلاثة لكل واحد أو ربعون فتجب عليهم شاة وفي السن كاثنتين لكل واحد ستة وثلاثون من الإبل فلهما جذعة وفي الصنف كاثنتين لو واحد ثمانون معرا وللآخر أربعون ضائفة فلهما شاة من المعز فاذا أخذ الساعي منهما زكاة واحد وانصرف فإن كان الوقص من الطرفين معاً كأن يكون لأحدهما تسع من الإبل للآخر ست فلا خلاف في التراجع على الأجزاء فاذا أخذ الساعي منهما ثلاث شياه كانت قيمتهما بينهما على خمسة عشر جزءاً على صاحب الستة ستة أجزاء وعلى صاحب التسعة تسعة أجزاء ولا يفرض الوقص من جهة كأن يكون لواحد خمس وللآخر تسع فمن مالك إذا أخذ الساعي منهما شاتين روايتان إحداها إن على كل واحد شاة والثانية أن الشاتين بينهما على أربعة عشر جزءاً صاحب الخمسة خمسة أجزاء وعلى صاحب التسعة تسعة أجزاء وهل المعتبر في القيمة يوم الأخذ وهو قول ابن القاسم بناء على أن المرجوع عليه كالمستهلك أنصيب خايطة والمعتبر في القيمة في الاستهلاك يوم التهدي أن المعتبر يوم الوفاء والخصاص والرجوع على صاحبه وهو قول أشهب بناء على أن المرجوع عليه كالمستلف أنصيب خايطة ومن تسلف شاة تساوى عشرين ثم صارت تساوى عشرة فليس عليه إلا شاة تساوى عشرة (فزع) فان خالف الساعي الشرع فأخذ منها ولم يكن في مجموع الماشية نصاب كاثنتين لكل واحد خمسة عشرة شاة فأخذ من أحدهما شاة فذلك غصب لا تراجع فيه وإن كان المجموع نصاباً كما لو كان لكل واحد عشرة فإن قصد الساعي بالأخذ الغصب فلا تراجع أيضاً وإن لم يقصد الغصب بل تأول في ذلك وأخذ بقول من ذهب إليه من العلماء تراجعاً لأن أخذ الساعي المتأول حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا ينافض وإن كانت ماشية أحدهما نصاباً والأخرى دون النصاب كاثنتين لو واحد مائة وللآخر إحدى وعشرون فإن قصد بالثاة الثانية الغصب فلا تراجع أيضاً لأنه ظن وإن لم يقصد الغصب بل قل في ذلك انما فانهما يتراجعان كما تقدم وإذا قلنا بالتراجع في هذه الصور فهل

الفطر قبل الاستبراء أو اقتضاد من الخيار وبدخل الرقيق المحنم إذا أن يرجع بعد الأخذ لم تعرية فركاة فطره على عذمه بفتح الدال والبيض الذي بعضه رقيق وبعضه حر فركاة فطره بقدر الملك فيه لا شيء على العبد في باقيه الحر وبدخل العبد المشترك بين ثلاثة مثلاً لو واحد نصفه وللآخر ثلثه وللآخر سدسه يجب على كل واحد من الصاع بقدر ملكه فيه وللأسالة نظائر ونظما العلامة بهرام فقال

أجاره قسم وكتب وثيقة وحارس بستان وصيد كلاب وإخراج فطر عن رقيق جماعة
ومسكين محضون وكفن سراب وضف نفقات الوالدين وشفعه وتكليفها عشرة بحق رقاب

وزيد عليها من أوصى بمجبولات مختلفة وليس المراد الاقتصار على حارس البستان بل وحارس اعدال المتاع وبيوت الغلات وحارس الدابة وزاد العبدى على كفن المرحاض السواق وزاد أبو عمران أجرة السقي على المشهور وزاد ابن رشد أجرة الركيل على الخصام ورجح كونها على الرءوس

وَمَلِكٌ مِّنْ أَمْوَالِهِمْ وَالْمَأْتَرُ وَالْمَكْلُ ذِي بَأْدَةٍ وَخَاضِرًا

بتراجعنا في جميع الشاتين أو في الزائد وهو الشاة الثانية قولان فلي الأول وهو قول محمد وسحنون يقتضيان الشاتين معاً على مائة وأحد وعشرين جزءاً على صاحب المائة مائة وعلى الآخر أحد وعشرون وعلى الثاني وهو قول ابن عبد الحكم يكون على صاحب المائة شاة ثم تقسم الثانية على مائة وأحدى وعشرين صح من التوضيح هذا حكم ما إذا اختل شرط كون كل منهما له نصاب وأما أن اختل شرط قصد الرق بأن قصد الخفيف من الزكاة كثلثة لكل واحد أو بعون فيجمعونها لتخفيف الزكاة وتجب عليهم كلهم شاة واحدة فانهم يماثلون بنقيض مقصودهم وتجب على كل واحد شاة وكذلك لو كانوا مجتمعين قرأوا أن في اجتماعهم ضرراً في تكثير الصدقة عليهم كاثنتين غلطتين لكل واحد مائة شاة الواجب عليهم في الخلطة ثلاث شياه فأقرقا فتجب على كل واحد شاة فقط فانما يماثلان بنقيض مقصودهما ويجب عليهما ثلاث شياه لما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعت خشية الصدقة هذا إذا قرأ أو دل على قرينة على أن اجتماعهم أو اقترابهم إنما كان لتخفيف الصدقة وأما إن لم يكن إقرار أو لم تقم قرينة على ما يقصدان من اجتماعهما أو اقترابهما فالمشهور اعتبار قرب الزمان فإن اجتمعا أو اقترقا قرب الحول أخذ بما كاهما عليه قبل ذلك وقيل لا يعتبر وإنما المعتبر ما يظهر من قرينة الحال فقط وعلى اعتبار قرب الزمان قبل القرب شهران أو شهر أو دون الشهر ثلاثة أقوال فإن عدت القرائن والزمان على القول باعتبارها قبل توجه اليين عليهم أولاً ثانياً يفرق بين التهم فتوجه وبين غيره فلا توجه كما في إيمان التهم وإن أعلم وإن اختل شرط مرور الحول على ماشيتهما معاً فقال ابن رشد لو كانت ماشية أحدهم مائة حال عليها الحول وماشية الآخر خمسين لم يحل عليهما الحول فأخذ الساعى منهما شاتين فإن أخذهما من غنم صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين شيء لعلم كل حول ماشيته بالواحدة واجبة على صاحب المائة والثانية مظلة وإن أخذهما من غنم صاحب الخمسين رجع بالواحدة على صاحب المائة لأنها تجب عليه لمرور حول ماشيته والثانية مظلة لا يرجع بها وإن أخذ واحدة من غنم صاحب المائة والأخرى من غنم صاحب الخمسين لم يكن لصاحب الخمسين على صاحب المائة رجوع بالتي أخذت منها لأنها مظلة ولا تراجع في هذا إذا لا اختلاف فيه بخلاف ما إذا ذكها زكاة الخلطة وماشية أحدهما أدل من انشبابه ويفرغ منه أنه إن لم يكن الحول على ماشية واحد منها فلا تراجع أصلاً إذ كل ما يؤخذ ظلم وانظر هل يراجعان أم لا فيما إذا أخذ الساعى منهما مع اختلال باقي الشروط فيها معاً أو في أحدهما وذلك الحرية والإسلام وظاهر قول ابن عرفة لا أثر لخلطة عبد أو ذمي خلافاً لابن الماجشون أنه إن قصد الغصب بما يأخذ من ماشية العبد أو الذمي فلا تراجع أيضاً وإن لم يقصد واركتب قول ابن الماجشون فلا تراجع كما تقدم فيما إذا كان المجموع نصاباً وإنه أعلم فإن كانا معاً عبيد أو كافرين فلا تراجع أصلاً والله تعالى أعلم

أى يلزم القيم إخراجها وتزيم المسافر البتة الذي به يجوز أن يوصى أهله بأخراجه عنه يلبسوا تزيم البدوي والحضري من المسلمين رُكِّلَ نَفْسٍ مِنْ إِنْثَابٍ أَوْ ذَكَرَ مِنْ حَرٍّ أَوْ عَبْدٍ صِفَارٍ أَوْ كَيْبَرٍ مِنْ كُلِّ مَنْ يَدِينُ بِإِسْلَامٍ كِدَا أَوْ عَنْ سَيْدِ الْأَنَامِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يُؤَدِّي صَاعاً وَلَا يَجُوزُ بَدَلُهُ بِصَاعٍ

أشار بذلك لقوله في الموطن فرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم) زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على الحر والعبد والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ولا يجوز أن يخرج عن الصاع عوضاً وى بعض النسخ موضع قوله صفاراً أو صفر كباراً أو صفر بحذف الف صفار وهو أحسن ما قبله وإنما يجب الصفار إذا كان فاضلاً عن قرنه وقوت عياله في ذلك اليوم ويجب ولو كان قانداً عليه بتسلف (تتات) الأولى يجب الصاع إذا كان مالكاً له قبل الوجوب فالملك بعد طلوع الشمس يوم السيد لم يجب عليه لكن يستحب نصره عليه في الخلطة الثلاثة فيجب عليه ما بشرط الماكور ولو حُرِّقَ أو دُمِيَ خلافاً لابن الماجشون فإنه

وَيُحْصَلُ النَّصَابُ بِنِ صِنْفَيْنِ كَدَهَبٍ وَفُضَّةٍ مِنْ عَيْنٍ وَالنَّصَابُ بِالْعَزْزِ وَيُخْتَرُ لِعَرَابٍ
وَيُقَرَّرُ إِلَى الْجَوَامِيسِ أَصْطِحَابُ وَالْقَمَحُ لِلشَّعِيرِ لِبَلْسَلَتِ بَصَارٍ كَذَا التَّطَائِفُ وَالزَّيْبُ وَالنَّمَارُ
أَحْبَرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي كَالِ النَّصَابِ كَوْنُهُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ صِنْفَيْنِ أَوْ
أَكْثَرٍ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ صِنْفًا وَاحِدًا وَعَشْرِينَ دِينَارًا أَوْ مَاتِي دَرَاهِمٍ أَوْ مَلْفَقًا مِنْهُمَا مَعًا بِعَيْنِ الْجُزْءِ
لَا بِالْقِيَمَةِ وَمَعْنَى التَّلْفِيقِ بِالْجُزْءِ أَنَّ يُقَابَلَ كُلُّ دِينَارٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ إِذْ ذَاكَ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ تَكُنْ لَهُ عَشْرَةُ
دَنَانِيرٍ وَمِائَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ مِائَةُ وَخَمْسُونَ دَرَاهِمًا وَخَمْسَةُ دَنَانِيرٍ أَوْ خَمْسُونَ دَرَاهِمًا وَخَمْسَةُ عَشْرٍ دِينَارًا وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ
عِنْدَهُ نِصْفُ النَّصَابِ مِنْ أَحَدِ الصَّنِفَيْنِ قَبْلَ شَرْطِ وَجُودِ النَّصَبِ مِنَ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ الرَّبْعُ مِنْ أَحَدِهِمَا اشْتَرَطَ
وُجُودُ الثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ مِنَ الْآخَرِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ الثَّلَاثُ مِنْ أَحَدِهِمَا اشْتَرَطَ وَجُودُ الثَّانِيَيْنِ مِنَ الْآخَرِ وَهَكَذَا وَلَا
يَكُلُّ بِالْقِيَمَةِ كَمَا لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَةُ وَتَمَانُونَ دَرَاهِمًا وَدِينَارٌ يَسَاوِي عَشْرِينَ دَرَاهِمًا وَتَقْدِمُ هَذَا وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ
وَفِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ نَصَابِ النَّمْلِ كُلِّهِ صَانًا أَوْ كُلِّهِ مَعَزَا أَوْ مَلْفَقًا مِنْهُمَا كَعَشْرِينَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَا بَيْنَ
كَوْنِ نَصَابِ الْإِبِلِ كُلِّهِ إِبِلًا أَوْ كُلِّهِ بَحْتًا أَوْ مَلْفَقًا مِنْهُمَا كَأَنْتَيْنِ مِنَ الْإِبِلِ وَثَلَاثَةٍ مِنَ الْبَحْتِ وَلَا بَيْنَ كَوْنِ نَصَابِ الْبَقَرِ
كُلِّهِ بَقَرًا أَوْ كُلِّهِ جَوَامِيسٍ أَوْ مَلْفَقًا مِنْهُمَا كَخَمْسَةِ عَشْرٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِالْبَيْتِ الثَّانِي وَقَوْلُهُ وَالنَّصَابُ لِلْعَزْزِ
مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُ أَيْ الضَّأْنُ يَضُمُّ لِلْعَزْزِ فَذَاذَا اجْتَمَعَ مِنْهُمَا نَصَابٌ فَالزَّكَاةُ وَكَذَا قَوْلُهُ وَيُخْتَرُ لِعَرَابٍ وَيُقَرَّرُ إِلَى الْجَوَامِيسِ
وَقَوْلُهُ أَصْطِحَابُ مَقْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ وَقَفَّ عَلَيْهِ بِجَذْفِ الثَّانِيَيْنِ مَعَ كَوْنِهِ إِثْرُ الْفَتْحِ عَلَى لَفْظِ رَيْبَةٍ أَيْ إِنَّمَا ضَمُّ مَا ذَكَرَ
بَعْضُهُ إِلَى بَعْضِ الْأَجْزَالِ الْأَصْطِحَابِ الَّتِي بَيْنَهُمَا وَهُوَ كَوْنُهَا مِمَّا نَوَعَيْنَ لِحَسَنِ وَاحِدٍ وَفِي زَكَاةِ الْحَرثِ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ
كُلِّهِ قَعْمًا مَثَلًا أَوْ شَعِيرًا أَوْ سَلًا وَبَيْنَ كَوْنِهِ مَلْفَقًا مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ مِنْ أَنْتَيْنِ مِنْهُمَا لِأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ أَنْوَاعُ لِحَسَنِ وَاحِدٍ
الْمَنْصُوصِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ أَنْوَاعَ الْحَسَنِ الْوَاحِدِ يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ بِاتِّمَاعٍ وَأَمَّا الْأَجْنَاسُ فَلَا يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ
وَالْمَحْتَرَفُ فِي الْحُكْمِ الْفَيْثَيْنِ أَوْ الْأَنْبَاءِ بِأَنَّهَا نَوَاعُ لِحَسَنِ وَاحِدٍ فَيَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ لِاسْتَوَاءِ مَنْفَعَتِهَا أَوْ تَقَارُفِهَا
وَأِنْ لَمْ يَتَأَكَّدِ التَّقَارُفُ كَالْقَمَحِ وَالشَّعِيرِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَوْفِ الْمَنْفَعَةُ وَلَمْ تَتَقَارَفْ فَيُجَانِسَانِ لَا يَضُمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ (تَنْبِيْهُ)
قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ فِي الْمِْيَارِ مَا ضَعَهُ وَقَدْ قِيدَتْ مِنْ حُطِّ الْمَحْدَثِ الْحَافِظِ الْمُخْطِيبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
عُمَرَ بْنِ وَشِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي مَرَاكِسَ كَانَ يَقُولُ الشَّعِيرُ الَّذِي هُوَ مَعَ الْقَمَحِ حَسَنٌ وَوَاحِدٌ
إِنَّمَا هُوَ مَا قَارِبَ الْقَمَحِ فِي الدَّقِيقِ كَشَّعِيرِ الْحِجَازِ وَبَعْضُ الْبِلَادِ وَأَمَّا الْمُنْبَاعِدُ فَلَا وَهُوَ تَنْبِيْهُ حَسَنٌ لَوْ قِيلَ بِهِ وَإِلَى
ضَمِّ الثَّلَاثَةِ أَشَارَ النَّازِلُ بِقَوْلِهِ وَالْقَمَحُ وَالشَّعِيرُ لِلْسَلْتِ يَصَارُ فَالْقَمَحُ مَبْتَدَأٌ وَجُمْلَةُ يَصَارُ أَيْ يَضُمُّ خَبَرُهُ وَلِلشَّعِيرِ يَتَعَلَّقُ

لَوْ فَضَّلَ عِنْدَهُ بَعْضُ الصَّاعِ وَجِبَ إِخْرَاجُ ذَلِكَ الْبَعْضِ قَالَهُ سَنَدُ لُحْزٍ إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ الرَّابِعَةُ
التَّحْدِيدُ بِالصَّاعِ مِنَ الشَّارِعِ فَالزَّائِدُ عَلَيْهِ بِدَعْوَةٍ مَكْرُوهَةٍ كَمَا زَادَ عَلَى التَّسْلِيحِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ عِشْرِينَ الْفَرِيضَةُ ذَكَرَهُ
الْفَرَاغِيُّ الْخَامِسَةُ يَجُوزُ دَفْعُ الصَّاعِ الْوَاحِدِ لِمُسْلِمَيْنِ مُتَعَدِّدَةٍ قَالَهُ ابْنُ الْمَوَازِ وَيَجُوزُ دَفْعُ أَصْعَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِمُسْلِمَيْنِ وَوَاحِدِ السَّادِسَةُ
يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفَطْرِ قَبْلَ وَجُوبِهَا بِالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَنَحْوِ الْجَلَابِ فِي الْمُدَّةِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَاخْتَلَفَ هَلْ
الْجَوَازُ مَطْلَقًا دَفْعُهَا الْمَرْكُزِيَّ بِنَفْسِهِ أَوْ لِمَنْ يَفْرِقُهَا وَهُوَ فَمِ الْخَمِيَّ لِلدَّوَةِ أَوْ عَمَلِ الْجَوَازِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا دَفَعَهَا وَلَمْ يَفْرِقْهَا
وَأَمَّا إِنْ فَرَّقَهَا هُوَ فَلَا يَدْفَعُهَا وَهُوَ فَمِ ابْنُ يُونُسَ الْبَدْوَةَ تَأْوِيلَانِ وَهُمَا قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ السَّابِقُ لَا تَسْقُطُ زَكَاةُ الْفَطْرِ
بَعْضُ زَمَنِيَّا لِقَرَبِيَّاتِهَا مِنَ الْفَرَاغِيِّ قَالَهُ النَّازِلُ :

فَصَلِّ وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ
بَعْضُ خَصَالٍ تَقْتَضِي الْإِيمَانًا
نَحْدُ بِذَلِكَ النَّيَّةِ الصَّيَاءِ
فِي سُكُلٍ لَيْسَتْ إِلَى التَّمَامِ

ببصار. وقد تمت الفائدة الجبر مع متعلقه ولسلت عطف على التغير بخلاف العاطف الوزن وكذلك لافرق بين كون
النصاب مع نوع واحدة من القطاين ولا بين كونه ملفقا من نوعين أو أكثر من أنواعها فان المشهور فيها في باب الزكاة
الغنم وقد تقدم عنهما أول الزكاة وكذا لافرق بين كون نصاب الزبيب كله أحمر أو كله أسود أو ملفقا منهما ولا
فرق بين كون نصاب القر كله صنفيا واحدا أو أكثر وعلى ذلك نيه بقوله كذا القطاين أى يضم بعضها إلى بعض والزبيب
يضم أحمره إلى أسوده والثمار جمع ثم ثمانية وميم ساكنة أى تضم أنواعه بعضها إلى بعض فان اجتمع النصاب فالزكاة
ويحتمل أن يكون ثمار بالثلثة جمع ثم بها وبفتح الميم فيشتمل ذلك ضم أنواع غير الثمر كالزيتون فيضم مثله زيت لئلا يت
فيه ونحو ذلك وفهم من كلامه أن ما عدا ما ذكره لازم فيه وذلك كالأرز والدخن والذرة والبلس فكل واحد
جنس على حدته إن كل منه واحدة النصاب فالزكاة وإلا فلا ولا يحدش في هذا المفهوم احتمال كون الثمار بالثلثة لأن هذه
لا تسمى ثمارا في العرف والله أعلم ثم إن كان النصاب ملفقا من ذهب وقضه فله أن يخرج عن كل من نوعه وله أن
يخرج عن الجميع ذهباً أو فضة ويعتبر في ذلك صرف الوقت وقيمة السكة دون الصباغة كما تقدم قبل قوله والعرض
ذو الثمر ودين من أراد وإن كان ملفقا من نوعين أو أكثر في زكاة الحبوب فقد صدم الكلام عليه أيضاً قبل قوله وهي
في الثمار والحب العشر وإن كان ملفقا في زكاة الماشية كأن يجتمع فيه الضأن والمز فإن كان الواجب ساء ونسأوى
عدد الضأن والمز كعشرين وعشرين وثلاثين وثلاثين خير الساعي فمن أيهما ساء أخذ وإن لم يتساو عددهما فالسواء أنه
يأخذ من الأكثر ابن عبد السلام وهو مسجه إن كانت الكثرة طاهرة وأما إن كانت بدنية أو ساءين فالأقل هما
كالمساويين وله ثلاث في المذهب أهول كان الواجب سائين فإن تسأرى عده أخذ من كل صنف ساء كأحد وستين
صائيه ومثله معاً وإن لم يتساو فإن كان ثلثاً وهما كائنة وأحد وعشرين من الصان وأربعين من المهر العكس
أوليس في الأقل عدد الزكاة كائنة ضائنة وثلاثين معاً أو بالعكس أحداً من الأكثر وإن كان الأقل ساء وقض وده
عدد الزكاة كائنة ضائنة وأربعين معاً أو بالعكس فقال ابن القاسم يؤخذ من كل صنف ساء وذلك سبعون يؤخذ من الأكثر
هنا وفي ذبك العسمين ومعنى كون الأقل فيه الزكاة أن يكون الزبيب كذا وكذا من ساء ولا يكون الأقل هو
الموجب للثاء الثانية بأن يكون أكثر أنواع ساء منه من الأقل الحاصل من ساءين والأقل من أحد من الأكثر مطلقاً
وأن ابن القاسم انشطر في الأحدهما من ساءين أحداً من أحدهما أحد من الأكثر كائنة ضائنة وإن كان
الواجب ثلاثاً فإن كل من سائين وهما ويخرج الساعي والسائل وإن كانا غير متساويين فيهما ابن القاسم إن كان في أحدهما
عدد الزكاة وهو غير خمس أخذ من الأقل ساء من الأكثر إن لم يكن في الأقل عدد الزكاة وهو خمس
أخذ من الأقل وأوقه عددهما ولكنه خمس من سائين سائين لا من الأكثر كما تقدم وبالله التوفيق

إنما استحب ذلك لخروج من الخلاف وهل هي واجبة في الشهر مرة أو زائلة منه مرة واحدة أو في كل يوم عبادة مستقلة

ويستحب فيه فعل الحمد

لا يريد أنه يحصى بذلك لأن فعل الجهر مطلوب فيه حتى يخرج من المصروف ثمرة واحدة أو أكثر من

معتقاً لا يخرجه إلا في الصلاة

فإنه إن كان في الصلاة لم يكن في غيره

توجد الثلاثين إلا ذكر مطلقا وإن كان الواجب أربع سياه فأكثر فالحكم للابن وإن كانت المائة الرابعة أو الخامسة أو غيرها ملققة من نوعين فأجر الحكم فيها على ما تقدم حيث يكون الواجب شاة واحدة والله أعلم هذا حكم ذكاه الغنم . وأما البقر فقال في المدونة قال مالك إن كانت أربعين جاموسا وعشرين بقره أخذ من كل صنف تبعا بنونس لأنه يجعل في الثلاثين من الجواميس تبعا ونسي عسرة منها مع عشرين بقره فيأخذ تبعا من الأكر وهو البقر والفرف بن هذا وبين قولها فيمن له عشرون ومائة ضائفة وأربعون ماعزه أن الثمانين الزائدة على الأربعين في الضائق وهن لأنهن فيها والعسرة الزائدة على الثلاثين في البقر اس فيها وهن لأنها أحالت المرضضة على حالها ولو كانت الشاة مائة وإحدى وعشرين ضائفة يعني وأربعين ماعزة لأسبغت مسئلة الجواميس مع البقر لأن الأحوال الثمانين الزائدة على الأربعين ليست بوضف فوجب أن يأخذ الجميع من السكتيرة اه وأما الإبل فإذا وجب فيها واحدة وتساوى كائني عصر من البخت وثلاثة عشر من العراب أو بالعكس خير الساعي في أخذ بنت الخاص من أيهما شاء وإنهما تساوىا فن الأكر وإن وجب فيها اثنا عشر بقر أو حقتان فالحكم فيها كما تقدم في السابق فان تساوى أي البخت والعراب أخذ من كل صنف وإن لم يتساوىا فان لم يكن الأقل عدد الزكاة أخذ من الأكر عند ابن القاسم وسخون وإن كان في الأقل عدد الزكاة فقال ابن القاسم يأخذ من كل صنف وقال سخون يؤخذ من الأكر مطلقا فان كان عنده أربعون من البخت وأربعون من العراب فيؤخذ من كل صنف بنت لبون لتساويهما وإن كان عنده خمسون وخمسون أخذ من كل صنف حقه وإن كان عنده ستون وثلاثون فتؤخذ بنت اللبون من الستين لقصور الثلاثين عن سن بنت اللبون إذ أقل ما يجب فيه ستة وثلاثون ويعهم من هذا أنه لا يشترط في الأقل سن آخر إذ في الثلاثين بنت محاض وإن كان عنده ستون وأربعون فتؤخذ الحفنان من الستين اعصور الأربعين عن سن الحقة إذ أهل ما يجب فيه ست وأربعون واختلف في أربعين وستة وثلاثين فان القاسم يأخذ بنت لبون من كل صنف وسخون يأخذها من الأربعين وكذلك اختلف في خمسين وست وأربعين فعند ابن القاسم يأخذ من هذه حقة ومن هذه حقه وعند سخون يأخذها من الخمسين قال في التوضيح (بنية) تقدم ان ابن القاسم شرط في الأخذ منهما في العلم شرطين أحدهما هو كون الأهل غير وهن لا يأتي وإنما يتأفان يكون الأقل لبس فيه عدد الزكاة لأن الشرطين المتقدمين لو أتيا هنا تلزم وجود كل منهما بدون الآخر كما تقدم فيلزم أن يوجد مال يكون الأهل فيه عدد الزكاة وهو وهن وهو لا يمكن في بنت اللبون والحفنتين والله أعلم اه أي فهما كان في الأهل فتأخذ الزكاة فهو غير وهن وإن لم يكن فيه عدد الزكاة فقد يكون وهن وهذا

مَصْرِفُهَا الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ غَارِ وَعَنْقُ عَامِلٌ مَدِينُ

[illegible]

مَوْلَى الْقَلْبِ وَمُحْتَاجٌ غَرِيبٌ أَحْرَارُ إِسْلَامٍ وَلَمْ يَقْبَلْ مُرِيبٌ

تعرض في هذا الفصل لبيان مصرف الزكاة أى من تصرف له وتدفع إليه ومصرفها الأصناف الثمانية في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) قال مالك رضى الله عنه اللام في قوله تعالى لبيان المصرف لا للتركيع يعنى ولو كانت للتركيع لزم عموم الأصناف الثمانية لأن الملك يكون لكل صنف منهم فلا بد من إعطاء الأصناف الثمانية وفي المجموعة آية الصدقة ليس فيها قسم بل لإعلام بأهلها فلذلك لو أعطيت لصف أحد أجزأ وقيد ابن عبد السلام بما عدا العامل وإلا فلا معنى لدفع جميعها له اه فأول الأصناف وثانيه الفقير والمساكين والمشروع أنهما صنفان وقيل هما مترادفان بمعنى واحد وعلى أنهما صنفان فروى أبو عمر الفقير ذو بلبغة لا تكفيه والمساكين لاشئ لا وقيل غير هذا اللغوى من ادعى أنه فقير صدق ما لم يكن ظاهر يشهد بخلاف ذلك ولكن إن ادعى أن له عيالا ليأخذ لهم فإن كان من أهل الموضع كشف عن حاله وإن كان معروفا بالمال كلف ببيان ذهاب ماله وعلى هذا نبه الناظم آخر البيتين بقوله ولم يقبل مررب أى لا تقبل دعوى الفقر من قامت به رية تكذبه كأن يكون معروفا بالمال فيدعى الفقر فلا يقبل ذلك منه إلا ببيان وفهم منه أن من لم تقم رية تكذبه فانه يصدق في دعواه الفقر وهو كذلك كما صرح به اللغوى أول كلامه ويشترط في كل من الفقير والمساكين أربعة شروط الأول أن يكون حرا فان أعطى عبداً أو أم ولد أو مدبراً أو معتقاً إلى أجل أو ممتا بعضه لم يجز إذا كان عالماً لانهم في معنى المومر لأن تفقيرهم على من له الرق فيهم فان عجز عن الاتفاق عليهم بيع الأول وحصل عتق غيره قاله اللغوى وقال اللغوى أيضا أن أعطاهم لثنى أو عبد أو نصراني وهو عالم لم يجز وإن لم يعلم وإن كانت قائمة بأيديهم اترعت منهم وصرفت لمن يستحقها فان أكلوها غرموها على المستحب من القول لانهم صانوا بها أموالهم وإن هلكت بأمر من الله غرموها إن غروا من أنفسهم وإن لم يغرروا لم يغرروا وهل يغرر بها من وجبت عليه وكذا الإمام ومن جعل إليه نفريقاً انظر فيه ه الثاني أو يكون مسلماً ابن الحاجب ولا تصرف لعبد ولا لكافر ولا في كف ميت ولا بناء مسجد التوضيح واختلف هل تدفع لأهل الأهواء فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه أصبغ وكذلك تارك الصلاة ولعله على الخلاف في تكفيرهم اه وعلى هذين الترتيبين نبه الناظم بقوله أحرار إسلام أى أحرار الإسلام أى ذويه وأعم أنهم صرحوا باشتراط الحرية والإسلام في الفقير والمساكين والعامل ويظهر من قوة كلامهم ولم أقف الآن على التصريح به اشتراط ذلك أيضاً في الغازى والمدين الغرب المحتاج لقلوبهم في الدين إذا أدان في فساد فلا تطع له وقولهم أن ابن السبيل يشترط أن لا يكون في سفره معصية وإن من أوصى لأبناء السبيل لا يدخل الكافر وأما الرقاب فالفرض وصفها بالرق فيشترط فيها الإسلام لا غير كما صرحوا به وأما المؤلفة قلوبهم

موسوى واستحبوا يوم تأسعوا وهو تاسع المحرم لخبر إن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع والعاشر وصوم المحرم الخبر أفضل الأيام بعد رمضان شهر الله المحرم وصوم رجب لأنه ثبت أنه صام الأشهر الحرم وصوم شعبان لأن لأعمال ترفع فيه ولما جاء أنه أحب المشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تكلم على مكروهات الصوم فقال

الْقَوْلُ فِي الْمَكْرُوهِ حَالُ الصَّوْمِ كَالذَّوْقِ لِلشَّرْبِ أَوْ لِلطَّعْمِ

وَكِرْهُوا لِلصَّائِمِ الْمِثَالَةَ فِي فِعْلِ الْإِسْتِشْقَاءِ أَوْ مُضَارَعَةِ

يعنى أنه يكره للصائم أن يبالغ في الاستشاق وفي مضارعة أى مشابهة وهو المضمة خوف وصول شيء منه للطق فيؤدى للفساد ولا يتأنى هذا تمييزهم المضمة عند حصل العطش حيث يأمن وصول شيء منه للطق والله أعلم

وَكِرْهُوا الذَّوْقَ كَالذَّوْقِ الْقِدْرَةِ أَوْ مَا يَسْكُونُ مِثْلَ هَذَى الْعَلَةِ

فعلى أن المراد بهم الكفار يعطون ليرغبوا في الإسلام فلا إشكال في عدم اشتراط الإسلام وانظر الحريه وظاهر التعليل عدم اشتراطها أيضا وأما على أن المراد بهم المسلمون كما يأتي فالإسلام حاصل وظاهر التعليل أيضا عدم اشتراط الحريه والله أعلم وعلى هذا في قول الناظم بعد تعديدهم أحرار الإسلام اجمال ولعله اعتمد على ما هو معلوم من خارج فذهن السامع يرد كالما يليق به والله تعالى أعلم . الثالث أن لا تكون نفقة واجبة على مولى وجوبا أصليا أو بالترام كان ذلك المولى المزكى أو غيره فلا تعطى لامرأة فقيرة لها زوج مولى . ولا لرجل فقير أو امرأة فقيرة لها ولد مولى . ولا لصغير فقير له أب مولى . إذ وجوب نفقتهم ولزومها للوالد صيرتهم أمليا ولم يصرح الناظم بهذا الشرطا كنفاء عنه بمفهوم وصف الفقر ولكن التصريح به أولى لسر ادخال الجزئيات تحت الكلليات وفي التوضيح عن ابن عبد السلام تأقلا عن غيره فقر الأب ومن في معناه له حالان الحال الأول أن يضيق ساليه ويحتاج لكن لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز اعطاؤه من الزكاة ولا يلزم نفقته بل تبني ساقطة عنه كما كانت قبل ضيق حاله والحال الثانية أن يشتد ضيق حاله ويصير في فقره إلى الغاية وهذا يجب على ابنه أن ينفق عليه ولا يجوز لابنه أن يدفع زكاته إليه والله أعلم . وكذلك لا يعطى منها من كانت نفقته وكسوته لازمة للمولى . بالترام لا بالأصالة كأن يلزم نفقة ربيبة ونحوه التوضيح يعني أنه يلحق المترام بالنفقة والكسوة بمن ارتبه في الأصل وسواء كان التزامه لها صريحا أو بمقتضى الحال كان من قرابته أم لا قاله ابن عبد السلام اه فان انقطعت النفقة أو الكسوة عن من يلزمه نفقته بالأصالة أو بالترام فانه يجوز له أن يدفع له من الزكاة ما انقطع عنه من نفقة أو كسوة فان انقطعا معا فلا إشكال وأما من كان ينفق على غيره تطوعا فقال ابن عرفة الشيخ روى معترف لا يعطيه من في عياله غير لازم نفقته له قريبا أو أجنبيا فان فعل جاهلا أساء وأجزأته أن يبقى في نفقته ابن حبيب ان قطعها بذلك لم تجزه ونقله الباجي في القريب فقط ولم يقيد اجزاء اعطائها بحمله اه وأما من لا يلزمه نفقته من قرابته وليس تحت اتفاقه فيعطيه لكن يستحب أن لا يباشر بها اعطائها لم بنفسه ففي المدونة لا يعجبنى أن يلى هذا أعطاهم ولا بأس أن يعطيه من يلى فترقتها بغير امره كما يعطى غيرهم ان كانوا أهلا لها قال اللخمي كرهه خوف أن يحمده عليها وروى عن مالك إباحة ذلك وروى عن استحبابه وفيها منع اعطاء زوجة زوجها فقال بظاها من المنع وقيل مكروه الشرط الرابع أن لا يكون من آل صلى الله عليه وسلم فلا يعطى آل عليه الصلاة والسلام لامن الصدقة الواجبة التي الكلام فيها ولامن صدقة التطوع وهو قول أصبغ ومطرف وابن الماجشون وابن نافع وهو المشهور ابن عبد السلام المخالف به صلى الله عليه وسلم وقيل يعطون من الصدقة المتطوع بها دون الواجبة وهو لابن القاسم وقيل يعطون من الصدقة الواجبة والمتطوع بها قاله الأبهري لأنهم في زماننا منعوا حقهم من بيت المال فلم يجوز أخذهم للصدقة ضاع فقيرهم وبنو هاشم آل وبنو من فوق غالب ليسوا بآل وفي بني من بينهما قولان والمشهور جواز اعطائها لمولى آل عليه الصلاة والسلام

كَلِمَةٍ بِقِيَمِهِ الْأَوْتَارَا وَكَرَهُوا أَنْ يَخْدِمَ الْغَنَارَا

أى كره أهل المذهب ذوق مافى القدرة من الطعام لينظر هل اعتدل أم لا ثم يجهه وفي المدونة يكره لمس الأوتار بفيه أى يمضغها بأن يجعلها الصانع في فيه لئتمكن من صنعته مخافة من وصول شيء منه للجوف فان وصل شيء منه للجوف قضى إن لم يعتمد وإلا كفر أيضا وقوله وكرهوا أن يخدم الغبار أى غبار كبل القمح أو غبار المجلس وأطلق الناظم الكراهة ولم يقيد بها بغير مانعها ومثله لابن رند وابن الحاجب وقيد صاحب المختصر بغير صاعه وإطلاق الناظم أيضا يتناول الواجب والنظير والقضاء منه إنما يعرف لأشبه في الواجب رمضان أو غيره لا في التطوع

وَأَخْتَلَفُوا فِي غَبَرَةِ الدَّقِيقِ وَأَرْحَصُوا فِي غَبَرَةِ الطَّرِيقِ

أطلق الناظم الخلاف في غبرة الدقيق ومثله لابن الحاجب والخلاف فيه إنما هو في صناعته حكاة التلسان وكلام صاحب المختصر يحتمل التقييد وعدمه وأما غبار الطريق فقال الباجي لم أجد أحدا أوجب فيه القضاء وهو معنى قول الناظم

(فرج) قال في المدونة ولا يعجنى أن يحسب ديناً له على الفقير في زكاته وصرح ابن القاسم بعدم الإجزاء لأنه لا قيمة له وقال أشهب تجزئه لأنه لو دفع إليه الزكاة جاز له أن يأخذها من دينه ابن عرفة الأظهر إن أخذه بعد إعطائه وإن كان يطوع الفقير دون تقدم شرط أجزاء وكراه كذلك إن كان له ما يورى عورته ويعيشه الأيام والافساح لم يعطه وهل يشترط في الفقير والمسكين أن يكون عاجزاً عن التكسب فلا تعطى القادر عليه أولاً يشترط ذلك تعطى للفقير ولو كان قادراً على التكسب وهو المشهور قولان وهل يشترط أيضاً أن لا يكون مالكا لئلا تصاب الزكاة فلا تعطى لمن يملك النصاب لأنه غنى أو لا يشترط ذلك وهو المشهور أيضاً قولان ثالثاً يعطاهما إذا كان لا يكتفيه لكثرة عياله ونحوه ومنع هذا القول أنه يجب عليه زكاة ما يديه من النصاب اتفاقاً فلم يدخل في اسم الفقير بل هو من الأغنياء طيهر أن يعطى للفقير يغنيه نصيباً فافرقه على المشهور . الصنف الثالث على ترتيب النظم الغازى وهو المراد في الآية بسبيل الله الحج كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ابن الحاجب أفنصرف في المجاهد بن وآلة الحرب وإن كانوا أغنياء ، على الأسح للتوضيح ومقابل الأصح لعيسى بن دينار وإذا كان غنياً يبلده ومعه ما ينفقه في غزوه فلا يأخذ منها (تنبيه) لا يعطى الغازى إلا في حال تلبسه بالفرسان أعطى له برسم الغزو ولم ينز استرد منه ما عليه اللخمى وغيره اهـ وفي إعطائها في إثناء السور وهو المحط بالبدل أو المركب قولان والمشهور المنع . الصنف الرابع العتق وهو المراد في الآية بالرقاب بأن يشترى الوالى أو من ولى زكاة نفسه بمال الزكاة رقيقاً وبعثته وولاه للمسلمين الموافق وانظر هل يعمل القيمة لمملوكه ويعتقه عن زكاة نزلت هذه المسألة ووقع فيها نزاع قال ابن القاسم فإن اعتق عن نفسه لم يجزه وعليه الزكاة ثانية لأن الأول لا يقال اللخمى من اشترى رقيقاً عن دكانه ثم قاله حرره عن المسلمين وولاهها كان ولاؤها للمسلمين وشرطه باطل وهو يجزى عنه وإن قال هو حررى وولاه للمسلمين فقال ابن القاسم لا يجزى . ويشترط في الرقيق الاسلام لأن الزكاة تقوية للمسلمين فلا يقوى بها كافر وفي شروط سلامته من العيب قولان التوضيح عدم الاشتراط أظهر لأن المصيب أحوج للاعانة ابن رشد ولا يجوز للرجل أن يعتق من زكاته مكانه ولا مدبره أو أم ولده وقال أصبغ إن الذى رجع إليه مالك أنه يجزئه وأما ذلك الأسير منها فقال ابن بشير المشهور أنه لا يجزى . وهو مذهب المدونة وقال ابن حبيب يجزى . بل ذلك أحق وأولى من فك الرقاب إلى بأيدينا ابن حارث لو أطلق أسير بعداً . دين عليه أعطى من الزكاة اتفاقاً لأنه غارم (الصنف الخامس) العامل عليها وهو جارها ومقرها وإن كان غنياً اذ لو اشترط فيه الفقر لرجع إلى الصنفين الأولين فلا يشترط فقره لأنه يأخذ ذلك على وجه الاجرة وأجرته بقدر عمله ولا يستاجر يجزه منها ربع أو خمس لما في ذلك من الجمل بقدر الاجرة ومن فرق زكاة نفسه فلا يأخذ عن ذلك أجراً قاله أبو عمر فإن كان العامل فقيراً أخذ بالجهتين بحجة فقره وبحجة عمله كما يرث الزوج إن كان ابن عم بالجهتين قال ابن القاسم ولا يستعمل على الزكاة عبد ولا امرأة .

وأرخصوا الخ أى لم يحكموا أخلاقاً وإنما تعالاهم

وكل جاهد كحل الدين أو ماله مسرّب أو كاللّه

وكل ما منه إلى الخوة يصل منقطر من نبي مقد دخل

قال في المدونة ولا يحسب ولا يصب في أذنه دهن إلا أن يعلم أنه لا يصل إلى جوفه فإن اكحل بطل بطله أو سبر أو غيره أو صب في أذنه الدهن لوجه به لا غنى به من ذلك إن علة تقييد في سبره معولا يطر بقمه بوجه به من الدهن لا يكتف أن كان في دهن أن يصل إلى حلقه فلا يصح عليه فافرقه ودعا طاه الماوتة وأما المذاهب كان في الكحل عفاير أو لا كان فيه دهن ولا وعمر حاضر فافرقه صاحب فقهاء نبيات الأولى الثاني المدونة فعلى الكحل نهاراً رأها من ماله إلا فلا يصح عليه لا يجره لا زكاة له بل لا بد ركة وهو نهاراً به لا بد سبره لا بد زكاة له به سبره

نعرض في هذا الفصل للسلام على زكاة الفطر فأخبر أن قدرها صاع وتقدم أنه أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام وأن حكمها الوجوب وأنها إنما تجب على المسلم يعني إذا قدر على أدائها وفهم من تعليق الوجوب على خصوص وصف الإسلام أنها لا تجب على كافر وأنه لا فرق في المسلم بين كونه حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى كبيراً أو صغيراً وهو كذلك وتجب عليه عن نفسه وعن تلزمه نفقته من زوجة أو أبوين أو أولاد أو رقيق إذا كانوا مسلمين ومن تلزمه نفقة غيره دون نفسه أخرج هو عن ذلك الغير وأخرج عنه المتفق عليه كزوجته غنية لما أبوان فقيران فتخرج عن أبويها ويخرج زوجها عنها إن كانت هي وأبويها مسلمين وذلك كله داخل تحت قول الناظم عن مسلم ومن برزقه طلب من مسلم أي يجب على المسلم عن نفسه وعن طلب المسلم برزقه من ذكر إذا كان مسلماً أيضاً وأنها تخرج من أجل عيش القوم الذين وجبت عليهم ثم نبه على حكمه وجوبها فأمر باغتاء الحر المسلم في اليوم يعني يوم الفطر وفي السلام حذف تقديره بها عن السؤال ومراده أنها إنما تدفع للحر المسلم فتغنيه عن سؤال يوم العيد فقوله عن مسلم يتعلق بتجب وعن للاستعلاء بمعنى على حد قوله تعالى فأنما يبخل عن نفسه أي عليها وقوله ومن برزقه طالب عطف على مقدر أي يجب على المسلم عن نفسه وعن طلب المسلم برزقه أي يتضمن تجب معنى تلزم ويكون من عطفها على مسلم أي تلزم زكاة الفطر عن المسلم وعن طلب المسلم برزقه فيكون كقول التلقين زكاة الفطر تلزم الرجل عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين من ولد صغير لا مال له أو كبير زمن وقوله من مسلم بيان لمن طلب المسلم برزقه والباء في قول بجمل للتبعض على حد عينا يشرب بها عباد الله أي منها أما كون قدرها صاعاً فهو المعروف في جميع الأنواع التي تؤدي منها وقال ابن حبيب تؤدي من البر مدناً لصاعاً للقياب وهذا الصاع هو كيل مدينة فاس في وقتنا بعض الشيوخ هو أن يفرغ الإنسان أربع حفنات بكتنا يديه انتهى قيل لما لا يؤدي البلد الأكبر قال لا بل بمده عليه الصلاة والسلام فإن أراد خير أفعلى حدة القرافي سداً لذريعة تغيير المقادير الشرعية (فرغ) إذا لم يقدر إلا على بعض الصاع فقال في الطراز ظاهر المذهب أنه يخرج له قوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأما كونها واجبة فبالمشهور والشاذ إنها سنة وعلى الوجوب فالمشهور أنها واجبة بالسنة وقيل بالقرآن وعلى وجوبها بالقرآن فقيل بآية تخصها وهي قوله تعالى قد أفلق من ترك ذكراً اسم ربّه فصلئ وقيل بالعمومات وهل تجب بغروب الشمس من ليلة الفطر وهو مذهب ابن القاسم والمدونة النخعي وعلى هذا القول تجب على من مات بعد الغروب وتسقط عنه ولداً أو أسلم في ذلك الوقت وتكون في البيع على البائع دون المشتري وفي الطلاق على الزوج دون الزوجة وفي العتق على السيد دون العبد إذا كان البيع والطلاق والعتق بعد غروب الشمس أو وروى ابن القاسم عن مالك لا تجب على من هو من أهلها إلا بطول الفجر قال ابن رشد وهذا هو أظهر النخعي وعلى هذا القول تجب على من كان حياً أو باع أو أعتق أو طلق بعد طلوع الفجر أو ولد أو أسلم قبل وتسقط عن مات أو طلق أو أعتق

السلام على ما ذكره من مسائل الصوم عقبه بمسائل تتعلق بالحج فقال

(باب شروط الحج وأركانه)

نَمُ الصِّيَامُ وَيَلِيهِ الْحَجُّ إِنَّا مِنْ أَهْلِ الثَّوَابِ نَرْجُو

أرجو أي أمل والرجاء من الأمل ممدود يقال رجوت فلاناً أرجوه رجاء ورجاؤه ويقال ما أتيتك إلا رجوت الخير وترجيته وارتجيبته ورجيته كله بمعنى رجوته ويكون الرجاء والرجوة بمعنى الخوف قال الله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقاراً أي لا تخافون عظمة الله والرجاء مقصور ناحية البئر وحافتها وكل ناحية رجاء وقوله ثم من التمام أي فرغ من الكلام على الصيام ويليه الكلام على الحج

الْحَجُّ قَرَضٌ وَلَهُ أَرْكَانٌ جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ وَالْقُرْآنُ

الحج صدق بفتح الحاء وكسرهما وبالكسر الاسم والحجة المرة الواحدة وهو شاذ والقياس الفتح وهو لغة القصد وقيل

أو باع قبل طلوع الفجر أو ولد أو أسلم بعد ونسكون الزكاة على المشتري، والوجه والعبد اه والمستحب إخراجها بعد طلوع الفجر وقبل الغدور إلى المصل وفي المدونة وإن أداها قبل ذلك بيوم أو يومين فلا بأس أن المواز يوم الفطر أحب إلينا فإن أخرجها قبل الفطر يومين فهلكت في إخراجها قولان وأما كون المطلب المس افتاد عليها عن نفسه وعن نازمه نفقته في ابن الحاجب والمشهور وجوبها على من عنده قوت يومه وميل لا يتجحف به وقبل إنما يجب على من لا يحمل أخذها وقبل على من لا يحمل له أخذ الزكاة اه وقال عبد الوهاب يخرجها إذا كان لا يبلقه ضرر بإخراجها من أفساد معاشه أو جوعه أو جوع عياله اه وفي المحتاج يجد من سلفه قولان وفي الرسالة زكاة الفطر سنة فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير وصغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعا من كل نفس بصاع النبي صلى الله عليه وسلم ويخرج عن العبد سيده والصغير الذي لا مال له يخرج عنه والده ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزم نفقته وعن مكانه وإن كان لا ينفق عليه لأنه عبد له بعد من المدونة قال مالك ويؤديها الرجل عن كل من يحكم عليه بنفقته من الأحرار أو العبيد من المسلمين ولا يؤديها عن عبده أو امرأته أو أم ولده النصاري ومن لم يمت نفقة أبوه لحاجتها أدى زكاة الفطر عنهما اللقي أو استأجر أجرا بطعامه لم يزمه إخراجها عنه اه وكذلك الزوج نخالع الزوجة على نفقة بينهما يؤدي إلى سقوط ذلك عن الأب شرعا لا يلزمه أن يخرج عنهم زكاة الفطر اه قال مالك إنه لا زكاة على الرجل في أجيره لأنه لا تارمه نفقته في الشرع والأصل أن صدقة الفطر لا يلزم إلا عن ندم نفقته في الشريعة لا من طريق الطلوع ولا المعاوضة ونحوه للباحي وإذا لم تزمه عن طلوع الإنسان بالزكاة نفقته كالربيب ولا عن التزم نفقه لعمد من خدمه بغيرها كالأجير والأم المخالعة فأحرى أن لا يلزم ممن ينفق عليه تطوعا دون التزام ابن حبيب راضع وابن عبد الحكم وابن الماجشون يؤديها عن زوجة أبيه الفقير عنه اه في الخمي ويؤديها عن حادى أبوه الفقير إذا كان لا ينفق لها عنهما ومن المدونة قال مالك ويؤديها عن غلام واحد من خدم امرأته من أئمة بناتها وأما سرية عبده وعبد عبده فلا يخرج عنهما لا السيد ولا العبد قال مالك في المدونة ويخرج الإنسان زكاة الفطر عن مكاتبه كاتبة أو كاتبة عن الرسالة وعن عبده الأبق إذا كان يربطه لقربه وعن عبده المبيع بخيار وعن أمته المبيعة على المواضعة إذا غشيم الفطر قبل اقتضاء أيام الخيار والاستبراء فنفتقهم وزكاة فطرهم على النافع وسواء رد من رد الخيار البيوع أو امضاء والعبد المشترك بين اثنين أو أكثر يعطى لكل واحد على قدر حصته في العبد والمعدن بعض من يزوج من يملك به من قبله ماعلك منه ولا شيء على العبد في الجزاء المعنى لانه لا زكاة عليه في ما لا يملك احكام الزكاة عليه في ما لا يملكه وميراثه ونحوهما ومن اشترى عبدا شرا فأسدا لجاء الفطر وهو عنده فنفتقته وطهره على المندى لأرضاء منه رده فإن جميع ذلك في المدونة ابن الحاجب رتب على رب المال في عبيد القراض وأما كونها من رجل من نفس المومن في أن ينفق عليه المومن من نفس

بفقد التكرار وقوله جاءت الآثار أي كما تقدم في الحديث في الإسلام على تحريم وغيره من الأحاديث وجه في القراءة وقوله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهو أحد أركان الإسلام من وجوبه كغيره من عظيم وثوابه عظيم وأعظم دليل وأتم برهان قول سيد ولد محمد وآل نوله وحكمه من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج في ذوق كرم ولده أمه واختلاف هل فرض الحج قبل الهجرة ونزل قوله تعالى ومن على الأوجال حج البيت أكيد أو ما دأب من سر أو ت وصحة الشافعية أو ثمان أو تسع وصحة في الإكمال أم لا

شُرُوطُهُ حَسْبُ حَكَمِ الْأَعْلَى أَمَقَرُ وَأَنْفَوْ وَالْإِسْلَامُ

وَأَنْ يَكُونَ الْعَرَبُ حُرّاً كَمَلّاً بَسْمَطِيَّةً وَطَرِيقاً سَابِلًا

هذه الخمسة شروط وجوب أوها المفل فلا يجب الحج على مجنون ولكن يصح له ويحرم عنه وعليه إن كان حنبل طلقا وإن كان يمانية قبل اقتضاء الحج أحرم منه وليه وإن كان بقيق فإنه أحرم عن نفسه أنها البراءة من

وقد مر صاع من المتتات في زمانه عليه السلام من التمتع والشعير والسلت والزيب والتمر والأفط والذرة والنخن والأرز وزاد ابن حبيب العسل وقال أشبه من الست خاصة فلو اعتيت غير ما ذكر كالفطاني والين والسوق والحم والابن فالشور تجزى. وفي أجزاء الفقي بذلك قولان اه ول بعضهم فيما يفيبه زكاة الفطر كما ذكر ابن الحاجب في البر والسلت والأرز يتبعه زكاة فطرهم واتمر والأفط وفي زييب وفي دخن وفي ذرة وفي شير وما في ذلك من غلط والفاضل ابن حبيب زادنا عاسا فلك عشر بلا نقص ولا شطط

ويخرج من غالب قوت البلد فان كان قوته أفضل من قوت غالب البلد استحب له أن يخرج منه ويخرج من قوت الناس وإن كان قوته دون قوت البلد لنسح كلف أن يخرج من قوت البلد انفاها وإن كان لغيره أخرجه منه وإن كان لعادة كالبدو وبأكل الشعير بالخاضرة وهو مليء وقولان وأما كونها بدفع للحر المسلم في المدونه قال مالك لا يعطى منها أهل الذمة ولا العبيد النخعي ولا أعلمهم يختلفون أنه لا يعطى زكاة الفطر من يك نصابا ابن عرفة من كون مصرفا فقير الزكاة أو عادم قوت يومه نقل النخعي وقول أبي مصعب وأما الأمر باغناء الحر المسلم فهو لا إرادة إلى قوله عليه السلام أغنهم عن طواف هذا اليوم وهذه هي المسكة في استحباب إخراجها يوم الفطر لانيه كما تقدم لأنها لا ادفع إلى فله فقد يتصور فيها حاجته إليها قبل اليوم فيتقن المعنى المطلوب من اغنائهم فيه وروى عن النبي عليه السلام أنه قال زرو قوتهم تعالى قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصل في زكاة الفطر ومعنى تركي أخرجه الزكاة وذكر اسم ربه في الخروج للمدني وفصل صلاة العبد (فرع) إذا أدامها أهل المداقر عنه وكانت تلك غنائهم أو أوصاهم أجزاءه ولا فلا يجوز له غدا الله ويجوز له أن يخرج عن أهله إن لم يترك لهم ما يؤدوننا من أثبات ابن عمر (فرع) من أدومه لا أن يعطى لرجل زكاة الفطر عنه وعن عياله لمسكين واحد واستحب ذلك رواية مطارب أن يعطى مسكينا. أخرجه عن كل اسم من أهله قال في كتاب ابن الموار لو أعطى زكاة نفسه وحده لمساكين لم يكر به بأس

(كتاب الصيام)

هذا شروع من الناطق رحمه الله في بيان التزامه لارائه من عادات المسلمين في صيامه وهو في النفسة مطلق الإمساك والتكسب فكل من أسكت ترعى حاله صياما منه وجعل صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة قبل أن يأخذ الطل في الزيادة ومعنى ذلك أنه لا تركها من باب اسمية الصيام ما هو في ذلك من قولنا: أول الإنسان إلى صائمه وينوي الصوم في الليلة ويرى هنا من انتمى كذا صياما من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة وفي شرح إمساك شروق الفجر والامتناع من سواه لا يكره في تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة

صغير ولكن يصح منه فيسرم الولي عن لو منع وبهرم المؤخر عنه في تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة وصلى صاحب الغصير على أنه شرب سسه وهو في تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة وهو المنصور هنا رايها الحرة الكاملة لا يجب على قن ولا من من صيامه من تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة إلى البيت الحرام مع الأمن على النفس والمر بغيره من تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة ولو نجسهم غير المستلحق للمضاي ترحل المذكور في تركه من صيامه إذا لم يتعد ما ليس من الحركة وهو من عام الاستشفاع والله تعالى أعلم

وإن ندد مرفقة الأوزي عفر فرفعه د

يريد أن أركانه أربعة ومنها كاتل واللف حسنا تير، بعده لاستداعه ونز

أوتى المية بالآخر والفرج واليه د

استعمل هذا البيت على ذكر ثلاثة أركان القول الباب مع الاسم، فمرفقة تير، عفر، ملحق بالحق المثل

البطن والفرج ولكر النفس ولصفية مرآة العقل والاضفاف بصفة الملائكة ولتنبيه العبد على مواساة الجانح قال الشيخ الجنزولي وقد ورد في فضل شهر رمضان أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم إن لله في كل ليلة من ليالي رمضان حسنة ألف عتيق من النار ومنها قوله صلى الله عليه وسلم شهر رمضان شهر خير وبركة يغفركم الله فيه برحمته ويباهي بكم الملائكة وينظر فيلى تأنفكم فأروهم من أنفسكم خيرا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين ونادى مناد يا باغي الخير هلم ويا باغي الشر أقصر اه وقد أجاب الإمام أبو الحسن القاسبي عن قوله عليه الصلاة والسلام وصفدت الشياطين مع ما يوجد من الوسوسة والعصيان في رمضان بأن الشيطان قد يوسوس وهو مضطرب قال ويحتمل أن يريد الدنيا ابن كفرة الجن وهم الذين يسمون الشياطين والمؤمنون من الجن لا يفسدون فيكون الوسواس وتزيين المعاصي إنما يقع من فساق مؤمنين الجن فقدت من معاصي مؤمنيههم وبذلك لهذا تخصيصه الصفد بالشياطين ولم يقل وصفدت الجن قال والأولى الوقف وأن نقول لاعلم لنا إذا قد يحتمل أن يكون المعنى غير ما قلناه مما هو خير وأحسن مما تأولناه اه من جامع المعيار وانظر العائدة السابعة من الباب الثاني من عمدة الرازي في أحكام الطوائف للام الخطاب فقد نقل عن ذلك أجوبة حسنة وفي ابن حجر في باب فضل من يصوم من الربح أن أنجاس الربح قد يكون سببا للصرع وقد يكون الصرع من الجن فراجع اه إن شئت .

صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَبَا فِي رَجَبٍ سَعْبَانِ صَوْمٌ يُدْبَا
كَتَبْتُ حَجَّهِ وَأُخْرَى الْآخِرُ كَذَا الْمُعْرَمُ وَأُخْرَى الْأَمَانِيرُ

أخبر أن صيام شهر رمضان واجب وأنه يستحب الصوم في شهر رجب وشعبان كما يستحب صوم التسع الأول من ذي الحجة ويتأكد استحباب صوم الآخرين بما روي عنه عروة فإنه يجب صيام الحرم ويتأكد استحباب صوم العاشر منه وهو يوم عاشوراء وأجوب صيام شهر رمضان فلا خلاف فيه فمن جهده فهو كافر ومن أخر بوجوبه رافض من صومه وأقل فيؤدب إن طهر عليه وإن جاء ثانياً مستحباً وتزول منتهزها لا يؤدب ويختلف في كفر المعتص من صومه ويجبر عليه عند القائلين بنفي التكفير كما يجبر على الصلاة وإن جوب يقول بتكفيره كاترك الصلاة إلا أن مذهبه في الصلاة أقوى من الصوم لأنه لا يرحس من الأدلة في الصوم مثل ما يوجد في الصلاة وسي التبر شراً لشهرته وسي رمضان لأنه من رمضان روى الجحارة المها لأئمة كان يصام في الحر الذي كانت ترض فيها الجحارة في الحررة وقيل رمضان من شهر من عائلته لا في شهر رمضان وإنما هو استحباب الصيام في رجب مكانه تبع فيه الشيخ خليلان خبره والذين كرهوا من غيرهم وإن أطاوب وغيرهم أنه عوا حرام صيام الأشهر الحرم

كالتلبية والثاني كالوجه المرفوع في التلويح. أما وحدهما على السور وأما كل ركعة: الإحرام لأن كل عبادة لها أحلال لم يصح دخولها إلا بالإحرام كالصلاة (تتمة) وقت الإحرام بالحج ابتداءه شؤن ومنتهاه آخر الحجة عن المشهور لقوله تعالى: **الحج أسير معاومات**، أي في أسير أو زمانه أسير أو ذو أسير والذكر ضم حليمه وقيل منتهاه عن شؤن الحجة تسمية الكل باسم بعضه وقيل آخر أيام التذنين الركن الثاني الذي يسمى سبعا بين الصفا والمروة لفضله عليه الصلاة والسلام والعدد شرط ويبدأ بالسبع من الصفا والالتقاء للمروة مرة والعود منها إلى الصفا مرة ثانية وبحصل السبع بأربع وقمات على الصفا وأربع على المروة قال ابن فرحون في نسكه لو ترك من ذلك ذراعاً لم يحجزه الركن الثالث الطواف بالبيت وهو المراد بقوله بالقمات سبعا والعدد شرط اتفاقاً كعدد ركعات الصلاة وسواء كان الطواف واجباً أو غيره وتشرط بإدارة الطائف من الحداث والخبط في ثوبه وبدنه ويشرط استنائه وجعل البيت على يسار وخروج جميع بدنه عن النائر وإن بكسر الذال المجهمة وخروج جميع بدنه عن حدة أفزع من الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم لانه من البيت ويشرط نصب القبيل للحجر - يفتح الجيم - فانه بعد فراغ تقبيله إذا لو لم يفعل لكان بعضه داخلًا في

لأرجب بمصره على أن التوضيح بحثا في ذلك بعد أن نقل عن ابن يونس نحوه قال قال ابن يونس روى أنه صلى الله عليه وسلم صام الأشهر الحرم وهي رجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم التوضيح ولم أره في شيء من كتب الحديث بل يعارضه ما رواه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر منه صياما في شعبان وهذا لفظ الموطأ والذي جاء في الأشهر الحرم ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال صم من الحرم واترك صم من الحرم واترك من الحرم واترك وقال بأصبعه ثلاثا فضعها وأرسلها انتهى وأما استحباب صيام شعبان في التوضيح أيضا روى أبو داود والنسائي عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبان يصله رمضان وعنها أيضا أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر صياما من شعبان كان يصومه الا قليلا وفي رواية لمسلم بعد الا قليلا بل كان يصومه كله وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وأما استحباب صوم التسع الاول من الحجة وأحرورية استحباب صيام آخرها وهو يوم عرفة فقد صرح به الفاضل عياض وغيره وقال ابن حبيب ورد الترغيب في صيام العشر ويوم التروية ويوم عرفة وأن صيام يوم العشر كصيام شهرين من غيره وصيام يوم التروية كصيام يوم عرفة كصيام يوم عرفة كصيام يوم عرفة الإمام ابن حبيب صيام العشر من باب التغليب مراده التسع لان العاشر يوم العيد وصومه محرم ويوم التروية هو ثامن الحجة وكأنه يقول ورد الترغيب في صوم التسع وخصوصا ثامنها وتاسعها وفي التوضيح روى مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم قال صيام يوم عرفة إني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء إني أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله قيل وإنما كان يوم عاشوراء يكفر سنة ويوم عرفة يكفر سنتين لان يوم عرفة يوم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ويوم عاشوراء يوم موسى عليه السلام والافضل للحجاج الفطر في يوم عرفة وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم في حجه كان مفطرا فيه وأما يوم التروية فروى ابن حبيب في واصله أنه عليه الصلاة والسلام قال صوم يوم التروية كصوم سنة قيل وهو حديث مرسل اه وأما استحباب صوم الحرم فان عنى صوم الحرم كله وهو الظاهر ففي صحيح مسلم عنه عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وقد تقدم نقل التوضيح عن ابن يونس أنه صلى الله عليه وسلم صام الأشهر الحرم والمحرم أحدهما وإن عنى صوم التسع الاول منه فقط على أن قوله كذا المحرم على حذف مضاف أي كذا تسع الحرم ودليل هذا الحذف قوله قبله ككسح حجة فذلك صحيح أيضا فقد صرح الفاضل عياض باستحباب صوم العشر

البيت ويشترط كونه داخل المسجد فلو طاف خارج المسجد لم يجزه وتشترط موالاته ويقطعه لإقامه الفريضة وإذا سلم منها أنه قبل تنفله وإن كان في أثناء شوط ندب له أكمله .

ثُمَّ الْوُقُوفُ كَيْلَةً بِمَرَقَةٍ مَعْرُوفَةٍ فِي نَفْلِهِمْ وَوَقْتُهُ مَعْرُوفَةٌ كَيْلَةً يَوْمُهُ الْفَجْرُ وَوَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ أَعَدَّهَا اللَّهُ بِنَصِّ الذِّكْرِ الْحَجُّ قَرَضٌ مَرَّةً فِي الْمُمْرِ

الركن الرابع من أركان الحج الوقوف بمرفة أي في جزء من ليلة عرفة من جزء من عرفة وهو المراد بقوله ليلة بمرفة إذ لا يشترط استيعاب ليلها اجماعا ومفهوم الليل ان وقوفه نهارا فقط لا يجزى. عندنا ولا يشترط في الوقوف اثنع بين بعض من النهار وبين بعض الليل ولا يشترط الوقوف بل المروء بها مع العلم بها كات راكبا كان أو ماشيا إن نوى الوقوف بها قوله مرفقة يحتمل أن يريد أنه لا بد من معرفته بكونها عرفة فلو وقف بها جادلا كونها عرفة ففي مناسك صاحب المختصر لا يجزئ ذلك وفي توضيحه عن مسند من مر بها وعرفها أجزاء ذلك وإن لم يعرفها ففقدان

الأول من الحرم وأما أحروية استحباب صوم عاشر المحرم وهو يوم عاشوراء فقد صرح به عياض وابن الحاجب وغيرهما وفي شرح المواقيت عن ابن يونس مانصه

(فصل) وصيام يوم عاشوراء مرغّب فيه وليس بلامد وفيه تكسب الكعبة كل عام وقد خصّ بتيّ أن من لم يبيت صومه حتى أصبح له أن يصومه أو يافيه إن أكل روى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلّم وعن غير واحد من السلف وجاء التزغيب في التنفقة فيه على المال وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال من وسع على أهل بيته يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة وأن أهل مكة والمدينة يتحرون ذلك حتى كأنه يوم عيد اه وقال ابن العزق أما النفقة في يوم عاشوراء والتوسعة فتخلوفاً نافقاً وأنه يخلف الله بالدرهم عشرة أمثاله ولا ينحسب لأنس لا ينسك الرحمن عاشوراء . وذكره لازلت في الاختيار مذكوراً . قال الرسول صلاة الله تسمّله فولا وجدنا عليه الحق والتورا . أوسع بمالك في العاشر إن له . فضلاً وجدناه في الآثار مأثوراً

من بات في ليلة العاشر ذاسعة . يمكن بعيشته في الحول مسروراً

وفي شرح المواقيت ما تقدم مانصه وأشدّ شيخي الأستاذ أبو عبد الله المتتري جدد الله تعالى عليه رحمته قال أنشدني الخطيب أبو بكر بن جزي يوم عاشوراء قال أنشدني الخطيب أبو علي القرشي يوم عاشوراء قال أنشدني الخطيب أبو عبد الله بن رشيد نفسه يوم عاشوراء وذكر أنه نظمه يوم عاشوراء

صيام عاشوراء أتى نذبه . في سنة محكمة قاضية . قال النبي المصطفى إنه

يكفر ذنب السنة الماضية . ومن يوسع يومه لم يزل . في عامه عيشة راضية

رفى ترح الإمام أبي العباس أحمد القلشاني مانصه قال عياض الصيام على ستة أقسام واجب وسنة ومستحب ونافلة ومحرّم ومكروه فالواجب صوم شهر رمضان وقضاؤه والنذر وقضاؤه وصيام الكفارات كلها وهي انظار والقتل والدين بالله وصيد الحرم والمحرم والمتنمّع وإمالة الأذى ولرمضان والسنة صيام يوم عاشوراء وهو عاشر المحرم وقيل تسعة والمستحب الأشهر الحرم وصيام شعبان وعشر ذي الحجة ويوم عرفة يعني لغير الحاج قال وثلاثة أيام من كل شهر والعهء الأول من المحرم ويوم الخميس ويوم الاثنين ويوم الجمعة إذا وصل يوم قبله أو بعده للحديث الوارد في ذلك رسته من شوال لفضله لا لتعجيل سنة والنافاة كل صوم كان لغير سبب يستحق صومه أو يمنع فيه الصوم والمكروه صوم الدهر ويوم الجمعة وصوم السبت خصوصاً أيضاً ويوم عرفة للحاج وآخر يوم من شعبان للاحتياط والمحرم صوم يوم الفطر ويوم النحر وصيام الحافض والنفساء وضيام من عاف على نفسه الهلاك به وفي أيام التشريق الثلاثة لغير المتنمّع خلاف وسهل في الرابع لمن نذره اه ومن المكروه صوم يوم مولد النبي صلى الله عليه وسلّم قال الشيخ زروق صيام المولد كرهه بعض من قرب عصره ممن صح عليه وورعه فأثلاً إنه من أعياد المسلمين اه ويعني بمن قرب عصره

محمد لا يجزئه والأشهر الإجزاء . لأن تخصيص أركان الحج بالنية غير شرط اه واقصر في المختصر على عدم الإجزاء وما قرأنا به النظم بناء على أن قوله معروفة صفة لمرقة ويحتمل أنه صفة لليلة فلو وقف في ليلة غيرها لم يجزه وهو كذلك وقوله مؤقتة أي محددة أولها غروب الشمس وآخرها طلوع الفجر وكذلك إن أعدناه على عرفة لانه إن وقف بنبرها لم يجزه وحدودها معروفة والله تعالى أعلم في الخبر عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة وعرة بضم العين والمراء وحكي فتح الرء وسكونها وبطن عرفة هو أسفل عرفة وهو من الحرم وسط الوادي المنخفض فلا يجزى . الوقوف به على المشهور أما مسجد عرفة وهو الذي يقال له مسجد إبراهيم فقال محمد يقال إن حائط عرفة التراب على حد بطنها ولو سقط لسقط في عرفة ولو قال الناظم بدل الشطر الثاني من بعضها في بعضها لكان حسناً والله تعالى أعلم أي من بعض الليلة في بعض عرفة لانه لا يشترط وقوف جميع الليل في جميع عرفة بل بعض من كل منهما كاف والله تعالى أعلم وقونه أعدها الله بنص الذكر أي أعد الله تعالى عرفة أوليتها بنص القرآن للحج ثم أفاد أن الحج فرض مرة في العمر واحسن من هذه العبارة قول التافقي لما ذكر أركان الحج الثلاثة النية والطواف والسعي قال

الشيخ سيدي أحد الحاج ابن عاشر ففعلنا الله تعالى بهم جميعهم وفي التوضيح عن ابن رشد ومن أيام السنة ما لا يجوز صومه إلا لشخص واحد وهما اليهودان اللذان بعد يوم النحر لا يصومهما إلا المتمتع الذي لا يجدها منها من لا يصومه إلا ثلاثة أشخاص المتمتع والثاثر ومن كان في صيام متتابع وهو نالت أيام التشريق رابع النحر وبعضه بالني فتنخص من كلام التوضيح زيادة على تقسيم عياض أن القسم السادس المحرم منه ما هو محرم على كل أحد ومنه ما هو محرم إلا على شخص واحد فيجوز له صومه دون غيره ومنه ما هو محرم إلا على ثلاثة أشخاص فيجوز لهم صومه ولا يجوز صومه لغيرهم والله تعالى أعلم ولبعضهم في الأيام التي يستحب صيامها

أيا راعيا أجر الصيام طوعا عليك بأيام روتها الأوائل وعدتها سبع من العام كله وفي صومها للصائمين فضائل ففي رجب من بعد عشرين سابع به كل بر ممتن متشاغل وفي النصف من شعبان جاءت عجائب من الخير والإحسان فهي تواصل فمن قامه ليلا وأصبح صائما تلقى ما نال من تصبب الفوائد ومن قعدة خمس وعشرين فاحتفظ به إنه يوم عظيم وفاضل وفي حجة يوم أتى وهو أول وناسمه أيضا كذلك فاضل وثالث أيام المحرم إنه جليل وعاشورا فيه ما قول انتهى وجعل بعضهم بدل أول يوم من الحجة السادس منه وبعضهم الثالث من رجب

وَيَثْبُتُ الشَّهْرُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ أَوْ بِثَلَاثِينَ قَبِيلَ فِي كَمَالِ

أخبر أن دخول شهر رمضان ثبت بأحد أمرين إما برؤية الهلال وإما بكمال ثلاثين يوم قبيل رمضان يعني من شعبان وأشار بذلك إلى قول ابن الحاجب وغيره من أهل المذنب ويعرف دخول رمضان بأحد أمرين الأول برؤية الهلال والثاني إتمام شعبان ثلاثين يوما فأما الرؤية فيثبت بها بالنسبة لمن رآه وأما غير الرائي فيصل له ذلك بوجوبين بالخبر المنتشر وهو المستفيض المصطلح للعلم أو لثقتان القريب منه أو بالإنابة على شرطها بأن يشهد بذلك عدلان ذكر أن هذا هو المأمور وقال ابن مسلة يثبت بشهادة رجل وامرأتين وثالث أشبه بشهادة رجل وامرأة التوضيح وفيها بعد وكذلك عيد الاطير والمواسم كعرفة وعاشورا لا يثبت حتى من ذلك إلا بهذين أو بالخبر المتشهور واختلف في الصوم بشهادة الواحد إذا أخبر عن رؤية نفسه فمنع ما لك أن يصام بشأده وأجازه ابن الماجشون وهذا إنما هو إذا كان هناك فاص أو جماعة من المسلمين يعتنون بأحكام النساء ونقضت العبادة أي لا تأتي النظر في الشهادة ومن يشهد بالإمع ذلك وما إن لم يكن إمام ألبتة أو ثم إمام وهو يضيع أمر الهلال ولا يعتني به كفى الخبر بمن يشهد بأوبرية نفسه يصوم بذلك وينظر ويحصل عليه من يقتدى به نقله الباجي وغيره عن عبد الملك هذا حكم يثبت ذلك فيها بما ذكر ذكره في ذلك إلى بلد آخر فلتقلل أربع صور استثناء عن استثناء فيزوم من إنهم ذلك بما ذكر اليوم والثناء زيادة عن

ثم القوت بهداه معرفة وذلك معروف لدى من عرفه - وحجة زوم الإنسان - واحدة في الشهر بالإمكان خاتم ذكر الله تعالى الحج في كتابه بمجاسة ومشاعره وأحكامه ووقت أداءه وما يحل فيه يحرم فقال في بيان وقته والحج أشهر مهمومات وليس توقيت أشهره كترقيت وقت الصلاة لأنه يجوز الإحرام بقيل أشهر بخلاف الإحرام بالصلاة قبل مكة والفرقان للحج لا يتصل عمله بأحرامل بل يتأخر إلى سببته لا يشره لأحرامل قبل وقته لا يمكن عمله إلا في وقته والصلاة بتصل حسب بأحرامل فالأحرام بقيل وقته لجاز أن يضرغ غير قبل دخوله وقتها وقال انه تعالى في الطواف وإذ بواغايا إبراهيم سكن ثبتت أن لا نترك في شيئا وطبر بيني فلما تئين وثلاثين والركع السجود وفي بعض الآثار : أن اصل الطواف دليل أن الله تعالى لما نزل الملائكة إلى جاعل في الأرض خيفة قالوا اتجمل فيها من يفسد قبيلا ويسفك الدماء ونحن مسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون وغضب عليهم غضبا شديدا ففرقوا انتضبه ولاؤا بالعرش وظافوا حوله سبعين منسفين الله تعالى فأنزلهم ورضي عنهم وقال لهم ابننا في الأرض إنما يظوف حوله ذرية من استخلفه فبواويس عمرو ون فاغفر لهم كما غفرت لكم وارضى عنهم كما رضى عنكم وقال الله تعالى في الصفا والمروة

استفاعة كذلك واستفاعة عن شهادة أو شهادة عن شهادة والحكم فيها واحد إن كانت الشهادة المنقول عنها تثبت عند حاكم عام وهو الخليفة وكذلك إن ثبتت عند حاكم خاص على المشهور وقال حيد الملك لا يلزم ذلك إلا من تحت ولايته وأختلف هل يكتب بالنقل بنجر الواحد عن الإمام أو عن الخبر المنتشر على قولين قال ثلجاني وإذا ثبتت رؤية الهلال عند الإمام وحكم بذلك وأمر بالصيام ونقل إليك ذلك العدل أو نقله إليك عن بلد آخر فقال أحمد بن أسير الاسكندراني يلزمك الصوم لأنه من باب قبول خبر الواحد العدل لأن باب الشهادة قال الشيخ أبو محمد وقول أحمد ابن ميسر صواب كما ينقل الرجل إلى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيلزمهم تبنيص الصيام بقوله اه ونقل عن ابن عراب الفاسي أنه لا يثبت بذلك وهذا الخلاف في النقل إلا الأجنب وأما النقل بنجر الواحد إلى الأهل ومن يقتدى به فيقبل اتفاقا كما تقدم عن أبي محمد (فرج) من أخبره الإمام بأبوت الرؤية عنده لزمه الصوم نص عليه في المقتدمات (فرج) فإن ابن رشد من أخبره عدلان برؤيتهما لومه الصوم نص عليه في المقتدمات وقال الباجي إن قل عدد رأيته توقف ثبوته على الشهادة عند القاضي (فرج) قال الثصاب القرافي عن سند لو حكم الإمام بالصوم بالوحد لم يخالف وفيه نظر لأنه أقوى لا حكم ولو كان إمام يرى الحساب فأثبت به الهلال لم يتبع لإجماع السلف على خلافه (فرج) يثبت الهلال برؤية عدلين في المصر الصغير كان الغم أولا وفي المصر الكبير في أقيم وإن كان أصحرو وانفردا بالرؤية من جم غفيرة في قول شهادتهما وهو للبدوة ويحيى بن عمرو وردها وهو لسحنون ثالثا إن نظروا كلهم لموضع واحد ردت شهادتهما وإلا عملت فانه اللحنى وعلى المشهور وهو مذهب المدونة من قبول شهادتهما إذا عد الناس ثلاثين يوما ونظروا ليلة إحدى وثلاثين والسنة مصحية فلم ير فقال مالك في المدونة هما شاهدان سوء قال اللحنى وغيره يريد أنه تبين كذبهما لأن الهلال لا يخفى مع كمال العدة ويجب أن يقضى الناس يوما فما إذا كانت شهادة الشاهدين على رؤية هلال شوال وعد الناس ثلاثين يوما ولم يروا هلال ذى القعدة وكذلك يفسد الحج إذا شهدا هلال ذى الحجة قاله ابن عبد السلام (فرج) إذا انفرد عدل برؤية هلال رمضان فقد تقدم أنه لا يثبت به فإذا انفرد برؤية هلال شوال عدل آخر قبل تضم شهادة العدلين وبكل النصاب أولا في ذلك أربعة أقوال الضم ومقابله الثالث إن رآه الثاني بعد ثلاثين يوما من رؤية الأول لم يلق وإن رآه بعد تسعة وعشرين لفق والرابع عكسه إن كانت رؤية الثاني في غيم وإن كانت في صحو بطلت فاقول الأول خرجه ابن رشد على القول بضم الشاهدين المتفق الحكم والثاني ليحيى بن عمرو وثالث نقله ابن رشد عن بعضهم والرابع اللحنى واعلم أنه إن كان بين الرؤيتين ثلاثون يوما فالشاهد الأول صدق لثاني إذ لا بد أن يرى ليلة إحدى وثلاثين وقد انفعا على يوم العيد ولم يتعرض الثاني لكون رمضان كاملا أو ناقصا وإن كان بين الرؤيتين تسعة وعشرون يوما فانا شاهد الثاني صدق للاول من أجل أنه لا يمكن رؤيته على ثمانية وعشرين يوما وقد انفعا على اليوم الأول من رمضان ولدت رمضان الأول لكون الشهر ناقصا أو كاملا فلي القول بالتلفيق مطلقا أو بقيد إنما تافق في انفعا عليه وهو العيد في السنة الأولى واليوم الأول من رمضان

من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم فكونهما من شعائر الله تعالى دليل على وجوب السعي بينهما لأن الله تعالى أخبر أن السعي بينهما من شعائر الحج التي أراها الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام إذ سأله أن يريه مناسك الحج وهو وإن يكن خيرا فالمراد الأمر لأن الله تعالى أمر محمدا صلى الله عليه وسلم بالتابع ملة إبراهيم صلى الله عليه وسلم فقال تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ولا دليل على سقوط وجوب السعي بينهما بقوله تعالى ولا جناح عليه أن يطوف بهما لأن معنى ذلك ما ورد أن النبي (صلى الله عليه وسلم) اعتمر عمرة العقبه تخوف أقوام كانوا يطوفون بهما في الجاهلية قبل الإسلام لصدين كانا عليهما تعظما منهم لما فقالوا كيف تطوف بهما وقد علمنا أن تعظيم الأصنام وما يعبد من دونه الله تعالى شرك بالله تعالى فأمر الله عز وجل أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فإن كان أهل الشرك يطوفون بهما من أجل الصنمين الذين هما كذرا بالله تعالى فانكم تطوفون بهما إيمانا بالله تعالى وتصدقا برسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعة لربكم فلا جناح عليكم أي لا اثم عليكم في الطواف بهما وعن الشعبي كان في الجاهلية وثن على الصفا

في الثانية فيفطر في المسئلة الأولى ويقضى اليوم الأول في الثانية وعلى عدم التليق فلا يفطر لزوجة أحدهما ولا يمضي ما ذكر لزوجة الآخر والخلاف في ذلك جار على الخلاف فيما إذا اتفق الشاهدان على ما يوجب الحكم واتخذا فيما شهدا به والمشهور أن شهادتهما لا يجوز قاله في المقدمات التوضيح والظاهر أنه لا تجزى على الخلاف في تليق الشهادة بل هذه أولى باقتبولهم والمتفق عليه في المسئلة الأولى يوم العيد وفي الثانية اليوم الأول من رمضان أما ما شهدا به فيختلف إذ شهادة الأولى على هلال رمضان والثاني على هلال شوال والله تعالى أعلم (فرع) ويجب على رائي الهلال رفع رؤيته إن كان بدلا أو مرجو العدالة لرجاء اضماع آخر فشكل الشهادة وهل يجب على غيرهما قولان لعبد الملك وعبد الوهاب ومن رأى الهلال عدلا كان أو غير عدل يجب عليه الامساك ومن أفطر منهم متبها يجب عليه القضاء والكفارة اتفاقا وإن أفطر متأولا جواز الفطر له قضى وفي الكفارة قولان المشهور وجوبها فإن صام هذا الرائي وحده ثلاثين يوما لم يبرأ أحد الهلال والسياء مصحبة فقال محمد بن عبد الحكم وابن المواز هذا محال ويدل على أنه غلط وقال بعضهم الذي ينبغي أن يعمل في ذلك على اعتقاده الأول ويكتم أمره وأما من انفرد برؤية هلال شوال فإن كان له عذر يخفى الفطر كالسفر أو المرض ونحوه أفطر وإن لم يكن له عذر فلا يفطر لظاهره ولا خفية وإن أمن الظهور عليه على أصح القولين لثلاث طرق إليه وغرض الشارع حصول بنبته وكذلك إن رأى هلال الحجة وحده يجب عليه أن يقف وحده دون الناس ويجزئه ذلك فإن ظهر على من يأكل وقال رأيت الهلال فإن كان مأموئا لم يأنف بمأموئه إليه أنه لا يعود وإن كان غير مأموون عوقب إلا أن يكون أعلم بذلك قبل قوله أشبه (فرع) إذا رأى المأموء بعد الرائي فالإتفاق أنه للقاتلة وإن رآه قبله فالأصح أنه للقاتلة أيضا وقيل للباضة وأما الأمر الثاني: يثبت به رمضان فلو اعلم شعبان ثلاثين يوما ولو غم شهره متواليه لما في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له وتقديره يتام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين ولا يستمد على قول المتخمين أن الشهر ناقص عياض ومعنى قوله غم عليكم ستر عنكم من قولهم غمت السرى إذا سترته ويكون من تغطية الغمام بإياه وليس من الغم وقال ابن أبي زمنين معنى غم التبس بالعدن من قبل الغم أو من قبل الشك في الرؤية وبس هو من باب الغم والإلتفات لغيره (فرع) وإذا كان الغيم ولم يبرأ الهلال صبيحة تلك الليلة هي يوم الشك فينبغي الامساك حتى تسترا أين يأتي من السفر وغيره فإن ثبتت الرؤية نهارا وجب الامساك ولو كان أفطر قبل وجب القضاء لعدم التيه الجازمة وإن أفطر بعد اثبوت فإن تأول أن هذا اليوم لم يجره يجوز فطره فلا كفارة عليه وإن لم يتأول فالمنهور وجوب الكفارة بناء على أنها لا تنهاك حرمة الشهر وقد حصل والشاذة وطها كالتأول بناء على أنها لا تنهاك إفسادها رمضان وهذا هو مفسد ويصام يوم الشك نذر أن يندر يوما فبقوا فقه لا أنه يندر من حيث أنه يوم الشك فإن ذلك لا يدره لأن نذر مصيبة ويصام قضاء عن رمضان العا ط أولاده كان ويكون عادة صيام الجنب فيوافقه صيام فطوعا على الله وروا مخصوص

يسمى أسانا وعلى المرأة وتسمى قاتلة فمكان أهل الجاهلية إذا طافوا بالبيت مسجوا أو تين فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام قال المسلمون إن الصفا والمرءة إنما كان يطاف بهما من أجل الوثوب بالناس الطواف بهما من السماء فأذن الله لهما من الشعائر وأما أصل السعي بين الصفا والمرءة في الحج فأنى الصحيح من أن إبراهيم لما ترك أباه إسماعيل عابها الصلاة والسلام مع أمه مكة وهو رضيع ثم دعا إبراهيم عطفك وعطس ابنها رجعتا فظفر إليه بتولي أو قال بتليط فاطقت كراهة أن يجر إليه فوجدت الله أرب جبل يابها فقامت عليها ثم استقيت الوادي نظرها رى أحدها فلم تر أحدا فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرفا ثم رعى الإنسان المحبو حتى جاورت الوادي ثم استأذنته فخرجت دابها ونحوه فإن أراد فطام ذلك مسجعا أت وذكر أنه تعالى الخوف يعرفه والمردلفة يقال إذا أمست من شرب أو فطام أو عند اشتد الحر من ترك هذا وإن كنتم من قبله إن الفضائل في قوله بعد ذلك السعي بين الصفا والمرءة في الحج فأنى الصحيح من أن إبراهيم لما ترك أباه إسماعيل عابها الصلاة والسلام مع أمه مكة وهو رضيع ثم دعا إبراهيم عطفك وعطس ابنها رجعتا فظفر إليه بتولي أو قال بتليط فاطقت كراهة أن يجر إليه فوجدت الله أرب جبل يابها فقامت عليها ثم استقيت الوادي نظرها رى أحدها فلم تر أحدا فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرفا ثم رعى الإنسان المحبو حتى جاورت الوادي ثم استأذنته فخرجت دابها ونحوه فإن أراد فطام ذلك مسجعا أت وذكر أنه تعالى

النهي عن صيامه احتياطاً وعليه العمل ولو صامه احتياطاً ثم يت لم يجزه وعليه العمل (فرع) إذا ظهرت الحائض أو بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو حضر المسافر نهاراً جاز لكل واحد منهم اتقادي على الفطر وحاصله أن كل من أصبح له الفطر اندرع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان ثم زال عنده في أثناء اليوم جاز ، التبادي على الفطر وهذا يفرق بين هؤلاء حتى لم يجب عليهم الإيساك بقية اليوم لكونهم أظفروا العذر مع العلم بمرضان وبينما إذا ثبت رمضان نهاراً فوجب الإيساك بقية اليوم لكون الفطر لعدم العلم بمرضان فإذا حصل الطرب وجب الإيساك وإذا لم يجب الإيساك على من زال عنده فيجوز للمسافر إذا قدم ووجد أمراته طمرت في يوم قدومه أن يهاوا واختلف إذا كانت زوجته كافراً فظاهر المذهب الجواز وقال ابن شعبان بالمنع وفي استحباب إيساك بقية اليوم لمن أسلم ووجوبه قولان واختلاف فيمن أدرسته ضرورة فأزالها إما يشرب في العطش وإما يأكل في الجوع هل أنه لا يستديم الفطر بقية يومه اختياراً ولو بالجماع وهو قوله سعدون وقال ابن حبيب بربل ضرورة فقط قال وإن أكل بعد ذلك جاهلاً أو متأولاً أو معتمداً فلا كفارة عليه لأنه شبيه بالمريض اللحي والأول أقس وقال ابن رشد الصبح أن يكفر إلا أن يكون متأولاً وقال عبد الملك إن بدأ بالجماع كفر وإن بدأ بالأكل لم يكفر وفي نوازل البرزلي الفتوى عندنا أن الحصاد المحتاج يجوز له الحصاد وإن أدى إلى الفطر والإاكراه بخلاف رب الزرع فلا حرج عليه مطلقاً لحراسة ماله وقد نهى عن إضاعة المال اه وإنما يجوز الفطر الحصاد بعد أن تناله الضرورة لا قبل ذلك فلا يجوز أن يصبح مفطراً إذ من الجائز أن يصد من عمره الحصاد رأساً في ذلك اليوم فيكون كمن أفطر قبل أن يسافر أو في يوم الحيف قبل مجيئه قال شيخنا الإمام العالم أبو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله في بعض فتاويه ما نصه ينبغي تعقيد مسألة الرب الزرع بعدم إمكان استجاره لمن يتوب عنه في ذلك بمن يكون محتاجاً ومضطراً للاجرة على ذلك ما بأن لا يكون له مال يستأجر به على زرعه أو يكون ولكن لا يجد من يستأجره على ذلك كما تقرر في مسألة الحامل والمرضع وأما أن وجد ما يستأجره ومن يستأجر فلا يتعامل ذلك ويدخل نفسه فيها فيخطر إلى أفطر لعدم الضرورة حيثئذ وجود المتدوحة عن إضافة المال اه وانظر هذا التلذذ مع ما علم من جواز السفر اختياراً وإحدى إلى الفطر والتبسم وهل مسألة الحصاد ما أتى به الإمام ابن عرفة من أن المرأة المحتاجة يجوز لها غزل الكتان في رمضان دون غيرها والله أعلم (فرع) الأسير ونحوه ممن لا تمكنه رؤيته الهلال ولا اختيار ثقة بكل المشهور ثلاثين ثلاثين وإذا التبت عليه الشهور فإن غلب على ظنه شهر صامه وإن لم يظلم على ظنه فقولان أحدهما أنه يصوم جميع الشهور الثاني أنه يتخير شهراً ويصومه ونظير ذلك من التبت عليه القبة هل يصلي إلى أربع جهات أو يتحرى جهة قولان ومن نذر صوم يوم معين ثم نسيه هل يصوم جميع أيام الجمعة أو يتحرى يوماً ويصومه قولان فإن تحرى وصام شهراً ثم تجل له الأمر فلا يخلو من أربعة أوجه أما أن يعلم أنه صام قبله كما لو تبين أنه صام شعبان فلا يجوز منه في العام الأول اتفاقاً واختلاف هل يقع شعبان من السنة الثانية قضاء عن رمضان من السنة الأولى وشعبان الثالث قضاء عن رمضان من السنة الثانية في ذلك قولان قال في البيان والصحيح عدم الاجزاء ابن رشد ودو المشهور وعلى الناذ فيقتضي شراً للصام الأخير اتفاقاً وأما أن يصل أنه صام بعده كما لو تبين أنه صام شوالاً فإنه يجوز منه في البيان بالامتناع ونافسه في الترضيع في حكاية الأذواق وأما أن يعلم أنه صادفه يتحرى قال في

قبل المجيء أن المنصر الحرام ويجوز أن يكون ثم هبتا بمعنى لو أو وعنى بالنار في هذه الآية إبراهيم عليه السلام وقال تعالى وإذا قضيت مناسككم أي فإذا فرغتم من حجكم وذبيحتهم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكراً وذلك أن أهل الجاهلية كانوا إذا فرغوا من حجهم وهناسكهم يجتمعون فيتفاخرون بمآثر آباءهم فأمر الله تعالى في الإسلام أن يكون ذكركم لله تعالى بالاعتظام اه لا تكردون غيره وإن يلزموا أنفسهم من الأكارم من ذكره تعالى نظير ما كانوا يلزموا أنفسهم في جاهليتهم من ذكر آباءهم وقيل المعنى في ذلك فاذكروا الله كذكر الآباء الأبناء والصبيان الآباء وأنزل الله تعالى في رمى الجارف في الأيام الثلاثة في معنى ذكروا الله في أيام معدودات فمن تعدل في يومين فلا ثم عليه من تأخر فلا ثم عليه من أتى واة الله راعاهم انكم إليه تحشرونه والأصل في رمى الجار ما جاء في بعض الآثار أن إبراهيم عليه السلام لما أمر ببناء البيت سارت السكينة بين يديه كأنها قبة فكانت إذا سارت سار وإذا نزلت نزل فلما انتهت إلى موضع البيت استقرت عليه وانطلق إبراهيم (٤٤) (الدر الثمين)

اليان لم يحزه على قول ابن القاسم ويجزم على مذهب أشهب وسحنون ويقول ابن القاسم في هذا القسم بحث صاحب التوضيح في الاتفاق على الاجراء فيما قبله لانه إذا قال ابن القاسم بعدم الاجراء فيما إذا صادفه فأحرى أن يقول به إذا صام ما بعده وأما إن بقى على شكله فلا يجزم على مذهب ابن القاسم ويجزمه على مذهب ابن الماجشون وسحنون قاله في البيان وإذا قلنا بالإجزاء إذ وافق شهرا بعده فالمتبر عدد رمضان على المشهور فإن وافق شوالا لم يعدت يوم العيد ثم إن كانا كامليين أو ناقصين قضى يوما واحدا وهو يوم العيد وإن كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يقض وإن كان بالعكس قضى يومين وكذلك إن صادف ذا الحجة لم يعدت يوم النحر ولا بأيام التثريق ثم ينظر الى ما في .

فَرَضُ الصَّيَامِ نِيَّةٌ بِإِلَهِهِ وَتَرَكَ وَطْأَ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ وَالْبَرَاءُ مَعَ إِيمَانٍ سَوَاءٌ لَمَعَمَلَةٍ
مِنْ أَذْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ أَنْفٍ وَرَدَّ وَقْتُ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَدَى أَيْ أَمَّا تَسْرِيَةُ الْوُجُوبِ
وَلِقَاضٍ فَذِيهِ وَالْحَيْضُ مَنَعٌ حَتَّى يَنْقَضِيَ الْفَرْغُ مِنْهُ أَيْ يَبْرَأَ مِنْهُ

[illegible][illegible]

فلا يجب وهو قول ابن حبيب والقول بالقضاء في الإنعاض رواه ابن القاسم عن مالك بن عبد السلام وهو الأظهر وبعدمه رواه ابن وهب عن مالك أيضا وإنما قال ابن الحاجب لإخراج المني والتي. ليخرج بذلك الاحتلام والتي الغالب فلا حكم لهما أه لهما خرجا من غير إخراج. الثالث ترك الأكل والشرب من طلوع الفجر إلى الغروب ابن الحاجب وشرطه الإمساك في جميع زمانه عن إيصال طعام أو شراب إلى الحلق أو المعدة من منفذ واسع كالقنم والأقف والأذن يمكن الاحتراز منه التوضيح وصف الطعام والشراب بإمكان الاحتراز منه ليخرج غبار الطين ونحوه كسباقي وعطف الواصل إلى المعدة على الواصل إلى الحلق لتدخل الحقة فإن المشهور فيها القضاء ثم قال ابن الحاجب وفي القضاء بوصول ما ينبت من العين والاحليل والحقة نالها المشهور يقضى في العين والحقة إن وصل التوضيح وقوله وصول بدل على أنه لو تحقق عدم الوصول لم يقض اتفاقا أه فقول الناظم شره عطف على وطء محذوف العاطف الراجع ترك إخراج التي من طلوع الفجر إلى الغروب وأما خروجه غلبة من غير إخراج فلا حكم له كما تقدم عن ابن الحاجب والتوضيح وقوله والتي عطف على الوطء على حذف مضاف أي وترك إخراج التي والأصل في ذلك ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ذرع الصائم التي فلا أكل عليه وإن استقاء فليقله القضاء وتدونه في المدونة ابن رشد قال ابن القاسم والفريضة والثاقفة كذلك سواه قال ابن يونس قال بعض أصحابنا الذي ذرعه التي. يندفع اندفاعا فبأن أن يرجع منه إلى حاقه ولأنه لا صنع له فيه فأشبه الاحتلام بخلاف الذي استدعى التي فإن استقاء عابثا لغير مرض ولا عذر فرجع شيء إلى حلقه لا يكفر ولا يفتن من قوله مالك وأصحابه أنه لا كفارة عليه وهو كمن أمسك ما في فيه فقلبه ودخل حلقه يقضى ولا يكفر. الخامس ترك إيصال شيء إلى المدمرج معدة سواء وصل لها من أذن أو عين أو أنب أو غيرها من طلوع الفجر إلى الغروب ولم يكفر عن ترك إيصال إلى المعدة بترك الأكل والشرب لتدخل الحقة كما تقدم عن التوضيح فالخاضع أن الإيصال إلى الحلق مبطل للصوم وإن لم يصل إلى المعدة وأن الإيصال إلى المعدة مبطل للصوم أيضا وإن لم يمر على الحلق بأن دخل من الدبر وهي الحقة إذا كانت بائنا في الدبر أما إن كانت بنير مائع كالفتائل أو الاحليل بكسر المعزة ثقبه الذكر حيث يخرج البول فلا قضاء عليه من المدونة كره مالك الحقة للصائم فإن احتقن في مرض يشفى يصل إلى جوفه فليقتض ويكفر وسئل مالك عن الفتائل تجمل للحقة قال أرى ذلك خفيفا ولا شيء عليه قال ابن القاسم وإن قط الصائم في إحليله دهن فلا شيء عليه وهو أخف من الحقة أه وقد بحث في التوضيح مع ابن الحاجب عدة ترك الوطء وما عطف عليه مما يطالب تركه والإمساك عنه شرطا وإنما هو ركن أي فرض فائلا وقد تباح في إطلاق الشرط على السكن إذا لمعنى للصوم إلا الامساك أي عن ذلك وتركه فهو داخل في الماهية قال والشرط خارج عن الماهية وكلام الناظم سالم عن هذا البحث لديه لما فرائض لا شروطا كما فعل ابن الحاجب (فرع) اختفت في الصائم يصل إلى جوفه شيء مما لا يستعمل في الغذاء كالثاوة والندرم هل يكون كسائر الغذاء يجب القضاء في السهو والقضاء والكفارة في العمد وهو قول ابن الماجشون أولا شيء عليه لكونه من غير جنس الغذاء فوجوده كعدمه بل في وجوده مضرة ونقله في الجواهر عن بعض

محل فلو كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وكذا ما كان في مدهاء من إماعة الأذى نفسه كتقليم ظفر أو القاء نث أو لبس غيط أو الخفين إلا أن يجد ثملين فليقطعهما أسفل من الكعبين كافي السنة ولما انتهى الكلام على ما ذكره من مسائل الحج شرع في الكلام على العمرة فقال

وَحُمْرَةٌ تَائِبَةٌ مَسْنُونَةٌ مَقْرُونَةٌ بِقَرْنِهَا أَوْ دَوْفَةٌ

أي وعمرة تائبة للحج مسنونة ليست بفرض خلافا للشافعية وقوله مقرونة بفرضها أي بالفرض الذي تفعل معه وهو يشمل صورتين أن يحرم بها مع الحج أو يقدمها عليه أو يردف الحج عليها ولو بطوافها وهو القرآن وقوله أو دونه أي يأتي بها وحدها وبالحج وحده لكن إن حج بعد فراغه منها كلها في أشهر الحج من عامة فهو متمتع وإن احتمر

المشاخرين قولان (فرج) قال في الذخيرة من اكتحل ليلا لا يضره بوط السكحل في معدته نهارا ومن علم من عاده أن السكحل ونحوه لا يصل إلى حلقة فلا شيء عليه قاله اللغوي يريدان فعله نهارا والله أعلم قال الشيخ أبو الحسن الصغير هذا أصل في كل ما يعمل في الرأس من الحناء والدهن وغيرهما وقال في تهذيب الطالب عن السليمانية من تبخر بالدواء فوجد طعم الدخان في حلقة قال يقضى بمنزلة من اكتحل أو دهن رأسه فيجد طعم ذلك في حلقة فيقضى وقال أبو محمد أخبرني بعض أصحابنا عن ابن أبي عمير أنه قال فمن استنشق بخورا لم يضره وأكره له ذلك وفي بعض شراح المدونة بعد نقله ما تقدم عن السليمانية من القضاء إذا تبخر وكذلك من استنشق ريو القدر لأن له أجزاء بخلاف النافلية اه وقال ابن الحاجب بخلاف دهن الرأس أي فلا يضره وقيل إلا أن يستعمله أبي عبد السلام الخلاف بخلاف في حال قال في التوضيح لم أر القول الأول وقد عدا دياض في فواعده دهن الرأس من المكروهات فقال القياض لا يجوز على المشهور أن يعمل في رأسه حناء أو غيره إذ علم بوصوله لحلقة ويكره على قول ابن مصعب وعليه شيء في القواعد وقال سند لوحك أسفل رجله بالحنظل فوجد طعمه في فمه أو قبض يديه على الملع فوجد برده في جوفه فلا شيء عليه اه وأما المشوم الطيب الرائحة فتقول صاحب لم يضر عن الإمام أبي القاسم العقباني أنه قال لا أعلم من يقول فيه بالإطمار وإنما يكره في منذهب بعض أهل العلم (فرج) لا قضاء ولا كفارة في دهن الجائفة وهي الجراح التي وصلت إلى الجوف لأن ذلك لا يصل إلى موضع الطعام والشراب ولو وصلت إليه لمات صاحبها من ساعته (فرج) قال ابن الحاجب والمشهور أن لا قضاء في فلقه من العلم بين الإنسان وتبليغ ومقابل المشور التماسه لأشبه وقيد الشيخ أبو محمد قول أشبه بوجوب القضاء بما إذا مكنه طرحها وأداها أو ابتلعها فلا شيء عليه وبما اللغوي واختلف في غير الغلوب فقيل إن كان ساهيا فعليه القضاء وإن كان متمتعا فعليه القضاء والكفارة وإن كان جاهلا أساء ولا شيء عليه وقيل إن كانت بين أسنانه فلا شيء عليه . أهيا أو عامدا أو جاهلا وإن تناولها من الأرض كانت كسائر الطعام يقضى في السهو ويقضى ويكفر في الجرم والعمد خليل ولا ينبغي أن يختلف إذا أخذها من الأرض فلذا قال ابن الحاجب بين أسنانه (فرج) والمضمضة ومنه أو عطش جائزة لأن غلبه إلى حلقه فالتقضاء وإن تعدد فالتقضاء والكفارة والسواك مباح كل النهار خلافا للتفصيل اجازة له قبل الزوال فقط والمشهور أن لا يبرأ منه يوم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ورواه البخاري ومسلم وإنما يجوز بما لا يحل منه شيء قال ابن حبيب ويكره الاستياك بالرابب الجاهل الذي لا يحسن أن يمع ما يجمع منه الرابب والذي يقضيه قول مالك وأصحابه أنه يكره للجاهل والعالم ما فيه من التنزيه فإن تحلل ووصل منه إلى حلقه فالتقضاء منه في سده القضاء والكفارة وفي التأويل والنسيان القضاء فقط وهذا لا يخفى الجواز اه نعم هي أسنانه من غير ما حكى من ابن أبي عمير أنه إن استاك بالجواز في رمضان نهارا لزمه القضاء والكفارة وإن استاك بالليل أصح على قولنا لقضاء في نسخة الكبرى من نوازل ابن الحاجب مما صله أن الاستياك بأصول الجواز لا يجوز للرجل ومن استاك به في ليل أو نهاره عليه القضاء قال الشيخ ابن غازی ومن الغريب ما كتب به شيخنا أبو عبد الله قوروي أن شيخنا أبا محمد عبد الله بن عبدوس أن من تسحر بالنبات

في غير أسنانه فهو مفرد وقد اشتد كلام النازم على صفات الثلاث واختلف أئمة عليه الصلاة والسلام هل أفرد أو تمتع أو قرن اختلافا كثيرا والذي ذهب إليه مالك رحمه الله تعالى أنه أفرد السواك والأفرد أفضل وبأيه من الفضل التمتع والقرآن (عاتمة) قال ابن رشد في أهدى المسالك كانت حجة الوداع عام هجرة من الهجرة ولم يبع من المدينة بعد أن نزل عليه صلى الله عليه وسلم فرض الحج غيرها وحج بمكة قيل أن يفرض عليه الحج حينئذ على ما روي اه

(باب من سنن الحج)

فَمَنْ الْحَجُّ أَتَى فِي الْعَدَّةِ خَمْسَ كَعْبَاتٍ أَوْ ثَلَاثَ

صوابه بسنة كما في أصل النظم ونصه سنن الحج ست - ثلاث وروي الجار والسعي ونعيم - تسعة وتسعون من مجلد

المسمى بالخرف فاصبح صبيته على فيه بمنزلة من استاك بالعود ليلا ه (فرج) قال ابن يونس قال ابن حبيب النى .
 الغالب إذا عرف صاحبه أنه رجع إلى خلقه منه شيء قبل فصوله فلا شيء عليه فان رجع بعد فصوله مغلوبا أو غير
 مغلوب وهو ناس فقد اختلف في ذلك عن مالك زاد في التوضيح عن اللخمي والصواب أن ينظر فان خرج إلى لسانه
 بحيث يقدر على طرحه فابتلعه فليبه القضاء وإن لم يبلغ موصفا يقدر على طرحه فلا شيء عليه التوضيح ومقتضى كلامه
 أن العمد مبطل انفاهاه أى يقضى وأما الكفارة فلا (فرج) وأظن لو فلس ماء أو طعاما ثم رده بعد وصوله إلى
 طرف لسانه أو إلى موضع يمكن طرحه منه قال ابن حبيب هو بخلاف البلغم عليه القضاء والكفارة في عمده لأنه
 طعام وشراب ونفريجه من الصدر ويقضى في سبوه وإن رده من بين لسانه ومن موضع لا يمكن طرحه منه فلا شيء
 عليه قاله ابن الماجشون وقال مالك في المجموعة في الذي يتلغ الفلس ناسيا لأقضاء عليه وقال ابن القاسم وهذا يقتضى
 أنه لا كفارة في عمده (فرج) وأما البلغم فقال اللخمي لا شيء فيه إذا نزل إلى الحلق وإن كان قادرا على طرحه وفي
 كلام اللخمي بيان أنه مالم يصل إلى اللوات غير مختلف فيه وإن كان قادرا على طرحه واختلف إلى وصل إلى اللوات
 ثم عاد فقل ابن حبيب أساء ولا شيء عليه وقال ابن يونس قال ابن حبيب من ابتلع نخامة من لسانه أو من بعد
 فصولا إن طرف لسانه فلا شيء عليه وقد أساء لأن النخامة ليست بطعام ولا شراب ومخرجها من الرأس الغيباب
 بعض من لم يقف على هذا كان يتكلف في صومه إخراج البلغم مما قد رعلنا فلحقته بذلك مشقة لتكرره عليه . قوله
 والعقل في أول شرط الوجوب وليقض فاقده أخر أن العقل في أول الصوم أى عند طلوع الفجر شرط في وجوب
 الصيام يريد وفي صحة فعله كما صرح به ابن رشد وإذا كان كذلك فيلزم من عدم العقل حيثئذ عدم وجوب الصيام وعدم
 صحته وعليه فن قد العقل عند طلوع الفجر وجب عليه القضاء ثم ففان العقل تارة يكون في جميع النهار وتارة في
 بعضه ويأتى بيان ذلك إن شاء الله . وأعلم أن الناظم لما فرغ من الفرائض شرع في الشروط والشأن تقديم الشروط
 على الفرائض لكن صتيق النظم يسئل أكثر من هذا وشروء . وجوب الصوم ستة . الاسلام والعقل والبلوغ والصحة
 لوالاقامة والنقاء من دم الحيض والنفاس ، ولم يذكر الناظم منها إلا العقل فأما إسقاطه الاسلام فلعله بناء على خطاب
 الكفار بالفرع وأما إسقاطه البلوغ فلنقله في مقدمة الكتاب وعلى تكليف بشرط العقل مع البلوغ الخ وإنما أعاد
 هنا العقل ليرتب عليه وجوب القضاء على فاقده وأما إسقاطه الصحة والاقامة فتتبعين الناظم بعد هذا في قوله ويباح
 أى الفطر لعذر أو سفر قصر على إباحة الفطر للمريض والمدافر دليل على أن الصحة والاقامة شرط أما في الوجوب
 فيكون قضاء المريض والمسافر بأمر جديد وأما في الأداء فيكون بالأمر الأول وأما إسقاطه النقاء من دم الحيض
 والنفاس فيبهم من ذكره الحيض مانعا لأن ما كان وجوده مانعا ففقده شرط مع ضرب من التامع ولاشترط البلوغ
 لا يؤمر بالصوم غير البالغ إذا كان يطيقه على المشور لأنه مرة في السنة وهو امساك فقط بخلاف الصلاة فيؤمر بها
 لتكررها وكثرة أحكامها وروى أشهب أنه يؤمر بكالصلاة لاشرط العقل قال الناظم وليقض فاقده ثم فقدان العقل
 اما أن يكون بمنون أو باغما أو بنوم فان كان بمنون فقال مالك في المدونة من بلغ وهو بمنون مطبق فكذلك ستين ثم

التياب ومن مس الطيب وما أشبه ذلك اه وكان الناظم قد عدل عن قوله ست فقد ترك مس الطيب مع التجرد من
 عيط التياب ستة واحدة والله أعلم

وَالْمُتَأَقِّفُ عَدَّاهَا فِي تَطْيِئِهِ هـ وَأَنَا نَاتِي بِهِ وَبِاسْمِهِ قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي النُّظَامِ * كَلَامُهُ اللَّهُ عَلَى الدُّوَاءِ
 قوله وعدا أى السن وقوله ها أنا نأتى به أى بالمعدود وهى الثلاثة عشر لالسة التى عدّها ابن رشد لأن العاقف لم
 يستوعب السته التى ذكرها ابن رشد في الثلاثة عشر بل بعضها وقوله وباسمه أى باسم العاقف ولما كانت الكنية وهى
 ماصدرة بأب أو أم عند النجاة من أقسام الاسم سماه بكشيته وهو الربيع سليمان بن حكم بن محمد بن الفرطى
 العاقف نسبة لمدينة عاقف ونسب إليها لقراءه بها على الخطيب بن عبد الله التكرورى وروى عن ابن القاسم الشراط

أفاق فليقتض صوم تلك السنين ولا يقضى الصلاة للحائض وفي ابن الحاجب ما معناه ومن بلغ عاقلاً وقلت سنو طبائمه
فانقضاء اتفاقاً بخلاف الصلاة أى فلا يقضىها وأما من بلغ عاقلاً وكثرت سنو طبائمه أو بلغ مجنوناً كثرت سنو طبائمه
أو قلت ثلاثة أقوال المشهور القضاء والثاني السقوط وأما أن قلت السنون وجب القضاء وإن كثرت لم يجب وعلى المشهور
فالأقسام الأربعة يشملها قول الناظم وليقتض فافهم هذا حكم فقد العقل بالجنون وأما ما بنوتم فقال ابن الحاجب ولا أثر للثوم
اتفاقاً أى ولو كان جميع النهار لا سائر العقل غير مزيل له فلا يشمله قول الناظم وليقتض فافهم وأنه أعلم وأما الانغماء
فإن كان كل النهار فكالجنون وإن كان في أغل النهار فإن كان أوله سالماً فكالثوم لا أثر له وإن لم يسلم أوله أى عند
طلوع الفجر فقولان المشهور القضاء وهو مذهب المدونة زاد ابن حبيب ولا يؤمر بالكف عن الأكل بقیه نهاره وفى
سماع أشبه الأجزاء فى الجبل وقد تخصص من هذا أنه يقضى على المنشور فى أربع مسائل من مسائل الانغماء إذا أغشى عليه
وجميع النهار أو جله سلم أوله أو لم يسلم أو نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فى الوجوهين ولا يقضى إذا أغشى عليه أو نصفه
وقد سلم أوله فى الوجوهين ففي قول الناظم وليقتض فافهم إجماله بالنسبة إلى فقدته بالانغماء وأنه أعلم قوله والحیض منع صوم
وتقتضى الفرض إن به ارتفع لما تكلم على الفرائض والشروط شرع فى الكلام على المانع فأخبر أن الحيض مانع من
الصوم يعنى سواء كان الصوم واجباً أو غير واجب ولذلك نكر صوما ثم فرج على ذلك أن الحائض تقضى الفرض يريد
من الصوم فربى على حذف الموصوف أى الصوم الفرض أن ارتفع ذلك الفرض أى ارتفع وجوبه بسبب الحيض ويحتمل
أن منى ارتفع بطل وقد بسبب الحيض وفهم من قوله تقضى الفرض أنها لو حاضت فى صوم غير فرض لم تقضه وهو
كذلك وأعلم أن الحيض إذا انقطع قبل الهجر فلا حاكم له فى فساد الصوم ومنع صحته سواء أمكن الفصل أم لا اغتسلت
أم لا وقيل إن اتسع الزمان للفصل قبل الفجر فالحكم كذلك وإن لم يتسع حكم الحيض باق فلا يصح صوماً قبله فى الجلاب
عن ابن الماجشون ورواه ابن القاسم وأشبه عن مالك وقيل إذا اغتسلت قبل الفجر وإلا لحكم الحيض باق سواء
ظهرت لزمان يمكنها فيه الفصل أولاً وهذا القول حكاه ابن شعبان فى الجلاب وقال ابن مسleme تصوم وتقضى
إن شككت هل طهرت فى قبل الفجر أو بعده صامت لا تحتمل أن تكون طهرت قبل وقضت لا تحتمل بعد التوضيح فإن
ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فإنه لا يجب عليها أن تنضى ما شككت فى وقتها كان الطهر فيه أم لا هو بين الحائض
مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الظاهر فى الوقت مشكوك فيه وأما فى الصوم دائماً
يمنع من الأداء خاصة ولا يمنع من القضاء فلهذا وجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة اه فقله لا يجب عليها أن
تقضى ما شككت فى وقتها يعنى تأخره وقتها

وَيُسْكِرُهُ اللَّسَنُ وَفِكْرُهُ سَلَامٌ دَائِبًا مِنَ الْقَدْحِ وَإِلَّا حَرَمًا

أخبر أنه يكره للسان اللس والفكر إذا سدا دائماً من خروج المذى وأحرى المذى وإن لم يسدا دائماً ذكر حرصاً

وأبى حفص بن عمر وسمع على الخطيب بن جعفر بن يحيى وفى جواز السكنية وهو كنيته وهو كذلك ويجوز أن يكنى الرجل
بأبى فلان وأبى فلان والمرأة بأم فلانة وأم فلانة ويجوز تعدد الكنى وكان لعنان رضى الله تعالى عنه ثلاث كنى
أبو عمرو وأبو عبد الله وأبو لى وكنى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبى كبر أولاده أبى القاسم بابنه القاسم
ويكنى من لم يلد له ولو صغيراً وكتبت عائشة رضى الله تعالى عنها بأم عبد الله يعنى عبد الله بن الزبير وهو ابن أختها
أسماء بنت أبى بكر وهذا هو الصحيح وأما فى كتاب ابن السنى عنها قالت أسقطت من النسي صلى الله عليه وسلم سقطاً
فبها عبد الله وكنيت بأم عبد الله فى حديث ضعيف وقوله كلاًه الله مهور مقصور يقال كلاًه الله كلاًه بالكسر
أى حفظه وحرسه وقوله على الدوام أى فى قبره ونشره وحشره وإنا قلنا ذلك لا يتوفى قبل التناظم فى ثامن ربيع الآخر
عام ثمانية عشر وستة وهذه الآيات من جملة مذكومته فى الفقه الحنابلة بالنسبة إليه ذكره ابن الطليسانى قال ومن شره

عليه ولا خصوصية للرس والتفكر بهذا الحكم بل وكذلك حكم غيرهما من مقدمات الجماع من النظر والقبلة والمباشرة والملاعبة والفرق بين اللبس والمباشرة أن اللبس باليد والمباشرة بالجسد التوضيح الحكم يختلف في مبادئ الجماع على أقسام ثلاثة فإن كان يعلم من نفسه السلامة من المني والمذي لم يحرم وقد كرهوا ذلك في المشور وجمعوا مراتب السكراته متفاوتة بالأشدية على نحو مراتب المؤلف يعني ابن الحاجب المبادئ فأخفها الفكر ثم النظر ثم القبلة ثم المباشرة ثم الملاعبة وإن كان يعلم من نفسه عدم السلامة من المني والمذي حرمت وإن شك في السلامة فقولان الظاهر منهما التحريم احتياطاً للعبادة وقيل لا يحرم لأن الإباحة هي الأصل التخيى وإن كان يسلم مرة ولا يسلم أخرى حرمت اه ولاخراج هذه الصورة زاد الناظم قوله دأباً بقوله سلماً دأباً من المني أى كان دأب صاحبهما أو فاعلهما وعادته أن يسلم من خروج المني وهذه هي الصورة الأولى في التوضيح المشار إليها بقوله فإن كان يعلم من نفسه السلامة الخ وسئل قوله وإلا حرماً صورتين هما ما إذا علم عدم السلامة وما إذا شك فيها ومن جملة الشك فيها ما نقل عن التخيى إذا كان يسلم مرة ولا يسلم أخرى فلذلك يعدها أربعة والله أعلم . هذا حكم الإقدام على المقدمات ابتداء وقد علمت من ترتيب ابن الحاجب لها أن عدتها خمسة وبعد الوقوع فيها إيماناً ينشأ عنها إنعاط أو مذى أومنى فالجموع خمس عشرة صورة من ضرب خمسة عدة المقدمات في ثلاث عدة ما ينشأ عنها وكل من الصور إما ينشأ عما ذكر مع الاستدانة أو ابتداء من غير استدانة فالجموع ثلاثون صورة ثان نساء إنعاط ومذى فلا كفارة وفى القضاء تفصيل بين الاستدانة وعدمها وخلاف وإن نشأ منى فالتضاء والكفارة فى بعض المهور والعضاء فقط فى بعضها وسقواها معا فى بعضها انظر ابن الحاجب والتوضيح

وَكَرِهُوا ذَوْقَ كَقْدَرٍ وَهَدَرَ غَلِيْبٌ قَيْئًا وَذَوَابٍ مُتَفَرِّقَةً
غُبَارَ صَانِعٍ وَطُرُقَ وَسْوَكَ يَابِسٍ أَصْلَحَ جَبَابِقُهُ كَذَلِكَ

أخبر أن أهل المذهب كرهوا لصائم ذوق القدر من المالح وكذا نحو القدر كذوق العسل ومضغ العلك ومضغ الطمام للصبي ولذا أتى بالكاف وكرهوا أيضاً الهنر فى الكلام وهو كثرته لغير منفعة وهو معطوف على ذوق ووقف عليه بالسكون على لفظة ثم أخبر أن الذى الخارج من فم الصائم غلبة والذباب الداخلى فيه كذلك متفرق كل منهما لا يوجب عليه قضاء ولا غيره وأن غبار الصنعة كغبار الدقيق لطحنه وكذا غبار الطريق والاستياك باليابس الذى لا يذبل والاصباح بالجنازة بحيث لم يتصل إلا بعد طلوع الفجر كالتى والذباب المتألمين فى الاغتفار أما كراهة ذوق القدر فنحوه فى المدونة الباقى عن فعل شيئاً من ذلك فجأة فقد سام قال ابن حبيب ولا شيء عليه وإن دخل جوفه شيء منه فعليه القضاء قاله مالك البرزلى وغزل المرأة الكتان المصرى جائز مطافاً بخلاف الدمن فبسوغ لها إن كانت منه يذره

بفرح الإنسان لأيامه تمضى لما يرجوه من آمانه وهو على الدرهم يبكى دما إن غائبه يذهب من ماله
فى العجب دُشِرَ وثلاث لم تزل مسدونة جرى بها حُكْمُ الدَّمَلِ
الْبَيْتُ بِالْمَعْنَاتِ مِنْهُ يُحَرَّمُ ثُمَّتِ الْإِفْرَادُ بِهِ يُتَمِّمُ

ذكر فى البيت الأول عدد السن وفى البيت الثانى مسدوتين متباعدتين بالاحرام من الميقات فإن جاوزه كثيراً بغير إحرام وهو يريد مكة فعليه دم وإن حاد بالقرب فلا دم عليه إذا رجع قبل أن يحرم وأما أن لم يرجع فالدم وكذا لو عاد بعد الاحرام ولو مع القرب المسئلة الثانية أفراد الحج وعده انقصر من المتدورات

ثُمَّ بَابُ مُعْلِيٍّ لَا يُغْنِيهِ وَالصَّوْتُ الْفَدْرَمُ يُغْنِي

وإلا فيكره وأما كراهة كثرة الكلام فغير منفعة في الرسالة وبني الصائم أن يحفظ لسانه وجوارحه ويعظم من شهر رمضان ما عظم الله سبحانه قال بعض شراحها حفظ اللسان والجوارح من كل منهي عنه واجب في رمضان وغيره وهو في رمضان أكد لأن المعصية تغلط بالزمان والمكان فالمعصية في رمضان أو في مكة أعظم إنما سنها في ذيرها ولت فلذا كرهوا للصائم كثرة الكلام المباح سدا لذريعة الوقوع في المحرم قال بعض العارفين

لا تجعل رمضان شهر فكاكة تلهيك فيه من القبيح فتوه

واعلم بأنك لا تأكل قبوله حتى تكون تصومه وتصونه

(وقال آخر) إذا لم يكن في السمع من تصاون وفي بصرى غض وفي منطقي صمت

لخطي إذا من صوى الجوع والظما وإن قلت إلى صمت يوما فما صمت

وأما اغتفار غالب التي في ابن الحاجب والتي الضرورية كالعدم وفي التلقين لا يفسد الصوم ذرع في وجهه ولا ركوب مأثم لا يخرج عن اعتقاد وجوبه ومضيه على تنبهه وإسساكه كالعصية والغفد وقد تقدم بعض الكلام في التي عند قول الناظم فرض الصيام نية الآيات الأربعة وأما اغتفار غالب الذباب فمن المدونة ذل مالك في الصائم يدخل حلقه الذباب لأشئ عليه وأما اغتفار غبار الصانع والطارين في الذخيرة الأطهر في غبار الدقيق لصانعه لنوه وهو قول ابن المايجون الجلاب من دخل في حلقه غبار الدقيق أو غبار الطريق فلا شئ عليه قال الشيخ أبو محمد يبنى أن لأشئ عليه في غبار كليل القمع ولا بد للناس من هذا ابن الحاجب وغبار الجلباسين دونه أي دون غبار الدقيق لأنه يندى وأما اغتفار الأسياك باليابس الذي لا يتحلل فقال ابن الحاجب والسواك مباح كل النهار بما لا يتحلل منه شئ مكره بالروطب لما يتحلل فان تحلل ووصل إلى حلقه فكله مضعة أي إن غلبه كان عليه القضاء وإن تعمد ذلك كان عليه القضاء والكفارة وأما الاصباح بالجنباة في الصحيح عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يدركه الفجر ودو جنب من أهله ثم يتنسل ويصوم وكان أبو هريرة يقول من أصبح جنباً فقل ذلك اليوم فلما بلغه الحديث السابق فقال لا أعلم لي وإنما أخبرني به غير قال أشهب ولم يختلف العلماء في صيام الجنب أنه يبرأ منه ومن صام على غير وضوء قال ولو أقام نهاره جنباً لم يفسد صومه

ونية تكفي لما تتابعه يجب إلا إن نقاه مأثم

أخبر أن ما يجب تنابعه من الصيام كرمضان بالنسبة للحاضر الصحيح وشهري كفارة الظهار وكفارة تعمد فطر رمضان ونحوها تكفي نية واحدة في أوله بجمية إلا إن في وجوب التتابع مانع لذلك الوجوب من مرض أو سفر أو حيض فلا بد من تجديد ما مضى من وجوب التتابع ونفي وجوب التتابع يصدق مع وجود استباح ذير الواجب كافي حق المسافر إذا صام في سفره ولم يفطر والمريض إذا كان يكف الصوم فلا بد من تجديد النية كل ليلة وإن لم يذرح في ذيل المرض والسفر لأن تنابع صيامهما حينئذ غير واجب وهو قول مالك في العتية ومالك أيضاً لا يسلط لا يحتاج

فيه ستمئتان الأولى التلبية معلنا بها ولكن لا يرفع بها صوته بحيث يجهر ولا يخفيه جدا بحيث لا يسمعه من وقربه منه أو من يله وهذا في حق الرجل وأما المرأة فليس له أن تسمع نفسها فقط وأقل الثانية مرة فإن تركها جاز فالدعم على المشهور المسألة الباقية ما وافق القدماء فإن تركه محرم من الحل وهو غير مراهق فالدعم خلافاً لشبه المراهق هناك من غاب فوات الحج إن اشتغل بطواف القدوم

وأن يبيت بمكة ذاك يوم من قبل يوم المحرم دفعه

أي ويهد طواف القدوم بخرج من مكة إلى يومئذ لا بد من ذلك وبه
طواف نيسم ومشى صاحب المختصر على أن

لتجديدها ويصدق مع عدم التتابع وانقطاعه كالحائض والمسلم المريض إذا أفطر ثم أراد الله وم فلا بد له من تجديدها أيضاً ثم إن كان صومها بعد أن حضر المسافر وصح المريض، كفتما نية واحدة لبقية الصوم وإن كان صوم المسافر في السفر وصوم المريض في المرض فلا بد لها من التجديد لكل ليلة حتى ينقضي السبب الذي في وجوب التتابع وهو المرض والسفر كما مر قريباً عن العناية وهذا التفصيل جار في رمضان مطلقاً وفي الكفارات الواجب تباعها باعتبار المرض إذا أفطر له وأما باعتبار السفر فلا لأنه إذا أفطر له انقطع نتاجه وابتدأ الصوم من أوله كما يأتي فلا يتصور فيه تجديد النية لبقية الصوم وأفطر إذا سافر في صيام الكفارات ولم يفطر في سفره أو مرض وتكاف الصوم هل يجب عليه تجديد النية لكل ليلة كما في رمضان على قول مالك في العناية وهو ظاهر كلامه في البيان وكلام ابن الحارث كما يأتي : أولاً لقوله في العناية قال مالك لا يجزئه الصيام في السفر إلا أن يبيت في صيام رمضان اهـ خص ذلك بصيام رمضان فغير رمضان لا يحتاج فيه لتجديدها كل ليلة في السفر والمرضى مثله من باب لا فارق أفطر ذلك وفهم من قوله ما يجب تباعه أن الصوم الذي لا يجب تباعه كقضاء رمضان وصيام كفارة الذين لا تكفيهم واحدة بل لابد من تجديد لها لكل ليلة وهو كذلك ابن الحارث والمسور الاكتفاء بها في أو ليلة لرمضان بجميعه التوضيح قال في البيان وحكى ابن عبد البر عن مالك وجوب اتنية في كل ليلة وهو شذوذ في المذهب ثم قال في التوضيح وروى في المشهور أن الشهر كله عبادة واحدة وفي الشاذ أن أيام أشهر عبادات متعددة بدليل أن فساد يوم لا يوجب فساد ما مضى ثم قال وما ذكره من الاكتفاء بنية واحدة إنما هو في حق الحاضر وأما للمسافر فلا بد من التثبيت كل ليلة قاله في العناية المريض يلحق بالمسافر وحكى سند قولاً ثانياً في المسافر بالاكتفاء بنية واحدة ثم قال ابن الحارث اهـ ما تقدم عنه وكذلك الكفارات أي التي يجب تباعها أي مثل رمضان في جميع ما تقدم والله أعلم ثم قال وإن انقطع التتابع بأمر فالمشهور تجديدها يريد ومقابلة لا يلزم تجديدها نالها الفرق ما انقطع التتابع في حقها بالحض فلا يلزمها تجديد النية وبين غيرها فيلزمه تجديدها التوضيح وأعلم أن هذا الكلام إنما هو إذا طرأ الخيض بعد أن يبتأ أول الشهر وأما من دخل عليها رمضان وهي حائض فلا يجزئها في أول يوم من طهرها دون تثبيت إلا على رأي عبد الملك أن الحائض لا يحتاج إليه نية وانظر إذا أفطر متعمداً لغير عذر هل يلزمه التجديد نفاقاً أو يجري فيه الخلاف وعبارة ابن بشر ولوطراً في رمضان ما أباح العطر فهل يفتقر إلى إعادة التثبيت أم لا في المذهب قولان اهـ (فرع) قال ابن يونس قال في المختصر وكتاب ابن حبيب من شأنه سرد الصيام أو شأنه صوم يوم بعينه ليس عليه التثبيت لكل يوم الأبهري القياس أن على من عود نفسه صوم يوم بعينه وعلى من شأنه سرد الصيام التثبيت كل ليلة لجواز قدره اهـ ويؤخذ حكم هذا الفرع من المفهوم قول الناظم لما تابعه يجب إذ مفهومه أن ما لا يجب تباعه لابد من تجديدها فيه كل ليلة

وَالرَّقِيُّ بَعْدَهُنَّ لِأَجْمَارٍ كَمَا آتَى فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ

إذا زالت الشمس من ثاني يوم النحر فبين للحاج أن يتوضأ ويذهب قبل الصلاة ماشياً ليرى أجمار الثلاثة ويبدأ بالأولى التي تلي مسجد من فيرميها من فوقها على بلى مسجد من سبع حصيات متتابعات مع التكبير واقفاً بها صوته ثم يتقدم أمامه بما بلى الحجر الوسطي ويجعلها خلف ظهره فيدعو وهلل ويكبر ويصل على النبي ﷺ بقدر اسراع قراءة سورة البقرة ثم يرمي الوسطى من فوقها ثم يثك رمي بحجر العقبة: يرميها من أسفلها وأما بحجر العقبة فيرميها فقط في يوم النحر ولا يرمي فيه غيرها فإن تركها حتى غابت الشمس قلبه الدم على المشهور وأجمار اسم الحصى لا للكان والعظيم بهذين عائد على الأمور المتقدمة في الآيات الثلاثة السابقة

وَبَعْدَهَا جَلَاتٍ أَوْ تَقْصِيرٌ أَمْرُهُ فِي كِلَاهِمَا التَّخْوِيرُ

أي بعد رمي بحجر العقبة بفعل الحلاق أو التقصير قال أبو محمد البلياني في شرحه لرسالة الحلاق ثلاثة فرض وسنة (٤٣ - الدر الثمين)

المضمون الذي لم يعين لزمان فانه يجب عليه قضاءه وعبر بالفرض ليشمل رمضان ولا اشكال في وجوب القضاء على من أظفر فيه كيفما كان فطره نسيانا أو غفلا في التقدير كان يعتقد غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر أو ينفطق الحساب أول الشهر أو آخره أو عدا سواء كان فطره العمد واجبا كفطر المريض الذي يخاف على نفسه الهلاك والخائض أو مباحا كالفطر في السفر أو مندوبا كالجاهد بطن من نفسه إن أظفر حدث له قوة أو حراما ولا إشكال أو جهلا أو كان غلبة كعب طعام أو شراب في حلق نائم أو جماعة امرأة نائمة ومكراها سواء كان فطره بالجماع أو بأخراج المني أو برقع الثبّة ورفضها نهارا أو بأكل أو شرب فإن كان بهما فلا فرق بين وصول ذلك للحق أو للمعدن منفذ واسع أو ضيق فيجب القضاء في الوجهه كلها ويشمل غير رمضان كالصوم المندور ثم إن كان هذا المندور مضمونا أي لم يبين له زمانا كان يقون لله على صوم يوم فأصبح يوما صائما لو أنه فطره ثم أظفر فيه فانه يجب عليه قضاءه أيضا على أي وجه كان فطره بما تقدم في فطر رمضان وإن كان من الزمان كقته على صوم كذا فأظفر في ذلك اليوم فإن كان فطره لمرض أو لحيض أو نسيانا فانه لا يقضى على المشهور لأن الملتزم شيء معين وقد فات ولا بن القاسم يقضى في النسيان لأنه كالمرض طويلا مائة أو عشرين عرفة أنه المشهور ولا بن المايجون الفرق بين الأيام التي يتصد بها كمرقة وعاشوراء فلا يقضى به لأن المصدر دعوى وبين غيرهما يقضى به وإن أظفر في التذرعين غير ما ذكر كالفجر وجوب عليه القضاء انما نقله ابنه ونحوه. إن أظفر بمعدن الفجر غدر كما يأتي عن المدونة والله أعلم وإذا علمت هذا ففي إطلاق النظم وجوب القضاء على من أظفر في الصيام الفرض اجمالا بالنسبة للصوم المندور المعين الزمان على المشهور لكنه واعى كثرة صور القضاء فاطلق ولا بد من تقييده بغير المندور المعين وهو رمضان والمندور غير المعين وبالمندور المعين إذا أظفر فيه لغيره ما ذكر أما المندور المعين إذا أظفر فيه لمرض أو حيض فلا قضاء عليه وكذا إذا أظفر فيه لنسيان على ماشره ابن الحاجب وبعه عليه الشيخ خليل فلا قضاء عليه أيضا والله أعلم ابن الحاجب ويجب قضاء رمضان والواجب بالفطر عمدا واجبا أو مباحا أو حراما أو نسيانا أو غفلا في التقدير فيجب على الخائض والمسافر ونحوهما وفي الواجب المعين يعذر كمرض أو نسيان ثالثا يقضى في النسيان ورابعها يقضى أو لم يكن اليوم فضيلة والمشهور لا يقضى ابن عرفة يجب قضاء رمضان وواجب الصوم المضمون بفطره بأي وجه كان ولو مكراها وفي المدونة قال ابن القاسم من يهتد صوم شهر بعينه فرضه كله لم يقضه وإن أظفره متعمدا قضى عدد أيامه وقال مالك وإن نذرت صوم الخنيس والأثنين ما بقيت لحاضت فيهن أو مرضت فلا قضاء عليها قال وأما السفر فلا أدري ما هو قال ابن القاسم وكأني رأيته يستحب له القضاء فيه ابن عرفة المشهور أن من أظفر نسيانا في صوم نذر معين أنه يقضى له فالخاضل أن الفطر في الصوم واجب يوجب القضاء إلا أن كان الصوم مندورا ميثا فأظفر فيه لمرض أو حيض ولا اشكال أو نسيانا على ماشره ابن الحاجب والشيخ خليل دين ماشره ابن عرفة من وجوب قضاء قوله

فعله عقب طواف الإفاضة لزمه الدم عند ابن القاسم خلافا لأشبه ولو أخره حتى فطره عقب طواف الوداع أجزأه عند مالك خلافا لابن عبد الحكم وقوله وأن يبنت الحج يؤمّه المبيت بمعنى ليالي متى ثلاث ليال والتمتع ليلتين والمشهور لزوم الدم إذا بات بغير منى جل ليلة ومن بات وراء العقبة التي عند البجرة من اسفلها من ناحية مكة ليلة أو جلها عليه الدم والجل مراد على النصف وهذا المبيت غير المبيت السابق فإن ذلك قبل عرفة وهذا بعدها

وَبَعْدَ طَوَافِ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا أَفْضَ بَعْدَ رَمَى الْجِمْرِ

أي ومن السنن أن يطوف بعد رمي الجمار يوم النحر فلو أخر الطواف عن يوم النحر فطيه دم بناء على أن آخر أشهر الحج يوم العاشر وفي الجلابي ولا بأس بتأخير الإفاضة إن أخر أيام التشريق ومجيئها أفضل ولا يؤخرها عن ذلك فإن أخرها إلى المحرم عليه دم .

وَبَيْنَمَا أَنْ يُتْرَكَ التَّمَعُّ وَالْجَمْعُ فِي عَرَفَةَ لَا يَنْقَطِعُ

وليزد كفارة إلى آخره معناه أن يزداد على وجوب القضاء المتقدم وجوب الكفارة وبأن يفسرها في البتين بعد هذه
الآيات لكن ذلك على من عمد وقصد في رمضان أي مع كونه محتاراً إلى أكل أو شرب بضم أو لإخراج مني بجماع
أو بقبلة أو مباشرة بل ولو بفكر أو برض مابني الصوم عليه وهو الثنية حالة كون عمده عالياً عن التأويل القريب
يريدون الجمل ولنفظ أكل في النظم غير منون لإضافة في التقدير إلى فم مخرج بوصف العمء الفطر نسباً فلا
كفارة فيه كان بأكل أو شرب أو جماع على المشهور ابن الحاجب بعد تعداد ما يجب فيه الكفارة ذاكراً منها كحرمه
رمضان فلا كفارة مع النسيان والغلبة والإكراه وقيل إلا في إكراه الجماع أي ففيه الكفارة وخرج بتقيد رمضان
تعمد الفطر وفي غيره فلا يجب به كفارة ابن الحاجب ولا يجب الكفارة في غير رمضان التوضيح هذا هو المشهور
وقال ابن حبيب إذا نذر صوم الدهر ثم أكل متعمداً فليته الكفارة كرمضان وخرج بتقيدنا للعمء باختيار من
عمد شيء ما ذكر مكرها أو غلبة فلا كفارة عليه أيضاً سواء أفطر بأكل أو شرب أو جماع على المشهور ابن الحاجب
وقيل إلا في إكراه الجماع أي ففيه الكفارة في التنيهاً واختلف في الرجل المكره على الوطء بغيره يعني بفتح
الراء فليل عليه الكفارة وهو قول عبد الملك وأكثر أقوال أصحابنا أنه لا كفارة عليه ولا خلاف أن عليه القضاء
واختلف في حده الأكثر على وجوبه عليه واختلاف في الذي أكره غيره على أن يجمعه هل يجب الكفارة على
فاعل الإكراه أو لا التوضيح والأقرب السقوط لأنه متسبب والمكره مباشر فكلهم في التنيهاً على المكره بالصح
وفي التوضيح على المكره بالكسر وتكلم ابن الحاجب عليهما معاً في التوضيح ومن أكره شخصاً وصب في حلقه ماء
ففي المدونة لا كفارة على الصاب وأوجباً عليه ابن حبيب ثم قال ونزل ابن رشد عن ابن حبيب أنه قال إذا جامع
زوجته نائم عليها الكفارة واختلف في الذي يقبل أمره مكرهه حتى ينزل فقال القابسي وابن زيون يكفر عن
نفسه فقط وعليها القضاء وقال الشيخ أبو محمد ومحمد بن حنبل يكفر عنها ورجع مذهب ابن أبي زيد لأن الانتهاء من الرجل
حاصل فيها وخرج بقيد كون الأكل والشرب بالقلم لا يصل إلى الحلق من أذن أو أنف أو إلى المدة بخفة فلا
كفارة في شيء من ذلك أيضاً على المشهور خلافاً لابن حبيب ابن الحاجب ويجب الكفارة بما ينزل إلى الحلق من العمء
خاصة ثم قال ولا كفارة فيما يصل من أذن أو أنف أو حمة ما يبرء أو ينزل إلى حمة في اللب والاذن بعباده وخرج بتقدير
المضاف في قوله أو المني أي لإخراجه خروجه من دون إجماع كاحتلام فلا كفارة بل ولا قضاء بما يقعد وما قول الناسم ولو
يكفر وجوب الكفارة استدلال الفكر أم لا وفي ابن الحاجب أن أمي ابتداء قضي إلا أن يسكن التوضيح أي قال أمي مع أول
المكر أو أول النظر من غير استدامة ففيه القضاء بلا كفارة إلا أن يكثر ذلك فيسقط القضاء أيضاً وفيه مذهب
المدونة وقال ابن القاسم إن نظر نظرة واحدة متعمداً فأكثر كفر وحل هو خلاف المدونة وفارغ فيسقط ما فيها على

أي وبعد رمي جرة العقبة بترك التمتع بالنساء والصيد ولطيب الأولين وجوبا وذلك كراهه وهو محل الأصغر
وتذكر ذلك في شرح البيت الآتي قوله وأجمع أي بين الطهري العصر لا يقطع في عرفات أي فيجمع مع الإجماع ومن يحضره
مع الامام فيجميع بين الصلاتين ولا يفرقهما فإن ترك إجماع بينهما وفرقهما غشاً فلا دعاء على المشهور بين عليه دم
والرقي للجماع منها يدكر عن وقية المثلوه لا يوتخو

فوقت رمي جرة العقبة قال في التهذيب الشأن أن يرميها صخرة فإن رميت بعد طلوع الحج وقبل طلوع الشمس اجزأك
وأما قبل طلوع الفجر فتلزم الإعادة والرجال والنساء سواء قال ابن عدالة عن بعض أصحابنا ينوي مع كل حصة
الله أكبر في طاعة الرحمن وغضب الشيطان روى وقت أنما يوم النحر من طالع الفجر أو الغروب والأفضل
في أدائها من طلوع الشمس إلى الزوال وما بعده لأهل الاعتدال كل من الناس ويميل رمي جرة العقبة كل ما كان
حرماً ما عدا ثلاثة أشياء انتان ينجيها وجوبا وهما النساء والصعيد والثنية على سبيل الكراهة وهو الطيب فإن
طيب فلا فدية عليه على المشهور وهذا هو التحلل الأصغر والتحلل الأكبر هو طوى الحفاضة وبه قيل ما بقي وأما

ما إذا لم يعتمد النظر ابن الحاجب فإن استدام فني وكفر إلا أن يكون بخلاف عادة فني التكفير قولاً انظر التوضيح وأما وجوب الكفارة بفرض الثانية فقال في المدونة قال مالك من أصبح بنوى الفطر فومضان فليأكل ولم يشرب حتى غربت الشمس أو مضى أكثر النهار فعليه القضاء والكفارة قلت لأن القاسم قال نوى الفطر في رمضان بعدما أصبح بناره كله إلا أنه لم يأكل ولم يشرب قال لا أدري هل أوجب عليه مالك مع القضاء الكفارة أم لا وأجب إلى أن يكفر مع القضاء ومن أصبح بنوى الفطر في رمضان ولم يأكل ولم يشرب ثم نوى الصوم قبل طلوع الشمس وترك الأكل وأتم صومه لم يجزه صوم ذلك اليوم وبلغني عن مالك أن عليه القضاء والكفارة أو هو رأي وقال أشهب عليه القضاء ولا كفارة عليه اهـ وقد اشتمل كلام المدونة هذا على ثلاث مسائل الأولى أصبح بنية الإفطار واستمر عليها الثانية بيت الصيام وأصبح عليه ثم نوى الفطر نهاراً الثالثة أصبح بنية الإفطار ثم نوى الصوم قبل طلوع الشمس والمسائل الثلاث يشملها قول الناطم أو يرفض ما بنى ودخل في فقد التأويل القريب الفطر عمداً انتهاكاً أو بتأويل بعيد فتجب الكفارة في الوجيز وخرج بفقده من تعدد الفطر بتأويل قريب فلا كفارة عليه ابن عرفة يجب الكفارة في إفساد صوم رمضان انتهاكاً له أي من غير تأويل أصلاً التوضيح فإن أفطر متأولاً فإن قرب تأويله بأن استند إلى سبب موجود فلا كفارة عليه وإن كان تأويله بعيداً أي لم يستند إلى سبب موجود لم تسقط الكفارة ومثل أي ابن الحاجب القريب بأربع مسائل وللبعيد ثلاث مسائل وكلها في المدونة الأولى من الأربع من أفطر ناسياً ثم أفطر بعد ذلك معتمداً معتقداً أنه لا يجب عليه القضاء أما أن أفطر مع علمه أن الفطر لا يجوز له فعليه الكفارة الثانية من انقطع حبصاً قبل الفجر فلم تنسل حتى طلعت الفجر فظننت بطلان صومها فأفطرت قال أشهب في المجموعة وكذلك من أصبح جنباً فظن أن صومه فسد فأفطر لا كفارة عليه المسألة الثالثة من قدم من سفره ليلا فظن أنه لا ينعقد له صوم في صبيحة تلك الليلة وتوهم أن صحة انعقاد الصوم أن يقدم قبل غروب الشمس فأفطر المسألة الرابعة الراعي يخرج لرعي ما ينبت على أميال فظن أن مثل سفر ذلك مبيح للفطر وألحق ابن القاسم بهذه المسائل من رأى هلال شوال نصف النهار فأفطر فأسقط عنه الكفارة لتأويله أي أن الهلال ليلة الماضية وجعل في الثانية من القريب من تسحر قرب الفجر فظن أن ذلك اليوم لا يجزئه فأكل متأولاً قال لا كفارة عليه وأما مثل التأويل البعيد فالأول منها المرأة إذا جرت لها عادة بالحديث في يوم معين لتصبح فيه مفطرة قبل ظهور الحيض ثم تحيض في ذلك النهار الثاني من به حي الربع فيصبح يوم حاء مفطراً ثم يحتم ذلك اليوم الثالث من رأى هلال رمضان فأصبح مفطراً لكونه لم تقبل شهادته طائفاً أن حكم رمضان لا يتبع في حق المكلفين وألحق ابن القاسم بمسائل التأويل القريب من احتجم فظن أن الحجامه تفطر الصائم فقال أصبح هو تأويل بعيد وأردم ابن حبيب فيه وفي المختار يفطر بعد ذلك الكفارة اهـ وزدنا في شروط الكفارة السلامة من الجهل احترازاً من الفطر عمداً جاهلاً

وقت أداء الثلاث غير حجرة العقبة المتقدمة في الزوال إلى الغروب ولا يؤخر من الجمار شيء عن وقته وهو الذي يذاه والليل وقت قضاء إلى الرابع فإذا خرج الرابع قات الرمي ولزم الدم هذا آخر ما ذكره من السنن وبقي سنن أخرى لا نزيل بنكرها والله تعالى أعلم

(باب مواقيت الحج)

فَمَنْسَةُ عُدَّتْ مَوَاقِيْتُ الْأَنْامِ فَجُحْتُ مِنْهَا مَهْلُ الشَّامِ
مواقيت أهل الآفاق أو العمرة خمسة أحدها الجحفة وهي ميقات أهل الشام ومصر والمغرب وهي على ثلاثة مراحل من مكة وبينها وبين المدينة ثمان مراحل

وَذَاتُ عِرْقٍ وَهِيَ لِلْعِرَاقِ دِمَا وَرَأَاهُمْ مِنَ الْآفَاقِ
ذات عرق وهي لأهل العراق ومن والام من الآفاق وخراسان والمشرق وهو موضع بالبادية على مرحلتين من مكة

فانه لا كفارة عليه قال القسبي ومعرفة المذهب أن حكم الجاهل كذا تأويل قريب كما لو جامع حديث إسلام لظنه قصر الصوم على منع الغذاء لعند قال وعلة المذهب الانتهاك فمن جاء مستفتيا صدق ولا كفارة ومن ظهر عليه صدق فيما يشبه ولزمته فيما لا يشبه اه ولا بد من ذكر فروع الأول قال ابن حبيب ولا يجب قضاء رمضان على الفور انما قال إلى رمضان ثان من غير عندنا الفدية انما قالوا مرض أو سافر عند تعيين القضاء ففي الفدية قولان التوضيح ومراده بتعين القضاء إذ لم يبق له رمضان إلا قدر ما عليه فرض أو سافر حينئذ والقولان مبنيان على أنه لم يعد هذا تفرطاً لا قال في التبيين واختلاف في صفة المفطر الذي تلزمه الفدية على مذهب الكتاب فذهب أكثر الشارحين إلى أنه من أمكنه ذلك في شعبان قبل دخوله رمضان فلا يفعله فمضى سافر فيه أو مرضه أو بعضه فلا تلزمه فدية فيما سافر فيه أو مرضه ولو كان فيما قبل من الشهور صحيحاً مقياً وذهب بعضهم إلى مراعاة ذلك في شوال بعد رمضان الذي أفطره فمضى عليه منه وهو صحيح مقيم عدد ما أفطر ولم يصم حتى دخل عليه رمضان آخر وجبت عليه الفدية ولو كان في بقية العام لا يقدر على الصوم وهذا المذهب أسعد بظاهر الكتاب انتهى وهذا القول الثاني كالصريح في كون قضاء رمضان واجبا على الفور وبه صدر ابن عرفة قائلان في كون القضاء على الفور أو التراخي لبقاء قدره قبل تأليه بشرط السلامة أو مطلقا ثلاثة أقوال انتهى فني حكاية ابن الحاجب الاتفاق نظر ثم قال قال ابن الحاجب وفيها أو لم تحاذي به المرض أو السفر فلا اطعام الثاني قال سند إذا أمكنه القضاء فم يقضه حتى مات فالمذهب أنه لا اطعام عليه في ذلك الثالث قال في التوضيح المستحب تقديم القضاء قاله أنسب واختلف المؤكد من تأفة الصيام كما شواء هل المستحب أن يقضى فيه رمضان ويكره أن يصومه تطوعا وهو قوله في العتية أو المستحب أن يصومه تطوعا وهو قوله في سماع ابن وهب أو هو بخير ثلاثة أقوال حكاها في البيان أما ما دون ذلك من تطوع الصيام فالمقصود كرامة فله قبل القضاء الرابع قال ابن يونس كفارة من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر مد لكل مسكين عن كل يوم وكذا أن مات فأوصى به ابن عرفة المشهور أن قدر هذه الكفارة مد نبوي مطلقا ومن المدونة نال مال لا يجرى أن يطعم أمدادا كثيرة لمسكين واحد لكن مد لكل مسكين الخامس في وقت وجوب الفدية قولان أحدهما عند ما يأخذ في القضاء أو بعده وهو مذهب الكتاب لينفق الجابر النسكي والمالي ابن حبيب والمستحب فيه كذا صام يوما أطعم مسكينا ومن قدم الإطعام على القضاء أو أخره أو فرقه أو جمعه أجزأه والقول الثاني لأشبه عند تعذر القضاء فإذا مضى له يوم من شعبان أطعم عنه مدا قال أنسب في المجموعة ومن عجل كفارة التفريط قبل دخول رمضان الثاني ثم لم يصم حتى دخل عليه رمضان الثاني لم يجزه ما كفر قبل وجوبه فإن كان عليه عشرون يوما قلنا بقي لرمضان الثاني عشرة أيام كسر عن شرين يوما لم يجزه منها إلا عشرة وشبهه أشبه بالمتعم يصوم قبل الإحرام بالحج ابن عطاء انه وهو بين لأنه أخرج الشيء قبل وجوبه وقيل جريان

فَمَنْ يَكْفُرْ أَهْلَهُ بِالنِّسَاءِ فَلَا يَنْبَغُ لَهُمْ سَاكِنَةٌ وَقَدْ أَلْهِمَ هَذِهِ بَدَلِ الْيَاءِ جَبَلٌ مِنْ تَهَامَةٍ قَالَ الثَّوْرِيُّ عَنِ

مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ فِي التَّوَضُّعِ عَلَى مِيلَيْنِ مِنْ مَكَّةَ وَلَهُ سَبَقُ قَلَمٍ

فَمَنْ مَهْلًا أَهْلًا تَجَرُّهُ يُعْلَمُ قَرْنُ الْمَنَازِلِ لَوْهٌ يُسَلَّمُ

رَابِعًا قَرْنٌ يَفْتَحُ الْقَافَ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَهُوَ قَرْنُ الْمَنَازِلِ لِقَرْنِ التَّمَالِبِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ الْمُسْتَطِيلُ الْمُتَقَطِّعُ رِخَاسُهَا ذَكَرَهُ بَقْرُلُهُ

وَذُرِّيَةُ الْمَدِينَةِ يَنْتَابِرُ يَنْتَابِرُ إِذْ لَا يَهُمُّ مِنْ حَيْثُ إِهْلَاكُ النَّبِيِّ

الْخَلِيفَةُ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَحْتَ الرَّاءِ مَا مِنْ مِيهَ بَيْنَ جَهَنَّمَ فِي الْأَصْلِ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهِيَ

سبب وجوبه اه فتخلص من هذا أن وقتها مع القضاء أو بعده على قول قبله بعد الوجوب وذلك عند تعذر القضاء بضيق الزمان على قول والله أعلم السادس قال ابن بشير من أفطر في رمضان أياماً فلا خلاف أنه لا يجب عليه إلا عددها فإن أفطر جميع الشهر وابتدأ القضاء متفرقاً أو في أثناء شهر ثان فلا يجب عليه إلا عدد الأيام فإن ابتدأ القضاء في شهر وعول على المتابعة من أوله فإن كان كعدد الأيام فلا شك في الإجزاء وإن كان هذا الثاني أكل فهل يجب عليه الصيام جميعه وإن كان أنقص فهل يكفي به في المذهب قولان السابع صبح قضاء رمضان في كل وقت إلا في يوم الفطر وأيام الأضحية الثلاثة والأف في رمضان لمن لا يجب عليه صومه لسفر فلا يقضى فيه رمضان الفارط قال ابن الحاجب وكل زمان بخير في صومه وفطره وليس برمضان فحل القضاء بخلاف العيدين التوضيح مراده بالتخير صحة الصوم والفطر شرعاً لا التخيير الذي يقتضى التساوى لأن التملّح بالصوم مندوب واحترز بقوله وليس برمضان من المسافر في رمضان فإنه زمان بخير في صومه وفطره بالنسبة إليه لكن لا يصح أن يقتضى فيه لأن رمضان لا يقبل غيره وقوله بخلاف العيدين أى لا يصح صومهما فلا يقضى فيهما وهو زيادة ايضاح ابن الحاجب ولو نوى القضاء برمضان عن رمضان قتلتها لا يجزئ عن واحد منها والأولان تحتلما المدونة لأن فيها وعليها قضاء الآخر جاء بكسر الخاء وفتحها الثامن من كان عليه يوم من رمضان فأصبح صائماً ليقتضيه ثم تبين له أنه كان قضاء فقال ابن القاسم يجب عليه إتمامه ابن شبلون وابن أبي زيد فإن أفطر فمليه قضاءه وقال أشهب أن قطع فلا شيء عليه التاسع قل النخعي من ظفر عليه أنه يأكل ويشرب في رمضان عوقب على أن يدر ما يرى أن فيه ردعاً له ولغيره من الضرب أو السجن أو يجمع عليه الضرب والسجن جميعاً والكفارة ثابتة بعد ذلك ويختلف فيمن أتى مستفتياً ولم يظهر عليه فقال مالك في المبسوط لأعقوبة عليه ولو عوقب خشي أن لا يأتي أحد يستفتي في مثل ذلك وذكر الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب السائل ويجزئ فيه قول آخر أنه يعاقب قياساً على شاهد الزور إذا أتى ثانياً قال في المدونة يعاقب بالماثل قال في المدونة من علت حاجة زوجها لم تصم إلا بأذنه وإن علت عدها فلا بأس ابن عرفة الأقرب الجواز إن جهرت لأنه الأصل ابن رشد ومثل الزوجة في هذه السرية وأم الولد وعن أبي يونس إذا تلبست بالنافلة فلزوجها أن يقطعها عليها قوله ويباح لضر أو سفر قصر أى مباح أخبر أن الفطر يباح ويجوز للكلف لأحد أمرين لضر يلحقه بسبب الصيام أو لسفر تقصر فيه الصلاة وهو السفر الطويل المباح إما اباحة الفطر لضر فائماً ذلك إذا غاف تماديه أو زيادة أو حدوث مرض آخر أما أن كان الصوم يؤدي إلى التلف أو إلى الأذى الشديد فإنه يحرم ويجب عليه الفطر فعول

أبعد المواقيت من مكة على نحو عشر مراحل أو تسع (فائدة) لحد الميقات خصوصية وهي أن من يحرم منه يحرم من ورم ويحل في حرم ففيه شرف الابتداء والانتفاء وهذه مواقيت أهل الآفاق وأما ميقات من هو مقيم بمكة من أهلها أو من غيرهم إذا أرادوا الحج فيها وفي تعيين المسجد الحرام بالاستحباب وعدمه وعلى تعيينه فلا يحرم من باب المسجد بل من عند البيت وقال ابن حبيب من باب المسجد وأما العمرة لمن بمكة فلا بد لمريدها من الحج بين الحل والحرم ويكفي الخروج للحل ولو بخطوة والأفضل من الجمرات أو التمتع على أحد القولين والراجح أن الجمرات أولى

وَبَعْدَ خَتْمِنَا لِهَذَا النَّظْمِ طَلَبَ مِنَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ

تَجَمُّعَ شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ فِي رَجَزٍ تَخْتَصُّ بِخُصَّةٍ قُلٍّ إِلَّا عَوَزَ

ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الثاني من غير عوز لكان أحسن

(باب في الجملة)

قُلْتُ فِي جَوَائِزِنَا إِبَاهُ شُرُوطَهَا دَشَرُ رَعَاكَ اللَّهُ

التناظم ويباح لضرر إما أن يقيد بما إذا لم يخف الأذى الشديد أو التلف أو أنه أراد الإباحة العامة وهو جواز الإقدام على المشاق الشاملة للواجب وما استوى طرفاه ابن الحاجب ويجوز الفطر بالمرض إذا خاف تدميه أو زيادته أو حدوث مرض آخر أما إذا أدى إلى التلف أو الأذى الشديد وجب له وقال أشهب في مريض لو تكلف الصوم لقدر أو الصلاة قائماً لقدر إلا أنه بشقة وتمب فليفطر ويصل جالساً ودين الله يسره من ابن يونس المواق كأنه لا معارض لهذا قال وقال اللخمي صوم ذي المرض إن لم يشق واجب وإن شق فقط خير وإن خاف طوله أو حدوث آخر منع فإن صام أجزاءه وقال ابن بشير يحرم الصوم مع المرض إذا أدى إلى التلف أو الأذى الشديد (فرج) قال اللخمي صوم الحامل وإن لم يشق واجب وإن خيف منه حدوث علة عليها أو على ولعها منع وإن كان الصوم مجهداً ويشق عليها ولا تخفى إن هي صامت شيئاً من ذلك كانت بالخيار بين الصوم والفطر والذي رجح إليه في المدونة أنها إن أفطرت لشيء من هذه الوجوه التي يكون لها أن تقطر لأجلها كان عليها القضاء دون اطعام لأنها مريضة المواق أنظر مساق كلام الفقهاء. أن هذا بالنسبة لمرضا في ذاتها يبقى النظر إذا أصبحت صائتة وهي صحيحة وشميت رائحة شيء والعادة تشدد أن اضطرابها إليه كاضطراب ذي القصة وقد سكت عنها قديماً وأنا باليأزين فأنظره وفي نوازل ابن رشد أن للصائم أن يجعل في نهب ضرره لو باتاً يسكن وجهه ويجب عليه أن يقضي ذلك اليوم (فرج) قال اللخمي المرضع إن كان الرضاع غير مضر بها ولا بولدها أو كان مضرّاً بها وهناك مال يستأجر منه هو نالين أو للآب أو للآم والولد يقبل غيرها لزمها الصيام وإن كان مضرّاً بها تخاف على نفسها أو على ولدها والولد لا يقبل غيرها أو يقبل غيرها ولا يوجد من يستأجر أو يوجد وليس هناك مال يستأجر منه لزمها الإفطار وإن كان يجهد بها الصوم ولا تخاف على نفسها ولا على ولدها والولد لا يقبل غيرها كانت بالخيار بين الصوم والإفطار قال في المدونة ومتى أفطرت لشيء من هذه الوجوه تتي ذكرناها قضت وأطعمت وقال في المختصر لا اطعام عليها وهو أحسن قياساً على المريض والمسافر والحامل والمرضع كلثاماً أعذر من المسافر أن يئوسه والأجرة من مال الابن إن كان له مال لأن رضاعه بمنزلة أكله فإن لم يكن له مال قبل يبدأ بمال الآب قبل مالاً لأن الرضاع مكان الاطعام فإذا سقط عن الأم مانع جعل ذلك من ماله كطعامه وإليه ذهب اللخمي ومال إليه الثوري وقال إنه الأنشبه أو يبدأ بماله لأن الرضاع عليها إذا لم تكن مطلقة وهي قادرة على رضاعه وإليه ذهب سنداه (فرج) ابن الحاجب الكبير لا يطبق الصيام كالمريض ولا فدية على المشهور فقله كالمريض أي في جواز الإفطار وجوبه وصرح في التوضيح بأن المشهور استحباب الفدية والشاذ وجوبها خلاف ما يظهر من لفظ ابن الحاجب وفي الرسالة ويستحب

الجمعة مشتقة من الجمع قيل لاجتماع الناس وقيل لاجتماع آدم وحواء فيها وهو اليوم الذي أمرت الأمم بتعظيمه فعلموا عنه إلى السبت والأحد لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الأولون والآخرين يوم القيامة وأول من يدخل الجنة يريد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتناه بعدهم فاختلفوا فيه فهذا الله لما اختلفوا فيه من الحق فبدأ يومهم الذي اختلفوا فيه هذا قاله له زاد اليعاقري والناظر لنا فيه تيمع اليهود غدا والنصارى بعد غد وهو خير يوم طلعت فيه الشمس وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يعصّي فسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه وذكر الناطم أن شروطها عشرة وهي قسبان شروط وجوب وهي مالا يطلب من المكثف تحصيله كالذكورية والحرية والإقامة والاسلام والعقل والبلوغ والقرب بحيث يكون منها في وقتها على ثلاث آيات فافهم فالذكورية شرط في وجوبها اتفاقاً والحرية شرط على القفل بأنها لا يجب على العبد والإقامة شرط اتفاقاً فلا تجب على مسافر ولكن إن حضرها أجزأته كالعبد والمرأة والإسلام فلا تجب على كافر على انقول بعدم خطابهم والافهم فلا يجزئ على عجنون مطبق وكذا اللخمي عليه والبلوغ فلا تجب على صبي وشروط أداء وهو ما يطلب من المصدق تحته والجامع والجامعة والاستيطان ولندكر ما ذكره الناطم من الشروط البشرية على ترتيبه فقال .

أَبْلُهَا الْمَصْرُ نَعَمْ أَوْ قَرَبَةٌ ذَاتُ قَرَرٍ يَشْرُفُ نَفْسُهُ

للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم ثم قال في التوضيح (فرع) وهل على المتعطل إطعام روى ابن تافع وابن وهب الإطعام عليه واجب ابن حبيب يستحب له الإطعام وهذا إذا كان لا يقدر على القضاء في وقت من الأوقات فإن قدر أى على القضاء قضى يريد ولا إطعام عليه وكذلك الشيخ إذا قدر على القضاء قضى ولا إطعام عليه وقد تحصل بما تقدم أن للفدية ثلاثة أسباب تأخير القضاء عن وقته مع الإمكان وذلك في حق من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر وفوات فضيلة الوقت وذلك في حق الحامل والمرضع على القول بإطعامهما والعجز عن الصوم فيكون الإطعام بدلا منه وذلك في حق الكبير والمتعطل وأما إباحة الفطر للسفر فقال في المدونة قال مالك من سافر سفرا مباحا تقصر في مثله الصلاة فإن شاء أفطر وإن شاء صام والصوم أحب إلى قال في المختصر وإن قدم بلدة نوى أن يقيم بها اليوم واليومين فليطه حتى ينوي إقامة أربعة أيام فيلزمه كما يلزمه الإتمام اهـ ولجواز الفطر للسفر شروط أحدها كون السفر سفرا تقصر فيه الصلاة أى مباحا مسيرة أربعة برد فأكثر كلها في الذهاب لاملفظة بين الذهاب والإياب قصدت دقة كما تقدم في تقصير الصلاة وقد صرح الناظم بهذا الشرط في قوله أو سفر قصر إذا الإحالة على سفر القصر تقتضي ذلك إن لم تقدم كلها الناظم لما تكلم على سنية التقصير لا تسكالة على شهرتها في كتب الفقه فقوله أى مباح تكبيل اللبيب مستغنى عنه أو يقال أراد بسفر القصر الإحالة على المسافة فقط المتقدمة في قوله وقصر من سافر أربع برد فلذا زاد وصف السفر بالإباحة وعلى كل فاشترط كون الأربعة البرد في الذهاب فقط لاقية في الإياب واشترط كونها مقصودة دفعة واحدة لا شيئا فشيئا إنما يستفاد من خارج لا من النظم الشرط الثانى الشروع في السفر قبل طلوع الفجر فلا ينظر قبل الشروع ولا بعد الشروع إن كان شروعه بعد طلوع الفجر الباجى من سافر قبل طلوع الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر لأنه وقت انقضاء الصوم كان مسافرا فكان له الفطر ومن المدونة قال مالك إن أصبح في حضره صائما في رمضان وهو يريد سفرا فلا يفطر ذلك اليوم قبل خروجه ولا بعد خروجه لكن إن أفطر قبل خروجه وجبت عليه الكفارة قاله في المختصر وإن أفطر بعد أن سافر لزمه القضاء بلا كفارة قاله في المدونة الشرط الثالث أن لا ينوي الصيام في سفره فإن نوى الصوم وهو مسافر لم يجز له الفطر قال في المدونة قال مالك وإن أصبح في السفر صائما في رمضان ثم أفطر لغير عذر فعليه القضاء والكفارة لأنه كان في سعة أن يفطر أو يصوم فلما صام لم يمكن أن يخرج منه إلا لاندرك قال مالك وإن أصبح في الحضر صائما متطوعا ثم سافر فأفطر أو صام في السفر متطوعا ثم أفطر فإن كان من عذر فلا قضاء عليه وإلا فليقض اهـ

وَمَقْعَدُهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضَرْءٍ مُحَرَّمٍ وَلَيْقُضَ لَا فِي النَّفْرِ

لما قدم حكم من أفطر في الصوم الواجب ناسيا أو متعمدا وهو وجوب القضاء مطلقا وزيادة الكفارة في العمد بالشروط

أى أول شروطها موضع الاستيطان مصرا كان أو قرية عند مالك تصف تلك القرية بوصف المصر وهو معنى قوله تمت وقوله ذات قرار أى استيطان فلا يكفي مجرد الإقامة على المشور فلا تجب على جماعة مروا بقرية وعزموا على الإقامة بها شهرا ويشمل قوله قرار المستوطنين بالاختصاص لا مكان الإقامة بها بخلاف الخيم فلا تجب على المقيمين بها ثم وصف المصر والقرية بقوله .

جَامِعَةٌ لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا أَوْ دُونَهَا كَذَا النَّبِيُّ أَقْبَى وَقِيلَ تَحْمُونَ مِنَ الرِّجَالِ
أَحْرَارًا بِالْفُتُونِ خُذْ مَقَالِي فَكُلْ ذَا شَرْطٍ كَذَا الْقَاضِي وَصَفَ وَجَائِعٌ لَا يَدُّ مِنْهُ دُوَسَقَفٌ
أى شرط القرية أن تكون جامعة لأربعين بيتا أو دونها وروى ابن حبيب ثلاثين بيتا أو ما زادهم قال البيت سكن الرجل الواحد ولعل ما قال ابن حبيب هو معنى قول الناظم أو دونها كذا النبي أقبى وأقصر أبى استحق اشتراط خمسين رجلا في صلاة الخوف وقال المتأخرون فالجمعة من باب أولى لأنها أكد وهذا معنى قول الناظم وقيل خمسون من الرجال (٤٤٢ - الدر الثمين)

المتقدمة تتكلم هنا على حكم من أفطر في صيام التطوع ناسياً أو متعمداً فأخبر أن تعمد الفطر في النفل من الصوم من نور، ضرر يلحق الصائم بحرم وهذا بيان لحكم الفطر في التطوع إبتداءً وأما بعد الوقوع والنزول فإنه يجب عليه القضاء وإلى وجوبه. أشار بالأمر في قوله وليقض وقهم من قوله وعنده ومن قوله دون ضرر أن الفطر في التطوع إذا كان نسياناً أو عمداً لضرر لحق الصائم ليس بحرم وهو كذلك ولا قضاء عليه أيضاً في هاتين الصورتين كما نبه عليه بقوله لا في الغير. أي لا يقضى في غير ما ذكر وهو النسيان والعمد لضرورة قال ابن الحاجب ويجب القضاء في النفل بالعمد الحرام خاصة فأخرج بالعمد النسيان وبوصفه بالحرام الفطر عمداً لضرورة فلا قضاء، فيهما وقد تقدم قبل قوله فعلى فرائض الوضوء، أن عندنا في المذهب مسائل تلزم بالشروع فيها وإن من قطعها عمداً لغير ضرورة لزمته إعادتها ومن جهتها الصوم قال في التوضيح ومن الواضحة قال ابن حبيب لا ينبغي للصائم أن يفطر لعمدة أو غير هاتين سئل عن ذلك ابن عمر فقال ذلك الذي يلعب بصيامه وسئل عن ذلك مالك فشد القول فيه ولقد قال في مطرف في الصائم في غير رمضان يحل بالرجل في منزله فيعزم عليه أن يفطر عنده قال لا يقبل ذلك وليعزم على نفسه أن لا يفعل وإن حلف عليه بالطلاق أو بالشيء أو بالعق أحسنه ولم يفطر إلا أن يكون ذلك وجه وكذا لو حلف عليه بالله لأحسنه ولم يفطر وكفر الحالف عن يمينه لأن الصائم نفسه لو حلف بالله أن يفطر لرأته أن لا يفطر وأن يكفر إلا والده والوالدة فإني أحب له أن يطيعها وأن يمينها عليه إذا كان ذلك على وجه الرأفة منهما عليه لادامة الصوم وما أشبه ذلك وقال في مطرف وأما سمعت مالكاً يقول فيمن يكثّر الصوم أو يسرده وأمته أمه بالفطر قال مالك ولقد أخبرت عن رجال من أهل العلم أمرتهم أمهاتهم بالفطر ففعلوا ذلك وأفطروا أه ابن غلاب وحرمة شيخه كحرمة الوالدين لعقده على نفسه أن لا يتخلفه رأت أن لا يفعل شيئاً إلا بأمره فصارت طاعته فرضاً لقوله جل وعلا وأوفوا بعهدهم اه لنظير التوضيح وفي قضاء الغليل في شرح قول الشيخ خليل وفي النفل بالعمد الحرام ولو بطلاق بيت المال وجه كوالد أو شقيق وإن لم يحلفوا إلا بغيره والاستثناء أن رجلاً من تجريم تعمد الفطر في النفل للقضاء إذا لا بد منه والمعنى أنه يحرم على المتطوع تعمد الفطر لغير عذر من مرض ونحوه فيخالف من أمره بذلك ويبحث من حلف له عليه ولو كانت يمينه بالطلاق الثلاث إلا أن يكون ذلك الوجه كذا نقول به وأمره شيء اه أي فيجوز له الفطر ويقضى كما صرح به القاضي عياض ثم قال ومنهم من قال معنى الوجه في قوله لا وإذا لا أن يكون ذلك وجه أن تكون يمينه آخر الثلاث فلا يحسنه فعل الشيخ خليل وأشار بلولمذا اه وعلى جواز الفطر في النفل في الثلاث فلا بد من القضاء أيضاً والله أعلم ابن رشد في الحديث ما يدل على جواز النظر إلى أصبح صائماً متطعماً على وجوبه اه ابن عباس وكان ابن عمر لا يجيزه ويقول هذا هو الذي يلعب بصومه وإلى هذا ذهب مالك اه فخرج من لزوم قضاء رمضان أو لنفل لفطره فيه عمداً لغير ضرورة فأفطر في ذلك القضاء معتمداً فهل يجب عليه قضاء يومين لا أو قضاء رمضان لما دخل في القضاء وجب عليه إتمامه وإنما يجب عليه قضاء اليوم الأول لأنه الواجب في الأصل والقضاء ليس بمقصود قال ابن القصار وسواء كانوا فيما أولاً وبه قال الشافعي إلا أنه اعتبر عدة الأربعين أحرار وعقلاء أصحاء وقال أبو حنيفة لا تجب إلا على أهل مصر جامع فيه سلطان ينفذ الأحكام واقصر صاحب المختصر على اشتراط كون الجماعة تقرى بهم قرية آمنة على أنفسهم مستثنين عن غيرهم أحراراً ذكورا وإنايين ولا يجزى فيها الاثنان ولا الثلاثة ولا الأربعة وما في مذهبا وقد اختلف في ذلك من الواحد إلى الثلاثين قاله العوفي (تنبيه) إذا قلنا بالجماعة فهل يشترط استدامتها إلى آخر الصلاة أولاً ثلاثة أقوال مثنى صاحب المختصر على جوازها مثنى عشر باقيين لسلامة وقد افضوا عنه عليه الصلاة والسلام وهو قائم يحظ ولم يبق معه غير اثني عشر (فائدة) ذكرنا في شرح الارشاد وغيره عن الشيخ أبي الحسن أن الاثني عشر الذين لم ينفقوا عنه عليه الصلاة والسلام هم الصحابة العشرة وبلال واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وقوله جامع لا بد منه هو الشرط الثاني وقد فدنا أن الجامع شرط أداء وقيل إنهم شروط الوجوب والصحة مما نقله ذو سفق هو شرط في الجامع وهو كذلك عند من يرى أنه لا يسمى مسجداً حتى يكون دسوقاً وهذا أقوى أبي زيد البليهي في أهل قرية أهدم من سجدوا مع بلال فماتوا جميعاً بالجماعة فمن

أن التسحر بعد الفجر غلطاً كالأكل ناسياً فلذا وجب عليه إمساك إن يت الصيام وعليه فن بيت على قضاء رمضان
فتسحر بعد الفجر غلطاً لا يجب عليه إمساك ذلك اليوم كن أفطر في قضاء رمضان ناسياً فلا يحرم عليه الفطر ثانياً
وإنه أحلم وقد كنت لفتت في هاتين المسألتين ما نصه

ومن تسحر لنفل أو قضا فإن ذا من بعد لم يجد أضاً فالأول الفطر عليه يحرم
إن بيته ولا قضاء يلزم والثاني لا نص لهم وقد ظهر جواز فطره إذا قصداً أقر
كمقسط ناس لدى القضاء لا يمنع الفطر وكره جاق

ثم بعد ما كتبت هذا وقفت على نص المسألة في المدونة أول كتاب الصيام ولفظها ومن تسحر بعد الفجر وهو
لا يعلم بطولعه أو أكل ناسياً لصومه فإن كلف في قضاء رمضان فأحب أن يفطر يومه ذلك أفطره وأحب إلى
أن يتمه ويقضيه اه باختصار لغير محل الحاجة وهو موافق لما قررت فله الحمد ثم ذلت الآيات الأربع ببيت في بيان
كون المسألة منصوبة في المدونة وهو قولنا

ثم وجدت النص في التهذيب يشمل ما أظهر في التصويب

والقضاء المذكور في المدونة هو قضاء اليوم الذي عليه من رمضان ولا إشكال أنه يقضيه سواء أفطر بقية يومه أو
أمسك كما في المدونة قال رحمه الله تعالى

وَكَفَّرْنَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا أَوْ عِتْقِ مَمْلُوكٍ بِالإِسْلَامِ حَلَا
وَقَفَّلُوا إِطْعَامَ سِتِينَ فَقِيرًا مُدًّا لِمُسْكِينٍ مِنَ الْعِثْرِ الْكَثِيرِ

أمر من وجبت عليه الكفارة بوجه من الوجوه المذكورة قبل أن يكفر بأحد ثلاثة أشياء إما بصوم شهرين متواليين
متتابعين وإما بعتق مملوك تحل وتزين واتصف بالإسلام وإما إطعام ستين مسكيناً مداً لكل مسكين يريد بمد النبي صلى الله
عليه وسلم من غالب عيش أهل ذلك الموضع وهو أفضل من الوجتين قبله وإن كان المكفر مخيراً بين الثلاثة الأوجه
أيها فعل أجزاءه أما كونها على التخيير فقال في التوضيح هو الذي نص عليه غير واحد أنه المعروف والمشهور من
مذهبنا قال ولفظ ابن عطاء الله والمعروف من مذهبنا أنها على التخيير لكن الأولى الإطعام لأنه أعم نفعاً اه وإذا نظر
في التوضيح في قول ابن الحاجب والمشهور أنها إطعام ستين مسكيناً مداً كل إطعام الفطهار دون العتق والصيام
وقوله أيضاً مستشهداً لهذا القول وفيها ولم يعرف مالك إلا الإطعام لا عتقاً ولا صوماً حيث شهر حضرها في الإطعام
والمشهور إنما هو التخيير كما مر ثم قال ابن الحاجب وفيل على الترتيب كلفظها أي يكفر بالعتق فإن عجز عنه فيصوم

إذ لو كان مسافراً لم يجب عليه وإذا لم يجب عليه لم تصح إمامته فيها وربما أنكر قوله كثر أهل البلد أنه لو كان من
بلد بينه وبين بلد الجمعة أكثر من ثلاثة أميال بحيث لا يجب عليه السعي إليها منه لم تجز إمامته فيها وقد وقعت هذه
المسألة من نحو أربعين سنة واختلف فيها فأقبح بعضهم بدم الصحة وأقبح بعضهم بالصحة لأنه غير مسافر واستثنى أهل
المذهب من الإمام المسافر الخليفة بقرية جمعة من عمله قبل صلاته فيجمعهم بهم فإنها تصح له ولهم (تمة) يشترط
كون الخطيب هو الإمام فلا يخطب غيره ويصلي هو ولا العكس إلا لعذر كعجز أو حدث أو عاف والماء بعيد
فانه يستخلف وإن لم يستخلف استخلفوا وأشار للشرط الرابع والخامس بقوله

وَعَارَفَ بَيَوْمَهَا وَحُكْمَهَا وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلِ هَذَا ذِكْرُهَا

وفيه مستثنان الأولى الجاهل بأحكام الجمعة فلا تصح إمامته وتبطل عليه وعليهم الثانية الجاهل بيومها إذا صلاها
جاهلاً بأنه يوم الجمعة لم تصح وظاهره ولو صادف يومها وهو واضح كما لو صام تبريراً جاهلاً بأنه رمضان لم يصح ولو

شهرين متتابعين فان حصر عنه فباطمعه ستين مسكينا ثم قال ابن الحاجب وقيل العتق والصيام للجوع والإطعام لغيره التوضيح ونقل الباجي عن المتأخرين من الأصحاب أنهم يراعون في الأفضل الأوقات فان كانت أوقات شدة فالإطعام أفضل وإن كانت أوقات خصب ورياء فالعتق أفضل اه ابن عرفة بادر يحيى بن يحيى الأسير عبد الرحمن حين سأل الفقهاء عن وطء جارية له في رمضان بكفارته بصومه فسكت حاضره وشم سألوه لم يغيره في أحد الثلاثة فقال لو خيرته وطيء كل يوم وأعتق فلم ينكروا وتعقب هذا غر الدين بأنه مما ظهر من الشرع إلغاؤه وقد اتفق العلماء على إبطاله قال ابن عرفة وتأول بعضهم أن المفتي بذلك رأى الأمير فقيرا وما بيده إتمامه ملك المساكين ولا يرد هذا بتعليل المفتي بما ذكر لأنه لا ينافيه والتصریح به موحش المواق أنظر نقل عياض أن الرشيد حدث في يمين فقال له غير مالك عليك عتق رقبة فقال له مالك عليك صيام ثلاثة أيام فقال الرشيد قال الله تعالى فمن لم يجد فأقتنى مقام المعدم قال يا أمير المؤمنين كل مافي يدك ليس لك فطيلك صيام ثلاثة أيام اه وأما تفضيل الإطعام على غيره فقد تقدم عن ابن عطاء الله أنه الأول لأنه أعم فمما التوضيح ومنهم من علل استحباب الإطعام بكونه الوارد في الحديث اه وفهم من قول الناظم ولا بكسر الواو أى متتابعين أنه لا يجزى صيام شهرين غير متتابعين ومن قوله بالإسلام حلا أنه لا يجزى عتق الكافر ومن قوله ستين أنه لا يجزى إطعام ثلاثين مدین لكل واحدوا مائة وعشرين لكل واحد نصف مد ومن قوله فقير أنه لا يجزى إطعام الغني من الكفارة ومن قوله مد المسكين أنه لا يجزى أقل من مد ولا أكثر منه كما تقدم ومن قوله من العيش الكثير أنه لا يجزى إخراجا من غير القوت لغالب وهو كذلك في الجميع ولعل الأخير بعيد بما إذا أخرهما مما هو أدون من القوت الغالب لا العكس فانما تجزئه والله أعلم بقول ابن الحاجب في إطعام الظهار والجنس كركاة الفطر ابن عروة الشيخ عن أشهب الصوم كالظهار للحنى والعتق مثله وقول ابن الحاجب بدماء كإطعام الظهار موهم أنها بالدم الهاشمي أى وليس كذلك قلت والاحالة على كفارة الظهار تستدعي أن يذكر هنا بعض مالا غنى عنه ما يتعلق بكفارة الظهار مما تشاركها فيه كفارة الصيام إذ لم يذكر الناظم رزمة الشكاح المذكور في أثنائها الظهار حتى يحال هنا على كفارته في عملها كما فعل ذوو التأليف في العبادات والأحكام ولذا ذكر ذلك بلفظ ابن الحاجب عزوجا بما تمس الحاجة اليه من كلام التوضيح مسقطا من ذلك ما يختص بكفارة الظهار فأقول قال ابن الحاجب أى الصيام شهران متتابعان بالأهلة وإن صام بغير الحلال ثم الشهر المنكسر ثلاثين من الشهر الثالث ويصوم الشهر المتوسط بالحلال ويجب نية الكفارة ونية التابع لأن الكفارة والتابع واجبان والواجب لا بد له من نية وإذا انقطع التابع استأنف لأن الله تعالى اشترط التابع بقوله فصيام شهرين متتابعين ويقطع التابع بفطر السفر لأنه سبب اختياري غالبا بخلاف المرض والحيض فلا يقطعان التابع لأنهما غير اختياريين وإذا لم يقطعاه فيقضى ما أفطره متصلا بصومه وإذا لم يتابعه ابتداء المرض يبيحه كالفرد أى فيقطع اتباعه واختلف هل ينقطع التابع بالفطر سواء كان أفطر في يوم ناسيا ولا إشكال أو خطأ كن صام تسعة وخمسين ثم أصبح مفطرا متعمدا أنه كل الصوم وكن اعتقد أن الشمس

صادف وهاتان المستتان كل منهما شرط وقوله وقد مضى من قبل هذا ذكرها أى ذكر مسائل تتعلق في الجملة باب صلاة الفذ والجماعة ولم يتقدم له هناك ذكر مسئلتى الجاهل المذكورتين والله أعلم

وَالسَّعْيُ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ وَاجِبٌ لِكَيْتَهُ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ لَا زُبْ

عد الناظم هذا من الشروط وهو السادس يعنى يجب السعى لها بالأذان الثاني حيث لا عذر له في التخلف وقيل يجب السعى إذا زالت الشمس قال ابن رشد والخلاف في هذا إنما هو على اختلافهم في وجوب شهود الخطبة فمن لا يوجب شهودها على الأعيان لم يوجب على الرجل الإتيان إلا بالأذان لأنه معلوم أنه إذا لم يأت حتى أذن المؤذن فاتته الخطبة أو بعضها وهذا فيمن قرب موضعه من الجمعة وأما من بعد ولا يدرك الخطبة أو الصلاة إلا بالإتيان إليها قبل الزوال فقد أشار إليه الناظم بقوله :

عرت فأكل أو العجر لم يطلع فأكل ثم بين له خلاف ما اعتقده على دلالة أقوال الآول ، مطع و السجود الحماة
وهو مالكة في المدونة والعلو الثاني لا ينقطع بهما ابن الحاجب وهو المنهور وإنما عراه اللحمي وصاحب البيان
وغيرهما لا بن عبد الحكم والقول الثالث أنه لا ينقطع بالسجود لأنه يعرض في كل جزء من أجزاء الصوم بمسح التجر
منه بخلاف الخطأ وبعضهم يرى في هذا الثالث طاهر المدونة ولو أخطأ سبوا أو خطأ ثم أظفر ، إن إقامتها في ذلك اليوم
انقطع تأجيله وكذا من أظفر متعمدا في قضاء ما أظفره ناسيا أو خطأ عن القول بأنها لا تقطعان التامع أو في قضاء
ما أظفره لمرض أو حيض فانه يبطل صومه من أصله إذ يلزمه في القضاء ما يلزمه في الأداء بخلاف ما لو أظفر في أول
يوم من كفارته ناسيا فانه لا يحرم فطره في بقية ذلك اليوم لأنه لا حرمة للزمان ولا يفسد بقطعه صوما صحيحا
وقضاء رمضان متارك للكفارة في هذا المعنى فإذا أظفر فيه ناسيا لم يحرم عليه الفطر ناسيا ، قلت لا يفيد كون القطر
في اليوم الأول منه بل مطلقا والله أعلم وينصطح التامع بالعمد وفي بعض نسخ ابن الحاجب بالعبد فيحمل على ما إذا
ابدا في شهر العيد علما به وأما الجهل فقد أشار إليه بقوله وفي الجهل هولاء قال في المدونة وإذا صام دا ناسيا
وإذا أخطأ فطره عليه أو قتل نفس خطأ لم يجزه إلا من فعله بجهالة وظل أنه يجب له فقه في الدين ما هو عليه ، قال
وراحب إلى أن يدعى عياض وانظر من الجهل التي عندنا ، بأن المنع من الجهل بالحكم أو الجهل بالظاهر من السجود
وعقلته عن أن فطره فكون كالناسي وأشار إلى أن في المدونة ما يثبت أن المداين لا يجزي الحكم به ،
قلت الذي يظهر من قول الآول ، وإن لم يجز حرم الحديث لأجل عدم ربه على الواضح
واختلف في أول الآية الإجماع ، ونحو ذلك ، وهو أن الآول الذي أفطره وهو صام بجهل به لا يجزى
بل أن بعض يوم النحر حاضه ويصوم أيامه بشرط وروي نحوه عن مالك ابن نويس وهو واجب أن يفطره ،
صوم هذه الأيام إما على السكره وقال ابن السكيت من جهة المدونة أنه صام يوم النحر وأيام التشريق ويصومها
وبني وأما لو أظفرها لم يجزه الدار لأنه صوم غير موال خلافا لما أدام أكل فيما نرى صامها وإن كان لا يجزى
ابن يونس وهو أضعفها ابن حبيب وإن صام سبعا من غير طهر ، ثم حاربه ، وصار له صوم الأيام ، قال ابن السكيت
وقال بعض السيوخ لا حرمة لأنه من أيام الأضحية ، لأن الجبل على كل رأس في غير وجهه ولو صام سبعا
والمشأن لغير بعضه وكما مره ففقد دلالة أسره وقضى له ما كان في ذلك ففقد وجهه وهو الكفارة فلا يجزى له لأن نحره
ولا على كفارته ويلزمه عدم إجزائه عن سبوره خلافا لما كان بعدم السجود قال في المدونة ومن صام صوما
بنسبها فطاهره ويريد أن يفطر بمصا ، أيام أخرى يجزى له ضد ولا خلاف ، وهذا بعض ما يراه الآول وأما ما كان
بالحق فقال ابن الحاجب يحرم أي في كفارته الظاهر عن من يجزه ، من الأصنام والإيمان وهو فيه مؤتمنه عن بعضه
غيره له لميله غالبه من سبوره ، التمس وانوص يريد ، وكذا تأملوا على جملته لم يسهه لأن الجنب لا يسهه

من على دلالة أعمال السجود في هذا القول

أي يحرم ، تأتي في الوقت الذي يطلب على طهارة ، تركه أو الصلاة على الإحلال في ذلك السبب
الآول للحدود بالآيات ، وما من حكمها من الواجبات في غير أفعال المدونة ، فإن كانت رايته مدونة فاقبل ذلك
وعدمه ، فإنه فلا يكون عليه ذلك كما في رايته أنه لا يسهه ، أمال ، دون أن في التحديد ، بل لا يمكن من غير
عن غير رايته ، في بعض هذه الآيات ، ما هو كذا في بين الجاهل من صام أو أكثر روي ،
الآول ، وهو أن السجود لا يسهه ، قال رجوع ، أم ، قال رجوع

قال السجود من الأفعال
في سجده ، قال ،

لها من القضاء والكفارة ونقل الشيخ محمد بن وطىء أمته كهر عنها وإن طأوتها لأن طوعها كالإكراه للرق ابن يونس إلا أن تطلبه في ذلك وتسأله فتزولها الكفارة التوضيح وينبغي أن يلحق بالسؤال ماذا ترين وقال قبله وهل هي واجبة عليه بالأصالة لأنه أقصد صومين أم بالنسبة المشهور الثاني فلذا لا يكفر إلا بما يجزئها في التكفير فلو كانت أمة لم يصح له التفكير بالمعتق إذ لا ولا لها ولا يكفر عنها يريد ولا عن الزوجة الحرة بالصوم لأنه لا يقبل النيابة والحاصل كما قال ابن يونس أنه يكفر عن نفسه بأحد ثلاثة وعن الزوجة بالمعتق أو الإطعام وعن الأمة بالإطعام فقط وإذا لزم الزوج أن يكفر عن زوجته فكان مفسراً فكفرت هي ثم رجعت عليه إلا إذا كفرت الصيام فلا ترجع عليه بشيء (فرج) ويكفر العبد والأمة بالصيام إلا أن يضرب ذلك بالسيد فتبقى ديناً عليهما إلا أن يأذن لها السيد في الصيام وإن أكره العبد زوجته فقال ابن شعبان هي جناية إن شاء السيد أسلمه أو أفككه بأقل القيمتين من الرقية أو الإطعام وليس لزوجته أن تأخذ ذلك وتكفر بالصيام إذ لا يمن له ويسنى بالرقية الرقية التي يكفر بها لارقية العبد الجاني وهو خلاف ما ذكره في النواذر قلت ووجه كون إكراهها على الجماع جناية ما تقدم من أن من لزمه التكفير عن زوجته فكان مفسراً لزمها هي أن تكفر وهذا الزوج عبد لأماله له لأن ما يده له سيده فقد أوقع الزوجة في ورطة التكفير فكان ذلك جناية على الزوجة فإن شاء سيده أسلمه لها أو أفككه بما ذكر فإن أسلمه لها انفسخ نكاحهما لكونها ملكته والله أعلم (فرج) قال في النكاح إذا وطئ الرجل زوجته مكرهه فوجب عليه أن يكفر عنها فلم يكن عنده ما يكفر به فكفرت المرأة بمال نفسها بالإطعام رجعت على الزوج بالأقل من مكيله الطعام أو الثمن الذي اشترت به ذلك الطعام أو قيمة المعتق أى أقل ذلك رجعت به ابن عرفة وإن كفرت عن نفسها بصوم لم ترجع بشيء (فصل) واعلم أن عادة المؤلفين من الفقهاء أن يذكروا الاعتكاف عقب الصيام للمناسبة الظاهرة بينهما ولم يذكروا الناظم لبناءه النظم على الاختصار وقد رأيت أن أختتم هذا الكتاب بما لا بد منه من مسأله عما إذا كان كلام ابن الحاجب باللفظ أو بالمعنى بمزوجاً بما لا بد له من كلام التوضيح أو غيره فأقول : فإن ابن الحاجب الاعتكاف قرينة أى مستحب إذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه الرسالة والاعتكاف من نوافل الخير وحكمة مشروعيته التشبه بالملائكة الكرام في استغراق الاوقات بالعبادات وحبس النفس عن شهواتها وكف اللسان عن الخوض فيما لا يعنى ماله ولم يبلغنى أن أحداً من السلف اعتكف غير أبي بكر بن عبد الرحمن وإنما تركوه لشدة وفي المجموعة فكرت في ترك الصحابة والاعتكاف مع أنه عليه السلام لم يزل يتركه حتى مات حتى أخذ في قضي أنه كالوصال الذي نهى عنه وفعله فقيل له إنك تواصل قال إني لست كأحدكم والاعتكاف لزوم المسلم المميز للمسجد للعبادة صائماً كافاً عن الجماع ومقدماته يوماً فافوقه بالنسبة فيصبح من المرأة العصى والريق وإذا أذن لأمراه أولعبدته في الاعتكاف فدخلا فيه فليس له قطعها عليهما فإن لم يدخلها فيه فله منعها منه وإذا تدر العبد اعتكافاً بغير إذن سيده فنعاه السيد منه بغير عتق قضاءه وليس السيد إسقاطها عليه يسقطه

مدحه أو قراءته كتاباً ليس من أمر الجمعة وهو قول مالك لا ينبغي الكلام وقال اللخمي إذا لجا جاز الكلام ويقول اللخمي جرم صاحب المختصر وظاهر التكلم أنه لا يسلم ولا رد سلاماً وهو كذلك والعدد في وجوب الاضاحات حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت ومن لجا فلا جمعة له والجمهور على أنه لو تكلم لم تفسد صلاته المسألة الثالثة وجوب الظفر للخطبتين قال ابن العربي وقال ابن الجلاب والقاضي عبد الرهاب يستحب وهو ظاهر قول صاحب المختصر ويكره ترك الظفر فيما مالك لو خطب غير مظهر أجزاءه قال سنده على المعروف من المذهب وعبر عنه (ك) بالمشهور وظاهره كانت الطهارة صغرى وأكبرى وبخاصة من هذين البيتين شوطاً وأشار للفرع التاسع من فروضها بقوله

رَحْمَةً قَبْلَ صَلَاةٍ وَاجِبَةٍ وَهِيَ إِلَى أَذَانِهَا مُصَاحِبَةٌ

الخطبة واجبة رتبة على غيرها المراد بالخطبة الجزئية فبشمل الأولى والثانية وهو قول ابن التمام ومشو عليه

عنه دين الآدمي ولا يمنع المكاتب من الاعتكاف اليسير والردق السكر المكتسب بطلان الاعتكاف فيجب استثناءه في السكر ويجب البناء في غير المكتسب كالجنون والاعما وفي إبطائه بالكبار التي لا تبطل الصوم كالقذف وشرب الخمر لا يلقون بحذف الصغائر فأنما لا تبطله لكن إذا لم تكن مبطل للصوم كالنظر الأجنبية فإن بطلته كن وإلى النظر حتى أمضى فينبغي أن يبطل اعتكافه والاعتكاف لا يكون إلا في المساجد كما قال الله سبحانه وأتموا كفون في المساجد وعجز المسجود عما به سواء بخلاف السطح على الأثر وبخلاف بيت قنابله فلا يصح فيها إذ لا يصح إلا في موضع تصح فيه الجمعة ومن اعتكف أياما لا يأتي عليه فيها الجمعة اعتكف في أي مسجد شاء وكذلك إن كانت تأتي عليه الجمعة فيها ولو لم تكن من أثاره الجمعة كالعبد ونحوه ولا يعتكف إلا في موضع تصح فيه الجمعة أن لو كانت في ذلك المسجد لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد وبيت القناديل ونحوه من المواضع المحجرة ليست مسجدا فلذا لا تصح فيها الجمعة فلا يصح فيها الاعتكاف أيضا كذا كنت قيده عن شيخنا الإمام العالم أبي العباس أحمد المقرئ جدد الله عليه رحمة وإن كانت الأيام تأتيه الجمعة فيها وهو ممن تلزمه فلا يهمل أن لا يعتكف إلا في مسجد الجمعة وقيل بل بكرة الاعتكاف في غيره فقط وعلى المشهور يخرج للجمعة ويبطل اعتكافه ويخرج المعتكف لحاجة الإنسان البول والغائط ويستحب أن يكون في غير منزله ويخرج لمعيشته إن احتاج وإن بعد ويخرج إعادة أبويه إذا مرضا ويتبدى اعتكافه ولا يخرج لجنائهما ويخرج لموت أحدهما لأن عدم خروجه يسخط الآخر ولا يخرج لزيارة المريض ولا للحكومة وأداء الهبة أو صلاة الجنازة ويخرج لفصل الجمعة أو جنازة احتلام ولا ينتظر غسل ثوبه ولا تحفيظه ولذلك استحبه أن يعد ثوبا آخر ويكره اشتغاله بالعلم وكتابته ما لم يخف ولا يأخذ من شعره ولا يحتجم وإن جمعه وألقاه لحمة المسجد والصوم شرط وليس من شروطه كونه للاعتكاف لا اعتكافا صلى الله عليه وسلم في رمضان ولو تذر اعتكافا لم يعتبره صوم ولا يخرج في رمضان أو هو كغيره قولان بناء على أن الصوم ركن فأنذر الاعتكاف نادر لجميع أجزائه أو شرط فأنذر الاعتكاف غير نادر للصوم لخروجه عن الماهية كما يصح إيقاع الصلاة المندورة بظاهرة لغيرها وإذا طرأ على المعتكف ما يمنعه الصوم فقط دون المكث في المسجد كالمرض الذي يقدر معه على المكث فيه ففي خروجه خلاف مذهب المدونة أنه يخرج أما لو طرأ ما يمنع الصوم والمكث في المسجد معا كالحض فانه يخرج اتفاقا وإذا خرجا لحمة الاعتكاف عليهما على المريض في المرض وعلى الحائض في الحيض فإن صح المريض أو طهرت الحائض رجعا تلك الساعة للمسجد فإن لم يرجعا جهل اعتكافهما إلا إذا زال طهرهما ليستة العيد أو يومه فلا بأس بالمكث في منزلها إلى أن يمضي يوم العيد ويرجعا للمسجد وكذلك من جاز له الخروج لغير بيتي معه فإنه إذا أخر الرجوع بعد ذهاب طهره يبطل اعتكافه ويتبدى والجماع ومقدماته من القبلة والمباشرة وما في معناها منسددة ليل أو نهارا عدا أو نسيانا ولو من الحائض ناسية ولا بأس أن يعقد النكاح في مجلسه لنفسه أو غيره وبالطبيب ولا يسقط قضاؤه بشرط كأن يشترط إن حدثت له ضرورة توجب القضاء كالمرض فلا قضاء لم يفسد ذلك ويبقى من

صاحب المختصر وقيل الأولى واجبة فقط وقيل ستان وقوله قبل الصلاة هو كذلك فلو خطب بعدها أعاد الصلاة وحدها ابن أبي زيد لأنه تنكسها وقوله وهي إلى أذانها مصاحبة ظاهرة من غير فصل بينهما وظاهره الوجوب ونقل ابن الحاجب وجوب جلوس الخطيب قبلها وليؤذن لها وقراء ابن عبد السلام وقال ابن عرفة سنة وعلى الوجوب والسنية فالجلوس فاصل بينهما (تتمات) الأولى يكفى في الخطبة ما تسميه العرب خطبة وقال الباسطى وهو نوع من الكلام معروف بخلاف النظم والنثر قال في مغنيه كلام مسجع يشتمل على نوع من الذكر فإن أتى بكلام أثر فظاهر كلام مالك أنه يعيد قبل الصلاة ويجزى بعدها إثنية شرط وصل الصلاة بها ويسير الفصل عفو الثالثة يجب القيام للخطبتين وهو قول القاضي أبي بكر وسنيتة لابن حبيب وذكرهما صاحب المختصر ترددا الرابعة ظاهر المذهب أن إسرارهما كعدمهما وهو كذلك صرح به ابن عرفة الخامسة يستحب كونه على منبر غربي المحراب السابعة يستحب توكئته على عصا يمينه خوف العبث السابعة قول صاحب الإرشاد أهلها التنا على الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحذير وتشجيع يفهم منه أنه لا يشرط بينهما في أخذ بل يحصل ذلك ثلثا وهو أيضا ظاهر قول صاحب المختصر ما تسميه العرب خطبة وهو

خرج ليعين جهاد أو محاكمة على الأصح فإن آخر البناء بعد ذهاب صدره ابتداء كما مر وأقله يوم وقيل وليلة وأكله عشرة
وفي كرامة مادونها قولان ومن نذر اعتكاف ليلة فقيل يلزمه يومها وهو المشهور وقيل يطل ومن دخل قبل الغروب
اعتد بصبيحة تلك الليلة اتفاقا وإن دخل بعد الفجر فلا يعتد بها واختلف إذا دخل بينهما والمشهور الاعتداد إذا دخل
معتكفه ونوى أياما ما نوى من ذلك لزمه بخلاف من نوى صوما متبعا فلا يلزمه بالدخول فيه إلا اليوم الأول به
لأن الاعتكاف ليله ونهاره سواء فهو كالיום الواحد وصوم الأيام المتتابعة يتخللها الليل فمأصرا فلا بين ذلك ومن
نذر اعتكافا بمسجد غير مسجد موضعه فليعتكف بمسجد موضعه إلا إذا نذر الاعتكاف بأحد المساجد الثلاثة فيلزمه
إتيانه ومن نذر أن يصوم بساحل من السواحل أو بموضع يتقرب بإيانه كسكة والمدينة لزمه الصوم بذلك الموضع وإن
كان من أهل مكة والمدينة وإيليا. وإذا غربت الشمس من آخر أيامه جاز الخروج وفي خر وجه ليلة الفطر وإقامته إلى الخروج
للصل وهو المشهور قولان وأفضله أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان لطلب ليلة القدر واختلف في قوله **لَيْلَةُ الْقَدْرِ**
التسوما في العشر الأواخر في التاسعة والسابعة والخامسة فقيل بظاهره أي فالمراد ليلة تسع وعشرين وليلة سبع
وعشرين وليلة خمس وعشرين والمنصوص أن المراد يتسع ييقين أو تسع أو خمس وذلك ليلة اثنين وعشرين وليلة أربع
وعشرين وليلة ست وعشرين وهذا مبنى على أن الشهر كامل وقول مالك أرى والله أعلم أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين
إنما يأتي على الشهر ناقص وكأنه اعتراض الحق وألغى المشكوك فيه التوضيح وقد اختلف في ليلة القدر على ثلاثة أقوال أحدها
أنها في ليلة بعينها لا تنتقل عنها إلا أنها غير معروفة ليجتهد في طلبها ويكون ذلك سببا لاستكشاف الليل والخير وافتراق الداهيون
إلى هذا على أربعة أقوال أحدها أنها في العام كله والثاني أنها في شهر رمضان والثالث أنها في العشر الوسط أو في العشر
الأواخر والرابع أنها في العشر الأواخر والقول الثاني أنها في ليلة بعينها لا تنتقل معروفة واختلاف القائلون بهذا على أربعة
أقوال أحدها في ليلة أحد وعشرين والثاني أنها في ليلة ثلاث وعشرين والثالث أنها في ليلة سبع وعشرين والرابع أنها في ليلة
ثلاث وعشرين أو ليلة سبع وعشرين القول الثالث أنها ليست في ليلة بعينها وأنها تنتقل في الأعوام وليست مختصة بالعشر
الأواخر والغالب أن تكون في العشر الوسط والعشر الأواخر والغالب من ذلك أن تكون في العشر الأخيرة وإلى هذا
ذهب مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم وهو أصح الأقاويل قاله في المقدمات

(كتاب الحج)

نعرض الناظم هنا لبقية قواعد الإسلام الخمس وهي الحج والحج في اللغة القصد وقيل بقيد التكرار لأن الحج يشكر
قصده البيت وفي الشرع كما قال ابن عرفة عبادة يلزمها وقوف بركة ليلة حاشر ذى الحجة وطواف بطهر أحصى بالبيت
عن يساره سبعا بعد فجر اليوم النحر وسعى بين الصفا والمروة ومنها إليها سبعا بعد طواف كذلك لا يقيد وقتها بأحرام في الجميع
ظاهر ما قدمناه عن البساطي وعند الشافعية أن الحد ركن فيها قال النووي في الأذكار حمد الله تعالى ركن في خطبة الجمعة
وغيرها لا يصح شيء منها إلا به وأقل الواجب الحمد لله والأفضل أن يزيد من التناء ويؤخذ من قولهم ما تسميه العرب
خطبة شرط كونها عربية وبه صرح الشافعية وسيأتي في كلام عياض استحبابه لاشتغالها على التناء لله تعالى والحمد له
وأشار الناظم للفرض العاشر بقوله

وَوَقْتَهَا وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِنَّ أُخْرَتْ قَالُوا لِأَجْلِ الْمُنْتَرِ
فَصَلَّاهَا إِلَى انْقِرَاطِ قَادِرٍ أَوْ تَبَقَّى مِنْهَا رَكْعَةٌ لِلْمَقْصَرِ

وقت صلاة الجمعة بركعتيها مع الخطبة أول وقت صلاة الظهر من الزوال أو تأخر وقتها مع الخطبة قبل الزوال أو قبلت الخطبة
فقط قبله لم تصح لفقد شرطه عندنا وآخره عند ابن القيم **إِنْ تَبَقَّى مِنْهَا رَكْعَةٌ** أي ما بقي من الركعة من القصر ويدركها بركعة قبله ويمتد لذوي
الاعتذار للغروب على الأربعة قبله من **إِنْ تَبَقَّى مِنْهَا رَكْعَةٌ** أي ما بقي من الركعة من القصر ويدركها بركعة قبله ويمتد لذوي

والأصل في وجوبه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث وقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا والإجماع على وجوبه فمن جحد وجوبه فهو كافر ومن أقربه وتركه فله حسيبه ولا يتعرض له لتوقفه على الاستطاعة وسقوطه، بعدما وذلك ما قد بحث في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من دنوبه كيوم ولدته أمه والرفث الجماع وقيل الفحش من القول والفسق المعاصي وفيهما أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء عند الله إلا الجنة والمبرور الذي لم يخالفه مأثم وقيل المقبول

الْحُجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ أَرَكَّاهُ إِنْ تَرَكْتَ لَمْ تُجْبِرْ
الْإِحْرَامُ وَالسَّمْعُ وَقُوفٌ عَرَفَةٌ لَيْلَةُ الْأَضْحَى وَالطَّوْفُ رَدْفَةٌ

أخبر أن الحج فرض واجب على الإنسان مرة في العمر وأن له أركاناً أي فرائض إن تركت كلها أو ترك واحد منها لم يجز ذلك المتروك أي بالهم وهو الهدى إذ لا يجبر به إلا الواجبات غير الأركان حسبما يأتي وأن تلك الأركان هي الإحرام والسعي أي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ليلة الأضحي والطواف الذي يردفه ويقع بعده وهو طواف الإفاضة ولفظ الاحرام أول البيت الثاني يقرأ بكسر لام التعريف بكسرة الهززة المنقولة إليه وحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها بناء على الاعتداد بالعروض وقد استعمل الناظم هذه اللغة في مواضع من هذا النظم وفهم من قوله ليلة الأضحي أن الوقوف الركني إنما هو بالليل وهو كذلك وسيأتي للنظام التصريح بذلك في قوله هنيئة بعد غروبها تقف وأما الوقوف نهاراً فليس بركن وحكمة الوجوب ويجز تركه بالهم كما يأتي وفهم أيضاً من قوله ردفه أن طواف القدوم وطواف الوداع ليس بركن وهو كذلك لكن طواف القدوم واجب يجز بالهم وطواف الوداع مستحب لأشئ. على من تركه أما فريضة الحج فلا خلاف فيها كما تقدم والحكمة في كونه مرة في العمر دون سائر العبادات التي تكرر زيادة على ما فيه من عظم المشقة والحرج سيما في البلاد البعيدة هي أن غره من العبادات تعلقت بالزمان المتكرر فتكررت بتركه ولما تعلق الحج بالمكان وهو ثابت مستقر لا يتبدل ولا يتكرر اكتفى منه بمرة واحدة والله أعلم وفي كون وجوبه على الفور أو على التراخي إلى خوف الفوات فيكون حينئذ واجباً على الفور قولان وخوف الفوات إما بفناء الطريق بعدم أمنها أو بذهاب ماله أو صحت أو يلوغ المكلف ستين سنة وعلى الفورية لو أخره عن أول عام استطاع فيه ففي وقوعه أداء وهو شهور أو قضاء قولان والثاني لابن القصار قال الإمام أبو عبيد الله محمد بن محمد الخطاب في مناسكه ثم يستحب بعد

الركعتين بالوسط أو بمبدأ قولان

فَهَذِهِ فُرُوضُهَا أَلْمِئِنَّةُ رَبَّهَا تَضِيعُ عَنْهُمْ مِئِنَّةُ
ذد تقدم عد هذه شروطاً وسماتها فروضاً وكأنه يرى أنه لا فرق بينهما لأن كلا منهما لا بد منه

﴿ باب السن ﴾

وَسُنُّهُمَا وَنَايِلَاتُ * ثُمَّ مَوَانِعُ وَهَيْسَاتُ * ذَكَرَهَا عِيَاضُ فِي قَوَاعِيدِهِ * فَتَقْبِ بِهٖ وَبِسَبِيلَةِ أَقْبَدِهِ
أشار في هذين البيتين إلى أربع مسائل الأولى سنّها فيها الفسل لها والمشهور أنه سنة مؤكدة وعن مالك فريضته وحكي اللعمي وعن أبي بشر وغيرهما استحبابه (فوائد) الأولى لا يتنقض هذا الفسل بنوافض الوضوء لأنه مشروع للنظافة لا لرفع الحدث الأصفر وينقصه النوم اختيئاراً والغذاء فيعيده لها ولا يعيده لأكل خفيف . فائدة الثانية قال في الطراز

المرّة الأولى وبأن كد الاستحباب في كل خمس سنين لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يقول إن عبداً صححت له جسمة ووسمت عليه في المبيضة تمضي عليه خمسة أعوام لا يند على محرم رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه قال ابن فرحون قال العلماء هو محمول على الاستحباب والتأكد في مثل هذه المدة ويجب إحياء الكعبة في كل سنة بالحج والعمرة فرضاً على الكفاية فينبغي لمن حج الفرض أن ينوي القيام بفرض الكفاية ليحصل له ثواب ذلك وشروط وجوب الحج الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة فلا يجب على عبد ولا صغير ولا مجنون ولا غير مستطيع نعم يصح من الجميع ويقع نقلاً ولا تسقط به الفروض ولو نوه إلا غير المستطيع فإنه يقع منه فرضاً إذا نواه أو لم ينوفرضاً ولا نقلاً ولو بلغ الصبي أو عتق العبد بعد إحرامهما لم ينقلب فرضاً وشروط صحته الإسلام فقط فلا يصح من كافر وإن وجب عليه على المشهور ويشترط في وقوعه فرضاً أن لا ينوي به نقلاً فلا نوى به الإحرام بنافذة انعقد نأفة وكره له ذلك ولم يحزه عن الفرض والاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة بلا مشقة عظيمة مع القدرة على أداء الصلاة في أوقاتها المشروعة لها في السفر وعدم الإخلال بشيء من فرائضها ومع الأمن على النفس والمال من لص أو مكاس وإلا لم يجب الحج إلا أن يكون المكاس مسلماً يأخذ شيئاً لا يجهض بالشخص ولا يتك بعد أخذه ويجب الحج بلا زاد ولا راحة إذا كان الشخص قادراً على المشي وله صنعة يقات منها ولا بالسؤال إذا كان ذلك عيشة في بلده وكانت العادة إعطاه وإن لم يكن ذلك عيشة في بلده فلا يجب عليه الحج ويكره له الخروج ومن قدر على المشي ووجد من يؤجره نفسه للخدمة ولا يؤدى به ذلك وجب عليه الحج ومن عجز عن المشي اعتبر في حقه وجود المركوب بشراء أو كراء ومن لم تكن له صنعة يفعلها في الطريق يتمش بها اعتبر في حقه وجود الزاد ومن عجز عنهما اعتبر معاً في حقه اه وقال الشيخ خليل في مناسكه وليس من شروط الاستطاعة وجود الناض بل يلزمه أن يبيع من عروضه ما يباع على الخلس ونص اللخمي أن المعتر في الاستطاعة ما يوصله فقط إلا أن خاف الضياع إن بقي هناك ونقل ابن المحلى عن بعض المتأخرين اعتبار الذهاب والرجوع معاً وهو الظاهر ولا يشترط أن يبقى له ما استطاع به شيء على المشهور وقيل ما لم يؤد إلى ضياعه وضياع من يقرت ويجب الحج عن من لم يجد طريقاً إلا من البحر إلا أن يغلب العطف عليه أو يعلم عن نفسه إذا ركب تعطيل الصلاة فيه بعيد أو ضيق فيحرم ركوبه ونقل ابن الحاج في مناسكه عن ابن شعبان سقوط الحج عن أهل الجزائر والمرأة كل رجل إلا في المشي من المكان البعيد وركوب البحر فختلف في الزامها ذلك على قولين وظاهر المذهب عدم الزوم فيها قال عياض إلا في المراكب الكبيرة التي تختص فيها بمكان وليس من شرط الاستطاعة في حقهما وجود زوج أو محرم على المشهور بل يكفي بالرفقة المأموته بل هذا في حجة الفريضة فقط وأما التعلو فلا وسواء الشابة وغيرها واختلف الأشياء هل لابد في الرفقة من مجموع الرجال والنساء أو يكفي بأحد الجنسين والركوب لمن قدر عليه أفضل على المعروف لأنه فعله صلى الله عليه وسلم ولأنه أقرب إلى الشكر والانتبأ أفضل من

الظاهر أنه يقتصر للنية خلافاً لأشبه في كونه للظافة فلا يحتاج لها ويحصل بالمضاف كما أوردوا واليا حين وجوبه أنه مطلوب مع النظافة فيدل على العبادة الفائدة الثالثة أنه سنة لكل مصل لها ولو لم تزمه الفائدة الرابعة اتصاله بالروح أخرج مالك في موطنه ثم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب بغنم ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر قال مالك الذي يرق في نبي أن هذه الساعات كلها ساعة واحدة وليس من ساعات التبار العادية وقوله غسل الجنابة أي مثل غسل الجنابة في الإتيان بواجباته ومسودته ومستحباته ولا يريد كونه عن جنابة خاصة (تكتيك) يلزم عن ابن حبيب الشافعي أن تكون الصلاة قبل الزوال لأن الحديث إنما يقتضي خمس ساعات فلا بد من التجوز في أحد الوجوه وأما التناظر للمسنة الثانية بتوابعه ثالثاً أي لأفضال وهي كثيرة لا تظيل يذكرها وسنذكر كلام عياض فيما ينشأ بالنسبة إلى فضائل وأما الدلالة الثالثة بقوله ثم مراتب أي الأعداد الميسرة للتحلف وهي سبعة الأول ما يتعلق بالنفس من شديدي

المحمل لمن قدر عليه لموافقته ﷺ ولراحة الدابة اه وأما كون الأركان الأربعة لا تجبر بالدم ولا بغيره فهو كذلك كما نض عليه غير واحد وبعد كونها لا تجبر بالدم فهي على ثلاثة أقسام قسم يفوت الحج بتركه ولا يترتب بسبب تركه شيء وهو الإحرام إما بتركه بالسكينة أو بترك ما يعتقد به من النية والتلبية على قول ابن حبيب غير أن المكلف إن لم يكن حج الفرض فهو باق في ذمته وقسم يفوت الحج بفواته ويؤمر الحاج بالتحليل بأفعال عمره والقضاء في قابل وهو الوقوف بعرفة بامتنان وقسم لا يفوت الحج بتركه ولا يتحلل من الإحرام إلا بفعله ولو صار إلى أقصى المشرق أو المغرب رجع إلى مكة ليفعله وهو طواف الإفاضة بالانفراق والسعي على المشهور قاله الخطاب في مناسكه والشاذ في السعي رواية عن مالك لا يرجع إليه ويجزئه الدم وهذه الأركان أحد أقسام الأفعال المطلوبة في الحج ودم قسمها أهل المناسك إلى ثلاثة أركان واجبات غير متجبرة بالدم ولا بغيره وهي الأربعة كما تقدم وزيد عليها على خلاف الوقوف بالشعر الحرام ورمى جرة العقبة وطواف القدوم والنزول بالمزدلفة والحلق والمشهور في الوقوف بالشعر أنه مستحب لا يجب بتركه شيء والمشهور في رمي جرة العقبة وطواف القدوم والنزول بالمزدلفة والحلق أنها واجبة تجبر بالدم كما يأتي لناظم عد واجبات المجبرة بالدم الخطاب استحجب بعض المتأخرين أن ينوي بهذه الأشياء المختلف فيها الركنية ليخرج من الخلاف لأن ثواب الواجب أكثر من ثواب غيره القسم الثاني واجبات غير أركان متجبرة بالدم وسيأتي قريباً لناظم عدجلة منها القسم الثالث سنن ومستحبات لا يجب بتركها شيء وذلك كغسل الإحرام وكونه أثر صلاة وخصوصية لبس إزار ورداء ونعائين هذه الهيئة التي تعد في السنن أما التجرد فواجب ومقارنة التلبية لنية الإحرام وسوق الهدى لمن يجب عليه وتقليد ما يقلد وإشعار ما يشعر والقصد إلى مكة عقب الإحرام بلا تأخير وتقبيل الحجر الأسود إلى غير ذلك ما ذكر في صفة الحج ولم تنازل لناظم لعدم هذا القسم على حدته كالقسمين الأولين وإنما ذكر بعضه أثناء صفة الحج ولكن يفهم من ذكر القسمين قبله أن ما عادهما ما يذكر في صفة الحج لا يجب بتركه شيء وقد عد الخطاب في مناسكه من هذا القسم نحو المائة والستين فراجمه إن شئت وسيأتي الكلام على الأفعال المطلوبة تركها في الحج والعمرة وأنها أيضاً على ثلاثة أقسام عند تعرض لناظم محرمات الإحرام بعد تمام صفة الحج إن شاء الله تعالى والواجبات غير الأركان بدم قد جُبرت منها طواف من قديم ووضله بالشعر متى فيهما ور كمتا الطواف إن تعتقنا نزول مزدلف في رجوعنا مميت لثلاث ثلاث يسقى إحرام ميمت فدو الخليفة لعلي بن الحسين ومصر الجحفة قرن لنجد ذات عرق في لحيان باملم اليمن آتيها منع وفوق تجرد من التخطيط تلبية والخلق مع رمي الجمار توفيه أخبر أن الأفعال الواجبة التي ليست بأركان تجبر بالدم وهو الهدى بمنى أن من ترك واحداً منها فعليه الهدى ثم علمتها

أو العجز عن التصرف وحكم الشيخ الكبير كحكم المريض الذي لا يجد كواب أو أعشى لا يجد قائد أو علة لا يمكنه المسك في المسجد سبباً وكشفة الوحل وشدة المطر وقيل لا يباحان التخليع وكذا الجذام قال سحنون لاجمة عليهم وأطابق ابن حبيب يجب على كل من مشى منهم ولا يمتنع من دخول المسجد ما يكون آخر الصفوف دون سائر الصلوات وبه قال مطرف (تنبيه) كلام صاحب المختصر يحمل الإطلاق فيوافق قول سحنون أو يحتمل التقييد فيوافق قول ابن حبيب فإنه جعل من جملة الاعتذار المبيحة للتخليع عنها الجذام الثاني من الاعتذار المال كخوف سلطان أن وجده أخذ ماله بغير وجه شرعي أو غاف ضياعه بسرقه أو غرق أو حرق أو ما في معناه الثالث من الاعتذار خوف السجن في دين لواق له عنده أو خوف ضرب الرابع إذا لم يجد ستر العودة الخامس من خاف على نفسه الهلاك بسبب دم ترتب عليه يرجو تخلفه العفو عنه السادس أكل ماله راحة كربة كانتوم السابع التبريض للقريب كأحد أبويه وأخواته وأولاده وإشراقه على الموت وليس له من يقوم

وجفئة وقرن في البت الثاني غير منونين لامتناع صرفهما (نتيجات) الأول ظاهر قوله والواجبات وجوب هذه الأفعال وكذا عبر عنها بعضهم أعني بالوجوب وبعضهم عبر عنها بالسنن وبعضهم بالسنن المؤكدة قال ابن عبد السلام وتظهر ثمرة الخلاف في التأنيب وعدمه فمن يرى وجوبها يقول بتأنيب تاركها ومن يرى أنها سنة لا يقول بذلك الخطاب والظاهر أن الاختلاف إنما هو في محض عبارة لأن الجميع قالوا في تركها اليم والظاهر في هذه الأفعال أنها واجبة لصدق حد الواجب عليها وهو ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه فتكون كالأركان في مطلق الوجوب إلا أن الشارع خصص كلا منهما بحكم فجعل الأركان أركد من غيرها فلا بد من الإتيان بها وجعل هذه تعبر بالدم كما نه أخصص بعض تلك الأركان بأنه يفوت الحج بتركه لا يرتب على ذلك شيء. وبعضها بأنه يتحلل بسبب فواته ويلزمه القضاء وبعضها بأنه لا يتحلل بالإتيان به وهذا ظاهر كلام صاحب الجواهر أو صريحه اه الثاني فهم من قوله منها حيث أتى بمن التبعية أنه لم يستوف تلك الأفعال بل ذكر بعضها فقط بما لا بد من معرفته وترك غيره اختصاراً وهو كذلك فقد ذكر الخطاب في مناسكه ثلاثاً وأربعين فعلا من الواجبات المنجزة بالدم إلا أنه قسمها على ثلاثة أقسام ه قسم انفق أهل المذهب على وجوب الدم بتركه وهو أربعة عشر الأول الإحرام بعد مجاوزة الميقات لمريد النسك إذا لم يرجع بعد الإحرام إلى الميقات والثاني ترك التنبيه من أول الإحرام إلى آخره وظاهر كلام ابن الحاجب أن في ذلك خلافاً وليس بمعروف والثالث ترك ركعتي الطواف حتى يبعد عن مكة ومنه من انتقض وضوؤه قبل فعلها فتوضأ وفعلها ولم يعد الطواف نسياناً أو جهلاً حتى يبعد عن مكة فإن ذلك بمنزلة تركها والزابع ترك رمي الجمار كلها أو حصاة منها حتى تمضي أيام الرمي والخامس ترك المبيت بمعنى ليلة كاملة فأكثر من ليالي الرمي والسادس ترك الحلاق حتى يرجع إلى بلده أو يطول والسابع والثامن والتاسع تأخير طواف الإفاضة أو السعي أو هما معاً إلى الهرم والعاشر ترك البدء بالحجر الأسود في الطواف ولم يعد حتى يخرج من مكة ويباعد والحادي عشر الدفع من عرفة نهاراً قبل الغروب ولم يخرج منها إلا بعد الغروب والثاني عشر التفريق بين الطواف والسعي بالزمن الطويل ولم يعاوده حتى يبعد عن مكة والثالث عشر إيقاع السعي بعد طواف غير واجب ولم يعاوده بعد رجوعه من عرفة حتى يبعد عن مكة وإن كان ابن الحاجب حكى فيه قولاً شاذاً يسقط الدم فقد قال ابن عرفة إنه لا يعرفه إلا تخريجاً للتوحيى والله أعلم والرابع عشر التفريق بين أجزاء السعي بالزمن الطويل ولم يعاوده حتى تباعد على ما قاله ابن الحاجب قال وجعل بعضهم البداءة بالصفا في السعي من هذا القسم وليس كذلك لأن ذلك شرط في صحة السعي ه وقسم اختلف فيه المشهور فيه وجوب الدم وهو ثلاثة عشر الأول الإحرام بعد مجاوزة الميقات لمريد النسك إذا رجع بعد الإحرام للميقات والثاني ترك التلبية في أول الإحرام حتى يطوف أو فعلها في أول الإحرام ثم تركها في بقيته على ما شربه ابن عرفة وظاهر كلام الشيخ خليل سقوط الدم في هذا والثالث ترك طواف القدوم من غير عذر ولا نسيان حتى يخرج

بعد النداء وهو الأذان إلى انقضاء صلاتها والتفعل منذ يخرج الإمام على الناس للخطبة والتفعل بعدها في المسجد وهو في الإمام أشد والكلام والإمام يخطب والاشتغال بقول أو بفعل يتمتع أو يمتنع غيرك من الانصات له وتحطى الرقاب منذ يجلس الإمام على المنبر وصلاتها في المواضع المحيطة بالملوك أو على ظهر المسجد أو المنار وأن تجمع بجامعتين في مصر واحد إلا أئمن والسفر يومها قرب الصلاة اه وفهم منه أن التغطى قبل جلوس الإمام على المنبر جائز وهو كذلك وفهم منه منع السفر قبل الصلاة أي عند الزوال وعدمه قبل ذلك وتدخل تحته صورتان جوازهما قبل الفجر وكراهته بعده إلى ما قبل الزوال وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختاره ابن الجلاب وجماعة وأشار النازم للسنة الرابعة بقوله مفسدات قال عياض ومفسداتها المختصة بها عشرة أيضاً مع مفسدات الصلاة كما تقدم أي يضم مفسدات غيرها من الصلوات إلى هذه العشرة ثم بين العشرة بقوله وهي نقص فرض من فرائضها المختصة بها وإن صلى أربعاً وانقضت الناس عن إمامهم فيها أو تركه حتى يخطب وحده أو صلى وحده أو في جماعة لا تقام بهم الجمعة إلا أن الصلاة له لا ينافي بقاءه وهو إلى الغروب انتهى .. وفيها دم إلى سنة .. وفيه

لعرفة ومنه أن يمضي إلى عرفات بعد إحرامه من المقيات قبل أن يدخل مكة مع إمكان ذلك والرابعة ترك السعي بعده والخامس إذا تركهما معا فهو كترك أحدهما والسادس ترك المشي في الطواف للقادر ولم يعده والسابع تركه في السعي للقادر ولم يعده أيضا والثامن ترك الوقوف بعرفة نهاراً بعد الزوال بنهر عذرة والتاسع تأخير رمي جرة من الجمار أو حصاة إلى الليل والعاشر ترك المبيت بنى جل ليلة من ليالي الرمي والحادي عشر ترك النزول بمزدلفة ليلة النحر والثاني عشر تقديم الإفاضة على الرمي والثالث عشر إيقاع ركعتي الطواف في الكعبة أو الحجر ولم يعد ذلك حتى بعد عن مكة . وقسم اختلاف فيه والمشهور فيه عدم وجوب الدم وذلك ستة عشر الأولى ترك الإحرام من الميقات لمن يريد دخول مكة لغير نسك والثاني ترك طواف القدوم نسياناً حتى يخرج لعرفة والثالث ترك السعي كذلك والرابع إذا تركهما معا فهو كترك أحدهما والخامس الطواف في السقائب لغير زحام ولم يعده حتى رجوع لبلده والسادس الإحرام بالعمره من الحرم على ما قاله التادلي عن ابن جماعة التوسني والسابع ترك المبيت بنى ليلة يوم عرفة على ما نقله التادلي عن ابن العربي ولم يحك غيره في سقوط الدم خلافاً والثامن تأخير الحلق حتى تخرج أيام الرمي والتاسع تأخير الإفاضة حتى تخرج أيام الرمي والعاشر تقديم النحر على الرمي على ما قاله ابن الحاجب ووقع على بعض نسخ المتن وقال عياض لاشيء في ذلك اتفاقاً والحادي عشر تقديم الحلق على النحر على ما نقله الباجي عن ابن الماجشون والذي نقله اللخمي والمازري عنه أن في ذلك الفدية والثاني عشر ترك الرمل في الطواف والثالث عشر ترك الحطب في السعي والرابع عشر تفريق الظهر من العصر يوم عرفة والخامس عشر مخالفة اللفظ النية في الإحرام والسادس عشر من وقف بعرفة بعد الزوال ثم دفع وخرج منها قبل الغروب ثم رجع فوقف ليلاً إلا أن الدم في هذا الأخير عند القائل به مستحب اه وقد اعتبرت في هذه الأقسام على نسختين من مناسك الحطاب ولست في عبدة تصحيف أو استعاط إن وجدت فيها إذ لم أجد في الوقت غيرها ولم يذكر الناظم شيئاً من هذا القم الثالث لأن المشهور فيه سقوط الدم كما مروا وإن كان تنصيصه على وجوب الدم في ترك طواف القدوم والسعي يدخل فيه الناسي وعلى وجوبه في ترك الإحرام من الميقات يدخل فيه أيضاً من يريد دخول مكة لغير نسك وهذه الفروع الثلاثة من هذا القسم الثالث لكن يتعين حمله على المشهور فيقيده وجوب الدم في الفرع الأول والثاني بنهر النامى وفي الثالث بقاصد أحد النسكين حج أو عمرة كما قررنا به كلامه والله أعلم وذكر من القسم الأول المتفق على وجوب الدم فيه ثلاثة فروع وهي الثالث والرابع والسادس على الترتيب المتقدم ومن القسم الثاني أربعة فروع أيضاً وهي الفرع الثالث والسادس والسابع وقد عددناها أعنى السادس والسابع في حل كلام الناظم فرعاً واحداً والحادي عشر فالجميع سبعة وشمل قوله ووصله بالسعي الفرع الثاني عشر من القسم الأول والرابع من القسم الثاني كما شمل قوله مبيت ليلات ثلاث بنى الفرع الخامس من القسم الأول والفرع العاشر من القسم الثاني كما شمل قوله إحرام ميقات الفرع الأول من القسم الأول ومن القسم الثاني وكما شمل قوله تلبية الفرع الثاني من القسمين أيضاً كما تقدم ذلك كله في حل كلام الناظم فجميع ما يؤخذ من كلام الناظم من الفروع السبعة والعشرين التي يجب فيها الدم اتفاقاً وعلى المشهور وقيل إلى الإصرار وأن يخطب رجل ويصلى آخر قصداً لذلك أو واليان طراً أحدهما على الآخر وأن يكون بين الخطبة والصلاة مدة طويلة فإن ذلك يوجب إعانتها وأن تكون الجمعة قد صليت في ذلك المصير ذلك اليوم بتمام شروطها فلا تجوز بدغيره إلا في مصر عظيم لا يقوم بأهله جامع واحد أو يكون إمام الصلاة مع الآخرين فتجزئهم ولا تجزئ.

في الأولين اه وهذا هو الذي أشار إليه الناظم بقوله

ذَكَرَهَا عِيَاضٌ فِي قَوَاعِدِهِ فَفَقَّ بِهِ وَاسْتَدِيلُهُ أَقْبَدَهُ

والله أعلم (خاتمة) تكمل بها الفائدة للتعليم ذكر عياض أن فرائض الصلوات الخمس عشرون الطهارة لها من الحدث والحجب من الجسم والشوب والمكان وأذاؤها وفيها واستقبال القبلة في جميعها والنية بقلبه عند التلبس بها واستصحاب حكم النية في سائرهما والترتيب في أداؤها وستر المودة في حملتها للرجل من السرة إلى الركبة وللحرمة جميع جسدها ما خلا

قال في النوادر قال مالك ومن حج في البحر من أهل مصر وشبههم فليحرم إذا حاذى الجحفة من كان منزله قد حاذى ميقاتاً أحرم منه وليس عليه أن يأتي الميقات ابن الحاجب فلو أحرم قبل أشهر الحج انعقد على الأشهر بشاء على أنه أولى أو واجب ثم قال في الميقات المكناني وأول الميقات أفضل ويكره تقديمه ويلزمه له والمار بالميقات إن أراد دخول مكة لم يجزله دخوله إلا محرماً سواء أراد نسكاً أو تجارة أو غير ذلك ويستثنى من ذلك ثمانية أشخاص الداخل لقتال بوجه جائز والخائف من سلطانها ومن خرج من مكة ثم عرض أمر فرجع إليها ومن خرج لموضع قريب كالطائف وعسفان بنية العود ولم تطل إقامته به والعبد وغير البالغ والمعنى عليه ومن يكثر التردد من الحطابين وأهل الفواكه فيؤلا يجوز لهم دخولها من غير إحرام وأما غيرهم فيجب عليهم الإحرام فإن جاوز الميقات غير محرم فقد أساء ولا دم عليه إن كان غير مريد للنسك وإنما يريد دخوله للتجارة أو لأهله أو لكونها وطنه ولو أحرم بعد ذلك من مكة أو غيرها وأراد دخولها للنسك وجاز الميقات بغير إحرام فيؤمر بالعدو إليه الميحرم ولو شارف مكة وظاهر كلام ابن يونس وغيره ولو دخلها وهو ظاهر فإن عاد إلى الميقات وأحرم منه فلا دم عليه وإن لم يعد وأحرم بعد مجاوزة الميقات ولو يسيراً فعليه الهدى ولا يسقط برجوعه بعد الإحرام وأما المار بالميقات غير محرم إذا لم يرد دخول مكة أصلاً بل أراد مداونها ومن لازم ذلك أنه لم يقصد نسكاً فإن كان غير ضرورة أو ضرورة غير مستطيع فلا دم عليه وإن كان ضرورة مستطيعاً ففي وجوب الدم عليه قولان بناء على كون الحج واجباً على الفور أو على التراخي والله تعالى أعلم

وَبَيْنَ تَرْكِ تَيْبِ حَجِّكَ أَمْعَمًا بَيَانَهُ وَالذَّهْنُ بِذَلِكَ أَسْتَجْمَعًا إِنَّ حِجَّتَ رَابِعًا تَنْظَفُ وَاغْتَسِلَ كَوَاجِبِهِ وَالشَّرْعُ يَتَّصِلُ وَالنَّبَسُ رِدًّا وَأَزْرَةً تَمْلِكُ وَأَسْتَحْجِبُ الْهَدْيَ وَرَكْعَتَيْنِ بِالْكَافِرِينَ ثُمَّ بِالْإِخْلَاصِ تَمَّا فَإِنْ رَكِعْتَ أَوْ مَشَيْتَ أَحْرَمًا بِنِيَّةٍ تَصْحَبُ قَوْلًا أَوْ عَمَلًا كَمَشْيٍ أَوْ تَلْبِيَةٍ مِمَّا أَنْصَلَ وَجَعَدْنَاهَا كُلَّمَا تَجَدَّدَتْ حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ ثُمَّ إِنَّ دَنْتَ

لما قدم حكم الحج وأن له أركاناً لا يجبر بالدم وواجبات غير أركان تجبر به شرع الآن في بيان صفة الحج مضرباً عن الأحكام لتقدمها فقال إن أردت ترتيب أفعال حجتك فاسمع بيان ذلك واستجمع ذهنك وأحضره لتكون على بصيرة فيما أذكر لك من ذلك وذلك أن مريد الإحرام إذا وصل إلى الميقات حرم عليه مجاوزته وهو غير محرم كما تقدم وتقدم عن ابن الحاجب أن الإحرام أول الميقات أفضل واختلف في الإحرام ومن رابع هل هو من باب الإحرام من أول الميقات واختاره الشيخ عبد الله المتوفى وكان ينقله عن شيوخة قال ودليله إتفاق الناس على ذلك واقتصر عليه ابن فرحون في مناسكه وعلى هذا اعتمد الناظم في قوله إن جئت رابِعًا تنظف لأنه من أعمال الجحفة ومنصل بها أو هو من

صاحب المختصر على عدم فرضه إذ لو عزبت في أثنائها بعد إقرارها أول الصلاة لم تبطل نعم لو رفضها بطلت على المشهور وقوله وفراة أم القرآن للعد والإمام في جميع ركعاتها شهره ابن تاس ورجع عنه مالك وقال إنما تجب في الجل وهو ظاهر المذهب والقولان في المدونة وشبههما صاحب المختصر وقوله في الركوع والرفع منه رواة ابن القاسم واقتصر عليه صاحب المختصر وقوله وترك الكلام فيها أي تبطل بتممه قل أو كثر إذا كان لغز إصلاحها ولو كان مكرها عليه أو واجبا كالتفاد أعمى وأما إن كان لاصلاحاً فكثره يبطل وقوله والخشوع فسر بعضهم بأنه هيئة في النفس منها في الجوارح سكون وتواضع وسنتها عتروا الأذان في المساجد وحيث الأئمة اختلفت في الأذان للجمعة فقليل سنة وقيل فرض والإقامة للرجل والجمع في المساجد وقراءة السورة مع أم القرآن في الركعتين الأوليين والقيام لها والجهر في الأوليين في النساء والجمعة والصبح والإسراء فياعدها والإصناص لقراءة الإمام إذا جهر والقراءة للمأموم فيما أسر فيه الإمام والتشهدان سرا والجلوس لها والتكبير مع كل خفض ورفع إلا عند الرفع من الركوع فيقول

باب الإحرام قبل الميقات فالإحرام منه مكروه قاله سيدي أبو عبد الله بن الحاج فإذا وصله وأراد الإحرام فإنه يتنظف بخلق العامة وتنظف الإبط وقص الشارب والأظفار ثم يتسل ولو كان حائضاً ونفساً صغيراً أو كبيراً وإن كان جنباً اغتسل للجنباء والإحرام وأجزأه وكذلك الحائض إن طهرت حينئذ فتغتسل للحيض والإحرام وبذلك فيه وبزيل الوسخ بخلاف ما بعده من الاغتسالات الآتية في الحج فليس فيها إلا إمرار اليد مع الماء وإلى صفة الغسل أشار بقوله كواجب فهو على حذف الموصوف أي كغسل واجب يراعى في الغسل الاتصال كغسل الجمعة قال في الموازية وإن اغتسل بالمدينة ثم مضى من فوراً أجزأه وإن اغتسل غدوة ثم أقام إلى العشاء ثم راح إلى ذي الحليفة فأحرم منها لم يجزه الغسل وإن اغتسل غدوة ثم قام إلى الظهر وكرهه وإلى اشتراط وصله بالإحرام أشار الناطم بقوله وبالشرع يتصل ولا دم على من تركه ولا يعيده إذا بعد وفي إعادته بالقرب قولان ولا يقيم من عدم الماء (فائدة) هذا الاغتسل عند الإحرام هو أحد اغتسالات الحج الثلاث الاغتسال الثاني لدخول مكة وهو في الحقيقة للطواف بدليل سقوطه عن الحائض والنفساء الاغتسال الثالث لوقوف عرفة فالإحرام أحده ثلاث الحج أي أحد الأشياء التي تفعل في الحج ثلاثاً كالطواف والحطبة والرمي والإسراع أو تفعل على ثلاثة أوجه كالإحرام والرمي ونحو ذلك كما يأتي بيانه إن شاء الله وقد لفقت فيها استحضرت منها يبين وهما

ثلاث الحج فيما أذكر غسل طواف خطبة تستحضر رمي وإسراع ميبت بمجيء دم وإحرام ظفرت بالمجيء ثم بعد الفراغ من الغسل يلبس رأسه إن كان له وفرة والتليد أن يأخذ صمغاً وغاسولاً فيلطحهما ثم يجعلهما في الشعر فيلتصق بهن يعض ولا تكثر دوابه ولم يذكره الناطم ثم يلبس إزاراً ورداء ونعاباً كأنه عليه بقوله والبسر دأؤة تعلين ولو ارتدى ثوب واحد جاز والأفضل البياض ولا يجوز المصفر ولا المورس ثم يستصحب هدياً وعلى ذلك أنه بقوله واستصحب الهدى ويستحب له أن يضاهه إن كان من الإبل أنه البقر والتقليد تعليق شيء في العقب والأفضل أن يفتل شيئاً مما تبتته الأرض ويجعل فيه نعلين ويلبسه في علق الهدى ثم يشعره إن كان من الإبل سواء كان لها أسنمة أولاً ومن البقر إن كان لها أسنمة ولا تغلق الغنم ولا تشعر والاشعار أن يشق في سنامها من الجانب الأيسر من جهة الرقبة إلى جهة المؤخر قدر أربعين ونحو ذلك قالوا باسم الله والله أكبر مستقبلاً هو وهدية أخذ الزمامه بيده اليسرى ثم يجعله إن كان من الإبل وهو أن يجعل عليه ثوباً بقدر رسمه وتشق الجلال إلا أن يكون ثمنها كثيراً ثم يصل سنة الأحرام ركعتين فأكثر يقرأها فيما بالكافرون والاخلاص وعلى ذلك أنه بقوله ركعتين الخ فإن كان وقت نهي انقظر وقت الجواز إلا أن يخاف فوات الرفقة أو يكون مرهقاً فيخرج بغير صلاة ويدعو الله عقب تنفله ويسأله العون على تمام نسكه ثم يركب راحلته فإذا استوى عليها أحرم وإن كان ماشياً حين يشرع في المشي يحرم وعلى ذلك أنه بقوله فإن ركبت أو مشيت أحرم والإحرام هو الدخول بالنية في أحد النسكين مع قول متعلق به كالتلبية والتكبير أو فعل كالتوجه إلى الطريق والاشعار وعلى ذلك أنه بقوله بنيت البيت وبنيته متعلق بأحراماً وعمل معطوف على قولاً ووقف

الامام والفدسمع الله لمن حمده ويقول الفذ والمأموم بعده ربنا ولك الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وترك التكبير عند القيام من الجلاسة الوسطى حتى يعتدل قائماً وإتياناً في الإسلام ورده على الامام وعلى من صلى على يساره والاعتدال في الفصل بين الأركان والسجود على سبعة أعضاء وتقدم أم القرآن على السورة والترتيل في القراءة قوله في الأذان لحافى المسجد الخ المشهور أن الأذان سنة في حق جماعة تطلب غيرها في فرض وقتي فلا يسن للذليل يستحب له لو لا يسن بياضة لا تطلب غيرها كأهل الزوايا والربط ولا يسن لناغلة لأنه غير مشروع ولا لفاغلة لا فرق بين الجمعة وغيرها بقوله والقراءة مع الإمام فيها أسرفه المشهور أنها مستحبة وقوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو كذلك على أحد القولين المشهورين والنقول المشهور الآخر أنه فضيلة وهو محمد هو كذلك إذ لو صلى على نبي غيره كآدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى وغير لم يجز ولم يأت بالسنة ولا بالفضيلة وقوله وإتياناً في الإسلام ردة الخ المشهور أنه مستحب فيه وقوله والاعتدال الأصح رجوعه وقوله والسجود على سبعة أعضاء الواجب منها الجهة واختلاف في وضع

عليه بالسكون على لغة ربيعة وكفى مثال للعمل وتلبية مثال للقول لف ونشر غير مرتب وما اتصل أى بالإحرام صفة لقولا وما عطف عليه والتلبية هى أن يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك يروى بكسر همزة إن الحمد وهو المختار ويروى بفتحها ويحضر قلبه عند التلبية أنه يجب مولاة فلا بضحك ولا يلبس ويجند التلبية عند تغير الأحوال كالقيام والقعود والنزول والركوب والصعود والهبوط وملاقة الرفاق ودبر الصلوات وعلى ذلك نبه بقوله وجددها كلما تجددت حال وإن صليت وتوسط في رفع صوته بها وفى ذكرها فلا يلح بها بحيث لا يفتر ولا يسكت وقد جعل الله لكل شئ قدرا ولا ترفع المرأة صوتها ولا بأس أن يعلم الأعجمي التلبية بلسانه ولا يرد الملبى السلام بالإشارة على المشهور بخلاف الصلاة قال مالك ويرد الملبى السلام بعد فراغه من التلبية ثم قال وهل يسلم أحد على الملبى إنكاراً لذلك وقد اشتمل كلام الناطم على سنن الإحرام الأربعة وهى الفسل ولبس إزار ورداء وتلبين متجردا عن الخيط وصلابة ركعتين والتلبية (تنبيه) الإحرام بالحج يكون على ثلاثة أوجه الأفراد وهو أفضلها وهو أن يحرم بحجة فيقول نويت الإحرام بالحج وأحرمت به لله تعالى أو ينوى ذلك بقلبه وهو الأفضل عندما لك فاذا فرغ من حجه يسن له أن يأتى بعمره الوجه الثانى القرآن وله صورتان أولاهما أن يحرم بعمره وحجته معا ويتندى العمرة فى نيته وفى لفظه إن تلفظ وتبديتها على جهة الأولى وإنما كان ذلك على وجه الأولى فقط لتكون نية الإحرام بهما معا فيصح سواء ذكر العمرة قبل الحج أو بعده الصورة الثانية من صورتي القرآن أن يحرم بالعمرة أولا ثم يردف عليها الحج ويصح الإرداف بلا كراهة لم يكمل طواف العمرة ويصح مع كراهة بعد الطواف وقبل الركوع ولا يصح بعد الركوع وقبل تمام السعى على المشهور فإن حرم بالحج بعد كمال السعى وقبل الحلق صح إحرامه ولم يكن مردفا وحرم عليه الحلق وأهدى لتأخيرها ولو حلق لم يسقط الهدى ولزمته الفدية ويشترط فى حصة الإرداف أن تكون العمرة صحيحة فلا أفسدها لم يردف الحج عليها على المشهور والوجه الثالث التمتع وهو أن يحرم بعمره ثم يحل منها فى أشهر الحج ثم يحج من عامه فإن نوى الدخول فى حرمة الإحرام ولم يعين نسكا صح إحرامه كذلك ويجوز على صرفة لأحد الوجه الثلاثة المتقدمة أن عبد السلام ولا يفعل شيئا من الأركان إلا بعد التحمين (فائدة) إذا علمت أن الإحرام بالحج على ثلاثة أوجه كما مر فالإحرام أحد ثلاث الحج كما تقدم عند الكلام على الفسل للإحرام والله أعلم ويجب على كل من القارن والمتمتع الدم لكن بشرط أن لا يكون من حاضرى المسجد الحرام والمراد بالحاضر من كان مستوطنا مكة أو ذا طوى حين إحرامه بالعمرة ولو كان خرج الحاجة أو زيارة وأما من قدم محرما بعمره فى أشهر الحج ونيته الاستيطان فإنه يجب عليه الهدى لأنه لم يكن وقت إحرامه بالعمرة مستوطنا ولا يسقط الهدى بالاقامة بمكة بغير نية الاستيطان وبشرط أن يحج من عامه ويراد فى وجوب الدم على المتمتع أن لا يعود إلى بلد أو مثل بلده فى البلد وأن يفعل بعض أركان العمرة فى أشهر الحج ولو بعض شوط من السعى بخلاف الحلق ولا يشترط كونهما عن واحدة فلو اعتمر عن غيره ثم حج عن نفسه أو بالعكس وجب الهدى ولا يشترط فى التمتع حصة

البدن على الركبتين بين السجدين على قولين (وفضلنا ومستحبنا عشرون أيضا) الأذان قبلها للسافر والاقامة واتخاذ الرداء عند صلاتها وما يستر الجسد من الثياب ورفع اليدين لتكبير الإحرام ووضع اليمنى على ظاهر اليسرى عند المنحر وقيل عند السرة فى القيام إذا لم يرد الاعتدال ومباشرة الأرض أو ما يستحب أن يصل على الجبهة والكفين عند السجود وإمالة القراءة فى الصبح والظهر وتخفيفها فى العصر والمغرب وتوسطها فى الشتاء وقيل كذلك فى الصيف والتأمين بعد أم القرآن للذئب والمأموه والامام فيها أسرفه واختلف هل يقولها فيها بغير فيه وقيل فى كل هـ هذا سنة والنسيح فى الركوع والسجود وهيات الجلوس فى التشدين وبين السجدين وهو أن ينصب رجله اليمنى ويثني اليسرى فيها وينفض بأيميه إلى الأرض ووضع اليدين على الركبتين فى الركوع وفى الجلوس بين السجدين ووضع اليسرى على الركبة اليسرى فى جلوس التشديد ونصب اليمنى على اليمنى قابضا لأصابعها محركا للسياطة وأن يجانبي فى ركوعه وسجوده بضبعيه عن جنبيه ولا يفرش ذراعيه والدنو من السترة للامام والقد وأن

فاذا أصبح اغتسل ودخل وإن اغتسل ثم بات لم يجره ذلك الغسل ثم يدخل مكة من كذا الثنية التي بأعلى مكة وهو يفتح الكاف والدال المجمة وبالد وقصرها الناظم للوزن ويهبط منها للاجتماع والمقبرة تحتها وإن لم تكن في طريقه مالم يؤد إلى الزحمة وإذابة الناس فيتعين ترك ذلك وإذا وصل إلى الحرم قال اللهم إن هذا حرمك وحرم رسولك حرم لحي ودي على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث عبادك فإن كان محرما بصرة قطع التلبية حينئذ وكذا من كان محرما بنج مفردا أو قارنا وفاته الحج وأما المحرم بأحدهما ولم يفته الحج فيستمر يلي إلى أن يصل ليوت مكة وفيل إلى الطواف وعلى الأول درج الناظم حيث قال إذا وصلت البيوت فاتركا تلبية وكان بعض السلف يقول عند دخوله مكة اللهم البلد بلدك والبيت بيتك جئت أطلب رحمتك وألزم طاعتك متجعا لأمرك راضيا بقدرك أسألك مسألة المضطر اليك المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك وصحح الشافعية أن دخولها ما شيا أفضل فاذا دخل مكة ترك كل شغل وقصد المسجد ليطوف بالبيت طواف القدوم وعلى ذلك أنه الناظم بقوله وكل شغل واسلكا للبيت يريد ألا أن يخاف على رحله الضياع فتأويه بقوله وكل بالنصب عطف على تلبية واستحب مالك للمرأة الجيلة إذا قدمت نهاراً أن توتر الطواف إلى الليل ويدخل المسجد من باب شبية وهو المعروف الآن بباب السلام وإلى ذلك أشار بقوله واسلكا للبيت من باب السلام ويدور إليه إن لم يكن في طريقه فيقدم رحله النبي ويقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي واقض لي أبواب رحمتك وهذا مستحب لكل من دخل مسجداً أي مسجداً قال ابن حبيب واستحب إذا وقع بصره على البيت أن يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وبها يتكبر ما وأنكر ذلك مالك خوف اعتقاد وجوبه والله أعلم ويستحضر ما أمكنه من الخشوع والخشوع ولا يركع تحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود وينوي طواف القدوم أو طواف العمرة إن كان فيها أو يعين النسيك إن كان إحرامه مطلقاً غير معين فيقبله بنيه وهو مراد الناظم باستلام الحجر الأسود وسكن دال الأسود إعطاء الوصل حكم الوقف والوزن ويكبر وإن زوح عن تقبيله لمسه يده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل ثم يكبر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إن لم تصل الحجر اس باليد البيت فإن لم تصل يده فيعود إن كان لا يؤذي به أحداً أو لا ترك وكبر ومضى ولا يشير يده ولا يدع التكبير استلأ أولاً فائدة قال ابن حجر استنبط بعضهم من مشروعية استلام الحجر جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره فأما تقبيل يد الأدي فبأن في كتاب الأدب وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم ير به بأساً واستبعد بعض أصحابه صحة ذلك ونقل عن أبي الصيف الجاني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين اه ذكر ذلك قبل باب تقبيل الحجر وفي بعض أجوبة ابن حجر قال نص أحمد رضي الله عنه على كراهة تقبيل الخنزير في المياري وأما تعظيم الخنزير بالتقبيل وجعله فوق الرأس فغير مشروع اه ثم يشرح في الطواف فيطوف والبيت عن يساره سبعة أشواط وإلى ذلك أشار بقوله وأتم سبعة أطواف به وقد يسر فضمير به للبيت المنفرد

ثلاثة أذيع قاله صاحب المجهول وهو الذي يسمى بالشارع ساسي عند المغاربة وقوله القنوت في الفجر أي صلاة الصبح لأن الفجر من أيمانها كما قدمناه وقوله والتفريع ما بين القدمين في القيام أي ولا يقربا ولا يضع إحداهما على الأخرى فان فعل كره فيهما وقوله والدعاء في التشديد الأخير هو الذي ذهب إليه الجلاب وأقصر عليه صاحب المختصر وفي الرسالة أنه سته وقوله قابضا لأصابعها أي الثلاثة المختصر والبصر والوسطى وعند السبابة أي في جميع تشدده وقوله وأن يضع بصره في موضع سجوده أي فلا يغمضه ولا يدح بالالد الهمة والمعجة بدلهما ومعتما واحد أي لا يطلو رأسه ولا يرفع أي لا يرفعه أعلى من ظهره فان فعل واحدا من الثلاثة كره له ذلك بل يسوى ظهره وقال عياض ومكروها ما عسرون صلاة الرجل وهو يدافع الإختين البرل والغائط والالتفات وتحدث نفسه بأمور الدنيا وتشريك الأصابع ورفقتها واليد بها أو بخاتمه أو بلبسته أو بتسوية الحصى والإفهام وهو جلوسه فيها على صدور قدميه في التشديد أو عند القيام من الركعة على يديه عند قيامه والصعد وهو ضيق القدمين في قيامه كلما كبّل والصنف وهو دفع

والحجر الأسود فيلزمه ويستتفه واضعا صدره ووجهه وذراعه عليه باسطا كفيه كفعل ابن عمر لقوله رأيت رسول الله ﷺ يفعل ذلك وعلى ذلك نه بقوله وادع بما شئت لى الملتزم وهو أحد المواضع الخمسة عشر التي قال الحسن البصري رضى الله عنه يستجاب فيها الدعاء وهي في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب في البيت وعند زمزم وعند الصفا وعند المروة وفي المسعى وخلف المقام وفي عرفات وفي مزدلفة وفي منى وفي الجرات الثلاث ذكر الناطم منها في هذا محل خمسة فإذا فرغ من الطواف وركبته قبل الحجر الأسود وعلى ذلك نه بقوله والحجر الأسود بعد استلم ثم يخرج إلى الصفا من أى باب أحب عند مالك واستحب ابن حبيب خروجه من باب الصفا ويقدم رجله اليسرى في الخروج ويقول ما تقدم عند البخاري إلا أنه يقول هنا واقع لى أبواب فذلك وهذا مستحب لكل من خرج من مسجد أى مسجد كان فإذا وصل إلى الصفا رقى عليها ويستحب ذلك للبرأة إن خلا الموضع فيقف مستقبل القبلة ولا يستحب رفع يديه على المشهور ثم يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا إله إلا الله وحده أعز وعده نصر عيه وهزم الأحزاب وحده ثم يدعى يقول ذلك ثلاث مرات قال ابن حبيب ولا يندع الصلاة على النبي ﷺ ثم ينزل ويمشي ويستقل بالذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإذا بقى بينه وبين الميل المعلق في ركن المسجد نحو ستة أذرع خب والحجب فوق الرمل حتى يصل إلى الميادين الذين أحدهما في جوار المسجد ولآخر في جوار بلاط العباس رضى الله عنه فيترك الحجب ويمشي حتى يبلغ المروة فذلك شوط فإذا وصل المروة رقى عليها ويفعل كما تقدم في الصفا ثم ينزل ويفعل كما وصفنا من الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحجب فإذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى يستكمل سبعة أشواط بعد الذهاب للروة شوطا والرجوع منها للصفا شوط فيقف أربع وقفات على الصفا وأربعاً على المروة فيبدأ بالصفا ويستم بالمروة وإلى صفة السعى وبعض ما يتعلق به أشار بقوله الحجر الأسود بعد فاستلم واخرج إلى الصفا الآيات الثلاث لقوله الحجر مفعول مقدم باستلم بمعنى قبل وهذا الثقيل أول سنن السعى وبعد بالضم لقطعه عن الإحاطة والتقدير بعد ما ذكر من الطواف وركبته ومستقبل حال من فاعل قف والضمير المجرور بهى للصفا وهو تصريح بالرقى على الصفا كما تقدم وقوله مثل الصفا أى في الرقى عليه والوقوف مستقبلا والتكبير والتأجيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء إذا اقتضى اتباع السنن حال من فاعل خب وأربع وقفات بتسكين قاف وقفات مفعول تقف بعده داء بكل للاستعلاء بمعنى على أحد من إن تأمته بقطار أى عليه بدليل هل أتمك عليه وضمير منهما للصفا والمروة والأشواط مفعول تما وتقدم استحباب الدعاء في الملتزم ثم نص هنا على استحبابه في أربع مواضع أخر أشار إليها بقوله وادع بما شئت البيت ومع اعتراف أى بالذنب والتقصير حال من فاعل ادع والله اعلم وأشار بقوله ويحب الطهران البيت إلى أن من طاف بالبيت يجب عليه الطهران يعنى طهارة الحث وهي إزالة النجاسة عن ثوبه وبدنه ولا يتأتى في طهارة مكان الطواف وطهارة الحدث الأصغر بالوضوء أو التيمم إن يباح له التيمم ويجب عليه أيضا ستر العورة ولا يجب عليه ترك الكلام كما في الصلاة بل يباح له الكلام فيه وإن من سعى بين الصفا والمروة يستحب له ذلك ولا يجب عليه وأعلم أن واجبات الطواف ثمانية الثلاث المذكورة

لنفل ثم صلى وهو كذلك لم يكره وقوله أو يصلي بطريقة من يمر بين يديه أعلم أن اللارئين بدى المصلى أربع صور مار مندوحة ومصل تعرض للرو أو يأثم ما له مندوحة ومصل لم يتعرض يأثم المار فقط مار لاسندوحة لمومصل تعرض يأثم المصل فقط مار لاسندوحة له ومصل لم يتعرض لاأثم على واحد منهما ويجعل كلام القاضي على ما إذا تعرض المصل ولم يكن للبار مندوحة وتكون الكراهة على وجه التحريم والله تعالى أعلم (ومفسداتها عشرون) ترك ركن من أركانها أو فرغته من فرائضها المذكورة كترك النية أو خطها أو القراءة أو الزكوع أو غير ذلك مع القدرة على ذلك أو ماقدّر عليه إن كان له عذر عن استيفائه عمداً ترك ذلك أو جهلاً أو سهواً إلا التلبية وإزالة التجاسة وسر العورة فتركها سهواً خفيف وتعاد الصلاة منه في الوقت وكذلك الجمل بالتبعية وكذلك إسقاط الجلسة الأولى من السنن أو ترك ثلاث تكبيرات أو سمع الله لمن حده مثلاً يفسد الصلاة إن فاتته جهرها بسجود السهو وكذلك الزيادة فيها عمداً أو جهلاً

ولا في عدم ركعتيهما وفي وجوبهما وسنتيهما ثالثا تيمنتهما للطواف فان كان واجبا لحكهما الوجوب وإن كان غير واجب فكذلك هما وسنن الطواف أربع المثنى وتقدم أن من ركب فيه يجب عليه الدم وأنه لا سنة ولكن تقدم أيضا أن بعضهم يبر عن التأكد من غير الأركان بالواجب وبعضهم بالسنة والثاني تقييل الحجر الأسود أول الطواف وليس الركن الثاني أول شرط وغير ذلك مستحب فقط ولا يكر إذا حاذى الركنين الشاميين والثالث البناء مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما في معناه ما للشيخ أبي محمد في مناسكه ويقول في الطواف ردنا أننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار الرابع الرمل للرجال لا للنساء في طواف الندوم وطواف الإفاضة للبراق والبهيم بمكة لكن مشروعيته في طواف القدوم أقوى وكذا تؤخذ من كلام السالم لكن باعتبار العمل لا باعتبار الحكم من سنبة أو غيرها وشروط السعي ثلاثة الأول لإكمال سبعة أشواط كما نه عليه بقوله والأشواط سبعمائة ثانيا البداية بالعماء كما قد يستروح ذلك من قوله وأخرج إلى الصفا ذلك تقدم طواف صحبح عليه وأما كون الطواف واجبا فليس بشرط بل ذلك من الواجبات التي تجبر بالدم كما تقدم وسنته تقييل الحجر بعد ركعتي الطواف والرق على الصفا والمروة والاسراع بين الميلين الأخضرين فوق الرمل في الأطواف السبعة الدعاء ويستحب للسعي شروط الصلاة من طهارة حدث وخيوط وستر عورة وعلى ذلك نه بقوله نديها ويسعى بمحلى وجهه يحتل خبر ندي أي طهر طهر العروسة المجولة الجوهرى جلوت العروس بجلاء وجولة واجتليتها بمعنى إذا نظرت إليها مجاورة ويستحب دخول البيت أعنى الكعبة المشرفة ويجوز التنفل فيها قال مالك ويمثل إلى أى وجهة شاء ثم قال أحب إلى أن يجعل البيت خلف ظهره وروى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت عجا للرب المسلم إذا دخل الكعبة كيف يرفع رأسه إلى السقف ليدع ذلك إله لا لله وتعظيما لدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فاختلف نظره موضع سجوده حتى خرج منها الرسالة فإذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يماودها حتى ترون الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها وإلى ذلك أشار بقوله وعد فاب لمصل عرفة أى عد بعد الفراغ من السعي لما كنت تفعله فاب واستمر على ذلك إلى أن تروح لمصل عرفة واقطعها ولا تلب بعد ذلك فإذا كان اليوم السابع من ذى الحجة ويسعى يوم الزينة أى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ويوضع المنبر ملاصقا للبيت على يمين الداخل له فيصلى الإمام الظهر ثم تخطب خطبة واحدة ولا يجلس في وسطها وفي جلوسه أو ولما قولان ويفتتحها بالتكبير ويخطبها به خطبة العيد يطلم فيها كيف يحرم من لم يكن أحرم وكيفية خروجهم إلى منى وما يفعلون إلى زوال الشمس من يوم عرفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وخطبة السابع تأتى للصفة الخطبة مفعول تأتى وهو بمعنى يحضر والمراد الطلب بدليل عطفه على قول وعد فاب أى يلاب منك حضور الخطبة والاتبان إليها وقوله للصفة يتعلق بمحذوف صفة خطبة على حذف مضاف أى المشروعة لتعليم الصفة ويحتمل أن يتعلق بتأتى على حذف مضاف أيضا أى لتعلم الصفة (قائدة) الخطبة إحدى مثلثات الحج فالأولى هذه بعد ظهر اليوم السابع بمكة والثانية يوم عرفة برفة بعد الزوال والثالثة تأتى يوم النحر بمنى وقد ترك العمل بها في هذا

وهو خلاف المنصور وإنما هو زيادة مثلاً سواء أكرع في الرباعية أو اثنتين في الثانية وقوله والصلاة في الكعبة يعنى الفرض وأما النفل فقير فاسد فيها وأما على ظهرها فالطلان مطلقاً فرضاً أو نقلاً إلا أن يكون هناك سائر الصلوة على قول . قوله اقراءة أى جميعاً أو الماتحة فقط (عامة) مفهوم العدد غير معتبر على الصحيح وإذا علمت هذا علمت أن ثم أشياء كثيرة غير ما ذكر بينها الاستقراء لمن أتبعه أو لا يخرج عن المقصود بهذا الطويل لأنه بيان لقول الناظم ذكرها عياض في قواعد دقت به وبسبيله اقتده لأنه يحتمل وهو الظاهر أن يريد سنن الجمعة ونوافلها وموانعها ومفسداتها ويحتمل الجمعة وغيرها وهو بعيد وذكرناه مع بعده لشكل الفائدة والله أعلم

(باب صلاة الجنائز)

بَابُ صَلَاتِنَا عَلَى الْأَمْوَاتِ وَحُكْمُهَا نَفْلاً عَنِ الرُّوَاةِ صَلَاتُنَا قَرْضٌ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ

الإيمان واختلف هل يجلس في أول هذه الخطب الثلاث أولا على قولين

وثالثين الشهر آخرين لِمَنْ يَمْرُقَاتٍ نَاسِيًا فَرُؤُوسًا وَاغْتَسِلَ قُرْبَ الزَّوَالِ وَأَحْضَرَا
الْخُطْبَتَيْنِ وَأَجْمَعَا وَقَصَّرَا ظُهُرَيْكَ ثُمَّ التَّجَلَّيْ أَمْعَدَ رَاكِبًا حَتَّى دُخُوهُ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّعًا
عَلَى الدُّعَا مُهَلِّلاً مُبْتَهَلًا مُصَلِّيًا حَتَّى أَمِّي مُسْتَنْبِلًا هُنَيْفَةً بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ
وَأَنْفَرُ لِمَزْدَلِفَةٍ وَتَنْصَرِفُ فِي الْيَاذَمَيْنِ الْعَمِينَ تَسْكِبُ وَتَقْصُرُ بِهَا وَاجْعَ دُشًا لِمَعْرَبٍ
وَاحْطُطْ وَبِتْ بِهَا وَأَخْرِ لِمَلَايِكَةٍ وَصَلْ صُحْبَكَ وَغُلَسَ رِحْلَتَكَ قِفْ وَادْعُ بِالشَّمْرِ لِلْإِسْفَارِ
وَأُسْرَمَنْ فِي بَطْنِ وَادِي الذَّارِ وَبِرْ كَمَا تَكُونُ قَاصِدًا لِمَقْبَةٍ فَارْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةٍ
مِنْ أَسْفَلِ تُسَاقُ مِنْ مَزْدَلِفَةٍ كَالْقَوْلِ وَانْحَرْ هَذَا إِنْ بَعَرَفَهُ أَوْفَقْتَهُ وَاحِقَ وَبِرَ لِبَيْتِ
فَطُفْ وَصَلْ بِمِثْلِ ذَلِكَ التَّعَتِ وَارْجِعْ فَصَلِّ الصُّبْحَ فِي رِيٍّ وَبِتْ إِنْ زَوَالٍ غَدِوْ أَرْمِ لَا تُفُتْ
ثَلَاثَ بَحْرَاتٍ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ لِكُلِّ بَحْرَةٍ وَفِي لَلْعَوَاتِ طَوِيلًا ائْتِ الْأَوَّلِينَ أُخْرَا
حَقَبَةً وَكُلَّ رَحِي كَبْرًا وَافْعَلْ كَذَلِكَ فَالِكِ التَّحَرُّ وَزِدْ إِنْ شِئْتَ رَايِمًا وَتَمَّ مَا قَصِدْ
إِذَا كَانَ الْيَوْمَ الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَيَسِي يَوْمَ التَّوْبَةِ مِثْنَيْنِ مِنَ الرِّى لِأَنَّ النَّاسَ يَسِدُونَ فِيهِ الْمَاءَ يَوْمَ عَرَةَ أَحْرَمَ
مَنْ لَمْ يَكُنْ أَحْرَمَ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنْ زَمَتِ الشَّمْسُ مِنْهُ طَائِفَ النَّاسِ سَجَا ثُمَّ خَرَجُوا مِنْ مَكَّةَ إِلَى مَدْيَنَ بِقَدَرِ مَا يَدْرُكُونَ
بِهَا صَلَاةَ الظُّهْرِ آخِرَ وَقْتِ الْخِتَارِ وَيَكْرَهُ التَّرَاخِيَّ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِمَنْزَرٍ وَكَذَلِكَ يَكْرَهُ التَّقَدُّمَ قَبْلَهُ نَازِلًا وَصَلُوا إِلَى مَنًى زَلُّوا
بِهَا حَيْثُ شَاءُوا وَصَلُوا بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ كُلَّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَيَقْصِرُونَ الرَّبَاعِيَّةَ بِمَنْى لِسِتَّةِ
إِلَّا أَهْلَ مَنًى فَانْهَمُوا يَتَوَنَّهُ وَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّوْبَةِ يَوْمَ حِجَّةٍ فَقَالَ مَالِكٌ يَصِلُ الْإِمَامُ بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ سَرًّا بِغَيْرِ خُطْبَةٍ وَمَنْ
خَافَ خُرُوجَ وَقْتِ الظُّهْرِ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَنًى سَلَامًا وَتَرَدَّدَ مَالِكٌ فِي قَصْرِهِ وَإِتِمَامِهِ قَالَهُ سَنَدٌ وَالْأَحْسَنُ
أَنْ يَقْصِدَ بَيْتَ النَّاسِ بِمَنْى وَهَذِهِ اللَّيْلَةُ مِنَ اللَّيَالِي الَّتِي يَطْلُبُ أَحْيَاؤُهَا فَلْيَكْثُرْ فِيهَا مِنَ الصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَإِلَى
الْخُرُوجِ لِمَنْى أَشَارَ النَّاسِقُ بِقَوْلِهِ وَثَامِنُ الشَّهْرِ أَخْرَجَ لِمَنْى وَالسَّنَةُ أَنْ لَا يَخْرُجَ النَّاسُ مِنْ مَنًى يَوْمَ ذُرْفَةٍ وَهَذِهِ السَّنَةُ أَعْنَى
الْبَيْتِ بِمَنْى قَدْ أُمِيتَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فَيَنْبَغِي الْحَفَافَةُ عَلَى أَحْيَائِهَا فَإِذَا وَصَلَ إِلَى عَرَةَ فَلْيَزِلْ بِسَرَفَةٍ وَهِيَ السَّنَةُ وَقَدْ
تَرَكَتِ الْيَوْمَ غَالِبًا وَإِنَّمَا يَزِلُّ النَّاسُ فِي مَوْضِعِ الْوُقُوفِ فَيَنْبَغِي الْحَفَافَةُ عَلَى أَحْيَائِهَا هَذِهِ السَّنَةُ أَيْضًا وَعَلَى التَّزْوِيلِ بِعَرَةَ

كَذَا أَنْتَ عَنْهُمْ بِهَا الرُّوَايَةُ فَإِنْ يَكُنْ قَرَمٌ تَبَيَّنَ قَدْ قَامُوا فَمَا حَتَّى إِيَابِهِمْ مَلَأْمٌ
أَي يَذْكُرُ فِي هَذَا الْبَابِ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَمَوَاتِ وَيَذْكُرُ فِيهَا وَبَيْنَ أَنَّهَا فَرْضٌ كِفَايَةٌ وَهُوَ قَوْلُ سَحْنُونَ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ
الرُّوَاةِ وَشَهْرُهُ (ك) فِي بَابِ الْأَوْقَاتِ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ سَنَةٌ وَمِثْلُهُ لِأَصْبَغٍ وَشَهْرُهُ سَنَدٌ وَذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ صَاحِبُ الْمُخْتَصَرِ قَوْلُهُ فَإِنْ
يَكُنْ قَوْمُ الْبَيْتِ هُوَ شَأْنُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ سَاطِئًا مِنَ الْبَاقِينَ وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ بِهَا قَدْ قَامُوا أَلِغْ
أَنَّهُ لَوْ قَامَ بِهَا وَاحِدٌ فَلَمْ يَلَمْ عَلَى الْبَاقِينَ إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو أَنْ يَبْعِدَا مَعَ الْجَمَاعَةِ وَقَالَ (ج) ظَاهِرُ
الْكِتَابِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ وَاحِدٌ فَهَذَا عَلَى عِلْمِهَا وَهُوَ كَذَلِكَ بِإِذَا قَامَ وَتَبَيَّنَ خَلْفَ هَلْ ذَلِكَ بِطَرَيْنِ الْوُجُوبِ قَالَهُ ابْنُ رَشْدٍ
أَوْ الِاسْتِعْجَابُ قَالَهُ الْخَمِي ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ فَرَضَهَا خَمْسَ قَعَالٍ

فيه الناظم بقوله بعرفت تاسعا نزولنا فإذا قرب الزوال فليمتل كغسل دخول مكة فإذا زالت الشمس فليرح إلى مسجد نعمة ويتطع التلبية حينئذ فلا يلبس بعد ذلك على المشهور إلا أن يكون أحرم في عرفة فليلبس حينئذ ويقطع لأن كل إحرام لابد له من التلبية ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين يجلس بينهما يعلم الناس فيها ما يفعلون إلى اليوم الثاني من يوم النحر ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا وقصرا لكل صلاة أذان وإقامة ومن لم يحضر صلاة الإمام جمع وقصر في رحله ولو ترلا الحضور من غير عذر ويتم أهل عرفة بها فإذا كان يوم عرفة يوم الجمعة فقال ابن المحاسب والصلاة سرية ولو وافقت جمعة التوضيح قيل إن الرشيد جمع مالكا وأبا يوسف فقال أبو يوسف مالكا عن إقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز لأنه صلى الله عليه وسلم رافق الجمعة بعرفة في حجة الوداع ولم يصلها فقال أبو يوسف قد صلاها لأنه خطب خطبتين وصل بعدهما ركعتين فقال مالك أنه لم يخطبها بالقرآن كما يجزى في الجمعة فسكت أبو يوسف وسلم أه في مناسك الشيخ خليل ما حاصله أنه ينبغي أن تكون وقعة الجمعة أفضل قاتلا ولم أر في ذلك نصا وإنما كانت أفضل لأنه ورد حديث بذلك وهو إن لم يصح فستأنس به في فضائل الأعمال ولأنها وقفته صلى الله عليه وسلم ولأنه قد ثبت أن يوم الجمعة أفضل الأيام ومن البدع ما يصل في سائر الأيام من الوقوف يوم عرفة للتكبير والدعاء وعلى الأغتيال وحضور الخطبتين واجمع بين الظهريين وتقصيرها فيه بقوله واغتسل قرب الزوال واحضر الخطبتين واجمع وقصرا ظهريك ثم يدع الإمام والناس إلى موقف عرفة عرفة كلها موقف وحيث يقف الإمام أفضل الوقوف راكبا أفضل لفعلة عليه الصلاة والسلام إلا أن يكون بدايته عذرا وثبت أنه عليه الصلاة والسلام وقف مفطرا والقيام أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتب ويجلس المرأة ووقوفه طاهرا متوضئا مستقبل القبلة أفضل قال ابن شعبان ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد هو على كل شيء قدير قال ابن حبيب وإذا سألت فابسط يدك وإذا ربهت واستغفرت لغيرها ولا تزال كذلك مستقبل القبلة بالخشوع والتواضع والتذلل وكثرة الذكر بالتهليل والتسبيح والتعظيم والصلاة على النبي (صلى الله عليه وسلم) والدعاء لنفسك ولو الديك والاستغفار لأن تتحقق غروب الشمس إذ الوقوف الركني هو الكون في عرفة في جزء من ليلة النحر فإذا بقي ما حتى تحقق الغروب فقد حصل القدر الواجب من الوقوف ومن خرج من عرفة قبل الغروب ثم لم يعد إليها حتى طلع النجى من يوم النحر فقد فاته الحج فيتحلل منه بأفعال عمره ويجب عليه القضاء في قابل والهدى وإلى الوقوف بعرفة وكيفيته وريقه أشار بقوله ثم الجبل اصعد راكبا إلى قوله هنيئة بعد غروبها تقف فإذا غربت الشمس وتحقق غروبها دفع الإمام ودفع الناس معه إلى المزدلفة بسكينة ووقار فإذا وجد فرح فحرك دابته وليحذر ما يعتقده كثير من الجهلة وهو أن من لم يخرج من بين العلبين أى الجبلين لأحج له فتحصل بسبب ذلك المراحة العظيمة والضرر الكبير وربما أسرع بعض الناس بالمشروع وقرص الشمس لم يقف فيذهب بغير حج فينبغي أن يخرج من ناحية أخرى ليسا من ذلك ويعلم من يراه أن ذلك ليس بشرط ولا سيما إن كان ممن يقتدى به فإن لم تتكرر الزحمة فيكره المرور من غير ما بين المأزمين وهما الجبلان اللذان يمر الناس من بينهما إلى المزدلفة ويذكر الله في طريقه ويؤخر المغرب حتى يصل إلى المزدلفة

وَعَدَدُ التَّكْبِيرِ فِيهَا أَرْبَعٌ وَعَلَمًا وَنَا عَلَيْهَا أَجْمَعُوا

أى أن عدد تكبيرات الجنازة أربع تكبيرات كل تكبيرة بمنزلة ركعة فهي كتكبير الصلوات واختلاف الصحابة في عدد التكبير من واحدة إلى تسع ثم اتفق الإجماع بعد ذلك على الأربع ولم يعتبر حاكمه خلاف ابن أبي ليل في قوله أنها خمس تكبيرات

أَوْ لَهَا تَكْبِيرَةُ الْأَحْرَامِ وَبَيْتُهُ مَعَهَا فِي الْقِيَامِ

يعنى أن أول الفرائض الخمس تكبيرة الأحرام ثانياً الثانية مصاحبة لها وثالثها القيام لها والله أعلم

وَبَعْدَهَا ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ فِي حَالَةِ الْقِيَامِ مَقْرُوضَاتٌ

فإذا وصل إليها صلى المغرب والمشاء جمعا ويقصر المشاء بأذنين وإثنين إن تيسر له من الإمام وإلا ففي رحله ويتم أهل مزدلفة بها والصابط في التصدير أن أهل كل مكان يتنوب به ويقصرون فيما سواه فأهل مكة يتنوبون بها ويقصرون فيما سواها من منى وعرفة ومزدلفة ويتم أهل عرفة بقرعة ويقصرون منى ومزدلفة ويتم أهل مزدلفة بها ويقصرون في عرفة ومنى ويتم أهل منى بها ويقصرون في عرفة ومزدلفة ويبدأ بالصلاة حين وصوله قال مالك ولا بأس بحط الرحل الخفيف قبل الصلاة وأما الحمال فلا ولا يتعمى إلا بعد الصلاتين إلا أن يكون عشاء خفيفا فلا بأس به بعد صلاة المغرب وقبل المشاء وبعد ما أوى بالزول بمزدلفة واجب والمبيت به إلى الفجر سنة كما تقدم فإن لم ينزل بالسكينة فقلبه الدم ولا يكتفى في الزول بإخاذه البعير بل لا بد من حط الرحل والجلوس ساعة قال سند الزول الواجب يحصل بحط الرحل والاستمکان من الليث ويستحب إحياء هذه الليلة بالعبادة وأن يصلي بمزدلفة الصبح في أول وقتها وإلى الغر لمزدلفة ويجمع المشاء بين والمبيت بها وإحياء تلك الليلة وصلاتها بالصبح أثمار بقوله ما نقل لمزدلفة وتصرف إلى قوله وصل صبحك ثم إذا صلى الصبح يقف بالمشرع الحرام مستقبل القبلة والمشرع عن يساره فينتهي على الله تعالى ويصلي على نية (صلم) ويدعو لنفسه ولوالديه وللسلبيين والمشرع اسم لبناء مزدلفة ويطلق على جميعها وكلها موقف ولا وقوف عند المشرع قبل صلاة الصبح ولا بعد الأسفار ولا يقف سبع حصيات بحرة العقبة من المزدلفة وأما بقية الجمار فيلحقها من أى موضع شاء من منى أو غيرها ثم يدفع قرب الإسفار إلى منى ويحرك دابته بطن عسر وهو قدر رمية بحجر ويسرع للمنى في مشيه وقد تقدم أن الإسراع في ثلاثة مواضع فهو أحد وثلاث الملح فإذا وصل إلى منى أتى بحرة العقبة على هنته من ركوب أو مشى إلا أن يكون في إتيانه كذلك إذابة للناس فيحط رحله ويأتى فإذا وصل إليها صلى على طريق منى استقبها ومنى عن يمينه ومكة عن يساره ثم يرميها بسبع حصيات متوالات يكبر مع كل حصاة فإن رماها من فوقها أجزأ ولو استغفر الله فإذا رمى بحرة العقبة في يوم التحرف قد حصل له التحلل الأول ثم يرجع إلى منى فينزل حيث أحب أو ينصرف به إن أوقفه بقرعة وإن لم يفت به بقرعة بحرة بمكة بعد أن يدخل به من الحلال ثم يعلق جميع شعر رأسه وهو الأفضل أو يقصره ثم يأتى مكة فيطوف طواف الإفاضة في ثوبى أحراره استحباً ثم يصلي ركعتين ثم يسعى سبعة أشواط كما تقدم إن لم يكن سوى هذا طواف القدوم فإن كان قد سعى بهذه السبع السبع وهذا هو التحلل الثاني ويسمى التحلل الأكبر وسيأتى بيان ما يحل له ما كان حراماً عليه بالتحلل الأول أو الثاني ويدخل وقت طواف الإفاضة بطول الفجر من يوم النحر وإلى الغليخ أى التكبير بالرحلة من المزدلفة والوقوف بالمشرع للدعاء والإسراع بطن عسر ومنى بحرة العقبة ولقطها من المزدلفة ونحر الهدى والحاق والطواف للامانة وصلاة ركعتين بعده كما تقدم أشار أنناظم بقوله وغسل رحلك تقب وادع إلى قوله مثل ذلك أنتعت بقوله قبل وانقر أى من عرفة لمزدلفة وهو بكر الناء قال تعالى (انقر وانخافنا ونقالا) ونون مزدلفة للوزن ومعنى وتصرف في الأزمين أى بينهما وهذا حيث لا يكسر الأزدحام كما مر والمأزمان اللبان وما الجبلان للبيان يرميها بسبعاً إلى المزدلفة فذلك أبداً منه العدين ومعنى نكب أى جنب الانصراف إلى

أى تكبيرة الأحرار وثلاث تكبيرات، ونوعيات في حال القيام وهى التكبيرة الثانية والثالثة والرابعة وقوله والحمد لله المنة بما نكّل تكبيرة قَرَضَ حَتَّى الصَّلَاةِ

وفي معنى نسخ أى أن الله لا يريد أن يترك الحسنة لثلاثة بل المراد الثناء على الله تعالى والدعاء وهو رابع الأركان وقوله بعد كل تكبيرة لأن الدعاء قبل نزول القراءة وظاهره الدعاء عقب الرابعة وهو قول سحنون ويكر ذلك عقب كل تكبيرة واختاره النجاشي وقال ابن حبيب لا يدعو عقب الرابعة بخبر ابن أبي نبيلى الدعاء وتركه ثم بين موضع الدعاء بقوله وَبَيْنَهُ نَحْرُ ابْنِ إِسْرَاقَ حَتَّى ابْنِ يَاسَعٍ لِلْأَوَّلَاتِ

غائرة كالروا أن الحمد والمنة على الله تعالى عليه ولم يرد الدعاء للبيت عقب كل تكبيرة واستحسنه الصقلي وفي الطراز تكبيرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتكبير في كل تكبيرة بل في الأولى ويدعو في غيرها قاله في النوادر

المزدلفة من غير ما بين الجبلين المذكورين تخفف مفعول نكب والله أعلم وضئير بها للزدلفة والياء ظرفية متعلقة
 بأقصر ومفعوله محذوف العلم بأن محل القصر الرباعية وعنا مقصور متون مفعول اجمع واحطط أى الرجل وتقدم
 أنه لا يمكن إناخة البعير بل حط الرجل وضئير بها للزدلفة أيضا ويتنازع فيه احطط وبت ومعنى غلب رحلتك
 ارتحل وقت الفلح وهو اختلاط الضوء بالظلام ومعنى سركا تكون أى على هيئتك من ركوب أو مشي كما مر
 وقائب تساق الاحجار ومفهوم الشرط في قوله إن أوقفته بصفة أنه إن لم يقف به بصفة فلا ينجره بنى وهو كذلك
 بل ينجره بمكة كما تقدم ومثل ذلك التمت راجع للطواف وصلاة الركعتين بعده فيقبل الحجر أولا ثم يجعل البيت عن
 يساره إلى آخر ما ذكر في طواف القدوم وبوقع الركعتين في المقام بالكافورين والإخلاص إلى غير ذلك مما تقدم
 فاذا فرغ من طواف الإفاضة وسعيه إن كان لم يسع كما تقدم رجع إلى متى بلا تأخير فإن إقامته بها حيثئذ أفضل من
 إقامته بمكة والأفضل له أن يصلي الظهر بنى إن أنكس أن يتم بها إلى أن يكل حجه أو المبيت بنى واجب ثلاث ليال
 لمن لم يتجمل وليتين للتجمل فإن تركه جل ليلة فعليه دم كما تقدم وبشرط أن المبيت أن يكون فوق حجرة القبة فن
 بات دونها فسكاته لم يبت بنى ويسقط المبيت عن الرعاة فإذا رما في يوم النحر يرخص لهم أن يذهبوا أو يأتوا في اليوم
 الثالث فيرموا اليوم الثاني ثم ليوم الثالث ولا دم عليهم ويسقط المبيت أيضا عن ولي السقاية بمكة فاذا زالت الشمس
 من اليوم الثاني وتحقق الزوال فليذهب ما شيا متوضعا قبل صلاة الظهر معه إحدى وعشرون حصة فربى بالجرة
 الأولى وهي تلى مسجد منى فيرميها من جهة مسجد الخيف استجابا وهو مستقبل مكة يسبح حصيات ويكبر مع
 كل حصة ثم يتقدم أمامها وهو مستقبل أقبية ثم يدعو ويمكث في دعائه قدر إسراع سورة البقرة ثم يأتي الجرة
 الوسطى فيرميها يسبح حصيات من جهة مسجد الخيف أيضا ثم يتقدم أمامها ذات الشمال ويحطها على يمينه ويدعو
 قدر إسراع سورة البقرة أيضا ثم يأتي حجرة القبة فيرميها يسبح حصيات ولا يقف عندما لأن موضعها ضيق ولذلك
 لا ينصرف الذى يرميها على طريقته لأنه يمنع الذى يأتي وإما ينصرف من ورائها (فائدة) الجرار الثلاث
 إحدى مثلثات الشج كما تقدم ولا يجزئ الرمي في اليوم الثاني والثالث والرابع قبل الزوال ثم يرجع إلى متى فيصل بها
 الظهر وبقي الصلوات كل صلاة في وقتها وقصر الصلاة جميع الحاج بنى إلا أهلها ويكبرون دبر الصلوات من صلاة
 الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح في اليوم الرابع والكبير أن يقول الله أكبر ثلاثا أو يقول الله أكبر الله أكبر
 لا إله إلا الله والله أكبر والله أحد ويكثر الحاج من هذا الذكر ويسن للإمام في هذا اليوم أعنى ثاني النحر
 أن يأتي إلى مسجد منى فيصل بالناس الظهر ثم يخطف خطبة واحدة كلخطبة القى في اليوم السابع فيعلم فيها بقية
 أفعال الحج وحكم التجمل والزول بالمحصب وهذه الخطبة قد تركت منذ مدة فاذا زالت الشمس من اليوم الثامن
 رعى الجرار الثلاث بعد الزوال قبل صلاة الظهر على الصفة المتقدمة ثم إن شاء الله أن يتعجل إلى مكة فله ذلك ويسقط
 عنه المبيت ليلة الرابع ورمى يومها وبشرط في صحة التجمل أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث

وفي الإرشاد ينشئ على الله تعالى عقب الأول ويصلى دلى البنى عليه السلام عقب الثانية ويدعو المبيت عقب الثالثة وقوله
 ويدعو ظاهره أنه يستحب دعاء معين وهو كذلك وقول أبي محمد بن أبي زيد ومن مستحسنه قيل في ذلك لا يقتضى
 تعيينه قال في التذهيب كان أبو هريرة رضى الله عنه يتابع الجناز من أهلها فاذا وضعت كبر وحده الله تعالى وصل على سيدنا محمد
عليه السلام ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يتهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك
 وأنت أعلم به اللهم ان كان حسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا تجاوز عنه اللهم لا تترمتنا أجره ولا تنفنا بدنه
 وفي الرسالة في انداء الطفل والسلة عليه نثى على الله تبارك وتعالى وتصل على نبيه سيدنا محمد عليه السلام ثم يقول
 اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقته وأنت رزقته وأنت أمته وأنت تحييه اللهم فاجعله لأبويه سلفا
 وذخرا وفرطا وأجرا وتمنل به موازينا وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا إياهما أجرهما ولا تنفنا إياهما بعده
 اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كعالة أبيه إبراهيم وابنه دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنه

وإن غربت قبل أن يجاوز جرة العقبة لزمه المبيت بين رومي اليوم الرابع فإذا زالت الشمس في اليوم الرابع رمى الجمار الثلاث كما تقدم وقد تم حجه وإلى خروج الحاج بعد الإفاضة إلى متى وصلاته بها انظر فما بعدها من الصلوات إلى تمام ثلاثة أيام بعد يوم أو يومين إن تعجل ورميه الجمار الثلاث أثار الزمان من كل يوم منها يسبح حصيات لكل جرة ووقوفه إثر رمي الأولين للدعاء وتكبيره مع كل حصة وتأخير جرة العقبة أشار الناظم بقوله وأرجع فصل انظر في متى وبت إلى آخره فقوله وأرجع أي من مكة إلى متى قوله وبت أي بمنى وإثر ظرف زمان متعلق بأمر ضمير غده ليوم النحر لأن السلام إن في الأفعال الواقعة فيه وثلاث مفعول أمر ومعنى لا تفنت بضم التاء مضارع أقلت الشيء إذا أخرجه عن وقته أمر إثر الزوال ولا تخرج الرمي عن وقته المذكور وسيأتي بعض ما يتعلق بوقت الرمي وفهم من قوله إثر الأولين أنه لا يقف إثر الثالث فهو كذلك كما تقدم ومعنى أخر أحقيه أي قدم في الرمي الجرة التي تلي مسجد منى ثم الوسطى وأخر رمى جرة العقبة والف أخر أي بدل من فون التوكيد الخفيفة ومعنى أقفل كذلك ثالث النحر أي من الرمي بعد الزوال قبل صلاة الظهر وتقديم الجمار بعضها على بعض والوقوف إثر الأولين والتكبير مع كل حصة وفهم من قوله وزد إن نلت رابعا أنه إذا لم يشأ الزيادة فلا يزيدا وهو كذلك وهذا هو المتعجل لكن بشرطه وهو خروجه من منى قبل الغروب وإن لم يتعجل وزاد رمى الرابع فقل الصفة المذكورة في اليومين قبله ومعنى وتم ما قصد أي فرغ الآن وكمل ما قصد بيانه وصفته وهو الحج فالرمي في اليوم الرابع فينفر من منى ويؤخر الظهر فإذا وصل إلى الأبطح نزل به فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبصر الرابعة على القول الذي رجح إليه مالك وما خاف خروج وقته من الصلوات قبل الوصول إلى الأبطح فليصله حيثما كان أنزل بالأبطح إنما يسرع لخبر المتعجل ووسع مالك لمن لا يقتدى به في تركه فإذا صليت العشاء فأقدم إلى مكة وقد تم حجه فأكثر من الطواف مدة إقامةك ومن شرب ماء زمزم والوضوء به ولازم الصلاة في الجماعة الأولى ويسن لمن كان أحرم بالحج مفردا أن يخرج إلى الجمرات أو التيمم فيحرم بعمرة ثم يدخل إلى مكة فيطوف ويسعى ويحلق وقد تمت عمرته فإذا عزم على الخروج من مكة فليكن آخر عهدك الطواف بالبيت ويسعى طواف الوداع ويرجع له من تركه إن لم يخف فوات أصحابه وإذا اشتغل بعده بشئ خفيف من بيع أو شراء أو تحميل لم يطل وإن أقام يوما أو بعض يوم أعاده وإن حاضت المرأة قبل طواف الوداع تركته وسافرت وإن حاضت قبل طواف الإفاضة انطلعت حتى تظهر ويفسخ الكراهة بينها وبين كراهة في هذا الزمان للخوف فإن كان أمن فيحبس عليها الكرى والولى حتى تظهر فإذا فرغ من طواف الوداع وقف بالمأزوم ودعا فإذا فرغ خرج كما هو ولا يرجع القهقري فإن ذلك بدعة عند المالكية واستحب ذلك بعض العلماء من الشافعية والخنفية وللشيخ العارف الولي الزاهد الامام سيدي أبي العباس أحمد زروق نقضا الله ببركاته في شرحه على الرسالة في بيان صفة الحج والعمرة لكن باختصار وتقرير

الفر من عذاب جهنم يقول ذلك مع كل تكبيرة (تنبيه) قوله يدعو للاموات ظاهر . ولو كن الميت ولد زنا وهو كذلك لأن أمور الآخرة مبنية على الحقائق وأمور الدنيا على الظاهر ثم ذكر الغرض الخامس بفوائده

وَسَخِّمُهَا يَسْكُونُ بِالسَّلَامِ مُسْتَقْبِلًا فِي حَالَةِ التَّيَامِ

أي ختم أركانها بالسلام منها مستقبلا في حالة قيامه

وَأَيَّسَ فِي صَلَاتِنَا قِرَابَةً وَلَا رُكُوعٌ عِنْدِي ذِي دِرَابَةٍ

أي ليس في صلواتنا جنازة قراءات واجبة لم أقرأ ولا غير ما ونحوه في المدونة ومثله لأن حقيقته وأشار بذلك إلى خلاف الشافعي ومن وافقه كحذفي ولم يوجب الفاتحة عقب التكبيرة إلا إلى ولم يبين المؤلف عن الحكم وقال إن هارون ظاهر المذهب كرهتها وقال القرائي يقرها عامرا للخروج من الخلاف وحكي الوفاء للشافعي قراءتها في كل تكبيرة عن صاحب البداية وقوله الناظم قرابة هو باب الدنية بأمواله أطهر عامة) حل من شروط هذه الصلاة الطهارة بالماء وهو المذهب أو تفعل بالنسيم وهو مذهب

أحرم ولب ثم طف واسع وزد في عمرة حلقا وحجا إن ترد
فرد منى وعرفات جمعا ومشعرا والجرات السبع
وانحر وقصر وأفض ثم ارجع للرعى أيام منى وودع
وكل الحجة والزيارة متقبيا من تقسك الأمانة
فالسرى في التقوى والاستقامة وفى اليقين أكبر الكرامة

اتمنى وجماهى المزدلفة وهو بفتح الجيم قاله فى المشارقة وقد اشتملت الآيات مع اختصارها على الإشارة إلى أجل أفعال
الحج والعمرة بما لا بد منه والله أعلم (تمة) وشرط صحة الرعى فى يوم النحر وفى الأيام الثلاثة بعده أن يكون بحجر
لا بطين ولا بعمد وأن يكون رميا فلا يجرى . وضع الحصاة على الجرة وأن يكون الرعى على الجرة وليس المراد
بالجرة البناء القائم فإن ذلك البناء قائم فى وسط الجرة علامة على موضعها والجرة اسم لجميع موضع الحصى فإن رعى
البناء ووقعت فى أى موضع منها أجزاء وإن وقعت فى البناء فى الإجزاء خلاف للتأخير والظاهر الإجزاء وأن
تكون الحصاة قدر حصى الحزف بل استحب مالك أن تكون أكبر من حصى الحزف قائلا لأنه أبرأ للذمة فإن الصغيرة
جدا لا تجزى . والكبيرة تجزى . مع الكرامة ويشترط فى الرعى فى غير اليوم الأول الترتيب بين الجار فلا يصح رعى الجرة
الثانية حتى يكمل رعى الجرة الأولى ولا يصح رعى الثالثة حتى يكمل رعى الثانية وأما الموالاة بين الجار الثلاث وبين حصر
كل جرة فستحب ووقت أداء رعى جرة العقبة فى يوم النحر من طلوع الفجر إلى الغروب وأفضلها من طلوع الشمس إلى الزوال
ووقت الأداء فى اليوم الثانى والثالث والرابع من الزوال إلى الغروب ووقت قضاء كل يوم من غروب شمس إلى غروب الشمس
من اليوم الرابع فالיום الرابع ليس له وقت قضاء . ويجب الهدى بالتأخير إلى وقت القضاء على المشهور كما تقدم أهم مناسك الإمام
الحطاب وإياه اعتمدت فى كتاب الحج وربما نقلت بعض المسائل من مناسك الشيخ خليل رحمه الله ونفعنا به آمين

وَمَنَعَ الْأَحْرَامُ صَيْدَ الْبَرِّ فِي قَتْلِهِ النَّجْرَاءَ لَا كَالْفَأْرِ وَعَقَرَبَ مَعَ الْحِدَا كَلْبَ عَقُورٍ
وَحِمَّةٍ مَعَ الْفَرَابِ إِذْ يَجُوزُ وَمَنَعَ الْمُحِيطَ بِالْمَضَى وَلَوْ يَنْسَجُ أَوْ عَقَدَ كَخَاتِمٍ حَكُومًا
وَالسَّيْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا يُعَدُّ سَائِرًا وَلَكِنْ إِنَّمَا تُمْتَعُ الْأَنْثَى لِبَيْسٍ فَفَازَ كَذَا
سَرَّ لَوْجِهِ لَا لِسَرِّ أَخِذَا وَمَنَعَ الطَّلِبَ وَذُهْنًا وَضَرَزَ قَمْلًا وَإِلْقَاً وَسَخَّرَ ظَفَرَ شَعَرًا

الحنفية والأوزاعي وقال ابن حبيب أن عاف قواتها عند طلب الماء فالأمر واسع وإن كان فى الحضر

وَحَمَلُهَا قَرْضٌ عَلَى الْإِحْيَاءِ وَمِثْلُهُ الدَّقْنُ بِلَا أَمْتَرَاءِ

أى وحمل الأموات قرض كفاية على الأحياء وكذلك دقنهم قرض كفاية نص عليه المازرى وابن رشد وغيرهما ولم
يحك الخصى خلافاً ولذا قال بلا امتراء قال فى الواضحة لم يزل الناس يحصلون النعش ويدعون على جنازة الرجل
الصالح فقد حمل عبدالله بن عمر سرير أبى هريرة وحمل سعد بن أبى وقاص جنازة عبدالرحمن بن عوف وحمل عمر جنازة
أسعد بن الحصين قال فى المدونة وليس فى حمل السرير شيء . وثقت أهل أن شئت بعض الجوانب ودع بعضها أشبه أحب إلى
أن يحمل من الجوانب الأربع يبدأ بالجانب الأيمن ثم بالموخر الأيمن ثم بالمقدم الأيسر ثم بالموخر الأيسر وبه قال
الائمة ولا تحمل على دابة ولا على عجلة إلا من ضرورة اه وفى المدونة وحمل غير أربعة يبدأ بأى ناحية شاء والمعين مبتدع

وَيُقْتَدَى بِغَيْرِ بَعْضٍ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَيْضِ لَهَا وَإِنْ عُدِرَ وَمَتَّعَ الْمَسَاءَ وَأُقْسَدَ الْجَمَاعُ إِلَى الْإِفَاقَةِ يُبْقَى الْإِمْتِنَاعُ كَالصَّيْدِ ثُمَّ بَاقِي مَا قَدْ مُبْعَاً بِالْجَمْعَةِ الْأُولَى يَحِلُّ فَاسْتَمَا وَجَزَّزَ الْإِسْتِظْلَالَ بِالْمَرْتَفِعِ لَا فِي الْمَحَامِلِ وَشُكِّنَ فَمَ

تقدم قبل قول الناظم والواجبات غير الاركان بدم الايات الست أن الحج أفعالا مطلوبة وأفعالا محظورة متنبها عنها وأن الافعال المطلوبة على ثلاثة أقسام الاول واجبات أركان لا تجبر بالدم الثاني واجبات أركان تجبر بالدم بمعنى أن من تركها فعليه دم والثالث سنن ومستحبات لا يجب على تاركها شيء. وأما الافعال المحظورة فعمل ثلاثة أقسام أيضا الاول محظور مفسد للحج واليه أشار بقوله وأفسد الجماع الثاني محظور غير مفسد بل يجبر بالدم أو ما يقوم مقامه بمعنى أن من فعله فعليه الدم واليه أشار بقوله ومع المحيط الى قوله ويفتدى البيت الثالث محظور لا يجب بفعله شيء. ولم يذكره الناظم اكتفاء عنه بذكر القسمين الاولين إذ يفهم من كلامه أن من عداها لا يجب بفعله شيء. ومعنى الخطر فيه الكراهة وذلك كشئ المرأة من المكان البعيد وركوبها البحر أن لم تخص بمكان الاحرام بالحج أو بالقرآن قبل أشهر الحج والاحرام قبل الميقات المسكن والاحرام بغير صلاة أو بغير غسل من غير عذر والاحرام في التلبية ورفع الصوت بها جسدا والسلام على الملى إلى غير ذلك أنظر مناسك الحطاب والمخطر بالظاء المنع والمراد به في القسمين الاولين التحريم وفي هذا الثالث الكراهة وحاصل الايات أن الاحرام أحد النسكين الحج والعمل يتمتع المحرم من ستة أشياء الاول التعرض للحيوان البرى فيحرم ذلك على المحرم ولو كان في الحل وعلى من في الحرم ولو كان حلالا بخلاف المنوعات الخمس الباقية فانما تحرم على المحرم كان في الحل أو في الحرم ولا تحرم على الحلال في الحرم وعلى هذا اقتصر الناظم لاشتراك الجميع فيه فيحرم بالاحرام أو بالكون في الحرم قل الحيوان البرى ما كولا كان أولا وحشيا أو مستأنسا مملوكا أو مباحا وتحرم التعرض له ولأفراخه ويضنه ونصب شرك له أو حبال ويجب الجزاء بذلك إن مات لا أن برى. ناقصا فلا جواز عليه ويستثنى من ذلك ما صاده الحلال في الحل وأدخله الحرم فيجوز للحلال تملكه وذبحه ولا يجوز ذلك للمحرم وكذلك الوزع يقتله الحلال في الحرم ولا يقتله المحرم ويستثنى من ذلك أيضا الغراب والحداة والعمارة والعقرب والحية وابن عرس فيقتلن المحرم والحلال في الحل والمحرم وإن لم يبتدئ بالأذى وصغيرها ككبيرها والعقور والمراد به السباع العادبة كالأسد والثور والذئب ونحوها إذا كبرت ولا يقتل صغيرها فإن قتلها فلا جواز فيها وأما الكلب الانسى لحكه في الاحرام كحكه في غير الاحرام لاشئ. في قتله كما صرح به سند ولا يقتل سباع الطير إلا أن يبتدئ بالأذى فلا جواز. حيث لا يقتل المحرم الزنور خلافا لقاضى عبد الوهاب ولا البق ولا الذباب ولا البعوض ولا البرعوث فإن فعل ذلك أطمع ما يتيسر من الطعام بحكمه وكذلك الوزع وإذا رأى الصيد ممرضا للتلغ فلا يجب تخليصه والى تحريم الاصطياد

لخروجه عما عليه السلف

وَوَسَّغَهُ وَكَفَّنَهُ مَسْنُونٌ وَوَدَفَنَهُ مُسْتَقْبَلًا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا عَلَى الْيَمِينِ يُوضَعُ وَهُوَ عُدَّةُ الْكَنْزِ جَمِيعًا تُنَزَعُ أَمَا كَوْنُ غَسَلِهِ سَنَةً فَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ وَالْآخَرُ وَجُوبُهُ وَيُغْسَلُ بِمَاءٍ مُطْلَقٍ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَوْ بِمَاءٍ زَمْرَمٍ خَلَقًا لِابْنِ شَعْبَانَ وَلَا يُغْسَلُ بِهِ وَلَا تُسَلِّ بِهَ نَحْوَ كَيْفِيَّةِ غَسَلِهِ أَفْلَهُ أَمْرًا أَلَا عَلَى جَمِيعٍ بِهِ وَأَعْضَانُهُ مَعَ الْبَلَكِ وَأَمَا كَوْنُ كَفْنِهِ سَنَةً فَلَمْ يَكُنْ ابْنُ يُونُسَ خَلَفَهُ وَفِي الْمُخْتَصَرِ مَا مَعْنَاهُ هَلِ الْوَاجِبُ ثَوْبٌ يَسْتَرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ أَوْ الْوَاجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْبَاقِي سَنَةٌ خِلَافَ . اه ابن عرفة وسره كله مطلوب للخصى أن فقد سائر كله بدى. بستره من سرته إلى ركبته وما فضل لما فرق ذلك إلى صدره وقوله ودفته مستقبلا الخ هو سبيل الاستحباب إن أمكن وتعد يده اليمنى إلى جسده ويسند رأسه . رجلا . يسره . الخ . فأن لم يكن غسلا . فأن لم يكن فاس . وقوله وحققا . الكفن الخ . الخ .

أشار بقوله ومنع الإحرام صيد البر البتين فقوله ومنع الإحرام يريد وكذلك الكون في الحرم من غير إحرام فإنه يمنع ذلك أيضاً كما تقدم وصيد إما مصدر بمعنى الاصطياد على حذف مضاف أى منع الإحرام اصطياد حيوان البر وإما أنه اسم للحيوان وهو على حذف مضاف أى قتل صيد البر يريد والتعرض له إما بطرد أو جرح أو برى أو افزاع وغير ذلك والجميع حرام لكن إنما يجب الجزاء بالقتل إما ابتداءً وإما بفعل شيء ما ذكر فينبأ عنه الموت ولذا علق الناظم المنع على التعرض الذى هو أهم من القتل ووجوب الجزاء على القتل دون غيره وإله أعلم إلا أن المستثنيات بجواز القتل إجمالا من جهة أن غير الطير يجوز قتله ابتداءً وإن لم يتدنى بالأذى وسبب الطير إنما يجوز قتلها إذا ابتدأت بالأذى ولخطب سهل الثانى اللباس وهو يختلف باعتبار الرجل والمرأة فالرجل يحرم عليه كل ستر إحرامه بما بعد ساترا وستر جميع بدنه أو عضو منه باللبوس المعمول على قدر جميع البدن أو على بعضه إذ لبس باعتبار ما يحيط له ومحل إحرامه وجهه ورأسه فيحرم عليه سترهما بما بعد ساتراً من حمامة وقلنسوة وخرقه وعصابة وطعن وغير ذلك ويحرم عليه أيضاً لبس الخيط بما ذكر وذلك التخصيص والقباء والسرراويل والبرنس والقفازان والخفان إلا أن يجد ناعين فليقطعهما أسفل من الكمين ويلبسهما وفى معنى الخياطة الأزارار وهى العقد والنسج والتلييد والتخليل والمصنق بعضه على بعض ودرع الحديد والخاتم وله أن يستر بدنه بما ليس على تلك الصفة كالأزار والرداء والملحفة ونحو ذلك والمرأة إنما يحرم عليها كل ستر إحرامها فقط وإحرامها فى وجهها وكفها فيحرم عليها ستر وجهها بنقاب أو لثام أو يرفع ستر بدنها بقفازين ولها سدل ثوب على وجهها للستر من فوق رأسها وليس عليه أن يخافه عن وجهها ولما ادخل يدها فى كفا وجلبابها وإلى هذا أشار الناظم بقوله ومنع المحيط بالعضو الأليات الثلاث وفاعل منع ضمير الإحرام والمحيط بالحاء المهمة اسم فاعل من أطاح بالشيء إذا دار به والتعبير بالمحيط بضم الميم بالمهمة أعم منه بفتحها وبالمهمة لشموله ما كانت أحاطته بالخياطة أو النسج أو العقد أو المصنق أو غير ذلك كالتخاتم وهو على حذف مضاف أى لبس المحيط بالعضو وإذا حرم لبس المحيط بعضه فليس المحيط بجميع البدن أخرى بالمنع وقوله والستر بالنصب عطف على المحيط وحرمة لبس المحيط وستر الوجه والرأس إنما هو على الرجل ولذا قال ولكن إنما تمتع الآتى لبس قفاز وهو ما يغل على صفة الكف من قفاز ونحوه ليق الكف الشعث وتمتع أيضاً من ستر وجهها لأن إحرامها فى وجهها وكفها كما مر إلا أن ستر وجهها على النظر إليها فلا بأس وإذا قال لا ستر فإن فعل أحدهما شيئاً ما حرم عليه من ذلك فعليه الفدية بشرط حصول الارتفاع ومن حر أو برد أو طول كالיום ونجس الفدية سواء فعل ذلك لضرورة أو لغير ضرورة ولكن عليه الأثم إن فعل ذلك من غير ضرورة ولا أثم عليه إن فعل لضرورة وقد نيه الناظم على وجوب الفدية فى ذلك وما يذكر بعده بقوله ويفتدى بفعل بعض ما ذكر البيت الثالث الطيب وإليه أشار بقوله ومنع الطيب ولفظ الطيب على حذف مضاف وصفه أى ومنع الاحرام

رباطته ولا يبقى شيء منها مربوطاً وهى أى عقدة بضم العين المهمة وفتح القاف جمع عقدة بضم العين وسكون القاف
وَسَنَةُ الْقَبْرِ فَلَا يُضَيِّقُ وَلَا يُشَقُّ لَآ وَلَا يُعْمَقُ

ذكر أن من سنة القبر عدم ضيقه وأنه لا تنق والتشق بالفتح أن يجعل أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت بل اللحد مستحب وهو ما يخفر من جانب القبر من جهة القبلة تحت جرفه وهو أفضل من الشق لخبر اللحد لنا والشق لغيرنا وقوله لا يعمق أى استحبنا وأقله فى عمقه ما يمنع راحته دفعا للذى ويحرسه من أكل السبع والضيع وغيرهما قال عمر بن عبد العزيز أحفروا لى ولا تعمقوا فإن خير الأرض أعلاها وشرها أسفلها
وَكَوْنُهُ لَحْدًا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ أَمْ يَكُنْ يَتَهَيَّلُ التُّرَابُ

ذكر فى هذا البيت أن كون اللحد هو الصواب محله ما إذا لم يتهيل فيه التراب عند حفره وأما إن كان التراب يتهيل عند حفره فالشق واللحد أفضل من الشق لأنه الذى اختاره الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام

استعمال الطيب المؤث وهو ما له جرم يعلق بالجسد والثوب كالسكك والعنبر والكافور والورد والزعفران قال الشيخ خليل في مناسكه وأما ما ذكره كالورد والياسمين فلا فدية فيه ويكره والخنا من المذكر عندهم لكن إنما أسقط الفدية فيها في المدونة في الرقة الصغيرة قبل الكبيرة اه وعلى هذا فيشكل ما كان أنشد فيه شيخنا الإمام العالم سيدي أبو الحسن علي البطيوي جدد الله عليه رحمة شيخه الإمام الملقب سيدي أبي عبد الله محمد القصار رحمه الله تعالى من قوله

باحترار الورد فانظر ذلك فان حتى ماء الورد فلا شك أنهم نصوا على وجوب الفدية فيه ولكن عللوا ذلك ببقاء أثره في البدن والثوب فيصدق عليه حد مؤث الطيب ولا إشكال في وجوبها في مؤثته قال في الجواهر ومعنى استعمال الطيب إلصاق باليد وبالثوب فان عبق الريح دون العين كجلوسه في حانوت عطار أو بيت تحضر ساكنوه فلا فدية عليه مع كراهة تماديته على ذلك اه وتجب الفدية باستعماله وبمسحه فان مسه ولم يعلق به أو علق ولكن أزاله سريعاً وفي وجوب الفدية قولان والمشهور الوجوب وذلك لوجع الطيب في الطعام إلا أن يطبخ فلا فدية حينئذ وإن صبغ الصم ويحرم على المرأة والرجل لبس الثوب المزعفر والمورس والمصفر المشيع وتجب الفدية بذلك ولا فدية فيما تطيب به قبل إحرامه وبقيت رائحته بعد الإحرام وإن كان مكروماً أو أفتته الريح أو ألقاه غيره عليه وأزاله مكانه من تراخي وجبت الفدية وجبت لا تجب الفدية على المحرم لإزالته سريعاً فتجب على الملقى ولا فدية فيما أصابه من خلوق الكعبة وهو غير في نزع يسيره وأما الكثير فان نزعته وإلا اقتدى والكحل إن كان لغرض ولا يطيب به فلا فدية ولا لافان فدية والمرأة كالرجل في ذلك كله ويؤخذ وجوب الفدية في استعمال الطيب من قوله ويقتدى بفعل بعض ما ذكر البيت والرابع الدهن أى استعماله فيحرم على المحرم دهن اللحية والرأس ولو كان أصلع وكذا سائر الجسود وتجب الفدية بذلك ولو لم يكن فيه طيب أو كان ادماؤه لغرضه إلا إذا دهن باطن كفيه وقدميه لشقوق بغير مطيب فلا فدية ويجوز أكل الدهن غير الطيب كالسمن والزيت ونحوهما وتقطيره في الأذن وإلى وجوب الفدية في ذلك أيضاً أشار بقوله ويقتدى البيت الخامس قتل القمل أو طرحة وأذلة الوسخ وقلم الظفر وإزالة الشعر وإلى ذلك أشار بقوله وضرر قمل وإلحاقاً وسخ ظفر شعر فقوله وضرر عطف على دهنه وهو على حذب مضاف أى ومنع الإحرام دفع ضرر قمل وذلك صادق بقتله وطرحة والقاء عطف على ضرر وظفر عطف على وسخ يحذف العاطف للوزن وتقدير مضاف أى وقلم ظفر وشعر عطف على ظفر كذلك أى وإزالة شعر ويحرم قص الأظفار ولو ظفراً واحداً وإزالة الشعر ولو شعرة واحدة وقتل القمل ولو قلة واحدة وتجب الفدية إن قص ظفرين من غير كسر أو ظفراً واحداً لإمالة الأذى كأن يلقفه طوله أو يريد مداراة قرحة تحتها

الحد لنا والشق لغيرنا وظاهر كلام الشيخ ابن أبي زيد ولكنه قد لا يتفق في كل تربة فان اتفق فهو أفضل وإن كانت التربة تهبل وتقلع فالشق أولى إذ لا يكاد يتبأ الحد فيها والشق هو أن يحفر وسط القبر قدر ما يسع الميت وأفضل الحجارة المتصوية على القبور اللبن المتصوية

أى أفضل ما ينصب على الحد لأجل سده حتى لا يدخل التراب على الميت الحجارة المضروبة من اللبن وهي القراميد تجعل من اللبن كثيثة وجوه الخيل وأهمهم قوله أفضل أن هناك مفضولاً بالنسبة لذلك وهو كذلك ومثل ما ذكره الآخر همزة بمدودة بجم فراء ثم القصب إن لم يوجد الآخر وصب التراب ليسد به عند عدم ما تقدم خيراً من التابوت الخشب الذى يجعل فيه الميت وهو من زى العجم وكره ابن القاسم الدفن فيه وفى قوله أفضل نظر لأن سده باللبن هو المطلوب وغير المضروب أفضل من الحجارة المضروبة وبلى ذلك سده بالوح سحنون ولم أر من ذكر ذلك غير ابن قاسم وسده باللبن هو الذى فعل بأدم عليه السلام وكذلك فعل صلى الله عليه وسلم بولده إبراهيم وفعل به كذلك صلى الله عليه وسلم وبأبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والله أعلم

وَالْفَسْلُ بِالْكَافُورِ وَالسَّدْرُ حَسَنٌ بِبَارِدِ الْمَاءِ نَعَمٌ إِنْ أَوْ سَخُنَ

أو أزال شعرا كثيرا أكالة وموضع المحاجم والشارب والأبط والآف أو قتل فلا كثيرا وإذا انسكر طفره فقطع المسكور وسواه فقطع ما ينصر ببقائه فلا فدية قال التوسي وكذلك لو انسكر ظفران أو ثلاثة وإن قص ظفرا واحدا لا لإمالة الأذى ولا بكسر أطعم حفنة وهي ملء يد واحدة وكذا يطعم في شجرة أو شمرات أو قلة أو قلات ولا شيء عليه فيما تساقط من شعر رأسه ولحيته عند وضوئه أو غسله ولو كان تبردا أو جريئة عليها بلا وضوء ولا غسل أو حمل متاعه الحاجة أو فقر ومن أنه إذا أدخل يده لمخاطة يزعها أو سقط بالركوب والسرجه ولو اغتسل وقتل فلا كثيرا من رأسه فلا شيء عليه في الجنابة وعليه الفدية في التبرد وطرح القمل كقتله بخلاف طرح البرغوث فلا شيء عليه وقوله ويفتدى البيت تعرض فيه لحكم من قتل شيئا من هذه المحرمات الأربع وأن الواجب عليه الفدية وأما قتل الصيد ففيه الجزاء كما تقدم ولذا قال من المحيط لنا ولا فرق في وجوب الفدية فيما يجب بين أن يفعل ذلك لعذر أو اختيارا ولذا قال وإن عذر إلا أن المختار آثم دون المضطر لذلك فلا إثم عليه كما تقدم في السادس النساء واليه أشار بقوله ومنع النساء ولفظ النساء على حذف مضاف أي ومنع الاحرام قرب النساء يريد بوطء أو مقدماته أو عقد نكاح ثم إن كان قهرين بالوطء سواء كان في قبل أو دبر من آدمي أو غيره أنزل أو لم ينزل ناسيا أو متعمدا مكرها أو طامعا فاعلا أو مفعولا أفسد ذلك الحج والعمره ولذا قال وأفسد الجماع وفهم منه أن قهرين يغير الجماع من مقدماته وعقده لا يفسد وهو كذلك فقهرين ممنوع بأي وجه كان والافساد إنما هو بخصوص الجماع دون غيره وإنما يفسد الحج بالجماع لأن وقع قبل رمي جرة العقبة وطواف الاضائة في يوم النحر أو قبله وإن وقع بعد أحدهما في يوم النحر أو قبلها بعد يوم النحر لم يفسد لكنه يجب الهدى به ويجب العمرة إن وقع قبل ركعتي الطواف وحيث فسد الحج فيجب التهادي في الفاسد حتى يكمله والقضاء على الفور في القابل سواء كان ما أفسد طوعا أو واجبا ويجب الهدى وينحره في حجة القضاء وإن قدمه أجزأ وتفسد العمرة بالجماع أيضا إن وقع قبل كمال السعي فإن كسل ولم يحلق لم تفسد لكن يجب بذلك الهدى والانزال إذا كان بقيلة أو جسة أو وطء فيما دون الفرج أو تقيض من المرأة على فرجها أو ادخال شيء فيه أو استمناء باليد أو استدانة نظر أو فكر أو حركة دابة كالجماع في جميع ما تقدم أما لو أمنى من غير استدانة نظر أو فكر لم يفسد لكن يجب الهدى وأما مقدمات الجماع فيحرم على المحرم المباشرة بشهوة والمعاقبة والقبلة والممس والعمرة وكل ما فيه نوع من الاستداذ بالنساء ثم ما كان منها لا يفعل إلا بالذلة كالقبلة ففيه الهدى على كل حال وما عدا القبلة فمنع لقصد اللذة ثم إن حصل منه مذى فالهدى وإلا فندغوسلم وأما عقد النكاح فيحرم على المحرم أن يتزوج أو تزوج

الغسل بالكافور في الفسلة الأخيرة إن تيسر حسن أي مستحب وينحل بالماء كاللح فيكبسه قبضا وسد مسام الأعضاء لبرودته وكذلك يستحب الصدر أي ورقة ويسحق ويذوب بالماء وليس المراد جمل ورقة في الماء وهذا قبل غسله بالماء القراح ويدلك به الميت أو يجعل على يده ويصب عليه الماء أو يدهه قاله ابن حبيب وظاهر كلام الناطم أنه يفضل بالماء والمضاف وهو ظاهر قول المدونة يغسل بجاء وسدر يجعل في الآخرة ككافور قال أبو الطاهر وسبب الخلاف هل المطلوب من غسل الميت النظافة المحضة أو العبادة فنلاحظ النظافة قال يفضل بالماء والسدر ومن لاحظ العبادة قال بالماء المطلق وأشار بقوله يبارد الماء نعم وإن سخن إلى أنه جائز بكل منهما وفيه تنبيه على خلاف الشافعي حيث قال البارد أحب إلى وكره السجن وعلاه أصحابه بأنه يسكه والسخن يرخيه

وَكُلُّ صِنْفٍ مِنْ بَنَاتِ أَوْ ذَكَرٍ يَغْتَسِلُهُ صِنْفُهُ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ

فيغسل الرجال الرجل والنساء النساء ويجوز أن تغسل المرأة صبيا سنة سبع سنين أو ثمان وأن يغسل الرجل طفله رضيعا وما قاربها ويمنع تغسله المطلقة اتفاقا وفيها بينهما قولان منذهب المدونة المنع وأرخضوا للزوج غسل الروجة وهي كذلك إذ باسمها حجة

وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو الزوج أو الزوجة فهو باطل يفسخ قبل البناء أو بعده ولو ولدت الأولاد ولا تبدأ بتحررها ولا يكون المحرم سفيراً في النكاح لغيره ولا يحضر غيره لكن يفسخ النكاح بذلك واعلم أن المانع من هذه الأشياء الست يستمر إلى التحلل وحينئذ تصير حلالاً لشيء على فاعلم أن الصبي تحللين أصغر وأكبر فالأول يرى حرة العقبة أو خروج وقت أدائها ويحل به كل شيء إلا اثنين قرب النساء بجماع أو مقدماته أو عقد نكاح والصبي فلا يعلن بحرة العقبة بل مازال ذلك حراماً عليه إلى التحلل الأكبر وهو طواف الاضحية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إلى الاضحية يبقى الاستمتاع كاصيد البيت أي يستمر الاستمتاع المذكور قريباً وهو قرب النساء وكذلك الصيد إلى طواف الاضحية وهذا هو التحلل الأكبر يريد وكذا ينهى عن الطيب حينئذ لكن على الكراهة فإن تطيب فالتدية وأما باقي المنوعات من اللباس والطيب والذهب وإزالة الشعث فحل برمي اجرة الأولى يوم العيد وهي حرة العقبة يرد أو بخروج وقت أدائها كما تقدم وهذا هو التحلل الأصغر واليه أشار بقوله ثم باقي ما قد منعاً البيت وإنما يحسب طواف الاضحية تحلاً أكبر لمن سعى قبل الوقوف وإلا فلا يحصل التحلل إلا بالسعي بعد طواف الاضحية ويحل به كل شيء إن حلق وإلا فهو ممنوع من الجماع فإن جامع فعليه الهدى ومنتهى المنع في العمرة السعي إلا أن أمن وطى قبل الحلاق فعليه الهدى ويكره أن يفعل شيئاً ممنوعاً من الاحرام غير الوطى قبل الحلاق فإن فعل فلا شيء عليه ثم ذكر الناظم مسألة كالمستثناة من منع المحرم من تغذية رأسه فقال وجاز الاستقلال البيت وحاصله أن المحرم يجوز له أن يستقل بالمرتفع على رأسه ما هو ثابت كالبنا والخباء والشجر لا ما كان غير ثابت كالحمل والشقف فلا يجوز له الاستقلال في ذلك فإن فعل ففي وجوب التدية عليه واستحبها بوقولان مشهوران وفهم من قوله لا في المحمل حيث أتى في الدال على الطرفية أن المنوع الاستقلال بالمحمل وهو فيه أما لو استقل به وهو ليس فيه بل إلى جانبه سواء كان المحمل سائراً أو نازلاً فلا يمنع من ذلك وهو كذلك من هذا التفصيل يفهم أن جواز الاستقلال بالمرتفع الثابت كالبنا والشجر عام لمن كان تحته أو إلى جنبه فهو كذلك أيضاً وع آخر البيت فعل أمر من وعى بمعنى حفظ تكبيل للبيت والفاء الداخلة عليه عاطفة ابن الحاجب ويجوز استقلاله بالبناء والأخبية وما في معناها ما ثبت وفي الاستقلال بشيء على المحمل وهو فيه بأحواد أو الاستقلال بثوب على عصا أو لسان التوضيح قال في الاستدراك أجمعوا أن للمحرمان أن يدخل تحت الخباء وأن ينزل تحت النجرة واختلفوا في استقلاله على دابته وعلى المحمل فنهى مالك وأحمد وقال ابن عمر أصبح لمن أحرمت له وبعضهم برفعه عنه قال مالك إن استقل في محله اقتدى وأجاز ذلك أبو حنيفة والشافعي وغيرهما قال مالك ولا يجزى أن يستقل يوم عرفة بشيء وذكر المصنف يعني ابن الحاجب في الاستقلال على المحمل بشيء والمحرم فيه قولين يريد سواء كان سائراً أو نازلاً وكذلك ذكر غيره وأحرز بقوله وهو فيه مما استقل به وهو إلى جنبه فانهما انتهى ونحوه في مناسك الشيخ خليل والمحطاب (تنبيهات) الأول تلخص من كلام الناظم أن حرمان الإحرام ستة فالحلقة الأولى منها متجربة أولها بالجزاء والأدوية بعده تليه بالفدية ويأتي قريباً تفسيرهما إن شاء الله والسادس وهو قرب النساء كان بالجماع ففسد كما مر وإن كان بمقدماته فموجب بالهدى على التفصيل المتقدم وإن كان بعقد النكاح فلا يوجب شيئاً به ولا فدية وإنما فيه

يعني أن يجوز لكل من الزوجين أن يغسل صاحبه إن صح نكاحهما سواء كان قبل البناء أو بعده كان أحدهما عيب يقتضي الخيار في فسخ النكاح كبرص وجنون وجزام وداء فرج أو لا إذا مات أحدهما قبل اختياره لا تقطع الخيار بالموت وكذا يغسل أحدهما صاحبه وإن كان النكاح فاسداً ولكن فأت بالدخول ولا فرق بين كون الزوجين حراً أو رقيقين أو مختلفين وتقدم الزوجة على غيرها ولو وضعت بعد موته بل ولو زوجت غيره وتقدم ولو كانت كاتبة لكن بحضرة مسلم ولا يغسل الزوجة مطلقاً على المشهور ومفهوم قوله وأرخصوا للزوج غير معتبر لأن باحة الوطى بالرق تبني الفصل من الجانبين فيغسل الرجل أمته وأم ولده ومدبرته ونفسه لا مكاتبة ومعقبة لأجل أو بعضها أو مشتركة وقوله إذا بما حاجة هي أسماء بنت عيسى غسلت زوجها أبا بكر الصديق وهو أمير المؤمنين وبأسماء مقصور وغيرهم يوزن لاستقامة الوزن وحجة مضموم الماء المهيمة وأما عكسه وهو تفسير الزوج زوجته فإن قاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو صت أسماء المذكورة وعليها رضي الله تعالى عنه أن يغسلها فكان على رضي الله تعالى عنه يصب الماء عليها ولم ينكر ذلك أحد

الاستغفار فقط وتلخص من هذا المحل أيضا وعما تقدم في قوله والواجبات غير الأركان بدم قد جرت أن الجابر ترك ما يطلب فعله ما ليس بركن أو لفعل ما يطلب تركه ما ليس بمفسد ثلاثة أنواع هدى وجزاء الصيد وفدية فالفدية ماوجب للبس أو استعمال طيب أو دهن أو إزالة وسخ أو ظفر أو شعر أو قتل قل وهي ثلاثة أنواع الأول نكس بشاة فاعلى العزى النسك الذبايح وأحدثها نسك المشرق والنسك الذبيحة وجمها نسك قال تعالى أو صدقة أو نسك والنسك كل ما يتقرب به إلى الله تعالى والنسك الطاعة اه النوع الثاني إطعام ستة مساكين بمدان لكل مسكين بمد النوى على الله عليه وعلى آله وسلم النوع الثالث صيام ثلاثة أيام بفعل أحد الثلاثة أحب غنيا كان فقيرا ولا تنخص بزمان ولا مكان إلا أن ينوى بالنوع الأول من هذه الثلاثة الهدى فيسمى هديا ويجرى عليه حكم الهدى إلا أنه لا يأكل منه ابن عرفة فدية الأذى على التخيير في صوم ثلاثة أيام فيها ويصومها حيث شاء أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدان سويان أو ينسك بشاة فيها وينسك أيضا حيث شاء ابن المواز وفي ليل أو نهار وإن شاء أن ينسك يبيع أو بقره يبلده فذلك له وله أن يحمله هديا ويقلده ويشعره ثم لا ينحره إن قلده إلا بنى أو يحكه إن أدخله من المحل فيها وكذلك الإطعام والعيام حيث شاء من البلاد ولم يذكر الله الفدية علا وسماها نسكا ولم يسما هديا فأينما ذبحت أجزأت اه ويستحب تابع صيام الأيام فإن فعل موجبات الفدية بأن ليس وتطيب وحلق وقم وأزال الوسخ وقتل القمل فإن كان ذلك في وقت واحد أو متقارب فدية واحدة وكذلك تجدد الفدية وإن تراخى الثاني عن الأول إذا ظن الإباحة أو كانت فيه فعل الجميع ومنه نية التكرار وهو أن يلبس مثلا لعذر ثم يزول العذر فيخلع وينوى إن عاد إليه المرض عاد إلى اللبس ومحل الثانية من حين لبسه للعذر إلى حين نزعها وأما من لبس ثوبا ثم نزعه ليلبس غيره أو نزع ثوبه عند النوم ليلبسه إذا استيقظ فقال سند هذا فعل واحد متصل في العرف ولا يضر تفريقه في الحس وصرح في المدونة بأن فيه فدية واحدة وأما جزاء الصيد فهو ماوجب لقاتل الصيد وهو على التخيير أيضا وصفة ذلك أن يحكم القاتل حكيم سواء عدلين فقيمين بذلك فيخير أنه بين اخراج مثل الصيد أو مقاربه من الثمن أن كان له مثل أو مقارب وبين اخراج قيمته طعاما بالموضع الذى قتله به أن كان له قيمته فيه وإلا فيقر به فصدق به على المساكين لكل مسكين مد وبين عدل ذلك صياما أى وبين تعويض تلك القيمة صياما بأن يصوم عن كل مد بوما ولكسر المد يوما كاملا فيختير بين ثلاثة أشياء وإن لم يكن للصيد مثل ولا مقارب فيخير أنه بين شيئين فقط بين اخراج قيمة الصيد طعاما وبين تعويض تلك القيمة بالصيام فيصوم لكل مد كما ذكر ولا بد من لفظ الحكم ولا يجوزته الاخراج بخير حكم الاحمام مكة والحرم ويمامه ففي كل واحد شاة بخير حكومة فإن لم يجدها صام عشرة أيام وفي الجنين والبيض عشرة الأم ولو تحرك فإن استبل ومات فكالكبير فإن ماتت الأم معه جذا أن فإن يقن موت الفرج في البيضة قبل كسرها برائحة ونحوها فلا شيء عليه وإذا اختار المثل لحكمه كحكم الهدى إلا في جواز الأكل كما سيأتى وإن اختار الإطعام فيطعم في محل

وَعَوْرَةُ الْمَيْتِ قَرْضًا تُسَرُّ كَالسَّرِّ فِي حَيَاتِهِ لَا تُنْفَرُ

يعنى أن ستر الغاسل عورة الميت عنه وعن أعين الناس فرض إذا لم يجوز لهم نظرها ونحوه قول المدونة وتستر عورته وظاهرها الوجهوب سواء كان زوجا أو سيدا قال بعض مشايخي وهو المشهور وأجاز بعضهم للزوج والسيد أن يستر وأن لا يستر استصحابا لما تقدم والستر أول

(باب في ترك الصلاة على الشهيد والسقط)

وَتُتِمُّ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى شَهِيدٍ مَاتَ فِي الْمَقَارِكِ
وَعَسَلَهُ أَيْضًا كَذَاكَ يُتِمُّ وَسُئِلَ الرَّسُولُ فِيهِ تَقِيْعٌ

شَهِيد المترك لا يغسل انفاقا ولا يصل على الموقوف وهو من مات بسبب القتال مع الكفار حالة القتال سدد سواء قتله المشركون أو قتلهمهم قتردى أو سقط من شاهق أو من على غرته أو دجع عليه أو بهد أو ووجه

الإصابة فإن لم يكن فيه مساكين فيخرجه بقربه فإن أخرج بمحل آخر لم يحزه إلا أن يتساوى سعرهما فأولان وإن إختار الصوم صام حيث شاء . وأما الهندي فهو ما يجب لنقص في صبح أو عمرة بترك واجب من الواجبات المتجبرة المتقدمة قال الخطاب وجعلنا إثنان وأربعون من المنفق عليه والمختلف فيه ويضاف لذلك أيضا الهندي الواجب في مقدمات الجناح مع المذني وفي القبلة وفي الأتزال من غير إدامة فكر ونظر وفي الوطء قبل الحلاق وفي الوطء بعد طواف الإفاضة وقبل جرة العقبة إذا خالف الترتيب وفي الفساد وفي الفوات وفي التمتع والقران وفي العمرة إذا وطئ قبل الحلاق وجزاء الصيد إذا كان من النعم والفدية وإذا جعل النسك هدبا ويضاف إلى ذلك على قول المغيرة الهندي الواجب على من طاف عدنا ورجع إلى بلده وأما على المشهور فلا بد من رجوعه فتم جملة الخصال الموجبة للهدى خمسا وخمسين خصلة فقد صح ما ذكر ابن عرفة عن الطرموشي أن الهندي يجب في الحج في نحو أربعين خصلة وسقط اعتراضه عليه حيث قال قلت إن أراد بالترح لم يتجاوز الثلاثين وإن أراد بالشخص فهو إلى الألف أقرب لإمكان بلوغ الألف بأحد الصيد اه الخطاب بل الحاصل التي يجب بها الدم على المشهور تتجاوز الثلاثين وتقارب الأربعين اه المشارق الهندي والهندي وبالتثليل والتثفيف ما يهدي إلى بيت الله من بدنة واختلف الفقهاء على ما يطلق عليه هذا الاسم فذهبنا أنه لا يطلق إلا على ما سبق من الحج قال ابن المعتل وما لم يسبق من الحج فليس يهدي وقال الطبري سمي الهندي لأن صاحبه يقرب به ويهدي إلى الله تعالى كالمهديه يهديها الرجل لغيره فتأول بعضهم أن ظاهره عدم اشتراط الحج يقال منه هديت الهندي اه على الحاجة منه وفي القريب للعزيزي أن الهندي ما أهدى إلى البيت الحرام واحدته هدية وهدية اه ويستحب في الهندي الإين ثم البقر ثم الغنم فإن عجز عن جميع ذلك ولم يجد ما يشترى به الهندي ولا من يسلفه صام عشرة أيام فإن كان الهندي وجب لنقص في حج وكان ذلك النقص مقدما على الوقوف كالتنع باقران ومجاورة المقات صام ثلاثة أيام قبل عرفة وسبعة إذا رجع من منى وفي ابن الحاجب صام ثلاثة أيام بالحج ومن حين يحرم بالحج إلى يوم النحر فإن أخرها إليه فأيام التشريق وقبل ما بعدها وصام سبعة أيام إذا رجع من منى إلى مكة وغيرها وقيل إذا رجع إلى أهله فإن أخرها صام متى شاء التابع في كل منها ليس بلأزم على المشهور اه وجب عليه هديان وصحح عنهما صام عن كل واحد ثلاثة أيام قبل عرفة وسبعة إذا رجع لكن لا يصوم الثلاثة حتى يحرم بالحج فإن صام قبل الأحرار بالحج لم يحزه فإذا أراد أن يصوم أحرم في اليوم الرابع من ذى الحجة أو قبله وصام الثلاثة فإن لم يفعل ذلك فإنه يصوم أيام النحر وإن كان النقص متأخرا عن الوقف كترك النزول لمزدلفة ورمى الجمال والمبيت بمنى بعد يوم النحر وآخر الثلاثة ولو عدا صام العشرة جميعا ولو قدم السبعة قبل الوقف لم تجز ويستحب فيها التتابع ويشترط في الهندي سواء كان واجبا أو تطوعا من السن والسلامة من العيب ما يشترط في الأضحية والمعتبر في سلامته من العيوب وقت التقليد والأشعار والتعيين فلو كان سالما وقت تعيينه وجعله هدبا ثم طرأ عليه عيب أجزأ واجبا أو تطوعا قاله في المدونة

في المعركة ميتا ليس فيه أثر وقتل بسيف أو حجر وسواء قتل بسيف أو حجر أو عصا أو يخنق قال سحنون ولو قتله مسلم بظنه كافرا ولا فرق بين الكبير والصغير والمرا أو العبد قاتل أو لم يقتل وقال سحنون ولا فرق بين غزو المسلمين والكفار أو عكسه وهو قول أشهب وخصه ابن القاسم بالأول ولو قتل بيلاد الاسلام أو لم يقتل لصدق الاسم عليه ولا يفضل وإن أجنب وهو ظاهر المدونة ج وهو الصحيح وبه الفتوى وظاهر كلام سحنون أن الحائض كذلك لحبر زلوم بكونهم مهم ولا يزال ما عليه من نجاسة بخلاف دمه فلا يزال وخرج بشهيد المار كشيد غير ما كلفطعون والمبطون والغريق والحرق وصاحب الهدم وذات الجنب والمرأة تموت بوضع

وَالسَّقَطُ إِنْ تَمَّ يَسْتَهْلُ بِأَكْيَافِكَ فَكَالْمُسْجِدِ ذَاكَ مُسَاوِيًا

أى ان لم يستهل باكياء حين ولده فانه لا يفضل ولا يصلى عليه وان تحرك أو عطس أو بال أو رضع إلا إن تحقق حياته بطول أو قصر أو لا فإنه لا يملكه ولا يملكه غيره فلهذا ما عليه حديثه حيث لم يصل عليه فانه يفضل دمه

وهو المشهور كما صرح به ابن الحاجب والشيخ خليل في توضيحه خلافا لما في المختصر والشامل من تخصيص الإجزاء بالتطوع ولو عين وهو معيب ثم سلم (قائمة) تلخص من هذا التنبيه أن الدم في الحج على ثلاثة أوجه كما تقدم الأول الهدى وهو ما يجب للنقص في حج أو عمره إما بسبب نقص ما يجب فعله أو بسبب فعل ما يجب تركه أو ما تركه أولى أو ما فعل من غير اختيار الثاني جزء الصيد الواجب على قائه الثالث الفدية وهي ما يجب في انبثاس والطيب والدهن وإزالة الوسخ والقمل وقمل الظفر ونحو ذلك فالدم أحد مثاثات الحج وأن الهدى قد يطلق أيضا على أحد أنواع الفدية وأحد أنواع الجزاء (التنبيه الثاني) كما يحرم التعرض الحيوان البرى في الحرم فكذلك يحرم فيه قطع ما ينبت بنفسه من الأشجار وغيرها إلا الأذخر والسنا للباحة اليهما اه ابن الحاجب ويكره اختلاؤه للبهائم لمكان دوابه لأرضيه التوضيح والاختلاف القطع وأما ما يستتبع فيجوز قطعه ابن يونس ولا يقطع أحد من شجر الحرم شيئا يبس أو لم يبس من حرم مكة أو المدينة فإن فعل فيستترقه ولاجزاء فيها ولا يقطع ما أنبته الناس في الحرم من أشجار مثل النخل والرماد والفاكهة كلها والبقل كله والكرات والخس والسلق وشبهه والقناء القمى والاصطياد في حرم المدينة حرام فإن صادفني الدولة لاجزاء فيه أو الأيس أن فيه الجزاء ولا يؤكل ابن الحاجب والمدينة ملحقه بمكة في تحريم الصيد والأشجار ولاجزاء على المشهور والتوضيح ودليلنا ما في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال أتى أحرم ما بين لابي المدينة أن يقطع عظامها أو يقتل صيدها بين الحراد الأربع ابن خبيب وغيره وإنما ذلك في الصيد وأما في قطع الشجر فبريد وعبارة الباجي على بريد من كل شق حولها واللابتان الحرتان إحداهما حيث ينزل الحج والأخرى تقابلها شرق المدينة قال ابن نافع وحرثان أخريان أيضا من ناحية القبلة والجوف ابن الحاجب قال مالك وبلغني أن عمر رضي الله عنه حدد معالم الحرم أي مكة بعد الكشف وحد الحرم بما يلي المدينة أربعة أميال إلى منتهى التعمير ومن العراق ثمانية المقطع ومن عرفة تسعة وما يلي اليمن سبعة إلى إضاعة ومن جدة عشرة إلى منتهى الحديبية ويصرف الحرم بأن سبل الحل إذا جرى نحوه وقت دونه (التنبيه الثالث) اعلم أن دماء الحج ثلاثة والهدى والتطوع به والمندور باعتبار جواز أكل معطيها منها إن ذبحها أو نحرها إما بعد بلوغ محلها أي منحرها أي الموضع الذي يحل فيه نحرها إن سلبت إلى أن بلغت وهو منى إن وقف به بمرقة والأمكنة وأما قبل بلوغ محلها إذا صلبت وهلك فتذبحها أو نحرها قبله ومنعة من ذلك على أربعة أقسام نذركها قريبا ثم الهدى المندور فبأن مضمون في الذمة ومعين وكل منهما أما أن يسميه للساكنين بلفظه أو يقصده لهم بنية فقط ولا يسميه لهم بلفظه ولا يقصده لهم بنية فالهدى المندور إذا فعل أربعة أوجه ودماء الحج ثلاثة وهدى التطوع ثمانية وترجع باعتبار جواز أكل عجزها منها ومنه إلى أربعة أقسام القسم الأول يجوز أكله منه قبل بلوغ المحل وبهده وهو كل هدى وجب للنقص في حج أو عمره والهدى والمندور المضمون إذا يسميه للساكنين ولا نواه لهم فهذا يأكل منه قبل المحل لأنه مضمون يجب عليه بدله وبأكل منه بعد المحل لأن

وبلف في خرفة ويؤدى فله ابن حبيب (قائمة) يكره ذبح السقط بالدور وإن دنف بها لم يكن عيبا بخلاف الكبير وشكل شائب من الأموات في بئر أو واد وفي الأقدار فإنه كالسقط لا يصلى عليه في جميعه إن جازأ أي لا يصلى على غائب في غيبته فإنه مالك وقوله أن جازأ في ينذرلى معناه فيحتمل أنها بالجزم الموحدة الخففة أي بعد من مكانه الغائب فيه ولم يعلم محله ويحتمل ضم الجزم ونكون مبالغة في عدم الصلاة على الجبل ويحتمل على مافى الجواهر لا يصلى على الأكثر المقطوع مفرا وتحتها وتأ عيسى يصل عليه وكذا أن وجد نصفه وفي رواية إن الإمام عن مالك ويحتمل أنها بالحاء المهيأة أي أن حل بالبر أو الوادى أو الغلة ولا يمكن لو صول إليه وأجزأه أن لم يحل بواحد منها ويحتمل أنه بالحاء المعجمة أي لا يصلى عليه إن خلا من واحد منها وأما أن خلا بواحد منها صلى عليه وكل منها يحتاج لفعل والشكل بعيد والله أعلم بمرادهم وجئت للمارح لهذه المقدمة بعد ذلك في نسخة أن يصل وهي واضحة والله أعلم وأما صلاة الصلاة والسلام على الجاشي وهو غائب من خصوصيته صلى الله عليه وسلم أو يقال أنه وقع له (٤٩) - الد. العن

أكله غير معين فهو على سنة الهدايا وقد قال تعالى فكلوا منها وأطعموا الفقير والمعتل القسم الثاني لا يأكل منه لاقبل المحل ولا بعده عكس الأول وهو نذر المساكين المعين إذا سماه للمساكين بلفظه أو نواه لهم كقوله لله على أن أهدى هذه البدة أو هذه البقرة أو هذه الشاة للمساكين فهذا لا يأكل منه قبل المحل لأنه غير مضمون ولا بعد المحل لأنه قد عين آكله وهم المساكين القسم الثالث يأكل منه قبل بلوغ المحل إذا عطب ولا يأكل منه بعد بلوغ المحل وهو ثلاثة أشياء جزاء الصيد وفدية الأذى إذا جعلها هدياً ونذر المساكين المضمون إذا جعله لهم بلفظ أو نية وإنما أكل من هذه الثلاثة قبل إذا عطب لأنه يجب عليه بدلها لكونها مضمونة في الذمة ولم يأكل منها بعد لأن أكلها معين وهم المساكين فنذر المساكين ظاهر وأما فدية الأذى وجزاء الصيد فلا من ذلك من مقابلة الطعام وهو للمساكين فكذلك بدله القسم الرابع ما يأكل منه بعد المحل لاقبله وهو هدى التطوع والهدى المنذور المعين إذا لم يكن سماه للمساكين بلفظ أو نية وإنما لم يأكل من هذا القسم قبل المحل لأنه غير مضمون وجزأ أكله منه بعد المحل لأن آكله غير معين وقد نظم هذه الأقسام على هذا الترتيب الشيخ ابن غازي آخر نظائر الرسالة فقال

كل هدى قصص والذي ضمننا إن لم تكن سميت أو قصدت
ودع معيناً إذا فعلنا قبل كل جزاء صيد ثلثنا
وهدى فدية الأذى إن شئنا وما ضمننا قصداً أو صرحنا
وبعد كل طوعاً وما عيئنا إن لم تكن سميت أو أضمرنا

فإن أكل معطى الهدى من هدى لا يجوز له الأكل منه وجب عليه بدله هدياً كاملاً إلا نذر المساكين المعين ففيه قولان مشهوران أحدهما أنه كثيره والثاني أنه يجب عليه قدر ما أكل فقط والله أعلم

وَسُنَّةُ الْعُمَرَاءِ فَأَقْلَمَهَا كَمَا حَتَجَّ وَفِي التَّعْمِيمِ نَدْبًا أَحْرَمًا وَلِإِثْرِ سَعْيِكَ أَحْلَقْنِ وَقَصْرًا
تَحِلُّ مِنْهَا وَالطَّوَافُ كَثْرًا مَا دُمْتَ فِي مَكَّةَ وَأَرَعَ الْحُرْمَةَ لِجَانِبِ النَّبِيِّتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَةِ
وَلَا زِمِ الصَّغَا فَإِنْ عَزَمْتَ عَلَى الْخُرُوجِ طُفَّ كَمَا عَلِمْتَ

أخبر رحمه الله أن العمرة سنة أى مؤكدة مرة في العمر وهو كذلك على المشهور وأن الإحرام بها يستحب أن يكون من التعميم أى لأنه عليه السلام أمر عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن يخرج بأخته عائشة رضي الله عنها اليه وتقدم عند تعرض الناظم لبيان مواقيت الحج المسكانية بيان ميقات العمرة الزماني والمكاني وأن صفة الإحرام بها في استحباب الغسل والتنظيف وفيما يليه وما يجرم عليه من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك وفي الثانية الطواف والرمل والركوع بعده والسعي

عليه السلام وصلى عليه مشاهده وتشبيهه بالسقط فيقتضى كرامة الصلاة عليه ككرامتها على السقط
وَسُكُّ مَذْفُونٍ بِلَا صَلَاةٍ فَقَبْرُهُ كَثَلُ تِلْكَ الذَّاتِ
أى قبره المعروف يصل عليه كمثل تلك الذات المعروفة الحاضرة التي لم يصل عليها

عَلَى الْقُبُورِ تَحِبُّ الصَّلَاةُ كَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ رُؤَاةَ
ظَاهِرُهُ طَالِ دَفْنُهُ أَوْ لَمْ يَطْلُ وَقِيْدُهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِمَا إِذَا لَمْ يَطْلُ حَتَّى يَنْهَبَ الْمَيِّتَ بَقَاءَهُ أَوْ غَيْرَهُ
هَذَا إِذَا كَانَ جَسَدُ الْجَسَدِ أَوْ جَاهُهُ وَأَنْخَلَفَ فِي مَثَلِ الْيَدِ

أى إنما لم يصل على قعيد جميع الجسد أو جله لاحتمال أن يكون صلى عليه فتكرر الصلاة عليه وهو مكروه وهذا ملحق عليه وقوله وأنخلف في مثل اليد أى والرجل فقيل يصل على ذلك العضو وقبل لا لاحتمال حياة صاحبه فيصلى

بعده كلحج سواء يسواء وإذا قال قاضها كاحج فازائدة على حد فيها رحمة من الله فإذا فرغ من السعي وحلق وقصر فقد حل منها وإلى ذلك أشار بقوله وإثر سعيك احلقن أو قصرأ تحل منها فأوفى قوله أو قصرأ للتخيير وقدم الحلق لأنه أفضل ثم أفاد بقوله والطواف كثيرا الخ أنه يستحب للآفاق أن يكثر الطواف بالبيت مادام بمكة لتعذر هذه العبادة العظيمة عليه بعد خروجه منها وأن راعى حرمة مكة المشرفة لجانب البيت العظيم الكائن بها يتجنب الرفث والفسوق والمصيان ويكثره فعل الطاعات والخدمة لله تعالى باستمال أوامره واجتناب نواهيه وملازمته الصلاة في الجماعة وغير ذلك من أفعال البر وإن كان ذلك مطلوباً في كل مكان وزمان ففي هذا المكان أكد لما تقرر أن المعصية تظلم بالزمان والمكان باعتبار الأهم والأدب عليها وأن الطاعة تعظم ذلك أيضاً فيكثر ثوابها وأنه إن عزم على الخروج من مكة يستحب له أن يطوف طواف الوداع على الصفة التي عليها مما تقدم من الابتداء بتقيل الحجر وجعل البيت على اليسار إلى آخر ما ذكر من صفة الطواف واعلم أن الأفعال المطلوبة في العمرة ثلاثة أقسام أركان لتجبر وواجبات تجبر وسنن لا شيء في تركها فأركانها ثلاثة الاحرام والطواف والسعي وأما الحلق فليس بركن بل يجبر بالدم إذا تركه حتى يرجع لبلده أو طال كما تقدم في موجبات الدم وواجباتها المنجزة بالدم فهي كلحج فيها يتأق فله فيها من ذلك وذلك أربعة عشر على المشهور وأما السنن والمستحبات فكلحج أيضاً فيها يتأق فله فيها من ذلك وذلك نحو السنن قاله الخطاب في مناسكه ونفسد بالجماع وما في معناه إذا وقع قبل انقضاء أركانها ويكره تكرارها في العام الواحد على المشهور وأجاز ذلك مطرف وابن الماجشون وعلى المشهور فأول السنة المحرم فيجوز لمن اعتمر في آخر الحجة أن يعتصر في المحرم قاله مالك ثم استخفله وقد تقدم قبل قوله ومنع الاحرام صيد البر ما يستحب لمن كل حجه وفرغ منه ورجع إلى مكة من كثرة التطوع بالطواف وشرب ماء زمزم إلى آخر ما ذكر هنا لك وقد سئل مالك رضى الله عنه أيها أحب إليك المجاورة أو القفول فقال السنة الحج ثم القفول وكان عمر رضى الله عنه إذا فرغ من حجه يقول يا أهل اليمن بمنسك وبأهل العراق عراقي وبأهل الشام شامي وبأهل مصر مصري وهذا والله أعلم لأن الغالب العجز عن آداب المجاورة إذ الجنب العظيم لاسيما معه عليه الصلاة والسلام ولا يغلو الإنسان من الهفوات والكسل غالباً وقد حكى عن بعض كبار الصوفية أنه جاور بمكة أربعين سنة ولم يبل في الحرم ولم يضطجع فقل هذا تستحب له المجاورة وقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحاج حكى الشيخ الجليل أبو عبد الله القاسمي رحمه الله تعالى أنه احتاج إلى حاجة الإنسان وهو بالمدينة المشرفة فخرج إلى موضع من تلك المواضع وعزم أن يقضي فيه حاجته فسمع هاتفا ينهاه عن ذلك فقال الحاجاج يعملون هذا فأجابه الهاتف بأن قال وأين الحاجاج ثلاث مرات وقد لوح الناظم لهذا المعنى بقوله وارع الحرمة لجانب البيت وزدني الخدمة وسرّ لِقَبْرِ الْمُصْطَفَى بِأَدَبٍ وَنِيَّةٍ تُجَبِّ لِكُلِّ مُطَلِّبٍ سَلَّمَ عَلَيْهِ سِرٌّ إِلَى الصُّدُوقِ

على حى وليست هذه مكررة مع قوله في نفيه ان جلا لأن تلك في الصلاة على غائب وهذه على جزء حاضر في القبر أو في غير القبر ثم قال

الْقَوْلُ فِي الْكُفَنِ وَفِي الْخُطُوطِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الشُّرُوطِ
الْكُفْنُ وَاجِبٌ بِهِ يُدْفَى وَيَدْفَعُ حَتُّوهُ يُؤَدَّى

ليس المراد بها ذكر حكم وجوب الكفن لأنه قدّم أنه مستنون على أحد القولين المشهورين ولا يريد به هنا ذكر المشهور الآخر وليس تكراراً مع قوله وعورة الميت الخ وإنما مراده هنا أن الكفن مبدى على غيره من الديون مالم يكن مرهوناً فإن كان فصاحب الرهن أحق به ويحتمل أنه يريد القول الآخر بالوجوب أى ولاجل وجوبه يبدى على غيره وما يحتاج إليه الميت ويكون قد أفاد القولين المشهورين مع زيادة الفائدة وروى ابن وهب الخطوط وقوله وبعده الخ أى وبعد التبدية بالكفن يؤدى الخطوط وهو كل طيب يخلط للميت المسك والعنبر وطيب الحى ويجعل ذلك في جهة

ثُمَّ إِلَى مَحَرِّ تَقْوَزُ بِالْوُفُوقِ وَأَعْلَمُ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَحَابُّ فِيهِ الشُّعَا فَلَا تَمَلْ مِنْ جِلَابِ
وَسَلِّ شَعَاعَةً وَخَصَاً خَصَاً وَعَجِّلِ الْأَدْبَةَ إِذْ نِلْتَ الْمُنَا
وَادْخُلْ مُسَبِّحاً وَاصْبَحْ هَدِيَّةَ الشُّرُورِ إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ يَكْ يَدُورُ

إذا خرج الحاج من مكة يستحب له الخروج من كذا ولكن فيه وعزمته وكيته زيارته عليه السلام وزيارة مسجده
وما يتعلق بذلك لا يشترك معه غيره لأنه صلى الله عليه وسلم متبوع لا تابع فهو رأس الأمر المطلوب والمنفود
الأعظم فإن زيارته عليه السلام سنة مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها وليكثر الزائر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في طريقه ويكبر على كل شرف ويقول ما تقدم ويستحب أن ينزل خارج المسجد فيتعلم ويركع ويلبس أحسن
ثيابه ويتعاب ويحمد التوبة ثم يمشي على رجليه فإذا وصل المسجد فليبدأ بالركوع إن كان في وقت يجوز فيه الركوع
وإلا فليبدأ بالقبر الشريف ويكون ركوعه في محراب النبي عليه السلام إن قدر أو في الروضة أو في غيره من المواضع
ثم يتقدم إلى القبر الشريف ولا يلتصق به ويستقبله وهو متصف بكثرة اللب والمسكنة والانتكسار والفقر والغافة
والاضطرار ويشعر نفسه أنه واقف بين يديه صلى الله عليه وسلم إذ لا فرق بين موته وحياته عليه السلام فيبدأ بالسلام
عليه عليه السلام قال مالك فيقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ثم يقول صلى الله عليه وعلى أزواجك وذريابك
وعلى أهلك أجمعين كما صلى على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك عليك وعلى أزواجك وذريابك وأهلك كما بارك على إبراهيم وآل
إبراهيم في العاشرين ألفاً حيد مجيد فقد بلغت الرسالة وأدبت الأمانة وعبدت ربك وجاءت في سبيله ونصحت لبيانه
صابراً محتسباً حتى أتاك اليقين صلى الله عليك أفضل الصلاة وأتمها وأطيبها وأذكاهم يتحنى على اثنين نحو ذراع ويقول
السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته حتى رسول الله عليه السلام وثانيه في الفار جواز الله عن أمة رسول
الله عليه السلام خيراً ثم يتحنى إلى الذين قدر ذراعاً أيضاً فيقول السلام عليك يا أبا حفص العاروق ورحمة الله وبركاهم
الله من آله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خيراً وكر مالك لأهل المدينة الرقوف بالقبر كلما دخل أحدهم المسجد
وخرج وقال إنما ذلك للزبابة لأنهم يمددوا ذلك قال مالك ولا بأس لمن قدم من أهل المدينة من سفر أو شرج إلى سفران
يقف بالقبر فيسلي على النبي عليه السلام ويدعوه ولا ينكر ويرضى الله عنهما وليحذر الزائر عما يفعله بعض الجهلة
من الطواف بالبر الشريف على ساكنه أفضل الصلاة وأزكى السلام واتمسح بالطين والغاء المذلل والأياب عليه ومن
قرب الرامه بأكل القمح في لروضة والاماء شهورهم في التذلل وهذا كل من المنكرات ويستحب أن يذوق التسبيح والتهجود
المشورة فيه ومسجدتهما ويتوضأ من بئر أبيس ويشرب منها وهذا في حق من كثرت إقامته والاحتشام عنده صلى الله عليه

الليت وبديه وركبتيه وأطراف قدميه وفي مران جسده كإبطيه ورفقيه وعنك بطنه والحنوط بفتح الحاء ككهور
وَالسَّكَنُ مَنْ قَطَنَ وَمِنْ حَتَّانٍ وَأَتَقَانُ أَوَّلَى وَيَجُوزُ أَشْأَى
وَشَرَطُهُ النَّبِيَّاتُ وَالْمَعْطَرُ وَيُسْكِرُهُ الصَّبَاغُ وَالْمَعْمَرُ

ذكر ما يجوز به تسكينه وما يكره فجوز بالنظن والكتان والأول وهو القطن أول من أكتن التمدني جنس الكتان
الكتان والقطن قاتان أي زيد بكمن بما جاز أن يلبسه في حياته وقوله وشروط البياس أي شرطه الذي لا كراهة
فيه ونص سند على استحباب البخور وهو المراد بالتمطير في ثلاثة مواضع عند خروج روح الميت وقال مالك لأعرفه
وعند التسل لئلا تظهر منه رائحة تكره تبرير تبايعه غير ذكره إبقاء في تسكينه والاحتشام والخنصر والمصفر
أن أمكن وكذا المزعز والمورس روي صاحب المستمر على عسده كراهة من الآخرين وقوله والجمير أي

وسلم أحسن ليقتم مشاهدته صلى الله عليه وسلم وقد قال ابن أبي جررة لما دخلت مسجد المدينة ماجلست إلا جلوس في الصلاة ومازلت واقفاً هناك حتى رحل الركب ولم أخرج إلى البقيع ولا غيره ولم أر غيره صلى الله عليه وسلم وقد كان حضر لي أن أخرج إلى البقيع فقلت إلى أين أذهب هذا بيت الله المفتوح الساتين والظالمين والمكبرين والمضطرين والفقراء والمساكين وليس ثم من يقصد مثله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم اه اللهم إنا نوسل إليك بقدره عندك وجهاء لديك أن تغفر لنا ما فعلنا وما أئخرنا وما أسرنا وما أعلننا وما أنت أعلم به منا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واغفر اللهم لنا ولآبائنا وأمهاتنا وأسياننا وأزواجنا وذرياتنا وبلغ بحمدك وكرمك مقصودنا فيهم من العلم والعمل لجميع الأخلاء والأحباب ومن له علينا حق من الإخوان والأصحاب وجميع المسلمين وأمتنا وإياهم على قول لا إله إلا الله سيدنا محمد رسول الله ﷺ تائبين بلا عنة وأقبل على الجميع بفضلك وإحسانك إذا الفضل العظيم والإحسان والجلود والامتنان إنك جواد كريم متفضل إن لم تكن رحمتك أهلاً لأن نالها فرحتك أهل أن تتألفنا وفقنا لادعاء كي نستجيب لآوائت أكرم من وفي بما وعد وقول النائم يجب بضم الناء مبنياً للجرول وتعمل بفتح الناء والميم مضارع ملل بالكسر مللاً وملاب مصدر ملب وحسنأ منصوب على إسقاط الحافض أى وصل الحتم بالحسن وهو الموت على قول لا إله إلا الله سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والأوبة الرجوع والمنا المطالب والمراد هنا هو الحج والزبارة والأصل في استحباب تسجيل الأوبة قوله صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وضاعفه وشرابه فإذا قضى نهمته فليجعل إلى أهله وفي الحديث أيضاً انتهى عن أن يترك الإنسان أهله ليلاً كي تمتشط النعثة ونستحد المغيبة الأولى أن يكون أول النهار ضحى ولذا قال وأدخل ضحىي وأما استحباب استحباب هدية يدخل بها السرور على أقاربه ومن يدور به من الحثم ونحوهم فظاهر وذلك ستة ماضية لكن ذلك مقيد بما إذا لم يلحقه في ذلك كلفة وهذه المسألة ختم أيضاً الشيخ خليل رضى الله عنه مناسكه وقد رأيت أن أختم هذا الكتاب أعني كتاب الحج بكلام مجيب لا يصدر إلا عن نور الله قلبه وفتح بصيرته ذكر الشيخ خليل في الفصل الرابع من الباب الأول من مناسكه فيما اشتملت عليه صفة الحج من الأقوال والأفعال قال رضى الله عنه وتفتتبه أعلم نور الله قلبي وقلبك وضاعف في النبي المصطفى حبي وحبك أن الحج محو على أحكام عديدة وقل من تعرض لها من المصنفين فأولها أن الله تعالى شرف عباده بأن استدعاهم لحج كرامته والوصول إلى بيته ولما كان الله تعالى منزهاً عن الحلول في محل إقامة البيت الحرام مقام بيت الملك فإن الملك إذا شرف أحداً دعاه لحضرته ومكثته من تقبيل يده وأمره باليأز به وجدير به حينئذ أن يقضى حوائجه كذلك الله تعالى استدعى عبده لبيته الحرام وأمره باليأز به وأقام الحجر الأسود مقام يد الملك فأمرهم بتقبيله وأمرهم بطلب حوائجهم وإذا كان الاتلاق بملوك الدنيا فضاء الحوائج في هذه الحالة فكيف بملك الملوك المعطى بنير سؤال وشرح الفصل عند الاحرام لأن من استدعاه الملك ينبغي أن يكون على أكل الحالات وبطير قلبه ولسانه لأن

تحمير اندار بأن يطاف بالبحور فيها لانه بدعة وليس من عمل السلف وكذلك يكون اتباعه بالثار تفاؤلا

وَكُونُهُ وَتَرَا هُوَ الْمُرَوِّى إِذْ فِي ثَلَاثَ كُفْنَ النَّبِىُّ

أى يستحب كون الكفن وتراً وينتهى وتره إلى سبع مبالغة في الاسترواع طلب التبرأ به ﷺ كفن في ثلاثة أنواب بيض سحويلة ليس فيها قبض ولا عمامة ويحتمل أنهما لم يعدا في الثلاثة الأنواب فيكون الكفن بها حسنة ويحتمل أنه لم يجعل ذلك بل الثلاثة فقط والخسنة مستحبة للرجل وأما المرأة فالمستحب لها سبعة أنواب

وَيَحْضُرُ الْأَجْرُ عَلَى الصَّلَاةِ لِكُلِّ مَنْ صَلَّى عَلَى الْأَمْوَاتِ وَقَدَرُهُ قَدْ حَاءَ فِي التَّمْثِيلِ

كأحد يزوى عن الرسول وفى حضور الدفن مثلاً ذلك يخص من يؤامره هناك أشار بذلك الخبر البخارى من حضر الجنائز حتى يصل عليها فله قيراط ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان من الاجر

الظاهر تبع للباطن فإذا أمر بتطهير الظاهر فالباطن أولى وشرح خلع اثياب اشعارا بحالة الموت ليتخلّى عن الدنيا ويقبل على ربّه وعبادته لأن نزع ثيابه كنزع ثياب الميت على الغسل ولبس ثياب الأحرار كلبس الألفان وتشبيهاً بنبى سيدنا موسى عليه السلام فإنه لما قدم على المناجاة قيل له (اخلع ثيابك إنك بالواد المقدس طوى) والحاج قادم على الأرض المباركة المقدسة ثم قصد بمخالفته حالته المعتادة ليتبني لعظيم ما هو فيه فلا يقع خلافاً فيه ثم أمره بالأحرام لأنه لما دعى وأتى بجيا قيل له قدم النية وأظهر ما أتيت إليه فقال ليبيك إجابة بعد إجابة وأمره أن لا يفعل ذلك إلا بعد الصلاة لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر فكأنه قيل له اتته عن الرعونات البشرية ونهى للاقدام على الله تعالى وقد أمر الله تعالى سيدنا موسى عليه السلام قبل مناجاته بصيام أربعين يوماً لكن لما علم منك أنها العبد من الضعف ما علم لم يأمرك بذلك وأكفى منك بالصلاة مع حضور القلب وترك ما ناك عنه ثم جعل ميقاتين زمانياً ومكانياً إشارة إلى تعظيم هذه العبادة وأن العبد يحصل له بها الشرف فإنه إذا أعطى الزمان والمكان شرفاً وحرمة بسبب القرب وهما مما لا يعقل كان العبد أولى وأمر عبيده بترك الرفاهية والقضاء الفث إشارة إلى حفظ النفس وأن العبد إذا قدم على مولاه لا يأتيه إلا خاضعاً ذليلاً ولا يشتغل بغير الله ونهى العبد عن الصيد إشارة إلى أن من دخل أحرار فهو آمن ولطمع العبد حينئذ في تأمين مولاه وشرح الفصل لدخول مكة إشارة إلى تطهير قلبه مما عساه اكتسبه من حال إحرامه إلى وقت الدخول في محل الملك وأنه لا ينبغي أن يدخل إلا بعد تصفيته من جميع الأكدار وشرح طواف القدوم إشارة إلى تحصيل إكرامه لأن الضيف ينبغي أن يقدم إليه ما حضر ثم سبأ له ما يليق به وكان سبعة أشواط لأن أبواب جهنم سبعة فكل شوط يغلق عنه باباً ثم يرجع بعد الطواف زيادة في القرب والتداني لأن أقرب ما يكون العبد من مولاه وهو ساجد وأمره بعد ذلك بالسعى والبداءة بالصفا إشارة إلى أن العبد إذا أطاع مولاه أوصلته طاعة إلى محل الصفا وصفاء القلوب ثم أمره بالتزول والمسير إلى المروة إشارة إلى أن العبد ينبغي له أن يتردد في طاعة ربه بين صفاء القلوب بخلوها عما سوى ربه وبين المروة بالسمت الحسن وترك المجاهة وأمره أن يفعل ذلك سبباً إلى المبالغة في الإبعاد عن جهنم وإما لما في السبع من الحكم التي لا يحيط بكنهاها إلا رب الأرباب جعل الألبام والأنايم سبباً والأفلاك سبباً وتطاول الأسان سبباً وطباق العين سبباً وأن يسجد على سبع وجعل السموات سبباً والأراضين سبباً وجعل رزق الإنسان سبباً وأبواب جهنم سبباً إلى غير ذلك ثم أمره بالخروج إلى منى إشارة إلى بلوغ المنى ثم بالسير إلى عرفات لأنه محل المعرفة والمناجاة تشبهاً بنبى سيدنا موسى عليه السلام وتشبيهاً على شرف هذه الأمة بأن شرع لها ما شرع لآلينا مثله وخصها بأشياء وأمره بالدعاء لأنه ينور القلب ويوجب انكساره وتذلل وأباح الجمع والقصر رفقا بهم وانما أبارادته طول المناجاة معهم وسماع أصواتهم ثم أمرهم بطلب حوائجهم ولهذا استحب لهم الوقوف ليكون أبلغ في التضرع ثم إن وقوفهم في هذا اليوم تنبيه يوفوهم في المحتر لا ترى أن بركة بعضهم على بعض هنا

كل قيراط قدر أحد. قال (ك) يحتمل الحديث عندى أن يكون له بالصلاة قيراط وبشهود الدفن قيراطان فيكون له ثلاث قيراط وإذا قلنا إنهما قيراطان فالأول يحصل بالفراخ من الصلاة والثاني بالفراخ من الدفن وما يقبضه من صبا الماء وغيره ووجه التشبيل بأحد حجر أحد جبل يحبنا ونحبه وقيل مثل لهم بما يعلون وقيل لأنه أكبر الجبال لا تضال أصله بالأرض السابعة (ك) وذلك لأن لأحد معين أحدها لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط والثاني لو جعل هذا الجبل في كفه والقيراط في كفة لسواء

وَيَحْرُمُ الصَّرَاحُ وَالنَّيَاحَةُ وَالضَّرْبُ لِأَحَدٍ كَذًا جِرَاحُهُ

يحرم الصراخ والنياحة اتفاقاً قال ابن حبيب لا يجوز النياحة في الإسلام وهي من بقايا عمل الجاهلية فينبغي للإمام أن أن يمدى عنها ويضرب من يمدىها وكذلك فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ضرب نائحة بالدرّة على رأسها حتى مال حمارها وانكشف شعرها فقتل لها يا أمير المؤمنين مالها حرمة فقال لا والله. الله يأمر بالصبر وهي

كبركة الأنبياء والرسل على المؤمنين يوم المحشر وقد روى أن من صلى خلف مغفور غفر له فمن لطفه بك شرع الجماعة وحض على الاتيان إليها لعل أن تصادف المغفور له فيفزر لك وشرع الجمعة احتياطاً ليحضر أهل البلد كلهم لاحتفال أن يكون في تلك الجماعة مغفور له وشرع العيدين لهذا لأنه يجتمع في العيدين أكثر من الجمعة ثم احتاط فشرع الموقف الأعظم ثم أمرهم بالنظر إلى منى إشارة إلى نيل المنى وإشعاراً بقضاء حوائجهم ثم أباح لهم الجمع بين المغرب والعشاء رفقا بهم وأمرهم بالوقوف بالمشعر الحرام مبالغة في إكرامهم كما أن الملك إذا بالغ في إكرام شخص أدخله بستانه ومقاصيره وأمرهم بالمسير إلى جرة العقبة ورميها بسبع حصيات لإشعاراً بالابساد عن النار إذا الجار مأخوذة من الجرح وطرد الشيطان إذ سبب ذلك ما قيل إن الشيطان تعرض لاسماعيل عليه السلام لما ذهب مع أبيه للذبح وقال له إن أباك يريد أن يذبحك فأهرب منه فأمره إبراهيم عليه السلام أن يرميه بسبع حصيات فكأنه جل وعلا يقول يا عبادي قد شرفكم بدخول حرمي وأهلكم لما ناجى وأدخلكم في زمرة أوليائي فأثروا الجرة بالحصى وأبعدوا عن عمل من عصى وتلك الجرار فكأنكم رقاكم من النار قال تعالى في صفة النار وقودها الناس والحجارة وأتم قد بدتم عن النار فأجعلوا مكانكم الجرة ثم اقلبوا إلى منى وانغمروا وكلوا واشربوا فقد بلغتكم المنى واستحققتكم القرى وشرع لهم الهدايا وإشعاراً بإكرام قرامه فأنه كذلك يفعل بالسكبر وكانت السنة الفطر على زيادة الكبد تشديداً بأهل الجنة فأنهم أول ما يفترون على زيادة كبد الحوت الذي عليه الأرض ثم نهام عن الصوم ثلاثة أيام لأن الضيافة كذلك ثم شرع ذلك لأهل الأقاليم كلهم فنعهم من صيام أيام التشريق زيادة في الإكرام للحجاج لكونه أدخل سائر الناس في ضيافتهم ولم يطلب الشرع فطر ثلاثة أيام متواليات إلا هنا ولهذا قال بعضهم إنه لا ينبغي أن يمكث الإنسان أربعة أيام متوالية من غير صوم ثم أمرهم بحلق رؤسهم ليزول ما في الشعر من الدرن والعفن وفيه إشارة إلى نيل المال لأن الشعر يبقى الدماغ من البرد كما أن المال بين الإنسان من الفقر ولذلك قال المبرون من رأى أن شعر رأسه قد ذهب فهو ذهاب ماله ثم أمرهم بلبس المخيط وأحل لهم ما منعوا منه من النساء والطيب بعد الإفاعة إشارة إلى آخر التعب في الدنيا والنصب بالعبادة أن يدخلوا الجنة مستحلين ما حرم عليهم من الشهوات متذنين بالطيب والزوجات ثم أمرهم بالرجوع إلى منى ليروموا الجمرات ويكبروا في سائر الأوقات مبالغة في الإبعاد من النار وتنظيم الملك الجبار وفي ذلك إشارة إلى التخلي عن الدنيا لأن وقوفهم عند الجمرات تشبيهه بوقوفهم عند الموقف الذي في المحشر والسؤال عن كل موقف وتعلم يا أخى أن تكثير أسباب المغفرة دليل على أن الله رحيم بهذه الأمة فأنه إذا أخطأ العبد سبباً من أسباب المغفرة لا يخطئه سبب آخر فنسأل الله العظيم أن يصلح قلوبنا ويحقق رجاءنا وأملنا وأن يقدمنا عليه وهو راض عنا ويطهر قلوبنا من رجوات البشرية فأنه قادر على ذلك اهـ

تهنى عنه وتأخذ الدراهم على عبرتها . قال بعض العلماء البكاء على ثلاثة أقسام جائزاً اتفاقاً وهو البكاء بالدموع من غير صوت وهو جائز قبل الموت وبعده وبكاء بالدموع والصوت على جهة التفجع وفرق الأحبة فهو حائز لقبه ويمنع بعد الثالث ممنوع اتفاقاً وهو الصراخ والتياحة ولا يعذب الميت ببكاء ممنوع شرعاً لأن لم يوص به وأما إن أوصى به فيه ذع عليه كقول طرفة إذا مات فانهينى بما آتا أهله وشقى على الجيب يا بنت مبدع

ولخير المغفرة من شعبة من نسي عليه فأنه يعذب بما نسي عليه به يوم القيامة قيل يحول على العذاب بما ينوحون به عليه من ذكر الفسق ونحوه ويحرم ضرب الخدود وشق الجيوب وخدش الوجه أخرجه البخاري ومسلم والنسائي عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية

﴿ باب الضمير وحسن التعزية ﴾

وَالضَّمِيرُ أَوَّلَى وَالْيَتِيمُ يُرَجَّحُ قَابِئاً نَدَابَهُ فَهُوَ إِلَيْكَ أُنْفَمُ

(كتاب مبادئ التصوف ، وهو ادى التعرف)

ختم هذا النظم بمسائل مبادئ علم التصوف وقام بما وعد به صدر النظم في قوله وفي طريقة الجنييد السالك وتفاوتا
لأن يكون السعى في تصفية القلب وتطهير عاتية الأمر والمبادئ جمع مبدأ وهو في اصطلاح أكثر الأصوليين
ما يتوقف عليه المقصود بوجه ما ولا يخلو توقف المقصود عليه إما أن يكون باعتبار معرفته أو باعتبار الشروع فيه
أو باعتبار البحث عن مسأله فان توقف باعتبار معرفته فان كان من جهة المعنى فهو الحد ومعرفته تستلزم معرفة
الموضوع وإن كان من جهة اللفظ فهو الاسم وإن توقف عليه باعتبار الشروع فيه فان كان باعتبار الغاية والمقصود
منه فهي الفائدة وفي معناها معرفة الفضيلة وكذا معرفة فضل واضحه فان ذلك مما يعمه على الشروع فيه وإن كان
باعتبار الإذن في الشروع فهو الحكم وإن توقف باعتبار البحث في مسأله فيسمى ذلك بالاستعداد عند الأصوليين
وبالمبادئ عند المنطقيين ولا شك أن ما ذكره الناظم في هذا الكتاب من مسائل التصوف من التوبة والتقوى وغض
البصر عن المحارم وما ذكر بعده يتوقف عليه غيره مما هو أرق منه مما هو المقصود بالذات قال الإمام الهروي واعلم
أن العامة من علماء هذه الطائفة والمثبرين إلى هذه الطريقة انفقوا على أن النهايات لا تلم إلا بتصحيح البدايات كما أن
الآينية لا تقوم إلا على الأساس وتصحيح البدايات هو إقامة الأمر على مشاهدة الاخلاص ومتابعة السنة وتظيم
لشئ على مشاهدة الخوف وغاية الحرمة والشفقة على العالم يبدل النصيحة وكف المؤونة ومجانبة كل صاحب يفسد
الوقت وكل سبب يفتن القلب على أن الناس في هذا الشأن ثلاثة فترجل يعمل بين الخوف والرجاء شائخا إلى الحب
مع صحبة الحياء فهذا هو الذي يسمى المريد ورجل يختلف من وادى الفرقة إلى وادى الجمع وهو الذي يقال له المراد
ومن سواهما مدع مفتون بخدوع وجميع هذه المقامات يصعب ارتب ثلاث . الرتبة الأولى أخذ القاصد في السير . الرتبة
الثانية دخوله في القربة . الرتبة الثالثة حصوله على المشاهدة الجاذبة إلى عين التوحيد في طريق الفناء اه ثم قال وعرض أن الأقسام
العشرة التي ذكرتها في صدر هذا الكتاب هي قسم البدايات وهي عشرة أبواب الباب الأول اليقظة قال تعالى د قل إنما
أعظمكم بواحدة أن تقوموا لله ، والقومة لله تعالى هي اليقظة من سته الغفلة والنهوض عن رطة الفترة وهو أول ما يستدير
قلب العبد بالحياة لرؤية نور التنبيه الثاني التوبة قال تعالى د ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ، فمقط اسم الظل عن
التائب الثالث المحاسبة قال تعالى د وتنتظر نفس ما قدمت لقد ، وإنما يسلك طريق المحاسبة بعد العزم على عقد أتوبة
الرابع الإمامة قال تعالى د وأنبياء إلى ربكم وأسبلوا له ، والابانة الرجوع . الخامس التفكر قال تعالى د وأنزلنا إليك
الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ، والتفكر تصرف البصيرة لاستدراك البنية . السادس التذكر قال تعالى
د وما تذكر إلا من غيب ، والتذكر فوق التفكير فان التفكير طلب والتذكر وجود السابح الاعتصام قال تعالى د واعتصموا
بالله هو مولاكم ، والاعتصام بحبل الله والمحافظة على دواعيهم من إغفال أمره والاعتصام به هو اتق عن كل مومم وانخلص
عن كل تردد التامن الفرار قال تعالى د ففروا إلى الله ، والفرار هو الحرب بما لم يكن إلى ما لم يزل التاسع الرابضة نان

مضى صاحب المختصر على أن اتعزية مستحبة رضى الجواهر تسن وهي الحل على الصبر بوعد الأجر والنداء لبيت
والمصاب وسواء قبل الدفن أو بعده كان الميت صغيرا أو كبيرا حرا أو عبدا رجلا أو امرأة ولما مات العباس رضى الله
تعالى عنه عظم مصابه على ولده عبد الله لأنه عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أشجع الناس وأعليهم
وأكرمهم وأحجم الناس عن تعزيتهم فجاء أعرابي بعد شهر فسأل عنه فقيل له ما تريد فقال أعزبه فقام معه على أن يفتح
لها نارا قال السلام عليك يا أبا النضر فرد عليه فأشدد

اصبر تكن بك صابرين ؛ إنما . صبر أربعة ضد صبر الرأس . خير من العباس صبرك بعده د والله خير منك للعباس
فلما استوصى به سرى عنه عظم ما كان به

وَأَدْلَمَ بِأَنَّهُ سَكَّاءٌ ذِي حَيَاةٍ حَيَاةٌ ذِي حَيَاةٍ سَكَّاءٌ ذِي حَيَاةٍ وَفِي

تعالى (والذين يؤتون ما آوتوا وقلوبهم وجة) والريضة تمرن النفس على قبول الصدق . العاشر السباع قال تعالى (ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم) ونكتة السباع حقيقة الالتباه اه باختصار فقف عليه لي عمله إن شئت وفي تسمية التصوف تصوفا أقوال قال الشيخ زروق رحمه الله تعالى في قواعد وقد كثرت الأقوال في اشتقاق التصوف وأساس ذلك بالحقيقة خمس . أولها من الصوفة لأنه مع الله كالصوفة المطروحة لا تدير لها . الثاني أنه من صوة الفقهاء لليتها فالصوفي هين لين الثالث أنه من الصفة إذ جعلته انصاف بالمحامد وترك الأوصاف المذمومة . الرابع أنه من الصفاء وصح هذا القول حتى قال أبو الفتح البستي رحمه الله تعالى

تخالفت الناس في الصوفي واحتلوا جهلا وظنوه مأخوذا من الصوف
ولست انحل هذا الاسم غير قبيح صافي فصوفي حتى سمي الصوفي

الخامس أنه منقول من الصفة لأن صاحبه تابع لأهلها فيما أثبت الله لهم من الصوف حيث قال تعالى (يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه) وهذا هو الأصل الذي يرجع إليه كل قول فيه وأنه أعلم اه وقيل سمي بذلك لأنه يصني القلوب وهو كما قال أبو حامد الغزالي رضي الله تعالى عنه تجريد القلب لله واحترام مساواة قال وحاصله يرجع إلى عمل القلب والجوارح وفي شرح نظم الإمام ابن ذكرى لشيخ شيوخنا سيد أحمد المنجور

علم به تصفية البواطن من كدورات النفس في المواطن

مانصه التصوف علم يعرف به كيفية تصفية الباطن من كدورات النفس أي صيرها وصفاتها المذمومة كالغل والحقد والحسد والغش وطلب العلو وحب الثناء والكبر والرياء والغضب والافتة والطمع والبخل وتعظيم الأغنياء والاستهانة بالفقراء وهذا لأن علم التصوف يطلع على العيب والملاج وكيفية العمل يتوصل إلى قطع عقبات النفس والتزهد عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة حتى يتوصل بذلك إلى تغطية القلب عن غير الله وتخليته بذكره سبحانه اه ثم قال في شرح قوله

به وصول العبد للإخلاص روح العبادة بالاختصاص

الإخلاص أفراد الله تعالى بالطاعة بالقدوس وهو أن يريد بطاعته التقرب إلى الله دون شيء آخر من تصنع مظهر واكتساب عمدة عند الناس أو عبة مدح من الخلق أو معنى من المعاني سوى التقرب إلى الله تعالى ولا شك أن العبد إنما يصل إلى هذا بإطلاعه على عيوب النفس وآفات العمل وكيفية العلاج حتى يتحرز من الرياء والخفاء وقصد الموى النفس وأشار بقوله روح العبادة بالاختصاص أي بسبب اختصاص الملم بالله سبحانه إلى قول السيد ابن عطاء الله . الأعمال صور قائمة وأرواحها وجود سر الإخلاص فيها : قال سيدي أبو عبد الله بن عباد لإخلاص كل عبيد هو روح أعماله فيوجود ذلك حيثها وصلاحتها للتقرب بها ويكون فيها أهلية وجود القبول لها وبعدم ذلك يكون موتها وسقوطها عن درجة الاعتبار وتكون إذ ذاك أشباحا بلا روح وصورا بلا معان ثم قال في شرح قوله

وذاك واجب على المكلف تحصيله يكون بالعرف

وَلَيْسَ يَبْقَى جَاءَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا إِلَهٌ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَجَائِزٌ عَلَى خَلْقِهِ الْعَلَمِ

إِذْ نُكِّلُ مِنْ نَسَمِهِ مَخْلُوقًا فَجَائِزٌ عَدَمُهُ حَقِيقًا

كل من فيه حياة لا بد جزما أن يأتيه الموت وكل شيء هالك وقال لإلا الله تعالى كذا جاء في القرآن آخر سورة القصص كل شيء هالك إلا وجهه أي هو والوجه هنا صله قال الضحاك وقيل إن ملكه وقال الثوري وجهه قال أبو عبيدة جاعه يقال لفلان وجه عند الناس أو ما يقصده بالقرية استغفر الله ذنباً لست أحصيه . رب العباد إليه الوجه والعمل ولا تدفع مع الله الها آخره فان كل شيء هالك إلا وجهه هو يومئذ قال مجاهد علم الملبا إن أريد بوجه الله وأشار إلى أن كل ما سواه هالك هالك بقوله على خلاصه العلم ثم علم ذلك بقوله إذ ذاك من نسمة الخ ثم ذكر تخصيصه سورة الرعد فقال

مضى أن علم التصوف فرض عين على كل مكلف وذلك أن الغالب أن الانسان لا ينفك عن دواعي الشر والرياء والحسد
يجب عليه أن يتعلم ما يتخلص به من ذلك قال أبو حامد رضى الله عنه وكيف لا يجب عليه وقد قال عليه السلام ثلاث
سهلكك الحديث ولا ينفك بشر عنها أو عن بقية ما سذكركه من مقدمات أحوال القلب كالكبر والعجب وأخواتهما
رتبع هذه الثلاث المهلكات وإزالتها فرض عين ولا يمكن إلا بمعرفة حدودها ومعرفة أسبابها ومعرفة علاجها فان من
لا يعرف الشر يقع فيه والعلاج يمكن وهو مقابلة الشيء بضده فكيف يمكن دون معرفة السبب والمسبب فأكثر ما ذكرناه
من أربع المهلكات من فروض الأعيان وقد تركه الناس كافة اشتغالا بما لا يعنى وأشار بقوله بتحصيله ليكون بالمعرف إلى
تحصيل علم التصوف بمعنى الاتصاف بشعرته يكون بالشيخ المعرف للبريد عيوب نفسه وخبايا حظوظها قال الامام
أبو عبد الله بن عباد ولا بد للريد في هذا الطريق من محبة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأديب نفسه وتخلص من
مواء فيسلم نفسه إليه وليازم طاعته والانقياد اليه في كل ما يشير به عليه من غير ارتياب ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له
شيخ فإن الشيطان شينته وقال أبو على الثقفى رضى عنه لو أن رجلا جمع العلوم كلها وصحب طوائف الناس لا يبلغ مبلغ
لرجل إلا بالرياضة من شيخ وإمام أو مؤدب ناصح ومن لم يأخذ آداب من أمر له ونهيه يريه عيوب أعماله ودعوات
نفسه لا يجوز الاقتداء به في صحيح المعاملات انتهى وقد استفيد من هذا الكلام ثلاث مسائل الأولى أن بالتصوف يصل
لعبد إلى الإخلاص الذى هو روح العبادة . الثانية أن معرفته فرض عين على كل مكلف . الثالثة أن تحصيل هذا العلم
لا بد له من الشيخ ولفظ هوادى في ترجمة الناطم جمع هاد اسم فاعل من هدى بمعنى بين وأرشد وهو معطوف على
بإحدى والتعرف مصدر تعرف إذا طلب المعرفة وأصل المراد المعرفة وعبر بالتعرف للجمع والحاصل أنه وصف المسائل
المذكورة في هذا الكتاب بوصفين بكونها يتوقف عليها المقصود ولذلك سماها بمبادئ وبكونها ترشد للبرقة فصدوق
المتعاطفين في الترجمة شيء واحد والله أعلم وهو مسائل الكتاب لأن المبادئ غير الهوادى كما قد يعطيه العطف والله أعلم
وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُجْتَرَمُ تُحِبُّ قَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ التَّوْبَةُ
بِشَرَطِ الْإِقْلَاعِ وَنَفْرِ الْإِسْرَارِ وَلِيَتَلَفَ تُمْسِكُنَا ذَا اسْتِغْفَارٍ

أخبر أن التوبة تجب أى وجوب الفرائض على الأعيان من كل ذنب أى كبير كان أو صغيراً كان حقاً لله تعالى أو لأدى
أولها كان الذنب معلوماً عنده أو مجهولاً تجب التوبة من الذنوب المجهولة أجمالاً ومن المعلومه تفصيلاً وجملة يجزى
بالجزم صفة الذنب ومعناها يذنب لأن الجرم هو الذنب قال فى الصحاح الجرم الذنب والجريمة مثله تقول منه جرم
واجرام واجترم بمعنى انتهى وأن وجوب التوبة على الفور لا على التراخى فمن أخرها وجب عليه التوبة من ذلك التأخير

وَسُورَةُ الزُّعْدِ إِذَا قَرَأْنَا عِنْدَ حُضُورِ مَوْتٍ مِنْ حَضَرْنَا قَمَوْتُهُ قَالُوا يَتَحَفُّ حَقًّا
وَتَخْرُجُ الرُّوحُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَفِي الْحَدِيثِ أَقْرَأُوا بِأَسِينَا إِنَّ نَزَلَ أَمُوتَ بِمَيِّتِنَا
اختلف فى قراءة يس وغيرها من القرآن فى العتية ليس القراءة عنده من عمل الناس وهو الذى مضى عليه صاحب
الختصر فى كرامة القراءة عند موته ودفنه وعلى قبره والفتوى أن ثوابها لا يصل إليه بل ثوابها للقارىء والصدقة يصل
ثوابها إليهم وقال النخعي يستحب أن يقرأ الله القرآن وأن يكون عنده طيب وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال من قرأ
سورة يس أو قرئت عند نزول الموت عليه بكل حرف منها عشرة أملاك يقومون بين يديه صفوا يصلون عليه
ويستغفرون له ويشهدون غسله ويشيعون جنازته ويشهدون دفنه وقال عليه الصلاة والسلام من قرأ سورة يس أو
قرئت عنده يموت الله ملكاً إلى ملك الموت أن هون على عبدي سكرات الموت التلسانى بمثل أن يكون لم يبلغ مائة
أو بلغة وغلب عليه عمل المادية

والظاهر أن الإطلاق راجع للفورية فكما يجب التوبة من كل ذنب فكذلك يجب فوراً في جميعها ويحتمل رجوع الإطلاق للذنوب فيكون لتأكيد العموم المستفاد من لفظ كل كما تقدم وأن التوبة هي التندم أي على المعصية من حيث إنها معصية وإن شئت قلت لقبها شرعاً فالندم على شرب الخمر لا ضراره بالبدن ليس بتوبة إنما يكون الندم المذكور توبة بثلاثة شروط الأول الإفلاق أي عن الذنب في الحال بحيث يتركه ويتجنبه فوراً ولكن هذا إنما يشترط في معصية انصلت بالتوبة فلو تاب من معصية بعد الفراغ منها كشرب الخمر بالأس سقط هذا الشرط الشرط الثاني أن ينوي أن لا يعود إلى ذلك أبداً وهذا الشرط لا بد منه في حق من تاب بعد الفراغ من المعصية وفي حق من تاب حال التلبس بها فيلزمه مع الإفلاق أن ينوي أن لا يعود أبداً وعلى هذا الشرط عبر بنو الاصرار إذ هو كما في الرسالة المقام على الذنب واعتقاد العودة إليه على أن الواو في كلام الرسالة بمعنى أو فإذا انقضى ثبت مقابلهما وهو الإفلاق وثية أن لا يعود أبداً وهو الثاني هو المراد هنا وعلى هذا فغنى الاصرار أهم من الإفلاق فلو اكتفى بنو الاصرار على الإفلاق لكفى والله أعلم ولا يشمل الإفلاق من غير ثية أصلاً إذ لا بد في التوبة من الثبة لأنها روح العمل الشرط الثالث تلافياً يمكن تلافيه وتداركه من الحق الناشئ عنها كحق القذف فيتداركه بتكثير نفسه عن المقدوف أو وارهه ليستوفيهِ وإلى ذلك أشار بقوله ولتلافى يمكننا وقيل لا يشترط ذلك بل يجب عليه فإن لم يفعله فثوبته صحيحة وذلك ذنب آخر تلزمه التوبة منه قلت ويظهر من كلام بعضهم أن هذا الشرط آيل إلى شرط الإفلاق وذلك ظاهر فإن من وجب عليه حق يمكّنه تلافيه فلم يفعل لم يقطع إذا ما من وقت إلا وفيه عاص بترك التلافي فإن لم يمكن تدارك الحق كما لم يكن مستحقه موجوداً سقط هذا الشرط كما يسقط أيضاً في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لأدنى ودا استغفار حال التائب التادم واستغفاره شرط كمال لا شرط صحة والتوبة لغة الرجوع وشرعاً الرجوع من أفعال مذمومة شرعاً إلى أفعال محموداً شرعاً وقيل الرجوع عن أربعة أشياء إلى أربعة أشياء من الكفر إلى الإيمان ومن المعصية إلى الطاعة ومن البدعة إلى السنة ومن الغفلة إلى اليقظة وقيل نفور النفس عن المعصية بحيث يحصل عن ذلك الندم على المعاصي والعزم على الترك في المستقبل والإفلاق في الحين فيرد المظالم ويتحلل من الأعراس ويسلم نفسه للقصاص إن أمكن ذلك وهذا هو الذي ذكره الناظم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الندم توبة أي معظمها الندم على حد قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرقات أي معظم أركانها عرفات والمبارات متقاربة المعنى قال الامام سيدي عبد الرحمن الجزولي في شرح الرسالة التوبة نعمة من الله تعالى على العبد وأبوها مفتوحة مالم يعان أي الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت أي حضرت أسبابه ومقدماته ومالم تطلع الشمس من مغربها قال تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل والتوبة بما قصت به هذه الأمانة لأنه كان من قبلنا إذا أذنب ذنباً يجده مكتوباً على باب داره وكما تراه اقتل نفسك أو أفعل كذا والتوبة مأخوذة من التوب لأنه يستر به العورة كما استتر التوبة

وَسَنَّةٌ تَلَقِّيْنُهُ الشَّهَادَةُ لِكَيْ يَكُونَ الْخَلْقُ بِالسَّعَادَةِ

ذكر صاحب المختصر أن ذلك مستحب والمراد الشهادتان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لقوله صلى الله عليه وسلم لفتنوا موتاكم لا إله إلا الله أخرجه مسلم وقال عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة يناد عليه ذلك المرة بعد المرة ويجعل بينهما مهلة ابن ك ولا يقال له قل ويلتس له أحسن الخارج إن أبي من قولها أو معروجه أو قال لأقول إذ لله مع هالم آخر من يريد فتنه عن دينه لأن تلك الساعة هي الخاتمة وعليها مدار العمر وأشد ما يكون الشيطان عليه حينئذ ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة ويستحب له حينئذ تحسين ظنه بالله تعالى ويتفكر في سعة رحمة تعالى وجوده ويمتد بالدهاء والله تعالى الموفق

هَذِهِ تَمَامُ النَّظْمِ فِي الْجَنَازَةِ وَتَقْصِيْهَا سُنَنُ مُنْتَازَةِ

أي تتبعها سنن بمنزلة بعضها من بعض أو كل سنة غير الأخرى

الذنوب وليس بينهما فرق اه وانظر قوله مأخوذة من التوب فان التوب بالثبوت والتوبة بالمثابة فادتمتاهما تارة والله أعلم
 رقى شرح جمع الجوامع للراقى قال الواسطى كانت التوبة في بني إسرائيل بقتل النفس كما قال تعالى فتوبوا إلى بارئكم
 فأتوا أنفسكم ، قال فكانت توبتهم إفناء نفوسهم وتوبة هذه الأمة أشد وهي إفناء نفوسهم عن مرادها معروم وم الحياكل
 رمثله بعضهم بمن أراد كسر لوزة في قارورة لكن ذلك يسير على من يسره الله عليه اه قال الجوزي وأما حكمها فهي فرض
 عين والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم
 تفلحون ، وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا عسى ربكم ، الآية . ولعل وصى من الله تعالى
 بمعنى الموجوب وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم توبوا فاني أتوب في كل يوم سبعين مرة وفي بعضها د مائة مرة ،
 ز قال والثائب من الذنب كن لا ذنب له ، والإجماع على أنها واجبة ويجب على كل مكلف مسبا كل أو كافرا حرا أو عبدا
 ذكر أن كان أو أنى مريضا صحيحا متقيا أو مسافرا الشيخ لا خلاف أنها واجبة على الفور ولا قائل بأنها على التراخي فمن
 أخرها فهو عاص يجب عليه التوبة من تأخيرها لأنها معصية ثانية ثم قال وهي على قسمين واجبة من المخطور
 ومتدبرة من المكروه اه (تنبيهات) الأول ظاهر قوله من كل ذنب وجوب التوبة من الذنب كبير أو صغيرا من
 الكبائر ففتقر إليها اتفاقا وفي الصغائر ثلاثة أقوال الأول أنها فتقر إلى التوبة قاله القاضي عبد الوهاب وهو ظاهر قول
 الرسالة والتوبة فريضة من كل ذنب وهذا القول هو ظاهر النظم قال أبو بكر ابن الطيب وهو المشهور الثاني أنها لا فتقر
 إلى توبة بل توبتها اجتناب الكبائر لقوله تعالى إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وهو قوله في أول
 الرسالة وغفر الصغائر باجتناب الكبائر الثالث أنها إن كانت موعنة بالكبيرة كالقيلة لمن أراد الزنا تم تاب عنه غفرت
 باجتناب الكبيرة وإن كانت منفردة مستقلة بنفسها افتقرت إلى التوبة وهل تكفير الصغائر باجتناب الكبائر على
 أقول به قطعي أو ظني قولان لجاعة الفقهاء والمحدثين والأصوليين الثاني الكبيرة والصغيرة نسبة وإضافة وإلا فكل
 ذنب فهو كبير بالنظر إلى مخالفة شئ الجلال والاکرام وقال ابن عباس كل ما عصى الله تعالى به فهو كبيرة قاسمية بعض
 الذنب صغائر إنما هو تكفيرها باجتناب غيرها ما هو أكبر منها فكلها كبائر وبعضها أكبر من بعض ولهذا
 لم يأت في الشرع لفظ يحصرها في عدد معين وإنما ذلك ليعبر الناس من اجتناب جميع المنيات على حذر للآل
 يوقوها وما ورد في الأحاديث من تسميتها بالسبع المرفقات لا يدل على حصرها في سبع ولهذا قال ابن عباس هي إلى
 السبعين وروى إلى سبعائة أرب منها إلى السبع وقد اختلفت في الكبيرة على ستة أقوال تنقل هي ما نوعه عليه بخصوصه
 في الكتاب أو السنة كقوله تعالى (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما) الآية وقيل ما فيه حد كقولنا والسرته
 الآية الزانية والزاني الآية والسارق والسارقة الآية قال الرازي وهم إلى ترجيع هذا أميل وقيل هي ما نص الكتاب

باب السنن المؤكدة

وَحَيَّ خُمْسُ سَنَةٍ مُؤَكَّدَةٌ وَهَذَا أَنَا آتَى بِهَا عَلَى حِدَةٍ عِيدَانِ وَالْخُسُوفُ وَالسُّدُوفُ
 وَالْوُتْرُ أَيْضًا وَهَذَا الْوُفَاءُ فَهَذِهِ السَّنَنُ الْمُؤَكَّدَةُ وَفَقُولُهُ لَكِنَّ فِي أَوَاقَاتِهَا الْمُنَاسِبَةِ
 قوله فهذا الحسن علينا واجبة أي وجوب السنن المؤكدة وقوله لكن في أوقاتها المناسبة أي المنيعة لما بحيث إنه
 إذا خرج وقتها المنيعة لم تقض وبدأ بالعبدين وكان ينبغي أن يبدأ بالتور لأنه أكدها وذكر أن حكم كل من الحسن
 السنية ولم يذكر شيئا غير ذلك وكل من العبدتين وكهين وأول عيد صلاها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر
 في السنة الثانية من الهجرة واستمر على صلاتها حتى فارق الدنيا ويومها من يوم صلاها بالجمعة وتبنا من حل أناته للزوال
 وكيفنا أن يفتح الإمام في الركعة الأولى قبل القراءة بسبع تكبيرات بالإحرام الثانية بست تكبيرات منها تكبيرة
 القيام ويروى التكبير بغير فصل إلا بقدر تكبيرة المؤتم بين كل تكبيرتين ويستحب القراءة فيها بمثل سورة سبح

على تحريمه كقوله تعالى « حرمت عليكم الميتة » الآية أو وجب في جنسه حد وقيل إنها أخفيت ليكون الناس من اجتناب جميع المنيات على حذر مخافة الوقوع فيها وقال الأستاذ أبو إسحق الإسفرائيني والشيخ الإمام والد صاحب جمع الجوامع هي كل ذنب ونفيا الصغائر نظراً إلى عظمة من عصى بذلك وشدة عقابه وقيل وهو الخنثار وفقاً لإمام الحرمين إنها كل جريمة تؤخذ بقلة أكثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة ثم سرد صاحب جمع الجوامع منها نحو السبعة والثلاثين رأيت أن أذكرها منظومة ليسهل حفظها قال الإمام جلال الدين السيوطي في الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع في المسألة برمتها ما نصه

وفي الكبيرة اضطراب إذ تعدد فقيل ذو تواعد وقيل حد وقيل ما في جنسه حد وما
كتابتها بنصه قد حرم وقيل لاحد لها بل أخفيت وقيل كل والصغائر بقيت
والمرتضى قول إمام الحرمين جريمة تؤخذنا بغير دين بقلة أكثرات من إناه
بالدين والرقعة في تقواه كالقتل والزنا وشرب الخمر ومطلق المسكر ثم السحر
والقذف والواط ثم الفطر وبأس رحمة وأمن المكر والغضب والرقعة والشهادة
بالزور والرشوة والقيادة منع الزكاة وديانة فرار خيانة في الكيل والوزن ظهار
غيمة كتم شهادة يمين فاجرة كذب على النبيين وسب محبه وضرب المسلم
سماعة حقوق قطع الرحم حراية تصديه الصلاة أو تأخيرها ومال أيتام رروا
وأكل خنزير وميت والربا والغفل أو صغيرة قد واظبا

أتهى وقال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح العمدة سلك بعد المتأخرين طريقاً فقال إذا أردت أن تعرف الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب على مفساد الكبائر المتصوص عليها فإذا نقصت عن أقل مفساد الكبائر فهي من الصغائر وإن ساءت أدنى مفساد الكبائر أو أربعت عليها فهي من الكبائر وذلك مثل إلقاء المصحف في القاذورات وتضييع الكمية بالعنزة فهذا من الكبائر ولم ينص عليها الشارع انتهى وقد كثرت لفقت في نقل تقي الدين هذا أياً ما تشكل الفائدة بضمها لنظم السيوطي المذكور آنفاً وهي قولنا :

ولتقي الدين عن بعض نظر فيما نشأ عن بعض ما منيا ذكر من المفساد مع الذي نشأ
عن غيرها من مغفل مما تشاء فإن تساويها أو أربي الآخر فهي كبيرة وقس ما يذكر
ثم قال تقي الدين بعد كلام ولا بد مع هذا من أمرين أحدهما أن المفسدة لا تؤخذ مجردة عما يقرن بها من أمر آخر
فقد يقع الغلط في ذلك ألا ترى أن السابق إلى الذهن أن مفسدة الخمر السكر وتشويش العقل فإن أخذ هذا بمجرد

والشمس وضحاها ويستحب في كل منهما خطبتان كالجمعة والسنة الثانية صلاة الخسوف وما في معناه كالخسوف والأول
للشمس والثاني للقمر أو عكسه خلاف وصفة صلاة كسوف الشمس مخالفة لغيرها من الصلوات لأنها بزيادة قيامين
وركوعين فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بالفاتحة ونحو سورة البقرة ثم يركع ركوعاً طويلاً نحو بطول قراءته
ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده ثم في القيام الثاني يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحو سورة آل عمران ثم يركع ركوعاً
بطول قراءته التي نلى هذا الركوع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين يطيلهما كالركوع
ثم يقوم الثانية فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة نحو سورة النساء ثم يركع مثل قراءته ثم يرفع رأسه قائلاً سمع الله لمن حمده
ثم يقرأ بالفاتحة وسورة نحو سورة المائدة ثم يركع مثل قراءته ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد
سجدتين تامتين ثم يشهد ويسلم ويستحب أن يعظ الناس بعدها ينصحهم فيه ويذكرهم بالعواقب ويأمرهم بالصلاة
والصيام والصدقة والعق ونحو ذلك ووقتها كالعبد من حل النافلة الزوال وأما صفة صلاة خسوف القمر فركعتان
ركعتان يكررها لاجلها كالنوافل ويسلم من كل ركعتين وفي كل ركعة ركوع واحد ويقرأ فيها مجراً لأنها نافلة ليل
أفذاذا في البيوت وغيرها ولا يجمع لها قال في الذخيرة المشهور صلاتها في البيوت اه والمشهور أنها تصلى أفذاذا

لومه منه أن لا يكون شرب القطرة الواحدة كبيرة لخلافتها عن المفسدة المذكورة مع أنها كبيرة وإن خلطت عن المفسدة المذكورة لأنها تفتتن بها مفسدة التجرد على شرب الخمر الكثير الموقع في المفسدة فهذا الاقتران يصيرها كبيرة الثاني إذا سلكتنا هذا المسلك فقد تكون مفسدة بعض الوسائل إلى بعض الكبائر مساوية لبعض الكبائر أو زائدة عليها فامسك امرأة محصنة لمن يزني بها أو مسلماً معصوماً من يقتله كبيرة أعظم مفسدة من أكل مال اليتيم المنصوص على كونه من الكبائر وكذلك لودل على عورة من عورات المسلمين تقضي إلى قتلهم وسي ذرايعهم وأخذ أموالهم كل ذلك أعظم من الفرار من الزحف المنصوص على كونه منها وكذلك تفعل على القول بأن مارتب عليه لعن أو وعيد فمرو كبيرة فتعتبر المفسدة بالنسبة إلى مارتب عليه شيء من ذلك فما ساءى أقلها فهي كبيرة وما نقص فليس بكبيرة اه فلا بد من ذكر فروع الأول إذا وقعت التوبة بشروطها فهل تقبل قطعاً أو ظناً فذهب القاضي أنه لا يقطع بها ومذهب الشيخ أبي الحسن القطع بها والخلاف إنما هو في توبة المؤمن العاصي وأما توبة الكافر من كفره وهي إسلامه فالإجماع على أنها مقبولة قطعاً لقوله تعالى « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » وفي القتل بقبول توبته فتح لباب الإيمان وسوق إليه وفي عدم القطع بقبول توبة المؤمن وبقائه بين الرجاء والخوف سد لباب العصيان ومنع منه الثاني اختلف هل تصح التوبة من بعض الذنوب أم لا فذهب المعتزلة إلى أن ذلك لا يصح ولا خلاف بين أهل في صحته وهي طاعة من الطاعات ويطلب بالتوبة فيما بقي وعلى هذا إذا أسلم الكافر فيصح إسلامه وإن كان يزني ويسرق وحكمه حكم المؤمن العاصي فاما التوبة من كل الذنوب فهي التوبة النصوح الثالث إذا تذكر المذهب ذنبه فهل يجب عليه تجديد الندم أولاً قولان للقاضي وأمام الحرمين قائلان بكتفيه أن لا يبتهج ولا يفرح عند تذكره الرابع من تاب ثم عاود فهل تكون عودته نقضاً أم لا قولان للقاضي مع ابن العربي وأمام الحرمين قائلان بتوبته الأولى صحيحة وهذه معصية أخرى واختاره المتأخرون الخامس هل توبة الكافر نفس إسلامه أم لا بد من الندم على الكفر فأوجب الإمام وقال غيره بكتفيه إيمانه لأن كفره محو بإيمانه واقفاه عنه قال تعالى « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » السادس الذنب الذي يتاب منه إن كان حقاً لله فيكفي فيه الندم والاقلاع ويشرع في قضاء الغنائم كالصلاة والصيام وشبه ذلك وإن كان حقاً لأدمي وجب عليه رده إن كان مالا والتحلل منه إن كان عرضاً فان لم يجد ولا وجد أحد من ورثته فانه يستغفر الله ويتصدق عليه وإن كان نفساً وجب عليه تسليم نفسه للولاة ان أمكن ذلك فان لم يفعل مع الإمكان فمذهب الجمهور صحته وهذه معصية أخرى يجب عليه أن يتوب منها وقيل لا تصح وهو مرجوح وحاصل التقوى اجتناب ما مشأل في ظاهره وباطنه بهذا تنال

السنة الرابعة صلاة الاستيفاء ركعتان جهراً لأنها صلاة خطب كالعبدین وتقبل لأجل انبات زرع أو حيائه أو شرب آدمي أو غيره قال مالك إنما تكون ضحوة من النهار لا غير ذلك الوقت ويجزئون لها مشاء بئذ من الثياب لا يلبسون ثياب الجمعة بسكينة ووقار متضرعين وجلين إلى مصلاتهم فإذا أرتفعت الشمس خرج الإمام ماشياً متواضعاً في بذته فإذا فرغ الإمام من الصلاة خطب خطبتين كالعبدین ويدل التكبير في العيد خطبة هنا بالاستغفار قال الله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً . السنة الخامسة صلاة الوتر وهي سنة مؤكدة عند مالك وكره الاقتصار على ركعة واحدة واختلف هل من شروطه أن يكون متصلاً بالشفع أم لا على قولين ومبدأ وقته اختياره بعد صلاة العشاء صحيق آخره الفجر وضروية الصبح ويقرأ في الشفع بسبح والكاثرون وفي الوتر بالإخلاص والمعوذتين إلا لمن له حزب فنه في الشفع والوتر .

وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرَّغَائِبِ وَقِيلَ بَلْ مَسْنُونَةٌ فِي الْغَالِبِ
الاول مروى عن مالك وبه قال أصبغ والثاني عليه أكثر أصحاب المالك وبه قال أشبه ومشي صاحب المختصر على أنها قصي الى الزوال وقوله في الغالب أي القول الذي عليه الأكثر وفيها خلافات أخر لا نطيل بذكرها هنا .

فَجَاعَتِ الْأَقْسَامُ حَـ أَرْبَعَةً وَهِيَ لِلسَّالِكِ سُبُلُ الْمُنْفَعَةِ

أخبر أن حاصل التقوى ومدارها المأمور بها في غير مائة هي اجتناب أى للذنيات في الظاهر والباطن وامتنال أى للمأمورات في الظاهر أيضا والباطن وبذلك الاجتناب والامتنال تنال التقوى وتذكر وإذا كان كذلك فأقسامها أربعة اجتناب وامتنال في الظاهر فهذا سببان واجتناب وامتنال في الباطن فهذاان سببان آخران في ظاهر وباطن يتنازع فيه اجتناب وامتنال وأن التقوى للسالك طريق إلى المنفعة أى الأخروية وسبيل بضم السين وسكون الباء تخفيفا عن ضم جمع سبيل وهو الطريق وأعلم أن التقوى في عرف الشرع هي وقاية الإنسان نفسه عما يضره في الآخرة قال البيضاوى والملتقى اسم فاعل من قولهم وقاه فأتى والوقاية فرط الصياغة ولها ثلاث مراتب الأولى التوقى من العذاب المحل بالبرى عن الشرك وعليه قوله تعالى د أروهم كلمة التقوى ، والثانية التجنب عن كل ما فيه إثم من فعل أو ترك حتى الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أهل القرى آمنوا واتقوا لآتيناهم من تحت الجبال موادا وينزلهم من السحاب مطرًا عذبا ولكنهم كفروا وآمنوا قليلا فانهم لم يؤمنوا والثالثة أن يتزهد عما يشغل سره عن الحق ويتجمل إليه بسرته وهي التقوى الحقيقية المطلوبة بقوله تعالى د يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، اه وفي تفسير ابن جرير : درجات التقوى خمس أن يتقى العبد الكفر وذلك مقام الإسلام أن يتقى المعاصى والمحرمات هو مقام التوبة وأن يتقى الشهوات وهو مقام الورع وأن يتقى الزهد وأن يتقى حضور غير الله على قلبه وهو مقام المشاهدة قال والبراعت على التقوى عشرة خوف العقاب الدنيوى والأخروى ورجاء الثواب الدنيوى والأخروى فهذه أربعة وخوف الحساب والحياة من نظر الله وهو مقام المراقبة والذكر على نعمه لطاعته والعلم لقوله تعالى د إنما يخشى الله من عباده العلماء د وتعظيم جلال الله وهو مقام الهيبة وصدق المحبة فيه لقول القائل

تعصى الإله وأنت تظهر حبه ه هذا محال في القياس يدعي ه لو كان حبك صادقا لأطعته ه إن المحب لمن يحب مطيع وقال آخر
قالت وقد سألت عن حال عاشقها باقه صفه ولا تنقص ولا تزد
فقلت لو كان رهن الموت من ظمأ وقلت قف عن ورود الماء لم يره

اتمى والسالك أى إلى الله تعالى وهو المريد ويقابله المجذوب وهو المراد وهذا الثانى أعلى قال الشيخ العارف سيدى أبو عبد الله بن الله عباد رضى الله عنه وتقمنا به بنوا آدم في أول نشأتهم ومبدأ خلقهم وخروجهم من بطون أمهاتهم موسومون بالجهل وعدم العلم قال الله تعالى د والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا ، ثم إن الله تعالى لما اختص بعضهم

وَكُلُّ نَفْلٍ إِنَّمَا يُرْغَبُ فِيهِ لِأَجْلِ أَجْرٍ يُكَسَبُ

فَسَمِيَهُ رَغِيْبَةً لِذَلِكَ وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ فِي ذَلِكَ

أى ولما كان إنما يسمى رغبة لأجل اكتساب الأجر فلا حرج عليك في تسميته رغبة

وَلَا يَجُوزُ النَّفْلُ خُدْ تَقْيِضَهُ لِيَنَّ عَلَيْهِ الدِّينُ حَرَجٌ فِي ذَلِكَ

بل يجب عليه قضاء ما عليه من الفريضة ولا يجوز له أن يتنفل مع شغل ذمته بالفرض

وَكُلُّ مَسْنُونٍ وَنَفْلٍ فَاعْلَمَنَّ سَلَامَةً مِنْ رَكْعَتَيْنِ وَرَكْعَتَيْنِ

يعنى أن مصلى السن ولعله يريد بها النوافل المؤكدة كالأربع التي قبل الظهر والتي قبل العصر والتي بعد المغرب والنفل الذى يفعل ليلا يسلم من كل ركعتين وبه بذلك على خلاف الشافعى وأبى حنيفة في أنه يسلم من أربع فأكثر وأما قوله وكل مسنون فغير ظاهر إذ ليس عندنا مسنون أكثر من ركعتين حتى يبنه عليه لكن عند المخالف

بخصوصية عنايته واختار منهم من أمه لولايته وما ذلك إلا بمحصل العلم الذي يتضمنه قوله تعالى « وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة » الذي يحقق لهم النسبة ويوجب لهم الزلفة والقرابة المشار إلى ذلك بقوله تعالى « لعلكم تشكرون » جعلهم على قسمين مرادين ومرئيين وإن شئت قلت مجذوبين وسالكين وكلاهما مراد ومجذوب على التحقيق قال الله عز وجل « الله يفتي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب » فالمريدون السالكون إلى الله تعالى في حال سلوكم محجوبون عن ربهم برؤية الأغيار فالآثار والأحوال ظاهرة لهم موجودة لديهم والحق تعالى غيب عنهم فهم يستدلون بها عليه في حال ترفيتهم والمرادون المجذوبون واجهم الحق بوجوه الإكرام وتقرب إليهم فصرفوه به فلما عرفوه على هذا الوجه انصبحت الأغيار عنهم فلم يروها فهم يستدلون به عليها في حال تذليلهم فهذا حال الفريقين ويميد ما بينهما وذلك أن المستدل به على غيره عرف الحق الذي هو الوجود الواجب لأهله وهو المختص بوصف القدم وأثبت الأمر المشار به إلى الآثار العدمية من وجود أصله المشار به إلى المؤثر المتحقق وجوده والمستدل بنبره عليه على عكس ما ذكرنا لأنه استدل بالمجهول على المعلوم وبالمعذوم على الموجود وبالأمر الحق على الظاهر الجلي وذلك لوجود المحجب ووقوفه مع الأسباب وعدم احتفائه بالوصول والاقتراب وإلا فمضى غاب حتى يستدل عليه بالأشياء الحاضرة ومتى بعد حتى تكون الآثار القريبة هي التي توصل إليه أو فقد حتى تكون الآثار الموجودة هي التي تدل عليه

صجبت لمن ينيب عليك شهادة وأنت الذي أشهدته كل مشهد

يَعْنُ حَيْثُ عَنِ الْمَحَارِمِ يَكْفُ تَعْمَهُ عَنِ الْمَأْنِمِ كَفَيْمَةٍ نَعِيمَةٍ زُورٍ كَذِبُ
لِسَانُهُ أُخْرَى يَتَرَكُ مَا جَلِبُ يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَرَامِ يَتَرَكُ مَا شَبَهَ يَاهِتَامِ
يَحْفَظُ قَرْجَهُ وَيَبْقَى الشَّيْءُ فِي الْبَطْنِ وَالسَّيِّئُ لَمْتُوعٍ يُرِيدُ وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَقْلَمَا
مَا اللَّهُ فِيهِمْ بِهِ قَدْ حَكَمَا يَطْهَرُ الْقَلْبُ مِنَ الرِّيَاءِ وَحَسَدٍ عَجِبٍ وَكُلُّ دَاءٍ

قال الإمام سيدي عبد الرحمن الجزولي في شرح الرسالة الدين شيان امتثال الأوامر واجتناب النواهي واجتناب النواهي أشد على النفس من امتثال الأوامر لأن امتثال الأوامر يفعله كل أحد واجتناب النواهي لا يفعله إلا الصديقون وهذا كله لا يتوصل إليه إلا بالعلم قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا والدليل على أن ترك النواهي

وَالسَّهْوُ مِنْ زِيَادَةِ وَنَقْصِ كَالسَّهْوِ فِي الْقَرْضِ كَذَا فِي النَّصِّ

أي أن السهو في النفل كالسهو في الفريضة وأستثنوا من ذلك خمس مسائل كما تقدم وقوله في النص أي نص أهل المذهب من هذا الموضع لغاية قول المتن هنا وفي النظم الخ لعله لم يكن بالنسخة التي شرح عليها الشيخ الثاني رحمه الله حتى أنه أسقط الترح عليها فقلنا الترفع جلبنا ترفع الشيخ محمد بن محمد المديوني على هذه المنظومة واقتطفنا منه شرح هذه الآيات وهو ما سئل عليه قال رحمه الله

(باب الزكاة)

١١ فغ النام رحمه الله تعالى من أنواع الخمس شرع بكلم في الزكاة وهذا الباب لم ينفع في كثرة من النسخ بل في بعضها قيل ألحته بعض النسخاء تسكيلا للثلاثة ثم رحمه الله تعالى ورضي عنه

بَابُ مَا يَدْخُلُ فِي أَتَمُّهُمُ وَحُوبَةُ تَرْوِي إِسْكَلَ مُسْلِمٍ

وهذا أقوم من غيره لأن ما ذكره من أن رضي الله عنه حتى به حكم الله فيه واليه الإشارة بقوله وجوه

أشد قوله صلى الله عليه وسلم لقوم قدموا من الغزو رجعتهم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس عن هواها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال خلق الله الجنة خفياً بالمكاره وخلق النار خفياً بالسيئات وخلق النار سبعة ابواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح ففى أطاع الله بجماعة من تلك الجوارح السبعة غلق عنه باب من تلك الأبواب ومضى عصى الله بجماعة من تلك الجوارح السبعة استوجب الدخول من باب من تلك الأبواب والجوارح السبعة هى السمع والبصر واليدان والرجلان والبطن والفرج وسميت جوارح لأنها كواسب تكسب الخير والشر وأحل صلاح هذه الجوارح وفسادها من القلب لأن القلب كاسلطان والجوارح كالاجناد لا تفعل إلا ما أمرها به القلب وقد قال عليه السلام (إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب) فالحا ثلاثاً. فينبغى للإنسان أن يجعل من جوارحه حاجباً يمنع عنها كل شئ بأن يمثل الأمر ويعتنب النهى حتى يجرى أماله وأفواله كلها على سنن للشرع قال الله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً) وقد نبه أبو محمد على هذا فى أول الكتاب حيث دعا وقال أعاننا الله على رعاية ودائمه وهى الجوارح باجتنب المنهيات وحفظ ما أودعنا من شرائعها بمثال المأمورات فمن رعى ودائمه وحفظ شرائعها فقد فاز قال صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الشيخ والجوارح نعمة من الله على العبد وأمانة لديه ومن أشد الطغيان وغاية الخسران استعانة العبد بنعمة الله على مصيبة الله تعالى وخيائته لما أمته الله تعالى عليه اه وقد اشتمل كلام الناظم فى هذه الآيات على أربع مسائل: الأولى: حفظ الجوارح السبعة كل بما يليق به الثانية ترك الأمور المشبهة بالحلال مع عدم القطع بكونها منه. الثالثة: الوقوف على الأمور التى لم يعلم حكم الله فيها فلا يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه. الرابعة: تطهير القلب من أمراضه كالربا والحسد والعجب وغير ذلك فتو له بنض وكفى ويحفظ فى الموضوعين وتركه حتى يوقف ويظهر لفظاً لفظ الخبر والمراد الطلب ولولا رفعا لقلت إننا على حذف لام الأمر لكننا إذا حذفنا ببقى عليها وهو الجزم والنض والستر وغض البصر عن المحارم فرضه الله والليل عليه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى قل للذين آمنوا يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم فقد أمر بنض البصر مع الأمر بحفظ الفرج وهو فى الأخير الوجوب بإجماع وأنى بمن الدالة على التبعض ليقب جوارح النظر إلى الزوجات ونحوها إذ لو قال يغضوا أبصارهم لنزعم غرض البصر مطلقاً حتى لا يرى الإنسان أين معنى وأما السنة فقول صلى الله عليه وسلم العيتان تزنيان وزناهما النظر والإجماع على تحريم النظر إلى المحارم وهى النساء والمراد من الصبيان على جهة الالتئاذ وإلى ما يكره ماله أن ينظر له فيه من الكتب والامتنعة ونحوها وإلى الملاهى الملهية على أحد القولين والنقل الآخر بالكراهة فقط ومن المحرم أيضاً النظر فى عورات النساء وعيوبهن والنظر إلى أخيه المسلم بين الاحتقار والازدراء وأنظر هل مما نحن بصدد من نظر العين أو مما من

يرى لكل مسلم ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه

وَبِأَخِي إِدَا أَلَدَى تَصَدَّرَا تَرْجَمَةُ الذِّكْوَةِ خَذَهَا مُبْعِرَا

قوله ويلحق هذا باب الذكاة أى بالقواعد الخمس التى فرغ منها والى تعود الإشارة بقوله بهذا الذى تصدرا أى تقدم وقوله ترجمة الذكاة أى باب الذكاة لأن الترجمة والباب والفصل والذكر بمعنى وقد تقدم خذها أى ما كبا الضمير عنه على الذكاة قوله مبصراً أى حالة كونك مبصراً لها أى ناظراً ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه

عَلِمُ الذِّكْوَةِ خَذَهُ بِلَيْلَيْنِ وَذَلِكَ فَرَضٌ فَرُوضِ الدِّينِ

قوله علم الذكاة أى فرض الذكاة أى باب الذكاة والكلام فى الذكاة فى فصول الفصل الأول فى الذكاة فى اللغة والثانى فى البدانة فى الشرح والثالث فى الأصل فيها والرابع فى سبب مشروعيتها والخامس فى المذكر السادس فى صفاتها والسابع فى المذنب به ومنه أن فى المذكى فاما الذكاة فى اللغة فهى التام تقول فلان ذكى العقل أى تام العقل وكامل العقل وأما جود (٥١ - الدر الثمين)

عمل القلب وهو الظاهر إذ لا يحتاج إلى العين في تلك الرسالة وليس في النظرة الأولى ينير تعمد حرج ومفهومه أن في الثانية الحرج وكذا في الأولى يتعمد وقد روى عنه عليه السلام أنه قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه لا تتبع النظرة النظرة فإن الأولى لك والثانية عليك قبل معناه لا تتبع نظر عينك نظر قلبك وقيل معناه لا تتبع النظرة الأولى الواقعة سهواً بالنظرة الثانية التي وقعت عمداً وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه العيون مصائد الشيطان وقال بعض الحكماء من أرسل طرفه استدعى حشفه وجاء في قوله تعالى « يعلم خائنة الأعين » أنها النظرة الثانية « وما تخفي الصدور » قبل الأولى (فرج) من تابع التذكر اختياراً فهو كتعمد النظر ومن دفعه من قبله ما استطاع ولم يندفع لما كلف به ما ليس في مقدوره ولا بسببه فيه فلا شيء عليه فيه (فرج) يجوز النظر إلى المرأة المتجالة وهي الكبيرة التي لأرب الرجال فيها مشقة من التجلي وهو الظهور ولا يحجب لا تقطع أربها من النكاح وانظر هل هذا لكل أحد أو إنما يباح النظر إليها لمن لا يتهم أن يتعلق بها قلبه كالشاب وأما الشيخ فلا يجوز له النظر إليها إذ قد يتشوف إليها وقد جاء عن أبي حنيفة لكل ساقطة لافطة ويدل على الثاني أنهم أبحوا النظر إلى الوحش ولم يبيحوا إلى العلى وما ذلك إلا للتشوف وعدمه (فرج) يجوز النظر إلى الشابة بعد من شهادة عليها إذا باعته أو اشترت أو تزوجت فيجوز للشهود النظر إليها ليتحققوا صفاتها ويكتبوها أغنى صفات الوجه والسن والقدر وهذا إذا كانوا لا يعرفونها وأما إعرافها فلا ينظرها إليها ويكتفوا بسماع كلامها وكذلك إن أخبرهم بها غير لعل لهم العلم بذلك وقال ابن شعيبان يذني أن لا يشهد لشابة أو عليها إلا من يبلغ ستين سنة من الشهوة ومن التباداة لما الشهادة على جرح فيها وهل هو مأمومة أو جانيمة أو غيرها وشبه الشهادة عليها نظر الطبيب والجراحى إذا كان في الوجه أوفى الدين والرجلين وأما في الفرج فلا يجوز واختلف إذا كان في سائر الجسد فقيل يقطع عليه التوب وينظر إليه وقيل لا ينظر إليه إلا النساء وانظر الرافى وقد ذكر عن الشيخ أنى يرى نفعنا الله ببركانه أنه كان يرى النساء فأنكر ذلك عليه بعض الفقهاء فلما وصلوا إليه قال لهم جثم لكننا ليس أنكم تقولون يجوز للطبيب أن ينظر إلى موضع الباء أفلا جعلتموني كالطبيب الكافر فاقبلوا (فرج) يجوز للتعاظم أن ينظر من المختلوبة الوجه والكفين بعلمها وهذا إذا خطبها لنفسه وكان يظن الإجابة والإلحاح لذلك (فرج) اختلف في عبد المرأة هل يجوز له النظر إليها أو يمنع ثالث الأقوال يجوز إن كان وغداً أى قبيح المظهر ولا يجوز إن كان غير وغدو اختلف في عب (زوجها وعبد الله) هل يدخلان عليها ويريان شعورها أم لا فوالان المشهور المنع (فرج) اختلف فيمن أراد شراء أمة هل يجوز له أن ينظرها أم لا الأطراف فلا خلاف أنه يجوز له أن ينظرها كما أنه لا خلاف أنه لا يجوز له النظر إلى الفرج وبني النثر إلى جسدها فوالان الجواز والمنع (فرج) يجوز لكل من الزوجين أن ينظر لفرج الآخر ولحسه بلسانه وكذا السيد مع أمة وقيل بكراهة ذلك لأنه يؤدي إلى ضعف البصر قاله بعض الأطباء وكذا بكرة النظر لمرة العبدان (فرج) اختلف هل يجوز للرجل أن يرى شعر أم زوجته

أيضا من الحدة تقول فلان ذكى العقل أى حاد العقل وأما الذكاء في النرجع قيل هو الشيء الموصل إلى الإجابة ما يؤكل لحمه وأما الأصل فيها فالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى « لا ما نكيت » وأما السنة فحكيت أن النبي صلى الله عليه وآله ذبح والإجماع على ذلك ولا خلاف في مشروعية الكافة لأن الميتة محرمة بالإجماع وأما سبب مشروعيتها فقيل شرعت لتفريق بين الحلال والحرام فالحرام الدم والحلال اللحم وقيل شرعت لازدحام النفس بسرعة ولا استخراج الفضلات ولما قضى الله على خلقه بالفناء وشرف بني آدم بالعقل إباح لهم أكل لحوم الحيوان عزوا لأجسامهم وتصفيها لما عوقمهم وليستدلوا بطيب لها على كل حال قدرته تعالى ويتنبيها على أن للمولى بهم عناية إذ أمرهم بأخلاقه على غيرهم وشرعت في المنق لا اجتماع العروق فيه لأن أمهاتها فيه وهي الأوداج ولأن القصد استخراج الدم وهو المسفوح ولا يمكن استقصاؤه إلا من هذه الجهة دون غيرها وذلك يسرع به إلى الحيوان والتدبير في خير العنق للاستقصى به الدم ولا يسرع به الموت وقد لا يدركه من باب تعذيب الحيوان المتى عنه في الحديث أن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا دأبتم فاحسنوا الفطنة وما المذكور فهو أربعة أقسام قسم

أم لا على قولين وكذا اختلف في ألم والحال هل تضع المرأة عمارها عندها أم لا فكرهه الشافعي وعكرمة لكونهما يتعائها لأبنائهما وأجله بعضهم هذا بعض ما يتعلق بالبصر وأما السمع فيجب عليه أيضا أن يكف سمعه عن كل ما يأتهم بصاعه كالغيبية والقيمة والزور والكذب ونحوه وعلى ذلك نيه الناظم بقوله يكف سمعه عن المائم كغيبية نجمة زور كذب ويأتي تفسيرها قريبا في عد آفات اللسان إن شاء الله قال في الرسالة ولا يحل لك أن تعتمد سماع الباطل كله قال الشيخ الجزولي يشتمل الفناء والملاهي المليية والغيبية وسماع كلام امرأة لا تحل لك وسماع المحققين القصص وغيرها والباطل كثير ومفهومه أنه لم يعتمد فلا إثم عليه ولكن ذلك إذا سمعه وألغاه وأعرض عنه كالنظرة الأولى فما إذا سمعه فتدأى على سماعه فهو مأثوم والاصل في ذلك قوله تعالى وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقوله وَالَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْفَوَاحِشَ عَنِ الْمُحْسِنِ المستمع شريك القاتل قال الشاعر وسمعت صن عن سماع القبيح ه كصون اللسان عن التعلق به : فانك عند سماع القبيح ه شريك لقاتله فانته قال وهذا الحديث يمرض ما قال مالك في موطن يحيى بن يحيى قال له أوصنى قال أوصيك بثلاث الأولى أجمع لك فيها علم العلماء هي إذا سلكت عن شيء لا تدري فقال لأدري والثانية أجمع لك فيها طب الأطباء وهي أن ترفع يدك من الطعام وأنت تشبهه والثالثة أجمع لك فيها حكمة الحكماء وهي إذا كنت في قوم فكان أصمتهم فإن أصابوا أصبت معهم وإن أخطأوا سلكت منهم مع أنه قال في الحديث المستمع شريك القاتل فيحمل ما قاله مالك على ما إذا كان لا يقدر على تغييره ولا على أن يقوم عنهم قال ابن شعبان وكذلك الأمر من الصبيان لا يحل سماع كلامه إذا كان فيه لين يخاف منه اللذة قال أبو حامد ولا يصلي خلفه الاشفاع لأنه يتلذذ بصوته ثم قال الشيخ الجزولي عند قوله ولا يسمع شيء من الملاهي والفناء . والملاهي آلة الفناء كالزمار والاراتار وما أشبه ذلك والفناء محدود هو كلام موزون طيب مفهوم المعنى محرك للقلب وتحريم سماع الملاهي والفناء عام في الرجال والنساء وإذا حرم سماع الملاهي على الاقراد فأحرى إذا اجتمعوا وظاهره سواء اتخذ ذلك حرفة أو لا أكثر التردد إليه أم لا أما إن اتخذ حرفة أرا أكثر التردد إليه فلا خلاف في المذهب أنه حرام وأن ذلك حرفة في شهادته وإمامته واختلف فيمن ليس ذلك حرفة له وقل حضوره له فليل حرام وقيل مباح الشيخ ومنه ما لك أن سماع آلة اللغو كلها حرام إلا الذن في النكاح والكبر على خلاف وكذلك اسمعها لها يبيعها وشراؤها لا يجوز وقيل يجوز الاستماع إليها وقال أبو حامد الطبل والقصب والذنب والقضيب فيجوز سماعه ولا يحرم إلا ماورد في الشرح تحريمه وذلك كالأوتار والمزامير والعود والقرن المعتاد الشرب فيمنع تبعا لنوع شرب الخمر ليكون ذلك مبالغة في الانقطاع وأما الفناء فذهب مالك منه سواء كان بآلة أو بغير آلة وروى عن الشافعي إجازته إذا كان بغير آلة ثم قال فإن كان يحرك مافي القلب من الخوف وعبادة الله تعالى كان مندوبا إليه وإن كان يحرك محبة المخلوق للذة الشهوة وتمسكه من الشهية فالسماع في حقه حرام ومن لم يتصف بأحدى الوصفين المتقدمين اتخذ مستراحا يتقوى به على حاله فهو مكروه عند أهل الفضل والدين لأنه هو ولعب واختلف عندهم في التواجد فقيل لا يجوز وأن من حسن الأدب الإصغاء

لا بد له من الذكاة وهو ماله نفس سائلة عما يؤكل لحمه من دواب البر وقسم لادكاة فيه وهو صيد البحر ومالا حياة له خارج الماء وقسم اختلف فيه وهو ما ليس له نفس سائلة من دواب البر يؤكل لحمه مثل الدواب ومثل الحزوم بفتح الحاء والزبور وغير ذلك مما ليس له نفس سائلة قيل لا ينتقل إلى الذكاة وكذلك اختلف أيضا في صيد البحر إذا كانت له حياة في البر قيل ينتقل إلى الذكاة وقيل لا ينتقل إلى الذكاة مثل الضفادع وغيرها والذكاة على ثلاثة أنواع ذبح ونحر وعقر فالنحر للابل فإذا ذبحت لم تؤكل على المشهور والقيم تذبح فإن نحرتم لم تؤكل على المشهور والبقر يجوز فيها الذبح والنحر واستحب مالك ذبح البقر لقوله تعالى أن تذبحوا بقرة والحيل في الذكاة كاليتري يعني على القول بجواز أكلها قال النخعي وكذلك البغال والخمر على القول بكرهها والذبح يدخل في الطير جميعه وإن كان طويل العنق كالنعامه قال ابن المواز إن نحرتم النعامه لم تؤكل قال الأبهري وإذا نحر النمل جاز الاتفانح بعظمه وباقي الفصول تأتي عند تعرض الناظم لها . قوله علم الذكاة عبر المصنف بالذكاة ولم يبرأ الذبح لأن الذكاة أهم تشمل الذبح والنحر لكن الأكثر الذبح والذباح قال بعض شيوخنا الذباح لقب لما يخرج بعض أفراده من الحيوان لعدم ذكاته أو لسلبها عنه ما يباح بها مقدور عليه والذباح

وترك المشقة والحركة وخصوصاً الغالب بين يدي المشايخ والمبتدئين. بين يدي المنتهى وذهب بعضهم إلى جوازه ورجاه
لتنقيح الوجد وتبييض ماهو كامن في البطن ككفون النار في الحجر ولا تظن أن ذلك لفهم الحق بل ذلك ثابت في كل
الحيوانات وخصوصاً الإبل فانها كلما طالت عليها البراري وسمعت الحداة مدت أعناقها وطوت المراحل ثم قال ويقال
إن الطير كانت تقف على رأس داود عليه السلام لاستماع صوته وقال أبو سليمان لا يحصل في القلب ما ليس فيه ولكن يترك
ما هو فيه الشيخ والسباع عندهم شروط منها المكان والإمكان والإخوان وطول الأشتياق وأن لا يحضر هناك شاب
يخاف منه الفتنة قال وقد اتفق أربعون شيخاً أن ما على الشيخ اللبيب أشد من الشباب قال ومن البدعة الكبرى ما تشاهده
في كثير مما يدعى لنفسه العبادة والتقدم في الزهد وينسب نفسه إلى التصوف والفقر من الاضطراب وأنواع الرقص
والإيماء باليد والرأس والضرب على الصدر والوقوع على الحاضرين حتى يؤدي ذلك إلى الضحك والطغز والاستهزاء
وأما اللسان فأشار إليه بقوله لسانه أخرى بترك ما جلب فلسانه أخرى جملة اسمية والمبتدأ على حذر مضاف يدل عليه
يكف وبذلك المضاف يتعلق بترك ويبى جلب للجول الوزن والجالب هو الناظم أى كف لسانك بترك ما جلبناه
وذكرناه وأتينا به في كف السباع من الغيبة والقيمة والزور والكذب ونحوها من المآثم أخرى أى في الوجود من كف
السباع عن ذلك والأحرورية ظاهرة قال في الرسالة من الفرائض صون اللسان عن الكذب والزور والفحشاء والغيبة والقيمة
والباطل وكذلك قال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت قال الشيخ الجزولي اللسان
نعمة من الله تعالى على العبد وهو أشد الجوارح السبعة روى أنه ما من صباح إلا والجوارح تشكو به وتقول ناشدناك
الله إن استقمتم استقمنا وإن أعوججت أعوججنا وخطر اللسان دائماً لا يسلم منه إلا بالصمت ولذلك مدحه عليه السلام
وحث عليه فقال من صمت نجما وقال الصمت حكم وقليل فاعله وقال من تكفل لما بين يديه ضمنت له على الله الجنة وقال
ابن مسعود بالله الذي لا إله إلا هو ما من شيء أحوج إلى طول السجن من اللسان وروى عنه أنه قال لسانى سبع إن أطلقته
أكلنى . وحقيقة الكذب الإخبار عن الشيء على غير ماهو عليه والصدق حده هو الشك في الحديث كالكذب فيه قال مالك
من حدث بكل ما سمع فهو كاذب فينبغى أن لا يحدث الإنسان إلا بما سله قهلاً أو سمعه أو نقل إليه نقلاً متواتراً ثم
إن كان الكذب سهواً فلا إثم فيه ولا حرج لقوله يُتَبَيَّنُ رفع عن أمي الخطأ والنسيان وإن كان عدواً
فهو محرم باجتماع في الجملة وإن كان تعرض له أحكام أشريفة أئمة باعتبار متعلقاه والدليل على تحريم في الجملة الكتاب
والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ثُمَّ نَزَّلْنَا نَارًا مِّنْهُ نَادِيَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ قُلْ هَلْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَسْئَلُونَ أَذِينَ يَسْمَعُونَ أَوْ يَسْئَلُونَ أَذِينَ يَسْمَعُونَ أَوْ يَسْئَلُونَ أَذِينَ يَسْمَعُونَ
ثلاث من كن فيه فهو منافق من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أوفى عن وعده منافق في العدل لا في
الاعتقاد وقال أيضاً إياكم والكذب فانه يهدي إلى الفجور وإن التجرد بهدى إلى النار وإن الرجل يكذب ويحرم
الكذب حتى يكتب عند الله كذابا وعليكم بالصدق فإنه الصدق يرأس إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة

جمع ذبيحة وهي بمعنى مفعولة الجوهري والذبيح المذبح رَأَى ذَبِيحَهُ وتبعت الذبيحة لاسمية والذبح مصدر ذبحت
النساء والذبح بالكسر ما يذبح قال الله العظيم وقربناه بذبح عظيم قال غيره والذبح والذبيحة اثنين وفي الشرح شق من
فيحتمل أن يكون من باب المتواطىء ويحتمل أن يكون من باب الإلزام تركه قد حده اسمي حده لئلا يؤوله باليقين أى حده
بذبحين بلا شك فيه قوله وذاك أى علم الذبيحة قوله فخرج أى يرايب دليله من الناس من لم يرض فوض أى من سرائع
الإسلام لأن الدين هو الإسلام لأن الله تعالى حرم الميتة ثم قال وحدهات تعالى :

لأنه لا دابة استوجبها وَلَا ذَكَلَ استنبأ الإلطيمة وَأَجِيبْ أَسْأَلَهُ فهو اسأل كعبه إن شئ حبه ثم
قوله لأنه لا كما نستوجب لَهُ لأن ما يكل له لا يكل لأن ما يكله إلا به كذا ذكر في حله أكله لأنه لا يلب
والأشياء دو الدلائل لقوله تعالى لَهُ أحل لكم الطيبات أى الدلائل رأينا أنار بقوله كذا يدان في شرحه يقال والشرح
هو البيان والايضاح ثم قال رجاءه تعالى وروى عنه

وإن الرجل ليصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً إلى غير ذلك مما ورد والإجماع على أن الكذب محرم فمن أباحه استمر فإن أباح ما هو حرام منه فإنه يستتاب ثلاثاً فإن تاب وإلا قتل خشكه في الجملة التحريم ثم قد يكون واجباً مثل أن يكذب لإيقاظ نفس أو مال كما إذا حرب الإنسان من ظالم إلى جهة فيسألك عنه فتقول له جاز يمينا وهو على الشئال بالكذب في هذا واجب يؤجر عليه فإن صدق أثم وعليه أن يخلف إذا طلب منه اليمين ويلغز يمينه ولا يلزمه الطلاق إن حلف والفرز أن ينوي في يمينه طلاق الدابة من وثاقها أو الحجر من الأعلى إلى الأسفل واختلط إذا حلف ولم يمتز في يمينه هل يلزمه الطلاق أم لأعلى قولين سببهما هل هو كالملك أم لا ويكون حراما وهو الكثير فيه كالكذب لقطع حق مخلوق أو على وجه المزاح للانبساط وكلاهما حرام والأول أشد من الثاني والأثرية من الأول الاستحلال من المغالمة والثنية أن لا يعود ومن الثاني الندم والثنية أن لا يعود ويكون مستجابا وهو الكذب على الكفارة بأن يقول لهم إن المسلمين يتشاورون بكمثرة العدد والعدد وتأمر عليهم البطل فلان ونحو ذلك ويكون مكروها وهو الكذب للزوجة ومباحا وهو الكذب للإصلاح بين المسلمين وإذا وقعت بينهما شجناة وقيل في هذا أنه مذنب قال والمرض على الضيف بغير جد حرام من وجهين أحدهما أنه أعلمهما الحرام والثاني ككذب من غير منفعة وانظر هل يجوز التعريض بالكذب كما روى عن النبي أنه إذا أتاه من يكره روثه يقول لجاريته قولي له انظريه في المسجد وروى عن الشعبي أنه كان إذا أتاه من يكره روثه يقول لجاريته اجعلي أصبعك في وسط دائرة وقولي له ليس هو هنا فأباح هذا وكذا التعريض قال أبو حامد وتباح المعارض تخفيفا كقوله عليه السلام لا تدخل الجنة عجوزا وقوله في عين زوجك بياض لأن هذه الحكمة أو مست خلاف المراد فيباح هذا مع النساء والصبيان لتطيب قلوبهم بالمزاح ومن يمنع من كل الطعام فلا ينبغي أن يكذب ويقول لا أشتهي شيئا إذا كان يشتهي بل يعدل إلى المعارض وقد قال عليه السلام لا مراة قالت ذلك لا تجتمع بين كذب وجوع والزور أيضا وهو الإخبار بالشيء على غير ما هو عليه إلا أنه خاص بالشهادة مشتق من زور العود وهو عوجه لا من زور الكلام الذي هو تحسينه وقال الزناني من زور زورا إذا مال عن الصواب ودليل تحريم الكتاب وهو قوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) (وانهم ليقولون مكرأ من أقول وزورا) (والسنن وهو قوله عليه السلام ألا أنبئكم بأكبر الكبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الإشراف بالله وصعق والذين وشهادة الزور أو قول الزور وأجمعت الأمة على تحريمه والفسخاء مأخوذة من غش الشيء إذا ظهرت قباحه واشترت قولاً كان أو فعلا والمراد هنا القول التيسير قال عليه السلام إن الله يكره الفاحش البذيء وهو الذي لا يخفى عن الأمانات المخافشة فيدخل فيه كل ما يستحي منه أن يذكر بمحض رامل الفضل والصلاح ومن يجب توقيده كالأباء والإخوة كذكر الغائط والجماع بالفاظ العامة السفهاء والسفلة من الناس والغيبة هي أن تقول في أخيك ما لو سمعه لكرهه ولو كان ذلك فيه سواء كان ذلك في نفسه أو بدنه أو ماله أو ولده أو في فعله أو قوله أو في دينه أو دنياه حتى في ثوبه وردائه ودابته وكل ما يتعلق به حتى قولك واسع السكم أو طويل الذيل سواء كان تصريحاً

ثم فروض الذبح فقد اتفقت بيني أستباح أكل ذى الذكبة

قوله ثم فروض الذبح تكلم رضى الله عنه على فرائض الذبح وهو الفصل السادس من الفروض المتقدمة في صفحتها ففرضنا ستة ثلاث متفق عليها وثلاثة مختلف فيها فالثلاثة المتفق عليها عقد النية والسمية وقطع الودجين والثلاثة المختلف فيها قطع بعض الحلقوم والفور ورد الفلصة إلى جهة الرأس وقال توكّل لذبيحة بستة شروط من غير خلاف واختلف في ستة فالمتفق عليها الأول النية والثاني قطع الحلقوم والودجين والمرى والثالث يشمل جميع هذه الأربعة والرابع أن يكون ذلك في فور واحد والخامس أن يرد الفلصة إلى الرأس والسادس أن يذكر اسم الله عليها واختلف فيها إذا قطع الودجين دون الحلقوم قبل توكّل وقيل لا توكّل والثاني إذا قطع الودجين والحلقوم دون المرى قبل توكّل وهو المشهور وقيل لا توكّل قاله أبو تمام والثالث إذا قطع بعض هذه الأشياء دون بعض قبل توكّل إذا قطع كلها وقيل لا توكّل والرابع إذا رد الفلصة إلى البدن فقيل توكّل وقيل لا توكّل وكذلك اختلف إن رد منها مثل الحلال إلى

أو تعريضا أو بالإشارة أو الرمز وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى (ولا يفتن بعضهم بعضا يحب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) قيل وجه الشبه بينهما أن الميت لا يتصور لنفسه وأما السنة فقوله عليه السلام (إياكم والغنية فأنها أشد من الرضا) وفي رواية (أشد من ثلاثين زينة في الإسلام) وقال عليه السلام (من أراد أن يفرق حسنة عينا وشمالا فليفتن الناس) وقال عليه الصلاة والسلام (الغنية تأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب الرقيق) وقال أندرون من المفلس من أتى قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع له فقال إنما المفلس من أمتى للذي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة وقد شتم هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فإذا قضت حسنة قيل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم وطرحت عليه ثم طرح في النار) أخرجه مسلم عن أبي هريرة وقال عليه السلام (من اغترب أخوه بمحضرة فمضره فمضره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره الله أتق الله في الدنيا والآخرة) وقال ابن المبارك لو كنت ممن يتأب الناس لا اغتربت أبوي فإنها أحق بحسنتي وروى عن الحسن أنه بلغه أن رجلا اغتابة فلأهني له طبقا من رطب فقيل له في ذلك فقال بلأني أنه أهدى إلى حسنة وهي أحب ما عنده فأهديت له أحب ما عندي وقال مالك رضي الله عنه أدركت أناسا بالمدينة لا عيوب لهم فاشتغلوا بعيوب الناس فأحدث الناس لهم عيوب وأدركت أناسا بالمدينة لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم ثم قال وأشد الغيبة غيبة القراء لأنها تجمع بين الغيبة وتركية النفس والتفاني وكلها حرام كان يقول أسأله الله فلانا لقد أساء فيما جرى له فيظهر من نفسه الدناءة له ويقول بلسانه ما ليس في قلبه لأن مراده أن يسمح الناس بجهه ولإدعائه سرأ أو كتم معصيته أو يقول الحمد لله الذي لم يبتلنا بالدخول على السلطان لطلب الدنيا وهو معرض بغيره الشيخ ومن الغيبة أن يقول السدراتي فعل كذا لأن ذلك تتركه فيه فلو قال كان فلان يفعل كذا وكذا ففي كونه غيبة قولان والمسح لغيبة شريك للتكلم بها فيجب على من سمعها أن يقوم من ذلك الموضوع الذي سمعها فيه إن أمكنه ذلك وإن لم يمكنه ناهم عن ذلك بقول غليظ مظهر في وجهه ذلك فإن استبوا فهو المطالب وإلا فبعضهم في قلبه وكنهم لأنهم فساق فإن قال لهم دعوا غيبة الناس ومقصوده إظهار الورع فلا يخرجهم ذلك عن الغيبة قال بعض العلماء الغيبة فأكهة القراء ومزيلة الآفئاء ومراتع النساء وتباح الغيبة في مواضع عند السلطان لدفع ظلم والتمكية به فيذكر للسلطان أمره وما غفل له أما عند غيره من لا قدرة له على الدفع فلا وعند الاستغناء على تغير المنكر ورد المظالم عن ظلمه بمن له قدرة على ذلك أيضا وعند المفتي كقول هذ رضي الله عنهما عليه السلام (إن أبا حنيفة رجلا شحيح لا يعطيني ما يكفيني وولدي وعند التحذير من مصاهرة أو شركة أو مجاورة وعند التعريف به فيذكر عدائه أو جرحه ويدخل في ذلك دماء من عرف باسم فيه عيب بذلك الاسم كالأعرج والأعمى والطويل إذا قصد صفته

الرأس وأما إذا قطع فيها وود إلى الرأس مثل الخرصه فإنها تؤكل من غير خلاف والخامس إذا رفع يده ثم أعاد فأجهز هل تؤكل أم لا قولان والسادس أن لا يذكر اسم الله عاليا وسأيت جميع ذلك في كلام الناظم إن شاء الله تعالى فوه عقد الثنية والعقد هو الندد والربط قوله لاثنية : والثنية هو التمسد إلى الشيء والزوم عليه أي لا بد للناظر أن ينوي الذكاة وهو يعتقد الحلية والامتثال لما أمر به الشرع . قوله ينوي . أي ينوي بهذه الذكاة أكل هذه الشاة مثلا وإليه أشار بقوله أكل ذى الذكية وأما إن نرى بذكاته تجريب السكين ولم يقصد الذكاة لم تؤكل وكان متلاعبا أو رمى بشيء فصادف وجه الذكاة من غير قصد لم تؤكل وإليه أشار بقوله

وَبِإِنْ يَكُنْ ذَبْحٌ رَبَّنَا أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ لَاقِيًا يَجْزُرُ أَكْلَهَا مِنْ أَصْلٍ

أي إذا ذبحها لم ينو أكلها ولا حينئذ فلا تؤكل ثم قال رحمه الله تعالى

وَقَوْلُ بَشَرٍ إِنَّ اللَّهَ ظَنُّنَا وَاجِبٌ وَتَحْلُفُ فِي السَّرَّاءِ بِأَصَابِحٍ

لاغيته والدول إلى اسم آخر أولى وعند ذكر بدعة المبتدع سواء أكانت بدعة ظاهرة يدعو إليها أو خفية يلقبها لمن يظهر به وعند ذكر فسق الفاسق المجاهر بنسقه قل عليه الصلاة والسلام من ألقى جلباب الحياء عن وجهه لا غيبة فيه، قال أبو حامد والصحيح أن ذكر الفاسق بمعصية يخفيها ويكره ذكرها لا يجوز من غير عذر اه باختصار وبعضه بالمعنى وقد نظم بعضهم هذه المواضع السبعة التي تجوز فيها الغيبة في بيت قوطا له شيخنا الامام العالم الحاج الأبرسيدي أبو العباس أحمد محمد بن القاضي رحمه الله يبين آخرين قبله وهما هذان .

ألا إن اغتياب الناس ذنب عظيم الوصف من أرمى المناكر فحب غيبة إلا حروفا
بيت جاء عن بعض الأكابر تنظم واستثقت واستثقت حذر وعرف بدعة فسق المجاهر
ثم قال الامام الجزولي ودواء الغيبة بالتفكير في الوعيد الوارد فيها من تبيين حسناته وغيره وبالنسك
في عيوب نفسه فيشغل ذلك عن عيوب الناس قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم طوبى لميد شغلته عيوبه عن
عيوب الناس وبالصمت أيضاً والغيرة هي أن ينقل الانسان إلى غيره من غيره ما يكره المنقول فيه سماعه أو المنقول
عنه التحدث به سواء كان ذلك بالكلام أو بالكتابة أو بشيرهما وهي محرمة بالكتاب والسنة وبالإجماع قال تعالى
ولا تلافعل كل خلاف مبین ههنا مشاء بنسبهم ، وقال (ويل لكل همزة لمزة) وهو الذي يعيب الناس ويفسد بينهم وقال
صلى الله عليه وسلم (أشد الناس عدايا يوم القيامة المشاءون بالنميمة والقطاعون بين الاخوان) وقال (لا يدخل الجنة قتات)
والقتات التام والأجماع على تحريمها لأنها تؤدي إلى التفاضل والتدابير المنهى عنها وقال صلى الله عليه وسلم (لا تقاطعوا
ولا تداروا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله اخوانا) ومن نقل ما يكره فيجب عليه خمسة أشياء أن لا يصدق الناقل
لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وأن ينهاء عن ذلك لأنه من باب النهي عن المنكر وأن
يبغضه في الله تعالى لأن الله تعالى يبغض التام والحب في الله والبغض في الله من الإيمان وأن لا يفصص عن حقيقة
ماقاله له لقوله تعالى ولا تحسبوا وهذا تحسس وأن لا ياقب بذلك المنقول عنه لأن في ذلك نعمة الشيخ فكيف
يحب الانسان ويعتقد أنه ناصح له كما هو في زماننا من ينقل إليه ما يكره ويوجب عليه خمس مسائل كما تقدم وقد
روى عن بعض الصالحين أنه دخل عليه رجل فقال له إن فلانا قال فيك كذا وكذا فقال له يا هذا ما كنت عيبك حتى
أرمتني ثلاثة أشياء شوشتي وشغلتي خاطري بعد أن كنت فارغاً وبغضت إلى أخى بعد أن كنت حبيياً وأدخلتني النك
فيك بعد أن كنت عندي مأموناً الشيخ النعمة أشد من الغيبة لأن فيها الغيبة وزيادة كذلك يحرم أنواع مائة البانال
كثرة المزاح لأنه يؤدي إلى ذهاب الهيبة والوقار ولذا قال بعض الحكماء لا تنازع الشريف فيحررك ولا السفه
فيحاسر عليك ومن الباطل تزكية الانسان نفسه وذم الطعام بل إن أعجبه أكله ولا تركه واللعنة فلا يجوز لمن إنسان

قوله وقول بسم الله أى ولا يريد الرحمن الرحيم وعليه حمل الفاكهاني المذهب ابن حبيب ولو قال بسم الله فقط أو الله
أكبر أو لا اله إلا الله أو سبحان الله أجزاء وكل تسمية ولكن مامضى عليه الناس أحسن قوله فطفا واجب أى واجب
على الذابح أن يسمى الله وينطق بها جبراً أو أسرها فقد اختلف فيها فقال المازري ومن استأجر رجلاً ليذبح له ويسمعه
التسمية فلم يسمعه قال سميت هل يصدق ولا ضمان عليه أو لا يصدق فيضمن واختلف على القول بتصديقه هل له اجرة
أم لا قولان وشرعت التسمية عند الذبح لكن الكفار كانوا ينجون بأسماء أصنامهم فغير بطلمه بالحق المبين وزيد
على التسمية الله أكبر مائة ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه

وَقَطَعُكَ الْأَوْدَاجَ وَالْحَلْقُومَا قَطَعَ الْجَمِيعَ وَاجِبٌ مُعْومًا فِي مَرَّةٍ قَالُوا وَبَاتَّصَالِ
بَلَا تَرَائِهِ وَلَا أَنْفِصَالِ وَقَطَعُ مِنْ قَوْقِ الْأَرْوَقِ بَنَةً وَإِنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا فَمَيْتَةٌ
وَحَبَّةٌ الْقَدِيمَةِ بِالْأَمْسِ نَحَرُهَا بِأَسْرَهَا لِلرَّأْسِ

معين وإن كان كافراً وأما لمن الجنس فيجوز لغيره أن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لعن الله السارق يسرق البيضة تقطع يده وقد ذكر الامام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه من أنواع الباطل المتعلقة بالسان عشرين آفة الأولى الكلام فيما لا يعني وهو مالا يعود به على الانسان منفعة لا في دنياه ولا في آخريته ولذا قيل إن العاقل لا يلبس له أن يرى إلا ساعياً في تحصيل حسنة لمعاد أو يدرهم لمعاشه وقال بعض الحكماء من اشتغل بما لا يعني فانه ما يعنيه .
والثانية فضول الكلام كتكرار مالا فائدة في تكراره والانيان بالألفاظ المستغنى عنها وذكر الله في غير محل التعظيم كقوله اللهم أخر هذا الكلب أو أخرج فضول الكلام لا تنحصر بل المهم محصور في قوله تعالى لاخير في كثير من نيهوام إلا من أمر بصدقة الآية : والثالثة الخوض في الباطل مثل حكايات أحوال النساء ومجالس أهل الخمر ومغامات الفساق وتتم الأغنياء وتجبر الملوك والرابعة المراء والجدال في الدين والخامسة الخصومة واللدنة السادسة التصنع في الكلام بتكلف السجع ونحوه . والسابعة السب والفحش . والثامنة اللعن للانسان أو حيوان أو جماد . والتاسعة الفناء والشعر . والعاشر كثرة المزاح والافراط منه والحادية عشرة والاستهزاء والسخرية ويكون بالأقوال والأفعال والمحاكاة . الثانية عشرة إفشاء السر وهو منهي عنه لما فيه من التهاون . والثالثة عشرة الوعد الكذوب إذ هو من علامات النفاق . والرابعة عشر الكذب وأخرى في التمين والخامسة عشرة الغيبة . والسادسة عشرة التهمة . والسابعة عشرة كلام ذي السانين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه . والثامنة عشرة المدح لما قد يكون فيه من الكذب والرياء ومدح الظالم ولما يدخل على الممدوح من الكبر والعجب والرضا عن النفس وبموجب ذلك . والتاسعة عشرة الغفلة من دقائق الخطأ في بحر الكلام لاسيما ما يتعنى بالله وصفاته مثله ما روى حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم مائنة الله وشئت ولكن ليقل مائنة الله ثم شئت وذلك لأن العطف بالواو يوم التشريك وقال عليه الصلاة والسلام لا تقولوا للناقيين صدأ فانه إن يكن سيدكم فقد أسخطكم ربكم وقال صلى الله عليه وسلم من قال أنا بريء من الاسلام فان كان صادقا فهو كالحمار أو كاذبا فلا يرجع إلى الاسلام سالما . العشرون سؤال العوام عن غير ما كفوا به من علم العقائد كسؤالهم عن الحروف هل هي قديمة أو حادثة ونحو ذلك اه باختصار وبعضه بالمعنى وقد كنت حالة قراءة هذا المحل من الرسالة لفتت في هذه الآفات أباينا لتحفظ وهي هذه .

واللحوظ في الباطل مع جدل	عشرون خنصدها عن عالم رجل	ماليس يعنيك والفضول فاجتنب
مزح وسخرية وعد كذب كذا	إفشاء سرهم الكذاب ذي الخليل	سباً ولعنأ غنا كفا من محل
ومن له فاعلن وجهان كالجليل	والسرور خيلاً بالذي الكلام وزد	شغل ذوي الجبل بالزوحيد والعلل

مَوْجِبُهُ لِلتَّيْلَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ الْقَوِيَّةِ فَهَذِهِ الشُّرُوطُ فِي الدَّبِيحَةِ مَهَابَةٌ تَلْهَاهَا حَبِيحَةٌ قَوْلُهُ وَقَطْعُكَ الْأَوْدَاجَ جَمْعٌ وَدَجٌ لَمْ يَجْمَعْ مَعَهَا وَدَجَانٌ أَيْ عِرْقَانِ فِي صَفْحَتَي الْعِنَقِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ الْجَمْعِ عِنْدَهُ إِذَا نَزَلَ قَوْلُهُ وَالْحَلْقُومُ أَيْ الْقِصَّةُ الَّتِي هِيَ جَبْرِي النَّفْسِ قَوْلُهُ قَطَعَ الْجَمِيعَ أَيْ قَطَعَ ذَلِكَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي فَوْزٍ وَاحِدٍ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَاتِّصَالَ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ وَبَلَا اتِّصَالَ قَوْلُهُ وَالْقَطْعُ مِنْ فَوْقِ الْعُرُوقِ بَنَى أَيْ صِفَةُ الْقَطْعِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فَوْقِ الْعُرُوقِ وَقَوْلُهُ بَنَى أَيْ قَلَعُوا قَوْلُهُ وَإِنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا أَيْ فَإِنْ كَانَ الْقَطْعُ مِنْ تَحْتِ الْعُرُوقِ أَيْ بِأَنْ أَدْخَلَ السَّكِينِ مِنْ تَحْتِ الْعُرُوقِ وَقَطَعُوا إِلَى فَوْقِ فَيْسَ مَيَّةٌ فَلَا تَوَكَّلْ وَالْمَرَى بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكسر الراء ومرة في آخره وقيل يشدد آخره ولا يهزله قاله عياض وهو مبلغ الطعام والشراب وهو بالعلوم وتقول العامة فوحيشة ابن الحاجب فان ترك الأوداج جنة لم توكَّل وإن ترك الأمل فتولان يحتمل أن يريد بها إذا حصل القطع في كل ودج ونبي منهما أو من أهدمها يسير ففي ذلك قولان للتأخيرين المنع لعبد الوهاب والأباحة نقل بعضهم عن ابن عمر الذي في تبصرته إن يوق شئ يسير في الحلقوم أو من الأوداج لم يحبه رزقك في النار غن ابن حبيب إن أطلع الأوداج ونصف الحلقوم فأكثر

من غير ما كلفوا خوضاً بهونا قد تم مارمت بالتفصيل والجلل

ويستعان على السلامة من هذه الأشياء بالخلة وبجانية الناس وبالصمت ففي الحديث من صمت نجما وفي الصمت حكمة ونزلة فاعلم قيل للسلامة عشرة أجزاء تسعة منها في الصمت وقال بعض الحكماء في الصمت سبعة آلاف خير وقد جمع ذلك في سبع كلمات في كل كلمة ألف خير ومن حصن من غير حائط زينة من غير حلى راحة الكرام الكنايين هيبة من غير سلطان ستر العيوب عبادة من غير عناء الاستغناء عن الاستعداد إلى أحد وقد كنت لفقت في ذلك بيتين وهما قولنا

وفي الصمت حصن ثم زينة راحة كذا هيبة ستر عبادة واستغنا

وفي كلها ألف من الخير فاعلم قتلغ سبعا من ألوف بلاعنا

وأشرت بقولنا بلاعنا إلى أن الصمت الجامع لهذا الخير كله لا مشقة فيه ولا كلفة وزينة وعبادة بالرفع وحذف التنوين للوزن وحذف العاطف في بعض المعاليف للوزن أيضا قال الشيخ الجزولي وبالجملة فأثارت اللسان كثير فينبغي للإنسان أن لا يتكلم بكلام حتى يرويه في قلبه فإن كان خيرا قاله وإن كان شرا سكت عنه لأن اللسان رحمان القلب وجميع ما يتكلم به الإنسان على أربعة أقسام قسم ليس فيه إلا المصلحة فهذا حرام وقسم فيه مضرة ومنفعة فهذا كالأول لأن مضرته ذهب بمنفعته وصار حراما وقسم ليس فيه مضرة ولا منفعة فلا ينبغي الاكثار منه لئلا يذهب العبر باطلا وقسم ليس فيه إلا المنفعة فهذا هو المطلوب يخرج من هذا أن ثلاثة أرباع الكلام لا خير فيها وليس له من كلامه إلا الرابع اه وليصمهم على آداب الطلب

ولو يكون القول في القياس من فنية يضاء عند الناس

إذا لكان الصمت من عين المنهج فافهم هذا الله آداب الطلب

وأما حفظ البطن من المحرمات المستزمت لأكل الحلال المشار إليه بقول الناطق يحفظ بطنه الحرام فواجب أيضا بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقد قال تعالى وإياها الناس كلوا ما في الأرض حلالا طيبا وقال وإياها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم وقال وإياها الرسل كلوا من الطيبات واعلموا صالحا قال ابن عباس وقد أصر أنه المؤمن بما أمره الرسل وقدم تعالى أكل الحلال على صالح الأعمال تنبيها على أن الانتفاع بالأعمال لا يتوصل إليه إلا بعد إصلاح الرزق واكتسابه من حله ولهذا قال بعض الحكماء من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كره ومن أكل الحرام عصي الله أحب أم كره لأنه إذا أكل الحلال شربت عروقه منه ونشطت للعبادة وإذا أكل الحرام شربت عروقه منه وكسدت عن العبادة وأما النسبة فقوله ^{في الحديث} طلب الحلال قربة على كل مسلم وقوله إن لله ملكا على بيت المقدس ينادي كل يوم الامن أكل حراما لم يقبل منه صرف ولا عدل قال أبو حامد الصراف تناقضا والعدل الفريضة وقال من أكل الحلال أربعين يوما نور الله قلبه أجرى ينابيع الحكمة على لسانه وفي رواية أخرى وزهده الله الدنيا وقال من اشترى ثوبا بعشرة دراهم وفي

أكلت وإن قطع منه أقل لم تؤكل وروى يحيى عن ابن القاسم في الدجاجة والعصور إذا أجز على وذبحه ونصف حلقه أو ثلثه فلا بأس بذلك وقال سحنون لا يجوز حتى يجمع الحلقوم والأدراج قوله وجبة الذبيحة باللسن أى يجعل يديه على حبتها ويجوزها إلى الرأس قوله تمحوها أى جميعا للرأس فإن حازها إلى البدن ابن الحاجب ثلاثة أقوال قول بالجواز وقول بالمنع وقول بالكرامة والمنع لما لك وابن القاسم وغيرهما التمسائي وهو المشهور وعلة ابن المواز بأنه لم يقطع شيئا من الحلقوم والجواز لأن وهب وأشب وأبو مصعب وأنكر أبو مصعب الأول وقال هذه دار الهجرة والسنة وبها كان المهاجرون والأنصار والتابعون وكانوا يعرفون الذبيح ولم يذكروا عذته ولم يعتقوا بها والقول بالكرامة حكاه ابن تيمية ولم يعزه وأتى بعض القرويين بأكلها لتفجير دون الفنى وليس بمسديد ابن عبد السلام وقتت هذه المسئلة بتونس قبل هذا التاريخ فاستشار فيها القاضي جماعة من الفقهاء فأشاروا بجواز بيعها إذا بين البائع ذلك قوله وجبة الذبيحة وهي الجوزة المساة بالغنصة وهذا الخلاف إذا لم يقطع من الجوزة شيء ووقع القطع فوقها أما إن بقي في الرأس دائرة أكلت انضافا قال ابن عبد السلام فإن بقي أقل من دائرة إما أن يكون من النصف أو أقل

سرقه وخلفه ولا امترا ثم اقتطعا ودلالة علم بكره ربه خيانة ومسم
ثم خديعة وغشاً والذي مع الرضا فست عشرة احتلى وحى الربا ثم القمار والرشا
وتمن الجاه وكلب لا تشا حلوان كاهن ومهر البغي وثمن القرد وسنور بنى
عليهما وأجر حجام كذا ما يأخذ القاضي وشاعر خذا وثمن الصورة آله اللعب
ناثمة كذا الوصف قد طلب تم بدا خلافة زيد الفرر خلافة والكل يرى بشرر
إذ كلها أصل إلى الحرام والخلف قل في أجره الحجام قل ذا في شره الجزولى
ذو العلم بالفروج والأصول عامه إلا له بالطلب الخفى بفضلته ولم يزل بنا حفى

والإمطاع أى باليمين السكاذبة والدلالة أى أخذ مال الغير بالاستدلال عليه لصحة ونحوها إن علم طيب نفس صاحب
المال بذلك فهو حلال وإن علم أن نفسه لا تطيب به أو جهل فهو حرام وكذا ما يؤخذ على وجه الحياء ووصف
الكلب بجملة لا تشا لإفادة أن المراد به الذى لا يجوز اتخاذه وبيل ثمنه حرام مطلقاً وسنور بالخفض عطف على القرد
ومضى بنى عليهما أى ظلاً بالبيع تكيلاً للبيت وآله ناثمة بالخفض عطف على الصور مدخول ثمن وآله اللعب الملاهى
كالعود ونحوه والتمن بالنسبة إلى الصورة وآله الله حقيقة وبالنسبة للناثمة المراد به الأجرة والذى أعطى لوصف مطلوب
وجوده ثم بدا عذمه هو كان يعطى على أنه عالم فإذا به جاهل وأشرت بقولى يرى بشرر إلى التنفير عن هذه الأشياء
والبعد عنها وحى بالجاء المهمة أى مكرم خبر زال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويدخل في حفظ البطن من الحرام
ما حرم أكلها كالهيئة والدم المسفوح ولحم الحرير وما أهل لغير الله به والمنخقة وما ذكر معافى الآية إذا انفذت مقاتلتها
أو لم تنفذ وأبس من حيانها على خلاف فى التى لم تنفذ مقاتلتها وكذا الخمر وغيره من المسكرات قلياتها وكثيرها والخبيثة
كذلك وأما الأفيون وغيره من المفسدات فلا يحرم منه إلا القدر المؤثر فى العقل ويجوز استعمال اليسير منه الذى لا يؤثر
لدواء ونحوه وقد اختلفت فتاوى شيوخنا فمن قبلهم من قرب عصره فى استعاف دحان المشية المسماة على لسان متعاطيها
بطابه فممن من شدد المنع فى ذلك ومنهم من أجاز له إحاج له لمرض ونحوه ولم يقطع بتحريمها (تنبيه) لا خصوصية
للپطن بالحفظ من الحرام بل وكذلك سائر الجسد فكما لا يحل لك أن تأكل إلا طيباً أى حلالاً فكذلك لا يحل لك
أن تلبس إلا طيباً ولا تسكن إلا طيباً ولا تركب إلا طيباً ويجب عليك أن تستعمل سائر ما تنفع به طيباً كإفى الرسالة
وأما ترك المشبهات فمطلوب أيضاً وزاد الناظم قوله بالاهتمام أى بفصد ونية ليفيد لوجه الأكل وأن الثواب إنما يحصل
فى المترك مع النية لا بمجرد الترك فن ترك محرماً أو متشابهاً به الامتناع أثيب على تركه ومن تركه ولم يخطر بباله
فلا ثواب له والأصل فى ترك المشبهات ما أخرجه أهل الصحيح عن النعمان بن بشير رضى الله تعالى عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعطين كثير من الناس من اتقى المشبهات

وعنده تدد فيه أين سهاب وقال تحرُّ خلافاً للكتاب

وقوله وعكسها أى عكس الشروط لما تكلم رضى الله عنه على الفراض والشرط شرح فيها إذا فقدت هذه الشروط أو بعضها فإن
بعضها يوجب الخلاف وبعضها يوجب التحريم وبعضها يوجب الكراهة ذبح شاه مثلاً ولم ينبأ أكلها فأنها حرام وتقدم الكلام
عليها وكذلك إن ترك التسمية عدماً متبوعاً أو غير متبوعاً فإنها لا تؤكل المعروف وهو ذهب المدونة واختلف أصحابنا فى تأويل
العدم منهم من حمله على التحريم أفرق هؤلاء على فرقتين الأولى أن التسمية سنة وحرماً الأكل مع العدى لا يستخف بالسنة وهو
تأويل عبد الوهاب والثانية أنها واجبة مع الذكر ساطعة مع النساء ومنهم من حمله على الكراهة وهو اختيار الأهرى ابن الجهم
وهذا هو مقابل المعروف وقوله صاحب الإكمال عن مالك نصاً وحمل العدى على التحريم أولى وإن ذلك أسار بقوله
كثرته باسم الله عدماً يوجب تحريمها واحتل منأى من الذكاة الواجب أى الفرص وإن ترك التسمية سهواً كتلى وباليه أشار
بقوله وتركها سهواً ببيع الأكل رداً اتفاقاً وإن ترك التسمية جهلاً اختلف فيه على قولين هل يباحى العامد بالجاهل تحرم

استبرأ لدينه وحرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه إلا وإن لكل ملك حمى إلا وإن حمى الله في أرضه عماره إلا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله إلا وهى القلب قال الامام ابن حجر الهيتمي في الأربعين للنوى الحلال ما مضى الله أو الرسول أو المسلمون على تحليه بغيره أو جنسه ومنه أيضا ما لم يعلم فيه منع على أسهل القولين والحرام ما مضى أو أجمع على تحريمه بمنه أو جنسه على أن فيه حدا أو تمزيزا أو وعيدا ثم قال واشتبه هو كل ما ليس بواضح الحل والحرم بما تنازعت الأدلة وتحاذيته المعاني والأسباب فبعضها بوضوح دلائل الحلال وبعضها بعضد دليل الحرام ومن ثم قرر أحمد واسحق وغيرهما المشتبه بما اختلف فيه وفسره أحمد مرة باختلاط الحلال والحرام ثم المحصر في ثلاثة صحيح لأنه إن قصر أو أجمع على الفعل الحلال أو على المنع جازما فالحرام أو سكت عنه أو تعارض فيه فصان ولم يعلم التأخر منهما فالمشتبه ثم ذكر كلاما عجيبا في بيان المشتبه تركته لطوله فراجع ان شئت وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وحاصل ما قرر به العلماء المشتبه أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة والثاني اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى والثالث أن المراد بها قسم المكروه لأنه يجتنبه جانيا للفعل والترك والرابع أن المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يجعله على متساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار اجتماع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج اه وفي جواز الاقدام عليها قولان قال الجزولي وقد اختلف في التشابه فقيل مباح لقوله تعالى هو الذى خلق لكم فى الأرض جميعا وقيل حرام لقوله تعالى (أحل لكم الطيبات) ومن العلماء من توقف فيه اه وأما قوله ﷺ في الحديث المتقدم ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام فعناه أنه بهدد الوقوع في الحرام لا من أكثر تعاميا ياربنا صادف الحرام المحض وإن لم يعتمد لا أن من ارتكب مشتبهًا فعل حراما لكن الأولى تركه ليبرأ الدين والعرض كما قال ﷺ وقد تقدم في شرح قوله وحاصل التقوى اجتناب وامثال عن أبى جزي أن ترك الشبهات هو مقام الورع وهى الدرجة الثالثة من درجات التقوى وحديث الثمان هذا أحد الأحاديث الأربع التى عليها مدار الاسلام والثاني قوله صلى الله عليه وسلم (ازهد الدنيا يحبك الله وازهد فيما فى أيدي الناس يحبك الناس) والثالث قوله ﷺ (من حسن اسلام المرء تركه مالا يعتنه) والرابع قوله ﷺ (إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى) ولبعضهم فيها عمدة الدين عندنا كلمات . أربع من كلام خير البرية . اتق الشبهات وازهد ودع ما . ليس بعينك وعاملن بنية وأما حفظ الفرج من الزنا وحفظ اليد من البغش بها المنوع يريد به واحفظ الرجل من السعى لمنوع يريد به انشاز اليه بقول الناظم

يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّيْبَةَ فِي الْبَغْشِ وَالسَّعْيِ لِمَنْعُوعٍ يُرِيدُ

أو يلحق بالناسي فنحل قوله وترك الاستقبال : أى إذا ذبح لغير أقتله هل تؤكل أم لا إن الحاجب فان ترك الاستقبال أكلت وهو عمدا على المشهور ومقابل المشهور لا بن حبيب يوده كالتسمية واليه أشار الناظم بقوله من ذا الشأن أى كالتسمية فيفرق فيه بين عمد والنسيان والجهل فيعذر لا بن الجبل والنسيان بخلاف العمد فلا المشهور كأنه لم يأت في الاستقبال ما أتى في التسمية قال في المدونة وبلغ ما لكا أن الجزارين يدورون حول الحفرة فيذعن فترام عن ذلك وأمرهم بتوجيهها إلى القيلة قال في المدونة وليقل بسم الله والله أكبر وليس بوضع صلاة على النبي ﷺ ولا يذكر إلا الله وإن شاء قال في الأضحية اللهم تقبل منى وإلا فالتسمية كافية وأنكر مالك اللهم منك واليك ولة هذه بدعة وقال ابن حبيب أما قوله في الأضحية اللهم منك فلا بد منه وإن شاء اللهم منك وبض ذلك في البيان أى منك الرزق وبلك الهدى ولك النسل وحكا عن علي بن أبيه البرضى الله عنه وهو قول حسن قال وإنما كره مالك التزام ذلك على وجه كونه مشروعا في ذبح النسل كالتسمية قاله على غير هذا الوجه في بعض الأوقات أجز في ذلك ان شاء الله تعالى قوله وعمده : شديد ابن شهاب أى قال ابن شهاب ان ترك الاستقبال عمدا فهو حرام وهو شاذ من القول لا يعمل

فواجب أيضا ومعنى يتقى يحذر والشهيد فعيل بمعنى فاعل أى الحاضر وهو الله تعالى وفى البطش يتعلق يتقى والبطش التناول والأخذ الشديد والسعى عطف على فى البطش ولمنوع يتنازع فيه البطش والسعى وجملة يريد صفة لمنوع قال فى الرسالة ولتكشف يدك عما لا يحل لك من مال أو جسد أو دم ولا تسع بقدميك فيما لا يحل لك ولا تباشر بفرجك أو بشىء من جسده ما لا يحل لك قال الله تعالى « والذين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فى ابنى وراء ذلك فأولئك هم العادون » الجزولى قوله من مال أو جسد أو دم ذكر ثلاثة أشياء فلا يحل أخذ مال الغير ولا قتله ولا جرحه ولا مباشرة جسده لا بالفرج ولا باليد إلا أن مباشرة الفرج أشد من مباشرة الجسد وهذا فى المرأة غير الزوجة وأما الرجال فما بينهم فلا يباشر فرجه بفرجه ولا بيده ويجوز له مباشرة جسده بيده إلا أن يقصد بذلك اللذة فيمنع وكذا يجب أن يكف يده عن أن يكتب بظلم أحد أو يقتله ولا يجوز إعاقة هذا الكاتب بشىء من آلات الكتابة وكذا يكف يده عن الكتب للظالم إذا مدحه أو قال فيه ما ليس فيه وكألا يحل لك أن تسمى بقدميك فيما لا يحل لك كشيك فى حائط غيرك أو فدانه إذا كان يتضرر من ذلك فكذلك لا يحل لك أن تسمى بهما إلى ما لا يحل لك من وزنى أو غصب أو غيره ومن السعى المحرم السعى إلى أبواب القلعة لقوله عليه الصلاة والسلام من تواضع لغنى لأجل غناه فقد ذهب ثلثا دينه قال أبو عمر لغنى الشاكر فأبالك بغيره ولأن فى وقوفه هناك إعاقة لهم على فعلهم وأما لخواص المسلمين ومنافعهم لحائز وكذلك المداراة على نفسه والدفع عنها الشيخ ويؤخذ من الآية فوائد الأولى تحريم التمتة وهى أن يعير الأمة مدة لمن يستمتع بها ثم يردّها وشذ من قال بجوازها من العلماء الثانية تحريم الاستمنا باليد وفى جوازها ومنه وكراهته ثلاثة أقوال الثالث تحريم ما يفعله شرار النساء من المساقعة وهى يألة أشد منها بغيرها ويعاقب من فعل ذلك منهن لأن هذه الثلاثة خارجة عن التزويج وملك العيين الذين لا يحل الوطء إلا بهما الرابعة تحريم وطء البهيمة لأن المراد بملك العيين من الإناث الأدميات فلا يجوز وطء البهيمة ولا يصح ما أشيع عن الشافعية من جواز وطء الذكور بملك العيين وأما كونه يوقف الأمور أى يقف عنها ولا يرتكبها حيث يجعل حكمها حتى يعلم أى يغلب على ظنه ما حكم الله به فى تلك الأمور بالنظر فى الأدلة أو فى كتب العلم أن كان أهلا لذلك أو بالسؤال لأهل العلم لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون وحيث يغلب أو يترك فواجب أيضا لقوله **عَلَيْكُمْ** لا يحل لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه وليس هذا من باب ترك الشبهات المتقاة لأن الشبهات ما اختلف فيه العلماء أو ما تجاذبه الحليّة والتحرير فتاركها لذلك شعور بالحكم فى الجملة وتركها ورجحان ما رويته المسألة فيمن لا شعور له بالحكم أصلا أو توقف عنها حتى يعلم حكمها واجب نفعها لا روحا والله أعلم قال الإمام شهاب الدين القرافى فى الفرق الثالث والتسعين حكى الغزالي فى إحياء علوم الدين والشافعية فى رسالته الإجماع على أن المكلف لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه فن باع وجب عليه أن يعلم ما عينه الله وشرعه

عليه ويذكر لغير فائدة قوله وقال تحريم أى ابن شهاب قوله خلافا للكتاب والمراد بالكتاب المدونة فإنه قال فيها إن ترك الاستقبال أكلت ولو عدا ثم قال رحمه الله تعالى

فَصَلِّ وَفِي رَفْعِ الْيَدِ تَفْصِيلٌ * قَبْلَ تَمَامِ الدُّعَاءِ خِذْ تَحْصِيلٌ * فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ الْجُلْبَدِ
مَعَ لَحْيِهِ فَلَا خَرَجَ فِي الرَّدِّ * وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ اِتِّحَاقٍ * أَوْ وَدَجٍ وَلَمْ يَفِ بِمَا بَقِيَ
فَمَا لَكَ وَصَحْبُهُ قَدْ قَطَعَا * عَنْهُمْ بَصَرُ أَبْ أَلَا شَكْلٌ مُعْمَا * وَإِنْ يَكُنْ رُجُوعُهُ فِي الْقَوْرِ
وَأَجْزَرَ الدُّعَاءِ إِذَا فِي الْأَمْرِ * فَإِنْ حَبِيبٌ يَسْتَجِيبُ الْأَكْلَا * وَقَالَ سَحْنُونُ حَرَامٌ بَتْلَا
وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ مِنْ عَدْرِ * فَمُسْتَبَاحٌ رَدُّهَا فِي الْأَمْرِ

في البيع ومن آجر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله تعالى في الاجارة ومن فارض وجب عليه أن يعلم حكم الله تعالى في الفراض ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في تلك الصلاة وكذا الطهارة وجميع الأعمال والأقوال فمن تعلم وعمل بمقتضى ما علم فقد أطاع الله تعالى طاعتين ومن لم يعلم ولم يعمل فقد عصى الله مصعبين ومن علم ولم يعمل بمقتضى علمه فقد أطاع الله تعالى طاعة وعصاه مصيبة ثم قال إذا تقرر هذا وأنه لا بد من تقدم العلم بما يريد الإنسان أن يشرع فيه فثله قوله تعالى : ولا تقف ما ليس لك به علم ، فتبى الله تعالى نبيه ﷺ عن اتباع غير المعلوم فلا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم فيكون طلب العلم واجبا في كل حالقوته قوله عليه الصلاة والسلام طلب العلم فريضة على كل مسلم قال الشافعي رضي الله عنه العلم قسيان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين علمك بحالك التي أنت فيها وفرض الكفاية ما عدا ذلك اه بعض اختصار قال الشيخ زروق في قواعد ما معناه إن وجوب تعلم كل أحد علم حاله إنما هو بوجه اجمالى برئه من الجهل بأصل حكمه بقدر وسعه وما وراء ذلك إنما هو من فرض الكفاية إذ لا يلزمه تتبع المسائل إلا عند النازلة والله أعلم وأما تطهير القلب من أمراضه كالرياء والحسد والعجب والكبر والغل والحقد والبغى والغضب لغير الله تعالى والنش والسمعية والبخل والإعراض عن الحق استكبارا والخوض فيما لا ينبغي والطمع وخوف الفقر وسخط المقدور والبطر وتعظيم الأغنياء لغناهم والاستزراء بالفقراء لفقرهم والفخر والخيلاء بالناس في الدنيا والمباهاة والزين للمخلوقين والمداهنة وحب المدح بما لم يفعل والانتغال بميوّب الخلق عن عيوبه ونسيان النعمة والمحبة والرغبة والرهبة لغير الله تعالى وكلها حرام إجماعا فقال الامام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها فرض عين وقال غيره إن رزق الإنسان قلبا سليما من هذه الأمراض المحرمة كفاؤه ولا يلزمه تعلم دواها فأما الرياء فهو مشتق من الرؤية والسمعة مشتق من السماع والرياء طلب المنزلة في قلوب الناس بإراءتهم خصال الخير فالشيخ الجزولي وهو حرام موجب لغت الله تعالى وتهيل تحريمه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى برأون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا مذهبين وقال تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الآية إلى غير ذلك وأما السنة فقوله ﷺ لا يقبل الله عملا فيه ذرة من الرياء . وقال : الرياء السرك الأصغر . وقال : يقال لأهله يوم القيامة اذهبوا إلى ما كنتم تعملون له فليس لكم عندي جزاء . وقال : الرياء نيك أخفى من ديب الفل على الصخرة الضياء في الليلة الظلماء . خافوا من ذلك فقال لهم إني أحبكم بما يذهب خيل ذلك وكثيره وهو أن تقول اللهم إني أعوذ بك أن أتركك وبك وأنا أعلم وأستفهم كما لا أعلم وفيل لم يعاذ حدثنا حديثنا سمعته من رسول الله ﷺ فيكي حتى طئت أنه لا يسكت فسكت ثم قال قال يا معاذ قلت لبيك بأني وأمي وأنت يا رسول الله فقال إني أحدك بمحدث فان حفظته ففعلك وإن لم تحفظه فضعته انتظمت حجتك يوم القيامة يا معاذ إن الله تعالى جعل مصاعد أعمال بني آدم السموات السبع وجعل على كل مصعد ملكا لا يصعد بشيء .

فاحْكُمْ بِذَا وَلَا تَخَفْ إِنْكَارَا وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ اضْطَرَارَا

فوله فصل والفصل الحاجز قوله وفي رفع اليد تفصيل وهذا الرفع لا يتخلو إما أن يكون على وجه الاختيار أو على وجه الاضطرار ورد اليد لا يتخلو إما أن يكون عن قرب أو بعد والرفع لا يتخلو أيضا أن يكون بعد قطع الجلد خاصة أو بعد قطع بعض الودجين أو الملقوم فإن رديده بعد قطع الجلد وشيء من اللحم فإنها تؤكل لأن الذكاة الثانية مسلفة لأنها لو تركت لعاشت وعليه أنار الناطم بقوله فلا حرج في الرد أي فلا تهم ولا ضيق وإن كان رجوعه بعد قطع بعض الودجين أو أراحلقوم فلا تؤكل بالذكاة الثانية لأنها منفردة المقاتل لأنها لو تركت لم تحس وإلى ذلك أسرار الناطم بقوله نالك وصحبه تدفعها عنهم بنص الاكل منها رب رفع يده عثارا يه وردها بعد طول نفا ؟ تؤكل بانه اق وإن ردعا عن قرب اختاب فيه على حصة أقوال قليل تؤكل سوا . رفع يده على جهة الاختيار أو على اثنين أنه أتم الذكاة وقبل لا تؤكل في الوجهين وقيل إذا رفع يده على جهة اليقين أكلت وإن رفع يده على جهة الاختيار لم تؤكل وقيل بمكس مد العول وقيل بركه أكلها قوله وإن كان رجوعه عن الفم رأيا إن رديده في الأمور فقال ابن حبيب تؤكل وقال سحنون لا تؤكل وقد تقدم قوله به لأى قطعا وإن رفع يده على جهة

من الأعمال إلا عليهم قصد الحفظه بعمل صالح فيما يظهر لم لأنهم لا يملكون الغيب فإذا انتهت إلى سماء الدنيا قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب الغيبة أمرني ربى أن لا أدع عمل من يتناب الناس بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة ووصلوا إلى السماء الثانية قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذه العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب النعمة أمرني ربى أن لا أدع عمل صاحبه النعمة بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة والنعمة فوصلوا إلى السماء الثالثة يقول لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب الكبر أمرني ربى أن لا أدع عمل من يشكر على الناس بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه من الغيبة والنعمة والكبر فوصلوا به إلى السماء الرابعة قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا صاحب العجب أمرني ربى أن لا أدع عمله بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه بما تقدم ووصلوا به إلى السماء الخامسة قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا ملك الرحمة أمرني ربى أن لا أدع عمل من لا يرحم عباد الله بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه بما تقدم ووصلوا به إلى السماء السابعة وله دوى كدوى النحل وضوء كضوء الشمس معه ثلاث آلاف ملك قال لهم الملك الموكل بها ردوا هذا العمل واضربوا به وجه صاحبه أنا ملك الرياء أمرني ربى أن لا أدع عمل صاحبه بماوزنى إلى غيرى فإذا صدعوا بعمل سلم صاحبه بما تقدم وقطعوا به الحجب ووضعوه بين يدي الله تعالى قال لهم أقيم الحفظه على عمل عبيدى وأنا الرقيب على نفسه وأنه لم يردنى بالعمل وأراد به غيرى ردوه عليه فعليه لعنة الملائكة عليه لعنتك ولعنتنا لعنته السموات السبع ومن فيهن وقال ﷺ إذا رأى العبد بعمله يقول الله تعالى للملائكة : أنظروا إلى عبيدى كيف يستهينون ولا يستحيون والإجماع على أن الرياء حرام وعلامات الرياء ثلاث الكسل والتفليل من العمل فى الوحدة والنشاط وتكثير العمل بين الناس والزيادة فى العمل إذا أتى عليه والنقص منه إذا دام وأما معالجته وتطهير القلب منه فهو بأن يزيل من قلبه أربعة أشياء حب المحمدة وخوف المذمة واستجلاب المنفعة ودفع المضرة ويعلم أن النافع والضار إنما هو الله تعالى وأنه لو اجتمع أهل السموات والأرض على أن ينفعوه بما لم يقدره الله له لم يقدروا على ذلك وكذلك عكسه فإذا اعتقد ذلك تقوى بيقينه وسلم من الرياء ولو دخل على الإنسان الرياء فى أثناء العبادة فالمشهور أنه لا يأثم وقيل إن عاجله وزال فلا أثم عليه وإن تركه وتمادى أثم الشيخ وقد روى عن بعض العلماء أنه لازم الصف الأول أربعين سنة فلما كان ذات يوم عافه عاتق عنه فصل فى الصف الأخير فأصابه من

إضرار فإن أعادها بالقرب فلأنها توكل من غير خلاف وذلك مثل أن تضطرب الذبيحة أو تقع السكين من يده أو غير ذلك من وجود الضرورة وكثيراً ما يجرى ذلك فى البقر والى ذلك أشار الناظم بقوله وإن يكن رفع اليد عن عذر فمستباح ردها فى الأثر أى رفع يده عن عذر وردعها فى الفور من غير تراخ فلأنها توكل قوله فاحكم بهذا الإشارة إلى جميع ما تقدم من التفصيل من أول الفصل قوله فاحكم بهذا أى قل بهذا ولا تخف انكار منكر قوله وإن يكن رفع اليد اضطراب قد تقدم الكلام عليه وعن أبي صالح أنه قال ان سقطت السكين من يد الداجع أو رفعها فقرأ أو غافها ثم أعادها فلأنها توكل وإن لم يطل فاربعة أحوال جواز الأكل وهو منهج ابن حبيب واختيار النخعي لأن كل طلب فيه الفور ينتفزه فيه التفريق البير وعدم الأكل حكاية النخعي والباقي عن سخون والقول الثالث تأول بعضهم قول سخون على وحكى ابن يونس عن سخون ثلاثة أقوال عدم الأكل والكراهة والتفصيل المذكور لحكاية عنه نصاً أبو بكر بن عبد الرحمن ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه :

فَصَحَّحَ وَيَسْكَاةُ أَهْلاً سَمِعَ قَدْ يَحْسُنُ الدَّبْحُ بِهَا وَبُتْمُنْ

المحسود بحسبك وأما كونه لا ضرر فيه على المحسود في دينه ودنياه فواضح لأن النعمة لا تزول عنه بحسبك بل ما قدر الله من أقبال ونعمة فلا بد أن يدوم إلى أجل قدره الله تعالى ولا حيلة في دفعه بل كل شيء عنده بمقدار ولكل أجل كتاب ولذلك شكاني من الأنبياء عليهم السلام امرأة ظالمة مستولية على الخلق فأوحى الله تعالى إليه فر من ناداما حتى تنقضي أيامها أي ما قدرناه في الأزل فلا سبيل إلى تغييره فاصبر حتى تنقضي المدة التي سبق القضاء بدوام أقبالها فيها ومهما لم تزل النعمة بالحسد بل يكن على المحسود ضرر في الدنيا ولا كان عليه إثم في الآخرة اه ولبعضهم في الحسد الأقل لمن ظل لي حاسدا أقدرى على من أسأت الأدب أسأت على الله في حكمة

لأنك لم ترض لي ما وهب فجراك عني بأن زادني وسد عليك وجهه الطلب

وقال آخر

عدائي لهم فضل على ومنة فلا أذهب الرحمن عن الأعدايا

هو ما بحثوا عن زلتى فاجتنبها وهم نافسوا فاكسبت الماليا

وقال آخر

لامات أعداؤك بل غلدوا حتى يروا منك الذي يكند

لا زالت محسودا على نعمة قائما الكامل من محسد

وأما العجب فقال في الإحياء أيضا اعلم أن العجب إنما يكون بوصف هو كمال لاعادة العالم في كمال نفسه في علم وعمل ومال وغيره حالتان إحداهما أن يكون خائفا على زواله شغفقا على تكدره أو سلبه من أصله فهذا ليس بعجب والآخرى أن لا يكون خائفا من زواله ولكن يكون فرحا به من حيث إنه نعمة من الله تعالى عليه من حيث إضافته إلى نفسه وهذا أيضا ليس بعجب وله حالة ثالثة وهي العجب وهي أن يكون غير خائف عليه بل يكون فرحا به مطمئنا إليه ويكون فرحه من حيث إنه كمال ونعمة ورفعة وخير لامن حيث إنه عطية من الله تعالى ونعمة منه فيكون فرحه من حيث إنه صفته ومنسوب إليه بأنه له لامن حيث أنه منسوب إلى الله تعالى بأنه منه فحق غلب على قلبه أنه نعمة من الله تعالى مهما شاء سلبه زال العجب بذلك عن نفسه فاذا العجب هو استظام النعمة والركون إليها مع نسيان إضافتها إلى النعم وهو مذموم في كتاب الله تعالى وستة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى (ويوم حينئذ أجمعتم كثرتمكم) ذكر ذلك في معرض الإنكار وقال تعالى وظنوا أنهم ما منهم حصونهم من الله فأناهم الله من حيث لم يحتسبوا فرد على الكفار في إعجابهم بحصونهم وشوكتهم وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات وثلاث منجيات شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه وقال لابي ثعلبة إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعا وإعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بنفسك وقال ابن مسعود رضى الله عنه الهلاك في اثنين العجب والفنوط وقال مطرف لأن أبيت قائما وأصبح نادما أحب إلى من أبيت قائما وأصبح معجبا وقال صلى الله عليه وسلم لو لم تذنبوا لخشيت عليكم أكبر من ذلك العجب فجعل العجب أكبر من الذنوب وقيل لعائشة رضى عنها متى يكون الرجل مسيئا

على عنقها فيه نظر لما في مسلم عن أنس ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وكر ووضع رجله على صفاحهما قوله لا تذبحها في الضيق لأن في ذلك تعذيبا لقوله وسلخها أي سلخ الشاة قبل خروج روحها فان في ذلك تعذيبا لها وقد نبينا عنه خيفة أن يكون موتها من ذلك لامن الذبح قوله ومارحها رفقاً على اليسار أي من السنة أن تضجع الشاة على شقها الأيسر إلى القبلة ورأسها مشرق تأخذ بيديك اليسرى جلدها من اللحي الأسفل بالصوف وغيره فقدمه حتى تبين البشرة وإلى ذلك أشار بقوله وبده يفضي بها للبشرة وموضع السكن في الذبح لتكون المجوزة في الرأس ثم تسقى الله يوتر السكن مرا مجزا من غير تردد ثم رفع واستحب اضجاعها على الشق الأيسر لأنه أمكن للذبح ولذلك روى عن ابن القاسم أنه قال إذا كان أعسر فانه يضجها على شقها الأيمن ابن حبيب ويكره للأعسر أن يذبح فان استمر أكلت ثم قال رحمه الله تعالى

وَرَفَعِي حَيْثَهَا عَنِ الْبَدَنِ بِيَدَيْهِ الْيُسْرَى وَذَاكَ لِحَسَنٍ وَشَفْرَةِ الذَّبْحِ تَكُونُ حَدًّا مَطْحُونَةً مَن قَبْلُ ذَامِعِدَا

فقال إذا علم أن محسن وأهمل العجب كثيرة لأنه يدعو إلى التكبر إذ العجب أحد أسبابه ليتوله من العجب التكبر ومن التكبر الآفات الكثيرة التي لا تحصى هذا مع العباد وأما مع الله تعالى فالعجب يدعو إلى نسيان الذنوب وإهمالها بنسبها فيما يذكر منها يستغفر فلا يجتهد في تداركها وتلافيا بل يظن أنها تغفر له وأما العبادات والأعمال فإنه يستغفلها وعن على الله بفعلها ونسي نعمة الله تعالى عليه بالتوفيق إليها واتكمن منها ثم إذا أعجب بها هي عن آفاتنا ومن لا يتفقد آفات الأعمال كان أكثر سببه ضائعا فإن الأعمال الظاهرة إذا لم تكن خالصة قربة عن الشوائب قلنا تنفع وإنما يتفقد من يطلب عليه الخوف دون العجب والمحجب بفكر نفسه وربه تعالى ويؤمن مكر الله تعالى وعذابه ويظن أنه عند الله تعالى بمكان وأن له عنده حقا بأعماله التي هي نعمة من نعمه وعطية من عطايه وعلّة العجب الجبل المحض فعلاجه المرة المضادة للجبل فقط لإزالة معنى لعجب العبد بعبادته وعجب العالم بعبه وعجب الجليل بمحاله وعجب الغنى بفناء لأن ذلك كله من الله تعالى والعبد إنما هو محل لنفيضان فضل الله تعالى وجوده والحل أيضا من وجوده وفضله أنه باختصار والفرق بينه وبين التكبر الذي هو خلق في النفس وهو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق التكبر عليه أن التكبر يستدعي متكبرا عليه ومتكبرا به والعجب لا يستدعي غير المحجب بل لو لم يخلق الإنسان إلا وحده لتصور أن يكون معجبا ولا يتصور أن يكون متكبرا إلا أن يكون معه غيره وهو يرى نفسه فوق ذلك الغير في صفات الكمال فيمنع ذلك يكون التكبر ومن أراد استقصاء حقائق أمراض القلب وأسبابها وعلاجها لتظهر الملب منها وما ورد في ذمها فليعلم بالربيع الثالث من كتاب أحياء علوم الدين للشيخ الفاضل وهو وبعبء المملكات فإنه يجرد من ذلك ما يعني العلل وبرء العلل وأعلم بأن أصل ذي الآفات حب الرئاسة وطريقه التي رأس الخطايا هو حب العاجلة ليس الذوا إلا في الاضطراب له

أخبر أن أصل هذه الآفات أي آفات القلوب وهي أمراضها التي يطلب من الإنسان تطهير قلبه منها مثل التكبر والعد وغيرهما كما تقدم أنه هو حب الرئاسة في الدنيا الذي قيل فيه إنه آخر ما نزع من قلوب الصديقين وزايلها آخر قورعه غير طرح الآتي كما استدلل على ذلك بقوله صلعم حب الدنيا رأس كل خبيثة وعن الدنيا ببر بالعاجلة قل أنه تعالى من كان يريد العاجلة عجلنا آية ولا ذكر أن أصل الآفات هو الدنيا يدل الحديث المتقدم أن ذلك إلى أن دواء تلك الآفات والمختص منها هو في الجوع والاضطرار. سبب زواله في الدنيا على النفس وعلته هو ما وسوتها إلى الطاعة وهي تنفر وتميل إلى الأهلية لأن ذلك جامعها قال أنه تعالى إن الدنس لأماره بالسوء إلا ما رحم ربي وأنا، تعالى (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن آية هي المأوى وقد سمى من سمى بها النفس الجاهل الأكبر لأن مشقة جهاد النفس دائمة ومشقة جهاد العدو في وقت دون وقت لأن جهاد النفس دائم في كل وقت والجهاد العدو

ولا يسكن التحذ وهي ناظرة كرهة أهل القول الوافر: والبرزخ لئلا يكونوا أسهل في دفعه واحده ولا يقتل وقد أتت عن النبي قول: إذا نسئتم، عذرا، أتمم

قوله وبرقى حبها عن البدن أي يردعا عن البدن إلى جهة الرأس ويشيع يده عليها فيرد إلى البدن فقد تقدم الكلام عليها وقوله شفرة الذبح أي آلة الذبح تكون محدودة مطبوعة معدة لذلك الفصل السابع من الدنيا. فيقول يجوز أن يكون بكل شيء، مما قطع كان من حديد أو نحاس أو حجر أو عود أو غير ذلك واختلف في الجزاء المقتضى قبل تجوز الذكاة بهما وقيل لا يجوز قبل تجوز بالتفريق بين السن وتميل بالفرق بين أن يكونا كمين فلا يبرهن، بل من فضائل فيجوز والمحب في ذلك أن يكون بالحديد وقد ابن حبيب لا يذكي بالاجل فإن كان فلا خير فيه. في الجواهر وقيل هذا في المنجل المضرس وأما غيره فجوز به وقيل أن مر به ورجع لأن فيه تعذيب الجاهل وأما أن مر به فلا يضره

متفصل عنه ولأن جهاد النفس لا يحصل إلا بامثال جميع المفروضات بخلاف جهاد العدو وأجمع العلماء والحكماء أن لا طريق لسعادة الآخرة إلا بنى النفس عن الهوى وترك الشهوات وقال ﷺ المؤمن من بين خمس شذائد مؤمن يحسده وكافر يقاتله ومناق يبعثه وشيطان يضلّه ونفس تنازعه وذكر أن راحياً نصرانياً كان يتعبد في صومعة فلأياً فيه ذر عاة إلا يبرأ بمربده عليه قسمح به رجل صالح فتعجب من ذلك فأثاه وسأله بماذا بلغت هذه المزية فقال بمخالفة هوى النفس فقال له ذلك الرجل أعرضت لا إله إلا الله عليها قط فقال لا ولا أعرفها فقال له دعني إلى غدة في أعرضها عليها هذه الليلة فذهب الرجل الصالح فلما أضاء من الغد قال له النصراني أمدد يمينك أنا أقول لا إله إلا الله ثم قال له برحمتها على نفسي البارحة فنفرت منها غابة النفور فقلت إن فيها رضاء الله تعالى وليكن من دعائك اللهم ملكتنا نفوسنا ولا تسلطها علينا صبح من الجزولي وقد ورد في ذم الدنيا والجاه أحاديث فليك في الأحياء إن أردت الوقوف على ذلك

يَصْحَبُ سَيِّحًا عَارِفُ الْمَسَالِكِ يَتِيمُهُ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكِ يُدْكِرُهُ اللَّهُ إِذَا رَأَاهُ
وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ يُجَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْإِنْفَاسِ وَيَزِنُ الصَّاحِرَ بِالْقِسَاسِ
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ وَأَيْسَ الْمَالِ وَائْتَمَلَ رَبِّعَهُ يُوَالِي وَيُكْثِرُ الذِّكْرَ بِصَوْتِهِ
وَأَمُونُ فِي جَمِيعِ ذَا يَرْبِهِ يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَيَعْتَلِي رِجَالِ الْيَقِينِ
خَوْفَ رَجٍّ سَكْرَةٍ وَصَرٍّ تَوْبَةٍ زَهْدٌ تَوَكَّلْ رَضًا مَحَبَّةً يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْمُعَاطَلَةِ
يَرْضَى بِمَا قَدَرَهُ الْإِلَهُ كَهْ يَصِيرُ حِينَئِذٍ ذَاكَ حَارِقًا بِهِ حَرًّا وَغَيْرُهُ خَلَا مِنْ قَلْبِهِ
فَحَبَّةُ الْإِلَهُ وَاصْفَهُ لِحَضْرَةِ أَفْئِدَتِهِ وَأَجْتَبَاهُ

أما محبة الشيخ العارف بالمسالك جمع مسلك موضع السلوك يعني الطريق الموصلة إلى الله تعالى الذي بقي صاحبه المالك ويذكره الله إذا رآه ويوصله إلى مولاه قتل الشيخ الإمام العارف الولي سيدي أمير عبد الله محمد بن عباد أثناء شرحه لقوله السيد العارف ابن عطاء الله لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السالكين بل نفسه ولا به المريد في هذه الطريق من محبة شيخ محقق مرشد قد فرغ من تأديب نفسه وتخلص من هواه فأيسلم نفسه إليه وليلتزم طاعته والالتقياد

قوله ولا يكون الحد وهي ناطرة أى لا تجد النفرة والثاء تنظر إليها لأنه مكروه ومنهى عنه لأنه من تعذيب الحيوان قوله كرهه أى الحد وهي تنظر قوله أهل العقول أى أصحاب العقول وهم العلماء قوله الوافرة أى الكاملة قوله وأن يكون الذبح وهو أسهل أى من شروط الذبح أن يكون ذبحة واحدة من غير ترديد لأن التردد تعذيب وقد أتى عن النبي ﷺ إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وقد تقدم ثم قال رحمه الله تعالى ورحمى عنه

وَلَا يَكُونُ ذَبْحُهَا وَآخِرُهُ نَاطِرَةٌ لَهَا وَكَلٌّ بِالْحَاضِرَةِ وَلَا يَكُونُ سَاحَتُهَا وَالْجِلْدُ
مُصَاحِبًا لِرُوحِهَا مُسْتَبَدُّ وَائْتَمَلَ كَلْسَاسُ هَذَا الْغَمَقِ يُنْمَعُ قَبْلَ الْمَوْتِ بِهِ مَا لَمَّا
وَحَاطَهَا مِنْ رَبِّهَا لِتَضْطَرِّبَ فَابْنُ وَبَاعِدَ يَا أَخِي لَا تَقْتَرِبْ

قوله ولا يكون ذبحها أى ذبح الذبحة، وأخرى تنظر إليها فإن ذك منهى عنه لأنه تعذيب الحيوان قوله ولا يكون

إليه في كل ما يشير به عليه من غير ادتياء ولا تأويل ولا تردد فقد قالوا من لم يكن له شيخ فالشيطان شيخه وقال أبو علي الثقفى رضى الله عنه لو أن رجلا جمع العلوم كلها وصحب ملوائف الناس لا يبلغ مبلغ الرجال إلا بالرياسة من شيخ أو إمام أو مؤدب ناصح ومن لم يأخذ أدبه من أمر له أو ناهى به عيوب أعماله ورعومات نفسه لا يجوز الاقتداء به في تصحيح المقامات وقال سيدى أبو مدين رضى الله عنه من لم يأخذ الأدب من المتأدبين أفسد من يتيهه قال المؤلف رحمه الله في لطائف المنن إنما قد يكون الاختفاء بولى ذلك الله عليه وأعلمك على ما أودعه من الخوصية لديه فطوى عنك شهود بشرته في وجوه خصوصيته فألقت إليه القياد فسلك بك سبيل الرشاد يعرفك برعونات نفسك في كفايتها ودقاتها ويدلك على الجمع على الله ويعلمك الفرار عما سوى الله ويسارك في طريقك حتى تصل إلى أن يوفقك على إساءة نفسك ويعرفك بأحسان الله إليك فيفيدك معرفة إساءة نفسك الحارب منها وعدم الركون إليها ويفيدك العلم بأحسان الله إليك الاقبال عليه والقيام بالشكر إليه والدوام على ممر الساعات بين يديه قال فان قلت فأين من هذا وصفه لقد دلت على غرب من عتفاء مغرب فأعلم أنه لا يعوزك وجدان الهادين وإنما قد يعوزك وجود الصديق في طلبهم (جد صدقا تجد مرشداً) وبعد ذلك في آيتين من كتاب الله تعالى قال الله سبحانه أمن بحبيب المضطر إذا دعاه وقال سبحانه قلوا صدقوا الله لكان خيراً لهم فلو اضطرت إلى من يوصلك إلى الله اضطار المسلمان إلى الماء والخائف إلى الأمن لو جدت ذلك أقرب إليك من وجود طلبك ولو اضطرت إلى الله اضطار الأم لولدها إذا فعدته لو جدت الحق منك قريباً ولك جيباً ولو جدت الوصول غير متعذر عليك وتوجه الحق بتيسير ذلك عليك أه وفي كلامه رحمه الله تعالى تنبيه على أن الشيخ من منح الله وهداياه للعبد المرید إذا صدق في إرادته وبذل في مناصحة مولاه جسد استطاعته لا على ما يترجمه من لاعلم عنده وعند ذلك يوفقه الله لاستعمال الآداب معه لما أرشده على مرتبته ورفع درجته قال سيدى أبو مدين رضى الله عنه الشيخ من شهدت له ذاك بالتقديم وسرك بالتعظيم الشحيح من هذبك بأخلاقه وأدبك بإطرافه وأثار باطنك بأشرافه الشيخ من جمعك في حضوره وحفظك في مغيبه قل في لطائف المنن وليس شيخك من سمعت منه إنما شيخك من أخذت عنه وليس شيخك من واجهتك عبارته إنما شيخك الذى سرت فيك إشارته وليس شيخك من دعاك إلى الباب إنما شيخك من رفع يترك وبينه الحجاب وليس شيخك من واجهك مقالاً إنما شيخك الذى نهض بك حاله هو الذى أخرجك من سجن الهوى ودخل بك على المولى شيخك هو الذى

سلخها والجلاد مع بقاء الروح لأنه تعذيب قوله والتف كالسلخ أى تم الطير لا يجوز إلا بعد موته لأن حكمه حكم السلخ قوله يمنع قبل الموت أى لا يجوز لأنه مخالف السنة ولما أمر به السارح صلى الله عليه وسلم قوله ع ما فلنا أى احفظ ما قلناه قوله وحلها من ربطها أى من السنة حلها من ربطها لتستريح وتضطرب قوله فابعد وباعد إن ذهبها لللا بطير عليك الدم لا تقترب أى لا تقربها حتى تخرج روحها وروحها حينئذ تسلخها ثم قال رحمه الله تعالى

وَمِنْ شُرُوطِ الذَّاهِبِ الْبُلُوغُ وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا يَسُوعُ وَفَادِرًا عَلَى اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ
وَعَسَارِقًا بِهِ تَقَهَّمُ شَرْحِي فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بِأَتَقُ يَقْنِي بِهَا كُلَّ ذِي الْآفَاقِ

قوله ومن شروط الذاهب البلوغ وهذا هو الفصل الثامن من النصول المتقدمة فنقول تؤكل الذبيحة بانفاق إذا كان المذكي مسلماً عاقلاً ذكراً بالغاً غير مضطرب الصلاة غير فاسق ومن يؤكل ذبيحته ومن لا يؤكل على أربعة أقسام قسم تؤكل ذبيحته بانفاق وهو من توفرت فيه الشروط المتقدمة وقسم لا تؤكل بانفاق وهو المجنون والسكران والمطافح والصبي الذى لا يعقل والزندق والجوسى وذم اختلف فيه رهو بارك الصلاة والسكران إذا كان معه شيء من عقله والأعجمي إذا أوجب للإسلام والكتابان إذا دجج لسلط بأمرو "ويدعى إذا اختلف في تكفيره والتمرد أو العرفي وقسم تكره ذبايحهم وهو الصبي الذى لا يعقل الذكاء والمراء والواضع والأدبى والمضى ولحوب قومه ومن

ما زال يجلو مرآة قلبك حتى تجلجت فيه أنوار ربك نهض بك إلى الله ونهضت إليه وسار بك حتى وصلت إليه ولا زال عازبا لك حتى ألقاك بين يديه فرج بك في نور الحضرة وقال ها أنت وربك اه وآداب المريد مع الشيخ والشيخ مع المريد كثيرة مذكورة في كتب ائمة الصوفية رضى الله عنهم ومن أبلغ ذلك وأوجزه ما ذكره الامام أبو القاسم القشيري قال رضى الله عنه فشرط المريد أن لا يتنفس نفسا إلا باذن شيخه ومن عالف شيخه في نفسه سرا أو جهرأ فسيرى غيبه من غيب ما يحبه سريرا ومخالفة الشيخ فبما يسترونه منهم أشد مما يكادونه بالجهد وأكثر لأن هذا يلحق بالحياة ومن عالف شيخه لا يشتم رائحة الصدق فإن صدر منه شيء من ذلك فعليه بسرعة الاعتذار والإفصاح عما حصل منه من المخالفة والحياة ليهديه شيخه إلى ما فيه كفارة جرمه ويلتزم في الغرامة ما يحكم به عليه فإذا رجع المريد إلى شيخه بالصدق وجب على شيخه جبران تقصيره بهمة فان المريد ين عيال على شيوخهم فرض عليهم أن ينفقوا من قوة أحوالهم ما يكون جبرانا لتقصيرهم اه وقال الشيخ العارف محي الدين أبو العباس البوني رحمه الله وبإاك أن تحقر فعلا يحطر لك إلا أن تأقيه للشيخ طاعة كان أو معصية على أى نوع برزك ولو اختلف عليك ألف مرة في الساعة اختلف إليه ساعة في الحائط ليطبك الهواء الذى تزججه به أو يحمل عنك بهمة قالوا لقد رأيت تلميذا من أصحاب شيخنا الإمام تاج العارفين أبى محمد العزيز بن أبى بكر القرشى المهدى رحمه الله تعالى وكنت جالسا عنده فدخل عليه وفى يده باقات فقال يا سيدى إني وجدت هذه الباقات فما أصنع بها فقال له اتركها حتى تقطر عليها فقلت يا سيدى هذه الباقات يعلم بها فقال يا ولدى لو خالفتى في لحظة من خطراته لم يفلح أبدا فإذا جرعتك النفس بهذه المجاهدات وقوتك هذه المقاتلات رجعت عن جميع ما لوفاها الدينية وعاداتها الردية وزال عنها النور والاستبصار ودانت لمولاهما باله ودية والاقتدار وترك أحوالها وصفت أحوالها وهذه هي خاصيتها التي خضعت لأجلها ومزيتها التي شرفت من قبلها وإنما ألفت سوى هذه لمرض أصابها من الزكون إلى هذا العالم الأدنى والألس بأشبهات التي تزو وتفتى حتى اصنع عالمها ما خلقت لأجله من موجب سماعتها وغاية شرفها وإفادتها فلما تعالجت بما ذكرناه عادت إلى الصحة وإلى طبعها الأصلي فألفت العبودية واتزمتها وصارت بذلك مطمئة صالحة لأن يقال لها يا أيها النفس المطمئنة إرجعي إلى ربك راضية مرضية فدخلت في عبادى وادخلت جنتي ثم ذل علامة وصول المريد إلى هذا المنام الحيد أن تستوى عنده الأحوال ولا يتأثر بأمره بما يواجه به من قبسح الآهال والأقوال لاستغراق قلبه في مطالعة حضرة الكمال قال أبو عثمان الحيرى رحمه الله لا يكمل الرجل حتى يستوى قلبه في أربعة أشياء في المنع والعطاء والعز والذل قال محمد بن خفيف رضى الله عنه قدم علينا بعض أصحابنا فاعتل وكان به علة البطن فكنت أأخذه وأأخذ منه الطست طول الليل فنفثت مرة فقال لي لعنك الله فقيل لي كيف وجدت نفسك عند قوله لعنك الله قال كقولك رحلك الله ورحى

شروط الذابح البلوغ أى من شروط الذابح أن يكون بالغاً مسلماً عاقلاً لأن المجنون لا تصح منه الذكاة ومن شرطه أن يكون ذكراً وأن يكون ديناً خيراً حافظاً لدينه وعرضه قوله ومسلماً وعاقلاً يسوغ أى يجوز قوله وقادراً على استيفاء الذببح غير عاجز عنه قوله وعارفاً به تفهم شرحى وأن يكون عارفاً بالذبيح وعارفاً بموضع القطع يعرف ما يقطع وأين يقطع وأن يكون عارفاً بمحل الجوزة لأى جهة بردها كله لا بد للذابح أن يكون عارفاً به وأن يكون أيضاً عارفاً بالملقوم والأوداج قوله فهذه الشروط يقضى بها أى بالشروط في كل ذى الأفاق جمع أفق وهى الناحية ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه

قال وما ذبحه ألكيتاب ليغفر يَدْخُلُ فِي ذَا الْبَابِ وَقَدْ قَرَأَ نَاصِ ذِي الْجَلَالِ طَعَامُهُمْ لَنَا مِنَ الْحَلَالِ وَغَيْرُ مَا أَتَّفَقُوا عَلَيْهِمْ فَخَافَهُمْ تَعَمَّ يَسْرَى إِلَيْهِ فَوَيْهِ غَالُوا أَى الْعُلَمَاءِ قَوْلُهُ وَمَا ذَمَّهِ الْكِتَابُ لِنَفْسِهِ بِدَخُلِ فِي ذَا الْبَابِ أَى هُوَ حَلَالٌ إِنَّا لَأَنَّهُ تَعَالَى أَيْحَ لَنَا مُعَامِهِمْ

عن إبراهيم بن أروم رضى الله عنه أنه قال ماصرت في الاسلام إلا مرات معدودات كنت في مركب يوما وكان رجل يركب الحركات المضطربة فضطت منه الناس وكان يقول رأيت وقتا في معركة اترك علما ثم كان يأخذ بلحيتي ويمر يده على خفي هكذا حين حكايته والناس يصيحون منه ولم يكن في ذلك المركب عنده أحد أصغر مني ولا أحقر فصررت بذلك وبوما آخر كنت جالسا لجالس إنسان وبال على وكان في وقت حاتم الأصم رضى الله عنه رجل يسير القول فيقوى أصحابه ويواجههم كل يوم بالتصميم فوقع عليه جذع من السقف في بعض الأيام في حال مواجهة القوم بالسب والتمتم فمات فقال الحمد لله فليل هذا خلاف ما تأمرنا به فقال ما حدثت الله شيئا يلوته بل حدثت الله إذ لم أسربكته هذا أو أشباهه معلوم من أحوالهم ضرورة وأبلغ من هذا كله عبة الموت وكرامية البقاء في الدنيا شوقا إلى لقاء المولى قال بعضهم حقيقة زوال الهوى من القلب حب لقاء الله تعالى في كل نفس من غير اختيار حالة يكون المرء عليها فإذا وجد المرید هذه العلامات في نفسه فقد خرج من عالم جنسه ووصل إلى حضرة قدسه وكان كما قال الشاعر لك الدهر طوعا والآنام عبيد فعلى كل يوم من زمانك عيد وكما قال سيدي أبو العباس بن العريف رضى الله عنه في هذا المعنى

يدم لك سر طالع عنك اكتسامه ولاح صباح كنت أنت ظلامه - فأنت حجاب القلب عن سر غيبه
ولو لاك لم يطبع عليه ختامه فان غبت عنه حل فيك وطنيت على مركب الكدب والمدون حيامه
وجاه حديث لا يلائم سماعه شئ إلينا ثره ونظامه إذا سمعته النفس مال نعيمها وزال عن القلب المعنى ذرامه
وأنتدروا في معناه أيضا قولي لأمال ألا فابعدى قد انجز الأحباب لي موعدي
قد كنت قبل اليوم مستأسا منك بخل مشغى مسعدى وأن لسم الوصول قد سب نحوهم
رطيا في عندك ظل ندى وحيث لاحت لي أعلامهم فليس لي فقر إلى مرشد

وإن لم يجد في نفسه هذه العلامات فليستمر على سلوكه ومجاهداته لا يفر بما يراه له من سنى حاله فانه لم يصل بعد ولم يصل له من هوى نفسه فقد وليس طريق موت النفس يقطع جميع الارفاق عنها وردعا إلى الاجترار بالحشيش والحالة والمبالغة في التشف والتقليل مع قطع النظر عن أحوال القلب وهممه وقصوره وإرادته وترك الالفات إلى ما ينعته منها وما يتم قاله كذا غار وبه عرق فغط في هذا دارا من الناس وعملوا عليه في رياضتهم وأما في الدنيا فإني قد وجدت لإحلاص العبودية أربع أمور أولها الخلال أي تهوهم وانحلال قوى أربابهم ولم يحصلوا من أمرهم على فائدة وذلك بحملهم بالسب والتمتم على هذه الأمانة بغير صلاح بل بغير رضى الله عنه وأما الثانية فكأن النفس على الألفاظ فقد أمانت الإمام لنزالي في الإحياء الكلام في ذلك نحو ثلاثين ورقة في كتب المرافعة والمحاسبة وذلك أثناء ما يوحى بالكتاب المذكور في باب الردد استتمام المسألة ولذكر نبذة يسيرة من ذلك قال رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ونشر الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظن نفس تبتا وقد وضح الكتاب فرى المجرمين مشفقين مما فيه وتأن يومه صدر الناس أنما امرؤ أو علمهم الأكبر فرب أمل البصائر من جملة لعباد أن الله تعالى لهم بالمرصاد وأنهم مينا قانون في الحساب

والمراد بالعلماء الذبايح وإليه أشار الناظم بقوله وقد عرفنا نص ذي الخلال ضاعهم لنا من الحلال وهو قوله تعالى وعلما الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم قوله وما نذبه الكتابي لئيمه احترازا عما ذبح الاصنام فانه حرام وما ذبحه أميى ابن مريم أو ما ذبحه لكنيسة فلا يجوز لنا أكله وما ذكره في الكتابي وهو المعروف وقال أبو محمد روى ابن المواركة ذبايحهم وما هو ملك لهم أخف وقال يحيى بن اسحق عن ابن كنانة إن كان نصرانيا أو يهوديا لم يترك ذبايحهم أو نجس فاك بعض شيوختنا وهذا يعني عدم أكل ما ذكاه الكتابي وإن كان القولان من غير أن يوافقا بعض أصحابنا في درس بعض شيوختنا فاستغروا بقله وضعفه من حيث المنزلة والاعتبار راجع إلى أئمة الكتاب والابن في ذلك عزوت ما نقله من القولين من حفظي بأن الآية عامة قابلة لتخصيص لأهلها خاصة المذكور وغيره وعلى ذلك يتلوه في أساليبهم وصناعاتهم كما في المسابيح وذكرته لئيم خنا فقلت أنه قد رددته في وقتها

وتحققوا أنهم لا ينجيهم من ذلك إلا لزوم المحاسبة وصدق المراقبة ومطالبة النفس في الأنفاس والحركات ومحاسبتها في الخطرات والخطرات فمن حاسب نفسه قبل أن يحاسب خف في القيامه حصابه وحضر عند الدوال وجوابه ومن لم يحاسب نفسه دامت حسراته ومالأت في عرصات الضميمة وقمائه فلما اكتشف لهم ذلك علوا أنه لا ينجيهم منه إلا ذاعة الله تعالى وقد أمرهم بالمعبر والمراة فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا فرايدوا أنفسهم أولا بالمشارطة ثم بالمراقبة ثم بالمحاسبة ثم بالمجاهدة ثم بالمعانية فكانت لهم في المراهقة ستة مقامات ولابد من شرحها بيان حقيقة وفنيتها وتفصيل الأعمال فيها وأصلها المحاسبة ولكل حساب فيه مشاركة ومراقبة وتبعه عند الحسرة معانية ومعاينة فلنذكر شروح هذه المقامات اعلم أن مطلبنا تمامين في التجارات عند المحاسبة لسلامة رأس المال ثم إلى بيع وكاؤا التاجر يستعين بشريك فيسلم المال إليه حتى يتجر فيه ثم يحاسبه فكذلك العقل هو التاجر في طريق الآخر دور رأس ماله العمر وإتمامه عليه ورجعه تركية لنفسه إذ به فلاحها ففلاحها بالأعمال الصالحات والعقل يستعين بالنفس في هذه التجارة إذ يستعملها ويستعملها فيها يركبها كما يستعين التاجر بشريكه وعلامة الذي يتجر في ماله وكان الشريك يصير خصما نازعا مجاز في الرجوع فيحتاج إلى أن يشارطه أولا ويراقب ثانيا ويحاسب ثالثا ويمانه أو يعافيه رابعا فكذلك العقل يحتاج إلى مشاركة النفس أولا فوظيف عليها الوظائف ويشرط عليها الشروط ويرشدنها إلى طريق الفلاح ويجزم عليها الأمر يسلك تلك الطرق ثم لا يغفل عن مراقبتها لحظة فانه لو أهملها لم يربها إلا إلى الخيانة وتضييع رأس المال كالعبد الخائن إذا خلا له الجور وانفرد بالمال ثم بعد الفراغ ينبغي أن يحاسبها ويطلبها بالوفاء بما شرط عليها فإن هذه تجارة ربحها الفردوس الأعلى فتدقيق الحساب في هذا مع النفس أهم كثيرا من تدقيقه في أرباح الدنيا الخفيفة الفانية لمع على كل مؤمن أن لا يغفل من محاسبة نفسه والتعقيق عليها في حركاتها وسكناتها وخطراتها فإن كل نفس من أنفاس العمر جوهرة نفيسة لا عوض لها فإذا أصبح وفرغ من فريضة الصبح فينبغي له أن يفرغ قلبه ساعة لمشاركة النفس ويقول لها مالي بضاعة إلا العمر فإن نفى نفى رأس المال ووقع اليأس من اتجارة وطلب الرجوع وهذا اليوم الجدي تدته أمهاني الله فيه فإياك (ياك) أن تضيق بها ثم يستأنف لها وصية أخرى في أعضائه السبعة الذين والأذن واللسان واليد والرج واليد والرجل فدا وصى نفسه بشرط عليها ما ذكرناه فلا يبيح إلا المراقبة لها عند الخوض في الأعمال فإنها إن تركت ضلّت وفسدت وكذا أن العبد يكون له وقت أول النهار يشارط نفسه فيه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي أن تكون له في آخر النهار ساعة به (ياك) فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التاجر في الدنيا مع الشريك في آخر كل سنة أو شهر أو يوم حرصا على الدنيا المعانية ومعنى المحاسبة مع الشريك أن ينظر في رأس المال وفي الربح والخسران لتبين له الزيادة من الخسران فإن كان ثم فتنل حاصل استوفاه وشكره وإن كان ثم خسران دأبه يعنائه وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه المراد من ربحه التواغل والفصائل وخسرانه المعاصي وموسم هذه التجارة

معنى طعامهم الخالد ثم وأهل شرعهم مطبقون على تحريم ذلك وسئل مالك عن طعام تصدق به النصراني عن موثاهم نكره للسل قبوله لأنه يعمل تعظيما لتركهم ابن القاسم وكذلك نأوصي منهم أن يباع من ماله شيء للكنيسة فلا يجوز للسل أن يشتريه ابن شهاب ولا ينبغي الذبح للعوام من الجبان وقد نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذبح للجان وينهى المساكين عن الأثراء منهم ومن اشترى منهم يفسخ شراؤه وهو رجل سوء إلا أن يكون ما اشترى منهم مثل الفريضة وغيره مما لا ياكلونه فيفسخ شراؤه وكره ما كان في العنية الجزرة من النصراني وهو يعلم أنه يريد ماله عبيدا مملوكا لك في العنية يكرى المسلم الدواب السفر إلى أعيادهم قل تمجيبهم أحب إلى قل وروى إجملة البيع لهم ولا عيادهم وهذا على القول بأنهم غير مخاطبين بالشرائع فلا يكون قد أعانهم على معصيتهم وأما الكراهة فتأتي على خطايرهم واختلاف في شعور اليهود حكمي اللحن فيها ثلاثة أقوال المحريم لأنه ليس من طعامهم فلا يحل لنا ولأن الذكاة تقتضي إلى نية وهم لم يتنوها الثاني الإباحة وهو قول ابن وهب وابن عبد الحكم نظرا إلى وجود الذكاة وقد انتسخ شرعهم بترعنا وثالث الكراهة ابن حبيب لا يؤكل من طعامهم ما حرم عليهم فنه كل ذي طفر والإيل وحمر الوحش والنعام والأوز وكل ما ليس بمشقوق الظلف ولا منفرج

جثة النار ومعالجة نفسه الأمانة بالسوء فيحاسبها على القراض فإذا أدارها على وجوها شكر الله تعالى عليها ورغبها في مثلها وإن فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وإن أدامها ناقصة كلّفها الجبران بالنوازل وإن ارتكب معصية اشتغل بمقايها وتعلّيبها ومعاتبها ولا يملكها لثلاث تأسس بفعل المعاصي وبمسر عليه نظامها فإذا أكل لقمة شبهة لشبهة نفس فينبغي أن يعاقب البطن بالجوع وإذا نظر إلى محرم فينبغي أن يعاقب العين بمنع النظر وكذلك ينبغي أن يعاقب كل طرف من الأطراف بمنعه عن شهوره هكذا كانت عادة سالكي الآخرة وإن رآها تنوّان بحكم الكسل في شيء من الفضائل أو ورد من الأوراد فينبغي أن يؤديها بتفصيل الأوراد عليها ويلزمها فوتاً من الفضائل جبراً لما قامت وتدراكاً لما فرط ويقبل على نفسه فيقرر عندها جهلها وحاقها ويقول لها ما أعظم جهلك بدعين الحكمة والذكاء والفضيلة وأنت أشد الناس غيابة وحقاً أما تعرفين ما بين يدك من الجنة والنار وأنت سائرة إلى أحدهما لا محالة على القرب فأياك ترحين وتضحكين وتشتلين باللهو وأنت مطالبة لهذا الخطب الجسم فأراك تزين الموت بعيداً ويراها الله قريباً أما تعلمين أن كل ما هو آت قريب ويحك جرائك على معصية الله أن كانت لاعتقادك أن الله تعالى لا يراك فأعظم كفرك وإن كان مع علمك بإطلاعه عليك فما أشد حاقك وما أقل حياءك ويحك لو واجهك عبد من عبيدك بل أخ من إخوانك بما تكرهه كيف كان غضبك عليه ومقتك له فيأى جسارة تعرضين لمقت الله تعالى وغضبه أنظر تمام كلامه نعمتاً الله به وأما وزن الخاطر الذي يحظر على بال الإنسان من فعل أو ترك بالقسطاس بضم القاف وكسرهما وهو الميزان بلغة الروم وفي الماشرين قال وذكر البخاري عن مجاهد أنه العدل بالرومية أنه والمراد به هنا حكم الشرع فقد تقدم عن الشيخ الجزولي ما معناه أنه يبين للإنسان أن يجعل على قلبه الذي هو أمير الجسد حاجباً يشاوره فيما يريد فله أو تركه وهو الشرع فإذا خطر على بال الإنسان فعل أو ترك رجع فيه إلى الشرع فيما أمره بفعله فله وما أمره بتركه تركه وحينئذ يوصف بالاستقامة وإنما ين الخاطر بالشرع لأن الأحكام لا تعرف إلا منه ثم له ثلاثة أحوال أحدها أن يعلم أنه مأمور به شرعاً إما على طريق الوجوب أو الاستحباب لم يبادر إلى فعله فانه من الرحمن ثم يتمثل أن يكون الهاماً من الله تعالى ويتمثل أن يكون من إلقاء الملك في الروح والفرق بينهما أن إلقاء الملك قد تعارضه النفس الشيطانية بالسوء بالوسواس بخلاف الخواطر الإلهية فانه لا يردّها شيء بل تنقاد لها النفس كذلك الشيطان طوعاً وكرهاً وإنما يبادر إلى فعله كما قال الأستاذ أبو القاسم القشيري أنك إن توقفت برد الأمر وميت روح التسكّل فإن خصيت مع كونه مأموراً به أن يقع على صفة مدية لمحب أو رياء فلا يكون ذلك مانعاً لك من المبادرة إليه ومن ثم قال السريدي اعمل إن خفت العجب مستغفراً منه وذلك لأن نظير القلب من نزعات الشيطان بالسكينة متعذر فلو وقفنا العبادة على السكالك لتعذر الاشتغال بشيء من لعبادات وذلك يرجع البطالة وهي أقصى غرض الشيطان ومن ثم أيضاً كان احتياج استغفارنا إلى الاستغفار لا يوجب ترك الاستمرار الحالة

القائمة وشحوم البقر والغنم والشحم الخالص كالزبد والكلى وما لصق بالقصبة وما أشبهه من الشحم المحض ومن العتية جمعت ما ليكاي يقول أكره جن المجوس لما يجعل فيه من أنافع الميتة وأما السمن والزيت فلا أرى به بأساً قال في البيان لفظ أكره فيه تجوز وفي موضع منهما سئل مالك عن جن الروم فقال ما أحب أن أحم حللاً وأما أن يصكره الرجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأساً وأما أني أكرهه على الناس فلا أدري ما حقيقة أنهم يجعلون فيه أنفحة الخنزير وهم نصاري وما أحب أن أحم حللاً وأما أن يتخيه الرجل في خاصة نفسه فلا أرى بذلك بأساً انتهى ثم قال رحمه الله تعالى رضى عنه

فَذَبْحُ غَيْرِ الْبَالِغِ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَعَهُ عُرْفٌ أَوْ تَمْيِيزٌ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَبْحِهَا كَذَلِكَ
وَفِيهَا كَرَاهَةٌ لِمَالِكٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْخُصْيُ مَعَ الْخُصْيِ وَالْأَخْلَفُ الْبَالِغُ لَا أَهْبِي

حُكْمُ الْكِتَابِ كَذَا قَدْ بَانَ فِي ذَبْحِهِ يُسَلِّمُ إِنْ كَانَ

الثانية أن تجد ذلك متبها عنه شرعا فلا تقربه فان ذلك الخاطر من الشيطان أو من النفس والفرق بينهما أن غاير النفس لا ترجع عنه وخاطر الشيطان قد تنقله إلى غيره إن صمم الإنسان على عدم فعله لأن القصد الإغراء لا حصر قضية معينة فان فعلت ذلك المتبهي فاستغفر الله منه ولا تباؤس من الرحمة قال الله تعالى «والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم» الآية الحالة الثالثة أن يشك هل ذلك الأمر الذي خطره له مأمور به أو منهي عنه فإن كان مقابل النهي الاباحة فترجح الامساك عنه ولا يجب لانه من باب الشبهة وتركه ووج لا وجوب وإن كان مقابله الوجوب فيجب الفعل قياساً على الشك في عدد ركعات الصلاة وهذه الحالة الثالثة راجعة إلى ترك المشبهات وقد تقدم ذلك من قوله يترك ما شبه باهتمام وحديث النفس ما لم تسكلم أو تعمل فانها مغفوران وأما المحافظة على الفرائض وتسمى رأس مال الانسان لا تنظاره الربح الأخرى من قبلها وعلى النوازل وتسمى ربحاً لأن ما زاد على رأس المال ربح فبالايتان بها على أكل وجوها لما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال عجزاً عن الله تعالى وما تقرب إلى عبدي بئى أحب إلى مما افترضت عليه وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوازل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به يده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وإن سألني لأعطينه وإن استعاذني لأعيذنه وليس المراد قرب المسافة لأن الله تعالى ليس له مكان فيقرب منه العبد وإنما قرب به بالإجابة لمن دعاه والمعطاء لمن سأله كما صرح به آخر الحديث فقرب العبد بالطاعة والكف على المخالفة وبهذه بصيانته ومتابعة هواه ومن هذا المعنى بالنسبة للفرض وحديث الاعرابى الذى سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما افترض الله عليه فذكر له قواعد الاسلام فقال لا أزيد على هذا ولا أقص منه فتشبه له صلى الله عليه وسلم بالفلاح إن صدق وهو دخول الجنة وما يقرب منه تعالى ويكون سبباً بفضل الله وجوده لدخول الجنة لجدير بالمحافظة عليه فضلاً عن مطلق الايتان به وأما الاكثار من الذكر فطلب قال في الرسالة وقال «ما من جبل رضى الله عنه ما عمل آدمى عملاً أنجي له من عذاب الله من ذكر الله قال الشيخ الجزولى لأن الانسان إذا أكثر من ذكر الله تعالى تجدد خشوعه وتقوى إيمانه وازداد يقينه وبهدت العقلة عن قلبه وكان إلى التقوى أقرب وعن المعاصى أبعد قال وقد ذكر الله تعالى حكم الذكر وفصله وكيفيته وصفته وفائدته وعقوبة من أعرض عنه فأما حكمه وفصله فقال تعالى «يا أيها الذين آمنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً» والذاكرين الله كثيراً والذاكرات وقال فاذكروني أذكركم وقال لله الأسماء الحسنى فادعوه بها إلى غير ذلك من الايات وأما كيفيته فقال تعالى الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وأما صفته فقال تعالى فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله كذكركم آبائكم أو أشد ذكراً وذكر الأب يكون بالتعظيم وكذلك ذكر الله تعالى وأما فائدته فقال تعالى إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون وقال ألا بذكر الله تطمئن القلوب وأما عقوبة من أعرض عنه فقال تعالى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معية ضنكاً وقال

قوله فذبح غير البالغ يجوز أى ذبح الصبي المراهق إذا كان معه عرف وتميز وأصاب وجه الصواب جائز قوله والمرأة في ذبيحتها كذلك وكذلك يجوز ذبيحة المرأة إذا أصابت وجه الذبيح وكان معها معرفة في ذلك قوله وفيها أى في ذكاة الصبي والمرأة كراهة لمساك والكراهة لمساك في المدونة ابن بشير وفي المذهب رواية بعدم الصحة وهى محمولة على الكراهة وعن مالك تذبج المرأة أضحيتها ولا يذبح الصبي أضحيتها فرأى بعضهم أن هذا يدل على أن ذبيحة الصبي أشد كراهة وحكى اللخمي عن أن مصعب قولاً آخر بالكراهة مطلقاً وإن كان من ضرورة قوله ومثل هذا الحق مع الخصي أى تركه ذكاة الحنث وكذلك ذكاة الخصي تركه وكذلك تركه ذكاة الاغلف وهو غير المختن البالغ لا الصبي قوله ذبحه لمسلم إن كانا أى ذبح الكنانى للمسلم في جواز أكلها ومنعه قولان لمالك ثم قال رحمه الله تعالى ورضى عنه

وَكُلُّ مَا بَيْنَ عَقْلِهِ مَسْلُوبٌ سَكَرَ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ مَكْلُوبٌ فَذَبْحُهُ عَلَى أَثْنَايَ يَحْرُمُ
كَذَا صَبِيٌّ مِثْلُهُ لَا يَفْتَهُمُ وَالْمُسْلِمُ الْمُرْتَدُّ وَالْمَجْنُونُ وَكُلُّ ذِي زَنْدَقَةٍ مَنجُوسٌ

ومن يعيش عن ذكر الرحمن الآية اه ومعنى يعيش يغفل ومعنى الآية أن من غفل عن ذكر الله يسر الله له شيطاناً يكون له قرباً عقوبة له على الغفلة عن الذكر ثم قال الامام الجزولي أيضاً وما قال معاذ رضى الله عنه إنما أراد به الذكر بالقلب وهو احصار الانسان قلبه والخوف والخشوع وتصور اطلاع ربه عليه في سره وعلايته وعلم جميع أحواله ومتصرفاته وأنه لا تخفى عليه خافية ولا يستر عنه مستور فذلك كان الذكر بالقلب أفضل من الذكر باللسان وقيل الذكر باللسان أفضل قاله أبو عبيدة ابن عبد الله وقيل إن كان من يقتدى به وكان في غفل من الناس فالذكر باللسان أفضل ليقتدى به وإن كان من لا يقتدى به وكان يحضر الناس فذكره بالقلب أفضل وارتضى هذا القول الطبري اه والقول الاول أن الذكر بالقلب أفضل هو الذي يؤخذ من قوله الناطم وبكثرة الذكر يصفو له والله أعلم وهو من اضافة الصفة إلى الموصوف وهذا إن كانت الباء فيه اللالة وأما إن كانت للمصاحبة فلا وقد جلب الامام الجزولي في فضل الذكر احاديث كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم أفضل العبادات الذكر وأفضل الذكر الخفي قال وفي الصحيحين من ذكر في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكر في ملاء ذكرته في ملاء خير منه قال ويؤخذ من هذا الحديث أن الملائكة أفضل قال وفي شرح البخاري لابن بطال قال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحى والميت إلى غير ذلك فان أردت تتبع ما ورد في ذلك فمليك بشرح الجزولي في المجل المذكور والصفو بالواو والخالص واللب والقلب والمعنى أن يطلب من الذاكر أن يصفى قلبه من التعلق بشيئ الله تعالى ورجاء أحد سواه مع استحسان الخوف والخشوع واطلاع ربه عليه في السر والعلاية كما تقدم عن الجزولي وأما كون الاستماع على جميع الاشياء بالله تعالى لا يغيره فظاهر إذ غيره لا يملك خيراً ولا نقماً .

إذا كان عون الله المراد ما تبيأ له من كل صعب مراده إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجنى عليه اجتاده وأما مجاهدة النفس وهي الجهاد الاكبر فقد تقدم بعض ما فيه عند قوله وأعلم بأن أسأل ذى الآفات البتتين وراجع آخر الكلام الذى نقلنا على قوله يحاسب النفس على الآفة من حيث قال وان رأها تتوانى بحكم الكسل الخ وأما التحلى بمقامات اليقين التي من جعلتها الخوف والرجاء فقال الامام أبو حامد الغزالي في الإحياء في بيان حقيقة الرجاء والخوف ما نصه بيانه أن كل ما يلاقيه من مكروه ومحبوب ينقسم الى موجود في الحال وإلى موجود فيما مضى وإلى منتظر في الاستقبال اذا خطر بذلك موجود فيما مضى سمي ذكراً وتذكراً وان كان ما خطر بقلبك موجوداً في الحال سمي وجداً وذوقاً وادراكاً وانما سمي وجداً لأننا حاله جميعاً من نفسك وان كان قد خطر ببالك وجود تبيء في الاستقبال وغلب ذلك على قلبك سمي انتظاراً وتوقفاً فإن كان المستطر مكروها حصل منه ألم في القلب يسمى خوفاً واسعاً وان كان محبوباً حصل في انتظاره وتعلق القلب به واحضار وجوده بالبال لذة في القلب وارتياح يسمى ذلك الارتياح رجاء فالرجاء

ذَكَائِهِمْ تَحَرُّمُ بِالْإِجْتِمَاعِ مِنْ قَبْرِ حُلْفٍ لَا وَلَا زِعَاعٍ وَتَارِكُ الصَّلَاةِ ذَاكَ مُبْتَدِعُ
إِذْ لَمْ يُحَافِظْ وَقْفَتَهَا وَيَتَّبِعْ فَلَا يَجُوزُ دَبْحُهُ فِي الْوَاضِحِ لِكُفْرِهِ وَمِنْ بِهِ الْمُنْكَاحُ
وَقَدْ أُنِيَ فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ لَيْسَ لَهُ حَقٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ وَعِنْدَهُمْ فِي كُفْرِهِ مَقَالُ
فَدَبْحُ غَيْرِهِ أَيْحَى حَلَالُ وَقِينَ عَلَيْهِ كُلِّ فَاسِقٍ بَدَأَ مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ وَبَاغٍ اعْتَدَى
وَفِي ذَكَائِهِ الْإِسْرَ قَوْلَانِ الْكُفْرُ وَالْجَوَازُ قُلُ الثَّانِي

قوله وكل ما من عقله مسلوب أى من سلب من عقله بأى وجه كان من سكر أو جنون أو فالج أو غير ذلك فدكانه حرام لا يعمل أكأها وكذلك ذكاء غير المميز لا تحمل قوله والمسلم والمراد أى المسلم الذى ارتد عن الاسلام لا يؤكل ذبيحته

هو ارتياح القلب لانتظار ما هو محبوب عنده ولكن ذلك المحبوب المتوقع لابد أن يكون له سبب فإن كان انتظاره لأجل حضور أكثر أسبابه فإسم الرجا عليه صادق وإن كان ذلك انتظاراً مع انحرام أسبابه واضطرابها فإسم الغرور والحق صدق عليه من اسم الرجا وإن كان لم تكن الأسباب معلومة الوجود ولا معلومة الانتفاء فإسم التقي صدق على انتظاره لأنه انتظار من غير سبب وعلى كل حال فلا يطلق اسم الرجا والخوف إلا على ما تردد فيه أماماً يقطع به فلا وقد أمر أباب القلوب أن الدنيا مزرعة الآخرة القلب كالأرض والإيمان كالبنذر فيه والطاعة جارية تجري قلبه الأرض وتطيرها وتجري حفر الأنهار وسقاية الماء إليها والقلب المستتر بالدنيا المستغرق بالأرض السبعة التي لا ينمو فيها البنذر ويوم القامة يوم الحصاد ولا يحصد أحد إلا ما زرع ولا ينمو زرع إلا من بذر الإيمان وقبلها ينفع الإيمان مع حيث القلب وسوء أخلاقه كالأبنمو بذرق أرض سبعة فينبغي أن يقاس رجا العبد بالمغفرة رجا صاحب الزرع فكل من طلب أرضاً طيبة وألحق فيها بذراً جيداً غير عفن ولا مسوس ثم أمده بما يحتاج إليه وهو سقاية الماء في أوقاته ثم طهره ونقاها من الشوك والحشيش وكل ما يمنع نبات البنذر أو يفسده ثم جلس منتظراً من فضل الله تعالى دفع الصواعق والآفات المفسدة إلى أن يتم الزرع ويبلغ غايته سمي انتظاره رجا وإن بث البنذر في أرض صلبة سبعة مرتفعة لا ينصب إليها ماء ولم يشتغل بتهدئ البنذر أصلاً ثم انتظر حصاد الزرع منه سمي انتظاره حقا وغرورا لرجاء وإن بث البنذر في أرض طيبة ولكن لا ماء لها وأخذ ينتظر مياه الأمطار حيث لا تغلب الأمطار ولا تتمتع سمي انتظاره تمينا لرجاء فإذا اسم الرجا إنما يصدق على انتظار محبوب تمتد بجميع أسبابه الداخلة تحت اختيار العبد ولم يبق إلا ما ليس يدخل تحت اختياره وهو فضل الله سبحانه بصرف القواطع والمفسدات فالعبد إذا بث بذر الإيمان وسقاها بماء الطاعات وطهر القلب عن شوك الأخلاق الرديئة وانتظر من فضل الله تعالى تثبته عليه إلى الموت وحسن الخاتمة المفضية إلى المغفرة كان انتظاره رجا حقيقياً محموداً في نفسه باعثاً له على المواظبة والقيام بمقتضى الإيمان في إتمام أسباب المغفرة إلى الموت وإن قطع عن بذر الإيمان تمهده بماء الطاعات أو ترك القلب مشحوناً بذائل الأخلاق وانهمك في طلب لذات الدنيا ثم انتظر المغفرة فانتظاره حق وغرور وقال صلعم الأحمق من أتبع نفسه هواها وتبع على الله الأمانى وقال تعالى د خل من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وقال تعالى خلف من بعدهم خلف وورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا ثم قال واعلم أن العمل على الرجا أعلى منه على الخوف لأن أقرب المباد إلى الله تعالى أحبه له والمحب يطلب بالرجاء واعتبر ذلك بممكن تخدم أحدهما خوفاً من عقابه والآخر رجا ثوابه ولذلك ورد في الرجا وحسن الظن وغائب لسايق الموت قال الله تعالى لا تقنطروا من رحمة الله ، حرم أصل اليأس وفي أخبار يعقوب عليه السلام أن الله تعالى أوحى إليه أُنْدرى لم فرقت بينك وبين يوسف لقولك أعاب أن يأكله الذئب وأتمت عنه غافلون لم خفت الذئب عليه ولم ترحني ولم تفطرت إلى غفلة لآخرته ولم تنتظر إلى حفظي له وقال صلى الله عليه وسلم لا يموت أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى وقال عليه السلام عبراً عن الله تعالى

قوله والمجوس لا تؤكل ذبيحته ماذكر في المجوس من عدم أكل ذبيحته هو الذي يحكيه الأكثر وخرج أكها على أنه كان لم كتاب ورفع ورد بأنه لما رفع كأنه لم يكن لم كتاب والمراد لا فرق فيه بين أن يرتد إلى دين أهل الكتاب أم لا وقال اللخمي ينبغي أن تصح ذكاة المرتد إلى أهل الكتاب لأنه صار من أهل الكتاب وإن صار غير معصوم الدم كالخري وأباح أهل المذهب ذبيحة أهل السامرية وهم صنف من اليهود وإن أنكروا البعث لكن إنما ينكرون بعث الأجساد ويقررون بعث الأرواح وهذا عليه جماعة من اليهود ومنعوا بائع الصائبين لأنهم بين النصرانية والمجوسية ابن بشير وقال مارأيت من يطلع على مذهبه لكن الذي يحصل منه أنهم موحدون يعتقدون تأثير النجوم وأنها فاعلة وعن مجاهد أن الصائبين بين اليهود والمجوس وعن قتادة أنهم يعبدون الملائكة ويصلون الشمس كل يوم خمس مرات وينبغي لمن نزل به شيء من أمورهم أن يبحث عن معتقدهم وقال الطرطوش لا تؤكل ذبيحة الصائبين وليست بحرام كتحريم ذبائح المجوس ابن الموات وتؤكل ذبيحة النصراني العربي والمجوس إذا نصر قوله وكل ذي ذنقة من مجوس لا تؤكل ذبيحة الزنديق وهو الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان لا تؤكل ذبيحته بإجماع ولا خلاف في ذلك ولا نزاع قوله

أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء، ودخل صلى الله عليه وسلم على رجل وهو قنق فقال كيف تجدك قال أجد
أعاف ذنوبي وأرجو رحمة ربي فقال ما اجتماعا في قلب عبدي هذا الموطن إلا أخطأه الله تعالى ما رجا وأمنه بما يخاف ثم قال
وأعلم أن الرجل يطلب عبارة عن تألم القلب واحترافه بسبب توقع مكروه في الاستقبال وقد ظهر هذا في بيان حقيقة الرجاء وهو
أن الله يملك الحق قلبه بصار بن وقته معاهدًا لجمال الحق على الدوام ولم يبق له الثغرات إلى المستحيل لم يكن له خوف
ولا رجاء بل صار حاله أعلى من الخوف والرجاء فانهما زمانان يمنعان النفس عن الخروج إلى دعوتها وإلى هذا أشار
الواسطي حيث قال الخوف حجاب بين العبد وبين الله تعالى وقال أيضا إذا ظهر الحق على السر لم يبق فيها فضلا للرجاء ولا خوف
ثم قال اعلم أن فضيلة الشيء بقدر غناؤه في الافناء إلى سعادة لقاء الله سبحانه إذ لا مقصود سوى السعادة ولا مساعدة للعبد
إلا في لقاء مولاه والقرب منه فكل ما أعان عليه فله فضيلة وفضيلته بقدر إعادته وقد ظهر أنه لا وصول إلى سعادة لقاء الله
تعالى في الآخرة إلا بتحصيل محبة والأنس به في الدنيا ولا تحصل المحبة إلا بالمعرفة ولا تحصل المعرفة إلا بالدوام الفكر
ولا يحصل الأنس إلا بالمحبة ودوام الذكر ولا تيسر المداومة على الذكر إلا بتفكير حاد لا بتفكير حاد ولا بتفكير حاد
إلا بترك لذات الدنيا وشهواتها ولا يمكن ترك المشتبهات إلا بجمع الشبوات ولا تنفع الشبوات بشيء كانت تقع بنار الخوف
فالخوف هو النار المحرقة للشبوات فإذا فضيلته بقدر ما يحرق من الشبوات وبقدر ما يكف عن المعاصي ويحث على الطاعات
ويتخلل ذلك باختلاف درجات الخوف فكيف لا يكون الخوف ذا فضيلة وبه تحصل العفة والورع والتقوى ومحامد
وهي الأعمال الفاضلة المحمودة التي يقرب بها إلى الله تعالى قال تعالى هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون وقال تعالى إنما يحسنو
الله من عباده العلماء فوصفهم بالمحسنيين وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم ووصى الله الأولين والآخرين
بالتقوى فقال ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله وخافون إن كنتم مؤمنين
فأمر بالخوف وأوجبه وشرطه بالإيمان فذلك لا يتصور أن ينفك مؤمن عن خوف وإن ضعف ويكون ضعف خوفه
بحسب ضعف مرتبته وإيمانه وقال عليه السلام في فضيلة التقوى إذا جمع الله تعالى بين الأولين والآخرين ليقات يوم معلوم
ناداهم بصوت يسمع أقصاهم كما يسمع أذانهم فيقول يا أيها الناس إني قد أنصت لكم منذ خلقتكم إلى يوم هذا فانصتوا
إلى اليوم إنما هي أعمالكم ترد عليكم أيها الناس إني جعلت نسباً وجعلتم نسباً فوضعت نسباً ورفعت نسباً فقلت إن أكرمكم
عند الله أتقاكم وأبيتم إلا أن تتراوا فلان ابن فلان وفلان أغني من فلان قالوا أضع نسبكم وأرفع نسباً إني ابن المنقوذ
فينصب القوم لواء فينصب التزم لواءهم إلى منازلهم فينصبون 'بجنته يذهب حساب' ول عليه الصلاة والسلام رأس الحكمة
مخافة الله عز وجل أه المقصود منه وقال في 'تشكر قبله ما تشكر الله أن تشكر من جملة مقامات السالكين وهو أيضا
يتنظم من علم وزاد وعمل فأنهم ه الأهل ويورث الحال والحال يورث العمل فأما العلم فهو معرفة النعمة من النعم والحال
هو الفرح الحاصل بانعامه والعمل هو القيام بما هو مقصود المنعم وبمحبته ويتعلق ذلك العمل بالغالب بالأجوارح

وتارك الصلاة في ذكاته مولان فلي القول بأن كثر حكمه المرتد لا يجوز ذبيحته وهو الذي في الواضحة عن ابن حبيب
وعلى القول بأنه عاص تجوز ذبيحته وهو الصحيح من مذهب مالك بسبب ثلاثا فإن لم يتب قبل ذبحه لا كفر ولا يفسل
ويصل عليه ولا يدفن في قبور المسلمين وقال ابن حبيب لا ترثه ورثته ولا يفسل ولا يصل عليه ولا يدفن في قبور المسلمين
وكذلك لا يجوز على مذهب ابن حبيب وإلى ذلك أشار أبو له وقس به المناكحة قوله وبدان عن الإمام يعني مالكا تارك
الصلاة لا حظ له في الإسلام واختلف في كفره على قولين وقد تقدم قوله وقس عليه أي على تارك الصلاة وله كل فاسق
أي كل خارج عن طريق الشريعة من شارب الخمر وباغ أي ظالم وممعد لا يجوز ذبيحته قوله وفي ذكاه الأيسر أي الأصغر
الذي يعمل بسببه اختلف في ذكاته على قولين بالكراهة والجواز والمشهور الجواز وإلى ذلك أشار الناظم بقوله قل
بالتأني أدبى ما نقل من شرح الشيخ محمد بن محمد المديوني ثم قال الناظم رحمه الله تعالى ورضي عنه

هَذَا فِي التَّظَنِّ وَقَدْ سَابَقَا نَشْكُرُ اللَّهَ تَشْكُرًا بَالِغًا

وباللسان ولابد من بيان مجموع ذلك ليحصل مجموعه الإحاطة بحقيقة الشكر فإن كل ما قبل في حقيقة الشكر قاصر عن الإحاطة بكامل معانيه فالأصل الأول العلم وهو علم بثلاثة أمور بعين النعمة ووجه كونها نعمة في حقه وبذات المنعم ووجود صفاته التي يتم بها الإنعام وبصدور الإنعام منه عليه فإنه لابد من نعمة ومنعم عليه تصل إليه النعمة من المنعم بقصد وإرادة هذا في حق غير الله تعالى فاما في حق الله تعالى فلا يتم إلا بأن يعرف أن النعم كلها من الله تعالى وهو المنعم والوساطة لسخرون من جهة ثم قال والأصل الثاني الحال المستمدة من أصل المعرفة وهو الفرح بالمنعم مع هيئة الخسوع والتواضع وهذا أيضا في نفسه شكر على تهمده كما أن المعرفة شكر ولكن إنما يكون شكراً إذا كان جامعاً شروطه وشروطه أن يكون فرحاً بالمنعم لا بالنعمة ولا بالإنعام ثم قال الأصل الثالث العمل بموجب الفرح الحاصل من معرفة النعم وهذا العمل يتعلق بالقلب وباللسان وبالجوارح أما بالقلب فقصد الخير وإضماره لكافة الخلق وأما باللسان فاظهار الشكر لله فاتحميدات الدالة عليه وأما بالجوارح فاستعمال نعم الله تعالى في طاعته والتوقى من الاستماتة بها على مصيبتها حتى أن شكر العيين أن يستر كل عيب يراه المسلم وشكر الأذنين أن يستر كل عيب يسمعه فيدخل هذا في جملة شكر نعمة هذه الأعضاء والشكر باللسان إظهار الرضا عن الله تعالى وما هو مأمور به وأما الصبر فقال فيه أيضا إنه عبارة عن ثبات باعث الدين في مقابلة باعث الشهوة فإن ثبت حتى يقهره ويستمر على مخالفة الشهوة فقد نصر حرب الله تعالى والتحق بالصابرين وإن تعالوا وضعف حتى غلبت الشهوة لم يصبر على دفعها التحق باتباع الشيطان فاذن ترك الأفعال المشتهيات عمل يشمره حال يسمى الصبر وهو ثبات باعث الدين الذي هو في مقابلة باعث الشهوة وثبات باعث الدين حال ثمرها المعرفة بهداوة الشهوات ومضادتها لأسباب السعادة في الدنيا والآخرة فإذا قوى يقينه يكون الشهوة عدواً قاطعاً لطريق الله تعالى قوى ثبات باعث الدين فإذا قوى ثباته تمت الأفعال على خلاف ما تقتضاه الشهوة فلا يتم ترك الشهوة إلا بقوة باعث الدين المضاد لباعث الشهوة وقوة المعرفة والإيمان ببيع عبة الشهوات وسوء عاقبتها وكونها عدواً قاطعاً لطريق الله تعالى اه وأما التوبة فقد تقدم الكلام عليها أول هذا الكتاب أعنى كتاب التصوف حيث تعرض لها الناظم وأما الزهد فقال فيه 'يضا في كتاب الفقر والزهد اعلم أن الفقر عبارة عن فقد ما هو محتاج إليه أما فقد ما لا حاجة إليه فلا يسمى فقرا وإن كان محتاج إليه موجوداً مقدوراً عليه لم يكن المحتاج فقيراً وإذا فُرم هذا لم تنك في أن كل موجود سوى الله تعالى فهو فقير لأنه محتاج إلى دواء الوجود في ثانی الحال ودوام وجوده مستفاد من فضل الله تعالى

وفي النظم أي تم وفامسا بها أي تاما كاملا يقال أسبغ الله عليه النعمة أي أتمها وقوله بالغا أي بلغ في الجودة مبلغا

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ذِي الْقَصِيدَةِ مَجْمُوعَةٌ لِلْمُبْتَدِئِ مُفِيدَةٌ

ولا خصوصية للمبتدئ بل فيها فوائد كثيرة للمتنبي لا توجد إلا في الكتب المطولة ويبدو قولنا المتنبي قوله في خطبه النظم

كي تحصل الإفادة : لكل أول شيخ الخ

نَظَمْتُهَا مُخْتَصِبًا فِي مَنَازِلِي فِي بَقْعَةٍ حَلَّ بِهَا هَذَا الْوَلِيُّ وَمَعَهُ فِيهَا رَحَلُ خُشْعٍ مُتَمَحِّدُونَ لَيْلَهُمْ لَا يَجْعُ لَا أَعْرِفُ مَنْزِلَهُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ

حَفِظَهَا اللَّهُ مِنْ الْآفَاتِ بِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ

الضمير المؤنث بمنحمل عودة القصيدة أو البقرة ثم أشار إلى بيان تاريخ التأليف بقوله

وَشَهْرَةُ الْقِيَامِ فِي الزَّمانِ فِي غُرَّةِ شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِي فِي ثَالِثِ الْأَعْوَامِ مَعَ خَمْسِينَ
بَعْدَ ثَمَانِ مِائَةٍ عَدَيْنَا قَدْ أَنْهَأَ التَّارِيخَ وَبِالْقِيَامِ كَالْأَجَلِ الْمَسْتَوْمِ بِالْإِيَامِ

وجوده ثم قال هذا معنى الفقر مطلقا ولكننا لسنا نقصد بيان الفقر المطلق بل بيان الفقر من المأل على الخصوص وإلا فقصر العبد بالإضافة إلى أحدنا حاجته لا ينحصر لأن حاجته لا تحصر لها ومن حاجاته ما يتوصل إليه بالمأل وهو الذى أريد الآن يانه فقط فنقول كل قائد للمال قائما نفسه فقيرا بالإضافة إلى المال الذى فقدناه إذا كان ذلك المفقود محتاجا إليه في حقه ثم يتصور أن تكون له خمسة أحوال عند الفقر ونحن نميزها ونخصص كل حال باسم ليتوصل بالتمييز إلى ذكر أحكامها الحالة الأولى وهى العليا أن يكون بحيث لو أناه المال لكرهه وتأذى به وهرب من أخذه مبضضا له وعثرنا من شره وشغله وهذه الحالة هى الزهد واسم صاحبها زاهد ثم قال في بيان حقيقة الزهد اطل أن الزهد فى الدنيا مقام شريف من مقامات السالكين ويتعظم هذا المقام من علم وحال وعمل كسائر المقامات أما الحال فنقضى به ما يسمى زهدا وهو عبارة عن انصراف الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه وكل من عدل عن شيء إلى غيره بمعاوضة وبيع وغيره قائما عدل عنه لرغبته عنه وعدل إلى غيره لرغبته فيه حاله بالإضافة إلى العدول عنه يسمى زهدا وبالإضافة إلى المدول إليه يسمى رغبة وحبا فإذا استدعى حال الزهد مرغوبا عنه ومرغوبا فيه هو خير من المرغوب عنه ثم قال وأما العلم الذى هو الثمر لهذه الحالة فهو العلم بكون المتروك حقيرا بالإضافة إلى المأخوذ كعلم التاجر بأن العوض خير من المبيع فيرغب فيه ومالم يتحقق هذا العلم لا يتصور أن يزول الرغبة عن البيع وكذلك من عرف أن ما عند الله باق وأن الآخرة خير وأبقى أى لذاتها خير فى أنفسها وأقوى كما يقال الجوهر خير من الثلج مثلا وهى أبهى كما يكون الجوهر أبهى من الثلج ولا يصر على مالك الثلج يبعه بالجواهر والآلاء فهذا مثال الدنيا والآخرة فالدنيا كالثلج الموضوع فى الشمس لا يزال فى الذوبان حتى ينقرض والآخرة كالجواهر التى لا تافى لها بقدر قوة البقن والمعرفة بالتفاوت بين الدنيا والآخرة تفوق الرغبة فى البيع والمعاملة حتى أن من قوى يقينه باع نفسه وماله قال الله تعالى وإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ثم قال وأما الصادر عن حال الزهد فهو ترك وأخذ لأنه بيع ومعاملة واستبدال الذى هو خير بالذى هو أدنى فكأن العمل الصادر عن عقد البيع هو ترك المبيع وإخراجه من اليد وأخذ العوض فكذلك الزهد بوجب ترك المزهود فيه بالسكينة وهى الدنيا بأسرها مع أسبابها ومقدماتها وعلاقتها فيخرج من القلب حبها ويدخل حب الطاعات ويخرج من اليد والعين ما أخرجه من القلب ويوظف على الدين والعين وسائر الجوارح وظائف الطاعات والاكافى كمن سلم المبيع ولم يأخذ الثمن فإذا وفى بشرط المجانين فى الأخذ وانترك فليست بشيء يبع به وأما التوكل فقال فيه إنه مشتق من الوكالة يقال كل أمره إلى فلان أى فوضه إليه واعتمد عليه ويسمى الموكل إليه وكيلاً ويسمى المفوض إليه متكللاً عليه ومتوكلاً عليه معها

طوبى لِمَنْ يَشْهَدُ أَنَّهُ بِالطَّاعَةِ الْيَوْمُ وَالْأَمَلُ وَجَزَهُ السَّاءَةُ

اطل أنه أتم النظم فى غره شهر ربيع الثانى أى أوله وغرة كل شيء أوله والفرق ثلاث ليال من أول الشهر واللام فى الغرة تحتمل الظرفية والغابة وقوله كالأجل المختوم يحتتمل أنه بالخاء المعجمة أو المهملة وكل منهما واضح وقوله الأيام أى من عام ثلاث وخمسين ومائة سنة وطوبى قيل هى اسم شجرة فى الجنة وفى الحديث طوبى لشجرة فى الجنة مسيرة مائة سنة ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها وقيل هى فعل من الطبيب كما يقال أكبر وكبرى وقيل العيش الطيب قاله الزجاج وقال ابن جرير اسم الجنة بالحشية وقال الربيع البتان بغلغتهم وقال عكرمة أى نعى وقال قتادة حسنى وقال الضحاك غبطة وقال النخعى خير وبركة وقال ابن عباس فرح وقرعة عين وعنه صلى الله عليه وسلم هى شجرة أصلها فى دارى وما من دار من دوركم إلا تدلى فيها غصن منها ثم أشار داعيا لنفسه ولو الذى وللسلمة ولبن عليه هو ولن يعلم ما يعلمه والدعاء للقارى متوسلا فى ذلك بجاء من لاخاب من توسل به وهو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله

فَبِمَا عَظِيمِ الْجُودِ وَالْإِحْسَانِ

أطمأنت إليه نفسه ووثق به ولم ينهم بثقفيهم ولم يعتقد فيه عجزاً وقصوراً فالتوكل عبارة عن اعتماد القلب على الوكيل وحده ثم قال فإذا عرفت التوكل فقس التوكل على الله تعالى عليه فإن ثبت في نفسك بكشف أو باعتقاد جازم أنه لا فاعل إلا الله تعالى كما سبق واعتقدت مع ذلك تمام العلم والقدره على كفاية العباد ثم تمام العطف والعناية والرحمة بجملة العباد وبالأحاد وأنه ليس وراء منتهى قدرته ولا وراء منتهى عليه علم ولا وراء منتهى عنايته بك ورحمته لك عناية ورحمة أشكل لا محالة قلبك عليه وحده ولا يلتفت إلى غيره بوجه ولا إلى نفسك وحركه وقوتك فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله فإن كنت لا تجد هذه الحالة من نفسك فسيبه أحد أمرين إما ضعف اليقين بإحدى هذه الحصائل وإما ضعف القلب ومرضه باستيلاء الجبن عليه وازعاجه بسبب الأوهام الغالبة عليه وأما الرضا فقال فيه أعلم أن أرضا ثمرة من ثمار المحبة وهو هنا أعلى مقامات المقربين وحقيقته غامضة على الأكثرين فقد أنكروا المشركون تصور الرضا بما يخالف الهوى ثم قالوا إن أمكن الرضا بكل شيء لأنه فعل الله تعالى فينبغي أن يرضى بالكفر والمعاصي واتخذ به قوم فرأوا الرضا بالهجوم والفسق وترك الاعتراض والانكار من باب التسليم لقضاء الله تعالى ولو انكشفت هذه الأسرار لمن اقتصر على سماع ظواهر الشرع لما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عباس فقال اللهم فقه في الدين وعلم التأويل ثم قال أعلم أن من قال ليس فيما يخالف الهوى وأنواع البلاء إلا الصبر فأما الرضا فلا يتصور فأما أتى من ناحية انكار المحبة فأما إذا ثبت تصور الحب لله تعالى واستغراق الهم به فلا ينبغي أن الحب يورث الرضا بأفعال الحبيب ويكون ذلك من وجهين الوجه الأول أن يطل الإحساس بالآلم حتى يجرى عليه المؤلم ولا يحس بها وتصيبه جراحة ولا يدرك ألمها ومثاله الرجل المحارب فإنه حال غضبه أو خوفه قد تصيبه جراحة وهو لا يحس بها حتى إذا رأى الدم استدبل به على الجراحة بل الذي يكون في شغل قريب قد تصيبه شوكة في قدمه ولا يحس بألمها لتفغل قلبه والوجه الثاني هو أن يحس بالآلم يدركه ولكن يكون راضيا به بل راعيا فيه مريدا له أعنى بقلبه وإن كان كلوا له بطبعه كالنكت يتمس من الفصاد القصد والحجامة فإنه يدرك ألمه إلا أنه راض به وراعب فيه ومتقبل من الفصاد المنه بفعله فهذا حال الراضى بما يجرى عليه من الآلم وكذلك كل من يسافر في طلب الربح يدرك مشقة السفر ولكن حبه لثمرة سفره طيب عنده مشقة السفر وجعله راضيا به ومهما أصابته بلية من الله تعالى وكان له يقين بأن ثوابه الذي أخضر له فوق مانا به رضى به ورغب فيه وأحبه وشكر الله تعالى عليه هذا إن كان يلاحظ الثواب والإحسان الذي يجارى به عليه ويجوز أن يغلب الحب بحيث يكون حظ الحب في مراده حبيبه ورضاه لاهلته آخر وراه فيكون مراده حبيبه ورضاه عبداً به عند مطلوبه وكل ذلك موجود في المشاهدات في حب الخلق وأما الحب فقال فيه أول ما ينبغي أن يتحقق أنه لا يتصور محبة إلا بعد معرفة وإدراك إذ لا يحب الإنسان ما لا يعرفه ولذلك لم يتصور أن يتصف بالحب حماد بل هو من خاصية المحى المدرك فكل ما في إدراكه لذة وراحة فهو محبوب عند المدرك وكل ما في إدراكه

أى بأصاحب الجود والإحسان العليم وقوله آمنا من فتنة القبور أصل الاقتناع الاختيار والاعتراف بحصول الفتنة في القبور ولذا سأل الله الأئمة منها وفيه تنبيه على خلاف الملاحدة في انكارهم فتنة القبر واحتجاجهم بالصبيان مصادرة لبلوغ الاختيار مبلغ التواروق قوله آمنا دليل على أن من الناس من يوفى فتنة القبر عند السؤال والأخبار تدل على أن فتنة مرة واحدة وعن بعضهم أن المؤمن يفتن سبعاً والمنافق أربعين صباحاً وأتياه بنون المعظم لنفسه يحتمل أنه أراد نفسه خاصة أو هو والمؤمنين وفي البخارى ومسلم سؤال المسكين وفي أبي داود ومثله في حديثه الآخر ملك واحد قال القرطبي ولا ممانعة فإن ذلك بالنسبة إلى الأشخاص فرب شخص بأتيانه جميعاً ويسألونه جميعاً في حالة واحدة ليكون السؤال عليه أهون والفتنة في حقه أعظم وأشد بحسب ما اقتراف من الآلام وآخر بأتيانه قبل انصراف الناس عنه وآخر بأنيادهم منفرداً فيكون أخف في السؤال وأقل في المراجعة والعتاب لما عمله من صالح الأعمال ويحتمل أن الملكين بأتيانه معاً والسائل أحدهما فقط وإن اشتركا في الاتيان فاقصر الراوى على الملك السائل وترك غيره لأنه لم يقل في الحديث لا يأتيه إلى قبره إلا ملك واحد بل لو قال هذا صريحاً لكان الجواب عنه ما قدمناه من أحوال الناس وأعلم أنه لا بدولاً لراية في سؤال المسكين

أخبر أن هذا القدر الذي ذكر من النظم بمعنى أن ما اشتمل عليه النظم من المسائل الدينية لا يفي ذلك بقاية ما يطلب من المكلف بل هو أكثر من ذلك لكن تبعه يودى إلى التطويل المورث للبلل والتركز أسافى ما ذكر كميات لا يستحق بفهمهم أخبر أن عدة آيات النظم أربعة عشرة مع ثمانية وذلك عدد الرسل عليهم الصلاة والسلام وتسكين العين من أربعة عشر لغة وبها قرأ حفص والحسين قوله تعالى أحد عشر كوكبا ثم أخبر أنه سماه بالمرشد الخ والمرشد والمعين استماعا فل من أرشده إذا هداه لطريق الخير ومن أعان والضوئى من علوم الدين هو الواجب على الأعيان رسامه ضروريا لأن التكليف به ضرورة تدعو إلى تعلمه وإما لكونه لما كان واجبا على كل أحد ولا مندوحة عن تعلمه استحق أن يكون كالعلم المذكور ضرورة بلا تأمل والله تعالى أعلم والدين ما يبدان به الله تعالى أى ما يعامل به من قولهم كما تدين تدان أى كما تعامل والأولى والغالب من صنيع المؤلفين ذكر تسمية الكتاب فى أوله ثم طلب من الله تعالى النفع بهذا النظم على الدوام والاستمرار متوسلا فى نيل ذلك بجاء أى بقدر سيد الإمام أى الخلق عليه السلام (فائدة) عدة الأنبياء على مافى صحيح ابن حبان موفوعا مائة أرب و عشرون ألفا الرسل منهم ثمانية وثلاثة عشرون رواية خمسة عشرة قليل أربعة عشر وقال سعد الدين فى شرح العقائد روى أنهم مائة أرب وأربعة عشرون ألفا والأولى أن لا يقتصر على عدد فى التسمية فقد قال تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من نقتصص عليك ولا يورس فى ذلك العدد أن يدخل فيهم من ليس منهم أو يخرج منهم من هو منهم أن ذكر عدد أقل من عددهم قال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى الإشراف لعمناه أنه يستخرج عدة المرسلين من اسم نبينا ومولانا محمد عليه السلام وبينا أن حروفه خمسة عشر ثلاث ميات وحاء بألف وهمزة ودال وكل ميم تسعون أربعون لكل ميم وعشرة للباء فاحترب تسعين عدد خالق لفظ كل ميم فى ثلاث عدد الميات باءين وسبعين وفى لفظ دال خمسة وثلاثون وفى لفظ حاء بالهمزة عشران مجتمع خمسة عشر ومرة دال وأربعة عشر أسقطا الهمزة من الحاء ومن قال وثلاثة عشر قال الواحد الزائد على عدد الرسل زيادته عليه السلام بإمام الممرد الذى تطهر فيه مرتبة على سائر الرسل ويكون سائر الخلق آدم فن سوا من ذرية تحت لوائه (صلعم) وهذا العدد أيضا هو عدد أصحاب بدر اللهم انا نتوسل إليك بجاء أحب الخلق إليك وأعظمهم قدرا عندك سيدنا ونبينا محمد عليه السلام وبجاء جميع الأنبياء والرسل وأهل بدر وبجميع الأولياء والصديقين والسادة والصالحين أن لا تسع لباذنيا لإعمرته ولا ممالا فرجته ولا عيبا لإسوته ولا دينيا لإلا أدبته ولا عذرا لإكفيته ولا مريضا لإشفيته ولا حاجا لى إرضائنا فيها صلاح الأفضيتها يا أرحم الراحمين يارب العالمين واعفر اللهم لنا ولآبائنا ولأولادنا وأشبائنا وأحبائنا ومحبيهم المؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات بمبتك وجودك يا أرحم الراحمين يارب العالمين وكان الفراغ من هذا الشرح المسى (بالدر الثمين فى شرح المرشد المعين) مع فترات عنه كانت تعرض أثناء تأليفه خامس ربيع الثانى من عام أربعة وأربعين وألف وقال له عفا الله عنه لما فرغت من هذا الشرح المبارك وأكتمت الوقت عليه السيد الأجل آل الم نعلامة الدراكة الفهامة عالم عصره وسيد أهل وقته الورع الواحد العارف

فيا خمسة آيات عليك بخمس فتنة القبر تمزع وتنجى من الأحوال عك وتضع
رباط بشر ليله ثم أزه وموت شهيد شاهد السيف يلعب
ومن سرورة الماك أقرى كل ليلة ومن روحه يوم العروبة تززع
كذلك شهيد البطن جاء ختامها وذو غيبة تعذيبه متووع
وفى قوله شاهد السيف يلعب شيء لكنه يريد من حضر القتال .

يا سائجا الخائف فى الأمان آمنا من فتنة القبور ومن حذب النار والتجوهر
واجعلنا يا ذا الجود فى جاسكا فمالنا من ناصير يسواكا واكنفنا من عثرات الآخرة
يا واسع العفو وبأذا الممفيرة إن لم يكن عفوك فى الحقيقة فقد هوت سيفتتى فريقة

العالم دور الفلك الأعظم خمسين ألف سنة وهذا الأخير لم أره والله أعلم بصحته أو فساده فإذا تقرّر هذا يلزم للعالم أن يبلغ من نبيه أعلمهم بهما الذي أرسل به وموضع ذلك كل من قيد شيئاً أو ألقه أن يدمج هذا الأمر في حياته أو يجعل له فضلاً مستقلاً أو عاتمة وهو مناسب للعالم ثم يكون هذا المقيد أو المؤلف هو أول قائم بهذا العلم وحل نفسه على مقتضى ما عليه من الأوامر والنواهي ليكون ذلك داعية إلى الانتفاع به ظاهراً أو باطناً وما أقصد أحوال الشريعة إلا تساهل العلماء بأديانهم وطباع العامة على مراقبة الأفعال فلم يروا من العلماء الخوف فحافوا وزادوا المرء باظهار المأثر وسكت العلماء وزاد العلماء بجميع الدنيا وصدق القائل في قوله وهل أقصد الدين إلا للملوك وأحبار سوء ورجبائها زداد كل واحد من ذكر بالعلماء اثنية على ما عليه يغنى التذكير عليه في الدنيا واستبوت أمر آخره وبسي العقول هم المأكول والمشروب فلم أنصفوا لاستدلوا بالشاهد على الغائب وأخذوا الحرم للآثي كما أخذوه في هذه لأن الأبدان واحدة والبشرية طبيعتها في الاحتياج لا يتنى بالموت بل يزداد شدة الاحتياج للطعام والشراب في عرصات القيامة حتى يأكل أهل الجنة من زيادة الكبد ويشربوا من الخوض فيجئد بيا كلون ويشربون فلذا وتما بل ودهت لنصوص أن الله تكفل بالرزق في الدنيا ولم يرد في شيء تكفله في تلك العرصات وقد خطب الحجاج بهذا فقال الحسن كلمة حكمة صدرت من فاسق وليس معهم ما يلقته الرسل من التوسع في الجنة فإن كل من دخلها يرى نفسه ملكاً من الملوك عما أفاض الله عليه من النعم المقيم بل المهم الأعظم أمد العباد بالعرصات الكبار وذلك لا يمد سورة من سور القرآن وإن كانت أخصر السور كالكوثر والعصر إلا والحق تعالى أنذر العباد بالموت أو حالة مآل الموت من أحوال القيامة إما تصريحاً أو ما يدل لذلك ثم الخوف من هذه العاقبة أهم المهمات أيضاً وإن كان على أكل حلق في الدين بل يغنى زلعه من زمرة أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ولا يخرج من صفها إلا من زكاه الرسل وقد قال صلى الله عليه وسلم والمخلصون على خطر عظيم نعم وكذا يظهر أن لا يبلغ المؤرخ في التثاء بما يخص الله عليه من أفعال القلوب فالوحد والولاية إلا أن يكون من أهل الإذن فإن الزهد هو خلو القلب من الميل إلى الدنيا فقد يكون الإنسان تاركاً لدنيا ولم يتعلق بيده شيء منها لعدم القسمة الأزلية منها ولكن قلبه مقتون بها فليس هذا بزاهد وقد تكون به عامرة بقلبه فارغاً من حبها يرى أنه أمين في التصرف فهذا زهد فقي تعرف واتصل إلى ما فيه قلبه تشبه عليه وربما تعهد بذلك في قبره إذا عرض عليه ما قيل فيه ولم يكن من أهله ويتأسف عليه دليله حديث أخت ابن رواحة حين تبيكه في مرض أشرف منه عليه ويقال أنت كذلك فلما مات لم تبك وكذلك لفظ الولاية وهو أشد من الأول لأنه يؤخذ بحسن الخاتمة لقوله تعالى إلا أن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم وصفهم فقال الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشري في الحياة الدنيا هو حسن الخاتمة ينشرهم الملائكة بذلك وكيف يصل المؤرخ إلى معرفة ذلك وقد قال صلى

والجأت إليه بمعنى والأمان والأمانه بمعنى وقد آمنت فآمن والله تعالى المؤمن لأن أمن عباده أن لا يظلمهم وقوله عذاب قال الواحدى في تفسير قوله تعالى ولهم عذاب عظيم كل ما يعنى الإنسان ويشق عليه وأمله المنع يقال عذبه طرباً إذا منعته سبي الماء عذاباً لمنعه العطش ويسى العذاب عذاباً لأنه يمنع المعاقب من معادته مثل جرمة وينع عنه من مثل فعله وقول الثور أى الملاك والخسران وقوله والحق يقال حيث حاية دفعت عنه هذا الشيء وحى على فلان أى محظور لم يقرب وأحييت المكان جعلته حى وسأل الناطم أن يكون في حى الله تعالى من شرور الناس ومن الشياطين في الحديث لا حى إلا الله ورسوله وسمع الكسائي في تثنية الحى حوان قال والوجه حيان وقوله فالنا من ناصر ولكن لما سأل أن يكون في حى الله تعالى أفاد أنه لا ناصر له ولا حامى له إلا الله تعالى يقال نصره على عدوه بنصره نصراً النصير الناصر والجمع الانصار مثل شريف وأشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصاحب واستنصره على عدوه وقوله أكنفنا من عثرات الآخرة كنفث الشيء أكنفته أى حفظه وصنته والعثرات بالثنية أى الزلات أى ضامن الزلات الموقفة فيها يتعلق بعثرات الآخرة قوله يا واسع العفو عن الذنوب يقال عفوت عن ذنبك إذا تركته ولم أعاقبه عليه إذاذا المغفرة أى يا صاحب المغفرة والغفر الغفران قال الرازى فالمغفرة من الله تعالى ستره للذنوب وعفوه عنها بعفوه وحسنه لا بتوبة العباد

الله عليه وسلم في ابن مفلحون لأدري ما يفعل به وأنا رسول الله وإنى لأرجو له الخير وقد أتمناه اليقين أو كيفما قال صلى الله عليه وسلم وقال الغزالي إن من الذنوب ذنوباً لا يكفرها إلا حسن الخاتمة قيل هي دعوى الولاية والكرامة أه أنا لأدري هل هذا مختص بالمدعى بنفسه أو يشمل من ادعاهما لغيره عية وليس هو من يشهد بها من أهل الإذن فأمله فأنه أعلم قال الشيخ زروق وأما ادعاء المراتب والتجاسر عليها كقولهم فلان في مرتبة كذا وفلان بلغ إلى كذا أو ترجحة مشايخهم وسمة تقديمهم بالقبطانية ودعواؤها لمن لم يصلح أن يكون خديماً في المراحض أه يقتصر المؤرخ على الإصاف الظاهرة الصادقة كاتقان العلوم والفهم الثاقب والادراك والذكاء والحفظ وقوة العقل والنباهة والإصابة وعدم الخطأ والفصاحة والنجابة في التدريس والفراسة واستحضار الجواب والنقل الصائب والانصاف وعدم الميل للبرى وإفادة الطالب والحرص على ذلك ويعتبر هذا كله وما أشبهه بما يوصف به إما بالممارسة أو بالنقل الصحيح وقد علمت أنهم نضوا على أن التزكية بعد ما يسافر معه والسلام أه نص الورقة المذكورة وقد تضمن كلامه هذا الإشارة إلى مسألتين الأولى الخلف على ذكر شيء من أحوال المعاد وأحوال يوم القيامة الذي هو أهم الأشياء عند كل عاقل موقف وأنه ينبغي لكل من ألف كتاباً أن يخضعه بشيء من ذلك ولا يهمله تلت ولا أعلن أنهم اغفلوه إلا أنهم رأوا فناء مستقلاً يطول الكلام فيه فأفردوا له تأليف بالخصوص الثانية الإشارة إلى ما وقع لنا عند التبريد بنينا ناظم القصة المشروحة من تحليله وتحليله أشياءها مما جرت به عادة المؤرخين من الوصف بالهم والزهو والصالح ونحو ذلك وأنه ينبغي الإنسان عند ذلك التحليل بالأوصاف الظاهرة كاتقان العلوم والفهم الثاقب ونحو ذلك دون ما اختص الله بعلمه من أفعال القلوب كالزهد والولاية وقد تبنا نحن في ذلك غيرنا من لا يخصص كثرة ولكن الصواب ما قاله رضى الله عنه ونعمنا به وبأشائه ولم أزل منذ حضنى على ما ذكر حول يفكرى في ذلك وأريد مداهمه بعض كتب أقوم عليه وجمع طرف منه باختصار فينبأنا أنا كذلك وقت السيد المذكور على تأليف له من جهة تأليفه العديدة المحررة المفيدة قد ختمته بخاتمة تشتمل على المهم من ذلك فأراخى بما أريد تكلف جمعه وترتيبه وارتدت أن اختتم بها هذا الشرح المبارك أمثالاً لأمره وتبركاً بأعلاظه وصالحاً بنبته قال نعمنا الله به

فصل في الخاتمة ختم الله لنا وإياكم بالحسنى ع اعل أن كل من قيد شيئاً ولم يذكر من أحوال المعاد طرفاً فقد أشل وأضاع ما يحقه في حق المصطفى صلى الله عليه وسلم والقرآن المشهود بذكر أحواله ولا تكاد تجد فيه سورة إلا وقد أفصحت عن ذلك أو أومأت إلى بعض ما يبرزه وأضر السور الكثرة والاختلاص والعصر فالكوثر الخير الذي أعطاه الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم والاختلاص بمحض التوحيد الذي لم أت بهمرم عليه الحضور وعلزوماته بحافات الكوثر وما يمت الله الرسل إلا الانتذار بموافقه وإحلام الخلق بزلالته وعواصمه يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه يوم يقوم الحساب يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم يوم يقوم الأشهاد يوم

وطاعتهم وفي بعض الأخبار عبيد لو أتيتني بقراب الأرض ذنوباً أتيتك بقراب الأرض مغفرة ما لم تتركني أه والعفو على وزن فعول الكثير العفو وقوله قد هوت سفينتي غريقاً أى إن لم يكن عدوك فلتستباج وقوله فامتنع على سيدى يتوبه قال (ج) رحمه الله النظر في التوبة في مسائل الأولى حقيقتها تلتمس على المحصية لرعاية حق الله تعالى وقال بعضهم حقيقتها تقور النفس عن المعصية بحيث يحصل منها التندم على المعاصى والعزم على الترك في المستقبل والافتلاخ في الحال عن المظالم ويتحلل من الأعراض ويسلم نفسه إلى القصاص إن أمكن ذلك قال ومعنى قول النبى صلى الله عليه وسلم التندم توبة أنها معظمها كقوله الحج عرفة الثانية إذا وقعت التوبة بشرائها مكلة فل يقطع بها أم لا فذهب الفاضل أبو بكر الباقلي إلى أنه لا يقطع بها وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعرى إلى القطع بها والإجماع على قبولها قطعاً من الكافر لو ردد النص المتواتر قل الله تعالى قل الذين كفروا إن يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف (بخلاف الاثر والأحاديث الواردة في العموم فانها تتناول التوبة تبارك الطاهر وليست بنس في المسلم إذا تاب كقوله تعالى (قل يا عبيدى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) الآية وما ورد من الأحاديث كقوله عليه الصلاة والسلام (التوبة تجب ما قبلها) فليس

بعض الظالم على يديه يوم لا تملك نفس شيئا والأمر يومئذ لله يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء. فإذا جاء وعد الآخرة جئنا بكم لنيفاً مغلطين ومتحدين لا تملك أحد إلا تحت قدميه ويوم نحشرهم كأنهم يلثوا الإساعة من النهار يمارقون بينهم إذ يقول أمثلهم طريقة إن لئيم الإيوما كأنهم يوم رويهم يلثوا إلا غنما أو ضاحاها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة وترى الأرض بارزة وحشرناهم فهم نفاذ منهم أحداً وعرضوا على ربك صفاء وإن كان مثقال حبة من خردل أثرت بها وكفى بنا حاسبين يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده وتظنون أن لبئس الا قليلا . وما شرعت التكليف الا للزود اليه ولما ينفع به فيه حتى تفصل عرصاته وأما من دخل الجنة وخلص اليها فلا يرى فيها الا الملك الكبير ويخلق الله فيها الكلم الرضا وفوق الرضا ولم يذكر المؤمن بأفضل من كتابه الذي أنزل له لا يرى فيه ولا يرى وفي هذا الأمر بقى على كثير من المستغنين لأن كل ما مضوا انما هو لأجله وأجل ما أعد له واستعد للزاد اليه الثقل من الدنيا والزهد في متاعها يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم المكثرون هم المفلون يوم القيامة والزهد خلو القلب عن التعلق بها وليس بالزاهد العديم المفتن بها واخذوا بهم في الفقر الصابر والغنى الشاكر قيل المراد بالغنى هنا هو الغنى بالله ولا علينا في تمعير يده أم لا وكذلك هو الفقير ليس هو العديم أيضاً وإنما ذلك في مقام القلب ونظره لسيده ويأمنه أن الغنى في هذا الباب قلبه فارغ من هوىها في الوجود والمعدم في الوجود أن لا يضعف عن التصرف بالاذن وفي العدم لا يتنى التصرف في ملك الغير والفقير يخشى الاثتان بوجدانهما ويضيق صدره بما تعاقب بها من التكليف في التصريف ويود السلامة منها والى هذا أشار الشيخ زروق لآدم فقيرا صابرا الا غنيا شاكرا ولا غنيا شاكرا الا فقيرا صابرا والله أعلم وأما من تعلق قلبه بالدنيا في الوجود والعلم أو يركب على فقدان متاع له منها ولا يريد الا الاذ بد متاعا على أى وجه كان من حلال أو حرام أو متاعه فأولئك الذين تنسب عليهم الأحوال صابريهم بغير ربك والملك صناعقا والأولون في وارقات ظل العرش تارة الله يذكركم آمين ومن أجل ما استعد به أيضا الصلاة وأقامتها والحفاظة عليها بشروطها وما زاد صلى الله عليه وسلم عند احتضاره بربى بالصلاة وعن ابى بن زياد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد من قيام الليل ولو حلب ناقة وفيه رؤى الجنيد في المام قيل له كيف تجدك عند الله قال وجدت بكه ركعتا كنا نقوم بها في الليل فقتل عن الإشارات بالإمامات التي كانت تلقى منه في مقامات التصرف فتأله هيأت ذهب كل ذلك ووقع مثل هذا العبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك سئل أيضا اذ رؤى في المنام عن الاجتهادات في المسائل فقال لم يبق لنا الاصولات الليل فإذا كان هؤلاء هكذا مع أن امامهم فيه مطلوب فأين ما فيه غيرهم من الفضول من يرى نفسه مزية أو ترى له ويرى أن انسانا عاملا فينبغي ان الله عليه وسلم بنى فأراد صلى الله عليه وسلم مكافأته فقال له سل حاجتك قال الجنة يا رسول الله فقال له ولملك تطلب بعض ما جرت به العادة أو كفيها قال صلى الله عليه وسلم قال لا ، لا اطلب الا الجنة فقال صلى الله عليه وسلم أعنى على نفسك بقيام الليل أو كفيها كانت

بمتأثر لأنه إذا قطع تبرها الكافر كان ذلك قطعاً لباب الإيمان وشوقاً اليه وإذا لم يقطع بتوبة المؤمن كان سدا لباب العصيان ومتعاً منه وهذا والذي قبله ذكره القاضي لما قيل له أن الدلائل مع الشيخ أبى الحسن وذكر القاضي ابن عطية أن جمهور أهل السنة قال القاضي أبو بكر قال والدليل على ذلك دعاء كل أحد من التابعين في قبول التوبة ولو كانت مقبولة لما كان معنى للدعاء في قبولها ذكره عند تكلمه على قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة نصوحا ، ويرد استدلاله بأن ذلك على طريق الإشفاق منهم رضى الله تعالى عنهم وقاله بعض من لقبناه . الثالثة اختلف هل يجب عليه تجديد الندم اذا تذكر الذنب أم لا في ذلك قولان للقاضي وامام الحرمين والخلاف في هذه يشبه ما تقدم والله أعلم الرابعة اذا تاب ثم عاد الى الذنب ذهب القاضي الى انها منقوضة لأن من شروطها الندم ولا يتحقق الا بالاستمرار واختاره ابن العربي ونسب امام الحرمين الى انها ماضية وهذه معصية أخرى واختاره المتأخرون ولم يذكر ابن عطية غيره مستدلا بأنها كاسرة ما يحصل من العبادات اذ هي عبادة . الخامسة هل توبة الكافر نفس ايمانه أولا بد من الندم على الكفر فأوجبه الإمام وقال غيره بل يكفيه ايمانه لأن كفره محقق بايمانه واقلعه عنه قال الله تعالى وقل الذين كفروا

ألفاظ هذا الحديث ومن ذلك بعض أهل الفساد ومبايقتهم قال الله تعالى ولا تعبدوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الآثام وأيدهم بروح منه ويدخلهم جناب تجري من تحتها الأنهار عاكفين فيها مرضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون ، فتأمل في ألفاظ هذه الآية الكريمة وما احتوت عليه من الفضائل والثناء الجليل على من انصف بما ذكر وظاهرها غير شريطة كبير صلاة ولا صوم سوى وظائف التكليف التي لا ينتج عمل دونها والله أعلم بما ينزل . ووجدت في طرة من تفسير الواحدى قال لما نزلت قال صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل لفاجر عندي يداً فيحبه فلي أحب لكن الحب والمبغض في هذا الباب يحتاجان إلى تصرف على خال عن الهوى وجنونه حتى يبغض محباً أو يحب مفسداً والا هلك وهذا الباب كثير الاشتباه عسير التخلص الا من سلبه الله وهذا فيما لا يسهل أهل الديانات وأما غيرهم فلا ذمة ولا ذمام وفي شرح الرسالة للزرقاني عنه عليه الصلاة والسلام اللهم لا تجعل لفاجر علينا مئة قرزقه بها منى محبة . وقال عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام تحببوا إلى الله ببغض أهل المعاصي وتقربوا إلى الله بالتباعد عنهم واتمسوا رضا الله بسخطهم اه نعم وإن كل من تعلم العلم لله أو حفظ القرآن لوجه الله ولم يصبره آله لما يأكل به فأولئك جلساء الرحمن فمن معمر الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تعلم علماً بما ينفع الله به الآخرة لا يتعلمه إلا للدين أو قال يتعلمه للدين حرم الله عليه أن يجد عرف الجنة وعن العائقي في فضائل القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن فليسأل الله به فانه سيجيء قوم يقرءون القرآن بسألون به الناس وعن الحسين قراءة القرآن ثلاثة : صنف احتضنه بضاعة يأكلون به وصنف أتعلموا حروفه وضميوا حدوده واستطالوا به على بلادهم واشتروا به الولادة أكثر هذا لضرب من حيلة القرآن لا كثرهم الله وصنف عمدوا على دواء القرآن فوضعه على داء قلوبهم فذكروا به في محاديهم وجشوا به في رائيهم واستشعروا الخوف وارتدوا الحزن فأولئك الذين يستقيهم الغيث وينصرونهم على الأعداء والله لهذا الضرب في حمة القرآن أعز من الكبريت الأحمر ومن زادنا قال : من قرأ القرآن ليا كل به الناس لى الله عز وجل لبس في وجهه مضغة لحم وعن عباد بن الصامت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم إليه مهاجر فدفعه إلى أحد منا يعلمه القرآن فدفع إلى رجلاً فكنت أنزله نزلان فأهدى إلى قوسا فأخبرت بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال جرة بين كنفيك تقلدتني وعن أبي أنه كان يقرئ رجلاً من أهل اليمن سورة فرأى قوساً عنده فقال بيديها فقال له بنى لك دنية فأعبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال إذا أردت أن تقلد قوساً من نار غنمها وفي رواية لو توسستها لتقوست قوساً من نار وعن أبي أيضاً قال كنت أختلف إلى رجل مكشوف أفرقه القرآن فكان يدعو لى بطعام فأكله فوجدت منه في نفسى فقلت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله الذى يأكلون فكل وان كان طعاماً يتخف به فلا تأكل فأبته نحو ما أبته فلما فرغ قال : باجارية سألنى طعام أخى فقلت له هذا طعام أهك وطعامك الذى تأكلون قال لا ولكن

إن ياتوها يغفر لهم ما قبلت السادة اذا لم يرد المظالم إلى أهلها مع : لا يمكن من ذلك فيصح الامام توبته وهو مذنب الجهور وقيل انما تصح . السابعة ما يغفر قال الله تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت الآية وما لم تطعم غنائه الشمس من مغربها فان الله تعالى د يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيماناً ان تكن آمنتم من قبل . الآية فالوا الرب بها طلوع الشمس من مغربها . الثامنة مذهب أهل السنة عنه اتوه من بعض انه يؤوب دون بعض . التاسعة قال صاحب الحل وغيره اختلفوا في توبة الفاجر بعد قليل لا توبة له انوله تائب ، ويزيدون مؤمنة معصداً الآية . وليل ذهب مالك لقوله لا تجوز امامه وقال ليس كثر من شرب الماء البارد وقيل لا توبه له . قال د . بن لا يدعون مع الله انما آخره الآية . ثمانى اختلف هل يشترط في توبة الفاجر تكذيب نفسه أم لا فقال مالك لا يشترط وقال الجاهلي وغيره باستراة : لا . فحينئذ بكذبه في الظاهر اه قال الثاقب لا بد من رد الفاجر إلى طوعه ولو أتى على جميع ماله . فان لم يكن له ورقة تصدت به عنه وثبت بعضهم يترك نفسه ما يترك للمفسد وضحف بأن المفسد

أنحكفك به فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهای عنه اه وهكذا ههنا وفي الصحيح إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله في قضية الرقي وفيها فاضربوا لي معكم بسهم وهذا والله أعلم بخلاف الأحوال والأزمان والنسخ على تسليم صحة ما في التافقي وفيه أيضا عن أبي أيوب الأنصاري أنه أمر رجلا يسلك عليه المنصف وقال لا تردن على باء ولا تاء ولا حرفا ولا حرفين إلا أن يكون آية كاملة فانه سيكون قوم يقرءون القرآن ولا يسقطون منه حرفا اللهم لا تجعلني منهم وعن فضالة بن عبد الأنصاري مثله قال رجل خذ هذا المنصف واسلك على لا تردن على ألفا ولا واء فانه سيكون قوم يقرءون القرآن لا يسقطون منه ألفا ولا واء ثم رفع فضالة يده فقال اللهم لا تجعلني منهم وفي رواية لا تأخذن حرفا إلا آية كاملة اه التافقي فانظر ما معنى هذين الحديين الأخيرين فإن الكمال عند الناس اليوم خلاف مقتضاها نعم أمأقوله لا تردن على حرفا ولا حرفين فإن القرآن في عصر الصحابة يقرأ على حروف كثيرة والكل قرآن كلها في الصحيح في سورة الفرقان من قوله صلى الله عليه وسلم اقرأ يا هنام اقرأ يا عمر وقال في كل من ذلك كذلك أنزل وكل ما حواه الصحابي لا يكون حجة على صحابي آخر لأن كل واحد منهم ثبت عنده ما لم يثبت عند الآخر وذلك سبب جمع عثمان للقرآن على حرف واحد وحمل الناس عليه وأما الآية الكاملة فلا تنفق المصاحف على إسقاطها لذلك قال له لا تردن على الآية كاملة وبقى قولها اللهم لا تجعلني منهم على إشكال فيه والله أعلم وفي الصحاح للجوهري وفي حديث حذيفة أن من أقرأ الناس القرآن منافقا لا بدع منه وار ولا ألفا بلغه بلسانه كما تلف البقرة الخلا بلسانها واطن الى هذا الفريق أشار الشيخ سيدي عبد الله الهبطي في الفينة السنية حيث قال

أما الذين يقرءون القرآن فانهم على سبيل الشيطان ترك الصلاة عندهم مشهور
وان تكن بفوتها المحذور ماعندهم بالاحتفال معروف الا الذي أتى بلم المحذوف

قد ضيعوا عليهم أصول الدين كفتحة المفروض والمستون

فكل متصد لطلب مرتبة أيا كانت مما يتبني عليه أساسات الدين ليأكل بها ويرزق فقد خيف عليه التلطف ولكن يبقى حتى يسأل ويستخير الله ويشاء ويشاور بشرط أهليته لما وكل طالب علم أوقراء لا يهتم بأقامة القرائن فذلك دليل على عدم التقصد به وجه الله تعالى فإن خدمة العلم هي خدمة الله تعالى فإذا لم يحافظ على أوامره فانما يخدم هواه وذلك إذا رآته يتأخر عن أول الصلاة اكثافا بآخرها فإن من ترك أول صلاة الجماعة اختيارا لا يحصل له أجر صلاة الجماعة وما روى من قول مالك لابن وهب ما لا ينبغي قتل عنه بأولي مما قت إليه مشكل إذا كان قيامه لصلاة الجماعة وأما إن كان الوقت والحالة أن الاتساع حاصل أو كانت جماعة أخرى فلا إشكال ولا بد من ملاحظة صورة القضية كيف كانت وكذلك الذي يبادر اللوح أو الكتاب بأثر السلام ولا مراد له في فضل المعقبات وفي تنبيه الغافل روى عن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلا يبادر التفل بعد السلام فقام إليه وضرب به الأرض وقال مأهلك من كان قبلكم إلا أنهم

أخذ مال الغرما عن طيب أنفسهم فهم عاملوه على إبقاء شيء بيده بخلاف من أخذ ماله كرها فبناسبه أخذ جميع ما بيده وقوله يامن إليه الرغبة يقال رغب في الشيء إذا أردته ورغبت عنه إذا لم ترده وزهدت فيه وقوله من الذي أمنت في الآيات وهي آيات كثيرة منها إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الآية ومنها من جاء بالحسن فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون ومنها دان المتقين في جنات ونهر، ومنها دان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية، ومنها دأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم اليه صراطا مستقيما، ومنه وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومسكن طيبة في جنات عدن وضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم، ومنها ويصحب الله الذين اتقوا يجازيهم لا يحسم السوء ولا هم يميزون، ومنها وسبق الذين اتقوا رجهم الى الجنة زمرا حتى إذا جاءهم الآية، ومنها دأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيدخلهم في رحمة ذلك هو الفوز المبين، ومنها والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنجوئهم من الجنة غرقا تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها انهم أجرهم المكين، ومنها إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم ثم طلب من الله تعالى تهيئة في ذنابه وفي آخره

لا يفتعلون بين فرضهم وتعلمهم فأمر صلى الله عليه وسلم وقال له الله أصاب بك الصواب يا ابن الخطاب تأمل هذه القضية فهي في النافذة الجليلة الصلاة فأين غيرها من نحو الوضوء والكتاب بل قل أين منها من سلم وإبتدأ شقائق الكلام الذي نحن فيه سائر الدهر وتصروا أن أقل ما يمكن من ذلك قراءة آية الكرسي والتسبيح والتحميد والتكبير عشر أضعاف ثم كل طالب مصيب بحق أن يكون له ورد من الذكر كل يوم ولو مائة صلاة على سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ليستعين بذلك على تصحيح نيته وطلب العلم أفضل الأعمال لكن بنية صالحة وكذلك رغب المفروضات لاسيما ركني المغرب فانه مروي أنها ترفع من عمل النهار وما يجب التنبيه عليه ماسببت به الأهواء من قراءة القرآن بالألحان العجيبة وتحسين قراءته بنغمتهم ويحبسون أنهم على شيء وإنما زين قراءته بالألحان العرب الذي أنزل بلسانهم وذلك أن طبع الموسيقى العجي لا يمد مالا يمد وقصر مالا يقصر وعلى خلافه اللحن العربي ولذلك ورد الإذن به بقيل فيادري أقرأ القرآن بالألحان العرب وهذا المبدول قد يمتنع لمعارض قال الشيخ أبو العباس في القباب في شرح قواعد عياض رحمة الله عند قول القاضي حسن الصوت مانصه سئل مالك في التفرع يكون في المسجد فيقولون لرجل حسن الصوت أقرأ علينا يريدون حسن صوته فكره ذلك وقال إنما هذا شبه الغناء قيل له أقرأيت قول عمر لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما ذكرنا ربنا فقال إن من الأحاديث أحاديث قد سمعتها وأنا أتقها ووالله ما سمعت هذا قط قبل هذا المجلس وكره القراءة بالألحان وقال هذا شبه الغناء ولا أحب أن يعمل بذلك وقال إنما اغضوها يا كلون بها يكسبون عليها (شرح) قال القاضي أبو الوليد بن رشد إنما كره مالك للتفرع يقولون للحن الصوت أقرأ علينا إذا أودوا بذلك حسن صوته كما قال لا إذا قالوا ذلك استدعاه لرفعة فلو بهم ليعلمهم فراءته الحسنة فقدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما أدنى الله لشيء ما أدنى لشيء يفتني بالقرآن أي ما استمع لشيء ما استمع لشيء يحسن الموت بالقرآن طلبا لرفعة طلبة بذلك وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا رأى أبا موسى الأشعري قال له ذكرنا ربنا فيقرأ عنده وكن حسن الصوت فلم يكن عمرو ليفقهه لا لالتذاذ حسن صوته وإنما استعنى رفة قلبه بسماع قراءة القرآن وهذا لا بأس به إنما صح من فادله على هذا الوجه وقوله إن من الأحاديث أحاديث سمعتها وأنا أتقها إنما أتني أن يكون الحديث بما روى عن عمر ذريعة لاستجازه ثم إن بالألحان ابتغاء استماع الأصوات الحسان والالتذاذ بذلك حتى يقصد أن تقدم الرجل للإمامة لحسن صوته لا لما سوى ذلك بما رغب في إمامته من أجله فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يادروا بالمرت أنباء ذكر أحدنا نقرأ يتخزون القرآن ما يقرأ يقدمون أحدهم ليفتيهم وإن كان هيم فيها فالتحذير إنما رويهم بدمهم أحسن الصوت على الكثير ألفا فلو كانوا رجلين مستويين في فضل ولفقه أحدهما أحسن صوتا بالقرآن من الآخر أن يؤم الأحسن صوتا بقراءة لأنها مرتبة زائدة محمودة عنه إذا قال بها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى الأشعري تقيطالما وهبه الله تعالى لقد أدت مزارا من مزامير آل

الإيمان بقوله يا بني أبيت سم أسار داعيا للقاريء بقوله وافتح على العاري لما بما قصد البيت متوسلا في ذلك بالله تعالى ونجاه من قول به وهو سيدنا وحبيتنا وشيعتنا ونذكرنا وملاذبا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله فيا عظيم الجود وبقوله بمجاسيدي الزوري محمدانيات وقوله أسود آثار خير بشت إلى الأحمر والأسود وقال في الشفاء قبل الأسود العرب لأن الغالب على ألوانهم الأدمه فهم من السود والآخر العجم وقيل البعض السود من الأمم وقيل الأحمر الإنس والأسود الجن (قائمة) سئل عن الدين بن عبد السلام في الداعي يقسم على الله سبحانه عظيم من خلقه في دعائه كالنبي والولي والملك هل يذكر له ذلك أم لا وفي المسيح يأتي بلفظ يفيد عددا كثيرا كقوله سبحانه الله عدد خلقه مرة واحدة أو عدد هذا الحصى وهو ألف هل يستوى أجره في ذلك وأجر من كرر لفظ التسبيح ألف مرة أم لا وفي التائب من الكبائر وغيرها هل الله سبحانه مقابلات الأولياء هل يكون منه ذلك إساءة أدب أم لا (فأجاب) أما مسألة الدعاء فقد جاء في بعض الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بعض الناس الدعاء فقال في أوله قل اللهم إني أقسمت عليك بنبيك محمد بن الرضا وأنا الحديث إن صح فينبغي أن يكون مقصورا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا على غيره

إدخال ما جلبت إليه الرواية وما قال القاضي إنما يستحب تقديم الحسن الصوت مع استوائه مع غيره في جميع موجبات الإمامة فكره له فضيلة زائدة ومن قدم الحسن الصوت لصوته فهو من باب الفناء الذي يزه كتابه عن وجل أن يذهب ذلك وإنما يجوز ذلك إذا طلب به رقة القلب والخشوع وأما من قصد الالتزام بصوته الحسن فلا يجوز ذلك وهذا الذي يفعله في بلادنا في تراويح رمضان يقدمون قوى الأصوات الحسن الحسن أصواتهم على من هو أولهم منهم لا يتبع غير الصوت الحسن وهذا الذي جاء في الحديث التحذير منه وربما قدموا ذلك من لا حسن وضوء أو لا غيره بل ربما قدموا ذلك صيا قبل بلوغه وعقدوا له جموعا أصح صوته فإذا فرغ خرجوا من المسجد لأوب لهم في الصلاة وإنما غرضهم سماع صوته وأكثرهم جلوس لا يصلون ولا ترى ناهيا عن ذلك ولا مشكرا له بل تزخرف له المساجد ويكثر بها التبران وربما جلب بعضهم للمسجد بعض المأكول يأكلها في المسجد ثم لا يبيع أصوات الحسن وأكل الطيبات وقد انتهى الحد لبعضهم أن يواعد مجلس هذا القاري من له عرض فاستدعى في مجامعته على وجه ولا يجوز شرعا وشرح جميع ما يقع في ذلك من أهل المجون مما يزه كتابنا عنه في شرح رمضان الذي سماه اسمعانه ما وثق النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديا طالب الخير لم ياطالب الشر أسكن في نصب لأهل في المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ولد ينهمم بالقرآن فيجتمع عليه الرعا لسماع صوته ساه لا يترد ولا غير ما ثم يكون ذلك داعية لاتباع يعرفها من عرفها وذلك كله استغفاف بجمرة الشهد وحرمة المسجد وحرمة الصلاة وبعلم حرمة قرآن كلام الرب سبحانه فكل من أعان على شيء من ذلك بفعله أو قول فهو سريه ومن سريه على تزيده ولم يفعل فهو آثم عاصي الله عز وجل الإيمان السباب رحمه الله أسألك ما يقع في آخره بين وزيره في إالى رمضان وخصوصا ليلة سبع وعشرين واستفدنا بكلامه قدم هذه الداعية ولا نكير لها على مرور الأعصار والصور لأن وفاته سنة سبع وسبعين وسبع مائة ولم يذكر عليه إذهاب سوى نوال إمامة التراويح من لا يملح الإمامة واجتماع السباب ومن يصبو ويصلى للوى والاعان لاستماع اقراءة فيمل بهم الطبع إلى ما فطروا عليه من الفساد لندم الرضا لطريق الزناد وقد تماقم الماطب بعده في وقتنا هذا لوراء أو سبع به لضاف عليه التحبير وذلك أنه لا ينجح كمة ولا سابة إلا وأحدث أعينها ما في وسما من حلها وحلها وحضرت المسجد بعد العصر من ليلة سبع وعشرين وأهل العلم يرون ذلك وربما استعذر بعضهم وذلك لا قدرة له ولا يبقى في البلد حتى ولا شباب إلا وحضر ذلك الجميع ويبتون لبيتهم كذلك وفريق من الناس يرون وفريق فبا شاء من الصياح وفريق من التمتع بالطر ويرون ذلك تبركا باليلة المباركة وما مني إلا كما قل الحزبي عام حيات ومياط ففى ليسة حياط ومياط فسيحان وإنما أوسع حلمه وكنت ألتز أن هذا قريب العهد لعدم الحكم واتقضاء العلماء حتى رأيت هذا السيد تبرأما وقع له من ذلك في وقته وأما والمستضعفون من المؤمنين متبرئون ما تبرأ منه وزبالة

أدب وإن لا يسم على الله تعالى بغيره من الأنبياء وأزواجه والملائكة لهم إلهوا في درجته وأن يكون مخصص به نبييا على دودرجته ومرتبته صلى الله عليه وسلم وأما المسألة الثانية فقد تمكن بعض الأذكار أفضل من بعض لمعومها وبمحلها وسبيلها إلى جميع الأوصاف السالبة والمذاتية والفعالية فيكون القابل من هذا النوع أفضل من الكثير من غيره كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم سبعة من الله عدد حقه وقيل سبعة من الله عليه الصلاة والسلام ادعوا يا أيها الجلاء وإياكم كرام لأن الألف واللام في أبا الجلال والإكرام مستغفرة لأوصاف الجنس في الجلال والإكرام إذ لا إكرام إلا منه وقد انصف بكل جلال وإكرام فانهطت جميع صفات لا ثبات إذ يصح أن يقال جل عن كل عيب ونقص بعلمه وقدره وشجرته وكاله وفوق إزادته ولا شك أن البناء بالاعم يبلغ من البناء بالأخص والخاص فإذا كان البناء الخاص معرنا في الفكرنة والتكرار في قبا في أيام الأعم نظر وأما إذا تاب الإنسان من كفر أو كبيرة أو صغيرة فليس من سوء الأدب أن يسأل على أفعلى انعامات بأن الله سبحانه لا يتناهى شيء أعطاه وقد تاب الصحابة من الكفر ثم رفعهم الله تعالى أعز انعامات ورفعة التبرج وجهه غير أنه أخرجه من الناس وأبى سوء أدب في سؤال أكرم الأكرام

ما يريد من ذلك في وقتنا وحسبنا الله ونعم الوكيل من يستحل شيئاً من نهي الكتاب والسنة فلم يرد بفراً متوجه الله وهو من قال فيه صلى الله عليه وسلم أعد الناس عذاباً عابداً لم ينفعه الله بعلمه (فإن قيل) الاستماع لطلب الرتبة بدوح وكل واحد من المستمعين وجد رقة وحالة انتقل بها في باطنه لحالة أخرى بها وجد (فالجواب) أن الوجد الهلوي وشيطاني؛ الإلهي يورث الأحوال الحسنة الشرعية فيسرع إلى التوبة ويستم على ما سلف له من سوء الفعل ويتبدل من حال المعصية للتوبة؛ أي عليه في حبه للأخلاق وإقبالاً على أسبابها من حيث أنه تعالى عليه كتاب سيده فلا يسعه إلا العمل بمقتضاها هذا المعنى المغارب للخير وأما من سبق له الصلاح فإنه تنحرف له الأستار لسيادته وتلن سره عبات أسراراً حتى يبدل في سبع الأمان زوجه عالم العرفان وأما الوجد الشيطاني فخرقه الهوى تنفذ أحشائه ينصرف بها إلى عبادة الصور المحرمة ومعاذتها والاعتناء إليها وانحدرت معها وهكذا هذا الباب والمرء فقيه نفسه فمن وجد من نفسه الحالة الأولى يتدب في حقه الاستماع بشروطه ومن وجد الحالة الثانية حرم عليه الاستماع وإن كان بشروطه ومن كان بينهما بحيث لا يتضرر ولا يسأل وقام مطلوباً به يجوز له الاستماع بشروطه وهي أن لا يكون هذا السماع بمحل يحضره الأحداث وسماع النساء والمساجد وأوقات الصلاة لأنه لو هباج في حق من لم يتضرر به والمساجد تنزه عن اللغو وأن لا يداوم عليه فطلق سماع الصوت الحسن لا تكبر عليه إلا أن يصرص ذلك مانع على ما تقدم وبالله التوفيق . ذكر هذا ليجنب الموقف منه ما حقه أن يحتجب فإن اللغو اسراف في العمر وكان تضييع يحيى ابن عمر العالم العامل ينكر جميعه وكان الفقهاء في زماننا بأفريقية يحضرون السماع وكان يعيب عليهم ذلك وكان يسميهم القوم الذين المغررين فكان يقول سبحانه الله ما للقرآن إذا تلاه المغير يخشع وإذا تلاه غيره لا يخشع فقال لهم: عيبهم أن الله يسميهم أوكيفما قال فجاء إلى علي يستمع الشيخ فقرأ فدعا عليه الشيخ فيح وقد صورته وكان يرى ذلك من كراماته . وأعلم أن أضر الأسباب الخارقة للمروءة الانبعاث في طلب الرزق والافراط فيه حتى لا يشعر بنفسه في أي باب هو وما يأتيه من ذلك قد فرغ منه قبل بروزك إلى هذا الوجود وإن أتبع وأقطع ما يؤتى في طلبه من تلك الأبواب اكتسبه بالدين وأكاه بذات الحق وأيسر من التمتين وسبيلتي يوم تبلى السرائر ولا فاصله من المنتصرين ونسأل الله ستره يوم أسيا من ستره على المذنبين آمين قال الزاري وأحذر أن تعطي بالدين وذلك أن عليك الله بذلك ورجى فتاكل بالدين لكن شرطه أن لا يكون في باطنك مالو أطلع دايه اعطى لاستمتع من الطعام فلا فرق بين ما أحده باله وقدر أقوى وهو ليس متصفاً به شيئاً وبين من يزعم أنه علوي ليس علوي وهو كاذب، وكل ذلك حرام عندنا بل يصارون أن في "فدية" بل بناء على الظاهر أنه وكذبت على من صلب في الإدامة والله يذم وهو يعلم الجرعة في نفسه أو تصدر للفتيا . الفضاء وهو لم ينقما بسرنا وعلى هذا التمس فإنه أعلم ولم يكتب الكتاب هذا على تبرمه بل لنقوم حجة الله ودمنا له مقام معلوم عندنا أنه به عن الناس اللهم سر علينا أحسن الخراج (واعلم) أن يوحى يوم القيامة جوعاً شديداً فمنهم أكل وغيره أكل وربما استخرب ذلك من سمعه فتورد من ذلك أدلة صريحة على وقوعه لمن كان أهلاً من ذلك فمن أعلم الفأخرة لسيدى عبد الرحمن العالبي رحمه الله

وأرحم الراحمين ورسوله صلعم يقول لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ولكن يزعم على المسألة العظيم الرغبة فإن الله سبحانه لا يعاطفه شيء أعطاء وقصة الفضل بن عياض مشهورة (تنبيه) قول الزمخري التسييح أشرف من الذكر رده ابن عرفة قائلا الفضيل امر شرعي ولم يرد في الشرع تنبيه من ذلك قال وطريق الظن أن التسييح أمر سلبى والذكر ثبوتى والوجود أشرف من العلم اه وسئل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى هل الأفضل للإله إلا الله أو الحمد لله رب العالمين وهل الأفضل الذكر أو الحمد فأجاب بأنه صلى الله عليه وسلم قال أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل لنداء الله فدل هذا الحديث بمنطوقه على أن كلا من الكلمتين أفضل نوعه ودل بفهمه على أن لا إله إلا الله أفضل من الحمد وأن نوع الذكر أفضل من نوع الحمد ودليل آخر روى ابن شاهين بسند ضعيف مرفوعاً أتوحيد ثمين اللجنة والحد من كل نمعة وهذا يدل على أن لا إله إلا الله أفضل من أخذ لأن اللجنة أفضل من جميع النعم الدينية فمنها أفضا اه وقوله سيد الوردى السيد هو الكمال المحتاج إليه واستعمله غير الله تعالى لدلالته على جوازه كآنا سيد ولد آدم ولا غر وقوله في الحسن إن ابني هذا سيد وقوله في سعد بن معاذ قوموا لسيديكم وحكي ابن المنير قولاً يمتنع في

أخرج أبو بكر بن الخطيب عن ابن مسعود رضى الله عنه قال يحشر الناس يوم القيامة أجوع ما كانوا أظف وأعرى ما كانوا قط وأنصب ما كانوا قط فمن أطعمه الله أطعمه ومن سقى الله سقاه ومن كسا الله كساه ومن عمل لله كفاه وذكر القرطبي أنه يحشر الناس عراة غر لا أعطس ما كانوا وأجوع ما كانوا قط فلا يسقى ذلك اليوم إلا من سقى الله ولا يطعم إلا من أطعمه الله ولا يكسى إلا من كسى الله ولا يكنى إلا من أكل على الله ومصدان هذا من كتاب الله يوفون بالندى ويغافون يوما كان شره مستطيرا ويطعمون الطعام على حبه لئلا قوله فرفعهم الله شرف ذلك اليوم أى من إزاله الفجوع والمطامير والعرى إلى غير ذلك من أحوال يوم القيامة وأما عظامهم فسيدي عبد الرحمن في قوله تعالى يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات، فعن ابن مسعود تبدل الأرض ناراً والجنة من ورانها تراباً وكوابها وكواعها وعن عبد الله بن مسعود تبدل الأرض فضة والسموات ذهباً وعن جعفر بن محمد تبدل الأرض خبزاً يأكل منها الخلق يوم القيامة ثم قرأ وما جعلناهم جسداً لآلئاً يكون الطعام وعن سعيد بن جبيرة ومحمد بن كعب تبدل الأرض - بزة بيضاء - فبأكل كل المؤمن من تحت قدميه وما ذكرناه من هذا المعنى مروى في الصحيح قال ابن عطية ويرى في تبدل الأرض أخبار منها في الصحيح تبدل الله هذه الأرض بأرض عفرات بيضاء كأنها فرصة تقي وفي الصحيح أن الله يبدلها خبزاً يأكل المؤمن منها من تحت قدميه ثم روى ابن عطية عن أبيه أن التبدل في الأرض لكل فريق ما يقتضيه حانه فالؤمن يكون على خبز يأكل منه بحسب حاجاته وفريق يكون على فضة إن صحح السند بها وفريق الكفرة يكونون على نار ونحو هذا مما تكلم واقع تحت قدرة الله عز وجل قال الترمذى في البردة الفاخرة والناس على أنواع في المحشر فالملك كالنار كما جاء عن التكبر بن وريث المراد كهيئة النذر في الحلقة وإنما المعنى أنه تحت الأقدام حتى ماروا كالنار في مذلتهم وأخطأ طيرهم وقوم يثربون ما يبارداً عذاباً زلزالاً لأن الصبيان يطفون على آياتهم بكسوس من أنهار الجنة وقوم مد على رءوسهم مثل منعم من الحر والبر والصدقة العلية وذكر القرطبي عن أبي بكر بن راجل في ابتدائه ولا يجد عنك رحمة الله أن يكون الناس كلهم في صعيد واحد ويوفى واحد سواء وأحمد بن حنبل وأبو داود وأحمد بن حنبل وأبو داود يسمي نوره بين يديه والآخر في الطاعة وأحمد بن حنبل في حر الشمس وآخر مما مثل بثل العرش مع قرب المكان والبارورة لأنهم كانوا كذلك في الدنيا بمعنى المؤمن بن رايحاه بن الناس والذافر في ظلام كفره وأؤمن في وقاية الله وكفايته والسكران والفاص في خذلانه ونغوائه وأؤمن السنى يسكر في سنة الرسول ^ﷺ ويرى به برد اليقين ويعنى في سبل الهداية بحسن الاقتداء والمبتغى عفتان ذلك في مسالك الضلالة والبدع وهو لا يدرك كذلك في الوجود الأعلى لا محمد نور بصير البصير ولا ينفعه قال الشيخ الثعالبي رحمه الله فاعل في أيام فصار أياماً طولاً ترجع ربما لا انتهى لسروره واستحضر عمر كل عمر الدنيا وهو سبعة آلاف سنة مثلاً لتخلص من يوم مقداره خمسون ألف سنة فلزم تعمل إلا للخلاص من ذلك اليوم دون رجاء الجنة وخوف النار لكن ربحك كثيراً ونعيمك كثيراً ثم قال قال صاحب العاقبة واعلم أنه كل ما طال قيامك في طاعة الله عز وجل وتعبك قصر قيامك في ذلك اليوم وقل تعبك فيه وكلما طال تصرفك في طاعة الله عز وجل وإقبالك وإدبارك في حاجة مسلم يقل مشيك في ذلك اليوم ويقل نصبك وبقدر

غير الله تعالى واستغرب جوازها بالآلاف واللام لتغير الله تعالى وحكي في منع اطلاقه على الله تعالى وكرهه لو ين عن مالك وقوله لأنك المعطى أنه في الحقيقة والعطية الشيء المعطى والجمع العطايا وقوله ما أعطاه للبال كما قالوا ما أولاه المعروف وما أكرمه لى وهذا شاذ لا يطرد لأن التعجب لا يدخل على أفعل وإنما يجوز من ذلك ما سمع من العرب ولا يقاس عليه وقوله في الكريم أى الصفوح والكريم يقضى الأوم وكرم الرجل بالضم فهو كريم وقوله للابد أى يجب أن يكون الله تعالى قديماً باقياً وبسبب عدم ذلك عليه تعالى سبحانه وهذا كقول صاحب الرسالة ليس لاوليته ابتداء ولا آخريته انقضاء قال ك رحمه الله تعالى لا تناقض في كلامه كما توهمه بعض الناس حيث أضاف الأولية والآخرية إليه وهما معاً فكذا قال أولية لا أوليتها وأخرية لا آخريتها لها وليس كما توهم لما قيل إن الأول هو السابق للأشياء والآخر هو الباقي بعد فناء الخلق وليس المعنى الآخر مائة انتهاء هكذا قاله الخطابي واعلم أن كل ماله أول له آخر إلا الجنة والنار قال وينبغي أن يزداد على ذلك وإلهما له هذا وفي بعض النسخ زيادة وهي قوله

ما تبذل تعطى وكما تدن تدان وقال الغزالي من طالع انظاره في الدنيا البوت لثمة مقاساته الصبر عن الشهوات فانه يقصر
انظاره في ذلك اليوم وقال في الاحياء قال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة يوم القيامة على كسب من مسك لا يهيم
حساب ولا ينالهم فزع حتى يفزع مما بين الناس رجل قرأ القرآن ابتغاء وجه الله وأم الناس وهم به رضوان ورجل أن
في مسجد ودعا إلى الله عز وجل ابتغاء وجهه ورجل أبى بالرزق في الدنيا فلم يشغله ذلك عن عمل الآخرة قال
القنبري في التحبير لو أن رجلاً له ثواب سبعين نبياً وله خصم بنصف دنانير لا يدخل الجنة حتى يرضى خصمه وقيل
يؤخذ بدنانير فضة سبعة صلاة مقبولة تقضى للخصم ولا يكون شيء أشد على أهل القيامة من أن يرى الإنسان
من يعرفه مخافة أن يدعى عليه شيئاً والدانق سدس الدرهم وروى رزين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كنا نسمع
أن الرجل يلتقي بالرجل يوم القيامة وهو لا يعرفه فيقول مالك إلى وما بيني وبينك معرفة فيقول كنت ترائي على
الخطايا وعلى المنكر ولا تنهاني وقال في الحديث الواحد انذى رجل جابر بن عبد الله من أجله إلى عبد الله بن أبي
مسيرة شهر هو قول عبد الله بن مسعود رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول يتتراب الدباد أو قال الناس شك
هم وأوماً بيده إلى العدم عراة غرلاً بهما قال ما بهما قال ليس معهم شيء فيناديهم بصوت يسمعه من سعد ومن مرب
أنا الملك الديان لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار دله بمخللة حتى للطة قال قلنا
وكيف إنما تأتي الله حفاة هراء قال بالحسنات والسيئات اه بعض ما يحصل به التكبير لم يذكر من كلام الشيخ
سيدى عبد الرحمن إمامنا رحمه الله والمقصود به أن بعض الناس ربما استغربوا أن الناس إلى الأكل والشرب
في عرصات القيامة أو أنه لا وجه لها ذلك لا يزال أو يشرب أو يمشي لا يغيره لأجل ما يرى من رمة مناهم وكون الحياة
الناية لأعلى طبعها البشرى إلى هذا الاحتياج فانه يخشى أن يسه ما هو أشد من ذلك انك في تمام الامانة وما ذكره
الغزالي في ذخيرته أنه لا أكل هناك ولا شرب ولا نوم ولا نوم مسا وما عدم الأكل والشرب عنده فيجب حمله إلى أن
ذلك غير مبذول للطلاق بأسرنا كما هو المنظر في الدنيا والاشغال لا تنفي أبداً ما مدم من نهوض وما في أيضاً
لابن حجر في شرح حديثه الصحيح با تقدم منه خلاف ذلك في الحديث المذكور في الحديث المذكور في الحديث المذكور
ما بارد الخ ويبنى أن فيه "إيا" من الجنة المنة زادم آتى من أكل والشرب وهم ليدركوا فيه وعليه صاروا
أسارى في هذه الدنيا نامل ذلك أن يكون داعية لهم إلى استبعاد الحياء والجمعة مع أن الله تعالى يكمل به
في الدنيا ولم يكمل به في الآخرة يردى أن الحجاج غداً يوماً فيل أن تكمل لنا بالديار وكنا إلى داب الآخرة
وليتنا تكفل لنا بالآخرة وكنا إلى داب الدنيا قلنا الحسن سبحانه الحكمة صدرت من ذوق أو قال كلمة
حق ومصادقة قوله صلى الله عليه وسلم الحجة ضالة المؤمن فزينا وبينها فو أحق بها ابن حجر سكن الأكرص يوم

هَذَا كِتَابٌ فِيهِ عِلْمٌ وَدِينٌ
فِي كُلِّ يَوْمٍ تَهْلُبُ فَوَائِدُهُ
وَعَنْهُ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ نَسْتَعِثُ
وَهَدَى بَنِي لَكُمْ نَصِيحَةً وَاللَّهُ لَا يُغَيِّرُ لَنَا نَفْسِيحَةً

في هذه الآيات حكمة على المنتهل بعلم الدين وهو واضح ولودل طلبن موضع تطالب لاسمقام "ووزن ثم نتم" انما علم
كتابه بالصلاة على النبي ﷺ مع ذكر شئ مما اخص به ﷺ وبالرضا عن آله وأرواحه الطهارات أمراء المؤمنين
والتابعين وتابع التابعين والخاتمة على الإيمان قل

وَصَلِّ يَا رَبُّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ دِينِ اسْتَرْفِ الْعَالِي
وَعَلَّلْتَ مِنْ قُوَّتِهِ أَتَمَامَهُ وَسَبَّحْتَ فِي كَفِّهِ الْحَصَاةَ
وَعَزَّزْتَ عَنْ وَكْفِهِ الرُّوَاةَ

القيامة يعنى أرض الدنيا خبزة يتكفوها الجبارى يميلها من كمأت الاتاء إذا قلبه قوله كما يكتفى أحدكم خبزه في السفر قال الخطابي يعنى خبزة الملة التي يعضها المسافر فانها تدعى كما تدعى الرقاقة وإنما تقاب على الايدى حتى تستوى نزلا لاهل الجنة بعض الزاى وقد تسكن ما يقدم الضيف ويطلق على الرزق وعلى الفضل وما يجبل للضيف قبل الطعام وهو اللاتق هنا قال الداودى المراد أنه يأكل منها من سيصور إلى الجنة من أهل المحشر لأنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة وظاهر الخبر يخالفه وكأنه بناء على ما أخرج الطبرى عن سعيد بن جبيل قال تكون الأرض خبزة يضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه وعن محمد بن كعب أو محمد بن سيرين نحوه أو البيهقي عن عكرمة يسند ضعيف تبدل الأرض مثل الخبزة يأكل منها أهل الاسلام حتى يفرغوا من الحساب وعن أبي جعفر الباقر نحوه ثم ذكر ابن حجر استشكل بعضهم انقلاب جرم الأرض إلى طبع المأكول والمشروب وأجاب عن ذلك فأنظره ومرادنا من هذا إثبات افتقار الخلق إلى المأكول والمشروب وإثبات وجود ما يؤكل ويشرب لمن كان أهلا لذلك وأن ذلك لا من باب الحجاز بل عن الحقيقة وإلى ذلك أشار ابن حجر بقوله والاولى الخ من الحقيقة ما أمكن وقدرة الله تعالى صالحة لذلك بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ قول ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون بالجوع في طول زمن الموقف بل يقبل الله لهم بقدرته طيبس الأرض حتى يأكلون منها من تحت أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة ويكون معنى قول نزلا لاهل الجنة الذين يصيرون إلى الجنة أنهم من كون ذلك يقع قبل الدخول أو بعده والله أعلم وقد في أحاديث باب المحشر أخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث أبي ذر حدثني الصادق الصدوق صلى الله عليه وسلم إن الناس يحشرون على ثلاثة أفواج فوج طاعة كاسين راكبين وغوج يمشون وفوج تسحبهم الملائكة على وجوههم الحديث ما قصد نقله مأثرا من فتح الباري لابن حجر رحمه الله تعالى ولعله صدر الحديث المشروح من صحيح البخارى عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون الأرض يوم القيامة خبزة يتكفوها الجبارى بيده كما يكتفى أحدكم خبزه في السفر نزلا لاهل الجنة الحديث واعلم أن العائد التبدل في الروايات تكررت باختلاف فيها ففي بعضها خبزة وفي بعضها كالخبزة وفي بعضها فنة وفي بعضها كالفضة وفي بعضها أرضا عذراء وفي بعضها نارا واختلافها مع صحبنا يقتضى أن كل واحد من المكلفين يرى منها ما تناسب دينه واستقامته بما جاءت به الرسل أيام حياته عليها في دار الدنيا من السكيا في دينه والقصير فيه وعوائده الله في الآخرة هي خرق عوائده في الدنيا فلا يطعم أحد أن يحشر هناك إلا على ما ناسب حاله في الطاعة والعصيان قال ابن حجر فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض الموقف غيرها ويؤيده ما وقع في الحديث قبله

ثُمَّ الرُّضَا عَنْ صَحْبِهِ وَآلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَتَابِعِهِ وَقَالَ

وَالْحَمْدُ لَهُ عَلَى اِسْتِثْمَائِهِ نَسْأَلُهُ اِخْتِمَامَ الْاِسْلَامِ

ما ذكر من هذه القصص مشهور وقوله في الشرف العلى أشار به لشرف نبيه ﷺ وكرم بلده ومنبه فانه من نخبة بني هاشم وسلالة قريش وصميمها وأشرف العرب وأعزهم نفرا من قبل أبيه وأمه ومن أهل مكة من أكرم بلاد الله تعالى على الله وعلى عباده وفي حديث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال إن الله اختار خلقه فأخار منهم بني آدم ثم اختار بني آدم فأختار منهم العرب ثم اختار من قريش بني هاشم ثم اختارني منهم ثم أزل خيارا من خيار ألا من أحب العرب فحببي أحبهم ومن أبغض العرب فبغضني أحبهم وقوله ذلك ابذى حنت له الحامة يريد قصة الحمامتين آية الفار حيث أمرهما الله تعالى فوقتنا على قم العار ونحوه قضية حنين الجذع خرجها أهل الصحيح وهي مشهورة لا تطيل بذكرها وقوله وظلكت بن فوقه القامة هذا من علامات نبوته ﷺ قال القاضي عياض في الشفاء لما عدد علامات نبوته ﷺ ومن ذلك إظهار الله له بالقامة في سفره وفي رواية أن خديجة ونساءها رأينه لما قدم ومسلكان يظ لانه فذكرت ذلك لميسرة فأخبرها أنه رأى ذلك منذ خرج معه في سفره وقد روى أن خديجة وأت غمامة تظله وهو متعبها

أن أرض الدنيا قصير خبزة والجهنم في ذلك ما تقدم أنها تعد لكل المؤمنين منها في زمن الموقف ثم قصير زلا لأهل الجنة اهـ وقيل سيدي عبد الرحمن في تفسيره تبدل للمؤمنين خبزاً ولل كافرين ناراً اهـ ثم التبديل المذكور لا يلزم كونه نفس جرم الأرض بل يحتمل جرم الخبزة المتبدلة منها على شكلها وديانتها في القدر والاسراع فإذا سئمت من أقدار الله تعالى عظم هذه الأرض واستدارتها فلا يستبعد أيضاً في قدرة خالق قدرها وعلى صورتها شكلاً من طعام أو قضة أو نار لأن الشكل بالنسبة إلى اختراعه تعالى شيء واحد فالقدار على ما يشاء لا يستحيل في حقه فعل ما يشاء والذي ظهر أن أرض المحشر غير هذه الأرض التي نحن الآن عليها بل هي أرض الساهرة قال الغزالي هي التي يسر الخلائق عليها وينساقون من هذه إلى تلك وهنا ذكر في ذخيره أن الطعام والشراب في الموقف لا يمكن ولكن تقدم من الجواب أنه ما رأيت وذكر أن تلك الأرض خارجة عن فلك القمر وهي الأرض البيضاء التي هي من وراء جبل ناب وتدل عنه في العلوم العاخرة وقوله يبقى الناس على قبورهم بعد انبعاثهم منها مطرقتين ألف سنة حتى تقوم نار من المغرب أو المحشر لها دوى فيدهش منها الخلق وبأن كل واحد عمله ويتول له قم إلى المحشر فمن كان له عمل صالح شخص له ثمنه ويجعل لكل واحد منهم نور شعاعي بقدر إيمانه ومن لا إيمان له لا نور له وسرعة وصولهم على قدر أعمالهم في كلام أكثر من هذا ويؤيده أيضاً أن أرض المحشر غير هذه ولا متبدلة بنفس جوهرتها ما ورد في الصحيح من شهود الأمكنة كما في الأذان لا يبلغ مدى صوت المؤذن وكذلك شهودها أيضاً بما صنع فيها ولا يأتي المكان إلا على هيئة لقيام الحجة البالغة والله أعلم فلا بقعة من بقاع الأرض التي نحن عليها إلا وذكر الله عليه أو عصى ولذلك ينقل الأمر عنها إلى الأرض التي لم يعص الله عليها قط وفي الصحيح من غصب شبراً من الأرض طوته إلى سبع أرضين يعلمه حتى يقضى بين الناس في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة وقد عمت الغصوبات وتكررت على البقاع فلا يسكن في محل الأول على الأخير بل كل واحد يقطع له ما عرف ذاته ما أغتصبه فعلى هذا فهذه الأرض من جله من يشهد ويحرم الموقف فإن الله تعالى أعلم وفي التنزيل وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ابن حجر غباراً في وجه الكفار ولم يدكروا مناسبتها لمن يحشر على القضة إذا بدلت الأرض قضة والسواء ذهباً ولعل هذا للشعوب بهما ليدرك الله نبي تظلم بهما ويحرمهم عمره فيحشر على حالته تلك على القضة ويومئذ لا يمكن الاندفاع بهما ولا أحد ينج منها إلا لو كانت الجنة كلها قضة لما كان لها فضل بل قبرا غيرها تراها المسك وحشاؤها الدر والياقوت وحشيشها الزعفران وقواكها عما يذنبون وأبدانها من الذهب والفضة إلى غير ذلك مما يتقدم به في دار الجوارح لا أحسن منها الله والوالدين والجميع من الوصول إلى دار القرار رب استجب انك أنت العزيز الغفار يسأل الله السلامة والعافية لنا ولكم من عين الدنيا والآخرة وسبب هذه الحاتمة ما رأيت من بعض الناس من قلة أكثرتهم يجمع يوم الموقف وماترى منهم إلا من يشكك

وروى ذلك عن أخته في الرضا اهـ وقوله وسبحت في كفه الحصار فزوى أنس بن مالك قال أحد النبي صلى الله عليه وسلم كفا من حصاة فسبحن في يده حتى سمعنا التسبيح ثم صحن في يد أبي بكر فسبحن ثم في أيدينا فاسبحن وروى أبو داود أنه وذكر أن سبيح في كف عمر وعثمان وعن أبي مسعود كنا ما كل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام ونحن نسمع تسبيحه وقوله وعجزت عن وصفه الرواة أي عن وصف معجزاته لكثرتها جدا اهـ .

ترشيده قال في التذات معنى تسمية ما جاء به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معجزة هو أن الخلق عجزوا عن الإتيان بمثله وقوله ثم الرضا عن صحبه النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشار به إلى ما قاله بعض العلماء أن قوله رضى الله عنهم مخصوص بالصالحين وبما في غيره من الأئمة رضى الله تعالى فقط فإن أراد فليس يصحح بل الصحيح الذي عليه الجمهور خلافه وهو أن يقال رضى الله عنه ورحمه ولم يعلم من كلامه النص على حكمه وفي إذكر النورى أنه مستحب ويمتثل أنه لم يرد ذلك وأنه لا فرق عنده (نهما غائبة) لم يعلم من كلامه حكم من اختلج في نيته كلقمان ومريم هل يصل على كلاً منهما أو يترضى عنه كالصالحين والأكواب أو يمتنع عليه والسلام والصحيح أنهما أيضاً يترين وفي كلام الناظم إشارة إلى أنه لا يغفل على غير النبي وهي مسألة ذات خلاف ففي السقاء عامة أهل العلم متفقون على جواز الصلاة على غير النبي وعن ابن نجيب لا يجوز

بهم الرزق في هذه الحياة العاجلة فإذا قيل وهل قرعتم ما تحتاج إليه من هذا في مواقف القيامة يقول وهل الناس يا كلون هالك أنا لا تحتاج إلى الأكل إذ ذاك ومنهم من يجعل انكاله على الله هناك أقوى منه بما في هذه وإني لأرى أن يذكر كل مؤات فصلا من هذا الباب يجعله ذخيرة فيما الي بني. عن حاله أنه لم يكن غافلا عن أمره بل وعلى أهل كال مجلس اجتمعوا أن يتذكروا به ويعمله كل واحد من مهمات أحواله فقل الله يرحمهم بذلك ويقبل عثراتهم إذ بذلك تأكد الإيمان بالغيب الذي جاءت أنباء الرسل عليهم الصلاة والسلام به فان موقع القيامة من الوجود كما قال تعالى يوم عظيم وهو الميم الأكبر الذي بلغه الرسل إلى الحق عليهم الصلاة والسلام فقد ورد أن الله تعالى يدر مقدار الحاقب قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ونزل القرآن وأخبرت السنة أن يقدر مقامهم بعد آخر اجهم من قبورهم إلى أن يصير كل واحد منهم إلى دائرة بقائه من الجنة أو النار ذلك المقدار خمسون ألف سنة وكان أول ابتداء دائرة خلقهم النور المسمى بـ. أرحمهم شكله الكريم المقدس في دوائر التكليف دهورا وقرونا متتقلين أحوالا فأحوالا فيهم من آمن به ومنهم من صد عنه إيان أن كان آخر منزلة انتقالهم من حكم إلى حكم ومن مستقر إلى آخر وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمور وهم وغفرتهم لا يؤمنون حين يتأدون ليلازم كل واحد مكانه لا انتقال ولا حالة تنيك أيا العلوي ولا فتحة تسربها أيا لسل لملل هذا فيعمل الماملون والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا ووزينا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما انتهى .

الصلاة على غير النبي ثم قال وذكر الصلاة على الآل والأزواج مع النبي ﷺ بحكم التبع والاضافة لا على التخصيص والطبراني في الأوسط قال أبو سليمان الداراني رحمه الله تعالى إذا سألت الله تعالى حاجة فابدأ بالصلاة على النبي ﷺ واختم بها فان الله سبحانه وتعالى يكرم يقبل الصلاتين وهو اكرم من أن يدع ما بينهما (خاتمتان) رأيت في بعض الجاميع مكتوبا غير معز وأن من معجزاته ﷺ من كتب هذه الأمور العشرة الآتية ووضعها في بيته لم يحرق ومن طرحها على النار تحترق الأول ما وقع ظله ﷺ على الأرض قط اثنان ما ظهر بوله على الأصغر قط الثالث لم يقع عليه الذباب قط الرابع لم يحترق قط الخامس لم يثأب قط السادس لم تهرب منه دابة ركبها قط السابع ولد تحوتنا الثامن تمام عينه ولا ينام قلبه التاسع ينظر من ورائه كما ينظر من أمامه العاشر كان إذا جلس بن كومه كان كنفاه أعلى منهم صلى الله تعالى عليه وسلم (الخاتمة الثانية) تحتم بها هذا الكتاب وهي في مسند أبي عوانة اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعاء لا يسمع اللهم إني أعوذ بك من هؤلاء الأربع والحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد ﷺ

فهرس الدر الثمين والمورد المدين

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣	خطبة الكتاب	١١٦	نواقض الوضوء
٦	شرح مبدأ خطبة الناظم		أسباب الوضوء
٢١	كتاب القواعد		فصل أذكر فيه بعض آداب قضاء الحاجة
٥٨	فصل وضاعة الجوارح الجميع	١٣١	قراض النسل ١٣٥ سنن الغسل
٧٣	مقدمة من الأصول	١٣٧	مندوبات الغسل ١٣٨ موجبات الغسل
٨٣	كتابه الطهارة	١٤٦	التيمم وأحكامه ١٥٣ قراض التيمم
١٠٣	فصل في قراض الوضوء	١٥٦	سنن التيمم ١٥٧ نواقض التيمم
١١٠	سنن الوضوء ١١٣ فضائل الوضوء	١٦٠	مطلب المسح على الخفين
		١٦٢	مطلب المسح على الجبيرة

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٨٨	مطلب زكاة النعم	١٦٣	كتاب الصلاة : فرائض الصلاة
٣١٥	مصرف الزكاة ٣١٩ زكاة الفطر	١٧٣	شروط أداء الصلاة
٣٢٢	كتاب الصيام	١٨٥	شروط وجوب الصلاة
٣٢٢	مطلب تقسيم الصوم إلى واجب وسنة الخ	١٩٣	سنن الصلاة . مدونات الصلاة
٢٣٠	فرائض الصوم	٢١٣	مكروهات الصلاة
٢٣٠	شروط الصوم . موانع الصوم	٢١٥	فصل وخمس صلوات فرض عين الخ
٢٣٥	مكروهات الصوم ٢٣٨ مطلب الكفارة	٢٢٤	صلاة الكسوف ٢٣٥ صلاة خسوف القمر
٣٤٩	مطلب ما يقطع تابيح الكفارة	٢٢٥	صلاة العيدين ٢٢٦ صلاة الاستسقاء
٣٥٢	مطلب الاعتكاف	٢٢٨	فضاء الفوائت ٢٣٥ سجود السهو
٣٥٤	كتاب الحج ٣٥٥ فرائض الحج	٢٣٩	مفسدات الصلاة ٢٤٩ صلاة الجمعة
٣٥٦	شروط وجوب الحج وشروط صحته	٢٥٦	الأعداد المبيحة للتخلف عن الجمع
٣٥٧	مطلب واجبات الحج التي ليست بأركان	٢٥٨	صلاة الخوف
٣٦٣	بيان صفة الحج ٣٧٢ مطلب مفسدات الحج	٢٦٢	مطلب الإمامة وشروط الإمام
٣٨٥	مطلب الهدى	٢٨٦	كتاب الزكاة ٢٨٧ شروط وجوب الزكاة
	بيان الخصال الموجبة للهدى		شروط إجزاء الزكاة
٣٨٦	مطلب العمرة		آداب الزكاة
٣٩٢	كتاب التصوف ٤٣٩	٢٨٧	مطلب زكاة العروض والدين

فهرس شرح أثنائي على نظم مقدمة ابن رشد

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٥١	بيان حكم صلاة الجمعة ٢٧٣ باب "ب"	١٠	كتاب الإيمان ٤٤ باب الوضوء
٢٧٥	باب أصناف الحبوب ٢٧٨ باب زكاة الفطر	١١٤	شرط الغسل
٢٨١	باب زكاة "عمر" ٢٨٥ باب زكاة الإبل	١٢١	بيان حكم الغسل من فرائض وسنن
٢٨٩	باب زكاة "نعم" ٢٩١ باب زكاة البقر		فضائل الغسل
٢٩٥	باب زكاة الحبوب "خ" ٢٩٧ باب "تم نصرم"	١٣٨	شروط اتيمم ١٤١ فروص التيمم
٣٠٧	باب الاعتكاف ٣٠٨ باب زكاة الفطر	١٤٥	سنن اتيمم فضائل التيمم
٣٢٠	باب شروط الحج ٣٢٢ باب سنن الحج	١٥٠	فرائض الصلاة
٣٤١	باب مواقيت الحج ٣٤٣ باب صلاة الجمعة		الشروط التي توجب الصلاة
٣٧١	باب صلاة الجنازة	٢٠٢	شروط الإمامة
٣٨٣	باب ترك الصلاة على النجس الخ	٢٢٢	بيان حكم الاقتداء بالإمام
٣٩١	باب في الصبر وحسن الخيرية	٢٤٠	بيان حكم السهو بيان حكم السبوق
٣٩٦	باب السنن المؤكدة الخمسة ٤٠٠ باب "زكاة"	٢٥٠	بيان حكم سهو الوضوء والغسل

